الدر المصون

في علوم الكتاب المكنون

تأليف

الإمام شهاب الدين أبي العباس بن يوسف
ابن محمد بن ابراهيم
المعروف بالسمين الحلبي

تحقيق وتعليق

الشيخ علي محمد معوض — الشيخ عادل أحمد عبد الموجود
الدكتور حماد مخلوف حماد — الدكتور زكريا عبد المجيد النوتي

قدم له وقرظه

الدكتور أحمد محمد صيرة
كلية أصول الدين ـ جامعة الأزهر

الجزء الأول

المحتوى

أول سورة الفاتحة ـ آخر سورة البقرة

دار الكتب العلمية
بيروت ـ لبنان

جميع الحقوق محفوظة
لدار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

الطبعة الأولى

١٤١٤هـ - ١٩٩٤م

دار الكتب العلمية بيروت - لبنان

ص.ب: ٩٤٢٤/١١ - تلكس: Nasher 41245 Le

هاتف: ٣٦٦١٣٥ - ٦٠٢١٣٣ - ٨٦٨٠٥١ - ٨١٥٥٧٣

فاكس: ٠٠/٩٦١١/٦٠٢١٣٣ - ٠٠/١٢١٢/٤٧٨١٣٧٣

بسم الله الرحمٰن الرحيم

تقـريـــظ

الدكتور أحمد محمد صيرة

الحمد لله رب العالمين ، خلق الإنسان وميزه عن غيره بالبيان ﴿ **الرحمن * علم القرآن * خلق الإنسان * علمه البيان** ﴾ .

واصطفى حبيبه محمداً من خلقه ، وأرسله إلى خير أمة ، وأنزل عليه خاتم كتبه . . جعل قصصه عبراً للمتدبرين ، وأوامره هدى للمستبصرين ، وضرب فيه الأمثال ، وفرق فيه بين الحرام والحلال . . . وحثنا على فهم معانيه ، وبيان أغراضه ومراميه . . لأنه ينبوع العلوم ، ومعدن المعارف ، ومبنى قواعد الشرع ، وأصل كل علم ، ولا يتحقق الاستشراف على معانيه ، إلا بفهم رصفه ومبانيه ، ولا يطلع على حقائقه إلا من وقف على غرائبه ودقائقه . . .

ورضي الله تعالى عن علماء الأمة ، وهداة الملة ، الذين كابدوا للدين ، حتى أتاهم اليقين ، فهدوا الى الطيب من القول وهدوا الى صراط العزيز الحميد . . .

وبعـــد :

فلقد اطلعت على ما قام به « الشيخان » الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، والشيخ علي محمد معوض ـ أكرمهما الله ـ من جهد كبير ، وسعي مشكور ، في تحقيق التراث ـ وهذا مجالهم ـ وتصفحت هذا السفر العظيم ، المسمى بـ « الدر المصون في علم الكتاب المكنون » والمشهور بـ « إعراب السمين » .

تأليف العلامة شهاب الدين أبي العباس أحمد بن يوسف بن محمد بن عبد الدائم الحلبي المصري المقرىء النحوي الشافعي المتوفى بالقاهرة سنة ٧٥٦ هـ المعروف باسم « السمين » .

وهذا التصنيف نتيجة عمره ، وذخيرة دهره ، وهو أجلّ ما صنف في علم إعراب القرآن لأنه جمع العلوم الخمسة : الإعراب ، والتصريف ، واللغة ، والمعاني ، والبيان .

ومؤلف الكتاب نال حظاً وافراً من العلم والشهرة ، فقد قرأ النحو على شيخه أبي حيان ، والقراءات على ابن الصائغ ، وسمع الحديث من يونس الدبوسي ، اوولي تدريس القراءات والنحو بالجامع الطولوني ، والإعادة بالشافعي ، وناب في الحكم بالقاهرة ، وولي نظر الأوقاف . . . وكان فقيهاً بارعاً ، خيراً ديّناً . . .

وقد ألف السمين هذا الكتاب في حياة شيخه أبي حيان ، إلا أنه زاد عليه ، وناقشه في مواضع مناقشة حسنة . . .

والكتاب مرجع رئيسي في بابه ، وموسوعة علمية حوت الكثير من آراء السابقين ، أمثال أبي حيان ،

والزمخشري ، وأبي البقاء ، وابن عطية ، والمهدوي ، ومكي ، والنحاس . . .

وقد ظل هذا التراث الضخم أسير المخطوطات ، بين جدران المكتبات ، حتى شاء الله تعالى إبرازه في ثوب يليق بمكانته العلمية . . فهو كتاب متقن التأليف ، محكم التصنيف .

وكتاب كهذا جدير بأن يتولى تحقيقه وتنقيحه شيخان جليلان ، ويبذلا ما وسعهما من جهد وإيمان . . .

وها قد طاب ثمره ، وامتد أثره ، وعم نفعه . . .

فرحم الله تعالى مؤلفه ، وأجزل له العطاء ، وأحسن المثوبة للمحققين، ونفع به المسلمين . . وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

دكتور أحمد محمد صيرة
جامعة الأزهر

الفصل الأول

السمين الحلبي
حياته و آثاره
عصر السمين

الذين ترجموا للسمين الحلبي يذكرون أنَّه ولد بحلب من بلاد الشام كما يذكر المترجمون أنَّ نشأة الرجل كانت في « حلب » وقد اكتسب فيها لقبه ـ السمين .

هذا والمراجع التي وقفت عليها لم تذكر لنا شيئاً عن سنة مَولده ولا شيئاً عن نشأته الأولى ولا متى رحل من حلب بلده إلى القاهرة وما سبب هذا الرحيل ـ ولكنهم ذكروا أنَّه هاجر إلى مصر فراراً من الزحف المغولي وأقام في القاهرة بقية حياته إلى أن توفي فيها سنة ٧٥٦ هـ[١] .

ومن هنا يتبين لنا أنَّ السر في تلك الهجرة الاضطراب في أمور بلاد الشام في هذه الفترة التي تلت سقوط بغداد في أيدي المغول سنة ٦٥٦ هـ وتعرض هذه البلاد لهجمات المغول بين حين وآخر مثل هذه الاضطرابات تعرضت فيه الأندلس لغارات الفرنجة الصليبيين فصارت هجرة العلماء أمراً طبيعياً وسنة متبعة ولم يجدوا أمامهم إلا مصر وكانت مصر في هذه الآونة تحت حكم المماليك .

وقد يتساءل الإنسان لماذا اختار العلماء مصر على من سواها من بلاد العالم والإجابة عن هذا السؤال تقتضي منا وقفة على الحركة العلمية في مصر .

. . . أصبحت مصر في عصر سلاطين المماليك محوراً لنشاط علمي كبير، فقصدها العلماء وطلاب العلم من مختلف الأقطار . والدليل على ما نقول ما خلفه علماء ذلك العصر من تراث ضخم في مختلف الفنون[٢] .

فقد أفسح المماليك حكام مصر في هذا العصر صدورهم للعلماء وأولوهم المكانة اللائقة بهم حتى لقد أوقف الأمراء والسلاطين وذوي اليسار الأوقاف الكبيرة على دور العلم والعلماء والطلاب فشُيدت المدارس والجامعات والمساجد التي تحمل رسالة الدين والعلم ، وكانت هذه المدارس خلايا تزخر بالطلاب الذين يفدون إليها من كل صوب .

وكان منهج التعليم في هذه الجامعات كفيلاً بتنمية المواهب لدى الطلاب فهم أحرار في اختيار الكتاب الذي يدرسونه والأستاذ الذي يلتفون حوله[٣] .

---

(١) طبقات الشافعية ٢/٥١٣ .

(٢) التجمع المصري في عصر سلاطين المماليك ص ١٤١ .

(٣) الأدب في العصر المملوكي ٤٣ ، ٤٤ .

وكان من سمات هذا العصر ازدهار التأليف فقد كثرت المؤلفات في هذا العصر كثرة مذهلة حتى عُدَّ هذا العصر من عصور التأليف .

وفي هذه البيئة التي ترفع شأن العلم وتكرم العلماء ـ عاش صاحبنا السمين الحلبي يقرأ ويصنف ويعلم بعد أن تلقى العلم على فحول عصره من أمثال أبي حيان وغيره ، كما ستعرف ـ إن شاء الله فيما بعد ـ عند الحديث عن شيوخه .

وظل السمين الحلبي بمصر إلى أن توفي بها سنة ٧٥٦ هـ في جمادى الآخرة أو في شعبان على خلاف بين المؤرخين في هذا .

التعريف بالسمين الحلبي[1]

هو الإمام شهاب الدين أبو العباس بن يوسف بن محمد بن إبراهيم المعروف بالسمين الحلبي ، هذا هو المشهور في سلسلة نسبه ولقبه الذي به اشتهر غير أن بعض المصادر تورد له جداً آخر هو عبد الدائم[2] .

لقب السمين وكنيته :

لُقِّبَ شهاب الدين ، أحمد بن يوسف بالسمين الحلبي ولم تذكر كتب التراجم والطبقات التي رجعت إليها تعليلاً لهذا اللقب غير أنهم ذكروا أنَّه اكتسبه في « حلب » قبل ارتحاله إلى مصر[3] . ويقول ابن الجزري[4] في طبقاته عنه هو أحمد بن يوسف بن محمد بن مسعود أبو العباس الحلبي المعروف بالسمين الحلبي .

فيذكر أن لقبه « السمين » وكنيته « أبو العباس » .

ميـلاده :

اتفق المؤرخون على أنَّ السمين الحلبي ولد بمدينة حلب ونسب إليها في أكثر المراجع التي ترجمت له[5] .

أما عن زمن ولادته فلم تذكر كتب التراجم ـ التي رجعت إليها ـ تاريخ ميلاده .

حياته العلمية والثقافية :

يُجمع المؤرخون على أنَّ السمين الحلبي نشأ بحلب وفيها اكتسب لقب السمين كما ذكرت من قبل وحينما جاء السمين الحلبي إلى مصر وعاش بها حيناً من الدهر في هذه الحقبة من الزمن صار الرجل ذا وجاهة في قومه وذاع اسمه في الوسط العلمي .

كما يذكر المؤرخون أنَّ السمين الحلبي قد ولّي تدريس القراءات والنحو بجامع ابن طولون كما ولّي نظر الأوقاف

---

(١) تنظر ترجمته في غاية النهاية ١٥٢/١ ، والدرر الكامنة ٣٦٠/١ و ٣٦١ ، والنجوم الزاهرة ٣٢١/١٠ ، وبغية الوعاة ٤٠٢/١ ، وطبقات المفسرين ١٠٠/١ ، ١٠١ ، والأعلام ٢٧٤/١ ، ومعجم المؤلفين ٢١١/٢ .

(٢) طبقات المفسرين للداودي ١٠١/١ .

(٣) شذرات الذهب ١٧٩/٦ .

(٤) غاية النهاية في طبقات القراء ١٥٢/١ .

(٥) راجع غاية النهاية في طبقات القراء ١٥٢/١ ، والدرر الكامنة ٣٦٠/١ ، وبغية الوعاة ٤٠٣/١ ، وطبقات المفسرين ١٠٠/١ ، والأعلام ٢٧٤/١ .

بالقاهرة وناب عن بعض القضاة فيها[١] كما أنَّه استلم التدريس في مسجد الشافعي[٢] ، وجاء أيضاً عن السمين الحلبي أنه له باع طويل في علم القراءات حيث تولى تدريسها ، وكتابه الدر المصون شاهد صدق على أن السمين الحلبي قد تعمق في هذا الفن « القراءات » . فقد عرض السمين الحلبي في كتابه « الدر المصون » طائفة كبيرة من القراءات الشاذة والمتواترة ويذكر لنا صاحب طبقات القراء[٣] أنَّه قرأ الحروف بالإسكندرية على أحمد بن محمد بن إبراهيم العشاب وألف تفسيراً جليلاً وإعراباً كبيراً وشرح الشاطبية شرحاً لم يسبق إلى مثله .

ولا غرو في ذلك فإنه تلقى العلم عن أكابر علماء العصر وشيوخه فأخذ النحو عن أبي حيان وقرأ بالسبع « القراءات » على ابن الضائع كما سنعرف فيما بعد .

شيوخه :

لقد تلقى « السمين الحلبي » علومه على يد علماء أجلاء ، أفادوه كثيراً من العلوم والفنون حيث توافرت لديهم أغلب الخصائص العلمية والمواهب الفكرية ومن هؤلاء العلماء :

١ ـ التقي الضائع (٦٣٦ ـ ٧٢٥ هـ) :

هو شمس الدين ، محمد بن أحمد بن عبد الخالق ، المصري ، الشافعي ، شيخ القراء في عصره ، قرأ على كمال الدين بن فارس ، وابن ناشره وسمع من الحافظ « الرشيد القرشي » ، ورحلت إليه الطلبة من أقطار الأرض لانفراده بالقراءة دراية ورواية ، تلقى السمين عنه القراءات فنبغ فيها . وكان التقى ـ رحمه الله ـ فقيهاً شافعياً مشاركاً في فنون أُخرى[٤] .

٢ ـ يونس الدبوسي (٦٣٥ ـ ٧٢٩ هـ) :

هو فتح الدين ، يونس بن إبراهيم بن عبد القوي ، الكناني ، العسقلاني ثم المصري الدبوسي ، عالم بالحديث مُعَمَّرٌ له معجم مخطوط ، تلقى عنه السمين علوم الحديث ، توفي بـ « مصر » في جمادى الأولى وقد جاوز التسعين[٥] .

٣ ـ العشاب (٦٤٩ ـ ٧٣٦ هـ) :

هو أبو العباس ، أحمد بن محمد بن إبراهيم بن محمد المرادي القرطبي ، المعروف بالعشاب ، إمام مقرىء ثقة ، روى القراءات عن عبد الله بن يوسف ، وروى عنه محمد بن أحمد بن اللبان ، وعبد الوهاب القروي ، وعبد العزيز بن عبد الرحمن بن أبي زكنون . وقد رحل إليه السمين ليقرأ عليه الحروف في الإسكندرية له « تفسير صغير » وكتاب في « المعاني والبيان » ، وكانت وفاته بالإسكندرية[٦] .

---

(١) طبقات المفسرين ١/١٠٠

(٢) الدرر الكامنة ١/٣٦٠ .

(٣) غاية النهاية في طبقات القراء ١/١٥٢ .

(٤) تنظر ترجمته في غاية النهاية ٢/٦٥ ـ ٦٧ ، وحسن المحاضرة ١/٢٤١ .

(٥) تنظر ترجمته في الدرر الكامنة ٥/٢٥٩ ، ٢٦٠ ، وشذرات الذهب ٦/٩٢ ، والأعلام ٨/٢٦٠ .

(٦) تنظر ترجمته في طبقات القراء ١/١٠٠ ، والأعلام ١/٢٢٣ .

٤ - أبو حيان (٦٥٤ - ٧٤٥ هـ) :

هو أثير الدين ، أبو حيان ، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الغرناطي المغربي ، المالكي ثم الشافعي ، مولده بغرناطة ، ورحل إلى مالقة وتنقل إلى أن أقام بالقاهرة وتوفي فيها ، بعد أن كُف بصره ، نحوي عصره ولغويه ومفسره ومحدثه .

قال الذهبي : ومع براعته الكاملة في العربية له يد طولى في الفقه والآثار والقراءات والنحو وهو مفخر أهل مصر في وقتنا في العلم . تخرج به عدة أئمة .

من مصنفاته « البحر المحيط » و « ارتشاف الضرب » و « التذييل والتكميل » و « إتحاف الأريب بما في القران من الغريب » و « طبقات نحاة الأندلس » و « المبدع في التعريب »[١] .

هؤلاء الصفوة الذين اتصل بهم السمين الحلبي وتفقه بهم ذكر منهم صاحب الدرر الكامنة[٢] أبا حيان والتقي الضائع ويونس الدبوسي حيث قال : « لازم أبا حيان إلى أن فاق أقرانه ، وأخذ القراءات عن التقي الضائع وسمع الحديث من يونس الدبوسي . أما العشاب فقد ذكر ابن الجزري في طبقاته حيث قال في معرض الحديث عن السمين الحلبي : « وقرأ الحروف بالإسكندرية على أحمد بن محمد بن إبراهيم العشاب »[٣] .

تلاميـــذه :

قضى السمين - رحمه الله - حياته في التنقل بين حلقات العلم والدرس ، والتردد على أكابر شيوخ عصره - حتى صار فقيهاً بارعاً في النحو والتفسير وعلم القراءات ويتكلم في الأصول خيِّراً ديِّناً[٤] .

وعالم جليل هذه صفاته لا بد أن يكون له مريدون يأخذون منه وينقلون عنه ويتأثرون بأفكاره ، أما الذين تلقوا عن السمين فهم قليل ولم تذكر كتب التراجم شيئاً عن تلاميذه ، إلا ما جاء في الدرر الكامنة[٥] في معرض الحديث ابن قُدامه المقدسي[٦] حيث قال عنه « وسمع من ابن عبد الدائم » .

آثـاره العلميـة :

ترك صاحبنا الإمام شهاب الدين أبو العباس أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي مؤلفات عديدة تنم عن ثقافة « السمين » الواسعة ومن هذه المؤلفات :

١ - « الدر المصون » الذي أقوم بتحقيق جزء منه ، وقد فرغ منه في أواسط رجب سنة أربع وثلاثين وسبعمائة ، ويقع في أربعة أجزاء ألفه في حياة شيخه أبي حيان[٧] وبعض النساخ والمترجمين يسمونه إعراب القرآن[٨] .

---

(١) تنظر ترجمته في غاية النهاية ٢/٢٨٥ ، والبدر الطالع ٢/٢٨٨ ، والأعلام ٧/١٥٢ .
(٢) ١/٣٦٠ .
(٣) غاية النهاية في طبقات القراء ١/١٥٢ .
(٤) طبقات المفسرين ١/١٠٠ .
(٥) ١/٢٦٠ .
(٦) هو أحمد بن محمد بن أحمد بن عمر بن قدامه المقدسي ثم الصالحي ، ولد في رمضان عام اثنين وخمسين وستمائة ، وتوفي في رجب عام أربعين وسبعمائة تنظر ترجمته في الدرر الكامنة ١/٢٦٠ .
(٧) كشف الظنون ١/١٢٢ ، وطبقات المفسرين ١/١٠٢ .
(٨) الصبان على الأشموني ٢/١٠٠ .

٢ ـ تفسير القرآن وهو مطول يقع في عشرين مجلداً وقد بقي منه أوراق قلائل [١] .

٣ ـ القول الوجيز في أحكام الكتاب العزيز وقد ألفه قبل كتابه العمدة .

٤ ـ شرح التسهيل[٢] وكثيراً ما كان السمين يشير بالرجوع إليه في كتابه الدر المصون فيقول مثلاً . . . وقد أتقنا هذا في إيضاح السبيل إلى شرح التسهيل فعليك بالالتفات إليه[٣] .

٥ ـ شرح الشاطية[٤] وهو في القراءات سماه العقد النضيد فى شرح القصيد .

٦ ـ عمدة الحفاظ[٥] في تفسير أشرف الألفاظ .

وبعـد ، فهذه مكتبة ثرية وارفة الظلال تنبىء عن عقلية شيخنا النادرة وفكره الحصيف الذي استوعب به علوم العربية والشرعية . فالله نسأل أن يغفر لنا وله وللمسلمين أجمعين إنه نعم المولى ونعم النصير وهو حسبنا ونعم الوكيل .

وفـاتـه :

بعد حياة حافلة بالعطاء والتأليف توفي ـ رحمه الله ـ في القاهرة سنة ست وخمسين وسبعمائة هجرية في جمادى الآخرة أو في شعبان على خلاف بين المؤرخين في هذا .

---

(١) طبقات المفسرين ١/١٠٠ .

(٢) طبقات المفسرين ١/١٠٠ ، وشذرات الذهب ٦/١٧٩ .

(٣) انظر ص ١٢٦ من التحقيق .

(٤) غاية النهاية في طبقات القراء ١/١٥٢ .

(٥) كشف الظنون ٢/١١٦٦ ، والأعلام ١/٢٦ .

الفصل الثاني

المؤلف بين التأثر والتأثير

أولاً ـ ناحية التأثر :

أي مصادر « الدر المصون » .

لقد كان السمين منهجياً في تأليفه لكتابه « الدر المصون » فقد رسم في مقدمته طرفاً من المصادر التي اعتمد عليها في تأليف هذا الكتاب ، وفي هذا ما فيه من الدقة والضبط والأمانة العلمية .

يشير السمين في مقدمة كتابه إلى أهم مصادره قائلاً : « وذكرت كثيراً من المناقشات الواردة ـ أي من شيخه أبي حيان ـ على أبي القاسم الزمخشري وأبي محمد بن عطية ومحب الدين أبي البقاء وإن أمكن الجواب عنهم بشيء ذكرته[1] .

يفهم من عبارة السمين هذه المصادر التي اعتمد عليها في تأليف كتابه « الدر المصون » والروافد التي اعتمد عليها وها هي على النحو التالي :

مصادر « الدر المصون » :

أولاً : كتاب « البحر المحيط » لأبي حيان شيخ « السمين الحلبي » حتى إن صاحب كشف الظنون ما كان يرى في كتاب « السمين » شيئاً جديداً يزيد على ما جاء في البحر المحيط ـ وأنا كدت أركن قليلاً إلى هذا الرأي لأنني من خلال مصاحبة « الدر المصون » كان مرجعي الأول الذي اعتمدت عليه في تحقيق هذا الجزء ـ من أول سورة « طه » إلى آخر سورة « المؤمنون » تحقيق ودراسة البحر المحيط فلم تقف في وجهي كلمة أشكلت عليّ في القراءة إلا أسعفني بها « البحر المحيط » حتى في تخريج القراءات والأبيات الشعرية والوجوه الإعرابية إلا ووجدت « البحر المحيط » زاخراً بها ـ ولذلك كان « السمين الحلبي » ينقل الكثير من هذه القراءات والوجوه الإعرابية في كتابه « الدر المصون » ويعبر عنها بلفظ قال الشيخ ـ حتى إذا أطلق هذا اللفظ عرف أن لفظ الشيخ أصبح علماً على أبي حيان صاحب « البحر المحيط » . فتأثر « السمين الحلبي » كثيراً بشيخه فجُلّ كتاب السمين « الدر المصون » منقول من « البحر المحيط » ولكن مع ذلك لا يمنعنا أن نقول الحق فلقد ظهرت شخصية المؤلف كثيراً فكثيراً ما اعترض شيخه وكثيراً ما ناقشه في آرائه وانتصر للزمخشري وغيره منه .

---

(١) المقدمة ص ٢ ، ٣ .

ثانياً : « المحرر الوجيز » لابن عطية ، ولكن « السمين » كان يأخذ منه الحديث حول الآية الكريمة وما قال فيها من آراء فهو يذكر « المحرر » للاستشهاد على قوله وحيناً آخر يناقشه فيما قال .

ثالثاً : « الكشاف للزمخشري » ، فكان « السمين الحلبي » يخلد إليه إذا أراد المعاني والنظرات البلاغية ، وكثيراً ما كان « للسمين » مع الزمخشري جولات في التأييد والاعتراض كما سنرى من خلال التحقيق .

رابعاً : « الإملاء » للعكبري ، ولكنه كان يعارضه في مجمل آرائه . فما من صفحة من صفحات « الدر المصون » إلا ونجد ، قال الشيخ ، قال أبو البقاء ، قال الزمخشري قال ابن عطية . وغير ذلك كان السمين في مجال التفسير كان ينقل أقوال الطبري والرازي .

خامساً : وفي مجال اللغة ، اعتمد « السمين » على كتاب « الجمهرة » لابن دريد إلا أن نقوله لآراء ابن دريد لا تكاد تجاوز عدد أصابع اليد الواحدة .

وكذلك اعتمد على كتاب « المفردات » للراغب الأصفهاني ، وذلك في مجال معاني الألفاظ القرآنية وما قيل فيها إلا أنه نقل عنه كثيراً .

سادساً : « كتب القراءات » ، وفي مجال القراءات اعتمد السمين على :

١ ـ الحجة لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ) .

٢ ـ المحتسب لابن جني (ت ٣٩٢ هـ) .

٣ ـ اللوامح لأبي الفضل الرازي (ت ٤٥٤ هـ) .

سابعاً : « كتب النحو » ، ولا نغفل ونحن نتحدث عن مصادر الكتاب كتب النحو التي عُرج عليها المؤلف وفي مقدمة هذه الكتب : الكتاب لسيبويه والمقتضب للمبرد وكتب أخرى لابن مالك ، وإعراب القرآن للزجاج ، ومعاني القرآن للفراء ، وإعراب القرآن للنحاس ، ومجاز القرآن لأبي عبيدة .

وبعد هذا العرض لمصادر « الدر المصون » نستطيع أن نقول : إن كتاب « الدر المصون » مستمد من أمهات الكتب فهو كتاب لغة وتصريف وإعراب وبيان أو بعبارة أخرى كما قال عنه صاحب كشف الظنون[1] . فهو مع اشتماله على غيره أجلّ ما صنف فيه لأنه جمع العلوم الخمسة الإعراب والتصريف واللغة والمعاني والبيان .

---

(١) ١/١٢٢ .

ثانياً ـ ناحيه التأثير بالمؤلف :

أعني من نقلوا عن المؤلف ، وأما الذين أفادوا من كتب « السمين الحلبي » فهم كُثرٌ .

فكما أفاد السمين من كتب السابقين نجد أن صاحبنا قد ترك أثراً طيباً في كتب التفسير وحواشيها ومن أبرز الذين تأثروا بالسمين الحلبي في مؤلفاتهم ـ الشهاب الخفاجي[1] في حاشيته المعروفة باسم عناية القاضي وكفاية الراضي . ولصحة ما أقول أسوق أمثلة توضح ذلك .

عند قوله تعالى : ﴿ **حَقَّ جِهَادِهِ** ﴾[2] ، قال في « الدر المصون » منصوب على المصدرية[3] .

وعند قوله تعالى : ﴿ **فِي جَهَنَّم خَالِدُونَ** ﴾[4] قال الحلبي[5] : فجعل الجار والمجرور بدلاً دون خالدون .

وعند قوله تعالى : ﴿ **فَقَبَضْتُ قَبضةً** ﴾[6] في الدر المصون[7] النحاة يقولون : إنَّ المصدر الواقع كذلك لا يؤنث بالتاء ويقولون هذه حلَّة نسج اليمن لا نسيجه اليمن ويعترضون بهذه الآية ثم يجيئون بأنَّ الممنوع إنَّما هو التاء الدالة على التحديد لا على مجرد التأنيث وهذه لمجرد التأنيث وكذلك قوله : ﴿ **والأرضُ جَميعاً قَبضتُه يَوْمَ القِيَامَة** ﴾[8] وفيه نظر لأن لفظ المرة فيه بعض نَبْوةٍ عنه فتأمل .

ومن الذين أفادُوا من السمين : الشيخ سليمان[9] الجمل في حاشيته وتسمى هذه الحاشية : الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين . ومن أمثلة ما نقله عن السمين ما يلي :

عند قوله تعالى : ﴿ **إنِّي آنسْتُ ناراً** ﴾[10] أي أبصرت ،والإيناس الإبصار البيِّن ومنه إنسان العين لأنه يبصر به

---

(١) الشهاب الخفاجي : هو أحمد بن محمد بن عمر ، شهاب الخفاجي المصري قاضي القضاة ، ولد بمصر ، ونشأ في حجر أبيه وعليه تخرج في كثير من الفنون درس على خاله الشنواني علوم العربية . ومن آثاره العلمية :
« عناية القاضي وكفاية الراضي » ، و « شرح درة الغواص » تنظر ترجمته في نفحة الريحانة ٤/٣٩٥ ، والأعلام ١/٢٣٨ ، و ٢٣٩ .

(٢) سورة الحج ، آية (٧٨) .

(٣) حاشية الشهاب ٣/٣١٦ .

(٤) سورة المؤمنون ، آية (١٠٢)

(٥) حاشية الشهاب ٣/٣٤٨ .

(٦) سورة طه ، آية (٩٦) .

(٧) حاشية الشهاب ٣/٢٢٣ .

(٨) سورة الزمر ، آية (٦٧) .

(٩) هو سليمان بن عمرو بن منصور العجيلي ، الأزهري المعروف بالجمل فاضل ، من أهل منية عجيل (إحدى قرى الغربية بمصر) انتقل إلى القاهرة .
من آثاره العلمية : « الفتوحات الإلهية » ، حاشية على تفسير الجلالين و « فتوحات الوهاب » حاشية على شرح المنهج في فقه الشافعية ، تنظر ترجمته في الأعلام ٣/١٣١ .

(١٠) سورة طه ، آية (١٠) .

الأشياء ، وقيل : هو الوجدان ، وقيل : الإحساس فهو أعم من الإبصار . اهـ سمين[١] .

وعند قوله تعالى : ﴿ إِلَّا كَبِيراً لَّهُم ﴾[٢] استثناء من المنصوب في ﴿ فَجَعلَهُم ﴾ أي لم يكسره بل تركه ولهم صفة لكبيراً ، والضمير يجوز أن يعود على الأصنام ويجوز أن يكون عائداً على عابديها . اهـ سمين[٣] .

وعند قوله تعالى : ﴿ والَّذِينَ يُؤْتُونَ مَا أَتَوا ﴾[٤] قال العامة على أنَّه من الإيتاء أي يعطون ما أعطوا ، وقرأت عائشة وابن عباس والحسن والأعمش : ﴿ يَأْتُونَ ما أَتَوْا ﴾ من الإتيان أي يفعلون ما فعلوا من الطاعات[٥] . اهـ سمين .

وقد تأثر الألوسي[٦] في تفسيره « روح المعاني » بكتاب « الدر المصون » تأثراً واضحاً فقد نقل عنه ، في هذا الجزء من التحقيق في أكثر من موضع .

وسأكتفي هنا بذكر نقلين من نقوله .

١ ـ قال الألوسي[٧] عند قوله تعالى : ﴿ . . لَا تَنْفَعُ الشَّفاعَةُ إِلَّا مَنْ أَذِنَ له الرَّحْمٰنُ وَرَضِيَ لَهُ قَوْلاً ﴾[٨] .

من مفعول تنفع وهي عبارة عن المشفوع له ، و « له » متعلق بمقدر متعلق بـ « إذن » وجوز في البحر والدر المصون أن لا يقدر مفعول لتنفع تنزيلاً له منزلة اللازم .

٢ ـ قال الألوسي[٩] عند قوله تعالى : ﴿ . . قَالَ رَبِّ احْكُمْ بِالْحَقِّ ﴾[١٠] .
« قال » أي الله تعالى أو الملك ، وقرأ الإخوان « قل » على الأمر .

وفي الدر المصون الفعلان في مصاحف الكوفة بغير ألف وبألف في مصاحف مكة والمدينة والشام والبصرة . ونقل مثله عن ابن عطية .

وكما امتدت آثار « السمين » الطيبة إلى علوم التفسير وغيرها كذلك نجد آثاره في كتب القراءات .

فنجد البنَّاء الدمياطي[١١] صاحب كتاب إتحاف فضلاء البشر في معرفة القراءات الأربع عشر ، ينقل كثيراً عن السمين الحلبي في توجيه القراءات .

ومن الأمثلة على ذلك :

---

(١) حاشية الجمل ٣/٨٣ .
(٢) سورة الأنبياء ، آية (٥٨).
(٣) الحمل على الجلالين ٣/١٣٣ .
(٤) سورة المؤمنون ، آية (٦٠) .
(٥) حاشية الجمل ٣/١٩٦ .
(٦) هو شهاب الدين ، محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي ، نسبة إلى جزيرة (ألوس) في وسط الفرات ، مفسر ، محدث ، أديب ، من أهل بغداد ، مولده ووفاته فيها ، كان رحمه الله مجتهداً ، تقلد الإفتاء في بلده سنة ١٢٤٨ هـ وعزل ، وانقطع للعلم وكان كثير الترحال . من مؤلفاته « روح المعاني » ، و « غرائب الاغتراب » ، و « حاشية على شرح القطر » تنظر ترجمته في الأعلام ٧/١٧٦ و ١٧٧ .
(٧) روح المعاني ١٦/٢٦٤ ، ٢٦٥ .
(٨) سورة طه ، آية (١٠٩) .
(٩) روح المعاني ١٨/٧٠ .
(١٠) سورة الأنبياء ، آية (١١٢) .
(١١) هو شهاب الدين أحمد بن محمد بن أحمد الدمياطي ، الشهير ، بالبنَّاء عالم بالقراءات ، ولد ونشأ بدمياط وأخذ من علماء القاهرة والحجاز واليمن ، وأقام بدمياط ، وتوفي بالمدينة حاجاً . من كتبه : « الإتحاف » ، و « اختصار السيرة الحلبية » تنظر ترجمته في الأعلام ١/٢٤٠ .

عند قوله تعالى : ﴿ . . مَكَاناً سُوَى ﴾[١] .

عن الحسن ضم السين بلا تنوين ، أجرى الوصل مَجْرَى الوقف ، ولا يقال منع صرفه للعدل (كعُمَر) لأن ذلك في الأعلام .

أما الصفات (كحُطم) و « لُبد » فمصروفه . قاله في الدر كالبحر[٢] .

وعند قوله تعالى : ﴿ . . هُمْ أُوْلاءِ عَلَى أثَرِي . . ﴾[٣] .

(تسهيل همز) « أولاء » قال ابن القاصح بكسرة ملينة من غير همز ولا مد ، ولا ياء ، وقال في الدر كالبحر بياء مكسورة[٤] .

وعند قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنا تَتْرَى ﴾[٥] .

قيل : ألفه للإلحاق بِجَعْفَر كهي في « أَرْطَى » فلما نَوّن ذهبت للساكنين قال في الدر وهذا أقرب لو قبله ، ولكن يلزم منه وجود ألف الإلحاق ، في المصادر ، وهو نادر[٦] وافقهم اليزيدي .

وكذلك نرى تلك النقول عن صاحبنا مدونة في كتب المتأخرين من النحاة .

ففي حاشية الصَّبَّان[٧] على الأشموني على الألفية ، على سبيل المثال ـ في باب التنازع ـ حيث قال عن إعراب قوله تعالى : ﴿ هَآؤُمُ اقْرَأوا كِتَابِيه ﴾[٨] « هاء » اسم فعل بمعنى خذ ، والميم علامة الجمع ، والأصل هاكم أبدلت الكاف « واو » ثم الواو همزة .

وفي إعراب السمين : زَعَم القتيبي أنَّ الهمزة بدل من الكاف فإن عنَى أنَّها تحل محلها فصحيح ، وإنْ عَنَى البدل الصناعي فليس بصحيح . اهـ[٩] .

وفي الخزانة نقل البغدادي[١٠] عنه في مواضع متفرقة ومن أمثلة ذلك ما يلي .

في باب الموصول عن قوله تعالى : ﴿ عَمَّ يَتَسآءَلُونَ ﴾[١١] الكثير حذف الألف وجاء إثباتها في ﴿ عَمَّا يَتَسآءَلُونَ ﴾ فيمن قرأ بالألف ، وقال السمين : يجوز إثبات الألف في ضرورة أو في قليل من الكلام[١٢] .

قال صاحب الخزانة عند الحديث عن « أسماء الأفعال » في قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَفْصِلُ بَيْنَكُم ﴾[١٣] ، قال السمين : من بناه للمفعول فالنائب إما ضمير المصدر أو الظرف وبني على الفتح لإضافته إلى غير متمكن أو الظرف وهو

---

(١) سورة طه ، آية (٥٨) .
(٢) الإتحاف ٢/٢٤٨ .
(٣) سورة طه ، آية (٨٤) .
(٤) الإتحاف ٢/٢٥٤ .
(٥) سورة المؤمنون ، آية (٤٥) .
(٦) الإتحاف ٢/٢٨٤ .
(٧) هو : محمد بن علي الصبان ، أبو العرفان ، عالم بالعربية والأدب ، مصري ، مولده ووفاته بالقاهرة ، من مؤلفاته : « الكافية الشافية على العروض والقافية » منظومة ، و « حاشية على شرح الأشموني على الألفية » .
تنظر ترجمته في إيضاح المكنون ١/٧٨ ، ونشأة النحو ص ٣٠٦ .
(٨) سورة الحاقة ، آية (١٩) .
(٩) حاشية الصبان على الأشموني ٢/١٠٠ .
(١٠) هو عبد القادر بن عمر البغدادي ، علامة بالأدب والتاريخ والأخبار ، ولد وتأدب ببغداد ، وكانت وفاته بالقاهرة . من مؤلفاته : « خزانة الأدب » ، و « شرح شواهد الشافية » ، تنظر ترجمته في الأعلام ٤/٤١ .
(١١) سورة عم ، آية (١) .
(١٢) الخزانة ٦/١٠٠ .
(١٣) سورة الممتحنة ، آية (٣) .

باق على نصبه[١] . انتهى .

وفي حديثه عن حرف الاستفهام « هَلْ » يقول قال السمين في « الدُّرِّ المصون » قد جعلها لاستفهام التقرير خلافاً لابن حيان في جمله استفهاماً محضاً لأن التقرير هو الذي يجب أن يكون لأنَّ الاستفهام لا يرد من الباري تعالى إلا على هذا النحو[٢]

(١) الخزانة ٦/٢٧٩ .

(٢) الخزانة ١١/٢٦٥ .

دراسة في كتابه الدر المصون

المبحث الأول
في تقديم الكتاب

أولاً ـ اسمه :

هناك خلاف يسير بين المؤرخين والنساخ في تسمية الكتاب ، فبعضهم يطلق عليه : « الدر المصون في علم الكتاب المكنون »[1] ، وبعضهم يطلق عليه : « الدر المصون »[2] ، وبعضهم يطلق عليه : « إعراب القرآن »[3] وكما أُطلق عليه أيضاً : « الدر المصون في علوم الكتاب المكنون » .

والإطلاق الأخير أرجح وأولى بالقبول ، لأنَّ السمين نفسه صرح لنا بقوله : « . . . وسميته بـ « الدر المصون في علوم الكتاب المكنون »[4] » .

ثانياً ـ زمن تأليفه :

يذكر لنا صاحب الدرر الكامنة[5] وصاحب طبقات المفسرين[6] بأن السمين ألف كتابه « الدر المصون » في حياة شيخه أبي حيان ، وقد فرغ من تأليفه في أواسط رجب سنة أربع وثلاثين وسبعمائة[7] .

ثالثاً ـ الهدف من تأليفه :

يرى السمين ـ من خلال مقدمة كتابه ـ ضرورة تأليف مصنف يجمع علوم القرآن الكريم ، ويرى أنَّها ـ من بعد تجويد ألفاظه بالتلاوة ـ خمسة علوم الإعراب ، والتصريف ، واللغة ، والمعاني ، والبيان ؛ إذ رأى أنَّ السابقين منهم من اقتصر على ذكر الإعراب ، ومنهم من اقتصر على علم مفرداتَ الألفاظ ، وترك شيئاً كثيراً من علم التصريف ، ومنهم من اقتصر على دراسة نظمه وبلاغته ، ثم يرى أنَّ هذه العلوم متجاذبة شديدة الاتصال بعضها ببعض داعماً رأيه هذا بقوله : « فإنه من عرف كون هذا فاعلاً ، أو مفعولاً أو مبتدأً مثلاً ، ولم يعرف كيفية تصريفه ، ولا اشتقاقه ولا كيف موقعه من النظم لم يحل[8] بطائل ، وكذا لو عرف موقعه من النظم ولم يعرف باقيها »[9] .

---

(١) ينظر كشف الظنون ١/١٢٢ ، وهدية العارفين ١/١١١ .
(٢) الدرر الكامنة ١/٣٦٠ ، والأعلام ١/٢٧٤ .
(٣) طبقات المفسرين ١/١٠٠ ، وحاشية الصبان على الأشموني ٢/١٠٠ .
(٤) مقدمة المؤلف ج ١ .
(٥) ١/٣٦٠ .
(٦) ١/١٠٠ .
(٧) كشف الظنون ١/١٢٢ .
(٨) أي لم يظفر بشيء .
(٩) المقدمة ص ٢ .

رابعاً ـ أهمية الكتاب ، وقيمته :

لا يستطيع أحد أن ينكر فضل وجهود العلماء الأجلاء الذين قضوا حياتهم في محراب العلم ، وفي خدمة اللغة ، وما خلفه العلماء وراءهم من تراث ضخم شاهد صدق على تلك الجهود التي بذلوها في ذلك الميدان العظيم كما لا ينكر أحد أهمية المؤلفات التي أودعوها خلاصة فكرهم وثمرة عملهم ، والسمين الحلبي واحد من هؤلاء العلماء الذين أدلوا بدلوهم في هذا المجال ، فكان كتابه « الدر المصون » سفراً عظيماً حافلاً بكل علوم العربية . وفي ذلك يقول : « وهذا التصنيف في الحقيقة نتيجة عمري وذخيرة دهري » ، ولنفسح المجال لأصحاب كتب التراجم والطبقات الذين ترجموا لذلك العالم الجليل ـ ليحدثونا عما كان لذلك الكتاب من أهمية عظيمة بالغة المدى مثلاً ـ يقول « حاجي خليفة » ، عن هذا الكتاب ـ فهو مع اشتماله على غيره أجلّ ما صنف فيه ـ أي علم إعراب القرآن ـ لأنّه جمع العلوم الخمسة : الإعراب ، والتصريف ، واللغة ، والمعاني ، والبيان[١] .

ويقول السيوطي[٢] أيضاً عند الحديث عن كتب الإعراب : « . . . وكتاب السمين أجلُّها . . . » ، وأيضاً يقول « الداودي عن الدر المصون » . . . . .

ألفه في حياة شيخه أبي حيان إلا أنّه زاد عليه ، وناقشه في مواضع مناقشة حسنة[٣] .

ومن هذه الأقوال كلها يستطيع القارىء أن يدرك ما كان لهذا الكتاب من قيمة علمية ومكانة مرموقة وشأن عظيم ، ولا يفوتني في هذا المجال أن أبين للقارىء مدى أهمية الكتاب من خلال مصاحبتي له فترة ليست بالقصيرة .

أولاً : يستطيع الباحث أن يطلع على آراء العلماء المختلفة في إعراب آية واحدة من آي القرآن الكريم وما كان لهم من أقوال فيها ، إذ كان السمين ينقل الآراء مدعومة بأدلة أصحابها فهو يمثل مرجعاً رئيساً في هذا الجانب على أنّه لم يكن ليكتفي بالعرض دون أن يبين ما لها وما عليها من وجهة الصناعة والمعنى ، ومن هنا وصفه صاحب « كشف الظنون » أنّه أجلّ ما صنف في هذا الباب .

ثانياً : يجد طالب مفردات اللغة بغيته في هذا الكتاب فهو يلتقي بتحليل مفصل لكلمات القرآن وأصولها واشتقاقاتها وتطورها واستعمالاتها .

ثالثاً : يجد الباحث المهتم بالقراءات القرآنية وأوجه تخريجها ضالته في ذلك السفر العظيم .

رابعاً : لقد ضم كتاب « الدر المصون » بين دفتيه المئات من الشواهد العربية فقلما تجد صفحة في كتابه « الدر » إلا وبها شاهد أو أكثر .

خامساً : نلمح في « كتاب الدر » الكثير من الإشارات البلاغية ، وهو وإن لم يجعلها غايته فقد عرض طائفة منها وهذا يعزز من قيمة الكتاب ، فهو كتاب نحو وصرف ولغة ومعان كما ذكر صاحب كشف الظنون[٤] .

وبعد : فإن دل هذا على شيء فإنما يدل على أنّ ذلك السفر العظيم كتاب متقن التأليف محكم التصنيف .

---

(١) كشف الظنون ١/١٢٢ .
(٢) الإتقان ١/١٨٩ .
(٣) طبقات المفسرين ١/١٠٠ .
(٤) كشف الظنون ١/١٢٢ .

المبحث الثاني
منهج السمين

ذكر السمين ـ رحمه الله تعالى ـ في مقدمة الكتاب « الدر المصون » المنهج الذي سلكه في كتابه كما ذكر لنا ـ غفر الله له ـ خطوات ذلك المنهج والأسباب التي دفعته إلى تأليف ذلك السفر العظيم ، فيقول : « القرآن أفضل كتب الله الجليلة ، أنزله على خير خلقه عامة وبعثه به إلى خير أمة . . . جعل أمثالهُ عِبَراً للمتدبرين وأوامره هُدًى للمستبصرين ، وضَرَبَ فيه الأمثال ، وفَرَّقَ فيه بين الحرام والحلال ، وكَرَّرَ القصص والمواعظ بألفاظ لا تُمَلُّ ولا تَخْلَقُ[1] على كثرة الرد ، وحثنا على فهم معانيه وبيان أغراضه ومبانيه فليس المراد حِفْظَهُ وسَرْدَهُ من غير تأمل لمعناه ، ولا تَفهُّم لمقاصده فقال جَلَّ من قائل : ﴿ أَفَلاَ يَتَدبرُونَ القُرآنَ أَمْ علَى قُلُوبٍ أَقْفَالُها ﴾[2] ، وقال تعالى : ﴿ ومِنْهُمْ أُمّيونَ لاَ يَعْلَمُونَ الْكِتابَ إلاّ أمانيَّ ﴾[3] ذم اليهود حيث يقرأون التوراة تلاوة من غير فهم ، وقد ذم السلف الصالح من يفعل ذلك . فالأولى بالعاقل الأريب[4] ، والفطن اللبيب أن يَرْبأ بنفسه عن هذه المنزلة الدَنِّية ويأخذها بالرتبة السَّنِيّة ، فيطلع من علومه على أهمها وآكدها وهي ـ من بعد تجويد ألفاظه بالتلاوة ـ خمسة علوم : علم الإعراب ، وعلم التصريف ، وعلم اللغة ، وعلم المعاني ، وعلم البيان .

وقد أكثر العلماء ـ رحمهم الله ـ من البحث عن ذلك ، واهتموا به غاية الاهتمام فجزاهم الله عن سعيهم أفضل الجزاء يوم الفصل والقضاء ، إذ هم الأئمة المُمَهِّدونَ للقواعد ، المُبَيِّنون لأصول المعاقد ، غير أن منهم جماعة لم يقتصروا على هذه العلوم الخمسة في مصنف يجمعها ، بل ضموا إلى ذلك ذكر سبب النزول ، وذكر القصص[5] على ما فعله المفسرون ، لأنهم لم يضعوا كتبهم إلا لذلك ، ومنهم من اقتصر على ذكر الإعراب فقط[6] ومنهم من اقتصر على علم مفردات الألفاظ فقط[7] وترك شيئاً كثيراً من علم التصريف المتعلق باشتقاق اللغة ، مما لا يَسَعُ الإنسان جَهْلُه ، ومنهم من اقتصر على معرفة نظمه وجزالته وبلاغته مما يتكفل به علم المعاني والبيان[8] ، ورأيت أنَّ هذه العلوم الخمسة متجاذبة شديدة الاتصال بعضها ببعض ، لا يحصل للناظر في بعضها كبير فائدة بدون الاطلاع على باقيها ، فإن من عرف كون هذا فاعلاً ، أو مفعولاً ، أو مبتدأً مثلاً ، ولم يعرف كيفية تصريفه ولا اشتقاقه ولا كيف موقعه من النظم لم يَحْلَ بطائل ، وكذا لو عرف موقعه من النظم ولم يعرف باقيها .

---

(١) أي لا تَبْلَى .
(٢) سورة محمد ﷺ ، آية (٢٤) .
(٣) سورة البقرة ، آية (٧٨) .
(٤) قال في اللسان ١/٥٥ : والأريبُ العاقِلُ . ورجلٌ مأربيٌ من قوم أُرَباء وقد أربَ يأرُبُ أحْسَنَ الإرْب في العَقْل .
(٥) كما فعل أبو حيان في البحر المحيط .
(٦) مثل كتاب « الإملاء » لأبي البقاء .
(٧) مثل غريب القرآن لابن قتيبة .
(٨) مثل تفسير الكشاف لجار الله الزمخشري .

فلما رأيت الأمر كذلك واطلعت على ما ذكره الناس في هذه الفنون ، ورأيتهم إما ذاكراً الواضح البين الذي لم يحتج للتنبيه عليه إلا الأجنبي من الصناعة ، وإما المُقْتَصِر على المُشْكِل بلفظٍ مُخْتَصَر ـ اسْتَخرتُ اللَّهَ الكريمَ القويَّ المتينَ في جمع أطراف هذه العلوم ، آخذاً من كلِّ عِلْمٍ بالحظِّ الوافِرِ[1] .

فمما سبق يتضح لنا هدف السمين أو السبب الدافع لتأليف هذا الكتاب إنما هو جمع أطراف هذه العلوم من كتب السابقين .

وبعد أن وضح لنا السمين الهدف الأسمى من تأليف هذا الكتاب بين لنا منهجه قائلاً : « . . . إنِّي إذا عَرَضْت قاعدة كلية من قواعد هذه العلوم ، أو ضابط لمسألة منتشرة الأطراف ذكرت ذلك مجرداً له من كتب القوم ، ولا أذكر إلا ما هو المختار عند أهل تلك الصناعة ، وإذا ذكرت مذهباً لأحد من أهل العلم فقد يحتمل هذا الكتاب ذِكْرَ دلائله والاعتراضاتِ عليه والجواب عنه فَأذكُرُهُ ، وقد لا يحتملُ فأُحيلُه على كُتُب ذلك العلْم .

ولم آلُ جَهداً في استيفاء الكلام على مسائل هذا الكتاب ، فإنِّي تَعَرَّضْتُ للقراءات المشهورة والشاذة ، وما ذكر الناس في توجيهها ولم أترك وجهاً غريباً من الإعراب وإن كان واهياً ، ومقصودي بذلك التنبيه على ضعفه حتى لا يَغْتَرَّ به من اطّلَع عليه . وذكرت كثيراً من المناقشات الواردة على أبي القاسم الزمخشري وأبي محمد بن عطية ومحب الدين أبي البقاء ، وإنْ أمكن الجواب عنهم بشيء ذكرته .

وكذلك تعرضت لكلام كثير من المفسِّرين ، كالمهدوي ، ومكي والنحاس ، دون غيرهم ، فإنهم أغْنِي الناس بما قَصَدْته وأغْنَاهُم وإذا تكررت الآية الكريمة ـ أو ما يقاربها في تركيبها أو قاعدة كُلِّيَّةٌ ، أو ضابط ، قَدْ مَرَّ ذِكْرُهُ ـ فلا أُعيدُها ، بل إنْ بَعُدَ العَهْدُ ذَكَرْتُ ما يُنَبِّهُكَ عَلَيْهَا[2] .

طريقته في عرض منهجه :

يبدأ السمين أولاً بذكر بعض ألفاظ ، أو لفظة من الآية الكريمة فيقول مثلاً : ﴿ طَـه ﴾[3] ثم يمضي مع هذه اللفظة من جانب اللغة ، والاشتقاق والمعنى ، وما تحتمله من دلالات في الآية وخارجها ويدعم عرضه بالشواهد المختلفة ثم بين قراءتها على نحو مجمل ، وبعد ذلك يناقش كل قراءة ، وما اختاره من تخريجات فيها ثم يعربها ويبين أقوال العلماء وآراءهم .

وإذا صادف فيما يقرره مناسبة للتفصيل في باب من أبواب النحو نراه يستطرد في ذلك كثيراً تاركاً ما هو فيه من إعراب ليقعد البحث ويذكر أصوله وأشكاله ولو لم يكن لهذه الأصول والأشكال صلة بإعرابه المعين للآية ، وإذا انتهت بضاعته من هذه اللفظة ﴿ طَـهَ ﴾ ينهض إلى تاليها من الألفاظ على الطريقة نفسها .

وقد يبدأ بذكر أكثر من كلمة من الآية ولكننا لا نراه يتعدى ما أشرنا إليه .

ومن خلال عرض « السمين » لمنهجه يتبين لنا أنَّ « السمين » قد خالف شيخه أبا حيان صاحب « البحر المحيط » إذا كان أبو حيان يقسم السورة طوائف من الآيات الكريمة ثم يأخذ في الحديث عنها من جانب اللغة والاشتقاق حتى إذا

---

(١) مقدمة المؤلف ص ٢٠١ .

(٢) مقدمة المؤلف ص ٢ و ٣ .

(٣) سورة طه ، آية (١) .

ما انتهى . من مجموعها ذكر إعرابها وعلومها الأخرى فالسمين بذلك يلتزم التنظيم والدقة في تغطية علوم الآية التي هو بصددها ، فهو إذا تحدث عنها من ناحية اللغة أفرغ ما عنده حتى لا يعود إليها مرة أخرى من جانب اللغة وإذا تحدث عن قراءاتها نراه يرسم كل مادته حتى إذا ما أشبع الحديث عنها انتقل إلى جانب آخر من الآية ولم يكن يدع الآية الواحدة دون أن يمر بها لغة أو نحواً أو صرفاً أو بياناً ، ومما يدل على دقة السمين وأمانته العلمية في تأليفه لهذا السفر العظيم نراه يهتم بنسبة الأقوال إلى أصحابها ومن هنا قد نجد في الصفحة الواحدة أكثر من عشرة إعلام وإلى جانب كل علم ما رآه من رأي أو ذهب إليه من مذهب .

وإذا عرض الرجل طائفة متعددة من الآراء والمذاهب كان يهتم بترجيح ما يراه منها أو تضعيفه ، وقد جرى السمين عند اختياره رأياً ، وترجيحه آخر على الاكتفاء بذكر لفظ يبين تلك الاختيارات وهذه الترجيحات فمن هذه الألفاظ قوله وهو أظهر وأولى وأحسن وأبلغ والراجح وأرجح وهكذا .

ومن خلال ما جاء في مقدمة السمين من توضيحه لمنهجه الذي سار عليه في كتابه ، وبكثرة إطالة النظر وتردده في كتاب « الدر » أستطيع أن أبين للقارىء أهم المعالم التي أقام عليها السمين منهجه وهذه المعالم تتجلى في النقاط التالية :

١ ـ مادة السمين العلمية .
٢ ـ أسلوبه .
٣ ـ أمانته العلمية .
٤ ـ إحالاتـه .
٥ ـ موقفه من المعربين .
٦ ـ اتجاهه التفسيري .

وإليك هذه المعالم بحسب ترتيبها وبشيء من التفصيل على النحو التالي :

أ ـ مادة السمين العلمية :

المتصفح لكتاب « الدر المصون » يجد أنَّ السمين قد استقى مادته العلمية من كتب السابقين وتأثر تأثراً واضحاً وجلياً بمنهج شيخه أبي حيان صاحب البحر المحيط كما سنعرف ذلك فيما بعد عند الحديث ، عن موقف السمين من المعربين فقد سلك السمين في منهجه منهج شيخه الذي يعتمد على جمع الآراء من كتب السابقين ، وعرضها ، وذكر النصوص وتدوينها وبذل الجهد في استيفاء الكلام على مسائل هذا الكتاب ، وعرض القراءات المشهورة والشاذة وما ذكر الناس في توجيهها ثم يقف السمين أمام هذه الأقوال والآراء موقف المنضد لها فتارة يرجح بعضها على بعض وتارة يضعف مع الدليل لكل ما يذكر .

ب ـ أسلوبـه :

شاع في أسلوب السمين العبارة المبسوطة والبيان الواضح فهو يعمد إلى الترتيب والتنظيم حيث يرتب النتائج على الأسباب ولا يترك احتمالاً أو شكاً إلا وضحه وبيَّنه وفسره وعلق عليه ويذكر كل ما قيل فيه من أقوال وآراء ثم يتدخل بشخصيته فنراه يؤيد وجهة نظر ، ويبعد أخرى . وكتابه شاهد صدق على ما ذكرت .

جـ ـ أمـانتـه العلميـة :

لقد اتسم كتاب السمين بسمة واضحة وطيبة قد لا نجدها في غير ذلك الكتاب تلك السمة هي الأمانة العلمية حيث يسند الأقوال إلى أصحابها حيناً وحيناً آخر يذكر اسم الكتاب الذي عرج عليه وكيف لا يكون كذلك ومؤلَّفه يحمل أشرف تسمية : « الدر المصون في علوم الكتاب المكنون » .

د ـ إحـالاتـه :

لقد حرص السمين الحلبي في كتابه « الدر المصون » على عدم التكرار الممل فكان كثيراً ما يربط بين الآيات المتشابهة أو ما يقاربها في تركيبها أو بين قاعدة كلية أو ضابط قد مر ذكره ، فراراً من تكرار لا داعي له ، فقد يحيل على موضع سابق أو لاحق وقد يذكر لنا اسم السورة والآية وقد يذكر لنا الآية فقط وقد يذكر السورة فقط وقد يحيل دون أن يذكر شيئاً ولنأخذ على ذلك أمثلة توضح ما ذكرناه .

قال السمين عند قوله تعالى : ﴿ . . . ومَا كَان مَعَه مِنْ إلَهٍ . . . ﴾[١] .

الشرط محذوف تقديره لو كان معه آلهة ـ هذا رأي الفراء ، وقد تقدم في الإسراء في قـوله : ﴿ وإذاً لأتَّخَذُوكَ خَلِيلاً ﴾[٢] .

قال السمين عند قوله تعالى : ﴿ أَفَإنْ مِتَّ فَهُمُ الخَالِدُونَ ﴾[٣] تقدم نظير ذلك في آل عمران عند قوله : ﴿ أفإن مَاتَ أَوْ قُتِلَ ﴾[٤] .

قال السمين عند قوله تعالى : ﴿ . . قَدْ أَنْجَيْنَاكُم مِنْ عَدُوِّكُم . . ﴾[٥] قرىء أنجيتكم وواعدتكم ، تقدم خلاف أبي عمرو في ﴿ وإذْ وَاعَدْنا ﴾[٦] في البقرة ، فنرى السمين فيما سبق يوفر علينا مؤونة البحث والتعب حيث ذكر لنا السورة والآية ، وحيناً يـذكر الآية فقط كما ذكرنا ومن أمثلة ذلك .

قال السمين عند قوله تعالى : ﴿ وَسَاءَ لَهُمْ يَوْمَ القِيَامَةِ حِمْلاً ﴾[٧] ، اللام في لهم متعلقة بمحذوف على سبيل البيان كهي في ﴿ هَيْتَ لَكَ ﴾[٨] .

قـال السمين عنـد قـولـه تعـالى : ﴿ . . . هُمْ أُولاَءِ عَلَى أَثَـرِي ﴾[٩] كقـولـه : ﴿ ثُمَّ أنتُم هؤلاء تَقْتُلونَ أنفُسَكم ﴾[١٠] .

قال السمين عند قوله تعالى : ﴿ . . . أنْ يُقْضَى إليكَ وَحْيُهُ ﴾[١١] ، قرىء نقضي بنون العظمة وقرأ الأعمش كذلك إلا أنه سكن لام الفعل . . . وقد تقدم لك شواهد منه عند قراءة : ﴿ مَنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ ﴾[١٢].

أما عن ذكره اسم السورة فقط ، فخذ أمثلة لذلك .

---

(١) سورة المؤمنون ، آية (٩١) .
(٢) سورة الإسراء ، آية (٧٣) .
(٣) سورة الأنبياء ، آية (٣٤) .
(٤) سورة آل عمران ، آية (١٤٤) .
(٥) سورة طه ، آية (٨٠) .
(٦) سورة البقرة ، آية (٥١) .
(٧) سورة طه ، آية (١٠١) .
(٨) سورة يوسف ، آية (٢٣) .
(٩) سورة طه ، آية (٨٤) .
(١٠) سورة البقرة ، آية (٨٥) .
(١١) سورة طه ، آية (١١٤) .
(١٢) سورة المائدة ، آية (٨٩) .

قال السمين عند قوله تعالى : ﴿ . . فَمَا خَطْبُكَ . . ﴾[١] الخطب تقدم الكلام عليه في سورة يوسف .

قال السمين عند قوله تعالى : ﴿ . . يَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ . . ﴾[٢] تقدم الكلام على الصور في سورة الأنعام .

قال السمين عند قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ تَرَوْنَهَا . . ﴾[٣] قيل : إنه بدل من الساعة وإنما فتح لأنه مبني لإضافته إلى الفعل وقد تقدم تحقيق هذا في آخر المائدة .

وأما عن إحالاته التي قد عانينا الكثير من التعب في الحصول عليها فهي الإحالات التي كان يعبر عنها بقوله وقد تقدم ، ومن أمثلة ذلك ما يأتي .

قال السمين عند قوله تعالى : ﴿ . . يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ ﴾[٤] أي سد يأجوج ومأجوج وقد تقدم الكلام عليهما قريباً .

قال السمين عند قوله تعالى : ﴿ لَا تَرَى فِيهَا عِوَجاً ﴾[٥] العوج تقدم .

قال السمين عند قوله تعالى : ﴿ . . مِنْ خِلَافٍ . . ﴾[٦] من لابتداء الغاية وقد تقدم تحرير هذا وما قرىء به هناك .

وبعد ـ فهذه هي إحالات « السمين الحلبي » التي كان يحيل إليها حرصاً منه على عدم التكرار كما ذكرت من قبل ، وقد أخذت هذه الإحالات عبارة السمين « وقد تقدم » .

وكما كان له عبارة وقد تقدم كان له أيضاً من العبارات المستقبلة « وسيأتي » ، ونذكر منها على سبيل المثال .

قال السمين عند قوله تعالى : ﴿ . . وَانْظُرْ إِلَى إِلَهِكَ الَّذِي ظَلْتَ عَلَيهِ عَاكِفاً . . ﴾[٧] العامة على فتح الظاء وبعدها لام ساكنة ، وابن مسعود وقتادة والأعمش بخلاف عنه ، وابن أبي عبلة ويحيى بن يعمر بكسر الظاء . . . وأما الفتح فالحذف فيه ضعيف نحو قَرْن يا نسوة في المنزل ومنه في أحد توجيهي قراءة : ﴿ وَقَرْنَ فِي بُيُوتكنَّ ﴾[٨] وسيأتي إن شاء الله تعالى .

قال السمين عند قوله تعالى : ﴿ وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ عَاصِفَةً . . . ﴾[٩]. قرأ الحسن وأبو رجاء بالجمع والنصب وأبو حيوة بالجمع والرفع وقد تقدم الكلام على الجمع والإفراد في البقرة وبعض هؤلاء قرأ كذلك في سبأ وسيأتي بيان ذلك إن شاء الله تعالى .

قال السمين عند قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ إِنَّكُمْ بَعْدَ ذٰلِكَ لَمَيِّتُونَ ﴾[١٠] قُرِىء : (لَمايِتُونَ) ، الميِّت يدل على الثبوت والاستقرار والمائت يدل على الحدوث وسيأتي مثل ذلك في سورة الزمر .

---

(١) سورة طه ، آية (٩٥) .
(٢) سورة طه ، آية (١٠٢) .
(٣) سورة الحج ، آية (٢) .
(٤) سورة الأنبياء ، آية (٩٦) .
(٥) سورة طه ، آية (١٠٧) .
(٦) سورة طه ، آية (٧١) .
(٧) سورة طه ، آية (٩٧) .
(٨) سورة الأحزاب ، آية (٣٣) .
(٩) سورة الأنبياء ، آية (٨١) .
(١٠) سورة المؤمنون ، آية (١٥) .

وكما كان للسمين إحالات داخلية ـ تتصل بكتابه الدر المصون ـ كان له إحالات خارجية ، تتصل بمؤلفاته الأخرى ومن ذلك .

قال السمين عند قوله تعالى : ﴿ . . إِلاَّ اللَّهُ . . . ﴾[١] إلا هنا صفة للنكرة قبلها بمعنى غير والإعراب فيها متعذر فجعل على ما بعدها وللوصف بها شروط منها تنكير الموصوف أو قربه من النكرة بأن يكون معرفاً بأل الجنسية ومنها أن يكون جمعاً صريحاً كالآية أو ما في قوة الجمع كقوله :

لَوْ كَانَ غَيْرِي سُلَيْمَى الدَّهْرُ غَيَّرَهُ وَقْعُ الحَوادِثِ إلاَّ الصَّارِمُ الذَّكَرُ

فالصارم صفة لغيري لأنَّه في معنى الجمع . ومنها أن لا يحذف موصوفها عكس غير ، وقد أتقنا هذا كله في إيضاح السبيل إلى شرح التسهيل فعليك به .

هـ ـ موقفه من المعربين :

لقد كان السمين في كتابه « الدر المصون » مهتماً بعرض أقوال العلماء في إعراب القرآن الكريم ومناقشتها وتقويمها على الأدلة الصناعية والمعنوية وفي العرض التالي سنوضح ـ بمشيئة الله تعالى ـ موقفه من أبي البقاء وابن عطية وابن حيان والزمخشري ومن هؤلاء العلماء الأجلاء استقى السمين مادته العلمية .

١ ـ أبو البقاء :

يحتل أبو البقاء العكبري مكانة عالية في علم إعراب القرآن الكريم ، حيث إنَّه قدم لنا كثيراً من مؤلفاته مثل التبيان في إعراب القرآن والإملاء في إعراب القرآن وغير ذلك ، وقد اطلع القوم على ما جاء في هذين الكتابين وتناولهما القوم بالمناقشات والرد ، وهم ما بين معترض ومؤيد ، والسمين الحلبي أحد أولئك الذين أفادوا من كتب أبي البقاء ، وحيث أكثر « السمين الحلبي » من الوقف أمام عبارات وإعرابات أبي البقاء بالرد والمناقشة ، ومن أمثلة ذلك .

منع أبو البقاء أن تكون ﴿ تَذْكِرةً ﴾ من قوله تعالى : ﴿ إِلاَّ تَذْكِرةً لِّمَن يَخْشَى ﴾[٢] مفعولاً له « لأنزلنا » المذكورة لأنَّها قد تعدت إلى مفعول له وهو « لِتَشْقَى » فلا يتعدى إلى آخر من جنسه . تعقبه « السمين » بقوله وهذا المنع ليس بشيء ـ ثم يعلل ذلك بقوله ـ لأنَّه يجوز أن يعلل الفعل بعلتين فأكثر .

قال أبو البقاء عند قوله تعالى : ﴿ . . عَلَى قَدَرٍ . . ﴾[٣] متعلق بمحذوف على أنَّه حال من فاعل جئت أي جئت مُوافقاً لما قُدِّرَ . قال السمين كذا قدره أبو البقاء وهو تفسير معنى والتفسير الصناعي ثم جئت مستقراً أو كائناً على قدر معين .

أعرب أبو البقاء « عَصَايَ » من قوله تعالى : ﴿ قَالَ هِيَ عَصَايَ أَتَوَكَّأُ عَلَيْهَا . . ﴾[٤] منصوبه بفعل مقدر وأتوكأ هو الخبر ، تعقبه السمين فقال ولا ينبغي أن يقال ذلك .

وعلى الرغم من معارضة السمين لأبي البقاء كما رأينا إلا أنَّه قد يقف منه موقف المؤيد له ومن أمثلة ذلك .

قال السمين عند قوله تعالى : ﴿ . . مَآرِبُ أُخرَى ﴾[٥] وأخرى كقوله : ﴿ الأَسْمَاءُ الحُسْنَى ﴾ وقد تقدم ، قال

---

(١) سورة الأنبياء ، آية (٢٢) .
(٢) سورة طه ، آية (٣) .
(٣) سورة طه ، آية (٤٠) .
(٤) سورة طه ، آية (١٨) .
(٥) سورة طه ، آية (١٨) .

أبو البقاء ولو قيل آخر لكان على اللفظ يعني آخر بضم الهمزة وفتح الخاء وباللفظ لفظ الجمع ، فقول السمين يعني هذا يوحي بأن السمين وقف منه في مثل هذا الأمر موقف المجيز لما أورده أبو البقاء .

قال السمين عند قوله تعالى : ﴿ إِذْ تَمْشِي . . . ﴾[1] والعامل في « إِذْ تَمْشِي » « ألقيت » أو « لتُصنَع » . وقال أبو البقاء : « إِذْ تَمْشِي » يجوز أن يتعلق باحد الفعلين يعقب السمين على ذلك بقوله يعني بالفعلين ما تقدم من ألقيت أو لتصنَع . . . .

٢ ـ ابن عطية :

من كتب التراث القيمة ـ التي تركت أثراً طيباً يمتد ثوابه إلى صحابه ـ كتاب المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية ، كتاب تفسير وإعراب ، له قيمته العالية بين كتب التفسير ، وعند جميع المفسرين ، وذلك لأن مؤلفه أضفى عليه من روحه العلمية الفياضة ما أكسبه دقة ورواجاً وقبولاً[2] وهو كثير الاهتمام بالصناعة النحوية ، والكتاب شاهد صدق على ما أقول ، وقد أفاد منه صاحب « الدر المصون » إفادة واسعة ، إذ أنَّه يقتبس منه نصوصاً كثيرة كان فيها ابن عطية يغوص على أبعاد المعاني ويصل إلى نتائج تكشف عن سعة أفقه وثقافته الواسعة ، ويغلب على موقف السمين من هذه النصوص أنَّه كان يكتفي بعرضها دون أن يعلق عليها بشيء ، ومن أمثلة ذلك :

قال السمين عند قوله تعالى : ﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى ﴾[3] ان تلك موصولة ولم يذكر ابن عطية غيره .

قال السمين عند قوله تعالى : ﴿ . . . مِنْ آيَاتِنا الْكُبرَى ﴾[4] يجوز أن تتعلق « مِن آياتَنا » بمحذوف على أنَّه حال من الكبرى وتكون الكبرى على هذا مفعولاً ثانياً والتقدير لنريك الكبرى حال كونها من آياتنا أي بعض آياتنا ويجوز أن يكون المفعول الثاني نفس من آياتنا فيتعلق بمحذوف أيضاً وتكون الكبرى على هذا صفة لآياتنا وصفاً لجمع المؤنث غير العاقل وصف الواحدة على حد ﴿ مآرِبُ أُخْرَى ﴾ و ﴿ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾ قال السمين : وهذان الوجهان قد نقلهما ابن عطية .

وحيناً آخر كان السمين ينقل نصوص ابن عطية وينتقد بعضها أو يعقب عليها ومن أمثلة ذلك :

قال السمين عند قوله تعالى : ﴿ . . . إِنِّي أَنَا رَبُّكَ ﴾[5] قرأ ابن كثير وأبو عمرو بالفتح على تقدير الباء أي بأني . . . وجوز ابن عطية أن تكون بمعنى لأجل وليس بظاهر .

قال السمين عند قوله تعالى : ﴿ . . . أفإِنْ مِتَّ . . . ﴾[6] وفي هذه الآية دليلٌ لمذهب سيبويه وهو أنَّه إذا اجتمع شرط وقسم أجيب الشرط فتكون الآية قد دخلت فيها همزة الاستفهام على جملة الشرط والجملة المقترنة بالفاء جواب الشرط وليست مصب الاستفهام . وزعم يونس أنَّ الاستفهام منصب على الجملة المقترنة بالفاء وأنَّ الشرط معترض بين الاستفهام وبينها وجوابه محذوف .

وليس بشيء إذ لو كان كما قال لكان التركيب أفإن مت هم الخالدون بغير فاء ، وكان ابن عطية نحى منحنى يونس

---

(١) سورة طه ، آية (٤٠) .
(٢) التفسير والمفسرون ١/٢٣٩ و ٢٤٠ .
(٣) سورة طه ، آية (١٧) .
(٤) سورة طه ، آية (٢٣) .
(٥) سورة طه ، آية (١٢) .
(٦) سورة الأنبياء ، آية (٣٤) .

فإنه قال وألف الاستفهام داخلة في المعنى على جواب الشرط .

٣ ـ أبـو حيـان :

يعد أبو حيان الأندلسي الغرناطي الحافظ الأستاذ شيخ االعربية والأدب والقراءات أحد النحاة المحققين الذين خلفوا تراثاً ضخماً لا يزال شاهداً لهم على مر الأيام والسنين ومن يقلب صفحات « البحر المحيط » يعجب لهذه الثقافة الواسعة التي تدل على فضل ذلك الشيخ وعلمه ، وقد ترك كتاب البحر المحيط بصماته في كتاب « الدر المصون » حتى يخيل لمن يطالع كتاب « الدر المصون » كأنّه يقرأ « البحر المحيط » ولا غرو في ذلك فالسمين الحلبي تلميذ لأبي حيان لذلك أفاد السمين الحلبي من ذلك الكتاب إفادة وارفة الظلال . وبتوفيق المولى سبحانه وتعالى نستطيع من خلال النماذج التالية أن نتبين مدى الاتفاق والاختلاف بين السمين الحلبي في كتابه « الدر المصون » وشيخه أبي حيان في « البحر المحيط » .

قال السمين عند قوله تعالى : ﴿ **الرحمنُ** . . . ﴾[1] العامة على رفعه وفيه أوجه أحدها أنه بدل من الضمير المستكن في « خلق » ذكره ابن عطية ، ورده الشيخ بأن البدل يحل محل المبدل منه ولو حل ما محله لم يجز لخلو الجملة الموصول بها من رابط يربطها به . ومن هنا يتبين لنا أن السمين ساق النص بدون تعليق .

قال السمين عند قوله تعالى : ﴿ **لَوْ يَعْلَمُ الَّذِينَ كَفَرُوا** . . . ﴾[2] ، قال الشيخ : والظاهر أن مفعول يعلم محذوف مدلاً له ما قبله أي لو يعلم الذين كفروا مجيء الموعود الذي سألوا عنه واستبطأوه .

فترى « السمين » ساق النص دون أن يعلق أو يعترض ، وحيناً آخر نرى السمين الحلبي يرد شيخه أبا حيان في رأيه ويعترضه ، وغالباً ما يكون اعتراضه في صورة انتصار للزمخشري مثلاً ولنأخذ على ذلك أمثلة .

قال السمين عند قوله تعالى : ﴿ **إِذْ تَمْشِي أُخْتُكَ** . . . ﴾ في عامل هذا الظرف أوجه ؛ **أحدها** : أن العامل فيه ألقيت أي القيت محبة مني في وقت مشي أختك ، **الثاني** : أنه منصوب بقوله ولتصنع أي لتربى ويحسن إليك في هذا الوقت . **الثالث** : أن يكون « إذ تَمْشِي . . » بدلاً من إذ أوحينا ، قال الزمخشري : فإن قلت كيف يصح البدل والوقتان مختلفان متباعدان قلت كما يصح وإن اتسع الوقت وتباعد طرفاه ، أن يقول لك الرجل لقيت فلاناً سنة كذا فتقول وأنا لقيته إذ ذاك وربمالقيته هوفي أولها وأنت في آخرها . قال الشيخ وليس كما ذكر لأن السنة تقبل الاتساع فإذن وقع لقيهما فيها بخلاف هذين الطرفين فإن كل واحد منهما ضيق ليس بمتسع لتخصصهما بما أضيف إليه فلا يمكن أن يقع الثاني في الظرف الذي وقع فيه الأول إذ الأول ليس متسعاً لوقوع الوحي فيه وقوع مشي الأخت فليس وقت وقوع الفعل مشتملاً على أجزاء وقع في بعضها المشي بخلاف السنة ، قلت ـ يعني السمين الحلبي يتعقب أستاذه ـ وهذا تحمل منه عليه فإن زمن اللقاء أيضاً ضيق فعليهما وإنما ذلك مبنى على التساهل إذ المراد أن الزمان مشتمل على فعليهما .

قال السمين عند قوله تعالى : ﴿ . . . **كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ** ﴾[3] وهذه الجملة يجوز أن يكون لا محل لها من الإعراب لاستئنافها ويجوز أن يكون محلها النصب على الحال .

قال الشيخ : أو محلها النصب على الحال من الشمس والقمر لأن الليل والنهار لا يتصفان بأنهما يجريان في فلك

---

(١) سورة طه ، آية (٥) .
(٢) سورة الأنبياء ، آية (٣٩) .
(٣) سورة الأنبياء ، آية (٣٣) .

فهو كقولك : رأيت زيداً وهنداً متبرجة . انتهى .

يتعقب السمين أبا حيان بقوله وهذا قد سبقه إليه الزمخشري فنقله عنه يعني أنه قد دل دليل على أن الحال من بعض ما تقدم كما في المثال المذكور .

قال السمين عند قوله تعالى : ﴿ والَّتي أحصَنَت فَرْجَها . . . ﴾[١] والتي أحصنت يجوز أن ينتصب نسقاً على ما قبلها وأن ينتصب بإضمار اذكر وأن يرتفع بالابتداء والخبر محذوف أي وفيما يتلى عليكم التي أحصنت ، ويجوز أن يكون الخبر فنفخنا وزيدت الفاء على رأي الأخفش نحو زيد فقائم وفي كلام الزمخشري نفخنا الروح في عيسى فيها ، قال الشيخ مؤاخذاً له فاستعمل نفخ متعدياً والمحفوظ أنه لا يتعدى فيحتاج في تعديه إلى سماع وغير متعد استعمله هو في قوله أي نفخت في المزمار ، انتهى ما واخذه به . ثم يعقب السمين على كلام أبي حيان فيقول : وقد سمع نفخ متعدياً ويدل على ذلك ما قرىء في الشاذ : « فانفُخَها فتكونُ طَائِراً »[٢] وقد هو قراءة فكيف ينكرها فعليك بالالتفات إلى ذلك .

وكما كان للسمين الحلبي ـ كما رأينا ـ جولات مع شيخه في نقله نصوصه دون رد أو اعتراض كانت له أيضاً مواقف فيها كان السمين الحلبي يتعقب أستاذه كثيراً كما تبين لنا من خلال النصوص السابقة التي كانت بمثابة انتصار وتأييد للزمخشري وكان له أيضاً معه مناقشات عامة ومن أمثلة ذلك :

قال السمين عند قوله تعالى : ﴿ . . . لِلْعَالَمِينَ ﴾[٣] يجوز أن يتعلق بمحذوف على أنَّها صفة لرحمة أي كائنة للعالمين ويجوز أن يتعلق بأرسلناك عند من يرى تعلق ما بعد إلا بما قبلها جائز أو بمحذوف عند من لا يرى ذلك هذا إذ لم يفرغ الفعل لما بعدها أما إذا فرغ فيجوز نحو ما مررت إلا يزيد كذا قاله الشيخ هنا . يتعقب السمين الحلبي شيخه أبا حيان بقوله وفيه نظر من حيث إنَّ هذا أيضاً مفرغ لأن المفرغ عبارة عما افتقر ما بعد إلا لما قبلها على جهة المعمول له .

قال السمين عند قوله تعالى : ﴿ . . . مِنَ البَعثِ . . . ﴾[٤] يجوز أن يتعلق بريب ويجوز أن يتعلق بمحذوف على أنَّه صفة لريب ، وقرأ الحسنُ البَعَث بفتح العين وهي لغة كالطَرَد والحلَب في الطَّرْد والحلْب .

قال الشيخ والكوفيون : إسكان العين عندهم تخفيف فيما وسطه حرف حلق كالنهْر والنهَر والشعْر والشعَر والبصريون لا يقيسونه وما ورد من ذلك هو عندهم مما جاء فيه لغتان ، يتعقب السمين الحلبي أبا حيان بقوله ، قلت : فهذا يوهم ظاهره أن الأصل البعَث بالفتح وإنما خفف وليس الأمر كذلك وإنَّما محل النزاع إذا سُمِعَ الحلقي مفتوح العين هل يجوز تسكينه أم لا ، لا إنَّه كلما جاء ساكن العين من الحلقيها ندعي أن أصلها الفتح كما هو ظاهر عبارته .

٤ ـ الزمخشـري :

يتضح لنا فيما سبق من جولات السمين مع شيخه أبي حيان والتي كانت انتصاراً للزمخشري بعد هذا من قبيل تأييد الزمخشري فيما ذهب إليه ولكنَّ هذا لا يمنع السمين من اعتراضه على الزمخشري حين يجده يحيد الطريق عن قوانين الصناعة النحوية ، وحتى نتحقق من صدق ما أقول فعلينا أن نبرهن على ذلك وعلى سبيل المثال .

---

(١) سورة الأنبياء ، آية (٩١) .
(٢) سورة آل عمران ، آية (٤٩) .
(٣) سورة الأنبياء ، آية (١٠٧) .
(٤) سورة الحج ، آية (٥) .

قال السمين عند قوله تعالى : ﴿ طَـهَ ﴾[١] قيل : إن معنى طه يا رجل في لغة عك . . . قال الزمخشري : ولعل عكا تصرفوا في يا هذا كأنّهم في لغتهم قالبون الياء طاء فقالوا في يا طا واختصروا هذا فاقتصروا على ها يعني فكأنه قيل في الآية الكريمة يا هذا . . . تعقبه السمين بقوله وفيه بُعْدٌ كبير .

قال السمين عند قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ نَطْوِي السَّمَاءَ . . ﴾[٢] « يوم نطوي » فيه أوجه ؛ **أحدها** : أنّه منصوب بلا « يَحْزُنُهُم » ، **والثاني** : أنّه منصوب بـ « تتلقاهم » ، **الثالث** : أنّه منصوب بإضمار اذكر أو أعني ، **الرابع** أنّه بدل من العائد المقدر تقديره يوعدونه يوم نطوي . **الخامس** : أنّه منصوب بالفزع قاله الزمخشري ، تعقبه السمين بقوله وفيه نظر من حيث إنّه أعمل المصدر الموصوف قبل أخذه معموله .

قال السمين عند قوله تعالى : ﴿ وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَى . . ﴾[٣] .

قرأ الحسن والأعرج وأبو زرعة والأعمش : « سُكْرَى بِسُكْرَى » بضم السين فيهما ، فقال ابن جني هو اسم مفرد كالبشري بهذا أفتاني أبو علي ، وقال أبو الفضل : فُعْلى بضم الفاء من صفة الواحد من الإناث لكنها لما جعلت من صفات الناس وهم جماعة أجريت الجماعة بمنزلة المؤنث الواحد ، وقال الزمخشري هو غريب ـ يتعقبه السمين بقوله ـ قلت : ولا غرابة فإنَّ فُعْلَى بضم الفاء كثير مجيئها في أوصاف المؤثنة نحو الرُبى والحُبلى .

و ـ اتجاهـه التفسيـري :

عندما رسم السمين منهج كتابه بيّن لنا في مقدمته أنَّ مهمته البحث في العلوم الخمسة ، اللغة ، والإعراب ، والتصريف ، والمعاني ، والبيان كما بيّن لنا أيضاً . جمع شتات هذه العلوم في كتاب واحد ، وكان « السمين » صادقاً فيما قال فالتزم بالمنهج الذي رسمه فلم يخالفه فنجده لا يتعدى هذا المنهج إلى التفسير إلا بالقدر الذي يتصل بالمعاني والإعراب .

ومن أمثلة ذلك :

قال السمين عند قوله تعالى : ﴿ . . إِنِّي آنَسْتُ نَاراً لَعَلِّي آتِيكُم مِنْهَا بِقَبَسٍ . . ﴾[٤]، « آنَسْتُ » أي أبصرت والإيناس الإبصار البين ومنه إنسان العين لأنّه يبصر به الأشياء وقيل : هو الوجدان ، وقيل : الإحساس فهو أعم من الإبصار . . والقبس الجذوة من النّار وهي الشعلة في رأس عود أو قصبة ونحوهما . . ويقال : أقبست الرجل علماً وقبسته ناراً ففرقوا بينهما .

فنرى السمين الحلبي لم يتعرض إلى التفسير إلا بما يتصل بالحقائق اللغوية .

قال السمين عند قوله تعالى : ﴿ . . أَكَادُ أُخْفِيهَا . . ﴾[٥] لعامة على ضم الهمزة من « أُخفيها » وفيها تأويلان ؛ **أحدهما** : أنَّ الهمزة في أخفيها للسلب والإزالة أي أزيل خفاها نحو أعجمت الكتاب أي أزلت عجمته ثم في ذلك معنيان ، **أحدهما** : أنَّ الخفاء بمعنى الستر ومتى أزال سترها فقد أظهرها والمعنى أنّها لتحقق وقوعها وقربها أكادُ أُخْفِيها

---

(١) سورة طه ، آية (١) .
(٢) سورة الأنبياء ، آية (١٠٤) .
(٣) سورة الحج ، آية (٢) .
(٤) سورة طه ، آية (١٠) .
(٥) سورة طه ، آية (١٥) .

لو ما تقتضيه الحكمة من التأخير .

والثاني : أنَّ الخفاء هو الظهور ، والمعنى أزيل ظهورها فقد استترت والمعنى أنِّي لشدة إبهامها أكاد أخفيها فلا أظهرها ألبتة وإن كان لا بد من إظهارها ولذلك يوجد في بعض المصاحف كمصحف أُبيّ أكاد أُخفيَها من نفسي فكيف أظهركم عليها ، وهو على عادة العرب في الإخفاء ، قال : أيامَ تَصْحَبُني هَندٌ وأخبِرُها . . ما كِدتُ أكتمُه عَنِّي مِن الخبرِ وكيف يتصور كتمانه نفسه .

قال السمين عند قوله تعالى : ﴿ . . **أتوكأ عليها وأهش بها على غنمي** ﴾[١] التوكّؤ التحامل على الشيء وهو بمعنى الإتكاء ، والهش بالمعجمة الخبط يقال : هَشَشْتُ الورقَ أهشُّه أي خبطته ليسقط وأما هَشَّ يَهِشُّ بكسر العين في المضارع فهي البشاشة .

قال السمين عند قوله تعالى : ﴿ . . **وذَا الكِفْلِ** ﴾[٢] ذا بمعنى صاحب والكفل هنا الكفالة يقال : إنَّه تكفل بأمور فَوُفِّى بها .

قال السمين عند قوله تعالى : ﴿ **وَذَا النُّونِ** . . ﴾[٣] والنون الحوت ويجمع على نينان كحوت وحيتان وسمى بذلك لأنَّ النون ابتلعه .

قال السمين : ﴿ . . **تَذْهَلُ** . . ﴾[٤] قرأ العامة تَذْهُل بفتح التاء والهاء من ذَهَل عن كذا يَذْهَلُ ، وقرأ ابن أبي عبلة واليماني بضم التاء وكسر الهاء ونصب كل على المفعولية من أذهَلَه عن كذا يذهله عداه بالهمزة والذهول الاشتغال عن الشيء وقيل : إذا كان مع دهشة وقيل : إذا كان ذلك لطرءان شاغل من هم ومرض ونحوهما .

وهكذا لم يكن المؤلف ليعدم الإشارة إلى التفسير أو يدلي رأياً فيه كلما سنحت الفرصة له ، ولكنه كان يحس دائماً أنَّه رجل نحو ولغة ملتزماً بالمنهج الذي رسمه وارتضاه لنفسه .

---

(١) سورة طه ، آية (١٨) .
(٢) سورة الأنبياء ، آية (٨٥) .
(٣) سورة الأنبياء ، آية (٨٧) .
(٤) سورة الحج ، آية (٢)

الفصل الرابع

موقف السمين من الاستشهاد ومذهبه النحوي
الشواهد القرآنية والنبوية والشعرية
وموقف « السمين الحلبي » منها

أ ـ الشواهد القرآنية والقراءات وموقفه منها :

القرآن الكريم هو كلام الله تعالى المنزل على رسول الله ﷺ بواسطة الأمين جبريل عليه السّلام المتعبد بتلاوته المتحدي بأقصر سورة منه .

وكل ما ورد أنَّه قرىء به : جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواتراً أم آحاداً أم شاذاً ، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياساً معروفاً ، بل ولو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه وإن لم يجز القياس عليه ، كما يحتج بالمجمع على وروده ومخالفته للقياس في ذلك الوارد بعينه[1] .

وكتاب « الدر المصون » غني بالشواهد القرآنية والقراءات متواترها وشاذها فتحتل الشواهد القرآنية والقراءات بأنواعها حيزاً عريضاً من كتاب « الدر المصون » وإن دلَّ هذا على شيء فإنَّما يدل على اهتمام المؤلف بعرضها وتخريجها والإفادة منها ولصدق ما نقول نورد أمثلة توضح ذلك .

عند قوله تعالى : ﴿ طَـه ﴾[2] قال السمين : قرأ الحسن وعكرمة وأبو حنيفة وورش في اختباره ﴿ طَـه ﴾ بإسقاط الألف وها ساكنة وفيها وجهان ؛ **أحدهما** : أنَّ الأصل طأ بالهمز أمراً أيضاً من وطىء يطأ ثم أبدلت الهمزة هاء كان الهم لها في هَرحْت وهَرَقت . **الثاني** : أنَّه أبدل الهمزة ألفاً كأنَّه أخذه من وطىء يطأ بالبدل .

وعند قوله تعالى : ﴿ هِي عَصايَ ﴾[3] قرأ العامة : « عَصايَ » بفتح الياء والجحدري وابن أبي إسحاق « عصى » بالقلب والإدغام ، وروى عن أبي عمرو وابن أبي إسحاق والحسن : « عَصَايِ » بكسرالياء لالتقاء الساكنين . وعن أبي إسحاق أيضاً : « عَصَايْ » بسكونها وصلاً وقد فعل نافع مثل ذلك في « محياي » فجمع بين ساكنين .

وعند قوله تعالى : ﴿ . . . ثُمَّ لْيَقْطَعْ فَلْيَنظُر . . ﴾[4] الجمهور على كسر اللام من ليقطع وسكنها بعضهم كما يسكنها بعد الفاء والواو لكونهن عواطف ولذلك أجروا ثم مجراها في تسكين هاء هو وهي بعدها وهي قراءة الكسائي ونافع في رواية قالوا عنه . فهذه الأمثلة وغيرها نسوقه على سبيل العد لا الحصر فالكتاب مليء بالقراءات شاذها ومتواترها كما ذكرت من قبل .

---

(١) انظر الاقتراح ٤٨ .
(٢) سورة طه ، آية (١) .
(٣) سورة طه ، آية (١٨) .
(٤) سورة الحج ، آية (١٥) .

ب ـ الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف :

كلمة لا بد منها :

جاء في كتاب « الاقتراح » للسيوطي : وأما كلامه ﷺ فيستدل منه بما ثبت أنّه قاله على اللفظ المروي ، وذلك نادر جداً ، إنّما يوجد في الأحاديث القصار على قلة أيضاً فإنَّ غالب الأحاديث مروي بالمعنى وقد تداولتها الأعاجم والمولدون قبل تدوينها ، فرووها بما أدت إليه عباراتهم فزادوا ونقصوا ، وقدموا وأخروا وأبدلوا ألفاظاً بألفاظ ، ولهذا نرى الحديث الواحد في القصة الواحدة مروياً على أوجه شتى ، بعبارات مختلفة ، ومن ثم أنكر على ابن مالك إثباته القواعد النحوية بالألفاظ الواردة في الحديث . قال أبو حيان في شرح التسهيل : قد أكثر هذا المصنف من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب وما رأيت أحداً من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره ، على أنَّ الواضعين الأولين لعلم النحو المستقرئين للأحكام من لسان العرب كأبي عمرو بن العلاء ، وعيسى بن عمرو ، والخليل ، وسيبويه ، من أئمة البصريين والكسائي ، والفراء ، وعلي بن مبارك الأحمر ، وهشام الضرير ، من أئمة الكوفيين لم يفعلوا ذلك وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من الفريقين ، وغيرهم من نحاة الأقاليم كنحاة بغداد وأهل الأندلس ، وقد جرى الكلام في ذلك مع بعض المتأخرين الأذكياء فقال : إنما ترك العلماء ذلك لعدم وثوقهم أنَّ ذلك لفظ رسول الله ﷺ إذ لو وثقوا بذلك لجرى مجرى القرآن في إثبات القواعد الكلية وإنما كان ذلك لأمرين :

أحدهما : أنَّ الرواة جوزوا النقل بالمعنى فتجد قصة واحدة قد جرت في زمانه ﷺ لم تنقل بتلك الألفاظ جميعها نحو ما روي عنه ﷺ : « زوجتُكها بما معك من القرآن » ، « ملكتُكها بما معك » ، « خذها بما معك » وغير ذلك من الألفاظ الواردة في هذه القصة فنعلم يقيناً أنَّه ﷺ لم يلفظ جميع هذه الألفاظ ، بل لا نجزم أنَّه قال بعضها إذ يحتمل أنَّه قال لفظاً مرادفاً لهذه الألفاظ غيرها فأتت الرواة بالمرادف ولم تأت بلفظه إذ المعنى هو المطلوب ، ولا سيما مع تقادم السماع ، وعدم ضبطه بالكتابة والإتكال على الحفظ ، والضابط منهم من ضبط المعنى ، وأما ضبط اللفظ فبعيد جداً لا سيما في الأحاديث الطوال ، وقد قال سفيان الثوري : « إن قُلت لكم إنِّي أحدثكم كما سمعت فلا تصدقوني إنما هو المعنى » ، ومن نظر في الحديث أو في نظر علم علم اليقين أنَّهم يَرْوُون المعنى .

الأمر الثاني : أنَّه وقع اللحن كثيراً فيما روى من الحديث لأنَّ كثيراً من الرواة كانوا غير عرب بالطبع ، ولا يعلمون لسان العرب بصناعة النحو ، فوقع اللحن في كلامهم وهم لا يعلمون ذلك وقد وقع في كلامهم وروايتهم غير الفصيح من لسان العرب ، ونعلم قطعاً من غير شك أنَّ رسول الله ﷺ كان أفصح الناس فلم يكن ليتكلم إلا بأفصح اللغات وأحسن التراكيب وأشهرها وأجزلها ، وإذا تكلم بلغة غير لغته فـإنَّما يتكلم بـذلك مـع أهل تلك اللغـة على طريق الإعجاز ، وتعليم الله ذلك له من غير معلم[1] .

فيفهم من كلام السيوطي أنَّ فريقاً من العلماء أجاز الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف ومنهم ابن مالك .

وعلى شاكله ابن مالك من جواز الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف كان « السمين الحلبي » في كتابه « الدر المصون » ومن أمثلة ذلك :

---

(١) انظر الاقتراح للسيوطي تحقيق د. أحمد قاسم ٥٢ ، ٥٣ .

عند قوله تعالى : ﴿ . . . **وأَقِمْ الصَّلاةَ لِذِكْرِي** ﴾[١] يجوز أن تكون المصدرية مضافاً لفاعله أي لأني ذكرتها في الكتب أو لأني أذكُرك ويجوز أن تكون مضافاً لمفعوله أي لأن تذكرني وقيل معناها ذكر الصلاة بعد نسيانها لقوله عليه السّلام : « مَنْ نَامَ عَنْ صَلاةٍ أوْ نَسِيَها فَلْيُصلِّهَا إذَا ذَكَرَها » .

فالسمين الحلبي يستشهد بالحديث النبوي الشريف استئناساً لمعنى من وجوه المعاني في هذه الآية الكريمة .

وعند قوله تعالى : ﴿ . . . **أنْ يَفْرُطَ** . . ﴾[٢] يقال : فَرَط يفرط سبق وتقدم منه الفارط وهو الذي يتقدم الواردة إلى الماء . . . ومن ورود الفارط بمعنى المتقدم على الواردة قوله :

واستَعْجَلُونا وكَانُوا مِنْ صَحَابَتِنَا ... كَمَا تَقَدَّم فُرَّاطٌ لِوُرَّادِ

وفي الحديث : (أنَا فَرطُكم عَلَى الحَوْضِ) أي سابقكم ومتقدمكم .

فهو يستشهد بالحديث استئناساً بمعناه على معنى : « أنْ يَفْرُطَ » في الآية الكريمة .

وقد يستشهد بالحديث على بيان معنى لغوي كما جاء في قوله تعالى : ﴿ . . . **يَكْلؤكُمْ** . . . ﴾[٣] والكَلاءَةُ الحفظ يقال : كَلأَهُ اللَّهُ يَكْلُؤُه كِلاءَةً بالكسر كذا ضبطه الجوهري فهو كَالِىءٌ ومَكْلُوءٌ ، واكتلأت منه احترست ومنه سمى النبات كلأ لأنَّ به تَقُوم بنْيةُ البهائم[٤] ، ويقال : بلَّغَ اللَّهُ بِك أكْلأ العُمر والمُكَلأ موضع تحفظ فيه السفُنُ ، وفي الحديث : (نَهَى عن بَيْعِ الكَالِىء بالكَالِىء) أي بيع الدين بالدين .

هذا وقد استشهد المؤلف بالحديث في مواضع أخرى قد تربو على عشرة مواضع كما ورد في قسم التحقيق .

جـ - الاستشهاد بالشواهد الشعرية :

من المعلوم لنا من خلال كتب النحاة أنَّ الشاهد ، هو ذلك القول الذي صار مثالاً للقاعدة ، وقد يتنوع ذلك الشاهد ما بين آيات قرآنية أو أحاديث نبوية ، وقد رأينا فيما سبق موقف السمين خاصة من تلك الشواهد وموقف النحاة عامة وما دار بينهم من خلاف ، أو أبيات شعرية . فما من كتاب أُلِف في النحو أو في إعراب القرآن الكريم إلاّ ورأينا حل أمثلته من الشعر . وذلك كما يقول صاحب الاقتراح في كتابه : اعتمد في العربية على أشعار العرب وهم كفار لبعد التدليس فيها كما اعتمد في الطب وهو في الأصل مأخوذ من قوم كفار كذلك ، فعلم أن العربي الذي يحتج بقوله لا يشترط فيه العدالة نعم تشترط في راوي ذلك[٥] .

وكتاب « الدُّر المصون » يزخر بقدر كبير من شواهد اللغة وشواهد البلاغة وشواهد للاستئناس للمعنى فإنَّ القارىء أو الباحث فيه ليجد الشاهد النحوي غزيراً متعدداً حتى رأينا أنَّه يأتي في الصفحة الواحدة بأكثر من شاهد وكتابه شاهد صدق على ما نقول ومن أمثلة ذلك :

عند قوله تعالى : ﴿ . . **وَمَا تَحْتَ الثَّرَى** ﴾[٦] قال السمين : الثَّرى هو التُّرابُ النَّدِيُّ ولامه ياء بدليل تثنيته على ثَرَيَيْنِ ، وقولهم : ثَرِيَتِ الأرْضُ تَثْرَى والثَّرَى يستعمل في انقطاع المودة .

---

(١) سورة طه ، آيه (١٤) .
(٢) سورة طه ، آية (٤٥) .
(٣) سورة الأنبياء ، آية (٤٢) .
(٤) الصحاح ١/٦٩ ، واللسان ٥/٣٩٠٩ .
(٥) الاقتراح ٥٩ - ٦٠ .
(٦) سورة طه ، آية (٦) .

قال جرير :

فـلا تـنبشـوا بيـني وبَـيْـنَكُـمُ الـثَّـرى فـإنَّ الَّـذِي بَـيْـني وبَـيْـنَكُـمُ مُـثْـرِي

والثراء بالمد كثرة المال قال :

أمـا وِيّ مـا يُـغْنِي الثَّـراءُ عَـنِ الفَـتَـى إذَا حَشْـرجَتْ يَـوْمـاً وضَـاقَ بهـا الصَّـدْرُ

وما أحسن قول ابن دريد :

يَـوْمـاً تَـصـيـرُ إلـى الـثـرَى ويَـفُـوزُ غَـيـرُك بـالـثَّـراءِ

وهكذا نرى « السمين » في كتابه « الدر المصون » قد يستشهد بأكثر من بيت على معنى لغوي .

والملاحظ أن المؤلف قد يسند البيت إلى قائله كما رأينا في البيت الأول والثالث وقد لا يسند البيت إلى قائله كما في البيت الثاني .

وقد يستشهد بجزء من شطر بيت كما في قوله :

أعطِ القَوْسَ بارِيها

وتتمة الشطر :

لا تُفْسدنها . . . أعْطِ القَوْسَ بارِيَها

كما بيّنا في قسم التحقيق .

وقد يستشهد بشطر البيت كما في قوله :

أنْتَ لَهَا أحمَدُ من بَين البَشرِ

وقوله :

أمِنْتَ وَهْذا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ

وقوله :

كأنني ضَارِبٌ في غَمْرِهِ لِعبُ

وقد يستشهد بالبيت كله كما ورد في جلّ كتابه .

وقد يصرح بذكر القائل وبالرجوع إلى مصدره يتبين خلاف ذلك كما في قوله :

وما أحسن ما قال ابن دريد :

يَـوْمـاً تَـصـيـرُ إلـى الـثَـرى ويـفُـوزُ غَـيْـرُكَ بـالـثَـراءِ

وبالرجوع إلى جمهرة ابن دريد ـ ٢١٨/٣ ـ لم أجده وإنما وجدت قول الشاعر :

أمـا وِيَ مـا يُـغني الثَّـراءُ عـن الفـتَـى إذَا حَشْـرَجَتْ يَـوْمـاً وضَـاقَ بهـا الصَّـدْرُ

وقد ذكرت ذلك في قسم التحقيق .

وقد يستشهد ببعض الشواهد الملفقة دون رجوع إلى مصادرها الأصلية وذلك كما في قوله :

نَـاديـتُ بـاسـمِ ربـيـعَـة بـنِ مُـكْـرَّمٍ إن الـمُـنـوّهَ بـاسْـمِـهِ الـمَـوْثُـوق

جريا في ذلك على عادة من سبقه وكما في روح المعاني وكما أنشده الفارسي أيضاً .

ولكن بالبحث تبين أنَّ البيت ورد في ديوان الفرزدق ـ ٢ / ٣٤ ـ وهذا نصه :

أصبحتُ قَـدْ نـزلت بـحمـزة حـاجتي إنَّ الـمُـنـوَّه بـاسـمِـهِ الـمَـوْثُـوق

المبحث الثاني
السمين الحلبي ومذهبه النحوي

عرض السمين الحلبي في كتابه كثيراً من آراء الكوفيين كما ذكر كثيراً من آراء البصريين ومن خلال تلك الصحبة التي ليست بالقصيرة تبين لي أنَّ صاحبنا « السمين الحلبي » كان اتجاهه يتمشى مع الاتجاه البصري ، ينزع منزع البصريين وينهج منهجهم ويقتفي أثرهم .

وهذا الحكم ببصريته نشأ عن مقدمات :

منها ، وعند قوله تعالى : ﴿ . . . إِنِّي أنا رَبُّكَ ﴾[1] قوله : « إِنِّي » قرأ ابن كثير وأبوعمروبالفتح على تقدير الباء أي بأني لأن النداء يوصل بها تقول ناديته بكذا . قال الشاعر :

نـاديتُ بـاسـمِ ربيـعـة بـن مُكـرَّمٍ إنَّ الـمـنـوه بـاسـمِـه الـمـوثُـوق

وجوز ابن عطية أن تكون بمعنى لأجل وليس بظاهر والباقون بالكسر إما على إضمار القول كما هو رأي البصريين .

وإما لأنَّ النداء في معنى القول عند الكوفيين .

ومنها عند قوله تعالى : ﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى ﴾[2] . قال السمين : ما مبتدأة استفهامية وتلك خبره وبيمينك متعلق بمحذوف لأنَّه حال كقوله : ﴿ وهٰذَا بَعْلِي شَيْخاً ﴾ ، والعامل في الحال المقدرة معنى الإشارة ، وجوز الزمخشري أن تكون تلك موصولة بمعنى التي وبيمينك صلتها ولم يذكر ابن عطية غيره . وهذا ليس مذهب البصريين لأنَّهم لم يجعلوا من أسماء الإشارة موصولاً إلا إذا بشروط ذكرتها أول هذا الكتاب[3] . وأما الكوفيون فيجيزون ذلك في جميعها ومنه هذه الآية عندهم ، أي وما التي بيمينك وأنشدوا أيضاً :

أجنيت وهٰذا تَحْملِينَ طَلِيقُ[4]

أي والذين تحملين .

وصف نسخ المخطوط :

إن الغرض الأساسي من تحقيق أي كتاب هو إخراجه إلى النور على وفق ما أراد مصنفه .

---

(١) سورة طه ، آية (١٢) .

(٢) سورة طه ، آية (١٧) .

(٣) من هذه الشروط أن لا تكون للإشارة ، وإلا تكون ملغاة ، وذلك بتقديرها مركبة مع ما في نحو « ماذا صنعت ، وأن يتقدمها استفهام بـ « ما » باتفاق ، أو بـ « من » على الأصح » . ينظر في ذلك أوضح المسالك ١/١٥٧ ، ١٥٨ .

(٤) انظر ص ١٩ ـ ٢٠ من التحقيق .

فكان لزاماً علينا لتحقيق هذا الهدف السعي لجمع ما تيسر من مخطوطات الكتاب الذي بين يديك .

وقد استعنا من ذلك بست نسخ مخطوطة وهي كالآتي :

النسخة الأولى :

نسخة محفوظة بدار الكتب المصرية تحت رقم (١٠٨) تفسير ، وهي تشتمل على خمسة مجلدات من أول : ﴿ **ليس عليكم هداهم** ﴾سورة البقرة ، إلى سورة الطارق ، وهي مكتوبة بخط محمد بن إبراهيم بن محمد البشتكي سنة ثمانمائة هجرية وخطها جيد واضح ، ومسطراتها ثلاثة وعشرون سطراً في كل سطر عشرون كلمة غالباً .

النسخة الثانية :

وهي بدار الكتب المصرية أيضاً تحت رقم (١٠٧) تفسير ، وتشتمل على مجلدين . المجلد الأول منهما يبدأ من قوله تعالى : ﴿ **وما محمد إلا رسول قد خلت من قبله الرسل** ﴾ سورة آل عمران . والمجلد الثاني ينتهي بانتهائه آخر الكتاب وهي بخط واضح جميل ، مسطراتها ثلاثة وعشرون سطراً ، في كل سطر ثلاث عشرة كلمة غالباً .

النسخة الثالثة :

وهي ـ كذلك ـ بدار الكتب المصرية (تيمور) تحت رقم (٣٨٤) تفسير ، وتقع في عشرة مجلدات ، والمجلد الأول منها مفقود ، وهي نسخة كثيرة التصحيفات والأخطاء النحوية والإملائية .

النسخة الرابعة :

وهي محفوظة بمتحف الأوقاف بالأستانة وقد قام معهد المخطوطات التابع لجامعة الدول العربية بتصويرها ، تحت رقم (١٣٢) تفسير ، وتبدأ بأول القرآن الكريم .

النسخة الخامسة :

وهي محفوظة بمكتبة شهيد علي في تركيا بمدينة استانبول تحت رقم (١١٦ إلى ١١٩) ، وهي نسخة بخط المؤلف كما وصفها لنا أحد طلاب العلم ، الذي قام مشكوراً بنسخ سورتي البقرة وآل عمران .

النسخة السادسة :

وهي المحفوظة بمكتبة الأزهر العامرة تحت رقم (٢٠٦) علوم القرآن وهذه النسخة لم يوجد منها إلا الجزء الثالث مكتوبة بخط نسخ مسطرتها خمسة وعشرون سطراً .

منهجنا في التحقيق :

لقد اتبعنا في تحقيقنا الخطوات الآتية :

أولاً : بذلنا الوسع في إخراج النص سليماً خالياً من الأخطاء الإملائية والنحوية ، ولا نذكر اختلافاً بين النسخ إلا ما يقتضيه سياق النص ويكون له فائدة في توجيهه واستعنا في ضبط النص بالمصادر التي رجع إليها المؤلف ونقل منها كالبحر المحيط والكشاف والقرطبي وغيرهم من كتب المعاني .

ثانياً : تخريج الشواهد الشعرية .

ثالثاً : ضبط القراءات في النص .

رابعاً : ضبط ما أشكل من كلمات وألفاظ تحتاج إلى ضبط .

خامساً : تخريج الآيات القرآنية .

سادساً : تخريج الأحاديث النبوية .

سابعاً : ترجمة لبعض من ورد ذكره في النص .

ثامناً : وضع فهارس عامة للكتاب .

ويحسن بنا أن ننبه أن الدكتور جاد مخلوف جاد نال درجة التخصص « الماجستير » في كتاب « الدر المصون » من سورة طه إلى سورة المؤمنون ، وهذا هو عمله معنا في الكتاب وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

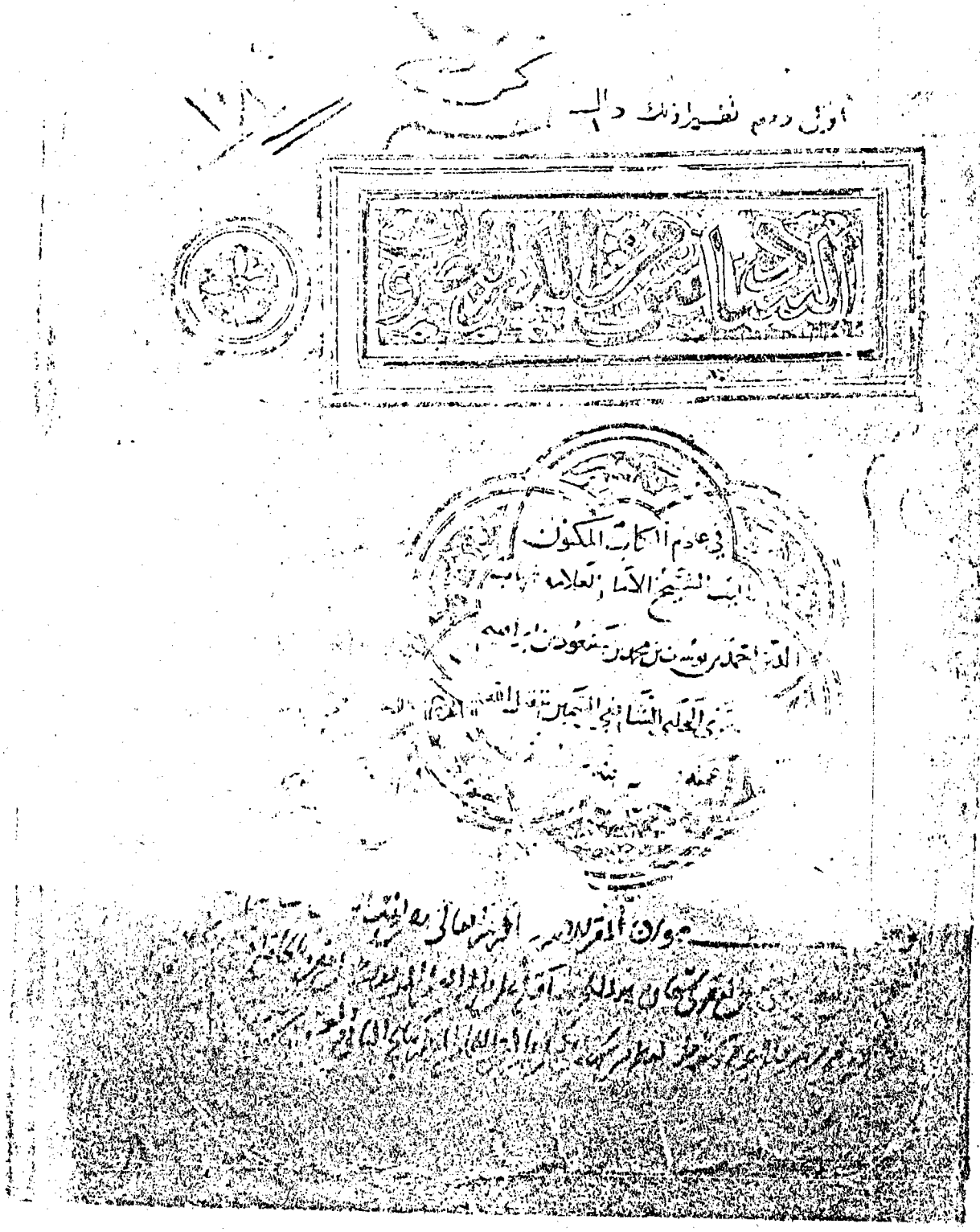

صورة أول ورقة من نسخة تيمور

صورة آخر ورقة من نسخة تيمور

كتاب الثالث الثالث

من الدر المصون في علوم الكتاب المكنون

تاليف الشيخ الامام العلامة شهاب الدين

احمد بن يوسف بن محمد المعروف

بابن السمين رحمه الله

رحمة واسعه

ولجميع المسلمين

اجمعين

امين

ترجمة مولف هذا الكتاب من طبقات نقلها الشافعيه لابن قاضي شهبه رحمه الله تعالى
احمد بن يوسف بن محمد وقيل عبد الدائم العلامة شهاب الدين ابو العباس الحلبي
ثم المصري النحوي المقري الفقيه المعروف بابن السمين قرا النحو على ابي حيان
والقرات على ابن الصائغ وسمع وولي تصدير اقراء النحو بالجامع الطولوني
واعاد بالشافعيه وناب في الحكم بالقاهرة وولي نظر الاوقاف بها وصنف
تصانيف حسنة منها تفسير القران مطول وقد بعى منه اوراق قلائل قال
الحسيني في عشرين سفرا واعراب القران سماه الدر المصون في اربع اجزاء
ومادته فيه من تفسير شيخه ابي حيان الا انزاد عليه ونا قشه في مواضع
مناقشة حسنة واحكام القران وشرح التسهيل شرحا مختصرا من ابي حيان
وشرح الشاطبية قال الاسنوي كان فقيها بارعا في النحو والتفسير وعلم القراءة
ويتكلم في الاصول خيرا ديّنا توفي في جمادي الاخرة وقيل في شعبان سنة ست
وخمسين وسبعمائة بالقاهره رحمه الله تعالى انتهت

صورة أول نسخة بلدية الإسكندرية

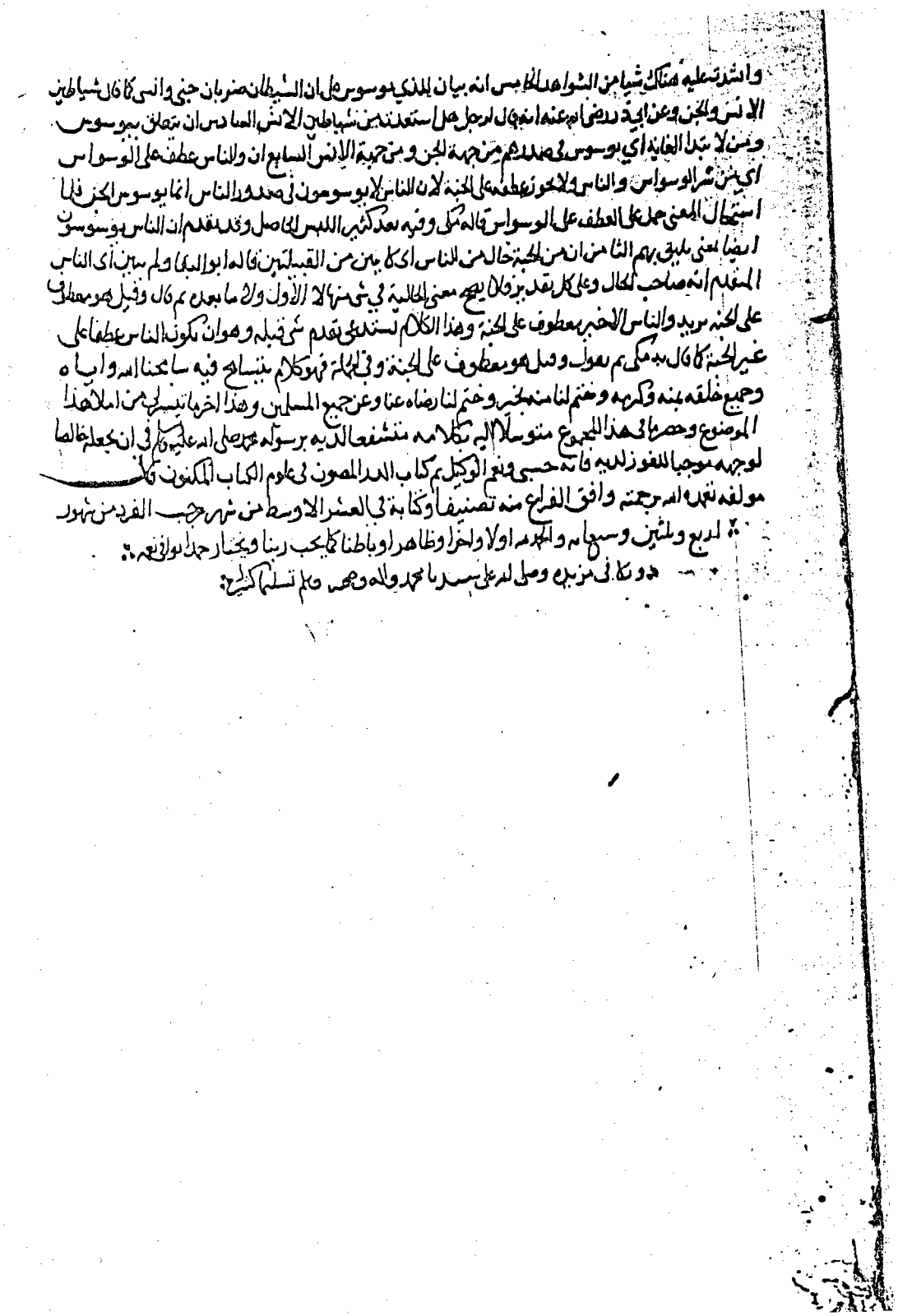

صورة نهاية نسخة بلدية الإسكندرية

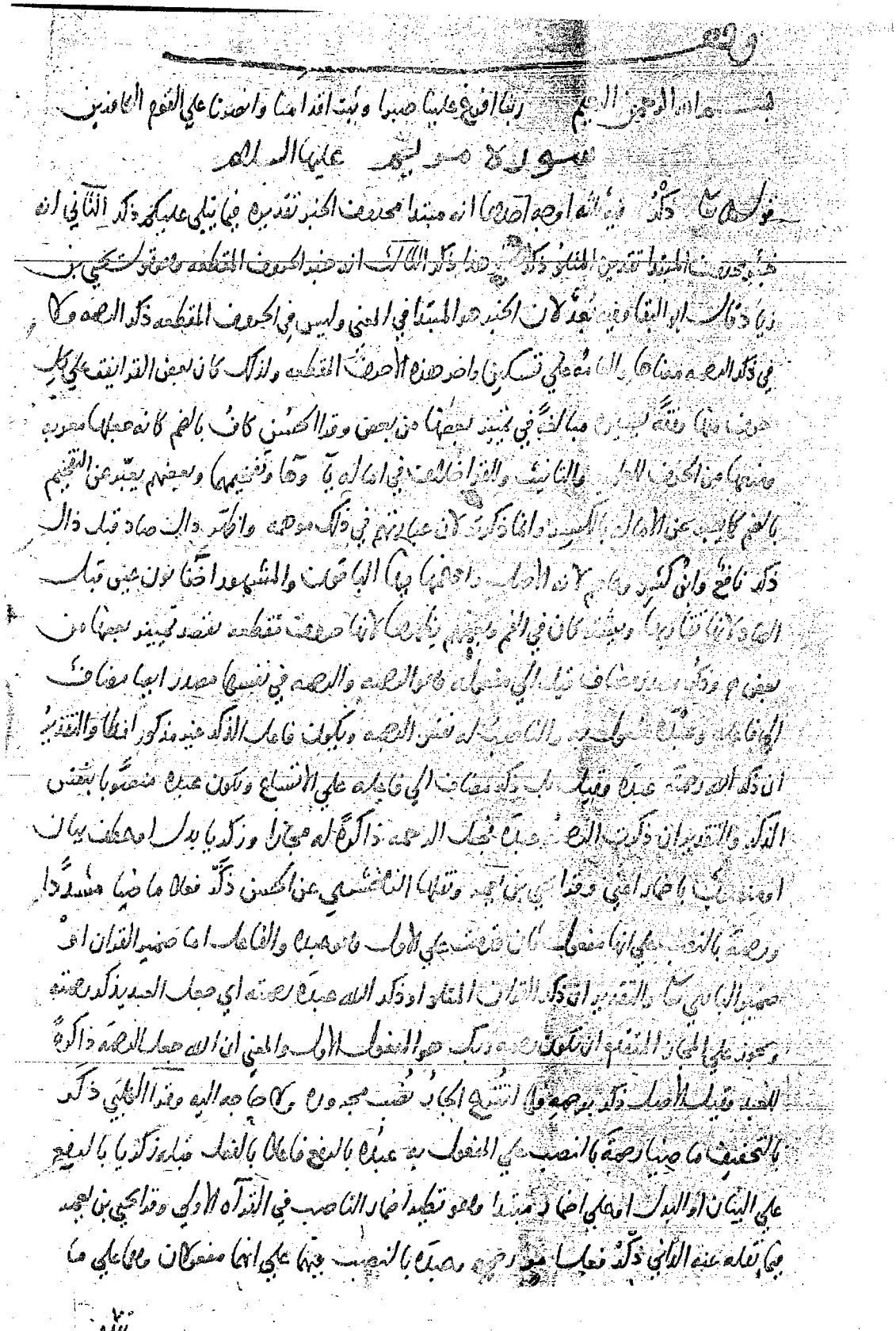

صورة أول سورة مريم من نسخة دار الكتب المصرية ١٠٨ تفسير

صورة أول سورة يس من نسخة دار الكتب المصرية ١٠٨ تفسير

بسم الله الرحمن الرحيم

« رب أعن ويسر »

مقدمة المصنف

الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب ناطقاً بالحكمة وفصل الخطاب ، ووعد قارئه أعظم الثواب ، وجعل متبعه سالكاً طرق السداد والصواب . وأشهد أن لا إلّه إلا الله وحده لا شريك له شهادة سالمة من الارتياب وأشهد أن محمداً عبده ورسوله المرسل بأفضل كتاب صلّى الله عليه وعلى آله وسائر الأصحاب ما هطل سحاب ولمع سراب .

وبعـــد :

فالقرآن أفضل كتب الله الجليلة أنزله على خير خلقه عامة ، وبعثه به إلى خير أمة شهد به كتابه المبين على لسان رسوله الصادق الأمين ، جعله كتاباً فارقاً بين الشك واليقين أعجزت الفصحاء معارضته وأعيت الألباء مناقضته وأخرست البلغـاء مشاكلتـه ، فلا يـأتون بمثله ولـو كان بعضهم لبعض ظهيـراً . جعل أمثـاله عِبـراً للمتدبـرين وأوامره هـدى للمستبصرين ، وضرب فيه الأمثال وفرق فيه بين الحرام والحلال ، وكرر القصص والمواعظ بألفاظ لا تمل ولا تَخْلُقُ على كثرة الرد ، وحثنا على فهم معانيه وبيان أغراضه ومبانيه ؛ فليس المراد حفظه وسرده من غير تأمل لمعناه ولا تفهم لمقاصده ، فقال جلّ من قال : ﴿ أفلا يتدبرون القرآن أم على قلوب أقفالها ﴾ ، وقال تعالى : ﴿ ومنهم أميون لا يعلمون الكتاب إلا أمانيّ ﴾ ذم اليهود حيث يقرأون التوراة تلاوة من غير فهم .

وقد ذم السلف الصالح من يفعل ذلك . فالأولى بالعاقل الأريب والفطن اللبيب أن يربأ بنفسه عن هذه المنزلة الدنية ويأخذ بالرتبة السنية فيطلع من علومه على أهمها وآكدها وهي بعد تجويد ألفاظه بالتلاوة خمسة علوم : علم الإعراب وعلم التصريف وعلم اللغة وعلم المعاني وعلم البيان .

وقد أكثر العلماء ـ رحمهم الله ـ من البحث عن ذلك واهتموا به غاية الاهتمام فجزاهم الله عن سعيهم أفضل الجزاء يوم الفصل والقضاء ، إذ هم الأئمة الممهدون للقواعد المبينون لأصول المعاقد . غير أن منهم جماعـة لم يقتصروا على هذه العلوم الخمسة في مصنف يجمعها بل ضموا إلى ذلك ذكر سبب النزول وذكر القصص على ما فعله المفسرون لأنهم لم يضعوا كتبهم إلا لذلك ، ومنهم من اقتصر على ذكر الإعراب فقط ، ومنهم من اقتصر على علم مفردات الألفاظ فقطوترك شيئاً كثيراً من علم التصريف المتعلق باشتقاق اللغة مما لا يسع الإنسان جهله ، ومنهم من اقتصر على معرفة نظمه وجزالته وبلاغته مما يتكفل به علم المعاني والبيان .

ورأيت أن هذه العلوم الخمسة متجاذبة شديدة الاتصال بعضها ببعض لا يحصل للناظر في بعضها كبير فائدة بدون الاطلاع على باقيها ، فإن من عرف كون هذا فاعلاً أو مفعولاً أو مبتدأً مثلاً ولم يعرف كيفية تصريفه ولا اشتقاقه ولا كيف

موقعه من النظم لم يحل بطائل ، وكذا لو عرف موقعه من النظم ولم يعرف باقيها .

فلما رأيت الأمر كذلك واطلعت على ما ذكره الناس في هذه الفنون ورأيتهم : إما ذاكراً الواضح البين الذي لم يحتج للتنبيه عليه إلا الأجنبي من الصناعة ، وإما المقتصر على المشكل بلفظ مختصر ؛ استخرت الله الكريم القوي المتين في جمع أطراف هذه العلوم أخذاً من كل علم بالحظ الوافر ، بحيث إني إذا عرضت قاعدة كلية من قواعد هذه العلوم أو ضابط لمسألة منتشرة الأطراف ذكرت ذلك محرراً له من كتب القوم ولا أذكر إلا ما هو المختار عند أهل تلك الصناعة ، وإذا ذكرت مذهباً لأحد من أهل العلم فقد يحتمل هذا الكتاب ذكر دلائله والاعتراضات عليه والجواب عنه فأذكره وقد لا يحتمل فأحيله على كتب ذلك العلم .

ولم آل جهداً في استيفاء الكلام على مسائل هذا الكتاب فإني تعرضت للقراءات المشهورة والشاذة وما ذكر الناس في توجيهها ، ولم أترك وجهاً غريباً من الإعراب وإن كان واهياً ؛ ومقصودي بذلك التنبيه على ضعفه حتى لا يغتر به من اطلع عليه . وذكرت كثيراً من المناقشات الواردة على أبي القاسم الزمخشري[١] وأبي محمد بن عطية[٢] ومحب الدين أبي البقاء[٣] ، وإن أمكن الجواب عنهم بشيء ذكرته . وكذلك تعرضت لكلام كثير من المفسرين كالمهدوي[٤] ومكي[٥] والنحاس[٦] دون غيرهم فإنهم أغْنَى الناس بما قصدته وأغناهم .

وهذا التصنيف في الحقيقة نتيجة عمري وذخيرة دهري فإنه لب كلام أهل هذه العلوم . وإذا تكررت الآية الكريمة ـ أو ما يقاربها في تركيبها أو قاعدة كلية أو ضابط قد مر ذكره ـ فلا أعيدها ، بل إن بعد العهد ذكرت ما ينبهك عليها . وسميته بـ « الدر المصون في علوم الكتاب المكنون » وعلى الله توكلت وإليه أنيب .

الاستعاذة : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم :

هذا ليس من القرآن إجماعاً وإنما تعرضت له لأنه واجب في أول القراءة أو مندوب . وأصحّ كيفيات اللفظ به هذا اللفظ المشهور لموافقته قوله تعالى : ﴿ فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم ﴾[٧] ورووا فيه حديثين[٨] .

---

(١) محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الزمخشري أبو القاسم جار الله رأس من رؤوس الاعتزال صاحب الكشاف ، مات يوم عرفة سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة . انظر بغية الوعاة (٢/ ٢٧٩ ـ ٢٨٠) .

(٢) عبد الحق بن غالب بن عبد الرحيم ـ وقيل : عبد الرحمن ـ ابن غالب بن تمام بن عبد الرؤوف بن عبد الله بن تمام بن عطية الغرناطي ، صاحب المحرر الوجيز ، توفي في خامس عشري رمضان سنة اثنتين ، وقيل : إحدى ، وقيل : ست وأربعين وخمسمائة . البغية (٢/ ٧٣) .

(٣) عبد الله بن الحسين بن عبد الله بن الحسين الإمام محبّ الدين أبو البقاء العكبري البغدادي الضرير الحنبلي ، صاحب الإعراب ، مات ليلة الأحد ثامن ربيع الآخر سنة ست عشرة وستمائة . انظر بغية الوعاة (٢/ ٣٨ ـ ٣٩) .

(٤) أحمد بن عمار أبو العباس المهدوي المقرىء النحوي المفسر ، كان مقدماً في آدات والعربية أصله من المهدية ودخل الأندلس ، توفي في الأربعين وأربعمائة . إنباه الرواة (١/ ٩١) ، بغية الوعاة (١/ ٣٥١) .

(٥) مكي بن أبي طالب حموش بن محمد بن مختار أبو محمد القيسي ، النحوي المقرىء ، صاحب الإعراب ، توفي في المحرم سنة سبع وثلاثين وأربعمائة . انظر إنباه الرواة (٣/ ٣١٣) ، بغية الوعاة (٢/ ٢٩٨) .

(٦) أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي ، يعرف بابن النحاس أبو جعفر النحوي المصري من أهل الشائع والعلم الذائع ، صاحب إعراب القرآن ، مات غريقاً في ذي الحجة سنة ثمان وثلاثين وثلاثمائة . انظر بغية الوعاة (١/ ٣٦٢) .

(٧) سورة النحل ، آية (٩٨) .

(٨) بل عدة أحاديث أخرجها أئمة السنة ، انظر أحمد في المسند

والعوذ : الالتجاء إلى الشيء والانحياز له ، والاستجارة به والاستعانة به أيضاً ، ومنه العوذة : وهي ما يعاذ به من الشر ، وقيل للرقية والنميمة ـ وهي ما يعلق على الصبي ـ عَوْذَة وعُوذَة بفتح العين وضمها وكل أنثى وضعت فهي عائذ إلى سبعة أيام . ويقال : عَاذَ يَعُوذُ عَوْذاً وعِيَاذاً ومُعَاذاً فهو عائذٌ ومعوذ منه . قال الشاعر :

١ ـ أَلْحِقْ عَـذَابَـكَ بِـالْقَـوْمِ الَّـذِينَ طَغَـوْا وَعَـائِـذاً بِـكَ أَنْ يَعْلُوا فَـيُـطْغُـونِي[1]

قيل : « عائذ » هنا أصله اسم فاعل ولكنه وقع موقع المصدر ، كأنه قال : وعياذاً بك . وسيأتي تحقيق هذا القول .

وأعوذ : فعل مضارع وأصله : أعوذ بضم الواو مثل : أقتل وأخرج أنا ، وإنما نقلوا حركة الواو لأن الضمة ثقيلة عليها إلى الساكن قبلها وهكذا كل مضارع من فعل عينه واو نحو : أقوم وتقوم وأجول وتجول ، وفاعله ضمير المتكلم .

وهذا الفاعل لا يجوز بروزه ، بل هو من المواضع السبعة التي يجب فيها استتار الضمير على خلاف في السابع ولا بد من ذكرها لعموم فائدتها وكثرة دورها .

الأول : المضارع المسند للمتكلم وحده نحو : أفعل أنا .

الثاني : المضارع المسند للمتكلم مع غيره أو المعظم نفسه نحو : نفعل نحن .

الثالث : المضارع المسند للمخاطب نحو : تفعل أنت ، ويوحد المخاطب بقيد الإفراد والتذكير لأنه متى كان مثنى أو مجموعاً أو مؤنثاً وجب بروزه نحو : تقومان تقومون تقومين .

الرابع : فعل الأمر المسند للمخاطب نحو : افعل أنت ، ويوحد المخاطب أيضاً بقيد الإفراد والتذكير لأنه متى كان مثنى أو مجموعاً أو مؤنثاً وجب بروزه ، نحو : افعلا افعلوا افعلي .

الخامس : اسم فعل الأمر مطلقاً أي سواء كان المأمور مفرداً أم مثنى أم مجموعاً أم مؤنثاً نحو : صه يا زيد يا زيدان يا زيدون يا هند يا هندان يا هندات بخلاف فعل الأمر فإنه يبرز فيه ضمير غير المفرد المذكر كما تقدم .

السادس : اسم الفعل المضارع نحو : أوه أي أتوجع وأف أي أتضجر ووي أي أعجب وهذه الستة لا يبرز فيها الضمير بلا خلاف وتحرزت بقولي : « اسم فعل الأمر واسم الفعل المضارع » من اسم الماضي فإنه لا يجب فيه الاستتار كما سيأتي .

السابع : المصدر الواقع موقع الفعل بدلاً من لفظه نحو : ضرباً زيداً وقول الشاعر :

= (٤/٨٠) ، مسند جبير بن مطعم رضي الله عنه وأبو داود (١/٤٨٦) في كتاب الصلاة (٧٦٤) ، وابن ماجة (١/٢٦٥) في إقامة الصلاة باب الاستعاذة في الصلاة (٨٠٧) ، وابن حبان ذكره الهيثمي في الموارد ص (١٢٣) حديث (٤٤٣) ، والحاكم في المستدرك (١/٢٣٥) ، وأبو يعلى الموصلي رقم (٧٣٩٨) (١٣/٣٩٣) .
وأخرجه الطيالسي ١/٩٠ رقم (٣٩١) ، والبيهقي (٢/٣٥) باب التعوذ بعد الافتتاح ، والبغوي في شرح السنة (٣/٤٣) ، وابن أبي شيبة في الصلاة (١/٢٣١) باب فيما يفتتح به الصلاة ، وعبد الرزاق في المصنف (٢٥٥٤) ، والطحاوي في معاني الآثار (١/١٩٨) .

(١) البيت لعبد الله بن الحارث السهمي من أصحاب سيدنا رسول الله ﷺ . انظر السيرة لابن هشام (٢١٦) وهو آخر أبيات ستة له فيها ، والروض الأنف (١/٢٠٨) ، والكتاب (١/٣٤٢) ، والحماسة بشرح المرزوقي (٤٧٥) ، واللسان (عوذ) ورواية السيرة « بغوا » ، « أن يغلوا » والشاهد وضع « عائذاً » موضع المصدر النائب عن فعله ، أي أعوذ عياذاً .

٢ - يَمُرُّونَ بِالدَّهْنَا خِفَافاً عِيَابُهُمْ وَيَرْجِعْنَ مِنْ دَارَيْنِ بُجْرَ الْحَقَائِبِ[1]
عَلَى حِينَ أَلْهَى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِمْ فَنْدلاً زُرَيْقُ الْمَالِ نَدْلَ الثَّعَالِبِ

وقوله تعالى : ﴿ فضرب الرقاب ﴾ هذا إذا جعلنا في « ضرباً » ضميراً مستتراً وأما من يقول من النحويين : إنه لا يتحمل ضميراً البتة فلا يكون من المسألة في شيء .

والضابط فيما يجب استتاره ـ وإن عرف من تعداد الصور المتقدمة ـ أن كل ضمير لا يحل محله ظاهر ولا ضمير منفصل فهو واجب الاستتار كالمواضع المتقدمة وما جاز أن يحل محله أحدهما فهو جائز الاستتار نحو : « زيد قام » في « قام » ضمير جائز الاستتار إذ يحل محله الظاهر نحو : « زيد قام أبوه » أو الضمير المنفصل نحو : « زيد ما قام إلا هو » فإن وجد من لسانهم في أحد المواضع المتقدمة الواجب فيها الاستتار ضمير منفصل فليعتقد كونه توكيداً للضمير المستتر كقوله تعالى : ﴿ اسكن أنت وزوجك ﴾ فـ « أنت » مؤكد لفاعل « اسكن » .

و « بالله » جار ومجرور . وكذلك « من الشيطان » وهما متعلقان بـ « أعوذ » . ومعنى الباء الاستعانة و « من » التعليل أي : أعوذ مستعيناً بالله من أجل الشيطان . ويجوز أن تكون « من » لابتداء الغاية ولهما معان أخر ستأتي إن شاء الله تعالى . وأما الكلام على الجلالة فيأتي في البسملة .

والشيطان : المتمرد من الجن . وقال أبو عبيدة[2] : « الشيطان اسم لكل عارم من الجن والإنس والحيوانات وقد يطلق على كل قوة ذميمة في الإنسان» . قال عليه السّلام : « الحسد شيطان والغضب شيطان »[3] وذلك لأنهما ينشآن عنه .

واختلف أهل اللغة في اشتقاقه فقال جمهورهم : هو مشتق من شطن يشطن أي بعد ، لأنه بعيد من رحمة الله تعالى وأنشدوا :

٣ - نَأَتْ بِسُعَادَ عَنْكَ نَوًى شَطُونُ فَبَانَتْ وَالْفُؤَادُ بِهَا رَهِينُ[4]

وقال آخر :

٤ - أَيُّمَا شَاطِنٍ عَصَاهُ عَكَاهُ ثُمَّ يُلْقَى فِي السِّجْنِ وَالأَكْبَالِ[5]

---

(١) هو أعشى همدان كما في العيني (٣/٤٦) ، وذكر العيني أيضاً أنه يروي للأحوص ورواه الجوهري لجرير وهما في ديوانه (٢١٥) . وانظر الكتاب (١/١١٥ ـ ١١٦) ، الخصائص (١/١٢٠) ، أوضح المسالك (٢٤٨) ، شرح شواهد الألفية (١٦٤) .

(٢) معمر بن المثنى البصري أبو عبيدة مولى بني تيم ؛ تيم قريش ، رهط أبو بكر الصديق أول من صنف في غريب الحديث ، توفي سنة تسع ، وقيل : ثمان ، وقيل : عشر ، وقيل : إحدى عشرة ومائتين . البغية (٢/٢٩٦) .

(٣) إسناده ضعيف ، أخرجه في المسند (٤/٢٢٦) ، وأبو نعيم في الحلية (٢/١٣٠) ، والبخاري في التاريخ (٨/٧) ، وذكره العراقي في تخريجه على الأحياد ، وسكت عنه وذكره العجلوني في الكشف (٢/١٠٣) ، وابن القيسراني في تذكرته (١٠٩٢) .

(٤) البيت للنابغة الذبياني انظر ديوانه (٢٠) ، الطبري (١/١١٢) ، اللسان م « شطن » .

(٥) البيت لأمية بن أبي الصلت ، انظر ديوانه (٥١) ، البحر المحيط (١/٦٢) ، الطبري (١/١١٢) ، اللسان م (شطن) و (عكا) ، وعكاه في الحديد والوثاق : شده شدّاً وثيقاً ، والأكبال جمع كبل وهو القيد من الحديد .

وحكى سيبويه : « تشيطن » أي فعل فعل الشياطين فهذا كله يدل على أنه من « شطن » لثبوت النون وسقوط الألف في تصاريف الكلمة ووزنه على هذا : فَيْعال . وقيل : هو مشتق من شاط يشيط أي هاج واحترق ولا شك أن هذا المعنى موجود فيه فأخذوا بذلك أنه مشتق من هذه المادة لكن لم يسمع في تصاريفه إلا ثابت النون محذوف الألف كما تقدم ووزنه على هذا فعلان ويترتب على القولين : صرفه وعدم صرفه إذا سمي به وأما إذا لم يسم به فإنه منصرف ألبتة لأن من شرط امتناع فعلان الصفة ألا يؤنث بالتاء وهذا يؤنث بها قالوا : شيطانة .

« الرجيم » نعت له على الذم . وفائدة النعت : إما إزالة اشتراك عارض في معرفة نحو : رأيت زيداً العاقل وإما تخصص نكرة نحو : رأيت رجلاً تاجراً وإما لمجرد مدح أو ذم أو ترحم نحو مررت بزيد المسكين وقد يأتي لمجرد التوكيد نحو قوله تعالى : ﴿ نفخة واحدة ﴾[1] .

ولا بد من ذكر قاعدة في النعت تعم فائدتها أعلم أن النعت إن كان مشتقاً بقياس وكان معناه لمتبوعه لزم أن يوافقه في أربعة من عشرة أعني في واحد من ألقاب الإعراب : الرفع والنصب والجر وفي واحد من الإفراد والتثنية والجمع وفي واحد من التذكير والتأنيث وفي واحد من التعريف والتنكير وإن كان معناه لغير متبوعه وأفقه في اثنين من خمسة في واحد من ألقاب الإعراب وفي واحد من التعريف والتنكير نحو : مررت برجلين عاقلة أمهما فلم يتبعه في تثنية ولا تذكير .

وإذا اختصرت ذلك كله فقل : النعت يلزم أن يتبع منعوته في اثنين من خمسة مطلقاً : في واحد من ألقاب الإعراب وفي واحد من التعريف والتنكير وفي الباقي كالفعل يعني أنك تضع موضع النعت فعلاً فيهما ظهر في الفعل ظهر في النعت مثاله ما تقدم في : مررت برجلين عاقلة أمهما لأنك تقول : برجلين عقلت أمهما . والرجيم قد تبع موصوفه في أربعة من عشرة لما عرفت .

وهو مشتق من الرجم والرجم أصله الرمي بالرجام وهي الحجارة ويستعار الرجم للرمي بالظن والتوهم . قال زهير[2] :

٥ - وَمَا الْحَرْبُ إلاَّ مَا عَلِمْتُمْ وَذُقْتُمُ وَمَا هُوَ عَنْهَا بِالْحَدِيثِ الْمُرَجَّمِ[3]

أي : المظنون ويعبر به أيضاً عن الشتم قال تعالى : ﴿ لئن لم تنته لأرجمنك ﴾ قيل : أقول فيك قولاً سيئاً . والمراجمة : المسابة الشديدة استعارة كالمقاذفة قال الراغب : « والترجمان : تفعلان من ذلك » كأنه يعني أنه يرمي بكلام من يترجم عنه إلى غيره . والرجمة أحجار القبر ثم عبر بها عنه وفي الحديث : « لا ترجموا قبري » أي لا تضعوا عليه الرجمة . والرجيم فعيل بمعنى مفعول أي مرجوم نحو : قتيل وجريح ويجوز أن يكون بمعنى فاعل لأنه يرجم غيره بالشر ولكنه بمعنى مفعول أكثر وإن كان غير مقيس .

---

(١) سورة الحاقة ، آية (١٣) .

(٢) زهير بن أبي سلمى ربيعة بن رياح المزني ، من مضر ، حكيم الشعراء في الجاهلية ، توفي قبل الهجرة بثلاث عشرة سنة . الأغاني (١٠/٢٨٨) ، شرح زهير لثعلب (٥٥) ، جمهرة الأنساب (٢٥) ، الشعر والشعراء (٤٤) ، الأعلام (٣/٥٢) .

(٣) انظر ديوانه (١٠٧) ، والحديث المرجم : الذي يرجم فيه بالظنون يقول : ليست الحرب إلا ما حربتم وذقتم من أهوالها ، وليس هذا الأمر بالحديث الذي لا تعلم حقيقته ، بل هو شيء ملموس عرفتموه وذقتم ويلاته وشروره ونتائجه .

البسملة

مصدر بسمل أي قال : بسم الله نحو : حوقل وهيلل وحمدل أي قال : لا حول ولا قوة إلا بالله ولا إلّه إلا الله والحمد لله وهذا شبيه بباب النحت في النسب أي أنهم يأخذون اسمين فينحتون منهما لفظاً واحداً فينسبون إليه كقولهم : حضرمي وعبقسي وعبشمي نسبة إلى حضرموت وعبد القيس وعبد شمس قال :

٦ - وَتَضْحَكُ مِنّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ كَأَنْ لَمْ تَرَى قَبْلِي أَسِيراً يَمَانِيا[١]

وهو غير مقيس فلا جرم أن بعضهم قال في : بسمل وهيلل أنها لغة مولدة (قال الماوردي[٢] : يقال لمن قال : بسم الله : مبسمل وهي) لغة مولدة وقد جاءت في الشعر قال عمر بن أبي ربيعة :

٧ - لَقَدْ بَسْمَلَتْ لَيْلَى غَدَاةَ لَقِيتُهَا أَلَا حَبَّذَا ذَاكَ الْحَدِيثُ الْمُبَسْمَلُ[٣]

وغيره من أهل اللغة نقلها ولم يقل إنها مولدة كثعلب[٤] والمطرز[٥] .

وبسم : جار ومجرور والباء هنا للاستعانة كعملت بالقدوم لأن المعنى : أقرأ مستعيناً بالله ولها معان أخر تقدم الوعد بذكرها وهي : الإلصاق حقيقة أو مجازاً نحو : مسحت برأسي مررت بزيد والسببية : « نحو » ﴿ فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم ﴾[٦] أي بسبب ظلمهم والمصاحبة نحو : خرج زيد بثيابه أي مصاحباً لها والبدل كقوله عليه السّلام : « ما يسرّني بها حمر النعم »[٧] أي بدلها وكقول الآخر :

٨ - فَلَيْتَ لِي بِهِمْ قَوْماً إِذَا رَكِبُوا شَنُّوا الإِغَارَةَ فُرْسَاناً وَرُكْبَانَا[٨]

أي : بدلهم والقسم : أحلف بالله لأفعلن والظرفية نحو : زيد بمكة أي فيها والتعدية نحو : ﴿ ذهب الله بنورهم ﴾[٩] والتبعيض كقول الشاعر :

---

(١) البيت لعبد يغوث بن وقاص الحارثي من قصيدة له يقولها حين وقع في أسر تميم. انظر ابن يعيش (٥/٩٧)، المفضليات (١٥٨) ، ذيل الأمالي (١٣٣) ، المحتسب (١/٦٩) ، جمل الزجاجي (٢٥٧) ، شرح أشعار الهذليين (١/٩٦) ، المغني (١/٢٧٧) ، القرطبي (١١/٢٢٨) .
والشاهد فيه قوله : « شيخة » حيث جاء بها مشتملة على تاء التأنيث وهي للفرق بين جنس المذكر والمؤنث .

(٢) علي بن محمد بن حبيب أبو الحسن الماوردي ، أقضى قضاة عصر صاحب الحاوي ، توفي سنة ٤٥٠ هـ ، وانظر كلامنا عليه في مقدمتنا على الحاوي . وانظر ابن السبكي (٣/٣٠٣) ، الشذرات (٣/٢٨٥) .

(٣) انظر ديوانه (٤٩٨) ، أمالي القالي (٢/٣٠٠) ، وهو عنده من إنشاد ابن الأعرابي ، الهمع للجلال السيوطي (٢/٨٩) ، الدرر اللوامع (٢/١١٦) ، لسان العرب لابن منظور م « بسمل » .

(٤) أحمد بن يحيى بن يسار الشيباني أبو العباس ثعلب إمام الكوفيين في النحو واللغة ، مات يوم السبت لعشر خلون ، وقيل : لثلاث عشرة بقيت من جمادى الأولى سنة إحدى وتسعين ومائتين . البغية (١/٣٩٧) .

(٥) محمد بن عبد الواحد بن أبي هاشم أبو عمر الزاهد المطرّز اللغوي غلام ثعلب ، قال ابن برهان : لم يتكلم في العربية أحد من الأولين والآخرين أعلم منه ، توفي سنة خمس وأربعين وثلاثمائة البغية (١/١٦٥ - ١٦٦) .

(٦) سورة النساء ، آية (١٦٠) .

(٧) أخرجه البخاري (٢/٤٦٨) في كتاب الجمعة ، باب من قال في الخطبة . . . (٩٢٣) ، (٣١٤٥) ، (٧٥٣٥) .

(٨) البيت لقريظ بن أنيف . انظر المغني (١/١٠٤) ، والمنهج السالك (٢/٢٢٠) ، همع الهوامع (١/١٩٥) (٢/٢١) . وانظر الدرر (١/١٦٧) (٢/١٤) ، العيني (٣/٧٢) (٢٧٧) .

(٩) سورة البقرة ، آية (١٧) .

٩ - شَـرِبْـنَ بِـمَـاءِ الْـبَـحْـرِ ثُـمَّ تَـرَفَّـعَـتْ متى لُـجَـجٍ خُـضْـرٍ لـهـنَّ نَئِـيـجُ[١]

أي من مائة والمقابلة : « اشتريته بألف » أي : قابلته بهذا الثمن .

والمجاوزة مثل قوله تعالى : ﴿ ويوم تشقق السماء بالغمام ﴾[٢] أي عن الغمام ومنهم من قال : لا تكون كذلك إلا مع السؤال خاصة نحو : ﴿ فاسأل به خبيراً ﴾[٣] أي عنه وقول علقمة[٤] :

١٠ - فَـإِنْ تَـسْـأَلُـونـي بِـالـنِّـسَـاءِ فَـإِنَّـنِـي خَـبِـيـرٌ بِـأَدْوَاءِ الـنِّـسَـاءِ طَـبِـيـبُ[٥]

إِذَا شَـابَ رَأْسُ الْـمَـرْءِ أَوْ قَـلَّ مَـالُـهُ فَـلَيْسَ لَـهُ فِـي وُدِّهِـنَّ نَـصِـيـبُ

والاستعلاء كقوله تعالى : ﴿ من إن تأمنه بقنطار ﴾[٦] والجمهور يأبون جعلها إلا للإلصاق أو التعدية ويردون جميع المواضع المذكورة إليهما وليس هذا موضع استدلال وانفصال .

وقد تزاد مطردة وغير مطردة فالمطردة في فاعل (كفى) نحو : ﴿وكفى بالله﴾[٧] أي : كفى الله بدليل سقوطها في قول الشاعر :

١١ - ..... كَفَى الشَّيبُ والإِسْـلَامُ لِلْمَـرْءِ نَـاهِيَـا[٨]

وفي خبر ليس « وما » أختها غير موجب بـ إلاّ كقوله تعالى : ﴿ أليس الله بكاف عبده ﴾[٩] ، ﴿ وما ربك بغافل ﴾[١٠] وفي : بحسبك زيد . وغير مطردة في مفعول « كفى » كقوله :

١٢ - فَـكَـفَـى بِنَـا فَـضْـلاً عَلَى مَـنْ غَـيْـرُنَـا حُـبُّ الـنَّـبِـيِّ مُـحَـمَّـدٍ إِيَّـانَـا[١١]

أي : كفانا وفي البيت كلام آخر وفي المبتدأ غير « حسب » ومنه في أحد القولين : ﴿ بأيكم المفتون ﴾[١٢] وقيل : المفتون مصدر كالمعقول والميسور فعلى هذا ليست زائدة وفي خبر « لا » أخت ليس كقوله :

---

(١) البيت لأبي ذؤيب الهذلي . انظر ديوان الهذليين (١/٥١) ، وروايته فيه :

تَـروَّتْ بمـاء البحـر ثم تَـنَصَّبَتْ

عـلى حبـشـيـاتٍ لـهـنَّ نئـيـجُ

وانظر الأمالي لابن الشجري (٢/٢٧٠) ، المخصص لابن سيده (١٤/٦٧) ، الأزهية (٢٩٤) ، الدرر (٢/٣٤) .

(٢) سورة الفرقان ، آية (٢٥) .

(٣) سورة الفرقان ، آية (٥٩) .

(٤) علقمة بن عبدة ـ بفتح العين والباء ـ بن ناشرة بن قيس من بني تميم ، شاعر جاهلي من الطبقة الأولى كان معاصراً لامرىء القيس وله معه مساجلات وشرح ديوانه الأعلم الشنتمري ، توفي نحو سنة ٢٠ قبل الهجرة . خزانة الأدب (١/٥٦٥) ، الشعر والشعراء (٥٨) ، الأعلام (٤/٢٤٧) .

(٥) انظر ديوانه (٣٥) ، والهمع (٢/٢٢) ، والدرر (٢/١٤) .

(٦) سورة آل عمران ، آية (٧٥) .

(٧) سورة النساء ، آية (٦) .

(٨) عجز بيت لسحيم عبد بني الحسحاس وصدره :

عُمَيْـرة وَدِّعْ إن تَجَهَّـزْتَ غـاديـاً

.....

انظر ديوانه (١٦) ، والعيني (٣/٦٦٥) ، وشرح المفصل لابن يعيش (٢/١١٥ ، و٧/٨٤ ، ١٤٨ ، ٨/٢٤ ، ٩٣ ، ١٣٨) ، وشرح شواهد المغني (١١٢) ، والكتاب (٢/٢٦) ، والخصائص لابن جني (٢/٤٨٨) .

(٩) سورة الزمر ، آية (٣٦) .

(١٠) سورة الأنعام ، آية (١٣٢) .

(١١) اختلف من نسبه هذا البيت ، فقيل : لحسان بن ثابت ، وقيل لغيره . انظر الدرر (١/٧٠) ، همع الهوامع (١/٩٢) ، العيني (١/٤٨٦) .

(١٢) سورة القلم ، آية (٦) .

١٣ - فَكُنْ لِي شَفِيعاً يَوْمَ لَا ذُو شَفَاعَةٍ بِمُغْنٍ فَتِيلاً عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبِ(١)

أي : مغنياً وفي خبر كان منفية نحو :

١٤ - وَإِنْ مُدَّت الْأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ بِأَعْجَلِهِمْ إِذْ أَجْشَعُ الْقَوْمِ أَعْجَلُ(٢)

أي : لم أكن أعجلهم وفي الحال وثاني مفعولي ظن منفيين أيضاً كقوله :

١٥ - فَمَا رَجَعَتْ بِخَائِبَةٍ رِكَابٌ حَكِيمُ بْنُ الْمُسَيَّبِ مُنْتَهَاهَا(٣)

وقول الآخر :

١٦ - دَعَانِي أَخِي وَالْخَيْلُ بَيْنِي وَبَيْنَهُ فَلَمَّا دَعَانِي لَمْ يَجِدْنِي بِقُعْدُدِ(٤)

أي : ما رجعت ركاب خائبة ولم يجدني قُعْدُداً وفي خبر « إن » كقول امرىء القيس :

١٧ - فَإِنْ تَنْأَ عَنْهَا حِقْبَةً لَا تُلَاقِهَا فَإِنَّك مِمَّا أَحْدَثَتْ بِالْمُجَرَّبِ(٥)

أي : فإنك المجرب وفي : ﴿ أولم يروا أن الله ﴾(٦) وشبهه .

والاسم لغة : ما أبان عن مسمى واصطلاحاً : ما دل على معنى في نفسه فقط غير متعرض ببنيته لزمان ولا دال جزء من أجزائه على جزء من أجزاء معناه ، وبهذا القيد الأخير خرجت الجملة الإسمية والتسمية : جعل ذلك اللفظ دالاً على ذلك المعنى .

واختلف الناس : هل الاسم عين المسمى أو غيره ؟ وهي مسألة طويلة تكلم الناس فيها قديماً وحديثاً واستشكلوا على كونه هو المسمى إضافته إليه فإنه يلزم منه إضافة الشيء إلى نفسه وأجاب أبو البقاء عن ذلك بثلاثة أجوبة :

أجودها : أن الاسم هنا بمعنى التسمية ، والتسمية غير الاسم لأن التسمية هي اللفظ بالاسم والاسم هو اللازم للمسمى فتغايرا .

الثاني : أن في الكلام حذف مضاف تقديره : باسم مسمى الله .

الثالث : أن لفظ « اسم » زائد كقوله :

١٨ - إِلَى الْحَوْلِ ثُمَّ اسْمُ السَّلَامِ عَلَيْكُمَا وَمَنْ يَبْكِ حَوْلاً كَامِلاً فَقَدِ اعْتَذَرْ(٧)

---

(١) البيت لسواد بن قارب الدوسي . انظر الدرر (١/١٠١) ، أوضح المسالك لابن هشام (١/٢٠٩) .

(٢) البيت للشنفري من لامية العرب المشهورة . انظر أوضح المسالك (١/٢١٠) ، الأشموني (١/٢٥١) ، الدرر (١/١٠١) .

(٣) لم أهتد لقائله . انظر الهمع (١/١٢٧) ، الدرر (١/١٠١) ، اللسان م (منى) .

(٤) البيت لدريد بن الصمة يرثي أخاه . انظر أوضح المسالك (١/٢١١) ، الهمع (١/١٢٧) ، الدرر (١/١٠١) ، واللسان (قعد) . قال : وقيل : القُعْدُد في هذا البيت الجبان القاعد عن الحرب .

(٥) انظر ديوانه (٣٠) ، أوضح المسالك (١/١٢٦) ، الدرر (١/٦٦) . والمُجَرَّب : الذي عرف من تقلب الأحوال وتنقل الأمور ما لم يعلمه الغرُّ الجاهل .

(٦) سورة الأحقاف ، آية (٣٣) .

(٧) البيت للبيد من كلمة قالها حين دنا أجله . انظر ديوانه (٢١٤) ، شرح ديوان الحماسة (٢/٨٩٤) ، وانظر شرح المفصل لابن يعيش (٣/١٤) ، الخصائص (٣/٢٩) ، أمالي الزجاجي (٦٣) ، الدرر (٢/٥٨) ، الهمع (٢/٤٩) ، المنصف (٣/٢٩) ، تأويل المشكل (٢٥٥) ، الخزانة (٤/٣٣٧) ، مجاز القرآن (١/١٦) .

أي : السلام عليكما وقول ذي الرمة[١] :

١٩ ـ لَا يَـرْفَـعُ الـطَّرْفَ إلَّا مَـا تَـخَـوَّنَـهُ داعٍ يُنَـادِيـهِ بِـاسْمِ الْمَـاءِ مَبْغُـومُ[٢]

وإليه ذهب أبو عبيدة والأخفش[٣] وقطرب[٤] .

واختلفوا في معنى الزيادة فقال الأخفش : « ليخرج من حكم القسم إلى قصد التبرك » وقال قطرب : « زيد للإجلال والتعظيم » وهذان الجوابان ضعيفان لأن الزيادة والحذف لا يصار إليهما إلا إذا اضطر إليهما .

ومن هذا القبيل ـ أعني ما يوهم إضافة الشيء إلى نفسه ـ إضافة الاسم إلى اللقب والموصوف إلى صفته نحو : سعيد كُرزٍ وزيد قُفَّةٍ ومسجد الجامع وبقلة الحمقاء ولكن النحويين أولوا النوع الأول بأن جعلوا الاسم بمعنى المسمى واللقب بمعنى اللفظ فتقديره : جاءني مسمى هذا اللفظ وفي الثاني ـ جعلوه على حذف مضاف فتقدير بقلةِ الحمقاءِ : بقلةُ الحبةِ ـ الحمقاءِ ومسجد الجامع : مسجد المكان الجامع .

واختلف النحويون في اشتقاقه : فذهب أهل البصرة إلى أنه مشتق من السمو وهو الارتفاع لأنه يدل على مسماه فيرفعه ويظهره وذهب الكوفيون إلى أنه مشتق من الوسم وهو العلامة لأنه علامة على مسماه وهذا وإن كان صحيحاً من حيث المعنى لكنه فاسد من حيث التصريف .

استدل البصريون على مذهبهم بتكسيرهم له على « أسماء » وتصغيرهم له على سمي لأن التكسير والتصغير يردان الأشياء إلى أصولها وتقول العرب : فلان سميك وسميت فلاناً بكذا وأسميته بكذا فهذا يدل على اشتقاقه من السمو ولو كان من الوسم لقيل في التكسير : أوسام ، وفي التصغير : وسيم ، ولقالوا : وسيمك فلان ووسمت وأوسمت فلاناً بكذا فدل عدم قولهم ذلك أنه ليس كذلك .

وأيضاً فجعله من السمو مدخل له في الباب الأكثر وجعله من الوسم مدخل له في الباب الأقل وذلك أن حذف اللام كثير وحذف الفاء قليل وأيضاً فإنا عهدناهم غالباً يعوضون في غير محل الحذف فجعل همزة الوصل عوضاً من اللام موافق لهذا الأصل بخلاف ادعاء كونها عوضاً من الفاء فإن قيل : قولهم « أسماء » في التكسير و « سمى » في التصغير لا

---

(١) غيلان بن عقبة بن نهيس بن مسعود العدوي من مضر أبو الحارث ذو الرمة من فحول الطبقة الثانية في عصره . قال أبو عمرو بن العلاء: فتح الشعر بامرىء القيس وختم بذي الرمة ، توفي سنة ١١٧ هـ . وفيات الأعيان (١/٤١٤) ، الشعر والشعراء (٢٠٦) ، الخزانة (١/٥١) ، الأعلام (٥/١٢٤) .

(٢) انظر ديوانه (٣٩٠) ، وروايته : « لا ينعش » . وانظر الخصائص (٣/٢٩) ، شرح المفصل لابن يعيش (٣/١٤) ، الخزانة (٢/٢٢٠) ، الأشموني (٣/٢١٢) ، اللسان (خون) . وقوله : تخونه أي : تعهده وفاعل يرفع ضمير يعود على ساجي الطرف المذكور في بيت قبل هذا وهو :

كأنها أم ساجي الطرف أخذلها
مستودع ضمر الوعاء مرخوم

(٣) سعيد بن مسعدة أبو الحسن الأخفش وهو أحد الأخافش الثلاثة المشهورين . قال المبرد : أحفظ من أخذ عن سيبويه الأخفش مات سنة عشر ، وقيل : خمس عشرة ، وقيل : إحدى وعشرين ومائتين . البغية (١/٥٩٠ ـ ٥٩١) .

(٤) محمد بن المستنير أبو علي النحويّ المعروف بقطرب صاحب المثلث والعلل والأضداد ، توفي سنة ست ومائتين . انظر البغية (١/٢٤٢ ـ ٢٤٣) .

دلالة فيه لجواز أن يكون الأصل : أوساماً ووسيماً ثم قلبت الكلمة بأن أخرت فاؤها بعد لامها فصار لفظ أوسام : أسماواً ثم أعل إعلال كساء وصار وسيم سميوا ثم أعل إعلال جري تصغير جرو .

فالجواب أن ادعاء ذلك لا يفيد لأن القلب على خلاف القياس فلا يصار إليه ما لم تدع إليه ضرورة .

وهل لهذا الخلاف فائدة أم لا ؟ والجواب أن له فائدة وهي أن من قال باشتقاقه من العلو يقول : إنه لم يزل موصوفاً قبل وجود الخلق وبعدهم وعند فنائهم لا تأثير لهم في أسمائه ولا صفاته وهو قول أهل السنة .

ومن قال بأنه مشتق من الوسم يقول : كان الله في الأزل بلا اسم ولا صفة فلما خلق الخلق جعلوا له أسماء وصفات وهو قول المعتزلة وهذا أشد خطأ من قولهم بخلق القرآن .

وعلى هذا الخلاف وقع الخلاف أيضاً في الاسم والمسمى .

وفي الاسم خمس لغات : « اسم » بضم الهمزة ، وكسرها و « سِم » بكسر السين وضمها .

وقال أحمد بن يحيى : « سُم بضم السين أخذه من سَمَوْتُ أَسْمُو » ومن قاله بالكسر أخذه من سميت أسمى وعلى اللغتين قوله :

٢٠ - وَعَامُنَا أَعْجَبَنَا مُقَدَّمُهْ يُدْعَى أَبَا السَّمْحِ وِقِرْضَابٌ سِمُهْ[1]
مُبْتَرِكاً لِكُلِّ عَظْمٍ يَلْحَمُهْ

ينشد بالوجهين وأنشدوا على الكسر :

٢١ - بِاسْمِ الَّذِي فِي كُلِّ سُورَةٍ سِمُهْ[2] .....

فعلى هذا يكون في لام « اسم » وجهان :

أحدهما : أنها واو .

والثاني : أنها ياء وهو غريب ولكن أحمد بن يحيى جليل القدر ثقة فيما ينقل . و « سمى » مثل هدى . واستدلوا على ذلك بقول الشاعر :

٢٢ - وَاللَّهُ أَسْمَاكَ سُمَىً مُبَارَكاً آثَرَكَ اللَّهُ بِهِ إِيثَارَكَا[3]

ولا دليل في ذلك لجواز أن يكون من لغة من يجعله منقوصاً مضموم السين ، وجاء به منصوباً وإنما كان ينتهض دليلاً لو قيل : سمى حالة رفع أو جر . وهمزته همزة وصل ، أي : تثبت ابتداء وتحذف درجاً وقد تثبت ضرورة كقوله :

---

(١) لم أهتد لقائله وهو في شرح المفصل لابن يعيش (١/٢٤) ، الإنصاف (١٦) ، وأمالي ابن الشجري (٢/٦٦) ، اللسان (لحم)، (سما) ، وفيه وقرضب الرجل إذا أكل شيئاً يابساً فهو قرضاب حكاه ثعلب .

(٢) لرجل من كلب . انظر النوادر لأبي زيد (١٦٦) ، الإنصاف لابن الأنباري (١٠) ، وفيه :
بِاسْمِ الَّذِي فِي كُلِّ سُورَةٍ سُمُهْ
قَدْ وَرَدَتْ عَلَى طَرِيقٍ تَعْلَمُهْ
وقال : ويروى سمه بضم السين وسُمَّى على وزن عُلى .

(٣) البيت لخالد القناني . انظر الإنصاف (٩) ، وحكى فيها خمس لغات اسم بكسر الهمزة ، واسم بضمها ، وسم بكسر السين ، وسم بضمها . وانظر أوضح المسالك (١/١٩) ، المغني (١/١٥٤) ، اللسان « سما » .

٢٣ - وَمَا أَنَا بِالْمَخْسُوسِ فِي جِذْمِ مَالِكٍ وَلَا مَنْ تَسَمَّى ثُمَّ يَلْتَزِمُ الإِسْمَا[1]

وهو أحد الأسماء العشرة التي ابتدىء في أوائلها بهمزة الوصل . وهي اسم واست وابن وابنم وابنة وامرؤ وامرأة واثنان واثنتان وايمن في القسم . والأصل في هذه الهمزة أن تثبت خطأ كغيرها من همزات الوصل ، وإنما حذفوها حين يضاف الاسم إلى الجلالة خاصة لكثرة الاستعمال . وقيل ليوافق الخط اللفظ .

وقيل : لا حذف أصلاً ، وذلك لأن الأصل : « سِم » أو « سُم » بكسر السين أو ضمها فلما دخلت الباء سكنت العين تخفيفاً لأنه وقع بعد الكسرة كسرة أو ضمة « وهذا حكاه النحاس وهو حسن » فلو أضيف إلى غير الجلالة ثبتت نحو : باسم الرحمن هذا هو المشهور ، وحكى عن الكسائي[2] والأخفش جواز حذفها إذا أضيفت إلى غير الجلالة من أسماء الباري تعالى نحو : بسم ربك بسم الخالق .

واعلم أن كل جار ومجرور لا بد له من شيء يتعلق به فعل أو ما في معناه إلا في ثلاث صور : حرف الجر الزائد ، ولعل ، ولولا عند من يجر بهما وزاد الأستاذ ابن عصفور[3] كاف التشبيه ، وليس بشيء فإنها تتعلق .

إذا تقرر ذلك فـ « بسم الله » لا بد من شيء يتعلق به ، ولكنه حذف . واختلف النحويون في ذلك فذهب أهل البصرة إلى أن المتعلق به اسم ، وذهب أهل الكوفة إلى أنه فعل ، ثم اختلف كل من الفريقين : فذهب بعض البصريين إلى أن ذلك المحذوف مبتدأ حذف هو وخبره ، وبقي معمولة تقديره : ابتدائي باسم الله كائن أو مستقر أو قراءتي باسم الله كائنة أو مستقرة .

وفيه نظر من حيث إنه يلزم حذف المصدر وإبقاء معموله وهو ممنوع وقد نص مكي على منع هذا الوجه . وذهب بعضهم إلى أنه خبر حذف هو ومبتدؤه أيضاً ، وبقي معموله قائماً مقامه والتقدير : ابتدائي كائن باسم الله أو قراءتي كائنة باسم الله نحو : زيد بمكة فهو على الأول منصوب المحل وعلى الثاني مرفوعه لقيامه مقام الخبر .

وذهب بعض الكوفيين إلى أن ذلك الفعل المحذوف مقدر قبله . قال : لأن الأصل التقديم والتقدير : أقرأ باسم الله أو أبتدىء باسم الله . ومنهم من قدره بعده والتقدير : باسم الله أقرأ أو أبتدىء أو أتلو وإلى هذا نحا الزمخشري قال : « ليفيد التقديم الاختصاص لأنه وقع رداً على الكفرة الذين كانوا يبدأون بأسماء آلهتهم كقولهم : « باسم اللات باسم العزى » ، وهذا حسن جداً ، ثم اعترض على نفسه بقوله تعالى : ﴿ اقرأ باسم ربك ﴾ حيث صرح بهذا العامل مقدماً على معموله ثم أجاب بأن تقديم الفعل في سورة العلق أوقع لأنها أول سورة نزلت فكان الأمر بالقراءة أهم .

وأجاب غيره بأن بـ ﴿ اسم ربك ﴾ ليس متعلقاً بـ ﴿ اقرأ ﴾ الذي قبله بل بـ ﴿ اقرأ ﴾ الذي بعده فجاء على القاعدة المتقدمة .

---

(١) البيت للأحوص . انظر ديوانه (١٩٣) ، وروايته : « ولا بالمسمى » . وانظر اللسان (سما) .

(٢) علي بن حمزة بن عبد الله بن عثمان ، الإمام أبو الحسن الكسائي إمام الكوفيين في النحو واللغة وأحد القراء السبعة المشهورين وهو من أهل الكوفة واستوطن بغداد ، وتوفي سنة تسع وثمانين ومائة ، وقيل غير ذلك . البغية (٢ / ١٦٣ - ١٦٤) .

(٣) علي بن مؤمن بن محمد بن عليّ أبو الحسن بن عصفور النحوي الحضرمي الإشبيلي حامل لواء العربية في زمانه بالأندلس صاحب المقرف والممتع ، توفي سنة ثلاث ، وقيل : تسع وستين وستمائة . انظر البغية (٢ / ٢١٠) .

وفي هذا نظر ، لأن الظاهر على هذا القول أن يكون ﴿ اقرأ ﴾ الثاني توكيداً للأول فيكون قد فصل بمعمول المؤكد بينه وبين ما أكده مع الفصل بكلام طويل .

واختلفوا أيضاً : هل ذلك الفعل أمرٌ أو خبرٌ ؟ فذهب الفراء[١] أنه أمر تقديره : اقرأ أنت باسم الله وذهب الزجاج[٢] أنه خبر تقديره : أقرأ أنا أو أبتدىء ونحوه .

و (الله) في « بسم الله » مضاف إليه وهل العامل في المضاف إليه المضاف أو حرف الجر المقدر أو معنى الإضافة ؟ ثلاثة أقوال خيرها أوسطها .

وهو علم على المعبود بحق لا يطلق على غيره ، ولم يجسر أحد من المخلوقين أن يتسمى به ، وكذلك الإله قبل النقل والإدغام لا يطلق إلا على المعبود بحق . قال الزمخشري : (كأنه صار علماً بالغلبة) وأما « إله » المجرد من الألف واللام فيطلق على المعبود بحق وعلى غيره قال تعالى : ﴿ لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا ﴾[٣] ، ﴿ ومن يدع مع الله إلهاً آخر لا برهان له به ﴾[٤] ، ﴿ أرأيت من اتخذ إلهه هواه ﴾[٥] واختلف الناس هل هو مرتجل أو مشتق ؟ والصواب الأول وهو أعرف المعارف . يحكى أن سيبويه رئي في المنام فقيل « له » : ما فعل الله بك ؟ فقال : خيراً كثيراً لجعلي اسمه أعرف المعارف .

ثم القائلون باشتقاقه اختلفوا اختلافاً كثيراً فمنهم من قال : هو مشتق من لاه يليه أي : ارتفع ، ومنه قيل للشمس : إلاهة بكسر الهمزة وفتحها لارتفاعها ، وقيل : لاتخاذهم إياها معبوداً وعلى هذا قيل : « لهى أبوك » يريدون : لله أبوك فقلب العين إلى موضع اللام .

وخففه فحذف الألف واللام وحذف حرف الجر . وأبعد بعضهم فجعل من ذلك قول الشاعر :

٢٤ - أَلَا يَاسَنَا بَرْقٍ عَلَى قُلَلِ الْحِمَى لَهِنَّكَ مِنْ بَرْقٍ عَلَيَّ كَرِيمُ[٦]

قال : الأصل : لله إنك كريم عليّ فحذف حرف الجر وحرف التعريف والألف التي قبل الهاء من الجلالة وسكن الهاء إجراء للوصل مجرى الوقف فصار اللفظ : له ثم ألقى حركة همزة « إن » على الهاء فبقي : لَهِنَّك كما ترى وهذا سماجة من قائله . وفي البيت قولان أيسر من هذا .

ومنهم من قال : « هو مشتق من لاه يلوه لياها » ، أي : احتجب فالألف على هذين القولين أصلية فحينئذ أصل الكلمة لاه ثم دخل عليه حرف التعريف فصار اللاه ثم أدغمت لام التعريف في اللام بعدها لاجتماع شروط الإدغام

---

(١) يحيى بن زياد بن عبد الله بن مروان الديلمي إمام العربية أبو زكرياء المعروف بالفراء صاحب معاني القرآن ، توفي سنة سبع ومائتين عن سبع وستين سنة .

(٢) إبراهيم بن السريّ بن سهل أبو إسحاق الزّجّاج كان من أهل الفضل والدين وحسن الاعتقاد هكذا وصفه الخطيب ، توفي في جمادى الآخرة سنة إحدى عشرة وثلاثمائة . انظر البغية (١/ ٤١١ - ٤١٣) .

(٣) سورة الأنبياء ، آية (٢٢) .

(٤) سورة المؤمنون ، آية (١١٧) .

(٥) سورة الفرقان ، آية (٤٣) .

(٦) البيت لم أهتد لقائله . انظر الخصائص (١/ ٣١٥) ، أمالي القالي (١/ ٢٦٦) ، الزجاجي (٢٥٠) ، مجالس ثعلب (٩٣) ، المقرب لابن عصفور (١/ ١٠٧) ، رصف المباني (٤٤) ، المغني (١/ ٢٣١) (٣٧٨) ، والخزانة (٤/ ٣٣٩) .

وفخمت لامه . ووزنه على القولين المتقدمين إما : فعَل أو فعِل بفتح العين أو كسرها ، وعلى كل تقدير : فتحرك حرف العلة وانفتح ما قبله فقلب ألفاً وكان الأصل : لَيَهاً أو لَيِهاً أو لَوَهاً أو لَوِهاً .

ومنهم من جعله مشتقاً من أله وأله لفظ مشترك بين معان وهي : العبادة والسكون والتحير والفزع فمعنى (إلّه) أن خلقه يعبدونه ويسكنون إليه ويتحيرون فيه ويفزعون إليه . ومنه قول رؤبة[١] :

٢٥ - لِلّه دَرُّ الْغَانِيَاتِ الْمُدَّهِ سَبَّحْنَ واسْتَرْجَعْنَ مِنْ تَأَلُّهِي[٢]

أي : من عبادته ومنه : ﴿ ويذرَك وآلهتك ﴾[٣] أي عبادتك . وإلى معنى التحير أشار أمير المؤمنين بقوله : (كل دون صفاته تحبير الصفات وضل هناك تصاريف اللغات) وذلك أن العبد إذا تفكر في صفاته تحير ولهذا روي : « تفكروا في آلاء الله ، ولا تتفكروا في الله »[٤] وعلى هذا فالهمزة أصلية والألف قبل الهاء زائدة فأصل الجلالة الكريمة : الإلّه كقولِ الشاعر :

٢٦ - مَعَاذَ الإِلّهِ أَنْ تَكُونَ كَظَبْيَةٍ وَلَا دُمْيَةٍ وَلَا عَقِيلَةِ رَبْرَبِ[٥]

ثم حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال كما حذفت في ناس والأصل : أناس كقوله :

٢٧ - إِنَّ الْمَنَايَا يَطَّلِعْـ ـنَ عَلَى الْأُنَاسِ الآمِنِينَا[٦]

فالتقى حرف التعريف مع اللام فأدغم فيها وفخم أو نقول : إن الهمزة مع الإلّه حذفت للنقل بمعنى أنا نقلنا حركتها إلى لام التعريف وحذفناها بعد نقل حركتها كما هو المعروف في النقل ثم أدغم لام التعريف كما تقدم إلا أن النقل هنا لازم لكثرة الاستعمال .

ومنهم من قال : هو مشتق من وله لكون كل مخلوق والِهاً نحوه ، وعلى ذلك قال بعض الحكماء : « الله محبوب للأشياء كلها » وعلى ذلك دل قوله تعالى : ﴿ وإن من شيء إلا يسبح بحمده ﴾ فأصله : ولاه ثم أبدلت الواو همزة كما

---

(١) رؤبة بن عبد الله العجاج بن رؤبة التميمي السعدي ، أبو الجحاف أو أبو محمد راجز من الفصحاء المشهورين من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية . وفيات الأعيان (١/١٨٧) ، البداية والنهاية (١٠/٩٦) ، الخزانة (١/٤٣) ، الأعلام (٣/٣٤) .

(٢) البيت من ديوانه (١٦٥) ، المحتسب (١/٢٥٦) ، المخصص (١٢/١٩١) ، شرح المفصل لابن يعيش (١/٣) ، لسان العرب م (ألـه) ، وتفسير الطبري (١/١٢٣) ، المده : جمع ماده . ومده فلاناً يمدهه مدهاً : نعت هيئته وجماله وأثنى عليه ومدحه . و « استرجعن » : قلن : إنا لله وإنا إليه راجعون.

(٣) سورة الأعراف ، آية (١٢٧) . وانظر البحر المحيط (٤/٣٦٧) .

(٤) أخرجه الطبراني وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (١/٨١) ، والسيوطي في الدر المنثور (٢/١١٠) .

(٥) البيت للبعيث بن حريث في محبوبته أم السلسبيل. انظر شرح الحماسة للمرزوقي (١/٣٧٨) ، الخزانة (٢/٢٧٧) . وانظر الكشاف (١/٥) ، والدمية : الصنم والصورة من العاج ونحوه المنقوشة بالجواهر . وعقيلة كل شيء : أكرمه . والربرب : القطيع من بقر الوحش شبه محبوبته بالظبية وبالدمية وبالعقيلة في نفسه ثم وجدها أحسن منها فرجع عن ذلك والتجأ إلى الله منه كأنه أثم ؛ أو المعنى لا أشبهها بذلك وإن وقع من الشعراء .

(٦) البيت لذي جدن الحميري . انظر الخصائص (٣/١٥١) ، أمالي ابن الشجري (١/١٢٤) ، مجالس العلماء (٧٠) ، شرح المفصل لابن يعيش (٢/٩) ، الكشاف (١/٥) ، الخزانة (١/٣٥١) . وشبه المنايا بأناس يبحثون عمن استحق الموت على طريقة المكنية والاطلاع تخييل . والمعنى : أن المنايا تأتي على الناس على حين غفلة فتبهتهم فلا يستطيعون ردّها . والأناس : اسم جمع لا واحد له من لفظه .

أبدلت في إشاح وإعاء والأصل : وشاح ووعاء فصار اللفظ به : إلاهاً ثم فعل به ما تقدم من حذف همزته والإدغام ويعزى هذا القول للخليل فعلى هذين القولين وزن إلاه : فِعال وهو بمعنى مفعول أي : معبود أو متحير فيه كالكتاب بمعنى مكتوب .

ورد فقول الخليل بوجهين ؛ **أحدهما** : أنه لو كانت الهمزة بدلاً من واو لجاز النطق بالأصل ولم يقله أحد ويقولون : إشاح ووشاح وإعاء ووعاء . **والثاني** : أنه لو كان كذلك لجمع على أَوْلِهة كأَوْعية وأَوْشِحة فترد الهمزة إلى أصلها ولم يجمع « إلّه » إلا على آلهة .

وللخليل أن ينفصل عن هذين الاعتراضيين بأن البدل لزم في هذا الاسم لأنه اختص بأحكام لم يشركه فيها غيره كما ستقف عليه ثم جاء الجمع على التزام البدل .

وأما الألف واللام فيترتب الكلام فيها على كونه مشتقاً ، أو غير مشتق ، فإن قيل بالأول كانت في الأصل معرفة ، وإن قيل بالثاني كانت زائدة .

وقد شذ حذف الألف واللام من الجلالة في قولهم : « لاهِ أبوك » والأصل : لله أبوك كما تقدم قالوا : وحذفت الألف التي قبل الهاء خطأ لئلا يشبه بخط « اللات » اسم الصنم ، لأن بعضهم يقلب هذه التاء في الوقف هاء فيكتبها هاء تبعاً للوقف فمن ثَم جاء الاشتباه .

وقيل : لئلا يشبه الخط « اللاه » اسم فاعل من لها يلهو وهذا إنما يتم على لغة من يحذف ياء المنقوص المعرَّف وقفاً ، لأن الخط يتبعه وأما من يثبتها وقفاً فيثبتها خطاً ، فلا لبس حينئذ .

وقيل : حذف الألف لغة قليلة جاء الخط عليها والتزم ذلك لكثرة استعماله قال الشاعر :

٢٨ - أَقْبَلَ سَيْلٌ كَانَ مِنْ أَمْرِ اللَّهْ يَحْرِدُ حَرْدَ الْجَنَّةِ الْمُغِلَّهْ[1]

وحكم لامه التفخيم تعظيماً ما لم يتقدمه كسر فترقق وإن كان أبو القاسم الزمخشري قد أطلق التفخيم ، ولكنه يريد ما قلته .

ونقل أبو البقاء أن منهم من يرققها على كل حال ، وهذا ليس بشيء لأن العرب على خلافه كابراً عن كابراً كما ذكره الزمخشري ، ونقل أهل القراءة خلافاً فيما إذا تقدمه فتحةٌ ممالةٌ أي قريبة من الكسرة : فمنهم من يرققها ، ومنهم من يفخمها ، وذلك كقراءة السوسي[2] في أحد وجهيه : « حتى نرى الله جهرة » .

ونقل السهيلي[3] وابن العربي[4] فيه قولاً غريباً وهو أن الألف واللام فيه أصلية غير زائدة واعتذرا عن وصل الهمزة

---

(١) البيت في اللسان (حرد) ، إصلاح المنطق لابن السكيت (٤٧) ، ورواية اللسان : « وجاء سيل » .

(٢) صالح بن زياد السوسي الرقي أبو شعيب مقرىء ضابط ثقة ، توفي سنة ٢٦١ هـ . انظر غاية النهاية (١/٣٣٢) ، النشر (١/١٣٤) ، الأعلام (٣/١٩١) .

(٣) عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد بن أصبغ بن حبيش أبو القاسم السهيلي ، توفي ليلة الخميس خامس عشري شوّال سنة إحدى وثمانين وخمسمائة . انظر ترجمته بالتفصيل في تحقيقنا على كتابه نتائج الفكر . وانظر البغية (٢/٨١) .

(٤) محمد بن عبد الله بن محمد المعافري الإشبيلي المالكي أبو بكر ابن العربي قاض . قال ابن بشكوال : « ختام علماء الأندلس وآخر أئمتها وحفاظها » ، صاحب أحكام القرآن . انظر نفح الطيب (١/٣٤٠) ، قضاة الأندلس (١٠٥) ، الصلة (٥٣١) ، الأعلام (٦/٢٣٠) .

بكثرة الاستعمال كما يقول الخليل في همزة التعريف ، وقد رد قولهما بأنه كان ينبغي أن ينون لفظ الجلالة ، لأن وزنه حينئذ فَعَّال نحو : لَأّل وسَأّل وليس فيه ما يمنعه من التنوين فدل على أن آل فيه زائدة على ماهية الكلمة .

ومن غريب ما نقل فيه أيضاً أنه ليس بعربي ؛ بل هو معرب وهو سرياني الوضع وأصله : « لاها » فعَرَّبَتْه العرب فقالوا : الله واستدلوا على ذلك بقول الشاعر :

٢٩ - كَحَلْفَةٍ مِنْ أَبِي رِيَاحٍ يَسْمَعُهَا لَاهُهُ الكُبَارُ[1]

فجاء به على الأصل قبل التعريب ونقل ذلك أبو زيد البلخي .

« ومن غريب ما نقل فيه أيضاً أن الأصل في الهاء التي هي كناية عن الغائب » قالوا : وذلك أنهم أثبتوه موجوداً في نظر عقولهم فأشاروا إليه بالضمير ثم زيدت فيه لام الملك إذ قد علموا أنه خالق الأشياء ومالكها ، فصار اللفظ : « لَهْ » ثم زِيدت فيه الألف واللام تعظيماً وتفخيماً ، وهذا لا يشبه كلام أهل اللغة ولا النحويين ، وإنما يشبه كلام بعض المتصوفة .

ومن غريب ما نقل فيه أيضاً أنه صفة وليس باسم واعتلّ هذا الذاهب إلى ذلك أن الاسم يعرف المسمى والله تعالى لا يدرك حساً ولا بديهة فلا يعرفه اسمه إنما تعرفه صفاته ، ولأن العلم قائم مقام الإشارة والله تعالى ممتنع ذلك في حقه .

وقد رد الزمخشري هذا القول بما معناه أنك تصفه ، ولا تصف به فتقول : إلّه عظيم واحد كما تقول : شيء عظيم ورجل كريم ولا تقول : شيء إلّه كما لا تقول : شيء رجل ، ولو كان صفة لوقع صفة لغيره لا موصوفاً ، وأيضاً فإن صفاته الحسنى لا بد لها من موصوف تجري عليه ، فلو جعلتها كلها صفات بقيت غير جارية على اسم موصوف بها ، وليس فيما عدا الجلالة خلاف في كونه صفة فتعين أن تكون الجلالة اسماً لا صفة .

والقول في هذا الاسم الكريم يحتمل الإطالة أكثر مما ذكرت لك ، إنما اختصرت ذلك خوف السآمة للناظر في هذا الكتاب .

الرحمن الرحيم : صفتان مشتقتان من الرحمة وقيل : الرحمن ليس مشتقاً لأن العرب لم تعرفه في قولهم : ﴿ وما الرحمن ؟ ﴾[2] وأجاب ابن العربي عنه بأنهم إنما جهلوا الصفة دون الموصوف ، ولذلك لم يقولوا : ومَن الرحمن ؟ وقد تبعا موصوفهما في الأربعة من العشرة المذكورة .

وذهب الأعلم الشنتمري[3] إلى أن « الرحمن » بدل من اسم الله ، لا نعت له ، وذلك مبني على مذهبه من أن الرحمن عنده علم بالغلبة . واستدل على ذلك بأنه قد جاء غير تابع لموصوف كقوله تعالى : ﴿ الرحمن . علم

---

(١) البيت للأعشى انظر ديوانه (٨٢) ، وأمالي ابن الشجري (١٥/٢) ، روح المعاني (٥٦/١) ، الهمع (١٧٨/١) ، الدرر (١٥٤/١) .
أبو رياح : من بني ضبيعة كان قد حلف أن لا يدفع دية رجل من بني سعد .

(٢) سورة الفرقان ، آية (٦٠) .

(٣) يوسف بن سليمان بن عيسى النحوي الشنتمري المعروف بالأعلم ، كان عالماً بالعربية واللغة ومعاني الأشعار ، حافظاً لها حسن الضبط لها مشهوراً بإتقانها ، توفي سنة ست وسبعين وأربعمائة . البغية (٣٥٦/٢) .

القرآن ﴾[١] ، ﴿ الرحمن على العرش استوى ﴾[٢] وقد رد عليه السهيلي بأنه لو كان بدلاً لكان مبيناً لما قبله وما قبله ـ وهو الجلالة ـ لا يفتقر إلى تبيين لأنها أعرف الأعلام ألا تراهم قالوا : وما الرحمن ، ولم يقولوا : وما الله . انتهى .

أما قوله : « جاء غير تابع » فذلك لا يمنع كونه صفة لأنه إذا علم الموصوف جاز حذفه ، وبقاء صفته كقوله تعالى : ﴿ ومن الناس والدواب والأنعام مختلف ألوانه ﴾ أي : نوع مختلف وكقول الشاعر :

٣٠ ـ كَنَاطِحٍ صَخْرَةً يَوْماً لِيُوهِنَهَا فَلَمْ يَضِرْهَا وَأَوْهَى قَرْنَهُ الْوَعِلُ[٣]

أي كوعل ناطح وهو كثير .

والرحمة لغة : الرقة والانعطاف ومنه اشتقاق الرحم وهي البطن ، لانعطافها على الجنين فعلى هذا يكون وصفه تعالى بالرحمة مجازاً عن إنعامه على عباده كالملك إذا عطف على رعيته أصابهم خيره .

هذا معنى قول أبي القاسم الزمخشري ، ويكون على هذا التقدير صفة فعل لا صفة ذات وقيل : الرحمة إرادة الخير لمن أراد الله به ذلك ، ووصفه بها على هذا القول حقيقة ، وهي حينئذ صفة ذات وهذا القول هو الظاهر .

وقيل : الرحمة رقة تقتضي الإحسان إلى المرحوم ، وقد تستعمل تارة في الرقة المجردة ، وتارة في الإحسان المجرد ، وإذا وصف به الباري تعالى فليس يراد به إلا الإحسان المجرد دون الرقة ، وعلى هذا روى : « الرحمة من الله إنعام وإفضال ومن الآدميين رقة وتعطف » .

وقال ابن عباس[٤] رضي الله عنهما : « وهما اسمان رقيقان أحدهما أرق من الآخر : أي أكثر رحمة » قال الخطابي[٥] : وهو مشكل لأن الرقة لا مدخل لها في صفاته .

وقال الحسين بن الفضل[٦] : هذا وهم من الراوي ، وإنما هما اسمان رقيقان أحدهما أرفق من الآخر ، والرفق من صفاته ، وقال عليه الصلاة والسلام : « إن الله رفيق يحب الرفق ، ويعطي عليه ما لا يعطي على العنف »[٧] ويؤيده الحديث الآخر وأما الرحيم فالرفيق بالمؤمنين خاصة .

---

(١) سورة الرحمن ، آيتان (١ ـ ٢) .

(٢) سورة طه ، آية (٥) .

(٣) البيت للأعشى . انظر ديوانه (١٣٤) ، من قصيدة قالها لأبي ثابت يزيد بن مسهر الشيباني وقد عدت من المعلقات .

(٤) عبد الله بن عباس بن عبد المطلب القرشي الهاشمي أبو العباس حبر الأمة الصحابي الجليل . توفي سنة ٦٨ هـ . الإصابة (٤٧٧٢) ، حلية الأولياء (١/٣١٤) ، صفة الصفوة (١/٣١٤) ، نسب قريش (٢٦) ، تاريخ الخميس (١/١٦٧) ، الأعلام (٤/٩٥) .

(٥) حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب أبو سليمان الخطابي من ولد زيد بن الخطاب أخي عمر رضي الله عنه صاحب غريب الحديث وشرح البخاري وغير ذلك ، توفي يوم السبت سادس ربيع الآخر سنة ست وثمانين وثلاثمائة . البغية (١/٥٤٧) .

(٦) الحسين بن الفضل بن عمير البجلي ، مفسر معمر كان رأساً في معاني القرآن أصله من الكوفة وانتقل إلى نيسابور ، توفي سنة ٢٨٢ هـ . العبر (٢/٦٨) ، لسان الميزان (٢/٣٠٧) ، الأعلام (٢/٢٥١ ـ ٢٥٢) .

(٧) أخرجه البخاري (٨/١٤) ، (٧١ ، ١٠٤) ، طبعة دار الفكر ، ومسلم في البر والصلة (٧٧) ، وأبو داود في السنن (٤٨٠٧) ، وأحمد في المسند (١/١١٢ ، ٤/٨٧) ، والبخاري في الأدب المفرد (٤٦٦) ، وعبد الرزاق في المصنف (٩٢٥١) ، وابن حبان ذكره الهيثمي في الموارد (١٩١٤) ، الدولابي في الكنى (٢/٤١) ، والطبراني في الصغير (١/٨١ ، ١٥٤) ، والبخاري في التاريخ (١/٣٠٨) ، وابن أبي شيبة في المصنف (٨/٣٢٤ ، ٣٢٥) ، ومالك في الموطأ (٩٧٩) ، والبيهقي في السنن الكبرى (١٠/١٩٣) ، وأبو نعيم في تاريخ أصفهان (١/٣٦) ، والخطيب في التاريخ (٦/١٢٤) .

واختلف أهل العلم في ﴿ الرحمن الرحيم ﴾ بالنسبة إلى كونهما بمعنى واحدٍ أو مختلفين . فذهب بعضهم إلى أنهما بمعنى واحد كندمان ونديم ، ثم اختلف هؤلاء على قولين فمنهم من قال : جمع بينهما تأكيداً ، ومنهم من قال : لما تسمى مسيلمة ـ لعنه الله ـ بالرحمن قال الله لنفسه : الرحمن الرحيم ، فالجمع بين هاتين الصفتين لله تعالى فقط . وهذا ضعيف جداً فإن تسميته بذلك غير معتد بها ألبتة ، وأيضاً فإن بسم الله الرحمن الرحيم قبل ظهور أمر مسيلمة .

ومنهم من قال : لكل واحد فائدة غير فائدة الآخر وجعل ذلك بالنسبة إلى تغاير متعلقهما إذ يقال : « رَحْمن الدنيا ورحيم الآخرة » يُروى ذلك عن النبي ﷺ ، وذلك لأن رحمته في الدنيا تعم المؤمن والكافر ، وفي الآخرة تخص المؤمنين فقط ، ويروى : رحيم الدنيا ورحمن الآخرة وفي المغايرة بينهما بهذا القدر وحده نظر لا يخفى .

وذهب بعضهم إلى أنهما مختلفان ، ثم اختلف هؤلاء أيضاً : فمنهم من قال : الرحمن أبلغ ، ولذلك لا يطلق على غير الباري تعالى ، واختاره الزمخشري وجعله من باب غضبان وسكران للممتلىء غضباً وسكراً ، ولذلك يقال : رحمن الدنيا والآخرة ، ورحيم الآخرة فقط ، قال الزمخشري : « فكان القياس الترقي من الأدنى إلى الأعلى كما يقال : شجاع باسل ، ولا يقال : باسل شجاع » .

ثم أجاب بأنه أردف الرحمن الذي يتناول جلائل النعم ، وأصولها بالرحيم ليكون كالتتمة والرديف ، ليتناول ما دق منها ولطف .

ومنهم من عكس فجعل الرحيم أبلغ ، ويؤيده رواية من قال : « رحيم الدنيا ورحمن الآخرة » لأنه في الدنيا يرحم المؤمن والكافر ، وفي الآخرة لا يرحم إلا المؤمن لكن الصحيح أن الرحمن أبلغ ، وأما هذه الرواية فليس فيها دليل ، بل هي دالة على أن الرحمن أبلغ ، وذلك لأن القيامة فيها الرحمة أكثر بأضعاف وأثرها فيها أظهر على ما يروى أنه خبأ لعباده تسعاً وتسعين رحمة ليوم القيامة .

والظاهر أن جهة المبالغة فيهما مختلفة ، فمبالغة « فعلان » من حيث الامتلاء والغلبة ومبالغة « فعيل » من حيث التكرار والوقوع بمحال الرحمة .

وقال أبو عبيدة : « وبناء فعلان ليس كبناء فعيل » ، فإن بناء فعلان لا يقع إلا على مبالغة الفعل نحو : رجل غضبان للممتلىء غضباً ، وفعيل يكون بمعنى الفاعل والمفعول قال :

٣١ ـ فَـأَمَّـا إِذَا عَضَّتْ بِـكَ الْحَـرْبُ عَضَّـةً فَـإِنَّـكَ مَـعْـطُوفٌ عَـلَيْـكَ رَحِـيـمُ[1]

فالرحمن خاص الاسم عامّ الفعل . والرحيم عام الاسم خاص الفعل ، ولذلك لا يتعدى فعلان ويتعدى فعيل . حكى ابن سيده[2] : « زيد حفيظ علمك وعلم غيرك » .

والألف واللام في « الرحمن » للغلبة كهي في « الصعق » ولا يطلق على غير الباري تعالى عند أكثر العلماء لقوله تعالى : ﴿ قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن ﴾ فعادل به ما لا شركة فيه بخلاف « رحيم » فإنه يطلق على غيره تعالى ، قال

---

(١) البيت لعملس بن عقيل . انظر الحماسة (٢/١٥٨) ، اللسان (رحم) ، والقرطبي (١/٧٤) .

(٢) علي بن أحمد بن سيدة اللغويّ النحويّ الأندلسيّ أبو الحسن الضرير صاحب المحكم ، توفي سنة ثمان وخمسين وأربعمائة عن نحو ستين سنة . البغية (٢/١٤٣) .

تعالى في حقه عليه السّلام : ﴿ بالمؤمنين رؤوف رحيم ﴾ وأما قول الشاعر في مُسيلمة الكذاب ـ لعنه الله تعالى ـ :

٣٢ ـ ..... وَأَنْتَ غَيْثٌ الْـوَرَى لَا زِلْتَ رَحْمَـانَـا[1]

فلا يلتفت إلى قوله لفرط تعنتهم ، ولا يستعمل إلا معرفاً بالألف واللام أو مضافاً ولا يلتفت لقوله : ﴿ لا زِلْتَ رَحْمَاناً ﴾ لشذوذه .

ومن غريب ما نقل فيه أنه مُعَرَّب ليس بعربي الأصل ، وأنه بالخاء المعجمة قاله ثعلب « والمبرد[2] وأنشد » :

٣٣ ـ لَنْ تُـدْرِكُـوا الْمَجْـدَ أَوْ تَشْـرُوا عَبَـاءَكُمُ بِـالخَـزِّ أَوْ تَجْعَلُوا الْيَنْبُـوتَ ضَمْـرَانَـا
أَوْ تَـتْـرُكُـونَ إِلَى الـقَسَّـيْنِ هِـجْـرَتَـكُـمْ وَمَسْحَكُمْ صُلْبَهُـمْ رَحْمَـانَ قُـرْبَـانَـا[3]

وفي وصل الرحيم بالحمد ثلاثة أوجه الذي عليه الجمهور :

الرحيم : بكسر الميم موصولة بالحمد . وفي هذه الكسرة احتمالان :

أحدهما : وهو الأصح أنها حركة إعراب .

وقيل : يحتمل أن الميم سكنت على نية الوقف ، فلما وقع بعدها ساكن حركت بالكسر .

والثاني : من وجهي الوصل : سكون الميم ، والوقف عليها والابتداء بقطع ألف (الحمد) روت ذلك أم سلمة عنه عليه السّلام .

الثالث : حكى الكسائي عن بعض العرب أنها تقرأ : « الرحيم الحمد » بفتح الميم ، ووصل ألف الحمد كأنها سكنت وقطعت الألف ثم أجرت الوقف مجرى الوصل فألقت حركة همزة الوصل على الميم الساكنة .

قال ابن عطية : « ولم ترو هذه قراءة عن أحد » فيما علمت ، وهذا فيه نظر يجيء فيه : « ألم الله » قلت : يأتي تحقيقه في آل عمران إن شاء الله تعالى ، ويحتمل هذا وجهاً آخر وهو أن تكون الحركة للنصب بفعل محذوف على القطع ، وهو أولى من هذا التكلف .

* * *

---

(١) عجز بيت لرجل من بني حنيفة يمدح مسيلمة الكذاب وصدره :
سموت بالمجد بابن الأكرمين أباً
.....
انظر الكشاف للزمخشري (١/٧) ، روح المعاني للألوسي (١/٥٩) .

(٢) محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزديّ البصريّ أبو العباس المبرد صاحب المقتضب وغيره ، توفي سنة خمس ومائتين ببغداد ، ودفن بمقابر الكوفة . البغية (١/٢٦٩ ـ ٢٧١) .

(٣) البيتان لجرير من قصيدة يهجو بها الأخطل . انظر ديوانه (٤٥٤) وروايته فيه :
هـلْ تُـتْـرُكَـنّ إلى القسّين هِجْـرتَكُم
وَمَسْحَهُمْ صُلْبَهُمْ رُحْمَـان قُـربَـانـا
لن تُـدْركـوا الْمَجْدَ أوْ تَـشـرُوا عَبـاءكُمُ
بـالخَـزّ أو تَجْعَلُوا التَّـوُّم ضَمْـرَانَـا
وانظر اللسان (رحم) ، القرطبي (١/٧٤) .

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ الحمد لله رب العالمين ﴿٢﴾ ﴾

قوله تعالى : ﴿ **الحمد لله رب العالمين** ﴾ : الحمدُ : الثناء على الجميل سواء كان نعمة مسداة إلى أحد أم لا ، يقال : حمدت الرجل على ما أنعم به عليّ ، وحمدته على شجاعته ، ويكون باللسان وحده دون عمل الجوارح إذ لا يقال حمدت زيداً أي عملت له بيدي عملاً حسناً بخلاف الشكر ، فإنه لا يكون إلا نعمة مسداة إلى الغير يقال : شكرته على ما أعطاني ، ولا يقال : شكرته على شجاعته ، ويكون بالقلب واللسان والجوارح . قال تعالى : ﴿ اعملوا آل داود شكراً ﴾[1] وقال الشاعر :

٣٤ - أَفَادَتْكُمُ النَّعْمَاءُ مِنِّي ثَلَاثَةً يَدِي وَلِسَانِي والضَّمِيرَ الْمُحَجَّبَا[2]

فيكون بين الحمد والشكر عموم وخصوص من وجه . وقيل : الحمد هو الشكر بدليل قولهم : (الحمد لله شكراً)وقيل : بينهما عموم ، وخصوص مطلق، والحمد أعم من الشكر ، وقيل : الحمد الثناء عليه تعالى بأوصافه ، والشكر الثناء عليه بأفعاله ، فالحامد قسمان : شاكر وَمُثْنٍ بالصفات الجميلة .

وقيل : الحمد مقلوب من المدح ، وليس بسديد ، وإن كان منقولاً عن ثعلب ، لأن المقلوب أقل استعمالاً من المقلوب منه ، وهذان مستويان في الاستعمال فليس ادعاء قلب أحدهما من الآخر أولى من العكس فكانا مادتين مستقلتين ، وأيضاً فإنه يمتنع إطلاق المدح حيث يجوز إطلاق الحمد فإنه يقال حمدت الله ولا يقال : مدحته ، ولو كان مقلوباً لما امتنع ذلك ، ولقائل أن يقول : منع من ذلك مانع وهو عدم الإذن في ذلك .

وقال الراغب : الحمد لله الثناء « عليه » بالفضيلة ، وهو أخص من المدح وأعم من الشكر يقال فيما يكون من الإنسان باختياره وبما يكون منه وفيه بالتسخير فقد يمدح الإنسان بطول قامته وصباحة وجهه ، كما يمدح ببذل ماله وشجاعته وعلمه ، والحمد يكون في الثاني دون الأول ، والشكر لا يقال إلا في مقابلة نعمة ، فكل شكر حمد ، وليس كل حمد شكراً ، وكل حمد مدح ، وليس كل مدح حمداً ، ويقال : فلان محمود إذا حمد ، ومحمد « وجد محموداً » ومحمد كثرت خصاله المحمودة وأحمد أي : أنه يفوق غيره في الحمد .

---

(١) سورة سبأ ، آية (١٣) .

(٢) لم أهتد لقائله . انظر الكشاف (٨/١) وقبله :

وما كان شكري وافياً بنوالكم
ولكنني حاولت في الجهد مذهبا

وهذا البيت مشهور من حواشي أهل العلم .

والألف واللام في « الحمد » قيل : للاستغراق ، وقيل : لتعريف الجنس واختاره الزمخشري قال الشاعر :

٣٥ - ..... إلَى الْمَاجِدِ الْقَرْمِ الْجَوَادِ الْمُحَمَّدِ[1]

وقيل : للعهد . ومنع الزمخشري كونها للاستغراق ، ولم يبين وجه ذلك ، ويشبه أن يقال : إن المطلوب من العبد إنشاء الحمد لا الإخبار به ، وحينئذ يستحيل كونها للاستغراق إذ لا يمكن العبد أن ينشىء جميع المحامد منه ومن غيره بخلاف كونها للجنس .

والأصل فيه المصدرية ، فلذلك لا يثنى ، ولا يجمع ، وحكى ابن الأعرابي[2] جمعه على أفعل وأنشد :

٣٦ - وَأَبْلَجَ مَحْمُودِ الثَّنَاءِ خَصَصْتُهُ بِأَفْضَلِ أَقْوَالِي وَأَفْضَلِ أَحْمُدِي[3]

وقرأ الجمهور : ﴿ **الحمدُ للّه** ﴾ برفع الدال ، وكسر لام الجر ، ورفعه على الابتداء ، والخبر الجار والمجرور بعده فيتعلق بمحذوف هو الخبر في الحقيقة .

ثم ذلك المحذوف إن شئت قدرته اسماً ، وهو المختار ، وإن شئت قدرته فعلاً أي : الحمد مستقر لله ، أو استقر لله .

والدليل على اختيار القول الأول أن ذلك يتعين في بعض الصور فلا أدل من ترجيحه في غيرها ، وذلك أنك إذ قلت : « خرجت فإذا في الدار زيد » ، و « أما في الدار فزيد » . يتعين في هاتين الصورتين تقدير الاسم ، لأن إذا الفجائية وأما التفصيلية لا يليهما إلا المبتدأ ، وقد عورض هذا اللفظ بأنه يتعين تقدير الفعل في بعض الصور ، وهو ما إذا وقع الجار والمجرور صلة لموصول نحو : الذي في الدار فليكن راجحاً في غيره .

والجواب أن ما رجحنا به هو من باب المبتدأ ، والخبر وليس أجنبياً فكان اعتباره أولى بخلاف وقوعه صلة ، والأول غير أجنبي .

ولا بد من ذكر قاعدة ههنا لعموم فائدتها ، وهي أن الجار والمجرور والظرف إذا وقعا صلة ، أو صفة أو حالاً ، أو خبراً تعلقا بمحذوف ، وذلك المحذوف لا يجوز ظهوره إذا كان كوناً مطلقاً فأما قول الشاعر :

٣٧ - لَكَ الْعِزُّ إنْ مَوْلاكَ عَزَّ، وَإنْ يَهُنْ فَأَنْتَ لَدى بُحْبُوحَةِ الْهُونِ كَائِنُ[4]

فشاذ لا يلتفت إليه ، وأما قوله تعالى : ﴿ فلما رآه مستقراً عنده ﴾ فلم يقصد جعل الظرف ثابتاً ، فلذلك ذكر المتعلق به . ثم ذلك المحذوف يجوز تقديره باسم أو فعل إلا في الصلة ، فإنه يتعين أن يكون فعلاً ، وإلا في الصورتين المذكورتين فإنه يتعين أن يكون اسماً .

واختلفوا : أي التقديرين أولى فيما عدا الصور المستثناة ؟ فقوم رجحوا تقدير الاسم ، وقوم رجحوا تقدير

---

(١) عجز بيت للأعشى وصدره :
إليكَ ـ أبَيْتَ اللَّعْنَ ـ كانَ كَلاَلُها
.....
انظر ديوانه (٥٩) ، اللسان (حمد) . وانظر تفسير القرطبي (١/ ٩٣) .

(٢) محمد بن زياد أبو عبد الله بن الأعرابيّ من موالي بني هاشم صاحب النوادر ، والأنوار ، وصفة المجْل ومعاني الشعر وغير ذلك ، توفي لإحدى عشرة خلت من جمادى الآخرة سنة خمسين ومائة . البغية (١/ ١٠٥ ـ ١٠٦) .

(٣) لم أهتد لقائله . انظر تفسير القرطبي (١/ ٩٣) .

(٤) لم أهتد لقائله . انظر همع الهوامع (١/ ٩٨) ، الدرر (١/ ٧٥) ، شرح ابن عقيل (١/ ١٨٣) .

الفعل ، وقد تقدم دليل الفريقين .

وقرىء شاذاً[١] بنصب الدال من « الحمد » وفيه وجهان :

أظهرهما : أنه منصوب على المصدرية ، ثم حذف العامل ، وناب المصدر منابه ، كقولهم في الإخبار : حمداً وشكراً لا كفراً ، والتقدير : أحمد الله حمداً ، فهو مصدر نائب عن جملة خبرية .

وقال الطبري[٢] : إن في ضمنه أمر عباده أن يثنوا به عليه ، فكأنه قال : قولوا الحمد لله ، وعلى هذا يجيء « قولوا إياك » فعلى هذه العبارة يكون من المصادر النائبة عن الطلب لا الخبر ، وهو محتمل للوجهين ، ولكن كونه خبرياً أولى من كونه طلبياً ، ولا يجوز إظهار هذا الناصب لئلا يجمع بين البدل والمبدل منه .

والثاني : أنه منصوب على المفعول به أي اقـرأوا الحمد ، أو اتلوا الحمد ، كقولهم : « اللهم ضبعاً وذئباً » أي : اجمع ضبعاً ، والأول أحسن للدلالة اللفظية . وقراءة الرفع أمكن وأبلغ من قراءة النصب ، لأن الرفع في باب المصادر التي أصلها النيابة عن أفعالها يدل على الثبوت والاستقرار ، بخلاف النصب فإنه يدل على التجدد والحدوث ، ولذلك قال العلماء : إن جواب خليل الرحمن عليه السّلام في قوله تعالى حكاية عنه : ﴿ قال : سلام ﴾[٣] أحسن من قول الملائكة : ﴿ قالوا : سلاماً ﴾ امتثالاً لقوله تعالى : ﴿ فحيوا بأحسن منها ﴾[٤] .

و « لله » على قراءة النصب يتعلق بمحذوف لا بالمصدر ، لأنها للبيان تقديره : أعني لله كقولهم سقياً له ، ورعياً لك ، تقديره : أعني له ولك ، ويدل على أن اللام تتعلق في هذا النوع بمحذوف لا بنفس المصدر أنهم لم يعملوا المصدر المتعدي في المجرور باللام فينصبوه فيقولوا : سقياً زيداً ، ولا رعياً عمراً ، فدل على أنه ليس معمولاً للمصدر ، ولذلك غلط من جعل قوله تعالى : ﴿ والذين كفروا فتعساً لهم ﴾ من باب الاشتغال ، لأن « لهم » لم يتعلق بتعساً كما مر . ويحتمل أن يقال : إن اللام في ﴿ سقياً لك ﴾ ونحوه مقوية لتعدية العامل لكونه فرعاً عاملاً فيما بعده .

وقرىء أيضاً بكسر الدال[٥] ، ووجهه أنها حركة اتباع لكسرة لام الجر بعدها ، وهي لغة تميم ، وبعض غطفان يتبعون الأول للثاني للتجانس .

ومنه : « اضرب الساقينُ أُمك هابِل »[٦] بضم نون التثنية لأجل ضم الهمزة ومثله :

٣٨ - وَيَـلْمِّـهَـا فِـي هَـوَاءِ الْـجَـوِّ طَـالِـبَـةً وَلَا كَهَـذَا الَّـذِي فِي الْأَرْضِ مَـطْلُوبُ[٧]

---

(١) انظر البحر المحيط (١/١٨) .

(٢) محمد بن جرير بن يزيد الطبري أبو جعفر المفسر المؤرخ الإمام صاحب التفسير والتاريخ واختلاف الفقهاء ، توفي سنة ٣١٠ هـ . إرشاد الأريب (٦/٤٢٣) ، ابن السبكي (٢/١٣٥) ، البداية والنهاية (١١/١٤٥) ، تذكرة الحفاظ (٢/٣٥١) .

(٣) سورة هود ، آية (٦٩) .

(٤) سورة النساء ، آية (٨٦) .

(٥) ابن خالويه (١) .

(٦) انظر الكتاب (٤/١٤٦) . وانظر الخصائص (٢/١٤٥) ، شرح شواهد الشافية (١٧٩) ، القرطبي (١/١٣٦) ، والهابل من هبلته أمه ، أي : ثكلته وعدمته .

(٧) البيت لامرىء القيس (٤٧) ، شرح المفصل لابن يعيش (٢/١١٤) ، سر الصناعة (١/٢٤٠) ، رصف المباني (٤٣) ، ذكر الأعلم أن الكاف في قوله : « ولا كهذا » في تأويل « مثل » ، وأن موضعها موضع رفع ، وأن قوله : « مطلوب » في آخر البيت عطف على موضع الكاف أي : فالكاف هي خبر لا واسمها محذوف وكأنه قال : لا شيء مثل هذا وتقديره كالتقدير في قولك : « لا كزيد رجل » فإنه بمعنى : لا رجل مثل زيد رجل ، وامرؤ القيس يصف في هذا البيت عُقَاباً تتبع ذئباً ليصيده فتعجب منها في شدة طلبها ومنه في سرعته وهروبه وأراد أن يقول ويل أمها فأسقط

الأصل : ويل لأمها ، فحذف اللام الأولى واستثقل ضم الهمزة بعد الكسرة فنقلها إلى اللام بعد سلب حركتها ، وحذف الهمزة ، ثم أتبع اللام الميم فصار اللفظ : ويلمها ، ومنهم من لا يتبع فيقول : ويلمها بضم اللام قال :

٣٩ - وَيْلُمِّهَا خُلَّةً قَدْ سِيطَ مِنْ دَمِهَا فَجْعٌ وَوَلْعٌ «وإِخْلَافٌ وتَبْدِيلُ»(١)

ويحتمل أن تكون هذه القراءة من رفع وأن تكون من نصب ، لأن الإعراب مقدر منع من ظهوره حركة الإتباع .

وقرىء أيضاً(٢) : « لُلَّهِ » بضم لام الجر .

قالوا : وهي اتباع لحركة الدال ، وفضلها الزمخشري على قراءة كسر الدال معتلاً لذلك بأن اتباع حركة البناء لحركة الإعراب أحسن من العكس ، وهي لغة بعض قيس يتبعون الثاني للأول نحو : منحدر ومقبلين بضم الدال والقاف لأجل الميم ، وعليه قرىء : ﴿ مردفين ﴾(٣) بضم الراء اتباعاً للميم فهذه أربع قراءات في « الحمد لله » .

وقد تقدم توجيه كل منها . ومعنى لام الجر هنا الاستحقاق أي : الحمد مستحق لله ، ولها معان أخر نذكرها الآن وهي الملك والاستحقاق « نحو » : المال لزيد الجل للفرس ، والتمليك نحو : وهبت لك وشبهه نحو : ﴿ جعل لكم من أنفسكم أزواجاً ﴾(٤)والنسب نحو : « لزيد عم » . والتعليل نحو : ﴿ لتحكم بين الناس ﴾(٥)والتبليغ نحو : قلت لك ، والتعجب في القسم خاصة كقوله :

٤٠ - لِلَّهِ يَبْقَى عَلَى الأَيَّامِ ذُو حِيَدٍ بِمُشْمَخِرٍّ بِهِ الظَّبَّانُ وَالآسُ(٦)

والتبيين نحو قوله تعالى : ﴿ هيت لك ﴾(٧) ، والصيرورة نحو قوله تعالى : ﴿ ليكون لهم عدواً وحزناً ﴾(٨) والظرفية : إما بمعنى في كقوله تعالى : ﴿ ونضع الموازين القسط ليوم القيامة ﴾(٩) أو بمعنى عند كقولهم : « كتبته لخمس » أي : عند خمس ، أو بمعنى بعد كقوله تعالى : ﴿ أقم الصلاة لدُلوكِ الشمسِ ﴾(١٠)أي : بعد دلوكها والانتهاء كقوله تعالى : ﴿ كل يجري لأجل ﴾(١١)والاستعلاء نحو قوله تعالى : ﴿ويخرون للأذقان﴾(١٢) أي : على الأذقان ، وقد تزاد باطراد في معمول الفعل مقدماً عليه كقوله تعالى :﴿ إن كنتم للرؤيا تعبرون ﴾(١٣) أو كان العامل فرعاً نحو قوله تعالى : ﴿ فَعّال لما يريد ﴾(١٤)ويغير اطراد نحو قوله :

= الهمزة لثقلها ثم أتبع حركة اللام حركة الميم . وانظر البيت أيضاً في تفسير القرطبي (١/٩٦) .

(١) البيت لكعب بن زهير من قصيدته بانت سعاد (٦١) ، وروايته : « لكنها » . انظر ديوانه (١٣) ، تهذيب اللغة (٣/١٩٩) ، اللسان (ولع) .

(٢) انظر المحرر الوجيز (١/١٠٢) .

(٣) سورة الأنفال ، آية (٩) . وانظر البحر المحيط (٤/٤٦٥) .

(٤) سورة النحل ، آية (٧٢) ،

(٥) سورة النساء ، آية (١٠٥) .

(٦) البيت قيل : لأبي ذؤيب الهذلي ، وقيل لغيره . انظر ديوان الهذليين (٢١٣) ، ورواية الصدر فيه :

والخنس لن يعجز الأيام ذو جيد

.....

وانظر الأمالي لابن السجزي (١/٣٦٩) ، والدرر (٢/٢٩) ، الخزانة (٤/٢٣١) .

(٧) سورة يوسف ، آية (٢٣) .

(٨) سورة القصص ، آية (٨) .

(٩) سورة الأنبياء ، آية (٤٧) .

(١٠) سورة الإسراء ، آية (٧٨) .

(١١) سورة فاطر ، آية (١٣) .

(١٢) سورة الإسراء ، آية (١٠٩) .

(١٣) سورة يوسف ، آية (٤٣) .

(١٤) سورة هود ، آية (١٠٧) .

٤١ ـ وَلَمَّا أَنْ تَوَافَقْنَا قَلِيلاً أَنَخْنَا لِلْكَلاَكِلِ فَارْتَمَيْنَا[١]

وأما قوله تعالى : ﴿ قل عسى أن يكون ردف لكم ﴾[٢] فقيل : على التضمين ، وقيل : هي زائدة .

قوله : ﴿ رب العالمين ﴾ الرب لغة : السيد ، والمالك الثابت والمعبود ومنه :

٤٢ ـ أَرَبُّ يَبُولُ الثَّعْلَبَانُ بِرَأْسِهِ لَقَدْ هَانَ مَنْ بَالَتْ عَلَيْهِ الثَّعَالِبُ[٣]

والمصلح . وزاد بعضهم أنه بمعنى الصاحب وأنشد :

٤٣ ـ قَدْ نَالَهُ رَبُّ الكِلاَبِ بِكَفِّهِ بِيضٌ رِهَافٌ رِيشُهُنَّ مُقَزَّعُ[٤]

والظاهر أنه هنا بمعنى المالك ، فليس هو معنى زائداً وقيل : يكون بمعنى الخالق . واختلف فيه : هل هو في الأصل وصف أو مصدر ؟ فمنهم من قال : هو وصف ثم اختلف هؤلاء في وزنه فقيل : هو على وزن فعل كقولك : نَمَّ يَنُمُّ فهو نَمٌّ ، وقيل : وزنه فاعل وأصله رابٌّ ، ثم حذفت الألف لكثرة الاستعمال كقولهم : رجل بار وبر . ولقائل أن يقول : لا نسلم أن براً مأخوذ من بار بل هما صيغتان مستقلتان ، فلا ينبغي أن يدعي أن رباً أصله راب .

ومنهم من قال : هو مصدر ربَّهُ يَرُبُّه رَبّاً ، أي : ملكه قال : « لأن يربني رجل من قريش أحب إليّ أن يربني رجل من هوازن »[٥] فهو مصدر في معنى الفاعل نحو : رجل عدل وصوم ، ولا يطلق على غير الباري تعالى إلا بقيد إضافة نحو قوله تعالى : ﴿ ارجع إلى ربك ﴾[٦] ويقولون : « هو رب الدار ورب البعير » وقد قالته الجاهلية للملك من الناس من غير قيد قال الحارث بن حلزة[٧] :

٤٤ ـ وَهُوَ الرَّبُّ والشَّهِيدُ عَلَى يَوْ مِ الحِيَارَيْنِ وَالْبَلاَءُ بَلاَءُ[٨]

وهذا من كفرهم .

وقراءة الجمهور مجروراً على النعت لله أو البدل منه ، وقرىء[٩] منصوباً وفيه ثلاثة أوجه : إما « منصوب » بما دل عليه الحمد تقديره : أحمد رب العالمين ، أو على القطع من التبعية ، أو على النداء وهذا أضعفها ، لأنه يؤدي إلى الفصل بين الصفة والموصوف .

---

(١) البيت لم أهتد لقائله . انظر المقرب (١/١١٥) ، وفيه : (فلما) رصف المباني (١١٦) ، والكلاكل : جمع كلكل وهو الصدر .

(٢) سورة النمل ، آية (٧٢) .

(٣) هو لراشد بن عبد ربه السلمي ، الذي كان يسمى في الجاهلية غاوي بن ظالم ، أو غاوي بن عبد العزى فسماه الرسول راشد بن عبد ربه . . راجع الترجمة من : البداية والنهاية (٥/٩٢) ، الاستيعاب (٥٠٥) ، الإصابة (٢٥١٣) ، والبيت في هذه المصادر وفي الأصنام لابن الكلبي (٣١) ، القاموس (١/٤١) ، اللسان (ثعلب) ، وهو في الحيوان للجاحظ هكذا :

إله يبول الثعلبان برأسه
لقد ذل من بالت عليه الثعالب

قال الجاحظ : فصارت مثلاً .

(٤) البيت لأبي ذؤيب الهذلي . انظر ديوان الهذليين (١/١٤) . لسان العرب (رهب) .

(٥) انظر المحرر الوجيز (١/١٠٤) .

(٦) سورة يوسف ، آية (٥٠) .

(٧) الحارث بن حلزة بن مكروه بن يزيد اليشكري الوائلي شاعر جاهلي من أهل بادية العراق وهو أحد أصحاب المعلقات كان أبرص فخوراً ، ارتجل معلقته بين يدي عمرو بن هند ، الملك ، بالحيرة . الأغاني (١١/٤٢) ، سمط اللآلىء (١/٦٣) ، ابن سلام (٣٥) ، الشعر والشعراء (٥٣) ، الأعلام (٢/١٥٤) .

(٨) البيت في شرح المعلقات للتبريزي (٤٥٣) ، اللسان (حير) . وانظر تفسير القرطبي (١/٩٦) .

(٩) انظر البحر المحيط (١/١٩) .

وقرىء مرفوعاً على القطع من التبعية ، فيكون خبراً لمبتدأ محذوف أي : هو رب . وإذا قد عرض ذكر القطع في التبعية فلنستطرد ذكره لعموم الفائدة في ذلك : اعلم أن الموصوف إذا كان معلوماً بدون صفته ، وكان الوصف مدحاً أو ذماً أو ترحماً جاز في الوصف « التابع » الاتباع والقطع ، والقطع إما على النصب بإضمار فعل لائق ، وإما على الرفع على خبر مبتدأ محذوف ، ولا يجوز إظهار هذا الناصب ، ولا هذا المبتدأ ، نحو قولهم : « والحمد لله أهل الحمد » روى بنصب « أهل » ورفعه ، أي : أعني أهل ، أو هو أهل الحمد .

وإذا تكررت النعوت ، والحالة هذه كنت مخيراً بين ثلاثة أوجه : إما اتباع الجميع أو قطع الجميع ، أو قطع البعض ، واتباع البعض إلا أنك إذا أتبعت البعض وقطعت البعض وجب أن تبدأ بالاتباع ثم تأتي بالقطع من غير عكس نحو : مررت بزيد الفاضل الكريم ، لئلا يلزم الفصل بين الصفة والموصوف بالجملة المقطوعة .

والعالمين : خفض بالإضافة علامة خفضه الياء لجريانه مجرى جمع المذكر السالم ، وهو اسم جمع لأن واحده من غير لفظه ولا يجوز أن يكون جمعاً لعالم ، لأن الصحيح في « عالم » أنه يطلق على كل موجود سوى الباري تعالى لاشتقاقه من العلامة بمعنى أنه دال على صانعه ، وعالمون بصيغة الجمع لا يطلق إلا على العقلاء دون غيرهم ، فاستحال أن يكون عالمون جمع عالم ، لأن الجمع لا يكون أخص من المفرد ، وهذا نظير ما فعله سيبويه في أن « أعراباً » ليس جمعاً لـ « عرب » ، لأن عرباً يطلق على البدوي والقروي ، وأعراباً لا يطلق إلا على البدوي دون القروي . فإن قيل : لم لا يجوز أن يكون « عالمون » جمعاً لـ « عالم » مراداً به العاقل دون غيره فيزول المحذور المذكور ؟ أجيب عن هذا بأنه لو جاز ذلك لجاز أن يقال : شيئون جمع شيء مراداً به العاقل دون غيره ، فدل عدم جوازه على عدم ادعاء ذلك .

وفي الجواب نظر إذ لقائل أن يقول : شيئون منع منه مانع آخر ، وهو كونه ليس صفة ولا علماً فلا يلزم من منع ذلك منع « عالمين » مراداً به العاقل ، ويؤيد هذا ما نقل الراغب عن ابن عباس أن « عالمين » إنما جمع هذا الجمع ، لأن المراد به الملائكة والجن والإنس وقال الراغب أيضاً : « إن العالم في الأصل اسم لما يعلم به كالطابع اسم لما يطبع به ، وجعل بناؤه على هذه الصيغة لكونه كالآلة ، فالعالم آلة في الدلالة على صانعه » ، وقال الراغب أيضاً : « وأما جمعه جمع السلامة فلكون الناس في جملتهم والإنسان إذا شارك غيره فيه اللفظ غلب حكمه » وظاهر هذا أن « عالمين » يطلق على العقلاء وغيرهم وهو مخالف لما تقدم من اختصاصه بالعقلاء كما زعم بعضهم ، وكلام الراغب هو الأصح الظاهر .

﴿ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴿٣﴾ ﴾

﴿ الرحمن الرحيم ﴾ : نعت أو بدل وقرئا منصوبين[1] ومرفوعين وتوجيه ذلك ما ذكر في ﴿ رب العالمين ﴾ وتقدم الكلام في اشتقاقهما في البسملة فأغنى عن إعادته .

﴿ مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ﴿٤﴾ ﴾

قوله تعالى : ﴿ ملك يوم الدين ﴾ : يجوز أن يكون صفة أيضاً أو بدلاً ، وإن كان البدل بالمشتق قليلاً وهو مشتق من الملك بفتح الميم ، وهو الشد والربط قال الشاعر :

---

(١) انظر البحر المحيط (١/١٩) .

٤٥ ـ مَلَكْتُ بِهَا كَفِّي فَأَنْهَرْتُ فَتْقَهَا يَرَى قَائِمٌ مِنْ دُونِهَا مَا وَرَاءَهَا[١]

ومنه : « إملاك العروس » لأنه عقد وربط للنكاح .

وقرىء : ﴿ مالك ﴾[٢] بالألف قال الأخفش : يقال : ملك بين الملك بضم الميم ، ومالك بين الملك بفتح الميم وكسرها ، وروى ضمها أيضاً بهذا المعنى .

وروى عن العرب : « لي في هذا الوادي مَلْك ومُلْك ومِلْك » مثلثة الفاء ، ولكن المعروف الفرق بين الألفاظ الثلاثة فالمفتوح الشد والربط والمضموم هو القهر والتسلط على من يتأتى منه الطاعة ، ويكون باستحقاق وغيره ، والمكسور هو التسلط على من يتأتى من الطاعة ومن لا يتأتى منه ، ولا يكون إلا باستحقاق فيكون بين المكسور والمضموم عموم وخصوص من وجه .

وقال الراغب : « والمِلك ـ أي بالكسر ـ كالجنس للملك ـ أي : بالضم ـ فكل ملك ـ بالكسر ـ ملك ، وليس كل ملك ملكاً » فعلى هذا يكون بينهما عموم وخصوص مطلق ، وبهذا يعرف الفرق بين ملك ومالك ، فإن مَلِكاً مأخوذ من الملك ـ بالضم ـ ومَالكاً مأخوذ من المِلْك ـ بالكسر ـ . وقيل : الفرق بينهما أن المَلِك اسم لكل من يملك السياسة : إما في نفسه بالتمكن من زمام قواه وصرفها عن هواها ، وإما في نفسه وفي غيره سواء تولى ذلك أم لم يتول .

وقد رجح كل فريق إحدى القراءتين على الأخرى ترجيحاً يكاد يسقط القراءة الأخرى ، وهذا غير مرضي ، لأن كلتيهما متواترة ، ويدل على ذلك ما روي عن ثعلب أنه قال : « إذا اختلف الإعراب في القرآن عن السبعة لم أفضل إعراباً على إعراب في القرآن فإذا خرجت إلى الكلام كلام الناس فضلت الأقوى» . نقله أبو عمر الزاهد في « اليواقيت » وقال الشيخ شهاب الدين أبو شامة[٣] : « وقد أكثر المصنفون في القراءات والتفاسير من الترجيح بين هاتين القراءتين ، حتى ان بعضهم يبالغ في ذلك إلى حد يكاد يسقط وجه القراءة الأخرى ، وليس هذا بمحمود بعد ثبوت القراءتين وصحة اتصاف الرب تعالى بهما ، ثم قال : « حتى إني أصلي بهذه في ركعة ، وبهذه في ركعة » ذكر ذلك عند قوله : ﴿ مَلِك يوم الدين ومالِك ﴾ .

ولنذكر بعض الوجوه المرجحة تنبيهاً على معنى اللفظة لا على الوجه الذي قصدوه . فمما رجحت به قراءة : ﴿ مالك ﴾ أنها أمدح لعموم إضافته إذ يقال : ﴿ مالك الجن والإنس والطير ﴾ وأنشدوا على ذلك :

٤٦ ـ سُبْحَانَ مَنْ عَنَتِ الْوُجُوهُ لِوَجْهِهِ مَلِكِ الْمُلُوكِ ومَالِكِ الْعَفْوِ[٤]

وقالوا : « فلان مالك كذا » لمن يملكه بخلاف « ملك » فإنه يضاف إلى غير المملوك نحو : « ملك العرب والعجم » ، ولأن الزيادة في البناء تدل على الزيادة في المعنى كما تقدم في ﴿ الرحمن ﴾ ، ولأن ثواب تاليها أكثر من ثواب تالي « ملك » .

---

(١) البيت لقيس بن الخطيم انظر ديوانه (٣) ، حماسة أبي تمام بشرح التبريزي (١/١٧٨) ، والمرزوقي (٢/٥١) ، القرطبي (١/١٦٦) ، مشكل القرآن لابن قتيبة (١٧٤) ، ديوان المعاني (٢/٥١) ، المختار من مشعر بشار (٩١) ، البحر المحيط (٨/١٨٤) ، الأغاني (٣/١٦٠) ، وملكت : أي شددت وقويت .

(٢) انظر تفسير القرطبي (١/١٣٩)

(٣) عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقي أبو القاسم شهاب الدين أبو شامة مؤرخ محدث باحث ، توفي سنة ٦٦٥ هـ . فوات الوفيات (١/٢٥٢) ، بغية الوعاة (٢٩٧) ، غاية النهاية (١/٣٦٥) ، الأعلام (٣/٢٩٩) .

(٤) البيت من شواهد البحر المحيط . انظر (١/٢٢) .

ومما رجحت به قراءة « ملك » ما حكاه الفارسي[١] عن ابن السراج[٢] عن بعضهم أنه وصف نفسه بأنه مالك كل شيء بقوله : ﴿ رب العالمين ﴾ فلا فائدة في قراءة من قرأ : ﴿ مالك ﴾ لأنها تكرار ، قال أبو علي : « ولا حجة فيه لأن في التنزيل مثله كثيراً يذكر العام ثم الخاص نحو : ﴿ هو الله الخالق البارىء المصور ﴾ .

وقال أبو حاتم[٣] : ﴿ مالك ﴾ أبلغ في مدح الخالق و « ملك » أبلغ في مدح المخلق والفرق بينهما أن المالك من المخلوقين قد يكون غير ملك وإذا كان الله تعالى ملكاً كان مالكاً واختاره ابن العربي .

ومنها : أنها أعم إذ تضاف للمملوك وغير المملوك بخلاف ﴿ مالك ﴾ فإنه لا يضاف إلا للمملوك ، كما تقدم ولإشعاره بالكثرة ، ولأنه تمدح تعالى بمالك الملك بقوله تعالى : ﴿ قل اللهم مالك الملك ﴾ [آل عمران : ٢٦] وملك مأخوذ منه كما تقدم ، ولم يتمدح بمالك الملك ـ بكسر الميم ـ الذي مالك مأخوذ منه .

وقرىء مَلْك بسكون اللام[٤] ومنه :

٤٧ ـ وَأَيَّـامٍ لَـنَـا غُـرٍّ طِـوَالٍ عَـصَيْـنَـا الْمُـلْكَ فِـيـهَـا أَنْ نَـدِيـنَـا[٥]

ومليك[٦] ومنه :

٤٨ ـ فَـاقْنَـعْ بِمَـا قَـسَمَ الْـمَلِيـكُ فَـإِنَّـمَـا قَـسَمَ الْـخَـلائِـقَ بَـيْـنَـنَـا عَـلَّامُـهَـا[٧]

وملكي وتروى عن نافع :

إذا عرف هذا فكون « ملك » نعتاً لله تعالى ظاهر فإنه معرفة بالإضافة ، وأما ﴿ مالك ﴾ فإن أريد به معنى المضي فجعله نعتاً واضح أيضاً ، لأن إضافته محضة فيتعرف بها ، ويؤيد كونه ماضي المعنى قراءة من قرأ[٨] : ﴿ ملك يوم الدين ﴾ فجعل « ملك » فعلاً ماضياً ، وإن أريد به الحال أو الاستقبال فيشكل لأنه : إما أن يجعل نعتاً لله ، ولا يجوز

---

(١) الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان الإمام أبو عليّ الفارسيّ واحد زمانه في علم العربية صاحب الحجة ، والتذكرة وغير ذلك ، توفي ببغداد سنة سبع وسبعين وثلاثمائة . البغية (١/ ٤٩٦ ـ ٤٩٧) .

(٢) محمد بن السريّ البغدادي النحويّ أبو بكر بن السرّاج ، كان أحدث أصحاب المبرد سنا صاحب الأصول الكبير ، وحمل الأصول ، توفي في ذي الحجة سنة ست عشرة وثلاثمائة . البغية (١/ ١٠٩ ـ ١١٠) .

(٣) سهل بن محمد بن عثمان بن القاسم أبو حاتم السجستانيّ صاحب إعراب القرآن وغير ذلك ، توفي سنة خمسين ـ أو خمس وخمسين ، أو أربع وخمسين ، أو ثمان وأربعين ـ ومائتين . وقد قارب التسعين . البغية (١/ ٦٠٦ ـ ٦٠٧) .

(٤) انظر البحر المحيط (١/ ٢٠) .

(٥) البيت من معلقة عمرو بن كلثوم . انظر شرح المعلقات للتبريزي (٣٩٢) ، وشرح المعلقات للزوزني (١٢٧) ، وشرحها للشنقيطي (٩٩) ، يقول : نخبرك بوقائع لنا مشاهير كالغر من الخيل عصينا الملك فيها كراهية أن نطيعه ونتذلل له . والأيام : الوقائع هنا . والغر بمعنى المشاهير كالخيل الغر لإشتهارها بين الخيل . وقوله : « أن ندينا » أي كراهية أن ندين فحذف المضاف على رأي البصريين . وانظر البيت في القرطبي (١/ ٩٨) .

(٦) نافع بن عبد الرحمن أحد القراء السبعة ، توفي سنة ١٦٩ هـ . انظر غاية النهاية (٢/ ٣٣٠) .

(٧) البيت للبيد من معلقته . انظر ديوانه (٣٢٠) ، شرح المعلقات للزوزني (١٣٠) ، وشرحها للشنقيطي (٩٦) ، ويروى : « فإنما قسم المعايش » والمعنى : فاقتنع أيها العدو بما قسم الله تعالى فإن قسام المعايش والخلائق علامها ، يريد أن الله تعالى قسم لكل ما استحقه من كمال ونقص ورفعة وضعة والقسم مصدر قسم يقسم ، والقسم والقسمة اسمان وجمع القسم أقسام وجمع القسمة قسم . والملك والملك والمليك واحد وجمع الملك ملوك وجمع الملك أملاك . وانظر البيت من القرطبي (١/ ٩٨) .

(٨) انظر مختصر الشواذ (١) .

لأن إضافة اسم الفاعل بمعنى الحال أو الاستقبال غير محضة فلا يعرف ، وإذا لم يتعرف فلا يكون نعتاً لمعرفة لما عرفت فيما تقدم من اشتراط الموافقة تعريفاً وتنكيراً ، وإما أن يجعل بدلاً وهو ضعيف ، لأن البدل بالمشتقات نادر كما تقدم .

والذي ينبغي أن يقال : إنه نعت على معنى أن تقييده بالزمان غير معتبر ، لأن الموصوف إذا عرف بوصف كان تقييده بزمان غير معتبر فكأن المعنى ـ والله أعلم ـ أنه متصف بمالك يوم الدين مطلقاً من غير نظر إلى مضي ولا حال ولا استقبال ، وهذا ما مال إليه أبو القاسم الزمخشري .

وإضافة مالك وملك إلى ﴿ يوم الدين ﴾ من باب الاتساع إذ متعلقهما غير اليوم والتقدير : مالك الأمر كله يوم الدين ، ونظير إضافة : ﴿ مالك ﴾ إلى الظرف هنا نظير إضافة : « طباخ » إلى « ساعات » من قول الشاعر :

٤٩ ـ رُبَّ ابْنِ عَمٍّ لِسُلَيْمَى مُشْمَعِلّ طَبَّاخِ سَاعَاتِ الْكَرَى زَادَ الْكَسِلْ[1]

إلا أن المفعول في البيت مذكور وهو « زاد الكسل » وفي الآية الكريمة غير مذكور للدلالة عليه ، ويجوز أن يكون الكلام على ظاهره من غير تقدير حذف .

ونسبة المِلْك والمُلْك إلى الزمان في حق الله تعالى غير مشكلة ويؤيده ظاهر قراءة من قرأ : « مَلَكَ يومَ الدينِ » فعلاً ماضياً فإن ظاهرها كون « يوم » مفعولاً به ، والإضافة على معنى اللام لأنها الأصل ، ومنهم من جعلها في هذا النحو على معنى « في » مستنداً إلى ظاهر قوله تعالى : ﴿ بل مَكْرُ الليل والنهار ﴾[2] قال : « المعنى مكر في الليل إذ الليل لا يوصف بالمكر إنما يوصف به العقلاء فالمكر واقعٌ فيه » . والمشهور أن الإضافة : إما على معنى اللام وإما على معنى « من » وكونها بمعنى « في » غير صحيح . وأما قوله تعالى : ﴿ مكر الليل ﴾ فلا دلالة فيه لأن هذا من باب البلاغة ، وهو التجوز في أن جعل ليلهم ونهارهم ماكرين مبالغة في كثرة وقوعه منهم فيهما ، فهو نظير قولهم : نهاره صائم وليله قائم ، وقول الشاعر :

٥٠ ـ أَمَّا النَّهَارُ فَفِي قَيْدٍ وَسِلْسِلَةٍ وَاللَّيْلُ فِي قَعْرِ مَنْحُوتٍ مِنَ السَّاجِ[3]

لما كانت هذه الأشياء يكثر وقوعها في هذه الظروف وصفوها بها مبالغة في ذلك ، وهو مذهب حسن مشهور في كلامهم .

واليوم لغة : القطعة من الزمان ، أي زمن كان من ليل أو نهار قال تعالى : ﴿والتفت الساقُ بالساقِ * إلى ربك يومئذ المساق ﴾[4] وذلك كناية عن احتضار الموتى وهو لا يختص بليل ولا نهار وأما في العرف فهو من طلوع الفجر إلى غروب الشمس .

---

(١) البيت للشماخ . انظر ديوانه (١٠٩) ، وانظر الكتاب (١/١٧٧) ، المخصص (٣/٣٧) ، الكامل (١١٣) ، الخزانة (٢/١٧٢) ، مجالس ثعلب (١/١٢٦) ، ونسب إلى جبار بن جزء بن ضرار وهو ابن أخي الشماخ والشاهد فيه : إضافة « طباخ » إلى « ساعات » على تشبيهه بالمفعول به لا على أنه ظرف ، وعلى ذلك يعد « ذاد الكسل » مفعولاً ثانياً .

(٢) سورة سبأ ، آية (٣٣) .

(٣) لم أهتد لقائله وهو من شواهد الكتاب (١/١٦١) ، المقتضب (٤/٣٣١) ، المحتسب (٢/١٨٤) ، الكامل (٣/٤١٠) ، البحر (٤/٣١٥) ، ونسبه المبرد من الكامل (٧٠٠) إلى رجل من أهل البحرين من اللصوص والشاهد فيه : المجاز في جعل النهار من سلسلة ، وإنما السجين هو المجعول فيها .

(٤) سورة القيامة ، آية (٢٩ ـ ٣٠) .

وقال الراغب[١] : « اليوم تعبر به عن وقت طلوع الشمس إلى غروبها » قلت : وهذا إنما ذكروه في النهار لا في اليوم ، وجعلوا الفرق بينهما ما ذكرت لك .

والدين : مضاف إليه أيضاً والمراد به هنا : الجزاء ، ومنه قول الشاعر :

٥١ - وَلَمْ يَبْقَ سِوَى الْعُدْوَا نِ دِنَّاهُمْ كَمَا دَانُوا[٢]

أي جازيناهم كما جازونا وقال آخر :

٥٢ - وَاعْلَمْ يَقِيْناً أَنَّ مُلْكَكَ زَائِلٌ وَاعْلَمْ بِأَنَّ كَمَا تَدِينُ تُدَانُ[٣]

ومثله :

٥٣ - إِذَا مَا رَمَوْنَا رَمَيْنَاهُمُ وَدِنَّاهُمُ مِثْلَ مَا يَقْرِضُونَا[٤]

ومثله :

٥٤ - حَصَادُكَ يَوْماً مَا زَرَعْتَ وَإِنَّمَا يُدَانُ الْفَتَى يَوْماً كَمَا هُوَ دَائِنُ[٥]

وله معانٍ أخر : العادة كقوله :

٥٥ - كَدِينِكَ مِنْ أُمِّ الْحُوَيْرِثِ قَبْلَهَا وَجَارَتِهَا أُمِّ الرَّبَابِ بِمَأْسَلِ[٦]

أي كعادتك ومثله :

٥٦ - تَقُولُ إِذَا دَرَأْتُ لَهَا وَضِينِي أَهٰذَا دِينُهُ أَبَداً وَدِينِي[٧]

---

(١) الحسين بن محمد بن المفضل ، أبو القاسم الأصفهاني (أو الأصبهاني) المعروف بالراغب صاحب المفردات والذريعة وغير ذلك ، توفي سنة ٥٠٢ هـ . روضات الجنات (٢٤٩) ، الأعلام (٢/٢٥٥) .

(٢) البيت للفند الزماني . انظر أمالي القالي (٢/٣٢٧) ، الهمع (١/٢٠٢) ، الدرر (١/١٧٠) ، شرح ابن عقيل (٢/١٤١) ، الحماسة (١/٦٠) ، والشاهد فيه : قوله « سوى العدوان » حيث وقعت « سوى » فاعلاً ، وخرجت من الظرفية .

(٣) البيت لخويلد بن نوفل الكلابي ، وقيل لغيره . الطبري (١/١٥٥) ، مجاز القرآن (١/٢٣) ، وابن خالويه إعراب ثلاثين سورة (٢٤) ، الكامل (١٨٥) ، الجمهرة (٢/٣٠٦) ، اللسان والتاج (دين) ، تفسير القرطبي (١/١٠١) ، الخزانة (٤/٢٣٠) ، المخصص (١٧/١٥٥) ، جمهرة الأمثال للعسكري (١٦٩) .

(٤) البيت لكعب بن جُعَيْل . انظر تفسير الطبري (١/١٥٥) ، القرطبي (١/١٠١) ، الكامل (١/١٩١) ، وقعة صفين لنصر بن مزاحم (١/٥٢) ، المخصص (١٧/١٥٥) .

(٥) البيت للبيد وليس في ديوانه . انظر تفسير القرطبي (١/١٠٠) .

(٦) البيت من معلقة امرىء القيس . انظر ديوانه (١١١) ، وشرح القصائد العشر (٢٠) ، شرح المعلقات للزوزني (٦) ، والشنقيطي (٥٩) ، الدأب والدأب : العادة . وأصلها متابعة العمل والجد في السعي .
وروى « كدينك » وأم الحويرث هي هرة أم الحارث بن حصين بن ضمضم الكلبي ، وقيل : أخت الحارث ، وهي امرأة حجر والد امرىء القيس فلذلك كان طرده ونفاه وهم بقتله . والرباب امرأة من كلب . ومأسل : اسم موضع .

(٧) البيت للمثقب العبدي . انظر ديوانه (١٩٥) ، المفضليات (٥٨٦) ، الطبري (٢/٥٤٨) ، إعراب ثلاثين سورة صّ (٢٥) ، الكامل (١/١٩٣) ، اللسان (دين) ، طبقات فحول الشعراء (٢٣١) ، اللسان (دين) ، تفسير القرطبي (١/١٠١) ، شرح آداب الكاتب (٤٣٧) ، وقال يريد : «لو قدرت ناقتي لقالت ذلك » ، « الجواليقي » ، وقال التبريزي في شرحه لكتاب الألفاظ لابن السكيت تهذيب الألفاظ (٦١٨) ، يريد أن ناقته سئمت كثرة ما يرحلها ، فإذا شدَّ عليها الوضين ـ والوضين. إنما يشد عليها مع الرَّحل ـ وانظر الموشح للمرزباني (٩٢) ، الصناعتين (٨٦) ، المجمل لابن فارس (١/٣٠٧) (درأ) ، مجالس ثعلب (٣٣٤) .

ودان عصى وأطاع وذلَّ وعز فهو من الأضداد . والقضاء ومنه قوله تعالى : ﴿ ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله ﴾[١] أي : في قضائه وحكمه ، والحال سئل بعض الأعراب فقال : « لو كنت على دين غير هذه لأجبتك » أي : على حالة . والداء ، ومنه قول الشاعر :

٥٧ - يَا دِينَ قَلْبِكَ مِنْ سَلْمَى وَقَدْ دِينَا[٢] .....

ويقال : دِنْتُه بفعلِه أَدِينُه دَيْناً ودِيناً ـ بفتح الدال وكسرها في المصدر ـ أي : جازته . والدين أيضاً : الطاعة ومنه : ﴿ ومن أحسن ديناً ﴾[٣] أي : طاعة ويستعار للملة والشريعة أيضاً قال تعالى : ﴿ أفغير دين الله يبغون ﴾[٤] يعني : الإسلام بدليل قوله تعالى : ﴿ ومن يبتغ غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه ﴾[٥] والدين : سيرة المَلِك وقال زهير :

٥٨ - لَئِنْ حَلَلْتَ بِجَوٍّ فِي بَنِي أَسَدٍ فِي دِينِ عَمْرٍو وَحَالَتْ بَيْنَنَا فَدَكُ[٦]

يقال : دين فلان يدان إذا حمل على مكروه ، ومنه قيل للعبد : مدين ، وللأمة : مدينة . وقيل : هو من دنته إذا جازيته بطاعته وجعل بعضهم المدينة من هذا الباب قاله الراغب . وسيأتي تحقيق هذه اللفظة عند ذكرها .

﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥ ﴾

قوله تعالى : ﴿ **إياك نعبد وإياك نستعين** ﴾ : ﴿ **إياك** ﴾ : مفعول مقدم على ﴿ **نعبد** ﴾ قدم للاختصاص وهو واجب الانفصال . واختلفوا فيه : هل هو من قبيل الأسماء الظاهرة أو المضمرة ؟ فالجمهور على أنه مضمر وقال الزجاج : « هو اسم ظاهر » وترجيح القولين مذكور في كتب النحو .

والقائلون بأنه ضمير اختلفوا فيه على أربعة أقوال :

أحدُها : أنه كله ضمير .

والثاني : أن « إيّا » وحده ضمير ، وما بعده اسم مضاف إليه يبين ما يراد به من تكلم وغيبة وخطاب .

وثالثها : أن « إيا » وحده ضمير وما بعده حروف تبين ما يراد به .

ورابعها : أن « إيا » عماد ، وما بعده هو الضمير ، وشذت إضافته إلى الظاهر في قولهم : « إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب »[٧] بإضافة « إيا » إلى الشواب وهذا يؤيد قول من جعل الكاف والهاء والياء في محل جر إذا قلت : إياك إياه إياي .

وقد أبعد بعض النحويين ، فجعل له اشتقاقاً ، ثم قال : هل هو مشتق من « أو » كقول الشاعر :

٥٩ - فَأَوِّ لِذِكْرَاهَا إِذَا مَا ذَكَرْتُهَا[٨] .....

---

(١) سورة النور ، آية (٢) .
(٢) لم أهتد لقائله . انظر تفسير القرطبي (١/ ١٠١) .
(٣) سورة النساء ، آية (١٢٥) .
(٤) سورة آل عمران ، آية (٨٣) .
(٥) سورة آل عمران ، آية (٨٥) .
(٦) البيت في ديوانه (٨٢) ، جو : واد في ديار بني أسد . دين عمرو : طاعته . فدك : قرية بالحجاز بينها وبين المدينة يومان .
(٧) الكتاب (١/ ٢٧٩) ، البحر المحيط (١/ ٣) ، الهمع (١/ ٦١) ، الأشموني (٣/ ١٩٢) ، وقال الصبان : « ويروى بسين مهملة آخره مثناة فوقية ، جمع سوءة » ، والشواب : جمع شابة .
(٨) صدر بيت وعجزه :
..... ومن بعد أرض بيننا وسماء
انظر المحتسب (١/ ٣٩) ، الخصائص (٢/ ٨٩) ، الهمع

أو من « آية » كقوله :

٦٠ - لَمْ يُبْقِ هٰذَا الدَّهْرُ مِنْ آبَائِهِ[١] .....

وهل وزنه إفْعَل أو فعيل أو فعول ، ثم صيره التصريف إلى صيغة إيا ؟ .

وهذا الذي ذكره هذا القائل لا يجدي فائدة مع أن التصريف والاشتقاق لا يدخلان في المتوغل في البناء .

وفيه لغات : أشهرها كسر الهمزة وتشديد الياء ومنها فتح الهمزة وإبدالها هاءً مع تشديد الياء وتخفيفها . قال الشاعر :

٦١ - فَهِبَّاكَ وَالأَمْرَ الَّذِي إِنْ تَوَسَّعَتْ مَوَارِدُهُ ضَاقَتْ عَلَيْكَ مَصَادِرُهُ[٢]

وقال بعضهم : ﴿ إياك ﴾ بالتخفيف مرغوب عنه ؛ لأنه يصير : شمسك نعبد فإن إياة الشمس ضوءها بكسر الهمزة ، وقد تفتح وقيل : هي لها بمنزلة الهالة للقمر ، فإذا حذفت التاء مددت قال :

٦٢ - سَقَتْهُ إِيَاةُ الشَّمْسِ إِلَّا لِثَاتِهِ أُسِفَّ فَلَمْ تَكْدِمْ عَلَيْهِ بِإِثْمِدِ[٣]

وقد قرىء[٤] ببعضها شاذاً وللضمائر باب طويل وتقسيم متسع لا يحتمله هذا الكتاب وإنما يأتي في غضونه ما يليق به .

ونعبد : فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وقيل : لوقوعه موقع الاسم ، وهذا رأي البصريين ومعنى المضارع المشابه يعني أنه أشبه الاسم في حركاته وسكناته وعدد حروفه ألا ترى أن ضارباً بزنة يضرب فيما ذكرت لك وأنه يشيع ويختص في الأزمان كما يشيع الاسم ويختص في الأشخاص وفاعله مستتر وجوباً لما مر في الاستعاذة .

والعبادة غاية التذلل ولا يستحقها إلا من له غاية الإفضال وهو الباري تعالى فهي أبلغ من العبودية ، لأن العبودية إظهار التذلل ويقال : طريق معبد أي مذلل بالوطء قال طرفة[٥] :

٦٣ - تُبَارِي عِتَاقاً نَاجِيَاتٍ وَأَتْبَعَتْ وَظِيفاً وَظِيفاً فَوْقَ مَوْرٍ مُعَبَّدِ[٦]

= (٦١/١) ، الدرر (٣٨/١) .

(١) صدر بيت لم أهتد لقائله وعجزه :

.....

غير أثافيه وأرمدائه

انظر أدب الكاتب (٤٧٥) ، البحر المحيط (٢٣/١) ، اللسان (رمد) .

(٢) البيت لطفيل العنوي . انظر ديوانه (١٠) .

(٣) البيت من معلقة طرفة ابن العبد ـ ابن العشرين ـ انظر ديوانه (٢١) ، شرح المعلقات للزوزني (٤٨) ، وللشنقيطي (٧٠) ، الطبري (١٦١/١) ، القرطبي (١٠٢/١) ، اللسان (كدم) . ياة الشمس وإياها شعاعها . واللثة مغرز الأسنان . والجمع اللثاة . والإسقاف إفعال من سقف الشيء أسفه سفاً . والاثمد : الكحل .

(٤) انظر البحر المحيط (٢٣/١) .

(٥) هو : عمرو بن العبد بن سفيان بن سعد بن مالك بن ضبيعة ـ من بكر بن وائل ، وطرفة : لقبٌ له ـ وهو أصغر أصحاب المعلقات ، قتل ابن عشرين سنة ـ وقيل غير ذلك ـ راجع ترجمته وأخباره من : الشعر والشعراء لابن قتيبة (١٨٥/١) ، خزانة الأدب (٤١٢/١ ـ ٤١٧) ، الأغاني (ترجمة المتلمس) ، شرح القصائد السبع الطوال لابن الأنباري ، لطائف المعارف للثعالبي (٢٧) ، طبقات الشعراء لابن سلام الجمحي (٤٩ ، ٥٠) ، جمهرة أشعار العرب (٢٠) .

(٦) انظر ديوانه (٢١) ، شرح المعلقات للتبريزي (١٤٣) ، الخصائص (٣٧٢/٢) ، وشرح المعلقات للزوزني (٥٠) ، والشنقيطي (٧٠) ، الطبري (١٦١/١) ، تباري : تجاريها وتسابقها ، والعتاق جمع عتيق : وهو الكريم المعرق في كرم الأصل . وناجيات : مسرعات السير من النجاء وهو =

ومنه : العبد لذلته وبعير معبد : أي مذلل بالقطران . وقيل : العبادة التجرد . ويقال : عبدت الله بالتخفيف فقط وعبدت الرجل بالتشديد فقط : أي : ذللته أو اتخذته عبداً .

وفي قوله تعالى : ﴿ إياك نعبد ﴾ التفات من الغيبة إلى الخطاب إذ لو جرى الكلام على أصله لقيل : الحمد لله ، ثم قيل : إياه نعبد ، والالتفات : نوع من البلاغة . ومن الالتفات ـ إلا أنه عكس هذا ـ قوله تعالى : ﴿ حتى إذا كنتم في الفلك وجرين بهم ﴾ ولم يقل : بكم . وقد التفت امرؤ القيس ثلاثة التفاتات في قوله :

٦٤ ـ تَطَاوَلَ لَيْلُكَ بِالأَثْمَدِ وَبَاتَ الْخَلِيُّ وَلَمْ تَرْقُدِ[1]
وَبَاتَ وَبَاتَتْ لَهُ لَيْلَةٌ كَلَيْلَةِ ذِي الْعَائِرِ الأَرْمَدِ
وَذَلِكَ مِنْ نَبَأٍ جَاءَنِي وَخُبِّرْتُهُ عَنْ أَبِي الأَسْوَدِ

وقد خطأ بعضهم الزمخشري في جعله هذا ثلاثة التفاتات وقال : بل هما التفاتان :

أحدهما : خروج من الخطاب المفتتح به في قوله : « لَيْلُكَ » إلى الغيبة في قوله : « وباتت له ليلة » .

والثاني : الخروج من هذه الغيبة إلى التكلم في قوله : « من نبأ جاءني وخبرته » .

والجواب أن قوله أولاً : « تطاول ليلك » فيه التفات لأنه كان أصل الكلام أن يقول : تطاول ليلي ، لأنه هو المقصود فالتفت من مقام التكلم إلى مقام الخطاب ، ثم من الخطاب إلى الغيبة ، ثم من الغيبة إلى التكلم الذي هو الأصل . وقرىء شاذاً : « إياك نعبد »[2] على بنائه للمفعول الغائب ، ووجهها على إشكالها : أن فيها استعارة والتفاتاً أما الاستعارة فإنه استعير فيها ضمير النصب لضمير الرفع والأصل : أن تعبد وهو شائع كقولهم : عساك وعساه وعساني في أحد الأقوال وقول الآخر :

٦٥ ـ يَابْنَ الزُّبَيْرِ طَالَمَا عَصَيْكَا وَطَالَمَا عَنَّيْتَنَا إِلَيْكَا[3]

فالكاف في « عَصَيْكَا » نائبة عن التاء ، والأصل : عصيت . وأما الالتفات فكان من حق هذا القارىء أن يقرأ : إياك تُعْبَدُ بالخطاب ، ولكنه التفت من الخطاب في « إياك » إلى الغيبة في « يُعْبَد » إلا أن هذا التفات غريب لكونه في جملة واحدة بخلاف الالتفات المتقدم ونظير هذا الالتفات قوله :

٦٦ ـ أَأَنْتَ الْهِلَالِيُّ الَّذِي كُنْتَ مَرَّةً سَمِعْنَا بِهِ والأَرْحَبِيُّ الْمُغَلَّبُ[4]

فقال : « به » بعد قوله : « أنت وكنت » .

= سرعة السير . والوضيف من رسغي البعير إلى ركبتيه في يديه ، وأما في رجليه فمن رسغيه إلى عرقوبيه . وعنى بالوضيف هنا الخف .

(١) انظر ديوانه (٥٣) ، أوضح المسالك (١/١٧٩) ، الكشاف (١/١٤) ، واختلف في هذا الشعر بين الرواة فرواه الأصمعي وأبو عمرو الشيباني وأبو عبيدة وابن الأعرابي والسطوسي لامرىء القيس بن حجر الكندي ، ورواه ابن دريد لامرىء القيس ابن عابس الكندي الصحابي وقال ابن الكلبي : هو لعمرو بن معد يكرب قاله في قتاله بني مازن بأخيه عبد الله ، وإخراجهم عن بلادهم ، ثم رجوعهم بعد ذلك ، وندم عمرو على قتالهم .

(٢) انظر البحر المحيط (١/٢٣) .

(٣) البيت لرجل من حمير . انظر اللسان (تا) ، وشواهد الشافية (٤٢٥) ، الأشموني (١/٢٦٧) ، الخزانة (٢/٢٥٧) ، المخصص (١٧/١٤٤) .

(٤) لم أهتد إلى قائله . انظر رصف المباني (٢٦) ، المقرب (١/٦٣) ، الهمع (١/٨٧) ، الدرر (١/٦٤) ، والشاهد فيه : قوله الذي كنت ولو حمل على اللفظ لقال الذي كان .

و « إياك » واجب التقديم على عامله لأن القاعدة أن المفعول به إذا كان ضميراً لو تأخر عن عامله وجب اتصاله ، وجب تقديمه وتحرزوا بقولهم : « لو تأخر عنه وجب اتصاله » من نحو : « الدرهم إياه أعطيتك » لأنك لو أخرت الضمير هنا فقلت : « الدرهمَ أعطيتك إياه » لم يلزم الاتصال لما سيأتي ، بل يجوز : أعطيتكه .

والكلام في ﴿ إياك نستعين ﴾ كالكلام في ﴿ إياك نعبد ﴾ والواو عاطفة ، وهي من المشركة في الإعراب والمعنى ، ولا تقتضي ترتيباً على قول الجمهور خلافاً لطائفة من الكوفيين . ولها أحكام تختص بها تأتي إن شاء الله تعالى .

وأصل تستعين : نستعون مثل نستخرج في الصحيح ، لأنه من العون فاستثقلت الكسرة على الواو فنقلت إلى الساكن قبلها فسكنت الواو بعد النقل وانكسر ما قبلها فقلبت ياء . وهذه قاعدة مطردة نحو : ميزان وميقات ، وهما من الوزن والوقت .

والسين فيه معناها الطلب أي : نطلب منك العون على العبادة ، وهو أحد المعاني التي لـ استفعل ، وله معانٍ أخر : الاتخاذ نحو : استعبده أي : اتخذه عبداً والتحول نحو : استحجر الطين أي : صار حجراً ومنه قوله : « إن البغاث بأرضنا تَسْتَنْسِر »[1] أي : تتحول إلى صفة النسور ووجود الشيء بمعنى ما صيغ منه نحو : استعظمه أي : وجده عظيماً ، وعد الشيء كذلك وإن لم يكن نحو : استحسنه ومطاوعة أفعل نحو : أشْلاه فاستشلى ، وموافقته له أيضاً نحو : أبَلَّ المريض واستبلّ وموافقة تفعّل نحو : استكبر بمعنى تكبر وموافقة افتعل نحو : استعصم بمعنى اعتصم ، والإغناء عن المجرد نحو : استكف واستحيى لم يلفظ لهما بمجرد استغناء بهما عنه ، وللإغناء به عن فعل ، أي : المجرد الملفوظ به نحو : استرجع واستعان أي : رجع وحلق عانته .

وقرىء[2] « نِسْتعين » بكسر حرف المضارعة ، وهي لغة مطردة في حروف المضارعة ، وذلك بشرط ألا يكون حرف المضارعة ياء لثقل ذلك . على أن بعضهم قال : ييجل مضارع وجل ، وكأنه قصد إلى تخفيف الواو إلى الياء فكسر ما قبلها لتنقلب وقد قرىء[3] : « فإنهم ييلمون » وهي هادمة لهذا الاستثناء ، وسيأتي تحقيق ذلك في موضعه إن شاء الله تعالى ، وأن يكون المضارع من ماض مكسور العين نحو : تعلم من علم ، أو في أوله همزة وصل نحو : نستعين من استعان ، أو تاء مطاوعة نحو : نتعلم من تعلم ، فلا يجوز في يضرب ويقتل كسر حرف المضارعة لعدم الشروط المذكورة .

ومن طريف ما يحكى أن ليلى الأخيلية من أهل هذه اللغة فدخلت ذات يوم على الحجاج وعنده النابغة الجعدي فذكرت شدة البرد في بلادها فقال لها النابغة الجعدي وعرف أنها تقع فيما أراد : فكيف تصنعون ؟ ألا تكتنون في شدة البرد فقالت : بلى نكتني وكسرت النون فقال : لو فعلت ذلك لاغتسلت فضحك الحجاج ، وخجلت ليلى .

والاستعانة : طلب العون وهو المظاهرة والنصرة وقدم العبادة على الاستعانة لأنها وصلة لطلب الحاجة وأطلق كلاًّ

---

(١) انظر مجمع الأمثال (١/١٣) (٨) ، والبغاث : ضرب من الطير وفيه ثلاث لغات : الفتح ، والضم ، والكسر ؛ والجمع بغثان ، واستنسر : صار كالنَّسر في القوة عند الصيد بعد أن كان من ضعاف الطير . وهو مثل يضرب للضعيف يصير قوياً وللذليل يعزّ بعد الذل .

(٢) انظر البحر المحيط (١/٢٣) .

(٣) انظر المصدر السابق .

من فعلي العبادة والاستعانة فلم يذكر لهما مفعولاً ليتناولا كل معبود به ، وكل مستعان عليه أو يكون المراد وقوع الفعل من غير نظر إلى مفعول نحو : ﴿ كلوا واشربوا ﴾[1] أي : أوقعوا هذين الفعلين .

﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦ ﴾

قوله تعالى : ﴿ **إهْدنا الصراط** ﴾ إلى آخرها : اهْدِ : صيغة أمر ومعناها الدعاء ، وهذه الصيغة ترد لمعان كثيرة ذكرها الأصوليون .

وقال بعضهم : إن وردت صيغة أفعل من الأعلى للأدنى قيل فيها أمر وبالعكس دعاء ، ومن المساوي التماس . وفاعله مستتر وجوباً لما مر أي : اهد أنت ونا مفعول أول ، وهو ضمير متصل يكون للمتكلم مع غيره ، أو المعظم نفسه ، ويستعمل في موضع الرفع والنصب والجر بلفظ واحد : نحو : قمنا وضربنا زيد ومر بنا ولا يشاركه في هذه الخصوصية غيره من الضمائر .

وقد زعم بعض الناس أن الياء كذلك . تقول : أكرمني ومر بي وأنت تقومين يا هند ، فالياء في المثال الأول منصوبة المحل وفي الثاني : مجرورته ، وفي الثالث : مرفوعته . وهذا ليس بشيء لأن الياء في حالة الرفع ليست تلك الياء التي في حالة النصب والجر ، لأن الأولى للمتكلم ، وهذه للمخاطبة المؤنثة وقيل : بل يشاركه لفظ « هم » تقول : هم نائمون ، وضربهم ومررت بهم فـ « هم » مرفوع المحل ومنصوبه ومجروره بلفظ واحد ، وهو للغائبين في كل حال وهذا وإن كان أقرب من الأول إلا أنه في حالة الرفع ضمير منفصل ، وفي حالة النصب والجر ضمير متصل فافترقا بخلاف « نا » فإن معناها لا يختلف ، وهي ضمير متصل في الأحوال الثلاثة .

والصراط : مفعول ثان ، والمستقيم : صفته ، وقد تبعه في الأربعة من العشرة المذكورة .

وأصل « هدى » أن يتعدى إلى الأول بنفسه ، وإلى الثاني : بحرف الجر ، وهو إما : إلى أو اللام ، كقوله تعالى : ﴿ وإنك لتهدي إلى صراط ﴾[2] ، ﴿ يهدي للتي هي أقوم ﴾[3] ، ثم يتسع فيه فيحذف الحرف فيتعدى بنفسه ، فأصل اهدنا الصراط : اهدنا للصراط ، أو إلى الصراط ثم حذف .

والأمر عند البصريين مبني ، وعند الكوفيين معرب ، ويدعون في نحو : « اضرب » أن أصله : لتضرب بلام الأمر ، ثم حذف الجازم وتبعه حرف المضارعة ، وأتى بهمزة الوصل لأجل الابتداء بالساكن ، وهذا ما لا حاجة إليه ، وللرد عليهم موضع أليق به .

ووزن اهْدِ : افْعِ حذفت لامه وهي الياء حملاً للأمر على المجزوم ، والمجزوم تحذف منه لامه إذا كانت حرف علة .

والهداية : الإرشاد أو الدلالة أو التقدم ، ومنه هوادي الخيل لتقدمها ، قال امرؤ القيس :

---

(١) سورة البقرة ، آية (٦٠) .
(٢) سورة الشورى ، آية (٥٢) .
(٣) سورة الإسراء ، آية (٩) .

٦٧ - فَأَلْحَقَهُ بِالْهَادِيَاتِ وَدُونَهُ جَوَاحِرُهَا فِي صَرَّةٍ لَمْ تَزَيَّلِ[١]

أو التبيين نحو : ﴿ وأما ثمود فهديناهم ﴾[٢] ، أي : بينا لهم ، أو الإلهام نحو : ﴿ أعْطَى كل شيء خلقه ثم هدى ﴾[٣] أي : ألهمه لمصالحه أو الدعاء كقوله تعالى : ﴿ ولكل قوم هاد ﴾[٤] أي : داع .

وقيل : هو الميل ومنه : ﴿ إنا هدنا إليك ﴾[٥] والمعنى : مِلْنَا بقلوبنا إليك ، وهذا غلط ، فإن تيك مادة أخرى من هاد يهود .

وقال الراغب : « الهداية » دلالة بلطف ، ومنه الهدية وهوادي الوحش أي : المتقدمات الهادية لغيرها ، وخص ما كان دلالة بهديت ، وما كان إعطاء بأهديت .

والصراط : الطريق المستسهل ، وبعضهم لا يقيده بالمستهل قال :

٦٨ - فَضَلَّ عَنْ نَهْجِ الصِّرَاطِ الْوَاضِحِ[٦] .....

ومثله :

٦٩ - أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى صِرَاطٍ إِذَا اعْوَجَّ الْمَوَارِدُ مُسْتَقِيمُ[٧]

وقال آخر :

٧٠ - شَحَنَّا أَرْضَهُمْ بِالْخَيْلِ حَتَّى تَرَكْنَاهُمْ أَذَلَّ مِنَ الصَّرَاطِ[٨]

أي : الطريق ، وهو مشتق من السَّرْطِ ، وهو الابتلاع : إما لأن سالكه يسترطه ، أو لأنه يسترط سالكه ، ألا ترى إلى قولهم : « قتل أرضاً عالمها وقتلت أرض جاهلها »[٩] وبهذين الاعتبارين قال أبو تمام[١٠] :

٧١ - رَعَتْهُ الْفَيَافِي بَعْدَمَا كَانَ حِقْبَةً رَعَاهَا وَمَاءُ الْمُزْنِ يَنْهَلُّ سَاكِبُهْ[١١]

وعلى هذا سمى الطريق لقماً وملتقماً ، لأنه يلتقم سالكه أو يلتقمه سالكه .

وأصله السين ، وقد قرأ به قنبل[١٢] حيث ورد ، وإنما أبدلت صاداً لأجل حرف الاستعلاء وإبدالها صاداً مطرد عنده

---

(١) انظر ديوانه (١٢٠) ، شرح التبريزي على المعلقات (١١٦) . والهاديات : طلائع الوحوش . جواحرها : المتخلفات منها في صرة : في غيرة وذلك لشدة جريه وسرعة عدوه . لم تزيل لم تتفرق .

(٢) سورة فصلت ، آية (١٧) .

(٣) سورة طه ، آية (٥٠) .

(٤) سورة الرعد ، آية (٧) .

(٥) سورة الأعراف ، آية (١٥٦) .

(٦) لم أهتد لقائله . انظر مجاز القرآن لأبي عبيدة (١/ ٢٤) ، والطبري (١/ ١٧١) وفيه : « فصد عن نهج الصراط القاصد » ، القرطبي (١/ ١٠٣) .

(٧) البيت لجرير يمدح هشام بن عبد الملك . انظر ديوانه (٥٠٧) ، المحتسب (١/ ٤٣) ، مجاز القرآن (١/ ٢٤) ، القرطبي (١/ ١٠٣) ، اللسان (سرط) .

(٨) البيت لأبي ذؤيب الهذلي وليس في ديوانه ونسبه القرطبي (١/ ١٠٣) لعامر بن طفيل وليس في ديوانه وهو في تفسير الطبري (١/ ١٧٠) ، وفيه : « صبحنا » بدل : « شحنا » ، أدق بدل : « أذل » .

(٩) انظر مجمع الأمثال (٢/ ٥٠٤) ، ويراد بالمثل أن الرَّجل العالم بالأرض عند سُلُوكها يذلِّل الأرض ويَغْلبها بعلمه وضده فتلت أرض جاهلها .

(١٠) حبيب بن أوس بن الحارث الطائي أبو تمام أحد أمراء البيان ، توفي سنة ٢٣١ هـ . وفيات الأعيان (١/ ١٢١) ، خزانة الأدب (١/ ١٧٢) ، الأعلام (٢/ ١٦٥) .

(١١) انظر ديوانه (٤٨) يمدح أبا العباس عبد الله بن طاهر بن الحسين بن مصعب .

(١٢) محمد بن عبد الرحمن بن محمد المكي المخزومي بالولاء ، أبو عمر الشهير بقنبل من أعلام القرّاء ، توفي سنة ٢٩١ هـ . النشر (١/ ١٢٠) ، غاية النهاية (٢/ ١٦٥) ، إرشاد الأريب (٦/ ٢٠٦) ، الأعلام (٦/ ١٩٠) .

نحو : صقر في سقر ، وصلح في سلح ، وأصبع في أسبع ، ومصيطر في مسيطر لما بينهما من التقارب .

وقد تشم الصاد في الصراط ونحوه زاياً وقرأ به خلف[١] حيث ورد وخلاد[٢] الأول فقط ، وقد تقرأ زاياً محضة ، ولم ترسم في المصحف إلا بالصاد مع اختلاف قراءاتهم فيها كما تقدم .

والصراط يذكر ويؤنث ، فالتذكير لغة تميم والتأنيث لغة الحجاز ، فإن استعمل مذكراً جمع في القلة على أَفْعِله ، وفي الكثرة على فُعُل نحو : حمار وأحمرة وحمر ، وإن استعمل مؤنثاً فقياسه أن يجمع على أَفْعُل نحو : ذراع وأذرع .

والمستقيم : اسم فاعل من استقام بمعنى المجرد ، ومعناه السوي من غير اعوجاج وأصله : مستقوم ثم أعل كإعلال نستعين ، وسيأتي الكلام مستوفي على مادته عند قوله تعالى : ﴿ يقيمون الصلاة ﴾ .

﴿ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنعَمتَ عَلَيهِم غَيرِ ٱلمَغضُوبِ عَلَيهِم وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ۝٧ ﴾

قوله تعالى : ﴿ صراط الذين ﴾ : بدل منه ، يدل كل من كل ، وهو بدل معرفة من معرفة ، والبدل سبعة أقسام على خلاف في بعضها : بدل كل من كل ، بدل بعض من كل ، بدل اشتمال ، بدل غلط ، بدل نسيان ، بدل بداء ، بدل كل من بعض . أما الأقسام الثلاثة الأول فلا خلاف فيها ، وأما بدل البداء فأثبته بعضهم مستدلاً بقوله عليه السّلام : « إن الرجل ليصلي الصلاة ، وما كتب له نصفها ثلثها ربعها إلى العشر »[٣] ولا يرد هذا في القرآن وأما الغلط والنسيان فأثبتهما بعضهم مستدلاً بقول ذي الرمة[٤] :

٧٢ - لَمْيَاءُ فِي شَفَتَيْهَا حُوَّةٌ لَعَسٌ وَفِي اللِّثَاثِ وَفِي أَنْيَابِهَا شَنَبُ[٥]

قال : لأن الحوة السواد الخالص واللعس سواد يشوبه حمرة . ولا يرد هذان البدلان في كلام فصيح ، وأما بدل الكل من البعض فأثبته بعضهم مستدلاً بظاهر قوله :

٧٣ - رَحِمَ اللَّهُ أَعْظُماً دَفَنُوهَا بِسِجِسْتَانَ طَلْحَةَ الطَّلَحَاتِ[٦]

---

(١) خلف بن هشام البزار ، الأسدي أبو محمد : أحد القراء العشرة كان عالماً عابداً ثقة ، توفي سنة ٢٢٩ هـ . غاية النهاية (١/٢٧٣) ، تاريخ بغداد (٨/٣٢٢) ، الأعلام (٢/٣١١) .

(٢) خلاد بن خالد أبو عيسى ، وقيل : أبو عبد الله الشيباني ، أحد القراء المشهورين ، توفي سنة ٢٢٠ هـ . انظر غاية النهاية (١/٢٧٤) .

(٣) أخرجه أبو داود في السنن (٧٩٦) ، وأخرج أحمد وابن حبان ذكره السيوطي في جامعه الصغير (٢/٢٣٣ - ٢٣٤) ، وذكر المنذري في الترغيب (١/٣٤١) ، والمتقي الهندي في الكنز (٢٠٠٣١) أراد أن ذلك يختلف باختلاف الأشخاص بحسب الخشوع والتدبر ونحو ذلك مما يقتضي الكمال .

(٤) تقدمت ترجمته .

(٥) انظر ديوانه (٣٢) ، الخصائص (٣/٢٩١) ، الهمع (٢/١٢٦) ، الدرر (٢/١٦٢) ، العيني (٤/٢٠٢) ، الأشموني (٣/١٢٧) .

(٦) البيت لابن قيس الرقيات . انظر ديوانه (٢٠) ، وروايته فيه : « نضر الله » ، شرح المفصل لابن يعيش (١/٤٧) ، الإنصاف (٢٨) ، رصف المباني (٢٩٧) ، الهمع (٢/١٢٧) ، الدرر (٢/١٦٢) ، اللسان (طلح) . قيل : إنما قيل له ذلك لأن كان في أجداده جماعة يسمون بطلحة فأضيف إليهم لأنه كان أكرمهم ؛ والطلحات المعروفون بالكرم هم طلحة بن عمر بن عبيد الله بن عمرو بن يعمر بن عثمان التيمي وهو طلحة الجودوطلحة بن عبد الله بن عوف بن أبي عبد الرحمن بن عوف الزبيري وهو طلحة الندي ، وطلحة بن الحسن بن علي وهو طلحة الخير ، وطلحة بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر وهو طلحة الدراهم .

في رواية من نصب « طلحة » قال : لأن الأعظم بعض طلحة ، وطلحة كل ، وقد أبدل منها واستدل على ذلك أيضاً بقول امرىء القيس :

٧٤ ـ كَـأَنِّـي غَـدَاةَ الْـبَـيْـنِ يَـوْمَ تَـحَـمَّـلُوا لَـدَى سَمُـرَاتِ الْحَيِّ نَـاقِفُ حَنْـظَلِ[1]

فغداة بعض اليوم ، وقد أبدل « اليوم » منها ، ولا حجة في البيتين ، أما الأول : فإن الأصل : أعظما دفنوها أعظم طلحة ، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، ويدل على ذلك الرواية المشهورة وهي جر « طلحة » على أن الأصل : أعظم طلحة ، ولم يقم المضاف إليه مقام المضاف ، وأما الثاني : فإن اليوم يطلق على القطعة من الزمان كما تقدم .

ولكل مذهب من هذه المذاهب دلائل وإيرادات وأجوبة موضوعها كتب النحو . وقيل : إن الصراط الثاني غير الأول ، والمراد به العلم بالله تعالى قاله جعفر بن محمد[2] ، وعلى هذا فتخريجه أن يكون معطوفاً حذف منه حرف العطف ، وبالجملة فهو مشكل .

والبدل ينقسم أيضاً إلى بدل معرفة من معرفة ، ونكرة من نكرة ، ومعرفة من نكرة ، ونكرة من معرفة ، وينقسم أيضاً إلى بدل ظاهر من ظاهر ، ومضمر من مضمر ، وظاهر من مضمر ، ومضمر من ظاهر .

وفائدة البدل : الإيضاح بعد الإبهام ، ولأنه يفيد تأكيداً من حيث المعنى إذ هو على نية تكرار العامل .

والذين في محل جر بالإضافة ، وهو اسم موصول لافتقاره إلى صلة وعائدٍ وهو جمع « الذي » في المعنى ، والمشهور فيه أن يكون بالياء رفعاً ونصباً وجراً وبعضهم يرفعه بالواو جرياً له مجرى جمع المذكر السالم ومنه :

٧٥ ـ نَـحْـنُ الَّـذُونَ صَـبَّـحُـوا الـصَّـبَـاحَـا يَـوْمَ الـنَّـخِـيـلِ غَـارَةً مِـلْحَـاحَـا[3]

وقد تحذف نونه استطالة بصلته كقوله :

---

(١) البيت من معلقته . انظر ديوانه (١١١) ، شرح المعلقات للزوزني (٦) ، وشرح القصائد العشر (١٦) ، والشنقيطي (٥٨) ، وقوله غداة : والغداة الضحوة وهو مؤنثة ، قال ابن الأنباري : ولم يسمع تذكيرها ولو حملها حامل على معنى أول النهار جار له التذكير والجمع غدوات . والبين الفرقة وهو المراد هنا والبين يكون فرقة ووصلاً . ونقف الحنظل : شقه عن الهبيد وهو الحب كالإنقاف والانتقاف وهو أي الحنظل نقيف ومنقوف وناقفه الذي يشقه . يقول : كأني عند الخ يريد وقفت بعد رحيلهم في حيرة وقفة جاني الحنظلة ينقفها بظفره ليستخرج منها حبها .

(٢) جعفر بن محمد الباقر بن علي زين العابدين بن الحسين السبط الهاشمي القرشي أبو عبد الله الملقب بالصادق ، توفي سنة ١٤٨ هـ . وفيات الأعيان (١/١٠٥) ، اليعقوبي (٣/١١٥) ، حلية الأولياء (٣/١٩٢) ، الأعلام (٢/١٢٦) .

(٣) البيت قيل لرجل جاهلي من بني عقيل، يسمى أبا حرب بن الأعلم ، وقيل : لليلى الأخيلية هكذا نسبه الصغاني في العباب . انظر الأشموني (١/١٤٩) ، الهمع (١/٦١) ، الخزانة (٢/٥٠٦) ، النوادر (٤٧) ، شرح ابن عقيل (١/١٤٤) ، الدرر (١/٣٦) ، والشاهد فيه : قوله : « الذون » حيث جاء به بالواو في حالة الرفع كما لو كان جمع مذكر سالماً وبعضهم قد اغتر بمجيء « الذون » في حالة الرفع ومجيء « الذين » في حالتي النصب والجر ، فزعم أن هذه الكلمة معربة ، وأنها جمع مذكر سالم حقيقة وذلك بمعزل عن الصواب ، والصحيح أنه مبني جيء به على صورة المعرب . والظاهر أنه مبني على الواو والياء قاله محيي الدين في شرح ابن عقيل .

٧٦ - وَإِنَّ الَّـذِي حَـانَـتْ بِـفَـلْجٍ دِمَـاؤُهُـمْ هُمُ الْقَـوْمُ كُـلُّ الْقَـوْمِ يَـا أُمَّ خَـالِـدِ[١]

ولا يقع إلا على أولي العلم جرياً به مجرى جمع المذكر السالم بخلاف مفرده فإنه يقع على أولي العلم وغيرهم .

وأنعمت : فعل وفاعل صلة الموصول والتاء في ﴿ أنعمت ﴾ ضمير المخاطب ضمير مرفوع متصل . و ﴿ عليهم ﴾ جار ومجرور متعلق بأنعمت ، والضمير هو العائد ، وهو ضمير جمع المذكرين العقلاء ، ويستوي لفظ متصلة ومنفصلة .

والهمزة في ﴿ أنعمت ﴾ لجعل الشيء صاحب ما صيغ منه فحقه أن يتعدى بنفسه ، ولكنه ضمن معنى تفضل فتعدى تعديته . ولأفعل أربعة وعشرون معنى تقدم واحد والباقي : التعدية نحو : أخرجته ، والكثرة نحو : أظبى المكان ، أي : كثر ظباؤه ، والصيرورة نحو : أغد البعير صار ذا غدة ، والإعانة نحو : أحلبت فلاناً ، أي : أعنته على الحلب ، والسلب نحو : أشكيته ، أي : أزلت شكايته ، والتعريض نحو : أبعت المتاع ، أي : عرضته للبيع ، وإصابة الشيء بمعنى ما صيغ منه نحو : أحمدته ، أي : وجدته محموداً ، وبلوغ عدد نحو : أعشرت الدراهم ، أي : بلغت عشرة ، أو بلوغ زمان نحو أصبح أو مكان نحو : أشأم ، وموافقه الثلاثي نحو : أحزت المكان بمعنى حزته ، أو أغنى عن الثلاثي نحو : أرقل[٢] البعير ومطاوعة فعل نحو : قشع الريح فأقشع السحاب ، ومطاوعة فعل نحو : قطرته فأقطر ، ونفى الغزيرة نحو : أسرع والتسمية نحو : أخطأته أي : سميته مخطئاً ، والدعاء نحو : أسقيته أي قلت له : سقاك الله ، والاستحقاق نحو : أحصد الزرع ، أي : استحق الحصاد ، والوصول نحو : أعقلته أي : وصلت عقلي إليه ، والاستقبال نحو : أفقته ، أي : استقبلته بقولي أف، والمجيء بالشيء نحو : أكثرت أي : جئت بالكثير والفرق بين أفعل وفعل نحو : أشرقت الشمس أضاءت وشرقت : طلعت ، والهجوم نحو : أطلعت على القوم أي : اطلعت عليهم .

وعلى حرف استعلاء حقيقة أو مجازاً نحو : عليه دين ولها معان أخر منها : المجاوزة كقوله :

٧٧ - إِذا رَضِـيَـتْ عَـلَـيَّ بَـنُـو قُـشَـيْـرٍ لَـعَـمْـرُ اللَّهِ أَعْـجَـبَـنِـي رِضَـاهَـا[٣]

أي : عني ، وبمعنى البـاء : ﴿حقيق عليّ ألاّ أقـول﴾[٤] أي بـأن وبمعنى في : ﴿ما تتلوا الشيـاطين على ملك سليمـان ﴾[٥] أي : في ملك ، والمصاحبة نحو : ﴿ وآتى المـال على حبه ذوي القـربى ﴾[٦] والتعليل نحـو :

---

(١) البيت لـلأشهب بن رميلة . انـظر الكتـاب (١/١٨٦ - ١٨٧) . وانـظر الخـزانـة (٢/٥٠٧) ، وابن الشجـري (٢/٣٠٧) ، شواهد المغني للسيوطي (١٧٥) ، ابن يعيش (٣/١٥٥) ، رصف المباني (٣٤١) ، الهمع (١/٤٩) ، الدرر (١/٢٤) . والشاهـد : حذف النـون من « الذين » استخفافاً ، لطول الاسم بالصلة كما حكى المصنف رحمه الله ويروى : « وإن الألى » وعليها فلا شاهد .

(٢) مشى مشية معينة .

(٣) البيت للقحيف العقيلي من كلمة يمدح فيها حكيم بن المسيب القشـيـري . انـظر الخـصـائص (٢/٣١١) ، المحتسب (١/٥٢) ، الدرر (٢/٢٢) ، شرح ابن عقيـل (٢/٢٥) . الشاهد فيـه : قـولـه : « رضيت على » فـإن « على » فيه بمعنى « عن » ويدلك على ذلك أن « رضي » إنما يتعدى بعن كمـا في قولـه تعالى : ﴿ رضي الله عنهم ورضـوا عنـه﴾ وقـولـه : ﴿لقـد رضي الله عن المؤمنين﴾ وقـد حمـل الشاعـر « رضي » على ضده وهـو « سخط » فعداه بالحرف الذي يتعدى به ضده وهو « على » وليس في ذلك ما تنكره ، فإن العرب تحمل الشيء على ضده كما تحمله على نظيره .

(٤) سورة الأعراف ، آية (١٠٥) .

(٥) سورة البقرة ، آية (١٠٢) .

(٦) سورة البقرة ، آية (١٧٧) .

﴿ ولتكبروا الله على ما هداكم ﴾[1] أي : لأجل هدايته إياكم ، وبمعنى من : ﴿ حافظون إلا على أزواجهم ﴾[2] أي : إلا من أزواجهم والزيادة كقوله :

٧٨ - أَبَى اللَّهُ إِلَّا أَنَّ سَرْحَةَ مَالِكٍ عَلَى كُلِّ أَفْنَانِ الْعِضَاهِ تَرُوقُ[3]

لأن « تروق » يتعدى بنفسه ، ولكل موضع من هذه المواضع مجال للنظر ، وهي مترددة بين الحرفية والإسمية فتكون اسماً في موضعين :

أحدهما : أن يدخل عليها حرف الجر كقوله :

٧٩ - غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَمَا تَمَّ ظِمْؤُهَا تَصِلُّ وَعَنْ قَيْضٍ بَزَيْزَاءَ مَجْهَلِ[4]

ومعناها معنى فوق أي : من فوقه .

والثاني : أن يؤدي جعلها حرفاً إلى تعدي فعل المضمر المنفصل إلى ضميره المتصل في غير المواضع الجائز فيها ذلك كقوله :

٨٠ - هَوِّنْ عَلَيْكَ فَإِنَّ الْأُمُورَ بِكَفِّ الْإِلَهِ مَقَادِيرُهَا[5]

ومثلها في هذين الحكمين : عن وستأتي إن شاء الله تعالى .

وزعم بعضهم أن « على » مترددة بين الاسم والفعل والحرف : أما الاسم والحرف فقد تقدما ، وأما الفعل قال : فإنك تقول : « علا زيد » أي : ارتفع وفي هذا نظر ، لأن « على » إذا كان فعلاً مشتق من العلو ، وإذا كان اسماً أو حرفاً فلا اشتقاق له فليس هو ذاك إلا أن هذا القائل يرد هذا النظر بقولهم : إن خلا وعدا مترددان بين الفعلية والحرفية ، ولم يلتفتوا إلى هذا النظر .

---

(١) سورة البقرة ، آية (١٨٥) .

(٢) سورة المؤمنون ، آية (٥ - ٦) .

(٣) البيت لحميد بن ثور . انظر ديوانه (٤١) ، الأشموني (٢/٢٢٢) ، همع الهوامع (٢/٢٩) ، الدرر (٢/٢٣) ، المغني (١/١٤٤) (٢٢٨) ، تأويل المشكل (٢٥٠) ، العمدة (٣١) ، الاقتضاب (٤٥٨) ، التصريح (٢/١٥) ، اللسان والصحاح (سرح) .

(٤) البيت لمزاحم بن الحارث العقيلي يصف قطاة غدت عن فرخها طالبة للورد بعد تمام الخمس ، وهو أن ترد الماء يوماً ثم تتركه ثلاثاً وتعود إليه في الخامس . انظر الكتاب (٤/٢٣١) ، النوادر (١٦٣) ، المقتضب (٣/٥٣) ، الكامل (٤٨٨) ، الجمل (٧٣) ، شرح المفصل لابن يعيش (٨/٣٧ ، ٣٨) ، المقرب (٤٢) ، الخزانة (٤/٢٥٣) ، شرح شواهد المغني (١٤٥) ، العيني (٣/٣٠١) ، التصريح (٢/١٩) ، الهمع (٢/٣٦) ، الأشموني (٢/٢٦٦) ، اللسان (علا) . والشاهد فيه دخول من على « على » لأنها اسم في تأويل فوق ، كأنه قال غدت من فوقه . وفي الكتاب « خمسها » بدل « ظمؤها » ، و « ببيداء » بدل « بزيزاء » ، والظمْ : ما بين الوردين . والقيض : قشور البيض يريد أنها أفرخت بيضها لتوها فهي تسرع في طيرانها في ذهابها وإيابها إشفاقاً وحرصاً .

(٥) البيت للأعور الشَّنِّيّ وبعده :

وليس بآتيكَ مَنْهَبُهَا
ولا قاصِرٌ عنكَ مَأْمُورُهَا

انظر الكتاب (١/٦٤) ، الهمع (٢/٢٩) ، المغني (١/١٤٦) (٢٣٢) ، شرح شواهد المغني (١٤٦) (٢٩٥) ، وذكر أنهما في الحماسة البصرية ، وأن عمر بن الخطاب كان كثيراً ما يخطب ويتمثل بهما . ويروى : « خفض عليك » والبيت شاهد على جواز النصب في الخبر المعطوف على خبر ليس وإن كان الآخر أجنبياً لأن ليس تعمل في الخبر مقدماً ومؤخراً لقوتها . ووجه أنه أجنبي أن حق الكلام ليس منهيها آتيك ولا قاصراً مأموره ولكنه قال في البيت الثاني الذي ذكرناه « مأمورها » فأعاد الضمير من مرفوع الخبر المعطوف على الخبر إلى غير الاسم . وانظر أيضاً المقرب (١/١٩٦) ، العمدة لابن رشيق (١/٣٣) ، المقتضب (٤/١٩٦) ، الدرر (٢/٢٣) .

والأصل في هاء الكناية الضم ، فإن تقدمها ياء ساكنة أو كسرة كسرها غير الحجازيين نحو : عليهم وفيهم وبهم ، والمشهور في ميمها السكون قبل متحرك ، والكسر قبل ساكن هذا إذا كسرت الهاء ، أما إذا ضمت فالكسر ممتنع إلا في ضرورة كقوله : « وفيهم الحكام » بكسر الميم .

وفي « عليهم » عشر لغات قرىء ببعضها[1] : عليهم بكسر الهاء وضمها مع سكون الميم عليهمي عليهم عليهمو : بكسر الهاء وضم الميم بزيادة الواو عليهمي بضم الهاء وزيادة ياء بعد الميم ، أو بالكسر فقط عليهم بكسر الهاء وضم الميم ذكر ذلك أبو بكر ابن الأنباري[2] .

وغير بدل من « الذين » بدل نكرة من معرفة ، وقيل : نعت للذين وهو مشكل ، لأن « غير » نكرة و « الذين » معرفة ، وأجابوا عنه بجوابين :

أحدهما : أن « غير » إنما يكون نكرة إذا لم يقع بين ضدين ، فأما إذا وقع بين ضدين فقد انحصرت الغيرية فيتعرف « غير » حينئذ بالإضافة ، تقول : مررت بالحركة غير « السكون » ، والآية من هذا القبيل ، وهذا إنما يتمشى على مذهب ابن السراج وهو مرجوح .

والثاني : أن الموصول أشبه النكرات في الإبهام الذي فيه فعومل معاملة النكرات ، وقيل : إن « غير » بدل من الضمير المجرور في « عليهم » ، وهذا يشكل على قول من يرى أن البدل يحل محل المبدل منه ، وينوي بالأول الطرح إذ يلزم منه خلو الصلة من العائد ألا ترى أن التقدير يصير : صراط الذين أنعمت على غير المغضوب عليهم .

و ﴿ **المغضوب** ﴾ خفض بالإضافة وهو اسم مفعول والقائم مقام الفاعل الجار والمجرور فـ ﴿ **عليهم** ﴾ **الأولى** : منصوبة المحل ، **والثانية** : مرفوعته وأل فيه موصولة والتقدير : غير الذين غضب عليهم ، والصحيح في أل الموصولة أنها اسم لا حرف .

واعلم أن لفظ « غير » مفرد مذكر أبداً ، إلا أنه إن أريد به مؤنث جاز تأنيث فعله المسند إليه ، تقول : قامت غيرك وأنت تعني امرأة ، وهي في الأصل صفة بمعنى اسم الفاعل وهو مغاير ، ولذلك لا يتعرف بالإضافة ، وكذلك أخواتها أعني نحو : مثل وشبه وشبيه وخدن وترب ، وقد يستثنى بها حملاً على « إلا » كما يوصف بإلا حملاً عليها ، وقد يراد بها النفي كـ « لا » ، فيجوز تقديم معمول معمولها عليها ، كما يجوز في « لا » تقول : أنا زيداً غير ضارب ، أي غير ضارب زيداً ومنه قول الشاعر :

٨١ - إنَّ امْـرَأً خَـصَّـنِـي عَـمْـداً مَـوَدَّتَـه ... عَلَى التَّنَـائِي لَعِنْـدِي غَيْـرُ مَكْـفُـورِ[3]

---

(١) انظر الكشاف (١/ ٣٥).

(٢) محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسين بن بيان بن سماعة بن فروة بن قطين بن دعامة، الإمام أبو بكر بن الأنباري النحوي اللغوي ، توفي ليلة النحر من ذي الحجة سنة ثمان ، وقيل : سبع وعشرين وثلاثمائة ببغداد . البغية (١/ ٢١٤) .

(٣) البيت لأبي زبيد الطائي يمدح الوليد بن عقبة وصف نعمة اختصه بها مودة على تنائيه الكتاب (١/ ١٣٤) ، شرح المفصل لابن يعيش (٨/ ٦٥) ، المغني (٢/ ٦٧٦) ، الهمع (١/ ١٣٩) (٩٠٧) ، الأشموني (٢/ ٢٨٠) ، رصف المباني (١٢٢) ، الأنصاف (٤٠٤) ، شرح شواهد المغني (٣٢٢) ، والتنائي : البعد . ومكفور : مجحود . وأراد : حفني بمودته . فنزع الخافض وأوصل الفعل فنصب . والشاهد فيه دخول اللام على الظرف الذي هو عندي والظرف يتعلق بمكفور ، لكنه لما تقدم عليه حسن دخول اللام عليه والمعنى على التنائي لغير مكفور عندي والمراد لا أجحد مودة من ودني غائباً أفاده ابن يعيش .

تقديره : لغير مكفور عندي ، ولا يجوز ذلك فيها إذا كانت لغير النفي لو قلت : جاء القوم زيداً غير ضارب تريد : غير ضارب زيداً لم يجز ، لأنها ليست بمعنى « لا » التي يجوز فيها ذلك على الصحيح من الأقوال في « لا » وفيها قول ثان يمنع ذلك مطلقاً ، وقول ثالث : مفصل بين أن تكون جواب قسم فيمتنع فيها ذلك ، وبين أن لا تكون فيجوز .

وهي من الألفاظ الملازمة للإضافة لفظاً أو تقديراً ، فإدخال الألف واللام عليها خطأ .

وقرىء « غير » نصباً فقيل : حال من « الذين » وهو ضعيف لمجيئه من المضاف إليه في غير المواضع الجائز فيها ذلك كما ستعرفه إن شاء الله تعالى .

وقيل : من الضمير في ﴿ عليهم ﴾ وقيل : على الاستثناء المنقطع ومنعه الفراء قال : لأن « لا » لا تزاد إلا إذا تقدمها نفي كقوله :

٨٢ - مَا كَانَ يَرْضَى رَسُولُ اللَّهِ فِعْلَهُمَا ... وَالطَّيِّبَانِ أَبُو بَكْرٍ وَلَا عُمَرُ[1]

وأجابوا بأن « لا » صلة زائدة مثلها في قوله تعالى : ﴿ ما منعك ألّا تسجد ﴾[2] وقول الشاعر :

٨٣ - وَمَا أَلُومُ الْبِيضَ إِلَّا تَسْخَرَا[3] .....

وقول الآخر :

٨٤ - وَيَلْحَيْنَنِي فِي اللَّهْوِ أَلَّا أُحِبَّهُ ... وَلِلَّهْوِ دَاعٍ دَائِبٌ غَيْرُ غَافِلِ[4]

وقول الآخر :

٨٥ - أَبَى جُودُهُ لَا الْبُخْلَ وَاسْتَعْجَلَتْ بِهِ ... نعمٌ مِنْ فَتًى لَا يَمْنَعُ الْجُودَ نَائِلُهْ[5]

فـ « لا » في هذه المواضع صلة ، وفي هذا الجواب نظر ، لأن الفراء لم يقل : إنها غير زائدة ، فقولهم : إن « لا » زائدة في الآية ، وتنظيرهم لها بالمواضع المتقدمة لا يفيد ، وإنما تحرير الجواب أن يقولوا : وجدت « لا » زائدة من غير تقدم نفي كهذه المواضع المتقدمة .

وتحتمل أن تكون « لا » في قوله : « لا البخل » مفعولاً به لـ « أبى » ويكون نصب « البخل » على أنه بدل من « لا » أي أبى جوده قول لا ، وقول لا هو البخل ، ويؤيد هذا قوله : « واستعجلت به نعم » فجعل « نعم » فاعل

---

(١) البيت لجرير . انظر ديوانه (٢٦٣) ، نقائض جرير والأخطل (١٧٤) ، الأضداد لابن الأنباري (١٨٦) ، الطبري (١/١٩٢) ، البحر المحيط (١/٢٩) .

(٢) سورة الأعراف ، آية (١٢) .

(٣) البيت لأبي النجم العجلي وبعده :

« كَمَّارَ أين الشَّمطَ القَفَنْدَرَا »

والبيت بهذه الرواية . انظر مجاز القرآن (١/٢٦) ، الجمهرة (٣/٣٣٤) ، الصحاح واللسان والتاج (قفندر) ، الخزانة (١/٤٨) ، الأمالي لابن الشجري (٢/٢٣١) ، الخصائص (٢/٢٨٣) ، تفسير الطبري (١/١٩٠) ، الأضداد لابن الأنباري (١٨٥) ، وضبطوا الشمط بفتح الميم ، أي الشيب .

(٤) البيت للأحوص . انظر ديوانه (١٧٩) ، الكامل (١/٤٩) ، الأضداد لابن الأنباري (١٨٦) ، الطبري (١/١٩٠) ، البحر (١/٢٩) ، المغني (١/٢٤٨) (٤١٠) ، ولحاه يلحاه لحياً : عذله ولامه .

(٥) انظر البيت في الخصائص (٢/٣٥) ، والحجة لأبي علي الفارسي (١/١٢٥) ، الطبري (١٢/٣٢٤) ، أمالي ابن الشجري (٢/٢٢٨) ، المغني (١/٢٤٨) (٤١١) ، البحر المحيط (١/٢٩) ، واللسان (لا) وعجزه فيه :

.....

به من فتى لا يمنع الجوع قائله

« استعجلت » فهو من الإسناد اللفظي أي أبى جوده هذا اللفظ واستعجل به هذا اللفظ .

وقيل : إن نصب « غير » بإضمار أعني ، ويحكى عن الخليل ، وقدر بعضهم بعد « غير » محذوفاً قال : التقدير : غير صراط المغضوب ، وأطلق هذا التقدير فلم يقيده بجر « غير » ولا نصبه ولا يتأتى إلّا مع نصبها ، وتكون صفة لقوله : ﴿ الصراط المستقيم ﴾ وهذا ضعيف لأنه متى اجتمع البدل والوصف قدم الوصف ، فالأولى أن يكون صفة لـ ﴿ **صراط الذين** ﴾ ويجوز أن تكون بدلاً من ﴿ الصراط المستقيم ﴾ أو من ﴿ **صراط الذين** ﴾ إلا أنه يلزم منه تكرار البدل وفي جوازه نظر ، وليس في المسألة نقل إلا أنهم قد ذكروا ذلك في بدل البداء خاصة أو حالاً من ﴿ الصراط ﴾ الأول أو الثاني .

واعلم أنه حيث جعلنا « غير » صفة فلا بد من القول بتعريف « غير » أو بإبهام الموصوف وجريانه مجرى النكرة ، كما تقدم تقرير ذلك في القراءة بجر « غير » .

و « لا » في قوله : ﴿ **ولا الضالين** ﴾ زائدة لتأكيد معنى النفي المفهوم من « غير » لئلا يتوهم عطف ﴿ **الضالين** ﴾ على ﴿ **الذين أنعمت** ﴾ وقال الكوفيون : هي بمعنى « غير » وهذا قريب من كونها زائدة فإنه لو صرح بـ ﴿ غير ﴾ كانت للتأكيد أيضاً ، وقد قرأ بذلك عمر بن الخطاب[1].

والضالين : مجرور عطفاً على ﴿ **المغضوب** ﴾ وقرىء شاذاً : الضالين[2] بهمز الألف وأنشدوا :

٨٦ - وَلِـلأَرْضِ أَمَّـا سُـودُهَـا فَـتَـجَـلَّلَتْ بَيَـاضـاً وَأَمَّـا بَيْـضُهَـا فَـادْهَـأَمَّـتِ[3]

قال أبو القاسم الزمخشري : « فعلوا ذلك للجد في الهرب من التقاء الساكنين » انتهى ، وقد فعلوا ذلك حيث لا ساكنان ، قال الشاعر :

٨٧ - ..... فَـخِـنْـدِفُ هَـامَـةُ هٰـذَا الْـعَـأْلَـمِ[4]

بهمز « العألم » وقال آخر :

٨٨ - وَلَّـى نَـعَـامُ بَـنِـي صَفْوَانَ زَوْزَأَةً[5] .....

بهمز ألف « زوزأة » والظاهر أنها لغة مطردة ، فإنهم قالوا في قراءة ابن ذكوان[6] : « منسأته »[7] بهمزة ساكنة :

---

(١) الخليفة الثاني من الخلفاء الراشدين رضي الله عنه .

(٢) انظر المحرر الوجيز (١/١٣٢) .

(٣) البيت لكثير وهو في ديوانه (١١٣) . وانظر ابن يعيش (١٢/١٠) ، المحتسب (٤٧/١) ، المخصص (١٦٦/١٥) ، الممتع (٣٢٢) ، رصف المباني (٥٧) ، والشاهد فيه قوله : « فادهأمت » مهموزاً ، وأصله ادهام بلا همز وبعد الألف اللينة ميم مشددة . وانظر البحر المحيط (٣٠/١) ، والمقرب (١٦٠/٢) ، شرح الشافية (٢٠٥/٣) .

(٤) البيت للعجاج . انظر ديوانه (٢٩٩/١) ، الممتع (٣٢٤) ، سر الصناعة (١٠١/١) ، رصف المباني (٥٦) ، شرح المفصل لابن يعيش (١٣/١٠) ، اللسان (علم) .

(٥) صدر بيت لزيد بن كنوة . انظر الخصائص (١٤٥/٣) ، الممتع (٣٢٥) ، المحتسب (٣١٠/١) ، سر الصناعة (١٠٢/١) ، المقرب (١٦٠) وعجزه :

..... لمّا رأى أسداً في الغاب قد وثبا

(٦) عبد الله بن أحمد بن بشير بن ذكوان القرشي الفهري . أبو عمرو : من كبار القراء ، توفي بدمشق سنة ٢٤٢ هـ . تهذيب التهذيب (١٤٠/٥) ، غاية النهاية (٤٠٤/١) ، الأعلام (٦٥/٤) .

(٧) سورة سبأ ، آية (١٤) .

إن أصلها ألف فقلبت همزة ساكنة .

فإن قيل : لم أتى بصلة الذين فعلاً ماضياً ؟ قيل : ليدل ذلك على ثبوت إنعام الله عليهم وتحقيقه لهم ، وأتى بصلة أل اسماً ليشمل سائر الأزمان ، وجاء به مبنياً للمفعول تحسيناً للفظ ، لأن من طلبت منه الهداية ونسب الإنعام إليه لا يناسبه الغضب إليه ، لأنه مقام تلطف وترفق لطلب الإحسان ، فلا يحسن مواجهته بصفة الانتقام .

والإنعام : إيصال الإحسان إلى الغير ، ولا يقال إلا إذا كان الموصل إليه الإحسان من العقلاء ، فلا يقال : أنعم فلان على فرسه ولا حماره .

والغضب : ثوران دم القلب إرادة الانتقام ، ومنه قوله عليه السّلام : « اتقوا الغضب فإنه جمرة توقد في قلب ابن آدم ، ألم تروا إلى انتفاخ أوداجه وحمرة عينيه »[١] وإذا وصف به الباري ـ تعالى ـ فالمراد به الانتقام لا غيره ، ويقال : « فلان غضبه » إذا كان سريع الغضب .

ويقال : غضبت لفلان « إذا كان حيّاً » وغضبت به إذا كان ميتاً ، وقيل : الغضب تغير لمكروه ، وقيل : إن أريد بالغضب العقوبة كان صفة فِعْلٍ ، وإن أريد به إرادة العقوبة كان صفة ذات .

والضلال : الخفاء والغيبوبة وقيل : الهلاك فمن الأول قولهم : ضل الماء في اللبن وقوله :

٨٩ - أَلَمْ تَسْأَلْ فَتُخْبِرَكَ الدِّيَارُ عَنِ الْحَيِّ الْمُضَلَّلِ أَيْنَ سَارُوا[٢]

والضلضلة : حجر أملس يرده السيل في الوادي ومن الثاني : ﴿ أإذا ضللنا في الأرض ﴾[٣] وقيل : الضلال : العدول عن الطريق المستقيم وقد يعبر به عن النسيان كقوله تعالى : ﴿ أن تضل إحداهما ﴾[٤] بدليل قوله : « فتذكر » .

القول في « آمين » : ليست من القرآن إجماعاً[٥] ومعناها : استجب فهي اسم فعل مبني على الفتح ، وقيل : ليس فعل بل هو من أسماء الباري تعالى والتقدير : يا آمين ، وضعف أبو البقاء هذا بوجهين :

أحدهما : أنه لو كان كذلك لكان ينبغي أن يبنى على الضم لأنه منادى مفرد معرفة .

والثاني : أن أسماء الله تعالى توقيفية . ووجه الفارسي قول من جعله اسماً لله تعالى على معنى أن فيه ضميراً يعود على الله تعالى : لأنه اسم فعل وهو توجيه حسن نقله صاحب « المغرب »[٦] .

وفي آمين لغتان : المد والقصر فمن الأول قوله :

---

(١) ذكره السيوطي في الدر المنثور (٥/٣٦٥) ، وعزاه لابن أبي شيبة عن أبي سعيد الخدري وبنحوه عند أحمد (٣/١٩) . وذكره البغوي في شرح السنة (١٤/٢٤١) .

(٢) البيت في تفسير القرطبي (١/١٠٥) .

(٣) سورة السجدة ، آية (١٠) .

(٤) سورة البقرة ، آية (٢٨٢) .

(٥) والإجماع هو اتفاق العلماء على حكم شرعي وهو حجة عند جمهور الأمة ، خلافاً للخوارج والروافض وإجماع كل عصر حجة لا يشترط الأمة إلى يوم القيامة لانتفاء فائدة الإجماع ولا يشترط انقراض العصر خلافاً لابن فورك . انظر المحصول (٢/١/٢٧٨) ، شرح تنقيح الفصول (٣٤١) ، الأحكام للآمدي (١/٦٧) .

(٦) وهو من تأليف الإمام العلامة أبي الفتح «ناصر بن عبد السيد المطرزي » ، كان من أهل البيان والفقه والعربية واللغة وكان رأساً من رؤوس الاعتزال ، توفي سنة ٦١٦ هـ . الجواهر المضيئة (٢/١٩٠) ، الفوائد البهية (٢١٨) ، كشف الظنون (٢/١٧٤٧) .

٩٠ - آمِيـنَ آمِـيـنَ لاَ أَرْضَـى بِـوَاحِـدَةٍ حَـتَّى أُبَـلِّغَهـا أَلْـفَـيْـنِ آمِـيـنَـا[١]

وقال الآخر :

٩١ - يَـا رَبِّ لاَ تَـسْـلُبَـنِّي حُـبَّـهـا أَبَـداً وَيَـرْحَـمُ الـلَّهُ عَـبْـداً قَـالَ آمِـيـنـا[٢]

ومن الثاني قوله :

٩٢ - تَبَـاعَـدَ عَـنِّـي فُـطْحُـلٌ إِذْ دعَـوْتُـهُ آمِينَ فَـزَادَ الـلَّهُ مَـا بَـيْـنَـنَـا بُـعْـدَا[٣]

وقيل : الممدود اسم أعجمي لأنه بزنة قابيل وهابيل . وهل يجوز تشديد الميم ؟ المشهور أنه خطأ نقله الجوهري[٤] ، ولكنه قد روى عن الحسن[٥] وجعفر الصادق التشديد ، وهو قول الحسين بن الفضل من أمَّ إذا قصد أي نحن قاصدون نحوك ومنه : ﴿ ولا آمِّين البيت الحرام ﴾[٦] .

---

(١) البيت في تفسير القرطبي (١/ ٩٠) .

(٢) البيت للمجنون . انظر ديوانه (٣١) . وانظر شرح المفصل لابن يعيش (٤/ ٣٤) ، أمالي ابن الشجري (١/ ٢٥٩) ، استشهد به على ألف آمين جاءت ممدودة كما حكى المصنف رحمه الله . وانظر شذور الذهب (١٥٧) ، ونسبه ابن منظور « أمن » إلى عمر بن أبي ربيعة المخزومي وليس بشيء .

(٣) البيت في شرح المفصل لابن يعيش (٤/ ٣٤) ، شرح الأشموني (٣/ ١٩٧) ، شذور الذهب (١٥٨) (٥٦) ، الكشاف (١/ ١٨) ، اللسان (آمن) .

(٤) الإمام أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي من أئمة اللغة والأدب ، توفي سنة ٣٩٣ هـ . انظر الشذرات (٣/ ١٤٢) ، كشف الظنون (٢/ ١٠٧١) ، المزهر (٢/ ٢٨٩) ، بغية الوعاة (١/ ٤٤٦) .

(٥) الحسن بن أبي الحسن يسار السيد الإمام أبو سعيد البصري عالم زمانه ، توفي سنة ١١٠ هـ . انظر غاية النهاية (١/ ٢٣٥) .

(٦) سورة المائدة ، آية (٢) .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

﴿ الٓمٓ ﴿١﴾ ذَٰلِكَ الْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ۛ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴿٢﴾ ﴾

قوله تعالى : ﴿ألم * ذلك الكتابُ لا ريب فيه هدىً للمتقين﴾ إن قيل : إن الحرف المقطعة في أوائل السور[1] أسماء حروف التهجي بمعنى أن الميم اسم لمه ، والعين اسم لعه ، وإن فائدتها إعلامهم بأن هذا القرآن منتظم من جنس ما تنظمون منه كلامكم ، ولكن عجزتم عنه فلا محل لها حينئذ من الإعراب ، وإنما جيء بها لهذه الفائدة فألقيت كأسماء الأعداد نحو : واحد اثنان ، وهذا أصح الأقوال الثلاثة ، أعني : أن في الأسماء التي لم يقصد الإخبار عنها ولا بها ثلاثة أقوال :

أحدها : ما تقدم .

والثاني : أنها معربة بمعنى أنها صالحة للإعراب ، وإنما فات شرط وهو التركيب ، وإليه مال الزمخشري .

والثالث : أنها موقوفة لا معربة ولا مبينة . أو إن قيل : إنها أسماء السور المفتتحة بها أو إنها بعض أسماء الله تعالى حذف بعضها وبقي منها هذه الحروف دالة عليها ، وهو رأي ابن عباس كقوله : الميم من عليم ، والصاد من صادق ، فلها حينئذ محل إعراب ويحتمل الرفع والجر ، فالرفع على أحد وجهين : إما بكونها مبتدأ وإما بكونها خبراً كما سيأتي بيانه مفصلاً .

والنصب على أحد وجهين أيضاً : إما بإضمار فعل لائق تقديره : اقرأوا : ألم ، وإما بإسقاط حرف القسم كقول الشاعر :

٩٣ - إِذَا مَا الْخُبْزُ تَأْدِمُهُ بِلَحْمٍ فَذَاكَ أَمَانَةُ اللَّهِ الثَّرِيدُ[2]

يريد : وأمانة الله وكذلك هذه الحروف أقسم الله تعالى بها ، وقد رد الزمخشري هذا الوجه بما معناه : إن « القرآن في ﴿ صٓ ، والقرآن ذي الذكر ﴾[3] و « القلم » في : ﴿ نٓ ، والقلم ﴾[4] محلوف بهما لظهور الجر فيهما

---

(١) انظر الكلام على أوائل السورة في الوسيط للواحدي .

(٢) البيت في الكتاب (٦١/٣) ، شرح المفصل لابن يعيش (٩٢/٩) ، (١٠٤٢/١٢) ، واللسان (آدم) ، الكشاف (٢٤/١) ، ذكر سيبويه أنه من وضع النحويين .
تأدمه : تخلطه ، ونصب أمانة الله بإسقاط حرف الجر .
ومعناه : أحلف بأمانة الله ، والشاهد فيه : رفع ما بعد « إذا » .

(٣) سورة صٓ ، آيتان (١ - ٢) .

(٤) سورة القلم ، آية (١) .

وحينئذ لا يخلوان تجعل الواو الداخلة عليهما للقسم أو للعطف ، والأول يلزم منه محذور وهو الجمع بين قسمين على مقسم ، قال : « وهم يستكرهون ذلك » والثاني : ممنوع لظهور الجر فيما بعدها ، والفرض أنك قدرت المعطوف عليه في محل نصب .

وهو رد واضح إلا أن يقال : هي في محل نصب إلا فيما ظهر فيه الجر بعده كالموضعين المتقدمين و : ﴿ حٰمٓ ، والكتاب ﴾[1] ، و : ﴿ قٓ ، والقرآن ﴾[2] ولكن القائل بذلك لم يفرق بين موضع وموضع فالرد لازم له .

والجر من وجه واحد وهو أنها مقسم بها حذف حرف القسم وبقي عمله كقولهم : « الله لأفعلن » أجاز ذلك أبو القاسم الزمخشري وأبو البقاء .

وهذا ضعيف لأن ذلك من خصائص الجلالة المعظمة لا يشركها فيه غيرها .

فتلخص مما تقدم : أن في « ألم » ونحوها ستة أوجه وهي : أنها لا محل لها من الإعراب أو لها محل وهو الرفع بالابتداء أو الخبر والنصب بإضمار فعل أو حذف حرف القسم والجر بإضمار حرف القسم .

وأما ﴿ ذلك الكتاب ﴾ فيجوز في ذلك أن يكون مبتدأ ثانياً والكتاب خبره والجملة خبر ﴿ الٓمٓ ﴾ وأغنى الربط باسم الإشارة ويجوز أن يكون ﴿ الٓمٓ ﴾ مبتدأ و ﴿ ذلك ﴾ خبره و ﴿ الكتاب ﴾ صفة لـ ﴿ ذلك ﴾ أو بدل منه أو عطف بيان وأن يكون ﴿ الٓمٓ ﴾ مبتدأ و ﴿ ذلك ﴾ مبتدأ ثان و ﴿ الكتاب ﴾ : إما صفة له أو بدل منه أو عطف بيان له . و ﴿ لا ريب فيه ﴾ خبر عن المبتدأ الثاني وهو وخبره خبر عن الأول ، ويجوز أن يكون ﴿ الٓمٓ ﴾ خبر مبتدأ مضمر تقديره هذه ألم فتكون جملة مستقلة بنفسها ، ويكون ﴿ ذلك ﴾ مبتدأ ثانياً و ﴿ الكتاب ﴾ خبره ويجوز أن يكون صفة له ، أو بدلاً أو بياناً و ﴿ لا ريب فيه ﴾ هو الخبر عن ﴿ ذلك ﴾ أو يكون ﴿ الكتاب ﴾ خبراً لـ ﴿ ذلك ﴾ ولا ريب فيه خبر ثان ، وفيه نظر من حيث أنه تعدد الخبر ، وأحدهما جملة لكن الظاهر جوازه كقوله تعالى : ﴿ فإذا هي حية تسعى ﴾[3] إذا قيل إن ﴿ تسعى ﴾ خبر وأما إن جعل صفة فلا .

وقوله : ﴿ لا ريب فيه ﴾ فيجوز أن يكون خبراً كما تقدم بيانه ، ويجوز أن تكون هذه الجملة في محل نصب على الحال ، والعامل فيه معنى الإشارة و ﴿ لا ﴾ نافية للجنس محمولة في العمل على نقيضتها « إن » واسمها معرب ومبني . فيبنى إذا كان مفرداً نكرة على ما كان ينصب به ، وسبب بنائه تضمنه معنى الحرف وهو « من » الاستغراقية يدل على ذلك ظهورها في قول الشاعر :

٩٤ - فَقَامَ يَذُودُ النَّاسَ عَنْهَا بِسَيْفِهِ ... فَقَالَ: أَلَا لَا مِنْ سَبِيلٍ إِلَى هِنْدِ[4]

وقيل : بُنِيَ لتركبه معها تركيب خمسة عشر وهو فاسد ، وبيانه في غير هذا الكتاب .

وزعم الزجاج أن حركة « لا رجل » ونحوه حركة إعراب ، وإنما حذف التنوين تخفيفاً ، ويدل على ذلك الرجوع إلى هذا الأصل في الضرورة كقوله :

---

(١) سورة الزخرف ، آيتان (١ - ٢) .
(٢) سورة قٓ ، آيتان (١ - ٢) .
(٣) سورة طه ، آية (٨١) .
(٤) انظر البيت في همع الهوامع (١/١٤٦) ، الأشموني (٣/٢) ، الدرر (١/١٢٥) .

٩٥ - أَلَا رَجُلًا جَزَاهُ اللَّهُ خَيْراً يَدُلُّ عَلَى مُحَصَّلَةٍ تَبِيتُ(١)

ولا دليل له لأن التقدير : ألا ترونني رجلاً ؟ .

فإن لم يكن مفرداً ـ وأعني به المضاف والشبيه به ـ أعرب نصباً نحو : « لا خيراً من زيد » ولا عمل لها في المعرفة البتة وأما نحو :

٩٦ - تُبَكِّي عَلَى زَيْدٍ وَلَا زَيْدَ مِثْلُهُ بَرِيءٌ مِنَ الْحَمَّى سَلِيمُ الْجَوَانِحِ(٢)

وقول الآخر :

٩٧ - أَرَى الْحَاجَاتِ عِنْدَ أَبِي خُبَيْبٍ نَكِدْنَ وَلَا أُمَيَّةَ فِي الْبِلَادِ(٣)

وقول الآخر :

٩٨ - ..... لَا هَيْثَمَ اللَّيْلَةَ لِلْمَطِيِّ(٤)

وقوله عليه السّلام : « لا قريش بعد اليوم إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده » فمؤول .

و ﴿ ريب ﴾ اسمها وخبرها يجوز أن يكون الجار والمجرور وهو ﴿ فيه ﴾ إلا أن بني تميم لا تكاد تذكر خبرها، فالأولى : أن يكون محذوفاً تقديره : لا ريب كائن ويكون الوقف على ﴿ ريب ﴾ حينئذ تاماً وقد يحذف اسمها ويبقى خبرها قالوا : لا عليك أي لا بأس عليك ، ومذهب سيبويه أنها واسمها في محل رفع بالابتداء ولا عمل لها في الخبر ، ومذهب الأخفش أن اسمها في محل رفع وهي عاملة في الخبر . ولها أحكام كثيرة وتقسيمات منتشرة مذكورة في النحو .

---

(١) البيت لعمرو بن قعاس ، أو قنعاس المرادي المذحجي . انظر الكتاب (٢/٣٠٨) ، النوادر (٥٦) ، وشرح المفصل لابن يعيش (٧/٥) ، (٩/٨٠) ، الخزانة (١/٤٥٩) ، (٣/١١٢ ، ١٥٦) ، (٤/٤٧٧) ، العيني (٢/٣٦٦) ، (٣/٣٥٢) ، الهمع (١/٥٨) ، شرح شواهد المغني (٧٧ ، ٢١٩) ، الأشموني (٢/١٦) ، المحصلة : المرأة تحصل تراب المعدن قال البغدادي بعد أن ذكر هذا التفسير نقلاً عن العلماء : « وهذا كما ترى ركيك » ، والظاهر ما قاله الأزهري في التهذيب فإنه أنشد هذا البيت وما بعده وقال : هما لأعرابي أراد أن يتزوج امرأة بمتعة فصاده مفتوحة . وانظر البيت في التهذيب (٤/٢٤٢) ، والشاهد فيه نصب رجل وتنوينه .

(٢) البيت لجرير . انظر ديوانه (٨٠) وعجزه في الديوان :

.....

صحيحاً من الحمى شديد الجوانح

وانظر الخزانة (٢/٩٨) ، الهمع (١/١٤٥) ، الدرر (١/١٢٤) ، المقرب (١/١٨٩) ، يس (١/٢٣٦) .

(٣) البيت لعبد الله بن الزبير الأسدي من أبيات يهجو بها عبد الله ابن الزبير بن العوام . انظر الكتاب (٢/٢٩٦) ، أمالي ابن الشجري (١/٣٢٩) ، شرح المفصل لابن يعيش (٢/١٠٢) ، الأغاني (١٠/١٦٣) ، ونسبه لعبد الله بن فضالة ، والخزانة (٢/١٠٠) ، الهمع (١/١٤٥) ، الأشموني (٢/٤) ، الشذور (٢٦٥) (٩٩) ، المقتضب (٤/٣٦٢) .

والشاهد فيه : نصب « أمية » بالتبرئة ، على معنى : ولا أمثال أمية .

(٤) البيت في الكتاب (٢/٢٩٦) ، المقتضب (٤/٣٦٢) ، ابن الشجري (١/٣٢٩) ، وشرح المفصل لابن يعيش (٢/١٠٢) (٤/١٢٣) ، الخزانة (٢/٩٨) ، الهمع (١/١٤٥) ، الأشموني (٢/٤) ، استشهد به على نصب « هيثم » بلا وهو علم معرفة ، وجاز ذلك لأنه أراد : لا أمثال هيثم ممن يقوم مقامه في جداء المطي ، فصار العلم سائغاً ، إذ أدخله من جملة المنفيين وهو كقولهم : قضية ولا أبا حسن لها ، يراد عليّ بن أبي طالب،والمعنى ولا قاضي ولا فاصل مثل أبي حسن لها .

واعلم أن « لا » لفظ مشترك بين النفي وهي فيه على قسمين : قسم تنفي فيه الجنس فتعمل عمل « إن » كما تقدم ، وقسم تنفي فيه الوحدة وتعمل حينئذ عمل ليس ، وبين النهي والدعاء فتجزم فعلاً واحداً ، وقد تجيء زيادة كما تقدم في ﴿ ولا الضالين ﴾[١] .

و ﴿ ذلك ﴾ اسم إشارة : الاسم منه « ذا » واللام للبعد ، والكاف للخطاب ، وله ثلاث رتب : دنيا ولها المجرد من اللام والكاف نحو : ذا وذي وهذا وهذي ، ووسطى ولها المتصل بحرف الخطاب نحو : ذاك وذيك وتيك ، وقصوى ولها المتصل باللام والكاف نحو : ذلك وتلك ، ولا يجوز أن يؤتى باللام إلا مع الكاف ، ويجوز دخول حرف التنبيه على سائر أسماء الإشارة إلا مع اللام فيمتنع للطول ، وبعض النحويين لم يذكر له إلا رتبتين : دنيا وغيرها .

واختلف النحويون في ذا : هل هو ثلاثي الوضع أم أصله حرف واحد ؟ الأول قول البصريين . ثم اختلفوا : هل عينه ولامه ياء فيكون من باب حيي أو عينه واو ولامه ياء فيكون من باب طويت ، ثم حذفت لامه تخفيفاً وقلبت العين ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وهذا كله على سبيل التمرين ، وإلا فهذا مبنى والمبنى لا يدخله تصريف .

وإنما جيء هنا بإشارة البعيد تعظيماً للمشار إليه ومنه :

٩٩ - أَقُولُ لَهُ وَالرُّمْحُ يَأْطِرُ مَتْنَهُ تَأَمَّلْ خُفَافاً إِنَّنِي أَنَا ذٰلِكَا[٢]

أو لأنه لما نزل من السماء إلى الأرض أشير إليه بإشارة البعيد « أو لأنه كان موعوداً به نبيه عليه السّلام أو أنه أشير به إلى ما قضاه وقدره في اللوح المحفوظ ، وفي عبارة المفسرين أشير بذلك للغائب يعنون البعيد ، وإلا فالمشار إليه لا يكون إلا حاضراً ذهناً أو حساً ، فعبروا عن الحاضر ذهناً بالغائب أي حساً ، وتحرير القول ما ذكرته لك » .

والكتاب في الأصل مصدر قال تعالى : ﴿ كتاب الله عليكم ﴾[٣] وقد يراد به المكتوب قال :

١٠٠ - بَشَّرْتُ عِيَالِي إِذْ رَأَيتُ صَحِيفَةً أَتَتْكَ مِنَ الْحَجَّاجِ يُتْلَى كِتَابُهَا[٤]

ومثله :

١٠١ - تُؤَمِّلُ رَجْعَةً مِنِّي وَفِيهَا كِتَابٌ مِثْلُ مَا لَصِقَ الغِرَاءُ[٥]

وأصل هذه المادة الدلالة على الجمع ، ومنه كتيبة الجيش وكتبت القربة : خرزتها والكتبة - بضم الكاف - الخرزة والجمع كتب قال :

١٠٢ - وَفْرَاءَ غَرْفِيَّةٍ أَثْأَى خَوَارِزُهَا مُشَلْشِلٌ ضَيَّعَتْهُ بَيْنَهَا الْكُتُبُ[٦]

---

(١) سورة الفاتحة ، آية (٧) .

(٢) البيت لخفاف بن ندبة . انظر الأغاني (١٢٩/٢) ، الخزانة (٤٧١/٢) ، معاني القرآن للزجاج (٢٩/١) .

(٣) سورة النساء ، آية (٢٤) .

(٤) انظر البيت في معاني الفراء (٢١٢/١) ، البحر (٤٤٧/٢) . انظر الطبري (٣٦٨/٦) ، القرطبي (٤٩/٤) .

(٥) البيت لمسلم بن معبد الوالبي . الخزانة (٣٦٥/١) ، الطبري (٩٧/١) ، القرطبي (١١٢/١) . وتنصب « مثل » على أنه بيان لحال المفعول المطلق المحذوف ، وتقديره : « كتاب لاصق لصوقاً مثل ما لصق الغراء » .

(٦) البيت لذي الرمة . انظر ديوانه (١١) ، القرطبي (١١٢/١) .

وكتبت الدابة[١] : إذا جمعت بين شفري رحمها بحلقة أو سير . قال :

١٠٣ - لَا تَـأْمَـنَـنَّ فَـزَارِيّـاً حَـلَلْتَ بِـهِ عَـلَى قَلُوصِـكَ وَاكْـتُبْـهَـا بِـأَسْـيَـارِ[٢]

والكتابة عرفاً : ضم بعض حروف الهجاء إلى بعض .

والريب : الشك مع تهمة قال :

١٠٤ - لَـيْسَ فِـي الْـحَـقِّ يَـا أُمَـيْـمَـةُ رَيْـبُ إِنَّـمَـا الـرَّيْبُ مَـا يَـقُـولُ الكَـذُوبُ[٣]

وحقيقته على ما قال الزمخشري : قلق النفس واضطرابها ، ومنه الحديث : « دع ما يريبك إلى ما لا يريبك »[٤] وأنه مر بظبي خائف فقال : « لا يربه أحد »[٥] فليس قول من قال : « الريب الشك مطلقاً » بجيد ، بل هو أخص من الشك كما تقدم .

وقال بعضهم : في الريب ثلاثة معان ؛ **أحدها** : الشك . قال ابن الزبعري[٦] :

١٠٥ - لَـيْسَ فِـي الْـحَـقِّ يَـا أُمَـيْـمَـةُ رَيْـبُ[٧] .....

وثانيها : التهمة ، قال جميل بثينة :

١٠٦ - بُثَيْـنَـةُ قَـالَتْ: يَـا جَـمِـيـلُ[٨] أَرَبْـتَـنِـي فَـقُـلْتُ : كِـلَانَـا يَـا بُـثَـيْـنُ مُـرِيـبُ[٩]

وثالثها : الحاجة ، قال :

١٠٧ - قَـضَـيْـنَـا مِـنْ تِـهَـامَـةَ كُـلَّ رَيْـبٍ وَخَـيْـبَـرَ ثُـمَّ أَجْـمَـعْـنَـا الـسُّـيُـوفَـا[١٠]

وقوله : ﴿ **هدى للمتقين** ﴾ يجوز فيه عدة أوجه :

أحدها : أن يكون مبتدأ وخبره ﴿ **فيه** ﴾ متقدماً عليه ، إذا قلنا : إن خبر ﴿ **لا** ﴾ محذوف ، وإن قلنا : ﴿ **فيه** ﴾ خبرها كان خبره محذوفاً مدلولاً عليه بخبر ﴿ **لا** ﴾ تقديره : لا ريب فيه ، فيه هدى ، وأن يكون خبر مبتدأ مضمر تقديره هو هذي وأن يكون خبراً ثانياً لـ ﴿ **ذلك** ﴾ على أن ﴿ **الكتاب** ﴾ صفة أو بدل أو بيان و ﴿ **لا ريب** ﴾ خبر أول ، وأن يكون خبراً ثالثاً لـ ﴿ **ذلك** ﴾ على أن يكون ﴿ **الكتاب** ﴾ خبراً أول و ﴿ **لا ريب** ﴾ خبراً ثانياً ، وأن يكون منصوباً على

---

(١) قال القرطبي : وكتبت الدابة : إذا جمعت بين شفري رحمها بحلقة أو سير . انظر تفسير القرطبي (١/١٥٩) .

(٢) انظر البيت في اللسان (كتب) . وانظر تفسير القرطبي (١/١١٢) .

(٣) البيت لعبد الله بن الزبعري . انظر البحر (١/٣٣) ، القرطبي (١/١١٢) .

(٤) أخرجه الترمذي (٢٥١٨) ، والنسائي في الأشربة باب (٤٨) ، وأحمد في المسند (١/٢٠٠ ، ٣/١١٢ ، ١٥٣) ، والبيهقي (٥/٣٣٥) ، وابن حبان ذكره الهيثمي في الموارد (٥١٢) ، والطبراني في الكبير (٣/٧٥) ، وفي الصغير (١/١٠٢) ، والحاكم في المستدرك (٢/١٣ ، ٤/٩٩) ، وأبو نعيم في الحلية (٦/٣٥٢) ، والخطيب (٢/٢٢٠) ، وأبو نعيم في تاريخ أصبهان (١/٤٥) (٢/٣٤٣) ، وابن عدي في الكامل (١/٢٠٦) .

(٥) وهذه الرواية عند النسائي .

(٦) عبد الله بن الزبعري)بن قيس السهمي القرشي أبو سعد شاعر قريش في الجاهلية . كان شديداً على المسلمين إلى أن فتحت مكة فهرب إلى نجران فقال فيه « حسان » أبياتاً فلما بلغته عاد إلى مكة ، فأسلم واعتذر ومدح النبي ﷺ فأمر له بحلة . الأغاني (١/٤) ، سمط الآلي (٣٨٧) ، ابن سلام (٥٧) ، الأعلام (٤/٨٧) .

(٧) انظر تخريج الشاهد السابق .

(٨) جميل بن عبد الله بن معمر العذري القضاعي ، أبو عمرو شاعر من عشاق العرب . افتتن ببثينة من فتيات قومه فتناً قلّ الناس أخبارهما ، توفي سنة ٨٢ هـ . وفيات الأعيان (١/١١٥) ، الأغاني (٨/٩٠) ، الأعلام (٢/١٣٨) .

(٩) انظر ديوانه (٢٩) . القرطبي (١/١١٢) .

(١٠) البيت لكعب بن مالك . انظر اللسان (ريب) .

الحال من ﴿ ذلك ﴾ أو من ﴿ الكتاب ﴾ والعامل ﴿ فيه ﴾ على كلا التقديرين اسم الإشارة ، وأن يكون حالاً ، ومن الضمير في ﴿ فيه ﴾ والعامل ما في الجار والمجرور من معنى الفعل وجعله حالاً مما تقدم : إما على المبالغة كأنه نفس الهدى أو على حذف مضاف أي : ذا هدى أو على وقوع المصدر موقع اسم الفاعل ، وهكذا كل مصدر وقع خبراً أو صفة أو حالاً فيه الأقوال الثلاثة ، أرجحها الأول . وأجازوا أن يكون ﴿ فيه ﴾ صفة لريب فيتعلق بمحذوف ، وأن يكون متعلقاً بريب ، وفيه إشكال لأنه يصير مطولاً ، واسم ﴿ لا ﴾ إذا كان مطولاً أعرب إلا أن يكون مرادهم أنه معمول لما دل عليه ﴿ ريب ﴾ لا لنفس ﴿ ريب ﴾ .

وقد تقدم معنى « الهدى » عند قوله تعالى : ﴿ إهدنا الصراط المستقيم ﴾ و « هدى » مصدر على فعل قالوا : ولم يجيء من هذا الوزن في المصادر إلا : سُرى وبُكى وهُدى ، وقد جاء غيرها وهو : لقيته لقى قال :

١٠٨ - وَقَدْ زَعَمُوا حِلْماً لُقَاكَ وَلَمْ أَزِدْ بِحَمْدِ الَّذِي أَعْطَاكَ حِلْماً وَلَا عَقْلا[١]

والهدى فيه لغتان : التذكير ولم يذكر اللحياني[٢] غيره ، وقال الفراء : « بعض بني أسد[٣] يؤنثه فيقولون : هذه هدى » .

و « في » معناها الظرفية حقيقة أو مجازاً نحو : زيد في الدار ﴿ ولكم في القصاص حياة ﴾[٤] ولها معان أخر : المصاحبة نحو : ﴿ ادخلوا في أمم ﴾[٥] والتعليل : « أن امرأة دخلت النار في هرة »[٦] وموافقة « على » ﴿ ولأصلبنكم في جذوع النخل ﴾[٧] ، والباء : ﴿ يذرؤكم فيه ﴾[٨] أي بسببه والمقايسة ﴿ فما متاع الحياة الدنيا في الآخرة ﴾[٩] .

والهاء في « فيه » أصلها الضم كما تقدم من أن هاء الكناية أصلها الضم ، فإن تقدمها ياء ساكنة أو كسرة كسرها غير الحجازيين ، وقد قرأ حمزة[١٠] : ﴿ لأهله امكثوا ﴾[١١] ، وحفص[١٢] في ﴿ عاهد عليه الله ﴾[١٣] ، ﴿ وما أنسانيه إلا ﴾[١٤] بلغة الحجاز والمشهور فيها - إذا لم يلها ساكن وسكن ما قبلها نحو : فيه ومنه الاختلاس ويجوز الإشباع ، وبه قرأ ابن كثير[١٥] ، فإن تحرك ما قبلها أشبعت وقد تختلس وتسكن ، وقرىء ببعض ذلك كما سيأتي مفصلاً .

---

(١) البيت من شواهد البحر (١ / ٣٣) .

(٢) علي بن المبارك - وقيل : ابن حازم - أبو الحسن اللِّحيانيّ من بني لحيان بن هذيل بن مدركة ، وقيل : سمي به لعظم لحيته وممن أخذ عنه القاسم بن سلام وله النوادر المشهورة . بغية الوعاة (٢ / ١٨٥) .

(٣) ذكر ذلك الفراء في المذكر والمؤنث (٨٧) ، عن بني أسد لا عن بعضهم .

(٤) سورة البقرة ، آية (١٧٩) .

(٥) سورة الأعراف ، آية (٣٨) .

(٦) أخرجه البخاري (٤ / ١٥٧) ، ومسلم في البر والصلة باب (٣٧) رقم (١٣٥) ، وفي التوبة باب (٤) رقم (٢٥) ، والبخاري أيضاً في التاريخ (٧ / ٣٢٦) ، وابن حجر في المطالب العالية (٣٨٩٢) ، وعبد الرزاق في المصنف (٢٠٥٥١) ، والبيهقي في السنن الكبرى (٨ / ١٤) ، الدارمي (٢ / ٣٣١) ، الترغيب (٣ / ٢٠٩) .

(٧) سورة طه ، آية (٧١) .

(٨) سورة الشورى ، آية (١١) .

(٩) سورة التوبة ، آية (٣٨) .

(١٠) حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل التيمي الزيات أحد القرَّاء السبعة كان من موالي التيم فنسب إليهم ، توفي سنة ١٥٦ هـ . تهذيب التهذيب (٣ / ٢٧) ، وفيات الأعيان (١ / ١٦٧) ، الأعلام (٢ / ٢٧٧) .

(١١) سورة طه ، آية (١٠) .

(١٢) حفص بن سليمان بن المغيرة الأسدي بالولاء ، أبو عمر ، ويعرف بحفيص قارىء أهل الكوفة كان أعلم أصحاب عاصم بقراءته وهو ابن امرأته وربيبه ومن طريقه قراءة أهل المشرق . النشر (١ / ١٥٦) ، غاية النهاية (١ / ٢٥٤) ، تهذيب التهذيب (٢ / ٤٠٠) ، الأعلام (٢ / ٢٦٤) .

(١٣) سورة الفتح ، آية (١٠) .

(١٤) سورة الكهف ، آية (٦٣) .

(١٥) عبد الله بن كثير الداري المكي أبو معبد : أحد القراء السبعة كان قاضي الجماعة بمكة ، توفي بمكة سنة ١٢٠ هـ . وفيات الأعيان (١ / ٢٥٠) ، الأعلام (٤ / ١١٥) .

و ﴿ للمتقين ﴾ جار ومجرور متعلق بـ ﴿ هدى ﴾ . وقيل : صفة لهدى فيتعلق بمحذوف ومحله حينئذ : إما الرفع أو النصب بحسب ما تقدم في موصوفه أي : هدى كائن أو كائناً للمتقين . والأحسن من هذه الوجوه المتقدمة كلها أن تكون كل جملة مستقلة بنفسها فـ ﴿ ألم ﴾ جملة إن قيل : إنها خبر مبتدأ مضمر ، وذلك الكتاب جملة ، ولا ريب جملة ، وفيه هدى جملة ، وإنما ترك العاطف لشدة الوصل ، لأن كل جملة متعلقة بما قبلها أخذه بعنقها تعلقاً ، لا يجوز معه الفصل بالعطف .

قال الزمخشري ما معناه : فإن قلت : لم لم يتقدم الظرف على الريب كما قدم على « الغول » في قوله تعالى : ﴿ لا فيها غول ﴾[1] قلت : لأن تقديم الظرف ثم يشعر بأن غيرها فيه ما نفى عنها ، فالمعنى : ليس فيها غول كما في خمور الدنيا ، فلو قدم الظرف هنا لأفهم هذا المعنى ، وهو أن غيره من الكتب السماوية فيه ريب وليس ذلك مقصوداً ، وكان هذا الذي ذكره أبو القاسم الزمخشري بناء منه على التقديم يفيد الاختصاص ، وكان المعنى أن خمرة الآخرة اختصت بنفي الغول عنها بخلاف غيرها ، وللمنازعة فيه مجال .

وقد رام بعضهم[2] الرد عليه بطريق آخر ، وهو أن العرب قد وصفت أيضاً خمر الدنيا بأنها لا تغتال العقول ، قال علقمة :

١٠٩ - تَشْفِي الصُّدَاعَ وَلَا يُؤْذِيكَ صَالِبُهَا وَلَا يُخَالِطُهَا فِي الرَّأْسِ تَدْوِيمُ[3]

وما أبعد هذا من الرد عليه إذ لا اعتبار بوصف هذا القائل .

فإن قيل : قد وجد الريب من كثير من الناس في القرآن ، وقوله تعالى : ﴿ لا ريب فيه ﴾ ينفي ذلك فالجواب من ثلاثة أوجه :

أحدها : أن المنفي كونه متعلقاً للريب بمعنى أن معه من الأدلة ما إن تأمله المنصف المحق لم يرتب فيه ، ولا اعتبار بريب من وجد منه الريب ، لأنه لم ينظر حق النظر فريبه غير معتد به .

والثاني : أنه مخصوص ، والمعنى : لا ريب فيه عند المؤمنين .

والثالث : أنه خبر معناه النهي أي لا ترتابوا فيه . والأول أحسن .

و « المتقين » جمع متق ، وأصله متقيين بياءين ؛ **الأولى** : لام الكلمة ، **والثانية** : علامة الجمع ، فاستثقلت الكسرة على لام الكلمة وهي الياء الأولى فحذفت ، فالتقى ساكنان فحذف إحداهما وهي الأولى ، ومتق من اتقى يتقي وهو مفتعل من الوقاية ، إلا أنه يطرد في الواو والياء إذا كانا فاءين ووقعت بعدهما تاء الافتعال أن يبدلا تاء نحو : اتعد من الوعد ، واتسر من اليسر ، وفعل ذلك بالهمزة شاذ قالوا : اتزر واتكل من الإزار والأكل .

ولافتعل اثنا عشر معنى : الاتخاذ نحو : اتقى والتسبب نحو : اعتمل وفعل الفاعل بنفسه نحو : اضطرب والتخير نحو : انتخب ، والخطف نحو : استلب ، ومطاوعة أفعل نحو : انتصف مطاوع أنصف ، ومطاوعة فعل نحو : عممته فاعتم وموافقة تفاعل وتفعل واستفعل نحو : اجتور واقتسم واعتصر بمعنى تجاور وتقسم واستعصم ، وموافقة المجرد نحو : اقتدر بمعنى قدر ، والإغناء عنه نحو : استلم الحجر لم يلفظ له بمجرد .

---

(١) سورة الصافات ، آية (٤٧) ،

(٢) أبو حيان رحمه الله . انظر البحر المحيط (١/٣٧) .

(٣) انظر ديوانه (٦٩) ، البحر (١/٣٧) ، المفضليات (٤٠٢) .

والوقاية : فرط الصيانة وشدة الاحتراس من المكروه ومنه : فرس واق إذا كان يقي حافره أدنى شيء يصيبه .

وقيل : هي في أصل اللغة قلة الكلام ، وفي الحديث : « التقى ملجم »[1] ومن الصيانة قوله :

١١٠ ـ سَقَطَ النَّصِيفُ وَلَمْ تُرِدْ إِسْقَاطَهُ فَتَنَاوَلَتْهُ وَاتَّقَتْنَا بِالْيَدِ[2]

وقال آخر :

١١١ ـ فَأَلْقَتْ قِنَاعاً دُونَهُ الشَّمْسُ وَاتَّقَتْ بِأَحْسَنِ مَوْصُولَيْنِ كَفٍّ وَمِعْصَمِ[3]

﴿ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ﴿٣﴾ ﴾

قوله تعالى : ﴿ **الذين يؤمنون** ﴾ : الذين : يحتمل الرفع والنصب والجر ، والظاهر الجر وهو من ثلاثة أوجه ؛ **أظهرها** : أنه نعت للمتقين . **والثاني** : بدل ، **والثالث** : عطف بيان . وأما الرفع فمن وجهين ؛ **أحدهما** : أنه خبر مبتدأ محذوف على معنى القطع ، وقد تقدم .

والثاني : أنه مبتدأ وفي خبره قولان :

أحدهما : أولئك الأولى .

والثاني : أولئك الثانية والواو زائدة .

وهذان القولان رديئان منكران لأن قوله : ﴿ **والذين يؤمنون** ﴾ يمنع كون ﴿ **أولئك** ﴾ الأولى خبراً ووجود الواو يمنع كون ﴿ **أولئك** ﴾ الثانية خبراً أيضاً ، وقولهم الواو زائدة لا يلتفت إليه والنصب على القطع .

و ﴿ **يؤمنون** ﴾ صلة وعائد وهو مضارع علامة رفعه النون ، لأنه أحد الأمثلة الخمسة . والأمثلة الخمسة عبارة عن كل فعل مضارع اتصل به ألف اثنين أو واو جمع أو ياء مخاطبة نحو : يؤمنان تؤمنان يؤمنون تؤمنون تؤمنين . والمضارع معرب أبداً إلا أن يباشر نون توكيد أو إناث على تفصيل يأتي إن شاء الله تعالى في غضون هذا الكتاب .

وهو مضارع آمن بمعنى صدق وآمن مأخوذ من أمن الثلاثي فالهمزة في « آمن » للصيرورة نحو : أعشب المكان أي : صار ذا عشب أو لمطاوعة فعل نحو : كب فأكب وإنما تعدى بالباء لأنه ضمن معنى اعترف ، وقد يتعدى باللام كقوله تعالى : ﴿ وما أنت بمؤمن لنا ﴾[4] ، ﴿ فما آمن لموسى ﴾[5] إلا أن في ضمن التعدية باللام التعدية بالباء ، فهذا فرق ما بين التعديتين .

وأصل ﴿ يؤمنون ﴾ : يؤأمنون بهمزتين الأولى : همزة أفعل ، والثانية : فاء الكلمة ، حذفت الأولى لقاعدة تصريفية ؛ وهو أن همزة أفعل تحذف بعد حرف المضارعة ، واسم فاعله ومفعوله نحو : أكرمَ وتُكرمَ ويُكرم ونُكرم ،

---

(١) انظر مجمع الأمثال للميداني (١/١٣٩) .

(٢) البيت للنابغة . انظر ديوانه (١٠٧) ، واللسان (نصف) ، والمفردات للراغب (٧٥٥) .
والنَّصيف : الخمار ، أو هو ثوب تتجلل به المرأة فوق ثيابها كلها ، سُمّي نصيفاً لأنه نَصَف بين الناس وبينها فحجز أبصارهم عنها ، قال : والدليل على صحة ما قاله قول النابغة : سقط النصيف ، لأن النصيف إذا جُعِل خماراً فسقط فليس لسترها وجهها مع كشفها شعرها معنى . اللسان (نصف) .

(٣) البيت لأبي حية النميري . انظر الحماسة (٢/١١٦) .

(٤) سورة يوسف ، آية (١٧) .

(٥) سورة يونس ، آية (٨٣) .

وأنت مكرم ومكرم ، وإنما حذفت لأنه في بعض المواضع تجتمع همزتان ، وذلك إذا كان حرف المضارعة همزة نحو : أنا أكرم . الأصل : أَأْكْرِمُ بهمزتين ، الأولى : للمضارعة ، والثانية : همزة أفعل فحذفت الثانية لأن بها حصل الثقل ، ولأن حرف المضارعة أولى بالمحافظة عليه ، ثم حمل باقي الباب على ذلك طرداً للباب ، ولا يجوز ثبوت همزة أفعل في شيء من ذلك إلا في ضرورة كقوله :

١١٢ - فَإِنَّهُ أَهْلٌ لأَنْ يُؤْكْرَمَا[1] .....

وبالغيب متعلق بيؤمنون ويكون مصدراً واقعاً موقع اسم الفاعل أو اسم المفعول .

وفي هذا الثاني نظر لأنه من غاب وهو لازم ، فكيف يبنى منه اسم مفعول حتى يقع المصدر موقعه ؟ إلا أن يقال إنه واقع موقع اسم المفعول من فعل مضعفاً متعدياً أي المغيب وفيه بعد .

وقال الزمخشري : « يجوز أن يكون مخففاً من فيعل نحو : هَيْن من هيِّن ومَيْت من مَيِّت » وفيه نظر لأنه لا ينبغي أن يدعي ذلك فيه حتى يسمع مثقلاً كنظائره ، فإنها سمعت مخففة ومثقلة ويبعد أن يقال : التزام التخفيف في هذا خاصة . ويجوز أن تكون الباء للحال فيتعلق بمحذوف أي : يؤمنون ملتبسين بالغيب عن المؤمن به ، والغيب حينئذ مصدر على بابه .

وهمزة يؤمنون ـ وكذا كل همزة ساكنة ـ يجوز أن تدبر بحركة ما قبلها فتبدل حرفاً مجانساً نحو : راس وبير ويومن فإن اتفق أن يكون قبلها همزة أخرى وجب البدل نحو إيمان وآمن .

و ﴿ يقيمون ﴾ عطف على ﴿ يؤمنون ﴾ فهو صلة وعائد . وأصله يؤقومون حذفت همزة أفعل لوقوعها بعد حرف المضارعة كما تقدم فصار يقومون ، فاستثقلت الكسرة على الواو ففعل فيه ما فعل في ﴿ مستقيم ﴾ وقد تقدم في الفاتحة ومعنى يقيمون : يديمون أو يظهرون قال الشاعر :

١١٣ - أَقَمْنَا لإِهْلِ الْعِرَاقَيْنِ سوقَ الـ ـطِّعَانِ فَخَامُوا وَوَلَّوْا جَمِيعَا[2]

وقال آخر :

١١٤ - وَإِذَا يُقَالُ أَتَيْتُمُ لَمْ يَبْرَحُوا حَتَّى تُقِيمَ الْخَيْلُ سُوقَ طِعَانِ[3]

و ﴿ الصلاة ﴾ مفعول به ووزنها : فعلة ولامها واو لقولهم : صلوات وإنما تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً واشتقاقها من الصلوين وهما : عرقان في الوركين مفترقان من الصلا وهو عرق مستبطن في الظهر ، منه يتفرق الصلوان عند عجب الذنب ، وذلك أن المصلي يحرك صلويه ، ومنه المصلي في حلبة السباق لمجيئه ثانياً عند صلوى السابق . والصلاة لغة : الدعاء[4] قال :

---

(١) البيت لأبي حيان الفقعسي . انظر المقتضب (٢/٩٨) ، الخصائص (١/١٤٤) ، الخزانة (١/٣٦٨) ، المخصص (١٦/١٠٨) ، الهمع (٢/٢١٨) ، الدرر (٢/٢٣٩) ، الخزانة (١/٣٦٨) .

(٢) البيت في تفسير الطبري (١/٢٤١) .

(٣) البيت في تفسير القرطبي (١/١١٥) .

(٤) انظر المغرب (١/٤٨٠) ، الصحاح (٦/٢٤٠٢) . وانظر أحكام الصلاة في مغني المحتاج (١/١٢٠) ، الكافي لابن عبد البر (١/٧١) ، حاشية ابن عابدين (١/٣٥١) ، المغني لابن قدامة (١/٢٦٧) .

١١٥ - تَقُولُ بِنْتِي وَقَدْ قَرَّبْتُ مُرْتَحَلاً ... يَا رَبِّ جَنِّبْ أَبِي الأَوْصَابَ وَالْوَجَعَا
عَلَيْكِ مِثْلُ الَّذِي صَلَّيْتِ فَاغْتَمِضِي ... يَوْماً فَإِنَّ لِجَنْبِ الْمَرْءِ مُضْطَجَعَا

أي : مثل الذي دعوت ومثله :

١١٦ - لَهَا حَارِسٌ لاَ يَبْرَحُ الدَّهْرَ بَيْتَهَا ... وَإِنْ ذُبِحَتْ صَلَّى عَلَيْهَا وَزَمْزَمَا

وفي الشرع : هذه العبادة المعروفة[٣] وقيل : هي مأخوذة من اللزوم ومنه : « صلى بالنار » أي لزمها ، « قال » :

١١٧ - لَمْ أَكُنْ مِنْ جُنَاتِهَا عَلِمَ اللَّـ ... ـهُ وإِنِّي بِحَرِّهَا الْيَوْمَ صَالِي

وقيل : من صليت العود بالنار أي قومته بالصلاة ، وهو حر النار إذا فتحت قصرت ، وإن كسرت مددت كان المصلي يقوم نفسه قال :

١١٨ - فَلاَ تَعْجَلْ بِأَمْرِكَ واسْتَدِمْهُ ... فَمَا صَلَّى عَصَاكَ كَمُسْتَدِيمِ

ذكر ذلك جماعة أجلة ، وهو مشكل فإن الصلاة من ذوات الواو وهذا من الياء .

و ﴿ مما رزقناهم ﴾ جار ومجرور متعلق بـ ﴿ ينفقون ﴾ و ﴿ ينفقون ﴾ معطوف على الصلة قبله و « ما » المجرورة تحتمل ثلاثة أوجه :

أحدها : أن تكون اسماً بمعنى الذي ، ورزقناهم صلتها ، والعائد محذوف ، قال أبو البقاء : « تقديره : رزقناهموه أو رزقناهم إياه » وعلى كل واحد من هذين التقديرين إشكال ، لأن تقديره متصلاً يلزم منه اتصال الضمير مع اتحاد الرتبة ، وهو واجب الانفصال ، وتقديره منفصلاً يمنع حذفه لأن العائد متى كان منفصلاً امتنع حذفه ، نصوا عليه وعللوه بأنه لم يفصل إلا لغرض وإذا حذف فاتت الدلالة على ذلك الغرض .

ويمكن أن يجاب عن الأول بأنه لما اختلف الضميران جمعاً وإفراداً ، وإن اتحدا رتبة جاز اتصاله ويكون كقوله :

١١٩ - وَقَدْ جَعَلَتْ نَفْسِي تَطِيبُ لِضَغْمَةٍ ... لِضَغْمِهِمَاهَا يَقْرَعُ الْعَظْمَ نَابُهَا

وأيضاً فإنه لا يلزم من منع ذلك ملفوظاً به منعه مقدراً لزوال القبح اللفظي .

وعن الثاني : بأنه إنما يمنع لأجل اللبس الحاصل ، ولا لبس هنا .

الثاني : يجوز أن يكون نكرة موصوفة ، والكلام في عائدها كالكلام في عائدها موصولة تقديراً واعتراضاً وجواباً .

الثالث : أن تكون مصدرية ويكون المصدر واقعاً موقع المفعول أي : مرزوقاً وقد منع أبو البقاء هذا الوجه قال : « لأن الفعل لا ينفق » وجوابه ما تقدم من أن المصدر مراد به المفعول .

---

(١) البيتان للأعشى . انظر ديوانه (١٠٤) . القرطبي (١/١١٨) .
(٢) البيت للأعشى . انظر ديوانه (١٦٤) ، البحر (١/٣٨) .
(٣) تقدم وانظر المصادر التي سقناها من قبل .
(٤) البيت للحارث بن عباد . الخزانة (١/٢٢٦) . انظر الطبري (٨/٢٩) ، القرطبي (١/١١٨) .
(٥) البيت لقيس بن زهير . انظر اللسان (دوم) .
(٦) البيت لمغلس بن لقيط . انظر الكتاب (٢/٣٦٥) ، وشرح المفصل لابن يعيش (٣/١٠٥) ، الخزانة (٢/٤١٥) ، القرطبي (١/١٥٩) .

والرزق لغة[١] : العطاء وهو مصدر قال تعالى : ﴿ ومن رزقناه منا رزقاً حسناً ﴾[٢] وقال الشاعر :

١٢٠ - رُزِقْتَ مَالاً وَلَمْ تُرْزَقْ مَنَافِعَهُ إنَّ الشَّقِيَّ هُوَ الْمَحْرُومُ مَا رُزِقَا[٣]

وقيل : يجوز أن يكون « فعلاً » بمعنى مفعول نحو : ذِبْح ورِعْى بمعنى مذبوح ومرعى وقيل : الرزق بالفتح مصدر وبالكسر اسم وهو في لغة أزد شنوءة الشكر ومنه : ﴿ وتجعلون رزقكم أنكم تكذبون ﴾[٤] وسيأتي في موضعه ، ونفق الشيء : نفد وكل ما جاء مما فاؤه نون وعينه فاء فدال على معنى الخروج والذهاب ، ونحو ذلك إذا تأملت قاله الزمخشري وهو كما قال نحو : نفد نفق نفر نفذ نفس نفش نفث نفح نفخ نفض نفل ونفق الشيء بالبيع نفاقاً ونفقت الدابة : ماتت نفوقاً والنفقة : اسم المنفق .

و « من » هنا لابتداء الغاية وقيل : للتبعيض ولها معان أخر : بيان الجنس : ﴿ فاجتنبوا الرجس من الأوثان ﴾[٥] ، والتعليل : ﴿ يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق ﴾[٦] ، والبدل : ﴿ بالحياة الدنيا من الآخرة ﴾[٧] ، والمجاوزة : ﴿ وإذ غدوت من أهلك ﴾[٨] ، وانتهاء الغاية قريب منه والاستعلاء ﴿ ونصرناه من القوم ﴾[٩] ، والفصل : ﴿ يعلم المفسد من المصلح ﴾[١٠] ، وموافقة الباء وفي : ﴿ ينظرون من طرف خفي ﴾[١١] ، ﴿ ماذا خلقوا من الأرض ﴾[١٢] ، والزيادة باطراد وذلك بشرطين : كون المجرور نكرة والكلام غير موجب ، واشترط الكوفيون التنكير فقط ولم يشترط الأخفش شيئاً .

والهمزة في « أنفق » للتعدية وحذفت من « ينفقون » لما تقدم في « يؤمنون » .

وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَبِٱلْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ﴿٤﴾ أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿٥﴾

قوله تعالى : ﴿ **والذين يؤمنون** ﴾ : الذين عطف على ﴿ **الذين** ﴾ قبلها ثم لك اعتباران : أن يكون من باب عطف بعض الصفات على بعض كقوله :

١٢١ - إلَى الْمَلِكِ الْقَرْمِ وَابْنِ الْهُمَامِ وَلَيْثِ الْكَتِيبَةِ فِي الْمُزْدَحَمْ[١٣]

---

(١) الرزق - بكسر الراء - بمعنى الشيء المرزوق عند أهل السنة : ما ساقه الله إلى الحيوان فانتفع به بالفعل . . . أو المراد به : ماهيّىء لكونه رزقاً ، ودخل في الرزق على هذا التعريف رزق الإنسان والدواب وغيرهما . وشمل المأكول وغيره مما انتفع به ، وخرج ما لم ينتفع به بالفعل . والأرزاق نوعان : ظاهرة للأبدان ، كالأقوات ، وباطنة للقلوب كالعلوم والمعارف .

(٢) سورة النحل ، آية (٧٥) .

(٣) البيت من شواهد البحر (١/ ٣٩) .

(٤) سورة الواقعة ، آية (٨٢) .

(٥) سورة الحج ، آية (٣٠) .

(٦) سورة البقرة ، آية (١٩) .

(٧) سورة التوبة ، آية (٣٨) .

(٨) سورة آل عمران ، آية (١٢١) .

(٩) سورة الأنبياء ، آية (٧٧) .

(١٠) سورة البقرة ، آية (٢٢٠) .

(١١) سورة الشورى ، آية (٤٥) .

(١٢) سورة فاطر ، آية (٤٠) .

(١٣) البيت في الإنصاف لابن الأنباري (٢٧٦) ، الخزانة (١/ ٤٥١) ، الكشاف (١/ ٤١) ، القرطبي (١/ ٢٧٢) ، البحر (٥/ ٢١٣) ، القطر (٢٩٥) ، القرم بفتح القاف السيد الكريم . المزدحم محل الازدحام .

وقوله :

١٢٢ - يَا وَيْحَ زَبَّابَةَ لِلْحَارِثِ الـ ـصَابِحِ فَالْغَانِمِ فَالآئِبِ[1]

يعني : أنهم جامعون بين هذه الأوصاف إن قيل : إن المراد بهما واحد .

والثاني : أن يكونوا غيرهم . وعلى كلا القولين فيحكم على موضعه بما حكم على موضع ﴿ **الذين** ﴾ المتقدمة من الإعراب رفعاً ونصباً وجراً ، قطعاً واتباعاً كما مر تفصيله ، ويجوز أن يكون عطفاً على ﴿ **المتقين** ﴾ وأن يكون مبتدأ خبره ﴿ **أولئك** ﴾ وما بعدها إن قيل : إنهم غير ﴿ **الذين** ﴾ الأولى و ﴿ **يؤمنون** ﴾ صلة وعائد .

و ﴿ **بما أنزل** ﴾ متعلق به و ﴿ **ما** ﴾ موصولة إسمية و ﴿ **أُنْزِلَ** ﴾ صلتها وهو فعل مبني للمفعول والعائد هو الضمير القائم مقام الفاعل ، ويضعف أن يكون نكرة موصوفة ، وقد منع أبو البقاء من ذلك قال : « لأن النكرة الموصوفة لا عموم فيها ولا يكمل الإيمان إلا بجميع ما أنزل » .

و ﴿ **إليك** ﴾ متعلق بـ ﴿ **أُنْزِلَ** ﴾ ومعنى « إلى » انتهاء الغاية ولها معان أخر : المصاحبة : ﴿ ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم ﴾[2] ، والتبيين : ﴿ رب السجن أحب إليّ ﴾[3] ، وموافقة اللام وفي ومن : ﴿ والأمر إليك ﴾[4] أي لك ، وقال النابغة :

١٢٣ - فَلاَ تَتْرُكُنِّي بِالْوَعِيْدِ كَأَنَّنِي إِلَى النَّاسِ مَطْلِيٌّ بِهِ الْقَارُ أَجْرَبُ[5]

أي في الناس ، وقال الآخر :

١٢٤ - ..... أَيُسْقَى فَلاَ يُرْوَى إِلَيَّ ابْنُ أَحْمَرَا[6]

أي : لا يروى مني وقد تزاد قرىء : « تهوي إليهم » بفتح الواو .

والكاف في محل جر وهي ضمير المخاطب ، ويتصل بها ما يدل على التثنية والجمع تذكيراً وتأنيثاً كتاء المخاطب ، والنزول : الوصول والحلول من غير اشتراط علو ، قال تعالى : ﴿ فإذا نزل بساحتهم ﴾ أي حل ووصل و « ما » الثانية وصلتها عطف على « ما » الأولى قبلها ، فالكلام عليها وعلى صلتها كالكلام على « ما » التي قبلها فليتأمل .

و ﴿ **من قبلك** ﴾ متعلق بـ ﴿ **أنزل** ﴾ و « من » لابتداء الغاية و « قبل » ظرف زمان يقتضي التقدم وهو نقيض « بعد » وكلاهما متى نكر أو أضيف أعرب ، ومتى قطع من الإضافة لفظاً وأريدت معنى بني على الضم فمن الإعراب قوله :

---

(١) البيت لامرى القيس . انظر الحماسة (١/٩٢) ، الخزانة (٢/٣٣١) ، أمالي ابن الشجري (٢/٢١٠) ، الهمع (٢/١١٩) ، الدرر (٢/١٥٠) ، المغني (١/١٦٣) ، الخزانة (٥/١٠٧) .

(٢) سورة النساء ، آية (٢) .

(٣) سورة يوسف ، آية (٣٣) .

(٤) سورة النمل ، آية (٣٣) .

(٥) البيت في ديوانه (٢٨) ، الخزانة (٤/١٣٧) ، أمالي ابن الشجري (٢/٢٦٨) ، الهمع (٢/٢٠) ، الدرر (٢/١٣) .

(٦) عجز بيت لابن أحمر الباهلي وصدره :

تقول وقد عاليت بالكور فوقها

.....

انظر البيت في المغني (١/٧٥) (١١١) ، الأشموني (٢/٢١٤) ، الهمع (٢/٢٠) ، الدرر (٢/١٣) .

١٢٥ - فَسَاغَ لِيَ الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلاً أَكَادُ أَغَصُّ بِالْمَاءِ الْقَرَاحِ[١]

وقال آخر :

١٢٦ - وَنَحْنُ قَتَلْنَا الأُسْدَ أُسْدَ خَفِيَّةٍ فَمَا شَرِبُوا بَعْداً عَلَى لَذَّةٍ خَمْرَا[٢]

ومن البناء قوله تعالى : ﴿ لله الأمر من قبل ومن بعد ﴾ وزعم بعضهم أن « قبل » في الأصل وصف ناب عن موصوفه لزوماً فإذا قلت : « قمت قبل زيد » فالتقدير : قمت زماناً قبل زمان قيام زيد فحذف هذا كله وناب عنه (قبل زيد) وفيه نظر لا يخفى على متأمله .

واعلم أن حكم فوق وتحت وعلى وأول حكم قبل وبعد فيما تقدم وقرىء : « بما أنزل إليك »[٣] مبنياً للفاعل وهو الله تعالى أو جبريل ، وقرىء أيضاً : أنزل ليْكَ[٤] بتشديد اللام وتوجيهه أن يكون سكن آخر الفعل كما سكنه الآخر في قوله :

١٢٧ - إِنَّمَا شِعْرِيَ مِلْحٌ قَدْ خُلْطَ بَجُلْجُلاَنْ[٥]

بتسكين « خلط » ثم حذف همزة « إليك » فالتقى مثلان فأدغم .

و ﴿ بالآخرة ﴾ متعلق بيوقنون و ﴿ يوقنون ﴾ خبر عن ﴿ هم ﴾ وقدم المجرور للاهتمام به كما قدم المنفق في قوله : ﴿ ومما رزقناهم ينفقون ﴾[٦] لذلك وهذه جملة إسمية عطفت على الجملة الفعلية قبلها فهي صلة أيضاً ، ولكنه جاء بالجملة هنا من مبتدأ وخبر بخلاف : ﴿ ومما رزقناهم ينفقون ﴾ لأن وصفهم بالإيقان بالآخرة أوقع من وصفهم بالإنفاق من الرزق ، فناسب التأكيد بمجيء الجملة الإسمية أو لئلا يتكرر اللفظ لو قيل : ومما رزقناهم هم ينفقون .

والإيقان : تحقيق الشيء لوضوحه وسكونه يقال : يقن الماء إذا سكن فظهر ما تحته ، ويقنت الأمر بكسر القاف ، ويوقنون من أيقن بمعنى استيقن ، وقد تقدم أن أفعل تأتي بمعنى استفعل .

والآخرة : تأنيث آخر المقابل لأول ، وهي صفة في الأصل جرت مجرى الأسماء والتقدير : الدار الآخرة أو النشأة الآخرة ، وقد صرح بهذين الموصوفين قال تعالى : ﴿ وللدار الآخرة خير ﴾[٧] ، وقال : ﴿ ثم الله ينشىء النشأة الآخرة ﴾[٨] وقرىء يؤقنون[٩] بهمز الواو كأنهم جعلوا ضمة الياء على الواو ، لأن حركة الحرف بين يديه ، والواو المضمومة يطرد قلبها همزة بشروط : منها ألا تكون الحركة عارضة ، وألا يمكن تخفيفها ، وألا يكون مدغماً فيها ، وألا تكون زائدة على خلاف في هذا الأخير ، وسيأتي أمثلة ذلك في سورة آل عمران على قوله : ﴿ ولا تلوون على أحد ﴾[١٠] فأجروا الواو الساكنة المضموم ما قبلها مجرى المضمومة نفسها لما ذكرت لك ، ومثل هذه القراءة قراءة قنبل

---

(١) هو لعبد الله بن يعرب بن معاوية ، ونسبه أبو عبيدة ليزيد بن الصعق . انظر همع الهوامع (١/٢١٠) ، المفصل (٤/٨٨) ، الأشموني (١/٢٦٩) ، الدرر (١/١٧٦) ، والقَراح - بفتح القاف -: الماء الذي لا يخالطه شيء يطيب به كالعسل والتمر والزبيب . اللسان (قرح) . ورواية البيت في المفصل : الفرات ، بدلاً من القراح .

(٢) البيت نسب إلى رجل من بني عقيل . الهمع (١/٢٠٩) ، الأشموني (٢/١٦٩) ، الدرر (١/١٧٦) .

(٣) انظر البحر المحيط (١/٤١) .

(٤) انظر المصدر السابق .

(٥) البيت لوضاح اليماني التهذيب (١/٤٩١) ، واللسان (جلل) .

(٦) سورة البقرة ، آية (٣) .

(٧) سورة الأنعام ، آية (٣٢) .

(٨) سورة العنكبوت ، آية (٢٠) .

(٩) انظر البحر المحيط (١/٤٢) .

(١٠) سورة آل عمران ، آية (١٥٣) .

﴿ بالسوق ﴾[١] و ﴿ على سوقه ﴾[٢] وقال الشاعر :

١٢٨ - أَحَبُّ الْمُؤْقِدِينَ إِلَيَّ مُوسَى وَجَعْدَةُ إِذْ أَضَاءَهُمَا الْوَقُودُ[٣]

بهمز « المؤقدين » وجاء بالأفعال الخمسة بصيغة المضارع دلالة على التجدد والحدوث ، وأنهم كل وقت يفعلون ذلك . وجاء بأنزل ماضياً ، وإن كان إيمانهم قبل تمام نزوله تغليباً للحاضر المنزل على ما لم ينزل ، لأنه لا بد من وقوعه ، فكأنه نزل فهو من باب قوله : ﴿ أتى أمر الله ﴾[٤] بل أقرب منه لنزول بعضه .

وقوله تعالى : ﴿ **أولئك** ﴾ : مبتدأ خبره الجار والمجرور بعده ، أي كائنون على هدى وهذه الجملة : إما مستأنفة وإما خبر عن قوله : ﴿ **الذين يؤمنون** ﴾ إما الأولى وإما الثانية . ويجوز أن يكون ﴿ **أولئك** ﴾ وحده خبراً عن ﴿ **الذين يؤمنون** ﴾ أيضاً إما الأولى أو الثانية ويكون ﴿ **على هدى** ﴾ في هذا الوجه في محل نصب على الحال هذا كله إذا أعربا ﴿ الذين يؤمنون ﴾ مبتدأ ، أما إذا جعلناه غير مبتدأ فلا يخفى حكمه مما تقدم .

ويجوز أن يكون ﴿ **الذين يؤمنون** ﴾ مبتدأ و ﴿ **أولئك** ﴾ بدل أو بيان و ﴿ **على هدى** ﴾ الخبر و ﴿ **من ربهم** ﴾ في محل جر صفة لهدى ، ومن لابتداء الغاية . ونكر ﴿ **هدى** ﴾ ليفيد إبهامه التعظيم كقوله :

١٢٩ - فَلاَ وَأَبِي الطَّيْرِ الْمُرِبَّةِ بِالضُّحَى عَلَى خَالِدٍ لَقَدْ وَقَعْتِ عَلَى لَحْمِ[٥]

وروى ﴿ **من ربهم** ﴾ بغير غنة وهو المشهور ، وبغنة ويروى عن أبي عمرو[٦] .

و ﴿ أولئك ﴾ : اسم إشارة يشترك فيه جماعة الذكور والإناث ، وهو مبني على الكسر لشبهه بالحرف في الافتقار وفيه لغتان : المد والقصر ولكن الممدود للبعيد ، وقد يقال : أولالك قال :

١٣٠ - أُولاَلِكَ قَوْمِي لَمْ يَكُونُوا أُشَابَةً وَهَلْ يَعِظُ الضَّلِّيلَ إِلاَّ أُولاَلِكَا[٧]

وعند بعضهم : المقصور للقريب ، والممدود للمتوسط ، وأولالك للبعيد ، وفيه لغات كثيرة وكتبوا ﴿ أولئك ﴾ بزيادة واو قبل اللام ، قيل : للفرق بينها وبين « إليك » .

﴿ **و أولئك هم المفلحون** ﴾ : ﴿ **أولئك** ﴾ مبتدأ وهم مبتدأ ثان و ﴿ **المفلحون** ﴾ خبره ، والجملة خبر الأول ، ويجوز أن يكون « هم » فصلاً أو بدلاً ، والمفلحون : الخبر .

وفائدة الفصل : الفرق بين الخبر والتابع ، ولهذا سمي فصلاً ويفيد أيضاً التوكيد ، وقد تقدم أنه يجوز أن يكون

---

(١) سورة صّ ، آية (٣٣) .

(٢) سورة الفتح ، آية (٢٩) .

(٣) البيت لجرير . انظر ديوانه (١١٢) ، ورواية صدره فيه :

لحب الوافدان إليّ موسى

.....

وانظر المحتسب (١/٤٧) ، الخصائص (٢/١٧٥) ، المغني (٢/٦٨٤) ، الكشاف (١/٤٣) .

(٤) سورة النحل ، آية (١) .

(٥) البيت لأبي خراش الهذلي . انظر ديوان الهذليين (٢/١٥٤) ، الكشاف (١/٤٥) .

(٦) أبو عمرو بن العلاء بن عمار بن عبد الله المازنيّ النحويّ المقرىء ، أحد القراء السبعة المشهورين ، توفي سنة ١٥٤ هـ . بغية الوعاة (٢/٢٣١) .

(٧) البيت لأخي الكلحبة كما في النوادر لأبي زيد (١٥٤) ، وصدره فيه :

ألم تك قد جربت ما الفقر والغنى

.....

وانظر شرح المفصل لابن يعيش (١٠/٦) ، الهمع (١/٧٦) ، التصريح (١/١٢٩) ، الدرر (١/٤٩) .

والأشابة : الأخلاط .

﴿ أولئك ﴾ الأولى أو الثانية خبراً عن ﴿ الذين يؤمنون ﴾ وتقدم تضعيف هذين القولين .

وكرر ﴿ أولئك ﴾ تنبيهاً أنهم كما ثبتت لهم الأثرة بالهدى ثبتت لهم بالفلاح ، فجعلت كل واحدة من الأثرتين في تميزهم بها عن غيرهم بمثابة لو انفردت لكفت مميزة على حدتها .

وجاء هنا بالواو بين جملة قوله : ﴿ أولئك على هدى من ربهم وأولئك هم المفلحون ﴾ بخلاف قوله تعالى في الآية الأخرى : ﴿ أولئك كالأنعام بل هم أضل أولئك هم الغافلون ﴾[1] لأن الخبرين هنا متغايران ، فاقتضى ذلك العطف ، وأما تلك الآية الكريمة فإن الخبرين فيها شيء واحد ، لأن التسجيل عليهم بالغفلة ، وتشبيههم بالأنعام معنى واحد ، وكانت عن العطف بمعزل قال الزمخشري :

وفي اسم الإشارة الذي هو ﴿ أولئك ﴾ إيذان بأن ما يرد عقيبه والمذكورين قبله أهل لاكتسابه من أجل الخصال التي عددت لهم كقول حاتم :

١٣١ - ولله صعلوك

ثم عدد له خصالاً فاضلة ثم عقب تعديدها بقوله :

١٣٢ - فَذٰلِكَ إِنْ يَهْلِكْ فَحُسْنَى ثَنَاؤُهُ وَإِنْ عَاشَ لَمْ يَقْعُدْ ضَعِيفاً مُذَمَّمَا[2]

والفلاح أصله الشق ومنه قوله : « إن الحديد بالحديد يفلح »[3] ومنه قول بكر بن النطاح[4] :

١٣٣ - لا تَبْعَثَنَّ إِلَى رَبِيعَةَ غَيْرَهَا إِنَّ الْحَدِيدَ بِغَيْرِهِ لَا يُفْلَحُ[5]

ويعبر به عن الفوز والظفر بالبغية وهو مقصود الآية ويراد به البقاء قال :

١٣٤ - لَوْ أَنَّ حَيّاً مُدْرِكُ الْفَلَاحِ أَدْرَكَهُ مُلَاعِبُ الرِّمَاحِ[6]

وقال آخر :

١٣٥ - نَحُلُّ بِلَاداً كُلُّهَا حُلَّ قَبْلَنَا وَنَرْجُو الْفَلَاحَ بَعْدَ عَادٍ وَحِمْيَرِ[7]

وقال :

١٣٦ - لِكُلِّ هَمٍّ مِنَ الْهُمُومِ سَعَهْ وَالْمُسْيُ وَالصُّبْحُ لَا فَلَاحَ مَعَهْ[8]

---

(١) سورة الأعراف ، آية (١٧٩) .

(٢) انظر البيت في الكشاف (١/ ٤٤) .

(٣) هو عجز بيت أورده في اللسان (فلح) (٣٤٥٨) ، مجمع الأمثال (١/ ٨) .

(٤) بكر بن النطاح الحنفي أبو وائل شاعر غزل من فرسان بني حنيفة من أهل اليمامة رثاه أبو العتاهية بقوله :

مات ابن نطاح أبو وائل
بكر، فأضحى الشعر قد ماتا!

وكان ذلك سنة ١٩٢ هـ . فوات الوفيات (١/ ٧٩)، البداية والنهاية (١٠/ ٢٠٨) ، تاريخ بغداد (٧/ ٩٠) ، الأعلام (٢/ ٧١) .

(٥) لم نقف عليه .

(٦) البيت للبيد بن ربيعة . انظر ديوانه (٣٣٣) ، المغني (١/ ٢٧٠) (٤٣٥) ، الهمع (١/ ١٣٩) ، الدرر (١/ ١١٥) ، اللسان (لعب) .

(٧) البيت للبيد . انظر ديوانه (٥٧) ، مجاز القرآن (١/ ٣٠) ، القرطبي (١/ ١٢٧) .

(٨) البيت للأضبط بن قريع . انظر القرطبي (١/ ١٢٧) .

وقـال آخـر :

١٣٧ - أَفْـلِحْ بِـمَـا شِئْـتَ فَـقَـدْ يُـبْـلَغُ بِـالـ ـضَّـعْـفِ وَقَـدْ يُـخْـدَعُ الأَرِيـبُ[1]

﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿٦﴾ ﴾

قوله تعالى : ﴿ إن الذين كفروا سواء عليهم أأنذرتهم ﴾ : الآية ، ﴿ إن ﴾ حرف توكيد ينصب الاسم ويرفع الخبر خلافاً للكوفيين بأن رفعه بما كان قبل دخولها ، وتخفف فتعمل وتهمل ، ويجوز فيها أن تباشر الأفعال ، لكن النواسخ غالباً وتختص بدخول لام الابتداء في خبرها أو معموله المقدم أو اسمها المؤخر ، ولا يتقدم خبرها إلا ظرفاً أو مجروراً ، وتختص أيضاً بالعطف على محل اسمها . ولها ولأخواتها أحكام كثيرة لا يليق ذكرها بهذا الكتاب .

و ﴿ الذين كفروا ﴾ اسمها و ﴿ كفروا ﴾ صلة وعائد و ﴿ لا يؤمنون ﴾ خبرها وما بينهما اعتراض و ﴿ سواء ﴾ مبتدأ و ﴿ أأنذرتهم ﴾ وما بعده في قوة التأويل بمفرد هو الخبر والتقدير : سواء عليهم الإنذار وعدمه ، ولم يحتج هنا إلى رابط لأن الجملة نفس المبتدأ . ويجوز أن يكون ﴿ سواء ﴾ خبراً مقدماً و « أنذرتهم » بالتأويل المذكور مبتدأ مؤخر تقديره : الإنذار وعدمه سواء . وهذه الجملة يجوز فيها أن تكون معترضة بين اسم إن وخبرها وهو ﴿ لا يؤمنون ﴾ كما تقدم ، ويجوز أن تكون هي نفسها خبراً لإن ، وجملة ﴿ لا يؤمنون ﴾ في محل نصب على الحال أو مستأنفة ، أو تكون دعاء عليهم بعدم الإيمان وهو بعيد ، أو تكون خبراً بعد خبر على رأي من يجوز ذلك ، ويجوز أن يكون ﴿ سواء ﴾ وحده خبر إن و ﴿ أأنذرتهم ﴾ وما بعده بالتأويل المذكور في محل رفع بأنه فاعل له ، والتقدير : استوى عندهم الإنذار وعدمه ، ولا يؤمنون على ما تقدم من الأوجه أعني الحال والاستئناف والدعاء والخبرية .

والهمزة في ﴿ أأنذرتهم ﴾ الأصل فيها الاستفهام وهو هنا غير مراد إذ المراد التسوية و « أنذرتهم » فعل وفاعل ومفعول .

« وأم » هنا عاطفة وتسمى متصلة ، ولكونها متصلة شرطان ؛ **أحدهما** : أن يتقدمها همزة استفهام أو تسوية لفظاً أو تقديراً ، **والثاني** : أن يكون ما بعدها مفرداً أو مؤولاً بمفرد كهذه الآية ، فإن الجملة فيها بتأويل مفرد كما تقدم ، وجوابها أحد الشيئين أو الأشياء ، ولا تجاب بنعم ولا بـ « لا » فإن فقد شرط سميت منقطعة ومنفصلة ، وتقدر بـ بل والهمزة وجوابها نعم أو لا ، ولها أحكام أخر .

و « لم » حرف جزم معناه نفي الماضي مطلقاً خلافاً لمن خصها بالماضي المنقطع ، ويدل على ذلك قوله تعالى : ﴿ ولم أكن بدعائك رب شقياً ﴾[2] ، ﴿ لم يلد ولم يولد ﴾[3] وهذا لا يتصور فيه الانقطاع ، وهي من خواص صيغ المضارع إلا أنها تجعله ماضياً في المعنى كما تقدم ، وهل قلبت اللفظ دون المعنى أم المعنى دون اللفظ ؟ قولان أظهرهما الثاني ، وقد يحذف مجزومها .

والكفر : الستر ، ومنه سمى الليل كافراً قال :

---

(١) البيت لعبيد بن الأبرص . انظر القرطبي (١/١٢٨) .

(٢) سورة مريم ، آية (٤) .

(٣) سورة الإخلاص ، آية (٣) .

١٣٨ - فَوَرَدَتْ قَبْلَ انْبِلاَجِ الْفَجْرِ وَابْنُ ذُكَاءٍ كَامِنٌ فِي كَفْرِ[١]

وقال آخر :

١٣٩ - ..... أَلْقَتْ ذُكَاءُ يَمِينَهَا فِي كَافِرِ[٢]

وقال آخر :

١٤٠ - ..... فِي لَيْلَةٍ كَفَرَ النُّجُومَ غَمَامُهَا[٣]

و ﴿ سواء ﴾ اسم بمعنى الاستواء فهم اسم مصدر ، ويوصف على أنه بمعنى مستوى فيتحمل حينئذ ضميراً ويرفع الظاهر ، ومنه قولهم : « مررت برجل سواء والعدم » برفع « العدم » على أنه معطوف على الضمير المستكن في « سواء » وشذ عدم الفصل ولا يثنى ولا يجمع : إما لكونه في الأصل مصدراً ، وإما للاستغناء عن تثنيته بتثنيته نظيره وهو « سي » بمعنى مثل تقول : « هما سيان » أي مثلان قال :

١٤١ - مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا والشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ سِيَّانِ[٤]

على أنه قد حكى « سواءان » وقال الشاعر :

١٤٢ - وَلَيْلٍ تَقُولُ النَّاسُ فِي ظُلُمَاتِهِ سَوَاءٌ صَحِيحَاتُ الْعُيُونِ وَعُورُهَا[٥]

فسواء خبر عن جمع وهو « صحيحات » وأصله العدل قال زهير :

١٤٣ - أَرُونَا سُبَّةً لا عَيْبَ فِيهَا يُسَوِّي بَيْنَنَا فِيهَا السَّوَاءُ[٦]

أي : يعدل بيننا العدل وليس هو الظرف الذي يستثنى به في قولك : قاموا سواء زيد وإن شاركه لفظاً ، ونقل ابن عطية[٧] عن الفارسي فيه اللغات الأربع المشهورة في « سواء » المستثنى به ، وهذا عجيب فإن هذه اللغات في الظرف لا في « سواء » الذي بمعنى الاستواء .

وأكثر ما تجيء بعده الجملة المصدرة بالهمزة المعادلة بأم كهذه الآية ، وقد تحذف للدلالة كقوله تعالى : ﴿ فاصبروا أو لا تصبروا سواء عليكم ﴾[٨] أي : أصبرتم أم لم تصبروا ، وقد يليه اسم الاستفهام معمولاً لما بعده كقول علقمة[٩] :

---

(١) البيت لحميد الأرقط . انظر إصلاح المنطق (١٢٦) ، القرطبي (١/١٢٨) .

(٢) عجز بيت لثعلبة بن صعيرة المازني وصدره :
فتذكرا ثقلاً رشيداً بعدما
.....
انظر المحتسب (٢/٢٣٤) ، المفضليات (٢٥٧) ، اللسان (كفر) ، الطبري (١/٢٥٥) ، القرطبي (١/١٢٨) .

(٣) عجز بيت للبيد بن ربيعة وصدره :
يعلو طريقة متنها متواتر
.....
وانظر القرطبي (١/١٢٨) .

(٤) اختلف في نسبة هذا البيت ، فنسب لحسان وليس في ديوانه ونسب لابنه عبد الرحمن ونسب لكعب بن مالك . انظر البيت في المحتسب (١/١٩٣) ، الكتاب (٣/٦٥ - ١١٤) ، النوادر (٣١) ، أوضح المسالك (٣/١٩٣) ، الدرر (٢/٧٦) ، سر الصناعة (١/٦٦) ، معاني الحروف (١٥٨) ، البحر (٢/٢٠) . وروى (مثلان) بدل (سيان) وسيأتي ذكرها في كلام المصنف رحمه الله .

(٥) البيت لمضرس بن ربعي . انظر الأضداد (٤٣) ، الخزانة (٢/٢٩١) ، الحماسة لابن الشجري (٢٠٤) .

(٦) انظر ديوانه (٢٠) ، البحر المحيط (١/٣٤٧) .

(٧) تقدمت ترجمته .

(٨) سورة الطور ، آية (١٦) .

(٩) هكذا نسبه السمين وليس له وهو لزهير .

١٤٤ - سَوَاءٌ عَلَيْهِ أَيَّ حِينٍ أَتَيْتَهُ أَسَاعَةَ نَحْسٍ تُتَّقَى أَمْ بِأَسْعَدِ[٢]

فأي حين منصوب بأتيته وقد يعرى عن الاستفهام وهو الأصل نحو :

١٤٥ - ..... سَوَاءٌ صَحِيحَاتُ الْعُيُونِ وَعُورُهَا[٢]

والإنذار : التخويف ، وقال بعضهم : هو الإبلاغ ولا يكاد يكون إلا في تخويف يسع زمانه الاحتراز ، فإن لم يسع زمانه الاحتراز فهو إشعار لا إنذار قال :

١٤٦ - أَنْذَرْتُ عَمْراً وَهْوَ فِي مَهَلٍ قَبْلَ الصَّبَاحِ فَقَدْ عَصَى عَمْرُو[٣]

ويتعدى لاثنين قال تعالى : ﴿ إنا أنذرناكم عذاباً ﴾[٤] ، ﴿ أنذرتكم صاعقة ﴾[٥] فيكون الثاني في هذه الآية محذوفاً تقديره : أأنذرتهم العذاب أم لم تنذرهم إياه ، والأحسن ألا يقدر له مفعول كما تقدم في نظائره .

والهمزة في « أنذر » للتعدية ، وقد تقدم أن معنى الاستفهام هنا غير مراد فقال ابن عطية : « لفظه لفظ الاستفهام ومعناه الخبر ، وإنما جرى عليه لفظ الاستفهام لأن فيه التسوية التي هي في الاستفهام ، ألا ترى أنك إذا قلت مخبراً : (سواء عليّ أقمت أم قعدت) وإذا قلت مستفهماً : « أخرج زيد أم قام »؟ فقد استوى الأمران عندك ، هذان في الخبر وهذان في الاستفهام ، وعدم علم أحدهما بعينه ، فلما عمتهما التسوية جرى على الخبر لفظ الاستفهام لمشاركته إياه في الإبهام ، فكل استفهام تسوية ، وإن لم تكن كل تسوية استفهاماً » ، وهو كلام حسن .

إلا أن الشيخ[٦] ناقشه في قوله : ﴿ **أأنذرتهم أم لم تنذرهم** ﴾ لفظه لفظ الاستفهام ومعناه الخبر ، بما معناه : أن هذا الذي صورته صورة استفهام ليس معناه الخبر لأنه مقدر بالمفرد كما تقدم ، وعلى هذا فليس هو وحده في معنى الخبر ، لأن الخبر جملة وهذا في تأويل مفرد ، وهي مناقشة لفظية .

وروى الوقف على قوله : ﴿ **أم لم تنذرهم** ﴾ والابتداء بقوله : ﴿ **لا يؤمنون** ﴾ على أنها جملة من مبتدأ وخبر ، وهذا ينبغي أن يرد ولا يلتفت إليه ، وإن كان قد نقله الهذلي[٧] في « الوقف والابتداء » له .

وقرىء[٨] : ﴿ **أأنذرتهم** ﴾ بتحقيق الهمزتين وهي لغة بني تميم ، وبتخفيف الثانية بين بين وهي لغة الحجاز ، وبإدخال ألف بين الهمزتين تخفيفاً وتحقيقاً ومنه :

١٤٧ - أَيَا ظَبْيَةَ الْوَعْسَاءِ بَيْنَ جُلَاجِلٍ وَبَيْنَ النَّقَا أَنْتِ أَمْ أُمُّ سَالِمِ[٩]

وقال آخر :

---

(١) انظر ديوان زهير (٤٠) ، المقتضب (٣/٢٨٨) .
(٢) تقدم قريباً وهو لمضرس بن ربعي .
(٣) البيت في تفسير القرطبي (١/١٢٩) .
(٤) سورة النبأ ، آية (٤٠) .
(٥) سورة فصلت ، آية (١٣) .
(٦) أبو حيان وانظر ترجمته ضمن شيوخ المصنف رحمه الله . وانظر البحر المحيط (١/٤٧) بتحقيقنا .
(٧) يوسف بن علي بن جبارة أبو القاسم الهذلي البسكري متكلم عالم بالقراءات المشهورة والشاذة كان ضريراً من أهل بسكرة ، توفي سنة ٤٦٥ هـ . إرشاد الأريب (٧/٣٠٨) ، الصلة (٦١٩) ، غاية النهاية (٢/٣٩٧) ، الأعلام (٨/٢٤٢) .
(٨) انظر البحر المحيط (١/٤٧) .
(٩) البيت لذي الرمة . انظر ديوانه (٧٦٧) ، شرح المفصل =

١٤٨ - تَطَالَلْتُ فَاسْتَشْرَفْتُهُ فَعَرَفْتُهُ فَقُلْتُ لَهُ أَأَنْتَ زَيْدُ الأَرَانِبِ[١]

وروى عن ورش[٢] إبدال الثانية ألفاً محضة ، ونسب الزمخشري هذه القراءة للحن قال : « لأنه يؤدي إلى الجمع بين ساكنين على غير حدهما ، ولأن تخفيف مثل هذه الهمزة إنما هو بين بين » وهذا منه ليس بصواب لثبوت هذه القراءة تواتراً ، وللقراء في نحو هذه الآية عمل كثير وتفصيل منتشر .

﴿ خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ ۖ وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ غِشَٰوَةٌ ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿٧﴾ ﴾

قوله تعالى : ﴿ **ختم الله على قلوبهم** ﴾ الآية ، ﴿ **على قلوبهم** ﴾ متعلق بختم و ﴿ **على سمعهم** ﴾ يحتمل عطفه على قلوبهم وهو الظاهر للتصريح بذلك ، أعني نسبة الختم إلى السمع قوله تعالى : ﴿ وختم على سمعه ﴾[٣] ويحتمل أن يكون خبراً مقدماً وما بعده عطف عليه و « غشاوة » مبتدأ ، وجاز الابتداء بها لأن النكرة متى كان خبرها ظرفاً أو حرف جر تاماً وقدم عليها ، جاز الابتداء بها ، ويكون تقديم الخبر حينئذ واجباً لتصحيحه الابتداء بالنكرة ، والآية من هذا القبيل وهذا بخلاف قوله تعالى : ﴿ وأجل مسمى عنده ﴾[٤] لأن في تلك الآية مسوغاً آخر وهو الوصف ، فعلى الاحتمال الأول يوقف على ﴿ **سمعهم** ﴾ ويبتدأ بما بعده وهو ﴿ **وعلى أبصارهم غشاوة** ﴾ فعلى أبصارهم خبر مقدم ، وغشاوة مبتدأ مؤخر ، وعلى الاحتمال الثاني يوقف على ﴿ **قلوبهم** ﴾ وإنما كرر حرف الجر وهو « على » ليفيد التأكيد أو ليشعر ذلك بتغاير الختمين وهو أن ختم القلوب غير ختم الأسماع ، وقد فرق النحويون بين : « مررت بزيد وعمرو » وبين : « مررت بزيد وبعمرو » فقالوا : في الأول هو مرور واحد ، وفي الثاني هما مروران ، وهو يؤيد ما قلته إلا أن التعليل بالتأكيد يشمل الإعرابين أعني جعل ﴿ **وعلى سمعهم** ﴾ معطوفاً على قوله : ﴿ **على قلوبهم** ﴾ وجعله خبراً مقدماً ، وإما التعليل بتغاير الختمين فلا يجيء إلا على الاحتمال الأول ، وقد يقال على الاحتمال الثاني أن تكرير الحرف يشعر بتغاير الغشاوتين ، وهو أن الغشاوة على السمع غير الغشاوة على البصر كما تقدم ذلك في الختمين .

وقرىء : « غشاوةً » نصباً وفيه ثلاثة أوجه :

الأول : على إضمار فعل لائق أي : وجعل على أبصارهم غشاوة ، وقد صرح بهذا العامل في قوله تعالى : ﴿ وجعل على بصره غشاوة ﴾[٥] .

والثاني : الانتصاب على إسقاط حرف الجر ويكون ﴿ **وعلى أبصارهم** ﴾ معطوفاً على ما قبله والتقدير : ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم وعلى أبصارهم بغشاوة ، ثم حذف حرف الجر فانتصب ما بعده كقوله :

١٤٩ - تَمُرُّونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا كَلَامُكُمُ عَلَيَّ إِذاً حَرَامُ[٦]

= لابن يعيش (١١٩/٩) ، أمالي ابن الشجري (٣٢١/١) ، أمالي القالي (٦٧/٢) ، الأزهية (٢١) ، الدرر (١٤٧/١) ، الإنصاف (٢٨٣) ، اللسان (جلل) .

(١) البيت لذي الرمة . انظر ملحقات ديوانه (٨٤٩) ، اللسان (الهمزة) .

(٢) عثمان بن سعيد بن عديّ المصري : من كبار القراء . غلب عليه لقب « ورش » لشدة بياضه . أصله من القيروان ومولده ووفاته بمصر سنة ١٩٧ هـ . غاية النهاية (٥٠٢/١) ، إرشاد الأريب (٣٣/٥) .

(٣) سورة الجاثية ، آية (٢٣) .

(٤) سورة الأنعام ، آية (٢) .

(٥) سورة الجاثية ، آية (٢٣) .

(٦) البيت لجرير ورواية الصدر في الديوان هكذا (٤١٦) :

(٧) أَتَمْضُونَ الرُّسُومَ وَلا تُحَيُّا

..... وانظر شرح المفصل لابن يعيش (٨/٨) ، الدرر =

أي تمرون بالديار ولكنه غير مقيس .

والثالث : أن يكون « غشاوة » اسماً وضع موضع المصدر الملاقى لختم في المعنى ، لأن الختم والتغشية يشتركان في معنى الستر فكأنه قيل : « وختم تغشية » على سبيل التأكيد فهو من باب « قعدت جلوساً » وتكون قلوبهم وسمعهم وأبصارهم مختوماً عليها مغشاة .

وقال الفارسي : «قراءة الرفع أولى لأن النصب: إما أن تحمله على ختم الظاهر فيعرض في ذلك أنك حلت بين حرف العطف والمعطوف به ، وهذا عندنا إنما يجوز في الشعر ، وإما أن تحمله على فعل يدل عليه « ختم » تقديره : وجعل على أبصارهم غشاوة فيجيء الكلام من باب :

١٥٠ - يَا لَيْتَ زَوْجَكِ قَدْ غَدَا مُتَقَلِّداً سَيْفاً وَرُمْحَا[1]

وقوله :

١٥١ - عَلَفْتُهَا تِبْناً وَمَاءً بَارِداً حَتَّى شَتَتْ هَمَّالَةً عَيْنَاهَا[2]

ولا تكاد تجد هذا الاستعمال في حال سعة ولا اختيار » واستشكل بعضهم هذه العبارة وقال : « لا أدري ما معنى قوله : « لأن النصب إما أن تحمله على ختم الظاهر » وكيف تحمل « غشاوة » المنصوب على « ختم » الذي هو فعل وهذا ما لا حمل فيه ؟ .

ثم قال : اللهم إلا أن يكون أراد أن قوله تعالى : ﴿ **ختم الله على قلوبهم** ﴾ دعاء عليهم لا خبر ، ويكون غشاوة في معنى المصدر المدعو به عليهم القائم مقام الفعل ، فكأنه قيل : وغشى الله على أبصارهم ، فيكون إذ ذاك معطوفاً على ﴿ **ختم** ﴾ عطف المصدر النائب مناب فعله في الدعاء نحو : « رحم الله زيداً وسقياً له » فتكون إذ ذاك قد حلت بين ﴿ **غشاوة** ﴾ المعطوف وبين ﴿ **ختم** ﴾ المعطوف عليه بالجار والمجرور » انتهى .

وهو تأويل حسن إلا أن فيه مناقشة لفظية لأن الفارسي ما ادعى الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه إنما ادعى الفصل بين حرف العطف والمعطوف به ، أي بالحرف فتحرير التأويل أن يقال : فيكون قد حلت بين غشاوة وبين حرف العطف بالجار والمجرور .

وقرىء : « غشاوة » بفتح العين[3] وضمها و « عشاوة »[4] بالمهملة ، وأصوب القراءات المشهورة لأن الأشياء

= (١٠٧/٢) ، رصف المباني (٢٤٧) ، الخزانة (١١٨/٩) ، الكامل (٣٤/١) ، المقرب (١١٥/١) ، شرح ابن عقيل (٥٣٨/١) ، المغني (١٠٢/١) . قوله : (تَعُوجوا) يقال : عاج فلان بالمكان إذا أقام به .

(١) البيت لعبد الله بن الزبعرى . انظر الخصائص (٤٣١/٢) ، أمالي ابن الشجري (٣٢١/٢) ، الإنصاف (٦١٢/٢) ، شرح المفصل لابن يعيش (٥٠/٢) ، الكامل (٣٣٤/١) ، مجاز القرآن (٦٨/٢) ، تأويل المشكل (٢١٤) ، شرح القصائد العشر (٢٤٧) ، المقتضب ٥٠/٢ ، الطبري (٥٧٧/١١) .

(٢) البيت لذي الرمة وليس في ديوانه . انظر الخصائص (٣٢١/٢) ، شرح المفصل لابن يعيش (٨/٢) ، الهمع (١٣٠/٢) ، الإنصاف (٦١٣/٢) ، الدرر (١٦٩/٢) ، العيني (١٠١/٣) ، معاني الفراء (١٤/١، ١٢٤/٣) ، تأويل المشكل (٢١٣) ، شرح المفضليات (١٢٦/١) ، ابن الشجري (٣٢١/٢) ، أوضح المسالك (٢٩٨/١) ، المغني (٦٣٢/٢) ، اللسان (قلد) .
المعنى : قد أشبعت الدابة تبناً وأرويتها ماء حتى فاضت عيناها بالدموع من الشبع على عادة الدواب .

(٣) انظر البحر المحيط (٤٩/١) .

(٤) انظر البحر المحيط (٤٩/١) .

التي تدل على الاشتمال تجيء أبداً على هذه الزنة ، كالعمامة والضمامة والعصابة .

والختم لغة : الوسم بطابع وغيره و « القلب » أصله المصدر فسمي به هذا العضو وهو اللحمة الصنوبرية لسرعة الخواطر إليه وترددها عليه ، ولهذا قال :

١٥٢ - مَا سُمِّيَ الْقَلْبُ إِلَّا مِنْ تَقَلُّبِهِ فَاحْذَرْ عَلَى الْقَلْبِ مِنْ قَلْبٍ وَتَحْوِيلِ[١]

ولما سمي به هذا العضو التزموا تفخيمه فرقاً بينه وبين أصله ، وكثيراً ما يراد به العقل ويطلق أيضاً على لب كل شيء وخالصه .

والسمع والسماع مصدران لسمع ، وقد يستعمل بمعنى الاستماع قال :

١٥٣ - وَقَدْ تَوَجَّسَ رِكْزاً مُقْفِرٌ نَدسٌ بِنَبْأَةِ الصَّوْتِ مَا فِي سَمْعِهِ كَذِبُ[٢]

أي في استماعه والسمع ـ بالكسر ـ الذكر الجميل وهو أيضاً ولد الذئب من الضبع ، ووحد وإن كان المراد به الجمع كالذي قبله وبعده ، لأنه مصدر حقيقة ، ولأنه على حذف مضاف أي مواضع سمعهم ، أو يكون كنى به عن الأذن وإنما وحده لفهم المعنى كقوله :

١٥٤ - كُلُوا فِي بَعْضِ بَطْنِكُمُ تَعِفُّوا فَإِنَّ زَمَانَكُمْ زَمَنٌ خَمِيصُ[٣]

أي : بطونكم ، ومثله :

١٥٥ - بِهَا جِيَفُ الحَسْرَى فَأَمَّا عِظَامُهَا فَبِيضٌ وَأَمَّا جِلْدُهَا فَصَلِيبُ[٤]

أي : جلودها ، ومثله :

١٥٦ - لَا تُنْكِرُوا الْقَتْلَ وَقَدْ سُبِينَا فِي حَلْقِكُم عَظْمٌ وَقَدْ شُجِينَا[٥]

وقرىء شاذّاً : « على أسماعهم » وهي تؤيد هذا .

والأبصار : جمع بصر ، وهو نور العين التي تدرك به المرئيات قالوا : وليس بمصدر لجمعه ، ولقائل أن يقول : جمعه لا يمنع كونه مصدراً في الأصل وإنما سهل جمعه كونه سمى به نور العين فهجرت فيه معنى المصدرية كما تقدم في قلوب جمع قلب ، وقد قلتم إنه في الأصل مصدر ، ثم سمى به ويجوز أن يكنى به عن العين كما كنى بالسمع عن الأذن ، وإن كان السمع في الأصل مصدراً كما تقدم . والغشاوة : الغطاء قال :

١٥٧ - تَبِعْتُكَ إِذْ عَيْنِي عَلَيْهَا غِشَاوَةٌ فَلَمَّا انْجَلَتْ قَطَّعْتُ نَفْسِي أَلُومُهَا[٦]

---

(١) انظر البيت في تفسير القرطبي (١/١٣٣) .

(٢) البيت لذي الرمة . انظر ديوانه (٨٩) ، اللسان (نبا) .

(٣) البيت من شواهد الكتاب (١/٢١٠) ، أمالي ابن الشجري (١/١٠٨) ، المحتسب (٢/٨٧) ، شرح المفصل لابن يعيش (٥/٨) ، الهمع (١/٥٠) .

(٤) البيت لعلقمة بن عبدة . انظر ديوانه (٤٠) ، الكتاب (١/٢٠٩) ، المفضليات (٣٩٤) .

(٥) البيت للمسيب بن زيد مناة الغنوي . وهو من شواهد الكتاب (١/٢٠٩) ، المحتسب (١/٢٤٦) ، المخصص (١/٣١) .

(٦) لبيت للحارث بن خالد المخزومي . انظر مجاز القرآن (١/٣١) ، القرطبي (١/١٣٤) ، الطبري (١/٢٦٥، ١٢/٣٤٣)، البحر (٤/٢٦٥) ، اللسان (غشا) . وروى (أذيمها) بدل (ألومها) .

وقـال :

١٥٨ ـ هَـلاَّ سَـأَلْـتِ بَنِـي ذُبْيَـانَ مَـا حَـسَبِـي إِذَا الـدُّخَـانُ تَغَشَّى الأَشْمَطَ البَـرِمَـا[1]

وجمعها غشاء لما حذفت الهاء قلبت الواو همزة ، وقيل : غشاوى مثل أداوى .

قال الفارسي : « ولم أسمع من الغشاوة فعلاً متصرفاً بالواو ، وإذا لم يوجد ذلك وكان معناها معنى ما اللام منه الياء ، وهو غشى يغشى بدليل قولهم : الغشيان والغشاوة من غشي كالجباوة من جبيت في أن الواو كأنها بدل من الياء إذ لم يصرف منه فعل كما لم يصرف من الجباوة » انتهى .

وظاهر عبارته أن الواو بدل من الياء ، فالياء أصل بدليل تصرف الفعل منها دون مادة الواو ، والذي يظهر أن لهذا المعنى مادتين : غ ش و ، وغ ش ى ، ثم تصرفوا في إحدى المادتين ، واستغنوا بذلك عن التصرف في المادة الأخرى ، وهذا أقرب من ادعاء قلب الواو ياء من غير سبب ، وأيضاً فالياء أخف من الواو فكيف يقلبون الأخف للأثقل ؟ .

﴿ **ولهم عذاب عظيم** ﴾ : ﴿ **لهم** ﴾ خبر مقدم فيتعلق بمحذوف و ﴿ **عذاب** ﴾ مبتدأ مؤخر و ﴿ **عظيم** ﴾ صفته ، والخبر هنا جائز التقدم ، لأن للمبتدأ مسوغاً وهو وصفه فهو نظير : ﴿ وأجل مسمى عنده ﴾[2] من حيث الجواز .

والعذاب في الأصل : الاستمرار ثم سمي به كل استمرار ألم وقيل : أصله المنع وهذا هو الظاهر ، ومنه قيل للماء : عذب لأنه يمنع العطش ، والعذاب يمنع من الجريمة .

و ﴿ **عظيم** ﴾ اسم فاعل من عظم نحو : كريم من كرم ، غير مذهوب به مذهب الزمان ، وأصله أن توصف به الأجرام ، ثم قد توصف به المعاني ، وهل هو والكبير بمعنى واحد ، أو هو فوق الكبير ، لأن العظيم يقابل الحقير ، والكبير يقابل الصغير ، والحقير دون الصغير ؟ قولان .

وفعيل : له معان كثيرة ويكون اسماً وصفة ، والاسم مفرد وجمع ، والمفرد اسم معنى واسم عين نحو قميص وظريف وصهيل وكليب جمع كلب ، والصفة مفرد فعلة كعرى يجمع على عراة ، ومفرد فعلة كسرى يجمع على سراة ، ويكون اسم فاعل من فعل نحو : عظيم من عظم كما تقدم ، ومبالغة في فاعل نحو : عليم من عالم ، وبمعنى أفعل كشميط بمعنى أشمط ، ومفعول كجريح بمعنى مجروح ، ومفعل كسميع بمعنى مسمع ، ومفعل كوليد بمعنى مولد ، ومفاعل كجليس بمعنى مجالس ، ومفتعل كبديع بمعنى مبتدع ، ومتفعل كسعير بمعنى متسعر ، ومستفعل كمكين بمعنى مستمكن ، وفعل كرطيب بمعنى رطب ، وفعل كعجيب بمعنى عجب ، وفعال كصحيح بمعنى صحاح ، وبمعنى الفاعل والمفعول كصريخ بمعنى صارخ أو مصروخ ، وبمعنى الواحد والجمع نحو خليط وجمع فاعل كغريب جمع غارب .

﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ﴿٨﴾ ﴾

قوله تعالى : ﴿ **ومن الناس من يقول** ﴾ الآية ، ﴿ **من الناس** ﴾ خبر مقدم و ﴿ **من يقول** ﴾ مبتدأ مؤخر و ﴿ **من** ﴾ تحتمل أن تكون موصولة أو نكرة موصوفة أي : الذي يقول أو فريق يقول ، فالجملة على الأول لا محل لها لكونها

---

(١) البيت للنابغة . انظر ديوانه (١١٢) .

(٢) سورة الأنعام ، آية (٢) .

صلة ، وعلى الثاني محلها الرفع لكونها صفة للمبتدأ . واستضعف أبو البقاء أن تكون موصولة قال : « لأن « الذي » يتناول قوماً بأعيانهم ، والمعنى هنا على الإبهام » انتهى . وهذا منه غير مسلم لأن المنقول أن الآية نزلت في قوم بأعيانهم كعبد الله بن أُبي ورهطه .

وقال الأستاذ الزمخشري : « إن كانت أل للجنس كانت « من » نكرة موصوفة كقوله : ﴿ من المؤمنين رجال صدقوا ﴾[١] وإن كانت للعهد كانت موصولة » وكأنه قصد مناسبة الجنس للجنس والعهد للعهد ، إلا أن هذا الذي قاله غير لازم ، بل يجوز أن تكون أل للجنس ، وتكون « من » موصولة وللعهد ، ومن نكرة موصوفة وزعم الكسائي أنها لا تكون إلا في موضع تختص به النكرة كقوله :

١٥٩ - رُبَّ مَنْ أَنْضَجْتُ غَيْظاً قَلْبَهُ ... قَدْ تَمَنَّى لِيَ مَوْتاً لَمْ يُطَعْ[٢]

وهذا الذي قاله هو الأكثر إلا أنها قد جاءت في موضع لا تختص به النكرة قال :

١٦٠ - فَكَفَى بِنَا فَضْلاً عَلَى مَنْ غَيْرِنَا ... .[٣]

ومن تكون موصولة ونكرة موصوفة كما تقدم وشرطية واستفهامية ، وهل تقع نكرة غير موصوفة أو زائدة ؟ خلاف واستدل الكسائي على زيادتها بقول عنترة :

١٦١ - يَا شَاةُ مَنْ قَنصَ لِمَنْ حَلَّتْ لَهُ ... حَرُمَتْ عَلَى وَلِيَّتِهَا لَمْ تَحْرُمِ[٤]

ولا دليل فيه لجواز أن تكون موصوفة بقنص : إما على المبالغة أو على حذف مضاف .

و ﴿ من ﴾ في ﴿ من الناس ﴾ للتبعيض ، وقد زعم قوم أنها للبيان وهو غلط لعدم تقدم ما يتبين بها . و﴿ الناس ﴾ اسم جمع لا واحد له من لفظه ، ويرادفه « أناسي » جمع إنسان أوإنسي وهو حقيقة في الآدميين ، ويطلق على الجن مجازاً . واختلف النحويون في اشتقاقه : فمذهب سيبويه والفراء أن أصله همزة ونون وسين والأصل : أناس اشتقاقاً من الإنس قال :

١٦٢ - وَمَا سُمِّيَ الإِنْسَانُ إِلَّا لأُنْسِهِ ... وَلَا الْقَلْبُ إِلَّا أَنَّهُ يَتَقَلَّبُ[٥]

لأنه أنس بحواء وقيل : بل أنس بربه ثم حذفت الهمزة تخفيفاً ، يدل على ذلك قوله :

١٦٣ - إِنَّ الْمَنَايَا يَطَّلِعْـ ... ـنَ عَلَى الأُنَاسِ الآمِنِينَا[٦]

وقال آخر :

١٦٤ - وَكُلُّ أُنَاسٍ قَارَبُوا قَيْدَ فَحْلِهِمْ ... وَنَحْنُ خَلَعْنَا قَيْدَهُ فَهُوَ سَارِبُ[٧]

---

(١) سورة الأحزاب ، آية (٢٣) .

(٢) البيت لسويد بن أبي كاهل . انظر شرح المفصل لابن يعيش (٤/١١) ، الهمع (١/٩٢) ، الدرر (١/٦٩) ، أمالي ابن الشجري (٢/١٦٩) ، الشذور (١٧٣) (٦٣) ، الخزانة (٢/٥٤٦) .

(٣) صدر بيت تقدم وعجزه :

....

حب النبي محمد إيانا

(٤) انظر ديوانه (٢١٣) ، الخزانة (٢/٥٤٩) ، المغني (١/١٠٩) (١٥٨) .

(٥) لم نقف عليه .

(٦) البيت لذي جدن الحميري وقد تقدم .

(٧) البيت للأخنس بن شهاب التغلبي وروايته : « أرى كل قوم » . انظر المفضليات (٢٠٨) ، ابن يعيش (٨/٥٨) ، شرح ديوان الحماسة (٢/٧٢٨) ، اللسان والتهذيب (سرب) (١٢/٤١٤) ، شرح المفضليات (٢/٧٦٥) .

وقال آخر :

١٦٥ - وَكُلُّ أُنَاسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ دُوَيْهِيَةٌ تَصْفَرُّ مِنْهَا الأَنَامِلُ[١]

وذهب الكسائي إلى أنه من نون وواو وسين ، والأصل : نوس فقلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، والنوس الحركة . وذهب بعضهم إلى أنه من نون وسين وياء ، والأصل : نسي ثم قلبت اللام إلى موضع العين فصار نيساً ، ثم قلبت الياء ألفاً لما تقدم في نوس ، قال : سموا بذلك لنسيانهم ، ومنه الإنسان لنسيانه قال :

١٦٦ - فَإِنْ نَسِيتَ عُهُوداً مِنْكَ سَالِفَةً فَاغْفِرْ فَأَوْلُ نَاسٍ أَوْلُ النَّاسِ[٢]

ومثله :

١٦٧ - لَا تَنْسَيَنْ تِلْكَ الْعُهُودَ فَإِنَّمَا سُمِّيتَ إِنْسَاناً لأَنَّكَ نَاسِي[٣]

فوزنه على القول الأول : عال ، وعلى الثاني : فَعَل ، وعلى الثالث : فلع بالقلب .

ويقول : فعل مضارع وفاعله ضمير عائد على « من » والقول حقيقة : اللفظ الموضوع لمعنى ، ويطلق على اللفظ الدال على النسبة الإسنادية ، وعلى الكلام النفساني أيضاً قال تعالى : ﴿ ويقولون في أنفسهم : لولا يعذبنا الله بما نقول ﴾[٤] وتراكيبه الستة وهي : القول واللوق والوقل والقلو واللقو والولق تدل على الخفة والسرعة وإن اختصت بعض هذه المواد بمعان أخر .

والقول أصل تعديته لواحد نحو : « قلت خطبة » وتحكى بعده الجملُ ، وتكون في محل نصب مفعولاً بها ، إلا أن يضمن معنى الظن فيعمل عمله بشروط عند غير بني سليم مذكورة في كتب النحو كقوله :

١٦٨ - مَتَى تَقُولُ الْقُلُصَ الرَّوَاسِمَا يُدْنِينَ أُمَّ قَاسِمٍ وَقَاسِمَا[٥]

وبغير شرط عندهم كقوله :

١٦٩ - قَالَتْ وَكُنْتُ رَجُلاً فَطِينَاً هٰذَا لَعَمْرُ اللَّهِ إِسْرَائِينَا[٦]

و ﴿ آمَنَّا ﴾ : فعل وفاعل و ﴿ بالله ﴾ متعلق به ، والجملة في محل نصب بالقول ، وكررت الباء في قوله ﴿ وباليوم ﴾ للمعنى المتقدم في قوله : ﴿ وعلى سمعهم وعلى أبصارهم ﴾[٧] وقد سأل سائل فقال : الخبر لا بد أن يفيد غير ما أفاده المبتدأ ، ومعلوم أن الذي يقول كذا هو من الناس لا من غيرهم ، وأجيب عن ذلك : بأن هذا تفصيل معنوي ، لأنه تقدم ذكر المؤمنين ، ثم ذكر الكافرين ثم عقب بذكر المنافقين ، فصار نظير التفصيل اللفظي نحو قوله : ﴿ ومن الناس من يعجبك ﴾[٨] ، ﴿ ومن الناس من يشتري ﴾[٩] فهو في قوة تفصيل الناس إلى مؤمن وكافر ومنافق ،

---

(١) البيت للبيد . انظر ديوانه (٢٥٦) ، أمالي ابن الشجري (١/٢٥) ، الإنصاف (٨٨) ، شرح المفصل لابن يعيش (٥/١٤) ، الدرر (٢/٢٢٨) .

(٢) البيت في تفسير القرطبي (١/١٣٥) .

(٣) البيت لأبي تمام . انظر ديوانه (١٦٢) ، القرطبي (١/١٣٥) .

(٤) سورة المجادلة ، آية (٨) .

(٥) البيت لهدبة بن خشرم . انظر الهمع (١/١٥٧) ، شرح ابن عقيل (١/٤٤٧) (١٣٤) ، شذور الذهب (٤٥٤) (١٩٧) ، الدرر (١/١٣٩) .

(٦) البيت في الدرر (١/١٣٩) ، المخصص (١٣/٢٨٢) ، اللسان (يمن) .

(٧) سورة البقرة ، آية (٧) .

(٨) سورة البقرة ، آية (٢٠٤) .

(٩) سورة لقمان ، آية (٦) .

وأحسن من هذا أن يقال : إن الخبر أفاد التبعيض المقصود ، لأن الناس كلهم لم يقولوا ذلك . وهم غير مؤمنين فصار التقدير : وبعض الناس يقول كيت وكيت .

واعلم أن « من » وأخواتها لها لفظ ومعنى ، فلفظها مفرد مذكر فإن أريد بها غير ذلك فلك أن تراعي لفظها مرة ومعناها أخرى ، فتقول : « جاء من قام وقعدوا » والآية الكريمة كذلك روعي اللفظ أولاً فقيل : ﴿ من يقول ﴾ والمعنى ثانياً في ﴿ آمنا ﴾ . وقال ابن عطية : « حسن ذلك لأن الواحد قبل الجمع في الرتبة ، ولا يجوز أن يرجع متكلم من لفظ جمع إلى توحيد لو قلت : ومن الناس من يقومون ويتكلم لم يجز » وفي عبارة القاضي ابن عطية نظر ، وذلك لأنه منع من مراعاة « اللفظ بعد مراعاة » المعنى ، وذلك جائز إلا أن مراعاة اللفظ أولاً أولى ، ومما يرد عليه قول الشاعر :

١٧٠ - لَسْتُ مِمَّنْ يَكُعُّ أَوْ يَسْتَكِينُو نَ إِذَا كَافَحَتْهُ خَيْلُ الأَعَادِي[١]

وقال تعالى : ﴿ ومن يؤمن بالله ويعمل ﴾[٢] إلى أن قال : ﴿ خالدين ﴾ فراعى المعنى ثم قال : ﴿ قد أحسن الله له رزقاً ﴾ فراعى اللفظ بعد مراعاة المعنى ، وكذا راعى المعنى في قوله : « أو يستكينون » ثم راعى اللفظ في « إذا كافحته » . وهذا الحمل جار فيها في جميع أحوالها ، أعني من كونها موصولة وشرطية واستفهامية ، أما إذا كانت موصوفة فقال الشيخ[٣] : « ليس في محفوظي من كلام العرب مراعاة المعنى » يعني تقول : مررت بمن محسنون لك .

والآخر صفة لليوم وهو مقابل الأول ، ومعنى اليوم الآخر أي عن الأوقات المحدودة .

﴿ وما هم بمؤمنين ﴾ ما نافية ، ويحتمل أن تكون هي الحجازية ، فترفع الاسم وتنصب الخبر ، فيكون ﴿ هم ﴾ اسمها وبمؤمنين خبرها ، والباء زائدة تأكيداً ، وأن تكون التميمية فلا تعمل شيئاً فيكون ﴿ هم ﴾ مبتدأ و﴿ بمؤمنين ﴾ الخبر والباء زائدة أيضاً ، وزعم الفارسي وتبعه الزمخشري أن الباء لا تزاد في خبر « ما » إلا إذا كانت عاملة ، وهذا مردود بقول الفرزدق وهو تميمي :

١٧١ - لَعَمْرُكَ مَا مَعْنٌ بِتَارِكٍ حَقِّهِ وَلَا مُنْسِيءٌ مَعْنٌ وَلَا مُتَيَسِّرُ[٤]

إلا أن المختار في « ما » أن تكون حجازية ، لأنه لما سقطت الباء صرح بالنصب ، قال الله تعالى : ﴿ ما هن أمهاتهم ﴾[٥] ، ﴿ ما هذا بشراً ﴾[٦] وأكثر لغة الحجاز زيادة الباء في خبرها حتى زعم بعضهم أنه لم يحفظ النصب في غير القرآن إلا في قول الشاعر :

١٧٢ - وَأَنَا النَّذِيرُ بِحَرَّةٍ مُسْوَدَّةٍ تَصِلُ الْجُيُوشُ إِلَيْكُمُ أَقْوَادَهَا
أَبْنَاؤُهَا مُتَكَنِّفُونَ أَبَاهُمُ حَنِقُوا الصُّدُورِ وَمَا هُمُ أَوْلَادَهَا[٧]

وأتى بالضمير في قوله : ﴿ وما هم بمؤمنين ﴾ جمعاً اعتباراً بمعنى « من » كما تقدم في قوله : ﴿ آمنا ﴾ فإن

---

(١) البيت من شواهد البحر (١/٥٤) .
(٢) سورة التغابن ، آية (٩) .
(٣) أبو حيان رحمه الله .
(٤) البيت في ديوانه (٢٧٠)، الكتاب (١/٦٣)، أمالي القالي (٣/٨٢) ، الخزانة (١/١٨١) ، الهمع (١/١٢٨) ، الدرر (١/١٠٢) .
(٥) سورة المجادلة ، آية (٢) .
(٦) سورة يوسف ، آية (٣١) .
(٧) البيتان لعدي بن الرقاع . انظر شرح ابن عقيل (١/٣٠٢) ، البحر المحيط (١/٥٥) ، روح المعاني (١٢/٢٣٢) .

قيل : لِمَ أتى بخبر ﴿ ما ﴾ اسم فاعل غير مقيد بزمان ولم يؤت بعدها بجملة فعلية حتى يطابق قولهم : ﴿ آمنا ﴾ فيقال : وما آمنوا ؟ فالجواب : أنه عدل عن ذلك ليفيد أن الإيمان منتف عنهم في جميع الأوقات ، فلو أتى به مطابقاً لقولهم : ﴿ آمنا ﴾ فقال : « وما آمنوا لكان يكون نفياً للإيمان في الزمن الماضي فقط ، والمراد النفي مطلقاً أي : أنهم ليسوا متلبسين بشيء من الإيمان في وقت من الأوقات » .

﴿ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَمَا يَخۡدَعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمۡ وَمَا يَشۡعُرُونَ ٩ ﴾

قوله تعالى : ﴿ يخادعون الله ﴾ : هذه الجملة الفعلية يحتمل أن تكون مستأنفة جواباً لسؤال مقدر وهو : ما بالهم قالوا آمنا ، وما هم بمؤمنين ؟ فقيل : يخادعون الله ويحتمل أن تكون بدلاً من الجملة الواقعة صلة لـ « من » وهي « يقول » ويكون هذا من بدل الاشتمال لأن قولهم كذا مشتمل على الخداع فهو نظير قوله :

١٧٣ - إِنَّ عَلَيَّ اللَّهَ أَنْ تُبَايِعَا تُؤْخَذَ كَرْهاً أَوْ تَجِيءَ طَائِعَا[1]

وقول الآخر :

١٧٤ - مَتَى تَأْتِنَا تُلْمِمْ بِنَا فِي دِيَارِنَا تَجِدْ حَطَباً جَزْلاً وَنَاراً تَأَجَّجَا[2]

فـ « تؤخذ » بدل اشتمال من « تبايع » وكذا « تلمم » بدل من تأتنا وعلى هذين القولين فلا محل لهذه الجملة من الإعراب .

والجمل التي لا محل لها من الإعراب أربع لا تزيد على ذلك ـ وإن توهم بعضهم ذلك ـ وهي : المبتدأ والصلة والمعترضة والمفسرة ، وسيأتي تفصيلها في مواضعها ، ويحتمل أن تكون هذه الجملة حالاً من الضمير المستكن في « يقول » تقديره : ومن الناس من يقول حال كونهم مخادعين .

وأجاز أبو البقاء أن تكون حالاً من الضمير المستكن في ﴿ بمؤمنين ﴾ والعامل فيها اسم الفاعل . وقد رد عليهم بعضهم[3] بما معناه : أن هذه الآية الكريمة نظير : ما زيد أقبل ضاحكاً قال : « وللعرب في مثل هذا التركيب طريقان ؛ **أحدهما** : نفي القيد وحده وإثبات أصل الفعل ، وهذا هو الأكثر ، والمعنى أن الإقبال ثابت والضحك منتف ، وهذا المعنى لا يتصور إرادته في الآية ، أعني نفي الخداع وثبوت الإيمان . **الطريق الثاني** : أن ينتفي القيد فينتفي العامل فيه ، فكأنه قيل في المثال السابق : لم يقبل ولم يضحك ، وهذا المعنى أيضاً غير مراد بالآية الكريمة قطعاً أعني نفي الإيمان والخداع معاً ، بل المعنى على نفي الإيمان وثبوت الخداع فقد جعلها حالاً من الضمير في ﴿ بمؤمنين ﴾ والعجب من أبي البقاء كيف استشعر هذا الإشكال ، فمنع من جعل هذه الجملة في محل الجر صفة لمؤمنين ؟ قال : « لأن ذلك يوجب نفي خداعهم والمعنى على إثبات الخداع » ثم جعلها حالاً من ضمير « مؤمنين » ولا فرق بين الحال والصفة في هذا .

والخداع أصله الإخفاء ، ومنه الأخداعان : عرقان مستبطنان في العنق ، ومنه مخدع البيت فمعنى خادع أي :

---

(١) البيت من شواهد الكتاب (١/١٥٦) . الأشموني (٣/١٣١) .

(٢) البيت لعبيد الله بن الحر الجعفي . انظر الكتاب (٣/٨٦) ، شرح المفصل لابن يعيش (٧/٥٣) ، الدرر (٢/١٦٦) ، الخزانة (٣/٦٦٠) .

(٣) انظر البحر المحيط (١/٥٦) .

موهم صاحبه خلاف ما يريد به من المكروه ، وقيل : هو الفساد قال الشاعر :

١٧٥ - أَبْيَضُ اللَّوْنِ لَذِيذٌ طَعْمُهُ طَيِّبُ الرِّيقِ إذَا الرِّيقُ خَدَعْ[1]

أي : فسد والمصدر الخدع بكسر الخاء ومثله : الخديعة ، ومعنى يخادعون الله أي من حيث الصورة لا من حيث المعنى ، وقيل : لعدم عرفانهم بالله تعالى وصفاته ظنوه ممن يخادع .

وقال أبو القاسم الزمخشري : « إن اسم الله تعالى مقحم ، والمعنى : يخادعون الذين آمنوا ويكون من باب : « أعجبني زيد وكرمه » المعنى : أعجبني كرم زيد وإنما ذكر « زيد » توطئة لذكر كرمه » ، وجعل ذلك نظير قوله تعالى : ﴿والله ورسوله أحق أن يرضوه﴾ ، ﴿ إن الذين يؤذون الله ورسوله ﴾ وهذا منه غير مرض لأنه إذا صح نسبة مخادعتهم إلى الله تعالى بالأوجه المتقدمة فلا ضرورة تدعوا إلى ادعاء زيادة اسم الله تعالى وأما « أعجبني زيد وكرمه » فإن الإعجاب أسند إلى زيد بجملته ، ثم عطف عليه بعض صفاته تمييزاً لهذه الصفة من بين سائر الصفات للشرف ، فصار من حيث المعنى نظيراً لقوله تعالى : ﴿ وملائكته وكتبه ورسوله وجبريل وميكال ﴾ .

وفَاعَلَ له معانٍ خمسةٌ : المشاركةُ المعنويةُ نحو : « ضاربَ زيدٌ عمراً » وموافقةُ المجرد نحو : « جاوَزْتُ زيداً » أي جُزْتُه ، وموافقةُ أَفْعَل متعدياً نحو : « باعَدْتُ زيداً وأَبْعدته » ، والإغناءُ عن أَفْعَل نحو : « وارَيْتُ الشيءَ » ، وعن المجردِ نحو : سافَرْت وقاسَيْت وعاقَبْت ، والآيةُ فيها فاعَلَ يحتمل المعنيين الأوَّلَيْنِ : أمّا المشاركةُ فالمخادعةُ منهم لله تعالى تقدَّم معناها ، ومخادعةُ الله إياهم من حيث إنه أجرى عليهم أحكامَ المسلمين في الدنيا ، ومخادعةُ المؤمنين لهم كونُهم امتَثلوا أمرَ الله تعالى فيهم ، وأمَّا كونهُ بمعنى المجرد فيبيِّنه قراءةُ ابن مسعود[2] وأبي حيوة[3] : « يَخْدَعون » .

وقرأ أبو عمرو والحرميان[4] : « وما يُخادِعون » كالأولى ، والباقون : ﴿ وما يَخْدعون ﴾ فيُحتمل أن تكونَ القراءتان بمعنىً واحد ، أي يكون فاعَلَ بمعنى فَعَل ، ويُحتمل أن تكونَ المفاعلةُ على بابها ، أعني صدورَها من اثنين ، فهم يُخادعون أنفسَهم ، حيثُ يُمَنُّونَها الأباطيلَ ، وأنفُسُهم تخادِعهم حيث تُمَنِّيهم ذلك أيضاً فكأنها محاورةٌ بين اثنين ، ويكون هذا قريباً من قول الآخر :

١٧٦ - لَمْ تَدْرِ مَا لاَ وَلَسْتَ قَائِلَهَا عُمْرَكَ مَا عِشْتَ آخِرَ الأَبَدِ
وَلَمْ تُؤامِرْ نَفْسَيْكَ مُمْتَرِياً فِيهَا وَفِي أُخْتِهَا وَلَمْ تَكِدِ[5]

وقال آخرُ :

١٧٧ - يُؤَامِرُ نَفْسَيْهِ وَفِي الْعَيْشِ فُسْحَةٌ أَيَسْتَوْقِعُ الذُّوبَانَ أَمْ لاَ يَطورُهَا[6]

---

(١) البيت لسويد بن أبي كاهل . انظر المفضليات (١٩١) ، اللسان (خدع) .

(٢) عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب الهذلي أبو عبد الرحمن صحابي من أكابرهم فضلاً وعقلاً وقرباً من رسول الله ﷺ وهو من أهل مكة ومن السابقين إلى الإسلام وأول من جهر بقراءة القرآن بمكة ، توفي سنة ٣٢ هـ . الإصابة (٤٩٥٥) ، غاية النهاية (١/٤٥٨) ، حلية الأولياء (١/١٢٤) ، الأعلام (٤/١٣٧) .

(٣) شريح بن يزيد الحضرمي من أعلام القراءات توفي سنة (٢٠٣) هـ . انظر غاية النهاية (١/٣٢٥) .

(٤) وهما نافع وابن كثير رحمهما الله تعالى .

(٥) انظر البيتين الحجة لأبي علي الفارسي (١/٢٣٨) . البحر (١/٥٧) .

(٦) البيت لرجل من فزارة . انظر الحجة (١/٢٣٨) ، البحر (١/٥٧) .

وقوله : ﴿ إلا أنفسَهم ﴾ : « إلا » في الأصل حَرف استثناءٍ ، وأنفسَهم مفعول به ، وهذا الاستثناء مفرغٌ ، وهو عبارةٌ عما افْتَقَر فيه ما قبلَ « إلا » لِما بعدها ، ألا ترى أن « يُخادعون » يَفْتَقِرُ إلى مفعول ، ومثلُه : « ما قام إلا زيدٌ » فقام يفتقر إلى فاعلٍ ، والتامُّ بخلافه ، أي : ما لم يَفْتَقِر فيه ما قبلَ « إلاَّ » لِما بعدها ، نحو : قام القومُ إلا زيداً ، وضرَبتَ القوم إلا بكراً ، فقام قد أخذ فاعلَه ، وضربْتُ أخذ مفعوله ، وشرط الاستثناء المفرغ أن يكون بعد نفيٍ أو شِبهِهِ كالاستفهام والنفي . وأمَّا قولُهم : « قرأتُ إلا يومَ كذا » فالمعنى على نفيٍ مؤول تقديره : ما تركْتُ القراءة إلا يوم كذا ، ومثلُه : ﴿ ويأبى الله إلا أن يُتِمَّ نورَه ﴾[1] ، ﴿ وإنها لكبيرةٌ إلا على الخاشعين ﴾[2] ، للاستثناء أحكامٌ كثيرة تأتي مفصلة في غضون الكتاب إن شاء الله تعالى .

وقُرِىء : « وما يُخْدَعون » مبنياً للمفعول ، وتخريجُها على أنَّ الأصلَ وما يُخْدَعون إلا عن أنفسِهم ، فلمّا حُذِف الحرف انتصبَ على حدِّ :

١٧٨ - تَمُرُّونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا ..... [3]

و « يُخَدِّعون »[4] مِنْ خَدَّع مشدداً ، و « يَخَدِّعون » بفتح الياء والتشديد والأصل : يَخْتَدِعون فأدغم .

﴿ وما يَشْعرون ﴾ هذه الجملةُ الفعليةُ ، يُحتمل ألاَّ يكونَ لها مَحَلٌّ من الإعراب ، لأنها استئنافٌ ، وأن يكونَ لها محلٌّ وهو النصبُ على الحال من فاعل ﴿ يَخْدعون ﴾ ، والمعنى : وما يَرْجِعُ وبالُ خِداعِهم إلا على أنفسِهم غيرَ شاعِرين بذلك . ومفعولُ ﴿ يَشْعُرون ﴾ محذوفٌ للعلم به ، تقديرُه : وما يشعرون أنَّ وبالَ خداعِهم راجعٌ على أنفسِهم ، أو اطِّلاع اللَّهِ عليهَم ، والأحسنُ ألاَّ يُقَدَّرَ له مفعولٌ لأنَّ الغرضَ نفيُ الشعورِ عنهم البتةَ من غير نظرٍ إلى مُتَعَلَّقِهِ ، والأولُ يُسَمَّى حذفَ الاختصارِ ، ومعناه حَذْفُ الشيءِ لدليلٍ ، والثاني يُسَمَّى حذفَ الاقتصار ، وهو حَذْفُ الشيءِ لا لدليلٍ .

والشعورُ : إدراكُ الشيء من وجهٍ يَدِقُّ ويَخْفى ، مشتقٌّ من الشَّعْرِ لدقَّته ، وقيل : هو الإدراك بالحاسَّة مشتقٌّ من الشِّعار ، وهو ثوبٌ يَلي الجسدَ ، ومنه مشاعرُ الإنسانِ أي حواسُّه الخمسُ التي يَشْعُرُ بها .

﴿ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ مَرَضًا ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌۢ بِمَا كَانُوا۟ يَكْذِبُونَ ﴿١٠﴾ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ قَالُوٓا۟ إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴿١١﴾ ﴾

قولُه تعالى : ﴿ في قلوبهم مرضٌ ﴾ : الآية . الجارُّ والمجرورُ خبرٌ مقدمٌ واجبُ التقديمِ لِما تَقَدَّم ذِكْرُه في قوله : ﴿ وعلى أبصارهم غِشاوةٌ ﴾[5] . والمشهورُ تحريك الراءِ مِنْ « مَرَض » ، ورَوى الأصمعي[6] عن أبي عمرو سكونَها ، وهما لغتان في مصدر مَرِضَ يَمْرَض . والمرضُ : الفتورُ ، وقيل : الفساد ، ويُطلق على الظلمة ، وأنشدوا :

---

(١) سورة التوبة ، آية (٣٢) .
(٢) سورة البقرة ، آية (٤٥) .
(٣) وهو لجرير وقد تقدم .
(٤) انظر البحر المحيط (٥٧/١) .
(٥) سورة البقرة ، آية (٧) .
(٦) عبد الملك بن قريب بن عبد الملك بن عليّ بن أصمع الأصمعي البصري اللغوي أحد أئمة اللغة والغريب والأخبار والملح والنوادر ، توفي سنة ست عشرة ومائتين عن ثمان وثمانين سنة . البغية (١١٢/٢ - ١١٣) .

١٧٩ - فـي لَـيْـلَةٍ مَـرِضَـتْ مِـنْ كُـلِّ نَـاحِـيَـةٍ فَـمَـا يُـحِسُّ بِـهَـا نَـجْـمٌ وَلَا قَـمَـرُ[١]

أي لظلمتها ، ويجوزُ أن يكونَ أراد بمَرِضَتْ فَسَدت ، ثم بيَّن جِهةَ الفسادِ بالظلمةِ .

وقوله : ﴿ فَزَادَهُم الله مرضاً ﴾ : هذه جملةٌ فعليةٌ معطوفةٌ على الجملةِ الأسميةِ قبلها ، مُتَسَبِّبَةٌ عنها ، بمعنى أنَّ سبب الزيادة حصولُ المرضِ في قلوبهم ، إذ المرادَ بالمرض هنا الغِل والحَسَد لظهور دين الله تعالى . و « زاد » يستعمل لازماً ومتعدياً لاثنين ثانيهما غيرُ الأول كأعطى وكسا ، فيجوز حذفُ معمولَيْه وأحدِهما اختصاراً واقتصاراً ، تقول : زاد المال ، فهذا لازمٌ ، وزِدْتُ زيداً خيراً ، ومنه ﴿وزِدْناهم هدى ﴾[٢] ، ﴿ فزادهم الله مرضاً ﴾[٣] « وزدتُ زيداً » ولا تذكر ما زِدْتَه ، وزدْتُ مالاً ، ولا تذكر مَنْ زِدْتَه وألفُ « زاد » منقلبةٌ عن ياء لقولهم : يزيدُ .

﴿ ولهم عذابٌ أليم ﴾ نظير قوله تعالى : ﴿ ولهم عذابٌ عظيم ﴾[٤] وقد تقدَّم . وأليم هنا بمعنى مُؤْلِم ، كقوله :

١٨٠ - ونَـرْفَـعُ مِـنْ صُـدُورِ شَـمَـرْدَلاتٍ يَـصُـكُّ وُجُـوهَـهَـا وَهَـجٌ أَلِـيـمُ[٥]

ويُجمع على فُعلاء كشريف وشُرَفاء ، وأفْعال مثل : شريف وأشْراف ، ويجوزُ أن يكونَ فعيل هنا للمبالغة مُحَوَّلاً من فَعِل بكسرِ العين ، وعلى هذا يكون نسبةُ الألم إلى العذاب مجازاً ، لأن الألم حَلَّ بمَنْ وَقَعَ به العذابُ لا بالعذاب ، فهو نظيرُ قولهم : شِعْرٌ شاعِرٌ .

و ﴿ بما كانوا يَكْذِبون ﴾ متعلِّقٌ بالاستقرارِ المقدَّرِ في « لهم » أي : استقر لهم عذابٌ أليم بسبب تكذيبهم . و « ما » يجوزُ أنْ تَكونَ مصدريةً أي بكونهم يكذبون وهذا على القول بأنَّ لـ « كان » مصدراً ، وهو الصحيحُ عند بعضهم للتصريحِ به في قول الشاعر :

١٨١ - بِبَـذْلٍ وحِلْمٍ سَـادَ فـي قَـوْمِـهِ الْفَـتَى وَكَـوْنُـكَ إِيَّـاهُ عَـلَـيْـكَ يَـسِـيـرُ[٦]

فقد صَرَّح بالكون ، ولا جائزٌ أن يكونَ مصدرَ كان التامةِ لنصبِه الخبر بعدها ، وهو : « إياه » ، على أن للنظر في هذا البيت مجالاً ليسَ هذا موضعَه . وعلى القول بأن لها مصدراً لا يجوز التصريحُ به معها ، لا تقول : « كان زيد قائماً كوناً » ، قالوا : لأن الخبرَ كالعوضِ من المصدر ، ولا يُجْمع بين العِوَضِ والمُعَوَّضِ منه ، وحينئذ فلا حاجةَ إلى ضميرٍ عائدٍ على « ما » لأنها حرفٌ مصدريٌّ على الصحيح خلافاً للأخفش وابنِ السراج في جَعْلِ المصدريَّة اسماً . ويجوز أن تكونَ « ما » بمعنى الذي ، وحينئذ فلا بدَّ من تقديرِ عائدٍ أي : بالذي كانوا يكذِّبونه ، وجاز حَذْفُ العائدِ لاستكمالِ الشروط ، وهو كونُه منصوباً متصلاً بفعل ، وليس ثَمَّ عائدٌ آخرُ . وزعم أبو البقاء أنَّ كونَ ما موصولةً اسمية هو الأظهرُ ، قال : « لأن الهاء المقدرةَ عائدةٌ على « الذي » لا على المصدرِ » وهذا الذي قاله غيرُ لازمٍ ، إذ لقائلٍ أن يقولِ : لا نُسَلِّم أنه لا بدَّ من هاءٍ مقدرة ، حتى يلزمَ جَعْلُ « ما » اسميةً ، بل مَنْ قرأ « يَكْذِبون » مخففاً فهو عنده غيرُ متعَدٍّ لمفعولٍ ، ومَنْ قرأه مشدَّداً فالمفعولُ محذوفٌ لِفَهْم المعنى أي : بما كانوا يُكَذِّبون الرسول والقرآن ، أو يكون

---

(١) البيت من شواهد البحر (١/٥٣) .
(٢) سورة الكهف ، آية (١٣) .
(٣) سورة البقرة ، آية (١٠) .
(٤) سورة البقرة ، آية (٧) .
(٥) البيت لذي الرمة . انظر ديوانه (٦٧٧) ، الأضداد (٨٤) ، القرطبي (١/١٣٩) .
(٦) البيت في شرح ابن عقيل (١/٢٧٠) (٦٤) . وانظر الأشموني (١/٢٣١) ، الهمع (١/١١٤) ، الدرر (١/٨٣) .

المشددَ بمعنى المخَفَّف . وقرأ الكوفيون[١] : « يَكْذِبون » بالفتح والتخفيفِ ، والباقون بالضمِّ والتشديدِ .

ويُكَذِّبون مضارع كَذَّب بالتشديد ، وله معانٍ كثيرة : الرَّمْيُ بكذا ، ومنه الآيةُ الكريمةُ ، والتعديةُ نحو : فَرِحْتُ زيداً ، والتكثير نحو : قَطَّعْتُ الأثواب ، والجَعْلُ على صفة نحو : قطَّرْتُه أي : جعلته مُقَطَّراً ، ومنه :

١٨٢ - قَدْ عَلِمَتْ سَلْمَى وَجَارَاتُهَا مَا قَطَّرَ الْفَارِسَ إلَّا أَنَا[٢]

والتسميةُ نحو : فَسَّقْتُه أي سَمَّيْتُه فاسقاً ، والدعاءُ له نحو : سَقَّيْتُه أي قلت له : سَقاك الله ، أو الدعاءُ عليه نحو : عَقَّرْته ، أي : قلت له : عَقْراً لك ، والإقامة على شيء نحو : مَرَّضْتُه ، والإزالة نحو : قَذَّيْتُ عينَه أي أزلْتُ قَذاها ، والتوجُّه نحو : شَرَّق وغَرَّب ، أي : تَوَجَّه نحو الشرق والغرب ، واختصارُ الحكاية نحو : أَمَّن قال : آمين ، وموافقة تَفَعَّل وفَعَل مخففاً نحو : ولَّى بمعنى تَوَلَّى ، وقَدَّر بمعنى قَدَر ، والإغناء عن تَفَعَّل وفَعَل مخففاً نحو : حَمَّر أي تكلَّم بلغة حميرٍ ، قالوا : « مَنْ دَخَل ظَفارِ حَمَّر » وعَرَّد[٣] في القتال هو بمعنى عَرِد مخففاً ، وإن لم يُلْفَظْ به .

و « الكذب » اختلف الناسُ فيه ، فقائلٌ : هو الإخبار عن الشيء بغيرِ ما هو عليه ذهناً وخارجاً ، وقيل : بغير ما هو عليهِ في الخارجِ سواءً وافق اعتقادَ المتكلم أم لا . وقيل : الإخبارُ عنه بغيرِ اعتقادِ المتكلِّم سَواءً وافق ما في الخارج أم لا ، والصدقُ نقيضُه ، وليس هذا موضعَ ترجيحٍ .

قوله تعالى : ﴿ وإذا قِيل لهم لا تُفْسِدوا في الأرض ﴾ : الآية . « إذا » ظرفُ زمنٍ مستقبل ويلزمُها معنى الشرطِ غالباً ، ولا تكونُ إلا في الأمرِ المحقق أو المرجَّحِ وقوعُه فلذلك لم تَجْزم إلا في شعر لمخالفتِها أدواتِ الشَرط ، فإنها للأمر المحتمل ، ومن الجزم قولُه :

١٨٣ - تَرْفَعُ لي خِنْدِفٌ وَاللَّهِ يَرْفَعُ لي نَاراً إذَا خَمَدَتْ نِيرانُهُمْ تَقِدِ[٤]

وقال آخر :

١٨٤ - وَاسْتَغْنِ مَا أَغْنَاكَ رَبُّكَ بِالْغِنَى وَإِذَا تُصِبْكَ خَصَاصَةٌ فَتَجَمَّلِ[٥]

وقول الآخر :

إذَا قَصُرَتْ أَسْيَافُنَا كَانَ وَصْلُهَا خُطَانَا إلَى أَعْدَائِنَا فَنُضَارِبِ[٦]

فقوله : « فَنُضارِبِ » مجزومٌ لعطفِه على محلِّ قوله « كان وصلُها » . وقال الفرزدق :

١٨٦ - فَقَامَ أَبُو لَيْلَى إلَيْهِ ابْنُ ظَالِمٍ وَكَانَ إذَا مَا يَسْلُلِ السَّيْفَ يَضْرِبِ[٧]

وقد تكونُ للزمنِ الماضي كـ « إذ » ، كما قد تكون إذْ للمستقبل كـ « إذا » ، وتكون للمفاجأة أيضاً ، وهل هي

---

(١) عاصم وحمزة والكسائي .

(٢) البيت لعمرو بن معد يكرب . انظر الكتاب (١/٣٥٣) ، شرح المفصل لابن يعيش (٣/١٠١) .

(٣) والعرود : الهروب .

(٤) البيت للفرزدق . انظر ديوانه (٢١٦) ، الكتاب (١/٤٣٤) ، شرح المفصل لابن يعيش (٧/٤٧) .

(٥) البيت لعبد قيس بن خفاف . انظر الأصمعيات (٢٣٠) ، الخزانة (٢/١٧٦) ، المفضليات (٢٣٠) ، الدرر (١/١٧٣) .

(٦) البيت لشهم بن مرة . انظر الكتاب (١/٤٣٤) ، المفضليات (٢٠٧) ، الحماسة الشجرية (١/١٨٦) ، وأماليه (١/٣٣٣) .

(٧) البيت في شرح المفصل لابن يعيش (٨/٢٣٤) . الخزانة (٣/١٨٥) .

حينئذٍ باقيةً على زمانيتها أو صارَتْ ظرفَ مكانٍ أو حرفاً ؟ ثلاثةُ أقوال ، أصحُّها الأولُ استصحاباً للحالِ ، وهل تتصرَّف أم لا ؟ الظاهرُ عدمُ تَصَرُّفِها ، واستدلَّ مَنْ زعم تصرُّفها بقولِه تعالى في قراءة مَنْ قرأ[١] : ﴿ إذا وَقَعَتِ الواقعَةُ ، ليس لوَقْعتها كاذبةٌ ، خافضةٌ رافعةً ، إذا رُجَّتِ الأرضُ رَجّاً ﴾[٢] بنصب « خافضةً رافعةً » ، فَجَعَلَ « إذا » الأولى مبتدأ والثانيةَ خبرَها ، التقديرُ : وَقْتُ وقوعِ الواقعة وقتُ رَجِّ الأرض ، وبقوله : ﴿ حتى إذا جاؤُوها ﴾[٣] ، ﴿ حتى إذا كُنْتم ﴾[٤] ، فجعلَ « حتى » حرفَ جر و « إذا » مجرورةً بها ، وسيأتي تحقيقُ ذلك في مواضِعه . ولا تُضافُ إلا إلى الجملِ الفعليةِ خلافاً للأخفش .

وقولُه تعالى : « قيل » فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ للمفعولِ ، وأصلُه : قُولَ كضُرِبَ فاستُثْقِلت الكسرةُ على الواو ، فَنُقِلَت إلى القافِ بعد سَلْبِ حركتِها ، فَسَكَنَتَ الواوُ بعد كسرةٍ فقُلِبت ياءً ، وهذه أفصحُ اللغاتِ ، وفيه لغةٌ ثانية وهي الإشمامُ ، والإشمامُ عبارةٌ عن جَعْلِ الضمةِ بين الضمِ والكسرِ ، ولغةٌ ثالثةٌ وهي إخلاصُ الضم ، نحو : قُوْلَ وبُوعَ ، قال الشاعر :

١٨٧ - لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئاً لَيْتُ ... لَيْتَ شَبَاباً بُوْعَ فَاشْتَرَيْتُ[٥]

وقال آخر :

١٨٨ - حُوكَتْ عَلَى نِيْرَيْنِ إذْ تُحَاكُ ... تَخْتَبِطَ الشَّوْكَ ولا تُشَاكُ[٦]

وقال الأخفش : « ويجوزُ « قُيِل » بضم القاف والياءُ » يعني مع الياء لا أنَّ الياءَ تضمُّ أيضاً . وتجيءُ هذه اللغاتُ الثلاثُ في اختار وانقاد وردَّ وحَبَّ ونحوها ، فتقول : اختير بالكسرِ والإشمامِ واختُور ، وكذلك انقيد وانقُود ورُدَّ ورِدَّ ، وأنشدوا :

١٨٩ - وَمَا حِلَّ مِنْ جَهْلٍ حُبا حُلَمَائِنا ... وَلَا قَائِلُ الْمَعْرُوفِ فِينَا يُعَنَّفُ[٧]

بكسر حاء « حِلَّ » وقرىء : ﴿ولو رِدُّوا﴾[٨] بكسر الراء ، والقاعدةُ فيما لم يُسَمَّ فاعلُه أن يُضَمَّ أولُ الفعلِ مطلقاً ، فإن كان ماضياً كُسِر ما قبلَ آخرِه لفظاً نحو : ضُرِب أو تقديراً نحو : قِيلَ واخْتِير ، وإن كان مضارعاً فُتح لفظاً نحو يُضْرَبُ أو تقديراً نحو : يُقال ويُختار ، وقد يُضَمُّ ثاني الماضي أيضاً إذا افتُتح بتاءِ مطاوعةٍ نحو تُدُحْرج الحجرُ ، وثالثُه إن افتُتح بهمزةِ وصل نحو : انطُلِق بزيدٍ .

واعلم أن شرط جوازِ اللغاتِ الثلاث في قيل وغيض ونحوِهما ألَّا يُلْبِسَ ، فإن أَلْبس عُمِل بمقتضى عَدمِ اللَّبْس ،

---

(١) ستأتي في كلام المصنف رحمه الله .
(٢) سورة الواقعة، آيات (١ - ٤) .
(٣) سورة الزمر ، آية (٧١) .
(٤) سوة يونس ، آية (٢٢) .
(٥) البيت لرؤبة . انظر ملحقات ديوانه (١/٢٠٦) ، شرح المفصل لابن يعيش (٧/٧٠) ، الهمع (١/٢٤٨) ، الدرر (١/٢٠٦) .
(٦) البيت لرؤبة وليس في ديوانه . انظر أوضح المسالك (١/٣٨٧) ، الأشموني (٢/٦٣) ، الهمع (٢/١٢٥) ، العيني (٢/٥٢٦) ، الدرر (٢/٢٢٣) .
(٧) البيت للفرزدق . انظر ديوانه (٢/٢٩) ، الكتاب (٤/١١٨) ، المحتسب (١/٣٤٦) ، المنصف (١/٢٥٠) ، اللسان (حلل) ، والشاهد فيه مراعاة كسرة الثاني من حل التي هي في أصل الفعل قبل إدغامه فيشم الحاء الكسرة لذلك .
(٨) سورة الأنعام ، آية (٢٨) .

هكذا قال بعضَهم ، وإن كان سيبويه قد أطلق جوازَ ذلك ، وأشمَّ الكسائي : قيل[١] ، وغيض[٢] وجيء[٣] ، وحيل بينهم[٤] ، وسيق الذين[٥] ، وسيء[٦] بهم ، وسيئت وجوهُ[٧] ، وافقه هشام[٨] في الجميع ، وابنُ ذكوان في «حيل» وما بعدها ، ونافع في « سيء » و « سيئَتْ » والباقون بإخلاصِ الكسرِ في الجميع . والإشمامُ له معانٍ أربعةَ في اصطلاح القرَّاء سيأتي ذلكَ في « يوسف » إن شاء الله تعالى عند ﴿ مالك لاَ تأْمَنَّا ﴾[٩] فإنه أليقُ به .

و « لهم » جارٌّ ومجرور متعلِّق بقيل ، واللامُ للتبليغ ، و « لا » حرفُ نهي تَجْزِمُ فعلاً واحداً ، « تُفْسِدوا » مجزومٌ بها ، علامةُ جَزْمِه حذفُ النون لأنه من الأمثلةِ الخمسةِ ، و « في الأرضِ » متعلّقٌ به ، والقائمُ مقامَ الفاعل هو الجملةُ من قوله « لا تُفْسِدوا » لأنه هو المقولُ في المعنى ، واختاره أبو القاسم الزمخشري ، والتقديرُ : وإذا قيل لهم هذا الكلامُ أو هذا اللفظُ ، فهو من باب الإسنادِ اللفظي . وقيل[١٠] : القائمُ مقام الفاعلِ مضمرٌ تقديرُه : وإذا قيل لهم قولٌ هو ، ويُفَسِّر هذا المضمَر سياقُ الكلامِ كما فسَّره في قولِه : ﴿ حتى توارَتْ بالحجابِ ﴾[١١] والمعنى : « وإذا قيل لهم قولٌ سَديدٌ » فَأُضْمِر هذا القولُ الموصوفُ ، وجاءَتِ الجملةُ بعده مفسرةً فلا موضعَ لها من الإعراب ، قال : « فإذا أَمْكَنَ الإسنادُ المعنويُّ لم يُعْدَل إلى اللفظي ، وقد أمكن ذلك بما تقدَّم » وهذا القولُ سبقه إليه أبو البقاء فإنه قال : « والمفعولُ القائمُ مقامَ الفاعل مصدرٌ وهو القولُ وأُضْمر لأنَّ الجملة بعده تفسِّره ، ولا يجوزُ أن يكونَ « لا تُفْسِدوا » قائماً مقامَ الفاعلِ لأنَّ الجملة لا تكون فاعلةً فلا تقومُ مقامَ الفاعل » . انتهى . وقد تقدَّم جوابُ ذلك مِنْ أنَّ المعنى : وإذا قيل لهم هذا اللفظُ ، ولا يجوزُ أن يكونَ « لهم » قائماً مقامَ الفاعلِ إلا في رأي الكوفيين والأخفش ، إذ يجوزُ عندهم إقامةُ غيرِ المفعولِ به مع وجودِه . وتلخَّص مِنْ هذا أنَّ جملةَ قولِه : « لا تُفْسدوا » في محلِّ رفعٍ على قولِ الزمخشري ، ولا محلَّ لها على قول أبي البقاء ومَنْ تبعه . والجملةُ من قوله : « قيل » وما في حَيِّزه في محلِّ خَفْض بإضافةِ الظرفِ إليه . والعاملُ في « إذا » جوابُها عند الجمهور وهو « قالوا » ، والتقدير : قالوا إنما نحن مصلحون وقتَ القائل لهم لا تُفْسدوا ، وقال بعضهم[١٢] : « الذي نختاره أنَّ الجملةَ التي بعدَها وتليها ناصبةٌ لها ، وأنَّ ما بعدها ليس في محلِّ خفض بالإضافةِ لأنها أداةُ شرط ، فحكمُها حكمُ الظروفِ التي يُجازى بها ، فكما أنك إذا قلتَ : « متى تقمْ أقمْ » كان « متى » منصوباً بفعلِ الشرط فكذلك « إذا » . قال هذا القائل : « والذي يُفْسد مذهبَ الجمهور جوازُ قولِك : « إذا قمت فعمروٌ قائمٌ » ، ووقوعُ « إذا » الفجائية جواباً لها ، وما بعد الفاء وإذا الفجائية لا يَعْمل ما بعدهما فيما قبلهما . وهو اعتراضٌ ظاهر .

وقوله : ﴿ إنما نحن مصلحون ﴾ « إنَّ » حرفٌ مكفوفٌ بـ « ما » الزائدة عن العمل ، ولذلك تليها الجملةُ مطلقاً ، وهي تفيدُ الحصرَ عند بعضِهم . وأَبْعَدَ مَنْ زعم أن « إنما » مركبة من « إنَّ » التي للإثبات و « ما » التي للنفي ، وأنَّ بالتركيبِ حدث معنىً يفيد الحصرَ . وأعلم أنَّ « إنَّ » وأخواتِها إذا ولِيَتْها « ما » الزائدةُ بَطَلَ عملُها وذهب

---

(١) سورة البقرة ، آية (١١) .
(٢) سورة هود ، آية (٤٤) .
(٣) سورة الزمر ، آية (٦٩) .
(٤) سورة سبأ ، آية (٥٤) .
(٥) سورة الزمر ، آية (٧١) .
(٦) سورة هود ، آية (٧٧) .
(٧) سورة الملك ، آية (٢٧) .
(٨) هشام بن عمار بن نصير ابن ميسرة السلمي أبو الوليد قاض من القراء المشهورين من أهل دمشق ، توفي سنة ٢٤٥ هـ . غاية النهاية (٣٥٤/٢) ، ميزان الاعتدال (٢٥٥/٣) ، الأعلام (٨٧/٨) .
(٩) سورة يوسف ، آية (١١) .
(١٠) انظر البحر المحيط (٦٤/١) .
(١١) سورة صّ ، آية (٣٢) .
(١٢) انظر البحر المحيط (٦٤/١) .

اختصاصُها بالأسماء كما مرَّ ، إلا « ليت » فإنه يجوزُ فيها الوجهان سماعاً ، وأنشدوا قولَ النابغَة :

١٩٠ - قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا وَنِصْفُهُ فَقَدِ[1]

برفع « الحمام » ونصبه ، فأمَّا إعمالُها فلبقاءِ اختصاصِها ، وأمَّا إهمالُها فلحَمْلِها على أخواتها ، على أنه قد رُوي عن سيبويه في البيت أنها معملةٌ على رواية الرفع أيضاً بأن تَجْعل « ما » موصولةً بمعنى الذي ، كالتي في قوله تعالى : ﴿ إنما صَنعوا كيدُ ساحرٍ ﴾[2] بـ « هذا » خبرُ مبتدأ محذوف هو العائدُ ، و « الحمام » نعتٌ لـ « هذا » و «لنا» خبر لليت ، وحُذِف العائدُ وإن لم تَطُلْ الصلةُ ، والتقدير : ألا ليت الذي هو هذا الحمامُ كائنٌ لنا ، وهذا أَوْلى من أن يُدَّعَى إهمالُها ، لأن المقتضَى للإعمال ـ وهو الاختصاصُ ـ باقٍ . وزعم بعضُهم أن « ما » الزائدةَ إذا اتصلت بإنَّ وأخواتِها جاز الإعمالُ في الجميع .

و « نحن » مبتدأ ، وهو ضميرٌ مرفوعٌ منفصلٌ للمتكلم ، ومن معه ، أو المعظِّم نفسه ، و « مصلحون » خبرُه ، والجملةُ في محلِّ نصب لأنها محكيةٌ بقالوا . والجملة الشرطيةُ وهي قولُه : « وإذا قيلَ لهم » عطفٌ على صلة مَنْ ، وهي « يقولُ » ، أي : ومن الناس مَنْ يقول ، ومن الناس مَنْ إذا قيل لهم لا تُفْسِدوا في الأرض قالوا : وقيل : يجوز أَنْ تكونَ مستأنفةً ، وعلى هذين القولين فلا محلَّ لها من الإعراب لما تقدم ، ولكنها جزءُ كلامٍ على القولِ الأول وكلامٌ مستقل على القول الثاني ، وأجازَ الزمخشري وأبو البقاء أن تكون معطوفةً على « يَكْذِبُون » الواقع خبراً لـ « كانوا » ، فيكونَ محلُّها النصبَ . وردَّ بعضهم[3] عليهما بأنَّ هذا الذي أجازاه على أحدِ وَجْهَي « ما » مِنْ قولـه « بما كانوا يَكْذِبُون » خطأٌ ، وهو أن تكونَ موصولةً بمعنى الذي ، إذ لا عائدَ فيها يعود على « ما » الموصولةِ ، وكذلك إذا جُعِلت مصدريةً فإنها تفتقرُ إلى العائد عند الأخفش وابن السراج . والجوابُ عن هذا أنهما لا يُجيزان ذلك إلا وهما يعتقدان أن « ما » موصولةٌ حرفية ، وأمّا مذهبُ الأخفش وابن السراجِ فلا يلزمهما القولُ به ، ولكنه يُشْكِل على أبي البقاء وحدَه فإنه يستضعف كونَ « ما » مصدريةً كما تقدم .

أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلْمُفْسِدُونَ وَلَٰكِن لَّا يَشْعُرُونَ ﴿١٢﴾ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا۟ كَمَآ ءَامَنَ ٱلنَّاسُ قَالُوٓا۟ أَنُؤْمِنُ كَمَآ ءَامَنَ ٱلسُّفَهَآءُ ۗ أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ وَلَٰكِن لَّا يَعْلَمُونَ ﴿١٣﴾

قوله تعالى : ﴿ ألا إنهم هم المفسدون ﴾ : الآية . « ألا » حرف تنبيه واستفتاح ، وليست مركبة مِنْ همزةِ الاستفهام ولا النافيةِ ، بل هي بسيطةٌ ، ولكنها لفظٌ مشتركٌ بين التنبيه والاستفتاح ، فتدخلُ على الجملة اسميةً كانت أو فعلية ، وبين العَرْض والتخصيص ، فتختصُّ بالأفعال لفظاً أو تقديراً ، وتكون النافيةَ للجنس دَخَلَتْ عليها همزةُ الاستفهام ، ولها أحكامٌ تقدَّم بعضها عند قوله : ﴿ لا ريبَ فيه ﴾[4] ، وتكونُ للتمني فتجري مَجْرى « ليت » في بعض أحكامها . وأجاز بعضُهم أن تكون جواباً بمعنى بلى ، يقول القائل : لم يقم زيد ، فتقول : ألا ، بمعنى بلى قد قام، وهو غريب .

و « إنهم » « إنَّ » واسمُها ، و « هم » تَحْتمل ثلاثَة أوجه :

---

(١) البيت في ديوانه (١٦) ، المقرب (١/ ١١٠) ، الخصائص (١٢/ ٤٦٠) ، الخزانة (٤/ ٢٩٧) ، المغني (٧٥) ، الدرر (١/ ١٢١) .

(٢) سورة طه ، آية (٦٩) .

(٣) البحر المحيط (١/ ٦٣) .

(٤) سورة البقرة ، آية (٢) .

أحدها : أن تكون تأكيداً لاسم « إنَّ » لأنَّ الضميرَ المنفصلَ المرفوعَ يجوز أن يؤكَّد به جميعُ ضروبِ الضميرِ المتصلِ .

وأن تكون فصلاً .

وأن تكونَ مبتدأ و « المفسدون » خبره ، وهما خبرٌ لـ « إنَّ » ، وعلى القَوْلَيْن الأَوَّلَيْن يكونُ « المفسدون » وحدَه خبراً لإنَّ . وجيء في هذه الجملة بضروبٍ من التأكيد ، منها : الاستفتاحُ والتنبيه والتأكيدُ بإنَّ وبالإتيانِ بالتأكيدِ أو الفصلِ بالضميرِ وبالتعريفِ في الخبر مبالغةً في الردِّ عليهم فيما ادَّعَوه من قولهم : إنما نحن مصلحون ، لأنهم أَخْرجوا الجوابَ جملةً اسمية مؤكَّدة بإنما ، لِيَدُلُّوا بذلك على ثبوتِ الوصفِ لهم فردَّ الله عليهم بأبلَغَ وآكدَ مِمَّا ادَّعَوه .

قوله تعالى : ﴿ **ولكن لا يَشْعرون** ﴾ الواوُ عاطفةٌ لهذه الجملةِ على ما قبلها و « لكن » معناها الاستدراكُ ، وهو معنًى لا يفارقها ، وتكون عاطفةً في المفردات ، ولا تكون إلا بين ضِدَّيْن أو نقيضَيْن ، وفي الخلافين خلافٌ ، نحو : « ما قام زيدٌ لكن خرج بكر » ، واستدلَّ بعضُهم على ذلك بقولِ طرفة :

١٩١ - وَلَسْتُ بِحَلَّالِ التِّلاعِ لِبَيْتِهِ ... وَلَكِنْ مَتَى يَسْتَرْفِدِ الْقَوْمُ أَرْفِدِ[1]

فقوله : « متى يسترفدِ القوم أرفدِ » ليس ضداً ولا نقيضاً لما قبله ، ولكنه خلافُه . قال بعضهم : وهذا لا دليلَ فيه على المُدَّعَى ، لأنَّ قولَه : « لستُ بحلَّال التِّلاعِ لبيته » كنايةٌ عن نفي البخلِ أي : لا أَحَلُّ التلاعَ لأجلِ البخلِ ، وقوله : « متى يسترفد القوم أرفد » كنايةٌ عن الكرم ، فكأنه قال : لست بخيلاً ولكن كريماً ، فهي هنا واقعةٌ بين ضِدَّيْنِ . ولا تعملُ مخفَّفةً خلافاً[2] ليونس ، ولها أحكامٌ كثيرة .

ومعنى الاستدراكِ في هذه الآيةِ يحتاجُ إلى فَضْلِ تأمُّلٍ ونَظَر ، وذلك أنهم لَمَّا نُهُوا عن اتخاذِ مثلِ ما كانوا يتعاطَوْنه من الإفساد فقابلوا ذلك بأنهم مصلحون في ذلك ، وأخبر تعالى بأنهم هم المفسدون ، كانوا حقيقين بأن يَعْلَمُوا أن ذلك كما أخبر تعالى وأنهم لا يَدَّعُون أنهم مصلحون ، فاستدرك عليهم هذا المعنى الذي فاتهم من عدمِ الشَعورِ بذلك ، ومثله قولك : « زيدٌ جاهلٌ ولكن لا يعلم » ، وذلك أنه من حيث اتصف بالجهل ، وصار الجهلُ وصفاً قائماً به كان ينبغي أن يَعْلَمَ بهذا الوصفِ من نفسه ، لأن الإنسانِ ينبغي له أن يعلم ما اشتملَتْ عليه نفسُه من الصفات فاستدركْتَ عليه أن هذا الوصفَ القائمَ به لا يعلمه مبالغةً في جَهْله .

ومفعول « يَشْعرون » محذوف : إمَّا حذفَ اختصار ، أي : لا يشعرون بأنهم مفسدون ، وإمَّا حذفَ اقتصار ، وهو الأحسنُ ، أي ليس لهم شعورٌ البتة .

قوله تعالى : ﴿ **وإذا قيل لهم آمنوا** ﴾ : الكلامُ عليها كالكلامِ على نظيرتِها قبلها . وآمِنُوا فعل وفاعل والجملةُ في محلِّ رفع لقيامها مقامَ الفاعلِ على ما تقدَّم في « وإذا قيل لهم : لا تُفْسدوا » والأقوالُ المتقدمة هناك تعودُ هنا فلا حاجة لذِكْرِها .

والكافُ في قوله « كما آمَنَ الناسُ » في محلِّ نصبٍ . وأكثرُ المُعْرِبينَ يجعلون ذلك نعتاً لمصدرٍ محذوفٍ ، والتقدير : آمنوا إيماناً كإيمانِ الناس ، وكذلك يقولون في : « سِرْ عليه حثيثاً » ، أي سيراً حثيثاً ، وهذا ليس من مذهب سيبويه ، إنما مذهبُه في هذا ونحوِه أن يكونَ منصوباً على الحالِ من المصدرِ المضمرِ المفهومِ من الفعلِ المتقدمِ .

---

(١) البيت من معلقته المشهورة . انظر ديوانه (١/٤٤٢) ، سيبويه (١/٤٤٢) ، الخزانة (٣/٦٥٠) .

(٢) يونس بن حبيب الضبيّ الولاء البصريّ أبو عبد الرحمن من أصحاب أبي عمرو بن العلاء ، توفي سنة اثنتين وثمانين ومائة . أخبار النحويين البصريين (٣٢) ، بغية الوعاة (٢/٣٦٥) .

وإنما أَحْوَجَ سيبويهِ إلى ذلك أنَّ حَذْفَ الموصوفِ وإقامةَ الصفةِ مُقامَه لا يجوز إلا في مواضعَ محصورةٍ ، ليس هذا منها ، وتلك المواضعُ أن تكونَ الصفةُ خاصةً بالموصوفِ ، نحو : مررت بكاتبٍ ، أو واقعةً خبراً نحو : زيد قائم ، أو حالاً نحو : جاء زيدٌ راكباً ، أو صفةً لظرف نحو : جلستُ قريباً منك ، أو مستعمَلةً استعمالَ الأسماء ، وهذا يُحْفَظُ ولا يقاس عليه ، نحو : الأبطح والأبْرق ، وما عدا هذه المواضعَ لا يجوزُ فيها حذفُ الموصوف ، ألا ترى أن سيبويه منع : « ألا ماءَ ولو بارداً » ، وإنْ تقدَّم ما يدل على الموصوف ، وأجاز : ألا ماءَ ولو بارداً لأنه نَصْبٌ على الحال .

و « ما » مصدريةٌ في محلِّ جر بالكاف ، و « آمَنَ الناسُ » صلتُها . واعلم أن « ما » المصدريَةُ تُوصَلُ بالماضي أو المضارعِ المتصرِّف ، وقد شَذَّ وصلُها بغيرِ المتصرِّف في قوله :

١٩٢ - ..... بِمَـا لَسْتُمَـا أَهْـلَ الْخِيَـانَـةِ والغَـدْرِ[1]

وهل توصل بالجمل الاسمية ؟ خلافٌ ، واستُدِل على جوازه ، بقوله :

١٩٣ - وَاصِـلْ خَلِيلَك مَـا التَّـوَاصُـلُ مُمْكِنٌ فَـلأَنْـتَ أَوْ هُـوَ عَـنْ قَـلِيـلٍ ذَاهِـبُ

وقول الآخر :

١٩٤ - أَحْـلاَمُكم لِسَقَـامِ الْـجَهْـلِ شَـافِيَـةٌ كَـمَـا دِمَـاؤُكُمُ تَـشْـفِي مِـنَ الـكَـلَـبِ[2]

وقول الآخر :

١٩٥ - فـإنَّ الْـحُـمْـرَ مِـنْ شَـرِّ الْـمَـطَايَـا كَـمَـا الحَبِـطَاتُ شَـرُّ بَنِي تَـمِيـمِ[3]

إلا أنَّ ذلك يكثُر فيها إذا افْهَمَتِ الزمانِ كقوله : « واصلْ خليلَك . البيت . وأجاز الزمخشري وأبو البقاء أن تكونَ « ما » كافةً للكاف عن العمل ، مثلُها في قولك : ربما قام زيد . ولا ضرورةَ تَدْعو إلى هذا ، لأنَّ جَعْلَها مصدريةً مُبْقٍ للكافِ على ما عُهِدَ لها من العملِ بخلافِ جَعْلِها كافة . والألفُ واللامُ في « الناس » تحتملُ أن تكونَ جنسيةً أو عهديةً . والهمزةُ في « أنؤمن » للإنكار أو الاستهزاءِ ، ومحلُّ « أنؤمن » النصبُ بـ « قالوا » .

وقوله : ﴿ **كما آمن السُّفَهاء** ﴾ : القولُ في الكافِ و « ما » كالقول فيهما فيما تقدَّم ، والألفُ في السفهاء تحتمل أن تكونَ للجنسِ أو للعهدِ ، وأَبْعَدَ مَنْ جَعَلها للغلَبةِ كالعَيُّوق[4] ، لأنه لم يَغْلِبْ هذا الوصفُ عليهم ، بحيث إذا قيل السفهاءُ فُهِمَ منهم ناسٌ مخصوصون ، كما يُفْهم من العيُّوق كوكب مخصوص .

والسَّفَهُ : الخِفَّةُ ، تقول : « ثوبٌ سفيه » أي خفيفُ النَّسْج . وقوله : ﴿ألا إنهم هم السفهاءُ ولكن لا يعلمون﴾ كقولِه فيما تقدَّم : ﴿**ألا إنهم هم المفسدون ولكنْ لا يشعرون**﴾[5] فلا حاجة إلى إعادتِه . ومعنى الاستدراكِ كمعناه فيما تقدَّم ، إلا أنه قال هناك : « لا يشعرون » ، لأن المثبتَ لهم هناكَ هو الإفسادُ ، وهو ممَّا يُدْرَكُ بأدنى تأمُّلٍ لأنه من المحسوسات التي لا تحتاج إلى فكرٍ كبير ، فَنَفَى عنهم ما يُدْرَكُ بالمشاعرِ وهي الحواسُّ مبالغةً في تَجْهيلهم وهو أنَ الشعور الذي قد ثَبَتَ للبهائم منفيٌّ عنهم ، والمُثْبَتُ هنا هو السَّفَهُ والمُصَدَّرُ به هو الأمرُ بالإيمان وذلك ممَّا يَحتاج إلى

---

(١) البيت من شواهد البحر (١/٦٧) .

(٢) البيت للكميت بن زيد . انظر ديوانه (١/٨١) ، همع الهوامع (١/٨١) ، الدرر (١/٥٤) .

(٣) البيت لـزيـاد الأعجم . انـظر أمـالي ابن الشـجـري (٢/٢٣٥) ، الأشموني (٢/٢٣١) .

(٤) نجم كبير قرب الثريا .

(٥) سورة البقرة ، آية (١٢) .

إمعان فكرٍ ونظرٍ تامٍ يُفْضي إلى الإيمانِ والتصديقِ ، ولم يَقَعْ منهم المأمورُ به وهو الإيمانُ ، فناسَبَ ذلك نفيَ العلمِ عنهم . ووجهٌ ثان وهو أن السَّفَه هو خِفَّةُ العقل والجهلُ بالأمور ، قال السمَوْأَل[1] :

١٩٦ - نَخَافُ أَنْ تَسْفَهَ أَحْلَامُنَا فَنَجْهَلَ الْجَهْلَ مَعَ الْجَاهِلِ[2]

والعلمُ نقيضُ الجهلِ فقابلَه بقولِه : لا يَعْلمون ، لأنَّ عدمَ العلمِ بالشيءِ جهلٌ به .

وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ ﴿١٤﴾ اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴿١٥﴾

قوله تعالى : ﴿ **وإذا لَقُوا الذين آمنوا قالوا آمنَّا** ﴾ : « إذا » منصوب بقالوا الذي هو جوابٌ لها ، وقد تقدَّم الخلافُ في ذلك ، و « لَقُوا » فعلٌ وفاعل ، والجملةُ في محلِّ خفض بإضافةِ الظرفِ إليها . وأصل لَقُوا : لَقِيُوا بوزن شَرِبوا ، فاسْتُثْقِلتِ الضمةُ على الياء التي هي لام الكلمة ، فحُذِفَتِ الضمةُ فالتقى ساكنان : لامُ الكلمة وواوُ الجمع ، ولا يمكن تحريكُ أحدهما ، فَحُذِفَ الأول وهو الياء ، وقُلِبت الكسرةُ التي على القاف ضمةً لتجانِسَ واوَ الضمير ، فوزن « لَقُوا » : فَعُوا ، وهذه قاعدةٌ مطردةٌ نحو : خَشُوا وحَيُوا .

وقد سُمع في مصدر « لَقي » أربعة عشر وزناً : لُقْياً ولِقْيَةً بكسر الفاء وسكون العين ، ولِقاء ولِقاءة ولَقاءة بفتحها أيضاً مع المدِّ في الثلاثة ، ولَقَى ولُقَي بفتح القافِ وضمها ، ولُقْيا بضم الفاء وسكون العين ولِقْيًا بكسرهما والتشديد ، ولُقِيًّا بضم الفاء وكسر العين مع التشديد ، ولُقْياناً ولِقْياناً بضم الفاء وكسرها ، ولِقْيانة بكسر الفاء خاصةً ، وتِلْقاء .

و « الذين آمنوا » مفعول به ، و « قالوا » جواب « إذا » ، و « آمنا » في محل نَصْبٍ بالقول .

قوله تعالى : ﴿ **وإذا خَلَوْا إلى شياطِينهم قالوا** ﴾ تقدَّم نظيرُه ، والأكثرُ في « خلا » أن يتعدَّى بالباء ، وقد يتعدَّى بإلى ، وإنما تعدَّى في هذه الآية بإلى لمعنى بديعٍ ، وهو أنه إذا تعدَّى بالباء احتمل معنيين أحدهما : الانفرادُ ، والثاني : السخرية والاستهزاءُ ، تقول : « خَلَوْتُ به » أي سَخِرْتُ منه ، وإذا تعدَّى بإلى كان نصًّا في الانفرادِ فقط ، أو تقول : ضُمِّن خَلا معنى صَرَف فتعدَّى بـإلى ، والمعنى : صَرفوا خَلاهم إلى شياطينهم ، أو تضمَّن معنى ذهبوا وانصرفوا فيكون كقول الفرزدق :

١٩٧ - أَلَمْ تَرَانِي قَالِباً مِجَنِّي قَدْ قَتَلَ اللَّهُ زِيَاداً عَنِّي[3]

أي : صرفه بالقتل ، وقيل : هي هنا بمعنى مع ، كقوله : ﴿ولا تأكُلوا أموالَهم إلى أموالكم﴾[4] . وقيل : هي بمعنى الباء ، وهذان القولان إنما يجوزان عند الكوفيين ، وأمَّا البصريون فلا يجيزون التَجوُّز في الحروف لضَعْفِها . وقيل : المعنى وإذا خَلَوا من المؤمنين إلى شياطينهم ، فـ « إلى » على بابِها ، قلت : وتقديرُ « مِن المؤمنين » لا يجعلُها

---

(١) السموأل بن غريض بن عادياء الأزدي شاعر جاهلي حكيم من سكان خيبر أشهر شعره لاميته التي مطلعها :
إذا المرء لم يدنس من اللؤم عرضه
فكل رداء يرتديه جميل
توفي نحو سنة ٦٥ هـ قبل الهجرة . معاهد التنصيص (١/٣٨٨) ، سمط اللآلى (٥٩٥) ، الأعلام (٣/١٤٠) .

(٢) البيت من شواهد البحر (١/٦٩) .

(٣) انظر ديوانه (٨٨١) ، الخصائص (٢/٣١٠) ، المحتسب (١/٥٢) ، الأشموني (٢/٩٥) .

(٤) سورة النساء ، آية (٢) .

على بابِها ألاّ بالتضمينِ المتقدَّم .

والأصل في خَلَوْا : خَلَوُوْا ، فَقُلِبَتِ الواوُ الأولى التي هي لامُ الكلمة ألفاً لتحركِها وانفتاحِ ما قبلها ، فبقيَتْ ساكنةً ، وبعدَها واوُ الضميرِ ساكنةٌ ، فالتقَى ساكنان ، فحُذِف أوَّلُهما وهو الألفُ ، وبَقِيَتِ الفتحةُ دالَّةً عليهَا .

و « شياطينهم » جمعُ شيطان جمعَ تكسير ، وقد تقدَّم القولُ في اشتقاقه فوزن شياطين : إمَّا فعاليل أو فعالين على حسب القَوْلينِ المتقدِّمَيْنِ في الاستعاذة . والفصيح في « شياطين » وبابِه أن يُعْرَبَ بالحركاتِ لأنه جمعُ تكسيرٍ ، وفيه لُغَيَّةٌ رديئةٌ ، وهي إجراؤُه إجراءَ الجمعِ المذكر السالم ، سُمع منهم : « لفلان بستانٌ حولَه بساتون » ، وقُرِىء شاذاً : « ومَا تَنَزَّلَتْ به الشَياطون »[1] .

قوله تعالى : ﴿ **قالوا : إنَّا معكم** ﴾ إنَّ واسمُها و « معكم » خبرُها ، والأصل في إنَّا : إنَّنا ، كقوله تعالى : ﴿ إنَّنا سَمِعْنَامُنادياً ﴾[2] ، وإنما حُذِفَتْ إحدى نوني « إنَّ » لَمَّا اتصلت بنونِ نا ، تخفيفاً ، وقال أبو البقاء : « حُذِفَتِ النونُ الوسطى على القول الصحيح كما حُذِفَتْ في « إنَّ » إذا خُفِّفَتْ .

و « مع » ظرفٌ والضميرُ بعده في محلِّ خفض بإضافتِه إليهِ وهو الخبرُ كما تقدَّم ، فيتعلَّقُ بمحذوف ، وهو ظرفُ مكانٍ ، وفَهْمُ الظرفيةِ منه قَلِقٌ . قالوا : لأنه يَدُلُّ على الصحبةِ ، ومِنْ لازمِ الصحبةِ الظرفيةُ ، وأمَّا كونُه ظرفَ مكانٍ فلأنه مُخْبَرٌ به عن الجثث نحو : « زيدٌ معك » ، ولو كان ظرف زمانٍ لم يَجُزْ فيه ذلك . واعلَم أنَّ « مع » لا يجوزُ تسكينُ عينِها إلا في شعر كقوله :

١٩٨ - وَرِيشِي مِنْكُمُ وهَوَايَ مَعْكُمْ وإنْ كَانَتْ زِيَارَتُكُمْ لِمَامَا[3]

وهي حينئذٍ على ظرفِيتها خلافاً لمَنْ زَعَم أنّها حينئذٍ حرفُ جرّ ، وإن كان النحاس ادَّعَى الإجماع في ذلك ، وهي من الأسماءِ اللازمةِ للإضافةِ ، وقد تُقْطَعُ لفظاً فتنتصب حالاً غالِباً ، تقولُ : جاء الزيدان معاً أي مصطحِبَيْنِ ، وقد تقع خبراً ، قال الشاعر :

١٩٩ - حَنَنْتِ إلَى رَيَّا ونَفْسُكِ بَاعَدَتْ مَزَارَكِ مِنْ رَيَّا وشَعْبَاكُمَا مَعَا[4]

فَشَعباكما مبتدأ ، و « معاً » خبرُه ، على أنه يُحتمل أن يكونَ الخبرُ محذوفاً ، و « معا » حالاً . واختلفوا في « مع » حالَ قَطْعِها عن الإضافة : هل هي من باب المقصور نحو : عصا ورحا ، أو المنقوص نحو : يد ودم ؟ قولان ،

الأولُ قولُ يونسَ والأخفش .

والثاني قولُ الخليل وسيبويه .

---

(١) سورة الشعراء ، آية (٢١٠) .

(٢) سورة آل عمران ، آية (١٩٣) .

(٣) البيت لجرير . انظر ديوانه (٤١٠) ، وهو في الكتاب ونسبه للراعي (٢٨٧/٣) . وانظر شرح المفصل لابن يعيش (١٢٨/٢) ، العيني (٤٣٢/٣) ، أمالي ابن الشجري (٢٤٥/١) ، الأشموني (٢٥٦/٢) ، معاني الزجاج (٣٦٢/٢) ، التصريح (٤٨/٢) ، القرطبي .
الريش : اللباس الفاخر ، أو المال ، ولماما : وقتاً بعد وقت والمراد قليله . ويروى : « قريشي منكم » أي أنا منكم ومنبتي فيكم وهو أي موقوف عليكم وإن لم يكن بيننا تزاور إلا في الفلتات .
والشاهد فيه تسكين (مع) تشبيهاً لها بحروف المعاني المبنية على السكون مثل : هل وبل ، لأنها في الأصل غير متمكنة وإنما أعربت في أكثر الكلام لوقوعها مفردة .

(٤) البيت للصمة بن عبد الله . انظر أمالي القالي (١٩٠/١) ، الحماسة (٣/٢)، العيني (٤٣١/٣) .

وتظهر فائدة ذلك إذا سَمَّيْنا به فعلى الأول تقول : جاءني معاً ورأيت معاً ومررت بمعاً ، وعلى الثاني : جاءني معٌ ورأيت معاً ومررت بمعٍ كَيدٍ ، ولا دليلَ على القولِ الأولِ في قوله : « وشَعْباكما معاً » لأنَّ معاً منصوبٌ على الظرفِ النائبِ عن الخَبر ، نحو : « زيدٌ عندَك » وفيها كلامٌ أطولُ من هذا ، تَرَكْتُهُ إيثاراً للإختصارِ .

قوله : ﴿ **إنما نحن مستهزئون** ﴾ كقوله : ﴿ **إنما نحن مُصْلحون** ﴾[١] ، وهذه الجملةُ الظاهرُ أنها لا محلَّ لها من الإعراب لاستئنافِها إذ هي جوابٌ لرؤسائِهم ، كأنهم لمَّا قالوا لهم : « إنّا معكم » توجَّه عليهم سؤال منهم ، وهو فما بالُكم مع المؤمنين تُظاهِرونهم على دينهم ؟ فأجابوهم بهذه الجملة ، وقيل : محلُّها النصب ، لأنها بدلٌ من قولِه تعالى : « إنَّا معكم » . وقياسُ تخفيفِ همزةِ « مستهزئون » ونحوِه أن تُجْعَلَ بينَ بينَ ، أي بين الهمزةِ والحرفِ الذي منه حركتها وهو الواو ، وهو رأيُ سيبويه ، ومذهبُ الأخفش قَلْبُها ياءً محضة . وقد وَقَف حمزةُ على « مستهزئون » و ﴿فمالئون﴾[٢] ونحوهِما بحَذْفِ صورة الهمزة إتْباعاً لرسمِ المصْحفِ .

قولُه تعالى : ﴿ **اللَّهُ يَسْتهزىء بهم** ﴾ : « اللَّهُ » رفعٌ بالابتداء و « يَسْتَهْزىء » جملةٌ فعليةٌ في محلِّ خبرِهِ و « بهم » متعلقٌ به ، ولا محلَّ لهذه الجملة لاستئنافِها ، « ويَمُدُّهم » في محلِّ رفع أيضاً لعطفِه على الخبر وهو يستهزىء ، و « يَعْمَهُونَ » في محلِّ الحالِ من المفعولِ في « يَمُدُّهم » أو من الضميرِ في « طغيانهم » وجاءت الحالُ من المضافِ إليه لأن المضاف مصدرٌ . و « في طغيانهم » يَحتملُ أن يتعلَّقَ بيَمُدُّهم أو بيَعْمَهون ، وقُدِّم عليه ، إلا إذا جُعِلَ « يَعْمَهون » حالاً من الضميرِ في « طُغْيانهم » فلا يتعلَّق به حينئذ لفسادِ المعنى .

وقد مَنَع أبو البقاء أن يكونَ « في طُغْيانهم » و « يَعْمَهون » حالَيْن من الضمير في « يَمُدُّهُمْ » ، مَعَلِّلاً ذلك بأن العاملَ الواحدَ لا يعملُ في حالين ، وهذا على رأي مَنْ مَنَعَ مِنْ ذلك ، وأمَّا مَنْ يُجيزُ تعدّدَ الحالِ مع عدمِ تعدُّدِ صاحبِها فيُجيز ذلك ؛ إلاَّ أنَّه في هذهِ الآية ينبغي أن يَمْنَعَ ذلك لا لِما ذكره أبو البقاء ، بل لأنَّ المعنى يأبى جَعْلَ هذا الجارِّ والمجرورِ حالاً ، إذ المعنى مُنْصَبٌّ على أنه متعلِّقٌ بأحدِ الفعلينِ ، أعني يَمُدُّهُمْ أو يَعْمَهُونَ ، لا بمحذوفٍ على أنه حالٌ .

والمشهورُ فتحُ الياءِ من «يَمُدُّهم»[٣] ، وقُرىء شاذاً بِضمِّها ، فقيل : الثلاثي والرباعي بِمعنى واحدٍ ، تقول : مَدَّه وأَمَدَّه بكذا ، وقيل : مَدَّه إذا زاده من جنسه ، وأَمَدَّه إذا زادَه من غيرِ جنسِه ، وقيل : مَدَّه في الشرِّ ، كقوله تعالى : ﴿ونَمُدُّ له من العذاب مَدّاً﴾[٤] ، وأَمَدَّه في الخير ، كقوله : ﴿ ويُمْدِدْكُمْ بأموال وبنين ﴾[٥] ﴿ وَأَمْدَدْناهم بفاكهةٍ ولحم ﴾[٦] ، ﴿ أَنْ يُمِدَّكم ربُّكم بثلاثةِ آلاف ﴾[٧] ، إلا أنه يُعَكِّر على هذين الفرقين أنه قُرىء[٨] : ﴿ وإخوانُهم يَمُدُّونهم في الغي ﴾[٩] باللغتين ، ويمكن أن يُجابَ عنه بما ذكره الفارسي في توجيه ضمِّ الياء أنه بمنزلةِ قولِهِ تعالى : ﴿ فَبَشِّرْهم بعذاب ﴾[١٠] ﴿ فسَنُيَسِّرُه للعُسْرى ﴾[١١] ، يعني أبو علي ـ رحمه الله تعالى ـ بذلك أنه على سبيل التهكم .

---

(١) سورة البقرة ، آية (١١) .
(٢) سورة الصافات ، آية (٦٦) .
(٣) انظر الشواذ (٢) .
(٤) سورة مريم ، آية (٧٩) .
(٥) سورة نوح ، آية (١٢) .
(٦) سورة الطور ، آية (٢٢) .
(٧) سورة آل عمران ، آية (١٢٤) .
(٨) انظر الكشاف ١/١٨٨ .
(٩) سورة الأعراف ، آية (٢٠٢) .
(١٠) سورة آل عمران ، آية (٢١) .
(١١) سورة الليل ، آية (١٠) .

وقال الزمخشري : « فإنْ قُلْتَ : لِمَ زعمت أنه من المَدَدِ دون المَدِّ في العمرِ والإملاءِ والإمهالِ ؟ قلت : كفاك دليلاً على ذلك قراءة ابنِ كثير وابنِ محيصن[١] : «ويُمِدُّهم » وقراءةُ نافعٍ : « وإخوانُهم يُمِدُّونهم » على أنَّ الذي بمعنى أمهله إنما هو « مَدَّ له » باللام كأَمْلى له » .

والاستهزاء لغة : السخرية واللعب ، يقال : هزِئَ به ، واستهزأ قال :

٢٠٠ ـ قَدْ هَزِأَتْ مِنِّي أُمُّ طَيْسَلَهْ قالَتْ: أَرَاهُ مُعْدِماً لا مَالَ لَهْ[٢]

وقيل : أصلُه الانتقامُ ، وأنشدَ :

٢٠١ ـ قَدِ اسْتَهْزَأوا مِنَّا بِأَلْفَيْ مُدَجَّجٍ سَراتُهُمْ وَسْطَ الصَّحَاصِحِ جُثَّمُ[٣]

فعلى هذا القولِ الثاني نسبةُ الاستهزاءِ إليه تعالى على ظاهرِها ، وأمَّا على القولِ الأولِ فلا بُدَّ من تأويل ذلك فقيل : المعنى يُجازيهم على استهزائهم ، فَسَمَّى العقوبةَ باسم الذنبِ ليزدوجَ الكلامُ ، ومنهُ : ﴿وجَزاءُ سيئةٍ سيئةٌ مثلُها﴾[٤] ، ﴿ فَمَن اعتدَى عليكم فاعتدوا عليه ﴾[٥] . وقال عمرو ابن كلثوم[٦] :

٢٠٢ ـ أَلَا لَا يَجْهَلَنْ أَحَدٌ عَلَيْنَا فَنَجْهَلَ فَوْقَ جَهْلِ الْجَاهِلِينَا[٧]

وأصلُ المَدَدِ : الزيادةُ . والطغيانُ : مصدر طَغَىٰ يَطْغَى طِغْياناً وطُغْياناً بكسر الطاء وضمِّها ، ولامُ طغى قيل : ياءٌ وقيل : واو ، يقال : طَغَيْتُ وطغَوْتُ ، وأصلُ المادة مجاوَزَةُ الحَدِّ ومنه : طَغَى الماءُ . والعَمَهُ : التردُّدُ والتحيُّرُ ، وهو قريبٌ من العَمَى ، إلا أن بينهما عموماً وخصوصاً ، لأن العَمَى يُطلق على ذهاب ضوء العين وعلى الخطأ في الرأي ، والعَمَهُ لا يُطلق إلا على الخطأ في الرأي ، يقال : عَمِهَ يَعْمَهُ عَمَهاً وَعَمَهاناً فهو عَمِهٌ وعامِهٌ .

﴿ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَىٰ فَمَا رَبِحَت تِّجَارَتُهُمْ وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ ﴿١٦﴾

قوله تعالى : ﴿ أولئك الذين اشْتَرَوُا الضلالَةَ بالهدى ﴾ : « أولئك » رفعٌ بالابتداءِ والذين وصلتهُ خبرُه ، وقولُه تعالى : ﴿ فما رَبِحَتْ تجارتُهم ﴾ هذه الجملةُ عطفٌ على الجملةِ الواقعةِ صلةً ، وهي « اشْتَرَوْا » وزعم بَعضُهم أنها خبرُ المبتدأ ، وأنَّ الفاءَ دَخَلَتْ في الخَبرِ لما تَضَمَّنه الموصولُ من معنى الشرط ، وجعل ذلك نظيرَ قوله : ﴿الذين يُنفقون أموالَهم﴾[٨] ثم قال : ﴿فَلَهُمْ أجرُهم﴾ وهذا وَهْمٌ ، لأنَّ الذين اشتروا ليس مبتدأ حتى يُدَّعَى دخولُ الفاءِ في خبره ، بل هو خبرٌ عن « أولئك » كما تقدَّم . فإنْ قيل : يكونُ الموصولُ مبتدأً ثانياً فتكونُ الفاءُ دَخَلَتْ في خبره فالجوابُ أنه يلزم

---

(١) محمد بن عبد الرحمن بن محيص السهمي بالولاء أبو حفص المقري روى له مسلم والترمذي والنسائي ، توفي سنة ١٢٣ هـ . تهذيب التهذيب (٤٧٤/٧) ، غاية النهاية (١٦٧/٢) ، الأعلام (١٨٩/٦) .

(٢) البيت لصخر الهلالي . انظر أمالي القالي (٢٨٤/٢) ، القرطبي (٢٠٧/١) .

(٣) البيت في تفسير القرطبي (٢٠٧/١) .

(٤) سورة الشورى ، آية (٤٠) .

(٥) سورة البقرة ، آية (١٩٤) .

(٦) عمرو بن كلثوم بن مالك بن عتاب ، من بني تغلب . أبو الأسود شاعر جاهلي من الطبقة الأولى ، وكان من أعز الناس نفساً وهو من الفتاك الشجعان ساد قومه ـ تغلب ـ وهو فتى وهو من شعراء المعلقات ، توفي نحو سنة ٤٠ هـ قبل الهجرة . الأغاني (٥٢/١١) ، سمط اللآلي (٦٣٥) ، جمهرة أشعار العرب (٣١) ، الأعلام (٨٤/٥) .

(٧) البيت من معلقته المشهورة . انظر شرح المعلقات .

(٨) سورة البقرة ، آية (٢٧٤) .

مِن ذلك عدمُ الربطِ بين المبتدأ والجملة الواقعةِ خبراً عنه ، وأيضاً فإنَّ الصلَةَ ماضيةٌ معنى . فإنْ قيل : يكونُ « الذين » بدلاً من « أولئك » فالجوابُ أن يصير الموصولُ مخصوصاً لإبداله من مخصوصٍ ، والصلة أيضاً ، ماضيةٌ . فإن قيل : يكونُ « الذين » صفةً لأولئك ويصيرُ نظيرَ قولك : « الرجلُ الذي يأتيني فله درهمٌ » فالجوابُ : أنه مردودٌ بما رُدَّ به السؤالَ الثاني ، وبأنه لا يجوز أن يكون وصفاً له لأنه أعرفُ منه فبان فسادُ هذا القول .

والمشهورُ ضَمُّ واو « اشتروا » لالتقاءِ الساكنين ، وإنما ضُمَّتْ تشبيهاً بتاءِ الفاعل . وقيل : للفرقِ بين واوِ الجمع والواوِ الأصليةِ نحو : لو استطعنا ، وقيل : لأن الضمة هنا أخفُّ من الكسرةِ لأنها من جنسِ الواو . وقيل : حُرِّكَتْ بحركة الياءِ المحذوفةِ ، فإنَّ الأصلَ اشْتَرَيُوا كما سيأتي . وقيل : هي للجمع فهي مثل : نحن . وقُرِىء[1] بكسرِها على أصلِ التقاء الساكنين ، وبفتحِها : لأنه أخفُّ . وأجاز الكسائي همزَها تشبيهاً لها بأَدْؤُر وأَثْؤُب وهو ضعيف ، لأن ضمَّها غيرُ لازمٍ ، وقال أبو البقاء : « ومِنهم مَنْ يَخْتَلِسُها ، فيحذِفُها لالتقاءِ الساكنين وهو ضعيفٌ جداً ؛ لأن قبلها فتحةً والفتحةُ لا تَدُلُّ عليها » .

وأصل اشْتَرَوا : اشْتَرَيُوا ، فتحرَّكت الياءُ وانفتح ما قبلها ، فقُلِبَتْ ألفاً ، ثم حُذِفَتْ لالتقاءِ الساكنين ، وبَقِيَتِ الفتحةُ دالَّةً عليها ، وقيل : بل حُذِفَت الضمة من الياءِ فَسَكَنَتْ ، فالتقى ساكنان ، فَحُذِفَت الياءُ لالتقائِهما . فإن قيل : فواوُ الجمع قد حُرِّكَت فينبغي أن يعودَ الساكنُ المحذوفُ ، فالجوابُ أن هذه الحركةَ عارضةٌ ، فهو في حكمِ الساكنِ ، ولم يجيءْ ذلك إلا في ضرورةِ شعرٍ ، أنشد الكسائي :

٢٠٣ - يا صَبَاحِ لَمْ تَنَامِ العَشِيَّا

فأعاد الألفَ لمَّا حُرِّكَتِ الميمُ حَركةً عارضةً .

و « الضلالةَ » مفعولُه ، و « بالهدى » متعلِّق بـ «اشتروا» ، والباءُ هنا للعِوض وهي تدخلُ على المتروكِ أبداً فأمَّا قولُه تعالى : ﴿فَلْيقاتِلْ في سبيل الله الذين يَشْرُون الحياةَ الدنيا بالآخرة﴾[2] فإنَّ ظاهرَه أنَّ الآخرة هي المأخوذةُ لا المتروكةُ ، فالجوابُ ما قاله الزمخشري ـ رحمه الله تعالى ـ من أن المرادَ بالمُشْترين المُبْطِئُون وُعِظُوا بأَنْ يُغَيِّروا ما بهم من النفاقِ ويُخْلِصوا الإيمانَ بالله تعالى ورسولِه ويجاهدوا في الله حَقَّ الجهادِ ، فحينئذ إنما دخلتِ الباءُ على المتروكِ .

والشراءُ هنا مجازٌ عن الاستبدالِ بمعنى أنهم لَمَّا تَرَكوا الهدى ، وآثروا الضلالةَ ، جُعِلوا بمنزلة المشترين لها بالهدى ، ثُم رُشِّح هذا المجازُ بقولِه تعالى : ﴿فما رَبِحَتْ تجارتُهم﴾ فَأَسْنَدَ الربحَ إلى التجارةِ ، والمعنى : فما ربحوا في تجارتهم ، ونظيرُ هذا الترشيحِ قولُ الآخر :

٢٠٤ - بَكَى الخَزُّ مِنْ رَوْحٍ وَأَنْكَرَ جِلْدَه وَعَجَّتْ عَجِيجاً مِنْ جُذامَ المَطارِفُ[3]

لمَّا أَسْنَدَ البكاءَ إلى الخَزِّ من أجل هذا الرجل ـ وهو رَوْحٌ ـ وإنكارِه لجِلْده مجازاً رشحه بقوله : « وعَجَّت المَطارِف من جُذام » أي : استغاثت الثياب من هذه القبيلة ، وقولُ الآخر :

---

(١) انظر البحر المحيط (١/٧١) .
(٢) سورة النساء ، آية (٧٤) .
(٣) البيت لحميدة بنت النعمان . انظر الكتاب (٢/٢٥) ، الأغاني (٩/٢٢٩) ، السمط (١٨٠) ، المقتضب (٣/٣٦٤) ، البحر (١/٧٢) .

٢٠٥ - وَلَمَّا رَأَيْتُ النَّسْرَ عَزَّ ابْنُ دَايَةٍ وَعَشَّشَ فِي وَكْرَيْهِ جَاشَ لَهُ صَدْرِي[١]

لمَّا جَعَلَ النَّسْرَ عبارةً عن الشيب ، وابنَ دايةَ وهو الغرابُ عبارةً عن الشباب مجازاً رشَّحه بقوله : « وعَشَّشَ في وَكْريه » ، وقولُ الآخر :

٢٠٦ - فَمَا أُمُّ الرُّدَيْنَ وَإِنْ أَدَلَّتْ بِعَالِمَةٍ بِأَخْلَاقِ الْكِرَامِ
إِذَا الشَّيْطَانُ قَصَّعَ فِي قَفَاهَا تَنَقَّفْنَاهُ بِالْحَبْلِ التُّؤَامِ[٢]

لمَّا قال : « قَصَّع في قفاها » أي دخل من القاصعاء ـ وهي جُحْر من جُحْرة اليَرْبوع ـ رشحه بقولِه : « تنقفناه » أي : أخرجناه من النافِقاء ، وهي أيضاً من جُحْرة اليربوع .

قوله تعالى : ﴿ وما كانوا مهتدين ﴾ : هذه الجملةُ معطوفةٌ على قوله : ﴿ فما رَبِحَتْ تجارتهم ﴾ ، والرِّبْحُ : الزيادةُ على رأس المال ، والمهتدي : اسم فاعل من اهتدى ، وافتعل هنا للمطاوعة ، ولا يكونُ افْتَعَل للمطاوعة إلا من فِعْلٍ متعدٍ . وزعم بعضُهم[٣] أنه يجيء من اللازم ، واستدلَّ على ذلك بقول الشاعر :

٢٠٧ - حَتَّى إِذَا اشْتَالَ سُهَيْلٌ فِي السَّحَرْ كَشُعْلَةِ الْقَابِسِ تَرْمِي بِالشَّرَرْ[٤]

قال : « فاشْتال افْتَعَل لمطاوعة « شَال » وهو لازمٌ » وهذا وَهْمٌ من هذا القائل ، لأن افتعلَ هنا ليس للمطاوعةِ ، بل لمعنى فَعَل المجردِ .

مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّآ أَضَآءَتْ مَا حَوْلَهُۥ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِى ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ ﴿١٧﴾

قوله تعالى : ﴿مَثَلُهم كَمَثَلِ الذي استوقدَ ناراً﴾ : «مثلُهم» مبتدأ و«كمثل» : جارٌ ومجرور خبره ، فيتعلَّقُ بمحذوف على قاعدةِ الباب ، ولا مبالاة بخلافِ مَنْ يقول[٥] : إن كافَ التشبيه لا تتعلَّق بشيء ، والتقديرُ مَثَلُهم مستقر كمثل وأجاز أبو البقاء وابنُ عطية أن تكونَ الكافُ اسماً هي الخبرُ ، ونظَّره بقول الشاعر :

٢٠٨ - أَتَنْتَهُونَ وَلَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ كَالطَّعْنِ يَذْهَبُ فِيهِ الزَّيْتُ والفُتُلُ[٦]

وهذا مذهبُ الأخفش : يُجيز أَنْ تكونَ الكافُ اسماً مطلقاً . وأمّا مذهب سيبويه فلا يُجيز ذلك إلا في شعر ، وأمَّا تنظيرُه بالبيتِ فليس كما قال ، لأنَّا في البيت نضطر إلى جَعْلِها اسماً لكونها فاعلةً ، بخلاف الآية . والذي ينبغي أن يقال : إنَّ كافَ التشبيه لها ثلاثةُ أحوال : حالٌ يتعيَّن فيها أَنْ تكونَ اسماً ، وهي ما إذا كانت فاعلةً أو مجرورةً بحرفٍ أو إضافةٍ . مثالُ الفاعل : « أتنتهون ولن يَنْهى » البيت ، ومثالُ جَرِّها بحرفٍ قولُ امرىء القيس :

---

(١) البيت لابن المعتز ، وهو في ديوانه (٢/٤٣) ، والكشاف (٤/٣٩٤) .
(٢) البيتان من شواهد الكشاف (٤/٥١٣) .
(٣) انظر البحر (١/٦٣) .
(٤) البيت في الممتع (١٩٣) ، المنصف (١/٧٥) ، البحر (١/٦٣) .
(٥) وهو قول ابن عصفور .
(٦) البيت للأعشى . انظر ديوانه (٦٣) ، سر الصناعة (١/٢٨٣) ، شرح المفصل لابن يعيش (٨/٤٣) ، الخصائص (٢/٣٦٨) ، أمالي ابن الشجري (٢/٢٢٩) ، الخزانة (٤/١٣٢) ، الدرر (٢/٢٩) ، اللسان (دنا) .

٢٠٩ - وَرُحْنَا بِكَابْنِ الْمَاءِ يُجْنَبُ وَسْطَنَا تَصَوَّبُ فِيهِ الْعِينُ طَوْراً وتَرْتَقِي [١]

وقوله :

٢١٠ - وَزَعْتُ بِكَالْهَرَاوَةِ أَعْوَجِيٍّ إِذَا جَرَتِ الرِّيَاحُ لَهَا وِثَابَا[٢]

ومثالُ جَرِّها بالإضافة قوله :

٢١١ - فَصُيِّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُولْ[٣] .....

وحالٌ يتعيَّن أن تكون فيها حرفاً ، وهي : الواقعة صلةً ، نحو : جاء الذي كزيدٍ ، لأنَّ جَعْلَها اسماً يستلزمُ حَذْفَ عائِد مبتدأ من غير طولِ الصلةِ ، وهو ممتنع عند البصريين ، وحال يجوز فيها الأمران وهي ما عدا ذلك نحو : زيد كعمرو . وأبْعَدَ مَنْ زعم أنها زائدةٌ في الآية الكريمة ، أي : مَثَلُهم مثلُ الذي ، ونظَّره بقوله : « فَصُيِّروا مثل كعصف » كأنه جعل المِثْل والمَثَل بمعنى واحدٍ ، والوجهُ أنَّ المَثَلَ هنا بمعنى القصةِ ، والتقديرُ : صفتُهم وقصتُهم كقصةِ المستوقِدِ فليست زائدةً على هذا التأويلِ ، ولكن المَثَلَ بالفتح في الأصل بمعنى مِثْل ومثيل نحو : شِبْه وشَبَه وشَبيه . وقيل : بل هي في الأصل الصفةُ ، وأمَّا المَثَل في قوله : « ضَرَب مَثَلاً » فهو القولُ السائرُ الذي فيه غَرابةٌ من بعضِ الوجوهِ ولذلك حُوفظ على لفظه فلم يُغَيَّرْ ، فيقال لكلِّ مَنْ فَرَّط في أمر عَسِرٍ تَدارُكُه : « الصيفَ ضَيَّعْتِ اللبن »[٤] ، سواءٌ أكان المخاطب به مفرداً أم مثنى أم مجموعاً أم مذكراً أم مؤنثاً ، ليدلَّ بذلك على قَصْدٍ عليه .

و« الذي » في محلِّ خَفْضٍ بالإضافة ، وهو موصولٌ للمفردِ المذكرِ ، ولكن المرادَ به هنا جَمْعٌ ، ولذلك رُوعي معناه في قوله : « ذهبَ اللَّهُ بنورهم وتركهم » فأعاد الضمير عليه جمعاً ، والأوْلى أن يقال إن « الذي » وقع وصفاً لشيء يُفْهِم الجمعَ ، ثم حُذِفَ ذلك الموصوفُ للدلالةِ عليه ، والتقديرُ : مَثَلهم كمَثَل الفريق الذي استوقد أو الجمعِ الذي استوقَدَ ، ويكون قد رُوعي الوصفُ مرةً ، فعادَ الضميرُ عليه مفرداً في قوله : « استوقد » و« حَوْلَه » ، والموصوفُ أخرى فعاد الضميرُ عليهِ مجموعاً في قوله : «بنورِهم ، وتركَهم » .

ووهِم أبو البقاء فَجَعَل هذه الآية من باب ما حُذِفَتْ منه النونُ تخفيفاً ، وأن الأصلَ : الذين ، ثم خُفِّف بالحذف ، وكأنه جَعَلَه مثلَ قوله تعالى في الآية الأخرى : ﴿ وخُضْتُمْ كالذي خاضوا ﴾[٥] ، وقول الشاعر :

٢١٢ - وَإِنَّ الذي حَانَتْ بِفَلْجٍ دِمَاؤُهُمْ هُمُ القَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدِ[٦]

والأصل : كالذينَ خاضُوا ، وإنَّ الذين حانَتْ . وهذا وَهْمٌ فاحش ، لأنه لو كان من باب ما حُذِفَتْ منه النونُ لوجَبَ مطابقةُ الضميرِ جمعاً كما في قوله : ﴿ كالذي خاضوا ﴾ و« دماؤُهُمْ » ، فلمَّا قال تعالى : « استوقد » بلفظ الإفراد تعيَّن أحدُ الأمرين المتقدِّمين : إمَّا جَعْلُه من باب وقوعِ المفردِ موقعَ الجمعِ لأن المرادَ به الجنسُ ، أو أنه من باب ما وقع فيه صفةً لموصوف يُفْهِم الجَمْعَ .

---

(١) البيت في ديوانه (١٧٦) . أمالي ابن الشجري (٢/ ٢٩٩) .

(٢) البيت لابن غادية السلمي . انظر اللسان (ثوب) . المقرب (١/ ١٩٦) .

(٣) البيت لرؤبة . انظر ملحقات ديوانه (١٨١) ، وهو من شواهد الكتاب (١/ ١٣١) ، الدرر (١/ ١٣٣) ، الخزانة (٤/ ٢٧١) .

(٤) مجمع الأمثال (١/ ٢٧٤) .

(٥) سورة التوبة ، آية (٦٩) .

(٦) البيت للأشهب بن رميلة ، وقيل : لحريث بن محفض وقد تقدم .

وقال الزمخشري ما معناه : إنَّ هذه الآية مثلُ قولِه تعالى : ﴿ كالذي خاضوا ﴾ ، واعتلَّ لتسويغَ ذلك بأمْرين :

أحدُهما أنَّ « الذي » لمَّا كانَ وُصْلَةً لوصفِ المعارفِ ناسَبَ حَذْفَ بعضِه لاستطالتِه ، قال : « ولذلك نَهَكُوه بالحَذْفِ ، فحذَفوا ياءَه ثم كَسْرَتَه ثم اقتصروا منه على اللامِ في أسماء الفاعِلِينَ والمفعولين » .

والأمرُ الثاني : أنَّ جَمْعَه ليس بمنزلةِ جَمْعِ غيرِه بالواو والنون ، إنما ذلك علامةٌ لزيادةِ الدلالةِ ، ألا ترى أن سائرَ الموصولاتِ لَفظُ الجمع والمفردِ فيهنَّ سواءٌ . وهذا القولُ فيه نَظَرٌ مِنْ وجهين ، أحدُهما : أنَّ قوله ظاهرٌ في جَعْلِ هذه الآية من باب حَذْف نون « الذين » ، وفيه ما تقدَّم من أنه كان ينبغي أن يطابقَ الضميرَ جَمْعاً كما في الآية الأخرى التي نَظَّر بها . والوجهُ الثاني : أنه اعتقدَ كونَ أل الموصولةِ بقيةَ « الذي » ، وليس كذلك ، بل أل الموصولةُ اسمٌ موصولٌ مستقل ، أي : غيرُ مأخوذٍ من شيءٍ ، على أن الراجحَ من جهةِ الدليلِ كون أل الموصولةِ حرفاً لا اسماً كما سيأتي . وليس لمرجِّحٍ أن يرجِّح قولَ الزمخشري بأنهم قالوا : إنَّ الميمَ في قولهم : « مُ الله » بقية ايمُن ، فإذا انتهكوا ايمن بالحذف حتى صار على حرفٍ واحد فأَوْلى أن يقال بذلك فيما بقي على حرفين ، لأن أل زائدةٌ على ماهِيَّةِ « الذي » فيكونون قد حَذَفوا جميعَ الاسم ، وتركوا ذلك الزائدَ عليه بخلاف ميم ايمُن ، وأيضاً فإنَّ القولَ بأنَّ الميمَ بقيةُ أيمُن قولٌ ضعيف مردودٌ بأباه قولُ الجمهور .

وفي « الذي » لغاتٌ : أشهرُها ثبوتُ الياء ساكنةً . وقد تُشَدَّد مكسورةً مطلقاً ، أو جاريةً بوجوهِ الإعرابِ ، كقوله :

٢١٣ - وَلَيْسَ الْمَالُ فَاعْلَمْهُ بِمَالٍ ... وَإِنْ أَرْضَاكَ إِلَّا لِلَّذِيِّ
يَنَالُ بِهِ الْعَلَاءَ وَيَصْطَفِيهِ ... لأَقْرَبِ أَقْرَبِيهِ وَلِلْقَصِيِّ[1]

فهذا يَحْتمل أنْ يكونَ مبنيّاً وأن يكونَ مُعْرباً ، وقد تُحْذف ساكناً ما قبلها ، كقولِ الآخر :

٢١٤ - فَلَمْ أَرَ بَيْتاً كَانَ أَكْثَرَ بَهْجَةً ... مِنَ اللَّذْ بِهِ آلِ عَزَّةَ عَامِرُ[2]

أو مكسوراً ، كقوله :

٢١٥ - واللَّذِ لَوْ شَاءَ لَكَانَتْ بَرّاً ... أَوْ جَبَلاً أَصَمَّ مُشْمَخِراً[3]

ومثل هذه اللغات في « التي » أيضاً ، قال بعضهم : « وقولهم هذه لغات ليس جيداً لأنَّ هذه لم تَرِدْ إلا ضرورةً ، فلا ينبغي أن تُسَمَّى لغات » .

واستوقَدَ استفْعَلَ بمعنى أَفْعَل ، نحو : استجاب بمعنى أجاب ، وهو رأي الأخفش ، وعليه قولُ الشاعر :

٢١٦ - وَدَاعٍ دَعَايَا مَنْ يُجِيبُ إلى النَّدَى ... فَلَمْ يَسْتَجِبْهُ عِنْدَ ذَاكَ مُجِيبُ[4]

---

(١) البيتان في أمالي ابن الشجري (٢/ ٣١٥) ، رصف المباني (٧٦) ، الإنصاف (٦٧٥) ، الدرر (٢/ ٥٥) ، الخزانة (٢/ ٤٩٧) ، اللسان (لذا) .

(٢) البيت في الإنصاف (٦٧١) ، الدرر (١/ ٥٦) .

(٣) البيت في أمالي ابن الشجري (٢/ ٣٠٥) ، الهمع (١/ ٨٢) ، الإنصاف (٦٧١) ، الخزانة (٢/ ٤٩٨) ، الدرر (١/ ٥٦) .

(٤) البيت لكعب بن مسعد الغنوي . الأصمعيات (٩٦) ، الكشاف (٤/ ٣٣٠) .

أي : فلم يُجِبْه ، وقيل : بل السينُ للطلب ، ورُجِّحَ قولُ الأخفش بأنَّ كونَه للطلب يستدعي حَذفَ جملةٍ ، ألا ترى أنَّ المعنى استدعَوْا ناراً فأَوْقدوها ، فلمَّا أضاءَتْ لأنَّ الإضاءةَ لا تَتَسَبَّبُ عن الطلبِ ، إنما تُسَبَّبُ عن الإيقاد .

والفاء في « فلمَّا » للسبب . وقرأ ابن السَّمَيْفع[١] : « كمثل الذين » بلفظِ الجمع ، « استوقد » بالإفراد ، وهي مُشْكِلةٌ ، وقد خرَّجوها على أوجهٍ أضعفَ منها وهي التوهُّمُ ، أي : كأنه نطق بمَنْ ، إذ أعاد ضميرَ المفرد على الجمع كقولهم : « ضربني وضربتُ قومَك » ، أي ضربني مَنْ ، أو يعودُ على اسمِ فاعلٍ مفهومٍ من اسْتَوْقَد ، والعائدُ على الموصولِ محذوفٌ ، وإن لم يَكْمُلْ شرطُ الحذفِ ، والتقدير : استوقدها مستوقدٌ لهم ، وهذه القراءة تُقوِّي قولَ مَنْ يقولُ : إن أصلَ الذي : الذين ، فَحُذِفَتِ النونُ .

و« لَمَّا » حرفُ وجوب لوجوب هذا مذهبُ سيبويه . وزعم الفارسي وتبعه أبو البقاء أنها ظرفٌ بمعنى حين ، وأنَّ العاملَ فيها جوابُها ، وقد رُدَّ عليه بأنها أُجيبت بـ « ما » النافية وإذا الفجائية ، قال تعالى : ﴿ فلمَّا جاءهم نذيرٌ ما زادهم إلا نفوراً ﴾[٢] وقال تعالى : ﴿ فلمَّا نجَّاهُمْ إلى البرِّ إذا هم يُشْركون ﴾[٣] ، وما النافيةُ وإذا الفجائية لا يَعْمَلُ ما بعدهما فيما قبلهما فانتفى أنْ تكونَ ظرفاً .

وتكون « لَمَّا » أيضاً جازمةً لفعلٍ واحد ، ومعناها نفيُ الماضي المتصلِ بزمنِ الحال ، ويجوزُ حَذْفُ مجزومها ، قال الشاعر :

٢١٧ ـ فَجِئْتُ قُبُورَهم بَدْءاً ولَمَّا فَنَادَيْتُ القُبُورَ فَلَمْ يُجِبْنَهُ[٤]

وتكونُ بمعنى إلا ، قال تعالى : ﴿وإنْ كلُّ ذلك لمَّا متاعُ الحياةِ الدنيا﴾[٥] في قراءة مَنْ قرأه[٦] .

و« أضاء » يكونُ لازماً ومتعدياً ، فإن كان متعدياً فـ « ما » مفعولٌ به ، وهي موصولة ، و« حولَه » ظرفُ مكانٍ ومخفوضٌ به ، صلةٌ لها ، ولا يَتَصَرَّفُ ، وبمعناه : حَوال ، قال الشاعر :

٢١٨ ـ وَأنَا أَمْشِي الدَّأَلَى حَوَالَكا[٧]

ويُثنيان ، قال عليه السلام : « اللهم حوالَيْنا »[٨] ، ويُجْمَعان على أحْوال .

ويجوز أن تكونَ « ما » نكرةً موصوفةً ، و« حولَه » صفتُها ، وإن كان لازماً فالفاعلُ ضميرُ النار أيضاً ، و« ما » زائدةٌ ، و« حوله » منصوبٌ على الظرفِ العاملُ فيهِ « أضاء » . وأجاز الزمخشري أن تكون « ما » فاعلةً موصولة أو نكرةً موصوفةً ، وأُنِّثَ الفِعلُ على المعنى ، والتقدير : فلمَّا أضاءَتِ الجهةُ التي حولَه أو جهةٌ حولَه . وأجاز أبو البقاء فيها أيضاً أن تكونَ منصوبةً على الظرف ، وهي حينئذ إمَّا بمعنى الذي أو نكرة موصوفة ، التقدير : فلمَّا أضاءت النارُ

---

(١) محمد بن عبد الرحمن اليماني من أعلام القراءات . غاية النهاية (٢/١٦١) .
(٢) سورة فاطر ، آية (٤٢) .
(٣) سورة العنكبوت ، آية (٦٥) .
(٤) البيت نسب لذي الرمة وليس في ديوانه . انظر الهمع (٢/٥٧) ، المغني (١/٢٨٠) ، الدرر (٢/٧٣) ، الصاحبي (٢١٩) ، الأشموني (٤/٦) ، الخزانة (١٠/١١٣ ـ ١١٧) ، اللسان (لمم) .
(٥) سورة الزخرف ، آية (٣٥) .
(٦) انظر السبعة (٥٨٦) .
(٧) البيت لضب يخاطب ابنه . انظر الكتاب (١/١٧٦) ، الكامل (٣٧٤) ، أمالي الزجاجي (١٣٠) .
(٨) أخرجه البخاري (٢/١٥) (٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨) ، ومسلم =

المكانَ الذي حولـه أو ، مكاناً حوله ، فإنه قال : « يُقال : ضاءَتِ النارُ وأَضاءَتْ بمعنى ، فعلَى هذا تكون « ما » ظرفاً وفي « ما » ثلاثةُ أوجهٍ أحدُها : أن تكونَ بمعنى الذي . والثاني : هي نكرة موصوفةٌ أي : مكاناً حوله ، والثالث : هي زائدةٌ » انتهى . وفي عبارته بعض مناقشةٍ ، فإنه بَعْدَ حُكْمِه على « ما » بأنَّها ظرفيةٌ كيف يجوزُ فيها والحالةُ هذه أن تكونَ زائدةً ، وإنما أراد : في « ما » هذه من حيث الجملةُ ثلاثةُ أوجهٍ ، وقولُ الشاعر :

٢١٩ - أَضَـاءَتْ لَـهُمْ أَحْسَـابُهُـمْ وَوُجُـوهُهُـمْ دُجَى اللَّيـلِ حَتَّى نَـظَّم الجَـزْعَ ثـاقِبُـهْ[1]

يَحْتمل التعدِّيَ واللزوم كالآية الكريمة . وقرأ ابن السَّمَيْفَع : ضاءَتْ ثلاثياً .

قولُه تعالى : ﴿ ذَهَبَ اللَّهُ بنورهم ﴾ هذه الجملةُ الظاهرُ أنَّها جوابُ « لَمَّا » . وقال الزمخشري : « جوابُها محذوفٌ ، تقديرُه : فلمَّا أضاءَتْ خَمَدَت » ، وجَعَل هذا أبلَغَ من ذِكْرِ الجواب ، وجعلَ جملةَ قوله : ﴿ ذهبَ اللَّهُ بنورهم ﴾ مستأنفة أو بدلاً من جملة التمثيل . وقد رَدَّ عليه بعضهم[2] هذا بوجْهَيْن أحدهما : أنَّ هذا تقديرٌ مع وجودِ ما يُغْني عنه فلا حاجةَ إليه ، إذ التقديراتُ إنما تكونُ عند الضرورات . والثاني : أنه لا تُبْدَلُ الجملةُ الفعليةُ من الجملةِ الاسميةِ .

و« بنورهم » متعلِّقٌ بـ « ذَهَبَ » ، والباءُ فيه للتعدية ، وهي مرادِفَةٌ للهمزة في التعديةِ ، هذا مذهبُ الجمهورِ ، وزَعَمَ أبو العباس[3] أنَّ بينهما فَرْقاً ، وهو أن الباءَ يلزَمُ معها مصاحبةُ الفاعل للمفعولِ في ذلك الفعلِ الذي فَعَلَه به والهمزةُ لا يَلْزمُ فيها ذلك . فإذا قلتَ : « ذهبْتُ بزيـد » فلا بد أن تكونَ قد صاحَبْتَه في الذهاب فذهَبْتَ معه ، وإذا قلت : « أَذْهَبْتَه » جاز أن يكونَ قد صَحِبْتَه وألاَّ يكونَ . وقد رَدَّ الجمهورُ على المبرِّد بهذه الآية لأنَّ مصاحَبَتَه تعالى لهم في الذهاب مستحيلةٌ . ولكن قد أجاب أبو الحسن ابنُ عصفور عن هذا بأنه يجوزُ أن يكونَ تعالى قد أَسْنَدَ إلى نفسِه ذهاباً يليقُ به كما أَسْند إلى نفسه المجيء والإتيانَ على معنى يليقُ به ، وإنما يُرَدُّ عليه بقول الشاعر :

٢٢٠ - دِيَـارُ الـتي كـانـتْ وَنَـحْـن عَـلَى مِـنَـى تَـحِـلُّ بنـا لـولا نَـجـاءُ الـرَّكـائِب[4]

أي : تَجْعلنا حلالاً بعد أن كنا مُحْرِمين بالحَجّ ، ولم تكن هي مُحْرِمةً حتى تصاحبَهم في الحِلّ ، وكذا قولُ امرىء القيس :

٢٢١ - كُـمَيْـتٍ يَـزِلُّ اللِّبْـدُ عـن حـالِ مَتْنِـه كـمـا زَلَّتِ الـصَّفْـواءُ بـالـمُـتَـنَـزَّلِ[5]

الصَّفْوُ : الصخرة ، وهي لم تصاحِبْ الذي تَزِلُّه .

والضميرُ في « بنورِهم » عائدٌ على معنى « الذي » كما تقدَّم ، وقال بعضُهم : هو عائدٌ على مضافٍ محذوفٍ تقديرُه : كمثلِ أصحابِ الذي استوقدَ ، واحتاج هذا القائلُ إلى هذا التقديرِ قال : « حتى يتطابقَ المشبَّهُ والمشبَّهُ به ،

= في الاستسقاء رقم (٨) ، (٩) ، والنسائي (٣/١٦٠) ، والبيهقي (٣/٣٥٣) ، والبخاري في الأدب المفرد (٦١٢) ، وابن خزيمة (١٤٢٣) ، وعبد الرزاق (٤٩١٠) (٤٩١١) ، والطحاوي في معاني الآثار (١/٣٢٢) ، والبيهقي في دلائل النبوة (٢/٨٩) ، وابن سعد (١/١/١٧) ، والطبراني في الكبير (١٠/٣٤٦)،وابن أبي شيبة (١٠/٢١٩) ، وانظر الدر المنثور (٦/٢٨) .

(١) البيت لأبي الطمحان القيني . انظر الحماسة (٢/٢٧١) ، الحيوان (٣/٩٣) ، الكامل (٣٠) .

(٢) انظر البحر المحيط (١/٧٩) .

(٣) المبرد تقدمت ترجمته .

(٤) البيت لقيس بن الخطيم . انظر ديوانه (٧٧) ، الخزانة (٣/١٦٤) ، المخصص (١٥/٥٧) ، اللسان (حلل) ، البحر (١/٨٠) .

(٥) البيت من معلقته المشهورة . انظر ديوانه (٢٠) ، شرح القصائد العشر (١١٠) ، وللشنقيطي (٦٥) .

لأنَّ المشبَّهَ جمعٌ ، فلو لم يُقَدَّرْ هذا المضافُ وهو « أصحاب » لَزِم أن يُشَبِّه الجمعَ بالمفردِ وهو الذي استوقد » انتهى . ولا أدري ما الذي حَمَلَ هذا القائلَ على مَنْعِ تشبيه الجمعِ بالمفردِ في صفةٍ جامعةٍ بينهما ، وأيضاً فإنَّ المشبَّهَ والمشبَّهَ به إنما هو القصتان ، فلم يقع التشبيهُ إلا بين قصتين إحداهما مضافةٌ إلى جمع والأخرى إلى مفردٍ .

قولُه تعالى : ﴿ وتركَهم في ظُلُمات لا يُبْصِرُون ﴾ هذه جملةٌ معطوفة على قوله « ذَهَبَ الله » . وأصل الترك : التخليةُ ، ويُراد به التصييرُ ، فيتعدَّى لاثنين على الصحيح ، كقول الشاعر :

٢٢٢ - أَمَرْتُكَ الخَيْرَ فَافْعَلْ ما أُمِرْتَ بِه ... فقد تَرَكْتُكَ ذا مالٍ وذا نَشَبِ[1]

فإن قُلْنا : هو متعدٍّ لاثنين كان المفعولُ الأول هو الضميرَ ، والمفعولَ الثاني « في ظلمات » و« لا يُبْصرون » حالٌ ، وهي حالٌ مؤكدة لأنَّ مَنْ كان في ظلمة فهو لا يُبْصِرُ ، وصاحبُ الحالِ : إمّا الضميرُ المنصوبُ أو المرفوعُ المستكنُّ في الجارِّ والمجرورِ . ولا يجوزُ أن يكونَ « في ظلمات » حالاً ، و« لا يُبْصِرون » هو المفعولَ الثاني لأن المفعولَ الثاني خبرٌ في الأصل ، والخبرُ لا يؤتَى به للتأكيد ، وأنت إذا جعلت « في ظلمات » حالاً فُهِمَ منه عَدَمُ الإبصارِ ، فلم يُفِدْ قولُك بعد ذلك لا « يُبْصرون » إلا التأكيد ، لكن التأكيد ليس من شأن الإخبار ، بل من شأنِ الأحوال لأنها فَضَلاتٌ . ويؤيِّد ما ذكرتُ أن النَّحْويين لَمَّا أعربُوا قولَ امرىء القيس :

٢٢٣ - إذا ما بكى مِنْ خَلْفِها انصَرفَت له ... بشِقٍّ وشِقٌّ عندنا لم يُحَوَّلِ[2]

أعربوا « شِق » مبتدأ و« عندنا » خبرَه ، و« لم يُحَوَّل » جملةً حاليةً مؤكِّدةً ، قالوا : وجاز الابتداءُ بالنكرةِ لأنه موضعُ تفصيل ، وأبَوْا أن يَجْعلوا « لم يُحَوَّل » خبراً ، و« عندنا » صفةً لشِق مُسَوِّغاً للابتداء به ، قالوا : لأنه فُهِم معناه من قوله : « عندنا » لأنه إذا كان عندَه عُلِم منه أنه لم يُحَوَّل ، وقد أعرَبه أبو البقاء كذلك ، وهو مرود بما ذكرت لك .

ويجوز إذا جَعَلْنا « لا يبْصِرون » هو المفعولَ الثاني أن يتعلَّقَ « في ظلمات » به أو بـ « تَرَكهم » ، التقدير : « وتَرَكهم لا يُبْصرون في ظلمات » . وإن كان « تَرَكَ » متعدياً لواحد كان « في ظلمات » متعلقاً بتَرَكَ ، و « لا يُبصرون » حال مؤكدة ويجوز أن يكون « في ظلمات » حالاً من الضمير المنصوب في « تَرَكهم » ، فيتعلَّقَ بمحذوفٍ و « لا يُبْصرون » حالٌ أيضاً : إمَّا من الضمير المنصوب في « تَرَكهم » فيكونُ له حالان ويجري فيه الخلافُ المتقدمُ ، وإمَّا مِنَ الضمير المرفوعِ المستكنِّ في الجارِّ والمجرور قبلَه فتكون حالَيْنِ متداخلتين .

صُمٌّۢ بُكْمٌ عُمْىٌ فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴿١٨﴾ أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فِيهِ ظُلُمَٰتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ ۚ وَٱللَّهُ مُحِيطٌۢ بِٱلْكَٰفِرِينَ ﴿١٩﴾

قوله تعالى : ﴿ صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فهم لا يَرْجِعون ﴾ : الجمهورُ على رَفْعِها على أنها خبرُ مبتدأ محذوفٍ ، أي :

---

(١) البيت للعباس بن مرداس . انظر ديوانه (٤٧) ، قصيدة رقم (٢) ، ص ٣١ ، المقتضب (٢/ ٣٥) . انظر الكتاب (١/ ٣٧) ، المحتسب (١/ ٥١) ، أمالي ابن الشجري (١/ ١٦٥) ، الهمع (٢/ ٨٢) ، الدرر (٢/ ١٠٦) ، شرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٤٢، ٨/ ٥٠) ، الخزانة (١/ ٣٣٩) ، الشذور (٣٦٩) ، المغني (١/ ٣١٥) ، والشاهد فيه : حذف حرف الجر فانتصب الاسم بالفعل .

وقد نسب البيت إلى خفاف بن ندبة أيضاً ، وهو في ملحقات ديوانه ص ١٢٦ ، ونصه فيه :

أمرتك الرشد . . . . الخ

(٢) البيت من معلقته المشهورة . انظر ديوانه (١٢) برواية : انحرفت له ، شرح القصائد العشر (٧٤) ، والشنقيطي (٦٠) ، البحر (١/ ٨١) ، والشاهد (وشق عندنا يحول) جاز الابتداء بالنكرة هنا لأنها في موضع التفصيل .

هم صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ ، ويَجيء فيه الخلافُ المشهورُ في تعدُّدِ الخبرِ ، فَمَنْ أجازَ ذلك حَمَلَ الآيةَ عليه من غير تأويلٍ ، ومَنْ مَنَعَ ذلك قال : هذه الأخبارُ وإن تعدَّدَتْ لفظاً فهي متَّحِدَةٌ معنى ، لأنَّ المعنى : هم غيرُ قائلين للحقِّ بسبب عَماهم وصَمَمِهم ، فيكون من باب : « هذا حُلوٌ حامِضٌ » أي مُزٌّ ، و« هو أَعْسَرُ يَسَرٌ » أي أَضْبَطُ ، وقول الشاعر :

٢٢٤ - يَنامُ بإحدى مُقْلَتَيْهِ ويَتَّقي بأخرى المَنايا فهو يَقْظانُ هاجِعُ[١]

أي متحرِّزٌ ، أو يقدَّر لكلِّ خبرٍ مبتدأ تقديرُه : هم صُمٌّ ، هم بُكْم ، هم عُمْي ، والمعنى على أنهم جامعون لهذه الأوصافِ الثلاثة ، ولولا ذلك لجاز أن تكون هذه الآيةُ من باب ما تعدَّدَ فيه الخبرُ لتعدُّدِ المبتدأ ، نحو قولك : الزيدون فقهاءُ شعراءُ كاتبون ، فإنه يَحْتمل أن يكونَ المعنى أن بعضَهم فقهاءُ ، وبعضَهم شعراء وبعضَهم كاتبون ، وأنَّهم ليسوا جامعين لهذه الأوصاف الثلاثة ، بل بعضُهم اختصَّ بالفقه ، والبعضُ الآخر بالشعرِ ، والآخرُ بالكتابة .

وقُرِىء[٢] بنصبها ، وفيه ثلاثةُ أوجه :

أحدها : أنه حالٌ ، وفيه قولان ، أحدُهما : هو حالٌ من الضميرِ المنصوبِ في « تَرَكَهم » ، والثاني من المرفوع في « لا يُبْصرون » .

والثاني : النصبُ على الذَّمِّ ، كقوله : ﴿حَمَّالَةَ الحطَبِ﴾[٣] . وقول الآخر :

٢٢٥ - سَقَوْني النِّسْءَ ثم تَكَنَّفوني عُداةَ اللَّهِ مِنْ كَذِبٍ وزُورِ[٤]

أي : أَذُمُّ عُداةَ اللَّهِ .

الثالث : أن يكونَ منصوباً بتَرَكَ أي : تَرَكهم صُمّاً بُكْماً عُمْياً .

والصَّمَمُ داءٌ يمنعُ من السَّماع ، وأصلُه من الصَّلابة ، يقال : « قناةٌ صَمَّاء » أي صُلبة ، وقيل : أصلُه من الانسدادِ ، ومنه : صَمَمْتُ القارورةَ أي : سَدَدْتُها . والبَكَم داءٌ يمنع الكلام ، وقيل : هو عدمُ الفَهْمِ ، وقيل : الأبكم مَنْ وُلِد أخرسَ .

وقولُه : ﴿ فهم لا يَرْجعون ﴾ جملةٌ خبريةٌ معطوفةٌ على الجملةِ الخبريةِ قبلها ، وقيل : بل الأولى دعاءٌ عليهم بالصَّمَم ، ولا حاجةَ إلى ذلك . وقال أبو البقاء : « وقيل : فهم لا يَرْجِعُون حالٌ ، وهو خطأ ، لأن الفاء تُرَتِّبُ ، والأحوالُ لا ترتيبَ فيها » . و« رَجَعَ » يكونُ قاصراً ومتعدياً باعتبَارَيْن ، وهُذَيْل تقول : أَرْجَعَهُ غيرُهُ فإذا كان بمعنى « عاد » كان لازماً ، وإذا كان بمعنى أعاد كان متعدياً ، والآية الكريمةُ تحتمل التقديرين ، فإنْ جَعَلْناه متعدياً فالمفعولُ محذوفٌ ، تقديرُهُ : لا يَرْجِعون جواباً ، مثلُ قوله : ﴿ إنه على رَجْعِهِ لقَادِرٍ ﴾[٥] وَزَعَمَ بعضُهم أنه يُضَمَّن معنى صار ، فيرفعُ الاسم وينصِبُ الخبر ، وجَعَلَ منه قولَه عليه السلام : « لا تَرجِعوا بعدي كُفَّاراً يضربُ بعضُكم رِقاب بعض »[٦] ، وَمَنْ مَنَعَ مِنْ جريانِهِ مَجْرى « صار » جَعَلَ المنصوبَ حالاً .

قولُه تعالى : ﴿ أو كَصَيِّبٍ من السماء ﴾ : في « أو » خمسة أقوال .

---

(١) البيت لحميد بن ثور . انظر ديوانه (١٠٥) ، العيني (٥٦٢/١) ، الأشموني (٢٢٢/١) .
(٢) انظر البحر المحيط (٨٢/١) .
(٣) سورة المسد ، آية (٤) .
(٤) البيت لعروة بن الورد . انظر ديوانه (٩٠) ، الكتاب (٢٥٢/١) ، مجالس ثعلب (٣٤٩/٢) .
(٥) سورة الطارق ، آية (٨) .
(٦) أخرجه البخاري (٦٤/٩) ، ومسلم في القسامة باب (٩) ، رقم (٢٩) ، وأحمد (٣٥١/٤) ، (٤٩/٥) .

أظهرُها : أنها للتفصيلِ بمعنى أنَّ النَّاظرينَ في حالِ هؤلاء منهم مَنْ يُشَبِّهُهُمْ بحال المستوقدِ الذي هذه صفتُهُ ، ومنهم مَنْ يُشَبِّهُهُمْ بأصحاب صَيِّبٍ هذه صفتُه .

الثاني : أنها للإبهام ، أي : إن الله أبْهم على عباده تشبيهَهم بهؤلاء أو بهؤلاء .

الثالث : أنها للشَّكِّ ، بمعنى أن الناظر يَشُكُّ في تشبيههم .

الرابع : أنها للإباحة .

الخامس : أنها للتخيير ، أي : أُبيح للناس أن يشبِّهوهم بكذا أو بكذا ، وخُيِّروا في ذلك . وزاد الكوفيون فيها معنيين آخرين ، أحدُهما : كونُها بمعنى الواو ، وأنشدوا :

٢٢٦ ـ جاء الخلافةَ أو كانَتْ له قَدَراً ... كما أتى ربَّه موسى على قَدَرِ[1]

والثاني : كونُها بمعنى بل ، وأنشدوا :

٢٢٧ ـ بَدَتْ مثلَ قَرْن الشمسِ في رَوْنَقِ الضُّحَى ... وصورتِها أوْ أنْتَ في العينِ أمْلَحُ[2]

أي : بل أنت .

و« كصيب » معطوفٌ على « كَمَثَل » ، فهو في محلِّ رفع ، ولا بُدَّ من حذف مضافَيْنِ ، ليصِحَّ المعنى ، التقدير : أو كمثل ذَوي صَيِّب ، ولذلك رَجَعَ عليه ضميرُ الجمع في قوله : ﴿ يَجْعَلُونَ أصابعَهم في آذانِهم ﴾ لأنَّ المعنى على تشبيههم بأصحاب الصيِّب لا بالصيِّب نفسِه . والصيِّبُ : المطر : سُمِّي بذلك لنزولِهِ ، يقال : صابَ يصُوبُ إذا نَزَلَ ، قال :

٢٢٨ ـ فلسْتُ لإنسيٍّ ولكن لِمَلأَكٍ ... تَنَزَّلَ من جوِّ السماءِ يَصُوبُ[3]

وقال آخر :

٢٢٩ ـ فلا تَعْدِلي بيني وبينَ مُغَمَّرٍ ... سَقَتْكِ رَوايا المُزْنِ حيثُ تَصُوبُ[4]

واختُلف في وزن صَيِّب : فمذهبُ البصريين أنه « فَيْعِل » ، والأصلُ : صَيْوِب فَأُدْغِمَ كميِّت وهيِّن والأصلُ : مَيْوت وهَيْوِن . وقال بعض الكوفيين : وزنه فَعِيل ، والأصل : صَويب بزنة طَويل ، قال النحاس : « وهذا خطأ لأنه كانَ ينبغي أن يَصِحَّ ولا يُعَلَّ كطويل » وكذا قال أبو البقاء . وقيل وزنه : فَعْيل فقُلِب وأُدْغِم .

واعلم أنه إذا قيل بأن الجملةَ من قوله : « ذَهَبَ اللَّهُ بنورهم » استئنافيةٌ ومن قوله ﴿ صُمٌّ بُكْمٌ عُميٌ ﴾ أنها من وصف المنافقين كانتا جملتي اعتراضٍ بين المتعاطفَين ، أعني قوله : كمثل وكصيِّب ، وهي مسألة خلاف منعها

---

(١) البيت لجرير . انظر ديوانه (٢٧٥) ، الهمع (٢/١٣٤) ، الدرر (٢/١٨١) ، أمالي ابن الشجري (٢/٣١٧) .

(٢) البيت لذي الرمة . انظر ملحقات ديوانه (٨٥٧) ، والخصائص (٢/٤٥٨) ، الإنصاف (٤٧٨) ، المحتسب (١/٩٩) ، الخزانة (٤/٤٢٣) .

(٣) البيت اختلف في نسبته قيل : لعلقمة وهو في ملحق ديوانه (١٣٢) . وانظر الكتاب (٤/٣٨٠) ، المفضليات (٣٩٤) ، المنصف (٢/١٠٢) ، جمل الزجاجي (٦٠) ، شرح أشعار الهذليين (١/٢٢٢) ، معاني الزجاج (١/٨٠) ، مجاز القرآن (١/٣٣) ، التهذيب (ألك) ، اللسان (صوب) (ملك) ، البحر (١/١٣٧) ، القرطبي (١/١٨٣) .

(٤) البيت لعلقمة . انظر ديوانه (٣٤) ، أمالي ابن الشجري (٢/٢٠) ، المفضليات (٣٩٢) ، القرطبي (١/٢١٥) .

الفارسي وقد رُدَّ عليه بقول الشاعر :

٢٣٠ - لَعَمْرُكَ والخُطوبُ مُغَيِّراتٌ وفي طولِ المُعَاشَرَةِ التَّقالي
لقد بالَيْتُ مَظْعَنَ أمِّ أوْفَى ولكنْ أمُّ أوفى لا تُبالي[1]

فَفَصَلَ بين القسمِ وهو قولُهُ : « لَعَمْرُك » وبين جوابِهِ وهو قولُهُ : « لقد بالَيْت » بجملتين ، إحداهما : « والخطوبُ مغيِّرات » والثانيةُ : « وفي طولِ المعاشرةِ التقالي » . قولُه : « مِن السماءِ » يَحْتمل وجهين .

أحدهما أن يكون متعلقاً بـ « صَيِّب » لأنه يعملُ عملَ الفعلِ ، التقديرُ : كمطرٍ يصوبُ من السماء ، و« مِنْ » لابتداء الغاية ،

والثاني : أن يكونَ في محلِّ جر صفةً لصيِّب ، فيتعلَّقَ بمحذوف ، وتكونُ « مِنْ » للتبعيض ، ولا بُدَّ حينئذٍ من حذفِ مضافٍ ، تقديرهُ : كصيِّب كائنٍ من أمطارِ السماءِ .

والسماءُ : كلُّ ما عَلاَكَ من سقف ونحوه ، مشتقة من السُّمُوِّ، وهو الارتفاعُ والأصل : سَماوٌ ، وإنما قُلِبَتِ الواوُ هَمْزَةً لوقوعِها طرفاً بعد ألفٍ زائدةٍ ، وهو بدلٌ مطَّرد ، نحو : كِساء ورِدَاء ، بخلاف نحو : سِقاية وشَقاوة ، لعدم تطرُّفِ حرفِ العلة ، ولذلك لَمَّا خلت عليها تاءُ التأنيث صَحَّتْ نحو : سَماوة ، قال الشاعر :

٢٣١ - طَيَّ الليالي زُلَفاً فَزُلَفا سَماوَةَ الهلالِ حتى احقوقه[2]

والسماءُ مؤنث ، وقد تُذَكَّر ، وأنشدوا :

٢٣٢ - فلو رَفَعَ السماءُ إليه قوماً لَحِقْنَا بالسماءِ مَعَ السحابِ[3]

فأعاد الضميرَ مِنْ قوله : « إليه » على السماءِ مذكراً ، ويُجْمع على سَماوات وأَسْمِيَة وسُمِيّ ، والأصل : فُعول ، إلا أنه أُعِلَّ إعلالَ عُصِيّ بقلب الواوين يائين وهو قلبٌ مطَّرد في الجمع ، ويَقِلُّ في المفرد نحو : عتا عُتِيّاً ، كما شَذَّ التصحيحُ في الجمع ، قالوا : « إنكم تنظرون في نُحُوٍّ كثيرةٍ » ، وجُمِعَ أيضاً على سَمَاء ، ولكن مفردَه سَماوة ، فيكونُ من باب تَمْرة وتمر ، ويدلُّ على ذلك قولُه :

٢٣٣ - ..... فوق سَبْعِ سَمَائِيا[4]

ووجهُ الدلالة أنه مُيِّزَ به « سبع » ، ولا تُمَيَّز هي وأخواتُها إلا بجمعٍ مجرور .

قولهُ تعالَى : ﴿ فيه ظلماتٌ وَرَعْدٌ وبَرْقٌ ﴾ يَحْتمل أربعةَ أوجه :

---

(١) البيتان لزهير . انظرهما في ديوانه (٣٤٢) ، المغني (٤٤١) .

(٢) البيت للعجاج . انظر ديوانه (٢/٢٣٢) ، والكتاب (١/٣٥٩) ، التهذيب واللسان (حقف) ، مجاز القرآن (١/٣٠) ، غريب القرآن (٢١٠) ، الطبري (١٢/٧٢) ، روح المعاني (١٢/١٥٦) .

(٣) البيت من شواهد البحر (١/٨٣) ، ابن خالويه (٩٨) .

(٤) قطعة من عجز بيت لأمية بن أبي الصلت وهو :
لـه ما رأت عين البصير وفوقه سماءُ الإلهِ .....
وانظر الكتاب (٢/٥٩) ، المقتضب (١/١٤٤) ، الخصائص (١/٢١١) ، الخزانة (١/١١٨) ، البحر (٢/٣٠٤) .

أحدها : أنْ يكونَ صفةً لـ « صَيِّب » .

الثاني : أن يكونَ حالاً منه ، وإنْ كان نكرةً لتخصُّصِهِ : إمَّا بالعملِ في الجار بعدَه ، أو بصفةٍ بالجارِ بعده .

الثالث: أن يكونَ حالاً من الضميرِ المستكنِّ في « مِن السماء » إذا قيل إنه صفةٌ لصيِّب ، فيتعلَّقُ في التقادير الثلاثةِ بمحذوفٍ ، إلاَّ أنه على القولِ الأولِ في محلِّ جرٍّ لكونه صفةً لمجرورٍ ، وعلى القولين الأخيرين في محلِّ نَصْبٍ على الحالِ . و « ظلماتٌ » على جميع هذه الأقوال فاعلٌ به لأنَّ الجارَّ والمجرورَ والظرفَ متى اعتمدا على موصوفٍ أو ذي حال أو ذي خبرٍ أو على نفي أو استفهام عمِلاَ عَمَلَ الفِعْلِ ، والأخفش يُعْمِلهما مطلقاً كالوصف ، وسيأتي تحريرُ ذلك .

الرابعُ : أن يكونَ خبراً مقدَّماً و « ظلماتٌ » مبتدأ ، والجملةُ تحتمل وجهين :

الجرَّ على أنها صِفَةٌ لصيِّب .

والثاني : النصبُ على الحال ، وصاحِبُ الحال يُحْتمل أن يكونَ « كصيِّب » وإن كان نكرةً لتخصيصِهِ بما تقدَّمه ، وأن يكونَ الضميرَ المستكنَّ في « مِنْ السماء » إذا جُعِلَ وصفاً لصيِّب ، والضمير في « فيه » ضميرُ الصَّيِّب .

واعلم أنَّ جَعْلَ الجارِّ صفةً أو حالاً ، ورفعَ « ظلماتُ » على الفاعلية به أَرْجَحُ مِنْ جَعْلِ « فيه ظلماتٌ » جملةً برأسِها في محلِّ صفةٍ أو حالٍ ، لأنَّ الجارَّ أقربُ إلى المفردِ من الجملة ، وأصلُ الصفةِ والحال أن يكونا مفرَدَيْنِ .

« وَرَعْدٌ وبَرْقٌ » معطوفانِ على « ظُلُماتٌ » بالاعتبارين المتقدمين ، وهما في الأصل مصدران تقول : رَعَدت السماء تَرْعُدُ رَعْداً وَبَرَقَتْ بَرْقاً ، قال أبو البقاء : « وهما على ذلك مُوَحَّدَتان هنا » ، يعني على المصدريَّة ، ويجوز أن يكونا بمعنى الراعِد والبارِق نحو : رجل عَدْلٌ ، والظاهرُ أنهما في الآية ليس المرادُ بهما المصدرَ بل جُعِلاَ اسماً للهزِّ واللمعَانِ ، وهو مقصودُ الآيةِ ، ولا حاجةَ حينئذٍ إلى جَعْلِهِمَا بمعنى اسمِ فاعل .

قولُه تعالى : ﴿ يَجْعَلُونَ أصابعَهم في آذانِهم ﴾ هذه الجملةُ الظاهرُ أنها لا محلَّ لها لاستئنافِها ، كأنه قيل : ما حالُهم ؟ فقيل : يَجْعَلون . وقيل : بل لها محلٌّ ، ثم اختُلِفَ فيه ، فقيل : جَرٌّ لأنها صفةٌ للمجرور ، أي : أصحابُ صيِّب جاعلين ، والضميرُ محذوفٌ ، أو نابَتْ الألفُ واللام منابَه ، تقديرُهُ : يَجْعَلُونَ أصابعهم في آذانهم من الصواعق منه أو من صواعِقِه . وقيل : محلُّها نصبٌ على الحال من الضمير « فيه » . والكلامُ في العائدِ كما تَقَدَّم ، والجَعْلُ هنا بمعنى الإلقاء ، ويكونُ بمعنى الخَلْق فيتعدَّى لواحِدٍ ، ويكون بمعنى صيَّر أو سَمَّى فيتعدَّى لاثنين ، ويكون للشروع فيعملُ عَمَلَ عسى .

وأصابِعُهم جمعُ إصْبَع ، وفيها عشرُ لغاتٍ ، بتثليث الهمزة مع تثليث الباء ، والعاشرة : أُصْبوع بضمِّ الهمزة . والواوُ في « يَجْعلون » تعود للمضاف المحذوف كما تقدم إيضاحُهُ . واعلمْ أنَّه إذا حُذِفَ المضافُ جاز فيه اعتباران ، أحدهما : أن يُلْتفت إليه ، والثاني ألاَّ يُلْتَفَتَ إليه ، وقد جُمِع الأمران في قوله تعالى : ﴿ وكم من قريةٍ أهلكناها فجاءها بأْسُنَا بَيَاتاً أو هم قائِلون ﴾[1] ، التقدير : وكم من أهل قرية فلم يُرَاعِه في قوله : « أهلكناها فجاءها » وراعاه في قوله :

---

(١) سورة الأعراف ، آية (٤) .

﴿ أو هم قائلون ﴾ . و ﴿ في آذانِهم من الصواعق ﴾ كلاهما متعلقٌ بالجَعْل ، و « مِنْ » معناها التعليل . والصواعِقُ : جمع صاعقة ، وهي الصيحة الشديدة من صوت الرعد يكون معها القطعة من النار ، ويقال : ساعِقة بالسين ، وصاقِعة بتقديمِ القاف وأنشد :

٢٣٤ - ألم تَرَ أنَّ المجرمين أصابَهُمْ صواقِعُ ، لا بل هُنَّ فوق الصواقِعِ[١]

ومثلُه قول الآخر :

٢٣٥ - يحكون بالمصقولةِ القواطِعِ تشقَّ اليَدَيْنِ بالصَّواقِعِ[٢]

وهي قراءةُ الحسن ، قالَ النحاسَ : « وهي لغةُ تميم وبعض بني ربيعة » فيُحتمل أن تكونَ صاقِعَة مقلوبةً من صاعِقَة ، ويُحْتَمل ألاَّ تكونَ ، وهو الأظهرُ لثبوتها لغةً مستقلةً كما تقدَّم ، ويقال : صَعْقَة أيضاً ، وقد قَرَأ بها الكسائي في الذاريات ، يقال : صُعِقَ زيدٌ وأَصْعَقَهُ غيرُه، قال :

٢٣٦ - تَرى النُّعَراتِ الزُرْقَ تَحْتَ لَبَانِهِ أُحادَ وَمَثْنَى أَصْعَقَتْهَا صواهِلُهْ[٣]

قولُه تعالى : ﴿ حَذَرَ الموت ﴾ فيه وجهان ، أظهرهُما : أنه مفعولٌ من أجله ناصبُه « يَجْعلون » ولا يَضُرُّ تعدُّدُ المفعولِ مِنْ أجله ، لأنَّ الفعلَ يُعَلَّل بعِلَلٍ . الثاني : أنه منصوبٌ على المصدرِ وعامِلُهُ محذوفٌ تقديرُهُ : يَحْذَرُونَ حَذَراً مثلَ حَذَرِ الموت ، والحَذَرُ والحِذار مصدران لحَذِر أي : خافَ خوفاً شديداً .

واعلم أنَّ المفعولَ مِنْ أجله بالنسبةِ إلى نَصْبِهِ وجرِّه بالحرف على ثلاثةِ أقسام : قسم يكثر نصبَه وهو ما كان غَيْرَ مُعَرَّفٍ بأل مضافٍ نحو : جِئْت إكراماً لك ، وقسم عكسُه ، وهو ما كان معرَّفاً بأل . ومِنْ مجيئه منصوباً قولُ الشاعر :

٢٣٧ - لا أَقْعُدُ الجُبْنَ عن الهَيْجَاءِ ولو توالَتْ زُمَرُ الأعداءِ[٤]

وقسم يستوي فيه الأمران وهو المضافُ كالآيةِ الكريمة، ويكونُ معرفةً ونكرةً، وقد جَمَع حاتِم الطائيُّ الأمرينِ في قوله :

٢٣٨ - وَأَغْفِرِ عوراءَ الكريمِ ادِّخارَهُ وأُعْرِضُ عن شَتْمِ اللئيمِ تَكَرُّمَا[٥]

و « حَذَرَ الموت » مصدرٌ مضافٌ إلى المفعول ، وفاعلُه محذوفٌ ، وهو أحدُ المواضِعِ التي يجوزُ فيها حذفُ الفاعلِ وحدَه ، والثاني : فِعْلُ ما لم يُسَمَّ فاعلُهُ ، والثالث : فاعل أَفْعَل في التعجب على الصحيح ، وما عدا هذه لا يجوز فيه حذفُ الفاعلِ وحدَه خلافاً للكوفيين . والموتُ ضدُّ الحياة يقال : مات يموت ويَمات ، قال الشاعر :

---

(١) البيت في لسان العرب منسوب لابن أحمر (صقع) .

(٢) البيت في اللسان ولم ينسبه ابن منظور وعجزه فيه :

.....

تسقق البرق عن الصواقع

(٣) البيت لتميم بن مقبل . انظر ديوانه (٢٥٢) ، الهمع (٢٦/١) ، الدرر (٧/١) ، اللسان (فرد) .

(٤) البيت في الهمع (١٩٥/١) ، الأشموني (١٢٥/٢) ، العيني (٦٩/٣) ، الدرر (١٦٧/١) .

(٥) البيت في ديوانه (١١١) ، الكتاب (١٨٤/١) ، المقتضب (٣٤٨/٢) ، النوادر (١١٠) ، شرح المفصل لابن يعيش (٥٤/٢) ، الكامل (١٦٥) ، العيني (٧٥/٣) ، الخزانة (٤٩١/١) ، الأشموني (١٨٩/٢) .

٢٣٩ ـ بُنَيَّتي سَيِّدَةَ البناتِ عِيشي ولا يُؤْمَنُ أن تَماتي[١]

وعلى هذه اللغة قُرِئَ : مِتْنا[٢] ومِتُّ[٣] بكسر الميم[٤] كخِفْنَا وخِفْت ، فوزنُ ماتَ على اللغةِ الأولى : فَعَل بفتح العينِ ، وعلى الثانية : فَعِل بكسرِها ، والمُوات بالضمِّ الموتُ أيضاً ، وبالفتح : ما لا رُوحَ فيهِ ، والمَوَتان بالتحريك ضد الحَيَوانِ ، ومنه قولُهم « اشْتَرِ المَوَتانِ ولا تَشْتَرِ الحَيَوان » ، أي : اشتر الأَرَضِين ولا تَشْتَرِ الرقيق فإنه في مَعْرِضِ الهلاك . والمُوتان بضمِّ الميم : وقوعُ الموتِ في الماشية ، ومُوِّت فلانٌ بالتشديد للمبالغة ، قال :

٢٤٠ ـ فَعُرْوَةُ مات موتاً مستريحاً فها أنا ذا أُمَوَّتُ كلَّ يومِ[٥]

والمُسْتميتُ : الأمرُ المُسْتَرْسِلُ ، قال رؤبة :

٢٤١ ـ وزَبَدُ البَحْرِ له كَتِيتُ والليلُ فوق الماء مُسْتَمِيتُ[٦]

قولهُ تعالى : ﴿ والله محيطٌ بالكافرين ﴾ جملةٌ من مبتدأ وخبرٍ ، وأصلُ مُحِيط : مُحْوِط ، لأنه من حاطَ يَحُوطُ فأُعِلَّ كإعلال نَسْتعين . والإحاطةُ : حَصْرُ الشيء مِنْ جميعِ جهاتِهِ ، وهو هنا عبارةٌ عن كونِهم تحت قَهْرِهِ ، ولا يَفُوتونه . وقيل : ثمَّ مضافٌ محذوفٌ ، أي عقابُهُ محيطٌ بهم . وهذه الجملةُ قال الزمخشري : « هي اعتراضٌ لا محلَّ لها من الإعراب » . كأنه يَعْني بذلك أنَّ جملَة قولِه : يَجْعلون أصابِعَهم ، وجملةَ قوله : «يكاد البرق » شيءٌ واحدٌ ، لأنهما من قصةٍ واحدةٍ فوقَعَ ما بينهما اعتراضاً .

يَكَادُ ٱلْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَٰرَهُمْ ۖ كُلَّمَآ أَضَآءَ لَهُم مَّشَوْا۟ فِيهِ وَإِذَآ أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُوا۟ ۚ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَٰرِهِمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢٠﴾

قوله تعالى : ﴿ يكادُ البرقُ يخطَف أبصارَهم ﴾ : « يكادُ » مضارع كادَ ، وهي لمقاربةِ الفعل ، تعملُ عمل « كانَ » ، إلَّا أنَّ خبرَها لا يكونُ إلا مضارعاً ، وشَذ مجيئه اسماً صريحاً ، قال :

٢٤٢ ـ فأُبْتُ إلى فَهْمٍ وما كِدْتُ آيباً وكم مثلِها فارَقْتُها وهي تَصْفِرُ[٧]

والأكثرُ في خبرِها تجرُّدُهُ من « أنْ » عَكَسَ « عسى » ، وقد شَذَّ اقترانُهُ بها ، وقال رؤبة :

٢٤٣ ـ قد كادَ مِنْ طولِ البلى أن يَمْحَصا

لأنها لمقاربةِ الفعلِ ، و«أنْ » تُخَلِّصُ للاستقبال ، فَتَنافَيا . واعلم أنَّ خَبَرَها ـ إذا كانَتْ هي مثبتةً ـ منفيٌّ في المعنى لأنها للمقاربة ، فإذا قلت : « كاد زيدٌ يفعلُ » كان معناه قارَبَ الفعلَ ، إلا أنه لم يَفْعل ، فإذا نُفِيَتْ انتفَى خبرُها بطريقِ الأَوْلى ، لأنه إذا انْتَفَتْ مقاربةُ الفعل انتفى هو من باب أَوْلَى ولهذا كانَ قولُه تعالى : ﴿ لم يَكَدْ يَرَاها ﴾ أبلغَ مِنْ

(١) البيت في اللسان ولم ينسبه لأحد ، انظر م (موت) وهو في تفسير القرطبي (١/٢٢٠) .
(٢) سورة المؤمنون ، آية (٨٢) .
(٣) سورة مريم ، آية (٢٣) .
(٤) البيت لم ينسبه ابن منظور وهو في لسان م (موت) .
(٥) البيت في ديوانه (٢٦) . القرطبي (١/٢٢١) ، اللسان م (موت) .
(٦) البيت لتأبط شراً . انظر الخزانة (٣/٥٤) ، الهمع (١/١٣٠) ، الدرر (١/١٠٧) ، الحماسة (١/٧٢) .
(٧) البيت في ملحق ديوانه (٧٢) ، وهو من شواهد الكتاب (١/٤٧٨) ، شرح المفصل لابن يعيش (٧/١٢١) ، الخزانة (٤/٩٠) ، اللسان (مصح) .

أنْ لو قيل : لم يَرَها ، لأنه لم يقارِبِ الرؤيةَ فكيف له بها ؟ وزعم جماعةٌ منهم ابن جني[١] وأبو البقاء وابنُ عطية أنَّ نفيَها إثباتٌ وإثباتَها نفيٌ ، حتى ألْغَزَ بعضُهم فيها فقال :

٢٤٤ - أَنَحْوِيَّ هذا العصرِ ما هي لفظةٌ ... جَرَتْ في لِسانَيْ جُرْهُمٍ وَثَمُودِ
إذا نُفِيَتْ ـ والله أعلم ـ أُثْبِتَتْ ... وإنْ أُثْبِتَتْ قامَتْ مَقامَ جُحُودِ[٢]

وَحَكَوْا عن ذي الرمة أنه لمَّا أَنْشَدَ قولَه :

٢٤٥ ـ إذا غَيَّرَ النأيُ المِحِبِّينَ لم يَكَدْ ... رسيسُ الهوى من حُبِّ مَيَّةَ يَبْرَحُ[٣]

عِيْبَ عليه لأنه قال : لَمْ يَكَدْ يَبْرَحُ فيكون قد بَرِحَ ، فغيَّره إلى قوله : « لم يَزَلْ » أو ما هو بمعناه ، والذي غَرَّ هؤلاء قولُهُ تعالى : ﴿ فَذَبَحوها وما كادوا يفعلون ﴾[٤] قالوا : فهي هنا منفيَّةٌ وخبرُها مُثْبَتٌ في المعنى ، لأن الذبْحَ وقع لقوله : ﴿فَذَبَحُوها ﴾ . والجوابُ عن هذهِ الآية من وَجْهَين :

أحدُهما : أنه يُحْمَلُ على اختلافِ وَقْتَيْنِ ، أي : ذَبَحوها في وقتٍ ، وما كادوا يفعلون في وقتٍ آخرَ .

والثاني : أنه عَبَّر بنفي مقاربةِ الفعل عن شدَّةِ تعنُّتِهِمْ وعُسْرِهِم في الفعلِ . وأمَّا ما حَكَوْهُ عن ذي الرُّمَّة فقد غلَّط الجمهورُ ذا الرُّمة في رجوعِهِ عن قولِهِ وقالوا : هو أَبْلَغُ وأحسنُ مِمَّا غَيَّره إليه .

واعلم أنَّ خَبَرَ « كاد » وأخواتِها ـ غيرَ عسى ـ لا يكون فاعلُه إلا ضميراً عائداً على اسمها، لأنها للمقارَبَةِ أو للشروع بخلافِ عسى ، فإنها للترجِّي ، تقول : « عسى زيدٌ أن يقومَ أبوه » ، ولا يجوز ذلك في غيرها ، فأمَّا قولُه :

٢٤٦ - وَقَفْتُ على رَبْعٍ لِمَيَّةَ ناقتي ... فما زِلْتُ أبكي عندَهُ وأُخاطِبُهْ
وَأَسْقِيهِ حتى كادَ مِمَّا أُبُثُّه ... تُكَلِّمُنِي أَحْجَارُه ومَلاعِبُهْ[٥]

فأتى بالفاعلِ ظاهراً فقد حَمَلَه بعضهُم على الشذوذِ ، وينبغي أن يُقال : إنما جاز ذلك لأن الأحجارَ والملاعب هي عبارةٌ عن الرَّبْع ، فهي هو ، فكأنه قيل : حتى كاد يكلِّمني ، ولكنه عَبَّر عنه بمجموع أجزائه ، وقولُ الآخر :

٢٤٧ - وقد جَعَلْتُ إذا ما قُمْتُ يُثْقِلُني ... ثَوْبي فَأَنْهَضُ نَهْضَ الشاربِ السَّكِرِ
وكنتُ أمشي على رِجْلَيْنِ مُعْتَدِلاً ... فَصِرْتُ أمشي على أخرى من الشجرِ[٦]

فأتى بفاعل خبر جَعل ظاهراً ، فقد أُجيب عنه بوجهين :

أحدُهما : أنه على حَذْفِ مضافٍ تقديره : وقد جَعَل ثوبي إذا ما قمت يُثْقلني .

---

(١) عثمان بن جني ـ بسكون الياء معرب كِنّي ـ أبو الفتح من أحذق أهل الأدب وأعلمهم بالنحو والتصريف صاحب الخصائص ، توفي سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائة . بغية الوعاة (٢/١٣٢) .

(٢) البيتان لأبي العلاء المعري . انظرهما في الهمع (١/١٣٢) ، الأشموني (١/٢٦٨) ، الدرر (١/١١٠) .

(٣) البيت في ديوانه (١١٩٢) . وانظر شرح المفصل لابن يعيش (٧/١٢٤) ، الأشموني (١/٢٦٨) ، الخزانة (٤/١٧٤) .

(٤) سورة البقرة ، آية (٧١) .

(٥) البيتان لذي الرمة . انظر ديوانه (٨٢١) ، الكتاب (٢/٢٣٥) ، الأشموني (١/٢٦٣) ، أمالي ابن الشجري (٢/٢٩) ، الدرر (١/١٠٨) .

(٦) البيتان لابن أحمر الباهلي ، وينسب لعبد من عبيد بجيلة وينسب لأبي حية النميري . انظر أمالي القالي (٢/١٦٣) ، الخصائص (١/٢٠٧) ، الدرر (١/١٠٢) ، الشذور (١٩٠) .

والثاني : أنه من باب إقامةِ السببِ مُقامَ المُسَبَّبِ ، فإنَّ نهوضَه كذا متسبِّبٌ عن إثقالِ ثوبِه إياه ، والمعنى : وقد جَعَلتَ أنْهَضَ نَهْضَ الشارب الثملِ لإثقالِ ثوبي إياي .

ووزن كاد كَوِد بكسر العين ، وهي من ذواتِ الواو ، كخاف يَخاف ، وفيها لغةٌ أخرى : فتحُ عينها ، فعلى هذه اللغةِ تُضَمُّ فاؤها إذا أُسْنِدَتْ إلى تاء المتكلم وأخواتِها ، فتقولُ : كُدْت وكُدْنا مثل : قُلْت وقُلْنا ، وقد تُنْقَلُ كسرةُ عينها إلى فائِها مع الإسناد إلى ظاهر ، كقوله :

٢٤٨ - وكِيدَ ضِباعُ القُفِّ يأكُلْنَ جُثَّتي وكِيدِ خِراشٌ عند ذلك يَيْتَمُ[1]

ولا يجوز زيادتُها خلافاً للأخفش ، وسيأتي هذا كلُّه في « كاد » الناقصة ، أمَّا « كاد » التامة بمعنى مَكَر فإنها فَعَل بفتح العين من ذواتِ الياء ، بدليل قوله : « إنهم يكيدون كَيْداً ، وأكيد »[2] .

و « البرق » اسمها ، و «يخطَف » خبرُها ، ويقال : خَطِف يَخْطَفُ بكسر عين الماضي وفتح المضارع ، وخَطَف يخطف ، عكسُ اللغة الأولى ، وفيه قراءاتٌ كثيرة ، المشهورُ منها الأولى : الثانية[3] : يَخْطِف بكسر الطاء . الثالثة[4] : يَخَطَّفُ بفتح الياء والخاء والطاء مع تشديدِ الطاء ، والأصل : يَخْتَطِفُ ، فأُبْدلت تاءُ الافتعال طاءً للإدغام ، الرابعة[5] : كذلك إلا أنه بكسر الطاء على أصل التقاء الساكنين . الخامسة[6] : كذلك إلا أنَّه بكسر الخاء إتباعاً لكسرة الطاء . السادسة[7] : كذلك إلا أنه بكسر الياء أيضاً إتباعاً للخاء ، السابعة[8] : يَخْتَطِف على الأصل . الثامنة[9] : يَخْطِّف بفتح الياء وسكونِ الخاء وتشديد الطاء[10] ، وهي رديئةٌ لتأديتها إلى التقاء ساكنين . التاسعة[11] : بضم الياء وفتح الخاء وتشديدِ الطاء مكسورةً ، والتضعيف فيه للتكثير لا للتعدية . العاشرة[12] : يَتَخَطَّف .

والخَطْفُ : أَخْذُ شيءٍ بسرعة ، وهذه الجملةُ ـ أعني قولَه : يكاد البرق يَخْطَف ـ لا محلَّ لَها ، لأنها استئنافٌ ، كأنه قيل : كيف يكونُ حالُهم مع ذلك البرقِ ؟ فقيل : يكاد يَخْطَف ، ويحتمل أن يكون في محلِّ جر صفةً لذوي المحذوفة ، التقدير : أو كذوي صيبٍ كائنٍ البرقُ يَخْطَف .

قوله تعالى : ﴿ **كُلما أضاء لهم مَشَوْا فيه** ﴾ : « كل » نَصْبٌ على الظرفية ، لأنها أُضيفت إلى « ما » الظرفية ، والعاملُ فيها جوابُها ، وهو « مَشَوا » . وقيل : « ما » نكرةٌ موصوفةٌ ، ومعناها الوقتُ أيضاً ، والعائدُ محذوفٌ ، تقديرُه : كلَّ وقتٍ أضاءَ لهم فيه ، فأضاءَ على الأول لا محلَّ له لكونه صلةً ، ومحلُّه الجرُّ على الثاني . و « أضاء » يجوز أن يكون لازماً . وقال المبرد : « هو متعدٍّ ومفعولُه محذوفٌ » ، أي : أضاء لهم البرقُ الطريقَ ، فالهاء في « فيه » تعودُ

---

(١) البيت لأبي خراش الهذلي . انظر ديوان الهذليين (١٤٨/٢) ، وروايته فيه :
فتقعد أو ترضى مكاني خليفة
وكاد خراش يوم ذلك يتيم
وانظر شرح المفصل لابن يعيش (٧٢/١٠) ، المنصف (٢٥٢/١) ، الممتع (٤٣٩) ، البحر (٨٨/١) .
(٢) سورة الطارق ، آية (١٥) .
(٣) انظر البحر المحيط (٨٩/١) .
(٤) انظر المصدر السابق .
(٥) انظر المصدر السابق .
(٦) انظر المصدر السابق .
(٧) انظر المصدر السابق .
(٨) انظر المصدر السابق .
(٩) انظر المصدر السابق .
(١٠) انظر البحر المحيط (٨٩/١) .
(١١) انظر المصدر السابق .
(١٢) انظر المصدر السابق .

على البرق في قولِ الجمهور ، وعلى الطريقِ المحذوفِ في قول المبرد .

و « فيه » متعلِّق بمَشَوا ، و « في » على بابها أي : إنه محيطٌ بهم ، وقيل : هي بمعنى الباء ، ولا بدَّ من حذف على القَوْلين ، أي : مَشَوا في ضوئِه أي بضوئِه ، ولا محلَّ لجملةِ قولِه « مَشَوا » لأنها مستأنفةٌ .

واعلم أنَّ « كُلًّا » من ألفاظِ العموم ، وهو اسمُ جمعٍ لازمٌ للإضافة ، وقد يُحْذَفُ ما يضاف إليه ، وهل تنوينُه حينئذٍ تنوينُ عوضٍ أو تنوينُ صَرْفٍ ؟ قولان . والمضافُ إليه « كل » إن كانَ معرفةً وحُذِفَ بقيتْ على تعريفها ، فلهذا انتصَبَ عنها الحالُ ، ولا يَدْخُلها الألفُ واللامُ ، وإن وقع ذلك في عبارةِ بعضِهم ، وربما انتَصَبَتْ حالاً ، وأصلُها أن تُسْتَعْمَل توكيداً كأجمعَ ، والأحسنُ استعمالُها مبتدأً ، وليس كونُها مفعولاً بها مقصوراً على السماعِ ، ولا مختصاً بالشعر خلافاً لزاعم ذلك . وإذا أُضيفت إلى نكرةٍ أو معرفةٍ بلامِ الجنسِ حَسُنَ أن تَلِي العواملَ اللفظيةَ ، وإذا أُضيفت إلى نكرةٍ تعيَّنَ اعتبارُ تلك النكرةِ فيما لها من ضميرٍ وغيره ، تقول: كلُّ رجال أَتَوْك فأكرِمْهم ، ولا يجوزُ أن يُراعَىٰ لفظ « كل » فتقول : كلُّ رجال أتاكَ فأكرمه ، وتقول : كلُّ رجلٍ أتاك فأكرمه ، ولا تقول : أَتَوْك فأكرِمْهم ، اعتباراً بالمعنى ، فأما قوله :

٢٤٩ - جادَتْ عليه كلُّ عَيْنٍ ثَرَّةٍ فتركْنَ كلَّ حديقةٍ كالدرهم[١]

فراعى المعنى فهو شاذٌ لا يُقاس عليه ، وإذا أُضيفَتْ إلى معرفةٍ فوجهانِ ، سواءً كانت الإضافة لفظاً نحو : ﴿ وكلُّهم آتيه يومَ القيامةِ فَرْداً ﴾[٢] فراعى لفظَ كل ، أو معنىً نحو : ﴿ فكُلًّا أَخَذْنا بذَنْبِه ﴾[٣] فراعىٰ لفظَها ، وقال : ﴿ وكلٌّ أَتَوْه داخِرين ﴾[٤] ، فراعىٰ المعنىٰ ، وقولُ بعضهم : إن « كُلَّما » تفيدُ التكرارَ ، ليس ذلك من وَضْعها ، فإنك إذا قُلْتَ : « كلما جِئْتَني أَكْرَمْتُك » كان المعنى : أُكْرِمُكَ في كلِّ فردٍ فردٍ من جَيئاتِك إليَّ .

وقُرِىء « ضاء » ثلاثياً[٥] ، وهي تَدُلُّ على أنَّ الرباعيَّ لازمٌ . وقرىء : « وإذا أُظْلِم » مبنياً للمفعول[٦] ، وجَعَلَه الزمخشريُّ دالاً على أنَّ أَظْلَمَ متعدٍ ، واستأنَس أيضاً بقول حبيب :

٢٥٠ - هما أَظْلما حالَيَّ ثُمَّتَ أَجْلَيا ظَلامَيْهِما عن وجهِ أَمْرَدَ أَشْيَبِ[٧]

ولا دليلَ في الآيةِ لاحتمالِ أن أصلَه : وإذا أَظْلم الليلُ عليهم ، فلمَّا بُني للمفعولِ حُذِف « الليل » وقام « عليهم » مَقَامَه ، وأمَّا حبيبٌ فمُوَلَّدٌ .

وإنما صُدِّرت الجملةُ الأولى بكلما ، والثانيةُ بإذا ، قال الزمخشري : « لأنهم حِراصٌ على وجودِ ما هَمُّهم به معقودٌ من إمكان المشيء وتأتِّيه ، فكُلَّما صادفوا منه فرصةً انتهزوها ، وليسَ كذلك التوقُّفُ والتحبُّسُ » وهذا الذي قاله هو الظاهرُ ، إلا أنَّ مِن النحويين مَنْ جعلَ أنَّ « إذا » تُفيد التكرار أيضاً[٨] ، وأنشد :

---

(١) البيت لعنترة . انظر ديوانه (١٩٦) ، شرح التبريزي على المعلقات (٣٣١) ، الأشموني (٢/٢٤٨) ، الهمع (٢/٧٤) ، الدرر (٢/٩١) .
(٢) سورة مريم ، آية (٩٥) .
(٣) سورة العنكبوت ، آية (٤٠) .
(٤) سورة النمل ، آية (٨٧) .
(٥) انظر البحر المحيط (١/٩٠) .
(٦) انظر المصدر السابق .
(٧) انظر ديوانه (١/١٥٧) ، الكشاف (١/٨٦) ، البحر (١/٩٠) .
(٨) انظر البحر المحيط (١/٩١) .

٢٥١ ـ إذا وَجَدْتُ أُوارَ الحُبِّ في كَبِدِي أَقْبَلْتُ نحو سِقاء القومِ أَبْتَرِدُ[١]

قال: « معناها معنى كلما » .

قوله تعالى : ﴿ لو شاء اللَّهُ لذهَبَ بسَمْعِهم وأَبْصارهم ﴾ « لو » حرفٌ لِما كان سيقع لوقوع غيره ، هذه عبارةُ سيبويه ، وهي أَوْلى من عبارة غيره : حرفُ امتناع لامتناع لِصحّةِ العبارة الأولى في نحو قوله تعالى : ﴿ لو كان البحرُ مداداً لكلماتِ ربي لنَفِدَ البحر ﴾[٢] ، وفي قوله عليه السلام : « نِعْمَ العبدُ صُهَيْبٌ لو لم يَخَفِ اللَّهَ لم يَعْصِه »[٣] ، وعدم صحةِ الثانية في ذلك كما سيأتي محرَّراً ، ولفسادِ نحو قولهم : « لو كان إنساناً لكان حيواناً » إذ لا يلزم مِنْ امتناعِ الإنسان امتناعُ الحيوان ، ولا يُجْزَمُ بها خلافاً لقوم ، فأمَّا قولُه :

٢٥٢ ـ لو يَشَأْ طارَ به ذو مَيْعَةٍ لاحِقُ الآطالِ نَهْدٌ ذو خُصَلْ[٤]

وقول الآخر :

٢٥٣ ـ تامَتْ فؤادَكَ لو يَحْزُنْكَ ما صَنَعَتْ إحدى نساءِ بني ذُهْلِ بنِ شَيْبانا[٥]

فمِنْ تسكينِ المحرَكِ ضرورة ، وأكثر ما تكون شرطاً في الماضي ، وقد تأتي بمعنى إنْ كقوله تعالى : ﴿ وَلْيَخْشَ الذين لَوْ تركوا مِنْ خَلْفِهم ذريةً ضِعافاً خافوا عليهم ﴾[٦] وقوله :

٢٥٤ ـ ولَوْ أَنَّ ليلى الأخيليَّةَ سَلَّمَتْ عليَّ ودوني جَنْدَلٌ وصَفائِحُ
لَسَلَّمْتُ تسليمَ البشاشةِ أَوْزَقا إليها صَدَىً مِنْ جانبِ القبرِ صائحُ[٧]

ولا تكونُ مصدريةً على الصحيح ، وقد تُشَرَّبُ معنى التمني فَتَنْصِبُ المضارعَ بعد الفاء جواباً لها نحو : ﴿ فَلَوْ أنَّ لنا كرةً فنكونَ ﴾[٨] ، وسيأتي تحريرُه في مَوْضِعِه .

و « شاء » أصلُه : شَيِيءَ على فَعِلَ بكسر العين ، وإنما قُلِبت الياءُ ألفاً للقاعدةِ المُمَهَّدةِ . ومفعولُه محذوفٌ تقديرُه : ولو شاء الله إذهابَ ، وكَثُر حَذْفُ مفعولِه ومفعولِ « أراد » حتى لا يَكاد يُنْطَق به إلَّا في الشيءِ المستغرَبِ كقولِه :

٢٥٥ ـ ولو شِئْتُ أن أبكي دَماً لبكَيتُه عليهِ ولكنْ ساحةُ الصبرِ أَوْسَعُ[٩]

---

(١) البيت لم ينسبه ابن منظور في لسانه وهو فيه م (برد) ، والبحر (٩١/١) ، روح المعاني (١٦٢/١) .

(٢) سورة الكهف ، آية (١٠٩) .

(٣) لا أصل له ، لكن في الحلية عن حديث ابن عمر مرفوعاً : « إن سالماً شديد الحب لله لو لم يخف الله ما عصاه » . انظر كشف الخفاء (٢٨٣١) ، وأسنى المطالب (١٦١٦) ، والأسرار المرفوعة للقاري (٥٦٤) ، وتمييز الطيب من الخبيث (١٥٤٨) ، والغماز على اللماز (٤٢٣) .

(٤) البيت لعلقمة . انظر ملحقات ديوانه (١٣٤) . وانظر الخزانة (٥٢١/٤) ، المغني (٣٠٠) ، الهمع (٦٤/٢) ، الدرر (٨١/٢) .

(٥) البيت للقيط بن زرارة . انظر اللسان (تيم) ، الدرر (٨١/٢) ، الأشموني (٤٣/٤) .

(٦) سورة النساء ، آية (٩) .

(٧) البيتان لتوبة بن الحمير . انظر الأمالي للقالي (١٩٧/١) ، شرح ابن عقيل (١٩٣/٣) ، الحماسة (٦٥/٢) ، الدرر (٨٠/٢) .

(٨) سورة الشعراء ، آية (١٠٢) .

(٩) البيت لإسحاق الخريمي . انظر الكامل (٣/٤)، الدلائل (١١٦)، شرح الحماسة (١٠٥٣/٣)، البحر (٨٩/١)، المصون (١٤).

قال تعالى : ﴿ لو أراد الله أن يتَّخِذَ ولداً ﴾[١] .

واللامُ في « ذهب » جوابُ لو واعلم أنَّ جوابَها يَكْثُر دخولُ اللامِ عليه مثبتاً ، وقد تُحْذَفُ ، قال تعالى : ﴿ لو نشاءُ جَعَلْنَاه أُجاجاً ﴾[٢] ، ويَقِلُّ دخولُها عليه منفيّاً بـ « ما » ، ويَمْتَنِعُ دخولَها عليه منفيَّاً بغير « ما » نحو : لو قُمْتَ لم أَقُمْ ، لِتوالي لامين فيثقلُ ، وقد يُحْذَفُ كقوله :

٢٥٦ - لا يُـلْفِـكَ الـراجُـوك إلا مُـظْهِـراً خُلُقَ الكـرامِ ولـو تكـونُ عَـدِيمـاً[٣]

و « بسَمْعِهم » متعلِّقٌ بـذَهَب . وقُرِئَ : « لأذْهَبَ » فتكونُ الباءُ زائدةً ، أو يكونُ فَعَل وأَفْعَل بمعنًى ، ونحوُه : « تَنْبُتُ بالدُّهْنِ » .

قوله تعالى : « إنَّ الله على كل شيء قديرٌ » هذه جملةٌ مؤكِّدةٌ لمعنى ما قبلَها ، و « على كل شيء » متعلِّقٌ بقدير ، وهو فَعِيل بمعنى فاعِل مشتقٌ من القُدْرة وهي القُوة والاستطاعةُ ، وفعلُها قَدَر بفتح العين ، وله ثلاثةَ عشَر مصدراً : قدرة بتثليث القاف ، ومَقْدرة بتثليث الدال ، وقَدْراً وقَدَراً وقُدَراً وقَداراً وقُدْراناً ومَقْدِراً ومَقْدَراً . وقدير أَبْلَغُ مِن قادر قاله الزجاج ، وقيل : هما بمعنًى ، قاله الهروي[٤] . والشيءُ : ما صَحَّ أن يُعْلَمَ من وجه ، ويُخْبَرَ عنه ، وهو في الأصل مصدرُ شاء يشاء ، وهل يُطْلق على المعدومِ والمستحيل ؟ خلافٌ مشهور .

يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿٢١﴾

قولُه تعالى : ﴿ يا أيُّها الناسُ اعبدوا ربَّكم ﴾ . . « يا » حرف نداء وهي أم الباب ، وزعم بعضهُم أنها اسمُ فعلٍ ، وقد تُحْذَفُ نحو : « يوسفُ أَعْرِض »[٥] ويُنادىٰ بها المندوبُ والمستغاثُ .

قال الشيخ[٦] : « وعلى كثرة وقوع النداءِ في القرآن لَمْ يَقَعْ نداءٌ إلا بها » . قلت : زَعَمَ بعضُهم أنَّ قراءةَ « أَمَنْ هو قانِتٌ »[٧] بتخفيف الميم أنَّ الهمزةَ فيه للنداءِ وهو غريبٌ . وقد يُراد بها مجردُ التنبيه فيليها الجملُ الاسمية والفعلية ، قال تعالى : ﴿ أَلَا يا اسْجُدوا ﴾[٨] بتخفيف ألا ، وقال الشاعر :

٢٥٧ - ألا يـا اسْقِيـاني قبـلَ غـارةِ سِنْجـالِ[٩] . . . . . .

---

(١) سورة الزمر ، آية (٤) .
(٢) سورة الواقعة ، آية (٧٠ .
(٣) البيت في المغني (١/٢٦١) ، العيني (٤/٤٦٩) ، التصريح (٢/٢٥٦) ، الأشموني (٤/٣٨) ، الجني الداني (٢٩٥) .
والمعنى : يقول لا يجدك المؤمل فيك حراً إلا فرحاً باشاً بأخلاق الكرام ولو كنت لا تملك شيئاً .
(٤) علي بن محمد أبو الحسين الهروي صاحب الأزهية في الحروف والذخائر في النحو . بغية الوعاة (٢/٢٠٥) ، إرشاد الأريب (١٤/٢٤٨) .
(٥) سورة يوسف ، آية (٢٩) .
(٦) البحر (١/٩٣) .
(٧) سورة الزمر ، آية (٩) .
(٨) سورة النمل ، آية (٢٥) .
(٩) صدر بيت للشماخ بن ضرار . انظر ديوانه (٤٥٦) وعجزه :
. . . . . .
وقبـل منـايـا فـاديـاتٍ وآجـالِ
وهـو من شـواهـد الكتـاب (٢/٣٠٧) ، ابن يعيش (٨/١١٥) .

وقال الآخر :

٢٥٨ - يا لعنةُ اللَّهِ والأقوامِ كُلِّهِمِ والصالحينَ على سِمْعانَ من جارِ[١]

و « أيّ » اسمٌ منادىٰ في محل نصب ، ولكنه بُني على الضمِّ لأنه مفردٌ معرفةٌ . وزعم الأخفشُ أنَّها هنا موصولةٌ ، وأنَّ المرفوعَ بعدها خبرُ مبتدأ مضمرٍ ، والجملةِ صلةٌ ، والتقديرُ : يا الذين هم الناسُ ، والصحيح الأول ، والمرفوع بعدها صفةٌ لها يلزم رَفْعُه ، ولا يجوزُ نَصْبُه على المحلِّ ، خلافاً للمازني[٢] ، و « ها » زائدةٌ للتنبيه لازمةٌ لها ، والمشهورُ فتحُ هائِها . ويجوز ضَمُّها إتباعاً لليـاء ، وقد قـرأ ابن عامـر[٣] بذلـك في بعض المواضـع نحو : « أيُّـهُ المؤمنون » ، والمرسُوم يساعده .

ولا يجوزُ وَصْفُ « أيّ » هذه إلا بما فيه الألفُ واللامُ ، أو بموصولٍ هما فيه ، أو باسم إشارة نحو : « يا أيُّها الذي نُزِّل عليه الذِّكْرُ »[٤] ، وقال الشاعر :

٢٥٩ - ألا أيُّـهـذا النـابِـحُ الـسَّـيـدَ إنـنـي على نَسأيُها مُسْتَبْسِلٌ مِنْ ورائِها[٥]

ولـ « أيّ » معانٍ أُخَرُ كالاستفهام والشرطِ وكونها موصولةً ونكرةً موصوفةً وصفةً لنكرةٍ وحالاً لمعرفةٍ .

و « الناسُ » صفةٌ لأي ، أو خبرُ مبتدأ محذوفٍ حَسْبما تقدَّم من الخلاف . و « اعبدوا ربَّكم » جملةٌ أمرية لا محلَّ لها لأنها ابتدائيةٌ .

قولُه تعالى : ﴿ الذي خلقكم ﴾ فيه ثلاثةُ أوجهٍ :

أظهرُها : نصبهُ على النعتِ لِرَّبكم .
الثاني : نصبُه على القَطْع .
الثالثُ : رَفْعُه على القطعِ أيضاً ، وقد تقدَّم معناه .

قوله تعالى : ﴿ والذين مِنْ قبلكم ﴾ محلُّه النصبُ لعطفِه على المنصوبِ في « خَلَقَكم » ، و « مِنْ قبلكم » صِلةُ الذين ، فيتعلَّقُ بمحذوفٍ على ما تقرَّر ، و « مِنْ » لابتداء الغاية . واستشكلَ بعضُهم[٦] وقوعَ « مِنْ قبلكم » صلةً من حيث إنَّ كلَّ ما جاز أن يُخْبَرَ به جاز أن يَقَعَ صلةً ، و « مِنْ قبلكم » ناقصٌ ليس في الإخبار به عن الأعيان فائدةٌ إلا بتأويل ، فكذلك الصلةُ ، قال : « وتأويلُه أنَّ ظرفَ الزمانِ إذا وُصِفَ صَحَّ الإخبارُ والوصلُ به تقول : نحن في يومٍ طَيِّبٍ ، فيكون التقديرُ هنا ـ والله أعلم ـ: والذين كانوا من زمان قبلَ زمانكم » . وقال أبو البقاء : « التقدير : والذين خَلَقَهم من قبلِ خَلْقِكم ، فَحَذَفَ الخَلْقَ وأقام الضميرَ مُقامَه » .

---

(١) البيت من شواهد الكتاب (٣٢٠١) ، الكامل (٤٧) ، السمط (٥٤٦) ، شرح المفصل لابن يعيش (٢/٢٤) ، الدرر (١/١٥٠) .

(٢) بكر بن محمد بن بقية ـ قيل : ابن عديّ ـ بن حبيب الإمام أبو عثمان المازنيّ كان إماماً في العربية متسعاً في الرِّواية ، توفي سنة ٢٤٩ هـ . بغية الوعاة (١/٤٦٥ ـ ٤٦٦) .

(٣) عبد الله بن عامر بن يزيد ، أبو عمران اليحصبي الشامي أحد القراء السبعة ولى قضاء دمشق في خلافة الوليد بن عبد الملك ، توفي سنة ١١٨ هـ . تهذيب التهذيب (٥/٢٧٤) ، غاية النهاية (١/٤٢٣) ، ميزان الاعتدال (٢/٥١) ، الأعلام (٤/٩٥) .

(٤) سورة الحجر ، آية (٦) .

(٥) البيت للفضل بن الأخضر . انظر الحماسة (١/٣٠١) ، المقرب (١/١٧٦) .

(٦) البحر المحيط (١/٩٥) .

وقرأ زيدُ بنُ علي[١] : « والذينَ مَنْ قبلكم » بفتح الميم . قال الزمخشري : ووجهُها على إشكالِها أن يقالَ : أُقْحَمَ الموصولَ الثاني بين الأول وصلتِه تأكيداً ، كما أقحم جرير في قوله :

٢٦٠ - يَا تَيْمُ تَيْمَ عَدِيٍّ لا أَبَالَكُمُ[٢] .....

تَيْماً الثاني بين الأولِ وما أُضيفَ إليه ، وكإقحامِهم لامَ الإضافة بين المضافِ والمضاف إليه في نحو : لا أبالكَ ، قيل : « هذا الذي قاله مذهبٌ لبعضِهم ومنه قولُه :

٢٦١ - مِنَ النَّفَرِ اللاءِ الذينَ إذا هُمُ يَهابُ اللِّئامُ حَلْقَةَ البابِ قَعْقَعُوا[٣]

فإذا وجوابُها صلةُ « اللاء » ، ولا صلة للذين لأنه توكيدٌ للأول .

إلا أنَّ بعضَهم[٤] يَرُدُّ هذا القولَ ويجعلُه فاسداً ، منْ جهة أنه لا يُؤكَّدُ الحرف إلا بإعادة ما اتصل به فالموصول أولى بذلك ، وخرج الآية والبيت على أن « مَنْ قبلكم » صلةَ للموصولِ الثاني ، والموصولُ الثاني وصلته خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ ، والمبتدأُ وخبرُه صلةُ الأول ، والتقديرُ : والذينَ هُمْ مَنْ قبلكم ، وكذا البيتُ ، تَجْعَلُ « إذا » وجوابَها صلةً للذين ، والذين خبرٌ لمبتدأ محذوف ، وذلك المبتدأُ وخبرُه صلةٌ لِلاَّءِ ، ولا يَخْفى ما في هذا من التعسُّفِ .

والخَلْق يقال باعتبارين :

أحدهما : الإبداع والاختراع ، وهذه الصفةُ ينفردُ بها الباري تعالى .

والثاني : التقديرُ ، قال زهير :

٢٦٢ - ولأَنْتَ تَفْري ما خَلَقْتَ وبَعْـ ـضُ القومِ يَخْلُقُ ثم لا يَفْري[٥]

وقال الحَّجاج : « ما خلقْتُ إلاَّ فَرَيْتُ ولا وَعَدْتُ إلا وَفَيْتُ » .

وهذه الصفةُ لا يختصُّ بها اللَّهُ تعالى ، وقد غَلِط أبو عبدالله البصري[٦] في أنه لا يُطْلق اسمُ الخالقِ على الله تعالى ، قال : لأنه مُحَالٌ ، وذلك أن التقدير والتسويةَ في حق الله تعالى ممتنعان ، لأنهما عبارةٌ عن التفكُّر والظنِّ ، وكأنه لم يسمع قوله تعالى : ﴿ هو الله الخالقُ البارئ ﴾[٧] ﴿ اللَّهُ خالِقُ كلِّ شيء ﴾[٨] . وكأنه لم يعلم أنَّ الخَلْقَ يكون عبارةً عن الإنشاءِ والاختراع .

---

(١) زيد بن علي العجلي من القراء الحاذقين ، توفي سنة ٣٥٨ هـ . غاية النهاية (١/٢٩٨) .

(٢) صدر بيت . انظر ديوانه (٢١١) وعجزه :

.....

لا يوقعنكم في سوءَةٍ عُمَرُ

وهو من شواهد المقتضب (٤/٢٢٩) ، الخصائص (١/٣٤٥) ، النوادر (١٣٩) ، الأزهية (٢٤٧) ، العيني (٤/٢٤٠) ، أمالي ابن الشجري (٢/٨٣) .

(٣) البيت لعبادة بن طهفة . انظر الكامل (١٥٥) ، اللسان (لوى) .

(٤) انظر البحر المحيط (١/٩٥) .

(٥) البيت في ديوانه (٩٤) ، البحر (١/٩٣) ، القرطبي (١/٢٢٦) .

(٦) الحسين بن علي البصري أبو عبد الله ، توفي سنة ٣٦٩ هـ . المنتظم (٧/١٠١) ، الشذرات (٣/٦٨) ، الأعلام (٢/٢٤٤) .

(٧) سورة الحشر ، آية (٢٤) .

(٨) سورة الزمر ، آية (٦٢) .

قولُه تعالى : ﴿ لعلَّكم تتَّقون ﴾ لعلَّ واسمُها وخبرُها ، وإذا وَرَدَ ذلك في كلام الله تعالى ، فللناسِ فيه ثلاثةُ أقوالٍ :

أحدُها : أنَّ « لَعَلَّ » على بابها من الترجِّي والإطماع ، ولكنْ بالنسبةِ إلى المخاطَبين ، أي : لعلَّكم تتقون على رجائِكم وطمعِكم ، وكذا قال سيبويه في قوله تعالى : ﴿ لعله يَتَذَكَّرُ ﴾[1] أي : اذهبا على رجائكما .

والثاني : أنها للتعليل ، أي اعبدوا ربَّكم لكي تتقوا ، وبه قال قطرب والطبري[2] وغيرُهما وأنشدوا :

٢٦٣ - وقُلْتُمْ لنا كُفُّوا الحروبَ لَعَلَّنا ... نَكُفُّ ووَثَّقْتُمْ لنا كلَّ مَوْثِقِ
فلمّا كَفَفْنَا الحربَ كانَتْ عهودُكُمْ ... كَلَمْعِ سَرابٍ في المَلا مُتَأَلِّقِ[3]

أي : لكي نَكُفَّ الحربَ ، ولو كانت « لعلَّ » للترجي لم يقلْ : وَوَثَّقْتُمْ لنا كلَّ مَوْثِقٍ .

والثالث : أنها للتعرُّض للشيء ، كأنه قيل : افعلوا ذلك متعرِّضين لأَنْ تتَّقوا . وهذه الجملةُ على كلِّ قولٍ متعلقةٌ من جهةِ المعنى باعبدُوا ، أي : اعبدوه على رجائِكم التقوى ، أو لتتقوا ، أو متعرِّضين للتقوى ، وإليه مالَ المهدوي وأبو البقاء .

وقال ابن عطية : « يتَّجِهُ تعلُّقُها بـ « خَلَقَكم » ، لأنَّ كلَّ مولودٍ يُولد على الفطرةِ فهو بحيثُ يُرْجى أَنْ يكونَ مُتَّقِياً ، إلاَّ أنَّ المهدويَّ مَنَع من ذلك ، قال : « لأنَّ مَنْ ذَرأه الله لجهنَّم لم يَخْلُقْه ليتَّقِيَ » ولم يَذْكر الزمخشري غيرَ تعلُّقِها بـ « خَلَقَكُمْ » ، ثم رتَّب على ذلك سؤالين ، أحدهُما : أنه كما خَلَقَ المخاطبين لعلهم يتقون كذلك خلق الذين مِنْ قبلهم لذلك ، فلِمَ خَصَّ المخاطبين بذلك دونَ مَنْ قَبلهم؟ وأجابَ عنه بأنَّه لَم يَقْصُرْه عليهم بل غلَّبَ المخاطبين على الغائبين في اللفظِ ، والمعنى على إرادةِ الجميع . السؤالُ الثاني : هَلاَّ قيل « تعبدونَ » لأجلِ اعبدوا ، أو اتقوا لمكانِ « تَتَّقُون » ليتجاوبَ طَرفا النَّظْم ، وأجابَ بأنَّ التقوى ليست غيرَ العبادةِ ، حتى يؤدِّيَ ذلك إلى تنافُرِ النظم ، وإنما التقوى قُصارى أمرِ العابدِ وأقصى جُهْدِه .

قال الشيخ[4] : « وأمَّا قولُه : ليتجاوبَ طرفا النَظْم فليس بشيء ، لأنه لا يمكن هنا تجاوبُ طَرَفَي النظْمِ ، إذ نَظْمُ اللفظ : اعبدوا ربَّكم لعلكم تعبدُون ، أو اتقوا ربكم لعلكم تتقون ، وهذا بعيدٌ في المعنى ، إذ هو مثل : اضربْ زيداً لعلك تَضْربُه ، واقصدْ خالداً لعلك تَقْصِدُه ، ولا يَخْفَى ما في ذلك من غَثاثةِ اللفظِ وفسادِ المعنى » . والذي يظهرُ به صحتُه أن يكونَ « لعلكم تتقون » متعلقاً بقوله : « اعبدوا » ، فالذي نُودوا ، لأجلِهِ هو الأمرُ بالعبادة ، فناسب أن يتعلَّقَ بها ذلك ، وأتى بالموصولِ وصلتِه على سبيل التوضيحِ أو المدحِ الذي تعلَّقت به العبادةُ ، فلم يُجَأ بالموصولِ لِيُحَدِّثَ عنه ، بل جاءَ في ضمنِ المقصودِ بالعبادةِ ، فلم يكُنْ يتعلَّقُ به دونَ المقصودِ . قلت : وهذا واضحٌ .

وفي « لعلَّ » لغاتٌ كثيرةٌ ، وقد يُجَرُّ بها ، قال :

٢٦٤ - لَعَلَّ اللَّهِ فَضَّلَكُمْ عَلينا ... بشيءٍ أنَّ أمَّكُمُ شَرِيمُ[5]

---

(١) سورة طه ، آية (٤٤) .
(٢) تقدمت ترجمته .
(٣) البيتان في أمالي ابن الشجري (١/٥١) ، الطبري (١/٣٦٥) ، القرطبي (١/٢٢٧) .
(٤) انظر البحر المحيط (١/٩٦) .
(٥) البيت في أوضح المسالك (٢/١١٨) ، شرح ابن عقيل (٢/٦) ، الأشموني (٢/٢٠٤) ، العيني (٣/٢٤٧) ، التصريح (٢/٢) .

ولا تنصِبُ الاسمين على الصحيح ، وقد تَدْخُلُ « أَنْ » في خبرها حَمْلاً على « عسى » ، قال :

٢٦٥ - لَعَلَّكَ يَوْماً أن تُلِمَّ مُلِمَّةً[1]

وقد تأتي للاستفهامِ والتعليلِ كما تقدَّم ، ولكنَّ أصلَها أن تكونَ للترجِّي والطمعِ في المحبوباتِ والإشفاق في المكروهات كعسى ، وفيها كلامٌ أطولُ من هذا يأتي مفصَّلاً في غضونِ هذا الكتابِ إنْ شاء الله تعالى .

وأصلُ تَتَّقُون : تَوْتَقِيُون لأنه من الوقاية ، فَأُبْدِلَتْ الواوُ تاء قبل تاء الافتعالِ ، وأُدْغِمَتْ فيها ، وقد تقدَّم ذلك في « المتقين » ، ثم اسْتُثْقِلَت الضمةُ على الياء فَقُدِّرَتْ ، فَسَكَنَتْ الياءُ والواوُ بعدَها ، فَحُذِفَتِ الياءُ لالتقاءِ الساكنين ، وضُمَّت القافُ لتجانِسَها ، فوزنُه الآن : تَفْتَعُونَ . وهذه الجملةُ أعني « لعلكم تتقونَ » لا يجوزُ أن تكونَ حَالاً لأنها طلبيةٌ ، وإن كانَتْ عبارةُ بعضِهم تُوهم ذلك . ومفعولُ تَتَّقون محذوفٌ أي « تَتَّقون » الشِرْك أو النارَ .

ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ فِرَٰشًا وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءً وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقًا لَّكُمْ ۖ فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٢٢﴾ وَإِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ وَٱدْعُوا۟ شُهَدَآءَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٢٣﴾

قوله تعالى : ﴿ **الذي جَعَل لكم** ﴾ : « الذي » تحتملُ النصبَ والرفعَ . فالنصبُ من خمسةِ أوجهٍ :

أظهرُها : أن يكونَ نصبُه على القطع .

الثاني : أنه نعتٌ لربكم .

الثالث : أنه بدلٌ منه .

الرابع : أنه مفعول « تتقون » وبه بدأ أبو البقاء .

الخامس : أنه نعتُ النعت أي : الموصولُ الأول ، لكن المختارَ أن النعت لا يُنْعَتُ بل إنْ جاء ما يُوهم ذلك جُعِلَ نعتاً للأول ، إلا أنْ يمنَع مانعٌ فيكونَ نعتاً للنعت نحو قولهم : « يا أيُّها الفارسُ ذو الجُمَّة » ، فذو الجُمَّة نعت للفارس لا لـ « أيّ » لأنها لا تنعَت إلا بما تقدَّم ذِكْرُه . والرفعُ من وجهين : أحدهما ـ وهو الأصح ـ أنه خبرُ مبتدأ محذوفٍ أي : هو الذي جَعَلَ . والثاني أنه مبتدأٌ وخبرُه قولُه بعد ذلك : « فلا تَجْعَلُوا » . وهذا فيه نظرٌ من وجهين ، أحدهُما : أنَّ صلتَه ماضِيةٌ فلم يُشْبِهِ الشرطَ فلا تُزَادُ في خبرِه الفاءُ ، الثاني : عدمُ الرابط إلا أن يقالَ بمذهبِ الأخفش وهو أَنْ يُجْعَلَ الربطُ مكرَّرَ الاسم الظاهر إذا كان بمعناه نحو : « زيدٌ قام أبو عبدالله » ، إذا كان أبو عبدالله كنيةً لزيد ، وكذلك هنا أقامَ الجلالة مُقامَ الضميرِ كأنه قال : الذي جعل لكم فلا تَجْعلوا له أنداداً .

و « جَعَل » فيها وجهان ، أحدهُما : أن تكونَ بمعنى صَيَّر فتتعدَّى لمفعولين فيكونُ « الأرضُ » مفعولاً أولَ ، و « فراشاً » مفعولاً ثانياً . والثاني : أن تكونَ بمعنى « خَلَق » فتتعدَّى لواحد وهو « الأرضَ » ويكونُ « فراشاً » حالاً

﴿ **والسماءَ بناءً** ﴾ عطف على ﴿ **الأرض فراشاً** ﴾ على التقديرين المتقدِّمين ، و « لكم » متعلِّق بـالجَعْل أي

(١) البيت لم أعثر عليه .

لأجلكم . والفراشُ ما يُوْطَأُ ويُقْعَدُ عليه . والبِناءُ مصدرُ بَنَيْتُ ، وإنما قُلِبت الياءُ همزةً لتطرُّفها بعد ألفٍ زائدةٍ ، وقد يُرادُ به المفعول . و « أنْزل » عطفٌ على « جعَلَ » ، و « من السماء » متعلِّقٌ به ، وهي لابتداءِ الغاية . ويجوز أن يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أن يكونَ حالاً مِنْ « ما » لأنَّ صفة النكرة إذا قُدِّمَتْ عليها نُصِبَتْ حالاً ، وحينئذٍ معناها التبعيضُ ، وثَمَّ مضافٌ محذوفٌ ، أي : من مِياه السماءِ ماءً .

وأصل ماء مَوَه بدليل قولهم : « ماهَتِ الرَّكِيَّةُ تَمُوه » وفي جَمْعه : مياه وأَمْواه ، وفي تصغيرِه : مُوَيْه ، فتحرَّكتِ الياءُ وانفتح ما قبلها فقلبت الفا ، فاجتمع حرفان خَفِيَّان : الألفُ والهاءُ ، فَأَبْدَلوا من الهاءِ أختَها وهي الهمزةُ لأنها أَجْلَدُ منها .

وقوله : « فَأَخْرَجَ » عطفٌ على « أَنْزَل » مُرَتَّبٌ عليه ، و « به » متعلِّقٌ بِه ، والباءُ فيه للسببية . و « من الثمرات » متعلقٌ به أيضاً ، ومِنْ هنا للتبعيضِ . وأَبْعَدَ مَنْ جَعَلها زائدةً لوجهين ، أحدُهما : زيادتُها في الواجبِ ، وكَونُ المجرور بها معرفةً ، وهذا لا يقولُ به بصريٌّ ولا كوفيٌّ إلا أبا الحسن الأخفش . والثاني : أن يكونَ جميعُ الثمراتِ رزقاً لنا ، وهذا يخالف الواقعَ ، إذ كثيرٌ من الثمرات ليس رزقاً . وجعلها الزمخشري لبيانِ الجنسِ ، وفيه نظرٌ ، إذ لم يتقدَّمْ ما يُبَيِّنُ هذا ، وكأنه يعني أنه بيانٌ لرزقاً من حيث المعنى ، و « رزقاً » ظاهرُه أنه مفعولٌ به ، ناصبُه « أَخْرَجَ » . ويجوز أن يكونَ « من الثمرات » في موضع المفعول به ، والتقديرُ : فأخرجَ ببعض الماء بعضَ الثمرات . وفي « رزقاً » حينئذ وجهان :

أحدُهما : أن يكونَ حالاً على أنَّ الرزقَ بمعنى المرزوقِ ، كالطِّحْنِ والرِّعْي .

والثاني : أن يكونَ مصدراً مَنْصُوباً على المفعولِ مِنْ أجلِه ، وفيه شروطُ النصبِ موجودةٌ . وإنما نَكَّر « ماء » و « رزقاً » ليفيدَ التبعيضَ ، لأنَّ المعنى : وأنزل من السماءِ بعض ماءٍ فَأَخْرَجَ به بعضَ الثمراتِ بعضَ رزقٍ لكم ، إذ ليس جميعُ رزقِهم هو بعضَ الثمراتِ ، إنَّما ذلك بعضُ رزقِهم .

وأجاز أبو البقاء أن يكونَ « من الثمراتِ » حالاً مِنْ « رزقاً » لأنه لو تأخَّر لكان نعتاً ، فعلى هذا يتعلَّقُ بمحذوفٍ ، وجعلَ الزمخشري « من الثمرات » واقعاً موقع الثمر أو الثمار ، يعني مِمَّا نابَ فيه جمعُ قلةٍ عن جمعِ الكثرة ، نحو : ﴿ كم تَرَكوا من جناتٍ ﴾[1] و ﴿ ثلاثةَ قُروء ﴾[2] . ولا حاجةَ تدعو إلى هذا لأنَّ جَمْعَ السلامةِ المحلَّى بأَلْ التي للعمومِ يقعُ للكثرةِ ، فلا فرقَ إذاً بين الثمراتِ والثمار ، ولذلكَ ردَّ المحققونَ قولَ مَنْ رَدَّ على حسان بن ثابت[3] رضي الله عنه :

٢٦٦ - لَنَا الجَفَنَاتُ الغُرُّ يَلْمَعْنَ في الضُّحى وأسيافُنا يَقْطُرْنَ من نَجْدةٍ دَما[4]

قالوا : كان ينبغي أن يقولَ : الجِفان ، وسيوفُنا ، لأنه أمدحُ ، وليس بصحيحٍ لما ذَكَرْتُ لك .

---

(١) سورة الدخان ، آية (٢٥) .

(٢) سورة البقرة ، آية (٢٢٨) .

(٣) حسان بن ثابت بن المنذر الخزرجي الأنصاري أبو الوليد الصحابي شاعر النبي ﷺ وأحد المخضرمين الذين أدركوا الجاهلية والإسلام عاش ستين سنة في الجاهلية ومثلها في الإسلام ، توفي سنة ٥٤ هـ . تهذيب التهذيب (٢/٢٤٧) ، الإصابة (١/٣٢٦) ، خزانة الأدب (١/١١١) ، الأعلام (٢/١٧٦) .

(٤) البيت في ديوانه (٣٥) ، وهو من شواهد الكتاب (٢/١٨١) ، المحتسب (١/١٨٧) ، الخصائص (٢/٢٠٦) ، البحر (١/٩٨) .

و « لكم » يَحْتملُ التعلُّقَ بـ « أَخْرج » ، ويَحْتملُ التعلُّقَ بمحذوفٍ ، على أن يكونَ صفةً لـ « رِزْقاً » ، هذا إنْ أريد بالرزقِ المرزوقُ ، وإنْ أُريد به المصدرُ فيحتملُ أن تكونَ الكافُ في « لكم » مفعولاً بالمصدرِ واللامُ مقويةً له ، نحو : « ضربت ابني تأديباً له » أي : تأديبَه .

قولُه تعالى : ﴿ فلا تَجْعَلوا لِلَّه أَنْدَاداً ﴾ الفاءُ للتسبُّب ، أي : تَسَبَّبَ عن إيجادِ هذه الآياتِ الباهرة النهيُ عن اتخاذِكم الأندادَ . و « لا » ناهية و « تَجْعلوا » مجزومٌ بها ، علامةُ جَزْمِه حَذْفُ النونِ ، وهي هنا بمعنى تُصَيِّروا . وأجازَ أبو البقاء أن تكونَ بمعنى تُسَمُّوا . وعلى القولين فيتعدَّى لاثنين أولُهما : أنداداً ، وثانيهما : الجارُّ والمجرورُ قبلَه ، وهو واجبُ التقديمِ . و « أنداداً » جمع نِدّ ، وقال أبو البقاء : « أَنْدَاداً جمعُ نِد ونَديد » وفي جَعْلَه جمعَ نديد نظرٌ ، لأن أَفْعالاً لا يُحْفظ في فَعيل بمعنى فاعل ، نحو : شَريف وأشْرَاف ولا يُقاسُ عليه . والنِّدُّ : المقاوِمُ المضاهي ، سواء كان مثلاً أو ضِدّاً أو خلافاً وقيل : هو الضدُّ عن أبي عبيدة ، وقيل : الكُفْء والمِثْل ، قال حسان :

٢٦٧ - أَتَهْجُوه ولستَ له بِنِدٍّ فشرُّكما لخيركما الفِداءُ[1]

أي : لستَ له بكُفْءٍ ، وقد رُوِي ذلك ، وقال آخر :

٢٦٨ - نَحْمَدُ اللهَ ولا نِدَّ له عندَه الخيرُ وما شاءَ فَعَلْ[2]

وقال الزمخشري : « النِّدُّ المِثْل ، ولا يُقال إلا للنِّدِّ المخالف ، قال جرير :

٢٦٩ - أَتَيْماً تَجْعَلونَ إليَّ نِدّاً وما تَيْمٌ لذي حَسَبٍ نَديدُ[3]

ونادَدْتُ الرجلَ خالَفْتُه ونافَرْتُه مِنْ : نَدَّ يَنِدُّ نُدُوداً أي نَفَر » . انتهى ، ويقال « نَديدة » على المبالغة ، قال لبيد :

٢٧٠ - لِكيلا يكونَ السَّنْدَرِيُّ نديدتي وأَجْعَلُ أَقْواماً عُموماً عَماعِمَا[4]

وأمّا النَّدُّ - بفتح النون - فهو التل المرتفعُ ، والنَّدُّ الطِّيب أيضاً ، ليس بعربي . وهذه الجملةُ متعلقةٌ من حيث المعنى بقوله : « اعبدُوا » ، لأنَّ أصلَ العبادةِ التوحيدُ ، ويجوز أن يتعلَّقَ بـ « الذي » إذا جعلتَه خبرَ مبتدأ محذوفٍ ، أي هو الذي جعل لكم هذه الآياتِ العظيمةَ والدلائلَ النَّيِّرة الشاهدَةَ بالوَحْدانية فلا تَجْعلوا له أنداداً . وقال الزمخشري : « يتعلَّق بـ « لعلَّكم » على أن ينتصِبَ « تجعلوا » انتصابَ « فأَطَّلِعَ »[5] في قراءةِ حَفْص ، أي : خلقكم لكي تَتَّقوا وتخافوا عقابَه فلا تُشَبِّهوه بخَلْقه ، فعلى قولِه : تكون « لا » نافيةً ، والفعلُ بعدها منصوبٌ بإضمارِ « أَنْ » في جوابِ الترجِّي ، وهذا لا يُجيزه البصريون ، وسيأتي تأويلُ « فأَطَّلِع » ونظائِرِه في موضعِه إنْ شاء الله تعالى .

قوله تعالى : ﴿ وأنتم تَعْلمون ﴾ جملةٌ من مبتدأ وخبرٍ في محلِّ نصب على الحال ، ومفعولُ العِلْم متروكٌ لأنَّ المعنى : وأنتم من أهلِ العِلم ، أو حُذِف اختصاراً أي : وأنتم تعلمونَ بُطلانَ ذلك . والاسمُ من « أنتم » قيلَ : أَنْ ، والتاءُ حرفُ خطاب يتغيَّرُ بحَسبِ المخاطب . وقيل : بل التاءُ هي الاسمُ وأَنْ عمادٌ قبلها . وقيل : بل هو ضميرٌ برُمَّتِه

---

(١) انظر ديوانه (٦٠) .
(٢) البيت للبيد بن ربيعة . انظر ديوانه (١٧٤) ، القرطبي (١/ ٢٣٠) .
(٣) البيت في ديوانه (١٦٤) ، الكشاف (٤/ ٣٦٦) ، مجالس العلماء (١١٤) .
(٤) انظر ديوانه (٢٨٦) ، القرطبي (١/ ٢٣١) .
(٥) سورة غافر ، آية (٣٧) .

وهو ضميرُ رفعٍ منفصلٌ ، وحكمُ ميمِه بالنسبة إلى السكونِ والحركةِ والإشباعِ والاختلاسِ حكمُ ميم هم ، وقد تقدَّم جميعُ ذلكَ .

قولُه تعالى : ﴿ وإنْ كنتم في ريبٍ مِمَّا نَزَّلْنا على عبدِنا فَأْتُوا ﴾ : « إنْ حرف شرطٍ يَجْزِم فعلينِ شرطاً وجزاءً ، ولا يكونُ إلا في المحتملِ وقوعه ، وهي أمّ البابِ ، فلذلك يُحْذَفُ مجزومُها كثيراً ، وقد يُحْذَفُ الشرطُ والجزاءِ معاً ، قال :

٢٧١ ـ قالَتْ بناتُ العَمِّ يا سَلْمى وإنْ كانَ فقيراً مُعْدِماً قالَتْ : وإن[1]

أي : وإن كان فقيراً تزوجتُه ، وتكونُ « إنْ » نافيةً لتعملُ وتُهْمَلُ ، وتكون مخففةً وزائدةً باطِّراد وعدمِه ، وأجاز بعضُهم أن تكونَ بمعنى إذْ ، وبعضُهم أن تكونَ بمعنى قد ، ولها أحكامٌ كثيرة . و« في ريب » خبر كان ، فيتعلَّقُ بمحذوفٍ ، ومحلُّ « كان » الجزمُ ، وهي وإن كانَتْ ماضيةً لفظاً فهي مستقبلةٌ معنى .

وزعم المبردُ أنَّ لـ « كان » الناقصةِ حكماً مع « إنْ » ليس لغيرها من الأفعالِ الناقصةِ فزعم أن لقوةِ « كان » أنَّ « إنْ » الشرطية لا تَقْلِبُ معناها إلى الاستقبال ، بل تكونُ على معناها من المضيِّ ، وتبعه في ذلك أبو البقاء ، وعَلَّل ذلك بأنه كَثُر استعمالُها غيرَ دالَّةٍ على حَدَثٍ . وهذا مردودٌ عند الجمهورِ لأن التعليقَ إنما يكون في المستقبلِ ، وتأوَّلوا ما ظاهرُه غيرُ ذلك ، نحو : ﴿ إنْ كان قَميصُه قُدَّ ﴾[2]: إمَّا بإضمار « يَكُنْ » بعد « إنْ » ، وإمَّا على التبيين ، والتقديرُ : إنْ يكُنْ قميصُه أو إن يَتبيَّنْ كونُ قميصِه ، ولمَّا خَفِيَ هذا المعنى على بعضهم جَعَل « إنْ » هنا بمنزلة « إذْ » .

وقوله : ﴿ في ريبٍ ﴾ مجازٌ من حيث إنه جَعَلَ الريبَ ظرفاً محيطاً بهم ، بمنزلةِ المكانِ لكثرةِ وقوعِه منهم . و« مِمَّا » يتعلقُ بمحذوفٍ لأنه صفةٌ لريب فهو في محلِّ جَرٍّ . و« مِنْ » للسببية أو ابتداءِ الغاية ، ولا يجوزُ أن تكونَ للتبعيضِ ، ويجوز أن تتعلَّق بريب ، أي : إن ارتَبْتُمْ من أجل ، فـ « مِنْ » هنا للسببيةِ « وما » موصولةٌ أو نكرةٌ موصوفةٌ ، والعائدُ على كلا القولين محذوفٌ أي : نَزَّلناه . والتضعيفُ في « نزَّلنا » هنا للتعدية مرادفاً لهمزةِ التعدِّي ، ويَدُلُّ عليه قراءةُ « أَنْزَلْنا » بالهمز[3] ، وجَعَلَ الزمخشري التضعيفَ هنا دالاً على نزولِه مُنَجَّماً في أوقاتٍ مختلفة . قال بعضُهم[4] : « وهذا الذي ذهَب إليه في تضعيفِ الكلمة هنا هو الذي يُعَبَّر عنه بالتكثير ، أي يَفْعَلُ ذلك مرةً بعد مرةٍ ، فَيُدَلُّ على ذلك بالتضعيفِ ، ويُعَبَّرُ عنه بالكثرةِ » . قال : « وذَهَلَ عن قاعدةٍ ـ وهي أن التضعيفَ الدالَّ على ذلك من شرطه أن يكونَ في الأفعال المتعديةِ قبل التضعيفِ غالباً نحو : جَرَّحْتُ زيداً وفتَّحْتُ الباب ، ولا يُقال : جَلَّس زيدٌ ، ونَزَّل لم يكن متعدياً قبلَ التضعيفِ ، وإنَّ ما جَعَلَه متعدياً تضعيفُه . وقولُه « غالباً » لأنه قد جاء التضعيف دالاً على الكثرة في اللازم قليلاً نحو : « مَوَّت المالُ » وأيضاً فالتضعيفُ الدالُّ على الكثرةِ لَا يَجْعَلُ القاصرَ متعدياً كما تقدَّم في مَوَّت المال ، ونَزَّل كان قاصراً فصار بالتضعيفِ متعدِّياً ، فدلَّ على أن تضعيفه للنقل لا للتكثير ، وأيضاً كان يَحتاج قولُه تعالى : ﴿ لولا نُزِّل عليه القرآنُ جُمْلَةً واحدة ﴾[5] إلى تأويل ، وأيضاً فقد جاء التضعيفُ حيث لا يمكنُ فيه التكثيرُ نحو

---

(١) البيت لرؤبة . انظر ملحق ديوانه (١٨٦) ، المقرب (١/٢٧٧) ، شرح شواهد المغني (٩٣٦) ، المغني (٢/٦٤٩) ، رصف المباني (١٠٦) ، ضرائر الشعر (١٨٥) ، التصريح (١٩٥٨) ، البحر المحيط (٢/٥ ـ ٥) ، روح المعاني (٤/١٦٤) .

(٢) سورة يوسف ، آية (٢٦) .

(٣) انظر البحر المحيط (١/١٠٣) .

(٤) انظر البحر المحيط (١/١٠٣) .

(٥) سورة الفرقان ، آية (٣٢) .

قوله تعالى : ﴿ وقالوا لولا نُزِّلَ عليه آية ﴾[١] ﴿ لَنَزَّلْنا عليهم من السماءِ مَلَكاً رسولاً ﴾[٢] إلا بتأويل بعيدٍ جداً ، إذ ليس المعنى على أنهم اقترحوا تكرير نزول آيةٍ ، ولا أنه عَلَّق تكريرَ نزولِ مَلَكٍ رسولٍ على تقديرِ كونِ ملائكةٍ في الأرض .

وفي قوله : « نَزَّلْنا » التفاتٌ من الغَيبةِ إلى التكلُّمِ لأنَّ قبلَه : « اعبُدوا ربَّكم » ، فلو جاء الكلامُ عليه لقيل : مِّما نَزَّلَ على عبدِه ، ولكنه التفت للتفخيمِ ، و « على عبدنا » متعلِّقٌ بنزَّلنا ، وعُدِّي بـ « على » لإفادتها الاستعلاءَ ، كأنَّ المُنَزَّل تَمَكَّنَ من المنزولِ عليه ولبسه ، ولهذا جاء أكثرُ القرآن بالتعدِّي بها ، دونَ « إلى » ، فإنها تفيدُ الانتهاء والوصولَ فقط ، والإضافة في « عبدِنا » تفيدُ التشريف كقوله :

٢٧٢ - يا قومِ قلبي عندَ زهْراءِ يَعْرِفُه الساميُ والرائي[٣]
لا تَدْعُني إلاَّ بيا عبدَها فإنه أَشْرَفُ أسمائي

وقُرِىء[٤] : « عبادِنا » ، فقيل : المرادُ النبيُّ عليه السلام وأمته ، لأنَّ جَدُوى المنزَّلِ حاصلٌ لهم . وقيل : المرادُ بهم جميعُ الأنبياءِ عليهم السلام .

قوله تعالى : « فأْتُوا » جوابُ الشرط ، والفاءُ هنا واجبةٌ لأنَّ ما بعدها لا يَصِحُّ أن يكونَ شرطاً بنفسِه ، وأصلُ فأْتُوا : ائْتِيُوا مثل : اضْربوا فالهمزة الأولى همزةُ وصلٍ أُتي بها للابتداءِ بالساكنِ ، والثانيةُ فاءُ الكلمةِ ، اجتمع همزتان ، وَجَبَ قَلْبُ ثانيهما ياءً على حدِّ « إيمان » وبابِه ، واستُثْقِلَتِ الضمةُ على الياءِ التي هي لامُ الكلمةِ فَقُدِّرَتْ ، فَسَكَنَتِ الياءُ وبعدها واوُ الضميرِ ساكنةٌ فَحُذِفَتِ الياءُ لالتقاءِ الساكنين ، وضُمَّتِ التاءُ للتجانُسِ فوزنُ ايتوا : افْعُوا ، وهذه الهمزةُ إنما يُحتاجُ إليها ابتداءً ، أمَّا في الدَّرْجِ فإنه يُسْتَغْنى عنها وتعودُ الهمزةُ التي هي فاءُ الكلمةِ لأنها إنما قُلِبَت ياءً للكسر الذي كان قبلها ، وقد زال نحو : « فأْتوا » وبابِه وقد تُحْذَفُ الهمزةُ التي هي فاءُ الكلمةِ في الأمرِ كقوله :

٢٧٣ - فإنْ نحنُ لم نَنْهَضْ لكم فَنَبُرَّكُمْ فَتُونا فعادُونا إذاً بالجرائمِ[٥]

يريد : فَأْتونا كقوله : فَأْتوا . وبسورة متعلق بـ « أتوا » .

قوله تعالى : ﴿ مِنْ مثله ﴾ في الهاء ثلاثةُ أقوالٍ :

أحدُها : أنها تعودُ على ما نَزَّلنا ، فيكون مِنْ مثله صفةً لسورة ، ويتعلَّقُ بمحذوفٍ على ما تقرَّر ، أي : بسورةٍ كائنةٍ من مثلِ المنزَّل في فصاحتِه وإخبارِه بالغُيوبِ وغيرِ ذلك ، ويكونُ معنى « مِنْ » التبعيضَ ، وأجاز ابن عطية والمهدوي أن تكون للبيان ، وأجازا هما وأبو البقاء أن تكون زائدةً ، ولا تجيء إلا على قول الأخفش .

الثاني : أنها تعودُ على « عبدِنا » فيتعلَّقُ « من مثله » بأْتُوا ، ويكون معنى « مِنْ » ابتداءَ الغاية ، ويجوز على هذا الوجه أيضاً أن تكونَ صفةً لسورة ، أي : بسورةٍ كائنة من رجلٍ مثلِ عبدِنا .

الثالث : قال أبو البقاء : « إنها تعود على الأنداد بلفظِ المفرد كقوله : ﴿ وإنَّ لكم في الأنعام لعِبْرةً ، نُسْقيكم مِمَّا في بطونِه ﴾[٦] قلت : ولا حاجةَ تَدْعو إلى ذلك ، والمعنى يَأْباه أيضاً » .

---

(١) سورة الأنعام ، آية (٣٧) .
(٢) سورة الإسراء ، آية (٩٥) .
(٣) البيتان من شواهد البحر (١/١٠٤) ، القرطبي (١/١٦١) ، روح المعاني (١/١٩٣) .
(٤) انظر البحر المحيط (١/١٠٤) .
(٥) البيت من شواهد البحر (١/١٠١) ، وانظر ضرائر الشعر ص (١٠٠) .
(٦) سورة النحل ، آية (٦٦) .

والسُّورة : الدرجةُ الرفيعة ، قال النابغة :

٢٧٤ - أَلَمْ تَرَ أنَّ اللَّهَ أَعْطَاكَ سُورَةً تَرَى كُلَّ مَلْكٍ دُونَها يَتَذَبْذَبُ[1]

وسُمِّيَتْ سورةُ القرآنِ بذلك لأنَّ صاحبَها يَشْرُفُ بها وَتَرْفَعُه . وقيل : اشتقاقُها من السُّؤْر وهو البَقِيَّة ، ومنه : « أَسْأَروا في الإناء » قال الأعشى :

٢٧٥ - فبانَتْ وقد أَسْأَرَتْ في الفؤا دِ صَدْعاً على نَأْيِها مُسْتطيرا[2]

أي : أَبْقَتْ ، ويَدُلُّ على ذلك أنَّ تميماً وغيرَها يهمزون فيقولون : سُؤْرة بالهمز ، وسُمِّيت سورةُ القرآن بذلك لأنها قطعةٌ منه ، وهي على هذا مخففةٌ من الهمزة ، وقيل : اشتقاقُها من سُورِ البِناءِ لأنها تُحيط بقارئها وتحفظُه كسُورِ المدينة ، ولكنَّ جَمْعَ سُورةِ القرآن سُوَر بفتح الواو ، وجَمْعَ سُورةِ البِناء سُوْر بسكونِها فَفرَّقوا بينها في الجمعِ .

قوله تعالى : ﴿ وادعُوا شهداءَكم ﴾ هذه جملةُ أمرٍ معطوفةٌ على الأمر قبلها ، فهي في محلِّ جَزْم أيضاً . ووزنُ ادْعُوا : افْعُوا لأن لام الكلمةِ محذوفٌ دلالةً على السكونِ في الأمر الذي هو جَزْم في المضارع ، والواوُ ضميرُ الفاعِلِين و « شهداءَكم » مفعولٌ به جمعُ شهيد كظريف ، وقيل : بل جمعُ شاهد كشاعر والأولُ أَوْلى لاطِّراد فُعَلاء في فَعِيل دونَ فاعلٍ ، والشهادةُ : الحضور .

و ﴿ مِنْ دونِ الله ﴾ متعلقٌ بادْعُوا ، أي : ادْعُوا مِنْ دونِ الله شهداءكم ، فلا تستشهدوا بالله ، فكأنه قال : وادعُوا من غير الله مَنْ يشهَدْ لكم ، ويُحْتمل أَنْ يَتعلَّقَ بـ « شهداءَكم » ، والمعنى : ادعُوا مَن اتخذتموه آلهةً مِنْ دون الله وزعمتم أنهم يشهدون لكم بصحة عبادتكم إياهم ، أو أعوانكم من دون أولياء الله ، أي الذين تستعينون بهم دونَ الله . أو يكونُ معنى « مِنْ دونِ الله » بين يدي الله كقوله :

٢٧٦ - تُريكَ القَذَى مِنْ دونِها وهي دونَه لوجهِ أخيها في الإناءِ قُطُوبُ[3]

أي : تريكَ القذى قُدَّامها وهي قُدَّامه لرقتِها وصفائها .

واختار أبو البقاء أن يكون « من دون الله » حالاً من « شهداءكم » ، والعاملُ فيه محذوفٌ ، قال : « تقديرُه : شهداءَكم منفردين عنِ الله أو عن أنصارِ الله » .

و « دونَ » مِنْ ظروف الأمكنة ، ولا تَتَصَرَّف على المشهورِ إلا بالجرِّ بـ « مِنْ » ، وزعم الأخفش أنها متصرِّفة ، وجَعَل من ذلك قولَه تعالى : « ومِنّا دونَ ذلك »[4] قال : « دونَ » مبتدأ ، و « منَّا » خبرُه ، وإنما بُني لإضافتِه إلى مبني ، وقد شَذَّ رفعُه خبراً في قولِ الشاعر :

٢٧٧ - ألم تَرَ أنِّي قد حَمَيْتُ حقيقتي وباشَرْتُ حدَّ الموتِ والموتُ دونُها[5]

---

(١) انظر ديوانه (٢٨) ، المصون (١٥٤) ، البحر (١/ ١٠١) ، القرطبي (١/ ٦٥) .

(٢) انظر ديوانه (٣١٧) ، الطبري (١/ ١٠٥) .

(٣) البيت للأعشى ورواية العجز في الديوان :

.....

إذا ذاقها من ذاقها يتمطق

وانظر الجمهرة (٣/ ١١٤) .

(٤) سورة الجن ، آية (١١) .

(٥) البيت لموسى بن جابر . انظر الحماسة (١/ ٢١٥) ، الشذور (١١٦) ، وهو من شواهد البحر (١/ ١٢٠) ، التصريح (٢٩٠) ، الهمع (١/ ٢١٣) .

وروى : (ألم تريا أني) وقوله : (حميت حقيقتي) أراد منعت الناس أن يصلوا إليها أو يقربوا منها والحقيقة كل ما يجب أن يدافع الإنسان عنه من عرض أو نفس أو مال ، وحد

وهو من الأسماءِ اللازمةِ للإضافةِ لفظاً ومعنًى . وأمّا « دون » التي بمعنى رديء فتلك صفةٌ كسائر الصفات ، تقول : هذا ثوبٌ دونٌ ، ورأيت ثوباً دوناً ، أي : رديئاً ، وليستْ ممَّا نحن فيه .

قوله تعالى : ﴿ إنْ كنتم صادِقين ﴾ هذا شرطٌ حُذِفَ جوابُه للدلالة عليه ، تقديره : إنْ كنتم صادِقين فافعلوا ، ومتعلَّقُ الصدقِ محذوفٌ ، والظاهرُ تقديرُه هكذا : إن كنتم صادقين في كونكم في رَيْبٍ من المنزَّل على عبدِنا أنه من عندنا . وقيل : فيما تَقْدِرون عليه من المعارضة ، وقد صَرَّح بذلك عنهم في آية أخرى حيث قال تعالى حاكياً عنهم : « لو نشاء لقُلْنا مثلَ هذا »[1] . والصدقُ ضدَ الكذبِ ، وقد تقدّم فيُعْرَفُ مِنْ هناك ، والصديقَ مشتقّ منه لصِدْقِه في الودَ والنصحِ ، والصَّدْقُ من الرماح : الصُّلبة .

فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ وَلَن تَفْعَلُوا۟ فَٱتَّقُوا۟ ٱلنَّارَ ٱلَّتِى وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ ۖ أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ ﴿٢٤﴾ وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ۖ كُلَّمَا رُزِقُوا۟ مِنْهَا مِن ثَمَرَةٍ رِّزْقًا ۙ قَالُوا۟ هَٰذَا ٱلَّذِى رُزِقْنَا مِن قَبْلُ ۖ وَأُتُوا۟ بِهِۦ مُتَشَٰبِهًا ۖ وَلَهُمْ فِيهَآ أَزْوَٰجٌ مُّطَهَّرَةٌ ۖ وَهُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٢٥﴾

قوله تعالى : ﴿ فإنْ لَمْ تَفْعلوا ولَنْ تَفْعلوا ﴾ : « إنْ » الشرطيةُ داخلةٌ على جملة « لم تفعلوا » وتفعلوا مجزومٌ بلم ، كما تدخل إنْ الشرطيةُ على فعلٍ منفي بلا نحو : « إنْ لا تفعلوه »[2] فيكون « لم تفعلوا » في محلِّ جزم بها .

وقوله : ﴿ فاتَّقوا ﴾ جوابُ الشرطِ ، ويكونُ قولُه : ﴿ ولَنْ تفعلوا ﴾ جملةً معترضةً بين الشرطِ وجزائه . وقال جماعةٌ من المفسرين : معنى الآيةِ : وادعوا شهداءَكم مِنْ دونِ اللَّهِ إنْ كنتم صادِقين ، ولَنْ تَفْعلوا فإنْ لم تَفْعلوا فاتَّقوا النار . وفيه نظرٌ لا يَخْفى . وإنما قال تعالى : ﴿ فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا ﴾ فَعَبَّر بالفعلِ عن الإتْيان لأن الفعلَ يجري مَجْرى الكناية ، فيُعَبَّر به عن كلِّ فعلٍ ويُغْني عنِ طولِ ما تَكْني به . وقال الزمخشري : « لو لم يَعْدِلْ من لفظِ الإتيانِ إلى لفظِ الفعلِ لاستُطيل أن يقال : فإن لم تأتوا بسورةٍ من مثله ولن تأتوا بسورةٍ مِنْ مثلِه » .

قال الشيخ[3] : « ولا يَلْزَمُ ما قال لأنه لو قال : « فإنْ لم تأتوا ولَنْ تأتوا » كان المعنى على ما ذَكَر ، ويكونُ قد حَذَفَ ذلك اختصاراً ، كما حَذَف اختصاراً مفعولَ « لم تَفْعلوا ولَنْ تفعلوا » ، ألا ترى أنَّ التقدير : فإنْ لم تفعلوا الإتيانَ بسورةٍ من مِثله ، ولن تفعلوا الإتيانَ بسورةٍ من مثله » .

و « لَنْ » حرفُ نَصْبٍ معناه نَفْيُ المستقبل ، ويختصُّ بصيغةِ المضارعِ كـ « لم » ، ولا يقتضي نَفْيُه التأبيدَ ، وليس أقلَّ مدةً مِنْ نفي لا ، ولا نونُه بدلاً من ألفِ لا ، ولا هو مركباً من « لا أَنْ » خلافاً للخليلِ ، وزَعَم قومٌ أنها قد تَجْزِمُ ، منهم أبو عبيدةَ وأنشدوا :

٢٧٨ - لن يَخِبْ الآنَ مِنْ رجائِك مَنْ حَـ ... ـرَّكَ مِنْ دُونِ بابِكَ الحَلَقَهْ[4]

= الموت حدته وشدته .

(١) سورة الأنفال ، آية (٣١) .

(٢) سورة الأنفال ، آية (٧٣) .

(٣) انظر البحر المحيط (١/١٠٦) .

(٤) البيت لرجل من الأعراب يمدح فيها سيدنا الحسين بن علي رضي الله عنه وهو في مغني البيت (٣١٥) ، الدرر اللوامع =

وقال النابغة :

٢٧٩ - ..... فلن أُعَـرِّضْ أَبيتَ اللَّعْـن بـالصَّـفـدِ[١]

ويُمكِنُ تأويلُ ذلك بأنه مِمَّا سُكِّنَ فيه للضرورةِ .

قوله تعالى : ﴿ فاتَّقوا النارَ ﴾ هذا جوابُ الشرطِ كما تقدم ، والكثير في لغة العرب : « اتَّقَىٰ يتَّقي » على افْتَعَل يَفْتَعِلُ ، ولغة تميم وأسد : تَقَى يَتْقي مثل : رَمَى يَرْمي ، فيُسكِّنون ما بعد حرفِ المضارعة ، حكى هذه اللغة سيبويه ، ومنهم مَنْ يُحَرِّكُ ما بعد حرف المضارعة ، وأنشدوا :

٢٨٠ - تَـقُـوه أيُّـهـا الـفِـتْـيـانُ إنّـي رأيـتُ الله قـد غَـلَبَ الـجُـدودا[٢]

وقال آخر :

٢٨١ - ..... تَـقِ الله فينـا والكتـابَ الـذي تتلو[٣]

قوله تعالى : « النارَ » مفعول به ، و « التي » صفتُها ، وفيها أربع اللغاتِ المتقدمةِ ، كقوله :

٢٨٢ - شُغِفَتْ بـك اللَّتْ تَيَّمَتْـكَ فَمثـلُ مـا بـك مـا بـهـا مِـنْ لَـوْعـةٍ وغَـرامِ[٤]

وقال آخر :

٢٨٣ - فـقـلْ لِـلَّتْ تَـلُومُـك إنَّ نَـفْـسـي أراهـا لا تُـعَـوِّذُ بـالـتَّـمـيـمِ[٥]

وقوله : ﴿ وَقُودها الناس ﴾ جملةٌ من مبتدأ وخبر صلةٌ وعائدٌ ، والألفُ واللامُ في « النار » للعهدِ لتقدُّمِ ذكرها في سورة التحريم ـ وهي مكية ـ عند قوله تعالى : ﴿ قُوا أنفسَكم وأهليكم ناراً ﴾ .

والمشهورُ فتحُ واوِ الوَقود ، وهو اسمُ ما يُوقَدُ به ، وقيل : هو مصدر كالوَلوع والقَبول والوَضوء والطَّهور . ولم يجيءْ مصدرٌ على فَعُول غيرُ هذه الألفاظِ فيما حكاه سيبويه . وزاد الكسائي : الوَزُوع ، وقُرِىء شاذاً في سورة (ق) « وما مسَّنا من لَغوب »[٦] ، فتصير سبعةً ، وهناك ذَكَرْتُ هذه القراءةَ ، ولكن المشهور أن الوقود والوَضوءَ والطَهور بالفتح اسمٌ وبالضم مصدرٌ ، وقرىء شاذاً بضمها[٧] وهو مصدرٌ . وقال ابن عطية : « وقد حُكيا جميعاً في الحَطَب ، وقد حُكيا في المصدر » انتهى . فإن أريدَ اسمُ ما يُوقد به فلا حاجةَ إلى تأويل ، وإنْ أُريد بهما المصدرُ فلا بدَّ من تأويلٍ وهو : إمَّا المبالغة أي جُعلوا نفس التوقُّدِ مبالغةً في وصفهم بالعذاب ، وإمّا حذفُ مضافٍ : إمَّا من الأولِ أي أصحابُ

= (٢/٤) ، الأشموني (٣/٢٧٨) .

(١) عجز بيت . انظر ديوانه (٢٥) وصدره :

هـذا الثنـاء فـإن تسمـع لـقـائله

.....

والبيت من شواهد القرطبي (١/٢٣٤) .

(٢) البيت في النوادر ص (٤) .

(٣) عجز بيت لعبد الله بن همام السلولي وصدره :

زيـادتـنـا نعـمـان لا تحـرمـنـنـا

.....

انـظر البيت في الخصـائص (٢/٢٨٦) ، الـمحتسب (٢/٣٧٢) ، الأمالي لابن الشجري (١/٢٠٥) ، اللسان (تخذ) .

(٤) البيت من الهمع للجلال السيوطي (١/٨٢) ، والدرر (١/٥٦) .

(٥) البيت في الـهمـع (١/٨٢) ، أمـالـي ابن الـشجـري (٢/٣٠٨) ، الدرر (١/٥٦) ، الخزانة (٢/٢٩٩) .

(٦) سورة قَ ، آية (٣٨) .

(٧) انظر البحر المحيط (١/١٠٧) .

توقِدها ، وإمَّا من الثاني أي : يُوقِدُها إحراقُ الناس ، ثم حُذِفَ المضافُ وأُقيم المضافُ إليه مُقامَه .

والهاءُ في الحجارةِ لتأنيثِ الجمع .

قوله تعالى : « أُعِدَّتْ » فعلُ ما لم يُسَمَّ فاعلُه ، والقائمُ مَقَامَ الفاعلِ ضميرُ « النار » والتاء واجبة ، لأن الفعلَ أُسْنِدَ إلى ضمير المؤنث ، ولا يُلتفت إلى قوله :

٢٨٤ - فلا مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَها ولا أرضَ أَبْقَلَ إبْقالَها[١]

لأنه ضرورةٌ خلافاً لابن كيسان[٢] . و « للكافرين » متعلقٌ به ، ومعنى أُعِدَّت : هُيِّئَتْ ، قال :

٢٨٥ - أَعْدَدْتَ لِلحَدَثانِ سا بِغَةً وعَدَّاءَ عَلَنْدى[٣]

وقرىء : « أُعْتِدَت »[٤] من العَتاد بمعنى العُدَّة . وهذه الجملةُ الظاهر أنها لا محلَّ لها لكونِها مستأنفةً جواباً لمَنْ قال : لِمَنْ أُعِدَّتْ ؟ وقال أبو البقاء : « محلُّها النصبُ على الحالِ من « النار » والعامِلُ فيها اتقوا » . قيل : وفيه نظر[٥] فإنها مُعَدَّةٌ للكافرين اتَّقَوْا أم لم يَتَّقُوا ، فتكونُ حالاً لازمةً ، لكن الأصل في الحال التي ليسَتْ للتوكيدِ أن تكونَ منتقلةً ، فالأَوْلَى أن تكونَ استئنافاً . قال أبو البقاء : « ولا يجوزُ أن تكون حالاً من الضمير في « وَقُودُها » لثلاثة أشياء :

أحدها : أنها مضاف إليها .

الثاني : أنَّ الحَطَب لا يعمل ، يعني أنه اسمٌ جامدٌ .

الثالث : الفصلُ بين المصدرِ أو ما يَعْمَلُ عَمَلَهُ وبين مَا يَعْمَلُ فيه بالخبر وهو « الناسُ » ، يعني أنَّ الوُقودَ بالضمِّ وإن كان مصدراً صالحاً للعملِ فلا يجوزُ ذلك أيضاً ؛ لأنه عاملٌ في الحالِ وقد فَصَلْتَ بينه وبينها بأجنبي وهو « الناسُ » . وقال السجستاني : ﴿ أُعِدَّتْ للكافرين ﴾ من صلة « التي » كقوله : ﴿ واتقوا النارَ التي أُعِدَّتْ للكافرين ﴾[٦] ، قال ابن الأنباري : « وهذا غَلَطٌ لأن « التي » هُنا وُصِلَتْ بقوله : ﴿ وَقُودُها الناس ﴾ فلا يجوز أن تُوصل بصلةٍ ثانية ، بخلافِ التي في آل عمران » . قلت : ويمكن أَلَّا يكونَ غَلطاً ، لأنَّا لا نُسَلِّم أنَّ ﴿ وقودُها الناس ﴾ - والحالةُ هذه - صلةٌ ، بل إمَّا معترضةٌ لأنَّ فيها تأكيداً وإمَّا حالاً ، وهذان الوجهان لا يمْنَعهُما معنىً ولا صناعةً .

قولُه تعالى : ﴿ وَبَشِّرِ الذين آمنوا ﴾ : هذه الجملةُ معطوفةٌ على ما قبلها ، عَطَفَ جملةَ ثوابِ المؤمنين على جملةِ عقابِ الكافرين ، وجاز ذلك لأنَّ مذهبَ سيبويه - وهو الصحيح - أنه لا يُشْتَرَطُ في عطفِ الجملِ التوافُقُ معنًى ،

---

(١) البيت لعامر بن جوين . انظر الخصائص (٢/٤١١) ، رصف المباني (١٦٦) ، المذكر والمؤنث للمبرد (١١٢) ، الكامل (٢/٢٧٩) ، العيني (٢/٢٦٤) ، أمالي ابن الشجري (١/١٦١) ، المخصص (١٦/٨٠) ، معاني الفراء (١/١٢٧) ، مجاز القرآن (٢/٦٧) ، المحتسب (٢/١١) ، الخزانة (١/٤٥) . الشاهد قوله : « أبقل » حيث جرده من علامة التأنيث للضرورة مع أن فاعله ضمير مجازي التأنيث يجب تأنيث فعله .

(٢) محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان أبو الحسن النحوي صاحب المهذب في النحو ومعاني القرآن وعلل النحو وغير ذلك ، مات لثمان خلون من ذي القعدة سنة تسع وتسعين ومائتين . البغية (١/١٩) ، تاريخ بغداد (١/٣٣٥) ، معجم الأدباء (١٧/١٤١) .

(٣) البيت لعمرو بن معديكرب . انظر الحماسة (١/١٠٤) .

(٤) انظر البحر المحيط (١/١٠٩) .

(٥) انظر البحر المحيط (١/١٠٩) .

(٦) سورة آل عمران ، آية (١٣١) .

بل تُعْطَفُ الطلبيةُ على الخبريةِ وبالعكسِ ، بدليلِ قولِهِ :

٢٨٦ - تُناغي غَزالاً عند بابِ ابنِ عامرٍ وَكَحِّلْ أماقِيكَ الحسانَ بإثْمِدِ[1]

وقولِ امرىء القيس :

٢٨٧ - وإنَّ شفائي عَبْرَةٌ مُهَرَاقَةٌ وهل عند رَسْمٍ دارسٍ مِنْ مُعَوَّلِ[2]

وأجاز الزمخشري وأبو البقاء أن يكونَ عطفاً على « فاتقوا » لِيَعْطِفَ أمراً على أمر .

وهذا قد رَدَّهُ الشيخ[3] بأنَّ « فاتَّقُوا » جوابُ الشرط ، فالمعطوفُ يكون جواباً لأنَّ حكمَه حكمُه ، ولكنه لا يَصِحُّ لأنَّ تبشيرَه للمؤمنين لا يترتَّبُ على قولِهِ : فإنْ لَمْ تَفْعَلوا .

وقرىء : « وبُشِّرَ » ماضياً مبنياً للمفعولِ[4] . وقال الزمخشري : « وهو عطف على أُعِدَّت » . قيل : « وهذا لا يتأتَّى على إعرابِ « أُعِدَّتْ » حالاً لأنها لا تَصْلُحُ للحاليَّةِ »[5] .

والبِشارةُ : أولُ خبرٍ من خيرٍ أو شرٍّ ، قالوا : لأنَّ أثرَها يَظْهَرُ في البَشَرة وهي ظاهِرُ جلدِ الإنسان ، وأنشدوا :

٢٨٨ - يُبَشِّرُني الغُرابُ بِبَيْنِ أهلي فقُلْتُ له : ثَكِلْتُكَ مِنْ بشيرِ[6]

وقال آخر :

٢٨٩ - وبَشَّرْتَنِي يا سَعْدُ أنَّ أَحِبَّتِي جَفَوْنِي وأنَّ الوُدَّ موعِدُهُ الحَشْرُ[7]

وهذا رأي سيبويه ، إلا أن الأكثرَ استعمالُها في الخير ، وإن اسْتُعْمِلَتْ في الشرِّ فبقَيْدٍ ، كقولِهِ تعالى : ﴿ فَبَشِّرْهُم بعذابٍ ﴾ ، وإن أُطْلِقَتْ كانت للخيرِ ، وظاهرُ كلامِ الزمخشري أنها تختصُّ بالخَيْرِ ، لأنه تَأَوَّل مثلَ : « فبَشِّرْهُم بعذاب » على العكسِ في الكلام الذي يُقْصَدُ به الزيادةُ في غَيْظِ المُسْتَهْزَأ به وتألُّمِهِ . والفعلُ منها : بَشَرَ وبَشَّر مخففاً ومثقلاً ، كقولِه :

٢٩٠ - بشرت عيالي ..... [8]

والتثقيلُ للتكثيرِ بالنسبة إلى المُبَشَّرِ به . وقد قرىء المضارعُ مخففاً ومشدداً ، وأمَّا الماضي فَلَمْ يُقْرَأْ به إلا مثقَّلاً نحو : ﴿ فبشَّرْناها بإسحاق ﴾ وفيه لغةٌ أخرى : أَبْشَرَ مثل أَكْرَمَ ، وأنكر أبو حاتم التخفيفَ ، وليس بصوابٍ لمجيء مضارعِهِ . وبمعنى البِشارة : البُشور والتَبْشير والإبْشَار ، وإن اختَلَفَتْ أفعالُها ، والبِشارَةُ أيضاً الجَمالُ ، والبَشير :

---

(١) البيت لحسان . انظر ديوانه (٢٦) ، المغني (٥٣٦) .

(٢) من معلقته المشهورة . انظر ديوانه (٣١) ، شرح التبريزي على المعلقات (٥٧) ، والشنقيطي (٥٩) ، الكتاب (١٤٢/٢) ، المقتضب (٧٤/٤) ، المنصف (٤٠/٣) ، الخزانة (٦١/٤ ، ٣٨٩) ، الهمع (٧٧/٢، ١٤٠) ، شرح شواهد المغني (٢٦٢، ٢٩٥) ، اللسان (هلل) ، الأشموني (١٢٢/٣) .
العبرة : الدمعة . والمهراقة : المصبوبة والهاء مفتوحة في الوصف كما هي مفتوحة في المضارع . الرسم ما بقي من آثار الدار لاصقاً بالأرض .

(٣) انظر البحر المحيط (١١٠/١) .

(٤) انظر البحر المحيط (١١١/١) .

(٥) انظر البحر المحيط (١١١/١) .

(٦) البيت من شواهد البحر (١١١/١) .

(٧) البيت من شواهد البحر (١١١/١) .

(٨) تقدم .

الجميلُ ، وتباشير الفجرِ أوائلُهُ .

وقرأ زيدُ بنُ علي ـ رضي الله عنهما ـ « وبُشِّرَ » : ماضياً مبنياً للمفعول قال الزمخشري : « عطفاً على « أُعِدَّت » انتهى . وهو غلط لأن المعطوف عليه مِن الصلة ، ولا راجعَ على الموصولِ من هذه الجملةِ فلا يَصِحُّ أن يكونَ عطفاً على أُعِدَّت .

وفاعلُ « بَشِّرْ » : إمَّا ضميرُ الرسولِ عليه السلام ، وهو الواضحُ ، وإمَّا كلُّ مَنْ تَصِحُّ منه البشارةُ . وكونُ صلةِ « الذين » فعلاً ماضياً دونَ كونِهِ اسمَ فاعلٍ دليلٌ على أنْ يستحقَّ التبشيرَ بفضلِ الله مَنْ وَقَعَ منه الإيمانُ وتَحَقَّقَ به وبالأعمالِ الصالحةِ .

والصالحاتُ جمعُ صالحة وهي من الصفاتِ التي جَرَتْ مَجْرى الأسماءِ في إيلائِها العواملَ ، قال :

٢٩١ - كيفَ الهجاءُ وما تَنْفَكُّ صالِحَةٌ ... مِنْ آلِ لأْمٍ بظهرِ الغَيْبِ تَأْتِيني[1]

وعلامةُ نصبِهِ الكسرةُ لأنه من بابِ جَمْعِ المؤنث السالم نيابةً عن الفتحةِ التي هي أصلُ النصبِ .

قولُه تعالى : ﴿ أَنَّ لهم جَناتٍ ﴾ جناتٍ اسمُ أنَّ ، و « لهم » خبرٌ مقدمٌ ، ولا يجوز تقديمُ خبرِ « أنَّ » وأخواتِها إلا ظرفاً أو حرفَ جَرٍّ ، وأنَّ وما في حَيِّزِها في محلِّ جَرٍّ عند الخليل والكسائي ونصبٍ عند سيبويهِ والفراء ، لأن الأصلَ : وبَشِّرِ الذين آمنوا بأنَّ لهم ، فحُذِفَ حرفُ الجر مع أنَّ ، وهو حَذْفٌ مُطَّرِدٌ معها ومع « أنْ » الناصبة للمضارعِ ، بشرط أَمْنِ اللَّبْسِ ، بسبب طولهما بالصلة ، فلما حُذِفَ حرفُ الجرّ جرى الخلافُ المذكورُ ، فالخليل والكسائي يقولان : كأنَّ الحرفَ موجودٌ فالجرُّ باقٍ ، واستدلَّ الأخفشُ لهما بقولِ الشاعر :

٢٩٢ - وما زُرْتُ ليلى أنْ تَكُونَ حبيبةً ... إليَّ ولا دَيْنٍ بها أنا طالِبُهْ[2]

فَعَطْفُ « دَيْنٍ » بالجرِّ على محلِّ « أن تكون » يبيِّنُ كونَها مجرورةً ، قيل : ويَحْتملُ أن يكونَ من بابِ عَطْفِ التوهُّم فلا دليلَ فيه . والفراء وسيبويه يقولان : وَجَدْناهم إذا حذفوا حرفَ الجر نَصَبُوا ، كقولِهِ :

٢٩٣ - تَمُرُّونَ الديارَ وَلَمْ تَعُوجوا ... كلامُكُمُ عليَّ إذاً حَرَامُ[3]

أي بالديار ، ولا يجوزُ الجرُّ إلا في نادرِ شعرٍ ، كقولِهِ :

٢٩٤ - إذا قيلَ : أيُّ الناسِ شرُّ قبيلةٍ ... أشارتْ كليبٍ بالأكفِّ الأصابعُ[4]

أي : إلى كُلَيْبٍ ، وقولِ الآخر :

٢٩٥ - ..... حتى تَبَذَّخَ فارتقى الأعْلامِ[5]

---

(١) البيت للحطيئة . انظر ديوانه (٨٦) ، الكشاف (٤/٥٤٧) .

(٢) البيت للفرزدق . انظر ديوانه (٩٣) ، أمالي ابن الشجري (١/٤١٨) ، المغني (٥٨١) ، الإنصاف (١/٣٩٥) ، الأشموني (٢/٩٢) ، الدرر (٢/١٠٥) .

(٣) تقدم وهو لجرير .

(٤) البيت للفرزدق . انظر ديوانه (١/٤٢٠) ، الخزانة (٩/١١٣) ، الهمع (٢/٣٦) ، العيني (٢/٥٤٢) ، الدرر (٢/٣٧) ، المغني (١/١١) ، التصريح (١/٣١٢) . والشاهد قوله : « أشارت كليب » حيث حذف حرف الجر وأبقي عمله وهو شاذ ، وروى : « كليب » بالرفع على أنها خبر لمبتدأ محذوف وعليها لا شاهد .

(٥) عجز بيت وصدره :

=

أي : إلى الأعلام .

والجَنَّةُ : البُسْتَانُ ، وقيل : الأرضُ ذاتُ الشجرِ ، سُمِّيَتْ بذلك لسَتْرِها مَنْ فيها ، ومنه : الجنين لاستتارِه ، والمِجَنُّ : التُرْس ، وكذلك « الجُنَّة » لأنه يَسْتُر صاحبَه ، والجِنَّة لاستتارِهم عن أعينِ الناسِ .

قوله : ﴿ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الأنهارُ ﴾ هذه الجملةُ في مَحَلِّ نصبٍ لأنها صفةٌ لجنَّات ، و « تَجْرِي » مرفوعٌ لتجرُّدِهِ من الناصبِ والجازمِ ، وعلامةُ رفعِه ضمةٌ مقدرةٌ في الياءِ استثقالاً ، وكذلك تُقَدَّرُ في كلِّ فعلٍ معتلٍ نحو : يَدْعو ويَخْشَى إلاَّ أنَّها في الألِفِ تُقَدَّرُ تعذُّراً .

والأنهارُ جمع نَهَر بالفتح ، وهي اللغة العالية ، وفيه تسكينُ الهاء ، ولكن « أَفْعال » لا ينقاسُ في فَعْل الساكنِ العينِ بل يُحْفظ نحو : أَفْراخ وأَزْنَاد وأَفْراد .

والنهرُ دونَ البحرِ وفوقَ الجدولِ ، وهل هو مجرى الماءِ أو الماءُ الجاري نفسُه ؟ والأولُ أظهرُ ، لأنه مشتقٌّ من نَهَرْت أي : وسَّعْتُ ، قال قيس بن الخطيم يصفُ طعنةً :

٢٩٦ - مَلَكْتُ بها كَفِّي فَأَنْهَرْتُ فَتْقَها[1] .....

أي وَسَّعْتَ ، ومنه : النهارُ لاتساعِ ضوئِهِ ، وإنَّما أُطْلِقَ على الماءِ مجازاً إطلاقاً للمحلِّ على الحالِّ .

و ﴿ مِنْ تَحْتِهَا ﴾ متعلقٌ بتجري ، و « تحت » مكانٌ لا يَتَصَرَّفُ ، وهو نقيضُ « فوق » ، إذا أُضيفا أُعْرِبَا ، وإذا قُطِعَا بُنِيَا على الضم . و « مِنْ » لابتداءِ الغايةِ وقيل : زائدةٌ ، وقيل : بمعنى في ، وهما ضعيفان .

واعلمْ أنه إذا قيل بأنَّ الجَنَّة هي الأرضُ ذاتُ الشجرِ فلا بُدَّ من حَذْفِ مضافٍ ، أي : من تحتِ عَذْقِها أو أشجارِها . وإن قيل بأنها الشجرُ نفسُه فلا حاجةَ إلى ذلك . وإذا قيل بأنَّ الأنهارَ اسمٌ للماءِ الجاري فنسبةُ الجَرْيِ إليه حقيقةٌ . وإنْ قيلَ بأنه اسمٌ للأُخْدُودِ الذي يَجْرِي فيه فنسبةُ الجَرْي إليه مجازٌ كقول مهلهل :

٢٩٧ - نُبِّئْتُ أنَّ النارَ بعدكَ أُوْقِدَتْ واسْتَبَّ بعدَكَ يا كُلَيْبُ المَجْلِسُ[2]

قال الشيخ[3] : « وقد ناقضَ ابنُ عطيةَ كلامَهُ هنا فإنه قال : « والأنهار : المياهُ في مجارِيها المتطاولةِ الواسعةِ » ثم قال : « نَسَبَ الجَرْيَ إلى النهر ، وإنما يَجري الماءُ وحدَه توسُّعاً وتجوُّزاً ، كما قال تعالى : ﴿ واسْأَلِ القرية ﴾[4] ، وكما قال : نُبِّئْتُ أنَّ النار . البيت » .

والألف واللامُ في « الأنهار » للجنس ، وقيل : للعَهْدِ لِذِكْرِها في سورة القتال . وقال الزمخشري : « يجوزُ أَنْ تَكونَ عوضاً من الضمير كقوله : ﴿ واشتعلَ الرأسُ شَيْباً ﴾[5] أي : أنهارُها » ، بمعنى أنَّ الأصلَ : واشتعلَ رأسي ، فَعَوَّض « أل » عن ياء المتكلم ، وهذا ليس مذهب البصريين ، بل قال به بعض الكوفيين ، وهو مردودٌ بأنه لو كانت

= وكريمة من آل قيس ألفتُه .....

انظر الهمع (٢/٣٦) ، شرح ابن عقيل (٢/٤٠) ، الدرر (٢/٣٧) ، الأشموني (٢/٢٣٤) ، اللسان (ألف) .
الشاهد قوله : (فارتقى الأعلام) حيث حذف حرف الجر وبقي عمله وهذا شاذ لا يقاس عليه .

(١) تقدم وهو في ديوان قيس .
(٢) البيت في أمالي القالي (١/٩٥) ، مجالس ثعلب (١/٣٧) ، القرطبي (١/٢٣٩) .
(٣) انظر البحر المحيط (١/١١٣) .
(٤) سورة يوسف ، آية (٨٢) .
(٥) سورة مريم ، آية (٤) .

« أل » عوضاً من الضمير لَما جُمع بينهما ، وقد جُمع بينهما ، قال النابغة :

٢٩٨ - رَحِيبٌ قِطابُ الجَيْبِ منها رَفِيقَةٌ بِجَسِّ النَّدامىٰ بَضَّةُ المُتَجَرِّدِ[1]

فقال : الجيبِ منها ، وأمَّا ما وَرَدَ وظاهرُه ذلك فيأتي تأويله في موضِعِه .

قوله تعالى : ﴿ كُلَّما رُزِقوا منها مِنْ ثَمَرَةٍ ﴾ تقدَّم الكلامُ في « كُلَّما » ، والعاملُ فيها هنا : « قالوا » ، و « منها » متعلِّق بـ « رُزِقوا » ، و « مِنْ » لابتداء الغاية وكذلك « مِنْ ثمرةٍ » لأنها بَدَلٌ من قولِه « منها » بدَلُ اشتمالٍ بإعادةِ العاملِ ، وإنما قُلْنا إنَّه بدلُ اشتمالٍ ، لأنه لا يتعلَّقُ حرفان بمعنى واحدٍ بعاملٍ واحدٍ إلا على سبيلِ البدليةِ أو العطفِ . وأجاز الزمخشري أن تكونَ « مِنْ » للبيانِ ، كقولِك : رأيت منكَ أسداً . وفيه نظرٌ ، لأنَّ مِنْ شرطِ ذلك أن يَحُلَّ مَحَلَّها موصولٌ وأن يكونَ ما قبلها مُحَلًّى بأل الجنسية ، وأيضاً فليس قبلَها شيءٌ يَتَبَيَّنُ بها ، وكونُها بياناً لِما بعدها بعيدٌ جداً وهو غيرُ المصطلح .

و « رِزْقاً » مفعولٌ ثانٍ لـ « رُزِقوا » وهو بمعنى « مَرْزوقٍ » ، وكونُه مصدراً بعيدٌ لقولِه : « هذا الذي رُزِقْنا من قبلُ وأُتوا به متشابهاً » والمصدرُ لا يُؤْتَىٰ به متشابهاً ، وإنما يُؤْتى بالمرزوق كذلك .

قوله : « قالوا : هذا الذي رُزِقْنا مِنْ قبلُ » « قالوا » هو العاملُ في « كلما » كما تقدَّم ، و « هذا الذي رُزِقنا » مبتدأ وخبرٌ في محلِّ نصبٍ بالقول ، وعائدُ الموصولِ محذوفٌ لاستكمالِهِ الشروطَ ، أي : رُزِقْناه . و « مِنْ قبلُ » متعلِّقٌ به . و « مِنْ » لابتداءِ الغايةِ ، ولَمَّا قُطِعَتْ « قبلُ » بُنِيَتْ ، وإنما بُنِيَتْ على الضَّمةِ لأنها حركةٌ لم تكنْ لها حالَ إعرابها . واختُلِفَ في هذه الجملةِ ، فقيل : لا محلَّ لها مِنَ الإعرابِ لأنَّها استئنافيةٌ ، كأنه قيل لَمَّا وُصِفَت الجناتُ : ما حالُها ؟ فقيل : كلما رُزِقوا قالوا . وقيل : لَهَا محلٌّ ، ثم اختُلِفَ فيه فقيل : رفعٌ على أنه خبرٌ مبتدأ محذوفٍ ، واختُلِفَ في ذلك المبتدأ ، فقيل : ضميرُ الجنات أي هي كلما . وقيل : ضميرُ الذين آمنوا أي : هم كلما رُزقوا قالوا ذلك . وقيل : محلُّها نصبٌ على الحالِ وصاحبُها : إمَّا الذينَ آمنوا وإمَّا جنات ، وجازَ ذلك وإنْ كان نكرةً لأنها تَخَصَّصَتْ بالصفةِ ، وعلى هذين تكونُ حالاً مقدَّرةً لأن وقتَ البشارةِ بالجناتِ لم يكونوا مرزوقينَ ذلك . وقيل : مَحَلُّهَا نَصْبٌ على أنها صفةٌ لجنات أيضاً .

قوله : ﴿ وأُتوا به متشابهاً ﴾ الظاهرُ أنها جملةٌ مستأنفةٌ . وقال الزمخشري فيها : « هو كقولِكَ : فلانٌ أَحْسِنْ بفلان ، ونِعْم ما فعل ، ورأى من الرأي كذا ، وكان صواباً ، ومنه : « وجعلوا أَعِزَّةَ أَهلِها أَذِلَّةً وكذلك يفعلون »[2] وما أَشْبَه ذلك من الجملِ التي تُساق في الكلام معترضةً فلا محلَّ لها للتقرير » . قلت : يعني بكونها معترضةً أي بين أحوالِ أهل الجنة ، فإنَّ بعدها : ﴿ ولهم فيها أزواجٌ ﴾ ، وإذا كانت معترضةً فلا محلَّ لها أيضاً . وقيل : هي عطفٌ على « قالوا » ، وقيل : محلُّها النصبُ على الحالِ ، وصاحبُها فاعلُ « قالوا » أي : قالوا هذا الكلامَ في هذه الحالِ ، ولا بُدَّ من تقديرِ « قد » قبل الفعلِ أي : وقد أُتوا ، وأصلُ أُتوا : أُتِيُوا مثل : ضُرِبوا ، فَأُعِلَّ كنظائرِه . وقرىء : وأَتَوا[3] مبنياً للفاعل ، والضميرُ للوِلْدان والخَدَمِ للتصريحِ بهم في غيرِ موضع . والضميرُ في « به » يعودُ على المرزوق الذي هو الثمرات ، كما أنَّ « هذا » إشارةٌ إليه . وقال الزمخشري : « يعودُ إلى المرزوق في الدنيا والآخرة لأنَّ قولَه : ﴿ هذا

---

(١) انظر ديوانه . المحتسب (١/١٨٣) ، الخزانة (٢/٢٠٣) ، شرح المعلقات للتبريزي (١٦٩) .

(٢) سورة النمل ، آية (٣٤) .

(٣) انظر البحر المحيط (١/١١٥) .

الذي رُزِقنا من قبلُ ﴾ انطوى تحته ذِكْرُ ما رُزِقوه في الدارَيْن . ونظيرُ ذلك قولُه تعالى : ﴿ إِنْ يَكُنْ غنيّاً أو فقيراً فاللَّهُ أَوْلى بهما ﴾[1] أي : بجنسَي الغنيّ والفقيرِ المدلولِ عليهما بقوله : غنياً أو فقيراً » . انتهى .

قلت : يَعْني بقوله : « انطوى تحتَه ذِكْرُ ما رُزِقوه في الدارَيْن » أنه لمَّا كان التقديرُ : مثلُ الذي رُزِقْناه كان قدِ انطوى على المرزوقَيْنِ معاً كما أنَّ قولَكَ : « زيدٌ مثلُ حاتم » مُنْطَوٍ على زَيد وحاتم .

قال الشيخ[2] : « وما قالَه غيرُ ظاهر ، لأنَّ الظاهر عَوْدُه على المرزوق في الآخرةِ فقط ، لأنه هو المُحَدَّثُ عنه ، والمشبَّهُ بالذي رُزقوه من قبلُ ، لا سيما إذا فَسَّرْتَ القبليَّةَ بما في الجنة ، فإنه يتعيَّن عَوْدُه على المَرزوق في الجنةِ فقط ، وكذلك إذا أَعْرَبْتَ الجملةَ حالاً ، إذْ يَصيرُ التقديرُ : قالوا : هذا الذي رُزقنا من قبل وقد أُتوا به ، لأنَّ الحاملَ لهم على هذا القول كَونُه أُتوا به متشابهاً وعلى تقديرِ أن يكونَ معطوفاً على « قالوا » لا يَصِحُّ عَوْدُهُ على المرزوقِ في الدارَيْنِ لأنَّ الإتيانَ إذ ذاك يستحيل أن يكونَ ماضياً معنًى ، لأنَّ العاملَ في « كلما » وما في حَيِّزها يتعيَّنُ هنا أن يكونَ مستقبلَ المعنى ، لأنها لا تَخْلُو من معنى الشرط ، وعلى تقديرِ كونها مستأنفةً لا يظهرُ ذلك أيضاً لأنَّ هذه الجملَ مُحَدَّثٌ بها عن الجنة وأحوالِها » . وقولُه « مُتشابهاً » حالٌ من الضميرِ في « به » .

قوله : ﴿ ولهمْ فيها أَزْواجٌ مطهرة ﴾ « لهم » خبرٌ مقدَّمٌ و « أزواجٌ » مبتدأ و « فيها » متعلِّقٌ بالاستقرار الذي تعلَّق به الخبرُ . قال أبو البقاء : « ولا يكونُ « فيها » الخبرَ لأنَّ الفائدَةَ تَقِلُّ ، إذ الفائدةُ في جَعْلِ الأزواجِ لهم » . وقوله : « مُطَهَّرَةٌ » صفةٌ وأُتِى بها مفردةً على حدِّ : « النساءُ طَهُرَتْ » ، ومنه قولُ الشاعر :

٢٩٩ - وإذا العَذارى بالدُّخانِ تَلَفَّعَتْ ... واستَعْجَلَتْ نَصْبَ القُدورِ فَمَلَّتِ[3]

وقُرِىء : « مُطَهَّرات »[4] على حَدِّ : النساءُ طَهُرْنَ . والزوجُ : ما يكونُ معه آخرُ ، ويقال : « زَوْجٌ » للرجلِ والمرأةِ ، وأمَّا « زَوْجَةٌ » فقليلٌ ، ونَقَلَ الفراءُ أنها لغةُ تميمٍ ، وأنشد للفرزدق :

٣٠٠ - وإنَّ الذي يَسْعى ليُفْسِدَ زوجتي ... كساعٍ إلى أُسْدِ الشَّرى يَسْتَبيلُها[5]

وفي الحديثِ عَنْ عَمَّارِ بنِ ياسر في حقِّ عائشةَ رضي الله عنهما : « والله إني لَأَعْلَمُ أنها زوجتُه في الدنيا والآخرة » ، ذَكَرَه البخاري[6] ، واختاره الكسائي ، والزوجُ أيضاً : الصِّنْفُ ، والتثنية : زَوْجان ، والطهارةُ : النظافةُ ، والفِعْلُ منها طَهَر بالفتح ويَقِلُّ بالضم ، واسمُ الفاعل منها « طاهر » فهو مقيسٌ على الأول شاذ على الثاني كحائضٍ وحامِض من خَثُر اللبنُ وحَمُض بضمِّ العين .

قوله : ﴿ وهم فيها خالدون ﴾ « هم » مبتدأ ، و « خالدون » خبرُه ، و « فيها » متعلقٌ به ، وقُدِّم ليوافقَ رؤوسَ الآيِ . وأجازوا أن يكونَ « فيها » خبراً أولَ ، و « خالدون » خبرٌ ثانٍ ، وليس هذا بسديدٍ . وهذه الجملةُ والتي قبلَها عطفٌ على الجملةِ قبلَها حَسْب ما تقدَّم . وقال أبو البقاء : « وهاتان الجملتان مستأنفتان ، ويجوز أن تكونَ الثانيةُ حالاً

---

(١) سورة النساء ، آية (١٣٥) .
(٢) انظر البحر المحيط (١/ ١١٥) .
(٣) البيت لسلمى بن ربيعة الضبي . انظر الحماسة (١/ ٢٨٦) ، الهمع (١/ ٦٠) ، الدرر (١/ ٣٥) ، الكشاف (٤/ ٣٥٠) .
(٤) انظر البحر المحيط (١/ ١١٧) .
(٥) انظر ديوانه (١٣٨) ، الأضداد (٣٢٧) .
(٦) أخرجه البخاري (٧/ ١٣٣) ، كتاب الفضائل ، باب فضائل عائشة رضي الله عنها (٣٧٧٢) ، (٧١٠٠، ٧١٠١) .

من الهاءِ والميمِ في « لَهُمْ » والعاملُ فيها معنى الاستقرار » .

والخُلود : المُكْثُ الطويلُ ، وهل يُطْلَقُ على ما لا نهايةَ له بطريقِ الحقيقة أو المجاز ؟ قولان ، قال زهير :

٣٠١ - فلو كان حَمْدٌ يُخْلِدُ الناسَ لم تَمُتْ ولكنَّ حَمْدَ الناسِ ليسَ بِمُخْلِدِ(١)

وقال الزمخشري : « هو الثباتُ الدائمُ والبقاءُ اللازمُ الذي لا ينقطع » وأنشدَ لامرىء القيس :

٣٠٢ - ألا عِمْ صباحاً أيُّها الطللُ البالي وهل يَعِمَنْ مَنْ كانَ في العُصُر الخالي(٢)
وهل يَنْعَمَنْ إلا سعيدٌ مُخَلَّدٌ قليلُ الهُمومِ ما يبيت بأَوْجَالِ

﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا ۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ ۖ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَيَقُولُونَ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًا ۘ يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا وَيَهْدِى بِهِۦ كَثِيرًا ۚ وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلْفَٰسِقِينَ ﴿٢٦﴾ ﴾

قولُه تعالى : ﴿ إنَّ الله لا يَسْتَحْيِي أن يضربَ مثلاً ﴾ : « لا يَسْتَحْيي » جملةٌ في محل الرفع خبرٌ لـ « إنَّ » . واستفْعَلَ هنا للإغناء عن الثلاثي المجرد ، وقال الزمخشري : « إنه موافق له » أي : قد وَرَدَ حَيِي واسْتَحْيى بمعنى واحد ، والمشهور : اسْتَحْيَى يَسْتَحْيِي فهو مُسْتَحْيٍ ومُسْتَحْيى منه من غير حَذْف ، وقد جاء اسْتَحَى يَسْتَحِي فهو مُسْتَحٍ مثل : استقى يستقي ، وقُرىء به ، ويُرْوَى عن ابن كثير . واختُلف في المحذوفِ فقيل : عينُ الكلمة فوزنُه يَسْتَفِل . وقيل : لامُها فوزنُه يَسْتَفِع ، ثم نُقِلت حركةُ اللامِ على القولِ الأول وحركةُ العينِ على القولِ الثاني إلى الفاءِ وهي الحاءُ ، ومن الحَذْفِ قولُه :

٣٠٣ - ألا تَسْتَحِي منا الملوكُ وتَتَّقِي محارِمَنا لا يَبْوُؤُ الدمُ بالدَمِ(٣)

وقال آخر :

٣٠٤ - إذا ما اسْتَحَيْنَ الماءَ يَعْرِضُ نفسَه كَرُعْنَ بِسَبْتٍ في إناءٍ مِنَ الوَرْدِ(٤)

والحياءُ لغةً : تَغَيُّرٌ وانكسارٌ يَعْتري الإنسانَ من خوفِ ما يُعاب به ، واشتقاقُه من الحياة ، ومعناه على ما قاله الزمخشري : « نَقَصَتْ حياتُه واعتلَّتْ مجازاً كما يُقال : نَسِي وحَشِيَ وشَظِيَ الفرسُ إذا اعتلَّتْ هذه الأعضاءُ ، جُعِل الحَيِيُّ لما يعتريه مِنَ الانكسارِ والتغيُّرِ منتكسَ القوةِ منتقِصَ الحياةِ ، كما قالوا : فلان هَلَك من كذا حياءً » . انتهى . يعني بقوله : « نَسِيَ وحَشِيَ وشَظِيَ » أي أصيب نَساه وهو عِرْقٌ ، وحَشاهُ وهو ما احتوىٰ عليه البطن ، وشَظاه وهو عَظْم في الوَرِك .

---

(١) البيت في ديوانه (٢٣٦) ، همع الهوامع (٢/٦٦) ، الدرر (٢/٨٢) .

(٢) انظر ديوانه (٢٧) ، وهو من شواهد الكتاب (٢/٢٢٧) ، المحتسب (٢/١٣٠) ، أمالي ابن الشجري (١/٢٧٤) ، الدرر (٢/١٠٧) .

(٣) البيت لجابر بن جني . انظر الكتاب (١/٤٥٠) ، وانظر المفضليات (٢١١) .

(٤) البيت من شواهد الكشاف (٤/٣٦٦) .

واستعمالُه هنا في حقِّ اللَّهِ تعالى مجازٌ عن التَّرْكِ ، وقيل : مجازٌ عن الخشيةِ لأنها أيضاً مِنْ ثمراتِه ، وجَعَلَه الزمخشريُّ من باب المقابلة ، يعني أنَّ الكفار لَمَّا قالوا : « أمَا يستحيي ربُّ محمدٍ أن يَضْرِبَ المَثَل بالمُحَقَّراتِ » قوبل قولُهم ذلك بقوله : « إنَّ الله لا يستحيي أن يضربَ » ، ونظيرُه قول أبي تمام :

٣٠٥ - مَنْ مُبْلِغٌ أفناءَ يَعْرُبَ كلَّها ... أني بَنَيْتُ الجارَ قبلَ المَنْزِل [١]

لو لم يَذْكُرْ بناءَ الدارِ لم يَصِحَّ بناءُ الجارِ .

واستحيى يتعدَّى تارةً بنفسه وتارةً بحرفِ جرٍّ ، تقول : استَحْيَيْتُه ، وعليه :

٣٠٦ - « إذا ما اسْتَحْيَيْنَ الماءَ » .....

البيت[٢] ، واستَحْيَيْتُ منه ، وعليه :

٣٠٧ - « ألا تَسْتَحِي منا الملوكُ » .....

البيت[٣] ، فيَحْتَمِلُ أن يكون قد تعدَّى في هذه الآية إلى « أنْ يضربَ » بنفسِه فيكونَ في محلِّ نصبٍ قولاً واحداً ، ويَحْتَمِل أن يكونَ تَعَدَّى إليه بحرفِ الجرِّ المحذوفِ ، وحينئذٍ يَجْري الخلافُ المتقدمُ في قولِه « أنَّ لهم جناتٍ »[٤]

و « يَضْرِبَ » معناه : يُبَيِّنَ ، فيتعدَّى لواحدٍ . وقيل : معناه التصييرُ ، فيتعدَّى لاثنين نحو : « ضَرَبْتُ الطينَ لَبِناً » ، وقال بعضُهم : « لا يتعدَّى لاثنين إلا مع المَثَل خاصة » ، فعلى القول الأول يكونُ « مَثَلاً » مفعولاً و « ما » زائدةً ، أو صفةً للنكرة قبلَها لتزدادَ النكرةُ شِياعاً ، ونظيرُه قولُهم : « لأمرٍ ما جَدَع قَصيرٌ أنفَه »[٥] وقولُ امرىء القيس :

٣٠٨ - وحديثُ الرَّكْبِ يومَ هنا ... وحديثٌ ما على قِصَرِهْ[٦]

وقال أبو البقاء : « وقيل « ما » نكرةٌ موصوفةٌ » ، ولم يَجْعَلْ « بعوضة » صفتَها بل جَعَلها بدلاً منها ، وفيه نظرٌ ، إذ يَحْتاجُ أن يُقَدِّر صفةً محذوفةً ولا ضرورةَ إلى ذلك فكان الأَوْلى أن يَجْعَلَ « بعوضةً » صفتَها بمعنى أنه وَصَفَها بالجنسِ المُنَكَّرِ لإبهامِه فهي في معنى « قليل » ، وإليه ذهب الفراء والزجَّاج وثعلب ، وتكون « ما » وصفتُها حينئذ بدلاً من « مثلاً » ، و « بعوضةً » بدلاً من « ما » أو عطفَ بيان لها إنْ قيلَ إنَّ « ما » صفةٌ لـ « مثلاً » ، أو نعتٌ لـ « ما » إنْ قيل : إنها بدلٌ من « مثلاً » كما تقدَّمَ في قولِ الفراء ، وبدلٌ من « مثلاً » أو عطفُ بيان له إنْ قيلَ : إنَّ « ما » زائدةٌ . وقيل : « بعوضة » هو المفعولُ و « مثلاً » نُصِبَ على الحال قُدِّم على النكرةِ . وقيل : نُصِبَ على إسقاطِ الخافض ، التقديرُ : ما بينَ بعوضةٍ ، فلمَّا حُذِفَتْ « بَيْنَ » أُعربت « بعوضةً » بإعرابها ، وتكونُ الفاءُ في قولِه : « فما فوقها » بمعنى إلى ، أي : إلى ما فوقها ، ويُعْزى هذا للكسائي والفراء وغيرِهم من الكوفيين وأنشدوا :

٣٠٩ - يا أحسنَ الناسِ ما قَرْناً إلى قَدَمٍ ... ولا حبالَ مُحِبٍّ واصِلٍ تَصِلُ[٧]

---

(١) انظر ديوانه (٣/٤٧) ، الكشاف (٤/٤٧٥) .
(٢) تقدم قريباً .
(٣) تقدم قريباً .
(٤) سورة البقرة ، آية (٢٥) .
(٥) انظر مجمع الأمثال (٢/١٩٤) .
(٦) انظر ديوانه (١٠٣) ، والشاهد : « ما على قصره » حيث جاءت « ما » إبهامته دالة على المبالغة وتقديره : أي حديث هوش من الأشياء .
(٧) البيت في المغني (١٧٤) ، وهمع الهوامع (٢/١١٣) ، الدرر (٢/١٧٠) .

أي : ما بينَ قَرْنٍ ، وحَكَوا : « له عشرون ما ناقةً فَحَمْلاً » ، وعلى القول الثاني يكونُ « مثلاً » مفعولاً أولَ ، و « ما » تحتملُ الوجهين المتقدمين و « بعوضةً » مفعولٌ ثانٍ ، وقيل : بعوضةً هي المفعولُ الأولُ و « مَثَلاً » هو الثاني ولكنه قُدِّم .

وتلخَّص مِمَّا تقدَّم أنَّ في « ما » ثلاثةَ أوجه : زائدةً ، صفةً لما قبلَها ، نكرةً موصوفةً ، وأنَّ في « مَثَلاً » ثلاثةً أيضاً مفعولٌ أولُ ، مفعولٌ ثانٍ ، حالٌ مقدَّمةٌ ، وأنَّ في « بعوضة » تسعة أوجهٍ . والصوابُ من ذلك كلِّه أن يكونَ « ضَرَبَ » متعدياً لواحدٍ بمعنى بَيَّن ، و « مثلاً » مفعولٌ به ، بدليلِ قولِه : ﴿ ضُرِبَ مَثَلٌ ﴾ ، و « ما » صفةٌ للنكرة ، و « بعوضةً » بدلٌ لا عطفُ بيان ، لأن عطفَ البَيان ممنوعٌ عند جمهور البصريين في النكراتِ .

وقرأ ابن أبي عَبْلة[1] والضحاك[2] برفع « بعوضةٌ » ، واتفقوا على أنها خبرٌ لمبتدأ ، ولكنهم اختلفوا في ذلك المبتدأ ، فقيل : هو « ما » على أنها استفهاميةٌ ، أي : أيُّ شيء بعوضةٌ ، وإليه ذهب الزمخشري ورجَّحه . وقيل : المبتدأ مضمرٌ تقديرُه : هو بعوضةٌ ، وفي ذلك وجهان :

أحدُهما : أن تُجْعَلَ هذه الجملةُ صلةً لـ « ما » لكونها بمعنى الذي ، ولكنه حَذَفَ العائد وإن لم تَطُل الصلةُ ، وهذا لا يجوزُ عند البصريين إلا في « أيّ » خاصةً لطولِها بالإضافة ، وأمَّا غيرُها فشاذٌّ أو ضرورةٌ ، كقراءةِ : « تماماً على الذي أَحْسَنُ »[3] ، وقولِه :

٣١٠- مَنْ يُعْنَ بالحَقِّ لا يَنْطِقْ بما سَفَهٌ ولا يَجِدْ عن سَبيلِ الحَمْدِ والكَرمِ[4]

أي : الذي هو أحسنُ ، وبما هو سَفَهٌ ، وتكونُ « ما » على هذا بدلاً من « مثلاً » ، كأنه قيل : مَثَلاً الذي هو بعوضةٌ .

والثاني : أن تُجْعَلَ « ما » زائدةً أو صفةً وتكونَ « هو بعوضةٌ » جملةً كالمفسِّرة لِما انطوى عليه الكلامُ .

قولُه : ﴿ فما فَوْقَها ﴾ قد تقدَّم أن الفاءَ بمعنى إلى ، وهو قولٌ مرجوحٌ جداً . و « ما » في « فما فوقها » إن نَصَبْنا « بعوضةً » كانت معطوفةً عليها موصولةً بمعنى الذي ، وصلتُها الظرفُ ، أو موصوفةً وصفتُها الظرفُ أيضاً ، وإنْ رَفَعْنَا « بعوضةً » ، وجَعَلْنَا « ما » الأولى موصولةً أو استفهاميةً فالثانيةُ معطوفةً عليها ، لكنْ في جَعْلِنا « ما » موصولةً يكونُ ذلك من عَطْفِ المفرداتِ ، وفي جَعْلِنَا إياها استفهاميةً يكونُ من عَطْفِ الجملِ ، وإنْ جَعَلْنَا « ما » زائدةً أو صفةً لنكرة و « بعوضةً » خبراً لـ « هو » مضمراً كانت « ما » معطوفةً على « بعوضة » .

والبَعُوضةُ واحدةُ البَعُوض وهو معروفٌ ، وهو في الأصل وَصْفٌ على فَعُول كالقَطُوع ، مأخوذ من البَعْضِ وهو القَطْع ، وكذلك البَضْعُ والعَضْب ، قال :

٣١١- لَنِعْمَ البيتُ بيتُ أبي دِثارٍ إذا ما خافَ بعضُ القومِ بَعْضا[5]

---

(١) إبراهيم بن أبي عبلة شمر بن يقظان تابعي من أهل دمشق ، ثقة ، توفي سنة ١٥١ هـ. غاية النهاية (١/١٩) .

(٢) الضحاك بن مزاحم البلخي الخراساني أبو القاسم ، مفسر ، توفي بخراسان سنة ١٠٥ هـ . ميزان الاعتدال (١/٤٧١) ، العبر (١/١٢٤) ، تاريخ الخميس (٢/٣١٨) ، الأعلام (٣/٢١٥) .

(٣) سورة الأنعام ، آية (١٥٤) .

(٤) البيت في الهمع (١/٩٠) ، التصريح (١/١٤٤) ، الدرر (١/٦٩) ، الأشموني (١/١٦٩) .

(٥) البيت ذكره ابن منظور في اللسان (بعض) ، وهو من =

ومعنى « فما فوقَها » أي : في الكِبَر وهو الظاهرُ ، وقيل : في الصِّغَرِ .

قوله : ﴿ فَأَمَّا الذين آمنوا ﴾ « أمَّا » : حرفٌ ضُمِّن معنى اسمِ شرطٍ وفِعْله ، كذا قدَّره سيبويه ، قال : « أمَّا » بمنزلةِ مهما يَكُ مِنْ شيءٍ » . وقال الزمخشري : « وفائدتُه في الكلامِ أن يُعْطيه فَضْلَ توكيدٍ ، تقولُ : زيدٌ ذاهبٌ ، فإذا قَصَدْتَ توكيدَ ذلك وأنه لا محالةَ ذاهبٌ قلت : أمَّا زيدٌ فذاهبٌ » وذَكَر كلاماً حسناً بليغاً كعادتِه في ذلك . وقال بعضُهم : « أمَّا » حرفُ تفصيلٍ لِما أَجْمَلَه المتكلِّمُ وادَّعاه المخاطبُ ، ولا يليها إلا المبتدأ ، وتَلْزَمُ الفاءُ في جوابها ، ولا تُحْذَفُ إلاَّ مع قولٍ ظاهرٍ أو مقدَّرٍ كقوله : ﴿ وأمَّا الذين اسْوَدَّتْ وجوهُهم ، أكفرتم ﴾[1] أي : فيقالُ لهم : أَكَفَرْتُمْ ، وقد تُحْذَفُ حيثُ لا قولٌ ، كقوله :

٣١٢ - فأمَّا القِتالُ لا قتالَ لديكُمُ ولكنَّ سَيْراً في عِراضِ المواكبِ[2]

أي : فلا قتالَ ، ولا يجوزُ أن تليها الفاءُ مباشرةً ولا أن تتأخَّر عنها بِجُزْأَي جملةٍ لو قلت : « أمّا زيدٌ منطلقٌ ففي الدار » لم يَجُزْ ، ويجوز أنْ يتقدَّم معمولُ ما بعد الفاءِ عليها ، متليٌّ أمّا كقوله : ﴿ وأمَّا اليتيمَ فلا تَقْهَرْ ﴾[3] ، ولا يجوز الفصلُ بين أمَّا والفاءِ بمعمولِ إنَّ خلافاً للمبرد ، ولا بمعمولِ خبر ليت ولعلّ خلافاً للفراء .

وإنْ وَقَعَ بعدها مصدرٌ نحو : « أمَّا عِلْماً فعالمٌ » : فإنْ كان نكرة جاز نصبُه عند التميميين برُجْحَان ، وضَعُفَ رفعُه ، وإن كان معرفةً التزموا فيه الرفع . وأجاز الحجازيون فيه الرفعَ والنصْبَ ، نحو : « أمَّا العلمُ فعالمٌ » ونصبُ المنكَّرِ عند سيبويهِ على الحالِ ، والمعرَّفُ مفعولٌ له . وأمَّا الأخفشُ فنصبُهما عنده على المفعول المطلق . والنصبُ بفعلِ الشرط المقدَّر أو بما بعد الفاء ما لم يمنَع مانعٌ فيتعيَّنُ فعلُ الشرطِ نحو : « أمَّا علماً فلا علَمَ له » أو : فإنَّ زيداً عالمٌ ، لأن « لا » و « إنَّ » لا يعملُ ما بعدهما فيما قبلهما ، وأمَّا الرفعُ فالظاهرُ أنه بفعلِ الشرط المقدَّر ، أي : مهما يُذْكَرْ عِلْمٌ أو العلمُ فزيدٌ عالمٌ ، ويجوز أن يكونَ مبتدأ وعالمٌ خبرَ مبتدأ محذوفٍ ، والجملَةُ خبرهُ ، والتقديرُ : أمَّا علمٌ ـ أو العلمُ ـ فزيدٌ عالِمٌ به وجازَ الابتداءُ بالنكرة لأنه موضعُ تفصيلٍ ، وفيها كلامٌ أطولُ من هذا .

و ﴿ الذين آمنوا ﴾ في محلِّ رفع بالابتداء ، و « فيعلمون » خبره . قوله : ﴿ فيعلمونَ أنَّه الحقُّ من ربِّهم ﴾ الفاءُ جوابُ أمَّا ، لِما تَضَمَّنَتْه مِنْ معنى الشرطِ و « أنّه الحقُّ » سادٌّ مَسَدَّ المفعولَيْن عند الجمهورِ ، ومَسَدَّ المفعول الأولِ فقط والثاني محذوفٌ عند الأخفشِ أي : فَيَعْلَمونَ حقيقتَهُ ثابتةً . وقال الجمهور : لا حاجةَ إلى ذلك لأنَّ وجودَ النسبةِ فيما بعدَ « أنَّ » كافٍ في تَعَلُّق العلمِ أو الظنِّ به ، والضميرُ في « أنَّه » عائدٌ على المَثَل . وقيل : على ضَرْبِ المثلِ المفهومِ من الفِعْل ، وقيل : على تَرْكِ الاستحياءِ . و « الحقُّ » هو الثابتُ ، ومنه « حَقَّ الأمرُ » أي ثَبَتَ ، ويقابِلُه الباطلُ .

وقوله : ﴿ مِنْ ربِّهم ﴾ في محلِّ نصبٍ على الحالِ مِن « الحق » أي : كائناً وصادراً مِنْ ربهم ، و « مِنْ » لابتداءِ الغايةِ المجازيةِ . وقال أبو البقاء : « والعاملُ فيه معنى الحقِّ ، وصاحبُ الحالِ الضميرُ المستتر فيه » أي : في الحق ، لأنه مشتقٌّ فيتحمَّلُ ضميراً .

قوله : ﴿ ماذا أرادَ الله ﴾ اعلَمْ أنَّ « ماذا صنعت » ونحوَه له في كلامِ العربِ ستةُ استعمالات : أن تكون « ما »

= شواهد الكشاف (٤/٤٣٤) .

(١) سورة آل عمران ، آية (١٠٦) .

(٢) البيت للحارث بن خالد المخزومي . انظر أوضح المسالك (٣/٢٠٧) ، أمالي ابن الشجري (١/٢٨٥) ، الخزانة (١/٢١٧) ، الهمع (٢/٧٦) ، الدرر (٢/٨٤) .

(٣) سورة الضحى ، آية (٩) .

اسم استفهام في محلِّ رفعٍ بالابتداءِ ، و« إذا » اسمُ إشارةٍ خبرهُ . والثاني : أن تكونَ « ما » استفهاميةً وذا بمعنى الذي ، والجملة بعدها صلةٌ وعائدُها محذوفٌ ، والأجودُ حينئذٍ أن يُرْفَعَ ما أُجيب به أو أُبْدِلَ منه كقوله :

٣١٣ - ألا تَسْأَلانِ المرءَ ماذ يُحاوِلُ أَنَحْبٌ فَيُقْضى أم ضَلالٌ وباطِلُ[١]

فـ« ذا » هنا بمعنى الذي لأنه أُبْدِلَ منه مرفوعٌ وهو « أَنَحْبٌ » ، وكذا « ماذا ينفقون قل العفوُ »[٢] في قراءة أبي عمرو . والثالث : أن يُغَلَّبَ حكمُ « ما » على « ذا » ، فَيُتْرَكا ويَصيرا بمنزلة اسمٍ واحدٍ ، فيكونَ في محلِّ نصبٍ بالفعل بعدَه ، والأجودُ حينئذٍ أن يُنْصَبَ جوابُه والمبدلُ منه كقولِه : ﴿ ماذا ينفقون قلِ العفوَ ﴾ في قراءة غير أبي عمروٍ ، و﴿ ماذا أَنْزَل ربُّكم ، قالوا : خيراً ﴾[٣] عند الجميع ، ومنه قوله :

٣١٤ - يا خُزْرَ تغلبَ ماذا بالُ نِسْوَتِكم لا يَسْتَفِقْنَ إلى الدِّيْرَيْنِ تَحْنانا[٤]

فـ« ماذا » مبتدأ ، و« بالُ نسوتكم » خبرهُ . الرابع : أن يُجْعَلَ « ماذا » بمنزلةِ الموصول تغليباً لـ« ذا » على « ما » ، عكسَ ما تقدَّم في الصورة قبلَه ، وهو قليلٌ جداً ، ومنه قولُ الشاعر :

٣١٥ - دَعي ماذا عَلِمْتِ سأَتَّقيه ولكنْ بالمُغَيَّبِ نَبِّئيني[٥]

فماذا بمعنى الذي لأنَّ ما قبله لا يُعَلَّقُ . الخامسُ : زعم الفارسي أن « ماذا » كلَه يكونُ نكرةً موصوفةً وأنشد : « دَعي ماذا عَلِمْتِ » أي : دَعي شيئاً معلوماً وقد تقدَّم تأويلُه . السادس : ـ وهو أضعفُها ـ أن تكونَ « ما » استفهاماً و« ذا » زائدةً وجميعُ ما تقدَّم يصلُح أن يكون مثالاً له ، ولكنَّ زيادةَ الأسماءِ ممنوعةٌ أو قليلةٌ جداً .

إذا عُرِفَ ذلك فقولُه : ﴿ ماذا أرادَ اللَّهُ ﴾ يجوزُ فيه وجهان دون الأربعةِ الباقيةِ .

أَحَدُهما : أن تكونَ « ما » استفهاميةً في محلِّ رفعٍ بالابتداء ، وذا بمعنى الذي ، و« أراد الله » صلةٌ والعائدُ محذوفٌ لاستكمالِ شروطِه ، تقديره : أرادَه اللَّهُ ، والموصولُ خبرُ « ما » الاستفهاميةِ .

والثاني : أن تكونَ « ماذا » بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ في محلِّ نَصْبٍ بالفعلِ بعده تقديرُه : أيَّ شيء أرادَ اللَّهُ ، ومحلُّ هذه الجملةِ النصبُ بالقولِ .

والإرادةُ لغةً : طَلَبُ الشيءِ مع الميل إليه ، وقد تتجرَّدُ للطلبِ ، وهي التي تُنْسَبُ إلى اللَّهِ تعالى وعينُها واوٌ من رادَ يرودُ أي : طَلَب ، فأصلُ أراد أَرْوَدَ مثل أقام ، والمصدرُ الإرادةُ مثلُ الإقامةِ ، وأصلُها : إرْوَاد فأُعِلَّتْ وعُوِّضَ من محذوفِها تاءُ التأنيث .

قوله : « مَثَلاً » نصبٌ على التمييزِ ، قيل : جاءَ على معنى التوكيد ، لأنه من حيث أُشير إليه بـ« هذا » عُلِم أنه مثلٌ ، فجاء التمييزُ بعده مؤكِّداً للاسم الذي أُشير إليه . وقيل : نصبٌ على الحال ، واختُلِفَ في صاحِبها فقيل : اسمُ الإشارةِ ، والعاملُ فيها معنى الإشارةِ ، وقيل : اسمُ الله تعالى أي متمثِّلاً بذلك ، وقيل : على القَطْع وهو رأيُ

---

(١) البيت للبيد . انظر ديوانه (٢٥٤) ، مجالس ثعلب (٤٦٢) ، المخصص (١٤/١٠٣) ، الأزهية (٢١٦) ، رصف المباني (١٨٨) .
(٢) سورة البقرة ، آية (٢١٩) .
(٣) سورة النحل ، آية (٣٠) .
(٤) البيت لجرير انظر ديوانه .
(٥) البيت لسحيم بن وثيل أو المثقب العبدي . انظر الخزانة (٢/٥٥٤) ، المغني (٣٣٣) ، الدرر (١/٦٠) ، العيني (١/٤٨٨) .

الكوفيين ، ومعناه عندهم : أنه كان أصلُه أَنْ يَتْبَعَ ما قبلَه والأصلُ : بهذا المثلِ ، فلمَّا قُطِع عن التبعيةِ انتصبَ ، وعلى ذلك قولُ امرىء القيس :

٣١٦ ـ سَوامِقُ جَبَّارٍ أثيثٍ فُروعُهُ وعَالِيْنَ قِنْواناً من البُسْرِ أَحْمَرَا[1]

أصله : من البسر الأحمر .

قوله : ﴿ يُضِلُّ به كثيراً ﴾ « الباء » فيه للسببيةِ ، وكذلك في ﴿ يهدي به ﴾ وهاتان الجملتان لا محلَّ لهما لأنهما كالبيانِ للجملتين المُصَدَّرَتَيْنِ بـ « أمَّا » ، وهما من كلام الله تعالى ، وقيل : في محلِّ نصب لأنهما صفتان لمَثَلاً ، أي : مَثَلاً يُفَرِّقُ الناسَ به ، إلى ضُلَّالٍ ومُهْتدين ، وهما على هذا من كلامِ الكفار . وأجازَ أبو البقاء أن تكونَ حالاً من اسمِ الله أي : مُضِلاً به كثيراً وهادياً به كثيراً . وجَوَّزَ ابن عطية أن تكونَ جملةُ قولَه : « يُضِل به كثيراً » من كلام الكفار ، وجملةُ قوله : ﴿ وَيَهْدي به كثيراً ﴾ من كلام الباري تعالى . وهذا ليس بظاهرٍ ، لأنه إلباسٌ في التركيب . والضميرُ في « به » عائدٌ على « ضَرْب » المضاف تقديراً إلى المثل ، أي : بِضَرْب المَثَل ، وقيل : الضمير الأول للتكذيبِ ، والثاني للتصديق ، ودلَّ على ذلك قُوَّةُ الكلام .

وقُرِئَ : « يُضَلَّ به كثيرٌ ويُهْدىٰ به كثيرٌ ، وما يُضَلُّ به إلا الفاسقُون » بالبناء للمفعول[2] ، وقُرِئَ أيضاً : « يَضِلُّ به كثيرٌ ويَهْدي به كثيرٌ ، وما يَضِلُّ بِه إلا الفاسقون » بالبناء للفاعل[3] ، قال بعضهم : « وهي قراءة القَدَرِيَّة » قلت : نقل ابنُ عطية عن أبي عمرو الداني[4] أنها قراءةُ المعتزلة ، ثم قال : « وابنُ أبي عَبْلة مِنْ ثِقات الشاميّين » يعني قارئها ، وفي الجملة فهي مخالفةٌ لسواد المصحف . فإن قيل : كيف وَصَف المهتدين هنا بالكثرةِ وهم قليلون ، لقوله تعالى : ﴿ وقليلٌ ما هم ﴾[5] ﴿ وقليلٌ من عباديَ الشَّكور ﴾[6] ؟ فالجوابُ أنهم وإن كانوا قليلين في الصورة فهم كثيرون في الحقيقةِ كقولِه :

٣١٧ ـ إنَّ الكرامَ كثيرٌ في البلادِ وإن قَلّوا كما غيرهُم قَل وإنْ كَثُروا[7]

فصار ذلك باعتبارَيْن .

قوله : ﴿ وما يُضِلُّ به إلا الفاسقين ﴾ . الفاسقين : مفعولٌ لـ « يُضِلُّ » وهو استثناءٌ مفرغٌ ، وقد تقدَّم معناه ، ويجوزُ عند الفراء أن يكونَ منصوباً على الاستثناء ، والمستثنى منه محذوفٌ تقديرُه : وما يُضِلُّ به أحداً إلا الفاسقين كقوله :

---

(١) البيت في ديوانه (٥٧) ، البحر المحيط (٣/٤٤٣) . وروى صدره هكذا :

فأتت أعاليه وآدت أصوله

.....

وسيأتي ذكره في كلام المصنف في سورة الأنعام ، آية (٩٩) .

(٢) قراءة زيد بن علي . انظر البحر (١/١٢٦) .

(٣) انظر البحر المحيط (١/١٢٦) .

(٤) عثمان بن سعيد أبو عمرو الداني ، ويقال له : ابن الصيرفي من موالي بني أمية : أحد حفاظ الحديث ومن الأئمة في علم القرآن ورواياته وتفسيره ، توفي سنة ٤٤٤ هـ . النجوم الزاهرة (٥/٥٤) ، نفح الطيب (١/٣٩٢) ، غاية النهاية (١/٥١٣) ، الأعلام (٤/٢٠٦) .

(٥) سورة صٓ ، آية (٢٤) .

(٦) سورة سبأ ، آية (١٣) .

(٧) البيت من شواهد الكشاف (٤/٣٩٥) .

٣١٨ - نَجا سالمٌ والنَّفْسُ منه بشِدْقِه ولَمْ يَنْجُ إلا جَفْنَ سيفٍ ومِئْزَرا[١]

أي : لم ينجُ بشيء ، ومنعَ أبو البقاء نصبَه على الاستثناءِ ، كأنه اعتبرَ مذهبَ جمهورِ البصريين .

والفِسْقُ لغةً : الخروجُ ، يقال : فَسَقَتِ الرُّطَبَةُ عن قِشْرِها ، أي : خَرَجَتْ ، والفاسِقُ خارجٌ عن طاعةِ الله تعالى ، يقال : فَسَق يفسُقُ ويفسِقُ بالضم والكسر في المضارع فِسْقاً وفُسوقاً فهو فاسقٌ . وزعم ابن الأنباري أنه لم يُسْمع في كلام الجاهلية ولا في شعرها فاسِقٌ ، وهذا عجيب ، قال رؤبة :

٣١٩ - يَهْوِينَ في نَجْدٍ وغَوْراً غائراً فواسِقاً عن قَصْدِها جَوائِراً[٢]

ٱلَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهْدَ ٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ مِيثَٰقِهِۦ وَيَقْطَعُونَ مَآ أَمَرَ ٱللَّهُ بِهِۦٓ أَن يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِى ٱلْأَرْضِ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ ﴿٢٧﴾ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ ۖ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٢٨﴾

قوله تعالى : ﴿ الذين يَنْقُضون ﴾ . . فيه أربعة أوجهٍ :

أحدُها : أنْ يكونَ نعتاً للفاسِقين .

والثاني : أنه منصوبٌ على الذمِّ .

والثالث : أنه مرفوعٌ بالابتداء ، وخبرُه الجملةُ من قوله : « أولئك هم الخاسرون » .

والرابع : أنه خبرٌ لمبتدأٍ محذوفٍ أي : هم الفاسقون .

والنَّقْضُ : حَلُّ تركيب الشيءِ والرجوعُ به إلى الحالة الأولى . والعهدُ في كلامِهم على معانٍ منها : الوصيةُ والضمانُ والاكتفاءُ والأمرُ . والخَسار : النقصانُ في ميزان أو غيره ، قال جرير :

٣٢٠ - إنَّ سَليطاً في الخِسار إنَّهْ أولادُ قومٍ خُلِقوا أَقِنَّهْ[٣]

وخَسَرْتُ الشيء - بالفتح - وأَخْسَرْتُه نَقَصْتُه ، والخُسْران والخَسار والخَيْسَرى كلُّه بمعنى الهلاك .

و ﴿ مِنْ بعد ﴾ متعلقٌ بـ ﴿ يَنْقُضون ﴾ ، و « مِنْ » لابتداءِ الغايةِ ، وقيل : زائدةٌ وليس بشيء . و ﴿ ميثاقه ﴾ الضميرُ فيه يجوزُ أن يعودَ على العهدِ ، وأن يعودَ على اسم الله تعالى ، فهو على الأول مصدرٌ مضافٌ إلى المفعولِ ، وعلى الثاني مضافٌ للفاعل ، والميثاقُ مصدرٌ كالميلادِ والميعادِ بمعنى الولادةِ والوَعْد ، وقال ابنُ عطية : « هو اسمٌ في موضعِ المصدرِ كقولِه :

٣٢١ - أُكْفُراً بعدَ رَدِّ الموت عني وبعد عطائِك المئةَ الرِّتاعا[٤]

---

(١) البيت لحذيفة بن أنس الهذلي . انظر ديوان الهذليين (٢٢/٣) ، المقرب (١٦٧/١) ، رصف المباني (٩٣) ، مجالس ثعلب (٤٥٦) ، اللسان (جفن) ، البحر (١٢٦/١) .

(٢) انظر ملحق ديوانه (١٩٠) ، والكتاب (٤٩/١) ، والخصائص (٤٣٢/٢) ، الشذور (٣٣٢) .

(٣) البيت في ديوانه (٥٩٨) ، القرطبي (٢٤٨/١) .

(٤) البيت للقطامي . انظر ديوانه (٤١) ، الخصائص (٢٢١/٢) ، شرح المفصل لابن يعيش (٢٠/١) ، أمالي ابن الشجري (١٤٢/٢) ، أوضح المسالك (٢٤٣/٢) ، =

أي : إعطائك » ، ولا حاجة تدعُو إلى ذلك . والمادةُ تَدُلُّ على الشَدِّ والربطِ وجمعُه مواثيق ومياثِق وأنشد ابن الأعرابي :

٣٢٢ - حِمىً لا يَحُلُّ الدهرُ إلا بإذنِنا ولا نَسْأَل الأقوامَ عهدَ المَيَاثِقِ[1]

و ﴿ يقطعونَ ﴾ عطف على ﴿ ينقضون ﴾ فهي صلةٌ أيضاً ، و « ما » موصولةٌ ، و ﴿ أَمَرَ الله به ﴾ صلتُها وعائدُها . وأجاز أبو البقاء أن تكونَ نكرةً موصوفةً ، ولا يجوز أن تكونَ مصدريَّةً لعَوْدِ الضميرِ عليها إلا عند أبي الحسن وابن السراج ، وهي مفعولةٌ بيَقْطَعون .

قوله : ﴿ أَنْ يُوْصَلَ ﴾ فيه ثلاثةُ أوجهٍ . أحدُها : الجرُّ على البدلِ من الضمير في « به » أي : ما أمرَ اللَّهُ بوَصْلِهِ ، كقول امرىء القيس :

٣٢٣ - أمِنْ ذِكْرِ ليلى أنْ نَأَتْكَ تَنُوصُ فَتَقْصُرُ عنها خَطْوَةً وتَبُوصُ[2]

أي : أمِنْ نَأْيِها . والنصبُ وفيه وجهان ، أحدُهما : أنَّه بدلٌ من ما أمر اللَّهُ بدلُ اشتمالٍ . والثاني : أنه مفعولٌ من أجله ، فقدَّره المهدوي : كراهةً أن يُوصل ، وقدَّرَهُ غيرُه : أن لا يُوصلَ . والرفع على أنه خبرُ مبتدأٍ مضمرٍ أي هو أن يُوصلَ ، وهذا بعيدٌ جداً ، وإنْ كان أبو البقاء ذَكَرَهُ .

و ﴿ يُفْسِدُونَ ﴾ عطفٌ على الصلةِ أيضاً و « في الأرضِ » متعلِّقٌ به . وقولُه ﴿ أولئك هم الخاسرون ﴾ كقولِهِ : ﴿ وأولئك هم المفلحون ﴾ . وقد تقدَّم أنه يجوز أن تكونَ هذه الجملةُ خبراً عن ﴿ الذين ينقضُون ﴾ إذا جُعِلَ مبتدأً ، وإنْ لم يُجْعَلْ مبتدأ فهي مستأنفةٌ فلا محلَّ لها حينئذٍ . وتقدَّم معنى الخَسار ، والأمرُ : طلبُ الأعلى من الأدنى .

قوله تعالى : ﴿ كيف تكفرون باللَّهِ ﴾ : « كيف » اسمُ استفهامٍ يُسْأَلُ بِهِ عن الأحوالِ ، وبُنِيَ لتضمُّنِهِ معنى الهمزة ، وبُنِيَ على أخفِّ الحركات ، وشَذَّ دخولُ حرفِ الجرِّ عليها ، قالوا : « على كيف تبيعُ الأَحْمَرَيْنِ » ، وكونُها شرطاً قليلٌ ، ولا يُجزْم بها خلافاً للكوفيين ، وإذا أُبْدِلَ منها اسمٌ أو وَقَعَ جواباً لها فهو منصوبٌ إن كان بعدها فعلٌ متسلِّطٌ عليها نحو : كيف قمتَ ؟ أصحيحاً أم سقيماً ، وكيف سِرْت ؟ فتقول : راشداً ، وإلَّا فمرفوعان ، نحو : كيف زيدٌ ؟ أصحيحٌ أم سقيمٌ . وإنْ وقعَ بعدَها اسمٌ مسؤولٌ عنه بها فهو مبتدأٌ وهي خبرٌ مقدَّمٌ ، نحو : كيف زيدٌ ؟ وقد يُحْذَفُ الفعلُ بعدَها ، قال تعالى : ﴿ كيف وإنْ يَظْهروا عليكم ﴾[3] أي كيف تُوالونهم . و « كيفَ » في هذه الآيةِ منصوبةٌ على التشبيهِ بالظرف عند سيبويه ، أي : في أيِّ حالةٍ تكفُرون ، وعلى الحالِ عند الأخفش ، أي : على أي حالٍ تكفُرون ، والعاملُ فيها على القولين « تكفرون » وصاحبُ الحالِ الضميرُ في تكفرون ، ولم يَذْكر أبو البقاء غيرَ مذهبِ الأخفشِ ، ثم قال : « والتقدير : معانِدين تكفرون . وفي هذا التقدير نظرٌ ، إذ يذهبَ معه معنى الاستفهام المقصودِ به التعجبَ أو التوبيخ أو الإنكارُ ، قال الزمخشري بعد أنْ جَعَلَ الاستفهامَ للإنكارِ : « وتحريرهُ أنه إذا أنْكَرَ أن يكونَ لكفرهم حالٌ يُوجَدُ عليها ، وقد عُلِمَ أنَّ كلَّ موجودٍ لا بُدَّ له من حالٍ ، ومُحالٌ أن يُوجَدَ بغيرِ صفةٍ من الصفاتِ كان

= الخصائص (٢/٢٢١) ، الأشموني (٢/٢٨٨) ، الهمع (١/١٨٨) ، التصريح (٢/٦٤) ، الدرر (١/١٦١) .

(١) البيت لعياض بن أم درة . انظر شرح المفصل لابن يعيش (٥/١٢٢) ، الخصائص (٣/١٥٧) ، النوادر (٦٥) ، القرطبي (١/٢٤٧) ، اللسان (وثق) .

(٢) البيت في ديوانه (١٧٧) ، البحر (١/١٢٨) ، اللسان (بوص) .

(٣) سورة التوبة ، آية (٨) .

إنكاراً لوجودِه على الطريق البرهاني » .

وفي الكلام التفاتٌ من الغَيْبَةِ في قولِهِ : « وأمَّا الذين كفروا إلى آخره ، إلى الخطاب في قولِهِ : « تَكْفُرون ، وكُنْتُم » . وفائدتُهُ أنَّ الإنكارَ إذا توجَّه إلى المخاطبِ كان أبلغَ . وجاء « تكفرونَ » مضارعاً لا ماضياً لأنَّ المُنْكَرَ الدوامُ على الكفرِ ، والمضارعُ هو المُشْعِرُ بذلك ، ولئلا يكونَ ذلك تَوْبيخاً لمَنْ آمَنَ بعد كُفْر .

و « كَفَرَ » يتعدَّى بحرف الجر نحو : ﴿ تَكْفُرونَ بالله ﴾ ﴿ تَكْفُرون بآياتِ اللَّهِ ﴾[١] ﴿ كفروا بالذكر ﴾[٢] ، وقد تعدَّى بنفسه في قوله تعالى : ﴿ ألا إنَّ ثمودَ كفَروا ربَّهم ﴾[٣] وذلك لمَّا ضُمِّن معنى جَحَدوا .

قوله : ﴿ وكنتم أمواتاً فَأَحْيَاكُمْ ﴾ الواوُ واوُ الحالِ ، وعلامتُها أن يَصْلُح موضِعَها « إذ » ، وجملَةُ « كنتم أمواتاً » في محلِّ نصبٍ على الحال ، ولا بد من إضمار « قد » ليصِحَّ وقوعُ الماضي حالاً . وقال الزمخشري : « فإن قلت : كيف صَحَّ أن يكونَ حالاً وهو ماضٍ بها ؟ قُلْتُ : لَمْ تَدْخَل الواوُ على « كنتم أمواتاً » وحدَه ، ولكنْ على جملة قوله : « كنتم أمواتاً » إلى « تُرْجَعُون » ؛ كأنه قيل : كيف تكفرون بالله وقصتُكم هذه وحالُكم أنكم كنتم أمواتاً نُطَفاً في أَصْلاَبِ آبائكم فَجَعَلَكم أحياءً ، ثم يُميتكم بعد هذه الحياة ، ثم يُحْييكم بعد الموتِ ثم يُحاسِبُكم » . ثم قال : « فإنْ قلتَ : بعضُ القصةِ ماضٍ وبعضُها مستقبلٌ ، والماضي والمستقبل كلاهما لا يَصِحُّ أن يقعَ حالاً حتى يكونَ فعلاً حاضراً وقتَ وجودِهَا هو حالٌ عنه فما الحاضرُ الذي وقع حالاً ؟ قلت : هو العلمُ بالقصة كأنه قيل : كيف تكفرونَ وأنتم عالمونَ بهذه القصة بأولِها وبآخرها » ؟

قال الشيخ[٤] ما معناه : هذا تَكَلُّفٌ ، يعني تأويلَه هذه الجملةَ بالجملةِ الاسمية . قال : «والذي حَمَله على ذلك اعتقادُه أنَّ الجملَ مندرجَةٌ في حكمِ الجملةِ الأولى » . قال : « ولا يتعيَّن ، بل يكونُ قولُه تعالى : « ثم يُميتُكم » وما بعده جملاً مستأنفةً أَخْبَرَ بها تعالى لا داخلةً تحت الحالِ ، ولذلك غايَرَ بينها وبين ما قبلَها من الجملِ بحرفِ العطفِ وصيغةِ الفعل السابقَيْنِ لها في قولِهِ : ﴿ وكنتم أمواتاً فأحياكُمْ ﴾ .

والفاءُ في قولِه : « فَأَحْيَاكُمْ » على بابِها مِن التعقيبِ ، و « ثم » على بابها من التراخي ، لأنَّ المرادَ بالموتِ الأول العدَمُ السابقُ ، وبالحياةِ الأولى الخَلْقُ ، وبالموتِ الثاني الموتُ المعهودُ ، وبالحياةِ الثانية الحياةُ للبعثِ ، فجاءت الفاءُ و « ثم » على بابِهما من التعقيبِ والتراخي على هذا التفسير وهو أحسنُ الأقوالِ ، ويُعْزَى لابنِ عباس وابن مسعود ومجاهد[٥] ، والرجوعُ إلى الجزاءِ أيضاً متراخٍ عن البعثِ . والضميرُ في « إليه » لله تعالى ، وهذا ظاهرٌ لأنه كالضمائر قبلَه وثَمَّ مضافٌ محذوفٌ أي : إلى ثوابِهِ وعقابِه . وقيل : على الجزاءِ على الأعمالِ . وقيل : على المكانِ الذي يَتَوَلَّى اللَّهُ فيه الحكمَ بينكم . وقيل : على الإحياء المدلولِ عليه بأَحْياكم ، يعني أنكم تُرْجَعُون إلى الحالِ الأولى التي كنتم عليها في ابتداء الحياةِ الأولى من كونِكم لا تَمْلِكُون لأنفسِكم شيئاً .

---

(١) سورة آل عمران ، آية (٧٠) .
(٢) سورة فصلت ، آية (٤١) .
(٣) سورة هود ، آية (٦٨) .
(٤) انظر البحر المحيط (١/ ١٣٠) .
(٥) مجاهد بن جبر ، أبو الحجاج المكي مولى بني مخزوم تابعي ثقة مفسر من أهل مكة . قال الذهبي : شيخ القراء والمفسرين ، توفي سنة ١٠٤ هـ . غاية النهاية (٢/ ٤١)، ميزان الاعتدال (٣/ ٩) ، حلية الأولياء (٣/ ٢٧٩) ، الأعلام (٥/ ٢٧٨) .

والجمهورُ على قراءة « تُرْجَعُون » مبنياً للمفعولِ ، وقُرِئَ مبنيّاً للفاعل حيث [١] جاء ، ووجهُ القراءتين أنَّ « رَجَع » يكونُ قاصراً ومتعدياً ، فقراءةُ الجمهورِ من المتعدِّي وهي أرجحُ ؛ لأنَّ أصلَها : « ثم إليه يُرْجِعُكُمْ » لأنَّ الإسنادَ في الأفعالِ السابقةِ لله تعالى ، فيناسِبُ أن يكونَ هذا كذا ولكنه بُنِيَ للمفعول لأجل الفواصل والقواطع .

وأَمْوات جمعُ « مَيِّت » وقياسُه على فعائِلِ كسَيِّد وسَيَائِدِ ، والأَوْلى أن يكون أموات جمع مَيْت مخفَّفاً كأقوال في جمع قَيْل ، وقد تقدَّمت هذه المادةُ .

هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَسَوَّىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ ۚ وَهُوَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴿٢٩﴾

قوله تعالى : ﴿ هو الذي خَلَقَ لكم ﴾ : هو مبتدأٌ وهو ضميرٌ مرفوعٌ منفصلٌ للغائبِ المذكر ، والمشهورُ تخفيفُ واوِهِ وفتحُها ، وقد تُشَدَّد كقوله :

٣٢٤ ـ وإنَّ لِساني شُهْدَةٌ يُشْتَفَى بها وَهُوَّ على مَنْ صَبَّهُ اللَّهُ عَلْقَمُ [٢]

وقد تُسَكَّنُ ، وقد تُحْذَفُ كقوله :

٣٢٥ ـ فَبَيْناهُ يَشْرِي ..... [٣]

والموصولُ بعده خَبَرٌ عنه . و « لكم » متعلقٌ بخَلَقَ ، ومعناها السببيةُ ، أي : لأجلِكم ، وقيل : للمِلْك والإباحةِ فيكونُ تمليكاً خاصّاً بما يُنْتَفَعُ منه ، وقيلَ : للاختصاص ، و « ما » موصولةٌ و « في الأرض » صلتُها ، وهي في محلِّ نصبٍ مفعولٌ بها ، و « جميعاً » حالٌ من المفعول بمعنى كل ، ولا دلالة لها على الاجتماع في الزمانِ ، وهذا هو الفارقُ بين قولِك : « جاؤوا جميعاً » و « جاؤوا معاً » ، فإنَّ « مع » تقتضي المصاحبةَ في الزمانِ بخلافِ جميع . قيل : وهي هنا حالٌ مؤكِّدةٌ لأنَّ قولَه : « ما في الأرضِ » عامٌّ .

قوله : ﴿ ثم استوى إلى السماء فَسَوَّاهُنَّ سبعَ سمواتٍ ﴾ ، أصل « ثُمَّ » أن تقتضيَ تراخياً زمانياً ، ولا زمانَ هنا ، فقيل : إشارةٌ إلى التراخي بين رتبتي خَلْقِ الأرضِ والسماءِ . وقيل : لَمَّا كان بين خَلْقِ الأرضِ والسماءِ أعمالٌ أُخَرُ مِنْ جَعْلِ الجبالِ والبركةِ وتقديرِ الأقواتِ ـ كما أشار إليه في الآيةِ الأخرى ـ عَطَفَ بثُمَّ إذ بين خَلْقِ الأرضِ والاستواءِ إلى السماءِ تراخٍ .

واستوى معناه لغةً : استقامَ واعتدلَ ، مِن استوى العُود . وقيل : عَلاَ وارتفع قال الشاعر :

---

(١) انظر البحر المحيط (١/١٣٢) .

(٢) البيت لرجل من همدان . انظر أوضح المسالك (١/١٢٦) ، شرح المفصل لابن يعيش (٣/٩٦) ، الهمع (١/٦١) ، الدرر (١/٣٧) ، الخزانة (٢/٤٠٠) .

(٣) قطعة من صدر بيت للعجيز السلولي وهو :

..... رحله قال قائل
لمن جمل رخو الملاط نجيب

انظر الخصائص (١/٦٩) ، شرح المفصل لابن يعيش (١/٦٨) ، أمالي ابن الشجري (٢/٢٠٨) ، اللسان (ها) .

٣٢٦ - فَأَوْرَدْتُهُمْ مَاءً بِفَيْفَاءَ قَفْرَةٍ وقد حَلَّقَ النجمُ اليمانيُّ فاسْتَوَىٰ[١]

وقال تعالى : ﴿ فإذا اسْتَوَيْتَ أنت ومَنْ معَكَ﴾[٢] ، ومعناه هنا قَصَد وعَمَدَ ، وفاعل استوىٰ ضميرٌ يعودُ على الله ، وقيل : يعودُ على الدخان نقله ابن عطية ، وهذا غلطٌ لوجهين :

أحدهُما : عَدَمُ ما يَدُلُّ عليه .

والثاني : أنه يَرُدُّهُ قولُه : «ثُمَّ استوىٰ إلى السماء ، وهي دُخانٌ » . و « إلى » حرفُ انتهاءٍ على بابها ، وقيل : هي بمعنى « على » فيكونُ في المعنى كقولِ الشاعر :

٣٢٧ - قد استوى بِشْرٌ على العِراقِ مِنْ غيرِ سَيْفٍ وَدَمٍ مُهْرَاقِ[٣]

أي : استولى ، ومثلُه قول الآخر :

٣٢٨ - فلمّا عَلَوْنَا واسْتَوَيْنَا عليهِمُ تَرَكْنَاهُمُ صَرْعَى لِنَسْرٍ وكاسِرِ[٤]

وقيل : ثَمَّ مضافٌ محذوفٌ ، ضميرُه هو الفاعلُ أي استوى أمرُهُ ، و « إلى السماء » متعلِّقٌ بـ « استوى » ، و « فَسَوَّاهُنَّ » الضميرُ يعودُ على السماءِ : إمَّا لأنها جَمْعُ سَماوَة كما تقدَّم ، وإمَّا لأنَّها اسمُ جنسٍ يُطْلَقُ على الجَمْعِ ، وقال الزمخشري : « هُنَّ » ضميرٌ مُبْهَمٌ ، و« سبعَ سمواتٍ » يُفَسِّرُهُ كقولِهم : « رُبَّه رَجُلاً » . وقد رُدَّ عليه هذا[٥] ، فإنَّه ليس من المواضِعِ التي يُفَسَّر فيها الضميرُ بما بعدَه لأنَّ النحويين حَصَروا ذلك في سبعةِ مواضع : ضميرِ الشأن ، والمجرور بـ « رُبَّ » ، والمرفوعِ بنعْمَ وبِئْسَ وما جرى مَجْراهما ، وبأوَّلِ المتنازِعَيْن والمفسَّر بخبرِهِ وبالمُبْدَلِ منه ، ثم قال هذا المعترض : « إلاَّ أن يُتَخَيَّلَ فيه أن يكونَ « سبع سمواتٍ » بدلاً وهو الذي يقتضيه تشبيهُه برُبَّه رجلاً ، فإنه ضمير مبهمٌ ليس عائداً على شيء قبلَه ، لكن هذا يَضعفُ بكونِ هذا التقديرِ يَجْعَلُه غيرَ مرتبطٍ بما قبلَهُ ارتباطاً كلياً ، فيكون أَخْبَرَ بإخبارين :

أحدُهما : أنه استوىٰ إلى السماء .

والثاني : أنه سَوَّى سبع سموات ، وظاهرُ الكلامِ أن الذي استوى أُيه هو المُسَوَّى بعينه .

قوله : ﴿ سبعَ سمواتٍ ﴾ في نصبه خمسةُ أوجه :

أحسنُها : أنه بدلٌ من الضميرِ في « فسوَّاهُنَّ » العائدِ على السماءِ كقولِكَ : أخوك مررتُ به زيدٍ .

الثاني : أنه بدلٌ من الضميرِ أيضاً ، ولكن هذا الضميرَ يُفَسِّرُهُ ما بعده . وهذا يَضْعُفُ بما ضَعُفَ بِهِ قولُ الزمخشري ، وقد تقدَّم آنِفاً .

الثالث : أنه مفعولٌ به ، والأصلُ : فَسَوَّى مِنْهُنَّ سبعَ سمواتٍ ، وشبَّهُوهُ بقولِهِ تعالى : « واختار موسى قومَه

---

(١) البيت من شواهد القرطبي (١/٢٥٤) .

(٢) سورة المؤمنون ، آية (٢٨) .

(٣) البيت في رصف المباني (٤٣١) ، اللسان (سوا) ، البحر (١/١٣٤) ، القرطبي (١/١٧٦) . وذكره الواحدي في البسيط والوسيط في سورة الأعراف .

(٤) انظر البيت في تفسير القرطبي (٣/٢٧٨) .

(٥) انظر البحر المحيط (١/١٣٥) .

سبعين »[١] أي : مِنْ قومه ، قاله أبو البقاء وغيرُه . وهذا ضعيفٌ لوجهين :

أحدُهما بالنسبة إلى اللفظِ .

والثاني بالنسبة إلى المعنى .

أمَّا الأولُ : فلأنه ليس من الأفعالِ المتعديةِ لاثنينِ أحدُهما بإسقاطِ الخافضِ لأنها محصورةٌ في أمر واختار وأخواتِهما .

الثاني : أنه يقتضي أن يكونَ ثَمَّ سمواتٌ كثيرةٌ ، سوَّى من جملتِها سبعاً وليس كذلك .

الرابعُ : أنَّ « سَوَّى » بمعنى صَيَّر فيتعدَّى لاثنين ، فيكونُ « سبع » مفعولاً ثانياً ، وهذا لم يَثْبُت أيضاً أعني جَعْلَ « سَوَّى » مثل صَيَّر .

الخامس : أن ينتصبَ حالاً ويُعْزَى للأخفش . وفيه بُعْدٌ من وجهين :

أحدُهما : أنه حالٌ مقدَّرةٌ وهو خلافُ الأصل .

والثاني : أنها مؤولةٌ بالمشتقِّ وهو خلافُ الأصلِ أيضاً .

قوله : ﴿ وهو بكلِّ شيءٍ عليمٌ ﴾ « هو » مبتدأ و « عليمٌ » خبره ، والجارُّ قبلَه يتعلَّق به .

واعلم أنه يجوزُ تسكين هاء « هو » و « هي » بعد الواو والفاء ولامِ الابتداءِ وثم ، نحو : ﴿ فَهْي كالحجارةِ ﴾[٢] ، ﴿ ثم هْوَ يومَ القيامة ﴾[٣] ﴿ لَهْوَ الغَنِيّ ﴾[٤] ﴿ لَهْي الحَيوانُ ﴾[٥] ، تشبيهاً لـ « هو » بعَضْد ، ولـ « هي » بكَتْف ، فكما يجوز تسكين عين عَضُد وكَتِف يجوزُ تسكينُ هاء « هو » و « هي » بعد الأحرفِ المذكورةِ ، إجراء للمنفصل مُجْرى المتصلِ لكثرةِ دَوْرِها مَعَها ، وقد تُسَكَّنُ بعد كافِ الجرِّ كقوله :

٣٢٩ - فَقُلْتُ لَهُمْ ما هُنَّ كَهْي فكيف لي ... سُلُوٌّ ، ولا أَنْفَكُّ صَبّاً مُتَيَّمَا[٦]

وبعد همزة الاستفهامِ كقوله :

٣٣٠ - فقُمْتُ للطَّيْفِ مُرْتاعاً فَأَرَّقَنِي ... فقلتُ أَهْيَ سَرَتْ أم عادني حُلُمُ[٧]

وبعد « لكنَّ » في قراءة ابن حمدون[٨] : « لكنَّ هْو الله ربي »[٩] وكذا من قوله : « يُمِلَّ هْوَ »[١٠] .

فإن قيل : عليمَ فَعيل مِن عَلِم متعدٍّ بنفسه فكيف تَعَدَّى بالباء ، وكان مِنْ حقِّه إذا تقدَّم مفعولُه أَنْ يتعدَّى إليه بنفسِه أو باللامِ المقوِّية ، وإذا تأخَّرَ أَنْ يتعدَّى إليه بنفسه فقط ؟ فالجواب : أن أمثلةَ المبالغةِ خالفَتْ أفعالَها وأسماءَ فاعِليها

---

(١) سورة الأعراف ، آية (١٥٥) .
(٢) سورة البقرة ، آية (٧٤) .
(٣) سورة القصص ، آية (٦١) .
(٤) سورة الحج ، آية (٦٤) .
(٥) سورة العنكبوت ، آية (٦٤) .
(٦) البيت في همع الهوامع (١/٦١) ، الدرر (١/٣٧) .
(٧) البيت . انظر شرح المفصل لابن يعيش (٧/١٣٩) ، الخصائص (١/٣٠٥) ، الهمع (١/٦١) ، الدرر (١/٣٧) .
(٨) محمد بن حمدويه الواسطي من القراء المبرزين ، توفي سنة ٣١٠ هـ . غاية النهاية (٢/١٣٥) .
(٩) سورة الكهف ، آية (٣٨) .
(١٠) سورة البقرة ، آية (٢٨٢) .

لمعنى وهو شَبَهُها بأَفْعل التفضيل بجامعِ ما فيها من معنى المبالغةِ ، وأفعلُ التفضيلِ له حُكْمٌ في التعدِّي ، فأُعْطِيتَ أمثلةُ المبالغةِ ذلك الحُكْمَ : وهو أنها لا تخلُو من أن تكونَ من فِعْلٍ متعدٍّ بنفسِه أولاً ، فإن كان الأول : فإمّا أن يُفْهِمَ علماً أو جهْلاً أَوْ لا ، فإن كانَ الأولَ تعدَّت بالباء نحو : ﴿ هو أعلمُ بكم ﴾[١] ﴿ وهو عليمٌ بذات الصدور ﴾[٢] وزيدٌ جهولٌ بك وأنت أجهل به . وإن كان الثانيَ تعدَّتْ باللامِ نحو : أنا أضربُ لزيدٍ منك وأنا له ضرَّاب ، ومنه ﴿ فَعَّالٌ لِما يريد ﴾[٣] ، وإن كانَتْ من متعدٍّ بحرفِ جر تعدَّتْ هي بذلك الحرفِ نحو : أنا أصبرُ على كذا ، وأنا صبورٌ عليه ، وأزهدُ فيه منك ، وزهيدٌ فيه . وهذا مقررٌ في عـم النحو .

وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ۖ قَالُوٓا۟ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ ۖ قَالَ إِنِّيٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٠﴾

قوله تعالى : ﴿ وإذ قال ربُّك للملائكةِ ﴾ : « إذ » ظرفُ زمانٍ ماضٍ ، يُخَلِّص المضارعَ للمضيِّ وبُني لشَبَهِه بالحرفِ في الوَضْع والافتقار ، وتليه الجملُ مطلقاً ، فإذا كانتِ الجملةُ فعليةً قُبِحَ تقديمُ الاسمِ وتأخيرُ الفعل نحو : إذ زيدٍ قام ، ولا يتصرَّفُ إلا بإضافةِ الزمنِ إليه نحو : يومئذٍ وحينئذٍ ، ولا يكون مفعولاً به ، وإن قال به أكثرُ المُعْرِبين ، فإنهم يُقَدِّرونَ : اذكر وقتَ كذا ، ولا ظرفَ مكان ولا زائِداً ولا حرفاً للتعليل ولا للمفاجأة خلافاً لزاعمي ذلك ، وقد تُحْذَفُ الجملةُ المضافُ هو إليها للعلمِ ويُعَوَّض منها تنوينٌ كقولِهِ تعالى : ﴿ وأنتم حينئذٍ تنظُرون ﴾[٤] ، وليس كسرتُه والحالةُ هذه كسرةَ إعرابٍ ولا تنوينُه تنوينَ صرفٍ خلافاً للأخفش ، بل الكسرُ لالتقاءِ الساكنين والتنوينُ للعوضِ بدليلِ وجودِ الكسر ولا إضافةَ قال :

٣٣١ - نَـهَـيْـتُـكَ عـن طِـلابِـكَ أمَّ عـمـروٍ بـعـاقـبـةٍ وأنـتَ إذٍ صَـحـيـحُ[٥]

وللأخفشِ أن يقولَ : أصلهُ « وأنتَ حينئذٍ » فلمّا حُذِفَ المضافُ بقي المضافُ إليه على حَالِه ولَم يَقُمْ مَقامَه ، نحو : « والله يريدُ الآخرةِ »[٦] بالجر ، إلا أنه ضعيفٌ .

و « قال ربُّك » جملةٌ فعليةٌ في محلِّ خَفْضٍ بإضافةِ الظرفِ إليها .

واعلم أنَّ « إذ » فيه تسعةُ أوجه :

أحسنُها أنه منصوبٌ بـ ﴿ قالوا أَتَجْعَلُ فيها ﴾ أي : قالوا ذلك القولَ وقتَ قولِ اللَّهِ تعالى لهم : إني جاعلٌ في الأرضِ خليفةً ، وهذا أسهلُ الأوجهِ .

الثاني : أنه منصوبٌ بـ ﴿ اذكُرْ ﴾ مقدراً وقد تقدَّم أنه لاَ يَتَصَرَّفُ فلا يقع مفعولاً .

---

(١) سورة النجم ، آيه (٣٢) .
(٢) سورة الحديد ، آية (٦) .
(٣) سورة هود ، آية (١٠٧) .
(٤) سورة الواقعة ، آية (٨٤) .
(٥) البيت لأبي ذؤيب الهذلي (١/٦٨) ، شرح المفصل لابن يعيش (٩/٣١) ، الخصائص (٢/٣٧٦) ، المغني (٩١) ، اللسان (شلل) .
(٦) سورة الأنفال ، آية (٦٧) .

الثالث : أنه منصوبٌ بـ « خَلَقَكم » المتقدمِ في قوله : ﴿ **اتقوا ربَّكم الذي خلقكم** ﴾ والواو زائدةٌ . وهذا ليس بشيء لطولِ الفصلِ .

الرابعُ : أنه منصوبٌ بـ « قال » بعده . وهو فاسدٌ لأن المضافَ إليه لا يعمل في المضاف .

الخامس : أنه زائدٌ ويعزى لأبي عبيد[١] .

السادس : أنه بمعنى قد .

السابع : أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره : ابتداءُ خَلْقِكم وقتُ قولِ ربِّك .

الثامن : أنه منصوبٌ بفعلٍ لائق ، تقديرُه : ابتدأ خلقُكم وقتَ قولِه ذلكَ ، وهذان ضعيفان لأن وقتَ ابتداءِ الخلق ليس وقتَ القول ، وأيضاً فإنه لَا يَتصرَّف .

التاسع : أنه منصوبٌ بـ « أحياكم » مقدَّراً ، وهذا مردودٌ باختلافِ الوقتين أيضاً .

و « للملائكة » متعلِّقٌ بـ « قال » واللامُ للتبليغ . وملائكةٌ جمع مَلَك . واختُلِف في « مَلَك » على ستة أقوال ، وذلك أنهم اختلفوا في ميمِه ، هل هي أصليةٌ أو زائدةٌ ؟ والقائلون بأصالتها اختلفوا ، فقال بعضهم : مَلَك ووزنه فَعَل من المُلْك ، وشذَّ جمعُه على فعائِلة فالشذوذ في جَمْعِه فقط . وقال بعضهم : بل أصلُهُ مَلأَك ، والهمزةُ فيه زائدةٌ كشَمْأَلٍ ثم نُقِلَت حركةُ الهمزة إلى اللام وحُذِفَت الهمزةُ تخفيفاً ، والجمعُ جاء على أصلِ الزيادةِ فهذان قَوْلان عند هؤلاء . والقائلون بزيادتها اختلفوا أيضاً ، فمنهم مَنْ قال : هو مشتقٌّ من « أَلَك » أي : أرسل ففاؤُه همزةٌ وعينه لام ، ويدلُّ عليه قوله :

٣٣٢ - أَبْلِغْ أبا دَخْتَنُوسَ مَأْلُكَةً ... غيرَ الذي قد يُقال مِلْكَذِبِ[٢]

وقال آخر :

٣٣٣ - وغلامٌ أَرْسَلْتَه أمُّه ... بِأَلُوكٍ فَبَذَلْنَا ما سَأَلْ[٣]

وقال آخر :

٣٣٤ - أَبْلِغِ النُّعْمانَ عني مَأْلُكا ... أنَّه قد طالَ حَبْسي وانتظاري[٤]

فأصل مَلَكَ : مَأْلَك ، ثم قُلِبت العينُ إلى موضع الفاء ، والفاءُ إلى موضع العين فصارَ مَلْأَكاً على وزنَ مَعْفَل ، ثم نُقِلَتْ حركةُ الهمزةِ إلى اللامِ وحُذِفَتِ الهمزةُ تخفيفاً ، فيكونُ وزنُ مَلَكَ : مَعَلاً بحَذْفِ الفاء . ومنهم مَنْ قال : هو

---

(١) القاسم بن سلاّم ـ بتشديد اللام ـ أبو عبيد إمام عصره في كل فن من العلم صاحب الغريب ومعاني القرآن وغير ذلك ، توفي سنة ٢٢٤ هـ . البغية (٢/٢٥٣ ـ ٢٥٤) .

(٢) البيت في شرح المفصل لابن يعيش (٩/١٠٠) ، الخصائص (١/٣١١) ، أمالي ابن الشجري (١/٦٧) ، المصون ص (٥٥) ، اللسان (ألك) ، المعرب (١٤٢) ، وأبو دختنوس لقيط بن زرارة . ودختنوس بنته أسماها باسم بنت كسرى .

(٣) البيت للبيد . انظر ديوانه (١٧٨) ، الخصائص (٣/٢٧٥) ، اللسان (ألك) .

(٤) البيت لعدي بن زيد . انظر ديوانه (٩٣) ، المحتسب (١/٤٤) .

مشتقٌّ من لأك أي أرسل أيضاً ، ففاؤه لامٌ وعينُه همزةٌ ثم نُقِلَت حركةُ الهمزةِ وحُذِفَت كما تقدَّم ، وَيدُلُّ على ذلك أنه قد نُطِقَ بهذا الأصلِ قال :

٣٣٥ - فَلَسْتُ لإنْسِيٍّ ولكنْ لِمَلأكٍ تَنَزَّلَ من جَوِّ السماء يَصُوبُ[1]

ثم جاء الجمعُ على الأصلِ فَرُدَّتِ الهمزةُ على كِلا القَوْلينِ ، فوزن ملائِكَة على هذا القول : مفاعِلَة ، وعلى القولِ الذي قبلَه : معافِلَة بالقلب . وقيل : هو مشتقٌّ من : لاكَه يَلُوكه أي : أداره يُديره ، لأنَّ المَلَكُ يُديُر الرسالةَ في فيه ، فأصل مَلَك : مَلْوَك ، فنُقِلَتْ حركةُ الواوِ إلى اللامِ الساكنةِ قبلها ، فتحَرَّك حرفُ العلة وانفتح ما قبلَه فَقُلب ألفاً فصارَ ملاكاً مثل مَقَام ، ثم حُذِفَت الألفُ تخفيفاً فوزنُه مَفَل بحذفِ العينِ ، وأصلُ ملائكة ملاوِكة فقُلبت الواوُ همزةً ، ولكنَّ شرطَ قلبِ الواوِ والياءِ همزةً بعد ألفِ مفاعل أن تكونَ زائدةً نحو عجائز ورسائل ، على أنه قد جاء ذلك في الأصليّ قليلاً قالوا : مصائِب ومنائِر ، قُرِىء شاذاً : « معائِش »[2] بالهمز ، فهذه خمسةُ أقوال . والسادس : قال النضر بن شميل : « لا اشتقاقَ للملك عند العرب » .

والهاء في ملائكة لتأنيث الجَمْع نحو : صَلادِمة . وقيل للمبالغة كعلَّامة ونسَّابة ، وليس بشيء ، وقد تُحْذَفُ هذه الهاء شذوذاً ، قال الشاعر :

٣٣٦ - أبا خالدٍ صَلَّتْ عليكَ المَلائِكُ[3]

قوله : ﴿ إني جاعلٌ في الأرضِ خليفةً ﴾ هذه الجملة معمولُ القولِ ، فهي في محلِّ نصبٍ به ، وكُسِرت « إنَّ » هنا لوقوعِها بعد القولِ المجرَّدِ من معنى الظن محكيةً به ، فإن كان بمعنى الظنِ جَرى فيها وجهان : الفتحُ والكسرُ ، وأنشدوا :

٣٣٧ - إذا قلتُ أني آيبٌ أهلَ بلدةٍ نَزَعْتُ بها عنه الوليَّةَ بالهَجْرِ[4]

وكان ينبغي أن يُفَتَح ليسَ إلاَّ نظراً لمعنى الظنِّ ، لكن قد يقال جاز الكسر مراعاةً لصورةِ القولِ .

و « إنَّ » على ثلاثةِ أقسامٍ : قسمٍ يجب فيه كَسْرُها ، وقسمٍ يجبُ فيه فَتْحُها وقسمٍ يجوز فيه وجهان ، وليس هذا موضعَ تقريرِه، بل يأتي في غضون السور ، ولكن الضابطَ الكلي في ذلك أنَّ كلَّ موضعٍ سَدَّ مَسَدَّها المصدرُ وَجَبَ فيه فتحُها نحو : بلغني أنك قائمٌ ، وكلَّ موضعٍ لم يَسُدَّ مسدَّها وَجَبَ فيه كَسْرُها كوقوعِها بعد القولِ ومبتدأةً وصلةً وحالاً ، وكلَّ موضعٍ جازَ أن يَسُدَّ مسدَّها جاز الوجهان كوقوعِها بعد فاءِ الجزاء ، وإذا الفجائية وهذه أشدُّ العباراتِ في هذا الضابطِ .

و « جاعلٌ » فيه قولان :

أحدُهما أنه بمعنى خالق ، فيكونُ « خليفةً » مفعولاً به ، و « في الأرض » فيه حينئذ قولان :

أحدُهما ـ وهو الواضح ـ أنه متعلقٌ بجاعلٌ .

---

(١) تقدم وهو لعلقمة .
(٢) سورة الأعراف ، آية (١٠) .
(٣) انظر المنصف (٢/١٠٣) ، البحر (١/١٣٨) .
(٤) البيت للحطيئة . انظر ديوانه (٣٦٦) ، الخزانة (١/٤٢٣) ، المقاصد النحوية (٢/٤٣٢) ، إيضاح الشعر للفارسي ص (٤٩٨) ، البحر (١/١٤٠) .

الثاني : أنه متعلقٌ بمحذوفٍ لأنه حالٌ من النكرةِ بعدَه .

القولُ الثاني : أنه بمعنى مُصَيِّر ، ولم يَذْكر الزمخشري غيرَه ، فيكونُ « خليفةً » هو المفعولَ الأولَ ، و « في الأرض » هو الثانيَ قُدِّم عليه ، ويتعلَّقُ بمحذوف على ما تقرَّر . و « خليفة » يجوز أن يكون بمعنى فاعل أي : يَخْلُفُكم أو يَخْلُف مَنْ كان قبلَه من الجنِّ ، وهذا أصحُّ لدخولِ تاءِ التأنيث عليه وقيل : بمعنى مفعول أي : يَخْلُف كلُّ جيلٍ مَنْ تقدَّمَه ، وليس دخولُ التاءِ حينئذٍ قياساً . إلا أن يُقال : إنَّ « خليفةً » جَرى مجرى الجوامدِ كالنطيحة والذبيحة . وإنما وُحِّد « خليفة » وإن كانَ المرادُ الجمعَ لأنه أريدَ به آدمُ وذريتُه ، ولكن استَغْنى بذكره كما يُسْتَغْنى بذكرِ أبي القبيلة نحو : مُضَر ورَبِيعة ، وقيل : المعنى على الجنس .

وقرىء : « خليقةً » بالقاف[1] .

و « خليفةً » منصوبٌ بـ « جاعل » كما تقدَّم ، لأنَّه اسمُ فاعل . واسمُ الفاعل يعملُ عَمَل فعلِه مطلقاً إن كان فيه الألفُ واللام ، وبشرطِ الحالِ أو الاستقبال والاعتماد إذا لم يكونا فيه ، ويجوز إضافتُه لمعمولِه تخفيفاً ما لَم يُفْصل بينهما كهذه الآية .

قوله : ﴿ **قالوا أَتجعَلُ فيها مَنْ يُفْسِد** ﴾ قد تقدَّم أن « قالوا » عامل في « إذ قال ربُّك » وأنه المختارُ ، والهمزةُ في « **أتجعل** » للاستفهامِ على بابها ، وقال الزمخشري : « للتعجب » ، وقيل : للتقرير كقوله :

٣٣٨ - ألستُمْ خيرَ مَنْ ركب المَطايا وأَنْدى العالمينَ بطونَ راحِ[2]

وقال أبو البقاء : « للاستشهاد » ، أي : أتجعلُ فيها مَنْ يُفْسِد كَمَنْ كان قبلُ » وهي عبارةٌ غريبةٌ . و « فيها » الأولى متعلقةٌ بـ « تَجْعَل » إن قيل : إنها بمعنى الخَلْق ، و « مَنْ يُفْسِدُ » مفعولٌ به ، وإنْ قيل إنَّها بمعنى التصيير فيكون « فيها » مفعولاً ثانياً قُدِّم على الأولِ وهو « مَنْ يفسد » ، و « مَنْ » تحتملُ أن تكونَ موصولةً أو نكرةً موصوفةً ، فعلى الأولِ لا مَحَلَّ للجملةِ بعدها من الإعراب ، وعلى الثاني محلُّها النصب ، و « فيها » الثانيةُ مُتعلقةٌ بـ « يُفْسِدُ » . و « يَسْفِكُ » عطفٌ على « يُفْسِدُ » بالاعتبارين . والجمهورُ على رَفْعِهِ .

وقُرىء منصوباً[3] على جوابِ الاستفهام بعدَ الواو التي تقتضي الجمع بإضمار « أَنْ » كقوله :

٣٣٩ - أَتَبيتُ رَيَّانَ الجفونِ من الكَرى وأبيتَ منك بليلةِ المَلْسُوعِ[4]

وقال ابن عطية : « منصوبٌ بواو الصَرْف » وهذه عبارةُ الكوفيين ، ومعنى واوِ الصرفِ أن الفعلَ كان يقتضي إعراباً فصَرَفَتْه الواوُ عنه إلى النصب ، والمشهورُ « يَسْفِك » بكسر الفاء ، وقُرىء بضمِّها ، وقرىء أيضاً بضم حرفِ المضارعةِ من أَسْفك وقُرىء أيضاً مشدَّداً للتكثير .

---

(١) انظر البحر المحيط (١/١٤٠) .

(٢) البيت لجرير . انظر ديوانه (٨٩) ، شرح المفصل لابن يعيش (٨/١٢٣) ، الخصائص (٢/٤٦٣) ، المغني (١١) ، شواهد المغني (٤٣) ، اللسان (نقص) .

(٣) انظر البحر المحيط (١/١٤٢) .

(٤) البيت للشريف الرضي . انظر ديوانه (١/٤٩٧) ، المغني (٧٤٤) ، الهمع (٢/١٣) ، الأشموني (٣/٣٠٧) ، الدرر (٢/١٠) .

والسَّفْكُ : هو الصَّبُّ ، ولا يُستعمل إلا في الدمِ ، وقال ابن فارس[١] ، والجوهري[٢] : « يُستعمل أيضاً في الدمع » . وقال المَهدوي[٣] « ولا يُستعمل السفك إلا في الدَّمِ ، وقد يُستعمل في نثرِ الكلامِ ، يقال : سَفَكَ الكلامَ أي : نثره » .

والدِّماء : جمعُ دَمٍ ، ولا يكونُ اسمٌ معربٌ على حرفين ، فلا بدَّ له من ثالث محذوفٍ هو لامُه ، ويجوزُ أن تكونَ واواً وأن تكونَ ياءً ، لقولِهم في التثنيةِ : دَمَوان ودَمَيان ، قال الشاعر :

٣٤٠ - فَلَوْ أنَّا على حَجَرٍ ذُبِحْنا جَرَى الدَّمَيانِ بالخبرِ اليقينِ[٤]

وهل وزنُ دم « فَعْل » بسكون العين أو فَعَل بفتحها قولان ، وقد يُرَدُّ محذوفُه ، فَيُسْتعملُ مقصوراً كعصا وغيرِه ، وعليه قولُه :

٣٤١ - كَأُطُومٍ فَقَدَتْ بُرْغُزَها أَعْقَبَتْها الغُبْسُ منه عَدَماً
غَفَلَتْ ثم أَتَتْ تَطْلُبُه فإذا هِيَ بِعِظامٍ ودَماً[٥]

وقد تُشَدَّدُ ميمُه أيضاً ، قال الشاعر :

٣٤٢ - أهانَ دَمَّكَ فَرْغاً بعد عِزَّتِه يا عمروُ بَغْيُكَ إصراراً على الحَسَدِ[٦]

وأصلُ : الدِّماء : الدِّماو أو الدِّماي ، فقُلب حرفُ العلةِ همزةً لوقوعِه طَرَفاً بعد ألفٍ زائدةً نحو : كساء ورداء .

قولُه : ﴿ ونحنُ نُسَبِّحُ بحمدِك ونقدِّسُ لك ﴾ الواوُ للحال ، و « نحن نُسَبِّحُ » جملةٌ من مبتدأ وخبر ، في محلِّ النصب على الحال ، و « بحمدك » متعلقٌ بمحذوفٍ ، لأنه حالٌ أيضاً ، والباءُ فيه للمصاحبة أي نُسَبِّح ملتبسين بحمدك ، نحو : « جاء زيد بثيابِه » فهما حالان متداخلتان ، أي حالٌ في حال . وقيل : الباءُ للسببية ، فتتعلَّق بالتسبيح . قال ابن عطية : « ويُحتمل أن يكونَ قولُهم : « بحمدِكَ » اعتراضاً بين الكلامين ، كأنهم قالوا : ونحن نسبِّح ونقدِّس ، ثم اعترضُوا على جهةِ التسليم ، أي : وأنتَ المحمودُ في الهداية إلى ذلك » قلتُ : كأنه يحاول أن تكونَ الباءُ للسببية ، ولكن يكونُ ما تعلَّقَتْ به الباءُ فعلاً محذوفاً لائقاً بالمعنى تقديرُه : حَصَلَ لنا التسبيحُ والتقديسُ بسببِ حمدك .

والحمدُ هنا : مصدرٌ مضاف لمفعولِه ، وفاعلُه محذوف تقديره : بحمدِنا إياك . وزعم بعضهُم أن الفاعلَ مضمرٌ فيه وهو غَلَطٌ ؛ لأنَّ المصدرَ اسم جامدٌ لا يُضمرُ فيه ، على أنه قد حُكِيَ خلافٌ في المصدرِ الواقعِ موقعَ الفعل نحو : ضرباً زيداً ، هل يَتَحَمَّلُ ضميراً أم لا ؟ وقد تقدَّم .

و « نُقَدِّسُ » عطف على « نُسَبِّح » فهو خبر أيضاً عن « نحن » ومفعولُه محذوفٌ أي : نقدِّسُ أنفسَنا وأفعالنا لك ،

---

(١) أحمد بن فارس بن زكريا بن محمد بن حبيب أبو الحسين اللغوي القزويني صاحب المجمل وغير ذلك ، توفي سنة ٣٩٥ هـ . البغية (١/٣٥٢) .

(٢) تقدمت ترجمته .

(٣) محمد بن إبراهيم المهدوي ، أبو عبد الله . الأعلام (٥/٢٩٦) .

(٤) البيت للمثقب العبدي . انظر الإنصاف (٣٥٧) ، أمالي ابن الشجري (٢/٣٤٤) ، الممتع (٦٢٤) ، شرح المفصل لابن يعيش (٩/٢٤) ، الخزانة (٢/٣٤٩) ، اللسان (أخا) .

(٥) البيتان في أمالي ابن الشجري (٢/٣٤) ، رصف المباني (١٦) ، الهمع (١/٣٩) ، الدرر (١/١٣) ، البحر المحيط (١/٢٨١) .

(٦) البيت في الهمع (١/٢٠) ، الدرر (١/١٣) .

و « لكم » متعلِّقٌ بِه أو بـ « نُسَبِّح » ، ومعناها العلةُ ، وقيل : هي زائدةٌ ، فإنَّ ما قبلَها متعدٍّ بنفسِه ، وهو ضَعيفٌ إذ لا تُزادُ إلاَّ مع تقديمِ المعمولِ أو يكونُ العاملُ فَرْعاً ، وقيل : هي مُعَدِّيَةٌ نحو : سجدت لله ، وقيل : هي للبيان ، كهي في قولك : سُقْياً لك ، فعلى هذا يتعلَّق بمحذوفٍ ويكونُ خبرَ مبتدأ مضمرٍ أي : تقديسُنا لك . وهذا التقدير أحسنُ من تقديرِ قولهم : « أعني » لأنه أليقُ بالموضِع . وأبعدَ مَنْ زَعَم أنَّ جملةَ قولِه « ونحنُ نسبِّح » داخلةٌ في حَيِّزِ استفهامٍ مقدرٍ تقديرُه : وأنحن نسبِّح أم نتغيَّر . واستحسنه ابن عطية مع القولِ بالاستفهام المحضِ في قولهم : « أتجعلُ » ، وهذا يأباه الجمهورُ ، أعني حَذْفَ همزةِ الاستفهام مِنْ غيرِ ذِكْر « أم » المعادلةِ وهو رأيُ الأخفش ، وجَعَل مِن ذلك قَولَه تعالى : « وتلك نعمةٌ تَمُنُّها عليّ »[1] أي : وأتلك نعمةٌ ، وقول الآخر :

٣٤٣ ـ طَرِبْتُ وما شوقاً إلى البيضِ أَطْرَبُ ولا لَعِباً مني وذو الشَّيبِ يَلْعَبُ[2]

أي : وأذو الشيب ، وقول الآخر :

٣٤٤ ـ أفرحُ أَنْ أُرْزَأَ الكِرامَ وأَنْ أُوْرَثَ ذَوْداً شَصائِصاً نَبْلاً[3]

أي : أأفرحُ ، فأمَّا مع « أمْ » فإنه جائزٌ لدَلالتِها عليه كقوله :

٣٤٥ ـ فوالـلَّهِ ما أدري وإنْ كنتُ دارياً بسبْعٍ رَمَيْنَ الجمرَ أم بِثَمانِ[4]

أي : أبسبعٍ .

والتسبيحُ : التنزيهُ والبَرَاءَةُ ، وأصلهُ من السَّبْحِ وهو البُعْد ، ومنه السابحُ في الماء ، فمعنى « سبحان الله » أي : تنزيهاً له وبراءةً عمَّا لا يليقُ بجلالِه ومنه قولُ الشاعر :

٣٤٦ ـ أقولُ لَمَّا جاءَني فَخْرُهُ سُبْحانَ مِنْ علقَمَةَ الفاخِرِ[5]

أي : تنزيهاً ، وهو مختصٌّ بالباري تعالىٰ ، قال الراغب في قولِه سبحان مِنْ علقمة : « إن أصلَه سبحانَ علقمةَ ، على سبيل التهكُّم فزادَ فيه « مِنْ » ، وقيل : تقديرُه : سبحانَ الله مِنْ أجل عَلْقمة » ، فظاهرُ قولِه أنه يجوزُ أن يقالَ لغيرِ الباري تعالى على سبيل التهكُّم ، وفيه نظرٌ .

---

(١) سورة الشعراء ، آية (٢٢) .

(٢) البيت للكميت . انظر أمالي ابن الشجري (١/٢٦٧) ، المحتسب (١/٥٠) ، الهمع (١/١٩٥) ، الدرر (١/١٦٧) ، الخصائص (٢/٢٨١) ، المغني (١/١٤) ، تعليق الفرائد (١/٥٢١) .
والشاهد قوله : (وذو الشيب يلعب) حيث حذف همزة الاستفهام .

(٣) البيت ذكره ابن منظور وهو للحضرمي بن عامر . انظر اللسان (جزأ) ، وهو من شواهد الكشاف (٤/٢٩٦) ، التهذيب (١١/٢٦٣) (شص) ، حاشية الكشاف للتفتازاني (٢/٧٩٠) ، والشاهد فيه قوله : (أفرحُ) حيث حذف الهمزة على سبيل الإنكار ، وقوله شصائص وهي الناقة التي لا لبن لها .

(٤) البيت لعمرو بن أبي ربيعة . انظر ديوانه (٢٦٦) ، ورواية الصدر فيه :
فَوَاللَّهِ مَا أَدْرِي وإنِّي لَحَاسِبٌ
.....
انظر شرح المفصل (٨/١٥٤) ، الخزانة (٤/٤٤٧) ، أمالي ابن الشجري (٢/٣٣٥) ، المغني (١/١٤) ، رصف المباني (٤٥) ، الدرر (٢/٨٥) ، الكتاب (٣/١٧٥) ، المقتضب (٣/٢٩٤) ، الصاحبي (٢٩٧) .
يصور الشاعر ذهوله من النظر إليهن ، وانصراف باله إليهن ، فلم يعد يذكر أرمين سبعاً من الحجرات أم ثمانياً .

(٥) البيت للأعشى . انظر ديوانه (١٤٣) ، الخصائص (٢/١٩٧) ، الخزانة (٢/٤١) ، شرح المفصل لابن يعيش (١/٣٧) ، الهمع (١/١٦٤) ، الدرر (١/١٦٤) .

والتقديسُ : التَطْهير ، ومنه الأرضُ المقدَّسَةُ ، وبيت المَقْدِس ، وروحُ القُدُس ، وقال الشاعر :

٣٤٧ - فَأَدْرَكْنَه يَأْخُذْنَ بالساقِ والنَّسا كما شَبْرَقَ الوِلْدَانُ ثوبَ المَقْدِسِ[١]

أي : المطهَّرُ لهم . وقال الزَمخشري : « هو مِنْ قَدَّسَ في الأرضِ إذا ذهبَ فيها وأبعدَ ، فمعناه قريبٌ من معنى نُسَبِّح » . انتهى .

قوله تعالى : ﴿ قال إني أَعْلَمُ ما لا تعلمونَ ﴾ أصلُ إنِّي : إنني فاجتمع ثلاثةُ أمثال ، فحذَفْنا أحدَها ، وهل هو نونُ الوقاية أو النونُ الوسطى ؟ قولان الصحيحُ الثاني ، وهذا شبيهٌ بما تقدَّم في « إنَّا معكم »[٢] وبابه .

والجملة في محلِّ نصبٍ بالقولِ ، و « أعلمُ » يجوزُ فيه أن يكونَ فعلاً مضارعاً وهو الظاهرُ ، و « ما » مفعولٌ به ، وهي : إمَّا نكرةٌ موصوفةٌ أو موصولةٌ ، وعلى كلِّ تقديرٍ فالعائدُ محذوفٌ لاستكمالِه الشروطَ أي : تعلمونَه ، وقال المهدوي ، ومكي وتبعهما أبو البقاء : « إنَّ » أعلمُ « اسمٌ بمعنى عالم » كقوله :

٣٤٨ - لَعَمْرُكَ ما أدري وإني لأوْجَلُ على أيِّنا تَعْدُو المَنِيَّةُ أوَّلُ[٣]

فـ « ما » يجوزُ فيها أن تكونَ في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ أو نصبٍ بـ « أَعْلَمُ » ولم يُنَوَّنْ « أعلمُ » لعدمِ انصرافِه ، نحو : « هؤلاء حَوَاجُّ بيتَ الله » ، وهذا مبنيٌّ على أصلَيْن ضعيفين .

أحدُهما : جَعْلُ أَفْعَل بمعنى فاعِل من غير تفضيلٍ .

والثاني أنَّ أفْعل إذا كانت بمعنى اسمِ الفاعل عَمِلَتْ عملَه ، والجمهورُ لا يثبتونها . وقيل : « أعلمُ » على بابها من كونِها للتفضيلِ ، والمفضَّلُ عليه محذوفٌ ، أي : أعلمُ منكم ، و « ما » منصوبةٌ بفعلٍ محذوفٍ دَلَّ عليه أفعل ، أي : علمتُ ما لا تعلمون ، ولا جائزٌ أن يُنْصَبَ بأفعل التفضيلِ لأنه أضعفُ من الصفةِ المشبَّهة التي هي أضعفُ من اسمِ الفاعلِ الذي هو أضعفُ من الفعلِ في العملِ ، وهذا يكونُ نظيرَ ما أوَّلوه من قول الشاعر :

٣٤٩ - فلم أرَ مثلَ الحيِّ حَيًّا مُصَبَّحاً ولا مثلَنا يومَ التقَيْنَا فوارِساً
أَكَرَّ وأَحْمَى للحقيقةِ منهمُ وأَضْرَبَ منا بالسيوفِ القوانِسا[٤]

فالقوانسَ منصوبٌ بفعلٍ مقدَّر ، أي بـ « ضَرَب » ، لا بـ « أَضْرَبَ » ، وفي ادِّعاء مثلِ ذلك في الآيةِ الكريمةِ بُعْدٌ لحذفِ شيئين : المفضَّلِ عليه والناصب لـ « ما » .

وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ فَقَالَ أَنۢبِـُٔونِى بِأَسْمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٣١﴾

---

(١) البيت لامرىء القيس . انظر ديوانه (١٠٤) ، القرطبي (١/٢٧٧) .

(٢) سورة البقرة ، آية (١٤) .

(٣) البيت لمعن بن أوس . انظر ديوانه (٥٧) ، أوضح المسالك (٢/٢١٧) ، شرح المفصل لابن يعيش (٤/٨٧) ، أمالي ابن الشجري (١/٣٢٨) .

(٤) البيتان للعباس بن مرداس . انظر ديوانه (ص ٦٩) ، قصيدة رقم (٢٠) ، وتسمى المنصفة ، النوادر (٥٩) ، الأصمعيات (٢٠٥) ، شرح المفصل لابن يعيش (٦/١٠٥) ، الحماسة (١/٢٤٦) ، الخزانة (٣/٥١٧) ، الكشاف (٤/٤٢٩) ، المغني (٢/٦١٨) ، الحماسة البصرية .
القوانس : جمع قونس وهو ما بين أذني الفرس ، أو مقدم رأس الرجل .

قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ ﴿٣٢﴾ قَالَ يَا آدَمُ أَنْبِئْهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ فَلَمَّا أَنْبَأَهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ قَالَ أَلَمْ أَقُلْ لَكُمْ إِنِّي أَعْلَمُ غَيْبَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَأَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ ﴿٣٣﴾

قولُه تعالى : ﴿ وَعَلَّم آدمَ الأسماءَ كلَّها ﴾ . . هذه الجملةُ يجوز إلَّا يكونَ لها مَحَلٌّ من الإعرابِ لاستئنافِها ، وأنْ يكونَ محلُّها الجرَّ لعطفِها على « قال ربك » . و « عَلَّم » هذه متعديةٌ إلى اثنين ، وكانت قبلَ التضعيفِ متعديةً لواحدٍ لأنها عرفانيةٌ ، فتعدَّتْ بالتضعيفِ لآخرَ ، وفَرَّقوا بين « عَلِم » العُرْفانيةِ واليقينيةِ في التعديةِ ، فإذا أرادوا أن يُعَدُّوا العرفانيةَ عَدَّوْها بالتضعيف ، وإذا أرادوا أن يُعَدُّوا اليقينةَ عَدَّوْها بالهمزةِ ، ذكر ذلك أبو علي الشلوبين[1] ، وفاعلُ « عَلَّم » يعودُ على الباري تعالى ، و « آدمَ » مفعولُه .

وفيه ستةُ أقوال :

أرجحُها أنه اسمٌ أعجميٌّ غيرُ مشتقٍّ ، ووزنُه فاعَل كنظائِره نحوه : آزَر وشالَح ، وإنما مُنع من الصرفِ للعَلَمِيَّة والعجمةِ الشخصيةِ .

الثاني : أنه مشتقٌّ من الأُدْمَة ، وهي حُمْرَةٌ تميلُ إلى السوادِ .

الثالث : أنه مشتقٌّ من أديمِ الأرض ، وهو أوجَهُها ومُنِعَ من الصَّرْف على هذين القولين للوزنِ والعلميةِ .

الرابعُ : أنه مشتقٌّ من أديم الأرض أيضاً على هذا الوزنِ أعني وزنَ فاعَل وهذا خطأ ، لأنه كان ينبغي أن يَنْصَرِفَ .

الخامس : أنه عِبْريٌّ من الإدام وهو الترابُ .

السادس : قال الطبري : « إنه في الأصل فِعْلٌ رباعي مثل : أَكْرَم ، وسُمِّي به لغرضِ إظهارِ الشيء حتى تُعْرَفَ جِهتُه » والحاصلُ أنَّ ادِّعاءَ الاشتقاق فيه بعيدٌ ، لأنَّ الأسماءَ الأعجميةَ لا يَدْخُلُها اشتقاقٌ ولا تصريفٌ ، وآدم وإن كانَ مفعولاً لفظاً فهو فاعِلٌ معنى ، و « الأسماءَ » مفعولٌ ثانٍ ، والمسألةُ من باب أعطى وكسا ، وله أحكامٌ تأتي إن شاء الله تعالى .

وقُرِىء : « عُلِّم »[2] مبنياً للمفعول ، و « آدمُ » رفعاً لقيامِهِ مَقامَ الفاعلِ . و « كلَّها » تأكيدٌ للأسماء تابعٌ أبداً ، وقد يلي العواملَ كما تقدَّم . وقولُه « الأسماء كلَّها » الظاهرُ أنه لا يَحْتاج إلى ادِّعاءِ حَذْفٍ ، لأنَّ المعنى : وَعلَّم آدَمَ الأسماءَ ، ولم يُبَيِّنْ لنا أسماءً مخصوصةً ، بل دَلَّ كلُّها على الشمولِ ، والحكمةُ حاصلةٌ بتعلُّمِ الأسماءِ ، وإنْ لم يَعْلَمْ مُسَمَّياتِها ، أو يكونُ أَطْلَقَ الأسماءَ وأراد المسمَّيات ، فعلى هذين الوجهين لا حَذْفَ . وقيل : لا بدَّ من حذفٍ واختلفوا

---

(١) عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الأستاذ أبو علي الإشبيلي الأزدي المعروف بالشلوبين ـ بفتح المعجمة واللام وسكون الواو وكسر الموحدة وبعدها تحتانية ـ وتوفى سنة ٦٤٥ هـ . البغية (٢/ ٢٢٤ ـ ٢٢٥) .

(٢) انظر البحر المحيط (١/ ١٤٥) .

فيه ، فقيل : تقديرُه : أسماءَ المسمَّيات ، فَحُذِفَ المضافُ إليه للعلم . قال الزمخشري : « وعُوِّض منه اللامُ ، كقوله تعالى : ﴿ واشتعَلَ الرأسُ شَيْباً ﴾[١] ورُجِّح هذا القول بقولِه تعالى : ﴿ أنبئوني بأسماء هؤلاءِ ، فلمَّا أنبأهم بأسمائهم ﴾ ولم يَقُل : أنبئوني بهؤلاءِ فلمَّا أنبأهم بهم . ولكن في قوله : « وعُوِّض منه اللام » نظرٌ ، لأن الألف واللام لا يَقُومان مقامَ الإضافةِ عند البصريين . وقيل : تقديرُه مُسَمَّياتِ الأسماء ، فَحُذِف المضافُ ، وأُقيمَ المضافُ إليه مُقامه ، ورُجِّح هذا القولُ بقولِه تعالى : ﴿ ثم عَرَضَهمْ ﴾ لأن الأسماءَ لا تُجْمَع كذلك ، فدلَّ عَوْدَه على المسمَّياتِ . ونحوُ هذه الآيةِ قوله تعالى : ﴿ أو كظُلُماتٍ في بحر لُجِّيٍّ يغشاه موجٌ ﴾[٢] تقديرُه : أو كذي ظُلُمات ، فالهاءُ في « يَغْشَاه » تعودُ على « ذي » المحذوفِ .

قوله : ﴿ ثم عَرَضَهُمْ علي الملائكةِ ﴾ « ثم » حرفٌ للتراخي كما تقدَّم ، والضميرُ في « عَرَضَهُمْ » للمسمَّياتِ المقدَّرةِ أو لإطلاقِ الأسماءِ وإرادةِ المسمَّيات ، كما تقدَّم . وقيل : يعودُ على الأسماءِ ونُقِل عن ابنِ عباس ، ويؤيِّدُهُ قراءةُ مَنْ قرأ[٣] : « عَرضَها وعَرَضهُنَّ » إلا أنَّ في هذا القول جَعْلَ ضميرِ غير العقلاء كضمير العقلاءِ ، أو نقول : إنما قال ابن عباس ذلك بناءً منه أنّه أطلقَ الأسماء وأراد المسمَّيات كما تقدَّم وهو واضحٌ . و « على الملائكة » متعلق بـ « عرضهم » .

قوله : ﴿ أَنْبِئوني بأسماءِ هؤلاء ﴾ الإنباءُ : الإخبارُ ، وأصلُ « أنبأ » أن يتعدَّى لاثنين ثانيهما بحرفِ الجر كهذه الآية ، وقد يُحْذَفُ الحرفُ ، قال تعالى : ﴿مَنْ أنبأكَ هذا﴾[٤] أي : بهذا وقد يتضمَّن معنى «أَعْلَم»اليقينية ، فيتعدَّى تعديَتَها إلى ثلاثةِ مفاعيل ، ومثلُ أنبأ : نَبَّأ وأخبر ، وخبَّر وحدَّث . و « هؤلاء » في محلِّ خفضٍ بالإضافة ، وهو اسمُ إشارة ورتبتُه دنيا ، ويُمَدُّ ويُقْصَرُ ، كقولِه :

٣٥٠ ـ هَـؤُلا ثُـمَّ هَـؤُلا كُـلًّا أعـطَيْـ ـتَ نِـعـالاً مـحْـذُوَّة بـمِـثـالِ[٥]

والمشهورُ بناؤُه على الكسرِ ، وقد يُضَمُّ وقد يُنَوَّنُ مكسوراً ، وقد تُبْدَلُ همزتُه هاءً ، فتقولُ : هَؤُلاه ، وقد يقال : هَوْلا ، كقوله :

٣٥١ ـ تـجـلَّدْ لا يَـقُـلْ هَـوْلا هَـذَا بـكـىَ لَـمَّـا بـكـىَ أَسَـفـا عـلـيـكـا[٦]

ولامُه عند الفارسي همزةٌ فتكونُ فاؤُه ولامُه من مادةٍ واحدةٍ ، وعند المبرِّد أصلُها ياءٌ وإنما قُلِبَتْ همزةً لتطرُّفها بعد الألفِ الزائدة .

قوله : ﴿ إنْ كُنْتُمْ صادِقين ﴾ قد تقدَّم نظيره ، وجوابُه محذوف أي : إنْ كنتمْ صادقين فأنبئوني ، والكوفيون والمبرد يَرَوْن أنَّ الجوابَ هو المتقدِّمُ ، وهو مردودٌ بقولِهم : « أنتَ ظالمٌ إن فعلْتَ » لأنه لو كان جواباً لوَجَبَت الفاءُ معه ، كما تَجِبُ معه متأخراً ، وقال ابن عطية : « إنَّ كونَ الجوابِ محذوفاً هو رأيُ المبرد وكونَه متقدِّماً هو رأيُ سيبويه » وهو وَهْمٌ .

---

(١) سورة مريم ، آية (٤) .
(٢) سورة النور ، آية (٤٠) .
(٣) انظر البحر المحيط (١/١٤٦) .
(٤) سورة التحريم ، آية (٣) .
(٥) البيت للأعشى . انظر ديوانه (١١) ، البحر (١/١٣٨) ، القرطبي (١/٢٨٤) .
(٦) البيت في الخزانة (٢/٤٧٠) ، البحر (١/١٣٨) .

قوله تعالى : ﴿ **قالوا سُبْحانك** ﴾ . . « سُبْحان » اسمُ مصدرٍ وهو التسبيح ، وقيل : بل هو مصدرٌ لأنه سُمِعَ له فعلٌ ثلاثي ، وهو من الأسماء اللازمةِ للإضافة وقد يُفْرَدُ ، وإذا أُفْرِد مُنِعَ الصرفَ للتعريفِ وزيادةِ الألفِ والنونِ كقوله :

٣٥٢ ـ أقـولُ لَـمَّـا جـاءنـي فَـخْـرُه سُبْـحَـانَ مِـنْ عـلقَـمَـةَ الـفـاخِـرِ[1]

وقد جاء منوَّناً كقوله :

٣٥٣ ـ سبحـانَـه ثـم سُبْـحـانـاً نـعـوذُ بـه وقـبلَنَـا سبَّـح الجُـودِيُّ والـجُـمُـدُ[2]

فقيل : صُرِف ضرورةً ، وقيل : هو بمنزلة قبلُ وبعدُ ، إن نُوي تعريفُه بقي على حالِه ، وإن نُكِّر أُعْرِبَ منصرفاً ، وهذا البيتُ يساعِدُ على كونِهِ مصدراً لا اسمَ مصدرٍ لورودِه منصرفاً . ولقائلِ القولِ الأولِ أن يُجيبَ عنه بأنّ هذا نكرةٌ لا معرفةٌ ، وهو من الأسماءِ اللازمةِ النصبَ على المصدريةِ فلا يتصرَّفُ ، والناصبُ له فعلٌ مقدرٌ لا يجوزُ إظهارُه ، وقد رُوِي عن الكسائي أنه جَعَلَه منادى تقديرُه : يا سبحانَك ، وأباه الجمهورُ من النحاةِ ، وإضافتُه هنا إلى المفعولِ لأنَّ المعنى : نُسَبِّحُك نحنُ . وقيل : بل إضافتهُ للفاعل ، والمعنى : تنزَّهْتَ وتباعَدْتَ من السوء وسبحانَك ، والعاملُ فيه في محلِّ نصبٍ بالقول .

قوله : ﴿ **لا عِلْمَ لَنا إلا مَا عَلَّمْتَنَا** ﴾ كقولـه تعالى : ﴿ **لا ريبَ فيـه** ﴾ ، و « إلَّا » حرفُ استثنـاء ، و « ما » موصولةٌ ، و « علَّمْتنا » صلتُها ، وعائدُها محذوفٌ ، على أن يكونَ « عِلْم » بمعنى مَعْلُوم ، ويجوزُ أَنْ تكونَ مصدريةً وهي في محلِّ نصب على الاستثناءِ ، ولا يجوزُ أن تكونَ منصوبةً بالعِلْم الذي هو اسمُ لا لأنه إذا عَمِل كان مُعْرباً ، وقيل : في محلِّ رفعٍ على البدلِ من اسم « لا » على الموضع . وقال ابن عطية : « هو بدلٌ من خبر التبرئة كقولهم : « لا إلَه إلا اللَّهُ » وفِيهِ نظرٌ ، لأن الاستثناءَ إنما هو من المحكومِ عليه بقيدِ الحكم لا مِن المحكومِ به . وَنقَل هو عن الزهراوي[3] أنَّ « ما » منصوبَةٌ بعلَّمْتَنَا بعدَها ، وهذا غيرُ معقولٍ لأنه كيف ينتصِبُ الموصولُ بصلتِه وتَعْمَلُ فيه ؟ قال الشيخُ[4] : « إلا أَنْ يُتَكَلَّف لَه وجهٌ بعيدٌ ، وهـو أن يكونَ استثنـاءً منقطعـاً بمعنى لكنْ ، وتكونُ « مـا » شرطيـةً ، و « علَّمتنَا » ناصبٌ لها وهو في محلِّ جَزْمٍ بها والجوابُ محذوفٌ ، والتقديرُ : لكنْ ما علَّمْتنا عَلِمناه .

قولُه : ﴿ **إنك أنت العليمُ الحكيم** ﴾ أنتَ يَحتمِلُ ثـلاثةَ أوجـهٍ ، أن يكونَ تـأكيداً لاسم إنَّ فيكـونَ منصوبَ المحلِّ ، وأن يكونَ مبتدأ خبرُه ما بعده والجملةُ خبرُ إنَّ ، وأن يكونَ فَصْلاً ، وفيه الخلافُ المشهورُ ، وهل له محلٌّ إعرابٍ أم لا ؟ وإذا قيل : إنَّ له محلاً ، فهل بإعرابِ ما قبلَه كقولِ الفراء فيكونُ في محلِّ نصبٍ ، أو بإعراب ما بعده ، فيكونُ في محلِّ رَفعٍ كقول الكسائي ؟ و « الحكيمُ » خبَرٌ ثانٍ أو صفةٌ للعليم ، وهما فَعِيل بمعنى فاعِل ، وفيهما من المبالغةِ ما ليس فيه .

والحُكْم لغةً : الإتقانُ والمَنْع من الخروجِ عن الإرادة ، ومنه حَكَمَةُ الدابَّة وقال جرير :

---

(١) تقدم وهو للأعشى .

(٢) البيت لأمية بن أبي الصلت . انظر ديوانه (٣٠) ، وهو من شواهد الكتاب (١/١٦٤) ، الخزانة (٢/٣٧) ، أمالي ابن الشجري (١/٣٤٨) ، الدرر (١/١٦٣) .

(٣) عمر بن عبيد الذهلي القرطبي من المحدثين العلماء ، توفي سنة ٤٥٤ هـ . انظر العبر للذهبي (٣/٢٣٣) .

(٤) انظر البحر المحيط (١/١٤٨) .

٣٥٤ ـ أبني حُنَيْفَةَ أحْكِموا سفهاءَكُمْ إني أخافُ عليكُمُ أنْ أغْضَبَا[١]

وقَدَّم « العليم » على « الحكيم » لأنه هو المتصلُ به في قوله : « عَلَّم » وقوله : « لا عِلْمَ لنا » ، فناسَبَ اتِّصالَه به ، ولأنَّ الحِكْمَةَ ناشئةٌ عن العِلْمِ وأثرٌ له ، وكثيراً ما تُقَدَّمُ صفةُ العِلْم عليها ، والحكيمُ صفةُ ذاتٍ إنْ فُسِّر بذي الحكمةِ ، وصفةُ فِعْلٍ إنْ فُسِّر بأنه المُحْكِمُ لصَنْعَتِه .

قوله تعالى : ﴿ قال يا آدمُ أَنْبِئْهم بأسمائِهم ﴾ . . « آدَمُ » مبنيٌّ على الضم لأنه مفردٌ معرفةٌ ، وكلُّ ما كان كذلكَ بني على ما كان يُرْفع به ، وهو في مَحلِّ نصبٍ لوقوعه موقعَ المفعولِ به فإنَّ تقديره : أدعو آدمَ ، وبُنِي لوقوعِه موقعَ المضمرِ ، والأصلُ : يا إياك ، كقولهم : « يا إياك قد كُفِيْتُكَ » ويا أنتَ كقوله :

٣٥٥ ـ يَا أبْجَرَ بنَ أبْجَرٍ يا أنْتا أنتَ الذي طَلَّقْتَ عامَ جُعْتَا[٢]
قد أحسنَ اللَّهُ وقد أَسَأْتَا

و « يا إياك » أقيسُ من « يا أنت » لأنَّ الموضعَ موضعُ نَصْبٍ ، فإياك لائقٌ به ، وتحرَّزْتُ بالمفردِ من المضافِ نحو : يا عبدَالله ، ومن الشبيهِ به وهو عبارةٌ عَمَّا كان الثاني فيه من تمامِ معنىٰ الأول نحو : يا خيراً من زيدٍ ويا ثلاثةً وثلاثين ، وبالمعرفة من النكرةِ غيرِ المقصودة نحو قوله :

٣٥٦ ـ أيا راكباً إمَّا عَرَضْتَ فَبَلِّغَنْ ندامَايَ مِنْ نجرانَ ألَّا تلاقِيَا[٣]

فإن هذه الأنواع الثلاثة معربةٌ نصباً .

و « أَنْبِئْهُمْ » فعلُ أمر وفاعلٌ ومفعولٌ ، والمشهورُ : أَنْبِئْهُمْ مهموزاً مضمومَ الهاء ، وقُرِىء بكسر الهاءِ وتُرْوى عن ابنِ عامر ، كأنه أَتْبَعَ الهاءَ لحركةِ الباء ولم يَعْتَدَّ بالهمزةِ لأنها ساكنةٌ ، فهي حاجزٌ غيرُ حصينٍ ، وقُرِىء بحَذْفِ الهمزة ورُوِيَتْ عن ابنِ كثير ، قال ابن جني : « هذا على إبدالِ الهمزة ياءً كَمَا تقولَ : أَنْبَيْتُ بزنة أَعْطَيْت . قال : « وهذا ضعيفٌ في اللغة لأنه بدلٌ لا تخفيف ، والبَدلُ عندنا لا يجوزُ إلَّا في ضرورةٍ » ، وهذا من أبي الفتح غيرُ مُرْضٍ لأن البدلَ جاء في سَعَةِ الكلام ، حكى الأخفشُ في « الأوسط » له أنهم يقولون في أَخْطَأْت : أَخْطَيْتُ ، وفي توضَّأْت : توضَّيْتُ ، قال : « وربما حَوَّلوه إلى الواوِ ، وهو قليلٌ ، قالوا : رَفَوْتُ في رَفَأْتُ ولم يُسْمع رَفَيْتُ » .

إذا تقرَّر ذلك فللنَّحْويين في حرف العلة المبدلِ من الهمزة نظرٌ في أنه هل يجري مَجْرى حرفِ العلةِ الأصلي أم يُنظرُ إلى أصله ؟ ورتَّبوا على ذلك أحكاماً ومِن جملتها : هل يُحْذَفُ جَزْماً كالحرف غيرِ المُبْدل أم لا نظراً إلى أصلِه ، واستدلَّ بعضُهم على حَذْفِه جَزْماً بقول زهير :

٣٥٧ ـ جريءٍ متى يُظْلَمْ يُعاقِبْ بظُلْمِه سريعاً وإلَّا يُبْدَ بالظُّلْمِ يَظْلِمِ[٤]

---

(١) البيت في ديوانه (٥٠) ، الكشاف (٣٣٦/٤) ، اللسان (حكم) .

(٢) البيت للأحوص . انظر ديوانه (٢١٦) ، أوضح المسالك (٧٢/٣) ، شرح المفصل لابن يعيش (١٢٧/١) ، أمالي ابن الشجري (٧٩/٢) ، النوادر (١٦٣) ، الخزانة (٢٨٩/١) .

(٣) البيت لعبد يغوث بن وقاص . انظر الكتاب (٣١٢/١) ، الخصائص (٤٤٨/٢) ، مجالس ثعلب (٤٤٨) ، المفضليات (١٥٦) ، المقتضب (٢٠٤/٤) ، العيني (٤٢/٣) .

(٤) انظر ديوانه (٢٤) .

لأنَّ أصله « يُبْدَأ » بالهمزةِ فكذلك هذه الآيةُ أُبْدِلَتِ الهمزةُ ياءً ثم حُذِفَتَ حَمْلاً للأمرِ على المجزومِ . وقُرِىء « أنبيهم » بإثباتِ الياء نظراً إلى الهمزةِ وهل تُضَمُّ الهاءُ نظراً للأصلِ أم تُكْسَرُ نظراً للصورة ؟ وجهان مَنْقولان عن حمزةَ عند الوقفِ عليه .

و « بأسمائِهم » متعلِّق بأَنْبِئْهُمْ ، وهو المفعولُ الثاني كما تقدَّم ، وقد يتعدَّى بـ « عن » نحو : أنبأْتُه عن حالِه ، وأمَّا تعديتُه بـ « مِنْ » في قوله تعالى : ﴿قد نَبَّأَنا اللَّهُ من أخبارِكم﴾[1] فسيأتي في موضعه إنْ شاءَ اللَّهُ تعالى .

قوله : ﴿ قال : أَلم أَقُلْ لكم إني أعلمُ ﴾ الآية . « قال » جوابُ « فلمَّا » والهمزةُ للتقرير إذا دَخَلَتْ على نفي قَرَّرَتْهُ فيَصيرُ إثباتاً نحو : « أَلَمْ نَشْرَحْ » أي : قد شرحنا و « لم » حرفُ جزمٍ وقد تَقَدَّمَ أحكامُها ، و « أَقُلْ » مجزومٌ بها حُذِفَتْ عينُه وهي الواوُ لالتقاءِ الساكنين . و « لكم » متعلقٌ به ، واللامُ للتبليغِ : والجملةُ من قوله « إني أَعْلَمُ » في محلِّ نَصْبٍ بالقولِ . وقد تقدَّم نظائرُ هذا التركيبِ فلا حاجةَ إلى إعادتِه .

قوله : ﴿ وَأَعْلَمُ ما تُبْدُون ﴾ كقولِه : ﴿ أَعْلَمُ ما لا تعلمون ﴾ من كونِ « أَعْلَمُ » فعلاً مضارعاً أو أَفْعَل بمعنى فاعِل أو أَفْعَل تفضيل ، وكونِ « ما » في محل نصبٍ أو جرٍ وقد تقدَّم . والظاهرُ : أن جملةَ قولِه : « وأعلمُ » معطوفةٌ على قولِه : « إني أعلمُ غَيْبَ » ، فتكونُ في محلِّ نصبٍ بالقولِ ، وقال أبو البقاء : « إنه مستأنفٌ وليسَ محكيًّاً بالقولِ » ، ثم جَوَّزَ فيه ذلك .

و « تُبْدُون » وزنه : تُفْعون لأن أصله تُبْدِوُونَ مثل تُخْرِجون ، فَأُعِلَّ بحذْفِ الواو بعد سكونها . والإبداءُ : الإظهارُ . والكَتْمُ : الإخفاءُ ، يقال : بَدا يَبْدُو بَداءً ، قال :

٣٥٨ - ..... بَدا لَكَ في تلك القَلوصِ بَداءُ[2]

قوله : « وما كنتم تكتُمون » : « ما » عطفٌ على « ما » الأولى بحسَبِ ما تكونُ عليه من الإعرابِ .

وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِـَٔادَمَ فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَٱسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٣٤﴾ وَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٣٥﴾

قوله تعالى : ﴿ وإذ قلنا للملائكةِ اسْجُدوا لآدَمَ ﴾ : العاملُ في « إذ » محذوفٌ دلَّ عليه قولُه : « فَسَجَدوا » تقديرُه : أطاعوا وانقادُوا فسجدوا ، لأنَّ السجودَ ناشىءٌ عن الانقيادِ ، وقيل : العاملُ « اذكُرْ » مقدرةً ، وقيل : [إذ] زائدةٌ ، وقد تقدَّم ضَعْفُ هذين القولين . وقال ابنُ عطية : « وإذ قلنا معطوفٌ على « إذ » المتقدمةِ » ولا يَصِحُّ هذا لاختلافِ الوقتين ، وقيل : « إذ » بدلٌ من « إذ » الأولى ، ولا يَصِحُّ لِمَا تقدَّم ولتوسُّطِ حرفِ العطفِ ، وجملةُ « قلنا » في محلِّ خفضٍ بالظرف ، وفيه التفاتٌ من الغَيبةِ إلى التكلمِ للعظمة ، واللامُ للتبليغ كنظائِرها .

---

(١) سورة التوبة ، آية (٩٤) .

(٢) عجز بيت لمحمد بن بشر العدواني وصدره :
لعلك والموعود حق لقاؤه .....
انظر الخصائص لابن جني (١/٣٦٨) ، أمالي ابن الشجري (٢/٧١) ، الهمع (١/٢٤٧) ، الدرر (١/٢٠٤) ، واللسان (بدا) ، وفيه النسبة للشماخ . وانظر الأغاني (١٤/١٥١) ، التصريح (١/٢٦٨) .

والمشهورُ جَرُّ تاءِ « الملائكة » بالحرفِ ، وقرأ أبو جعفر[١] بالضمِّ إتباعاً لضمةِ الجيم[٢] ، ولم يَعْتَدَّ بالساكن ، وغَلَّطه الزجَّاج ، وخطّأه الفارسي ، وشَبَّهه بعضُهم بقولِه تعالى : « وقالتُ اخْرُج » بضم تاء التأنيث ، وليس بصحيح لأنَّ تلك حركةُ التقاءِ الساكنين وهذه حركةُ إعرابٍ فلا يُتلاعَبُ بها ، والمقصودُ هناك يحصُلُ بأيِّ حركةٍ كانَتْ . وقال الزمخشري : « لا يجوزُ استهلاكُ الحركةِ الإعرابيةِ إلا في لغةٍ ضعيفةٍ كقراءةِ : « الحمدِ لله » يعني بكسرِ الدال » ، قلتُ : وهذا أكثرُ شذوذاً ، وأضعفُ من ذاك مع ما في ذاك من الضعفِ المتقدِّم ، لأنَّ هناك فاصلاً وإنْ كان ساكناً ، وقال أبو البقاء : « وهي قراءةٌ ضعيفةٌ جداً ، وأحسنُ ما تُحْمَلُ عليه أن يكون الراوي لم يَضْبِطْ عن القارىء وذلك أن القارىء أشارَ إلى الضمِّ تنبيهاً على أنَّ الهمزةَ المحذوفةَ مضمومةٌ في الابتداءِ فلم يُدْرِك الراوي هذه الإشارَةَ . وقيل : إنه نوى الوقفَ على التاءِ ساكنةً ثم حَرَّكها بالضم إتباعاً لحركةِ الجيم ، وهذا من إجراءِ الوَصْلِ مُجْرى الوقفِ . ومثلُه : ما رُوِيَ عن امرأةٍ رأت رجلاً مع نساءٍ فقالت : « أفي سَوْءَةَ أنْتُنَّ » نوتِ الوقف على « سَوْءَة » فسكَّنَتِ التاءَ ثم ألقَتْ عليها حركةَ همزةِ « أنتنَّ » . قلت : فعلى هذا تكونُ هذه الحركةُ حركةَ التقاءِ ساكنين ، وحينئذٍ يكونُ كقوله : « قالتِ اخْرُج » وبابه ، وإنما أكثرَ الناسُ توجيهَ هذه القراءةِ لجلالةِ قارِئها أبي جعفر يزيد بن القعقاع شيخِ نافعٍ شيخِ أهلِ المدينةِ ، وترجمتُهما مشهورةٌ .

و « اسجُدوا » في محلِّ نصبٍ بالقولِ ، واللامُ في « لآدمَ » الظاهرُ أنها متعلقةٌ باسجُدُوا ، ومعناها التعليلُ أي لأجلِه وقيل : بمعنى إلى ، أي : إلى جهته لأنه جُعِل قِبْلةً لهم ، والسجودُ لله . وقيل : بمعنى مع لأنه كان إمامَهم كذا نُقِلَ ، وقيل : اللامُ للبيانِ فتتعلَّقُ بمحذوفٍ ولا حاجةَ إلى ذلك .

و « فسجدوا » الفاءُ للتعقيبِ ، والتقديرُ : فسَجدوا له ، فَحُذِفَ الجارُّ للعلمِ به . قوله تعالى : ﴿ إلا إبليس ﴾ [إلا] حرفُ استثناءٍ ، و « إبليس » نصبٌ على الاستثناء . وهل نصبُه بإلاَّ وحدها أو بالفعلِ وحدَه أو به بوساطة إلا ، أو بفعلٍ محذوف أو بـ « أنَّ » ؟ أقوالٌ ، وهل هو استثناءٌ متصلٌ أو منقطعٌ ؟ خلافٌ مشهورٌ ، والأصحُّ أنه متصلٌ . وأمَّا قولُه تعالى : « إلا إبليس كان من الجِن »[٣] فلا يَرُدُّ هذا لأنَّ الملائكة قد يُسَمَّوْنَ جِنَّاً لاجْتِنانِهم قال :

٣٥٩ - وسَخَّرَ مِنْ جِنِّ الملائِكِ تسعةً قياماً لَديْهِ يَعْمَلون بلا أَجْرِ[٤]

وقال تعالى : ﴿ وجَعَلوا بينه وبين الجِنَّةَ نَسَباً ﴾[٥] يعني الملائكةَ .

واعلم أنَّ المستثنى على أربعةِ أقسامٍ : قسمٍ واجبِ النصبِ ، وقسم واجبِ الجرِّ ، وقسمٍ جائزٍ فيه النصبُ والجرُّ ، وقسمٍ جائزٍ فيه النصبُ والبدلُ مِمَّا قبله والأرجحُ البدلُ .

القسم الأول : المستثنى من الموجبِ والمقدَّمُ والمكررُ والمنقطعُ عند الحجاز مطلقاً ، والواقعُ بعد لا يكون وليس وما خلا وما عدا عند غيرِ الجرميّ[٦] ، نحو : قام القومُ إلا زيداً ، ما قام إلا زيداً القومُ ، وما قام أحد إلا زيداً إلا

---

(١) يزيد بن القعقاع المخزومي بالولاء المدني أبو جعفر أحد القراء العشرة من التابعين ، كان إمام أهل المدينة في القراءة وعرف بالقارىء وكان من المفتين المجتهدين ، توفي في المدينة سنة ١٣٢هـ . غاية النهاية (٢/٣٨٢) ، الأعلام (٨/١٨٦) .

(٢) انظر البحر المحيط (١/١٥٢) .

(٣) سورة الكهف ، آية (٥٠) .

(٤) البيت للأعشى وليس في ديوانه . الطبري (١/٥٠٦) .

(٥) سورة الصافات ، آية (١٥٨) .

(٦) صالح بن إسحاق أبو عمر الجرمي البصريّ مولى جرم بن زبان من قبائل اليمن انتهى إليه علم النحو في زمانه ، توفي سنة خمس وعشرين ومائتين . البغية (٢/٨ - ٩) .

عَمْراً ، وقاموا إلا حماراً ، وقاموا لا يكون زيداً وليس زيداً وما خلا زيداً وما عدا زيداً .

القسم الثاني : المستثنى بغير وسِوى وسُوى وسَواء .

القسم الثالث : المستثنى بعد وخلا وحاشا .

القسمُ الرابع : المستثنى من غيرِ الموجب نحو : « ما فعلوه إلا قليلٌ منهم »[١] .

والسجودُ لغةً : التذلُّلُ والخضوعُ ، وغايتُه وَضْعُ الجبهةِ على الأرضِ ، وقال ابن السكيت[٢] : « هو المَيْلُ » قال زيدُ الخيل :

٣٦٠ - بجَمْعٍ تَضِلُّ البُلْقُ في حَجَراته ... تَرَى الأُكْمَ فيها سُجَّداً للحَوافِرِ[٣]

يريد أنَّ الحوافِرَ تطأُ الأرضَ فتجعلُ تأثُّرَ الأكْمِ للحوافرِ سُجوداً ، وقال آخر :

٣٦١ - ..... سُجودَ النصارى لأَحْبارِها[٤]

وفَرَّقَ بعضُهم بين سَجَد وأَسْجد ، فسجد : وَضَعَ جَبْهَتَه ، وأَسْجَدَ : أمال رأسَه وطأطأها ، قال الشاعر :

٣٦٢ - فُضُولَ أَزِمَّتِها أَسْجَدَتْ ... سُجودَ النَّصارى لأَرْبابِها[٥]

وقال آخر :

٣٦٣ - وقُلْنَ له أسْجِدْ لِلَيْلَى فَأَسْجدا[٦] .....

يعني : أن البعيرَ طأطأ رأسَه لأجلها ، ودراهُم الأسجادِ دراهمُ عليها صُوَرٌ كانوا يَسْجُدون لها ، قال الشاعر :

٣٦٤ - ..... وافى بها كدَراهمِ الأَسْجادِ[٧]

وإبليس اختُلِفَ فيه فقيل : [إنه] اسمٌ أعجمي مُنِعَ من الصَّرْفِ للعلَمِيَّة والعَجْمةِ ، وهذا هو الصحيحُ ، وقيل : إنه مشتقٌّ من الإبْلاسِ وهو اليأسُ من رحمة اللَّهِ تعالى والبُعْدُ عنها ، قال :

٣٦٥ - وفي الوُجوهِ صُفْرَةٌ وإبْلاسْ[٨] .....

وقال آخر :

٣٦٦ - يا صاحِ هل تَعْرِفُ رَسْماً مُكْرَسَا ... قال نَعَمْ أَعْرِفُه وأَبْلَسَا[٩]

---

(١) سورة النساء ، آية (٦٦) .

(٢) يعقوب بن إسحاق أبو يوسف بن السِّكِّيت كان عالماً بنحو الكوفيين وعلم القرآن واللغة والشعر ، توفي يوم الاثنين لخمس خلون من رجب سنة أربع وأربعين ومائتين . البغية (٢/٣٤٩) .

(٣) البيت من شواهد البحر (١/١٥١) ، الأضداد (٢٥٧) ، القرطبي (١/٢٩١) .

(٤) عجز بيت لحميد بن ثور ، وصدره يأتي من الشاهد الآتي . اللسان (سجد) ، وهو من شواهد القرطبي (١/٢٩١) .

(٥) انظر التخريج السابق .

(٦) البيت في الإنصاف (٤٤٥) ، القرطبي (١/٢٩١) .

(٧) عجز بيت للأسود بن يعفر وصدره :
من خمر ذي نُطفٍ أغشّ مُنَطَّقٍ .....
ذكره الفيروزآبادي في القاموس م (سجد) .

(٨) البيت في الخصائص (١/٣٦٠) ، الأشموني (١/٢٦٧) ، اللسان (بلس) ، الطبري (١/٥١٠) .

(٩) البيت للعجاج . انظر ديوانه (١/١٨٥) ، الخصائص =

أي : بَعُد عن العِمارةِ والأُنْسِ به ، ووزنُه عند هؤلاء : إفْعِيل ، واعتُرِضَ عليهم بأنه كان ينبغي أن يكونَ منصرفاً ، وأجابوا بأنه أَشْبَهَ الأسماءَ الأعجميةَ لعَدمِ نظيرِه في الأسماء العربية ، ورُدَّ عليهم بأنَّ مُثْلَه في العربية كثيرٌ ، نحو : إزْميل وإكليل وإغْريض وإخْريط وإحْليل . وقيل : لمَّا لم يَتَسَمَّ به أحدٌ من العرب صار كأنه دخيلٌ في لسانِهم فأشبهَ الأعجميةَ وفيه بُعْدٌ .

قوله : ﴿ أبى واستكبرَ ﴾ الظاهرُ أنَّ هاتين الجملتين استئنافيتان جواباً لمَنْ قال : فما فعلَ ؟ والوقفُ على قولِه : « إلاّ إبليسَ » تامٌّ . وقال أبو البقاء : « في موضع نصبٍ على الحالِ من إبليسِ تقديرُه : تَرَكَ السجودَ كارهاً ومستكبراً عنه فالوقفُ عنده على « واستكبر » ، وجَوَّز في قولِه تعالى : « وكانَ من الكافرين » أَنْ يكونَ مستأنفاً وأن يكونَ حالاً أيضاً .

والإباء : الامتناعُ ، قالَ الشاعر :

٣٦٧ - وإمـا أَنْ يـقـولـوا قَـدْ أَبَـيْـنـا وشَـرُّ مـواطِـنِ الـحَـسَـبِ الإبـاءُ[1]

وهو من الأفعال المفيدةِ للنفي ، ولذلك وَقَعَ بعده الاستثناءُ المفرَّغُ ، قال الله تعالى : ﴿ ويأبى الله إلا أَنْ يُتِمَّ نورَه ﴾[2] ، والمشهورُ أبى يأبى بالفتحِ فيهما ، وكان القياسُ كسرَ عينِ المضارعِ ، ولذلك اعتبره بعضُهم فَكَسَر حرفَ المضارعةِ فقال : تِئْبى ونِئْبى . وقيل : لمَّا كانت الألفُ تشبه حروفَ الحَلْقِ فُتِح لأجلِها عينُ المضارعِ . وقيل : أَبى يأبى بالفتحِ فيهما ، وكان القياسُ كسرَ عينِ المضارعِ ، ولذلك اعتبره بعضُهم فَكَسَر حرفَ المضارعةِ فقال : تِئْبَى ونِئْبَى . وقيل : لَمَّا كانت الألف تشبه حروف الحلق فُتح لأجلها عين المضارع . وقيل : أَبِيَ يأبى بكسرها في الماضي وفتحها في المضارع ، وهذا قياسٌ فيُحتمل أنْ يكونَ مَنْ قال : أبى يأبى ـ بالفتح فيهما ـ استغنى بمضارع مَنْ قال : أَبِيَ بالكسر ويكونُ من التداخُلِ نحو : ركَن يركَنُ وبابِه :

واستكبر بمعنى تكبَّر ، وإنما قدَّم الإباءَ عليه وإنْ كان متأخِّراً عنه في الترتيبِ لأنه من الأفعالِ الظاهرةِ بخلافِ الاستكبارِ فإنه من أفعال القلوب . وقوله « وكان » قيل : هي هنا بمعنى صار كقوله :

٣٦٨ - بـتَـيْـهـاءَ قَـفْـرٍ والـمَـطِيُّ كـأنَّـهـا قـطا الحَزْن قـد كانَتْ فـراخاً بيـوضُـهـا[3]

أي : قد صارَتْ ، ورَدَّ هذا ابنُ فُوْرَكَ[4] وقال : « تَرُدُّه الأصولُ » والأظهر أنها على بابها ، والمعنى : وكانَ من القومِ الكافرين الذين كانوا في الأرض قبل خَلْقِ آدمَ ما رُوي ، أو : وكانَ في عِلْمِ الله .

قوله تعالى : ﴿ وقُلْنا يا آدمُ اسكُنْ أنتَ وزوجُك الجَنَّة ﴾ : هذه الجملةُ معطوفةٌ على جملةِ : « إذْ قلنا » لا على « قُلْنا » وحدَه لاختلافِ زمنَيْهِما ، و « أنت » توكيدٌ للضميرِ المستكنِّ في « اسكُنْ » ليصِحَّ العطفُ عليه ، و « زوجُك »

= (١/٣٦٠) ، التصريح (٢/٢٢٦) ، الأشموني (١/٢٦٧) ، اللسان (بلس) .

(١) البيت لزهير . انظر ديوانه (٧٤) .

(٢) سورة التوبة ، آية (٣٢) .

(٣) البيت في الخزانة (٤/٣١) ، المحتسب (٢/١٤٤) ، شرح المفصل لابن يعيش (٧/١٠٢) ، الأشموني (١/٢٣٠) ، اللسان (عرض) .

(٤) الإمام العلامة الصالح ، شيخ المتكلمين ، أبو بكر ، محمد بن الحسن بن فورك الأصبهاني . وصنف التصانيف الكثيرة . إنباه الرواة (٣/١١٠ ، ١١١) ، طبقات السبكي (٤/١٢٧ ـ ١٣٥) .

عَطْفٌ عليه ، هذا مذهبِ البصريين ، أعني : اشتراط الفصلِ بين المتعاطِفَيْن إذا كان المعطوفُ عليه ضميراً مرفوعاً متصلاً ، ولا يُشْترط أن يكونَ الفاصلُ توكيداً ، [بل] أيَّ فصلٍ كان ، نحو : ﴿ ما أشرَكْنا ولا آباؤُنا ﴾[1] . وأمَّا الكوفيون فيُجيزون ذلك من غير فاصل وأنشدوا :

٣٦٩ - قُلْتُ إذ أقبلَتْ وزهرٌ تَهادى كنعاجِ الفَلا تَعَسَّفْنَ رَمْلا[2]

وهذا عند البصريينَ ضرورةٌ لا يُقاسُ عليه . وقد مَنَعَ بعضَهُم أن يكونَ « زوجُك » عطفاً على الضميرِ المستكنِّ في « اسكُنْ » وجعله من عطفِ الجملِ ، بمعنى أن يكونَ « زوجُك » مرفوعاً بفعلٍ محذوفٍ ، أي : وَلْتَسْكُنْ زوجك ، فحُذِف لدلالة « اسكنْ » عليه ، ونَظَّره بقولِه تعالى : « لا نُخْلِفُه نحن ولا أنت » ، وزعم أنه مذهبُ سيبويهِ ، وكأن شُبْهَتَه في ذلك أنَّ مِنْ حقِّ المعطوفِ حُلولَه مَحَلَّ المعطوفِ عليه ، ولا يَصِحُّ هنا حلولُ « زوجُك » محلَّ الضميرِ ، لأنَّ فاعلَ فِعْلِ الأمر الواحدِ المذكَّر نحو : قُمْ واسكُنْ لا يكونُ إلَّا ضميراً مستتراً ، وكذلك فاعل نفعلُ ، فكيف يَصِحُّ وقوعُ الظاهرِ موقعَ المضمرِ الذي قبله ؟ وهذا الذي زعمه ليس بشيءٍ لأنَّ مذهبَ سيبويهِ بنصِّه يخالِفُه ، ولأنه لا خلافَ في صِحَّةِ : « تقوم هندٌ وزيدٌ » ، ولا يَصِحُّ مباشرةُ زيدٍ لـ « تقوم » لتأنيثه .

والسكونُ والسُّكْنى : الاستقرارُ . ومنه : المِسْكينُ لعدَمِ استقراره وحركتِه وتصرُّفِه ، والسِّكِّينُ لأنها تَقْطَعُ حركةَ المذبوحِ ، والسَّكِينة لأنَّ بها يَذْهَبُ القلقُ .

و « الجَنَّةَ » مفعولٌ به لا ظرفٌ ، نحو : سَكَنْتُ الدارَ . وقيل : هي ظرفٌ على الاتساعِ ، وكان الأصلُ تعديتَه إليها بـ « في » ، لكونها ظرفَ مكان مختصٍّ ، وما بعد القولِ منصوبٌ به .

قوله : ﴿ **وكُلا منها رَغَداً** ﴾ هذه الجملةُ عَطْفٌ على « اسكُنْ » فهيَ في محلِّ نَصْبٍ بالقولِ ، وأصلُ كُلْ : اُأْكُلْ بهمزتين : الأولى همزةُ وصل ، والثانيةُ فاءُ الكلمة فلو جاءَتْ هذه الكلمةُ على هذا الأصلِ لقيل : أُوكُلْ بإبدالِ الثانيةِ حرفاً مجانساً لحركةِ ما قبلَها ، إلا أنَّ العربَ حَذَفَتْ فاءَه في الأمرِ تخفيفاً فاستَغْنَتْ حينئذٍ عن همزةِ الوصلِ فوزنُه عُلْ ، ومثلُه : خُذْ ومُرْ ، ولا يُقاسُ على هذه الأفعالِ غيرُها لا تقول من أَجَر : جُرْ . ولا تَرُدُّ العربُ هذه الفاءَ في العطف بل تقول : قم وخذ وكُلْ ، إلا « مُرْ » فإنَّ الكثيرَ رَدُّ فائِه بعد الواوِ والفاءِ قال تعالى : ﴿ وَأْمُرْ قومَك ﴾[3] و ﴿ وَأْمُرْ أهلَك ﴾[4] ، وعدمُ الردِّ قليلٌ ، وقد حَكَى سيبويه : « أوْكُلْ » على الأصلِ وهو شاذٌّ . وقال ابن عطية : « حُذِفَتِ النونُ من « كُلا » للأمر » وهذه العبارةُ مُوهِمةٌ لمذهبِ الكوفيين من أنَّ الأمرَ عندهم مُعْرَبٌ على التدريجِ كما تقدَّم ، وهو عند البصريين محمولٌ على المجزومِ ، فإن سُكِّنَ المجزومُ سُكِّن الأمرُ منه ، وإنْ حُذِفَ منه حرفٌ حُذِفَ من الأمر .

و « منها » متعلِّقٌ به ، و « مِنْ » للتبعيضِ ، ولا بد من حَذْفِ مضافٍ أي : مِنْ ثمارِها ، ويجوز أن تكونَ « مِنْ » لابتداءِ الغاية وهو أَحْسَنُ ، و « رَغَداً » نعتٌ لمصدرٍ محذوفٍ . وقد تقدَّم أن مذهب سيبويه في هذا ونحوِه أن ينتصبَ حالاً ، وقيل هو مصدر في موضع الحال أي : كُلا طَيِّبَيْنِ مُهَنَّأَيْنِ .

وقُرِىء : « رَغْداً » بسكون الغينِ وهي لغةُ تميمٍ . وقال بعضُهم : كل فعلٍ حلقيِّ العين صحيحِ اللامِ يجوزُ

---

(١) سورة الأنعام ، آية (١٤٨) .
(٢) البيت لعمر بن أبي ربيعة . انظر ملحق ديوانه (٤٩٨) ، الدرر (٢/١٩١) ، شرح ابن عقيل (٢/١٨٨) .
(٣) سورة الأعراف ، آية (١٤٥) .
(٤) سورة طه ، آية (١٣٢) .

فتحُ عينِه وتسكينها نحو : نهر وبحر . وهذا فيه نظرٌ بل المنقولُ أنَّ فَعْلاً بسكونِ العينِ إذا كانت عينُه حلقيةً لا يجوزُ فتحُها عند البصريين إلا أنْ يُسمَعَ فَيُقْتَصَرَ عليه ، ويكون ذلك على لغتين لأنَّ إحداهما مأخوذةٌ من الأخرى . وأمَّا الكوفيون فبعضُ هذا عندهم ذو لغتين ، وبعضُه أصلُه السكونُ ويجوز فتحُه قياساً ، أمَّا أنَّ فعَلاً المفتوحَ العينِ الحلقيَّها يجوزُ فيه التسكينُ فيجوز في السَّحَر : السَّحْر فهذا لا يُجيزه أحد . والرغَدُ : الواسِعُ الهنيءُ ، قال امرؤ القيس :

٣٧٠ - بينما المرءُ تراهُ ناعماً ... يَأْمَنُ الأحداثَ في عيشٍ رَغَدْ[1]

ويقال : رَغِدَ عيشُهم بضم الغين وكسرها وأَرْغَدَ القومُ : صاروا في رَغَد .

قوله : « حيث شِئْتما » حيث : ظرفُ مكانٍ ، والمشهور بناؤُها على الضم لشَبَهِها بالحرفِ في الافتقارِ إلى جملةٍ ، وكانت حركتُها ضمةً تشبيهاً بـ « قبل » و « بعد » . ونقل الكسائي إعرابَها عن فَقْعَس ، وفيها لغاتٌ : حيث بتثليث الثاء وحَوْث بتثليثها أيضاً ، ونُقل : حاث بالألف ، وهي لازمةُ الظرفيةِ لا تتصرفُ ، وقد تُجرُّ بمِنْ كقوله تعالى : ﴿ مِنْ حيث أَمَرَكم ﴾[2] ﴿ مِنْ حيث لا تعلمون ﴾[3] ، وهي لازمة للإضافة إلى جملةٍ مطلقاً ، ولا تُضاف إلى المفرد إلا نادراً ، قال :

٣٧١ - أَمَا تَرى حيثُ سهيلٍ طالِعا[4] .....

وقال آخر :

٣٧٢ - وَنَطْعَنُهم تحت الحُبَى بعد ضَرْبهم ... ببيضِ المواضي حيثُ لَيَّ العَمائم[5]

وقد تُزاد عليها « ما » فتجزمُ فعلين شرطاً وجزاء كإنْ ، ولا يُجْزَمُ بها دونَ « ما » خلافاً لقوم ، وقد تُشَرَّبُ معنَى التعليلِ ، وزعم الأخفش أنها تكونُ ظرفَ زمانٍ وأنشد :

٣٧٣ - للفتى عَقْلٌ يَعيشُ به ... حيث تَهْدي ساقَهُ قَدَمُهْ[6]

ولا دليلَ فيه لأنها على بابِها .

والعامِلُ فيها هنا « كُلا » أي : كُلا أيَّ مكانٍ شِئْتُما تَوْسِعَةً عليهما . وأجاز أبو البقاء أن تكونَ بدلاً من « الجنَّة » ، قال : « لأنَّ الجنةَ مفعولٌ بها ، فيكون « حيث » مفعولاً به » وفيه نظرٌ لأنها لا تتصرَّف كما تقدَّم إلا بالجرِّ بـ « مِنْ » .

قوله : « شِئْتُمَا » : الجملةُ في محلِّ خفضٍ بإضافةِ الظرفِ إليها . وهل الكسرةُ التي على الشين أصلٌ كقولكِ : جِئْتُما وخِفْتُما ، أو مُحَوَّلة من فتحة لتدلَّ على ذواتِ الياءِ نحو : بِعْتما ؟ قولان مبنيَّان على وزن شَاءَ ما هو ؟ فمذهب المبرد أنه : فَعَل بفتحِ العينِ ، ومذهبُ سيبويه فَعِل بكسرِها ولا يَخْفى تصريفُهما .

---

(١) البيت ليس في ديوانه ، وهو من شواهد البحر (١/١٥٥) .
(٢) سورة البقرة ، آية (٢٢٢) .
(٣) سورة الأعراف ، آية (١٨٢) .
(٤) البيت في شرح المفصل لابن يعيش (٤/٩٠) ، الشذور (١٢٩) ، الخزانة (٣/١٥٥) ، الدرر (١/١٨٠) .
(٥) البيت انظر شرح المفصل لابن يعيش (٤/٩٠) ، أمالي ابن الشجري (١/١٣٦) ، الهمع (١/٢١٢) ، الدرر (١/١٨٠) .
(٦) البيت لطرفة بن العبد انظر ديوانه (٧٣) ، أمالي الشجري (٢/١٦٢) ، مجالس ثعلب (١/١٩٧) ، شرح المفصل لابن يعيش (١٠/٩٢) ، الدرر (١/١٨١) .

قوله : ﴿ ولا تَقْرَبَا هذه الشجرة ﴾ لا ناهيةٌ ، و « تَقْرَبا » مجزومٌ بها حُذِفَتْ نونُه . وقُرِىء : « تِقْرَباً »[١] بكسر حرف المضارعة ، والألفُ فاعلٌ ، و « هذه » مفعولٌ به اسمُ إشارةِ المؤنث ، وفيها لغاتٌ : هذي وهذهِ [وهذهِ] بكسرِ الهاء بإشباعٍ ودونِهِ ، وهذهْ بسكونِه ، وذِهْ بكسر الذالِ فقط ، والهاء بدلٌ من الياءِ لقُرْبِهَا منها في الخَفَاءِ . قال ابنُ عطية ـ ونُقِلَ أيضاً عن النحاس ـ « وليس في الكلام هاءُ تأنيثٍ مكسورٌ ما قبلَها غيرُ « هذه » . وفيه نظرٌ ، لأن تلك الهاء التي تَدُلُّ على التأنيث ليستْ هذه ، لأن تيكَ بدلٌ من تاءِ التأنيث في الوقف ، وأمَّا هذه الهاءُ فلا دلالةَ لها على التأنيثِ بل الدالُّ عليه مجموعُ الكلمةِ ، كما تقول : الياءُ في « هذي » للتأنيثِ . وحكمُها في القُرْبِ والبُعْدِ والتوسط ودخولِ هاءِ التنبيه وكافِ الخطاب حكمُ « ذا » وقد تقدَّم . ويُقال فيها أيضاً : تَيْك وتَيْلَكَ وتِلْكَ وتالِك ، قال الشاعر :

٣٧٤ ـ تَعَلَّمْ أَنَّ بَعْدَ الغَيِّ رُشْدا وأَنَّ لِتَالِكَ الغُمَرِ انْجِسَارا[٢]

قال هشام[٣] : « ويقال : تافَعَلَتْ » ، وأنشدوا :

٣٧٥ ـ خَلِيلَيَّ لولا ساكِنُ الدارِ لم أُقِمْ بتا الدارِ إلاَّ عابرَ ابنِ سبيلِ[٤]

و « الشجرةِ » بدل من « هذه » ، وقيل : نعتٌ لها لتأويلها بمشتق ، أي : هذه الحاضرةَ من الشجر . والمشهورُ أن اسمَ الإشارةِ إذا وقع بعده مشتقٌّ كان نعتاً له ، وإن كان جامداً كان بدلاً منه . والشجَرةُ واحدة الشَّجَر ، اسم جنس ، وهو ما كان على ساقٍ بخلاف النجم ، وسيأتي تحقيقُهما في سورة « الرحمن » إن شاء الله تعالى . وقرىء : « الشجرة »[٥] بكسر الشينِ والجيمِ وسكونِ الجيمِ ، وبإبدالها ياءً مع فتحِ الشين وكسرِها لقُرْبِها منها مَخْرجاً ، كما أُبْدِلَتِ الجيمُ منها في قوله :

٣٧٦ ـ يا رَبِّ إنْ كُنْتَ قَبِلْتَ حَجَّتِجْ فلا يَزالُ شاحِجٌ يأتيكَ بِجْ[٦]

يريد بذلك حَجَّتي وبي ، وقالَ آخر :

٣٧٧ ـ إذا لم يكُنْ فِيكُنَّ ظِلٌّ وَلَا جَنًى فَأَبْعَدَكُنَّ اللَّهُ من شِيَرَاتِ[٧]

وقال أبو عمرو : « إنما يقرأ بها برابِرُ مكةَ وسُودانُها » . وجُمعت الشجرُ أيضاً على شَجْراء ، ولم يأتِ جمعٌ على هذه الزِنة إلا قَصَبَة وَقَصْباء ، وطَرَفَة وطَرْفاء وحَلَفة وَحَلْفاء ، وكان الأصمعي يقول : « حَلِفة بكسر اللام » وعند سيبويه أنَّ هذه الألفاظَ واحدةٌ وجمعٌ .

وتقول : قَرِبْتُ الأمرَ أقرَبه بكسرِ العين في الماضي ، وفتحِها في المضارع أي : التبَسْتُ به ، وقال الجوهري : « قَرُب بالضمِّ يقرُبُ قُرْباً أي : دَنَا ، وقَرِبْتُهُ بالكسر قُرْباناً دَنَوْتُ منه ، وقَرَبْتُ أقرُبُ قِرابَةً مثل : كَتَبْتُ أكتُبُ كِتابة إذا سِرْتَ إلى الماء وبينك وبينه لَيْلَةٌ . وقيل : إذا قيل : لا تَقْرَبْ بفتح الراء كان معناه لا تَلْتَبِسْ بالفعلِ وإذا قيل : لا تَقْرُب

---

(١) انظر البحر المحيط (١/١٥٨) .

(٢) البيت للقطامي انظر ديوانه (٤٠) ، الخزانة (٤/٢) ، الهمع (١/٧٥) ، الدرر (١/٤٩) ، القرطبي (٢/٥٤) .

(٣) هشام بن معاوية الضرير أبو عبدالله النحويّ الكوفي أحد أعيان أصحاب الكسائي صاحب مختصر النحو والحدود ، والقياس توفي سنة تسع ومائتين البقية (٢/٣٢٨) .

(٤) البيت من شواهد القرطبي (١/٢١٣) .

(٥) انظر البحر المحيط (١/١٥٨) .

(٦) البيت لرجل انظر شرح المفصل لابن يعيش (١٠/٥٠) ، المحتسب (١/٧٥) ، الأشموني (٣/١٤٧) .

(٧) البيت لجعيثنة البكائي انظر أمالي القالي (٢/٢٣٨) ، العيني (٤/٥٨٩) ، السمط (٨٣٤) ، الكشاف (٤/٣٦٤) .

بالضمِّ كان معناه : لاَ تَدْنُ منه » .

قوله : ﴿ فتكونا من الظالِمين ﴾ فيه وجهان :

أحدُهما : أَنْ يكونَ مجزوماً عطفاً على « تَقْرَبَا » كقولِهِ :

٣٧٨ - فقلت لـه : صَـوِّبْ ولا تَـجْـهَـدَنَّـهُ فَيُـذْرِكَ من أُخـرى الـقَـطَاةِ فَتَـزْلَـقِ[١]

والثاني : أنه منصوبٌ على جوابِ النهي كقولِه تعالى : « لا تطْغَوا فيَحِلَّ » والنصبُ بإضمارِ « أَنْ » عند البصريينَ ، وبالفاءِ نفسِها عند الجَرْمي ، وبالخلافِ عند الكوفيين ، وهكذا كلُّ ما يأتي مثلَ هذا .

و « من الظالمين » خبرُ كان . والظُّلْمُ : وَضْعُ الشيءِ في غيرِ مَوْضِعِه ومنه قيل للأرضِ التي لم تستحقَّ الحفرَ فتُحْفَر : مظلومةٌ ، وقال النابغة الذبياني :

٣٧٩ - إلاَّ أَوارِيَّ لأْيـاً مـا أُبَـيِّـنُـهَـا والنُّؤْيُ كـالحوضِ بـالمـظلومةِ الجَلَدِ[٢]

وقيل : سُمِّيَتْ مَظلومةً لأنَّ المطرَ لا يأتيها ، قال عمرو بن قَمِيئَةَ[٣] :

٣٨٠ - ظَـلَمَ البـطاحَ لـه انـهِـلاَلُ حَـرِيـصـةٍ فصفَـا الـنِّـطافُ لـه بُعَـيْـدَ المُـقْلَعِ[٤]

وقالوا : « مَنْ أشبه أباهَ فما ظَلَمْ »[٥] ، قال :

٣٨١ - بـأبِـهِ اقـتـدى عَـدِيٌّ فـي الـكَـرَمْ ومَـنْ يـشـابِـهْ أَبَـه فـمـا ظَـلَـمْ[٦]

فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ ۖ وَقُلْنَا ٱهْبِطُوا۟ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ۖ وَلَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَٰعٌ إِلَىٰ حِينٍ ﴿٣٦﴾ فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ﴿٣٧﴾

قوله : ﴿ فأزلَّهما الشيطانُ عنها ﴾ : المفعولُ هنا واجبُ التقديمِ لأنه ضميرٌ متصلٌ ، والفاعلُ ظاهرٌ ، وكلُّ ما كان كذا فهذا حكمُه . قرأ حمزة : « فأَزالهما » والقِراءتان يُحتمل أن تكونا بمعنًى واحدٍ ، وذلك أنَّ قراءةَ الجماعةِ « أَزَلَّهما » يجوز أَنْ تكونَ مِنْ « زَلَّ عن المكان » إذا تَنَحَّى عنه فتكونَ من الزوال كقراءةِ حمزة ، ويَدُلُّ عليه قولُ امرىء القيس :

٣٨٢ - كُـمَيْتٍ يَـزِلُّ اللِّبْـدُ عـن حـالِ مَتْنِـهِ كـمـا زَلَّتِ الـصَّـفْـواءُ بـالـمُـتَـنَـزَّلِ[٧]

وقال أيضاً :

---

(١) البيت لعمرو بن عمار الطائي وهو من شواهد الكتاب (٣/١٠١) ، المقتضب (٢/٢٣) ، الطبري (١/٥٢٢) .

(٢) انظر ديوانه (٩) ، وهو من شواهد الكتاب (٢/٣٢١) ، الخزانة (٢/١٢٥) ، العيني (٤/٤٩٦) ، الدرر (١/١٩١) .

(٣) عمرو بن قميئة بن ذريح بن سعد بن مالك الثعلبي البكري الوائلي النزاري شاعر جاهلي مقدم توفي سنة ٨٥ قبل الهجرة الأغاني (١٦/١٥٨) ، الخزانة (٢/٢٤٩) ، ابن سلام (٣٧) ، الأعلام (٥/٨٣) .

(٤) البيت من المفضليات (٤٤) ، الطبري (٣/٣٢٠) .

(٥) انظر مجمع الأمثال (٢/٣٣٣) .

(٦) البيت لرؤبة انظر ملحقات ديوانه (١٨٢) ، أوضح المسالك (١/٣٢) ، الأشموني (١/١٧٠) ، الدرر (١/١٢) .

(٧) تقدم .

٣٨٣ - يَـزِلُّ الـغـلامُ الـخِـفُّ عـن صَـهَـوَاتِـهِ ويَـلْوِي بـأثـوابِ العَـنِـيفِ المُـثَقَّـلِ[١]

فَرَدَدْنا قراءَةَ الجماعة إلى قراءة حمزة ، أو نَرُدُّ قراءَةَ حمزةَ إلى قراءةِ الجماعة بأَنْ نقول : معنى أزالَهما أي : صَرَفَهُمَا عن طاعةِ الله تعالى فَأَوْقَعَهما في الزَّلَّةِ لأنَّ إغواءَه وإيقاعَه لهُما في الزَّلَّةِ سببٌ للزوالِ ويُحتمل أن تفيدَ كلُّ قراءةٍ معنًى مستقلاً ، فقراءةُ الجماعةُ تُؤْذِنُ بإيقاعهما في الزَّلَّةِ ، فيكونُ زلَّ بمعنى استنزل ، وقراءةُ حمزة تؤذن بتنحيتِهما عن مكانِهما ، ولا بُدَّ من المجازِ في كلتا القراءتينِ لأن الزَّلَل أصلُه في زَلَّة القَدَمِ ، فاستُعْمِلَ هنا في زَلَّةِ الرأي ، والتنحيةُ لا يَقْدِر عليها الشيطانُ ، وإنما يَقْدِرُ على الوسوسَةِ التي هي سببُ التنحيةِ . و « عنها » متعلقٌ بالفعلِ قبلَه . ومعنى « عَنْ » هنا السببيَّةُ إن أَعَدْنَا الضميرَ على « الشجرة » أي : أَوْقَعَهما في الزَّلَّةِ بسبب الشجرة . ويجوز أن تكونَ على بابِها من المجاوزة إن عاد الضميرُ على « الجَنَّةِ » ، وهو الأظهرُ ، لتقدُّمِ ذِكْرِها ، وتجيءُ عليه قراءةُ حمزة واضحةً ، ولا تظهَرُ قراءتُهُ كلَّ الظهورِ على كونِ الضميرِ للشجرة ، قال ابن عطية : « وأمَّا مَنْ قرأ « أَزالهما » فإنَّه يعودُ على الجَنَّةِ فقط » ، وقيل : الضميرُ للطاعةِ أو للحالة أو للسماءِ وإن لم يَجْرِ لها ذِكْرٌ لدَلالةِ السياقِ عليها وهذا بعيدٌ جداً .

قوله : ﴿ **فَأَخْرَجَهما ممَّا كانا فيه** ﴾ الفاءُ هنا واضحةُ السببية . وقال المهدويُّ : « إذا جُعِلَ « فَأَزَلَّهما » بمعنَى زلَّ عن المكان كان قولُه تعالى : « فأخرجهما مما كانا فيه » توكيداً ، إذ قد يمكنُ أن يزولا عن مكانٍ كانا فيه إلى مكان آخرَ » ، وهذا الذي قاله المهدوي أَشْبَهُ شيءٍ بالتأسيسِ لا التأكيدِ ، لإفادتِهِ معنًى جديداً ، قال ابن عطية : « وهنا محذوفٌ يَدُلُّ عليه الظاهرُ تقديرُهُ : فأكلا من الشجَرَةِ » ، يعني بذلك أنَّ المحذوفَ يُقَدَّرَ قبلَ قولِهِ « فَأَزَلَّهما » .

و ﴿ **مِمَّا كانا** ﴾ متعلِّقٌ بأَخْرَجَ ، و « ما » يجوزُ أن تكونَ موصولةً اسميةً وأن تكونَ نكرةً موصوفةً ، أي : من المكانِ أو النعيمِ الذي كانا فيه ، أو من مكانٍ أو نعيمٍ كانا فيه ، فالجملةُ مِنْ كان واسمِها وخبرِها لا محلَّ لها على الأولِ ومحلُّهَا الجرُّ على الثاني ، و « مِنْ » لابتداءِ الغايةِ .

وقوله : ﴿ **اهبطوا** ﴾ جملةٌ أمريةٌ في محلِّ نصبٍ بالفعلِ [قبلها] وقُرِىء : « اهبُطوا » بضم الباء[٢] وهو كثيرٌ في غيرِ المتعدِّي ، وأمّا الماضي فهبَطَ بالفتحِ فقط ، وجاء في مضارعِهِ اللغتان ، والمصدرُ : الهُبوط بالضم ، وهو النزولُ . وقيلَ : الانتقال مطلقاً . وقال المفضل[٣] : « الهبوطُ : الخروجُ من البلد ، وهو أيضاً الدخولُ فيها فهو من الأضداد » . والضمير في « اهبطوا » الظاهرُ أنه لجماعةٍ ، فقيل : لآدَمَ وحوَّاءَ والجنةِ وإبليسَ ، وقيلَ : لهما وللجنة ، وقيل : لهما وللوسوسةِ ، وفيه بُعْدٌ . وقيل : لبني آدمَ وبني إبليسَ ، وهذا وإنْ كان نُقِلَ عن مجاهد والحسن لا ينبغي أَنْ يُقالُ ، لأنه لم يُوْلَدْ لهما في الجنة بالاتفاق . وقال الزمخشري : « إنه يعودُ لآدمَ وحواء ، والمرادُ هما وذريتُهما ، لأنهما لمَّا كانا أصلَ الإنسِ ومتشَعَّبَهم جُعِلا كأنهما الإنسُ كلُّهم ، ويَدُلُّ عليه « قال اهبِطوا منها جميعاً » .

قوله : ﴿ **بعضُكم لبعضٍ عَدُوٌّ** ﴾ هذه جملةٌ من مبتدأٍ وخبرٍ ، وفيها قولان ، أَصَحُّهما : أنَّها في محلِّ نصبٍ على الحالِ أي : اهبِطوا مُتعادِيْن . والثاني : أنها لا محلَّ لها لأنها استئنافُ إخبارٍ بالعَداوة . وأُفْرِدَ لفظُ « عدو » وإنْ كان المرادُ به جَمْعَاً لأحدِ وجهَيْنِ : إمَّا اعتباراً بلفظِ « بعض » فإنه مفردٌ ، وإمَّا لأن « عَدُوَّاً » أَشْبَهَ المصادرَ في الوزنِ كالقَبول

---

(١) البيت من معلقته المشهورة انظر ديوانه (١١٩) ، شرح القصائد للتبريزي (١١٦) ، والشنقيطي (٦٦) ، والزوزني (٣٢) .

(٢) انظر البحر المحيط (١/١٦٢) .

(٣) المفضل بن محمد الضبي النحوي المقري الأديب توفي سنة ١٦٨ ، غاية النهاية (٢/٣١٧) .

ونحوِهِ . وقد صَرَّحَ أبو البقاء بأن بعضهم جعل عَدُوّاً مصدراً ، قال في سورة النساء : « وقيلَ : عَدُوٌّ مصدرٌ كالقَبول والوَلوعِ فلذلك لم يُجْمَعْ » ، وعبارةُ مكي قريبةٌ من هذه فإنَّه قال : « وإنما وُحِّدَ وقبلَه جمعٌ لأنه بمعنى المصدرِ تقديرُهُ : ذوي عَداوة » . ونحوُه : ﴿ فإنهم عدوٌّ لي ﴾[1] ، وقولُه : ﴿ هم العدوُّ فاحْذَرْهُمْ ﴾[2] واشتقاقُ العدوّ من عَدا يعدُو : إذا ظَلَمَ . وقيل : من عَدَا يعدُو إذا جاوَزَ الحقَّ ، وهما متقاربان . وقيل : من عُدْوَتَي الجبل وهما طرفاه فاعتَبروا بُعْدَ ما بينهما ، ويقال : عُدْوَة ، وقد يُجْمَعُ على أَعْدَاء .

واللامُ في « لِبعض » متعلقةٌ بـ « عَدُوّ » ومقوِّيةٌ له ، ويجوزُ أن تكونَ في الأصلِ صفةً لـ « عدُوّ » ، فلمَّا قُدِّمَ عليه انتصَبَ حالاً ، فتتعلَّقُ اللامُ حينئذٍ بمحذوفٍ ، وهذه الجملةُ الحاليةُ لا حاجةَ إلى ادِّعَاءِ حَذْفِ واوِ الحالِ منها ، لأنَّ الربطَ حَصَلَ بالضميرِ ، وإن كان الأكثرُ في الجملةِ الاسميةِ الواقعةِ حالاً أن تقترنَ بالواوِ .

والبعضُ في الأصل مصدرُ بَعَضَ الشيءَ يَبْعَضُه إذا قطعه فأُطْلِقَ على القطعةِ من الناسِ لأنها قطعةٌ منه ، وهو يقابِلُ « كلاًّ » ، وحكمُهُ حكمُه في لُزومِ الإضافةِ معنًى وأنه مَعرفةٌ بنيَّةِ الإضافةِ فلا تَدْخُل عليه أل ، وينتصِبُ عنه الحال . تقول : « مررت ببعضٍ جالساً » وله لفظٌ ومعنًى ، وقد تقدَّم تقريرُ جميعِ ذلك في لفظِ « كُل » .

قوله : « ولكم في الأرضِ مستقرٌّ » هذه الجملةُ يجوز فيها الوجهان المتقدِّمان في الجملةِ قبلَها من الحاليةِ والاستئنافِ ، كأنه قيل : اهبِطوا مُتَعادِينَ ومستحقِّينَ الاستقرارَ . و « لكم » خبرٌ مقدمٌ . و « في الأرض » متعلقٌ بما تعَلَّقَ به الخبرُ من الاستقرار . وتعلُّقُه به على وجهين :

أحدُهما : أنه حالٌ .

والثاني : أنه غيرُ حالٍ بل كسائرِ الظروفِ ، ويجوزُ أن يكونَ « في الأرضِ » هو الخبرَ ، و « لكم » متعلقٌ بما تَعَلَّقَ به هو من الاستقرارِ ، لكن على أنه غيرُ حالٍ ، لئلا يلزَمَ تقديمُ الحالِ على عامِلِها المعنوي ، على أنْ بعضَ النَّحويين أجاز ذلك إذا كانتِ الحالُ نفسُها ظرفاً أو حرفَ جرٍّ كهذه الآية ، فيكونَ في « لكم » أيضاً الوجهان ، قال بعضُهم : « ولا يجوز أن يكونَ « في الأرض » متعلقاً بمستقرّ سواءً جُعل مكاناً أو مصدراً[3] ، أمّا كونُهُ مكاناً فلأنَّ أسماءَ الأمكنةِ لا تعملُ ، وأمَّا كونُه مصدراً فإن المصدرَ الموصولَ لا يجوزُ تقديمُ معمولِهِ عليه » . ولِقائلٍ أن يقول : هو متعلِّقٌ به على أنه مصدرٌ ، لكنه غيرُ مؤولٍ بحرفٍ مصدري بل بمنزلةِ المصدر في قولِهم : « له ذكاءُ ذكاءَ الحكماءِ » . وقد اعتذر صاحبُ هذا القولِ بهذا العُذْرِ نفسِه في موضعٍ آخرَ مثلِ هذا .

قوله : « إلى حين » الظاهرُ أنه متعلقٌ بمتاع ، وأنَّ المسألة منَ بابِ الإعمال لأنَّ كلَّ واحدٍ من قولِهِ : « مستقرٌّ ومتاعٌ » يَطْلُبُ قولَه : « إلى حين » من جهةِ المعنى . وجاء الإعمالُ هنا على مختارِ البصريين وهو إعمالُ الثاني وإهمالُ الأولِ فلذلك حُذِفَ منه ، والتقديرُ : ولكم في الأرض مستقرٌّ إليه ومتاعٌ إلى حين ، ولو جاءَ على إعمالِ الأولِ لأضمَرَ في الثاني ، فإن قيل : مِنْ شرطِ الإعمالِ أن يَصِحَّ تَسَلُّطُ كلٍّ من العامِلَيْنِ على المعمولِ ، و « مستقرٌ » لا يَصِحُّ تَسَلُّطُه عليه لِئَلاَّ يلزَمَ منه الفصلُ بين المصدرِ ومعمولِهِ والمصدر بتقديرِ الموصول . فالجوابُ : أنَّ المحذورَ في المصدرِ الذي

---

(١) سورة الشعراء ، آية (٧٧) .

(٢) سورة المنافقون ، آية (٤) .

(٣) انظر البحر المحيط (١/١٦٤) .

يُرادُ به الحَدَثُ وهذا لَمْ يُرَدْ به حَدَثٌ ، فلا يُؤَول بموصولٍ ، وأيضاً فإنَّ الظرفَ وشبهَه تَعْمَلُ فيه روائحُ الفعل حتى الأعلامُ كقوله :

٣٨٤ - أنـا ابـنُ مَـأْوِيَّـةَ إذ جَـدَّ الـنُّـقُـرْ[1]

و « مستقر » يجوز أن يكونَ اسمَ مكانٍ وأن يكونَ اسم مصدرٍ ، مُستَفْعَل من القَرار وهو اللُّبْثُ ، ولذلك سُمِّيَتِ الأرضُ قَرارَةً ، قال الشاعر :

٣٨٥ - ..... فَـتَـرَكْـنَ كـلَّ قَـرارَةٍ كـالـدِّرْهَـمِ[2]

ويقال : استقرَّ وقرَّ بمعنًى . والمتاعُ : البُلْغَةُ مأخوذةً من مَتَع النهار أي : ارتفع . واختار أبو البقاء أن يكونَ « إلى حين » في محلِّ رفعٍ صفةً لمَتاع .

والحينُ : القطعةُ من الزمان طويلةً كانت أو قصيرةً ، وهذا هو المشهورُ ، وقيل : الوقتُ البعيد ، ويُقال : عامَلْتُهُ محايَنَةً ، وَأَحْيَنْتُ بالمكانِ أقمت به حِيناً ، وحانَ حينُ كذا : قَرُبَ ، قالت بثينة :

٣٨٦ - وإنَّ سُـلُوِّي عـن جـمـيـلٍ لَـسـاعـةً من الـدهرِ مـا حـانَتْ ولا حـانَ حِينُهـا[3]

وقال بعضُهم : « إنه يُزادُ عليه التاءُ فيقال : تحينَ قُمْتَ » وأنشد :

٣٨٧ - الـعـاطـفـونَ تـحـيـنَ مـا مِـنْ عـاطـفٍ والمُـطْـعِمُـون زمـانَ أيـن المُـطْـعِـمُ[4]

وليس كذلكَ ، وسيأتي تحقيقُ هذا إن شاء الله تعالى .

قوله : ﴿ فتلقَّى آدمُ من ربِّه كلماتٍ ﴾ : الفاءُ عاطفةٌ لهذه الجملةِ على ما قبلَها ، و « تلقَّى » تفعَّل بمعنى المجرد ، وله معانٍ أُخَرُ : مطاوعة فَعَّلَ نحو : كسَّرته فتكسَّرَ ، والتجنُّب نحو : تجنَّب أي جانَبَ الجَنْبَ ، والتكلُّف نحو : تحلَّم ، والصيرورةُ نحو : تَأَثَّم ، والاتخاذُ نحو : تَبَنَّيْتُ الصبيَّ أي : اتخذتُه ابناً ، ومواصلةُ العمل في مُهْلَة نحو : تَجَرَّع وتَفَهَّمَ ، وموافقةُ استَفْعَل نحو : تكبَّر ، والتوقُّع نحو : تَخَوَّف ، والطلبُ نحو : تَنَجَّز حاجتَه ، والتكثير نحو : تَغَطَّيت بالثياب ، والتلبُّس بالمُسَمَّى المشتقِّ منه نحو : تَقَمَّص ، أو العملُ فيه نحو : تَسَحَّر ، والخَتْلُ نحو : تَغَفَّلْتُه . وزعم بعضهم أن أصل تلقَّى تلقَّن بالنون فأُبْدِلَتِ النونُ ألفاً ، وهذا غَلَطٌ لأن ذلك إنما ورد في المضعَّف نحوَ : قَصَّيْتُ أظفاري وتَظَنَّيْتُ وأَمْلَيْتُ الكتابَ ، في : قَصَصْتُ وتَظَنَّنْتُ وَأَمْلَلْتُ .

و « مِنْ ربِّه » متعلِّقٌ به ، و « مِنْ » لابتداءِ الغايةِ مجازاً ، وأجاز أبو البقاء أن يكونَ في الأصلِ صفةً لكلماتٍ فلمَّا قُدِّم انتصَبَ حالاً ، فيتعلَّقَ بمحذوفٍ ، و « كلماتٍ » مفعول به .

وقرأ ابنُ كثير بنصْبِ « آدم » ورفعِ « كلمات » ، وذلك أنَّ مَنْ تلقَّاك فقد تَلَقَّيْتَه ، فتصِحُّ نسبةُ الفعلِ إلى كلِّ واحدٍ . وقيل : لمَّا كانَتِ الكلماتُ سبباً في توبته جُعِلَتْ فاعِلَةً . ولم يؤنِّثِ الفعلُ على هذه القراءةِ وإنَّ كان الفاعلُ مؤنثاً

---

(١) البيت لعبدالله بن مأوية انظر أوضح المسالك (٣/٣٨٩) ، الإنصاف (٤٣٢) ، الدرر (١/١٤١) . اللسان «نفذ» .

(٢) البيت لعنترة وقد تقدم .

(٣) البيت في الأضداد (٢٤٤) ، اللسان «حين» .

(٤) البيت لأبي وجزة السعدي انظر مجالس ثعلب (١/٣٧٤) ، سر الصناعة (١/١٨٠) ، الأزهية (٢٧٣) ، رصف المباني (١٦٣) ، الإنصاف (٧٢) ، الخزانة (٤/١٧٥) ، الممتنع (٢٧٣) ، الدرر (١/٩٨) ، اللسان «ليت» .

لأنه غيرُ حقيقي ، وللفصلِ أيضاً ، وهذا سبيلُ كلِّ فعلٍ فُصِلَ بينه وبين فاعِله المؤنَّثِ بشيءٍ ، أو كان الفاعلُ مؤنثاً مجازياً .

قولُه تعالى : « فَتَابَ عليه » عَطْفٌ على ما قبلَه ، ولا بُدَّ من تقديرِ جملةٍ قبلَها أي : فقالَها . والكلماتُ جمع كلمة ، وهي اللفظُ الدالُّ على معنًى مفردٍ ويُطْلَقُ على الجمل المفيدةِ مجازاً تسميةً للكلِّ باسمِ الجُزْءِ كقوله تعالى : ﴿ تعالَوْا إلى كلمَةٍ ﴾[١] ثم فَسَّرها بقوله : « ألَّا نعبُدَ » إلى آخره . وقال تعالى : ﴿ كَلَّا إنها كلمةٌ ﴾[٢] يريدُ قولَه : ﴿ رَبِّ ارجِعون ﴾ إلى آخرِه ، وقال لبيد :

٣٨٨ - ألا كلُّ شيءٍ ما خلا اللَّهَ باطلُ وكلُّ نعيمٍ ـ لا مَحالةَ ـ زائلُ[٣]

فسمَّاه رسولُ الله ﷺ كلمةً ، فقال : « أصدَقُ كلمةٍ قالها شاعرٌ كلمةُ لبيدٍ »[٤] .

والتوبةُ : الرجوعُ ، ومعنى وَصْفِ اللَّهِ تعالى بذلك أنه عبارةٌ عن العطفِ على عبادِه وإنقاذِهم من العذابِ ، ووصفُ العبدِ بها ظاهرٌ لأنه يَرْجِع عن المعصيةِ إلى الطاعةِ ، والتوَّابُ الرحيمُ صفتا مبالغةٍ ، ولا يختصَّان بالباري تعالى . قال تعالى : ﴿ يُحِبُّ التوَّابين ﴾[٥] ، ولا يُطْلَقُ عليه « تائب » وإن صُرِّحَ بفعلِه مُسْنَداً إليه تعالى ، وقُدِّم التوابُ على الرحيم لمناسبةِ « فَتَاب عليه » ولأنه موافقٌ لخَتْمِ الفواصلِ بالرحيم .

وقوله : ﴿ **إنه هو التوَّابُ الرحيم** ﴾ نظير قوله : ﴿ إنك أنت العليم الحكيم ﴾[٦] . وأدغم أبو عمرو هاء « إنه » في هاء « هو » . واعتُرِض على هذا بأن بين المِثْلَيْنِ ما يمنع من الإدغام وهو الواوُ ، وأُجيب بأنَّ الواوَ صلةٌ زائدةٌ لا يُعْتَدُّ بها بدليلِ سقوطِها في قوله :

٣٨٩ - لَهُ زَجَلٌ كأنَّه صوتُ حادٍ إذا طَلَبَ الوسِيقَةَ أو زَمِيرُ[٧]

وقوله :

٣٩٠ - أو مُعْبَرُ الظهرِ يُنْبي عن وَلِيَّتِه ما حَجَّ رَبَّهُ في الدنيا ولا اعْتَمَرا[٨]

والمشهورُ قراءةُ : « إنَّه » بكسر إنَّ ، وقُرِىء بفتحِها[٩] على تقديرِ لامِ العلة .

قُلْنَا ٱهْبِطُوا۟ مِنْهَا جَمِيعًا ۖ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّى هُدًى فَمَن تَبِعَ هُدَاىَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٣٨﴾

قولُه : ﴿ **قلْنا اهبِطوا** ﴾ : إنما كرَّر قولِه : « قُلْنا » لأنَّ الهبوطَيْنِ مختلفان باعتبارِ متعلَّقَيْهما ، فالهبوطُ الأول عَلَّق

---

(١) سورة آل عمران ، آية (٦٤) .
(٢) سورة المؤمنون ، آية (١٠٠) .
(٣) البيت في ديوانه (٢٥٦) ، شرح المفصل لابن يعيش (٢/٧٨) ، الشذور (١٢٢) .
(٤) أخرجه البخاري ومسلم وسيأتي .
(٥) سورة البقرة ، آية (٢٢٢) .
(٦) سورة البقرة ، آية (٣٢) .
(٧) البيت للشماخ انظر ديوانه (٣٦) ، الإنصاف (٢٩٨) ، الخصائص (١/١٢٧) ، الخزانة (٢/٣٨٨) ، رصف المباني (١٦) .
(٨) البيت وهو من شواهد الكتاب (١/٣٠) ، الإنصاف (٢٩٨) ، الكشاف (١/١٥٢) .
(٩) انظر البحر المحيط (١/١٦٦) .

به العداوةَ ، والثاني علَّقَ به إتيانَ الهدى . وقيل : « لأنَّ الهبوطَ الأول من الجنةِ إلى السماءِ ، والثاني من السماءِ إلى الأرض » . واستَبْعَدَه بعضُهم لأجلِ قوله : « ولكم في الأرضِ مستقَرٌّ » . وقال ابن عطيةِ : « وحكى النقاش[1] أن الهبوطَ الثاني إنما هو من الجنة إلى السماءِ ، والأَوْلىٰ في ترتيبِ الآيةِ إنما هو إلى الأرضِ وهو الأخيرُ في الوقوعِ » . انتهى ، وقيل : كُرِّر على سبيلِ التأكيدِ نحو قولِك : قُمْ قُمْ ، والضمير في « منها » يَعُودُ على الجنةِ أو السماء .

قوله : ﴿ جميعاً ﴾ حالٌ من فاعلِ « اهبِطوا » أي : مجتمِعين : إمَّا في زمانٍ واحدٍ أو في أزمنةٍ متفرقة لأنَّ المرادَ الاشتراكُ في أصلِ الفعل ، وهذا هو الفرقُ بين : جاؤوا جميعاً ، وجاؤوا معاً ، فإن قولَك « معاً » يستلزمُ مجيئهم جميعاً في زمنٍ واحدٍ لِما دَلَّتْ عليه « مع » مِن الاصطحاب ، بخِلاف « جميعاً » فإنها لا تفيدُ إلا أنه لم يتخلَّفْ أحدٌ منهمْ عن المجيءِ ، من غيرِ تعرُّضٍ لاتحادِ الزمانِ . وقد جَرَتْ هذه المسألةُ بين ثعلب وغيره ، فلم يعرِفْها ذاك الرجلُ فأفادها له ثعلب .

و « جميع » في الأصل من ألفاظِ التوكيدِ ، نحو : « كُل » ، وبعضُهم عَدَّها معها . وقال ابنُ عطية : « وجميعاً حالٌ من الضميرِ في « اهبِطوا » وليس بمصدرٍ ولا اسمِ فاعل ، ولكنه عِوَضٌ منهما دالٌّ عليهما ، كأنه قال : « هبوطاً جميعاً أو هابطين جميعاً » كأنه يعني أنَّ الحالَ في الحقيقةِ محذوفٌ ، وأنَّ « جميعاً » تأكيدٌ له ، إلا أنَّ تقديرَه بالمصدرِ يَنْفي جَعْلَه حالاً إلا بتأويلٍ لا حاجةَ إليه . وقال بعضُهم : التقديرُ : قُلْنا اهبِطوا مجتمِعين فهبطوا جميعاً ، فَحُذِفَ الحالُ من الأولِ لدلالةِ الثاني عليه ، وحُذِفَ العاملُ من الثاني لدلالةِ الأولِ عليه ، وهذا تكلُّفٌ لم تَدْعُ إليه ضرورةٌ .

قوله : ﴿ فإمَّا يَأْتِيَنَّكمْ مني هُدَىً فَمَنْ تَبِع ﴾ . . . الآية . الفاءُ مُرَتِّبَةٌ معقِّبةٌ . و « إمَّا » أصلُها : إن الشرطيةُ زِيدَتْ عليها « ما » تأكيداً ، و « يأتينَّكم » في محلِّ جزمٍ بالشرطِ ، لأنه بُني لاتصالِه بنونِ التوكيدِ . وقيل : بل هو مُعْرَبٌ مطلقاً . وقيل : مبنيٌّ مطلقاً . والصحيح : التفصيلُ : إنْ باشَرَتْه كهذه الآيةِ بُني وإلاَّ أُعْرِبَ ، نحو : هل يقومانِّ ؟ وبُني على الفتحِ طلباً للخفَّة ، وقيل : بل بُني على السكونِ وحُرِّكَ بالفتحِ لالتقاءِ الساكنين . وذهب الزجاج والمبردُ إلى أن الفعلَ الواقعَ بعد إن الشرطية المؤكَّدة بـ « ما » يجب تأكيدُه بالنون ، قالا : ولذلك لم يَأْتِ التنزيلُ إلا عليه . وذهب سيبويه إلى أنه جائزٌ لا واجبٌ ، لكثرةِ ما جاءَ به منه في الشعر غيرَ مؤكَّد ، فكثرةُ مجيئِه غيرَ مؤكَّدٍ يدلُّ على عَدَمِ الوجوبِ ، فمِنْ ذلك قولُه :

٣٩١ ـ فإمَّا تَرَيْني كابنةِ الرَّمْلِ ضاحياً ... على رِقَّةٍ أَحْفَى ولا أَتَنَعَّلُ[2]

وقولُ الآخر :

٣٩٢ ـ يا صاحِ إمَّا تَجِدْني غيرَ ذي جِدَةٍ ... فما التَخلِّي عن الخُلاَّنِ من شِيَمي[3]

وقولُ الآخر :

٣٩٣ ـ زَعَمَتْ تُماضِرُ أنَّني إمَّا أَمُتْ ... يَسْدُدْ أُبَيْنُوها الأَصاغِرْ خُلَّتي[4]

---

(١) محمد بن الحسن بن محمد بن زياد بن هارون ، أبو بكر النقاش عالم بالقرآن وتفسيره صاحب شفاء الصدور توفي سنة ٣٥١ هـ وفيات الأعيان (١/٤٨٩) ، إرشاد الأريب (٦/٤٩٦) ، غاية النهاية (٢/١١٩) ، الأعلام (٦/٨١) .

(٢) البيت للشنفري وهو من شواهد البحر (١/١٦٨) ، والأشموني (٣/٢١٦) .

(٣) البيت في الأشموني (٣/٢١٦) ، التصريح (٢/٢٠٤) ، العيني (٤/٣٣٩) .

(٤) البيت لسلمى بن ربيعة انظر الأصمعيات (١٦١) ، الحماسة (١/٢٨٦) ، النوادر (١٢١) ، أمالي ابن الشجرى =

وقول الآخر :

٣٩٤ - فـإمَّـا تَـرَيْـنـي ولِـي لِـمَّـةٌ فـإنَّ الـحـوادثَ أَوْدَى بِـهـا[١]

وقولُ الآخر :

٣٩٥ - فـإمَّـا تَـرَيْـنـي لا أُغَـمِّضُ سـاعـةً مِـن الـدهـرِ إلا أَنْ أَكِبَّ فَـأَنْـعَـسَـا[٢]

وقول الآخر :

٣٩٦ - إمَّـا تَـرَيْـنـي الـيـومَ أمَّ حَـمْـزِ قـارَبْـتُ بـيـنَ عَـنَـقـي وجَـمْـزِي[٣]

وقال المهدوي : « إمَّا » هي إنْ التي للشرطِ زِيدَتْ عليها « ما » ليصِحَّ دخولُ النون للتوكيدِ في الفعلِ ، ولو سَقَطَتْ « ما » لم تَدْخُلِ النونُ ، فـ « ما » تؤكِّدُ أولَ الكلامِ ، والنونُ تؤكِّدُ آخرَه » وتبعه ابنُ عطية . وقال بعضهم[٤] : « هذا الذي ذَهَبا إليه من أنَّ النونَ لازِمَةٌ لفعلِ الشرطِ إذا وُصِلَتْ « إنْ » بـ « ما » هو مذهبُ المبردِ والزجاجِ » . انتهى . وليس في كلامِهما ما يدُلُّ على لزومِ النونِ كما ترى ، غايةُ ما فيه أنَّهما اشترطا في صِحَّةِ تأكيدِه بالنونِ زيادةَ « ما » على « إنْ » ، أمَّا كونُ التأكيدِ لازماً أو غيرِ لازم فلم يتعرَّضا له ، وقد جاء تأكيدُ الشرطِ بغيرِ « إنْ » كقوله :

٣٩٧ - مَـنْ نَـثْـقَـفَـنْ مـنـهـم فـلـيس بـآئِـبٍ أبـداً وقـتـلُ بـنـي قُـتَـيْـبَـةَ شـافـي[٥]

و « مني » متعلق بـ « يأْتِيَنَّ » ، وهي لابتداءِ الغاية مَجازاً ، ويجوز أن تكون في محلِّ حالٍ من « هُدَىً » لأنه في الأصل صفةُ نكرةٍ قُدِّم عليها ، وهو نظيرُ ما تَقَدَّم في قوله تعالى : « مِنْ ربِّه كلماتٍ »[٦] ، و « هُدى » فاعلٌ ، والفاءُ مع ما بعدها مِنْ قولِه : « فَمَنْ تَبع » جوابُ الشرطِ الأولِ ، والفاءُ في قوله تعالى : « فلا خوفٌ » جوابُ الثاني ، وقد وقع الشرطُ الثاني وجوابُه جوابَ الأول ، ونُقِل عن الكسائي أن قوله : « فلا خوفٌ » جوابُ الشرطين معاً . قال ابن عطية بعد نَقْلِه عن الكسائي : « هكذا حُكِي وفيه نَظَرٌ ، ولا يتوجَّه أن يُخالَفَ سيبويه هنا ، وإنما الخلافُ في نحوِ قولِه : « فأمَّا إن كان من المقرَّبين فَرَوْحٌ »[٧] فيقولُ سيبويهِ : جوابُ أحدِ الشرطينِ محذوفٌ لدلالةِ قوله « فَرَوْحٌ » عليه . ويقول الكوفيون « فَرَوْح » جوابُ الشرطين . وأمَّا في هذه الآية فالمعنى يمنع أنْ يكونَ « فلا خوف » جواباً للشرطين » .

= (٦٩/٢) ، الهمع (٦٣/٢) ، شرح المفصل لابن يعيش (٥/٩) ، الدرر (٧٩/٢) ، البحر (١٦٨/١) .

(١) البيت للأعشى ورواية الديوان (١٧١) :

فأن تعد بين .....

.....

وانظر شرح المفصل لابن يعيش (٩٥/٥) ، رصف المباني (١٠٣) ، أمالي ابن الشجري (٢٢٧/١) ، الخزانة (٥٧٨/٤) ، العيني (٤١٦/٢) ، المخصص (٨٢/١٦) ، اللسان «حذت» .

(٢) البيت لامرىء القيس انظر ديوانه (٨٦) ، المقتضب (١٤/٣) .

(٣) البيت لرؤبة انظر ديوانه (٦٤) ، وهو من شواهد الكتاب (٢٤٧/٢) ، والمقتضب (٢٥١/٤) ، الإنصاف (٣٤٩/١) ، وابن يعيش (٦/٩) ، المخصص (١٩٥/١٤) .

(٤) انظر البحر المحيط (١٦٨/١) .

(٥) البيت لبنت مرة بن عاهان لما قتلته باهلة وهو من شواهد الكتاب (٥١٦/٣) ، الخزانة (٣٩٩/١١) ، المقتضب (١٤/٣) ، أوضح المسالك (١٧٤/٢) ، الهمع (٧٩/٢) ، الدرر (١٠٠/٢) ، التصريح (٢٠٥/٢) ، الأشموني (٢٢٠/٣) .

(٦) سورة البقرة ، آية (٣٧) .

(٧) سورة الواقعة ، آية (٨٨) .

وقيل : جوابُ الشرطِ الأول محذوفٌ تقديرُه : فإمَّا يأتِيَنَّكم مني هدىً فاتَّبعوه ، وقولُه : « فَمَنْ تَبع » جملةٌ مستقلةٌ . وهو بعيدٌ أيضاً .

و « مَنْ » يجوزُ أَنْ تكونَ شرطيةً وهو الظاهرُ ، ويجوز أَنْ تكونَ موصولةً ، ودَخَلَت الفاءُ في خبرِها تشبيهاً لها بالشرطِ ، ولا حاجةَ إلى هذا . فإن كانتْ شرطيةً كان « تَبع » في محل جزم ، وكذا : « فلا خَوْفٌ » لكونِهما شرطاً وجزاءً ، وإنْ كانت موصولةً فلا محلَّ لـ « تَبع » . وإذا قيل بأنَّها شرطيةٌ فهي مبتدأٌ أيضاً، ولكنْ في خبرها خلافٌ مشهور : الأصحُّ أنه فعلُ الشرطِ ، بدليل أنه يَلزُم عودُ ضميرٍ مِنْ فعلِ الشرط على اسمِ الشرط ، ولا يلزَمُ ذلك في الجوابِ ، تقول : مَنْ يَقُمْ أُكْرِمْ زيداً ، فليس في « أُكرم زيداً » ضميرٌ يعودُ على « مَنْ » ولو كان خبراً للزِمَ فيه ضميرٌ ، ولو قلتَ : « مَنْ يَقُمْ زيداً أُكْرِمْه » وأنت تعيدُ الهاءَ على « مَنْ » لم يَجُزْ لخلوِّ فعلِ الشرطِ من الضميرِ . وقيل : الخبرُ الجوابُ ، ويلزُم هؤلاء أن يأتوا فيه بعائدٍ على اسمِ الشرطِ ، فلا يَجُوزُ عندهم : « مَنْ يَقُمْ أُكْرِمْ زيداً » ولكنه جائز ، هذا ما أورده أبو البقاء . وسيأتي تحقيقُ القول في لزوم عَوْدِ ضميرٍ مِنَ الجوابِ إلى اسمِ الشرطِ عند قوله تعالى : ﴿ مَنْ كان عَدُوّاً لجبريل ﴾[1] . وقيل : مجموعُ الشرطِ والجزاءِ هو الخبرُ لأنَّ الفائدةَ إنما تَحْصَلُ منهما . وقيل : ما كان فيه ضميرٌ عائدٌ على المبتدأِ فهو الخبرُ .

والمشهورُ : « هُدَايَ » ، وقُرِىء : هُدَيَّ[2] ، بقلبِ الألفِ ياءً ، وإدغامها في ياء المتكلم ، وهي لغة هُذَيْل ، يقولون في عَصاي : عَصَيَّ ، وقال شاعرُهم يرثي بَنيه :

٣٩٨ - سَبَقوا هَوَيَّ وأَعْنَقُوا لِهَوَاهُمُ فَتُخُرِّمُوا ولكلِّ جَنْبٍ مَصْرَعُ[3]

كأنهم لمَّا لم يَصِلوا إلى ما تستحقُّه ياءُ المتكلمِ مِنْ كسرِ ما قبلَها لكونِه ألفاً أتَوا بما يُجَانِسُ الكسرةَ ، فقلبوا الألفَ ياءً ، وهذه لغةٌ مطردةٌ عندهم ، إلا أَنْ تكونَ الألفُ للتثنية فإنهم يُثْبِتُونها نحو : جاء مسلمايَ وغلامايَ .

قولَه : ﴿ فلا خَوْفٌ عليهم ﴾قد تقدَّم أنه يجوزُ أن يكونَ جواباً للشرطِ ، فيكونَ في محَلِّ جزم ، وأن يكونَ خبراً لـ « مَنْ » إذا قيل بأنها موصولةٌ ، وهو أَوْلَى لمقابلتِه بالموصولِ في قولِه : ﴿ والذين كفروا ﴾ فيكونَ في محل رفع ، و « لا » يجوز أَنْ تكونَ عاملةً عملَ ليس ، فيكونَ « خوفٌ » اسمها ، و « عليهم » في محلِّ نصبٍ خبرَها ، ويجوز أن تكونَ غيرَ عاملةٍ فيكونَ « خوفٌ » مبتدأ ، و « عليهم » في محل رفع خبرَه . وهذا أَوْلى مِمَّا قَبْله لوجهين :

أحدُهما : أنَّ عملَها عملَ ليس قليلٌ ولم يَثْبُتْ إلا بشيءٍ محتملٍ وهو قوله :

٣٩٩ - تَعَزَّ فلا شيءٌ على الأرضِ باقياً ولا وَزَرٌ مِمَّا قضى اللَّهُ واقِيَا[4]

والثاني : أنَّ الجملة التي بعدها وهي : « ولا هم يَحْزَنُون » تُعَيِّنُ أن تكونَ « لا » فيها غيرَ عاملةٍ لأنها لا تعملُ في المعارفِ ، فَجَعْلُها غيرَ عاملةٍ فيه مشاكلةٌ لِما بعدها ، وقد وَهِمَ بعضُهم فَجَعَلها عاملةً في المعرفة مستدلاً بقوله :

---

(١) سورة البقرة ، آية (٩٨) .

(٢) انظر مختصر الشواذ (٥) .

(٣) البيت لابي ذؤيب الهذلي انظر ديوان الهذليين (٢/١) ، أمالي ابن الشجري (٢٨١/١) ، شرح المفصل لابن يعيش (٣٣/٣) ، المحتسب (٧٦/١) ، الهمع (٥٣/٢) ، الدرر (٦٨/٢) ، شرح المفضليات ١٤٠٣/٣ ، المقرب ٢١٧/١ ، التصريح ٦١/٢ ، البحر ١٦٩/١ .

(٤) البيت في أوضح المسالك (٢٠٤/١) ، الشذور (٢٥٠) ، الهمع (١٢٥/١) ، الدرر (٩٧/١) ، الخزانة (٥٣٠/١) .

٤٠٠ - وحَلَّتْ سوادَ القلبِ لا أنا باغياً سِواها ولا في حُبِّها مُتَراخِيا[١]

فـ « أنا » اسمُها و « باغياً » خبرُها . قيل : ولا حُجَّةَ فيه لأنَّ « باغياً » حال عاملُها محذوفٌ هو الخبرُ في الحقيقة تقديره : ولا أنا أُرَىٰ باغِياً ، أو يكونُ التقديرُ : ولا أُرَى باغياً ، فلمَّا حُذِفَ الفعَلُ انفصلَ الضميرُ .

وقُرِىءَ : « فلا خَوْفُ » بالرفعِ مِنْ غيرِ تنوين[٢] ، والأحسنُ فيه أنْ تكونَ الإضافةُ مقدرةً أي : خوفُ شيءٍ ، وقيلَ : لأنه على نيةِ الألفِ واللامِ ، وقيل : حَذَفَ التنوينَ تخفيفاً . وقرىء : « فلا خوفَ »[٣] مبنياً على الفتح ، لأنها لا التبرئة وهي أبلغُ في النفي ، ولكن الناسَ رجَّحوا قراءةَ الرفع ، قال أبو البقاء : « لوجهَيْنِ ، أحدُهما : أنه عُطِف عليه ما لا يجوزُ فيه إلا الرفعُ وهو قولُه : « ولا هم » لأنه معرفةٌ ، و « لا » لا تعملُ في المعارِفِ ، فالأَوْلى أن يُجْعَلَ المعطوفُ عليه كذلك لتتشاكلَ الجملتان » ، ثم نظَّره بقولِهم : « قام زيد وعمراً كلَّمْتُه » يعني في ترجيحِ النصب في جملة الاشتغالِ للتشاكل . ثم قال : « والوجهُ الثاني من جهة المعنى ، وذلك أنَّ البناءَ يَدُلُّ على نفي الخوفِ عنهم بالكُلِّيَّة ، وليس المرادُ ذلك ، بل المرادُ نفيُه عنهم في الآخرةِ . فإنْ قيل : لِمَ لا يكونُ وجهُ الرفعِ أنَّ هذا الكلامَ مذكورٌ في جزاءِ مَنِ اتَّبع الهُدىٰ ، ولا يَليق أن يُنْفَى عنهم الخوفُ اليسيرُ ويُتَوَهَّمَ ثبوتُ الخوفِ الكثير ؟ قيل : الرفعُ يجوزُ أَنْ يُضْمَرَ معه نفيُ الكثيرِ ، تقديرُه : لا خوفٌ كثيرٌ عليهم ، فَيُتَوَهَّمَ ثبوتُ القليلِ ، وهو عكسُ ما قُدِّر في السؤال فبانَ أنَّ الوجهَ في الرفعِ ما ذكرنا » . انتهى .

قولُه تعالى : ﴿ ولا هُمْ يَحْزَنُون ﴾ تقدَّم أنه جملةٌ منفيةٌ وأنَّ الصحيحَ أنَّها غيرُ عاملةٍ ، و « يَحْزنون » في محلِّ رفعٍ خبراً للمبتدأ ، وعلى ذلك القولِ الضعيفِ يكون في محل نصب .

والخوفُ : الذُّعْرُ والفَزَع ، يقال : خافَ يخاف فهو خائِفٌ والأصل : خَوِف بوزن عَلِمَ ، ويتعدَّى بالهمزةِ والتضعيف . قال تعالى : « ونُخَوِّفُهم »[٤] ، ولا يكونُ إلا في الأمر المستقبل . والحزنُ ضدُّ السرورِ ، وهو مأخوذٌ من الحَزْن ، وهو ما غَلُظ من الأرض فكأنه ما غَلُظ من الهمِّ ، ولا يكون إلا في الأمر الماضي ، يقال : حَزِن يَحْزَن حُزْناً وحَزَناً . ويتعدَّى بالهمزةِ نحو : أَحْزَنْتُه ، وحَزَّنْتُه بمعناه ، فيكون فَعَّل وأَفْعَلَ بمعنى . وقيل : أَحْزَنَه حَصَّل له حُزْناً . وقيل : الفتحةُ مُعَدِّيةٌ للفعلِ نحو : شَتِرَتْ عينُه وشَتَرها الله ، وهذا على قولِ مَنْ يَرَى أنَّ الحركةَ تُعَدِّي الفعلَ . وقد قُرِىء باللغتين : « حَزَنَه وأَحْزَنه » وسيأتي تحقيقهما .

وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَكَذَّبُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَآ أُو۟لَـٰٓئِكَ أَصْحَـٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَـٰلِدُونَ ﴿٣٩﴾ يَـٰبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتِىَ ٱلَّتِىٓ أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَوْفُوا۟ بِعَهْدِىٓ أُوفِ بِعَهْدِكُمْ وَإِيَّـٰىَ فَٱرْهَبُونِ ﴿٤٠﴾

---

(١) البيت للنابغة الجعدي انظر ديوانه (١٧١) ، أمالي ابن الشجري (٢٨٢/١) ، الهمع (١٢٥/١) ، الدرر (٩٨/١) .

(٢) انظر البحر المحيط (١٦٩/١) .

(٣) انظر المصدر السابق .

(٤) سورة الإسراء ، آية (٦٠) .

قوله : ﴿ والذين كفروا ﴾ إلى قوله : ﴿ خالدون ﴾ : « الذين » مبتدأ وما بعده صلةٌ وعائدٌ ، و « بآياتنا » متعلق بكذَّبوا . ويجوز أن تكونَ الآيةُ من بابِ الإعمال ، لأنَّ « كفروا » يَطْلُبها ، ويكونُ من إعمالِ الثاني للحذف من الأول ، والتقديرُ : كفروا بنا وكَذَّبوا بآياتِنا . و « أولئك » مبتدأٌ ثانٍ و « أصحابُ » خبرُه ، والجملةُ خبرُ الأولِ ، ويجوزُ أن يكونَ « أولئك » بدلاً من الموصول أو عطفَ بيان له ، و « أصحابُ » خبرَ المبتدأ الموصول . وقوله : « هم فيها خالدون » جملةٌ اسميةٌ في محلِّ نصبٍ على الحالِ للتصريحِ بذلك في مواضعَ . قال تعالى : ﴿ أصحابُ النار خالدين ﴾[1] . وأجاز أبو البقاء أن تكونَ حالاً من « النار » ، قال : « لأنَّ فيها ضميراً يعودُ عليها ، ويكونُ العامل فيها معنى الإضافةِ أو اللام المقدَّرَةَ » . انتهى . وقد عُرِف ما في ذلك .

ويجوز أن تكونَ في محلِّ رفع خبراً لأولئك ، وأيضاً فيكونُ قد أُخْبِرَ عنه بخبرين ، أحدُهما مفردٌ وهو « أصحابُ » . والثاني جملةٌ ، وقد عُرِف ما فيه من الخلافِ .

و « فيها » متعلقٌ بـ « خالدون » . قالوا : وحُذِف من الكلام الأول ما أُثْبِتَ في الثاني ، ومن الثاني ما أُثْبِتَ في الأول ، والتقدير : فَمَنْ تبع هُدايَ فلا خوفٌ ولا حُزْنٌ يَلْحَقُه وهو صاحبُ الجنةِ ، ومَنْ كَفَر وكَذَّب لَحِقَه الحزنُ والخوفُ وهو صاحبُ النار لأنَّ التقسيمَ يقتضي ذلك ، ونظَّروه بقولِ الشاعر :

٤٠١ - وإني لَتَعْرونِي لِذِكْراكِ فَتْرَةٌ ... كما انتفَضَ العصفورُ بَلَّلَه القَطْرُ[2]

والآيَةُ لغةً : العلامةُ ، قال النابغةُ الذبياني :

٤٠٢ - تَوَهَّمْتُ آياتٍ لها فَعَرَفْتُها ... لستةِ أعوامٍ وذا العامُ سابِعُ[3]

وسُمِّيَتْ آيةُ القرآنِ آيةً لأنها علامةٌ لانفصالِ ما قبلَها عمَّا بعدَها . وقيل : سُمِّيَتْ بذلك لأنها تَجْمَعُ حروفاً من القرآن فيكون مِنْ قولِهم : « خرج بنو فلان بآيتِهم » أي : بجماعتهم ، قال شاعر :

٤٠٣ - خَرَجْنا مِن النَّقْبَيْنِ لا حَيَّ مِثْلُنا ... بآياتِنا نُزْجي اللِّقاحَ المَطافِلا[4]

واختلف النحويون في وَزْنِها : فمذهب سيبويه والخليلِ أنها فَعَلَة ، والأصل : أَيَية بفتح العين ، تحرَّكَتِ الياء وانفتح ما قبلَها فَقُلِبت ألفاً ، وهذا شاذٌّ ، لأنه إذا اجتمع حرفا عِلة أُعِلَّ الأخيرُ ، لأنه مَحَلُّ التغييرِ نحو : هَوَىٰ وحَوَىٰ ، ومثلُها في الشذوذِ : غاية وطاية وراية .

ومذهبُ الكسائي أن وَزنَها آيِيَة على وزن فاعِلة ، فكانَ القياسُ أن يُدْغَمَ فيقال : آيَّة كدابَّة إلا أنه تُرِكَ ذلك تخفيفاً ، فحذَفُوا عينَها كما خفَّفوا كَيْنونة والأصل : كَيِّنونة بتشديد الياء ، وَضَعَّفوا هذا بأنَّ بناءَ كَيِّنونة أثقلُ فناسَبَ التخفيفُ بخلافِ هذه .

ومذهبُ الفرَّاء أنَّها فَعْلَةٌ بسكونِ العين ، واختاره أبو البقاء قال : « لأنها من تَأَيَّا القوم أي اجتمعوا ، وقالوا في

---

(١) سورة التغابن ، آية (١٠) .

(٢) البيت لأبي صخر الهذلي انظر شرح أشعار الهذليين (٢/٩٥٧) ، المقرب (١/١٦٢) أمالي القالي (١/١٤٧) ، الإنصاف (١٦٠) ، شرح المفصل لابن يعيش (٢/٦٧) ، الهمع (١/١٩٤) ، الشذور (٢٨٧) ، العيني (٣/٦٧) ، الخزانة (٣/٢٥٤) .

(٣) انظر ديوانه (٥٢) ، أوضح المسالك (٣/٢٢٣) ، القرطبي (١/٤٨) .

(٤) البيت لبرج بن مسهر . انظر القرطبي (١/٤٨) .

الجمع : آياء ، فَظَهَرَتِ الياءُ الأولى ، والهمزةُ الأخيرةُ بدلٌ من ياء ، ووزنُه أَفْعال ، والألفُ الثانيةُ بدلٌ من همزةٍ هي فاءُ الكلمة ، ولو كانَتْ عينُها واواً لقالوا في الجمع : آواء ، ثم إنهم قَلَبوا الياءَ الساكنةَ ألفاً على غيرِ قياس » انتهى . يعني أنَّ حرفَ العلَّةِ لا يُقْلَبُ حتى يَتحرَّكَ وينفتحَ ما قبله .

وذهبَ بعضُ الكوفيين إلى أن وزنها أَيِيَة ، بكسر العين مثل : نَبِقَة فَأْعِلَّ ، وهو في الشذوذِ كمذهبِ سيبويه الخليل . وقيل وزنُها : فَعْلَة بضم العين ، وقيل أصلُها : أياة بإعلال الثاني ، فَقُلبت بأَنْ قُدِّمَتِ اللامُ وأُخِّرَتِ العينُ وهو ضعيفٌ . فهذه ستةُ مذاهبَ لا يَسْلَمُ كلُّ واحدٍ منها من شذوذٍ .

قولُه تعالى : ﴿ يا بني إسرائيل ﴾ . . « بني » منادى وعلامةُ نصبِه الياءُ لأنه جمعُ مذكرٍ سالمٌ وحُذِفَتْ نونُه للإضافةِ ، وهو شبيهٌ بجَمْعِ التكسيرِ لتغيُّرِ مفرده ، ولذلك عامَله العربُ ببعضِ معاملةِ التكسيرِ فَأَلْحقوا في فِعْلِه المسندِ إليه تاءَ التأنيثِ نحو : قالت بنو فلان ، وقال الشاعرَ :

٤٠٤ - قالَتْ بنو عامِرٍ خالُوا بني أَسَدٍ ... يا بؤسَ للجهلِ ضَرَّاراً لأقوامِ [1]

وأعْربوه بالحركاتِ أيضاً إلحاقاً له به ، قال الشاعر :

٤٠٥ - وكان لنا أبو حسنٍ عليٌّ ... أباً بَرَّاً ونحنَ له بنينُ [2]

برفعِ النونِ ، وهل لامُه ياءٌ لأنه مشتقٌّ من البناء لأن الابنَ من فَرْعِ الأبِ ، ومبنيٌّ عليه ، أو واوٌ لقولهم : البُنُوَّة كالأُبُوَّة والأُخُوَّة ؟ قولان . الصحيحُ الأولُ ، وأمّا البُنُوّة فلا دلالَةَ فيها لأنهم قد قالوا : الفُتُوَّة ، ولا خلافَ أنها من ذوات الياء ، إلا أنَّ الأخفشَ رَجَّح الثانيَ بأنَّ حَذْفَ الواو أكثرُ . واختُلِفَ في وزنِه فقيل : بَنَي بفتح العين وقيل بَنْي بسكونها ، وقد تقدم أنه أحد الأسماء العشرةِ التي سُكِّنَتْ فاؤها وعُوِّضَ من لامِها همزةُ الوصلِ .

وإسرائيل : خَفْضٌ بالإضافةِ ، ولا يَنْصَرِفُ للعلَمِيَّة والعُجْمة ، وهو مركبٌ تركيبَ الإضافةِ مثل : عبدالله ، فإنَّ « إسْراً » هو العبدُ بلغتِهم ، و « إيل » هو اللَّهُ تعالى . وقيل : « إسْراً » مشتقٌ من الأسْرِ وهو القوة ، فكأن معناه : الذي قَوَّاه الله . وقيل لأنه أُسْرِي بالليلِ مُهاجراً إلى اللَّهِ تعالى . وقيل : لأنه أُسِرَ جِنِّيّاً كان يُطْفِئُ سِراجَ بيتِ المَقْدِس . قال بعضُهم : فعلى هذا يكونُ بعضُ الاسمِ عربياً وبعضُه أعجمياً ، وقد تَصَرَّفَتْ فيه العربُ بلغاتٍ كثيرةٍ أفصَحُها لغةُ القرآنِ وهي قراءةُ الجمهور . وقرأ أبو جعفر والأعمش[3] : « إسْرايِل » بياءٍ بعد الألف من غيرِ همزةٍ ، ورُوي عن ورش : إسْرائِل بهمزةٍ بعد الألف دونَ ياءٍ ، واسْرَأَلَ بهمزةٍ مفتوحةٍ بين الراء واللام وإسْرَئِل بهمزة مكسورةٍ بين الراء واللام وإسْرال بألفٍ محضة بين الراءِ واللامِ ، قال الشاعر :

---

(١) البيت للنابغة انظر ديوانه (٧٠) ، وهو من شواهد الكتاب (٢٧٨/٢) ، أمالي ابن الشجري (٨٠/٢) ، الخصائص (١٠٦/٣) ، الإنصاف (٣٣٠/١) ، ذيل الأمالي (١٣٩) ، الهمع (١٧٣/١) ، المحتسب (٢٥١/١) ، ابن يعيش (٦٨/٣) ، اللسان «خلا» ، الخزانة (١٣١/٢) ، الدرر (١٤٨/١) ، البحر المحيط (٣٩٠/٥) ، روح المعاني (١٥١/١٣) .

(٢) البيت لسعيد بن قيس انظر أوضح المسالك (٣٩/١) ، العيني (١٥٦/١) ، الخزانة (٤١٨/٣) .

(٣) سليمان بن مهران الأسدي بالولاء أبو محمد أصله من بلاد الريّ ومنشأه ووفاته في الكوفة قال الذهبي : كان رأساً في العلم النافع والعمل الصالح توفي سنة ١٤٨ هـ ابن سعد (٢٣٨/٦) ، تاريخ بغداد (٣/٩) ، الأعلام (١٣٥/٣) .

٤٠٦ - لا أرى مَنْ يُعينُني في حياتي غيرَ نفسي إلا بني إسْرالِ[١]

وتُروى قراءةً عن نافع . و « إسرائِين » أبْدلوا من اللامِ نوناً كأُصَيْلان في أُصَيْلال ، قال :

٤٠٧ - قالَتْ وكنتُ رجلاً فَطِينا هذا ـ وربِّ البيتِ ـ إسرائينا[٢]

ويُجْمَع على « أساريل » . وأجاز الكوفيون : أسارِلَة ، وأسارل ، كأنهم يُجيزون التعويضَ وعدمه ، نحو : فَرازِنة وفرازِين . قال الصفَّار[٣] : « لا نعلم أحداً يُجيز حذفَ الهمزةِ من أوَّلِه » .

قوله : ﴿ **اذكروا نعمتي** ﴾ اذكروا فعلٌ وفاعلٌ ، ونعمتي مفعولٌ ، وقال ابن الأنباري : « لا بُدَّ مِنْ حذفِ مضافٍ تقديرُه : شُكْرَ نِعْمتي . والذِّكر والذُّكر بكسرِ الذال وضَمِّها بمعنًى واحدٍ ، ويكونان باللسانِ وبالجَنانِ . وقال الكسائي : « هو بالكسر لِلِّسان وبالضمّ للقلب » فضدُّ المكسور : الصمتُ ، وضدُّ المضمومِ : النِّسْيان ، وفي الجملةِ فالذكرُ الذي محلُّه القلبُ ضدُّه النسيانُ ، والذي محلُّه اللسانُ ضِدُّه الصمتُ ، سواءً قيل : إنهما بمعنًى واحدٍ أم لا .

والنِّعْمَةُ : اسمٌ لِما يُنْعَمُ به وهي شبيهةٌ بفِعْلٍ بمعنى مَفْعول نحو : ذِبْح ورِعْي ، والمرادُ بها الجمعُ لأنها اسمُ جنسٍ ، قال تعالى : ﴿وإنْ تَعُدُّوا نعمةَ اللَّهِ لا تُحْصُوها﴾[٤] . و «التي أنْعَمْتُ» صفتُها والعائدُ محذوفٌ . فإنْ قيل : مِنْ شرطِ حَذْفِ عائدِ الموصولِ إذا كان مجروراً أن يُجَرَّ الموصولُ بمثلِ ذلك الحرفِ وأنْ يَتَّحِدَ متعلَّقُهما ، وهنا قد فُقِد الشرطان ، فإنَّ الأصلَ : التي أنعمتُ بها ، فالجوابُ أنه إنما حُذِف بعد أنْ صار منصوباً بحَذْفِ حَرْفِ الجرِّ اتساعاً فبقي : أنعمتُها ، وهو نظيرُ : ﴿ كالذي خاصوا ﴾[٥] في أحدِ الأوجه ، وسيأتي تحقيقُه إنْ شاء الله تعالى .

و « عليكُمْ » متعلِّقٌ به ، وأتى بـ « على » دلالةً على شمولِ النعمةِ لهم .

قوله : ﴿ **وأَوْفُوا بعهدي** ﴾ هذه جملةٌ أمريةٌ عطْفٌ على الأمريَّةِ قبلَها ، ويقال : أَوْفَى وَوَفَى وَوَفَّى مشدَّداً ومخففاً ، ثلاثُ لغات بمعنًى ، قال الشاعر :

٤٠٨ - أمَّا ابنُ طَوْقٍ فقد أَوْفَى بذِمَّتِه كما وَفَى بقِلاصِ النَّجْمِ حادِيها[٦]

فَجَمَع بين اللغتين . ويقال : أَوْفَيْتُ ووفَيْتُ بالعهدِ وأَوْفَيت الكيلَ لا غيرُ . وعن بعضِهم أنَّ اللغاتِ الثلاثَ واردةٌ في القرآن ، أمَّا « أَوْفى » فكهذه الآية ، وأمَّا « وفَّى » بالتشديد فكقوله : ﴿ وإبراهيمَ الذي وَفَّى ﴾[٧] ، وأمَّا « وَفَى » بالتخفيف فلِم يُصَرَّح به ، وإنما أُخِذَ مِنْ قوله تعالى : « ومَنْ أوفى بعهده من الله »[٨] ، وذلك أنَّ أَفْعَلَ التفضيلَ لا يُبْنَى إلا من الثلاثي كالتعجُّب هذا هو المشهورُ ، وإنْ كانَ في المسألة كلامٌ كثيرٌ ، ويُحْكى أن المستنبِطَ لذلك أبو القاسم الشاطبي[٩] ، ويجيء « أَوْفَى » بمعنى ارتفع ، قال :

---

(١) البيت لأمية بن أبي الصلت انظر ديوانه (٥١) ، البحر (١/١٧٢) .

(٢) تقدم وانظر المخصص (١٣/٢٨٢) .

(٣) القاسم بن عليّ بن محمد بن سليمان الأنصاريّ البصليوسي الشهير بالصَّفار شرح كتاب سيبويه مات بعد الثلاثين وستمائة البغية (٢/٢٥٦) .

(٤) سورة إبراهيم ، آية (٣٤) .

(٥) سورة التوبة ، آية (٦٩) .

(٦) البيت لطفيل الغنوي انظر ملحق ديوانه (٦٥) ، الخصائص (١/٣٧٠) ، الكامل (٣٤٠) ، القرطبي (٦/٢٣) ، اللسان «قلص» .

(٧) سورة النجم ، آية (٣٧) .

(٨) سورة التوبة ، آية (١١١) .

(٩) القاسم بن فيره بن خلق بن أحمد الرعيني أبو محمد الشاطبي =

٤٠٩ - رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عَلَمٍ تَرْفَعَنْ ثَوبِي شَمَالاتُ(١)

و « بعهدي » متعلِّقٌ بـ « أَوْفُوا » والعَهْدُ مصدرٌ ، ويُحتمل إضافتُه للفاعل أو المفعول . والمعنى بما عَاهَدْتُكم عليه من قَبول الطاعة ، ونحوُه : ﴿ ألم أَعْهَدْ إليكُمْ يا بني آدم ﴾(٢) أو بما عاهَدْتموني عليه ، ونحوُه : ﴿ ومَنْ أَوْفَى بما عاهَدَ عليهُ اللَّهَ ﴾(٣) ، ﴿ صَدَقوا ما عاهَدوا اللَّهَ عليه ﴾(٤) .

قوله : « أُوْفِ » مجزومٌ على جوابِ الأمر ، وهل الجازمُ الجملةُ الطلبيةُ نفسُها لِما تضمَّنَتْه مِنْ معنى الشرط ، أو حرفُ شرطٍ مقدَّرٌ تقديرُه : « إنْ تُوفوا بعَهْدي أُوفِ » قولان . وهكذا كلُّ ما جُزِم في جوابِ طلبٍ يَجْري فيه هذا الخلاف .

و « بعَهْدِكم » متعلِّقٌ به ، وهو محتمِلٌ للإضافةِ إلى الفاعلِ أو المفعولِ كما تقدَّم .

قولُه : ﴿ وإيَّايَ فارْهَبون ﴾ « إيَّاي » ضميرٌ منصوبٌ منفصلٌ ، وقد عُرِف ما فيه من الفاتحة . ونصبُه بفعلٍ محذوفٍ يفسِّرُهُ الظاهرُ بعدَه ، والتقديرُ : « وإياي ارهبوا فارهبون » وإنما قَدَّرْتُه متأخراً عنه ، لأنَّ تقديرَه متقدِّماً عليه لا يَحْسُنُ لانفصالِه ، وإنَّ كان بعضُهم قَدَّره كذلك . والفاءُ في « فارهبون » فيها قولان للنحويين ، أحدُهما : أنها جوابُ أمر مقدَّر تقديرُه : تَنَبَّهوا فارهبون ، وهو نظيرُ قولِهم : « زيداً فاضرب » أي : تنبَّهْ فاضربْ زيداً ، ثم حُذِف : تَنَبَّه فصار : فاضْرِب زيداً ، ثم قُدِّم المفعولُ إصلاحاً للَّفْظِ ، لئلا تقعَ الفاءُ صدراً ، وإنما دَخَلَتِ الفاءُ لتربطَ هاتين الجملتين . والقولُ الثاني في هذه الفاءِ : أنها زائدةٌ .

وقال الشيخ(٥) بعد أن حكى القولَ الأولَ : « فتحتملُ الآيةُ وجهين :

أحدُهما : أن يكونَ التقديرُ : وإياي ارهبوا تنبَّهُوا فارهبون ، فتكونُ الفاء دَخَلَتْ في جواب الأمر وليست مؤخرةً من تقديم .

والوجهُ الثاني أن يكونَ التقديرُ : وتنبَّهوا فارهبون ، ثم قُدِّم المفعولُ فانفصلَ وأُتِي بالفاء حين قُدِّم المفعول ، وفعلُ الأمر الذي هو تنبَّهوا محذوفٌ ، فالتقى بحذفِه الواوُ والفاءُ ، يعني فصارَ التقديرُ : وفإياي ارهَبُوا ، فقُدِّم المفعولُ على الفاءِ إصلاحاً للفظ ، فصارَ : وإيَّاي فارهبوا ، ثم أُعيد المفعولُ على سبيلِ التأكيد ولتكميل الفاصِلةِ ، وعلى هذا « فإيَّاي » منصوبٌ بما بَعده لا بفعلٍ محذوفٍ ، ولا يَبْعُد تأكيد المنفصل بالمتصل كما لا يمتنعُ تأكيدُ المتصلِ بالمنفصلِ ، وفيه نظرٌ .

والرَّهَبُ والرَّهْبُ والرَّهْبةُ : الخوفُ ، مأخوذٌ من الرَّهابة وهي عَظْمٌ في الصدر يؤثِّر فيه الخوف .

= إمام القراء كان ضريراً ولد بشاطبة وتوفي بمصر وهو صاحب حرز الأماني قصيدة في القراءات تعرف بالشاطبية توفي سنة ٥٩٠ هـ نكت الهميان (٢٢٨) ، الوفيات (٤٢٢/١) ، الأعلام (١٨٠/٥) .

(١) البت لجذيمة الأبرش وهو من شواهد الكتاب (١٥٣/٢) ، النوادر (٢١٠) ، الهمع (٣٨/٢) ، الدرر (٤١/٢) .

(٢) سورة يس ، آية (٦٠) .

(٣) سورة الفتح ، آية (١٠) .

(٤) سورة الأحزاب ، آية (٢٣) .

(٥) انظر البحر المحيط (١٧٦/١) .

وَءَامِنُواْ بِمَآ أَنزَلْتُ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَكُمْ وَلَا تَكُونُوٓاْ أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِۦ ۖ وَلَا تَشْتَرُواْ بِـَٔايَٰتِى ثَمَنًا قَلِيلًا وَإِيَّٰىَ فَٱتَّقُونِ ﴿٤١﴾ وَلَا تَلْبِسُواْ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُواْ ٱلْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٤٢﴾ وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱرْكَعُواْ مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ ﴿٤٣﴾

قوله تعالى : ﴿ بما أَنْزَلْتُ ﴾ . . « ما » يجوز أن تكونَ بمعنى الذي ، والعائدُ محذوفٌ ، أي : الذي أَنْزَلْتُه ، ويجوز أن تكونَ مصدريةً ، والمصدرُ واقعٌ موقعَ المفعولِ أي بالمنزَّلِ . و « مصدقاً » نصبٌ على الحالِ ، وصاحبُها العائدُ المحذوفُ . وقيل : صاحبُها « ما » والعاملُ فيها « آمنوا » ، وأجازَ بعضُهم أن تكونَ « ما » مصدريةً من غير جَعْلِه المصدرَ واقعاً موقعَ مفعولٍ به ، وجَعَل « لِما معكم » من تمامه ، أي : بإنزالي لِما معكم ، وجَعَل « مُصَدِّقاً » حالاً من « ما » المجرورةِ باللامِ قُدِّمَتْ عليها وإن كان صاحبُها مجروراً ، لأنَّ الصحيحَ جوازُ تقديمِ حالِ المجرورِ بحرفِ الجر عليه كقولِه :

٤١٠ ـ فإنْ تَكُ أَذْوادٌ أُصِبْنَ ونِسْوَةٌ فَلَنْ يَذْهبوا فَرْغاً بقَتْلِ حِبالِ[1]

«فَرْغاً » حالٌ من « بقتل » ، وأيضاً فهذه اللامُ زائدةٌ فهي في حكم المُطَّرح ، و « مصدقاً » حالٌ مؤكدة ، لأنه لا تكونُ إلا كذلك . والظاهرُ أنَّ « ما » بمعنى الذي ، وأنَّ « مصدقاً » حالٌ مِنْ عائدِ الموصولِ ، وأنَّ اللامَ في « لِما » مقويةٌ لتعدية « مصَدِّقاً » لـ « ما » الموصولةِ بالظرف .

قوله : ﴿ أَوَّلَ كافرٍ به ﴾ « أولَ » خبرُ « كان » قبلَه ، وفيه أربعة أقوال ، أحدُها ـ وهو مذهبُ سيبويه ـ أنه أَفْعَل ، وأنَّ فاءَه وعينَه واوٌ ، وتأنيثُه أُوْلى ، وأصلُها : وُوْلى ، فأُبْدِلَتِ الواوُ همزةً وجوباً ، وليست مثلَ « وُوْرِيَ » في عَدَمِ قَلْبها لسكونِ الواوِ بعدَها ، لأنَّ واوَ « أُولَى » تَحَرَّكت في الجمعِ في قولهم « أُوَل » ، فحُمِلَ المفردُ على الجمعِ في ذلك . ولم يَتَصَرَّفْ من « أَوَّل » فِعْلٌ لاستثقاله . وقيل : هو مِنْ وَأَل إذا نجا ، ففاؤُه واوٌ وعينُه همزةٌ ، وأصلُه أَوْأَل ، فَخُفِّفَت بأَنْ قُلِبَتِ الهمزةُ واواً ، وأُدْغِم فيها الواوُ الأولى فصار : أَوَّل ، وهذا ليسَ بقياس تخفيفِه ، بل قياسُه أن تُلْقى حركةُ الهمزةِ على الواو الساكنة وتُحْذَفَ الهمزةُ ، ولكنهم شَبَّهوه بخَطِيَّة وبَرِيَّة ، وهو ضعيفٌ ، والجمع : أَوائل وأَوالي أيضاً على القلب . وقيل : هو من آل يَؤُول إذا رَجَع ، وأصلُه : أَأْوَل بهمزتين الأولى زائدةٌ والثانيةُ فاؤُه ، ثم قُلِب فأُخِّرَتِ الفاءُ بعد العين فصار : أَوْأَل بوزن أَعْفَل ، ثم فُعِلَ به ما فُعِل في الوجهِ الذي قبلَه من القلب والإدغامِ وهو أضعفُ منه . وقيل : هو وَوَّل بوزن فَوْعَل ، فأُبْدِلَتِ الواوُ الأولَى همزةً ، وهذا القولُ أَضْعَفُها ؛ لأنه كان ينبغي أن ينصرفَ ليس إلاَّ . والجمعُ : أوائل ، والأصلُ : وَوأوِل ، فقُلِبَتِ الأولى همزةً لِما تقدَّم ، والثالثة أيضاً لوقوعِها بعد أَلِف الجمعِ .

واعلم أنَّ « أَوَّل » أَفْعَلُ تفضيلٍ ، وأَفْعَلُ التفضيلِ إذا أُضيفَ إلى نكرةٍ كان مفرداً مذكراً مطلقاً . ثم النكرةُ

---

(١) البيت لطلحة بن خويلد قاتل عكاشة بن محصن انظر المحتسب (١٤٨/٢) ، الأشموني (١٧٧/٢) ، العيني (١٥٤/٣) ، البحر (١٠٧/٧) ، والتهذيب (١١٠/٨) ، (فرغ) واللسان (فرغ) وابن عقيل (٦٤٢/١) ، أزواد جمع زود وهو من الإبل ما بين الثلاث إلى العشر ، حبال ابن الشاعر وقيل ابن أخيه وكان المسلمون قد قتلوه في حرب الردة .

المضافُ إليها أَفْعل : إمَّا أن تكونَ جامدةً أو مشتقةً ، فإنْ كانَتْ جامدةً طابقَتْ ما قبلها نحو : الزيدان أفضلُ رجلَيْن ، الزيدون أفضلُ رجال ، الهنداتُ أفضلُ نسوةٍ . وأجاز المبردُ إفرادَها مطلقاً ورَدَّ عليه النَّحْويون . وإن كانَتْ مشتقةً فالجمهورُ أيضاً على وجوبِ المطابقةِ نحو : « الزيدُون أفضلُ ذاهبين وأكرمُ قادمين » ، وأجازَ بعضُهم المطابقةَ وعدَمَها ، أنشد الفراء :

٤١١ ـ وإذا هُمُ طَعِمُوا فَأَلأَمُ طاعِمٍ وإذا هُمُ جاعُوا فَشَرُّ جِياعِ[1]

فَأَفْرَدَ في الأولِ وطابَقَ في الثاني . ومنه عندَهم : « ولا تكونوا أوَّلَ كَافرٍ به »[2] .

إذا تقرَّر هذا فكان ينبغي على قولِ الجمهور أن يُجْمع « كافر » ، فأجابوا عن ذلك بأوجهٍ ، أَجْوَدُها : أَنَّ أَفْعَل في الآية وفي البيتِ مضافٌ لاسمٍ مفردٍ مُفْهِمٍ للجمع حُذِفَ وبَقيتْ صفتُه قائمةً مَقامَه ، فجاءت النكرةُ المضافُ إليها أَفْعَل مفردةٍ اعتباراً بذلك الموصوف المحذوف ، والتقديرُ : ولا تكونوا أولَ فريقٍ ـ أو فوجٍ ـ كافرٍ ، وكذا : فَأَلأَمُ فريقِ طاعمٍ ، وقيل : لأنه في تأويل : أوَّلَ مَنْ كفر به ، وقيل : لأنه في معنى : لا يكُنْ كلُّ واحدٍ منكم أولَ كافرٍ ، كقولِك : كساناً حُلَّةً أي : كلَّ واحدٍ منا ، ولا مفهومَ لهذهِ الصفةِ هنا فلا يُراد : ولا تكونوا أولَ كافرٍ بل آخرَ كافر . ولمَّا اعتقدَ بعضُهم أنَّ لها مفهوماً احتاجَ إلى تأويلِ جَعْلِ « أول » زائداً ، قال : تقديرُه ولا تكونوا كافرين به ، وهذا ليس بشيء ، وقدَّره بعضُهم بأَنَّ ثمَّ معطوفاً محذوفاً تقديرُه : ولا تكونوا أولَ كافرٍ به ولا آخرَ كافرٍ ، ونصَّ على الأول لأنه أَفْحَشُ للابتداءِ به ، وهو نظيرُ قولِه :

٤١٢ ـ مِنْ أُناسٍ لَيسَ في أَخْلاقِهِمْ عاجلُ الفُحْشِ ولا سوءُ الجَزَعْ[3]

لا يريد أن فيهم فُحْشاً آجِلاً ، بل يريد لا فُحْشَ عندهم لا عاجلاً ولا آجِلاً . والهاءُ في « به » تعودُ على « ما أَنْزَلْتُ » وهو الظاهرُ ، وقيل : على « ما معكم » وقيل : على الرسولِ عليه السلام لأنَّ التنزيلَ يَسْتَدْعِي مُنَزِّلاً إليه ، وقيل : على النعمةِ ذهاباً بها إلى معنى الإحسانِ .

قوله : ﴿ بآياتي ثمناً قليلاً ﴾ متعلِّقٌ بالاشتراءِ قبلَه ، وضُمِّنَ الاشتراءُ معنى الاستبدالِ ، فلذلك دَخَلَتِ الباءُ على الآياتِ ، وكان القياسُ دخولَها على ما هو ثَمَنٌ لأنَّ الثمنَ في البيعِ حقيقتُه أن يَشْتَرِي به لا أَنْ يَشْتَرِي لكنْ لَمَّا دَخَلَ الكلامَ معنى الاستبدالِ جازَ ذلك ، لأنَّ معنى الاستبدالِ أن يكونَ المنصوبُ فيه حاصلاً والمجرورُ بالباءِ زائلاً . وقد ظَنَّ بعضُهم أنَّ « بَدَّلْتُ الدرهمَ بالدينار » وكذا « أَبْدَلْتُ » أيضاً أنَّ الدينارَ هو الحاصلُ والدرهمَ هو الزائلُ ، وهو وَهْمٌ ، ومِنْ مجيءِ اشترى بمعنى استبدل قوله :

٤١٣ ـ كما اشْتَرَى المسلمُ إذ تَنَصَّرا[4]

وقول الآخر :

---

(١) البيت لرجل جاهلي كما في النوادر (١٥٢) ، وانظر معاني القرآن للفراء (١/٣٣) ، والطبري (١/٥٦٢) ، البحر (١/١٧٧) .

(٢) سورة البقرة ، آية (٤١) .

(٣) البيت من شواهد البحر (١/١٧٧) .

(٤) ذكره الزمخشري في الكشاف (١/١٣١) .

٤١٤ ـ فـإنْ تَـزْعُـمِيني كُـنْتُ أَجْـهَـلُ فيكـم فـإنِّي شَـرَيْتُ الحِلْمَ بعـدكِ بـالجَهْـلِ[1]

وقال المهدوي : « دخولُ الباءِ على الآياتِ كدخلِوها على الثَّمن ، وكذلك كلُّ ما لا عَيْنَ فيه ، وإذا كان في الكلامِ دراهمُ أو دنانيرُ دخَلَتِ الباءُ على الثمنِ قاله الفراء » انتهى . يعني أنه إذا لم يكن في الكلامِ درهم ولا دينارٌ صَحَّ أن يكونَ كلٌّ من العِوَضَيْن ثمناً ومثمَّناً ، لكن يَخْتَلِفُ ذلك بالنسبةِ إلى المتعاقِدَيْن ، فَمَنْ نَسَب الشراءَ إلى نفسِه أَدْخَلَ الباءَ على ما خَرَج منه وزال عنه ونَصَب ما حَصَل له ، فتقولُ : اشتريتُ هذا الثوبَ بهذا العبدِ ، وأمَّا إذا كان ثَمَّ دراهمُ أو دنانيرُ كان ثَمَناً ليس إلاَّ ، نحو : اشتريْتُ الثوبَ بالدرهمِ ، ولا تقول : اشتريْتُ الدرهمَ بالثوبِ . وقدَّر بعضُهم مضافاً فقال : بتعليمِ آياتي لأنَّ الآياتِ نفسها لا يُشْتَرى بها ، ولا حاجةَ إلى ذلك ، لأنَّ معناه الاستبدال كما تقدَّم .

و « ثَمناً » مفعولٌ به ، و « قليلاً » صفتُه . و « إيَّاي فاتَّقون » كقولِهِ « وإيَّاي فارهبون » . وقال هنا : فاتقون ، وهناك فارهبون لأنَّ تَرْكَ المأمور به هناك معصيةٌ وهي تَركُ ذِكر النعمة والإيفاء بالعهد، وهنا تَـرْكُ الإيمانِ بـالمُنَزَّلِ والاشتراءُ به ثمناً قليلاً كفرٌ فناسبَ ذِكْرَ الرَّهَب هناك لأنه أخفُّ يجوزُ العَفْوُ عنه لكونه معصيةً ، وذَكَر التقوى هنا لأنه كُفْرٌ لا يجوز العفو عنه ، لأنَّ التقوى اتِّخاذُ الوقايةِ لِما هو كائنٌ لا بُدَّ منه .

قوله تعالى : ﴿ **ولا تَلْبِسوا الحقَّ بالباطلِ** ﴾ : الباءُ هنا معناها الإلصاقُ ، كقولِك : خَلَطْتُ الماءَ باللبن ، أي : لاَ تَخْلِطوا الحقَّ بالباطلِ فلا يتميَّزَ . وقال الزمخشري : « إن كانت صلة مثلها في قولك لَبَسْتَ الشيء بالشيء وخَلَطْتُه به كان المعنى : ولا تكتُبوا في التوراة ما ليس فيها فيختلِطَ الحقُّ المُنَزَّلُ بالباطلِ الذي كتبتم . وإن كانت باءَ الاستعانةِ كالتي في قولِك : كتبْتُ بالقلَمِ كان المعنى : ولا تجعلوا الحقَّ مشتبهاً بباطِلكم الذي تكتبونَه » فأجازَ فيها وجهين كما ترى ، ولا يريدُ بقوله : « صلة » أنها زائدةٌ بل يريدُ أنها مُوصِلَةٌ للفعلِ ، كما تقدَّم . قال الشيخ : « وفي جَعْلِه إياها للاستعانةِ بُعْدٌ وصَرْفٌ عن الظاهرِ مِنْ غيرِ ضرورةٍ ، ولا أدري ما هذا الاستبعادُ مع وُضوحِ هذا المعنى الحَسَن ؟ .

قوله : « وتَكْتُموا الحقَّ » فيه وجهان :

أحدُهما وهو الأظهرُ : أنَّه مجزومٌ بالعطفِ على الفعلِ قبلَه ، نهاهم عن كلِّ فِعل على حِدَتِه أي : لا تفعلوا لا هذا ولا هذا .

والثاني : أنه منصوبٌ بإضمارِ « أَنْ » في جوابِ النهي بعد الواو التي تقتضي المعيةَ ، أي : لا تَجْمَعوا بين لَبْسِ الحق بالباطل وكتمانِه ، ومنه :

٤١٥ ـ لاَ تَـنْـهَ عـن خُـلُقٍ وتـأتـيَ مِـثْـلَه عـارٌ عـليـكَ ـ إذا فَـعَـلْتَ ـ عـظيـمُ[2]

و « أَنْ » مع ما في حيِّزها في تأويلِ مصدرٍ ، فلا بُدَّ من تأويلِ الفعلِ الذي قبلَها بمصدرٍ أيضاً ليصِحَّ عَطْفُ

---

(١) البيت لأبي ذؤيب الهذلي انظر ديوانه الهذليين (١/٣٦) ، الهمع (١/١٤٨) ، ابن عقيل (١/٤٢٣) ، الكشاف (١/١٣١) .

(٢) البيت للأخطل كذا نسبه له سيبويه واشتهر أنه لأبي الأسود الدؤلي انظر ملحقات ديوانه (١٣٠) ، ونسب البيت للطرماح وللمتوكل الليثي انظر الكتاب (١/٤٢٤) ، والمقتضب (٢/٢٥) ، وشرح المفصل لابن يعيش (٧/٢٤) ، العيني (٤/٣٩٣) ، والشذور (٢٣٨) ، حماسة البحتري (١٧٤) ، الخزانة (٨/٥٦٤) ، الدرر (٢/٩) ، معاني الفراء (١/١١٥) ، الصاحبي (١٥٦) ، الأشموني (٣/٣٠٧) ، والشاهد فيه قوله : (وتأتي) ، حيث نصب بإضمار أن بعد واو المعية .

الاسمِ على مثلِه ، والتقديرُ : لا يكُنْ منكم لَبْسُ الحقِ بالباطِلِ وكتمانُه ، وكذا سائرُ نظائره . وقال الكوفيون : « منصوبٌ بواو الصرف » ، وقد تقدَّم معناه ، والوجهُ الأولُ أَحْسَنُ لأنه نَهْيٌ عن كلِّ فِعْلٍ على حِدَتِه . وأمَّا الوجهُ الثاني فإنه نَهْيٌ عن الجمع ، ولا يَلْزَمُ مِن النهيِ عن الجمعِ بين الشيئين النهيُ عن كلِّ واحدٍ على حِدَتِه إلا بدليل خارجي .

واللَّبْسُ : الخَلْطُ والمَزْجُ ، يُقال : لَبَسْتُ عليه الأمرَ أَلْبِسُه خَلَطْتُ بيِّنَه بمُشْكِله ، ومنه قولُ الخَنْساء :

٤١٦ - تَرى الجليسَ يقولُ الحقَّ تَحْسَبُه ... رُشْداً وهيهاتَ فانظُرْ ما به التبسا
صَدِّقْ مقالَتَه واحذَرْ عَداوَتَهُ ... والبِسْ عليه أموراً مثلَ ما لَبَسا[1]

وقال العجَّاج :

٤١٧ - لَمَّا لَبَسْنَ الحقَّ بالتجنِّي ... غَنِيْنَ واسْتَبْدَلْنَ زيداً مِنِّي[2]

ومنه أيضاً :

٤١٨ - وقد لَبَسْتُ لهذا الأمرَ أَعْصُرَهُ ... حتى تَجَلَّل رأسي الشيبُ فاشْتَعلا[3]

وفي فلان مَلْبَسٌ أي : مُسْتَمْتَعٌ ، قال :

٤١٩ - ألا إنَّ بعدَ العُدْمِ لِلمَرْءِ قِنوَة ... وبعد المشيبِ طول عمرٍ وملبسا[4]

وقولُ الفَرَّار :

٤٢٠ - وكتيبةٍ لَبَّسْتُها بكتيبةٍ ... حتى إذا التَبَسَتْ نَفَضْتُ لها يَدِي[5]

يحتمل أن يكونَ منه وأن يكونَ من اللِّباس ، والآيةُ الكريمةُ تحتمِلُ المعنيين أي : لا تُغَطُّوا الحقَّ بالباطِلِ .

والباطلُ ضدُّ الحقِّ ، وهو الزائلُ ، كقولِ لبيد :

٤٢١ - ألا كلُّ شيءٍ ما خلا اللَّهَ باطِلُ[6]

وقد بَطَل يَبْطُلُ بُطولاً وبُطْلاً وبُطْلاناً . والبَطَلُ : الشجاعُ ، سُمِّي بذلك لأنه يُبْطِل شَجاعةَ غيرِه . وقيل : لأنه يُبْطِلَ دمَه ، فهو فَعَل بمعنى مَفْعولِ ، وقيل : لأنه يُبْطِلُ دمَ غيرِه فهو بمعنى فاعلِ . وقد بَطُل بالضم يَبْطُل بُطولاً وبَطالة أي : صارَ شجاعاً . قال النابغة :

---

(١) القرطبي (١/٢٣٢) .
(٢) انظر ديوانه (١/٢٧٩) ، القرطبي (١/٢٣٢) .
(٣) انظر ديوانه (٢٦٥) ، القرطبي (١/٢٣٣) .
(٤) البيت لامرىء القيس انظر ديوانه (٨٧) ، القرطبي (١/٢٣٣) .
(٥) هو للفرار السلمي : حيان بن الحكم بن مالك بن خالد بن صخر بن الشريد . . من بني سليم ، شاعر مخضرم ، مقل ، أدرك الجاهلية ، وأسلم ضمن وفد بني سليم ، ولقب بالفرار لهذا البيت . والحماسة البصرية ١/٦٠ ، وحماسة البحتري ٥٢ ، والحيوان للجاحظ ٥/١٨٥ ، ونهاية الأرب ٣/٣٥٢ ، وهو مع أبيات فيه ونص البيت هكذا :

وفوارس لبستها بفوارس ... حتى إذا التبست أملىء بها يدي

والبيت في ملحقات ديوان العباس بن مرداس ص ١٥١ . وقال كراع من كتاب المنضد : إن البيت لأبي ذر الغفاري ، قاله في الجاهلية في صنم كان لهم وقد رأى ثعلباً يبول برأسه .
(٦) تقدم .

٤٢٢ ـ لـهُـمْ لِـواءُ بـأيـدي مـاجـدٍ بَـطَلٍ لا يقـطَعُ الخَـرْقَ إلا طَـرْفُـه سـامي[1]

وبَطَل الأجيرُ ـ بالفتح ـ بِطالةً بالكسر : إذا تَعَطَّل فهو بَطَّالٌ ، وذهب دَمُه بُطْلاً ـ بالضم ـ أي : هَدْراً .

قولُه : ﴿ وأنتُمْ تَعْلَمُون ﴾ جملةٌ من مبتدأ وخبرٍ في محلِّ نَصْبٍ على الحال ، وعامِلُها : إمَّا تَلْبِسوا أو تَكْتُموا ، إلاَّ أنَّ عَمَل « تكتموا » أَوْلَى لوجهين :

أحدُهما : أنه أقربُ .

والثاني : أنَّ كُتْمانَ الحقِّ مع العلمِ به أَبْلَغُ ذمّاً ، وفيه نـوعُ مقابلةٍ . ولا يجـوزُ أن تكونَ المسـألةُ من بـابِ الإعمال ، لأنه يَسْتدعي الإضمارَ ، ولا يجوزُ إضمارُ الحال ، لأنه لا يكونُ إلا نكرةً ، ولذلك مَنَعوا الإخبارَ عنه بالذي . فإنْ قيل : تكونُ المسألةُ من باب الإعمال على معنى أنَا حَذَفْنَا من الأولِ ما أثبتناه في الثاني من غيرِ إضمارٍ ، حتى لا يَلْزَمَ المحذورُ المذكورُ والتقديرُ : ولا تَلْبِسوا الحقَّ بالباطلِ وأنتم تعلمون ، ولا تَكْتُموا الحقَّ وأنتم تَعْلَمون . فالجوابُ أنَّ هذا لا يُقال فيه إعمالٌ ، لأنَّ الإعمالَ يَسْتَدْعي أن يُضْمَرَ في المهمل ثم يُحْذَفَ . وأجاز ابن عطية ألاَّ تكونَ هذه الجملةُ حالاً فإنه قال : « ويُحْتمل أن تكونَ شهادةً عليهم بِعِلْمِ حقٍّ مخصوصٍ في أمرِ محمدٍ عليه السلام ، ولم يَشْهَدْ لهم بالعلمِ على الإطلاق ، فعلى هذا لا تكونُ الجملةُ في موضعِ الحال » وفيما قاله نظر .

وقُرِىء[2] شاذاً : « وَتَكْتُمونَ » بالرفع ، وخَرَّجوها على أنها حالٌ . وهذا غيرُ صحيحٍ لأنه مضارعٌ مُثْبَتٌ ، فمِنْ حَقِّه ألاَّ يقترنَ بالواوِ ، وما وَرَد من ذلك فهو مؤولٌ بإضمار مبتدأ قبلَه نحو قولِهم : « قُمْتُ وأَصُكُّ عينَه » ، وقـولِ الآخر :

٤٢٣ ـ فـلَمَّـا خَـشِـيْـتُ أظـافـيـرَهُـمْ نَـجَـوْتُ وأَرْهُـنُـهُـمْ مـالِـكَـا[3]

أي : وأنا أَصُكُّ ، وأنا أَرْهُنهم ، وكذا : وأنتم تَكْتُمون ، إلاَّ أنه يَلْزَمُ منه إشكالٌ آخرُ ، وهو أنهم مَنْهِيُّون عن اللَّبْسِ مطلقاً ، والحالُ قَيْدٌ في الجملةِ السابقةِ فيكونُ قد نُهُوا بقيدٍ ، وليسَ ذلك مُراداً ، إلا أَنْ يُقال : إنَّها حالٌ لازمةٌ ، وقد قَدَّره الزمخشري بكاتِمين ، فَجَعَله حالاً ، وفيه الإشكالُ المتقـدِّم ، إلاَّ أَنْ يكونَ أرادَ تفسيرَ المعنى لا تفسيرَ الإعرابِ . ويجوزُ أن تكونَ جملةٌ خبريةً عُطِفَتْ على جملةٍ طلبيةٍ ، كأنَّه تعالى نَعَى عليهم كَتْمَهُمْ الحقَّ مع عِلْمِهم أنَّه حق . ومفعولُ العلمِ غيرُ مرادٍ لأنَّ المعنى : وأنتم مِنْ ذوي العلمِ . وقيلَ : حُذِفَ للعلمِ به ، والتقديرُ : تَعْلَمُون الحقَّ من الباطِلِ . وقَدَّره الزمخشري « وأنتم تَعْلَمُون في حالِ عِلْمِكُم أنَّكم لابسونَ كاتمون » ، فَجَعَـل المفعولَ اللَّبْسَ والكتمَ المفهومَيْنِ من الفعلَيْن السابقَيْن ، وهذا حَسَنٌ جداً .

قوله : ﴿ وأَقيموا الصلاة ﴾ هذه الجملةُ وما بعدَهَا عطفٌ على الجملةِ قبلَها ، عطفَ أمراً على نَهْي . وأصلُ أَقيموا : « أَقْوِمُوا » فَفُعِل به ما فُعِلَ بـ « يُقيمون » وقد تقدَّم ، وأصلُ آتُوا : اٰأْتِيُوا بهمزتين مثل : أَكْرِموا ، فَقُلِبَتْ الثانيةُ

---

(١) انظر ديوانه (١٣٤) .
(٢) انظر البحر المحيط (١/ ١٨٠) .
(٣) البيت لعبدالله بن همام السلولي انظر المقرب (١/ ١٥٥) ، الهمع (١/ ٩٦) ، الدرر (١/ ٢٠٣) ، الأشموني (٢/ ١٧٨) ، المفضليات للتبريزي (٢/ ١٠٥١) ، ابن عقيل (١/ ٦٥٦) ، اللسان (رهن) .
قوله : (أظافيرهم) جمع : أظفور أراد به الأسلحة ، والمعنى فيه لما خشيت حمله عبدالله بن زياد وأظافيره تخلصت منهم وخليت مالكاً في يده ، ومالك المذكور عريفه .

ألفاً لسكونِها بعدَ همزةٍ مفتوحةٍ ، واسْتُثْقِلَتِ الضَّمةُ على الياءِ فحُذِفَت فالتقى ساكنان : الياءُ والواوُ ، فحُذِفَتِ الياءُ لأنها أَوَّلُ ، وحُرِّكَتِ التاءُ بحركتها . وقيل : بل ضُمَّت تَبَعاً للواو ، كما ضُمَّ آخِرُ « اضْرِبُوا » ونحوِه ، ووزنه : أَفْعُوا بحذف اللام .

وألفُ « الزكاة » من واو لقولهم : زَكَوات ، وزَكا يَزْكُو ، وهي النُمُوُّ ، وقيل : الطهارةُ ، وقيل : أصلُها الثناءُ الجميلُ ومنه « زَكَّى القاضي الشهودَ » ، والزَّكا : الزوجُ صارَ زَوْجاً بزيادةِ فردٍ آخرَ عليه . والخَسا : الفَرْدُ ، قال :

٤٢٤ ـ كانوا خَسَاً أو زَكاً من دون أربعةٍ ... لَم يَخْلُقوا وجُدودُ الناسِ تَعْتِلجُ[1]

قوله : « مع الراكعينَ » منصوبٌ باركَعوا . والركوعُ : الطمأنينةُ والانحناءُ ، ومنه قوله :

٤٢٥ ـ أُخَبِّرُ أَخْبارَ القرونِ التي مَضَتْ ... أَدِبُّ كأنِّي كُلَّما قُمْتُ راكِعُ[2]

وقيل : الخضوعُ والذِّلَّة ، ومنه قولُ الشاعر :

٤٢٦ ـ لا تُهينَ الفقيرَ عَلَّكَ أَنْ تَرْ ... كَعَ يوماً والدهرُ قَدْ رَفَعَهْ[3]

﴿ أَتَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ وَأَنتُمْ تَتْلُونَ ٱلْكِتَٰبَ ۚ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴿٤٤﴾ وَٱسْتَعِينُوا۟ بِٱلصَّبْرِ وَٱلصَّلَوٰةِ ۚ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى ٱلْخَٰشِعِينَ ﴿٤٥﴾ ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُوا۟ رَبِّهِمْ وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَٰجِعُونَ ﴿٤٦﴾ ﴾

قولُه تعالى : ﴿ أتأمرونَ الناسَ بالبِرِّ ﴾ : الهمزةُ للإنكارِ والتوبيخِ أو للتعجُّبِ مِنْ حالِهم . و « أَمَرَ » يتعدَّى لاثنين أحدُهما بنفسِه والآخرُ بحرفِ الجرِّ ، وقد يُحْذَفُ ، وقد جَمَع الشاعرُ بين الأَمرين في قوله :

٤٢٧ ـ أَمَرْتُكَ الخيرَ فافْعَلْ ما أُمِرتَ به ... فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذا مالٍ وذا نَشَبِ[4]

فالناسَ مفعولٌ أولٌ ، وبالبِرِّ مفعولٌ ثان . والبِرُّ : سَعَةُ الخيرِ مِن الصلة والطاعة ، ومنه البَرُّ والبَرِيَّة لسعَتِهما ، والفعلُ منه : بَرَّيَبَرُّ على فَعِل يَفْعَل كعَلِمَ يَعْلَم ، قال :

٤٢٨ ـ لا هُمَّ ربِّ إنَّ بَكْراً دونكا ... يَبَرُّكَ الناسُ ويَفْجُرونكا[5]

أي : يُطيعونك ، والبِرُّ أيضاً : ولدُ الثعلب وسَوْقُ الغَنَم ، ومنه قولُهم : « لا يَعْرِفُ الهِرُّ من البِرِّ »[6] أي : لا

---

(١) البيت في لسان العرب بلا نسبة «خسا» وانظر تفسير الطبري (١/٥٧٣) .

(٢) البيت للبيد انظر ديوانه (١٧١) ، مجاز القرآن (١/٥٤) ، البحر المحيط (١/١٧٣) ، تهذيب اللغة (١/٣١١) ، معجم مقاييس اللغة (٢/٤٣٥) ، اللسان (ركع) . قوله: (أدبّ) أي أمش الدبيب وهي مشية الشيخ الهَرِم .

(٣) البيت للأضبط بن قريع انظر أمالي القالي (١/١٠٧) ، وابن الشجري (١/٣٨٥) ، شرح المفصل لابن يعيش (٩/٤٣) ، الخزانة (٤/٥٨٨) ، الإنصاف (١٣٦) ، المغنى (١٥٥) ، الدرر (١/١١١) ، شواهد المغنى (٤٥٣) .

(٤) تقدم وهو للعباس بن مرداس وانظر المحتسب (١/٥١) .

(٥) البيت من شواهد القرطبي (١/٢٥٠) .

(٦) انظر مجمع الأمثال (٢/٢٩١) .

يَعْرِفُ دُعاءَها مِنْ سَوْقِها ، والبِرُّ أيضاً الفؤادُ ، قال :

٤٢٩ ـ أكونُ مكانَ البِرِّ منه ودونَه وأُجْعَلُ مالي دونَه وأُوامِرُهْ[1]

والبَرُّ ـ بالفتح ـ الإجلالُ والتعظيمُ ، ومنه : وَلَدٌ بَرٌّ بوالدَيْهِ ، أي : يُعَظِّمُهما ، واللَّهُ تعالى بَرُّ لسَعَةِ خيرِه على خَلْقِه .

قوله : « وَتَنْسَوْن » داخلٌ في حَيِّز الإنكار ، وأصلُ تَنْسَوْن : تَنْسَيُون ، فأُعِلَّ بحَذْفِ الياءِ بعد سُكونها ، وقد تقدَّم في « اشْتَرَوا » ، فوزنُه تَفْعون ، والنِّسيانُ : ضدُّ الذِّكْر ، وهو السهوُ الحاصلُ بعد حصولِ العلمِ ، وقد يُطْلَقُ على التَّركِ ، ومنه : ﴿ نَسُوا اللهَ فَنَسِيهم ﴾[2] ، وقد يَدْخُلُه التعليقُ حَمْلاً على نقيضه ، قال :

٤٣٠ ـ ومَنْ أنتمُ إنَّا نَسِينا مَنَ انْتُمُ وريحُكُمُ من أيِّ ريحِ الأعاصِرِ[3]

قوله : ﴿ وأنتم تَتْلُون الكتابَ ﴾ مبتدأٌ وخبرٌ في محلِّ نصبٍ على الحال ، العاملُ فيها « تَنْسَوْن » . والتلاوةُ : التتابعُ ، ومنه تلاوة القرآنِ ، لأنَّ القارىء يُتْبِع كلماتِه بعضَها ببعضٍ ، ومنه : ﴿ والقمرِ إذا تلاها ﴾[4] ، وأصل تَتْلُون : تَتْلُوون بواوين فاستُثْقِلتِ الضمة على الواوِ الأولى فحُذِفَتْ ، فالتقى ساكنان ، فحُذِفَتْ فوزنُه : تَفْعُون .

قوله : ﴿ أفلا تَعْقِلون ﴾ الهمزةُ للإنكار أيضاً ، وهي في نيَّةِ التأخير عن الفاءِ لأنها حرفُ عَطْفٍ ، وكذا تتقدَّم أيضاً على الواوِ وثم نحو : ﴿ أو لا يعلمون ﴾[5] ﴿ أثمَّ إذا ما وَقَع ﴾[6] ، والنيَّةُ بها التأخيرُ ، وما عدا ذلك من حروفِ العطف فلا تتقدَّمُ عليه ، تقول : ما قامَ زيدٌ بل أَقَعَدَ ؟ هذا مذهبُ الجمهورِ . وزعم الزمخشري أن الهمزةَ في موضعها غيرُ مَنْوِيٍّ بها التأخيرُ ، وَيُقَدِّرَ قبل الفاءِ والواوِ وثم فعلاً عُطِفَ عليه ما بعده ، فيقدِّر هنا : أتغْفَلون فَلَا تَعْقلون ، وكذا : « أَفَلَمْ يرَوا »[7] أي : أَعَمُوا فلم يَرَوْا ، وقد خالف هذا الأصلَ ووافق الجمهورَ في مواضعَ يأتي التنبيهُ عليها . ومفعولُ « تَعْقِلون » غيرُ مرادٍ ، لأنَّ المعنى : أفلا يكونُ منكم عَقْلٌ . وقيل : تقديرهُ : أفلا تَعْقِلون قُبْحَ ما ارتكبتم مِنْ ذلك .

والعَقْلُ : الإدراكُ المانعُ من الخطأ ، وأصلُه المَنْعُ . ومنه : العِقال ، لأنه يَمْنعُ البعيرَ ، وعَقْلُ الدِّيَة لأنه يَمْنَعُ من قتل الجاني ، والعَقْلُ أيضاً ثوبٌ مُوَشًّى ، قال علقمة :

٤٣١ ـ عَقْلاً ورَقْماً تَظَلُّ الطيرُ تَتْبَعُهُ كأنَّه من دم الأَجْوافِ مَدْمُومُ[8]

قال ابن فارس : « ما كان منقوشاً طُولاً فهو عَقْلٌ ، أو مستديراً فهو رَقْمٌ » ولا محلَّ لهذه الجملةِ لاستئنافِها .

قوله : ﴿ واستعينوا بالصبر ﴾ هذه الجملةُ الأمريةُ عَطْفٌ على ما قبلَها من الأوامر ، ولكن اعتُرِضَ بينها بهذه الجمل . وأصلُ « استعينوا » اسْتَعْوِنُوا فَفُعِل به ما فُعِل في « نستعين » ، وقد تقدَّم تحقيقُه ومعناه . و « بالصبر » متعلقٌ به والباءُ للاستعانةِ أو للسببيةِ ، والمستعانُ عليه محذوفٌ ليَعُمَّ جميعَ الأحوال المستعانِ عليها ، و « استعان » يتعدَّى

---

(١) البيت ذكره ابن منظور في اللسان بلا نسبة م «برر» ، وانظر القرطبي (١/ ٢٥٠) .
(٢) سورة التوبة ، آية (٦٧) .
(٣) البيت لـزياد بن الأعجم انظر الخصائص (٣/ ٨٩) ، المحتسب (١/ ١٦٨) ، الهمع (١/ ١٥٥) ، حاشية يس (١/ ٢٥٣) ، الدرر (١/ ١٣٧) .
(٤) سورة الشمس ، آية (٢) .
(٥) سورة البقرة ، آية (٧٧) .
(٦) سورة يونس ، آية (٥١) .
(٧) سورة سبأ ، آية (٩) .
(٨) البيت في ديوانه (٥١) ، المفضليات (٣٩٧) .

بنفسِه نحو : ﴿ وإيَّاك نستعين ﴾ . ويجوزُ أن تكونَ الباءُ للحال أي : ملتبسينَ بالصبر ، والظاهر أنه يتعدَّى بنفسه وبالباء تقولُ : استَعَنْتُ الله واستعنْتُ بالله ، وقد تقدَّم أن السينَ للطلب . والصبرُ : الحَبْسُ على المكروه ، ومنه : « قُتِل فلانٌ بصبراً » ، قال :

٤٣٢ ـ فَصَبْراً في مجالِ الموتِ صَبْراً ... فما نَيْلُ الخلودِ بمُسْتَطَاعِ[1]

قوله : ﴿ **وإنَّها لكبيرةٌ إلاَّ على الخاشعين** ﴾ إنَّ واسمها وخبرُها ، والضميرُ في « إنها » قيل : يعودُ على الصلاة وإنْ تقدَّم شيئان ، لأنها أغلبُ منه وأهمُّ ، وهو نظيرُ قولِه : ﴿ وإذا رَأَوْا تجارةً أو لَهْواً انفضُّوا إليها ﴾ أعاد الضمير على التجارةِ لأنها أهمُّ وأَغْلَبُ ، كذا قيل ، وفيه نظرٌ ، لأنَّ العطف بـ « أو » فيجبُ الإفرادُ ، لكنَّ المرادَ أنه ذَكَر الأهمَّ من الشيئين فهو نظيرُها من هذه الجهةِ . وقيل : يعودُ على الاستعانةِ المفهومةِ من الفعلِ نحو : ﴿ اعْدِلُوا هو أقربُ ﴾[2] . وقيل : على العِبادةِ المدلولِ عليها بالصبرِ والصلاةِ ، وقيل : هو عائدٌ على الصبرِ والصلاةِ ، وإنْ كان بلفظِ المفردِ ، وهذا ليسَ بشيء . وقيل : حُذِفَ من الأولِ لدلالةِ الثاني عليه ، وتقديرُه : وإنه لكبيرٌ ، نحو قوله :

٤٣٣ ـ إنَّ شَرْخَ الشبابِ والشَّعْرَ الأسْـ ... ـوَدَ ما لم يُعاصَ كان جُنوناً[3]

قوله : ﴿ **إلا على الخاشعين** ﴾ استثناءٌ مفرَّغٌ ، وجازَ ذلك وإن كانَ الكلامُ مُثْبَتاً لأنه في قوةِ المنفيِّ ، أي : لا تَسْهُل ولا تَخِفُّ إلاَّ على هؤلاء ، فـ « على الخاشعين » متعلِّقٌ بـ « كبيرة » نحو : « كَبُر عليَّ هذا » أي : عَظُم وشَقَّ . والخشوعُ : الخُضوع ، وأصلُه اللِّيْنُ والسُّهولة ، ومنه « الخُشْعَةُ » للرَّمْلَةِ المتطامنةِ ، وفي الحديث : « كانَتْ خُشْعَةً على الماءِ ثم دُحِيَتْ بعدُ » أي : كانت الأرضُ لينةً ، وقال النابغة :

٤٣٤ ـ رَمادٌ ككُحْلِ العَيْنِ لأياً أُبِينُه ... ونُؤْيٌ كجِذْمِ الحَوْضِ أَثْلَمُ خاشِعُ[4]

أي : عليه أثرُ الذلِّ ، وفَرَّق بعضُهم بين الخضوع والخُشوع ، فقال : الخُضُوع في البدنِ خاصةً ، والخُشُوع في البدنِ والصوت والبصر فهو أعمُّ منه .

قوله تعالى : ﴿ **الذين يَظُنُّون أنَّهم مُلاقُو ربِّهم** ﴾ : « الذين » يَحتملُ موضعُه الحركاتِ الثلاثَ ، فالجرُّ على أنه تابعٌ لِما قَبْلَه نعتاً ، وهو الظاهرُ ، والرفعُ والنصبُ على القَطْع ، وقد تقدَّم معناه . وأصلُ الظنِّ : رُجْحانُ أحدِ الطرفينِ وأمَّا هذه الآيةُ ففيها قولانِ :

أحدُهما ـ وعليه الأكثرُ ـ أنَّ الظنَّ ههنا بمعنى اليقين ومثلُه : ﴿ إني ظَنَنْتُ أنِّي مُلاقٍ حِسَابِيَهْ ﴾[5] ، وقوله :

٤٣٥ ـ فقلت لهم ظُنُّوا بألفَيْ مُدَجَّجٍ ... سَراتُهُمُ في الفارسيِّ المُسَرَّدِ[6]

وقال أبو دُؤاد :

---

(١) البيت لقطري بن الفجاءة انظر أمالي المرتضى (١/٢٣٦) ، التصريح (١/٣٣١) ، العيني (٣/٥١) ، حاشية يس (١/٣٣٠) ، الأشموني (٢/١١٧) .

(٢) سورة المائدة ، آية (٨) .

(٣) البيت لحسان انظر ديوانه (٢٣٦) ، أمالي ابن الشجري (١/٣٠٩) ، اللسان شرخ .

(٤) البيت في ديوانه (٤٣) ، القرطبي (١/٣٧٤) .

(٥) سورة الحاقة ، آية (٢٠) .

(٦) البيت لدريد بن الصمة انظر الأصمعيات (١٠٧) ، الحماسة (١/٣٩٧) ، شرح المفصل لابن يعيش (٧/٨١) ، القرطبي (١/٣٧٥) ، اللسان «ظنن» .

٤٣٦ - رُبَّ هـمٍّ فَـرَّجْـتُـه بـعَـزيـمٍ وغُـيـوبٍ كَـشَّـفْـتُـهـا بـظُـنـونِ[1]

فـاستُعْمِلَ الـظنَّ استعمالَ اليقين مجـازاً ، كما استُعْمِـل العِلْمُ استعمالَ الـظنِّ كقولـه : ﴿ فإنْ عَلِمْتُمُـوهُنَّ مؤمناتٍ ﴾[2] ولكنَّ العربَ لا تَسْتَعْمِلُ الظنَّ استعمالَ اليقين إلا فيما لم يَخْرُجْ إلى الحِسِّ والمشاهدةِ كالآيتين والبيت ، ولا تَجِدُهم يقولون في رجل مَرْئيٍّ حاضراً : أظنُّ هذا إنساناً .

والقولُ الثاني : أنَّ الظنَّ على بابِه وفيه حينئذٍ تأويلان :

أحدُهما ذَكَره المهدوي والماوَرْدي وغيرُهما : أن يُضْمَر في الكلام « بذنوبهم » فكأنهم يتوقَّعون لقاءَه مُذْنِبين . قال ابن عطية : « وهذا تعسُّفٌ » .

والثاني من التأويلين : أنهم يظنُّون ملاقاةَ ثوابِ ربهم لأنهم ليسوا قاطِعين بالثوابِ دونَ العقاب ، والتقديرُ : يَظُنُّون أنهم ملاقُو ثوابِ ربِّهم ، ولكن يُشْكِلُ على هذا عَطْفُ « وأنهم إليه راجعون » فإنه لا يَكْفي فيه الظنُّ ، هذا إذا أَعَدْنا الضميرَ في « إليه » على الربِّ سبحانه وتعالى ، أمَّا إذا أَعَدْناه على الثوابِ المقدَّر فيزولُ الإشكالُ أو يُقالُ : إنه بالنسبةِ إلى الأول بمعنى الظنِّ على بابه ، وبالنسبةِ إلى الثاني بمعنى اليقينِ ، ويكونُ قد جَمَعَ في الكلمةِ الواحدةِ بين الحقيقةِ والمجازِ ، وهي مسألةُ خلافٍ و « أن » وما في حَيِّزها سادَّةٌ مَسَدَّ المفعولَيْنِ عندَ الجمهورِ ، ومَسدَّ الأول ، والثاني محذوفٌ عند الأخفش ، وقد تقدَّم تحقيقُه .

و « ملاقُو ربِّهم » من باب إضافةِ اسم الفاعل لمعموله إضافةَ تخفيفٍ لأنه مستقبلٌ ، وحُذِفَتِ النونُ للإضافة ، والأصلُ ، مُلاقونَ ربِّهم . والمفاعلةُ هنا بمعنى الثلاثي نحو : عافاك الله ، قاله المهدوي . قال ابن عطية : « وهذا ضعيفٌ ، لأنَّ « لَقِيَ » يتضمَّن معنى « لاقى » . كأنه يَعْني أن المادةَ لذاتها تقتضي المشاركةَ بخلافِ غيرِها من : عاقَبْت وطارقت وعافاك . وقد تقدَّم أن في الكلام حَذْفاً تقديرُه : ملاقو ثوابِ ربِّهم وعقابِه . قال ابن عطية : « ويَصِحُّ أن تكونَ الملاقاةُ هنا الرؤيةَ التي عليها أهلُ السُّنَّةِ وورد بها متواترُ الحديث » ، فعلى هذا الذي قاله لا يُحْتاج إلى حَذْفِ مضاف . « وأنهم إليه راجعون » عَطْفٌ على « أنَّهم » وما في حَيِّزها ، و « إليه » متعلق بـ « راجعون » ، والضميرُ : إمَّا للربِّ سبحانَه أو الثَّوابِ كما تقدَّم ، أو اللقاءِ المفهوم من « مُلاقُو » .

يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتِيَ ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ وَأَنِّي فَضَّلۡتُكُمۡ عَلَى ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴿٤٧﴾ وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا لَّا تَجۡزِي نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٖ شَيۡـٔٗا وَلَا يُقۡبَلُ مِنۡهَا شَفَٰعَةٞ وَلَا يُؤۡخَذُ مِنۡهَا عَدۡلٞ وَلَا هُمۡ يُنصَرُونَ ﴿٤٨﴾

قوله تعالى : ﴿ وأني فضَّلْتُكم على العالمين ﴾ : « أنَّ » وما في حَيِّزها في محل نصبٍ لعَطْفِها على المنصوبِ في قوله : ﴿ اذكروا نعمتيَ ﴾ أي : اذكروا نعمتيَ وتفضيلي إياكم ، والجارُّ متعلِّقٌ به ، وهذا من باب عَطْفِ الخاصِّ على العامِّ لأن النعمةَ تَشْمَلُ التفضيلَ . والفضلُ : الزيادةُ في الخَيْر ، واستعمالُه في الأصل التعدِّي بـ « على » ، وقد يَتعدَّى بـ « عَنْ » : إمَّا على التضمين وإمَّا على التجوُّزِ في الحذف ، كقوله :

٤٣٧ - لاهِ ابنُ عَمِّـك لا أَفْـضَلْتَ في حَسَبٍ عـني ولا أَنْـتَ دَيَّـاني فَـتَـخْـزُونـي[3]

---

(١) البيت في الأضداد (١٥) ، القرطبي (١/٣٧٦) .

(٢) سورة الممتحنة ، آية (١٠) .

(٣) البيت لذي الأصبع انظر الخصائص (٢/٢٨٨) ، مجالس العلماء (٧١) ، المقرب (١/١٩٧) ، أمالي ابن الشجري

وقد يتعدَّى بنفسه ، كقوله :

٤٣٨ - وَجَدْنا نَهْشَلاً فَضَلَتْ فُقَيْماً كفَضْلِ ابنِ المَخَاضِ على الفَصيلِ[1]

وبـ « على » ، وفِعْلُه : فضَل يَفْضُل بالضم ، كقَتَلَ يقتُل . وأمَّا الذي معناه الفَضْلة من الشيء وهي البقيَّة ففعلُه أيضاً كما تقدَّم ، ويقال فيه أيضاً : « فَضِل » بالكسر يَفْضَل بالفتح كعَلِم يعلَم ، ومنهم مَنْ يكسِرُها في الماضي ويَضُمُّها في المضارعِ وهو من التداخُلِ بين اللغتين .

قوله تعالى : ﴿ **واتقوا يوماً** ﴾ : « يوماً » مفعولٌ به ، ولا بدَّ من حَذْفِ مضافٍ أي : عذابَ يوم أو هولَ يوم ، وأُجيز أن يكونَ منصوباً على الظرف ، والمفعولُ محذوفٌ تقديره : واتقوا العذابَ في يومٍ صفتُه كَيْتَ وكَيْتَ ، ومَنَع أبو البقاء كونَه ظرفاً ، قال : « لأنَّ الأمر بالتقوى لا يقع في يوم القيامة » ، والجوابُ عَمَّا قاله : أن الأمرَ بالحَذَرِ من الأسبابِ المؤدِّيةِ إلى العذابِ في يومِ القيامةِ . وأصلُ اتَّقُوا : اوْتَقُوا ، ففُعِل به ما تقدَّم[2] في « تَتَّقون » .

قوله : ﴿ **لا تَجْزي نفسٌ عن نفسٍ** ﴾ التنكيرُ في « نفسٌ » و « شيئاً » معناه أنَّ نفساً من الأنفس لا تَجْزي عن نفس مثْلِها شيئاً من الأشياء ، وكذلك في «شفاعةٌ » و « عدلٌ » ، والجملةُ في محلِّ نصبٍ صفةً لـ « يوماً » والعائدُ محذوفٌ ، والتقديرُ : لا تَجْزي فيه ، ثم حُذِفَ الجارُّ والمجرورُ لأنَّ الظروفَ يُتَّسَعُ فيها ما لا يُتَّسَعُ في غيرِها ، وهـذا مذهبُ سيبويه . وقيل : بل حُذِفَ بعد حرفِ الجرِّ ووصولِ الفعل إليه فصار : « لا تَجْزيه » كقوله : « فَضِل » بالكسر يَفْضَل بالفتح كعَلِم يعلَم ، ومنهم مَنْ يكسِرُها في الماضي ويَضُمُّها في المضارعِ وهو من التداخُلِ بين اللغتين .

قوله تعالى : ﴿ **واتقوا يوماً** ﴾ : « يوماً » مفعولٌ به ، ولا بدَّ من حَذْفِ مضافٍ أي : عذابَ يوم أو هولَ يوم ، وأُجيز أن يكونَ منصوباً على الظرف ، والمفعولُ محذوفٌ تقديره : واتقوا العذابَ في يومٍ صفتُه كَيْتَ وكَيْتَ ، ومَنَع أبو البقاء كونَه ظرفاً ، قال : « لأنَّ الأمر بالتقوى لا يقع في يوم القيامة » ، والجوابُ عَمَّا قاله : أن الأمرَ بالحَذَرِ من الأسبابِ المؤدِّيةِ إلى العذابِ في يومِ القيامةِ . وأصلُ اتَّقُوا : اوْتَقُوا ، ففُعِل به ما تقدَّم في « تَتَّقون » .

قوله : ﴿ **لا تَجْزي نفسٌ عن نفسٍ** ﴾ التنكيرُ في « نفسٌ » و « شيئاً » معناه أنَّ نفساً من الأنفس لا تَجْزي عن نفس مثْلِها شيئاً من الأشياء ، وكذلك في « شفاعةٌ » و « عدلٌ » ، والجملةُ في محلِّ نصبٍ صفةً لـ « يوماً » والعائدُ محذوفٌ ، والتقديرُ : لا تَجْزي فيه ، ثم حُذِفَ الجارُّ والمجرورُ لأنَّ الظروفَ يُتَّسَعُ فيها ما لا يُتَّسَعُ في غيرِها ، وهـذا مذهبُ سيبويه . وقيل : بل حُذِفَ بعد حرفِ الجرِّ ووصولِ الفعل إليه فصار : « لا تَجْزيه » كقوله :

٤٣٩ - ويومٍ شَهِدْناه سُلَيْماً وعامِراً قليلٌ سوى الطَّعْنِ النِّهالِ نوافِلُهْ[3]

ويُعْزى للأخفش ، إلا أن المهدويَّ نَقَل أنَّ الوجهين المتقدمين جائزان عند سيبويه والأخفش والزجاج . ويَدُلُّ

= (٢/١٣) ، المغني (١٥٨) ، المخصص (١٤/٦٦) ، الأزهية (٩٧) ، شواهد المغني (٤٣٠) .

(١) البيت للفرزدق انظر ديوانه (٦٥٢) ، وهو من شواهد الكتاب (١/٢٦٦) ، وابن يعيش (١/٣٥) ، اللسان «مخض» .

(٢) سورة البقرة ، آية (٢١) .

(٣) البيت لرجل من بني عامر وهو من شواهد الكتاب (١/١٧٨٠) ، المقتضب (٣/١٠٥) ، أمالي ابن الشجري (١/٦) ، الكامل (٢١) ، الدرر (١/١٧٢) ، شرح المفصل لابن يعيش (٢/٤٥) ، شرح ديوان الحماسة (١/٨٨) ، الهمع (٢/٢٠٣) ، المقرب (١/١٤٧) ، التهذيب ، واللسان جزي والشاهد فيه نصب ضمير يوم بالفعل تشبيهاً بالمفعول به .

على حَذْفِ عائدِ الموصوفِ إذا كان منصوباً قولُه :

٤٤٠ ـ وما أَدْري : أَغَيَّرَهُمْ تَنَاءٍ وطولُ العهدِ أم مالٌ أصابوا[١]

أي : أصابوه ، ويجوز عند الكوفيين أن يكونَ التقديرُ : يوماً يومَ لا تَجْزي نفسٌ ، فيصيرُ كقولِه تعالى : ﴿ يومَ لا تَمْلِك نفسٌ ﴾[٢] ، ويكونُ اليومُ الثاني بدلاً من « يوماً » الأول ، ثم حُذِف المضافُ ، وأُقيم المضافُ إليه مُقامه كقوله تعالى : ﴿ واسألِ القرية ﴾[٣] ، وعلى هذا لا يُحتاج إلى تقديرِ عائدٍ لأنَّ الظرف متى أُضيف إلى الجملةِ بعدَه لم يُؤْتَ له فيها بضمير إلا في ضرورةٍ ، كقوله :

٤٤١ ـ مَضَتْ مِئَةٌ لِعامَ وُلِدْتُ فيه وعَشْرٌ بعدَ ذاكَ وحِجَّتانِ[٤]

و « عن نَفْسٍ » متعلِّقٌ بتَجْزي ، فهو في محلِّ نُصْب به ، قال أبو البقاء : « ويجوزُ أن يكونَ نصباً على الحال » .

والجزاء : القضاءُ والمكافأة ، قال الشاعر :

٤٤٢ ـ يَجْزِيه ربُّ العرشِ عَنِّي إذْ جَزَى جناتِ عَدْنٍ في العَلالِيِّ العُلَى[٥]

والإجزاءُ : الإغْناء والكِفاية ، أَجْزَأَني كذا : كفاني ، قال :

٤٤٣ ـ وأَجْزَأْتَ أمرَ العالمينَ ولم يكُنْ لِيُجْزِأَ إلا كاملٌ وابنُ كاملِ[٦]

قيل : وأَجْزَأْتُ وجَزَأْتُ متقاربان . وقيل : إنَّ الجزاء والإجزاء بمعنى ، تقول منه : جَزَيْتُه وأَجْزَيْته ، وقد قُرِئ[٧] : « تُجْزِئُ » بضمِّ حرفِ المضارعة من أَجْزَأَ ، وَجَزَأْتُ بكذا أي : اجتزَأْتُ به ، قال الشاعر :

٤٤٤ ـ فإنَّ الغَدْرَ في الأقوامِ عارٌ وإنَّ الحُرَّ يَجْزَأُ بالكُراعِ

أي : يَجْتَزِىء به .

قوله : « شيئاً » نصبٌ على المصدرِ ، أي : شيئاً من الجزاء ؛ لأن الجزاءَ شيءٌ ، فَوُضِع العامُّ موضعَ الخاصِّ ، ويجوزُ أن يكونَ مفعولاً به على أنَّ « تَجْزي » بمعنى « تَقْضي » ، أي : لا تَقْضي [نفسٌ] عن غيرِها شيئاً من الحقوقِ ، والأولُ أظهَرُ .

قوله : ﴿ ولا يُقْبَلُ منها شفاعةٌ ﴾ هذه الجملةُ عَطْفٌ على ما قبلها فهي صفةٌ أيضاً لـ « يوماً » ، والعائدُ منها عليه محذوفٌ كما تقدَّم ، أي : ولا يُقبل منها فيه شفاعةٌ . و « شفاعةٌ » مفعولٌ لم يُسَمَّ فاعلُه ، فلذلك رُفِعَتْ ، وقُرِئ[٨] : « يُقْبَل » بالتذكير والتأنيث ، فالتأنيثُ لِلَّفْظِ ، والتذكيرُ لأنه مؤنثٌ مجازيٌّ ، وحَسَّنَهُ الفصلُ . وقُرِئ[٩] : « ولا يَقْبل »

---

(١) البيت للحارث بن كلدة وهو من شواهد الكتاب (١/ ٤٥) ، شرح المفصل لابن يعيش (٦/ ٨٩) ، أمالي ابن الشجري (١/ ٥) ، العيني (٤/ ٦٠) .

(٢) سورة الانفطار ، آية (١٩) .

(٣) سورة يوسف ، آية (٨٢) .

(٤) البيت للنابغة الجعدي انظر ديوانه (١٦١) ، الهمع (١/ ٢١٩) ، الدرر (١/ ١٨٩) .

(٥) البيت لأبي النجم انظر الأضداد (١٠٢) ، البحر (١/ ١٨٧) ، الطبري (١/ ٢٣٥) .

(٦) البيت من شواهد القرطبي (١/ ٣٧٨) .

(٧) البيت للطائي كما في غريب الحديث (١/ ٥٨) ، وذكره ابن منظور في اللسان جزأ ، القرطبي (١/ ٣٧٧) .

(٨) انظر البحر المحيط (١/ ١٩٠) .

(٩) انظر المصدر السابق .

مبنياً للفاعل وهو الله تعالى . و« شفاعةً » نصباً مفعولاً به . و« لا يُؤْخَذُ منها عَدْلٌ » صفةٌ أيضاً ، والكلامُ فيه واضحٌ . و« منها » متعلِّقٌ بـ« يُقْبل » و« يُؤْخذ » ، وأجاز أبو البقاء أن يكونَ نصباً على الحال ، لأنه في الأصلِ صفةٌ لشفاعة وعدل ، فلمَّا قُدِّم عليهما نُصِبَ على الحالِ ، ويتعلَّقُ حينئذٍ بمحذوفٍ ، وهذا غيرُ واضحٍ ، فإنَّ المعنى مُنْصَبٌّ على تعلُّقِهِ بالفعلِ ، والضميرُ في « منها » يعودُ على « نفس » الثانيةِ ، لأنها أقربُ مذكور ، ويجوز أن يعودَ على الأولى لأنها هي المُحَدَّث عنها ، ويجوزُ أنْ يعودَ الضميرُ الأول على الأولى وهي النفسُ الجازية ، والثاني يعودُ على الثانية وهي المَجْزِيُّ عنها ، وهذا مناسِبٌ .

والشفاعةُ مشتقةٌ من الشَّفْع ، وهو الزوجُ ، ومنه : الشُّفْعَةُ ، لأنها ضَمُّ مِلْكٍ إلى غيره ، والشافعُ والمشفوعُ له ، لأنَّ كلًّا منهما يُزَوِّجُ نفسَه بالآخر ، وناقةٌ شَفُوع : تَجْمَع بين مَحْلَبَيْنِ في حَلْبةٍ واحدةٍ ، وناقةٌ شافِع إذا اجتمع لها حَمْلٌ وولدٌ يَتْبَعُها ، والعَدْل بالفتح الفِداء ، وبالكسر المِثْل ، يقال : عَدْل وعَدِيل . وقيل : « عَدْل » بالفتح المساوي للشيءِ قيمةً وقَدْراً ، وإنْ لم يكنْ جنسه ، وبالكسر : المساوي له في جنسهِ وجِرْمه ، وحكى الطبري أنَّ من العرب مَنْ يكسِر الذي بمعنى الفِداء ، والأولُ أشهرُ ، وأمّا عِدْل ـ واحد الأعْدال ـ فهو بالكسر لا غيرُ .

قوله : ﴿ ولا هم يُنْصَرون ﴾ جملةٌ من مبتدأ وخبر ، معطوفةٌ على ما قبلَها وإنما أُتي هنا بالجملةِ مصدرةً بالمبتدأ مُخْبَراً عنه بالمضارعِ تنبيهاً على المبالغةِ والتأكيدِ في عَدَمِ النُّصْرة . والضميرُ في قوله « ولا هُمْ » يعود على النفس ؛ لأنَّ المرادَ بها جنسُ الأنفس ، وإنما عادَ الضميرُ مذكَّراً وإن كانَتِ النفسُ مؤنثةً لأنَّ المرادَ بها العِبادُ والأناسيُّ . قال الزمخشري : « كما تقول ثلاثةُ أنفسٍ » يعني : إذا قُصِد بها الذكورُ ، كقوله :

٤٤٥ - ثلاثةُ أنْفُسٍ وثلاثُ ذَوْدٍ[1] .....

ولكنَّ النحاةَ نَصُّوا على أنه ضرورةٌ ، فالأَوْلى أن يعودَ على الكفارِ الذين اقتضَتْهُمُ الآيةُ كما قال ابنُ عطية .

والنَّصْرُ : العَوْنُ ، والأنصار : الأعوان ، ومنه : « مَنْ أنصاري إلى الله »[2] والنصر أيضاً : الانتقامُ ، انتصر زيد أي : انتقم . والنَّصْرُ أيضاً : الإتيان نَصَرْتُ أرضَ بني فلان أتيتُها ، قال الشاعر :

٤٤٦ - إذا دَخَلَ الشهرُ الحرامُ فودِّعي بلادَ تميمٍ وانصُري أرضَ عامرِ[3]

وهو أيضاً : العَطاءُ ، قال الراجز :

٤٤٧ - إني وأسطارٍ سُطِرْنَ سَطْراً لَقائِلٌ يا نصرُ نَصْرٌ نَصْرا[4]

ويتعَدَّى بـ« على » ، قال : « فانصُرْنا على القوم الكافرين »[5] ، وأمَّا قولُه : ﴿ ونَصَرْناه من القوم ﴾[6] فيحتَمِل التعدِّيَ بـ« مِنْ » ويَحْتمل أن يكونَ من التضمين أي : نَصَرْناه بالانتقام له منهم .

---

(١) صدر بيت للخطيئة وعجزه:
.....
لقد جار الزمان على عيالى
انظر ديوانه (٣٩٥) ، الدرر(١/٢٠٩) .

(٢) سورة آل عمران ، آية (٥٢) .

(٣) البيت للراعي ، اللسان «نصر» .

(٤) البيت لرؤبة انظر ملحق ديوانه (١٧٤) ، المغني (٤٣٤) ، الخصائص (١/٣٤٠) ، شواهد المغني (٢٧٤) ، الهمع (٢/١٢١) ، الدرر (٢/١٥٣) .

(٥) سورة البقرة ، آية (٢٨٦) .

(٦) سورة الأنبياء ، آية (٧٧) .

وَإِذْ نَجَّيْنَـٰكُم مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ يُذَبِّحُونَ أَبْنَآءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَآءَكُمْ ۚ وَفِى ذَٰلِكُم بَلَآءٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَظِيمٌ ﴿٤٩﴾

قوله تعالى : ﴿ **وإذ نَجَّيْناكم من آلِ فِرْعون** ﴾ : « إذْ » في موضعِ نصبٍ عطفاً على « نعمتي » ، وكذلك الظروفُ التي بعده نحو : ﴿ **وإذ واعَدْنا** ﴾ ﴿ **وإذ قُلتم** ﴾ . وقُرِىء : « أَنْجَيْتُكُم »[1] على التوحيدِ ، وهذا خطابٌ للموجودين في زمن الرسول عليه السلام ، ولا بُدَّ من حذفِ مضافٍ أي : أَنْجَيْنا آباءكم ، نحو : ﴿ حَمَلْناكم في الجَارية ﴾[2] أو لأنَّ إنجاءَ الآباء سببٌ في وجودِ الأبناءِ . وأصلُ الإنجاءِ والنجاةِ الإلقاءُ على نَجْوَةٍ من الأرضِ ، وهي المُرتفعُ منها لِيَسْلَمَ من الآفات ، ثم أُطلِقَ الإنجاء على كل فائزٍ وخارجٍ من ضيق إلى سَعَة وإن لم يُلْقَ على نَجْوة .

و « من آلِ » متعلِّقٌ به ، و « مِنْ » لابتداءِ الغايةِ . و « آل » اختُلِف فيه على ثلاثةِ أقوال ، قال سيبويه وأتباعُه : إنَّ أصلَه أَهْلٌ ، فأُبْدِلَتِ الهاءُ همزةً لقُربها منها ، كما قالوا : ماء وأصلُه : ماه ، ثم أُبْدِلَتِ الهمزةُ ألفاً ، لسكونِها بعد همزةٍ مفتوحة نحو : آمَنَ وآدَم ، ولذلك إذا صُغِّر رَجَعَ إلى أصله فتقول : أُهَيْل . قال أبو البقاء : « وقال بعضُهم : أُوَيْل ، فأُبدلت الألفُ واواً ، ولَم يَرُدَّه إلى أصله ، كما لَم يَردُّوا « عُيَيْد » إلى أصله في التصغير » . يعني فلم يقولوا « عُوَيد » لأنه من عاد يعود ، قالوا : لئلا يلتبسَ بعُود الخَشَب . وفي هذا نظر ، لأنَّ النحويين قالوا : مَنِ اعتقد كونَه من « أهل » صَغَّره على أُهَيْل ، ومَنِ اعتقد كونَه من آلَ يَؤُولُ أي رَجَع صغَّره على أُوَيْل . وذهب النحاس إلى أنَّ أصلَه « أَهْل » أيضاً ، إلا أنه قَلَب الهاءَ ألفاً من غير أَنْ يَقْلِبَها أولاً همزة ، وتصغيرُه عنده على أُهَيْل . وقال الكسائي : أُوَيْل ، وقد تقدَّم ما فيه . ومنهم مَنْ قال : أصلُه أَوَل مشتقٌّ من آل يَؤُول ، أي : رَجَع ، لأن الإنسان يَرْجِع إلى آله ، فتحرَّكَتِ الواوُ وانفَتَح ما قبلَها فقُلِبَتْ ألفاً ، وتصغيرُه على أُوَيْل نحو : مال ومُوَيل وباب وبُوَيْب ، ويُعْزى هذا للكسائي . وجمعه آلون وآلين وهو شاذٌّ كأهلِين لأنه ليس بصفةٍ ولا عَلَمٍ . واختُلِف فيه : فقيل : « آلُ الرجل » قرابتُه كأهلِه ، وقيل : مَنْ كان مِنْ شيعتِه ، وإن لم يكن قريباً منه ، وقيل : مَنْ كان تابعاً له وعلى دينِه وإنْ لم يكنْ قريباً منه ، قال :

٤٤٨ - فلا تَبْكِ مَيْتاً بعد مَيْتٍ أَجَنَّهُ عليٌّ وعَبَّاسٌ وآلُ أبي بَكْرِ[3]

ولهذا قيل : إن آلَ النبي مَنْ آمَنَ به إلى آخِرِ الدهرِ ، ومَنْ لم يُؤْمِنْ به فليس بآلِه ، وإن كان نسيباً له ، كأبي لهب وأبي طالب . واختَلَفَ فيه النحاة : هل يُضاف إلى المضمر أم لا ؟ فذهبَ الكسائي وأبو بكر الزبيدي[4] والنحاس إلى أنَّ ذلك لا يجوزُ ، فلا يجوز : اللهم صلِّ على محمدٍ وآلِهِ ، بل : وعلى آلِ محمد ، وذهبَ جماعةٌ منهم ابنُ السِّيد[5] إلى جوازه ، واستدلَّ بقولِه عليه السلام ، لمَّا سُئِل فقيل : يا رسولَ الله مَنْ آلُكَ ؟ فقال : « آلي كلُّ تقيّ إلى يوم القيامة »[6] وأنشدوا قولَ أبي طالب :

---

(١) انظر البحر المحيط (١/١٩٢) .

(٢) سورة الحاقة ، آية (١١) .

(٣) البيت للحطيئة انظر ديوانه (٢٢٣) .

(٤) محمد بن الحسن بن عبدالله بن مذحج بن محمد أبو بكر الزبيديّ الإشبيلي النحوي صاحب طبقات النحويين وكان واحد عصره في علم النحو وحفظ اللغة توفي يوم الخميس مستهل جمادي الآخرة سنة تسع وسبعين وثلاثمائة البغية (١/٨٤ - ٨٥) .

(٥) عبدالله بن محمد بن السِّيد - بكسر السين - أبو محمد البطليوسي كان عالما باللغات والآداب متبحراً فيهما توفي في رجب سنة إحدى وعشرين وخمسمائة البغية (٢/٥٥ - ٥٦) .

(٦) أخرجه ابن عدي (٧ : ٢٥٠٦) ، كشف الخفا (١ : ١٧) ، كنز العمال (٥٦٢٤) .

٤٤٩ - لا هُمَّ إنَّ المَرْءَ يَمْـ ـنَعُ رَحْلَه فامنَعْ حَلالَكْ[١]
وانصُرْ على آل الصَّليـ ـب وعابِديه اليومَ آلَكْ

وقول نَدْبة[٢] :

٤٥٠ - أنا الفارسُ الحامي حقيقةَ والدي وآلي كما تَحْمي حقيقةً آلِكا

واختلفوا أيضاً فيه : هل يُضافُ إلى غيرِ العقلاءِ فيُقال : آلُ المدينةِ وآلُ مكةَ ؟ فمنعَه الجمهورُ ، وقال الأخفش : قد سَمِعْنَاه في البلدان قالوا : أهلُ المدينةِ وآلُ المدينة ، ولا يُضاف إلاَّ إلى مَنْ له قَدْرٌ وخَطَرٌ ، فلا يُقال : آلُ الإسكاف ولا آلُ الحَجَّام ، وهو من الأسماءِ اللازمة للإضافة معنى لا لفظاً ، وقد عَرَفْتَ ما اختصَّ به من الأحكامِ دونَ أصلِه الذي هو « أَهْل » .

هذا كلُّه في « آل » مراداً به الأهلُ ، أمَّا « آل » الذي هو السَّراب فليس مِمَّا نَحْنُ فيه في شيء ، وجَمْعُه أَأْوال ، وتصغيرُه أُوَيْل ليس إلاَّ ، نحوُ : مال وأَمْوال ومُوَيْل .

قوله : ﴿ فِرْعَون ﴾ خفضٌ بالإضافةِ ، ولكنه لا يَنْصَرِفُ للعُجْمة والتعريف . واختُلِفَ فيه : هل هو علمُ شخصٍ أو علمُ جنسٍ ، فإنه يُقال لكلِّ مَنْ مَلَك القِبْطَ ومصرَ : فرعون ، مثلَ كِسْرى لَكَلِّ مَنْ مَلَك الفرس ، وقيصرُ لكلِّ مَنْ مَلَك الروم ، والقَيْلُ لكلِّ مَنْ مَلَكَ حميرَ ، والنجاشي لكلِّ مَنْ مَلَكَ الحبشةَ ، وَبَطْلَيْموس لكلِّ مَنْ مَلَكَ اليونان . قال الزمخشري : « وفرعونُ عَلَمٌ لِمَنْ مَلَك العمالقة كقيصر للروم ، ولعُتُوِّ الفراعِنَة اشتقُّوا منه : تَفَرْعَنَ فلانٌ إذا عَتا وَتَجَبَّر ، وفي مُلَحِ بعضهم :

٤٥١ - قد جاءَهْ الموسى الكَلُومُ فَزَاد في أَقْصَى تَفَرْعُنِه وفَرْطِ عُرَامِه[٣]

وقال المسعودي : « لا يُعْرَفُ لِفِرْعَوْن تفسيرٌ بالعربيةِ » ، وظاهر كلامِ الجَوْهري أنَّه مشتقٌّ مِنْ معنى العُتُوِّ ، فإنه قال : « والعُتاة الفَرَاعِنة ، وقد تَفَرْعَنَ وهو ذو فَرْعَنةٍ أي : دهاءٍ ومكرٍ » . وفي الحديث : « أَخَذْنا فِرْعونَ هذه الأمَّةِ » ، إلاَّ أنْ يريدَ معنى ما قاله الزمخشري المتقدم .

قولُه : « يَسُومونكم » سوءَ العذابِ » هذه الجملةُ في محلِّ نصب على الحالِ مِنْ « آل » أي : حالَ كونِهم سائِمين . ويجوز أنْ تكونَ مستأنفةً لمجردِ الإخْبارِ بذلك ، وتكون حكايةَ حالٍ ماضيةٍ ، قال بمعناه ابن عطية ، وليس بظاهر . وقيل : هي خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ ، أي : هم يَسُومونكم ، ولا حاجةَ إليه أيضاً . و « كم » مفعولٌ أولُ ، و « سوء » مفعولٌ ثانٍ ، لأنَّ « سام » يتعدَّى لاثنين كأعطى ومعناه : أَوْلاهُ كذا وأَلْزمه إياه أو كلَّفه إياه ، ومنه قولُ عمرو بن كلثوم :

٤٥٢ - إذا ما المَلْكُ سامَ الناسَ خَسْفاً أَبَيْنا أَنْ نُقِرَّ الخَسْفَ فِينا[٤]

---

(١) انظر سيرة ابن هشام (١/ ٥١) ، الدرر (٢/ ٦٢) ، الممتع (٣٤٩) ، اللسان «حلل» ، التاج «أهل» .

(٢) هو حقاف بن ندبة شاعر مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام - والبيت من الطويل وهو في ديوانه قصيدة (رقم ٩ ص ٦٧) وهو في الخزانة (٢/ ٤٧٠) ، ونصه :

أنا الفارس الحامي الحقيقة والدي
به تدرك الأوتار قدما كذلك

(٣) البيت من شواهد الكشاف (١/ ٢٧٩) .

(٤) البيت من معلقته المشهورة انظر شرح المعلقات والتبريزي (٣٩٥) ، والشنقيطي (١٠٨) .

قال الزمخشري : « وأصلُهُ مِنْ سَام السِّلْعَةَ إذا طَلَبها ، كأنه بمعنى يَبْغُونكم سوءَ العذاب ويُريدُونَكم عليه » ، وقيل : أصلُ السَّوْمِ الدَّوامُ ، ومنه : سائِمَةُ الغَنَم لمُداوَمَتِها الرَّعْيَ . والمعنى : يُديمونَ تعذيبكم ، وسوءُ العذابِ أشدُّهُ وأفظعهُ وإنْ كان كَلُّه سيئاً ، كأنه أقبحُهُ بالإضافة إلى سائرِه . والسوءُ : كلُّ ما يَعُمُّ الإنسانَ من أمرٍ دنيوي وأُخْرَوي ، وهو في الأصل مصدرٌ ، ويؤنَّثُ بالألفِ ، قال تعالى : ﴿ أساؤُوا السُّوْءَىٰ ﴾ . وأجاز بعضُهم أن يكونَ « سوء » نعتاً لمصدرٍ محذوفٍ ، تقديرُه : يَسُومونكم سَوْماً سيئاً كذا قدَّره ، وقال أيضاً : « ويجوزُ أن يكونَ بمعنى سَوْم العذاب » ، كأنه يريد بذلك أنه منصوبٌ على نَوْعِ المصدرِ ، نحو : « قَعَدَ جلوساً » ، لأن سُوء العذابِ نوعٌ من السَّوْمِ .

قولُه تعالى : « يُذَبِّحُون » هذه الجملةُ يُحْتَمَلُ أَنْ تكونَ مفسَّرةً للجملة قبلَها ، وتفسيرُها لها على وجهين :

أحدُهما أن تكونَ مستأنفةً ، فلا محلَّ لها حينئذٍ من الإعرابه ، كأنه قيل : كيف كان سَوْمُهم العذابَ ؟ فقيل : يُذَبِّحُون . والثاني : أنْ تكونَ بدلاً منها كقولِه :

٤٥٣ ـ متى تَـأْتِنـا تُلْمِمْ بِنـا فـي ديـارنـا[1] .....

« ومَنْ يفعلْ ذلكَ يَلْقَ أثاماً يُضاعَفُ »[2] ، ولذلك تُرِكَ العاطفُ ، ويُحْتمل أن تكونَ حالاً ثانيةً ، لا على أنها بدلٌ من الأولى ، وذلك على رَأْيِ مَنْ يُجَوِّزُ تَعَدُّدَ الحال . وقد مَنَع أبو البقاء هذا الوجهَ محتجّاً بأنَّ الحَالَ تُشْبِهُ المفعولَ به ولا يَعملُ العاملُ في مفعولَيْن على هذا الوصفِ ، وهذا بناءً منه على أحد القولين ، ويحتملُ أن يكونَ حالاً منَ فاعل « يَسُومونكم » . وقُرِىء : « يَذْبَحُون »[3] بالتخفيف ، والأَوْلَىٰ قراءةُ الجماعةِ لأنَّ الذبحَ متكرِّر .

فإنْ قيل : لِمَ لَم يُؤْتَ هنا بواو العَطْفِ ، كما أُتِي بها في سورة إبراهيم[4] ؟ فالجوابُ أنه أُرِيدَ هنا التفسيرُ كما تقدَّم ، وفي سورة إبراهيم معناه : يُعَذِّبونكم بالذَّبْح وبغيرِ الذبحِ . وقيل : يجوز أن تكونَ الواوُ زائدةً فتكونَ كآيةِ البقرة ، واستدلَّ هذا القائلُ على زيادةِ الواوِ بقوله :

٤٥٤ ـ فلَمَّـا أَجَـزْنَـا سـاحـةَ الحَّي وانْتَحَى[5] .....

وقوله :

٤٥٥ ـ إلـى المَـلِكِ القَـرْمِ وابـنِ الـهُـمَـامِ[6] .....

والجوابُ الأول هو الأَصَحُّ .

والذَّبْحُ : أصلُه الشَّقُّ ، ومنه : « المَذابحُ » لأخاديدِ السيول في الأرض . و« أبناء » جمع ابن ، رَجَع به إلى

---

(١) تقدم وهو لعبدالله بن الحر الجعفي .
(٢) سورة الفرقان ، آية (٦٨) .
(٣) انظر البحر (١/١٩٣) .
(٤) آية رقم (٦) .
(٥) صدر بيت لامرىء القيس من معلقته المشهورة وعجزه:
..... بنـا بَـطْن حِقْفٍ ذي رُكـامٍ عَقَنْقَـلِ
انظر ديوانه (٤١) ، الإنصاف (٢/٤٥٧) ، الأزهية (٢٢٤) ، الصاحبي (١٥٨) ، تأويل المشكل (٢٥٣) ، الخزانة (١١/٤٣) ، المنصف (٣/٤١) ، معاني الفراء (٢/٥٠) ، البحر المحيط (٥/٢٨٧) ، التهذيب «جثز» (١١/١٤٨) ، اللسان جوز .
(٦) تقدم وانظر الخزانة (١/٢١٦) .

أصله ، فَرُدَّت لامُه ، إمَّا الواوُ أو الياءُ حَسْبما تقدَّم . والأصلُ : « أَبْناو » أو « أبناي » ، فَأُبْدِل حرفُ العلةِ همزةً لتطرُّفِه بعد ألفٍ زائدةٍ ، والمرادُ بهم الأطفالُ ، وقيل : الرجالُ ، وعَبَّر عنهم بالأبناءِ اعتباراً بما كانوا .

قوله : ﴿ وَيَسْتَحْيُون ﴾ عطفٌ على ما قبله ، وأصلُه : يَسْتَحْيِيُون ، فَأُعِلَّ بحَذْفِ الياءِ بعد حَذْفِ حركتها وقد تقدَّم بيانُه ، فوزنُه يَسْتَفْعُون . والمراد بالنساءِ الأطفالُ ، وإنما عَبَّر عنه بالنساءِ لمآلِهِنَّ إلى ذلك . وقيل : المرادُ غيرُ الأطفالِ ، كما قيل في الأبناء . ولامُ النساءِ الظاهرُ أنَّها من واوٍ لظهورها في مرادِفِه وهو نِسْوَان ونِسْوَة ، ويُحْتمل أن تكونَ ياءً اشتقاقاً من النِّسْيان ، وهل نساء جمعُ نِسوةٍ أو جمعُ امرأةٍ مِنْ حيث المعنى ؟ قولان .

قوله : ﴿ وفي ذلكم بلاءٌ من رَبِّكُمْ عظيمٌ ﴾ الجارُّ خبرٌ مقدَّمٌ ، و « بلاءٌ » مبتدأ . ولامُه واوٌ لظهورِها في الفعلِ نحو : بَلَوْتُه ، أَبْلُوه ، « ولَنَبْلُوَنَّكُمْ » ، فَأُبْدِلَتْ همزةً . والبلاءُ يكون في الخيرِ والشرِّ ، قال تعالى : ﴿ ونبلُوكم بالشرِّ والخيرِ فِتْنَة ﴾[1] . لأنَّ الابتلاءَ امتحانٌ فيمتحِنُ اللَّهُ عباده بالخيرِ ليشكُروا ، وبالشرِّ ليصبِروا ، وقال ابن كَيْسان : « أبلاهُ وبَلاه في الخير » وأنشد :

٤٥٦ - جَـزَى اللَّهُ بـالخَيـراتِ مـا فَعَـلا بكم وأَبْـلاهُمَـا خيـرَ البـلاءِ الـذي يَبْلُو[2]

فَجَمَع بين اللغتين ، وقيل : الأكثرُ في الخيرِ أَبْلَيْتُه ، وفي الشرِّ بَلَوْتُه ، وفي الاختبارِ ابتلَيْتُه وبَلَوْتُه ، قال النحاس : « فاسمُ الإشارة من قوله : « وفي ذلكم » يجوزُ أن يكونَ إشارةً إلى الإنجاء « وهو خيرٌ مَحْبوب ، ويجوز أن يكونَ إشارةً إلى الذَّبْحِ ، وهو شرٌّ مكروهٌ » . وقال الزمخشري : « والبلاءُ : المِحْنَةُ إن أشير بـ « ذلك » إلى صنيع فرعون ، والنعمةُ إن أشير به إلى الإنجاء » ، وهو حسن . وقال ابن عطية : « ذلكم » إشارةٌ إلى جملةِ الأمر إذ هو خيرٌ فهو كمفردٍ حاضر ، كأنه يريدُ أنه أُشير به إلى مجموعِ الأمرين من الإنجاء والذبح ، ولهذا قال بعده : « ويكونُ البلاءُ في الخيرِ والشر » وهذا غيرُ بعيدٍ ، ومثله :

٤٥٧ - إنَّ لـلخـيـرِ ولـلشَّـرِّ مَـدَى وكِـلا ذلـك وَجْـهٌ وقَـبَـلْ[3]

و « مِنْ ربكم » متعلقٌ بـ « بلاءٌ » ، و « مِنْ » لابتداءِ الغايةِ مجازاً . وقال أبو البقاء : « هو رفعٌ صفةٌ لـ « بلاء » فيتعلَّقُ بمحذوفٍ » وفي هذا نظرٌ ، من حيث إنه إذا اجتمع صفتان ، إحداهما صريحةٌ والأخرى مُؤَوَّلةٌ قُدِّمَتِ الصريحةُ ، حتى إنَّ بعضَ الناسِ يَجْعلُ ما سِواه ضرورةً . و « عظيمٌ » صفة لـ « بلاء » وقد تقدَّم معناه مستوفىً في أول السورة .

وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ ٱلْبَحْرَ فَأَنجَيْنَـٰكُمْ وَأَغْرَقْنَآ ءَالَ فِرْعَوْنَ وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ ﴿٥٠﴾ وَإِذْ وَٰعَدْنَا مُوسَىٰٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ثُمَّ ٱتَّخَذْتُمُ ٱلْعِجْلَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَنتُمْ ظَـٰلِمُونَ ﴿٥١﴾

---

(١) سورة الأنبياء ، آية (٣٥) .

(٢) البيت لزهير انظر ديوانه (١٠٩) ، معاني القرآن للزجاج (١٠٢/١) ، الطبري (٤٩/٢) ، الكشاف (٤٨٧/٤) .

(٣) البيت لعبدالله بن الزبعري من قصيدة قالها يوم أحد انظر أوضح المسالك (٣٩٣/١) ، الأشموني (٢٦٠/٢) ، شرح ابن عقيل (٦٢/٢) ، الدرر (٦٠/٢) ، الهمع (٥/٢) ، التصريح (٤٣/٢) ، المغني (٢٠٣/١) ، شرح المفصل (٢/٣) .

قوله تعالى : ﴿ وإذ فَرَقْنا بكم البحرَ ﴾ . . « بكم » الظاهرُ أنَّ الباءَ على بابها من كونِها داخلةً على الآلةِ فكأنه فَرَق بهم كما يُفْرَقُ بين الشيئين بما توسَّط بينهما . وقال أبو البقاء : « ويجوز أن تكونَ المُعَدِّيَةَ كقولِك : ذهبتُ بزيدٍ ، فيكونُ التقدير : أَفْرَقْناكم البحرَ ، ويكونُ بمعنى : « وجاوَزْنا ببني إسرائيل البحر »[1]وهذا قريبٌ من الأولِ . ويجوزُ أن تكونَ الباءُ للسببيَّة أي : بسببكم ، ويجوزُ أن تكونَ للحالِ من « البحر » أَيْ : فَرَقْناه ملتبِساً بكم ، ونظَّره الزمخشري بقولِ الشاعر :

٤٥٨ - ..... تَدُوس بنا الجماجِمَ والتَّريبا[2]

أي : تدوسُها ونحن راكبوها . قال أبو البقاء : « أي : فَرَقْنا البحرَ وأنتم به ، فتكونُ إمَّا حالاً مقدَّرةً أو مقارنةً » . قلت : وأيُّ حاجةٍ إلى جَعْلِه إياها حالاً مقدَّرة وهو لم يكنْ مفروقاً إلا بهم حالَ كونهم سالكينَ فيه ؟ وقالَ أيضاً : و« بكم » في موضعِ نصبٍ مفعولٌ ثانٍ لفَرَقْنا ، و« البحرَ » مفعولٌ أولُ ، والباءُ هنا في معنى اللام » وفيه نظرٌ ؛ لأنه على تقديرِ تسليم كون الباءِ بمعنى اللام فتكونُ لام العلَّةِ ، والمجرورُ بلام العلةِ لا يُقال إنَّه مفعولٌ ثانٍ ، لو قلتَ : ضَرَبْتُ زيداً لأجلِك ، لا يقولُ النحوي : « ضَرَب » يتعدَّى لاثنين إلى أحدهما بنفسه والآخر بحرفِ الجر .

والفَرْقُ والفَلْقُ واحدٌ ، وهو الفصلُ والتمييز ، ومنه ﴿ وقُرْآناً فَرَقْناه ﴾[3] أي : فَصَلْناه وميَّزناه بالبيانِ ، والقرآنُ فرقانٌ لتمييزه بين الحقِّ والباطل وفَرْقُ الرأسِ لوضوحِه ، والبحرُ أصله : الشَّقُّ الواسعُ ، ومنه : البَحِيرة لشَقِّ أُذُنها . والخلافُ المتقدِّمُ في النهر في كونه حقيقةً في الماء أو في الأخدُودِ جارٍ هنا فَلْيُلْتَفَتْ إليه . وهل يُطلَقُ على العَذْبِ بَحْرٌ ، أو هو مختصٌّ بالماءِ المِلْحِ ؟ خلافٌ يأتي تحقيقُه في موضِعِه . ويقال : أَبْحَرَ الماءُ أي : صارَ مِلْحاً قال نُصَيْب :

٤٥٩ - وقد عادَ ماءُ الأرضِ بَحْراً فزادني إلى مَرَضي أَنْ أَبْحَرَ المَشْرَبُ العَذْبُ[4]

والغَرَقُ : الرُّسوبُ في الماءِ ، وتُجُوِّزَ به عن المُداخَلَةِ في الشيء ، فيقال : أَغْرَق فلانٌ في اللَّهْو ، ويقال : غَرِقَ فهو غَرِقٌ وغارِق ، وقال أبو النجم :

٤٦٠ - مِنْ بَيْنِ مقتولٍ وطافٍ غارِقِ[5]

ويُطْلَقُ على القتلِ بأيِّ نوعٍ كان ، قال :

٤٦١ - ..... ألا لَيْتَ قَيْساً غَرَّقَتْهُ القَوابِلُ[6]

والأصلُ فيه أن القابِلَة كانَتْ تُغَرِّق المولودَ في دَمِ السَّلَىٰ عام القَحْطِ ليموتَ ، ذكراً كان أو أنثى ، ثم جُعِل كلُّ

---

(١) سورة الأعراف ، آية (١٣٨) .

(٢) عجز بيت للمتنبي وصدره :
قَمَرَّتْ غَيْرَنا فِرَةٍ عَلَيْهِم
.....
انظر ديوانه (١/٢٦٥) ، البحر (٦/١٨١) ، حاشية القطب على الكشاف (٢/١٠٧١) ، الكشاف (٤/٣٣٨) ، التريب: عظم الصدر .

(٣) سورة الفرقان ، آية (١٠٦) .

(٤) البيت من شواهد القرطبي (١/٣٨٨) .

(٥) البيت من شواهد القرطبي (١/٣٨٨) .

(٦) عجز بيت للأعشى انظر ديوانه (١٨٣) ، وصدره :
أطوريـن في عـام غـزاة ورحـلة
.....
القرطبي (١/٣٨٨) .

قَتْل تغريقاً . ومنه قول ذي الرمة :

٤٦٢ - إذا غَـرَّقَـتْ أربـاضُـهـا ثِـنْـيَ بَـكْـرَةٍ بتَيْهـاءَ لم تُـصْبِـحْ رَؤومـاً سَـلُوبُهـا[1]

قوله : ﴿ وأنتم تنظرونَ ﴾ جملةٌ من مبتدأ أو خبر في محلِّ نصبٍ على الحال من « آل فرعون » والعاملُ « أغْرقنا » ، ويجوزُ أن يكونَ حالاً من مفعولٍ « أنْجَيْناكم » . والنظرُ يَحْتَمِلُ أن يكونَ بالبصر لأنهم كانوا يُبْصِرُون بعضَهم بعضاً لقُرْبِهم . وقيل : إنَّ آلَ فرعون طَفَوْا على الماء فنظروا إليهم ، وأن يكونَ بالبصيرةِ والاعتبار . وقيل : المعنى وأنتم بحالِ مَنْ ينظرُ لو نَظَرْتُم ، ولذلك لم يُذْكَرْ له مفعولٌ .

قوله تعالى : ﴿ واعَدْنا ﴾ . . قرأ أبو عمروٍ هنا وما كان مثلَه ثلاثياً ، وقرأه الباقون : « واعَدْنا » بألف . واختارَ أبو عُبَيْد قراءةَ أبي عمروٍ ، ورجَّحها بأنَّ المواعدةَ إنما تكونُ من البشر ، وأمَّا اللَّهُ تعالى فهو المنفردُ بالوَعْد والوعيد ، على هذا وجَدْنا القرآن ، نحو : ﴿ وَعَدَ اللَّهُ الذين آمنوا منكم ﴾[2] ﴿ وَعَدكم اللَّهُ مغانم ﴾[3] ﴿ وعدَكم وَعْدَ الحق ﴾[4] ﴿ وإذ يَعِدُكُمُ اللَّهُ ﴾[5] ، وقال مكي مُرَجِّحاً لقراءةِ أبي عمرو أيضاً : « وأيضاً فإنَّ ظاهرَ اللفظِ فيه وَعْدٌ من اللَّهِ لموسى ، وليسَ فيه وعدٌ مِنْ موسى فَوَجَبَ حَمْلُهُ على الواحدِ بظاهر النص » ثم ذَكَر جماعةً جِلَّةً من القراءِ عليها . وقال أبو حاتم مُرَجِّحاً لها أيضاً : « قراءةُ العامَّة عندَنا : وَعَدْنا ـ بغيرِ ألفٍ ـ لأن المواعَدَةَ أكثرُ ما تكونُ من المخلوقين والمتكافِئين » . وقد أجابَ الناس عن قول أبي عُبَيْد وأبي حاتم ومكي بأن المفاعلةَ هنا صحيحةٌ ، بمعنى أنَّ موسى نَزَّل قبوله لالتزام الوفاءِ بمنزلة الوَعْدِ منه ، أو أنَّه وَعَدَ أن يُعْنَى بما كلَّفه ربُّه . وقال مكي : « المواعدة أصلُها من اثنين ، وقد تأتي بمعنى فَعَل نحو : طارَقْتُ النَعْل » ، فجعل القراءتين بمعنًى واحد ، والأولُ أحسنُ . ورجَّح قوم « واعدنا » . قال الكسائي : « وليس قولُ الله : « وَعَد الله الذين آمنوا »[6] من هذا البابِ في شيء ؛ لأن واعَدْنا موسى إنما هو من بابِ الموافاة ، وليس من الوَعْد في شيء ، وإنما هو من قولك : مَوْعِدُك يومُ كذا وموضعُ كذا ، والفصيحُ في هذا « واعَدْنا » . وقال الزجاج : « واعَدْنا » بالألفِ جَيِّدٌ ، لأن الطاعةَ في القَبول بمنزلةِ المواعدة ، فمِنَ الله وَعْدٌ ، ومِنْ موسى قَبولٌ واتِّباعٌ ، فجرَى مَجْرَى المواعدة » . وقال مكي أيضاً : « والاختيارُ « واعَدْنا » بالألفِ ، لأنه بمعنى وَعَدْنا ، في أحدِ مَعْنَيَيْه ، وأنه لا بُدَّ لموسى من وَعْدٍ أو قبول يقُومُ مقامَ الوعدِ فَصَحَّت المفاعلة » .

و « وعدَ » يتعدَّى لاثنين ، فموسى مفعولٌ أولُ ، وأربعين مفعولٌ ثانٍ ، ولا بُدَّ من حَذْفِ مضاف ، أي : تمامَ أربعين ، ولا يجوزُ أن ينتصِبَ على الظرفِ لفسادِ المعنى وعلامةُ نصبه الياءُ لأنه جارٍ مَجْرَى جَمْعِ المذكر السالم ، وهو في الأصلِ مفرد اسمُ جمعٍ ، سُمِّي به هذا العَقْدُ من العَدَد ، ولذلك أَعْربه بعضُهم بالحركاتِ ومنه في أحدِ القولين قولُه :

٤٦٣ - وماذا يَـبْـتَـغِـي الـشـعـراءُ مـنـي وقـد جـاوَزْتُ حَـدَّ الأربـعـيـنِ[7]

بكسر النون ، و « ليلة » نصبٌ على التمييز ، والعُقود التي هي من عِشْرين إلى تسعين وأحدَ عشرَ إلى تسعةَ عشرَ

---

(١) البيت في ديوانه (٧٠١) ، إصلاح المنطق (٧٢) ، القرطبي (١/ ٣٨٩) .
(٢) سورة النور ، آية (٥٥) .
(٣) سورة الفتح ، آية (١٠) .
(٤) سورة إبراهيم ، آية (٢٢) .
(٥) سورة الأنفال ، آية (٧) .
(٦) سورة النور ، آية (٥٥) .
(٧) البيت لجرير انظر ديوانه (٥٧٧) ، شرح المفصل لابن يعيش (٥/ ١١) ، الأصمعيات (١٩) ، أوضح المسالك (١/ ٤٤) ، الدرر (١/ ٢٢) ، الخزانة (٣/ ٤١١) .

كلُّها تُمَيَّز بواحدٍ منصوبٍ .

وموسى اسمٌ أعجمي غيرُ منصرفٍ ، وهو في الأصل على ما يُقال مركبٌ ، والأصل : مُوشى ـ بالشين ـ لأنَّ « ماء » بلغتهم يقال له : « مُو » والشجر يقال له « شاء » فعرَّبته العربُ فقالوا موسى ، قالوا : وقد لَقِيه آلُ فرعون عند ماءٍ وشجرٍ . واختلافُهم في موسى : هل هو مُفْعَل مشتقٌّ من أَوْسَيْتُ رأسَه إذا حلقتُه فهو مُوسى ، كأعطيتُه فهو مُعْطَىً ، أو هو فُعْلَى مشتقٌّ من ماسَ يميس أي : يتبخترُ في مِشْيَته ويتحرَّكُ ، فقُلِبَتِ الياءُ واواً لانضمامِ ما قبلَها كمُوْقِن من اليقين ، وهذا إنما هو في مُوسى الحديدِ التي هي آلةُ الحَلْق ، لأنها تتحرَّك وتضطربُ عند الحَلْقِ بها ، وليس لموسى اسمِ النبي عليه السلام اشتقاقٌ لأنه أعجميٌّ .

قوله : ﴿ ثم اتَّخَذْتُمُ العِجْلَ ﴾ اتَّخذ يتعدَّى لإثنين ، والمفعولُ الثاني محذوفٌ أي : ثم اتخذتم العجلَ إلهاً . وقد يتعدَّى لمفعولٍ واحد إذا كان معناه عَمِل وجَعَل نحو : « وقالوا اتَّخذَ اللَّهُ ولداً »[1] ، وقال بعضُهم : تَخِذَ واتَّخَذَ يتعدَّيانِ لاثنين ما لَمْ يُفْهِمَا كَسْباً ، فيتعدَّيان لواحدٍ . واختُلِفَ في اتَّخَذَ فقيل : هو افْتَعَلَ من الأَخْذ والأصلُ : أأتخذ الأُولى همزةُ وصلٍ والثانيةُ فاءُ الكلمةِ فاجتمَع همزتان ثانيتُهما ساكنةٌ بعد أخرىٰ ، فَوَجَبَ قلبُها ياءً كإيمان ، فَوَقَعَت الياءُ فاءً قبلَ تاءِ الافتعالِ فأُبْدِلَتْ تاءً وأُدْغِمَت في تاءِ الافتعال كاتَّسر مِن اليُسْر ، إلَّا أنَّ هذا قليلٌ في باب الهمز نحو : اتَّكل من الأَكْل واتَّزَرَ من الإزارِ . وقال أبو علي : هو افْتَعَلَ من تَخِذَ يَتْخِذُ ، وأنشد :

٤٦٤ ـ وقد تَخِذَتْ رِجْلي إلى جَنْبِ غَرْزِهَا نَسيفاً كأُفْحوصِ القَطاةِ المُطَرِّقِ[2]

وقال تعالى : « لَتَخِذْتَ عليه أجْراً »[3] وهذا أسهلُ القَوْلَيْن .

والقُرَّاءُ على إدغامِ الذالِ في التاءِ لِقُرْبِ مَخْرَجِهما ، وابن كثير وعاصم[4] في رواية حَفْص بالإظهار ، وهذا الخلافُ جارٍ في المفردِ نحو : اتَّخَذْتُ ، والجمع نحو : اتَّخَذْتُم ، وأتىٰ في هذه الجملة بـ « ثُمَّ » دلالةً على أنَّ الاتخاذَ كان بعدَ المواعدة بمُهْلَةٍ .

قوله : ﴿ مِنْ بعدِه ﴾ متعلِّقٌ باتَّخَذْتُمْ ، و « مِنْ » لابتداءِ الغايةِ ، والضميرُ يعودُ على موسى ، ولا بدَّ من حَذْفِ مضافٍ ، أي : مِنْ بعدِ انطلاقِه أو مُضِيِّه ، وقال ابنُ عطية : « يعودُ على موسى وقيل : على انطلاقِه للتكليمِ ، وقيل : على الوَعْد ، وفي كلامِه بعضُ مناقشةٍ ، فإنَّ قولَه : « وقيل يعودُ على انطلاقِه » يَقْتَضي عَوْدَه على موسى من غيرِ تقدير مضافٍ وذلك غيرُ مُتَصَوَّرٍ .

قوله : « وأنتم ظالمون » جملةٌ حاليةٌ من فاعل « اتَّخَذْتُمْ » .

ثُمَّ عَفَوْنَا عَنكُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿٥٢﴾ وَإِذْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْفُرْقَانَ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ

---

(١) سورة البقرة ، آية (١١٦) .

(٢) البيت للممزق العبدي انظر مجالس العلماء (٣٣٣) ، الخصائص (٢/٢٨٧) ، العيني (٤/٥٩٠) ، اللسان «مخص» .

(٣) سورة الكهف ، آية (٧٧) .

(٤) عاصم بن أبي النجود بهدلة الكوفي الأسدي بالولاء أبو بكر: أحد القراء السبعة تابعي من أهل الكوفة توفي سنة ١٢٧ هـ ، تهذيب التهذيب (٥/٣٨) ، غاية النهاية (١/٣٤٦) .

﴿٥٣﴾ وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ يَٰقَوْمِ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنفُسَكُم بِٱتِّخَاذِكُمُ ٱلْعِجْلَ فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئِكُمْ فَٱقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ عِندَ بَارِئِكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ﴿٥٤﴾

قوله تعالى : ﴿ ثم عَفَوْنا عنكم ﴾ . . والعَفْوُ : المَحْوُ ، ومنه « عَفَا اللَّهُ عنكم » أي : مَحَا ذنوبَكم ، والعافيةُ لأنها تَمْحُو السُّقْمَ ، وعَفَتِ الريحُ الأثرَ ، قال :

٤٦٥ - فتُوضِحَ فالمِقْراةِ لم يَعْفُ رَسْمُها لِما نَسَجَتْها مِنْ جَنُوبٍ وشَمْأَلِ[1]

وقيل : عَفا كذا أي : كَثُر ، ومنه « وَأَعْفوا اللِّحى »[2] فيكونُ من الأضداد . وقال ابنُ عطية : « العَفْوُ تغطيةُ الأثرِ وإذهابُ الحالِ الأول من الذَّنْب أو غيره ولا يستعمل العفو بمعنى الصَّفْح إلا في الذنب » . وهذا الذي قاله قريبٌ من تفسير الغُفْرانِ ، لأنَّ الغَفْرَ التغطيةُ والسَّتْر ، ومنه : المِغْفَرُ ، ولكِنْ قد فُرِّق بينهما بأنَّ العفوَ يجوزُ أن يكونَ بعد العُقوبَةِ فيجتمِعُ معها ، وأمَّا الغُفْران فلا يكونُ مع عقوبةٍ . وقال الراغب : « العَفْوُ : القَصْدُ لِتَناوُلِ الشيءِ ، يُقال : عَفَاه واعْتَفَاه أي قَصَده مُتَناولاً ما عندَه ، وَعَفَتِ الريحُ الترابَ قَصَدَتْها متناولةً آثارَها ، وعَفَتِ الديارُ كأنها قَصَدَتْ نحو البِلَى ، وعَفَا النبتُ والشَّعْرُ قَصَدَ تناولَ الزيادةِ ، وعَفَوْتُ عنك كأنه قَصَد إزالةَ ذَنْبِه صارِفاً عنه ، وأَعْفَيْتُ كذا أي تركْتُه يَعْفُو ويكثُر ومنه « وأَعْفُوا اللِّحى » فَجَعَلَ القصدَ قَدْراً مشتركاً في العَفْو ، وهذا ينفي كونَه من الأضداد ، وهو كلامٌ حَسَنٌ ، وقال الشاعر :

٤٦٦ - ..... إذا ردَّ عافي القِدْرِ مَنْ يَسْتَعِيرُها[3]

معناه : أنَّ العافِيَ هنا ما يَبْقَى في القِدْرِ مِنَ المَرَقِ ونحوِه ، فإذا أرادَ أحدٌ [أَنْ] يستعيرَ القِدْرَ يُعَلِّلُ صاحبَها بالعافي الذي فيها ، فالعافي فاعل ، ومَنْ يستعيرُها مفعولٌ ، وهو من الإسنادِ المجازي لأنَّ الرادَّ في الحقيقة صاحبُ القِدْر بسببِ العافي .

وقوله : « تشكرون » في محلِّ رفعٍ خبرُ « لعلَّ » ، وقد تقدَّم تفسيرُ الشكر عند ذكر الحَمْدِ . وقال الراغب : « وهو تَصَوُّرُ النِّعْمَةِ وإظهارُها ، وقيل : هو مَقْلُوبٌ عن الكَشْرِ أي الكَشْف وهو ضدُّ الكفر ، فإنه تَغْطِيَةُ النِّعْمَةِ . وقيل : أصلُه من عَيْن شَكْرى أي ممتلئةٌ ، فهو على هذا الامتلاءُ مِنْ ذِكر المُنْعَم عليه » . وشَكَر مِن الأفعالِ المتعدِّية بِنفسِها تارةً وبحرفِ الجرِّ أخرى وليسَ أحدُهما أصلاً للآخَر على الصحيحِ ، فَمِنَ المتعدِّي بنفسِه قولُ عمرو ابن لُحَيّ :

٤٦٧ - هُمُ جَمَعُوا بُؤْسَى ونُعْمَى عليكُمُ فَهَلَّا شكَرْتَ القومَ إذ لم تُقاتِلِ[4]

ومن المتعدِّي بحرفِ الجرِّ قولُه تعالى : « واشكروا لي »[5] وسيأتي هناك تحقيقُه .

---

(١) البيت من معلقة امرىء القيس انظر ديوانه شرح المعلقات للتبريزي (١٣) ، الشنقيطي (٥٨) .

(٢) أخرجه البخاري (١٠/٣٥١) ، وأخرجه أبو عوانة (١/١٨٨) ، وأخرجه النسائي في الزينة باب (٢) ، وأحمد في المسند (٢/٥٢) ، والبيهقي من السنن (١/٤٩) ، والطبراني في الكبير (١١/١٥٢) ، والبخاري في التاريخ (١/١٤٠) ، والطحاوي في معاني الآثار (٤/٢٣٠) .

(٣) عجز بيت للأعشى وصدره :
فلا تصرميني وأسألي ما خليقتي
.....
انظر ديوانه (٣٧١) ، الكشاف (٤/٣٩٣) .

(٤) البيت في معاني القرآن للفراء (١/٩٢) ، الطبري (٣/٢١٢) ، وهو من شواهد البحر (١/٤٤٧) .

(٥) سورة البقرة ، آية (١٥٢) .

قوله تعالى : ﴿ الكتابَ والفرقانَ ﴾ . . مفعولٌ ثانٍ لآتينا ، وهل المرادُ بالكتاب والفرقانِ شيءٌ واحدٌ وهو التوراةُ ؟ كأنه قيل : الجامعُ بينَ كونِه كتاباً مُنَزَّلاً وفرقاناً يَفْرُق بين الحقِّ والباطلِ ، نحو : رأيت الغيثَ والليثَ ، وهو من باب قولِه :

٤٦٨ ـ إلى المَلِك القَرْمِ وابنِ الهُمامِ[1] .....

أو لأنه لمَّا اختَلَفَ اللفظُ جازَ ذلك كقوله :

٤٦٩ ـ فَقَدَّمَتِ الأَدِيمَ لِراهِشَيْهِ وأَلْفَى قولَها كَذِباً وَمَيْنَا[2]

وقوله :

٤٧٠ ـ ..... وهندٌ أتىٰ مِنْ دُوْنِها النَّأْيُ والبُعْدُ[3]

وقولِه :

٤٧١ ـ ..... أَقْوَى وأَقْفَرَ بعدَ أُمِّ الهَيْثَمِ[4]

قال النحاس : « هذا إنما يجوزُ في الشِّعْر ، فالأحسنُ أن يُرادَ بالفرقان ما علَّمه اللَّهُ موسى من الفَرْق بين الحق والباطل » . وقيل : الواوُ زائدة ، و « الفرقان » نعتٌ للكتاب أو « الكتابُ » التوراةُ ، و « الفرقانُ » ما فُرِّق به بين الكُفْر والإيمانِ ، كالآياتِ من نحو العَصا واليد ، أو ما فُرِّقَ به بين الحلالِ والحَرام من الشرائِع .

والفُرْقانُ في الأصلِ مصدرٌ مثلُ الغُفْران . وقد تقدَّمَ معناه في « فَرَقْنا بِكُم البحرَ » . وقيل : الفرقانُ هنا اسمٌ للقرآنِ ، قالوا : والتقديرُ : ولَقَدْ آتَيْنا موسىٰ الكتابَ ومحمداً الفرقانَ . قال النحاس : « هذا خطأٌ في الإعراب والمعنى ، أمَّا الإعرابُ فلأنَّ المعطوفَ على الشيءِ مثلُه ، وهذا يخالِفُه ، وأمَّا المعنى فلقولِه : « ولقد آتَيْنا موسىٰ وهارونَ الفُرْقانَ »[5] .

قوله تعالى : ﴿ يا قوم ﴾ . . اعلم أنَّ في المنادى المضافِ إلى ياء المتكلم ستَّ لغاتٍ أفصحُها : حَذْفُها مُجْتَزَأً منها بالكسرةِ وهي لغةُ القرآن ، الثانية : ثبوتُ الياءِ ساكنةً ، الثالثة : ثبوتُها مفتوحةً ، الرابعةُ : قَلْبُهَا ألفاً ، الخامسةُ : حَذْفُ هذِه الألفِ والاجتزاءُ عنها بالفتحةِ كقولِه :

---

(١) تقدم وانظر الخزانة (١/٢١٦) .

(٢) البيت لعدي بن زيد انظر ديوانه (١٨٣) ، المغني (٢/٣٥٧) ، الهمع (٢/١٢٩) ، الدرر (٢/١٦٧) ، إعراب النحاس (١/١٧٥) ، معاني الفراء (١/٣٧) ، الشاهد قوله « كذباً وميناً » حيث عطفت الواو قوله (ميناً) على مرادفه (كذباً) .

(٣) عجز بيت للحطيئة وصدره :

ألا حبَّذا هندٌ وأرض بها هندُ

..... وهو من ديوانه (١٨٥) ، شرح القصائد للتبريزي (٣٢٠) ، والشنقيطي (١١١) .

انظر ديوانه (٣٩) ، شرح المفصل لابن يعيش (١/١٠) ، أمالي ابن الشجري (٢/٣٦) ، الدرر (٢/١١٥) ، شرح القصائد للتبريزي (٣٢١) ، روضة الفصاحة (٦١) ، الهمع (٢/٨٨) ، قال ابن فارس في كتابه الصاحب في شرحه لهذا البيت : وإنما يأتي الشاعر بالاسمين المختلفين للمعنى الواحد في مكان واحد تأكيداً ومبالغة . انظر الصاحبي (١١٥) .

(٤) عجز بيت من معلقة عنترة وصدره :

حييت من طلل تقادم عهده

.....

(٥) سورة الأنبياء ، آية (٤٨) .

٤٧٢ ـ ولَسْتُ بِراجعٍ ما فاتَ مِنِّي بِلَهْفَ ولا بِلَيْتَ ولا لَوَنِّي[١]

أي : بقولي يا لَهْفا ، السادسة : بناءُ المضاف إليها على الضمِّ تشبيهاً بالمفرد ، نحو قراءةِ مَنْ قَرَأَ : « قال ربُّ احكُمْ بالحقِّ »[٢] . قال بعضُهم : « لأنَّ « يا قوم » في تقدير : يا أيُّها القومُ » وهذا ليس بشيءٍ .

والقومُ : اسمُ جمعٍ ، لأنَّه دالٌّ على أكثرَ مِن اثنين ، وليس لـه واحدٌ من لفظِهِ ولا هو على صيغةٍ مختصَّةٍ بالتكسيرِ ، ومفردُه رَجُل ، واشتقاقُه من قام بالأمرِ يَقُوم به ، قال تعالى : ﴿ الرجالُ قَوَّامون على النساءِ ﴾[٣] ، والأصلُ في إطلاقِه على الرجال ، ولذلك قُوبل بالنساءِ في قولهِ : ﴿ لا يَسْخَرْ قومٌ مِنْ قومٍ ، ولا نساءٌ من نساءٍ ﴾[٤] وفي قولِ زهير :

٤٧٣ ـ وما أَدْرِي وسوفَ إخالُ أَدْري أقومٌ آلَ حِصْنٍ أم نِساءُ[٥]

وأما قوله تعالى : « كَذَّبَتْ قومُ نوحٍ »[٦] و « كَذَّبَتْ قومُ لوط »[٧] ، والمكذِّبون رجالٌ ونساء فإنما ذلك من باب التغليب ، ولا يجوزُ أن يُطْلَقَ على النساء وَحْدَهُنَّ البتةَ ، وإن كانَتْ عبارةُ بعضِهم تُوهِمُ ذلك .

قوله : ﴿ باتِّخاذِكُمُ العِجْلَ ﴾ الباءُ للسببيةِ ، متعلِّقَةٌ بـ « ظَلَمْتُم » وقد تقدَّم الخلافُ في هذه المادةِ : هل أصلُها أَخَذَ أو تَخِذَ . و « العجل » مفعولٌ أولُ والثاني محذوفٌ أي : إلهاً كما تقدَّم . والمصدرُ هنا مضافٌ للفاعِلِ وهو أحسنُ الوجهين ، فإنَّ المصدَرَ إذا اجتمع فاعلُه ومفعولُه فالأَوْلَى إضافتُه إلى الفاعل لأنَّ رُتْبَته التقديمُ ، وهذا من الصورِ التي يَجِبُ فيها تقديمُ الفاعل . فأمَّا : ﴿ قَتْلَ أولادِهم شركاؤُهم ﴾[٨] فسيأتي القول فيها مُشْبعاً إن شاء الله تعالى .

والعِجْلُ معروفٌ وهو وَلَدُ البقرة . قال الراغب : « العِجْلُ وَلَدُ البقرةِ لِتَصَوُّرِ عَجَلَتِها التي تَعْدَمُ منه إذا صارَ ثَوْراً » . وقيل : إنما سُمِيَّ عِجْلاً لأنهم تَعَجَّلوا عبادتَه قبل مجيء موسى ، ويُرْوى عن عليّ ، وهذا لا يَصِحُّ عنه فإنَّ هذا الاسمَ معروفٌ قبلَ ذلك ، والجمع عَجاجِيل وعُجُول .

قوله : « إلى بارِئِكم » متعلِّقٌ بـ « تُوبوا » والمشهورُ كَسْرُ الهمزة ، لأنها حركةُ إعرابٍ ، ورُوي عن أبي عمرو ثلاثةُ أوجهٍ أُخَرَ : الاختلاسُ ، وهو الإتيان بحركةٍ خفية ، والسكون المحض ، وهذه قد طُعَنَ عليها جماعةٌ من النحويين ، ونسبوا راويَها إلى الغَلَط على أبي عمرو ، قال سيبويه : « إنما اختلسَ أبو عمرو فظنَّه الراويَ سَكَّن ولم يَضْبِط » ، وقال المبردُ : « لا يجوزُ التسكينُ مع توالي الحركات في حرف الإعراب في كلامٍ ولا شعر ، وقراءةُ أبي عمروٍ لَحْنٌ » وهذه جرأةٌ من المبرِّد وجَهْلٌ بأشعارِ العرب ، فإنَّ السكونَ في حركاتِ الإعراب قد وَرَدَ في الشعرِ كثيراً ، ومنه قَولُ امرىءِ القيس :

---

(١) البيت في أمالي ابن الشجري (٢/ ٧٤) ، المتع (٦٢٢) ، المحتسب (١/ ٣٢٣) ، المقرب (١/) ، العيني (٤/ ٢٤٨) ، الخزانة (١/ ٦٣) ، رصف المباني (٢٨٨) ، الإنصاف (٣٩٠) ، الدرر (٢/ ٦٩) ، اللسان « ركب » ، البحر المحيط (٥/ ٢٧١) ، روح المعاني (١٢/ ٥٨) .

(٢) سورة الأنبياء ، آية (١١٢) .

(٣) سورة النساء ، آية (٣٤) .

(٤) سورة الحجرات ، آية (١١) .

(٥) البيت في ديوانه (٧٣) ، الهمع (١/ ١٥٣) ، الدرر (١/ ١٣٦) .

(٦) سورة الشعراء ، آية (١٠٥) .

(٧) سورة الشعراء ، آية (١٦٠) .

(٨) سورة الانعام ، آية (١٣٧) .

٤٧٤ ـ فاليومَ أشربْ غيرَ مُسْتَحْقِبٍ إثْماً مِن اللَّهِ ولا واغِلِ[١]

فسكَّن « أَشْرَبْ » ، وقال جرير :

٤٧٥ ـ ..... ونهرُ تِيرىٰ فما تَعْرِفْكُمُ العَرَبُ[٢]

وقال آخر :

٤٧٦ ـ رُحْتِ وفي رِجْلَيْكِ ما فيهما وقد بَدَا هَنْكِ من المِئْزرِ[٣]

يريد : هَنُك ، وتَعْرِفُكم ، فهذه حركاتُ إعرابٍ وقد سُكِّنَتْ ، وقد أنشد ابنُ عطية وغيرُه رَدّاً عليه :

٤٧٧ ـ قالت سُلَيْمى اشْتَرْ لنا سَويقا[٤]

وقول الآخر :

٤٧٨ ـ إذا اعْوَجَجْنَ قلتُ صاحِبْ قَوِّمِ[٥]

وقول الآخر :

٤٧٩ ـ إنما شِعْرِيَ شَهْدٌ قد خُلِطَ بِجُلْجُلانْ[٦]

ولا يَحْسُن ذلك لأنها حركاتُ بناء ، وإنما مَنَع هو ذلك في حركاتِ الإعراب ، وقراءةُ أبي عمرو صحيحةٌ ، وذلك أنَّ الهمزةَ حرفٌ ثقيل ، ولذلك اجْتُرِىءَ عليها بجميع أنواعِ التخفيفِ ، فاسْتُثْقِلَتْ عليها الحركةُ فقُدِّرت ، وهذه القراءة تشبه قراءة حمزة ـ رحمه الله تعالى ـ في قوله تعالى : « ومَكْر السيء ولا »[٧] فإنه سَكَّن هَمزة « السيء » وَصْلاً ، والكلامُ عليهما واحد ، والذي حسَّنه هنا أنَّ قبلَ كسرة الهمزة راءً مكسورةً ، والراءُ حرفُ تكريرٍ ، فكأنه توالى ثلاثُ كَسَرات فَحَسُنَ التسكينُ ، وليت المبردَ اقتدى بسيبويه في الاعتذار عن أبي عمرو وفي عدم الجرأة عليه .

٤٨٠ ـ وابنُ اللَّبُونِ إذا ما لُزَّ في قَرَنٍ لم يَسْتَطِعْ صَوْلَةَ البُزْل القَناعِيسِ[٨]

---

(١) البيت في ديوانه (١٢٢) ، وروايته فيه :

فاليوم أسقى .....

.....

وهو من شواهد الكتاب (٤/٢٠٤) ، الخصائص (١/٧٤) ، المحتسب (١/١٥) ، النوادر (٣١٣) ، الهمع (١/٥٤) ، الشذور (٢٦٨) ، الدرر (١/٢٧) ، الأصمعيات (١٣٠) ، الصاحبي (٢٠) ، المقرب (٢/٢٠٤) ، «مستحقب» أصله الذي يجمع حاجاته في الحقيقة ، والمراد غير مكتسب «واغل» هو الذي يدخل على القوم وهم يشربون من غير أن يدعى إلى مشاركتهم .

(٢) عجز بيت وصدره :

سيروا بني العمِّ فالأهوازُ مَنْزِلُكُمْ

.....

انظر ديوانه (٤٨) ، الخصائص (١/٧٤) ، السمط (٥٢٧) ، اللسان «عبد» .

(٣) البيت للأقيشر بن عبد ، وهو من شواهد الكتاب (٢/٢٩٧) ، أمالي ابن الشجري (٢/٣٧) ، المحتسب (١/١١٠) ، شرح المفصل لابن يعيش (١/٤٨) .

(٤) البيت للعدافر الكندي ، وهو في الخصائص (٢/٣٤٠) ، والبحر (٢/٢٤٩) ، المنصف (٢/٢٣٧) ، شرح شواهد الشافية (٢٢٤) .

(٥) البيت لأبي نخيلة ، وهو من شواهد الكتاب (٢/٢٩٧) ، الخصائص (١/٧٥) ، الفراء (٢/١٢) ، اللسان «عوم» .

(٦) تقدم وهو لوضاح .

(٧) سورة فاطر ، آية (٤٣) .

(٨) البيت لجرير انظر ديوانه (٣٢٣) ، وهو من شواهد الكتاب (١/٢٦٥) ، شرح المفصل لابن يعيش (١/٣٥) ، اللسان «لزز» .

وجميعُ روايةِ أبي عمروٍ دائرةٌ على التخفيف ، ولذلك يُدْغمُ المِثْلَيْن والمتقارِبَيْن ويُسَهِّلُ الهمزة ويُسكِّنُ نحو : « يَنْصُركم »[١] ، و « يَأمركم »[٢] ، و « بأعلم الشاكرين »[٣] على تفصيلٍ معروفٍ عند القرَّاء . ورُوِي عنه إبدالُ هذه الهمزةِ الساكنةِ ياءً كأنه لم يَعْتَدَّ بالحركةِ المقدَّرةِ ، وبعضُهم يُنْكِرُ ذلك عنه ، فهذه أربعُ قراءات لأبي عمروٍ . وروى ابنُ عطية عن الزهري[٤] « بارِيكم » بكسر الياء من غيرِ هَمْزٍ ، قال : « ورُوِيَتْ عن نافع » ، قلت : من حقِّ هذا القارىء أن يُسَكِّنَ الياءَ لأنَّ الكسرةَ ثقيلةٌ عليها ، ولا يجوزُ ظهورُها إلا في ضرورةِ شعرٍ كقول أبي طالب :

٤٨١ ـ كَـذَبْتُمْ وبَيْـتِ اللَّهِ نُبْـزِي مُـحَـمَّـداً ولم تَخْتَضِبْ سُمْـرُ العَـوالِيِّ بـالـدَّمِ[٥]

وقرأ قتادة[٦] : « فاقْتالوا » وقال : هي من الاستقالةِ ، قال ابن جني : «اقتال: افْتَعَل ، ويُحتمل أنْ تكونَ عينُها واواً كاقتادوا أو ياءٍ كاقتاس ، والتصريفُ يُضْعِفُ أن تكونَ من الاستقالة » ، ولكن قتادةَ ينبغي أن يُحْسَنَ الظَّنُّ به في أنه لم يُوْرِدْ ذلك إلا بحُجَّةٍ عنده .

والبارىء هو الخالقُ ، بَرَأَ اللَّهُ الخَلْقَ أي خَلَقَهم ، وقد فَرَّق بعضُهم بين الخالق والبارىء بأنَّ البارىءَ هو المُبْدِعُ المُحْدِثُ ، والخالِقُ هو المُقَدِّرُ الناقلُ من حالٍ إلى حال . وأصَلُ هذه المادةِ يَدُلُّ على الانفصالِ والتميُّزِ ، ومنه : بَرَأَ المريضُ بُرْءاً وبَرْءاً وبَرِئْتُ وَبَرَأْتُ أيضاً من الدَّيْن بَراءةً ، والبَرِيَّةُ الخَلْق ، لأنهم انفصلوا من العَدَمِ إلى الوجودِ ، إلا أنَّه يُهْمَزُ ، وقيل : أصلُه من البَرَى وهو التراب ، وسيأتي تحقيقُ القَوْلَيْنِ في موضعِه إن شاء الله تعالى .

قوله : « ذَلكم خَيْرٌ لكم » قال بعضُهم : « ذلكم مفردٌ واقعٌ موقعَ « ذانكم » المثنَّى ، لأنه قد تقدَّم اثنان : التوبة والقتلُ . قال أبو البقاء : « وهذا ليس بشيءٍ ، لأنَّ قولَه : « فاقْتُلوا » تفسيرُ التوبةِ هو واحدٌ » و « خَيْر » أفعلُ تفضيلٍ وأصلُه : أَخْيَرُ ، وإنما حُذِفَتْ همزتُه تخفيفاً ، ولا تَرْجِعُ هذه الهمزةُ إلا في ضرورةٍ ، قال :

٤٨٢ ـ بـلالُ خـيـرُ النـاسِ وابـنُ الأَخْـيَـرِ[٧]

ومثلُه شَرّ ، لا يجوز أَشَرّ ، إلا في ندور ، وقد قُرِىء : « منَ الكَذَّابُ الأَشَرُّ »[٨] وإذا بُني من هذه المادةِ فعلُ تعجُّبٍ على أَفْعَل فلا تُحْذَفُ همزتُه إلا في ندورٍ كقولِهم : « ما خَيْرَ اللبنِ للصحيحِ ، وما شَرَّه للمبطونِ » فخيرٌ وشَرٌّ قد خَرَجَا عن نظائرهما في بابِ التفضيل والتعجُّب ، و « خَيْر » أيضاً مخفَّفَةٌ من خَيِّر على فَيْعِل ولا يكونُ من هذا البابِ ، ومنه : « فيهِنَّ خَيْراتٌ حِسانَ »[٩] قال بعضهم : « مُخَفَّف من خَيِّرات » . والمفضَّلُ عليه محذوفٌ للعلمِ به ، أي : خيرٌ لكم من عدم التوبة . ولأَفْعَلِ التفضيلِ أحكامٌ كثيرةٌ وشروطٌ منتشرةٌ لا يَحْتملها هذا الكتابُ ، وإنما نأتي منها بما نضطرُّ إليه .

قولُه تعالى : ﴿ فتابَ عليكم ﴾ في الكلامِ حَذْفٌ ، وهو : فَفَعَلْتُم ما أُمِرْتُمْ به من القتلِ فتابَ عليكم . والفاءُ

---

(١) سورة آل عمران ، آية (١٦٠) .
(٢) سورة البقرة ، آية (٦٧) .
(٣) سورة الأنعام ، آية (٥٣) .
(٤) محمد بن مسلم بن شهاب الزهري من ثقات التابعين توفي سنة ١٢٤ هـ ، انظر غاية النهاية (٢/٢٦٢) .
(٥) البيت في الهمع (١/٥٣) ، الدرر (١/٣٠) ، البحر (١/٢٠٧) .
(٦) قتادة بن دعامة الدوسي من ثقات التابعين توفي سنة ١٨٨ هـ غاية النهاية (٢/٢٥) .
(٧) البيت من شواهد البحر (١/٢٠٤) ، القرطبي (١٧/١٣٩) ، الدرر (٢/٢٢٤) .
(٨) سورة القمر ، آية (٢٦) .
(٩) سورة الرحمن ، آية (٧٠) .

الأولى في قوله : « فتوبوا » للسببية ، لأن الظلمَ سَببُ التوبةِ ، والثانيةُ للتعقيبِ ، لأنَّ المعنى : فاعْزِموا على التوبة ، فاقتلوا أنفسَكم ، والثالثةُ متعلقةٌ بمحذوفٍ ، ولا يخلو : إمَّا أن ينتظمَ في قول موسى لهم فيتعلَّقَ بشرطٍ محذوفٍ كأنه : وإنْ فَعَلْتُم فقد تابَ عليكم ، وإمَّا أنْ يكونَ خطاباً من الله لهم على طريقةِ الالتفاتِ ، فيكونُ التقديرُ : فَفَعَلْتُم ما أمركم به موسى فتابَ عليكُم ، قاله الزمخشري .

﴿ وَإِذْ قُلْتُمْ يَٰمُوسَىٰ لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْكُمُ ٱلصَّٰعِقَةُ وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ ﴿٥٥﴾ ثُمَّ بَعَثْنَٰكُم مِّنۢ بَعْدِ مَوْتِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿٥٦﴾ وَظَلَّلْنَا عَلَيْكُمُ ٱلْغَمَامَ وَأَنزَلْنَا عَلَيْكُمُ ٱلْمَنَّ وَٱلسَّلْوَىٰ كُلُوا۟ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقْنَٰكُمْ وَمَا ظَلَمُونَا وَلَٰكِن كَانُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴿٥٧﴾ ﴾

قولُه تعالى : ﴿ لَنْ نُؤْمِنَ لك ﴾ : إنَّما تعدَّى باللامِ دونَ الباءِ لأحدِ وجهين : إمَّا أنْ يكونَ التقديرُ : لَن نُؤْمِنَ لأجلِ قولِك ، وإمَّا أنْ يُضَمَّنَ مَعنى الإقرارِ ، أي : لَنْ نُقِرَّ لك بما ادَّعَيْتَه ، وقرأ أبو عمرو بإدغام النونِ في اللامِ لتقارُبِهما .

قولُه تعالى : ﴿ جَهْرَةً ﴾ فيه قولان :

أحدُهما : أنها مصدرٌ وفيها حينئذٍ قولان :

أحدُهما أنَّ ناصبَها محذوفٌ ، وهو من لفظِها ، تقديرُه : جَهَرْتُمْ جَهْرةً نقله أبو البقاء .

والثاني : أنها مصدرٌ من نوعِ الفعلِ فَتَنْتَصِبُ انتصابَ القرفصاء من قولك : « قعد القرفصاء » ، « واشتمل الصَّمَّاء »[1] ، فإنها نوعٌ من الرؤيةِ ، وبه بدأ الزمخشري .

والثاني : أنها مصدرٌ واقعٌ موقعَ الحالِ ، وفيها حينئذ أربعةُ أقوالٍ :

أحدُهما : أنه حالٌ من فاعل « نرى » أي : ذوي جَهْرَةٍ ، قاله الزمخشري .

والثاني : أنَّها حالٌ من فاعل « قُلْتم » ، أي : قلتم ذلك مجاهِرين ، قاله أبو البقاء ، وقال بعضُهم : فيكونُ في الكلامِ تقديمٌ وتأخيرٌ ، أي : قُلْتم جهرةً لن نؤمِنَ لك ، ومثلُ هذا لا يُقال فيه تقديمٌ وتأخيرٌ ، بل أتى بمفعولِ القولِ ثم بالحالِ من فاعِلِه ، فهو نظيرُ : « ضَرَبْتُ هنداً قائماً » .

والثالثُ : أنَّها حَالٌ من اسم الله تعالى ، أي : نَرَاه ظاهراً غيرَ مستورٍ .

والرابعُ : أنَّها حالٌ من فاعلٍ « نؤمن » نقله ابنُ عطية ، ولا معنى له ، والصحيحُ من هذه الأقوالِ الستةِ الثاني .

---

(١) قال ابن منظور: وفي الحديث: أنه نهى عن اشتمال الصَّمّاء ، قال: هو أن يتجلّل الرجل بثوبه ولا يرفع منه جانباً ، وإنما قيل لها صَمَّاء لأنه إذا اشتمل بها سدَّ على يديه ورجليه المنافذ كلها ، كأنها لا تصل إلى شيء ولا يصل إليها شيء ، كالصخرة الصماء التي ليس فيها خَرْق ولا صَدْع . قال أبو عبيد: اشتمال الصماء: أن تجلّل جسدك بثوبك نحو: شِملة الأعراب بأكسيتهم .... راجع: اللسان: صمم (٥٢٠٢) .

وقرأ ابنُ عباس « جَهَرَةً » بفتح الهاء وفيها قولان ، أحدُهما : أنها لغةٌ في جَهْرة ، قال ابن عطية : « وهي لغةٌ مسموعةٌ عند البصريين فيما فيه حَرْفُ الحلقِ ساكنٌ قد انفتح ما قبله ، والكوفيون يُجيزون فيه الفتحَ وإنْ لَمْ يَسْمعوه » ، وقد تقدَّم تحريرُ القولِ في ذلِك . والثاني : أنها جمعُ « جاهر » ، نحو : خادِم وخَدَم والمعنى : حتى نرى الله كاشفين هذا الأمر ، وهي تُؤَيِّدُ كونَ « جهرةً » حالاً من فاعل « نَرى » .

والجَهْرُ : ضدُّ السِّرِّ وهو الكَشْفُ والظهورُ ، ومنه جَهَرَ بالقراءةِ أي : أظهرَها ، قال الزمخشري : « كأنَّ الذي يَرى بالعين جاهرٌ بالرؤيةِ ، والذي يَرَى بالقلبِ مُخافِتٌ بها » .

قوله تعالى : ﴿ وظَلَّلْنا عليكمُ الغَمام ﴾ : تقديرُه : وجَعَلْنا الغَمامَ يظَلِّلُكُمْ ، قال أبو البقاء : « ولا يكونُ كقولِك : « ظَلَّلْتُ زيداً يُظَلُّ » لأن ذلك يقتضي أن يكونَ الغمامُ مستوراً بظِلِّ آخَرَ » وقيل : التقديرُ : بالغَمامِ ، وهذا تفسيرُ معنًى لا إعرابٍ ، لأنَّ حَذْفَ حرفِ الجرِّ لا ينقاسُ .

والغَمامُ : السَّحابُ لأنه يَغُمُّ وجهَ السماء ، أي يستُرُها ، وكلُّ مستورٍ مغموم أي مُغَطًّى ، وقيل : الغمامُ : السحابُ الأبيضُ خاصةً ، ومثلُه الغَيْم والغَيْن بالميم والنونِ ، وفي الحديثِ « إنه لَيُغَانُ على قَلْبي »[1] ، وواحدتُه غَمامةٌ فهو اسمُ جنسٍ .

والمَنُّ قيل : هو التَّرَنْجبين والطَّرَنْجبين بالتاء والطاء ، وقيل : هو مصدرٌ يعني به جميعَ ما منَّ الله تعالى به على بني إسرائيل من النِّعَمِ ، وكذلك قِيل في السَّلْوى ، إنها مصدرٌ أيضاً ، أي : إنَّ لهم بذلك التَّسَلِّيَ ، نقلَه الراغبُ ، والمَنُّ أيضاً مِقْدارٌ يُوزَنُ به ، وهذا يجوزُ إبدالُ نونِه الأخيرةِ حرفَ علة ، فيقال : « منا » مثل عصا ، وتثنيتُه مَنوان ، وجمعُه أمْناء . والسَّلْوى المشهورُ أنها السُّماني بتخفيف الميمِ . طائرٌ معروف . والمنُّ لا واحدَ له من لفظِه ، والسَّلْوى مفردُها سَلْواة ، وأنشدوا :

٤٨٣ - وإنـي لَـتَـعْـرونـي لِـذِكْـراكِ سَـلْوَةٌ كمـا انتفضَ السَّلْواةُ مِنْ بَـلَلِ القَـطْرِ[2]

فيكونُ عندَهم من باب : قمح وقمحة ، وقيل : « سَلْوى » مفردٌ وجمعُها سَلاوى ، قاله الكسائي ، وقيل : سَلْوى يُستعمل للواحدِ والجمعِ ، كدَقَلى وشُكاعى وقيل : السَّلْوى : العَسَلُ ، قال الهذلي :

٤٨٤ - وقـاسَـمَـهـا بـالله جَـهْـداً لأنـتـمُ أَلَـذُّ مـن السَّـلْوى إذا مـا نَشُـورُهـا[3]

وغَلَّطه ابنُ عطية ، وادَّعَى الإجماعَ على أن السَّلْوى طائر ، وهذا غيرُ مُرْضٍ من القاضي أبي محمد ، فإن أئمةَ اللغةِ نقلوا أن السَّلْوَى العَسَلُ ، ولم يُغَلِّطوا هذا الشاعرَ ، بل يستشهدونَ بقولِه .

قوله : ﴿ كُلُوا ﴾ هذا على إضمار القَوْلِ ، أي : وقُلْنا لهم : كُلوا ، وإضمارُ القول كثيرٌ في لسانهم ، ومنه : « والملائكةُ يَدْخُلونَ عليهم من كلِّ بابٍ سلامٌ عليكم »[4] أي : يقولون سلامٌ ، « والذينَ اتَّخَذوا من دونِه أولياءَ ما

---

(١) أخرجه من رواية الأغر المزني مسلم (٤/٢٠٧٥) ، في كتاب الذكر . . . باب استحباب الاستغفار (٤١/٢٧٠٢) .

(٢) تقدم وهو لأبي صخر الهذلي انظر شرح أشعار الهذليين (٢/٩٥٧) .

(٣) البيت لأبي ذؤيب انظر ديوانه الهذليين (١/١٥٨)، واللسان «سلا» ، وفيه أنه لخالد بن زهير .

(٤) سورة الرعد ، آية (٢٣) .

نعبدُهم إلا »[١] أي : يقولون ذلك ، ﴿ وأمَّا الذين اسْوَدَّتْ وجوهُهم أكَفَرْتم ﴾[٢] أي : فيُقال لهم ذلك وقد تقدَّم القولُ في « كل » وتصريفِه .

قوله : ﴿ مِنْ طيباتِ ﴾ « مِنْ » لابتداءِ الغايةِ أو للتبعيضِ ، وقال أبو البقاء : « أو لبيانِ الجنسِ والمفعولُ محذوفٌ أي : كُلوا شيئاً من طيبات » وهذا غيرُ مُرْضٍ ، لأنه كيف يُبَيَّنُ شيءٌ ثم يُحْذَفُ ؟

قوله : ﴿ مَا رَزَقْناكم ﴾ يجوزُ في « ما » أن تكونَ بمعنى الذي ، وما بعدها صلةٌ لها والعائدُ محذوفٌ ، أي : رزقناكموه ، وأن تكونَ نكرةً موصوفةً . فالجملةُ لا محلَّ لها على الأولِ ومحلُّها الجرُّ على الثاني ، والكلامُ في العائدِ كما تقدَّم ، وأن تكونَ مصدريةً والجملةُ صلتُها ، ولم يُحْتَجْ إلى عائدٍ على ما عُرِفَ قبلَ ذلك ، ويكونُ هذا المصدرُ واقعاً موقعَ المفعول ، أي : مِنْ طيباتِ مَرْزُوقِنا .

قوله تعالى : ﴿ أنفسَهم يَظْلِمُون ﴾ « أنفسَهم » مفعولٌ مقدَّمٌ ، و « يَظْلِمُون » في محلِّ النصْبِ لكونه خبرَ « كانوا » ، وقُدِّم المفعولُ إيذاناً باختصاصِ الظلم بهم وأنَّه لا يتعدَّاهم . والاستدراكُ في « لكنْ » واضحٌ . ولا بُدَّ من حَذْفِ جملةٍ قبل قوله « وما ظَلَمُونا » ، فقدَّره ابنُ عطية : فعَصَوْا ولم يقابلوا النِّعَمَ بالشكر . وقال الزمخشري : « تقديرُه : فَظَلَمُونا بأنْ كفروا هذه النِّعَمَ وما ظلمونا ، فاختصرَ الكلامَ بحذْفِه لدلالةِ « وما ظلمونا » عليه .

وَإِذْ قُلْنَا ادْخُلُوا هَٰذِهِ الْقَرْيَةَ فَكُلُوا مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَدًا وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ نَغْفِرْ لَكُمْ خَطَايَاكُمْ ۚ وَسَنَزِيدُ الْمُحْسِنِينَ ﴿٥٨﴾ فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ فَأَنْزَلْنَا عَلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا رِجْزًا مِنَ السَّمَاءِ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ ﴿٥٩﴾

قوله تعالى : ﴿ هذه القريةَ ﴾ : « هذه » منصوبةٌ عند سيبويه على الظرف وعند الأخفشِ على المفعولِ به ، وذلك أنَّ كلَّ ظَرْفِ مكانٍ مختصٍّ لا يتعَدَّى إليه الفعلُ إلا بـ « في » ، تقول : صَلَّيتُ في البيتِ ، ولا تقولُ : صَلَّيْتُ البيتَ ؛ إلا ما اسْتُثْني . ومِنْ جملةِ ما اسْتُثْني « دَخَل » مع كلِّ مكانٍ مختصٍّ ، نحو : دَخَلْتُ البيتَ والسوقَ ، وهذا مذهبُ سيبويهِ . وقال الأخفشُ : الواقعُ بعدَ « دَخَلْتُ » مفعولٌ به كالواقعِ بعد هَدَمْتُ في قولِك : « هَدَمْتُ البيتَ » فلو جاء « دَخَلَ » مع غيرِ الظرفِ تَعَدَّى بفي ، نحو : دَخَلْتُ في الأمر ، ولا تقولُ : دَخَلْتُ الأمرَ ، وكذا لو جاءَ الظرفُ المختصُّ مع غيرِ « دَخَل » تَعَدَّى بـ « في » إلا ما شَذَّ كقولِه :

٤٨٥ - جَزَى اللَّهُ ربُّ الناسِ خيرَ جزائِه ... رفيقَيْن قالا خَيْمَتَيْ أمِّ مَعْبَدِ[٣]

و « القريةَ » نعتٌ لـ « هذه » ، أو عطفُ بيانٍ كما تقدَّم ، والقريةُ مشتقةٌ من قَرَيْتُ أي : جَمَعْتُ ، تقولُ : قَرَيْتُ الماءَ في الحوضِ ، أي : جَمَعْتُه ، واسمُ ذلك الماء : قِرَىً بكسر القاف . والمِقْراةُ : الجَفْنَةُ العظيمةُ ، وجمعُها مَقارٍ ، قال :

---

(١) سورة الزمر ، آية (٣) .
(٢) سورة آل عمران ، آية (١٠٦) .
(٣) قيل هذا البيت لرجل من الجن سمعوا بمكة صوته ولم يروا شخصه انظر الهمع (١/٢٠٠) ، الشذور (٢٣٥) ، الدرر (١/١٦٩) ، تعليق الفرائد (١/١٦١٢) ، مشاهد الإنصاف (٢/١٤٦) .

٤٨٦ - عِـظام المَقـاري ضَـيْفُـهُمْ لا يُـفَـزَّعُ[١] .....

والقَرْيان : اسمٌ لمُجْتَمَعِ الماءِ ، والقريةُ في الأصلِ اسمٌ للمكانِ الذي يجتمع فيه القوم ، وقد يطلق عليهم مجازاً ، وقوله تعالى : « واسألِ القرية »[٢] يَحْتَمِلُ الوَجْهين . وقال الراغبُ : « إنها اسمٌ للموضعِ وللناسِ جميعاً ، ويُسْتعملَ في كلٍّ واحدٍ منهما » .

قولُه تعالى : ﴿ البابَ سُجَّداً ﴾ « سُجَّداً » حالٌ من فاعلِ « ادْخُلوا » ، وهو جمع ساجِد . قال أبو البقاء : « وهو أَبْلَغُ من السجود » يعني أنَّ جَمْعَه على فُعَّل فيهِ من المبالغةِ ما ليسَ في جَمْعِه على فُعُول ، وفيه نَظَرٌ . وأصلُ « باب » : بَوَب لقولهم أبْواب ، وقد يُجْمَعُ على أَبْوِبة لازدواجِ الكلامِ ، قال الشاعر :

٤٨٧ - هَـتَّـاكُ أَحْـبِـيَـةٍ ولَاَّجُ أَبْـوِبَـةٍ يَخْلِطُ بـالـبِـرِّ منـه الـجِـدَّ والَّلِيْـنـا[٣]

قوله : ﴿ حِطَّة ﴾ قُرِىء بالرفع والنصب ، فالرفعُ على أنه خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ ، أي : مسألتُنا حِطَّة أو أمرُكَ حِطَّة ، قال الزمخشري : « والأصلُ النصبُ ، بمعنى حُطَّ عنا ذنوبَنا حِطَّةً ، وإنما رُفِعَتْ لتعطِيَ [معنى] الثباتِ ، كقوله :

٤٨٨ - شَـكـا إليَّ جَـمَـلي طُـولَ الـسُّـرَى صَـبْـرٌ جـمـيـلٌ فـكِـلانـا مُـبْـتَـلَى[٤]

والأصل : « صَبْراً عليَّ ، اصبرْ صبراً » ، فَجَعَلَه من بابِ « سلامٌ عليكم »[٥] ، وتكون الجملةُ في محلِّ نصبٍ بالقولِ ، وقال ابنُ عطية : « وقيل : أُمِروا أن يقولوها مرفوعةً على هذا اللفظِ » يعني على الحكايةِ ، فعلى هذا تكونُ هي وحدَها من غيرِ تقديرِ شيءٍ مَعَها في مَحلِّ نصب بالقول ، وإنما مَنَعَ النصبَ حركةُ الحكايةِ . وقال أيضاً : « وقال عكرمة[٦] : أُمِروا أن يقولوا لا إله إلا اللَّهُ ، لتُحَطَّ بها ذنوبُهم » وحكى قَوْلَيْن آخرين بمعناه ، ثم قال : « فعلى هذه الأقوالِ تقتضي النصبَ ، يعني أنه إذا كان المعنى على أنَّ المأمورَ به لا يتعيَّنُ أن يكونَ بهذا اللفظِ الخاصِّ ، بل بأيِّ شيء يقتضي حَطَّ الخطيئةِ فكان ينبغي أن ينتصبَ ما بعد القول مفعولاً به نحو : قُلْ لزيد خيراً ، المعنى : قل له ما هو من جنس الخُيور . وقال النحاس : « الرفعُ أَوْلى لِما حُكي عن العربِ في معنى بَدَّل » ، قال أحمد بن يحيى : « يقال : بَدَّلْتُهُ أي غَيَّرْتُهُ ولم أُزِلْ عينَه » ، وأَبْدَلْتُه أَزَلْتُ عينَه وشخصَه كقوله :

٤٨٩ - عَـزلَ الأميـرِ لـلأميـرِ الـمُـبْـدَلِ[٧]

وقال تعالى : ﴿ ائتِ بقرآنٍ غيرِ هذا أو بَدِّلْه ﴾[٨] ، ولحديث ابن مسعود « قالوا حِنْطة » تفسيرٌ على الرفع يعني أنَّ الله تعالى قال : « فبدِّل » الذي يقتضي التغييرَ لا زوالَ العَيْنِ ، وهذا المعنى يَقْتضي الرفعَ لا النصبَ .

وقرأ ابنُ أبي عبلة « حِطَّةً » بالنصب ، وفيها وجهان ، أحدُهما : أنها مصدرٌ نائبٌ عن الفعلِ ، نحو : ضَرْباً

---

(١) البيت من شواهد القرطبي (١/ ٤٠٩) .
(٢) سورة يوسف ، آية (٨٢) .
(٣) البيت لتميم بن مقبل انظر ملحق ديوانه (٤٠٦) ، أدب الكاتب (٤٨٦) ، القرطبي (١/ ٤١٠) ، اللسان «بوب» .
(٤) البيت من شواهد الكتاب (١/ ٣٢١) ، أمالي المرتضى (١/ ٧٢) ، المشكل لابن قتيبة (١٠٧) ، أمالي المرتضى (١/ ٧٢) ، مجاز القرآن (١/ ٣٠٣) ، الكشاف (٤/ ٤٧٧) ، البحر المحيط (٥/ ١٨٩) ، التهذيب « شكا » (١٠/ ٢٩٩) .
(٥) سورة الرعد ، آية (٢٤) .
(٦) عكرمة مولى ابن عباس انظر غاية النهاية (١/ ٥١٥) .
(٧) البيت ذكره ابن منظور في اللسان « بدل » ، القرطبي (١/ ٤١٠) .
(٨) سورة يونس ، آية (١٥) .

زيداً ، والثاني : أن تكونَ منصوبةً بالقولِ أي : قولوا هذا اللفظَ بعينه ، كما تقدَّم في وجهِ الرفعِ ، فهي على الأوَّلِ منصوبةٌ بالفعلِ المقدَّرِ ، وذلك الفعلُ المقدَّرُ ومنصوبُه في محلِّ نصبٍ بالقولِ ، ورجَّحَ الزمخشري هذا الوجهَ .

والحطَّةُ : اسمٌ للهيئةِ من الحَطِّ كالجِلْسَةِ والقِعْدَة ، وقيل : هي لفظةٌ أُمِروا بها ولا ندري مَعْناها ، وقيل : هي التوبةُ ، وأنشد :

٤٩٠ ـ فـاز بـالـحِـطَّة الـتـي جَـعَـلَ الـلَّـ ـهُ بـهـا ذنـبَ عـبـدِه مَـغْـفُـورا[1]

قوله : ﴿ نَغْفِرْ ﴾ هو مجزومٌ في جوابِ الأمر ، وقد تقدَّم الخلافُ : هل الجازمُ نفسُ الجملةِ أو شرطٌ مقدَّرٌ ؟ أي : إنْ يقولوا نَغْفِرْ ، وقُرىء[2] « نَغْفِرْ » بالنون وهو جارٍ على ما قبله من قولِه « وإذ قلنا » و « تُغْفَرْ » مبنياً للمفعول بالتاءِ والياء . و « خَطاياكم » مفعولٌ لم يُسَمَّ فاعِلُه ، فالتاءُ لتأنيثِ الخَطايا ، والياءُ لأن تأنيثَها غيرُ حقيقي ، وللفصلِ أيضاً بـ « لكم » . وقُرىء « يَغْفِرْ » مبنياً للفاعل وهو الله تعالى ، وهي في معنى القراءةِ الأولى ، إلا أنَّ فيه التفاتاً . و « لكم » متعلق بـ « نغفر » وأدغم أبو عمرو الراء في اللام والنحاة ليستضعفونها قالوا : لأن الراء حرف تكرير فهي أقوى من اللام والقاعدة أن الأضعف يُدْغَمُ في الأقوى من غيرِ عَكْسٍ ، وليسَ فيها ضَعْفٌ ؛ لأنَّ انحرافَ اللامِ يقاوِمُ تكريرَالراءِ . وقد طَوَّل أبو البقاء وغيرُه في بيانِ ضَعْفِها وقد تقدَّم جوابُه .

قوله : ﴿ خطاياكم ﴾ : إمَّا منصوبٌ بالفعل قبلَه ، أو مرفوعٌ حَسْبما تقدَّم من القراءاتِ ، وفيها أربعةُ أقوال :

أحدُها : ـ وهو قولُ الخليل رحمه الله ـ أن أصلَها : خطايِىءٌ ، بياء بعد الألف ثم همزةٍ ، لأنها جمعُ خطيئة مثل : صحيفة وصحايف ، فلو تُرِكت على حالِها لوجَبَ قلبُ الياءِ همزةً لأنَّ مَدَّةَ فعايل يُفْعَلُ بها كذا ، على ما تقرَّر في علمِ التصريف ، ففَرَّ من ذلك لئلا يَجْتَمع همزتان بأنْ قَلَبَ فَقَدَّم اللام وأخَّر عنها المَدَّة فصارت : خَطائِي ، فاسْتُثْقِلَتْ على حرفٍ ثقيلٍ في نفسِه وبعده ياءٌ من جِنْسِ الكسرةِ ، فَقَلبوا الكسرةَ فتحةً ، فتحرَّك حرفُ العلَّةِ وانفتحَ ما قبلَه فَقُلِبَ ألفاً ، فصارتْ : خطاءَا ، بهمزةٍ بين ألفين ، فاسْتُثْقِل ذلك فإنَّ الهمزةَ تشبه الألفَ ، فكأنه اجتمع ثلاثُ ألفاتٍ ، فقلبوا الهمزةَ ياءً ، لأنها واقعةٌ موقِعَها قبل القلبِ ، فصارَتْ خطايا على وزن فَعالَى ، ففيها أربعةُ أعمالٍ : قلبٌ ، وإبدالُ الكسرةِ فتحةً ، وقلبُ الياءِ ألفاً ، وإبدالُ الهمزةِ ياءً ، هكذا ذكر التصريفيون ، وهو مذهبُ الخليلِ .

الثاني ـ وعزاه أبو البقاء إليه أيضاً ـ أنه خطائِىء بهمزتين الأولى منهما مكسورةٌ وهي المنقلبةُ عن الياءِ الزائدةِ في خطيئة ، فهو مثل صحيفة وصَحائف فاسْتُثْقِل الجمعُ بين الهمزتين ، فَنَقلوا الهمزةَ الأولى إلى موضع الثانية فصار وزنُه : فعالِىء ، وإنما فعلوا ذلك لتصيرَ المكسورةُ طرفاً ، فتنقلبَ ياءً فتصيرَ فَعالِىء ، ثم أَبْدَلوا من كسرةِ الهمزةِ الأولى فتحةً ، فانقلبتِ الياءُ بعدها ألفاً كما قالوا : يا لَهَفى ويا أسفى ، فصارت الهمزةُ بين ألفين ، فأُبْدل منها ياءٌ لأن الهمزةَ قريبةٌ من الألفِ ، فاستكرهوا اجتماعَ ثلاثة ألفاتٍ . فعلى هذا فيها خمسةُ تغييراتٍ : تقديمُ اللامِ ، وإبدالُ الكسرةِ فتحةً ، وإبدال الهمزةِ الأخيرة ياءً ، ثم إبدالُها ألفاً ، ثم إبدالُ الهمزةِ التي هي لامٌ ياءً . والقولُ الأولُ أَوْلى لقلةِ العملِ ، فيكون للخليلِ في المسألةِ قولان .

الثالث : قولُ سيبويه ، وهو أنَّ أصلَهَا عنده خطايىء كما تقدم ، فَأَبْدَلَ الياءَ الزائدةَ همزةً ، فاجتمع همزتان ، فَأَبْدَلَ الثانيةَ منهما ياءً لزوماً ، ثم عَمِل العملَ المتقدِّم ، ووزنُها عنده فعائل ، مثل صحائِف ، وفيها على قوله خمسةُ

---

(١) البيت من شواهد البحر (١/٢١٧) .

(٢) انظر البحر المحيط (١/٢٢٣) .

تغييراتٍ ، إبدالُ الياءِ المزيدةِ همزةً ، وإبدالُ الهمزةِ الأصليةِ ياءً ، وقَلْبُ الكسرةِ فتحةً ، وقلبُ الياءِ الأصليةِ ألفاً ، وقَلْبُ الهمزةِ المزيدةِ ياءً .

الرابع : قولُ الفرَّاء ، وهو أنَّ خَطايا عنده ليس جَمْعاً لخطيئة بالهمزة وإنما هو جمعٌ لخطِيَّة كهدِيَّة وهدايا ، وركِيَّة ورَكايا ، قال الفراء : « ولو جُمِعَت خطيئة مهموزةً لقلت خطاءَا » ، يعني فلم تُقْلَبِ الهمزةِ ياءً بل بَقُّوها على حالِها ، ولم يُعْتَدَّ باجتماعِ ثلاثِ ألفاتٍ ، ولكنه لم يَقُله العربُ ، فَدَلَّ ذلك عنده أنه ليس جمعاً للمهموز . وقال الكسائي : ولو جُمِعت مهموزةً أُدْغِمَتِ الهمزةُ في الهمزةِ مثل : دَوابّ . وقُرِىء « يَغْفِرْ لكم خطيئَاتكم » و « خطيئَتكم » بالجَمْعِ والتوحيدِ وبالياءِ والتاءِ على ما لم يُسَمَّ فاعلُه ، و « خَطَأْيَاكم » بهمزِ الألفِ الأولى دونَ الثانيةِ ، وبالعكسِ . والكلامُ في هذه القراءاتِ واضحٌ مِمَّا تقدَّم .

والغَفْرُ : السَّتْرُ ، ومنه : المِغْفَرُ لسُتْرَةِ الرأس ، وغُفْرانُ الذنوب لأنها تُغَطِّيها . وقد تقدَّم الفرقُ بينه وبين العفو . والغِفار خِرْقَةٌ تَسْتُر الخِمار أن يَمَسَّه دُهْنُ الرأسِ . والخطيئة من الخَطَأ ، وأصلُه العُدولُ عن الجهةِ ، وهو أنواعٌ ، أحدُها إرادةُ غيرِ ما يُحْسِنُ إرادَته فيفعلُه ، وهذا هو الخطأُ التامُّ يقال منه : خَطِىء يَخْطَأُ خِطْئاً وخَطْأَةً . والثاني : أن يريدَ ما يُحْسِنُ فِعْلَه ولكن يقع بخلافِه ، يُقال منه : أَخْطَأَ خَطَأً فهو مُخْطِىءٌ ، وجملةُ الأمرِ أنَّ مَنْ أرادَ شيئاً واتفق منه غيرُه يُقال : أَخْطَأَ ، وإن وقع كما أراد يُقال : أصاب ، وقد يُقال لِمَنْ فَعَل فِعْلاً لا يَحْسُنُ أو أرادَ إرادةً لا تَجْمُلُ : إنه أَخْطأ ، ولهذا يقال أصابَ الخطأَ وأخطأَ الصوابَ وأصابَ الصوابَ وأخطأَ الخطأَ ، وسيأتي الفرقُ بينها وبين السيئة إنْ شاءَ اللَّهُ تعالى .

قوله تعالى : ﴿ فَبَدَّلَ الذينَ ظَلَمُوا قولاً غيرَ الذي قِيلَ لهم ﴾ : لا بُدَّ في هذا الكلام من تأويلٍ ، إذ الذَّمُّ إنما يتوجَّهُ عليهم إذا بَدَّلوا القولَ الذي قيل لهم ، لا إذَا بَدَّلوا قولاً غيره ، فقيل : تقديره : فبدَّل الذين ظلموا بالذي قيل لهم قولاً غيرَ الذي قِيل لهم فـ « بَدَّلَ » يتعدَّى لمفعولٍ واحدٍ بنفسِه وإلى آخر بالباءِ ، والمجرورُ بها هو المتروكُ والمنصوبُ هو الموجودُ كقولِ أبي النجم :

٤٩١ - وبُدِّلَتْ والدهرُ ذو تَبَدُّلِ هَيْفاً دَبُوراً بالصَّبا والشَّمْأَلِ[1]

فالمقطوعُ عنها الصَّبا والحاصلُ لها الهَيْفُ ، قالَه أبو البقاء . وقال : يجوز أن يكونَ « بَدَّلَ » مَحْمولاً على المعنى تقديره : فقال الذين ظلموا قولاً غيرَ الذي قيل لهم ، لأنَّ تبديلَ القولِ كان بقولٍ فنصْبُ « غير » عنده في هذين القولَيْن على النعت لـ « قولاً » وقيل : تقديرُه : فَبَدَّل الذينَ ظلموا قولاً بغيرِ الذي ، فَحَذَفَ الحرفَ فانتصَبَ ، ومعنى التبديلِ التغييرُ كأنه قيل : فغيَّروا قولاً بغيره ، أي جاؤوا بقولٍ آخرَ مكانَ القولِ الذي أُمِروا به ، كما يُرْوى في القصة أنَّهم قالوا بَدَلَ « حِطّة » حِنْطة في شَعيْرة .

والإبدالُ والاستبدالُ والتبديلُ جَعْلُ الشيءِ مكانَ آخَرَ ، وقد يُقال التبديل : التغييرُ وإنْ لم يَأْتِ بِبَدَلِهِ ، وقد تقدَّم الفرقُ بينَ بَدَّل وأَبْدَلَ ، وهو أنَّ بَدَّلَ بمعنى غيَّر مِنْ غير إزالةِ العَيْن ، وأَبْدَلَ تقتضي إزالة العين ، إلا أنه قُرِىء : ﴿ عسى ربُّنا أن يُبْدِلنا ﴾[2] ﴿ فأرَدْنَا أن يُبْدِلَهُما ربُّهما ﴾[3] بالوجهين ، وهذا يَقْتضي اتِّحادَهما معنًى لا اختلافَهما ، والبديلُ

---

(١) البيت في الخزانة (١/٤٠١) ، المغني (٤٣٣) ، الهمع (١/٢٤٨) ، الدرر (١/٢٠٦) .

(٢) سورة القلم ، آية (٣٢) .

(٣) سورة الكهف ، آية (٨١) .

والبدل بمعنى واحدٍ ، وبَدَّله غيرُه . ويُقال : بِدْل وبَدَل كشِبْه وشَبَه ومِثْل ومَثَل ونِكْل ونَكَل ، قال أبو عبيدة : « لم يُسْمع في فِعْل وفَعَل غيرُ هذه الأحرفِ » .

قوله : « مِن السماءِ » يجوزُ فيه وجهان :

أحدُهما : أن يكونَ متعلِّقاً بأَنْزلنا ، و « مِنْ » لابتداءِ الغايةِ ، أيْ : من جهةِ السماء ، وهذا الوجهُ هو الظاهرُ .

والثاني أن يكونَ صفةً لـ « رِجْزاً » ، فيتعلقَ بمحذوفٍ و « مِن » أيضاً لابتداءِ الغايةِ . وقولُه : « على الذين ظَلَموا » فأعادَهم بِذِكْرِهم أولاً ، ولم يَقُلْ « عليهم » تنبيهاً على أنَّ ظُلْمَهُم سببٌ في عقابِهم ، وهو من إيقاعِ الظاهرِ مَوْقِعَ المُضْمر لهذا الغرضِ . وإيقاعُ الظاهرِ موقعَ المضمرِ على ضَرْبَيْنِ : ضربٍ يقعُ بعد تمامِ الكلامِ كهذهِ الآيةِ ، وقول الخَنْساء :

٤٩٢ - تَعَرَّقَنِي الدَّهرُ نَهْساً وحَزَّاً ... وأَوْجَعَني الدَّهْرُ قَرْعاً وغَمْزَا[1]

أي : أصابَتْني نوائبُه جُمَعُ ، وضربٍ يقعُ في كلامٍ واحد نحو قوله : « الحاقَّةُ ما الحاقَّةُ »[2] . وقولِ الآخر :

٤٩٣ - ليتَ الغُرابَ غداةَ يَنْعَبُ دائباً ... كان الغرابُ مُقَطَّعَ الأَوْداجِ[3]

وقد جمع عديُّ بنُ زيدٍ بين المعنيين فقال :

٤٩٤ - لا أرى الموتَ يَسْبِقُ الموتَ شيءٌ ... نَغَّصَ الموتُ ذا الغِنَى والفَقيرا[4]

وجاء في سورة الأعراف ﴿ فَأَرْسَلْنَا عليهم ﴾[5] فجاء هنا بلفظ الإرسالِ وبالمضمرِ دونَ الظاهرِ ، وذلك أنه تعالى عَدَّد عليهم في هذه السورةِ نِعَماً جَسيمةً كثيرةً فكانَ توجيهُ الذمِّ عليهم وتوبيخُهم بكُفرانِها أَبْلَغَ مِنْ ثَمَّ ، حيث إنه لم يُعَدِّدْ عليهم هناك ما عَدَّد هنا ، ولفظُ الإنزالِ للعذابِ أبلغُ من لفظِ الإرسالِ .

والرِّجْزُ : العَذَابُ ، وفيه لغةٌ أخرى وهي ضَمُّ الراءِ ، وقُرِىء بهما[6] وقيل : المضمومُ اسمُ صَنَمٍ ، ومنه : « والرُّجْزَ فاهْجُرْ »[7] وذلك لأنه سببُ العذابِ . وقال الفراء : « الرِّجْزُ والرِّجْسُ - بالزاي والسين - بمعنًى كالسُّدْغِ والزُّدْغِ ، والصحيحُ أن الرِّجْزَ : القَذَرُ وسيأتي بيانُه ، والرَّجَزُ داءٌ يُصيبُ الإبلِ فترتعشُ منه ، ومنه بَحْر الرَّجَز في الشعر » .

قوله : ﴿ بما كانوا يفسُقُون ﴾ متعلِّق بـ « أَنْزَلْنا » والباءُ للسببية و « ما » يجوزُ أن تكونَ مصدريةً ، وهو الظاهرُ أي : بسببِ فِسْقِهم ، وأن تكونَ موصولةً اسميةً ، والعائدُ محذوفٌ على التدريجِ المذكور في غير موضعٍ ، والأصلُ يَفْسُقُونَه ولا يَقْوى جَعْلُها نكرةً موصوفَةً ، وقال في سورة الإعراف : ﴿ يَظْلِمون ﴾[8] تنبيهاً على أنهم جامِعُون بين هذين

---

(١) البيت في الديوان (١٤٣) ، أمالي الشجري (١/٢٤١) ، والحماسة الشجرية (١/٣٢٣) ، القرطبي (١/٤١٦) .

(٢) سورة الحاقة ، آية (١) .

(٣) البيت لجرير انظر ديوانه وروايته فيه :

ينعب بالنوى .....

.....

أمالي ابن الشجري (١/٢٤٣) ، الطبري (٢/٣٩٦) .

(٤) انظر ديوانه (٦٥) ، وهو من شواهد الكتاب (١/٣٠) ، الخصائص (٣/٥٣) ، أمالي ابن الشجري (١/٣٣٤) ، الخزانة (١/١٨٣) .

(٥) آية (١٣٣) .

(٦) انظر (١/٤١٧) .

(٧) سورة المدثر ، آية (٥) .

(٨) سورة الأعراف ، آية (١٦٢) .

الوصفينِ القبيحين . وقد تقدَّم معنى الفِسْق . وقرأ ابن وثَّاب[1] « يَفْسِقون » بكسر السين ، وقد تقدم أنهما لغتان .

﴿ وَإِذِ ٱسْتَسْقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ فَقُلْنَا ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ ۖ فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا ۖ قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَّشْرَبَهُمْ ۖ كُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ مِن رِّزْقِ ٱللَّهِ وَلَا تَعْثَوْا۟ فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴿٦٠﴾ وَإِذْ قُلْتُمْ يَٰمُوسَىٰ لَن نَّصْبِرَ عَلَىٰ طَعَامٍ وَٰحِدٍ فَٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنۢبِتُ ٱلْأَرْضُ مِنۢ بَقْلِهَا وَقِثَّآئِهَا وَفُومِهَا وَعَدَسِهَا وَبَصَلِهَا ۖ قَالَ أَتَسْتَبْدِلُونَ ٱلَّذِى هُوَ أَدْنَىٰ بِٱلَّذِى هُوَ خَيْرٌ ۚ ٱهْبِطُوا۟ مِصْرًا فَإِنَّ لَكُم مَّا سَأَلْتُمْ ۗ وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ ٱلذِّلَّةُ وَٱلْمَسْكَنَةُ وَبَآءُو بِغَضَبٍ مِّنَ ٱللَّهِ ۗ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا۟ يَكْفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَيَقْتُلُونَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ ۗ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَوا۟ وَّكَانُوا۟ يَعْتَدُونَ ﴿٦١﴾

قولُه تعالى : ﴿ استسقى موسى لِقومِه ﴾ : السينُ للطلبِ على وَجْهِ الدُّعاءِ أي : سَأل لهم السُّقيا ، وألفُ استسقى منقلبةٌ عن ياءٍ لأنه من السَّقْيِ ، وقد تقدَّم معنىٰ استفْعَلَ مستوفى في أولِ السورة . ويقال : سَقَيْتُه وأَسْقَيْتُه بمعنى وأنشد :

٤٩٥ - سَقَى قومي بني بكر وأَسْقَى ... نُمَيْراً والقبائلَ من هِلالِ[2]

وقيل : سَقَيْتُه : أَعْطَيْتُه ما يَشْرَبُ ، وأَسْقَيْته جَعَلْتُ ذلك له يتناولُه كيف شاء ، والإسقاءُ أَبْلَغُ من السَّقْي على هذا ، وقيل : أَسْقَيْته دَلَلْتُه على الماءِ ، وسيأتي هذا إن شاء الله تعالى عند قولِه : ﴿ نُسْقِيكم مِمَّا في بطونِه ﴾[3] .

و « لقومِه » متعلِّقٌ بالفعلِ واللامُ للعلَّة ، أي : لأجلِ ، أو تكونُ للبيان لَمَّا كانَ المرادُ بها الدعاءَ كالتي في قولِهم « سُقْياً لك » فتتعلَّقُ بمحذوفٍ كنظيرتِها .

قوله : ﴿ اضْرِبْ بعصاكَ ﴾ الإدغامُ هنا واجبٌ ؛ لأنه متى اجتمع مِثْلان في كلمتين أو كلمةٍ أَوَّلُهما ساكنٌ وَجَبَ الإدغامُ نحو : اضربْ بكراً . وألفُ « عصاك » منقلبةٌ عن واوٍ لقولِهم في النسب : عَصَوِيّ ، وفي التثنية عَصَوانِ ، قال :

٤٩٦ - .... على عَصَوَيْها سابِرِيٌّ مُشَبْرَقُ[4]

---

(١) يحيى بن وثاب الأسدي بالولاء الكوفي إمام أهل الكوفة في القرآن تابعي ثقة من أكابر القراء توفي سنة ١٠٣ هـ ، التهذيب (١١/٢٩٤) ، غاية النهاية (٢/٣٨٠) ، النجوم الزاهرة (١/٢٥٢) ، الأعلام (٨/١٧٦) .

(٢) البيت للبيد انظر الديوان (١١٠) ، النوادر (٢١٣) ، رصف المباني (٥٠) ، شرح ديوان الحماسة (١/١٠١) ، الحجة لابن خالوية (٢١٢) ، مجاز القرآن (١/٣٥٠) ، معاني القراء (٢/١٠٨) ، الدرر (١/٣١٥) ، التهذيب (سقى) (٩/٢٢٢) ، اللسان والتاج (سقط) ، روح المعاني (١٤/١٧٧) .

(٣) سورة النحل ، آية (٦٦) .

(٤) عجز بيت لذي الرمة وصدره :
فجاءت بنسج العنكبوت كأنه
.....
انظر ديوانه (٤٩٦) ، القرطبي (١/٤١٨) .

والجمع : عِصِيّ وعُصِيّ بضمِّ العَيْنِ وكَسْرِها اتباعاً ، وأَعْصٍ ، مثل : زَمَن وأَزْمُن ، والأصل : عُصُوو ، وأَعْصُو ، فَأُعِلَّ . وعَصَوْتُه بالعَصا وعَصَيْتُه بالسيفِ ، و « ألقى عصاه » يُعَبَّر به عن بُلوغ المنزلِ ، قال :

٤٩٧ - فَأَلْقَتْ عَصاها واستقرَّ بها النَّوى كما قَرَّ عَيْناً بالإيابِ المسافِرُ[1]

وانشقَّت العصا بين القومِ أي : وقع الخلافُ ، قال الشاعر :

٤٩٨ - إذا كانتِ الهيجاءُ وانشَقَّتِ العَصا فَحَسْبُكَ والضحاكُ سيفٌ مُهَنَّدُ[2]

قال الفراء : « أولُ لَحْنٍ سُمِعَ بالعراقِ هذه عصاتي » يعني بالتاء ، و « الحَجَرَ » مفعولٌ وأل فيه للعهدِ ، وقيل : للجنسِ .

قوله : ﴿ فانفَجَرَتْ ﴾ « الفاءُ » عاطفةٌ على محذوفٍ لا بُدَّ منه ، تقديره : فَضَرَبَ فانفجَرَت ، وقال ابنُ عصفور : « إن هذه الفاءَ الموجودةَ هي الداخلةُ على ذلك الفعلِ المحذوفِ ، والفاءُ الداخلةُ على « انفجَرتْ » محذوفةٌ » وكأنه يقولُ : حُذِفَ الفعلُ الأولُ لدلالةِ الثاني عليه ، وحُذِفَتِ الفاءُ الثانيةُ لدلالةِ الأولى عليها . ولا حاجةَ تَدْعُو إلى ذلك ، بل يُقال : حُذِفَتْ الفاءُ وما عَطَفَتْه قبلها . وجَعَلَها الزمخشري جوابَ شرطٍ مقدَّرٍ ، قال : «أو : فإن ضَرَبْتَ فقد انفجرَتْ » ، قال : « وهي على هذا فاءٌ فصيحةٌ لا تقع إلا في كلامِ بليغ » ، وكأنه يريدُ تفسيرَ المعنى لا الإعرابِ .

والانفجارُ : الانشقاقُ والتفتُّح ، ومنه الفَجْرُ لانشقاقِه بالضوءِ ، وفي الأعرافِ : « انبَجَسَت »[3] ، فقيل : هما بمعنى ، وقيل : الانبِجاس أضيقُ ، لأنه يكون أولَ والانفجارُ ثانياً .

قوله : ﴿ اثنتا عَشْرَةَ عَيْناً ﴾ فاعل « انفجرت » ، والألفُ علامةُ الرفعِ لأنه مَحْمولٌ على المثنَّى ، وليس بمثنَّى حقيقةً إذ لا واحد له من لفظِه ، وكذلك مذكَّرُهُ « اثنان » ولا يُضاف إلى تمييز لاستغنائِه بذكر المعدودِ مثنَّى ، تقول : رجلان وامرأتان ، ولا تقول : اثنا رجلٍ ولا اثنتا امرأةٍ ، إلا ما جاءَ نادراً فلا يُقاسُ عليه ، قال :

٤٩٩ - كأنَّ خِصْيَيْهِ مِنَ التَّدَلْدُلِ ظَرْفُ عجوزٍ فيه ثِنْتا حَنْظَلِ[4]

وثِنْتان مثل اثنتين ، وحكمُ اثنين واثنتين في العددِ المركب أن يُعْرَبا بخلافِ سائرِ أخواتهما ، قالوا : لأنه حُذِفَ معهما ما يُحْذَفُ في المعرب عند الإضافة وهي النونُ فأشبها المعربَ فأُعْرِبا كالمثنى بالألف رفعاً وبالياء نصباً وجرّاً ، وأمَّا « عَشْرة » فمبني لتنزُّلِه منزلةَ تاءِ التأنيثِ ولها أحكامٌ كثيرةٌ . و « عَيْناً » تمييز .

وقُرِىء : « عَشِرة » بكسر الشينِ وهي لغةُ تميمٍ ، قال النحاس : « وهذا عجيبٌ فإنَّ لغةَ تميم عَشِرة بالكسر ، وسبيلُهم التخفيفُ ، ولغةَ الحجازِ عَشْرة بالسكون وسبيلُهم التثقيلُ » . وقرأ الأعمش : عَشَرة بالفتح . والعينُ اسم مشتركٌ بين عَيْن الإنسانِ وعَيْن الماء وعَيْن السحابة وعَيْن الذهبِ وعَيْن المِيزان ، والعَين : المطر الدائم ستاً أو خمساً ، والعين : الثقب في المَزادَة ، وبلدٌ قليلُ العَيْن أي : قليلُ الناس .

---

(١) البيت لمعقد بن حمار وينسب لسليم بن تمامة وينسب لعبد ربه السلمي وهو في اللسان (عما) .

(٢) البيت في شرح المفصل لابن يعيش (٢/٤٨) ، المغني (٦٢٠٢) ، القرطبي (١/٤١٩) ، الكشاف (٤/٣٧٤) .

(٣) سورة الأعراف ، آية (١٦٠) .

(٤) البيت لخطام المجاشعي ، وهو من شواهد الكتاب (٢/١٧٧) ، شرح المفصل لابن يعيش (٤/١١) ، أمالي ابن الشجري (١/٢٠) ، الدرر (١/٢٠٩) .

قوله : ﴿ كلُّ أناس ﴾ قد تقدَّم الكلام على أنه أصلُ الناس . وقال الزمخشري في سورة الأعراف[1] : إنه اسمُ جَمْعٍ غيرُ تكسير ، ثم قال : « ويجوزُ أن يكونَ الأصلُ الكسرَ ، والتكسيرُ والضمةُ بدلٌ من الكسرةِ ، كما أُبْدِلَتْ في سُكارى من الفتحة وسيأتي تحريرُ البحث معه إن شاء الله تعالى في السورةِ المذكورة » .

قوله : ﴿ مَشْرَبَهم ﴾ مفعولٌ لـ « عَلِمَ » بمعنى عَرَف ، والمَشْرَبُ هنا مَوْضِعُ الشُّرْبِ ؛ لأنهُ روي أنه كان لكلِّ سِبْطٍ عَيْنٌ من اثنتي عشرةٍ عيناً لا يَشْرَكُهُ فيها سِبْط غيرُه . وقيل : هو نفسُ المشروب . فيكون مصدراً واقعاً موقعَ المفعولِ به .

قوله : ﴿ كُلوا واشْرَبُوا ﴾ هاتان الجملتانِ في محلِّ نَصْبٍ بقولٍ مضمرٍ ، تقديرُه : وقُلْنا لهم كلُوا واشْرَبُوا ، وقد تقدَّم تصريفُ « كل » وما حُذِف منه .

قولُه : ﴿ مِنْ رزق الله ﴾ هذه من باب الإعمال لأنَّ كلَّ واحدٍ من الفعلين يَصِحُّ تسلُّطُه عليه ، وهو من باب إعمالِ الثاني للحذفِ من الأولِ ، والتقديرُ : وكُلوا منه .

و « مِنْ » يجوزُ أن تكونَ لابتداءِ الغايةِ وأن تكونَ للتبعيضِ ، ويجوزُ أن يكونَ مفعولُ الأكلِ محذوفاً ، وكذلك مفعولُ الشُّرْب ، للدلالة عليهما ، والتقدير : كُلوا المَنَّ والسَّلْوى ، لتقدُّمِهما في قوله : ﴿ وأنزلنا عليكم المَنَّ والسَلْوى ﴾[2] واشرَبوا ماءَ العيُونِ المتفجرةِ ، وعلى هذا فالجارُّ والمجرورُ يُحْتمل تعلُّقُه بالفعلِ قبله ، ويُحْتمل أن يكونَ حالاً من ذلك المفعولِ المحذوفِ ، فيتعلَّقَ بمحذوفٍ . وقيل : المرادُ بالرزق الماءُ وحدَه ، ونَسَب الأكلَ إليه لَمَّا كانَ سبباً في نَماء ما يُؤكل وحياتِهِ فهو رزقٌ يُؤْكل منه ويُشْرَبُ ، والمرادُ بالرزقِ المَرْزُوقُ ، وهو يَحْتمل أن يكونَ من باب ذِبْح ورِعْي . وأن يكونَ من باب « درهمٌ ضَرْبُ الأميرِ » ، وقد تقدَّم بيانُ ذلك .

قوله : ﴿ ولا تَعْثَوْا في الأرضِ مُفْسِدين ﴾ أصلُ « تَعْثَوا » : تَعْثُيُوا ، فاستُثْقِلت الضمةُ على الياءِ فحُذِفَت فالتقى ساكنانِ فحُذِفَ الأولُ منهما وهو الياءُ ، أو لَمَّا تحرَّكتِ الياءُ وانفتح ما قَبلها قُلِبت ألفاً ، فالتقى ساكنان فحُذِفَتِ الألفُ وبقيتِ الفتحةُ تَدُلُّ عليها وهذا أَوْلى ، فوزنُه تَفْعُون . والعِثِيُّ والعَيْثُ : أشدُّ الفسادِ وهما متقاربان . وقال بعضُهم : « إلاَّ أَنَّ العَيْثَ أكثرُ ما يُقال فيما يُدْرَك حِسّاً ، والعِثِيُّ فيما يُدْرَكُ حُكْماً ، يقال : عَثَى يَعْثَى عِثِيّاً وهي لغةُ القرآن ، وعثا يَعْثُو عُثُوّاً وعاثَ يعيثُ عثيّاً ، وليس عاثَ مقلوباً من عَثَى كَجَبَذَ وَجَذَبَ لتفاوتِ مَعنَيَيْهما كما تقدّم ، ويحتمل ذلك ، ثم اختصّ كل واحدٍ بنوعٍ . ويُقال : عَثِيَ يَعْثَى عِثِيّاً ومَعَاثاً ، وليس عَثِي أصلُه عَثِوَ ، فقُلِبَتِ الواوُ ياءً لانكسارِ ما قبلها كَرَضِيَ من الرِّضوان لثبوتِ العِثِيّ وإن تَوَهَّم بعضُهم ذلك . وعَثَا كما تقدَّم ، ويقال : عَثَّ يَعُثُّ مضاعفاً أي فسد ، ومنه : العُثَّةُ سُوسةٌ تُفْسِدُ الصوفَ ، وأمَّا « عَتَا » بالتاءِ المثنَّاة فهو قريبٌ من معناه وسيأتي الكلامُ عليه .

و « مُفْسِدين » حالٌ من فاعل « تَعْثَوْا » ، وهي حالٌ مؤكِّدةٌ ، لأنَّ معناها قد فُهِم من عامِلها ، وحَسَّنَ ذلك اختلافُ اللفظين ، ومثله : ﴿ ثمَ ولَّيْتم مُدْبِرين ﴾[3] ، هكذا قالوا ، ويُحتمل أن تكونَ حالاً مبيِّنَةً ، لأنَّ الفسادَ أعمُّ والعِثِيَّ أخصُّ كما تقدَّم ، ولهذا قال الزمخشري : « فقيل لهم : لا تَتمادَوا في الفسادِ في حالِ فَسادِكم » ، لأنهم كانوا متمادِيْنَ فيه ، فغايَر بينهما كما ترى .

---

(١) آية (٨٢) .

(٢) سورة البقرة ، آية (٥٧) .

(٣) سورة التوبة ، آية (٢٥) .

و « في الأرضِ » يَحْتمل أن يتعلَّق بـ « تَعْثَوْا » وهوالظاهرُ ، وأن يَتعلَّقَ بمفسدين .

قوله تعالى : ﴿ لن نَصْبِرَ على طعامٍ واحد ﴾ : ناصبٌ ومنصوبٌ ، والجملةُ في محلِّ نصبٍ بالقولِ ، وقد تقدَّم الكلامُ على « لن » ، وقولُه « طعام واحد » وإنما كانا طعامين وهما المَنُّ والسَّلْوى ؛ لأنَّ المرادَ بالواحدِ ما لا يَخْتَلِفُ ولا يتبدَّل ، فأُريد نفيُ التبدُّلِ والاختلافِ ، أو لأنهما ضَرْبٌ واحدٌ لأنهما من طعامِ أهلِ التلذُّذِ والترف ، ونحن أهلُ زراعاتٍ ، لا نريد إلا ما أَلِفْناه من الأشياءِ المتفاوتةِ ، أو لأنهم كانوا يأكلونَ أحدَهما بالآخرِ أو لأنهما كانا يُؤْكلان في وقتٍ واحدٍ ، وقيل : كَنَوْا بذلك عن الغِنَى ، فكأنهم قالوا : لن نرضَى أن نكونَ كلُّنا مشتركين ، في شيءٍ واحدٍ فلا يَخْدُمَ بعضُنا بعضاً وكذلك كانوا ، وهم أوّلُ مَنِ اتَّخَذَ الخدَمَ والعبيدَ .

والطعامُ : اسمٌ لكل ما يُطْعَم من مأكولٍ ومشروبٍ ، ومنه « ومَنْ لم يَطْعَمْه »[١] وقد يختصُّ ببعضِ المأكولاتِ كاختصاصه بالبُرِّ والتمر ، وفي حديث الصدقة : « أو صاعاً من طعامٍ أو صاعاً من شعير »[٢] ، والطَّعْمُ بفتحِ الطاءِ المصدرُ أو ما يُشْتَهى من الطعام أو ما يُؤَدِّيه الذَّوْقُ ، تقول : طَعْمُه حُلْوٌ وطَعْمُه مُرٌّ ، وبضمِّها الشيءُ المَطْعُوم كالأُكلِ والأَكْل ، قال أبو خراش[٣] :

٥٠٠ - أَرُدُّ شُجاعَ البطنِ لو تَعْلَمِيْنَه ... وأُوْثِرُ غيري من عيالِك بالطُّعْمِ[٤]
وأَغْتَبِقُ الماءَ القُراحَ فأنتهي ... إذا الزادُ أمسى للمُزَلَّجِ ذا طَعْمِ

أراد بالأولِ المطعومُ وبالثاني ما يُشْتهى منه ، وقد يُعَبَّر به عن الإعطاءِ ، قال عليه السلام : « إذا اسْتَطْعَمَكم الإمامُ فأطْعِموه »[٥] أي : إذا استفتح فافتحُوا عليه ، وفلانٌ ما يَطْعَمُ النومَ إلا قائماً ، قال :

٥٠١ - نَعاماً بوَجْرَةَ صُفْرَ الخُدو ... دِ ما تَطْعَمُ النَّومَ إلا صِياما[٦]

قوله : ﴿ فادْعُ ﴾ اللغةُ الفصيحةُ « ادعُ » بضم العينِ مِنْ دَعا يدعُو ، ولغة بني عامر : فادْعِ بكسر العين ، قالَ أبو البقاء : « لالتقاءِ الساكنين ، يُجْرُون المعتلَّ مُجْرى الصحيحِ ، ولا يُراعونَ المحذوفَ » يعني أنَّ العينَ ساكنةٌ لأجل الأمرِ ، والدالُ قبلَها ساكنةٌ ، فكُسِرت العينُ ، وفيه نظرٌ ، لأن القاعدةَ في هذا ونحوه أنْ يُكْسَرَ الأولُ من الساكنين لا الثاني ، فيجوزُ أن يكونَ [مِنْ لغتهم] دَعَى يَدْعي مثل رَمى يَرْمي . والدعاءُ هنا السؤالُ ، ويكونُ بمعنى التسمية كقوله :

٥٠٢ - دَعَتْني أخاها أمُّ عمروٍ[٧] ....

---

(١) سورة البقرة ، آية (٢٤٩) .

(٢) أخرجه البخاري في الزكاة باب فرض صدقة الفطر (١٥٠٣) ، (١٥١١) ، ومسلم (٩٨٤) في الزكاة والترمذي في الزكاة (٩٨٤) ، النسائي (٥/٤٧) ، باب فرض زكاة رمضان .

(٣) خويلد بن مرة من بني هذيل من مضر شاعر مخضرم وفارس فاتك مشهور توفي نحو سنة ١٥ هـ ، الأغاني (٢١/٣٨) ، الأعلام (٢/٣٢٥) .

(٤) البيتان في ديوان الهذليين (٢/١٢٨) ، اللسان « طعم » ، القرطبي (١/٤٢٣) .

(٥) لم أجده مرفوعاً ولكن موقوف على سيدنا علي كرَّم الله وجهه .

(٦) البيت لبشر بن أبي خازم وهو في اللسان « طعم » ، القرطبي (١/٤٢٣) .

(٧) جزء من صدر بيت لعبد الرحمن بن الحكم وهو :
..... ولم أكن
أخاها ولم أرضع لها بلبان
وانظر البيت في شرح المفصل لابن يعيش (٦/٢٧) ،

وقد تقدَّم ، و « لنا » متعلِّق به ، واللام للعلَّة .

قوله : ﴿ يُخْرِجْ ﴾ مجزومٌ في جوابِ الأمر ، وقال بعضُهم : « مجزومٌ بلام الأمرِ مقدرةً » ، أي : لِيُخْرِجْ ، وضَعَّفه الزجاج ، وسيأتي الكلامُ على حَذْفِ لامِ الأمرِ إن شاء الله تعالى .

قوله : ﴿ مِمَّا تُنْبِتُ الأرضُ ﴾ مفعولُ « يُخْرِجْ » محذوفٌ عند سيبويهِ تقديرُه : مأكولاً مِمَّا ـ أو شيئاً مِمَّا ـ تُنبت الأرضُ ، والجارُّ يجوز أن يتعلَقَ بالفعلِ قبلَه ، وتكونُ « مِنْ » لابتداءِ الغاية ، وأنْ يكونَ صفةً لذلك المفعولِ المحذوفِ ، فيتعلَّقَ بمضمرٍ أي : مأكولاً كائناً ممَّا تُنْبِتُه الأرضُ و « مِنْ » للتبعيضِ ، ومذهبُ الأخفش أنَّ « مِنْ » زائدةٌ في المفعول ، والتقديرُ : يُخْرِجْ ما تُنْبِتُه الأرضُ ، لأنه لا يَشْتَرِط في زيادتِها شيئاً . و « ما » يجوزُ أن تكونَ موصولةً اسميةً أو نكرةً موصوفةً والعَائدُ محذوفٌ ، أي : من الذي تُنْبِتُه أو من شيءٍ تُنْبته ، ولا يجوزُ جَعْلُها مصدريةً لأن المفعولَ المحذوفَ لا يُوصَفُ بالإنباتِ ، لأن الإنباتِ مصدرٌ والمُخْرَجَ جَوْهَرٌ ، وكذلك على مذهبِ الأخفش لأنَّ المُخْرَجَ جَوْهرٌ لا إنبات .

قوله : ﴿ مِنْ بَقْلِها ﴾ يجوزُ فيه وجهان :

أحدُهما : أن يكونَ بَدلاً من « ما » بإعادةِ العامل ، و « مِنْ » معناها بيانُ الجنس .

والثاني : أن يكونَ في محلِّ نصبٍ على الحال من الضميرِ المحذوفِ العائدِ على « ما » أي : مما تُنْبته الأرضُ في حال كَوْنه مِنْ بقلها و «مِنْ» أيضاً للبيان . والبقلُ كلُّ ما تُنْبِتُه الأرض من النَّجْم أي : مِمَّا لا ساقَ لـه ، وجمعُه : بُقول . والقِثاء معروف ، الواحدُ : قِثَّاءة ، فهو من باب قَمْح وقمحة ، وفيها لغتان : المهشورةُ كَسْرُ القافِ ، وقرىء بضمها[1] ، والهمزة أصل بنفسِها في قولهم : اقثاتِ الأرض أي : كثر قِثَّاؤها ووزنُها فِعَّال ، ويُقال في جَمْعها قَثَائي مثل عِلْباء وعَلَابي . قال بعضُهم : « إلاَّ أنَّ قِثَّاء من ذواتِ الواو ، تقول : أَقْثَأْتُ القومَ ، أي أطعمتهُم ذلك ، وقَثَأْتُ القِدْر سكَّنْتُ غَلَيانَها بالماءِ ، قال :

٥٠٣ ـ تفُورُ علينا قِدْرُهم فَنُديمُها ونَفْثَؤُها عَنَّا إذا حَميُها غَلا[2]

وهذا من هذا القائل وَهْمٌ فاحش ، لأنه لمَّا جَعَلَها من ذوات الواو كيفَ يَسْتَدِلُّ عليها بقولهم : « أَقْثَأْتُ القومَ » بالهمز ، بل كان ينبغي أن يُقال : أَقْثَيْتُ والأصلُ : أَقْثَوْتُ ، لكنْ لمَّا وقَعَتِ الواوُ في بناتِ الأربعةِ قُلِبَتْ ياءً ، كأَغْزَيْتُ من الغَزْوِ ، ولكان ينبغي أن يُقالَ : « فَثَوْتُ القِدْر » بالواو ، ولقال الشاعر : نَفْثَوُها بالواو ، والمَقْثَأَةُ والمَقْثُؤَةُ بفتح التاءِ وضمِّها : مَوْضِعُ القِثَّاء . والفُوم : الثُّوم ، والفاءُ تُبْدَلُ من الثاء ، قالوا : جَدَفٌ وجَدَثٌ ، وعاثُور وعافُور ، ومعاثِير ومعافِير ، ولكنه على غيرِ قياس ، وقيل الحِنطة ، وأنشد ابن عباس[3] :

٥٠٤ ـ قد كنتُ أغنَى الناسِ شخصاً واحداً نَزَلَ المدينةَ عن زِراعة فُوْمِ[4]

= المقرب (١/) ، الكامل (٧٢) ، الشذور ( ) ، الكشاف (١/) .

(١) انظر البحر المحيط (١/٢٣٣) .

(٢) البيت للنابغة الجعدي انظر ديوانه (١٨) ، اللسان « خثأ » .

(٣) تقدمت ترجمته .

(٤) البيت لأبي محجن الثقفي وليس في ديوانه انظر الهمع (١/١٠٦) ، المحتسب (١/٨٨) ، الدرر (١/١٣٨) ، الطبري (١/) ، وفيه أنه ، اللسان « قوم » .

وقيل غيرُ ذلك .

قوله : ﴿ أَدْنى ﴾ فيه ثلاثةُ أقوال :

أحدُها ـ وهو الظاهرُ ، وهو قول أبي إسحاق الزجاج ـ أنَّ أصلَه : أَدْنَوُ من الدُّنُوِّ وهو القُرْب ، فَقُلِبَتَ الواوُ ألفاً لتحرُّكِها وانفتاحِ ما قبلها ، ومعنى الدنوِّ في ذلك فيه وجهان :

أحدُهما : أنه أقربُ لقلةِ قيمته وخَساسته .

والثاني : أنه أقربُ لكم لأنه في الدنيا بخلافِ الذي هو خيرٌ ، فإنه بالصبرِ عليه يَحْصُلُ نفعُهُ في الآخرة .

والثاني ـ قولُ علي بن سليمان الأخفش[1] ـ : أنَّ أصلَه أَدْنَأُ مهموزاً من دَنَأَ يَدْنَأُ دَناءة ، وهو الشيء الخسيس ، إلا أنه خُفِّفَ همزةُ كقوله :

٥٠٥ ـ ..... فارْعَيْ فَزارةُ لا هَناكِ المَرْتَعُ[2]

ويَدُلُّ عليه قراءةُ زهير الفرقبي[3] : « أَدْنَأُ » بالهمز .

الثالث : أنَّ أصلَه أَدْوَنُ من الشيء الدُّوْن أي الرديء ، فقلِب بأن أخرتِ العين إلى موضعِ اللامِ فصارِ : أَدْنَوَ فأُعِلَّ كما تقدَّم ، ووزنُهُ أَفْلَع ، وقد تقدَّم معنى الاستبدالِ وأَدْنى خبرٌ عن « هو » والجملةُ صلةٌ وعائدٌ ، وكذلك « هو خير » أيضاً صلةٌ وعائد .

قوله : ﴿ مِصْراً ﴾ قرأه الجمهورُ منوناً ، وهو خَطُّ المصحف ، فقيل : إنهم أُمِروا بهبوطِ مصرٍ من الأمصار فلذلك صُرِف ، وقيل : أُمِروا بمصرَ بعينه وإنما صُرِف لخفَّته ، لسكونِ وسطِه كهِنْد ودَعْد ، وأنشد :

٥٠٦ ـ لم تَتَلَفَّعْ فَضْلِ مِئْزَرِها دَعْدٌ ولم تُسْقَ دَعْدُ في العُلَبِ[4]

فَجمع بين الأمرين ، أو صَرَفه ذهاباً به إلى المكان ، وقرأ الحسنُ وغيرُه : « مصر »[5] وكذلك هي في بعضِ مصاحفِ عثمان ومصحفِ أُبَيّ[6] ، كأنهم عَنَوْا مكاناً بعينه . وقال الزمخشري : « إنه مُعَرَّبٌ من لسان العجم ، فإن أصله مِصْرائيم ، فَعُرِّب » ، وعلى هذا إذا قيل بأنه عَلَمٌ لمكانٍ بعينه فلا ينبغي أن يُصْرف البتةَ لانضمامِ العُجْمةِ إليه ، فهو نظيرُ « ماه وجَوْر وحِمْص » ولذلك أجمعَ الجمهورُ على منعِه في قولِه « ادخُلوا مِصْر »[7] . والمِصْرُ في أصل

---

(١) علي بن سليمان بن الفضل النحوي أبو الحسن الأخفش الأصغر أحد الثلاثة المشهورين توفي في شعبان سنة خمس عشرة وثلاثمائة . وقيل : ست عشرة ؛ وقد قارب الثمانين البغية (٢/١٦٧ ـ ١٦٨) .

(٢) عجز بيت للفرزدق وصدره :
راحت بمسلمة البغال عشية
.....
انظر ديوانه (٥٠٨) ، أمالي ابن الشجري (١/٨٠) ، الخصائص (٣/١٥٢) ، الحجة لأبي علي الفارسي (١/٣٠١) ، المحتسب (٢/١٧٣) ، الكشاف (٤/٤٤٥) .

(٣) زهير الفرقبي يعرف بالكسائي النحوي وكان من أئمة القراء ، انظر غاية النهاية (١/٢٩٥) .

(٤) البيت لجرير انظر ديوانه ، وهو من شواهد الكتاب (٢/٢٢) ، الخصائص (٣/٦١) ، القرطبي (١/٤٢٩) .

(٥) بلا تنوين .

(٦) أبيّ بن كعب بن قيس بن عبيد من بني النجار من الخزرج أبو المنذر صحابي أنصاري توفي سنة ٢١ هـ ، غاية النهاية (١/٣١) ، حلية الأولياء (١/٢٥٠) ، الأعلام (١/٨٢) .

(٧) سورة يوسف ، آية (٩٩) .

اللغةِ : « الحدُّ الفاصلُ بين الشيئين » وحُكِي عن أهلِ هَجَرَ أنهم إذا كَتَبوا بَيْعَ دارٍ قالوا : اشترى فلانٌ الدارَ بمُصُورِها « أي » : حدودِها ، وأنشد :

٥٠٧ - وجـاعِـلُ الشمسِ مِصْـراً لا خَفَـاءَ بـهِ بين النهـارِ وبينَ الـليـلِ قـد فَصَـلا[1]

قوله : ﴿ ما سَأَلْتُم ﴾ « ما » في محلِّ نصبٍ اسماً لإنَّ ، والخبرُ في الجارِّ قبله ، و « ما » بمعنى الذي والعائدُ محذوفٌ ، أي : الذي سألتموه . قال أبو البقاء : « ويَضْعُفُ أن يكونُ نكرةً موصوفةً » يعني أنَّ الذي سألوه شيءٌ معينٌ فلا يَحْسُنُ أن يُجابُوا بشيءٍ مُبْهَمٍ . وقُرِىء : « سِلْتُم » مثل : بِعْتُم ، وهي مأخوذةٌ مِنْ سالَ بالألف ، قالَ حسان ـ رضي الله عنه ـ :

٥٠٨ - سَـالَـتْ هُـذَيْـلٌ رسـولَ الله فـاحِشَـةً ضَلَّتْ هُـذَيْـلٌ بمـا سَـالَتْ ولم تُصِبِ[2]

وهل هذه الألفُ منقلبةٌ عن ياءٍ أو واوٍ لقولهم : يتساوَلان ، أو عن همزةٍ ؟ أقوالٌ ثلاثةٌ سيأتي بيانُها إنْ شاء الله في سورة المعارج .

قولُه : ﴿ وضُرِبَت عليهم الذِّلَّةُ والمَسْكَنَةُ ﴾ « ضُرِبت » مبنيٌّ للمفعولِ ، « الذِّلَّةُ » قائمٌ مَقامَ الفاعلِ ، ومعنى « ضُرِبَتْ » أي : أُلْزِموها وقُضِيَ عليهم بها ، من ضَرْب القِباب ، قال الفرزدقُ لجرير :

٥٠٩ - ضَـرَبَتْ عليـك العنكبـوتُ بِنَسْـجِهـا وَقَضى عليـكَ بـه الكتـابُ المُنَـزَّلُ[3]

والذِّلَّةُ : الصَّغارُ ، والذُّل بالضم ما كان عن قَهْر ، وبالكسر ما كانَ بعد شِماس من غير قهر ، قاله الراغب . والمَسْكَنَةُ : مَفْعَلَةٌ من السكون ، لأن المِسْكينَ قليلُ الحركةِ والنهوضِ ، لِما به من الفَقْر ، والمِسْكينُ مِفْعيل منه إلا أنَّ هذه الميمَ قد ثَبَتَتْ في اشتقاق هذهِ الكلمةِ ، قالوا : تَمَسْكَنَ يَتَمَسْكَنُ فهو مُتَمَسْكِنٌ ، وذلك كما تَثْبُتُ ميم تَمَنْدَلَ وَتَمَدْرَعَ من النَّدْل والدِّرْع ، وذلك لا يَـدُلُّ على أصالتهـا ، لأن الاشتقاق قَضَى عليهـا بالـزيادَةِ . وقـال الراغب : « وضُرِبَت عليهم الذِّلَّةُ والمَسْكَنَةُ : فالميمُ في ذلك زائدةٌ في أصحِّ القولين » وإيرادُ هذا الخلافِ يُؤْذِنُ بأنَّ النونَ زائدةٌ ، وأنه من مَسَك .

قوله : ﴿ وباؤُوا ﴾ ألفُ « باءَ بكذا » منقلبةٌ عن واو لقولهم : « باء يَبُوء » مثل : قال يقول ، قال عليه الصلاة والسلام « أَبُوْءُ بنعمتِك عليّ »[4] والمصدرُ : البَواء ، وباءَ معناه رَجَعَ ، وأنشد بعضهم :

٥١٠ - فـآبُـوا بـالـنَّـهـائِـبِ والـسَّـبـايـا وأُبْـنـا بـالـمُـلـوكِ مُـصَـفَّـديـنـا[5]

وهذا وَهَمٌ ، لأنَّ هذا البيتَ من مادة آب يَؤُوب فمادتُه من همزةٍ وواو وباء ، و « باء » مادتُه من باء وواو وهمزة ، وادِّعاءُ القلبِ فيه بعيدٌ لأنه لم يُعْهَدْ تقدُّمُ العينِ واللام معاً على الفاء في مقلوبٍ وهذا من ذاك .

---

(١) لبيت لعدي بن زيد ، انظر ديوانه (١٥٩) ، القرطبي (١/ ٤٢٩) .

(٢) انظر ديوانه (٤٤٣) ، وهو من شواهد الكتاب (٢/ ١٣٠) ، شرح المفصل لابن يعيش (٤/ ١٢٢) ، المحتسب (١/ ٩٠) ، الكشاف (٤/ ٤٤٥) .

(٣) انظر ديوانه (٢/ ٧١٥) ، القرطبي (١/ ٤٣٠) .

(٤) أخرجه من رواية شداد بن أوس رضي الله عنه البخاري (١١/ ٩٧) ، في الدعوات باب أفضل الاستغفار (٦٣٠٦) .

(٥) البيت من معلقة عمرو بن كلثوم ، انظر شرح المعلقات للتبريزي (٤١٦) ، الشنقيطي (١٠٥) ، القرطبي (١/ ٤٣٠) .

والبَواء : الرجوعُ بالقَوَدِ ، وهم في هذا الأمر بَواء أي : سَواء ، قال :

٥١١ ـ ألا تَنْتَهي عنَّا مُلُوكٌ وتَتَّقي محارِمَنا لا يَبْوُؤُ الدمُ بالدَّمِ [١]

أي : لا يرْجِعُ الدم بالدم في القَوَد ، وباءَ بكذا أَقَرَّ أيضاً ، ومنه الحديثُ المتقدم ، أي أُقِرُّ بها وأُلْزِمُها نفسي ، وقال :

٥١٢ ـ أَنْكَرتُ باطِلها وبُؤْتُ بحقِّها [٢] .....

وقال الراغبُ : « أصلُ البَواءِ مساواةُ الأجزاءِ في المكانِ خِلافَ النَّبْوَةِ الذي هو مناقاةُ الأجْزاء ، وقوله « وباؤُوا بغضب » أي حَلُّوا مَبْوَأً ومعه غضبٌ ، واستعمال « باء » تنبيهٌ على أنَّ مكانه الموافقَ يَلْزَمُه فيه غضبُ اللَّهِ فكيف بغيره من الأمكنَةِ ، وذلك نحو « فَبَشِّرْهم بعذاب »[٣] . ثم قال : « وقولُ مَنْ قَالَ « بُؤْتُ بحقِّها » أي أَقْرَرْتُ فليس تفسيرُه بحسب مقتضى اللفظ ، وقولُهم : « حَيَّاك الله وبَيَّاك » أصلُه : بَوَّأَك وإنما غُيِّر للمشاكَلَةِ ، قاله خلف الأحمر »[٤] .

قوله : ﴿ بغضب ﴾ في موضعِ الحالِ من فاعِلِ « باؤوا » أي : رَجَعوا مغضوباً عليهم ، وليس مفعولاً به كمررت بزيدٍ . وقال الزمخشري : « هو من قولك : باء فلانٌ بفلان إذا كانَ حقيقاً بأَنْ يُقْتَلَ به لمساواتِهِ له ومكافَأَته ، أي : صاروا أحِقَّاءَ بغضبِه » وهذا التفسيرُ ينفي كونَ الباءِ لِلحال .

قوله : ﴿ مِن الله ﴾ الظاهرُ أنَّه في محلِّ جرٍّ صفةً لغضَب ، فيتعلَّقُ بمحذوفٍ أي : بغضبٍ كائنٍ من اللَّهِ . و « مِنْ » لابتداءِ الغايةِ مجازاً ، وقيل : هو متعلِّقٌ بالفعلِ نفسِه أي : رَجَعوا من الله بغضب ، وليس بقويٍّ .

قوله تعالى : ﴿ ذلك بأنهم ﴾ « ذلك » مبتدأٌ أُشير به إلى ما تَقَدَّم من ضَرْب الذِّلَّة والمَسْكَنة والخلافةِ بالغضب . و « بأنهم » الخبرُ . والباءُ للسببية ، أي : ذلك مستحقٌّ بسببِ كفرِهم . وقال المهدوي : « الباءُ بمعنى اللام أي : لأنهم » ولا حاجة إلى هذا ، فإنَّ باءَ السببيةِ تفيدُ التعليلَ بنفسِها . و « يكفرون » في محلِّ نصبٍ خبراً لكانَ ، وكانَ وما في حَيِّزِها في محلِّ رفعٍ خبراً لأنَّ ، وأنَّ وما في حَيِّزِها في محلِّ جرٍّ بالباء . والباءُ وما في حَيِّزِها في محلِّ رفعٍ خبراً للمبتدأِ كما تقدَّم .

قوله : ﴿ بآيات الله ﴾ متعلِّقٌ بيكفرون ، والباءُ للتعدية .

قوله : ﴿ ويقتُلون ﴾ في محلِّ نصبٍ عطفاً على خبرِ كان ، وقرىء[٥] : « تَقْتُلون » بالخطاب التفاتاً إلى الخطاب الأولِ بعد الغَيْبة ، و « يُقَتِّلونَ » بالتشديدِ للتكثيرِ .

قوله : ﴿ الأنبياءَ ﴾ مفعولٌ به جمع نبيّ ، والقُرَّاء على تَرْك الهمز في النُّبُوَّة وما تَصَرَّف منها ، ونافعٌ المدنيُّ على

---

(١) تقدم وهو لجابر بن حني .

(٢) صدر بيت للبيد وعجزه :

..... عندي ولم يفخر عليّ كرامها

انظر ديوانه (٣١٨) .

(٣) سورة آل عمران ، آية (٢) .

(٤) خلف الأحمر البصري أبو محرز بن حيَّان مولى بلال بن أبي بردة كان راوية ثقة علامة يسلك مسلك الأصمعي وطريقه توفي حدود الثمانين ومائة بغية الوعاة (١/٥٥٤) .

(٥) انظر البحر المحيط (١/٢٣٦) .

الهمزِ في الجميع إلا موضعين : في سورةِ الأحزابِ ﴿ للنبيِّ إن أراد ﴾[١] ﴿ لا تَدْخُلوا بيوتَ النبيِّ إلا ﴾[٢] فإنَّ قالون حَكَى عنه في الوصلِ كالجماعةِ وسيأتي . فأمّا مَن هَمَز فإنه جَعَله مشتقاً من النبأ وهو الخبر ، فالنبيُّ فعيل بمعنى فاعل ، أي : مُنَبِّيءٌ عن الله برسالته ، ويجوزُ أن يكونَ بمعنى مَفْعول أي : إنه مُنَبَّأ مِن الله بأوامرِه ونواهِيه ، واستدلُّوا على ذلك بجَمْعِهِ على نُبَآء ، كظريف وظُرَفاء ، قال العباس ابن مرداس :

٥١٣ - يا خاتمَ النُّبَآء إنَّك مُرْسَلٌ بالخيرِ ، كلُّ هدى السبيلِ هُداكا[٣]

فظهورُ الهمزتين يَدُلُّ على كونِهِ من النبأ ، واستضعف بعضُ النحويين هذه القراءةَ ، قال أبو علي : « قال سيبويه : « بلغنَا أنّ قوماً من أهل التحقيق يحقِّقون نَبِيّاً وبَرِيَّة ، قال : وهو رديء » ، وإنما استردَأه لأن الغالبَ التخفيفُ » وقال أبو عبيد : « الجمهورُ الأعظمُ من القُرَّاء والعوام على إسقاط الهمز من النبيّ والأنبياء ، وكذلك أكثرُ العرب مع حديث رويناه ، فذكر أنَّ رجلاً جاء إلى النبي ﷺ فقال؛ « يا نبيءَ الله » فهمز ، فقال : « لست نبيءَ الله » فهمز ، « ولكن نبيُّ اللَّهِ » ولم يهمز ، فأنكر عليه الهمز ، قال : « وقال لي أبو عبيدة : العربُ تُبْدِل الهمزَ في ثلاثةِ أحرف : النبي والبريَّة والخابية وأصلهنَّ الهمزُ » ، قال أبو عبيدة : « ومنها حرف رابع : الذُّرِّيَّة من ذرأ يذرأ ، ويدل على أن الأصل الهمزُ قول سيبويه : إنهم كلهم يقول : تنبأ مسيلمة فيهمزون ، وبهذا لا ينبغي أن تُرَدَّ به قراءة الإمامِ الكبير . أمّا الحديثُ فقد ضَعَّفوه ، قال ابنُ عطية : « مِمَّا يُقَوِّيَ ضعفَه أنه لمَّا أَنْشده العباس : « يا خاتم النُّبآء » لم يُنْكِرْه ، ولا فرقَ بين الجمع والواحد » ، ولكنَّ هذا الحديثَ قد ذكره الحاكم في المستدرك ، وقال : هو صحيحٌ على شرطِ الشيخين ، ولم يُخْرجاه . قلت : فإذا كان ذلك كذلك فَلْيُلْتَمَسْ للحديثِ تخريجٌ يكونُ جواباً عن قراءة نافع ، على أن القطعيَّ لا يُعارَضُ بالظني ، وإنما نذكرُه زيادةَ فائدةٍ والجواب عن الحديث أن أبا زيد[٤] حكى : « نَبَأْتُ من أرضِ كذا إلى أرض كذا » أي : خَرَجْتُ منها إليها ، فقوله : « يا نبيءَ الله » بالهمز يُوهم يا طريدَ الله الذي أخرجه من بلدِه إلى غيره ، فنهاهُ عن ذلك لإيهامِهِ ما ذكرنا ، لا لسبب يتعلَّق بالقراءةِ . ونظيرُ ذلك نَهْيُه للمؤمنين عن قولهم : « راعِنا » ، لَمَّا وَجَدَتِ اليهودُ بذلك طريقاً إلى السبِّ به في لغتهم ، أو يكونُ حَضّاً منه عليه السلام على تحرِّي أفصحِ اللغاتِ في القرآنِ وغيرِه .

وأمَّا مَنْ لم يَهْمِزْ فإنَّه يَحْتمل وجهين :

أحدُهما : أنَّه من المهموزِ ولكِنْ خُفِّف ، وهذا أَوْلى ليوافِقَ القراءتين ولظهورِ الهمزِ في قولِهم : تَنَبَّأ مُسَيلَمَةُ ، وقولِه : « يا خاتمَ النُّبآء » .

والثاني : أنه أصلٌ آخرُ بنفسِه مشتقٌّ من نَبا ينبو إذا ظَهَرَ وارتفع ، ولا شك أن رتبة النبيِّ مرتفعةٌ ومنزلتَه ظاهرةٌ بخلاف غيره من الخَلْق ، والأصلُ : نَبِيْوٌ وأَنْبِواء ، فاجتمع الياءُ والواوُ وسَبَقَتْ إحداهُما بالسكون ، فَقُلبت الواوُ ياءً وأُدْغِم ، كميِّت في مَيْوِت ، وانكسر ما قبلَ الواوِ في الجمعِ فقُلبت ياءً ، فصار : أنبياء . والواوُ في النبوَّة بدلٌ من الهمزِ

---

(١) سورة الأحزاب ، آية (٥٠) .

(٢) سورة الأحزاب ، آية (٥٣) .

(٣) انظر ديوانه (٩٥) قصيدة رقم (٣١) ، وهو من شواهد الكتاب (١٢٦/٢) ، المقتضب (١٦٢/١) ، اللسان « نبأ » .

(٤) سعيد بن أوس بن ثابت بن بشير بن قيس بن زيد بن النعمان بن مالك بن ثعلبة بن كعب بن الخزرج أبو زيد الأنصاري روى له أبو داود والترمذي وتوفي سنة خمس عشرة ومائتين البغية (٥٨٢/١ - ٥٨٣) .

على الأول وأصل بنفسها على الثاني ، فهو فَعِيلٌ بمعنى فاعِل أي : ظاهرٌ مرتفعٌ ، أو بمعنى مفعول أي : رَفَعه الله على خَلْقه ، أو يكونُ مأخوذاً من النبيّ الذي هو الطريق ، وذلك أن النبيَّ طريقُ اللَّهِ إلى خَلْقِه ، به يتوصَّلُون إلى معرفةِ خالِقِهم ، وقالَ الشاعر :

٥١٤ ـ لـمَّـا وَرَدْنَ نُـبَـيَّـاً واسْـتَـتَـبَّ بِـنـا مُسْحَنْفِـرٌ كخُـطوطِ النَّسْـجِ مُنْسَحِـلُ[1]

أي : طريقاً ، وقال :

٥١٥ ـ لأَصْـبَـحَ رَتْـمـاً دُقـاقُ الـحَـصَـى مـكـانَ الـنَّـبِـيِّ مـن الـكـاثِـبِ[2]

الرَّتْمُ بالتاء المثنَّاة والمثلثةِ جميعاً : الكَسْر ، والكاثبُ بالمثلثة اسمُ جبلٍ ، وقالوا في تحقيرِ نُبُوَّة مُسَيْلَمَةَ : نُبَيِّئَة . وقالوا : جمعُه على أَنْبياء قياس مطَّرد في فَعيل المعتلِّ نحو : وَلِيّ وأَوْلياء وصَفِيّ وأَصْفِياء . وأمَّا قالون فإنما تَرَكَ الهمزَ في الموضعين المذكورين لَمَدْرَكٍ آخرَ ، وهو أنه مِنْ أصلِه في اجتماع الهمزتين من كلمتين إذا كانتا مكسورَتَيْن أَنْ تُسَهَّل الأولى ، إلا أَنْ يَقَعَ قبلَها حَرفُ مدٍّ فتُبْدَلَ وتُدْغَمَ ، فَلَزِمَه أن يفعلَ هنا ما فَعَل في « بالسوء إلَّا »[3] من الإبدال والإدغام ، إلَّا أنه رُوي عنه اختلافٌ في « بالسوء إلَّا » ولم يُرْوَ عنه هنا خلافٌ ، كأنه التزم البدل لكثرةِ الاستعمال في هذه اللفظة وبابها ، ففي التحقيق لم يَتْرُكْ همزَ « النبيّ » بل هَمزَهْ وَلمَّا هَمَزَه أدَّاه قياسُ تخفيفِهِ إلى ذلك ، وَيدُلُّ على هذا الاعتبارِ أنَّه إنما يَفْعَلُ ذلك حيث يَصِلُ ، أمَّا إذا وَقَفَ فإنَّه يَهْمِزُه في الموضعين لزوالِ السببِ المذكورِ فهو تارِكٌ للهمزِ لفظاً آتٍ به تقديراً .

قوله تعالى : « بغيرِ الحقِّ » في محلِّ نَصْبٍ على الحال من فاعلِ « يَقْتُلون » تقديرُه : يقتُلونهم مُبْطِلين ، ويجوز أَنْ يكونَ نعتاً لمصدرٍ محذوفٍ تقديره : قَتْلاً كائناً بغيرِ الحق ، فيتعلَّقَ بمحذوفٍ . قال الزمخشري : « قتلُ الأنبياءِ لا يكون إلا بغير الحقِّ ، فما فائدةُ ذِكْرِه ؟ وأجابَ بأنَّ معناه أنهم قَتَلوهم بغير الحق عندَهم لأنهم لم يَقْتُلُوا ولا أَفْسَدوا في الأرض حتى يُقْتَلوا ، فلو سُئِلوا وأَنْصَفُوا مِنْ أنفسِهم لم يَذْكُروا وجهاً يَسْتَحِقُّونَ به القتلَ عندهم » وقيل : إنما خَرَج وصفُهم بذلك مَخْرَجَ الصفةِ لقَتْلِهم بأنه ظلمٌ في حقهم لاحقٌ ، وهو أبلغُ في الشَّناعة والتعظيم لذنوبهم .

قوله : ﴿ ذلك بما عَصَوْا ﴾ مثلُ ما تقدَّم . وفي تكريرِ اسم الإشارة قولان :

أحدهما : أنه مُشارٌ به إلى ما أُشِير بالأول إليه على سبيل التأكيد .

والثاني ما قالَه الزمخشري : وهو أَنْ يشَار به إلى الكفرِ وقَتْلِ الأنبياء ، على معنى أنَّ ذلك بسببِ عِصْيانهم واعتدائِهم لأنَّهم انهمكوا فيهما » . و « ما » مصدريةٌ والباءُ للسببيَّة ، أي بسبب عِصْيانهم ، فلا محلَّ لـ « عَصَوا » لوقوعِه صلةً ، وأصلُ عَصَوْا عَصَيُوا ، تحرَّكت الياءُ وانفتح ما قبلَها ، قُلبت ألفاً ، فالتقى ساكنان هي والواوُ ، فحُذِفَت لكونها أوَّلَ الساكنين ، وبَقيَتِ الفتحةُ تَدُلُّ عليها فوزنه فَعَوْا . « وكانوا يعتدُون » في محلِّ نصبٍ خبراً لـ « كان » ، وكانَ ما بعدها عطفٌ على صلةِ « ما » المصدرية .

وأصلُ العِصيان : الشِّدَّةُ ، اعتصَتِ النَّواةُ : اشتدَّت ، والاعتداءُ المجاوزةُ من عدا يعدُو ، فهو افتعالٌ منه ، ولم يَذْكُرْ متعلَّقَ العِصيان والاعتداءِ لِيَعُمَّ كلَّ ما يُعْصَى ويُعْتَدىٰ فيه .

---

(١) البيت للقطامي انظر ديوانه (٤) ، وهو من شواهد البحر (١/ ٢٢٠) .

(٢) البيت لأوس بن حجر انظر ديوانه (١١) ، اللسان « كثب » .

(٣) سورة يوسف ، آية (٥٣) .

واصل « يَعْتَدُون » يَعْتَدِيُون ، ففُعِل به ما فُعِل بـ « يتَّقون »[١] من الحَذْفِ والإعلال وقد تقدَّم ، فوزنُه يَفْتَعُون . والواوُ من « عَصَوْا » واجبةُ الإدغام في الواوِ بعدَها لانفتاحِ ما قبلَها ، فليسَ فيها مَدٌّ يمنعُ مِن الإدغام ، ومثلُه : ﴿ فقد اهتدوا وإنْ تولوا ﴾[٢] وهذا بخلافِ ما إذا انضمَّ ما قبل الواو ، فإنَّ المدَّ يقومُ مَقامَ الحاجز بين المِثْلَيْن فيجبُ الإظهارُ ، نحو ﴿ آمنوا وعَمِلوا ﴾[٣] ومثلُه : « الذي يُوَسْوِس »[٤] .

إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ ٱلطُّورَ خُذُواْ مَآ ءَاتَيْنَٰكُم بِقُوَّةٍ وَٱذْكُرُواْ مَا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿٦٣﴾ ثُمَّ تَوَلَّيْتُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ فَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ لَكُنتُم مِّنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴿٦٤﴾

قولُه تعالى : ﴿ مَنْ آمن بالله ﴾ . . « منْ » يجوز فيها وجهان :

أحدُهما : أن تكونَ شرطيّةً في محلِّ رفعٍ بالابتداءِ ، و « آمَن » مجزومٌ بها تقديراً وهو الخبرُ على الصحيحِ حَسْبما تقدَّم الخلافُ فيه . وقوله : « فلهم » جواب الشرط ، وهذه الجملة الشرطية في محل رفع خبراً لـ « إنَّ » في قوله : إنَّ الذين آمنُوا ، والعائدُ محذوفٌ تقديرُه : مَنْ آمن منهم ، كما صَرَّح به في موضعٍ آخر[٥] .

والثاني : أن تكونَ موصولةً بمعنى الذي ومَحَلُّها حينئذٍ النصبُ على البدلِ مِنْ اسمِ « إنَّ » وهو « الذين » بدلِ بعضٍ من كلٍّ ، والعائدُ أيضاً محذوفٌ كما تقدَّم ، و « آمن » صلتُها ، فلا محلَّ له حينئذ .

قوله : ﴿ فلهم أجرُهُمْ ﴾ خبرُ « إنَّ الذين » ، ودخلتِ الفاءُ لأن الموصولَ يُشْبه الشرطَ ، وهذا عند غيرِ الأخفش ، وأمَّا الأخفش فنُقِل عنه أنَّه إذا نُسِخ المبتدأ بـ « إنَّ » يمتنعُ ذلكَ فيه ، فمحلُّ قولِه « فلهم أجرُهم » رفعٌ على هذا القولِ ، وجَزْمٌ على القولِ الأولِ ، و « لهمْ » خبرٌ مقدّم متعلق بمحذوفٍ ، و « أجرُهُمْ » مبتدأ ، ويجوزُ عند الأخفش أن يكونَ فاعلاً بالجارِّ قبلَه وإنْ لم يعتَمِدْ ، وقد تقدَّم ذِكْرُ الخلافِ في ذلك .

قوله : ﴿ عند ربِّهم ﴾ « عندَ » ظرفُ مكانٍ لازمُ الإضافةِ لفظاً ومعنًى ، والعاملُ فيه الاستقرارُ الذي تضمَّنه « لهم » ، ويجوزُ أنْ يكونَ في محلِّ نصبٍ على الحالِ من « أجرُهم » فيتعلَّقَ بمحذوفٍ تقديرُه : فلهم أجرُهم ثابتاً عند ربهم . والعِنْديَّة مجازٌ لتعالِيه عن الجهةِ ، وقد تَخْرُجُ إلى ظرفِ الزمان إذا كانَ مظروفُها معنًى ، ومنه قولُه عليه السلام : « إنما الصبرُ عند الصَّدمةِ الأولى »[٦] والمشهورُ كسرُ عَيْنِها ، وقد تُفْتَحُ وقد تُضَمُّ .

والذين هادُوا هم اليهودُ ، وهادُوا في أَلِفه قولان :

---

(١) سورة البقرة ، آية (٢١) .
(٢) سورة آل عمران ، آية (٢٠) .
(٣) سورة البقرة ، آية (٢٥) .
(٤) سورة الناس ، آية (٤) .
(٥) سورة البقرة ، آية (١٢٦) .
(٦) أخرجه (٢/ ١٠٠) ، ومسلم في الجنائز (١٥) ، وأبو داود في الجنائز باب (٢٧) ، وابن ماجه (١٥٩٦) .

أحدُهما أنه من واو ، والأصلُ : هاد يهودُ أي تاب ، قال الشاعر :

٥١٦ ـ إنِّـي امـرؤٌ مـن حُـبِّـه هـائِـدُ[١]

أي : تائبٌ ، ومنه سُمِّي اليهودُ لأنَّهم تابُوا عن عبادةِ العِجْلِ ، وقال تعالى : ﴿ إنَّا هُدْنا إليك ﴾ أي تُبْنَا ، وقيل : هو من التَّهْويد وهو النطق في سكون ووقار ، وأنشدوا :

٥١٧ ـ وخُـودٌ من الـلائي تَسَمَّـعْنَ بـالضُّحى قَـريضَ الـرّدافَى بـالغِنـاءِ المُهَـوَّد[٢]

وقيل : هو من الهَوادة وهي الخضوعُ .

الثاني : إنها من ياء ، والأصلُ : هاد يهِيد، أي : تحرَّك ومنه سُمِّي اليهودُ لتحرُّكهم في دراستِهم . وقيل : سُمُّوا يهودَ نسبةً ليهوذا بالذال المعجمة وهو ابنُ يعقوب عليه السلام ، فغيَّرتْه العربُ من الذال المعجمة إلى المهملة جَرْياً على عادتها في التلاعُب بالأسماء الأعجمية .

والنَّصارى جمعٌ ، واحدُه نَصْران ونَصْرَانة كنَدْمان ونَدْمانة ونَدامى ، قاله سيبويه وأنشد :

٥١٨ ـ فَكِلْتَـاهُـمـا خَـرَّتْ وأَسْجَـدَ رأسُـهـا كمـا أَسْجَـدَتْ نَصْـرانَـةٌ لم تَحَنَّـفِ[٣]

وأنشد الطبري على نَصْران قوله :

٥١٩ ـ يَـظَلُّ إذا دارَ الـعِـشَـا مُـتَـحَـنِّـفـاً ويُضْحي لَـدَيْـه وهـو نَصْـرانُ شـامِسُ[٤]

قال سيبويهِ : « إلَّا أنَّه لم يُسْتَعْمَلْ في الكلام إلا بياءِ النسب » وقال الخليل : « واحدُ النصارى نَصْرِيّ كمَهْرِيّ ومَهارىٰ » . وقال الزمخشري : « الياءُ في نَصْرانيّ للمبالغة كالتي في أَحْمري » . ونصارىٰ نكرةٌ ، ولذلك دَخَلَتْ عليه أَلْ وَوُصِفَ بالنكرةِ في قول الشاعر :

٥٢٠ ـ صَـدَّتْ كمـا صَـدَّ عمـا لا يَحِـلُّ لـه ساقي نصارى قُبَيْل الفِصْحِ صُـوَّام[٥]

وسُمُّوا بذلك نسبةً إلى قرية يقال لها نَاصِرة ، كان يَنْزِلها عيسى عليه السلام ، أو لأنهم كانوا يتناصرون ، قال الشاعر :

٥٢١ ـ لَـمَّـا رأيـتُ نَـبَـطاً أَنْـصـارا شَـمَّـرْتُ عـن رُكْـبَـتـيَ الإزارا[٦]
كُنْتُ لهم من النَّصارى جَارا

والصابئُون : قومٌ عَبدوا الملائكةَ ، وقيل : الكواكبَ . والجمهورُ على همزهِ ، وقرأه نافعٌ غيرَ مهموز . فمَنْ هَمَزَه جَعَلَه من صَبَأَ نابُ البعير أي : خَرَج ، وصَبَأَتِ النجومُ : طَلَعت . وقال أبو عليّ : « صَبَأْتُ على القومِ إذا طَرَأْتُ

---

(١) البيت لرجل من الأعراب انظر الصحاح « هود » ، اللسان « هود » ، القرطبي (١/٤٣٣) .

(٢) البيت للراعي النميري انظر اللسان « هود » « خذ » .

(٣) البيت لأبي الأخزر الحماني ، وهو من شواهد الكتاب (٢/٢٩) ، البحر (١/١٥١) ، اللسان « نصر » .

(٤) البيت في الأضداد (١٥٥) ، وهو من شواهد البحر (١/٢٣٨) ، القرطبي (١/٢٣٨) .

(٥) البيت للنمر بن تولب ، وهو من شواهد الكتاب (٢/٢٩) ، القرطبي (١/٤٣٣) .

(٦) انظرهما في أمالي ابن الشجري (١/٧٩) ، القرطبي (١/٤٣٤) .

عليهم ، فالصابِئُ : التارِكُ لدينه كالصابىءِ الطارىءِ على القومِ فإنه تارِكٌ لأرضِه ومنتقلٌ عنها » . ومَنْ لم يَهْمِزْ فإنه يحتمل وجهين :

أحدهما : أن يكونَ مأخوذاً من المهموزِ فَأُبْدِلَ من الهمزةِ حرفَ علة إمَّا ياءً أو واواً ، فصارَ من باب المنقوصِ مثل قاضٍ أو غازٍ ، والأصل : صابٍ ، ثم جُمِع كما يُجْمع القاضي أو الغازي ، إلا أنَّ سيبويه لا يرى قلبَ هذه الهمزة إلا في الشعر ، والأخفشُ وأبو زيد يَرَيان ذلك مطلقاً .

الثاني : أنه من صَبَا يَصْبو إذا مال ، فالصابي كالغازي ، أصلُه : صابِوٌ فَأُعِلَّ كإعلال غازٍ . وأَسْند أبو عُبَيْد إلى ابن عباس : « ما الصابُون إنما هي الصابئون ، ما الخاطون إنما هي الخاطِئون » . فقد اجتمع في قراءةِ نافع همزُ النبيين وتَرْكُ همز الصابئين ، وقد عَرَفْت أن العكسَ فيهما أَفْصَحُ . وقد حَمَلَ الضميرَ في قوله « من آمن وعمل » على لفظِ « مَنْ » فَأَفْرد ، وعلى المعنى في قولِه : « فَلَهُم أجرُهم عند ربهم » على المعنى ، فَجَمَع كقوله :

٥٢٢ ـ أَلِمَّا بسَلْمى عنكما إنْ عَرَضْتُما وقولا لها عُوجِي على مَنْ تَخَلَّفوا[1]

فراعى المعنى ، وقد تقدَّم تحقيق ذلك عند قوله : ﴿ ومِن الناس مَنْ يقول آمنَّا ﴾[2] .

والأَجْرُ في الأصلِ مصدرٌ يقال : أَجَرَهُ الله يأجِرُهُ أَجْراً ، وقد يُعَبَّر به عن نفس الشيء المُجازَى به ، والآيةُ الكريمة تحتملُ المعنيين .

وقرأ أبو السَّمَّال[3] : « والذين هادَوُا » بفتحِ الدال كأنها عنده من المفاعَلَةِ والأصلُ : « هادَيُوا » فأُعِلَّ كنظائره .

قوله تعالى : ﴿ فَوْقكم ﴾ : ظرفُ مكانٍ ناصبُه « رَفَعْنا » وحكمُ « فوق » مثلُ حكم تحت ، وقد تقدَّم الكلامُ عليه . قال أبو البقاء : « ويَضْعُف أن يكونَ حالاً من « الطور » ، لأن التقدير يصير : رَفَعْنا الطورَ عالياً ، وقد استُفيد من « رَفَعْنا » وفي هذا نظرٌ لأنَّ المرادَ به علوٌّ خاص وهو كونُه عالياً عليهم لا مطلقُ العلوِّ حتى يصيرَ رفعناه عالياً كما قدَّره . قال : « ولأنَّ الجَبَلَ لم يكُنْ فوقَهم وقتَ الرفع ، وإنما صارَ فوقَهم بالرفْعِ » . ولقائلٍ أن يقولَ : لِمَ لا يكونُ حالاً مقدرة ، وقد قالَ هو في قولِه « بقوة » إنها حالٌ مقَدَّرةٌ كما سيأتي .

والطُّور : اسمٌ لكلِّ جبل ، وقيل لما أَنْبَتَ منها خاصةً دونَ ما لم يُنْبِتْ ، وهل هو عربي أو سُرْياني ؟ قولان ، وقيل : سُمِّي بطور ابنُ إسماعيل عليه السلام ، وقال العجَّاج :

٥٢٣ ـ دانـي جَنـاحَـيْـهِ من الـطُّور فَـمَـرّ تَـقَضَّيَ الـبـازي إذا الـبـازي كَسَـرْ[4]

قوله : ﴿ خُذُوا ﴾ في محلِّ نصبٍ بقولٍ مضمر ، أي : وقُلْنا لهم خُذُوا ، وهذا القولُ المضمر يجوزُ أن يكونَ في محلِّ نصبٍ على الحالِ من فاعل « رَفَعْنا » والتقدير : ورفعنا الطور قائلين لكم خُذوا . وقد تقدَّم أنَّ « خُذْ »

---

(١) البيت من شواهد القرطبي (١/٤٣٥) .
(٢) سورة البقرة ، آية (٨) .
(٣) انظر الشواذ ص (٦) .
(٤) البيت في ديوانه (٢٨) الخصائص (٢/٩٠) أمالي القالي (٢/١٧١) ، المحتسب (١/١٥٧) ، المخصص (١١/١٢٠) ، الدرر (٢/٢١٣) ، الكامل (٣/٤٧) ، الكشاف (٤/٤٢٦) ، مجاز القرآن (٢/٣٠٠) ، ابن يعيش (١٠/٢٥٠) ، الهمع (٢/١٥٧) ، الأشموني (٤/٣٣٦) .

محذوفُ الفاءِ وأن الأصلَ : أُؤْخُذْ ، عند قوله « فكُلا منها رَغَداً » .

قوله : ﴿ ما آتيناكم ﴾ مفعولُ «خُذوا » ، و « ما » موصولةٌ بمعنى الذي لا نكرةٌ موصوفةٌ ، والعائدُ محذوفٌ أي : ما آتيناكموه .

قوله : ﴿ بقوةٍ ﴾ في محلِّ نَصْبٍ على الحال . وفي صاحِبها قولان :

أحدهما : أنه فاعلُ « خُذوا » وتكونُ حالاً مقدرة ، والمعنى : خُذوا الذي آتيناكموه حالَ كونكم عازمين على الجِدِّ بالعمل به .

والثاني : أنه ذلك العائدُ المحذوف ، والتقدير : خُذوا الذي آتيناكُموه في حالِ كونه مشدَّداً فيه أي : في العمل به والاجتهادِ في معرفته ، وقوله « ما فيه » الضميرُ يعود على « ما آتيناكم » . والتولِّي تَفَعُّل من الوَلْي ، وأصلُه الإعراضُ عن الشيء بالجسم ، ثم استُعْمِل في الإعراض عن الأمورِ والاعتقاداتِ اتساعاً ومجازاً ، و « ذلك » إشارةٌ إلى ما تقدَّم من رفعِ الطور وإيتاء التوراة .

قوله تعالى : ﴿ فلولا فَضْلُ الله ﴾ : « لولا » هذه حرفُ امتناعٍ لوجودٍ ، والظاهرُ أنها بسيطةٌ ، وقال أبو البقاء : « هي مركبةٌ من « لَوْ » و « لا » ، و « لو » قبل التركيبِ يمتنعُ بها الشيءُ لامتناع غيره ، و « لا » للنفي ، والامتناعُ نفيٌ في المعنى ، وقد دَخَلَ النفيُ بـ « لا » على أحد امتناعي لو ، والنفيُ إذا دخل على النفي صار إيجاباً ، فمِنْ هنا صار معنى « لولا » هذه يمتنع بها الشيءُ لوجودِ غيره ، وهذا تكلُّفُ ما لا فائدةَ فيه ، وتكونُ « لولا » أيضاً حرفَ تحضيضٍ فتختصُّ بالأفعال وسيأتي الكلامُ عليها إن شاء الله تعالى . و « لولا » هذه تختصُّ بالمبتدأ ، ولا يجوزُ أَنْ يليَها الأفعالُ ، فإنْ وَرَدَ ما ظاهرُه ذلك أُوِّلَ كقولِه :

٥٢٤ ـ ولولا يَحْسِبون الحِلْم عَجْزاً لَمَا عَدِم المُسيئونَ احتمالي[1]

وتأويله أن الأصل ولولا أن يحسبوا فلما حذفت ارتفع الفعل كقوله :

٥٢٥ ـ ألا أيُّهذا الزاجري أحضرُ الوغى[2] .....

أي : أَنْ أحضرَ ، والمرفوعُ بعدها مبتدأٌ خلافاً للكسائي حيث رَفَعَه بفعلٍ مضمر ، وللفراء حيث قال : « مرفوعٌ بنفس لولا » ، وخبرُه واجبُ الحذف للدلالةِ عليه وسَدَّ شيءٍ مَسَدَّه وهو جوابُها ، والتقديرُ : ولولا فضلُ اللَّهِ كائنٌ أو حاصل ، ولا يجوز أن يُثْبَتَ إلا في ضرورة شعر ، ولذلك لُحِّن المعري في قوله :

٥٢٦ ـ يُذيبُ الرُّعْبُ منه كلَّ عَضْبٍ فلولا الغِمْدُ يُمْسِكُه لَسالا[3]

---

(١) البيت لم أعثر عليه .

(٢) صدر بيت لطرفة بن العبد وعجزه :

....

وأن أشهد اللذات هل أنت مخلِدي

انظر ديوانه (٣٢) ، وهو من شواهد الكتاب (٣/٩٩) ، المقتضب (٢/٨٥) ، مجالس ثعلب (١/٣١٧) ، أمالي ابن الشجري (١/٨٣) ، الصاحبي (١٧٨) ، الإنصاف (٢/٥٢٠) ، شرح المفصل لابن يعيش (٢/٧) ، ابن عقيل (٢/٣٦٢) ، الهمع (١/٥) ، الدرر (١/٣) .

(٣) البيت في المقرب (١/٨٤) ، المغني (٣٠٢) .

حيث أُثْبِتَ خبرَها بعدها ، هكذا أطلقوا . وبعضُهم فصَّل فقال : « إنْ كان خبرُ ما بعدها كوناً مطلقاً فالحذفُ واجبٌ » ، وعليه جاء التنزيلُ وأكثرُ الكلام ، وإن كان كوناً مقيداً فلا يَخْلو : إمّا أنْ يَدُل عليه دليلٌ أو لا ، فإنْ لم يَدُلَّ عليه دليلٌ وجَبَ ذِكْرُه ، نحو قولِه عليه السلامُ : « لولا قومُكِ حديثو عهدٍ بكفر »[1] ، وقولِ الآخر :

٥٢٧ ـ فلولا بَنُوها حولَها لَخَبَطْتُها[2] .....

وإنْ دَلَّ عليه دليلٌ جاز الذكرُ والحذفُ ، نحو : لولا زيدٌ لغُلِبْنا ، أي شجاع ، وعليه بيتُ المعري المتقدِّم ، وقال أبو البقاء : « ولَزِمَ حَذْفُ الخبر للعلمِ به وطول الكلام ، فإن وَقَعَتْ « أَنْ » بعدها ظَهَر الخبرُ » ، كقولِه : « فلولا أنَّه كان من المُسَبِّحين »[3] فالخبرُ في اللفظ لـ « أنَّ » وهذا الذي قاله مُوْهِمٌ ، ولا تعلُّق لخبرِ « أنَّ » بالخبر المحذوف ولا يُغْني عنه البتةَ فهو كغيرِه سواء ، والتقدير : فلولا كونُه مُسَبِّحاً حاضرٌ أو موجود ، فأيُّ فائدةٍ في ذكره لهذا ؟ والخبرُ يجب حَذْفُه في صورٍ أخرى ، يطولُ الكتابُ بِذِكْرِها وتفصيلِها ، وإنما تأتي إن شاء اللَّهُ مفصَّلةً في مواضعها . وقد تقدَّم معنى الفضلِ عند قوله « فَضَّلْتُكم على العالمين »[4] .

قوله : ﴿ لَكُنتُمْ من الخاسرين ﴾ اللامُ جوابُ لولا . واعلم أنَّ جوابَها إن كان مُثْبَتاً فالكثيرُ دخولُ اللامِ كهذه الآيةِ ونظائِرِها ، ويَقِلُّ حَذْفُها ، قال :

٥٢٨ ـ لَوْلا الحياءُ وباقي الدينِ عِبْتُكُما ببعضِ ما فيكما إذْ عِبْتُما عَوَري[5]

وإنْ كان منفيًّا فلا يَخْلُو : إمَّا أنْ يكونَ حرفُ النفي « ما » أو غيرَها ، إن كان غيرَها فتركُ اللام واجبٌ نحو : لولا زيدٌ لم أقم ، أو لن أقوم ، لئلاَّ يتوالى لامان ، وإن كان بـ « ما » فالكثيرُ الحَذْفُ ، ويَقِلُّ الإتيانُ بها ، وهكذا حكمُ جوابِ « لو » الامتناعية ، وقد تقدَّم عند قولِه : ﴿ ولو شاءَ الله لَذَهَبَ بسمعهم ﴾[6] ولا محلَّ لجوابِها من الإعراب . و « من الخاسرين » في محلِّ نصبٍ خبراً لـ « كان » ، ومِنْ للتبعيض .

وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ ٱلَّذِينَ ٱعْتَدَوْا۟ مِنكُمْ فِى ٱلسَّبْتِ فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُوا۟ قِرَدَةً خَٰسِـِٔينَ ﴿٦٥﴾ فَجَعَلْنَٰهَا نَكَٰلًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهَا وَمَا خَلْفَهَا وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ ﴿٦٦﴾ وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦٓ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تَذْبَحُوا۟ بَقَرَةً ۖ قَالُوٓا۟ أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا ۖ قَالَ أَعُوذُ بِٱللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ ﴿٦٧﴾

قوله تعالى : ﴿ ولقد عَلِمْتُم ﴾ : اللامُ جوابُ قسمٍ محذوفٍ تقديرُه : والله لقد ، وهكذا كلُّ ما جاءَ من نظائِرِها ، و « قد » حرف تحقيق وتوقع ، ويُفيد في المضارع التقليلَ إلا في أفعال الله تعالى فإنَّها للتحقيق ، وقد تُخْرِجُ المضارع إلى المُضيِّ كقوله :

---

(١) أخرجه البخاري (١/٤٣) ، ومسلم (٢/٩٦٨) ، وذكره ابن كثير في البداية (١/٢٦١) ، وفي التفسير (١/٢٦١) .

(٢) صدر بيت للزبير بن العوام وعجزه :

..... كخبطه عصفور ولم أتلعثم

انظر المغنى (٥٦٣) العيني (١/٥٧١) .

(٣) سورة الصافات ، آية (١٤٣) .

(٤) سورة البقرة ، آية (٤٧) .

(٥) البيت لتميم بن مقبل انظر ديوانه (٧٦) ، رصف المباني (٢٤٢) ، المقرب (١/٩٠) ، الهمع (٢/٢٧) ، الدرر (٢/٨٣) ، البحر (١/٢٢٤) .

(٦) سورة البقرة ، آية (٢٠) .

٥٢٩ ـ قد أتْرُكُ القِرْنَ مُصْفَرّاً أنامِلُه كأنَّ أثوابَه مُجَّتْ بفُرْصادِ[1]

وهي أداةٌ مختصةٌ بالفعلِ ، وتَدْخُل على الماضي والمضارعِ ، وتُحْدِثُ في الماضي التقريبَ من الحالِ . وفي عبارة بعضِهم : « قد : حرفٌ يَصْحَبُ الأفعالَ ويُقَرِّبُ الماضيَ من الحالِ ، ويُحْدِثُ تقليلاً في الاستقبال » ويكونُ اسماً بمعنى حَسْب نحو : قدني درهمٌ أي : حسبي ، وتتصل بها نونُ الوقايةِ مع ياء المتكلم غالباً ، وقد جَمَع الشاعر بين الأمرين ، قال :

٥٣٠ ـ قَدْنِيَ مِنْ نَصْرِ الخُبَيْبَيْنِ قَدي[2] .....

وإذا كانت حرفاً جاز حَذْفُ الفعلِ بعدَها كقولِه :

٥٣١ ـ أفِدَ الترحُّلُ غيرَ أنَّ رِكابَنا لمَّا تَزُلْ برِحالِنا وكأنْ قَدِ[3]

أي : قد زالت ، وللقسم وجوابِه أحكامٌ تأتي إنْ شاء الله تعالى مفصَّلةً . و« عَلِمْتُمْ » بمعنى عَرَفْتُم ، فيتعدَّى لواحدٍ فقط ، والفرقُ بين العلم والمعرفة أنَّ العلمَ يستدعي معرفةَ الذاتِ وما هي عليه من الأحوال نحو : عَلمتُ زيداً قائماً أو ضاحكاً ، والمعرفةُ تستدعي معرفةَ الذاتِ ، وقيل : لأنَّ المعرفةَ يسبقها جهلٌ ، والعلمُ قد لا يَسْبِقُه جهلٌ ، ولذلك لا يجوزُ إطلاقُ المعرفةِ عليه سبحانه . و« الذين اعتَدَوا » الموصولُ وصلتُه في محلِّ النصبِ مفعولاً به ، ولا حاجةَ إلى حَذْفِ مضافٍ ، كما قدرَّه بعضُهم ، أي : أحكامُ الذين اعتدوا ، لأنَّ المعنى عَرَفْتم أشخاصَهم وأعيانَهم . وأصلُ اعتَدَوْا : اعتَدَيُوا ، فأُعِلَّ بالحذف ووزنه افْتَعَوا ، وقد عُرِفَ تصريفُه ومعناه .

قوله : ﴿ منكم ﴾ في محلِّ نصبٍ على الحالِ من الضميرِ في « اعتدَوا » ويجوز أن يكونَ من « الذين » أي : المعتدين كائنين منكم ، و« مِنْ » للتبعيض .

قوله : ﴿ في السَّبْتِ ﴾ متعلِّقٌ باعتَدَوا ، والمعنى : في حُكْم السبت ، وقال أبو البقاء : « وقد قالوا : اليومَ السبتُ ، فجعلوا « اليومَ » خبراً عن السبت ، كما يقال ، اليومَ القتالُ ، فعلى ما ذكرنا يكونُ في الكلامِ حَذْفٌ تقديرُه في يوم السبت » . والسبتُ في الأصل مصدرُ سَبَتَ، أي: قَطَع العمل . وقال ابن عطية : « والسَّبتُ : إمَّا مأخوذٌ من السُّبوت الذي هو الراحة والدَّعَة ، وإمَّا من السَّبْت وهو القطع ، لأن الأشياء فيه سَبَتَتْ وتَمَّتْ خِلْقَتُها ، ومنه قولُهم : سَبَتَ رأسَه أي : حَلَقه . وقال الزمخشري : « والسبتُ مصدرُ سَبَتَتِ اليهودُ إذا عَظَّمت يومَ السبتِ » وفيه نظرٌ ، فإنَّ هذا

---

(١) البيت لعبيد بن الأبرص انظر ديوانه (١٤٩) ، وهو من شواهد الكتاب (٤/٢٢٤) ، رصف المباني (٣٩٢) ، شرح المفصل لابن يعيش (٨/١٤٧) ، المغني (١/١٧٤) ، شواهد المغني (٤٩٤) ، الهمع (٢/٧٣) ، الدرر (٢/٨٩) ، الخزانة (٤/٥٠٢) ، المقتضب (١/١٨١) ، تعليق الفرائد (١/١١٤) .

القرن بالكسر : الكفء والنظير في الشجاعة . مصفراً أنامله ؛ أي ميتاً ؛ وخص الأنامل لأن الصفرة إليها أسرع وفيها أظهر . مجت من المج وهو رمى السائل وصبه ، وأصله المج من الفم . والفرصاد : التوت ، شبه الدم بحمرة عصارته .

(٢) البيت لأبي بحدلة وقيل لحميد الأرقط انظر أمالي الشجري (١/١٤) ، النوادر (٢٠٥) ، شرح المفصل لابن يعيش (٣/٢٤) ، شواهد المغني (٤٨٧) ، الإنصاف (١٣١) ، الخزانة (٢/٤٤٩) ، العيني (١/٣٧٥) .

(٣) البيت للنابغة انظر ديوانه (٢٧) ، شرح المفصل لابن يعيش (٨/٥) ، الخصائص (٢/٣٦١) ، الخزانة (٧/١٩٧) ، الدرر (١/١٢١) ، الأشموني (١/٣١) ، المغني (١/٢٧١) ، التصريح (١/٢٦) ، الهمع (١/١٤٣) ، والمعنى فيه أنه قرب موعد الرحيل إلا أن الركاب لم تغادر مكان أحبتنا بما عليها من الرحال .

اللفظ موجودٌ واشتقاقُه مذكورٌ في لسان العرب قبل فِعْل اليهودِ ذلك ، اللهم إلا أنْ يريدَ هذا السبتَ الخاصَّ المذكورَ في هذه الآيةِ . والأصلُ فيه المصدرُ كما ذكرتُ ، ثم سُمِّي به هذا اليومُ من الأسبوع لاتفاقِ وقوعِه فيه كما تقدَّم أنَّ خَلْقَ الأشياء تَمَّ وقُطِعَ ، وقد يقال يومُ السبتِ فيكونُ مصدراً ، وإذا ذُكِر معه اليومُ أو مع ما أشبهه من أسماءِ الأزمنة مِمَّا يتضمَّن عَمَلاً وحَدَثاً جاز نصبُ اليومِ ورفعُه نحو : اليوم الجمعةُ ، اليوم العيدُ ، كما يقال : اليوم الاجتماعُ والعَودُ ، فإنْ ذُكِرَ مع « الأحد » وأخواتِه وَجَب الرفعُ على المشهورِ ، وتحقيقُها مذكورٌ في كتبِ النحوِ .

قوله : ﴿ قردةً خاسئين ﴾ يجوز فيه أربعةُ أوجهٍ ، أحدُها أن يكونا خبرين ، قال الزمخشري : « أي : كونوا جامعين بين القِرَدِيَّة والخُسُوء » وهذا التقديرُ بناءً منه على أنَّ الخبرَ لا يتعدَّدُ ، فلذلك قَدَّرهما بمعنى خبرٍ واحدٍ من باب : هذا حُلْوٌ حامِضٌ ، وقد تقدَّم القول فيه . الثاني : أن يكون « خاسئين » نعتاً لِقردة ، قاله أبو البقاء . وفيه نظرٌ مِنْ حيث إن القردةَ غيرُ عقلاءَ ، وهذا جَمْعُ العقلاء . فإنْ قيل : المخاطبون عُقَلاء . فالجوابُ أنَّ ذلك لا يُفيد ، لأنَّ التقديرَ عندكم حينئذٍ : كونوا مثلَ قِرَدةٍ مِنْ صفتِهم الخُسُوء ، ولا تعلُّقَ للمخاطَبين بذلك ، إلا أنه يمكنُ أَنْ يقالَ إنهم مُشَبَّهون بالعقلاء ، كقوله : ﴿ لي ساجدين ﴾[1] ، و ﴿ أَتَيْنا طائعين ﴾[2] . الثالث : أن يكون حالاً من اسم « كونوا » والعاملُ فيه « كونوا » ، وهذا عندَ مَنْ يُجيز لـ « كان » أن تعملَ في الظروفِ والأحوال . وفيه خلافٌ سيأتي تحقيقُه عند قوله تعالى : ﴿ أكان للناسِ عَجَباً ﴾[3] إن شاء الله تعالى . الرابع ـ وهو الأجْوَدُ ـ أن يكونَ حالاً من الضميرِ المستكنِّ في « قِرَدَةً » لأنه في معنى المشتقِّ ، أي : كونوا مَمْسوخِينَ في هذه الحالةِ ، وجَمْعُ فِعْل على فِعَلة قليلٌ لا ينقاس .

ومادة القرد تدل على اللصوق والسكون ، تقول : « قَرَد بمكان كذا » أي : لَصِق به وسكن ، ومنه « الصوفُ القَرَد » أي المتداخلُ ، ومنه أيضاً : « القُراد » هذا الحيوانُ المعروف . ويقال : خَسَأْتُه فَخَسَأَ ، فالمتعدي والقاصر سواء نحو : زاد وغاض ، وقيل : يُقال خَسَأْتُه فَخَسِيءَ وانْخَسَأَ ؛ والمصدر الخُسُوء والخَسْءُ . وقال الكسائي : « خَسَأْتُ الرجلَ خَسْئاً ، وخَسَأَ هو خُسُوءاً ففرَّق بين المصدَرَيْن ، والخُسُوءُ : الذِّلَّة والصَّغارُ والطَّرْدُ والبُعْدُ ومنه خَسَأْتُ الكلبَ .

قوله تعالى : ﴿ نَكالاً ﴾ : مفعولٌ ثانٍ لجَعَلَ التي بمعنى صَيَّر والأولُ هو الضميرُ وفيه أقوالٌ ، أحدُها : يعود على المَسْخَة . وقيل : على القريةِ لأنَّ الكلامَ يقتضيها كقولِه : ﴿ فَأَثَرْنَ به نَقْعاً ﴾[4] أي بالمكانِ . وقيل على العقوبة ، وقيل على الأمَّة . والنَّكالُ : المَنْعُ ، ومنه النِّكْلُ اسمٌ للقيد من الحديد واللِّجام لأنه يُمْنَعُ به ، وسُمِّي العِقابُ نكالاً لأنه يُمْنَعُ به غيرُ المعاقب أن يفعلَ فِعْلَه ، ويَمْنَعُ المُعاقَبَ أن يعودَ إلى فِعْلِه الأولِ . والتنكيلُ : إصابةُ الغيرِ بالنَّكالِ لِيُرْدَعَ غيرُه ، ونَكَلَ عن كَذا يَنْكُل نُكولاً امتنع ، وفي الحديثِ : « إن الله يحبَ الرجلَ النِّكل »[5] أي : القوي على الفرس . والمَنْكَلُ ما يُنَكَّل به الإنسان قال :

٥٣٢ ـ فارمِ على أَقْفائِهم بِمَنْكَلِ[6] .....

والضميرُ في يديهَا وخلفها كالضميرِ في « جَعَلْنَاهَا » .

---

(١) سورة يوسف ، آية (٤) .
(٢) سورة يونس ، آية (٢) .
(٣) سورة فصلت ، آية (١١) .
(٤) سورة العاديات ، آية (٤) .
(٥) الحديث ذكره ابن الأثير في النهاية (٥/١١٦) .
(٦) البيت لرياح المؤملي وهو في اللسان « نكل » وهو من شواهد القرطبي (١/٤٤٣) .

قوله : ﴿ وَمَوْعِظَةً ﴾ عطفٌ على « نَكالاً » وهي مَفْعِلَة من الوعظ وهو التخويف ، وقال الخليل : « التذكيرُ بالخيرِ فيما يَرِقُّ له القَلْبُ ، والاسمُ : العِظَةُ كالعِدَة والزِنَة . و « للمتقين » متعلقٌ بِمَوْعِظة . واللامُ للعلة ، وخُصَّ المتقين بالذِّكْرِ ، وإن كانَتْ موعظةً لجميعِ العالَم : البَرِّ والفاجِرِ ، لأن المنتفعَ بها هم هؤلاء دونَ مَنْ عَدَاهم ، ويجوزُ أَنْ تكونَ اللامُ مقويةً ، لأنَّ « موعظة » فَرْعٌ على الفِعْلِ في العملِ فهو نظيرُ « فَعَّالٌ لِما يريد »[1] ، فلا تعلُّق لها لزيادتها ، ويجوز أَنْ تكونَ متعلقةً بمحذوفٍ لأنها صفةٌ لموعظةً ، أي : موعظةً كائنةً للمتقين .

قوله تعالى : ﴿ يَأْمُرُكُمْ ﴾ . . الجمهور على ضمِّ الراء لأنه مضارعٌ مُعْرَبٌ مجرَّدٌ من ناصبٍ وجازمٍ . ورُوِيَ عن أبي عمرو سكونُها سكوناً مَحْضاً واختلاسُ الحركةِ ، وذلك لتوالي الحركات ، ولأنَّ الراءَ حرفُ تكريرٍ فكأنها حرفان ، وحركتُها حركتان ، وقيل : شبَّهها بعَضْد ، فسُكِّن أَوْسَطُه إجراءً للمنفصلِ مُجْرَىٰ المتصلِ ، وهذا كما تقدَّم في قراءة ﴿ بارِئكم ﴾[2] وقد تقدَّم ذِكْرُ من استَضْعَفها من النحويين ، وتقدَّم ذكرُ الأجوبةِ عنه بما أَغْنَى عن إعادتِه هنا ، ويجوز في همز « يَأْمركم » إبدالُه ألفاً وهذا مطَّرِدٌ . و « يَأْمركم » هذه الجملةُ في محلِّ رفعٍ خبراً لإنَّ ، وإنَّ وما في حَيِّزها في مَحلِّ نصب مفعولاً بالقول ، والقولُ وما في حَيِّزِه في محلِّ جرٍّ بإضافة الظرف إليه ، والظرفُ معمولٌ لفعل محذوفٍ أي : اذكُرْ .

قوله : ﴿ أن تَذْبَحوا بقرة ﴾ « أَنْ » وما في حَيِّزِها مفعولٌ ثانٍ ليَأْمركم ، فموضِعُها يجوزُ أن يكونَ نصباً وإن يكونَ جرّاً حَسْبَما مضىٰ من ذِكْرِ الخلافِ ، لأنَّ الأصلَ على إسقاطِ حرفِ الجرّ أي : بأَنْ تَذْبَحوا ، ويجوزُ أن يُوافِقَ الخليلُ هنا على أَنَّ موضِعَها نَصبٌ لأنَّ هذا الفعلَ يجوز حذفُ الباءِ معه ، ولو لم تكنِ الباءُ في « أَنْ » نحو : أمرتُكَ الخيرَ .

والبقرةُ واحدة البَقَر ، تقعُ على الذكَرِ والأنثى نحو حَمامة ، والصفةُ تُمَيِّزُ الذكر من الأنثى ، تقول : بقرةٌ ذكرٌ وبقرةٌ أنثى ، وقيل : بقرةٌ اسمٌ للأنثى خاصةً من هذا الجِنس مقابلةً لثور ، نحو : ناقةٌ وجَمَل ، وأتان وحمار ، وسُمِّي هذا الجنسُ بذلك لأنه يَبْقُر الأرض أي يَشُقُّها بالحرث ، ومنه : بَقَر بطنَه ، والباقر أبو جعفر لشَقِّه العلمَ ، والجمع : بَقَر وباقِر وبَيْقُور وبَقِير .

قوله : ﴿ هُزُواً ﴾ مفعول ثان لـ « أتتَّخِذُنا » . وفي وقوعِ « هُزُواً » مفعولاً ثانياً ثلاثةُ أقوالٍ .

أحدُها : أنه على حَذْفِ مضافٍ أي ذوي هُزْء .

الثاني : أنه مصدرٌ واقعٌ موقعَ المفعولِ به أي مَهْزُوءاً بنا .

الثالث : أنهم جُعِلوا نفس الهُزْءِ مبالغةً . وهذا أَوْلَىٰ ، وقال الزمخشري ـ وبدأ به ـ : « أَتَجْعَلَنا مكانَ هُزْءٍ » وهو قريبٌ من هذا .

وفي « هُزُواً » قراءاتٌ سِتٌّ ، المشهورُ منها ثلاثٌ : هُزُؤاً بضمتين مع الهمز ، وهُزْءاً بسكونِ العين مع الهمز وَصْلاً وهي قراءة حمزة رحمه الله ، فإذا وَقَفَ أبدلَها واواً ، وليس قياسَ تخفيفها ، وإنما قياسُه إلقاءُ حركتِها على الساكن قبلَها . وإنما اتَّبع رسمَ المصحف فإنها رُسِمَتْ فيه واواً ، ولذلك لم يُبدلها في « جزءاً » واواً وقفاً ، لأنها لم تُرسَمْ فيه واواً كما سيأتي عن قريب ، وقراءتُه أصلُها الضمُّ كقراءةِ الجماعةِ إلا أنه خُفِّفَ كقولِهم في عُنُق : عُنْق . وقيل : بل هي

---

(١) سورة هود ، آية (١٠٠) .

(٢) سورة البقرة ، آية (٥٤) .

أصلٌ بنفسِها ، ليست مخففةً من ضم ، حَكَى مكي عن الأخفش عن عيسى بن عمر : « كلُّ اسمٍ ثلاثي أولُه مضمومٌ يجوزُ فيه لغتان : التثقيل والتخفيفُ » . و « هُزُواً » بضمتين مع الواوِ وَصْلاً وَوَقْفاً وهي قراءةُ حَفْص عن عاصم ، كأنه أَبْدَلَ الهمزةَ واواً تخفيفاً ، وهو قياسٌ مطَّرد في كلِّ همزة مفتوحةٍ مضموم ما قبلَها نحو جُوَن في جُؤَن ، و « السفهاءُ وَلا إنَّهم » وحكمُ « كُفْئاً » في قوله تعالى : « ولم يكُنْ له كُفْئاً أحدٌ » حكمُ « هُزُواً » في جميع ما تقدم قراءةً وتوجيهاً . و « هُزَاً » بإلقاء حركة الهمزة على الزاي وحذفها وهو أيضاً قياس مطرد ، وهُزْواً بسكون العين مع الواو ، وهُزَّاً بتشديد الزاي من غيرِ همزةٍ ، ويُرْوَىٰ عن أبي جعفر ، وتقدَّم معنى الهُزْء أول السورة .

قوله : ﴿ أعوذُ باللَّهِ ﴾ تقدَّم إعرابُه في الاستعاذَةِ ، وهذا جوابٌ لاستفهامِهم في المعنى كأنه قال : لا أَهْزَأُ مستعيذاً باللَّهِ من ذلك فإنَّ الهازِئَ جاهِلٌ . وقوله « أَنْ أكونَ » أي : مِن أَنْ أكونَ ، فيجيءُ فيه الخلافُ المعروف . و « مِن الجاهلين » خبرُها ، وهو أَبْلَغُ من قولِك : « أن أكونَ جاهِلاً ، فإنَّ المعنى : أن أنتظمَ في سلكِ قَوْمٍ اتَّصفوا بالجهل .

قَالُواْ ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا هِيَ ۚ قَالَ إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ عَوَانٌۢ بَيْنَ ذَٰلِكَ ۖ فَٱفْعَلُواْ مَا تُؤْمَرُونَ ﴿٦٨﴾ قَالُواْ ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا لَوْنُهَا ۚ قَالَ إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفْرَآءُ فَاقِعٌ لَّوْنُهَا تَسُرُّ ٱلنَّٰظِرِينَ ﴿٦٩﴾

قوله تعالى : ﴿ قالوا ادْعُ لنا ربَّك يُبَيِّنْ لنا ﴾ . . كقوله : ﴿ ادعُ لنا ربَّك يُخْرِجْ لنا ﴾[1] وقد تقدَّم . قولُه : « ما هي » ؟ ما استفهاميةٌ في محلِّ رفعٍ بالابتداءِ تقديرُه : أيُّ شيءٍ هي ، و « ما » الاستفهاميةُ يُطْلَبُ بها شَرْحُ الاسم تارةً نحو : « ما العنقاءُ ؟ وماهيَّةُ المُسَمَّى أخرى نحو : ما الحركةُ ؟ وقال السكاكي[2] : « يَسْأَلُ بـ « ما » عن الجنسِ ، تقولُ : ما عندك ؟ أي : أيُّ أجناسِ الأشياءِ عندك ، وجوابُه : كتابٌ ونحوه ، أو عن الوصف ، تقول : ما زيدٌ ؟ وجوابه : كريمٌ » وهذا هو المرادُ في الآية . و « هي » ضميرٌ مرفوعٌ منفصلٌ في محلِّ رفع خبراً لـ « ما » ، والجملةُ في محلِّ نصب ببيِّن ، لأنه مُعَلَّقٌ عن الجملةِ بعده ، وجاز ذلك لأنَّه شبيهٌ بأفعالِ القلوبِ .

قوله : ﴿ لا فارضٌ ولا بِكْرٌ ﴾ لا نافيةٌ و « فارضٌ » صفةٌ لبقرة ، واعترض بـ « لا » بين الصفةِ والموصوفِ ، نحو : مَرَرْتُ برجلٍ لا طويلٍ ولا قصيرٍ . وأجاز أبو البقاء أن يكونَ خبراً لمبتدأ محذوفٍ أي : لا هي فارضٌ . وقولُه : « ولا بِكْرٌ » مثلُ ما تقدَّم ، وتكرَّرت « لا » لأنها متى وقعت قبل خبرٍ أو نعتٍ أو حالٍ وَجَب تكريرُها ، تقول : زيدٌ لا قائمٌ ولا قاعدٌ ، ومررت به لا ضاحكاً ولا باكياً ، ولا يجوز عدمُ التكرارِ إلا في ضرورةٍ ، خلافاً للمبرد وابن كيسان ، فمن ذلك :

٥٣٣ - وأنتَ امرؤٌ مِنَّا خُلِقْتَ لغيرِنا ... حياتُك لا نفعٌ وموتُك فاجِعُ[3]

---

(١) سورة البقرة ، آية (٦١) .

(٢) يوسف السكاكيّ أبو يعقوب العلامة كان علامة بارعاً في فنون شتى خصوصاً المعاني والبيان توفي بخوارزم سنة ست وعشرين وستمائة البغية (٢/٣٦٤) .

(٣) البيت للضحاك بن هنام ، وهو من شواهد الكتاب (١/٣٥٨) ، الهمع (١/١٤٨) ، الأشموني (٢/١٨) ، الدرر (١/١٢٩) .

وقولُه :

٥٣٤ - قَهَرْتَ العِدَى لا مُسْتَعيناً بعُصْبَةٍ ولكنْ بأنواعِ الخدائعِ والمَكْرِ[١]

فلم يكرِّرها في الخبر ولا في الحالِ .

والفارضُ : المُسِنَّةُ الهَرِمة ، قال الزمخشري : « كأنَّها سُمِّيَتْ بذلك لأنها فَرَضَتْ سِنَّها ، أي قَطَعَتْها وبَلَغَتْ آخرَها » قال الشاعر :

٥٣٥ - لَعَمْرِي لقد أَعْطَيْتَ جارَك فارِضاً تُساقُ إليه ما تقومُ على رِجْلِ[٢]

ويقال لكلِّ ما قَدُم : فارضٌ ، قال :

٥٣٦ - شَيَّبَ أصداغِي فرأسي أبيضُ مِحامِلٌ فيها رجالٌ فُرَّضُ[٣]

أي : كبارٌ قدماء ، وقال آخر :

٥٣٧ - يا رُبَّ ذي ضِغْنٍ عليَّ فارضِ له قُروءٌ كقُروءِ الحائِضِ[٤]

وقال الراغب : « سُمِّيَتْ فارِضاً لأنها تقطعُ الأرضَ ، والفَرْضُ في الأصل : القَطْع وقيل : لأنها تحملُ الأحمالَ الشاقةَ . وقيل : لأن فريضة البقر تَبِيعٌ ومُسِنَّة ، قال : فعلى هذا تكونُ الفارضُ اسماً إسلامياً » ويقال فَرَضَتْ تفرِضُ بالفتح فُروضاً ، وقيل : فَرُضَتْ بالضمِّ أيضاً . والبِكْرُ ما لم تَحْمِل ، وقيل : مَا وَلَدَتْ بطناً واحداً وذلك الولدُ بِكْرٌ أيضاً ، قال :

٥٣٨ - يا بِكْرَ بَكْرَيْنِ ويا خِلْبَ الكَبِدْ أصبحْتَ مني كذراعٍ من عَضُدْ[٥]

والبِكْرُ من الحيوان : مَنْ لم يَطْرُقْه فَحْل ، والبَكْر بالفتح : الفَتِيُّ من الإبل ، والبَكارة بالفتح : المصدر .

قوله : ﴿ عَوانٌ ﴾ صفةٌ لبقرة ، ويجوز أن يكونَ خبراً لمبتدأ محذوفٍ أي : هي عوانٌ ، كما تقدَّم في « لا فارضٌ » والعَوانُ : النَّصَفُ ، وهو التوسُّطُ بين الشيئين ، وذلك أقوى ما يكونُ وأحسنُه ، قال :

٥٣٩ - ..... نواعِمُ بين أبكارٍ وعُونِ[٦]

وقيل : هي التي وَلَدَت مرةً بعد أخرى ، ومنه الحَرْبُ العَوانُ ، أي : التي جاءت بعدَ حربٍ أخرى ، قال زهير :

٥٤٠ - إذا لَقِحَتْ حربٌ عَوانٌ مُضِرَّةٌ ضَروسٌ تُهِرُّ الناسَ أنيابُها عُصْلُ[٧]

---

(١) البيت لزياد بن سيار انظر الجني الداني (٢٩٩) ، الأشموني (٢/٤٢) ، الشذور (٣٦٢) ، شرح الصبان (٢/١٨) .

(٢) البيت لعلقمة بن عوف انظر الأضداد (٣٧٦) ، اللسان « فرض » وهو في تفسير القرطبي (١/٤٤٨) .

(٣) البيت في اللسان « فرض » وهو من شواهد القرطبي (١/٤٤٨) .

(٤) البيت في الأضداد (٢٨) ، مجالس ثعلب (١/٣٠١) ، الطبري (٢/١٩٠) ، البحر (١/٢٤٨) .

(٥) البيت من شواهد القرطبي (١/٤٤٩) .

(٦) عجز بيت للطرماح وصدره :

حصان مواضع النقب الأعالي

..... انظر البيت في المنصف (٣/٥٨) الكشاف (٤/٥٤٨) .

(٧) البيت في ديوانه (١٠٣) .

والعُون بسكونِ الواو : الجمعُ ، وقد تُضَمُّ ضرورةً كقوله :

٥٤١ - .... في الأُكُفِّ اللامِعاتِ سُوُرْ[1]

بضمِّ الواو . ونظيرُه في الصحيح : قَذَال وقُذُل ، وحِمار وحُمُر .

قوله : ﴿ بينَ ذَلك ﴾ صِفةٌ لعَوان ، فهو في محلِّ رفعٍ ويتعلَّقُ بمحذوفٍ أي : كائنٌ بين ذلك ، و « بين » إنما تُضاف لشيئين فصاعداً ، وجاز أن تضافَ هنا إلى مفرد ، لأنه يُشارُ بِهِ إلى المثنى والمجموع ، كقوله :

٥٤٢ - إنَّ للخيرِ وللشَّرِّ مَدَى وكِلا ذلك وَجْهٌ وقَبَلْ[2]

كأنه قيل : بين ما ذُكِر من الفارضِ والبِكْر . قال الزمخشري : « فإن قلت : كيف جازَ أن يُشارَ به إلى مؤنَّثَيْن وإنما هو لإشارةِ المذكر ؟ قلت : لأنه في تأويلِ ما ذُكر وما تقدَّم » ، وقال : « وقد يَجْري الضمير مَجْرى اسم الإشارةِ في هذا قال أبو عبيدة : قلت لرؤبة في قوله :

٥٤٣ - فيها خطوطٌ من سَوادٍ وبَلَقْ كأنه في الجِلدِ تَوْلِيعُ البَهَقْ[3]

إن أردْتَ الخطوطَ فقل : كأنها ، وإن أردْتَ السوادَ والبَلَق فقل : كأنهما ، فقال : أردْتُ : كأنَّ ذاكَ . وَيْلَك » . والذي حَسَّنَ منه أنَّ أسماءَ الإشارة تَثْنِيتُها وجَمْعُها وتأنيثُها ليسَتْ على الحقيقة ، وكذلك الموصولاتُ ، ولذلك جاء الذي بمعنى الجمع .

قوله : ﴿ ما تُؤْمَرون ﴾ « ما » موصولةٌ بمعنى الذي ، والعائدُ محذوفٌ تقديره : تُؤْمَرون بِه ، فحُذِفَت الباءُ وهو حذفٌ مطَّردٌ ، فاتصل بالضميرِ فحُذِفَ . وليس هو نظيرَ ﴿ كالذي خاضوا ﴾[4] فإنَّ الحذف هناك غيرُ مقيسٍ ، ويضعُف أن تكونَ « ما » نكرةً موصوفةً . قال أبو البقاء : « لأنَّ المعنى على العُمومِ وهو بالذي أَشْبَهُ » ، ويجوزُ أن تكونَ مصدريةً أي : أَمْرَكم بمعنى مأمورَكم ، تسميةً للمفعولِ بالمصدر كضَرْبِ الأمير ، قاله الزمخشري . و « تُؤْمَرون » مبنيٌّ للمفعول والواوُ قائمٌ مقامَ الفاعلِ ، ولا محلَّ لهذه الجملةِ لوقوعِها صلةً .

قوله تعالى : ﴿ ما لونُها ﴾ : كقولِه « هي » ؟ وقال أبو البقاء : « لو قُرِىء « لونَها » بالنصب لكان له وجهٌ ، وهو أن تكونَ « ما » زائدة كهي في قوله : ﴿ أيَّما الأجَلَيْنِ قضيتُ ﴾ ويكون التقديرُ : يبين لنا لونَها ، وأمَّا « ما هي » فابتداءٌ وخبرٌ لا غيرُ إذ لا يُمْكِنُ جَعْلُ « ما » زائدةً لأنَّ « هي » لا يَصِحُّ أن تكونَ مفعولَ يبيِّن » يعني أنها بصيغةِ الرفع ، وهذا ليس من مواضعِ زيادةِ « ما » فلا حاجةَ إلى هذا . واللونُ عبارةٌ عن الحمرةِ والسوادِ ونحوِهما . واللونُ أيضاً النوعُ وهو

---

(١) جزء من عجز بيت لعدي بن زيد وهو :
عن مبرقات بالبرين وتبـ
ـدو .....
انظر ملحق ديوانه (١٢٧) ، وهو من شواهد الكتاب (٢/٣٦٩) ، الممتع (٤٦٧) ، المنصف (١/٣٣٨) ، شرح المفصل لابن يعيش (٥/٤٤) ، رصف المباني (٤٢٩) ، الدرر (٢/٤٧٧) ، الهمع (٢/١٧٦) ، اللسان « لمع » .

(٢) تقدم وهو لعبدالله بن الزبعري .

(٣) البيت في ديوانه (١٠٤) ، مجالس العلماء (٢٧٧) ، المحتسب (٢/١٥٤) ، المغني (٢/٦٧٨) ، اللسان (بهق) ، مجاز القرآن (١/٤٣) ، مجالس ثعلب (٢/٣٧٥) ، حاشية الكشاف للتفتازاني (١/٢٢ ، ٥٣٠) ، الشاهدية قوله (كأنه) حيث ذكر الضمير مع كونه عائداً على (خطوط) فحقه التأنيث أو عائد على (السواد والبلق) فحقه التثنية .

(٤) سورة التوبة ، آية (٦٩) .

الدَّقَل نوعٌ من النخل ، قال الأخفش : « هو جمَاعةٌ واحدها : لِينة » وسيأتي . وفلان يَتَلَوَّن أي : لا يثبُتُ على حالٍ ، قال الشاعر :

٥٤٤ - كلَّ يومٍ تتلوَّنْ غيرُ هذا بك أجْمَلْ[1]

قوله : ﴿ صفراءُ فاقِعٌ لونُها ﴾ يجوز أن يكونَ « فاقعٌ » صفةً و « لونُها » فاعلٌ به ، وأن يكونَ خبراً مقدماً ، و « لونُها » مبتدأ مؤخرٌ والجملةُ صفةٌ ، ذكرها أبو البقاء . وفي الوجهِ الأول نظرٌ ، وذلك أن بعضَهم نقلَ أن هذه التوابَع للألوانِ لا تعملُ عَمَلَ الأفعال . فإنْ قيل : يكونُ العملُ لصفراء لا لفاقع كما تقول : مررتُ برجلٍ أبيضَ ناصعٍ لونُه ، فلونُه مرفوعٌ بأبيض لا بناصع ، فالجوابُ : أنَّ ذلك ههنا ممنوعٌ من جهةٍ أخرى ، وهو أنَّ صفراء مؤنثُ اللفظِ ، ولو كانَ رافعاً لـ « لونُها » لقيل : أصفرُ لونُها ، كما تقول : مررت بامرأةٍ أصفرَ لونُها ، ولا يجوز : صفراءَ لونُها ، لأنَّ الصفةَ كالفِعْل ، إلا أن يُقال : إنه لمَّا أُضيف إلى مؤنثٍ اكتسَب منه التأنيثَ فعُومِل معاملتَه كما سيأتي ذِكْرُه . ويجوز أن يكونَ « لونُها » مبتدأً ، و « تَسُرُّ » خبَره ، وإنما أَنَّث الفعلَ لاكتسابِه بالإضافةِ معنى التأنيث ، كقوله :

٥٤٥ - مَشَيْنَ كما اهتزَّتْ رماحٌ تسَفهَت أعاليها مر الرياحِ النواسِمِ[2]

وقول الآخر :

٥٤٦ - وتَشْرَقُ بالقولِ الذي قد أَذَعْتَه كما شَرِقَتْ صدرُ القناةِ من الدمِ[3]

أَنَّث فعلَ المَرِّ والصدرِ لَمَّا أُضيفا لمؤنثٍ ، وقُرِىء « تَلْتَقِطْه بعضُ السَّيَّارة »[4] وقيل : لأنَّ المرادَ باللونِ هنا الصفرةُ ، وهي مؤنثةٌ فَحُمِل على المعنى في ذلك ، ويقال : أصفرُ فاقعٌ ، وأبيضُ ناصعٌ ويَقَقٌ ولَهِقٌ ، ولِهاقٌ وأخضرُ ناصعٌ ، وأحمرُ قانىءٌ وأسودُ حالِكٌ وحائِك وحَلَكُوك وحُلْكُوك ودَجُوجيّ وغِرْبيب وبهيم ، وقيل : « البهيم الخالصُ من كل لون » . وبهذا يَظْهر أن صفراء على بابها من اللون المعروفِ لا سوداء كما قاله بعضهم ، فإنَّ المفقوعَ من صفةِ الأصفرِ خاصةً ، وأيضاً فإنه مجازٌ بعيدٌ ، ولا يُسْتَعمل ذلك إلا في الإبِلِ لقُرْب سوادها من الصفرةِ كقوله تعالى : ﴿ كأنَّه جِمالةٌ صُفْر ﴾[5] . وقال :

٥٤٧ - تلك خَيْلِيْ منه وتلكَ رِكابي هُنَّ صُفْرٌ أولادُها كالزَّبيبِ[6]

قوله : ﴿ تَسُرُّ الناظرين ﴾ جملةٌ في محلِّ رفعٍ صفةً لـ « بقرة » أيضاً ، وقد تقدَّم أنه يجوز أن تكونَ خبراً عن « لونها » بالتأويلين المذكورين . والسرورُ لَذَّةٌ في القلب عند حصولِ نَفْعٍ أو توقُّعِه ، ومنه « السريرُ » الذي يُجْلَسُ عليه

---

(١) البيت من شواهد القرطبي (١/ ٤٥٠) .

(٢) البيت لذي الرمة انظر ديوانه (٧٥٤) ، وهو من شواهد الكتاب (١/) الخصائص (٢/ ٤١٧) ، المقتضب (٤/ ١٩٧) ، المحتسب (١/ ٢٣٧) ، معجم مقاييس اللغة (٣/ ٧٩) ، (سفه) ، اللسان « سفه » ، والبيت شاهد على اكتساب المضاف التأنيث من المضاف إليه فقد أنث الفعل (تسفهت) لإضافة الفاعل (مر) إلى (الرياح) وهي مؤنثة .

(٣) البيت للأعشى انظر ديوانه (١٧٣) ، وهو من شواهد الكتاب (١/ ٥٢) ، وشرح المفصل لابن يعيش (٧/ ١٥١) ، الدرر (٢/ ٥٩) ، حاشية الشيخ يس (٢/ ٣١) ، معاني الفراء (١/ ١٨٧) ، الكامل (٢/ ١٤١) ، المقتضب (٤/ ١٩٧) ، الخصائص (٢/ ٤١٧) ، التهذيب (٨/ ٣١٦) (شرق) .

(٤) سورة يوسف ، آية (١٠) .

(٥) سورة المرسلات، آية (٣٣) .

(٦) البيت للأعشى انظر ديوانه (٣٣٥) ، الأضداد (١٣٨) ، اللسان « خشب » .

إذ كان لأولي النِّعمةِ ، وسريرُ الميِّت تشبيهاً به في الصورة وتفاؤلاً بذلك .

قَالُواْ ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا هِيَ إِنَّ ٱلْبَقَرَ تَشَٰبَهَ عَلَيْنَا وَإِنَّآ إِن شَآءَ ٱللَّهُ لَمُهْتَدُونَ ﴿٧٠﴾ قَالَ إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا ذَلُولٌ تُثِيرُ ٱلْأَرْضَ وَلَا تَسْقِى ٱلْحَرْثَ مُسَلَّمَةٌ لَّا شِيَةَ فِيهَا ۚ قَالُواْ ٱلْـَٰٔنَ جِئْتَ بِٱلْحَقِّ ۚ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ ﴿٧١﴾

قوله تعالى : ﴿ ما هي ﴾ ؟ . . مرةً ثانيةً ، تكريرٌ للسؤال عن حالِها وصفتِها واستكشافٌ زائدٌ ليزدادوا بياناً لوَصْفِها .

قوله : ﴿ إنَّ البقرَ تَشَابَهَ علينا ﴾ « البقر » اسمُ إنَّ وهو اسمُ جنسٍ كما تقدَّم . وقرىء « الباقِرُ » وهو بمعناه كما تقدم . و « تَشَابه » جملةٌ فعلية في محلِّ رفعٍ خبراً لإنَّ ، وقرىء[1] : « تَشَّابَهُ » مشدَّداً ومخففاً وهو مضارعٌ ، فالأصلُ : تَتَشابهُ بتاءين ، فَأُدْغِمَ وحُذِفَ منه أخرى ، وكِلا الوجهين مقيس . وقُرىء أيضاً : يَشَّابَهُ بالياء من تحت[2] وأصله يتشابه فَأُدغم أيضاً ، وتذكيرُ الفعل وتأنيثُه جائزان لأن فاعلَه اسمُ جنس وفيه لغتان : التذكيرُ والتأنيثُ ، قال تعالى : « أعجازُ نَخْل خاوية »[3] فَأَنَّث ، و « أعجازُ نَخْلٍ مُنْقَعِر » فذكَّر ، ولهذا موضعٌ نستقصي منه ، يأتي إن شاء الله تعالى . وتَتَشَابَهُ بتاءين على الأصل ، وتَشَّبَهُ بتشديد الشين والباء من غير ألف ، والأصلُ : تَتَشَبَّهُ . وتَشَّابَهَتْ ، ومُتَشَابِهَة ، ومَتشابِه ، ومتشبه على اسم الفاعل من تشابه وتشبه ، وقُرىء : تَشَبَّهَ ماضياً . وفي مصحف أُبَيّ : « تَشَّابَهَتْ » بتشديد الشين . قال أبو حاتم : « هو غلط لأن التاءَ في هذا الباب لا تُدْغَمُ إلا في المضارعِ » ، وهو معذورٌ في ذلك . وقرىء : تَشَّابَهَ كذلك إلا أنه بطرح تاء التأنيث ، ووجهُها على إشكالها أن يكونَ الأصل : إن البقرة تشابَهَتْ فالتاء الأولى من البقرة والتاء الثانية من الفعل ، فلمَّا اجتمع متقاربان أَدْغَم نحو : الشجرةُ . . . إلا أنه يُشْكِل أيضاً في تَشَّابه من غير تاء ، لأنه كان يَجبُ ثبوتُ علامةِ التأنيثِ ، وجوابُه أنه مثلُ :

٥٤٨ - ..... ولا أرضَ أَبْقَلَ إبْقالَها[4]

مع أن ابنَ كَيْسان لا يلتزم ذلك في السَّعَة .

قوله : ﴿ إن شاء اللَّهُ ﴾ هذا شرطٌ جوابُه محذوفٌ لدلالةِ إنْ وما في حَيِّزها عليه ، والتقدير : إن شاء اللَّهُ هدايتَنا للبقرة اهتدَيْنا ، ولكنهم أخرجُوه في جملةٍ اسميةٍ مؤكَّدة بحرفَيْ تأكيدٍ مبالغةً في طَلَب الهداية ، واعترضوا بالشرطِ تيمُّناً بمشيئة الله تعالى . و « المهتدونَ » اللامُ لامُ الابتداءِ داخلةٌ على خبرِ « إنَّ » ، وقال أبو البقاء : « جوابُ الشرط إنَّ وما عملت فيه عند سيبويه ، وجاز ذلك لمَّا كان الشرطُ متوسطاً ، وخبرُ إنَّ هو جوابُ الشرط في المعنى ، وقد وقع بعدَه ، فصار التقديرُ : إنْ شاء اللَّهُ اهتدينا . وهذا الذي قاله لا يَجُوز ، فإنه متى وقعَ جوابُ الشرطِ ما لا يَصْلُح أنْ يكونَ شرطاً وجَبَ اقترانُه بالفاء ، وهذه الجملةُ لا تَصْلح أن تقعَ شرطاً ، فلو كانَتْ جواباً لَزِمَتْها الفاءُ ، ولا تُحْذَفُ إلا ضرورةً ، ولا

---

(١) انظر البحر المحيط (١/٢٥٤) .
(٢) انظر المصدر السابق .
(٣) سورة الحاقة ، آية (٧) .
(٤) تقدم وهو لعامر بن جوين الطائي .

جائزٌ أنْ يريدَ أبو البقاء أنه دالٌّ على الجواب وسَمَّاه جواباً مجازاً ، لأنه جَعَلَ ذلك مذهباً للمبرد مقابلاً لمذهب سيبويه ، فقال : « وقالَ المبرد : الجوابُ محذوفٌ دَلَّتْ عليه الجملةُ ، لأنَّ الشرط معترضٌ فالنيةُ به التأخيرُ ، فيصيرُ كقولِك : « أنت ظالم إنْ فَعَلْتَ » وهذا الذي نقلَه عن المبرد هو المنقولُ عن سيبويه ، والذي نقله عن سيبويه قريبٌ مما نُقِل عن الكوفيين وأبي زيد من أنه يجوزُ تقديمُ جوابِ الشرطِ عليه ، وقد ردَّ عليهم البصريون بقول العرب : « أنتَ ظالمٌ إنْ فعلْتَ » إذ لو كانَ جواباً لوَجَبَ اقترانُه بالفاءِ لِما ذكرْتُ لك . وأصلُ « مُهْتَدُون » مُهْتَدِيُون ، فأُعِلَّ بالحَذْفِ ، وهو واضحٌ مما تقدَّم .

قوله تعالى : ﴿ لا ذَلولٌ ﴾ : المشهورُ « ذلولٌ » بالرفع على أنها صفةٌ لبقرة ، وتوسَّطت « لا » للنفي كما تقدَّم في « لا فارضٌ » ، أو على أنها خبرُ مبتدأ محذوفٍ ، أي : لا هي ذلولٌ . والجملةُ من هذا المبتدأ والخبرِ في محلِّ رفعٍ صفةً لبقرة . وقرىء : « لا ذَلول »[1] بفتح اللام على أنها « لا » التي للتبرئة والخبرُ محذوف ، تقديره : لا ذلولَ ثَمَّ ، أو ما أشبهه ، وليس المعنى على هذه القراءةِ ، ولذلك قال الأخفش : « لا ذلولٌ نعت ولا يجوز نصبَه » . والذلول : التي ذُلِّلَتْ بالعمل ، يقال : بَقَرةٌ ذَلول بَيِّنَةُ الـذِّل بكسر الـذال ، ورجلٌ ذَليـل بيِّنُ الذُّل بضمهـا ، وقد تقـدَّم عند قـوله « الذِّلَّةُ ».

قوله : ﴿ تُثير الأرض ﴾ في هذه الجملةِ أقوالٌ كثيرةٌ ، أظهرُها أنها في محلِّ نَصْبٍ على الحالِ من الضمير المستكنِّ في « ذلول » تقديرُه : لا تُذَلُّ حالَ إثارتِها الأرضَ . وقال ابن عطية : « وهي عند قومٍ جملةٌ في موضعِ الصفةِ لبقرة ، أي : لا ذلولٌ مثيرةٌ ، وقالَ أيضاً : ولا يجوز أن تكونَ هذه الجملةُ في موضعِ الحالِ لأنها من نكرةٍ » ، أمَّا قولُه : « في موضعِ الصفةِ » فإنه يلزم منه أنَّ البقرةَ كانت مثيرةً للأرض ، وهذا لم يَقُلْ به الجمهور ، بل قال به بعضُهم ، وسيأتي بيانُه قريباً . وأمَّا قولُه : « لا يجوز أن تكونَ حالاً يعني من « بقرة » لأنها نكرةٌ . فالجوابُ : أنَّا لا نُسَلِّم أنها حالٌ من بقرة ، بل من الضميرِ في « ذلولٌ » كما تقدَّم شرحه ، أو نقولُ : بل هي حالٌ من النكرة قد وُصِفَتْ وتخصَّصَتْ بقوله « لا ذلولٌ » وإذا وُصِفَت النكرةُ ساغَ إتيانُ الحالِ منها اتفاقاً . وقيل : إنها مستأنفةٌ ، واستئنافُها على وجهين :

أحدُهما : أنها خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ أي : هي تثير .

والثاني : أنها مستأنفةٌ بنفسِها من غير تقديرِ مبتدأ ، بل تكونُ جملةً فعليةً ابتُدىء بها لمجرد الإخبار بذلك .

وقد مَنَعَ من القول باستئنافها جماعةٌ ، منهم الأخفش علي بن سليمان ، وعلَّل ذلك بوجهين :

أحدُهما : أنَّ بعدَه « ولا تَسْقِي الحرثَ » فلو كان مستأنفاً لما صَحَّ دخولُ « لا » بينه وبين الواوِ .

الثاني : أنها لو كانت تثير الأرضَ لكانَتِ الإثارةُ قد ذَلَّلَتْها ، واللَّهُ تعالى نفى عنها ذلك بقولِه : لا ذلولٌ . انتهى . وهذا المعنى هو الذي منعتُ به أن يكون « تثيرُ » صفةً لبقرة لأن اللازمَ مشتركٌ ، ولذلك قال أبو البقاء : « ويجوزُ على قَوْلِ مَنْ أَثْبَتَ هذا الوجهَ ـ يعني كونها تثيرُ ولا تَسْقي ـ أن تكونَ تُثير في موضعِ رفعٍ صفةً لبقرة » . وقد أجابَ بعضُهم عن الوجه الثاني بأن إثارةَ الأرض عبارةٌ عن مَرَحِها ونشاطِها كما قال امرؤ القيس :

٥٤٩ - يُـهـيـلُ ويُـذْري تُـرْبَـهُ ويُـثـيـرُه إثـارةَ نَبَّـاثِ الـهَـواجِـرِ مُـخْـمِسِ[2]

---

(١) سورة البقرة ، آية (٦١) .

(٢) البيت في ديوانه (١٠٢) ، القرطبي (١/٤٥٣) .

أي : تثيرُ الأرضَ مَرَحاً ونشاطاً لا حَرْثاً وعَمَلاً ، وقال أبو البقاء : « وقيل هو مستأنفٌ ، ثم قال : « وهو بعيدٌ عن الصحة ، لوجهينِ ، أحدُهما : أنه عَطَفَ عليه قوله : « ولا تَسْقي الحَرْث » فنفى المعطوفَ ، فيجب أن يكونَ المعطوفُ عليه كذلك لأنه في المعنى واحدٌ ، ألا ترى أنك لا تقول : مررتُ برجلٍ قائمٍ ولا قاعدٍ ، بل تقول : لا قاعدٍ بغير واو ، كذلك يجب أن يكون هنا ، وذَكر الوجه الثاني كما تقدَّم ، وأجاز أيضاً أن يكون « تُثير » في محلِّ رفعٍ صفةً لذَلول وقد تقدَّم لك خلافٌ : هل يُوصف الوصفُ أو لا ؟ فهذه ستةُ أوجهٍ ، تلخيصها : أنها حالٌ من الضميرِ في « ذَلولٌ » أو من « بقرة » أو صفةٌ لبقرة أو لذلولٌ أو مستأنفةٌ بإضمارِ مبتدأ أو دونَه .

قوله : ﴿ ولا تَسْقي الحَرْث ، مُسَلَّمَةٌ لاشِيَةَ فيها ﴾ الكلام في هذه كما تقدم فيما قبلها من كونِها صفةً لبقرة أو خبراً لمبتدأ محذوفٍ . وقال الزمخشري : « ولا الأولى للنفي ـ يعني الداخلةَ على « ذلولٌ » ـ والثانيةُ مزيدة لتوكيدِ الأولى ، لأن المعنى : لا ذلول تثير وتسقي ، على أن الفعلينِ صفتانِ لذلول ، كأنه قيل : لا ذلولٌ مثيرةٌ وساقيةٌ » .

وقُرىء « تُسْقي » بضم التاء من أَسْقى[1] . وإثارةُ الأرضِ تحريكُها وبَحْثُها ، ومنه « وأثاروا الأرض »[2] أي : بالحرثِ والزراعةِ ، وفي الحديث : « أثيروا القرآن ، فإنه عِلْمُ الأولين والآخرين » ، وفي روايةٍ ، « مَنْ أرادَ العِلمَ فَلْيُثَوِّرِ القرآن »[3] . ومُسَلَّمةٌ من سَلِمَ له كذا أي : خَلُص . و « شية » مصدرُ وَشَيْتُ الثوبَ أَشِيُهُ وَشْياً وشِيَةً ، فحُذفت فاؤها لوقوعِها بين ياءٍ وكسرةٍ في المضارع ، ثم حُمِلَ باقي البابِ عليه ، ووزنُها : عِلة ، ومثلُها : صِلة وعِدة وزِنة ، وهي عبارةٌ عن اللمعةِ المخالفةِ لِلَّوْنِ ، ومنه ثَوْبٌ مَوْشِيٌّ أي منسوجٌ بلونين فأكثرَ ، وثور مَوْشِيُّ القوائم أي : أَبْلَقُها قال الشاعر :

٥٥٠ ـ مـن وحشِ وَجْـرَةَ مَـوْشِـيٌّ أكـارِعُـه طـاوِي المصيرِ كسَيْفِ الصيْقَـلِ الفَـرِدِ[4]

ومنه : « الواشي » للنمَّام ، لأنه يَشي حديثَه أي : يُزَيِّنُه ويَخْلِطُه بالكذب ، وقال بعضهم : ولا يقال له واشٍ حتى يُغَيِّرَ كلامَه ويُزَيِّنَه . ويقال : ثورٌ أَشْيَهُ ، وفرس أَبْلَقُ وكبشٌ أَخْرَجُ وتيسٌ أَبْرَقُ وغرابٌ أَبْقَعُ ، كلُّ ذلك بمعنى البُلْقَةِ ، و « شِيَةَ » اسم لا ، و « فيها » خبرها .

قوله : « الآن جئتَ » « الآن » منصوبٌ بجِئْتَ ، وهو ظرفُ زمانٍ يقتضي الحالَ ويُخَلِّصُ المضارع له عند جمهور النحويين ، وقال بعضُهم : هذا هو الغالبُ وقد جاء حيثُ لا يُمْكِنُ أن يكونَ للحالِ كقولِه : ﴿ فَمَنْ يستمعِ الآن ﴾[5] ﴿ فالآن باشِروهُنَّ ﴾[6] فلو كان يقتضي الحالَ لَما جاء مع فعل الشرط والأمرِ اللذين هما نصٌّ في الاستقبالِ ، وعَبَّر عنه هذا القائلُ بعبارةٍ توافقُ مذهبَه وهي : « الآن » لوقتٍ حُصِر جميعُه أو بعضُه » يريد بقوله : « أو بعضُه » نحوَ : « فَمَنْ يَسْتَمِعِ الآنَ يَجِدْ له » وهو مبنيٌّ . واختُلِفَ في علَّة بِنائِه ، فقال الزجاج : « لأنَّه تضمَّن معنى الإشارة ، لأنَّ معنى أفعلُ الآن أي : هذا الوقتَ » . وقيل : لأنه أَشْبَهَ الحرفَ في لزومِ لفظٍ واحدٍ ، من حيث إنه لا يُثَنَّى ولا يُجْمَعُ ولا يُصَغَّرُ . وقيل : لأنه تضمَّن معنى حرفِ التعريفِ وهو الألفُ واللامُ كأمسِ ، وهذه الألفُ واللامُ زائدةٌ فيه بدليلِ بنائِه ولم يُعْهَدْ معرَّفٌ بأل إلاَّ مُعْرباً ، ولَزِمَت فيه الألفُ واللامُ كما لَزِمَت في الذي والتي وبابهما ، ويُعْزى هذا للفارسي . وهو مردودٌ

---

(١) انظر البحر المحيط (١/٢٥٧) .
(٢) سورة الروم ، آية (٩) .
(٣) أثر موقوف على ابن مسعود كما في مجمع الزوائد (٧/١٦٥) .
(٤) البيت للنابغة انظر ديوانه (٧) ، القرطبي (٦/٢٣٥) .
(٥) سورة الجن ، آية (٩) .
(٦) سورة البقرة ، آية (١٨٧) .

بأنّ التضمينَ اختصار ، فكيف يُختصر الشيءَ ، ثم يُؤْتى بمثلِ لفظِه . وهو لازمٌ للظرفيَّة ولا يَتَصَرَّفُ غالباً ، وقد وَقَع مبتدأ في قولِه عليه السلام : « فهو يَهْوي في قَعْرِها الآنَ حينَ انتهى »[1] فالآن مبتدأ وبني على الفتح لِما تقدَّم ، و« حين » خبرُه ، بُني لإضافتِه إلى غيرِ متمكِّنٍ ، ومجروراً في قوله :

٥٥١ - أإلى الآن لا يَبِينُ ارْعِواءُ[2] .....

وادعى بعضهم إعرابه مستدلاً بقوله :

٥٥٢ - كأنَّهما مِلآنِ لم يَتَغَيَّرا وقد مَرَّ للدارَيْنِ من بعدنا عَصْرُ[3]

يريد : « من الآن » فجَرَّه بالكسرة ، وهذا يَحْتمل أن يكونَ بُني على الكسر . وزعم الفراء أنه منقولٌ من فعلٍ ماضٍ ، وأن أصلَه آنَ بمعنى حانَ فَدخَلَتْ عليه أل زائدةً واسْتُصْحِبَ بناؤُه على الفتح ، وجَعَله مثلَ قولهم : « ما رأيته مذ شَبَّ إلى دَبَّ » وقولِه عليه السلام : « وأَنْهاكم عن قيلَ وقال »[4] ، ورُدَّ عليه بأنَّ أل لا تدخُل على المنقولِ من فعلٍ ماضٍ ، وبأنه كان ينبغي أن يجوزَ إعرابُه كنظائرِه ، وعنه قولٌ آخر أنَّ أصلَه « أوان » فحُذِفَتِ الألفُ ثم قُلبت الواو ألفاً ، فعلى هذا ألفُه عن واو ، وقد أدخله الراغبُ في باب « أين » فتكون ألفُه عن ياء ، والصوابُ الأول .

وقُرِىء « قالوا الآن » بتحقيق الهمزةِ من غير نَقْل ، وهي قراءةُ الجمهور ، و« قالُ لان » بنقل حركة الهمزة على اللام قبلها وحَذْفِ الهمزة ، وهو قياسٌ مطرَّد ، وبه قرأ نافع وحمزة باختلافٍ عنه ، و« قالوا لَان » بثبوتِ الواوِ مِنْ قالوا لأنها إنما حُذِفَتْ لالتقاءِ الساكنين وقد تحرَّكَتِ اللامُ لنقلِ حركةِ الهمزةِ إليها ، واعتدُّوا بذلك كما قالوا في الأحمر : « لَحْمَر » . وسيأتي تحقيقُ هذا إن شاء اللَّهُ تعالى في « عاداً الأولى »[5] ، وحُكي وجه رابع : « قالوا ألآن » بقطعِ همزةِ الوصلِ وهو بعيدٌ .

قوله : ﴿ **بالحقِّ** ﴾ يجوزُ فيه وجهانِ :

أحدُهما أن تكونَ باءَ التعدية كالهمزة كأنه قيل : أَجَأْتَ الحقَّ أي : ذَكَرْتَه .

الثاني : أن يكونَ في محلِّ نصبٍ على الحالِ من فاعلِ « جِئْتَ » أي : جِئْتَ ملتبساً بالحقِّ أو ومعك الحقُّ .

قوله : ﴿ **وما كادوا يفعلون** ﴾ كادَ واسمُها وخبرُها ، والكثيرُ في خبرها تَجَرُّدُه من أَنْ ، وشَذَّ قولُه :

٥٥٣ - قد كاد من طولِ البِلى أنْ يَمْحَصا[6]

عكسَ عسى ، ومعناها مقاربةُ الفعلِ ، وقد تقدَّم جملةٌ صالحةٌ من أحكامها ، وكونُ نفيها إثباتاً وإثباتِها نفياً ،

---

(١) أخرجه مسلم (٤/٢١٨٤) ، في كتاب الجنة وصفة نعيمها باب في شدة حرّ نار جهنم (٣١/٢٨٤٤) .

(٢) صدر بيت لعمر بن أبي ربيعة وعجزه :

.....

لك بعد المشيب عن ذا التصابي

انظر ديوانه (٤٢٣) ، الهمع (١/٢٠٧) ، الدرر (١/١٧٤) .

(٣) البيت لأبي صخر الهذلي انظر شرح أشعار الهذليين (٢/٩٥٦) ، الخصائص (١/٣١٠) ، أمالي القالي (١/١٤٨) ، ابن الشجري (١/٣٨٦) ، شرح المفصل لابن يعيش (٨/٣٥) ، رصف المباني (٣٢٩) ، الشذور (١٢٨) ، الهمع (١/٢٠٨) ، الدرر (١/١٧٥) ، اللسان « أين » .

(٤) أخرجه البخاري (١١/٣٠٦) ، وأحمد في المسند (٢/٣٢٧) .

(٥) سورة النجم ، آية (٥٠) .

(٦) تقدم وهو لرؤبة .

والجوابُ عن ذلك عند قوله : « يكادَ البرقُ »[١] فَلْيُلْتفتْ إليه .

وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَادَّارَأْتُمْ فِيهَا وَاللَّهُ مُخْرِجٌ مَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ ﴿٧٢﴾ فَقُلْنَا اضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا كَذَلِكَ يُحْيِي اللَّهُ الْمَوْتَى وَيُرِيكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿٧٣﴾ ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً وَإِنَّ مِنَ الْحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ الْأَنْهَارُ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَشَّقَّقُ فَيَخْرُجُ مِنْهُ الْمَاءُ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴿٧٤﴾

قوله تعالى : ﴿ فادَّارأْتُم فيها ﴾ : فعلٌ وفاعلٌ ، والفاءُ للسببية ، لأنَّ التدارُؤَ كان مُسَبَّباً عن القتلِ ، ونسبَ القتلَ إلى الجميعِ وإنْ لم يَصْدُرْ إلاَّ من واحدٍ أو اثنين كما قيل ، لأنه وُجِدَ فيهم ، وهو مجازٌ شائعٌ . وأصل ادَّارأتم : تَدارَأْتُم تفاعَلْتم من الدَّرْءِ وهو الدفعُ ، فاجتمعَتِ التاءُ مع الدال وهي مقارِبتُها فأريدَ الإدغامُ فَقُلبت التاءُ دالاً وسُكِّنتْ لأجلِ الإدغامِ ، ولا يمكنُ الابتداءُ بساكنٍ فاجتُلِبَتْ همزةُ الوصلِ ليُبتدأ بها فبقي ادَّارأتم ، والأصل : « ادْدَارَأْتم » فأدغم ، وهذا مطردٌ في كلِّ فعل على تَفاعَل أو تفعَّل فاؤُه دالٌ نحو : تَدايَنَ وادَّايَنَ ، وتَدَيَّن وادَّيَّن ، أو ظاء أو طاء أو ضاد أو صادٌ نحو : تَطَاير واطَّاير ، وتَطَيَّر واطَّيَّر ، وتَظَاهَر واظَّاهر ، وتَطَهَّر واطَّهَّر ، والمصدرُ على التفاعُلِ أو التفعُّل نحو : تدارؤ وتطهُّر نظراً إلى الأصلِ ، وهذا أصل نافعٌ في جميع الأبوابِ فليُتأمَّلْ .

قوله : ﴿ واللَّهُ مُخْرِجٌ ما كنتُمْ تكتُمون ﴾ « الله » رفعٌ بالابتداء و « مُخْرِجٌ » خبرُه ، وما موصولةٌ منصوبةُ المحلِّ باسمِ الفاعلِ ، فإنْ قيل : اسمُ الفاعلِ لا يَعْمَل بمعنى الماضي إلا مُحَلًّى بالألف واللام . فالجواب أنَّ هذه حكايةُ حالٍ ماضيةٍ ، واسمُ الفاعل فيها غيرُ ماضٍ ، وهذا كقوله تعالى : ﴿ وكَلْبُهم باسطٌ ذراعَيْه ﴾[٢] ، والكسائي يُعْمِلُه مطلقاً ويستدلُّ بهذا ونحوه . و « ما » يجوز أنْ تكونَ موصولةً اسميةً ، فلا بد من عائدٍ ، تقديره : مُخْرِجُ الذي كنتم تكتمونَه ، ويجوز أن تكونَ مصدريةً ، والمصدرُ واقعٌ موقعَ المفعول به أي مُخْرِجٌ مكتومَكم ، وهذه الجملةُ لا محلَّ لها من الإعرابِ لأنها معترضةٌ بين المعطوفِ والمعطوفِ عليه ، وهما : « فادَّارأْتم » « فقلنا اضربوه » قاله الزمخشري . والضميرُ في « اضربوه » يعودُ على النفس لتأويلِها بمعنى الشخص والإنسان ، أو على القتيلِ المدلولِ عليه بقوله : « والله مُخْرِجٌ ما كنتم تكتمون » والجملةُ من « اضربوه » في محلِّ نصبٍ بالقولِ .

قوله تعالى : ﴿ كذلك يُحْيي اللَّهُ ﴾ : « كذلك » في محلِّ نصب لأنه نعتٌ لمصدرٍ محذوف تقديرُه : يُحْيي الله الموتى إحياءً مثلَ ذلك الإحياءِ ، فيتعلَّقُ بمحذوفٍ ، أي إحياءً كائناً كذلك الإحياء ، أو لأنه حالٌ من المصدرِ المعرَّفِ ، أي : ويريكم الإراءةَ حالَ كونِها مُشْبِهةً ذلك الإحياءَ ، وقد تقدَّم أنه مذهبُ سيبويه ، والموتى جمع « مَيِّت » وقد تقدَّم .

قوله : ﴿ ويُريكم آياتِه ﴾ الرؤيةُ هنا بَصَريَّةٌ فالهمزةُ للتعديةِ أَكْسَبَتِ الفعلَ مفعولاً ثانياً وهو « آياتِه » ، والمعنى :

---

(١) سورة البقرة ، آية (٢٠) .

(٢) سورة الكهف ، آية (١٨) .

يَجْعلكم مُبْصِرينَ آياتِه » . و « كم » هو المفعولُ الأولُ ، وأصلُ يُريكم : يُأْرْإيكم ، فَحُذِفَت همزةَ أَفْعل في المضارعةِ لِما تقدَّم في « يُؤْمنون » وبابه ، فبقي يُرْئيكم ، فَنُقِلت حركةُ الهمزة على الراءِ ، وحُذِفَتِ الهمزةُ تخفيفاً ، وهو نقل لازمٌ في مادةِ « رأى » وبابِه دون غيره ممَّا عينُه همزةٌ نحو : نَأَى يَنْأَى ، ولا يجوز عدمُ النقلِ في رأى وبابِه إلا ضرورةً كقوله :

٥٥٤ ـ أُري عَيْنَيَّ ما لم تَرْأياهُ كِلانا عالمٌ بالتُّرَّهاتِ[1]

قوله تعالى : ﴿ أو أَشَدُّ قسوةً ﴾ : « أو » هذه كـ « أو » في قوله : « أو كصيِّبٍ »[2] فكلُّ ما قيلَ فيه ثَمَّةَ يمكنُ القولُ به هنا ، ولمَّا قال أبو الأسود :

٥٥٥ ـ أُحِبُّ محمداً حُبَّاً شديداً وعَبَّاساً وحمزةَ أو عَلِيَّا[3]

اعترضوا عليه في قوله « أو » التي تقتضي الشكَّ ، وقالوا له : أَشَكَكْتَ ؟ فقال : كَلَّا ، واستدلَّ بقولِه تعالى : « وإنَّا أو إياكم لعلى هدىً أو في ضلالٍ »[4] وقال : أَوَ كان شاكّاً مَنْ أَخْبر بهذا ؟ وإنما قَصَد ـ رحمه الله ـ الإبهامَ على المخاطب . و « أشدُّ » مرفوعٌ لعطفِه على محلِّ « كالحجارة » أي : فهي مثلُ الحجارةِ أو أشدُّ . والكافُ يجوزُ أن تكونَ حرفاً فتتعلَّقَ بمحذوفٍ وأن تكونَ اسماً فلا تتعلَّقَ بشيء ، ويجوز أن تكونَ خبرَ مبتدأ محذوفٍ أي : أو هي أشدُّ . و « قسوة » نصبٌ على التمييزِ ؛ لأنَّ الإبهامَ حَصَلَ في نسبةِ التفضيلِ إليها، والمفضَّلُ عليه محذوفٌ للدلالةِ عليه أي : أشدُّ قسوةً من الحجارةِ .

وقُرِىء « أشدَّ » بالفتح[5] ، ووجهُها أنه عَطَفَها على « الحجارة » أي : فهي كالحجارة أو كأشدَّ منها . قال الزمخشري مُوَجِّهاً للرفعِ : « وأشدُّ معطوفٌ على الكاف : إمَّا على معنى : أو مثلُ أشدَّ فَحُذِف المضافُ وأُقيم المضافُ إليه مُقَامَه ، وتَعْضُده قراءة الأعمش بنصبِ الدال عطفاً على الحجارة » . ويجوز على ما قاله أن يكونَ مجروراً بالمضافِ المحذوفِ تُرِكَ على حاله ، كقراءة : « والله يريد الآخرةِ »[6] بجرِّ الآخرةِ ، أي : ثوابَ الآخرةِ ، فيحصُلُ من هذا أنَّ فتحةَ الدالِ يُحْتَمَلُ أن تكونَ للنصبِ وأن تكونَ للجرِّ . قال الزمخشري أيضاً : « فإنْ قلت : لِمَ قيل « أشدُّ قسوةً » وفعلُ القسوةِ ممَّا يخرُج منه أفعلُ التفضيلِ وفعلُ التعجبِ ؟ ـ يعني أنه مستكملٌ للشروطِ مِنْ كونِه ثلاثياً تاماً غيرَ لَونٍ ولا عاهةٍ متصرفاً غيرَ ملازمٍ للنفي ـ ثم قال : « قلت : لكونِه أَبْيَنَ وأدلَّ على فرطِ القسوةِ ، ووجهٌ آخرُ وهو أنه لا يَقْصِدُ معنى الأقسى ، ولكنه قَصَد وصفَ القسوةِ بالشدة ، كأنه قيل : اشتدَّتْ قسوةُ الحجارةِ وقلوبُهم أشدُّ قسوةً » وهذا كلامٌ حسنٌ جداً ، إلا أنَّ كونَ القسوةِ يجوزُ بناءُ التعجبِ منها فيه نظرٌ من حيثُ إنَّها من الأمور الخَلْقيَّةِ أو من العيوبِ ، وكلاهما ممنوعٌ منه بناءُ البابَيْنِ . وقُرِىء : قَساوة[7] .

قوله : ﴿ لَما يَتَفَجَّرُ منه ﴾ اللامُ لامُ الابتداء دَخَلَت على اسم « إنَّ » ، لتقدُّمِ الخبرِ وهو « من الحجارة » ، وهي بمعنى الذي في محلِّ النَّصْبِ ولو لم يتقدَّم الخبرُ لم يَجُزْ دخولُ اللام على الاسم لئلا يتوالَى حرفا تأكيدٍ ، وإنْ كان

---

(١) البيت لسراقة البارقي انظر النوادر (١٨٥) ، الخصائص (١٥٣/٣) ، المحتسب (١٢٨/١) ، اللسان « رأى » .
(٢) سورة البقرة ، آية (١٩) .
(٣) انظر ديوانه (٧٣) ، الطبري (٢٣٥/٢) ، القرطبي (٤٦٢/١) .
(٤) سورة سبأ ، آية (٢٤) .
(٥) انظر البحر المحيط (٢٦٣/١) .
(٦) سورة الأنفال ، آية (٦٧) .
(٧) انظر البحر المحيط (٢٦٣/١) .

الأصلُ يقتضي ذلك ، والضميرُ في « منه » يعودُ على « ما » حَمْلاً على اللفظ ، قال أبو البقاء : « ولو كان في غيرِ القرآنِ لجازَ « منها » على المعنى » قلت : هذا الذي قد قرأ به أُبي بن كعب والضحاك . وقرأ مالك بن دينار[1] : « يَنْفَجِرُ » من الانفجار . وقرأ قتادة : « وإنْ من الحجارة » بتخفيف إنْ من الثقيلة وأتى باللام فارقةً بينها وبين « إنْ » النافية ، وكذلك « وإنْ منها لَما يَشَقَّقُ ـ وإنْ منها لَمَا يَهبِطُ » وهذه القراءة تحتمل أن تكونَ « ما » فيها في محل رفع وهو المشهورُ ، وأن تكونَ في محلِّ نصبٍ لأنَّ « إنْ » المخففةَ سُمع فيها الإعمالُ والإهمالُ ، قال تعالى : ﴿ وإنْ كُلاًّ لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهم ﴾[2] في قراءة مَنْ قرأه . وقال في موضع آخر : « وإنْ كلٌّ لمَّا جميعٌ »[3] إلاَّ أنَّ المشهورَ الإهمالُ . و « يَشَّقَّقُ » أصلُه : يَتَشَقَّقُ ، فأُدْغم ، وبالأصلِ قرأ الأعمشُ ، وقرأ طلحة بن مصرف : « لَمَّا » بتشديد الميم في الموضعين ، قال ابن عطية : « وهي قراءةٌ غير متجهة » وقرأ أيضاً : « يَنْشَقُّ » بالنون ، وفاعلُه ضمير « ما » وقال أبو البقاء : « ويجوز أن يكونَ فاعلُه ضميرَ الماء لأنَّ « يَشَّقَّقُ » يجوز أن يُجْعَلَ للماء على المعنى ، فيكونَ معك فعلان ، فيعملُ الثاني منهما في الماء ، وفاعلُ الأولِ مضمرٌ على شريطةِ التفسيرِ ، وعند الكوفيين يَعْمَلُ الأولُ فيكون في الثاني ضميرٌ » يعني أنه من باب التنازع ، ولا بد من حَذْفِ عائدٍ من « يَشَّقَّق » على « ما » الموصولة دلَّ عليه قوله « مِنْه » والتقديرُ : وإنَّ من الحجارةِ لما يَشَّقَّقُ الماءُ منه فيخرجُ الماءُ منه . وقال أيضاً : « ولو قُرِىء « تتفجَّر » بالتاءِ جاز » قلتُ : قال أبو حاتم يجوز « لما تتفجَّر » بالتاء لأنه أنَّثه بتأنيثِ الأنهار ، وهذا لا يكون في تَشَّقَّق يعني التأنيث . قال النحاس : « يجوز ما أنكره على المعنى ، لأنَّ المعنى : وإنَّ منها لحجارةً تَتَشَقَّقُ » يعني فيراعي به معنى « ما » فإنَّها واقعةٌ على الحجارة .

قوله : ﴿ مِنْ خشيةِ الله ﴾ منصوبُ المحلِّ متعلقٌ بـ « يَهْبِط » . و « مِنْ » للتعليل ، وقال أبو البقاء : « مِنْ » في موضع نصب بيهبط ، كما تقول : « يهبط بخشيةِ الله » ، فجَعَلها بمعنى الباء المُعَدِّية ، وهذا فيه نظرٌ لا يَخْفَى . وخشية مصدرَ مضافٌ للمفعول تقديرُه : مِنْ أن يَخْشَى اللَّهَ .

وإسنادُ الهبوطِ إليها استعارةٌ ، كقوله :

٥٥٦ ـ لَمَّا أَتى خبرُ الزُّبَيْرِ تواضَعَتْ سُورُ المدينةِ والجبالُ الخُشَّعُ[4]

ويجوز أن يكونَ حقيقةً على معنَى أنَّ الله خلقَ فيها قابليةً لذلك . وقيل : الضميرُ في « منها » يعودُ على القلوبِ وفيه بُعْدٌ لتنافُرِ الضمائر .

قوله : ﴿ وما اللَّهُ بغافلٍ ﴾ قد تقدَّم في قوله : ﴿ وما هم بمؤمنين ﴾[5] فَلْيُلْتَفَتْ إليه .

قوله : ﴿ عَمَّا تعملون ﴾ بغافل ، و « ما » موصولةٌ اسميةٌ ، فلا بد من عائدٍ أي : تعملونه ، أو مصدريةٌ فلا يُحتاجُ إليه ، أي عن عملِكم ، ويجوز أن يكونَ واقعاً موقعَ المفعولِ به ، ويجوز ألاَّ يكون . وقُرِىء « يعملون » بالياءِ والتاءِ .

---

(١) مالك بن دينار البصري أبو يحيى من رواة الحديث كان ورعاً يأكل من كسبه توفي بالبصرة سنة ١٣١ هـ ، وفيات الأعيان (١/٤٤٠) ، حلية الأولياء (٢/٣٥٧) ، الأعلام (٥/٢٦٠ ـ ٢٦١) .

(٢) سورة هود ، آية (١١١) .

(٣) سورة يس ، آية (٣٢) .

(٤) البيت لجرير انظر ديوانه (٢٤٥) ، الخصائص (٢/٤١٨) ، الكامل (٤٨٦) ، رصف المباني (١٦٩) ، الأضداد (٢٩٦) ، اللسان « سور » .

(٥) سورة البقرة ، آية (٨) .

﴿أَفَتَطْمَعُونَ أَن يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِن بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿٧٥﴾ وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَا بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ قَالُوا أَتُحَدِّثُونَهُم بِمَا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ لِيُحَاجُّوكُم بِهِ عِندَ رَبِّكُمْ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴿٧٦﴾ أَوَلَا يَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ ﴿٧٧﴾﴾

قوله تعالى : ﴿ أن يُؤْمِنُوا لكم ﴾ . . ناصبٌ ومنصوبٌ ، وعلامةُ النصبِ حَذْفُ النونِ ، والأصلُ : في أنْ ، فموضعُها نصبٌ أو جَرٌّ على ما عُرِف غيرَ مرةَ ، وعَدَّى « يؤمنوا » باللام لتضمُّنِه معنى أنْ يُحْدِثوا الإيمان لأجلِ دعوتِكم ، قاله الزمخشري وقد تقدَّم تحقيقُه .

قوله : ﴿ وقد كان ﴾ الواو للحالِ . قالَ بعضُهم : « وعلامتُها أنْ يَصْلُحَ موضعَها « إذْ » والتقدير : أفتطمَعُون في إيمانِهم والحالُ أنهم كاذبون مُحَرِّفون لكلام الله تعالى . و « قد » مقربةٌ للماضي مِن الحال سَوَّغَتْ وقوعَه حالاً . و « يَسْمَعُون » خبراً كان ، و « منهم » في محل رفع صفةً لفريقٍ ، أي : فريقٌ كائنٌ منهم . وقال بعضهم : « يَسْمَعُون » في محلِّ رفعٍ صفةً لفريق ، و « منهم » في محلِّ نصبٍ خبراً لكانَ ، وهذا ضعيفٌ . والفريق اسمُ جمعٍ لا واحدَ له مِن لفظِه كرهط وقوم ، وكان وما في حَيِّزها في محلِّ نصب على ما تقدَّم . وقُرِىء « كَلِم الله »[1] وهو اسمُ جنسٍ واحدهُ كلمة ، وفَرَّقَ النحاة بين الكلام والكَلِم ، بأنَّ الكلامَ شرطُه الإفادَةُ ، والكَلِمُ شَرْطُه التركيبُ من ثلاثٍ فصاعداً ، لأنه جَمْعٌ في المعنى ، وأقلُّ الجمعِ ثلاثةٌ ، فيكونُ بينهما عمومٌ وخُصوصٌ من وجهٍ ، وتحقيقُ هذا مذكورٌ في كتبِهم . وهل الكلامُ مصدرٌ أو اسمُ مصدر ؟ خلافٌ . والمادةُ تَدُلُّ على التأثير ، ومنه الكَلْمُ وهو الجرحُ ، والكلامُ يؤثِّر في المخاطب قال :

٥٥٧ ـ ..... وجُرْحُ اللسانِ كجُرْحِ اليَدِ[2]

ويُطْلَقُ الكلامُ لغةً على الخطِّ والإشارةِ كقوله :

٥٥٨ ـ إذا كَلَّمَتْنِي بالعيونِ الفواتِرِ رَدَدْتُ عليها بالدموعِ البوادِرِ[3]

وعلى النفساني ، قال الأخطل :

٥٥٩ ـ إنَّ الكلامَ لفي الفؤادِ وإنما جُعِلَ اللسانُ على الفؤادِ دَلِيلا[4]

قيل : ولم يُوْجَدْ هذا البيتُ في ديوان الأخطل ، وأمَّا عند النحويين فلا يُطْلَقُ إلا على اللفظِ المركَّب المفيدِ بالوَضْع .

---

(١) انظر البحر المحيط (٢/٢٧٢) .

(٢) عجز بيت لامرىء القيس وصدره :
ولو عن نثا غيره جاءني .....
انظر ديوانه (١٨٥) ، الخصائص (١/٢١) .

(٣) البيت من شواهد البحر (٢/٤٥٢) .

(٤) ليس في ديوانه انظر شرح المفصل لابن يعيش (١/٢١) ، الشذور (٢٨) .

قوله : ﴿ من بعد ما عَقَلُوه ﴾ متعلِّقٌ بـ « يُحَرِّفُونه » . والتحريفُ : الإمالة والتحويل ، و « ثم » للتراخي : إمَّا في الزمانِ أو في الرتبةِ ، و « ما » يجوز أن تكونَ موصولةً اسميةً أي : ثم يُحَرِّفون الكلامَ من بعدِ المعنى الذي فَهِموه وعَرفوه . ويجوزُ أن تكونَ مصدريةً والضميرُ في « عَقَلوه » يعودُ حينئذٍ على الكلامِ ، أي مِنْ بعدِ تَعَقُّلِهم إياه . قوله : « وهم يَعْلَمون » جملةٌ حاليةٌ ، وفي العاملِ فيها قولان :

أحدهما : « عَقَلوه » ، ولكنْ يلزَمُ منه أن تكونَ حالاً مؤكدةً ، لأنَّ معناها قد فُهِمَ مِنْ قولِه « عَقَلُوه » .

والثاني : وهو الظاهرُ ، أنه يُحَرِّفونه ، أي يُحَرِّفونه حَالَ عِلْمِهم بذلك .

قوله تعالى : ﴿ وإذا لَقُوا ﴾ . . الآية ، قد تقدَّم نظيرُها أولَ السورةِ[1] ، وقد تقدَّم الكلامُ على مفرداتها وإعرابها ، فأغنى ذلك عن الإعادةِ .

وهذه الجملةُ الشرطيةُ تحتملُ وجهَيْن :

أحدُهما : أن تكونَ مستأنفةً كاشفةً عن أحوال اليهودِ والمنافقين .

والثاني : أن تكونَ في محلِّ نصبٍ على الحال معطوفةً على الجملة الحالية قبلها وهي : « وقد كان فريقٌ » والتقدير : كيف تطمعون في إيمانِهم وحالُهم كَيْتَ وكَيْتَ ؟ وقرأ ابن السَّمَيْفَع : لاقُوا ، وهو بمعنى لَقُوا ، فَاعَل بمعنى فَعِل نحو : سافر وطارَقْتُ النعل .

قوله : ﴿ بما فَتَحَ الله ﴾ متعلِّقٌ بالتحديث قبلَه ، وما موصولةٌ بمعنى الذي والعائدُ محذوفٌ أي : فَتَحَه الله . وأجازَ أبو البقاء أن تكونَ نكرةً موصوفةً أو مصدريةً ، أي : شيءٌ فَتَحه ، فالعائدُ محذوفٌ أيضاً ، أو بفتح الله عليكم . وفي جَعْلِها مصدريةً إشكالٌ من حيثُ إن الضميرَ في قولِه بعد ذلك : ﴿ لِيُحاجُّوكم به ﴾ عائدٌ على « ما » هذا هو الظاهرُ ، وما المصدريةُ حرفٌ لا يعودِ عليها ضميرٌ على المشهورِ خلافاً للأخفشِ وأبي بكر بن السراج[2] ، إلا أنْ يُتَكَلَّفَ فيُقال : الضميرُ يعودُ على المصدرِ المفهومِ من قوله : « أَتُحَدِّثُونهم » أو من قوله فَتَح ، أي : لِيحاجُّوكم بالتحديثِ الذي حُدِّثْتُمُوهم ، أو بالفتح الذي فَتَحه الله عليكم . والجملةُ من قولِهِ : « أَتُحَدِّثونهم » في محلِّ نصبٍ بالقَوْل ، والفتحُ هنا معناه الحكمُ والقَضاءُ ، وقيل : الفَتَّاحُ : القاضي بلغةِ اليمن ، وقيل الإنزال . وقيل : الإعلامُ أو التبيينُ بمعنى أنه بَيَّنَ لكم صفة محمدٍ عليه السلام ، أو المَنُّ بمعنى ما مَنَّ عليكم به من نَصْرِكم على عَدُوِّكم ، وكلُّ هذه أقوالٌ مذكورةٌ في التفسيرِ .

قوله : ﴿ لِيحاجُّوكم ﴾ هذه اللامُ تُسَمَّى لَام كي بمعنى أنها للتعليل ، كما أنَّ « كي » كذلك ، لا بمعنى أنها تَنْصِبُ ما بعدَها بإضمار بـ « كي » كما سيأتي ، وهي حرفُ جرٍّ ، وإنما دَخَلَتْ على الفعل لأنه منصوبٌ بأَنْ المصدريةِ مقدرةً بعدها، فهو معها بتأويل المصدرِ أي للمُحاجَّةِ ، فلم تَدْخُلْ إلا على اسم لكنه غيرُ صريح . والنصبُ بأَنْ المضمرةِ كَما تقدَّم لا بكَيْ خلافاً لابن كيسان والسيرافي[3] وإن ظَهَرَتْ بعدها نحو قولِه تعالى : ﴿ لكيلا تَأْسَوا ﴾[4] لأن

---

(١) سورة البقرة ، آية (١٤) .

(٢) تقدمت ترجمته .

(٣) الحسن بن عبدالله بن المرزبان القاضي أبو سعيد السيرافي النحوي شيخ الشيوخ وإمام الأئمة صاحب شرح الكتاب لم يسبق إلى مثله توفي ثاني رجب سنة ثمان وستين وثلاثمائة البغية (٥٠٨/١) .

(٤) سورة الحديد ، آية (٢٣) .

« أَنْ » هي أمُّ البابِ ، فادِّعاءُ إضمارِها أَوْلَى مِنْ غيرِها . وقال الكوفيون : « النصبُ باللامِ نفسِها ، وأَنَّ ما يظهر بعدَها من كي وأَنْ إنما هو على سبيلِ التأكيد » ، وللاحتجاجِ موضعٌ غيرُ هذا من كتب النحو . ويجوز إضمارُ أَنْ وإظهارُها بعد هذه اللامِ إلَّا في صورةٍ واحدةٍ وهي ما إذا وقع بعدها « لا » نحو قوله : ﴿ لئلاَّ يَعْلَم ﴾[1] ، ﴿ لئلا يكونَ للناسِ ﴾[2] ، وذلك لِما يَلْزَمُ من توالي لاَميْن فيثقُل اللفظُ . والمشهورُ في لغةِ العربِ كَسْرُ هذه اللامِ لأنها حرفُ جر وفيها لُغَيَّةٌ شاذَّةٌ وهي الفتح . وهذه اللامُ متعلقةٌ بقوله : « أَتُحَدِّثُونهم » . وذهب بعضُهم إلى أنَّها متعلقةٌ بـ « فَتَحَ » ، وليس بظاهرٍ ، لأنَّ المُحاجَّةِ ليست علة للفتح ، وإنما هي نشأت عن التحديث ، اللهم إلا أن يُقالَ : تَتَعَلَّقُ به على أنها لامُ العاقبة ، وهو قولٌ قيل به فصارَ المعنى أنَّ عاقبةَ الفتحِ ومَآلَه صارَ إلى أَنْ حاجُّوكم ، أو تقول : إنَّ اللام لامُ العِلَّة على بابِها ، وإنَمَا تَعَلَّقَتْ بفَتحَ لأنه سببٌ للتحديث ، والسَّبَبُ والمُسَبَّبُ في هذا واحدٌ . قوله : « به » الضميرُ يعودُ على « ما » من قوله : « بما فتح الله » وقد تقدَّم أنه يضعفُ القولُ بكونِها مصدريةً ، وأنه يجوز أن يعود على أحدِ المصدَرَيْنِ المفهومين من « أَتُحَدِّثُونهم » و « فتح » .

قوله : ﴿ عند ربكم ﴾ ظرفٌ معمولٌ لقولِه : « لِيحاجُّوكم » بمعنى لِيحاجُّوكم يومَ القيامة ، فَكَنَى عنه بقوله : « عند ربكم » ، وقيل : « عندَ » بمعنى في ، أي : ليحاجُّوكم في ربكم ، أي : فيكونون أَحَقَّ به منكم . وقيل : ثَمَّ مضَافٌ محذوفٌ أي : عند ذِكر ربِّكم ، وقيل : هو معمولٌ لقولِه : « بما فتح الله » أي بما فتح اللَّهُ مِنْ ربكم ليحاجُّوكم ، وهو نَعْتُه عليه السلام وأَخْذُ ميثاقِهم بتصديقِه . ورجَّحه بعضُهم وقال : « هو الصحيحُ ، لأنَّ الاحتجاجَ عليهم هو بما كانَ في الدنيا » وفي هذا نظرٌ مِنْ جهةِ الصناعة ، وذلك أنَّ « لِيُحَاجُّوكم » متعلقٌ بقوله : « أَتُحَدِّثونهم » على الأظهرِ كما تقدَّم فيلزَمُ الفَصْلُ به بين العاملِ ـ وهو فَتَح ـ وبين معمولِه ـ وهو عند ربك ـ وذلك لا يجوزُ لأنه أجنبيٌّ منهما .

قوله : ﴿ أفلا تَعْقِلون ﴾ تقدَّم الكلامُ على نظيرتها[3] . وفي هذه الجملةِ قولان :

أحدُهما [أنها] مندرجَةٌ في حَيِّز القولِ .

والثاني أنها من خطابِ الله تعالى للمؤمنين بذلك فَمَحَلُّها النصبُ على الأولِ ولا محلَّ لها على الثاني ، ومفعولُ « تَعْقِلُون » يجوزُ أن يكونَ مراداً ويجوزُ ألاَّ يكونَ .

قوله تعالى : ﴿ أَوَلاَ يَعْلمون أنَّ اللَّهَ ﴾ . . تقدَّم أنَّ مذهبَ الجمهورِ أنَّ النيةَ بالواوِ التقديمُ على الهمزةِ لأنَّها عاطفةٌ ، وإنما أُخِّرَتْ عنها لقوةِ همزةِ الاستفهام ، وأنَّ مذهبَ الزمخشري تقديرُ فِعْلٍ بعدَ الهمزةِ ، ولا للنفي . و « أنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ » يجوزُ أن تكونَ في محلِّ نصبٍ ، وفيها حينئذٍ تقديران ، أحدُهما أنَّها سادَّةٌ مَسَدَّ مفردٍ إن جَعَلْنَا عَلِمَ بمعنى عَرَف .

والثاني : أنها سادةٌ مَسَدَّ مفعولَيْن إنْ جَعَلْنَاها متعديةً لاثنين كظَنَنْتُ ، وقد تقدَّم أنَّ هذا مذهبُ سيبويهِ والجمهور ، وأنَّ الأخفشَ يَدَّعي أنها سَدَّتْ مَسَدَّ الأول والثاني محذوفٌ ، و « ما » يجوز أن تكونَ بمعنى الذي وعائدُها محذوف ، أي : ما يُسِرُّونه ويُعْلِنُونه ، وأن تكونَ مصدريةً أي : يعلم سِرهم وعَلَنَهم ، والسِرُّ والعلانِيَةُ متقابِلان .

---

(١) سورة الحديد ، آية (٢٩) .

(٢) سورة البقرة ، آية (١٥٠) .

(٣) سورة البقرة ، آية (٤٤) .

﴿ وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِيَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ ﴿٧٨﴾ فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لِيَشْتَرُوا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا فَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا يَكْسِبُونَ ﴿٧٩﴾ وَقَالُوا لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَعْدُودَةً قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدًا فَلَنْ يُخْلِفَ اللَّهُ عَهْدَهُ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٨٠﴾ ﴾

قوله تعالى : ﴿ ومنهم أُمِّيُّون ﴾ . . « منهم » خبرٌ مقدَّمٌ ، فيتعلَّقُ بمحذوفٍ . و « أُمِّيُّون » مبتدأٌ مؤخر ، ويجوزُ على رأي الأخفشِ أن يكونَ فاعلاً بالظرف قبلَه وإنْ لم يَعتمدْ ، وقد بَيَّنْتُ على ماذا يعتمد فيما تقدَّم . « وأُمِّيُّون جمع أُمِّيّ وهو مَنْ لا يكتب ولا يقرأ ، واختُلف في نسبته ، فقيل : إلى الأُم وفيه معنيان :

أحدُهما : أنه بحال أمِّه التي وَلَدَتْه مِنْ عَدَمِ معرفةِ الكتابة وليس مثلَ أبيه ، لأن النساءَ ليس منْ شُغْلِهِنَّ الكتابةُ .

والثاني : أنَّه بحاله التي وَلَدَتْهُ أمُّه عليهالم يتغيَّرْ عنها ولم يَنْتقِلْ . وقيل : نُسِبَ إلى الأُمَّة وهي القامَةُ والخِلْقَةُ ، بمعنى أنه ليس له من الناسِ إلا ذلك . وقيل : نسب إلى الأُمَّة على سَذاجَتِها قبل أن تَعْرِفَ الأشياء كقولهم : عامِّي أي : على عادة العامَّة . وعن ابن عباس : « قيل لهم أُمِّيُّون لأنهم لم يُصَدِّقوا بأم الكتاب » وقال أبو عبيدة : « قيل لهم أُمِّيُّون لإنزالِ الكتابِ عليهم كأنهم نُسبوا لأُمِّ الكتاب » .

وقرأ ابن أبي عبلة : « أُمِّيُون » بتخفيف الياء ، كأنه اسْتَثْقَلَ توالِيَ تضعيفين .

قوله : ﴿ لا يعلمون ﴾ جملة فعلية في محل رفع صفة لأُمِّيُون ، كأنه قيل : أُمِّيُّون غيرُ عالمين .

قوله : ﴿ إلا أمانيَّ ﴾ هذا استثناءٌ منقطعٌ ، لأن الأمانيَّ ليست من جنسِ الكتابِ ، ولا مندرجةً تحتَ مدلولِه ، وهذا هو المنقطعُ ، ولكنَّ شرطه أن يُتَوَهَّمَ دخولُه بوجهٍ ما كقولِه : ﴿ ما لهمْ به من عِلْم إلا اتِّباعَ الظنِّ ﴾[1] وقولِ النابغة :

٥٦٠ ـ حَلَفْتُ يمينـاً غيـرَ ذي مَثْنَـوِيَّـةٍ ولا عِـلْمَ إلا حُسْنُ ظنٍّ بصـاحبِ[2]

لأنَّ بِذِكْرِ العلم استُحْضِرَ الظنُّ ، ولهذا لا يَجُوز : صَهَلَت الخيلُ إلا حماراً .

واعلمْ أنَّ المنقطعَ على ضَرْبَيْن : ضربٍ يَصِحُّ تَوَجُّهُ العاملِ عليه نحو : « جاء القومُ إلا حماراً » وضربٍ لا يتوجَّهُ نحو ما مَثَّل به النحويون : « ما زاد إلا ما نَقَصَ ، وما نَفَعَ إلا ما ضَرَّ » فالأول فيه لغتان : لغةُ الحجازِ وجوبُ نصبهِ ولغةُ تميمٍ أنه كالمتصل ، فيجوزُ فيه بعد النفي وشِبْهِهِ النصبُ والإتباعُ ، والآيةُ الكريمة من الضَرْب الأول ، فيَحْتملُ نصبُها وجهين ، أَحَدُهُما : على الاستثناء المنقطع .

والثاني : أنه بدلٌ من الكتاب ، و « إلا » في المنقطع تُقَدَّر عند البصريين بـ « لكن » وعند الكوفيين بـ « بل » .

---

(١) سورة النساء ، آية (١٥٧) .

(٢) انظر ديوانه (٥٥) ، وهو من شواهد الكتاب (١/٣٦٥) ، القرطبي (٢/٥) .

وظاهرُ كلام أبي البقاء أن نَصْبَه على المصدرِ بفعلٍ محذوفٍ ، فإنَّه قال : « إلا أَمانيَّ » استثناء منقطع ، لأنَّ الأمانيَّ ليس من جنسِ العلم ، وتقديرُ « إلَّا » في مثلِ هذا بـ « لكنْ » ، أي : لكنْ يتمنَّونه أمانيَّ ، فيكونُ عندَه من بابِ الاستثناء المفَرَّغِ المنقطعِ ، فيصيرُ نظيرَ : « ما علمتُ إلا ظناً » وفيه نظرٌ .

والأمانيُّ جمع أُمْنِيَّة بتشديد الياء فيهما . وقال أبو البقاء : « يجوز تخفيفُها فيهما » . وقرأ أبو جعفر بتخفيفها ، حَذَفَ إحدى الياءَين ، تخفيفاً ، قال الأخفش : « هذا كما يُقال في جمعِ مفتاح : مفاتح ومفاتيح » ، قال النحاس : « الحَذْفُ في المعتلِّ أكثرُ » وأنشد قول النابغة :

٥٦١ ـ وهـل يُـرْجِـعُ التسليمَ أو يَكْشِفُ العَمَى ثـلاثُ الأثـافي والـرسـومُ البـلاقِـعُ[1]

وقال أبو حاتم : « كلُّ ما جاء واحدُه مشدَّداً من هذا النوع فلك في الجمعِ الوجهان » وأصلُه يَرْجِعُ إلى ما قال الأخفش . ووزن أُمْنِيَّة : أُفْعُولة من منَّى يُمَنِّي إذا تلا وقرأ ، قال :

٥٦٢ ـ تَـمَـنَّـى كـتـابَ الـلَّهِ آخـرَ لـيـلِه تَـمَـنِّـيَ داودَ الـزبـورَ عـلى رِسْـلِ[2]

وقال كعب بن مالكٍ :

٥٦٣ ـ تَـمَـنَّـى كـتـابَ الـلَّهِ أوَّلَ لَـيـلِه وآخِـرَه لاقـى حِـمـامَ الـمـقـادِرِ[3]

وقال تعالى : ﴿ إلا إذا تَمَنَّى ألقى الشيطانُ في أُمْنِيَّتِهِ ﴾[4] ، أيَ : قَرَأَ وتَلا ، فالأصلُ على هذا : أُمْنُوية ، فاعتلَّت اعتلالَ ميِّت وسيِّد ، وقد تقدَّم . وقيل : الأمنيَّةُ الكذبُ والاختلاقُ . وقيل ما يتمنَّاه الإنسان ويَشْتهيه . وقيل : ما يُقَدِّرُه ويَحْزرُه مِنْ مَنَّى إذا كَذَبَ أو تمنَّى أو قدَّر ، كقوله :

٥٦٤ ـ لا تَـأْمَـنَـنَّ وإنْ أمْـسَـيْـت في حَـرَمٍ حتى تُـلاقِي مـا يَمْني لـكَ المـاني[5]

أي : يقدِّر لك المقدِّرُ . وقال الراغب : « والمَنْيُ القَدْرُ ، ومنه « المَنا » الذي يُوزَنُ به ، ومنه : المَنِيَّة وهو الأجَلُ المقدَّرُ للحيوان ، والتمنِّي : تقديرُ شيءٍ في النفسِ وتصويرُه فيها ، وذلك قد يكونُ عن ظَنٍّ وتخمين ، وقد يكونُ بناءً على رَوِيَّةٍ وأصلٍ ، لكنْ لمَّا كان أكثرُه عن تَخْمينٍ كان الكذبُ أَمْلَكَ له ، فأكثرُ التمنِّي تصوُّرُ ما لا حقيقةَ له ، والأُمْنِيَّةُ : الصورةُ الحاصلةُ في النفسِ مِنْ تمنِّي الشيءِ ، ولمَّا كان الكذبُ تَصَوُّرَ ما لا حقيقة له وإيرادَه باللفظِ صار التمنِّي كالمبدأ للكذبِ فعُبِّر به عنه ، ومنه قولُ عثمانَ رضي اللَّهُ عنه : « ما تَغَنَّيْتُ ولا تَمَنَّيْتُ منذ أَسلمْتُ » . وقال الزمخشري : « والاشتقاقُ من مَنَّى إذا قدَّر ، لأن المتمنِّي يُقَدِّر في نفسِه ويَحْزِرُ ما يتمنَّاه ، وكذلك المختلقُ ، والقارئُ يقدِّر أنَّ كلمةَ كذا بعد كذا » فجَعَلَ بين هذه المعاني قَدْراً مشتركاً وهو واضحٌ .

قولُه : ﴿ وإنْ هُمْ إلَّا يَظُنُّون ﴾ « إنْ » نافيةٌ بمعنى ما ، وإذا كانت نافيةً فالمشهورُ أنها لا تعملُ عملَ « ما » الحجازيةِ ، وأجاز بعضُهم ذلك ونَسَبه لسيبويهِ وأَنْشدوا :

---

(١) البيت لذي الرمة انظر ديوانه (١٢٧٤) وليس للنابغة وانظر المقتضب (٢/١٧٦) ، الأشموني (١/١٨٧) ، المخصص (١٧/١٠٠) ، الهمع (٢/١٥٠) ، الدرر (٢/٢٠٦) .

(٢) البيت من شواهد القرطبي (٢/٦) ، وهو في اللسان (منى) .

(٣) انظر المحرر الوجيز (١/٣٣٠) .

(٤) سورة الحج ، آية (٥٢) .

(٥) البيت لسويد بن عامر وهو في اللسان والتاج منى ، والقرطبي (٢/٦) .

٥٦٥ ـ إنْ هُوَ مستولياً على أحَدٍ إلاَّ على أضْعَفِ المجانينِ[١]

و« هو » اسمُها و« مستولياً » خبرُها ، فقولُه « هم » في محلِّ رفعٍ بالابتداء ، لا اسم « إنْ » ، لأنها لم تَعْمَل على المشهور ، و« إلاَّ » للاستثناء المفرغ ، و« يَظُنُّون » في محلِّ الرفع خبراً لقوله « هم » وحَذَفَ مفعولَي الظنِّ للعلمِ بهما ، أو اقتصاراً ، وهي مسألةُ خلافٍ .

قولُه تعالى : ﴿ فويلٌ للذين يكتُبون ﴾ . . وَيْلٌ مبتدأ وجاز الابتداء به وإن كانَ نكرةً لأنه دعاءٌ عليهم ، والدعاءُ من المسوِّغاتِ سواءً كان دعاءً له نحو : ﴿ سلامٌ عليكم ﴾[٢] ، أو عليه كهذه الآية ، والجارُّ بعده الخبرُ فيتعلَّقُ بمحذوف . وقال أبو البقاء : « ولو نُصِبَ لكانَ له وجهٌ على تقدير : أَلْزَمهم الله ويلاً ، واللامُ للتبيين لأنَّ الاسمَ لم يُذْكَرْ قَبْلَ المصدر » يعني أنَّ اللامَ بعد المنصوبِ للبيانِ فتتعلَّقُ بمحذوفٍ ، وقولُه : « لأنَّ الاسم » يعني أنه لو ذُكِرَ قبلَ « ويلَ » فقلت : « ألزم الله زيداً ويلاً » لم يَحْتَجْ إلى تبيين بخلاف ما لو تأخر ، وعبارةُ الجَرْميّ توهم وجوبَ الرفعِ في المقطوعِ عن الإضافة ، ونَصَّ الأخفش على جوازِ النصبِ فإنه قال : « ويجوزُ النصبُ على إضمار فعلٍ أي : أَلْزمهم الله ويلاً » .

واعلم أن ويلاً وأخواتِه وهي : وَيْح ووَيْس ووَيْب وعَوْل من المصادرِ المنصوبةِ بأفعالٍ من غير لفظِها ، وتلك الأفعالُ واجبةُ الإضمارِ ، لا يجوز إظهارُها البتة لأنها جُعِلَتْ بدلاً من اللفظ بالفعلِ ، وإذا فُصِل عن الإضافةِ فالأحسنُ فيه الرفعُ ، نحوَ : « وَيْلٌ له » وإن أُضِيفَ نُصِبَ على ما تقدَّم ، وإن كان عِبارةُ الجرميّ توهُم وجوبَ الرفعِ عند قَطْعِه عن الإضافة فإنه قال : « فإذا أَدْخَلْتَ اللامَ رَفَعْتَ فقلت : ويلٌ له ، وَوَيْحٌ له » كأنه يُريد على الأكثر ، ولم يَسْتعمل العربُ منه فعلاً لاعتلالِ عينه وفائِه ، وقد حَكى ابن عرفة[٣] : « تَوَيَّلَ الرجلُ » إذا دَعا بالوَيْل ، وهذا لا يَرُدُّ ، لأنه مثلُ قولهم : « سَوَّفْتَ ولَوْلَيْتَ » إذا قلتَ : له سوفَ ولو .

ومعنى الوَيْلِ شِدَّةُ الشر قاله الخليل ، وقال الأصمعي : الوَيْلُ : التفجُّع ، والوَيْل : الترحُّم . وقال سيبويه : « وَيْل : لِمَنْ وَقَع في الهَلَكَة ، ووَيْحٌ زَجْرٌ لمَنْ أَشْرَفَ على الهَلاك » وقيل : الويلُ الحُزْن ، وهل وَيْل ووَيْح ووَيْس ووَيْب بمعنى واحد أو بينها فرقٌ ؟ خلافٌ ، وقد تقدَّم ما فرَّق به سيبويه في بعضِها . وقال قومٌ : وَيلٌ في الدُّعاء عليه ، ووَيْحٌ وما بعدَه ترحُّمٌ عليه . وزعم الفرّاء أن أصلَ وَيْل : وَيْ أي حُزْن ، كما تقول : وَيْ لفلان ، أي حُزْن له ، فَوَصَلَتْه العربُ باللام ، وقَدَّرَتْ أنَّها منه فأَعْرَبوها وهذا غريبٌ جداً . ويقال : وَيْل ووَيلَة بالتاء ، وقال امرؤ القيس :

٥٦٦ ـ لـه الـويـلُ إنْ أَمْسى ولا أمُّ عـامـرٍ لَـدَيْـهِ ولا البَسْبـاسَـةُ ابنـةُ يَشْكُـرا[٤]

وقال أيضاً :

---

(١) البيت في المقرب (١/١٠٥) ، رصف المباني (١٠٨) ، الأزهية (٣٣) ، الهمع (١/١٢٥) .

(٢) سورة الرعد ، آية (٢٤) .

(٣) إبراهيم بن محمد بن عرفة بن سليمان بن المغيرة بن حبيب بن المهلب بن أبي صفرة العتكي الأزدي الواسطي أبو عبدالله الملقب بنفطويه توفي ثاني عشر ربيع الأول سنة ثلاث وعشرين وثلاثمائة البغية (١/٤٢٨ ـ ٤٢٩) .

(٤) انظر ديوانه (٦٨) ، برواية « ولا أم هاشم » تفسير القرطبي ، البحر (٤/٣١٣) ، اللسان « قرب » البسباسة : ابنة يشكر .

٥٦٧ ـ ويـومَ دَخَـلْتَ الـخِـدْرَ خِـدْرَ عُـنَـيْـزَةٍ فقـالَتْ : لَكَ الـوَيْـلاتُ إنَّـك مُـرْجِلي[1]

فويلات جمع وَيْلَة لا جمعُ وَيْل كما زَعَم ابن عطية لأنَّ جمعَ المذكر بالألفِ والتاءِ لا يَنْقَاسُ .

قوله : ﴿ بأيْديهم ﴾ متعلِّقٌ بيكتُبون ، ويَبْعُدُ جَعْلُه حالاً من « الكتاب » ، والكتابُ هنا بمعنى المكتوب ، فنصبُه على المفعولِ به ، ويَبْعُدُ جَعْلُهُ مصدراً على بابِه ، وهذا من بابِ التأكيد فإن الكُتْبَةَ لا تكون بغير اليدِ ، ونحوُه : ﴿ ولا طَائرٌ يَطيرُ بجناحَيْهِ ﴾[2] ، ﴿ يقولون بأفواهِهم ﴾[3] . وقيل : فائدةُ ذكره أنَّهم باشَرُوا ذلك بأنفسِهم ولم يَـأْمُروا بـه غيرَهم ، فإنَّ قولَك : فَعَلَ فلانٌ كذا يَحْتملُ أنه أمر بفعلِه ولم يُباشِرْه ، نحو : بنى الأميرُ المدينةَ ، فأتى بذلِك رَفْعاً لهذا المجازِ . وقيل : فائدتُه بيانُ جُرْأتِهم ومُجَاهَرَتِهم ، فإنَّ المباشِرَ للفعل أشدُّ مواقعةً مِمَّنْ لم يباشِرْه . وهـذا القولان قريبان من التأكيد ، فإنَّ أصلَ التأكيدِ رَفْعُ توهُّمِ المجاز . وقال ابنُ السَّرَّاج : « ذِكرُ الأيدي كنايةٌ عن أنهم اختلقوا ذلك من تِلْقائهم ومِنْ عندِ أنفسِهم » وهذا الذي قاله لا يَلْزَمُ .

والأيدي جمعُ يَدٍ ، والأصلُ : أَيْدُيٌ بضمِّ الدالِ كفَلْس وأَفْلُس في القلة فاستُثْقِلَت الضمةُ قبل الياءِ فَقُلِبَت كسرةً للتجانسِ نحو : بِيْض جمعَ أَبْيض ، والأصلُ : بُيْض بضم الياء كحُمْر جمع أَحْمر ، وهذا رأيُ سيبويه ، أعني أنه يُقِرُّ الحرفَ ويُغَيِّر الحركةَ ومذهبُ الأخفشِ عكسُه ، وسيأتي تحقيقُ مذهَبَيْهما عند ذِكْرِ « معيشة » إنْ شاء الله تعالى .

وأصل يد : يَدْي بسكونِ العَيْنِ ، وقيل : يَدَي بتحريكِها ، فتحرَّك حرفُ العلة وانفتَح ما قبلَه فقُلِب ألفاً فصارَ يداً كَرَحَىً ، وعليه التثنيةُ : يديان ، وعليه أيضاً قوله :

٥٦٨ ـ يـا رُبَّ سـارٍ بـاتَ لـن يُـوَسَّـدا تحتَ ذِراعِ الـعَـنْسِ أو كـفَّ اليَـدا[4]

والمشهورُ في تثنيتها عَدَمُ ردِّ لامِها ، قال تعالى : ﴿ بل يداهُ مَبْسُوطَتَان ﴾[5] ﴿ تبَّت يد أبي لَهَبٍ ﴾[6] ، وقد شَذَّ الردُّ في قوله : يَدَيانِ .

٥٦٩ ـ يَـدَيَـان بَـيْـضَـاوان عِـنـدَ مُـحَـلِّمٍ قـد يَمْنَـعـانِـكَ أنْ تُضَـامَ وتُـقْهَـرا[7]

وأيادٍ جمعُ الجمعِ نحو : كَلْبَ وأَكْلُب وأكالب . ولا بدَّ في قوله : « يكتبُون الكتابَ » مِنْ حَذْفٍ يَصِحُّ معه المعنى ، فقدَّره الزمخشري : « يكتبون الكتابَ المحرَّفَ » وقدَّرَه غيرُه حالاً من الكتاب تقديرُه : يكتُبون الكتابَ مُحَرَّفاً ، وإنما أَحْوَجَ إلى هذا الإضمارِ لأنَّ الإنكارَ لا يَتَوَجَّهُ على مَنْ كَتَب الكتاب بيده إلا إذا حَرَّفه وغَيَّره .

قوله : ﴿ ليَشْتَرُوا ﴾ اللامُ لامُ كي ، وقد تقدَّمت . والضميرُ في « به » يعودُ على ما أشاروا إليه بقولهم : « هذا من عند الله » و « ثمناً » مفعولُه ، وقد تقدَّم تحقيقُ دخولِ الباءِ على غيرِ الثمن عند قولِه : ﴿ ولا تَشْتَرُوا بآياتي ثمناً قليلاً ﴾[8] فَلْيُلْتَفَتْ إليه ، واللامُ متعلقةٌ بيقولون ، أي : يقولونَ ذلك لأجلِ الاشتراءِ . وأَبْعَدَ مَنْ جَعَلَها متعلقةً

---

(١) البيت من معلقته المشهورة انظر ديوانه (١١) ، شرح المعلقات للتبريزي (٧٠) ، والشنقيطي (٦٠) .

(٢) سورة الأنعام ، آية (١٦) .

(٣) سورة آل عمران ، آية (١٦) .

(٤) البيت في شرح المفصل لابن يعيش (١٥٢/٤) ، الدرر (١٣/١) .

(٥) سورة المائدة ، آية (٦٤) .

(٦) سورة المسد ، آية (١) .

(٧) البيت في مجالس العلماء (٣٢٧) ، الخزانة (٢٦٩/٢) ، أمالي ابن الشجري (٣٥/٢) ، شرح المفصل لابن يعيش (١٥١/٤) ، شرح الشافية (٦٥/٢) .

(٨) سورة البقرة ، آية (٤١) .

بالاستقرارِ الذي تضمَّنه قولُه « مِنْ عند الله » .

قوله : ﴿ مِمَّا كَتَبَتْ أيديهم ﴾ متعلِّقٌ بوَيْل أو بالاستقرارِ في الخبر ، و « مِنْ » للتعليلِ ، و « ما » موصولةٌ اسميةٌ والعائدُ محذوفٌ ، ويجوزُ أن تكونَ نكرةً موصوفةً وليس كقوةِ الأولِ والعائدُ أيضاً محذوفٌ أي : كَتَبَتْهُ ، ويجوزُ أَنْ تكونَ مصدريةً أي : مِنْ كَتْبِهم ، و ﴿ ويلٌ لهم مِمَّا يَكْسِبُون ﴾ مثلُ ما تقدَّم قبلَه ، وإنما كرَّر « الوَيْل » لِيُفيدَ أنَّ الهَلَكَة متعلقةٌ بكلِّ واحدٍ من الفِعْلَيْنِ على حِدَتِه لا بمجموعِ الأمرَيْنِ ، وإنَّما قَدَّم قولَه : « كَتَبَتْ » على « يَكْسبون » لأن الكتابةَ مُقَدَّمةٌ فنتيجتُها كسبُ المالِ ، فالكَتْبُ سببٌ والكسبُ مُسَبَّبٌ ، فجاء النَّظْمُ على هذا .

قوله تعالى : ﴿ إلاَ أيَّاماً معدودةً ﴾ . . هذا استثناءٌ مفرَّغٌ ، فأيَّاماً منصوبٌ على الظرفِ بالفعلِ قبلَه ، والتقديرُ : لَنْ تَمَسَّنا النارُ أبداً إلا أياماً قلائلَ يَحْصُرُها العَدُّ ، لأن العَدَّ يَحْصُر القليلَ ، وأصلُ أَيَّام : أَيْوام لأنه جمعُ يوم ، نحو : قَوْم وأَقْوامٍ ، فاجتمع الياءُ والواوُ وَسَبَقَتْ إحداهُما بالسكونِ فَوَجَبَ قَلْبُ الواوِ ياءً وإدغامُ الياءِ في الياءِ ، مثل هيِّن وميِّت .

قوله : ﴿ أَتَّخَذْتُمْ ﴾ الهمزةُ للاستفهامِ ، ومعناهُ الإنكارُ والتقريعُ ، وبها استُغْنِيَ عن همزةِ الوصل الداخلةِ على «اتَّخَذْتُم» كقوله: «أفترىٰ على الله»[1]، «أَصْطَفَى»[2] وبابه. وقد تقدَّم القولُ في تصريفِ «اتَّخَذْتُمْ» وخلافُ أبي علي فيها . ويُحْتَمَلُ أَنْ تكونَ هنا متعديةً لواحد . قال أبو البقاء : « وهو بمعنى جَعَلْتُم المتعدية لواحد» ، ولا حاجةَ إلى جَعْلِها بمعنى « جَعَل » في تعدِّيها لواحد ، بل المعنى : هل أَخَذْتُم مِنَ اللَّهَ عَهْداً ، ويُحتملُ أَن تتعدَّىٰ لاثنين ، والأولُ « عهد » ، والثاني « عند الله » مقدَّماً عليه ، فعلىٰ الأولِ يتعلَّقُ « عند الله » باتَّخَذْتُمْ ، وعلى الثاني يتعلَّقُ بمحذوفٍ . ويجوزُ نَقْلُ حركةِ همزةِ الاستفهامِ إلى لام « قُلْ » قبلَها فَتُفْتَحُ وتُحْذَفُ الهمزةُ وهي لغةٌ مطَّرِدَةٌ قرأ بها نافع في روايةِ ورش عنه .

قوله : ﴿ فَلَنْ يُخْلِفَ الله ﴾ هذا جوابُ الاستفهامِ المتقدِّمِ في قوله : « أَتَّخَذْتُمْ » وهل هذا بطريقِ تضمينِ الاستفهامِ معنى الشرطِ ، أو بطريقِ إضمار الشرطِ بعدَ الاستفهامِ وأخواتِهِ ؟ قولان ، تقدَّم تحقيقُهما . واختار الزمخشري القولَ الثاني ، فإنه قال : « فَلَنْ يُخْلِفَ » متعلِّقٌ بمحذوفٍ تقديرُه : « إن اتَّخَذْتُمْ عندَ الله عَهْداً فَلَنْ يُخْلِفَ اللَّهُ عهدَه » . وقال ابنُ عطية : « فلن يُخْلِف اللَّهُ عهدَه » : اعتراضٌ بين أثناءِ الكلامِ . كأنه يَعْني بذلك أنَّ قوله : « أم تَقُولون » مُعادِلٌ لقولِه : « أتَّخذتم » فَوَقَعَتْ هذه الجملةُ بين المتعادِلَيْنِ معترضةً ، والتقديرُ : أيُّ هذين واقعٌ ؟ اتِّخاذِكم العهدَ أم قولِكم بغيرِ علمٍ ، فعلى هذا لا محلَّ لها من الإعراب ، وعلى الأول محلُّها الجَزْمُ .

قوله : ﴿ أَمْ تقولونَ ﴾ « أمْ » هذه يجوزُ فيها وجهان :

أحدُهما : أَنْ تكونَ متصلةً فتكونَ للمعادَلةِ بين الشيئين ، أي : أيُّ هذين واقعٌ ، وأَخْرَجَهَ مُخْرَجَ المتردِّدِ فيه ، وإنْ كان قد عُلِم وقوعُ أحدِهما ، وهو قولُهم على اللَّهِ ما لا يعلمون للتقرير ، ونظيرُه : ﴿ وإنَّا أو إيَّاكم لَعلى هدىً أو في ضلال مبين ﴾[3] وقد عُلِم أيُّهما على هدىً وأيُّهما في ضلالٍ ، وقد عَرَفْتَ شروطَ المتصلةِ أولَ السورة . ويجوزُ أن تكونَ منقطعةً ، فتكونَ غيرَ عاطفةٍ ، وتُقَدَّر بـ بل والهمزةِ والتقديرُ : بل أتقولون ، ويكونُ الاستفهامُ للإنكارِ لأنه قد وقع

---

(١) سورة سبأ ، آية (٨) .

(٢) سورة الصافات ، آية (١٥٣) .

(٣) سورة سبأ ، آية (٢٤) .

القولُ منهم بذلك ، هذا هو المشهورُ في أمِ المنقطعةِ . وزعم جماعةٌ أنها تُقَدَّر بـ « بل » وجدَها دونَ همزةِ استفهامٍ ، فَيُعْطَفُ ما بعدَها على ما قبلها في الإعرابِ ، واستدَلَّ عليه بقولِهم : إنَّ لنا إبلاً أَمْ شاءً ، بنصْبِ « شاء » وقول الآخر :

٥٧٠ ـ وَلَيْتَ سُلَيْمىٰ في المَنَامِ ضَجيعتي هنالِكَ أَمْ في جنةٍ أَمْ جَهَنَّمِ[1]

تقديره : بل في جهنَّمَ ، ولو كانَتْ همزةُ الاستفهامِ مقدَّرةً بعدَها لَوَجَبَ الرفعُ في « شاء » و « جهنم » على أنها خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ ، وليس لقائلٍ أن يقولَ : هي في هذين الموضعينِ متصلةٌ لِمَا عُرِفَ مِنْ أنَّ شرطَها أَنْ تتقدَّمَها الهمزةُ لفظاً أوْ تقديراً ، ولا يَصْلُحُ ذلك هنا .

قوله : ﴿ ما لا تَعْلمون ﴾ « ما » منصوبةٌ بتقولون ، وهي موصولةٌ بمعنى الذي أو نكرةٌ موصوفةٌ ، والعائدُ على كِلا القَوْلَيْنِ محذوفٌ ، أي : ما لا تعلمونه ، فالجملة لا محلَّ لها على القولِ الأولِ ، ومحلُّها النصبُ على الثاني ولا يَجُوزُ أن تكونَ هنا مصدريةً .

بَلَىٰ مَن كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِۦ خَطِيٓـَٔتُهُۥ فَأُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٨١﴾ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٨٢﴾ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَقُولُوا۟ لِلنَّاسِ حُسْنًا وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنكُمْ وَأَنتُم مُّعْرِضُونَ ﴿٨٣﴾

قوله تعالى : ﴿ بلىٰ ﴾ . . حَرْفُ جوابٍ كنَعَم وجَيْرِ وأَجَلْ وإي ، إلَّا أنَّ « بلى » جوابٌ لنفي متقدِّمٍ ، سواءٌ دخلَه استفهامٌ أم لا ، فيكونُ إيجاباً له نحو قول القائلِ : ما قام زيدٌ فتقولُ : بلى ، أي : قد قام ، وتقول : أليس زيداً قائماً ؟ فتقول بلىٰ ، أي : هو قائم ، قال تعالى : ﴿ أَلَسْتُ بربِّكم ؟ قالوا : بلى ﴾[2] ويروى عن ابن عباس أنهم لو قالوا : نَعَمْ لَكَفروا . فأمَّا قولُه :

٥٧١ ـ أليسَ الليلُ يَجْمَعُ أُمَّ عمرٍو وإيَّانا فَذَاكَ بِنا تَدانِي
نَعَمْ وَتَرىٰ الهلالَ كما أَراه وَيَعْلُوها النهارُ كما عَلاني[3]

فقيل : ضرورةٌ ، وقيل : نَظَرَ إلى المعنى ؛ لأنَّ الاستفهامَ إذا دَخَل على النفي قَرَّره ، وبهذا يُقال : فكيفَ نُقل عن ابن عباس أنَّهم لو قالوا نعم لكَفروا ، مع أنَّ النفي صَار إيجاباً ؟ وقيل : قَوْلُه : « نعم » ليس جواباً لـ « أليس » إنما

---

(١) البيت لعمر بن أبي ربيعة وهو من ملحق ديوانه (٥٠١) ورواية العجز فيه :
....
لدى الجنةِ الخضراء أوفى جهنم
وانظر أوضح المسالك (٣/٥١) .

(٢) سورة الأعراف ، آية (١٧٢) .

(٣) البيتان لحجدر بن مالك وهما في أمالي القالي (١/٢٨٢) ، والمقرب (١/٢٩٤) ، رصف المباني (٣٦٥) ، المغني (٢/٣٤٧) ، الخزانة (١١/٢٠١) .

هو جوابٌ لقولِه : « فذاكَ بنا تَداني » ، فقوله تعالى : « بلى » رَدٌّ لقولِهم : ﴿ لَنْ تَمَسَّنا النارُ ﴾ أي : بلى تَمَسُّكم أبداً ، بدليلِ قولِه : ﴿ هم فيها خالدون ﴾ قاله الزمخشري ، يريد أن « أبداً » في مقابَلَةِ قولهم : ﴿ إلا أياماً معدودةً ﴾ وهو تقديرٌ حَسَنٌ . والبصريون يَقُولون : إنَّ « بلىٰ » حرفٌ بسيطٌ . وزعم الكوفيون أنَّ أصلها بل التي للإضراب ، زِيْدَتْ عليها الياء ليَحْسُنَ الوقف عليها ، وضُمِّنت الياء معنى الإيجاب ، قيل : تَدُلُّ على رَدِّ النفي والياءُ تَدُلُّ على الإيجابِ ، يَعْنُون بالياءِ الألفَ ، وإنما سَمَّوْها ياءً لأنَّها تُمال وتُكْتَبُ بالياءِ ، ولتحقيقِ المذهبين موضعٌ غيرُ هـذا ، وسيأتي الكلامُ إن شاء الله في بقيةِ حروفِ الجواب .

قولُه : ﴿ مَنْ كَسَبَ ﴾ يجوزُ « مَنْ » وجهان ، أحدُهما : أن تكونَ موصولةً بمعنى الذي . والخبرُ قولُه : « فأولئك » ، وجازَ دخولُ الفاءِ في الخبر لاستكمالِ الشروطِ المذكورةِ فيما تقدَّم . ويؤيِّد كونَها موصوفةً ذِكرُ قَسيمِها موصولاً وهو قولُه : « والذين كفروا » ، ويجوزُ أن تكونَ شرطيةً ، والجوابُ قولُه « فأولئك » وعلى كِلا القولين فمَحَلُّها الرفعُ بالابتداء ، لكنْ إذا قلنا إنها موصولةٌ كان الخبر : « فأولئك » وما بعد بلا خلافٍ ، ولا يكونُ لقولِه « كَسَب سيئةً » وما عُطِفَ عليه مَحَلٌّ من الإعرابِ لوقوعِه صلةً ، وإذا قلنا إنها شرطيةٌ فيجيء في خبرها الخلافُ المشهورُ : إمَّا الشرطُ أو الجزاءُ أو هما ، حَسْبما تقدَّم ، ويكونُ قولُه « كَسَب » وما عُطِفَ عليه في محلِّ جَزْمٍ بالشرط .

و « سيئةً » مفعولٌ به ، وأصلُها : سَيْوِئَةَ ، لأنَّها من ساءَ يسُوءِ ، فوزنُها فَيْعِلة ، فاجتمعَ الياءُ والواوُ وسَبَقَتْ إحداهما بالسكون ، فأُعِلَّتْ إعلالَ سَيِّد وميِّت ، وقد تقدَّم . وراعى لفظ « مَنْ » مرةً فأفرَدَ في قوله « كسب » ، و « به » و «خطيئته » ، والمعنى مرةً أخرى ، فَجَمَع في قوله : « فأولئك أصحابُ النار هم فيها خالدون » . وقرأ نافعٌ وأهلُ المدينة : « خطيئاتُه » بجمعِ السلامة ، والجمهور : « خطيئتُه » بالإفراد . ووجهُ القراءتين ينبني على مَعرفة السيئة والخطيئة . وفيهما أقوالٌ .

أحدُهما : أنهما عبارتان عن الكفر بلفظَيْن مختلفين .

الثاني : السيئةُ الكفرُ ، والخطيئةُ الكبيرةُ .

الثالث : عكسُ الثاني . فوجْهُ قراءةِ الجماعة على الأولِ والثالث أنَّ المرادَ بالخطيئةِ الكفرُ وهو مفردٌ ، وعلى الوجهِ الثاني أنَّ المرادَ به جنسُ الكبيرةِ . ووجهُ قراءةِ نافعٍ على الوجهِ الأول والثالثِ أنَّ المرادَ بالخطيئات أنواعُ الكفرِ المتجَدِّدَة في كلِّ وقتٍ ، وعلى الوجه الثاني أنَّ المرادَ به الكبائرُ وهي جماعةٌ . وقيل : المرادُ بالخطيئةِ نفسُ السيئةِ المتقدِّمة فسمَّاها بهذين الاسمين تقبيحاً لها ، كأنَّه قال : وأَحاطَتْ به خطيئتُه تلك ، أي السيئة ، ويكونُ المرادُ بالسيئةِ الكفرَ ، أو يُراد بهم العصاةُ ، ويكونُ أرادَ بالخلودِ المُكْثَ الطويلَ ، ثم بعد ذلك يَخْرُجُون .

وقوله : ﴿ فأولئك أصحابُ ﴾ إلى آخره تقدَّمَ نظيرُه[1] فلا حاجةَ إلى إعادَتِه . وقُرِىء[2] « خطاياه » تكسيراً ، وهذه مخالِفةٌ لسَوادِ المصحفِ ، فإنه رُسِم « خطيئتُه » بلفظِ التوحيدِ . وقد تقدَّم القول في تصريف خطايا .

قولُه تعالى : ﴿ وإذ أَخَذْنَا ﴾ . . « إذ » معطوفٌ على الظروفِ التي قبله ، وقد تقدَّم ما فيه من كونِه متصرفاً أو لا . و « أَخَذْنا » في محلِّ خفضٍ ، أي : واذكر وقتَ أَخْذِنا ميثاقَهم أو نحو ذلك .

---

(١) سورة البقرة ، آية (٣٩) .

(٢) انظر البحر المحيط (١/ ٢٧٩) .

قوله : ﴿ لا تَعْبُدون ﴾ قُرىء بالياءِ والتاء[١] ، وهو ظاهرٌ . فَمَنْ قَرَأَ بالغَيْبة فلأنَّ الأسماءَ الظاهرةَ حكمُها الغَيْبة ، ومَنْ قَرَأَ بالخطابِ فهو التفاتٌ ، وحكمتُه أنَّه أَدْعىٰ لقبولِ المخاطبِ الأمرَ والنهيَ الوارِدَيْنِ عليه ، وجَعَل أبو البقاء قراءةَ الخطابِ على إضمارِ القَوْلِ . قال : « يُقْرَأُ بالتاء على تقدير : قُلْنا لهم : لا تَعْبُدون إلا الله » وكونُه التفاتاً أَحْسَنُ ، وفي هذه الجملةِ المنفيَّةِ من الإعرابِ ثمانيةُ أوجهٍ :

أَظْهَرُها : أنَّها مفسِّرةٌ لأَخْذِ الميثاقِ ، وذلك أنه لمَّا ذَكَر تعالى أنه أَخَذَ ميثاقَ بني إسرائيل كانَ في ذلك إيهامٌ للميثاق ما هو ؟ فأتىٰ بهذه الجملةِ مفسِّرةً له ، ولا محلَّ لها حينئذٍ من الإعراب .

الثاني : أنها في محلِّ نصبٍ على الحال من « بني إسرائيل » وفيها حينئذ وجهان :

أحدُهما : أنَّها حالٌ مقدَّرة بمعنى أَخَذْنا مِيثاقَهم مقدِّرين التوحيدَ أبداً ما عاشُوا .

والثاني : أنها حالٌ مقارِنةٌ بمعنى : أَخَذْنَا ميثاقَهم ملتزمين الإقامةَ على التوحيد ، قالَه أبو البقاء ، وسَبَقَه إلى ذلك قطرب والمبرِّد ، وفيه نظرٌ من حيث مجيءُ الحال من المضافِ إليه في غير المواضِع الجائز فيها ذلك على الصحيحِ ، خلافاً لمَنْ أجازَ مجيئَها من المضافِ إليه مطلقاً ، لا يُقال المضافُ إليه معمولٌ في المعنى لميثاق ، لأنَّ ميثاقاً إمَّا مصدرٌ أو في حكمه ، فيكونُ ما بعده إمَّا فاعلاً أو مفعولاً ، وهو غير جائز لأنَّ مِنْ شرطِ عملِ المصدرِ غير الواقِعِ موقعَ الفعلِ أَنْ ينحلَّ لحرفٍ مصدريٍ وفعل وهذا لا يَنْحَلُّ لهما ، لَو قَدَّرْتَ : وإذ أَخَذْنا أن نواثِقَ بني إسرائيلَ أو يواثقنا بنو إسرائيل لم يَصِحَّ ، ألا ترى أنَّك لو قُلْتَ : أَخَذْتُ علمَ زيدٍ لم يتقدَّر بقول : أخذت أَنْ يعلَمَ زيدٌ ، ولذلك مَنَع ابن الطراوة[٢] في ترجمة سيبويه : « هذا بابُ علم ما الكِلمُ من العربية » أن يُقَدَّر المصدرُ بحرفٍ مصدري والفعل ، وَردَّ وأنكر على مَنْ أجازه .

الثالث : أن يكونَ جواباً لقَسمٍ محذوفٍ دَلَّ عليه لفظُ الميثاق ، أي : استَحْلَفْناهم أو قلنا لهم : باللَّهِ لا تعبدون . ونُسِب هذا الوجهُ لسيبويه ووافقه الكسائي والفراء والمبرِّدُ .

الرابع : أن يكونَ على تقديرِ حَذْفِ حرفِ الجرّ ، وحَذْفِ أَنْ ، والتقديرُ : أَخَذْنَا ميثاقَهم على أَنْ لا تعبدوا أو بأَنْ لا تَعْبدوا ، فَحُذِفَ حرفُ الجر لأنَّ حَذْفَه مطَّردٌ مع أَنَّ وأَنْ كما تقدَّم غيرَ مرة ، ثم حُذِفَتْ « أَنْ » الناصبةُ فارتفع الفعلُ بعدَها ونظيرُه قولُ طرفة :

٥٧٢ ـ ألا أَيُّهذا الزاجري أحضرُ الوغىٰ وأَنْ أشهدَ اللذاتِ هل أَنْتَ مُخْلِدي[٣]

وحَكَوا عن العرب : « مُرْهُ يَحْفِرَها » أي : بِأَنْ يَحْفِرَها ، والتقديرُ : عن أَنْ أَحْضُرَ ، وبأَنْ يَحْفِرَها ، وفيه نظرٌ ، فإنَّ إضمارَ « أَنْ » لا ينقاسُ ، إنَّما يجوزُ في مواضعَ عَدَّها النَّحْويون وجَعَلُوا ما سِواها شاذاً قليلاً ، وهو الصحيحُ خلافاً للكوفيين . وإذا حُذِفَتْ « أَنْ » فالصحيحُ جوازُ النصبِ والرفعِ ، ورُوي : « مُرْه يَحْفِرها » ، « وأَحْضُر الوغى » بالوجهين ، وهذا رأيُ المبرد والكوفيين خلافاً لأبي الحسن حيث التزم رفعَه . وللبحثِ موضعٌ غيرُ هذا هو أَلْيَقُ به . وأيَّد

---

(١) انظر البحر المحيط (١/٢٨٢) .

(٢) سليمان بن محمد بن عبدالله السبائي المالقي أبو الحسين ابن الطراوة ـ بفتح الطاء والراء المهملتين صاحب الترشيح في النحو توفي سنة ثمان وعشرين وخمسمائة البغية (١/٦٠٢) .

(٣) تقدم .

الزمخشري هذا الوجهَ الرابعَ بقراءةِ عبدِالله : « لاَ تَعْبُدوا » على النهي .

الخامس : أَنْ يكونَ في محلِّ نصبٍ بالقولِ المحذوفِ ، وذلك القولُ حالٌ تقديره : قائلين لهم لا تعبدون إلا اللَّهَ ، ويكونُ خبراً في معنى النهي ويؤيِّده قراءةُ أُبَيّ المتقدمة ، وبهذا يَتَّضح عطفُ « وقولوا » عليه ، وبه قال الفراء .

السادس : أَنَّ « أَنْ » الناصبة مضمرةٌ كما تقدَّم ، ولكنها هي وما في حَيِّزها في محلِّ نصب على أنها بدلٌ من « ميثاق » ، وهذا قريبٌ من القولِ الأول من حيثُ إنَّ هذه الجملة مفسِّرةٌ للميثاق ، وفيه النظرُ المتقدم ، أعني حَذْفَ « أَنْ » في غيرِ المواضِع المَقِيسة .

السابعُ : أَنْ يكونَ منصوباً بقولٍ محذوفٍ ، وذلك القولُ ليس حالاً ، بل مجرَّدُ إخبارٍ ، والتقديرُ : وقُلْنا لهم ذلك ، ويكونُ خبراً في معنى النهي . قال الزمخشري : « كما تقولُ : تذهَبُ إلى فلانٍ تقولُ له كذا ، تريدُ الأمر ، وهو أَبْلَغُ من صريحِ الأمر والنهي ، لأنَّه كأنه سُورع إلى الامتثالِ والانتهاءِ فهو يُخْبِرُ عنه ، وتَنْصُره قراءة أُبَي وعبدالله : « لا تعبدوا » ولا بدَّ من إرادة القول » . انتهى ، وهو كلامٌ حسنٌ جداً .

الثامن : أن يكونَ التقديرُ : أَنْ لا تعبدون ، وهي « أَنْ » المفسِّرة ، لأنَّ في قوله : « أخذنا ميثاقَ بني إسرائيل » إيهاماً كما تقدَّم ، وفيه معنى القول ، ثم حُذِفَتْ « أَنْ » المفسِّرة ، ذكره الزمخشري . وفي ادِّعاء حَذْفِ حرفِ التفسيرِ نَظَرٌ لا يَخْفَىٰ .

وقوله : ﴿ إلا اللَّهَ ﴾ استثناءٌ مفرغ ، لأنَّ ما قَبله مفتقرٌ إليه وقد تقدَّم تحقيقُه أولاً . وفيه التفاتٌ من التكلُّم إلى الغَيْبة ، إذ لو جَرَىٰ الكلامُ على نَسقه لقيل : لا تَعْبدون إلا إيانا ، لقوله « أَخَذْنَا » . وفي هذا الالتفاتِ من الدلالةِ على عِظَم هذا الاسم والتفرُّدِ به ما ليس في المُضْمر ، وأيضاً الأسماءُ الواقعةُ ظاهرةٌ فناسَبَ أَنْ يُجاوِرَ الظاهرُ الظاهرَ .

قوله : ﴿ وبالوالدينِ إحْساناً ﴾ فيه خمسةُ أوجهٍ :

أحدُها : أَنْ تتعلَّقَ الباء بـ « إحساناً » ، على أنَّه مصدرٌ واقعٌ موقعَ فعلِ الأمر ، والتقديرُ : وأَحْسِنوا بالوالدَيْنِ ، والباءُ ترادِفُ « إلى » في هذا المعنى ، تقول : أَحْسَنْتُ به وإليه ، بمعنى أَنْ يكونَ على هذا الوجهِ ثَمَّ مضافٌ محذوفٌ ، أي : وأَحْسنوا بِرَّ الوالدَيْن بمعنى : أَحْسِنوا إليهما بِرَّهما . قال ابن عطية : « يَعْتَرِضُ هذا القولَ أَنْ يتقدَّمَ على المصدرِ معمولُه » وهذا الذي جَعَله ابنُ عطية اعتراضاً على هذا القولِ لا يتِمُّ على مذهب الجمهور ، فإنَّ مذهَبَهم جوازُ تقديم معمولِ المصدرِ النائبِ عن فِعْل الأمر عليه ، تقول : ضرباً زيداً ، وإنْ شِئْتَ : زيداً ضرباً ، وسواءً عندهم إنْ جَعَلْنَا العملَ للفعلِ المقدَّرِ أم للمصدرِ النائبِ عن فِعْلِه فإنَّ التقديمَ عندَهم جائزٌ ، وإنما يمتنعُ تقديمُ معمولِ المصدرِ المنحلَ لحرفٍ مصدري والفعلِ ، كما تقدَّم بيانه آنِفاً ، وإنما يَتِمُّ على مذهبِ أبي الحسن ، فإنه يمنَعُ تقديمَ معمولِ المصدرِ النائبِ عن الفعلِ ، وخالَفَ الجمهورَ في ذلك .

الثاني : أنها متعلقةٌ بمحذوفٍ ، وذلك المحذوفُ يجوزُ أَنْ يُقَدَّر فعلَ أمرٍ مراعاةً لقولِه : « لا تعبدون » فإنه في معنى النهي كما تقدَّم ، كأنه قال : لا تَعْبدوا إلا اللَّهَ وأَحْسِنوا بالوالدين . ويجوز أن يُقَدَّر خبراً مراعاةً لِلَفْظِ « لا تعبدون » والتقديرُ : وتُحْسِنُون . وبهذين الاحتمالين قَدَّر الزمخشري ، وَيَنْتَصِبُ « إحساناً » حينئذٍ على المصدرِ المؤكِّد لذلك الفعلِ المحذوفِ . وفيه نظرٌ من حيث إنَّ حَذْفَ عامل المؤكِّد منصوصٌ على عدم جوازِه ، وفيه بَحْثٌ ليس هذا موضعَه .

الثالث : أن يكونَ التقديرُ : واستوصُوا بالوالدَيْن ، فالباءُ تتعلقُ بهذا الفعل المقدَّرِ ، وينتصبُ « إحساناً » حينئذٍ على أنه مفعولٌ به .

الرابعُ : تقديرُه : ووصَّيْناهم بالوالدَيْنِ ، فالباءُ متعلِّقةٌ بالمحذوفِ أيضاً ، وينتصبُ « إحساناً » حينئذٍ على أنه مفعولٌ من أجله ، أي لأجل إحساننا إلى المُوصَى بهم من حيث إن الإحسانَ مُتَسَبِّبٌ عن وصيتِنا بهم أو الموصىٰ لِما يترتَّبُ الثوابِ منَّا لهم إذا أَحْسَنوا إليهم .

الخامس : أن تكونَ الباءُ وما عَمِلَتْ فيه عطفاً على قولِه : « لا تَعْبدون » إذا قيلَ بأنَّ « أَنْ » المصدريةَ مقدرةٌ ، فينسَبِكُ منها ومِمَّا بعدها مصدرٌ يُعْطَفُ عليه هذا المجرورُ ، والتقديرُ : أَخَذْنا ميثاقَهم بإفرادِ الله بالعبادَةِ وبالوالدَيْن ، أي : وبِبرِّ الوالدَيْن ، أو بإحسانٍ إلى الوَالِدَين ، فتتعلَّقُ الباءُ حينئذٍ بالميثاقِ لِما فيه من معنى الفعلِ ، فإن الظرفَ وشِبْهَهُ تعملُ فيه روائحُ الأفعالِ ، وينتصبُ « إحساناً » حينئذٍ على المصدر من ذلك المضافِ المحذوفِ وهو البِرُّ لأنه بمعناه أو الإحسانُ الذي قَدَّرناه . والظاهرُ من هذه الأوجهِ إنما هو الثاني لِعَدَمِ الإضمارِ اللازم في غَيْره ، ولأنَّ ورودَ المصدرِ نائباً عن فعلِ الأمر مطَّرد شائِعٌ ، وإنَّما قُدِّم المعمولُ اهتماماً به وتنبيهاً على أَنَّه أَوْلَى بالإحسان إليه مِمَّن ذُكِرَ معه .

والوالدان : الأبُ والأمُ ، يُقال لكلِّ واحدٍ منهما والد ، قال :

٥٧٣ ـ ألا رُبَّ مولودٍ وليسَ لَهُ أبٌ وذي وَلَدٍ لَمْ يَلْدَهُ أبوانِ[1]

وقيل : لا يقال في الأم : والدة بالتاء ، وإنما قِيل فيها وفي الأب : والدان تغليباً للمذكَّر . والإحسانُ : الإنعامُ على الغير ، وقيل : بل هو أَعَمُّ من الإنعام ، وقيل هو النافِعُ لكل شيء .

قوله : ﴿ وذي القربى ﴾ وما بعدَه عطفٌ على المجرور بالباء ، وعلامةُ الجرِّ فيها الياءُ ؛ لأنَّها من الأسماءِ الستةِ تُرْفَعُ بالواو وتُنْصَبُ بالألف وتُجَرُّ بالياء بشروطٍ ذكرها النحويون ، وهل إعرابُها بالحروفِ أو بغيرها ؟ عشرةُ مذاهبِ للنحْويين فيها ، ليس هذا موضعَ ذِكْرِها ، وهي من الأسماء اللازمةِ للإضافةِ لفظاً ومعنًى إلى أسماءِ الأجناس ليُتَوَصَّل بذلك إلى وَصْف النكرة باسمِ الجنسِ نحو : مَرَرْتُ برجلٍ ذي مالٍ ، وإضافتُه إلى المضمرِ ممنوعةٌ إلا في ضرورةٍ أو نادرِ كلام كقوله :

٥٧٤ ـ صَبَحْنا الخَزْرَجِيَّةَ مُرْهَفاتٍ أبانَ ذوي أُرُومَتِها ذَوُوها[2]

وأنشد الكسائي :

٥٧٥ ـ إنما يَعْرِفُ المَعْروفَ في الناس ذَوُوه[3]

وعلى هذا قولُهم : اللهم صَلِّ على محمدٍ وذَويه ، وإضافتُه إلى العَلَمِ قليلةٌ جداً ، وهي على ضَرْبين : واجبةٌ وذلك إذا اقْتَرَنا وَضْعاً نحو : ذي يزن وذي رَعين ، وجائزةٌ وذلك إذا لم يقترنا وَضْعاً نحو : ذي قَطَري وذي عمرو ، أي :

---

(١) البيت لعمرو الجنبي ، انظر الخصائص (٢/ ٣٣٣) ، شرح المفصل لابن يعيش (٩/ ١٢٦) ، رصف المباني (١٨٨) ، المقرب (١/ ١٩٩) ، المغني (١٤٤) ، شواهد المغني (٣٩٨) ، الدرر (١/ ٣١) .

(٢) البيت لكعب بن زهير انظر ديوانه (٢١٢) ، شرح المفصل لابن يعيش (١/ ٥٣) ، الهمع (٢/ ٥٠) ، الدرر (٢/ ٦١) .

(٣) البيت هكذا في شرح المفصل لابن يعيش (١/ ٥٣) ، إنما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه ، وانظر الدرر (٢/ ٦١) .

صاحبُ هذا الاسمِ ، وأقلُّ من ذلك إضافتُها إلى ضميرِ المخاطب كقوله :

٥٧٦ ـ وإنَّـا لَنَـرْجُـو عـاجـلاً منـكَ مثـلَ مـا رَجَـوْنـاه قِـدْماً من ذَويـك الأفـاضـلِ[١]

وتَجيء « ذو » موصولةً بمعنى الذي وفروعِه ، والمشهورُ حينئذٍ بناؤها وتذكيرها ، ولها أحكامٌ كثيرة مذكورةٌ في كتب النحو .

و « القُرْبى » مضافٌ إليه وأَلِفُه للتأنيث وهو مصدرٌ كالرُّجْعى والعُقْبى ، ويُطْلق على قَرابة الصُّلْب والرَّحِم ، قال طَرَفة :

٥٧٧ ـ وظُـلْمُ ذوي القُـرْبى أشـدُّ مـضـاضـةً على الحُـرِّ مِنْ وَقْـعِ الحُسامِ المُهَنَّـدِ[٢]

وقال أيضاً :

٥٧٨ ـ وَقـرَّبْـتُ بـالـقُـرْبـى وجَـدِّك إنـه متـى يـكُ أمْـرٌ لـلنَّكِيـثَـةِ أشْـهَـدِ[٣]

والمادةُ تدل على الدُّنُوِّ ضد البُعْد .

قوله : ﴿ واليَتامى ﴾ وزنُه فَعالى ، وألفُه للتأنيثِ وهو جَمْعِ يتيم كنديم ونَدامى ولا يَنْقاسُ هذا الجمعُ ، واليُتْمُ : الانفراد ، ومنه « اليَتيم » لانفرادِه عن أبويه أو أحدهما ، ودُرَّةٌ يتيمةٌ : إذا لم يكنْ لها نظيرٌ . وقيل : اليُتْم الإبطاءُ ومنه صبيٌّ يتيم لأنه يُبْطِئُ عنه البِرُّ . وقيل : هو التغافل لأن الصبيَّ يُتَغافل عمَّا يُصْلِحُه . قال الأصمعي : « اليُتْمُ في الآدميين مِنْ قِبَل فَقْد الآباء وفي غيرهم من قِبَل فَقْد الأمهات » . وقال الماوردي : « إن اليُتْمَ في الناس أيضاً من قِبل فَقْد الأمَّهات » والأولُ هو المعروفُ عند أهلِ اللغةِ يقال : يَتُم يَيْتُم يُتْماً مثل : كَرُم يكرُم وعَظُم يَعْظُم عُظْماً ، ويَتِمَ يَيْتَم يَتْماً مثلَ : سَمِعَ يَسْمَع سَمْعاً ، فهاتان لغتان مشهورتان حكاهما الفراء ، ويقال : أَيْتمه اللَّهُ إيتاماً أي فَعَل به ذلك . وعلامةُ الجرِّ في القربى واليتامى كسرةٌ مقدَّرة في الألفِ ، وإن كانَتْ للتأنيثِ ، لأنَّ ما لا ينصرفُ إذا أُضيف أو دَخَلَتْه أل انجرَّ بالكسرة ، وهل يُسَمَّى حينئذٍ منصرفاً أو مُنْجَرّاً ؟ ثلاثةُ أقوالٍ يُفَصَّل في الثالث بين أن يكونَ أحدَ سببيه العلميةُ فيُسَمَّى منصرفاً نحو : « يَعْمُرُكَمْ » أو لا فيُسَمَّى منجرّاً نحو : بالأحمر ، والقُرْبى واليتامى من هذا الأخير .

قوله : ﴿ والمساكينَ ﴾ جمعُ مِسْكين ، ويُسَمُّونه جَمْعاً لا نظيرَ له في الآحاد وجَمْعاً على صيغةِ مُنْتَهى الجموع ، وهو من العِلَل القائمةِ مَقامَ عِلَّتين ، وسيأتي تحقيقُه قريباً في هذه السورةِ : وقد تقدَّم القولُ في اشتقاقِه عند ذِكْرِ المَسْكَنة[٤] واختُلِف فيه : هل هو بمعنى الفقيرِ أو أسوأُ حالاً منه كقوله : ﴿ مِسكيناً ذا مَتْرَبَة ﴾[٥] أي لَصِق جِلْدُه بالتراب بخلافِ الفقير فإنَّ له شيئاً ما ، قال :

٥٧٩ ـ أمَّـا الـفقيـرُ الـذي كـانَتْ حَـلُوبَـتُـه وَفْـقَ العِيـالِ فلم يُـتْـرَكْ لـه سَبَـدُ[٦]

---

(١) البيت للأحوص انظر ديوانه (١٨٢) ، الهمع (٢/٥٠) ، الدرر (٢/٦١) ، البحر (١/٢٨١) .

(٢) البيت من معلقته المشهورة انظر ديوانه (٣٦) ، وشرح القصائد العشر للتبريزي (١٨١) ، وقد جاء : (على المرء) بدلاً من (على الحر) وفي رواية : على النفس .

(٣) البيت من معلقته انظر ديوانه (٢٢) ، شرح القصائد العشر (١٨٣) ، والشنقيطي (٧٦) .

(٤) سورة البقرة ، آية (٦١) .

(٥) سورة البلد ، آية (١٦) .

(٦) البيت للراعي انظر القرطبي (٨/١٦٩) .

أو أكملُ حالاً لأنَّ اللَّهَ جَعَلَ لهم مِلْكاً ما ، قال : ﴿ أمَّا السفينةُ فكانَتْ لمساكين ﴾[1] خلافٌ مشهور بين العلماء من الفقهاءِ واللغويين .

قوله : ﴿ وقُولوا للناسِ حُسْناً ﴾ هذه الجملةُ عَطْفٌ على قولِه « لا تَعْبدون » في المعنى ، كأنه قال : لا تَعْبدوا إلا الله وأَحْسِنوا بالوالدين وقُولوا ، أو على « أَحْسِنوا » المقدَّر كما تقدَّم تقريرُه في قوله : ﴿ وبالوالدين إحساناً ﴾ ، وأجاز أبو البقاء أن يكون معمولاً لقولٍ محذوف تقديرُه : « وقلنا لهم قولوا وقرىء : حَسَناً بفتحتين[2] وحُسُناً بضمتين ، وحُسْنى من غير تنوين كحُبْلى ، وإحساناً من الرباعي » .

فأمَّا قراءة « حُسْناً » بالضم والإسكان فيَحْتمل أوجهاً ، أحدُها وهو الظاهرُ : أنه مصدرٌ وَقَع صفةً لمحذوفٍ تقديرُه : وقولوا للناسِ قَوْلاً حُسْناً أي : ذا حُسْن .

الثاني : أن يكونَ وُصِفَ به مبالغةً كأنه جُعِلَ القولُ نفسُه حَسَناً .

الثالث : أنه صفةٌ على وزن فُعْل وليس أصلُه المصدرَ ، بل هو كالحُلْو والمُرّ ، فيكون بمعنى « حَسَن » بفتحتين ، فيكونُ فيه لغتان : حُسْن وحَسَن كالبُخل والبَخَل ، والحُزْن والحَزَن ، والعُرْب والعَرَب .

الرابع : أنه منصوبٌ على المصدر من المعنى ، فإنَّ المعنى : وَلْيَحْسُن قولُكم حُسْناً .

وأمَّا قراءةُ « حَسَناً » بفتحتين ـ وهي قراءةُ حمزة والكسائي ـ فصفةٌ لمحذوف ، تقديرُه : قولاً حَسَناً كما تقدَّم في أحد أوجه « حُسْناً » .

وأمَّا « حُسُناً » بضمَّتين فضمةُ السينِ للإتباعِ للحاءِ فهو بمعنى « حُسْناً » بالسكون وفيه الأوجهُ المتقدمةُ .

وأمَّا مَنْ قَرَأَ « حُسْنى » بغير تنوين ، فَحُسْنَى مصدرٌ كالبُشْرى والرُّجْعى . وقال النحاس في هذه القراءةِ : « ولا يجوزُ هذا في العربيةِ ، لا يُقال من هذا شيءٌ إلا بالألفِ واللامِ نحو : الكُبْرى والفُضْلَى » ، هذا قول سيبويه ، وتابعه ابنُ عطية على هذا ، فإنه قال : « وردَّه سيبويه لأن أَفْعَل وفُعْلى لا يجيء إلا معرفةً ، إلا أن يُزال عنها معنى التفضيل ، ويَبْقى مصدراً كالعُقْبى فذلك جائزٌ وهو وجهُ القراءةِ بها » . انتهى وقد ناقشهَ الشيخ[3] ، وقال : « في كلامِه ارتباكٌ لأنه قال : لأنَّ أَفْعَل وفُعْلى لا يَجِيءُ إلا معرفةً ، وهذا ليس بصحيح . أمَّا « أَفْعَل » فله ثلاثةُ استعمالاتٍ :

أحدُها : أن يكونَ معه « مِنْ » ظاهرةً أو مقدرةً ، أو مضافاً إلى نكرةً ، ولا يَتعرَّفُ في هذين بحالٍ .

الثاني : أن يَدْخُلَ عليه أَلْ فيتعرفَ بها .

الثالث : أن يُضَاف إلى معرفةٍ فيتعرَّفَ على الصحيح . وأمَّا « فُعْلى » فلها استعمالان ، أحدُهما بالألفِ واللام ، والثاني : الإضافةُ لمعرفةٍ وفيها الخلافُ السابقُ . وقولُه « إلا أَنْ يُزال عنها معنى التفضيل ويبقى مصدراً » ظاهرُ هذا أنَّ فُعْلى أنثى أَفْعَل إذا زال عنها معنى التفضيلِ تَبْقى مصدراً وليس كذلك ، بل إذا زالَ عن فُعْلى أنثى أَفْعَل معنى التفضيلِ صارَتْ بمنزلةِ الصفةِ التي لا تفضيلَ فيها ، ألا ترى إلى تأويلِهم كُبْرى بمعنى كبيرة ، وصُغْرى بمعْنى صغيرة ، وأيضاً

---

(١) سورة الكهف ، آية (٧٩) .

(٢) انظر البحر المحيط (١/٢٨٤) .

(٣) انظر البحر المحيط (١/٢٨٥) .

فإنَّ فُعْلى مصدراً لا ينقاسُ ، إنما جاءَتْ منها أَلْيَفاظٌ كالعُقْبَى والبُشْرى » . ثم أجابَ الشيخُ عن هذا الثاني بما معناه أنَّ الضميرَ في قولِه « عنها » عائدٌ إلىَ « حُسْنى » لا إلى فُعْلى أنثى أَفْعل ، ويكون استثناءً منقطعاً كأنه قال : إلا أَنْ يُزال عن حُسْنى التي قرأ بها أُبَيّ معنى التفضيل ، ويَصير المعنى : إلا أَنْ يُعْتقد أنَّ « حُسْنى » مصدرٌ لا أنثى أَفْعَل ، وقولُه « وهو وجهُ القراءة بها » أي : والمصدرُ وَجْهُ القراءة بها . وتخريجُ هذه القراءةِ على وجهين ، أحدُهما : المصدرُ كالبشرى وفيه الأوجهُ المتقدمة في « حُسْناً » مصدراً إلا أنه يَحْتاج إلى إثباتُ حُسْنى مصدراً من قولِ العرب : حَسُنَ حُسْنَى ، كقولهم : رَجَع رُجْعى ، إذ مجيء فُعْلى مصدراً لا يَنْقاس . والوجهُ الثاني أن تكونَ صفةً لموصوفٍ محذوفٍ ؛ أي : وقولوا للناس كلمةً حُسْنى أو مقالةً حُسْنى . وفي الوصف بها حينئذٍ وجهان :

أحدُهما : أن تكونَ للتفضيلِ ، ويكونُ قد شَذَّ استعمالُها غيرَ معرَّفةٍ بأل ولا مضافةٍ إلى معرفةٍ كما شَذَّ قولُه :

٥٨٠ ـ وإنْ دَعَـوْتِ إلـى جُـلَّى ومَـكْـرُمَـةٍ يَـوْمـاً سَـراةَ كِـرامِ النـاسِ فـادْعِينـا[1]

وقولُه :

٥٨١ ـ في سَعْي دُنْيـا طـالـمـا قَـدْ مُـدَّتِ[2]

والوجه الثاني : أن تكون لغيرِ التفضيل ، بل بمعنى حَسَنة نحو كُبْرى في معنى كبيرة ، أي : وقولوا للناسِ مقالَةً حَسَنة ، كما قالوا : « يوسفُ أَحْسَنُ إخوتِه » في معنى حَسَن إخوتِه » انتهى . وقد عُلِم بهذا فسادُ قولِ النحاس .

وأمَّا مَنْ قرأ « إحساناً »[3] فهو مصدرٌ وَقَع صفةً لمصدرٍ محذوف أي قولاً إحساناً ، وفيه التأويلُ المشهورُ ، وإحساناً مصدرٌ من أَحْسَن الذي همزتُه للصيرورةِ أي قولاً ذا حُسْنٍ ، كما تقولُ : « أَعْشَبَتِ الأرضُ » أي : صارت ذا عشبٍ . وقوله : ﴿ **وأقيموا الصلاة وآتُوا الزكاة** ﴾ تقدَّم نظيره[4] .

قوله : ﴿ **ثم تَوَلَّيْتُم إلاَّ قليلاً** ﴾ قال الزمخشري : « على طريقةِ الالتفات » وهذا الذي قاله إنما يَجيءُ على قراءةِ : « لا يَعْبدون » بالغيبة ، وأمَّا على قراءةِ الخطابِ فلا التفاتَ البتةَ ، ويجوزُ أن يكونَ أرادَ بالالتفاتِ الخروجَ مِنْ خطابِ بني إسرائيل القدماءِ إلى خطابِ الحاضرين في زمنِ النبيِّ ﷺ ، وقد قيل بذلك ، ويؤيِّده قولُه تعالى : ﴿ **إلا قليلاً منكم** ﴾ قيل : يعني بهم الذين أَسْلموا في زمانِه عليه السلام كعبدِالله بن سَلاَّم وأضرابه ، فيكونُ التفاتاً على القراءَتين . والمشهورُ نَصْبُ « قليلاً » على الاستثناء لأنه مِنْ موجب . ورُوي عن أبي عمرو وغيره : « إلا قليلٌ » بالرفع . وفيه ستةُ أقوال ، أصحُّها : أنَّ رفعه على الصفة بتأويل « إلا » وما بعدها بمعنى غَيْر . وقد عَقَد سيبويه ـ رحمه الله ـ في ذلك باباً في كتابه فقال : « هذا بابُ ما يكونُ فيه « إلاَّ » وما بعدها وصفاً بمنزلة غير ومثل » ، وذكر من أمثلة هذا الباب : « لو كان معنا إلا رجلٌ إلا زيدٌ لَغُلِبْنا » و « لو كانَ فيهما آلهةٌ إلا اللَّهُ لَفَسَدَتا »[5] و :

٥٨٢ ـ ..... قـليـلٌ بهـا الأصـواتُ إلا بُـغـامُهـا[6]

---

(١) البيت لبشامة النهشلي انظر الحماسة (١/١٠١) ، شرح المفصل لابن يعيش (٦/١٠١) ، حاشية يسن (٢/٣٨١) ، الخزانة (٨/٣٠١) ، البحر (١/٢٨٦) ، اللسان (حلل) ، والسَراة بالفتح بمعنى الرئيس ، وقيل اسم جمع .

(٢) البيت للعجاج وهو في ديوانه (١/٤١٠) ، الكشاف (٤/٣٥٣) .

(٣) انظر البحر المحيط (١/٢٨٥) .

(٤) سورة البقرة ، آية (٤٣) .

(٥) سورة الأنبياء ، آية (٢٢) .

(٦) عجز بيت لذي الرمة وصدره :
أنيخت فألقت بلدة فوق بلدة

= .....

وسَوَّى بين هذا وبينَ قراءةِ : « لا يَسْتوي القاعدون من المؤمنين غيرُ أولي الضرر »[١] برفع « غير » ، وجَوَّز في نحو : « ما قامَ القومُ إلا زيدٌ » ـ بالرفع ـ البدلَ والصفةَ ، وخَرَّج على ذلك قولَه :

٥٨٣ ـ وكلُّ أخٍ مُفارِقُه أخوه لَعَمْرُ أبيكَ إلا الفَرْقَدانِ[٢]

كأنه قال : وكل أخٍ غيرُ الفرقدين مفارقُه أخوه ، كما قال الشماخ :

٥٨٤ ـ وكلُّ خليلٍ غيرُ هاضمِ نفسِه لِوَصْلِ خليلٍ صارمٌ أو معارِزُ[٣]

وأنشد غيرُه :

٥٨٥ ـ لدَمٍ ضائِعٍ تغيَّبَ عنه أقْربوه إلا الصَّبا والجَنُوبُ[٤]

وقولَه :

٥٨٦ ـ وبالصَّريمةِ منهم منزلٌ خَلَقٌ عافٍ تَغَيَّر إلا النُّؤْيُ والوَتِدُ[٥]

والفرقُ بين الوصفِ بإلاَّ والوصفِ بغيرها أنَّ « إلا » تُوصف بها المعارفُ والنكراتُ والظاهرُ والمضمرُ ، وقال بعضُهم : « لا توصَف بها إلا النكرةُ أو المعرَّفةُ بلام الجنس فإنه في قوة النكرة » . وقال المبرد : « شَرْطُه صلاحيةُ البَدَلِ في موضعه » ، ولهذا موضعٌ نتكلَّم فيه .

الثاني : أنه عطفُ بيان . قال ابن عصفور : « إنما يعني النحويون بالوصفِ بإلا عطفَ البيان » وفيه نظرٌ .

الثالث : أنه مرفوعٌ بفعلٍ محذوف كأنه قال : امتنع قليل .

الرابع : أن يكونَ مبتدأ وخبرُه محذوفٌ أي : إلا قليلٌ منكم لم يَتَوَلَّوا ، كما قالوا : ما مررْتُ بأحدٍ إلا رجلٌ من بني تميم خيرٌ منه .

الخامس : أنه توكيدٌ للمضمرِ المرفوع ، ذكرَ هذه الثلاثة الأوجهَ أبو البقاء . قال : « وسيبويه وأصحابُه يُسَمُّونه نعتاً ووَصْفاً » يعني التوكيد . وفي هذه الأوجه التي ذَكَرها ما لا يَخْفى ولكنها قد قِيلت .

السادس : أنه بدلٌ من الضميرِ في « تَوَلَّيْتُم » قال ابن عطية : « وجاز ذلك مع أنَّ الكلامَ لم يتقدَّم فيه نفيٌ ، لأن « تَوَلَّيْتُم » معناه النفيُ كأنه قال : « لم تَفُوا بالميثاقِ إلا قليلٌ » وهذا الذي ذكره مِنْ جوازِ البدل منعه النحويون ، لا يُجيزون : « قام القَومُ إلا زيدٌ » على البدل ، قالوا : لأنَّ البدل يَحُلُّ مَحَلَّ المبدَلِ منه فَيَؤُولُ إلى قولِك : قامَ إلا زيدٌ ، وهو ممتنعٌ ، وأمَّا قولُه : « إنه في تأويل النفي » فما مِنْ موجَبٍ إلا يمكن فيه ذلك ، ألا تَرى أنَّ قولَك : « قام القومُ إلا

= انظر ديوانه (١٠٠٤) ، وهو من شواهد الكتاب (١/٣٧٠) ، الهمع (١/٢٢٩) ، الدرر (١/١٩٤) ، الخزانة (٢/٥٦) .

(١) سورة النساء ، آية (٩٥) .

(٢) البيت لعمرو بن معديكرب انظر الكتاب (١/٣٧١) ، الأزهية (١٨٢) ، الكامل (٧٦٠) ، الممتع (٥١) ، المغني (٧٦) ، الإنصاف (٢٦٨) ، الهمع (١/٢٢٩) ، اللسان « إلا » .

(٣) انظر ديوانه (٤٣) ، وهو من شواهد الكتاب (١/٣٧١) ، الكشاف (٤/٤١٦) ، البحر (١/٢٨٨) ، اللسان « عرز » .

(٤) البيت في الهمع (١/٢٢٩) ، الدرر (١/١٩٤) .

(٥) البيت للأخطل انظر ديوانه (٤٣٤) .

زيدٌ » في قوة « لم يَجْلِسوا إلا زيدٌ » فكلُّ موجَب إذا أخَذْتَ نَفْيَ نقيضِه أو ضدِّه كان كذلك ، ولم تعتبر العربُ هذا في كلامِها ، وإنما أجاز النحويون « قام القومُ إلا زيدٌ » بالرفع على الصفة كما تقدَّم تقريرُه .

و « منكم » صفةٌ لقليلاً ، فهي في محلِّ نصبٍ أو رفعٍ على حَسَب القراءتين . والظاهرُ أن القليلَ مرادٌ بهم الأشخاصُ لوَصْفِه بقوله « منكم » . وقال ابن عطية : « ويُحتمل أنْ تكونَ القلةُ في الإيمان ، أي : لم يَبْقَ حينَ عَصَوا وكَفَر آخرُهم بمحمدٍ ﷺ إلا إيمانٌ قليلٌ إذ لا ينفعهم ، والأولُ أقوى » انتهى . وهذا قولٌ بعيدٌ جداً أو ممتنعٌ .

قوله : ﴿ وأنتم مُعْرِضُون ﴾ جملةٌ من مبتدأ وخبر في محلِّ نصبٍ على الحال من فاعل « تَوَلَّيْتُم » . وفيها قولان :

أحدُهما : أنَّها حالٌ مؤكِّدةٌ لأنَّ التولِّيَ والإعراضَ مترادفان . وقيل : مبيِّنةٌ ، فإن التـولِّيَ بالبـدنِ والإعراضَ بالقلبِ ، قاله أبو البقاء . وقال بعدَه : « وقيل : تَوَلَّيْتم يعني آباءهم ، وأنتم مُعْرِضُون يعني أنفسَهم ، كما قال : ﴿ وإذْ أَنْجيناكم من آلِ فرعون ﴾[1] أي : آباءَهم » انتهى . وهذا يُؤدِّي إلى أنّ جُمْلَةَ قوله « وأنتم مُعْرِضون » لا تكون حالاً ، لأنَّ فاعلَ التـولِّي في الحقيقة ليس هـو صاحبَ الحـال والله أعلم . وكذلـك تكون مبيِّنـةً إذا اختَلَفَ متعلَّقُ التولِّي والإعراضِ كما قال بعضُهم : ثم تَوَلَّيْتم عن أَخْذِ ميثاقكم وأنتم مُعْرِضون عن هذا النبيِّ ﷺ ، وقيل : التولِّي والإعراضُ مأخوذان من سلوك الطريق ، وذلك أنه إذا سلَكَ طريقاً ورجَع عَوْدَه على بَدْئِه سُمِّي ذلك تولِّياً ، وإنْ سَلَكَ في عُرْضِ الطريقِ سُمِّي إعراضاً وجاءَتِ الحالُ جملةً اسميةً مصدَّرةً بـ « أنتم » لأنه آكد . وجيء بخبرِ المبتدأ اسماً لأنه أدلُّ على الثبوتِ فكأنه قيل : وأنتم عادَتُكم التولِّي عن الحقِّ والإعراضُ عنه .

وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَآءَكُمْ وَلَا تُخْرِجُونَ أَنفُسَكُم مِّن دِيَٰرِكُمْ ثُمَّ أَقْرَرْتُمْ وَأَنتُمْ تَشْهَدُونَ ﴿٨٤﴾ ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ وَتُخْرِجُونَ فَرِيقًا مِّنكُم مِّن دِيَٰرِهِمْ تَظَٰهَرُونَ عَلَيْهِم بِٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ وَإِن يَأْتُوكُمْ أُسَٰرَىٰ تُفَٰدُوهُمْ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ ۚ أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَٰبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ ۚ فَمَا جَزَآءُ مَن يَفْعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمْ إِلَّا خِزْىٌ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰٓ أَشَدِّ ٱلْعَذَابِ ۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴿٨٥﴾

قوله تعالى : ﴿ وإذ أَخَذْنا ميثاقَكم لا تَسْفِكُون ﴾ : كقوله : ﴿ وإذْ أَخَذْنا ميثاقَ بني إسـرائيل لا تَعْبُدون إلا الله ﴾[2] .

قوله : ﴿ مِنْ دياركم ﴾ متعلِّقٌ بتُخْرِجُون ومِنْ لابتداءِ الغايةِ . ودِيار جمع دَار والأصل : دَوَر ، لأنها من دَار يدُور دَوَراناً ، وأصلُ دِيار : دِوار ، وإنما قُلِبت الواوُ ياءً لانكسارِ ما قبلَها ، واعتلالِها في الواحدِ . وهذه قاعدةٌ مطَّردة في كلِّ جَمْعٍ على فِعال صحيحِ اللام قد اعتلَّتْ عينُ مفردِه أو سَكَنَتْ حرفَ علةٍ نحوُ : دار ودِيار وثِياب ، ولذلك صَحَّ « رِواء » لاعتلال لامه ، و « طِوال » لتحرُّكِ عينِ مفردِه وهو طويلٌ ، فأمَّا « طِيال » في طِوال فشاذٌّ . وحكمُ المصدرِ حكمُ هذا

---

(١) سورة الأعراف ، آية (١٤١) .

(٢) سورة البقرة ، آية (٨٣) .

نحو : قامَ قِياماً وصامَ صِياماً ، ولذلك صَحَّ « لِواذ » لِصحَّةِ فِعْلِه في قولِهم : لاوَذ ، وأمَّا « دَيَّار » فهو من لفظة الدَّار ، وأصلُه دَيْوار ، فاجتمع الياءُ والواوُ فأُعِلَّا على القاعدةِ المعروفةِ فوزنُه : فَيْعال لا فَعَّال ، إذ لو كان فَعَّالاً لقيل : دَوَّار كصَوَّام وقَوَّام . والدارُ مجتمعُ القومِ من الأبنية . وقال الخليل : « كلُّ موضعٍ حَلَّه الناس ، وإن لم يكن أبنيةً » .

وقرىء : « تَسْفُكُون » بضم الفاء[1] ، و « تُسَفِّكون » من سَفَّك مضعفاً ، « وتُسْفِكون » من أَسْفك الرباعي .

وقوله : ﴿ دماءَكم ﴾ يَحْتملُ الحقيقةَ وقد وُجِد مَنْ قَتَلَ نَفْسَه ، ويَحْتمل المجازَ وذلك من أوجه :

أحدها : إقامةُ السببِ مُقامَ المُسَبَّب ، أي : إذا سَفَكْتُمْ دم غيرِكم فقد سَفِك دَمَكم ، وهو قريبٌ من قولهم : « القتلُ أنفى للقتل » . قال :

٥٨٧ ـ سَقَيْناهُمُ كأساً سَقَوْنا بمثلِها ولكنهم كانُوا على الموتِ أَصْبَرَا[2]

وقيل : « المعنى : لا يَسْفِك بعضُكم دمَ بعض » واختاره الزمخشري . وقيل : « لا تسفِكوها بارتكابكم ما يُوجِبُ سَفْكَها كالارتداد ونحوه » .

قوله : ﴿ ثم أَقْرَرْتُم ﴾ قال أبو البقاء : فيه وجهان :

أحدُهما : أنَّ « ثُمَّ » على بابِها في إفادَةِ العَطْفِ والتراخي . والمعطوفُ عليه محذوفٌ تقديرُه : فَقَبِلْتُم ثم أَقْررتم .

والثاني : أن تكونَ « ثُمَّ » جاءَتْ لترتيبِ الخبرِ لا لترتيبِ المُخْبَر عنه ، كقوله تعالى : ﴿ ثم اللَّهُ شهيد ﴾[3] .

قوله : ﴿ وأنتم تَشْهَدون ﴾ كقوله : ﴿ وأنتم مُعْرِضون ﴾[4] .

قوله تعالى : ﴿ أَنْتم هؤلاءِ تَقْتُلُون ﴾ : فيه سبعة أقوال :

أحدها : وهو الظاهرُ أنَّ « أنتم » في محلِّ رفع بالابتداء و « هؤلاء » خبرُه . و « تقتلون » حالٌ العاملُ فيها اسمُ الإشارةِ لِما فيه من معنى الفِعْل ، وهي حالٌ منه ليتَّحِدَ ذو الحالِ وعامِلُها ، وتحقيقُ هذا مذكورٌ في غيرِ هذا [المكانِ] وقد قالتِ العربُ : « ها أنت ذا قائماً » ، و « ها أنا ذا قائماً » ، و « ها هو ذا قائماً » ، فأخبروا باسمِ الإشارةِ عن الضميرِ في اللفظِ ، والمعنى على الإخبارِ بالحال ، فكأنه قال : أنت الحاضرُ وأنا الحاضرُ وهو الحاضرُ في هذه الحالِ . ويَدُلُّ على أنَّ الجملةَ من قوله « تَقْتُلون » حالٌ وقوعُ الحالِ الصريحةِ موقعَها ، كما تقدَّم في : ها أنا ذا قائماً ونحوِه ، وإلى هذا المعنى نحا الزمخشري فقال : « ثم أنتم هؤلاء » استبعادٌ لِما أُسْنِد إليهم من القَتْل والإجلاء بعد أَخْذِ الميثاق منهم ، وإقرارِهم وشهادتِهم ، والمعنى : « ثم أنتم بعد ذلك هؤلاء الشاهدون » ، يعني أنكم قومٌ آخرون غيرُ أولئك المُقِرِّين ، تنزيلاً لتغيُّر الصفةِ منزلةَ تغيُّرِ الذاتِ ، كما تقول : رَجَعْتُ بغير الوجه الذي خَرَجْتُ به . وقوله «تَقْتُلون» بيانٌ لقوله : ثم أنتم هؤلاء .

قال الشيخ[5] كالمعترض عليه كلامَه : « والظاهرُ أنَّ المشارَ إليه بقوله : « أنتم هؤلاء » المخاطبون أولاً ، فليسوا

---

(١) انظر البحر المحيط (١/ ٢٨٩) .
(٢) البيت للنابغة الجعدي انظر ديوانه (٧٣) ، والحماسة (١/ ٩٧) ، والهمع (٢/ ١٠٤) ، الدرر (٢/ ١٣٧) .
(٣) سورة يونس ، آية (٤٦) .
(٤) سورة البقرة ، آية (٨٣) .
(٥) انظر البحر المحيط (١/ ٢٩٠) .

قوماً آخرين ، ألا ترى أنَّ التقديرَ الذي قَدَّره الزمخشري مِنْ تقدير تغيُّر الصفةِ منزلةَ تغيُّر الذات لا يتأتَّى في نحو : ها أنا ذا قائماً ، ولا في نحو : ها أنتم هؤلاء ، بل المخاطَبُ هو المُشارُ إليه مِنْ غيرِ تغيُّرٍ » ولم يتضحْ لي صحةُ الإيرادِ عليه وما أبعدَه عنه .

الثاني : أن « أنتم » أيضاً مبتدأٌ ، و « هؤلاء » خبرُه ، ولكنْ بتأويل حذفِ مضافٍ تقديرُه : ثم أنتم مثلُ هؤلاء ، و « تقتلونَ » حالٌ أيضاً ، العاملُ فيها معنى التشبيه ، إلا أنَّه يلزَمُ منه الإشارةُ إلى غائبين ، لأن المرادَ بهم أسلافُهم على هذا ، وقد يُقال : إنه نَزَّل الغائبَ مَنْزِلَةَ الحاضرِ .

الثالث : وَنَقَله ابنُ عطية عن شيخِه ابن الباذش[1] أن « أنتم » خبرٌ مقدمٌ ، و « هؤلاء » مبتدأٌ مؤخرٌ ، وهذا فاسدٌ ؛ لأن المبتدأ والخبرَ متى استويا تعريفاً وتنكيراً لم يَجُزْ تقدُّمُ الخبرِ ، وإنْ وَرَد منه ما يُوهِم فمتأوَّلٌ .

الرابع : أنَّ « أنتم » مبتدأٌ ، و « هؤلاء » منادى حُذِفَ منه حرفُ النداءِ ، و « تقتلون » خبرُ المبتدأ ، وفَصَلَ بالنداءِ بين المبتدأ وخبرِه . وهذا لا يُجيزه جمهورُ البصريين ، وإنما قال به الفراءُ وجماعةٌ وأنشدوا :

٥٨٨ - إنَّ الأُولى وُصِفُوا قومي لَهُمْ فَبِهِمْ هذا اعتصِمْ تَلْقَ مَنْ عاداك مَخْذولاً[2]

أي : يا هذا ، وهذا لا يَجُوز عند البصريين ، ولذلك لُحِّن المتنبي في قوله :

٥٨٩ - هَذِي بَرَزْتِ فَهِجْتِ رَسِيسا ثم انصرَفْتِ وما شَفَيْتِ نَسِيسا[3]

وفي البيتِ كلامٌ طويل .

الخامس : أنَّ « هؤلاء » موصولٌ بمعنى الذي . و « تَقْتُلون » صلتُه ، وهو خبرٌ عن « أنتم » أي : أنتم الذين تقتلونَ . وهذا أيضاً ليس رأيَ البصريين ، وإنما قالَ به الكوفيون ، وأنشدوا :

٥٩٠ - عَدَسْ ما لِعَبَّادٍ عليك إمارَةٌ أَمِنْتِ وهذا تَحْمِلين طَلِيقُ[4]

أي : والذي تحملينَ ، ومثلُه : « وما تلك بيمينك »[5] أي : وما التي ؟ .

السادسُ : أنَّ « هؤلاء » منصوبٌ على الاختصاصِ ، بإضمارِ « أعني » و « أنتم » مبتدأٌ ، وتقتلونَ خبرُه ، اعترَض بينهما بجملةِ الاختصاصِ ، وإليه ذهب ابن كيسان . وهذا لا يَجُوز ؛ لأنَّ النحويين قد نَصُّوا على أنَّ الاختصاصَ لا يكون بالنكراتِ ولا أسماءِ الإشارةِ ، والمستقرأُ مِنْ لسانِ العرب أنَّ المنصوبَ على الاختصاصِ : إمَّا « أيُّ » نحو : « اللهم اغْفِر لنا أيَّتُها العِصابةَ » ، أو معرَّفٌ بأل [نحو] : نحنُ العربَ أَقْرى الناس للضيفِ ، أو بالإضافةِ نحو : « نحن معاشِرَ الأنبياءِ لا نُورَثُ »[6] وقد يَجِيءُ عَلَما كقولِه :

---

(١) أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري الغرناطي أبو جعفر المعروف بابن الباذش النحوي إمام من أئمة النحو توفي في جمادي الآخرة سنة أربعين وخمسمائة . البغية (١/٣٣٨) .

(٢) البيت لرجل من طيء وهو من شواهد البحر (١/٢٩٠) ، الأشموني (٣/١٣٦) .

(٣) انظر ديوانه (١/٣٢٧) ، شرح المفصل لابن يعيش (٢/١٦) ، المقرب (١/١٧٧) ، الأشموني (٣/١٣٧) .

(٤) البيت ليزيد بن مفرغ انظر ديوانه (١١٥) ، الإنصاف (٧١٧) ، المحتسب (٢/٩٤) ، أمالي ابن الشجري (٢/١٧٠) ، الخزانة (٢/٥١٤) ، اللسان « عدس » .

(٥) سورة طه ، آية (١٧) .

(٦) أخرجه البخاري في النفقات (٩/٥٠٢) ، وأحمد في المسند (١/٤) .

٥٩١ ـ بنا تميماً يُكْشَفُ الضبابُ[١]

وأكثرُ ما يجيء بعد ضمير متكلِّم كما تقدَّم ، وقد يَجيء بعدَ ضميرِ مخاطبٍ ، كقولِهم « بك اللَّهَ نرجو الفضل » ، وهذا تحريرُ القولِ في هذه الآيةِ الكريمةِ .

السابع : أن يكونَ « أنتم هؤلاء » على ما تقدَّم مِنْ كونهما مبتدأً وخبراً ، والجملةُ من « تقتلون » مستأنفةٌ مبيِّنةٌ للجملةِ قبلها ، يعني أنتم هؤلاء الأشخاصُ الحَمْقَى ، وبيانُ حماقتِكم أنكم تقتلون أنفسَكم تُخْرِجون فريقاً منكم من ديارِهم ، وهذا ذكره الزمخشري في سورة آل عمران في قوله : ﴿ ها أنتم هؤلاءِ حاجَجْتُم ﴾[٢] ولم يَذْكُرْه هنا ، وسيأتي بنصِّه هناك إنْ شاء الله تعالى .

قوله : ﴿ تَظَاهَرُون ﴾ هذه الجملةُ في محل نصب على الحال من فاعل « تُخْرِجون » وفيها خمسُ قراءات[٣] : « تَظَّاهرون » بتشديد الظاء ، والأصل : تَتَظاهرون فأُدْغِم لقُرْبِ التاء من الظاء ، و « تَظاهرون » مخفَّفاً ، والأصل كما تقدَّم ، إلا أنَّه خفَّفه بالحذف . وهل المحذوفُ الثانية وهو الأَوْلى لحصول الثقل بها ولعَدَم دَلالتِها على معنى المضارعة أو الأُولى كما زعم هشام ؟ قال الشاعر :

٥٩٢ ـ تَعاطَسُون جميعاً حولَ دارِكُمُ فكُلِّكم يا بني حمدانَ مَزْكُومُ[٤]

أراد : تتعاطَسون فحَذَف . و « تَظَّهَّرُون » بتشديد الظاء والهاء ، و « تُظاهِرون » من تَظاهَرَ . و « تتظاهَرون » على الأصل مِنْ غيرِ حذفٍ ولا إدغامٍ ، وكلُّهم يَرْجِعُ إلى معنى المُعاوَنة والتناصُرِ من المُظاهَرة ، كأنَّ كلَّ واحدٍ منهم يُسْنِدُ ظهرَه للآخر ليتقَّوى به فيكونَ له كالظهر ، قال :

٥٩٣ ـ تَظاهَرْتُمُ أَسْتاهَ بيتٍ تَجَمَّعَتْ على واحدٍ لا زِلْتُمُ قِرْنَ واحِدِ[٥]

والإثْمُ في الأصل : الذَّنْبُ وجمعُه آثام ، ويُطْلَقُ على الفعلِ الذي يَسْتَحِقُّ به صاحبه الذمَّ واللومَ . وقيل هو : ما تَنْفِرُ منه النفسُ ولا يَطمئنُّ إليه القلبُ ، فالإثمُ في الآيةِ يَحْتمل أن يكونَ مراداً به ما ذَكَرْتُ من هذه المعاني . ويَحْتَمِلُ أن يُتَجَوَّزَ به عَمَّا يُوجِبُ الإثمَ إقامةً للسَّبب مُقَامَ المُسَبَّب كقول الشاعر :

٥٩٤ ـ شَرِبْتُ الإثْمَ حتى ضَلَّ عَقْلي كذاكَ الإثْمُ يَذْهَبُ بالعُقولِ[٦]

فَعَبَّر عن الخمرِ بالإثمِ لمَّا كان مُسَبَّباً عنها .

والعُدْوانَ : التجاوَزَ في الظلمِ ، وقد تقدَّم في « يَعْتدون » وهو مصدر كالكُفْران والغُفْران ، والمشهورُ ضَمُّ فائِه ، وفيه لغةٌ بالكسرِ .

قوله : ﴿ وإنْ يَأْتوكُم أُسارى تُفَادُوْهُمْ ﴾ إنْ شرطيةٌ ويَأْتوكم مجزومٌ بها بحَذْفِ النونِ والمخاطبُ مفعولٌ ،

---

(١) البيت لرؤبة انظر ملحق ديوانه (١٦٥) ، الكتاب (٢/ ٧٥) ، شرح المفصل لابن يعيش (٢/ ١٨) ، الخزانة (٢/ ٤١٣) ، البحر المحيط (٥/ ٢٤٥) .

(٢) سورة آل عمران ، آية (٦٦) .

(٣) انظر البحر المحيط (١/ ٢٩١) .

(٤) البيت من شواهد البحر (١/ ٢٩١) .

(٥) البيت من شواهد القرطبي (٢/ ٢٠) .

(٦) البيت من شواهد البحر (٢/ ١٥٧) ، وانظر الغريبين (١/ ١٨) ، اللسان (أثم) التهذيب (١٥/ ١٦١) (أثم) ، تفسير القرطبي معالم التنزيل (٢/ ١٨٦) ، روح المعاني (٨/ ١١٢) .

و « أُسارى » حالٌ من الفاعل في « يأتوكم » . وقرأ الجماعةُ غيرَ حمزة « أُسارى » ، وقرأ هو أَسْرَى ، وقُرِىء « أَسارى » بفتح الهمزة . فقراءةُ الجماعة تحتمل أربعة أوجه ، أحدُها : أنه جُمِع جَمْعَ كَسْلان لِمَا جَمَعَهما مِنْ عدمِ النشاطِ والتصرُّف ، فقالوا : أَسير وأُسارى بضم الهمزة ككَسْلان وكُسَالى وسَكْران وسُكارى ، كما أنه قد شُبِّه كَسْلان وسَكْران به فجُمِعا جَمْعَه الأصليَّ الذي هو على فَعْلى فقالوا : كَسْلان وكَسْلى ، وسَكران وسَكْرى كقولهم : أَسير وأَسْرى . قال سيبويه : « فقالوا في جمع كَسْلان كَسْلى شَبَّهوه بأَسْرى كما قالوا أُسارى شبَّهوه بكُسالى » ، ووجهُ الشبه أن الأَسْر يَدْخُل على المَرْءِ كَرْهاً ، كما يَدْخُل الكسل ، قال بعضهم : « والدليل على اعتبارِ هذا المعنى أنَّهم جَمَعوا مريضاً ومَيِّتاً وهالِكاً على فَعْلى فقالوا : مَرْضَى ومَوْتى وهَلْكى لَمَّا جَمَعَها المعنى الذي في جَرْحَى وقَتْلى » .

الثاني : أن أُسارى جمعُ أَسير ، وقد وَجَدْنا فَعِيلاً يُجْمع على فُعَالى قالوا : شيخٌ قديم وشيوخٌ قُدامى ، وفيه نظرٌ فإن هذا شاذٌّ لا يُقاس عليه .

الثالث : أنه جَمْعُ أسير أيضاً وإنما ضَمُّوا الهمزةَ من أُسارى وكان أصلُها الفتح كنديم ونَدامى كما ضُمَّتِ الكافُ والسينُ من كُسَالى وسُكارى وكان الأصلُ فيهما الفتحَ نحو : عَطْشان وعَطَاشى .

الرابع : أنه جَمْعُ أَسْرى الذي هو جمعُ أسير فيكونُ جَمْعَ الجمعِ .

وأمَّا قراءةُ حمزةَ فواضحةٌ ؛ لأن فَعْلى ينقاس في فَعيل بمعنى مُمَات أو مُوْجَع نحو : جَريح وجَرْحى وقَتيل وقَتلى ومَريض ومَرْضى .

وأما « أَسارَى » بالفتح فلغةٌ ليست بالشاذة ، وقد تقدَّم أنها أَصْلُ أُسارى بالضم عند بعضِهم ، ولم يَعْرف أهلُ اللغة فَرْقاً بين أُسارى وأَسْرى إلا ما حكاه أبو عبيدة عن أبي عمرو بن العلاء أنه قال : « ما كان في الوَثاق فهم الأُسارى وما كان في اليدِ فهم الأَسْرى . ونَقَلَ عنه بعضُهم الفرقَ بمعنى آخر فقال : « ما جاء مُسْتأسِراً فهم الأَسْرى ، وما صار في أيديهم فهم الأُسارى ، وحكى النقاش عن ثعلب أنَّه لما سَمع هذا الفرقَ قال : « هذا كلامُ المجانين » ، وهي جرأةٌ منه على أبي عمرو ، وحُكي عن المبردِ أنه يُقال : « أَسير وأَسَراء كشهيد وشُهَداء » .

والأسيرُ مشتق من الإسار وهو القَيْدُ الذي يُرْبط به المَحْمَلُ ، فسُمِّي الأسير أسيراً لشدة وَثاقه ، ثم اتُّسِع فيه فَسُمِّي كلُّ مأخوذٍ بالقَهْر أسيراً وإن لم يُرْبَط . والأَسْر : الخَلْق في قوله تعالى ﴿ وشَدَدْنا أَسْرهم ﴾ ، وأَسْرَة الرجل مَنْ يتقوَّى بهم ، والأَسْرُ احتباسُ البولِ ، رجلٌ مَأْسورٌ إذا أصابَه ذلك : وقالت العرب : « أَسَرَ قَتَبه » أي : شَدَّه . قال الأعشى :

٥٩٥ - وقَيَّدني الشِّعْرُ في بيتِه كما قَيَّد الآسِراتُ الحمارا[1]

يريد أنه بَلَغ في الشعر النهايةَ حتى صارَ له كالبيتِ لا يَبْرَح عنه .

قوله : « تُفَادُوهم » قرأ نافع وعاصم والكسائي : « تُفادُوهم » ، وهو جوابُ الشرطِ فلذلك حُذِفَت نونُ الرفعِ ، وهل القراءتان بمعنًى واحدٍ ، ويكونُ معنى فاعَلَ مثلَ معنى فَعَل المجرد نحو : عاقَبْت وسافَرْت ، أو بينهما فرقٌ ؟ خلافٌ مشهورٌ ، ثم اختلف الناسُ في ذلك الفرقِ ما هو ؟ فقيل : مَعْنى فَداه أَعْطى فيه فِداءً من مالٍ وفاداه أعطى فيه أسيراً مثلَه وأنشد :

---

(١) البيت في ديوانه (٨٩) ، اللسان « حمر » .

٥٩٦ ـ ولكنني فاديْت أمِّي بعدما ... علا الرأسَ كِبْرَةٌ ومَشِيبُ
بِعَبْدَيْن مَرْضِيَّيْنِ لم يَكُ فيهما ... لَئِنْ عُرِضا للناظِرين مَعِيبُ[1]

وهذا القول يَرُدُّه قولُ العباس رضي الله عنه : « فادَيْت نفسي وفادَيْتَ عَقيلا »[2] ومعلومٌ أنه لم يُعْطِ أسيرَه في مقابلة نفسِه ولا وَلدِه ، وقيل : « تَفْدُوهم بالصلح وتُفادُوهم بالعِتْق » . وقيل : « تَفْدُوهم تُعْطوا » فِدْيتَهم ، وتُفادوهم تَطْلبون من أعدائِكم فِدْيةَ الأسيرِ الذي في أيديكم ، ومنه قول الشاعر :

٥٩٧ ـ قفي فادِي أسيرَكِ إنَّ قومي ... وقومَك لا أرى لهمُ اجتماعا[3]

والظاهرُ أن « تُفادهم » على أصله من اثنين ، وذلك أن الأسيرَ يعطي المالَ والآسِرَ يعطي الإطلاقَ ، وتَفْدُوهم على بابِه من غيرِ مشاركةٍ ، وذلك أنَّ أحدَ الفريقين يَفْدي صاحبه من الآخر بمالٍ أو غيره ، فالفعلُ على الحقيقة من واحدٍ ، والفداءُ ما يُفْتَدَى به ، وإذا كُسِر أولُه جازَ فيه وجهان : المَدُّ والقَصْرُ فمِن المدِّ قولُ النابغة :

٥٩٨ مَهْلاً فِداءً لكَ الأقوامُ كلّهمُ ... وما أُثَمِّرُ مِنْ مالٍ ومِنْ وَلَدِ[4]

ومن القَصْرِ قولُه :

٥٩٩ ـ ..... فِدَىً لَكَ مِنْ رَبٍّ طَريفي وتالدي[5]

وإذا فُتِحَ فالقصرُ فقط ، ومن العربِ مَنْ يكسِرُ « فِدى » مع لام الجر خاصةً ، نحو : فِدَىً لكَ أبي وأمي يريدون الدعاءَ له بذلك ، وفَدى وفَادى يتعدَّيان لاثنينِ أحدُهما بنفسِه والآخرُ بحرفِ جر تقول : فَدَيْتُ أو فادَيْتُ الأسير بمال ، وهو محذوفٌ في الآية الكريمة . قال ابن عطية : « وحَسُنَ لفظ الإتيانِ من حيثُ هو في مقابلةِ الإخراج فيظهرُ التضادُّ المُقْبحُ لفِعْلِهم في الإخراج » يعني أنه لا يناسِبُ مَنْ أَسَأْتُمْ إليه بالإخراجِ مِنْ دارِه أَنْ تُحْسِنُوا إليه بالفِداء .

قوله : ﴿ وهو مُحَرَّمٌ ﴾ هذا موضعٌ يَحْتاجُ لفضلِ نَظَرٍ ، والظاهرُ من الوجوهِ المنقولةِ فيه أن يكونَ « هو » ضميرَ الشأنِ والقصة فيكونَ في محلِّ رفعٍ بالابتداء ، و « مُحَرَّمٌ » خبرٌ مقدمٌ وفيه ضميرٌ قائمٌ مَقامَ الفاعلِ ، و « إخراجُهم » مبتدأ ، والجملةُ من هذا المبتدأ والخبرِ في محلِّ رفعِ خبراً لضميرِ الشأن ، ولم يَحْتَجْ هنا إلى عائدٍ على المبتدأ لأنَّ الخبرَ نفسُ المبتدأ وعينُه . وهذه الجملةُ مفسِّرةٌ لهذا الضميرِ ، وهو أحدُ المواضعِ التي يُفَسَّرُ فيها المضمرُ بما بعدَه ، وقد تقدَّمَتْ ، وليس لنا من الضمائرِ ما يُفَسَّر بجملةٍ غيرُ هذا الضميرِ ، ومِنْ شَرْطِه أن يُؤْتى به في مواضع التعظيم وأنْ يكونَ معمولاً للابتداءِ أو نواسخِه فقط ، وأن يُفَسَّر بجملةٍ مُصَرَّحٍ بجزئيها ، ولا يُتْبَعَ بتابعٍ من التوابعِ الخمسةِ ، ويجوز تذكيرُه وتأنيثُه مطلقاً خلافاً لمَنْ فصَّل : فتذكيرُه باعتبارِ الأمر والشأن : وتأنيثُه باعتبار القصةِ فتقولُ : هي زيدٌ قائمٌ ، ولا يُثَنَّى ولا يُجْمَعُ ولا يُحْذَفُ إلا في مواضع تُذْكر إنْ شاء الله تعالى . والكوفيون يُسَمُّونه ضميرَ المَجْهول وله أحكامٌ كثيرةٌ .

الوجهُ الثاني : أن يكونَ « هو » ضميرَ الشأنِ أيضاً ، و « مُحَرَّمٌ » خبرهُ ، و « إخراجُهم » مرفوعٌ على أنه مفعولٌ لم يُسَمَّ فاعلُه . وهذا مذهبُ الكوفيين وتابعَهم المهدوي ، وإنما فَرُّوا من الوجه الأول ، لأنَّ عندهم أنَّ الخبرَ المتحمِّل

---

(١) البيتان لنصيب انظرهما في لسان العرب « فدى » .
(٢) البيت من شواهد القرطبي (٢/٢٢) .
(٣) انظر ديوانه (٢١) ، الخزانة (٣/٧) ، شرح المفصل لابن يعيش (٤/٧٠) ، القرطبي (٢/٢١) .
(٤) عجز بيت وصدره في الديوانه هكذا :
تخب إلى النعمان حتى تناله ... .
انظر ديوانه (١٧٠) ، الشعراء والشعراء (١/١٦٩) ، البحر (١/٢٨١) .

ضميراً مرفوعاً لا يجوزُ تقديمُه على المبتدأ فلا يُقال : « قائمٌ زيدٌ » على أن يكونَ « قائمٌ » خبراً مقدَّماً ، وهذا عند البصريين ممنوعٌ لِما عَرَفْتَه أنَّ ضميرَ الشأنِ لا يُفَسَّر إلا بجملةٍ ، والاسمُ المشتقُّ الرافعُ لِما بعدَه من قبيلِ المفرداتِ لا الجملِ فلا يُفَسَّر به ضميرُ الشأنِ .

الثالث : أن يكونَ « هو » كنايةً عن الإخراجِ ، وهو مبتدأ ، و « مُحَرَّمٌ » خبرُه ، و « إخراجُهم » بدلٌ منه ، وهذا على أحدِ القولين وهو جوازُ إبدالِ الظاهرِ من المضمرِ قبله ليفسِّرَه ، واستدلَّ مَنْ أجازَ ذلك بقوله :

٦٠٠ - على حالةٍ لَوْ أنَّ في القومِ حاتِماً ... على جُودِه لَضَنَّ بالماءِ حاتِمِ[1]

فحاتم بدلٌ من الضميرِ في « جودِه » .

الرابع : أن يكونَ « هو » ضميرَ الإخراجِ المدلول عليه بقوله « وتُخْرِجون » ، و « مُحَرَّمٌ » خبره و « إخراجُهم » بدلٌ من الضميرِ المستتر في « مُحَرَّمٌ » .

الخامس : كذلك ، إلاَّ أنَّ « إخْراجُهم » بدلٌ من « هو » . نقل هذينِ الوجهين أبو البقاء . وفي هذا الأخيرِ نظرٌ ، وذلك أنَّك إذا جَعَلْتَ « هو » ضمير الإخراج المدلولِ عليه بالفعل كانَ الضميرُ مفسَّراً به نحو : « اعْدلوا هو أقربُ » فإذا أَبْدَلْتَ منه « إخراجُهم » الملفوظَ به كانَ مفسَّراً به أيضاً ، فيلزَمُ تفسيرُه بشيئين ، إلا أَنْ يقالَ : هذان الشيئان في الحقيقة شيءٌ واحدٌ فيُحتملَ ذلك .

السادس : أجاز الكوفيون أن يكونَ « هو » عماداً ـ وهو الذي يُسَمِّيه البصريون ضميرَ الفصل ـ قُدِّم مع الخبر لِما تقدَّم ، والأصلُ : وإخراجُهم هو مُحَرَّم عليكم ، فإخراجُهم مبتدأ ، ومُحَرَّم خبره ، وهو عِمادٌ ، فلمَّا قُدِّمَ الخبرُ قُدِّمَ معه . قال الفراء : « لأن الواوَ هنا تَطْلُبُ الاسمَ ، وكلُّ موضعٍ تطلب فيه الاسمَ فالعمادُ جائزٌ » وهذا عند البصريين ممنوعٌ من وجهين : أحدُهما : أن الفصلَ عندهم مِنْ شرطِهِ أن يَقَعَ بين معرفَتَيْن أو بين معرفةٍ ونكرةٍ قريبةٍ من المعرفةِ في امتناع دخول أل كأَفْعَل مِنْ ، ومثلٍ وأخواتها . والثاني : أنَّ الفصلَ عندهم لا يجوز تقديمُه مع ما اتصل به . ولهذه الأقوالِ مواضعُ يُبْحث فيها عنها .

السابع : قال ابن عطية : « وقيل في « هو » إنه ضميرُ الأمرِ ، والتقديرُ : والأمرُ مُحَرَّم عليكُم ، وإخراجُهُمْ في هذا القولِ بدلٌ من « هو » انتهى .

قال الشيخ[2] : « وهذا خطأٌ من وجهين ، أحدُهما : تفسيرُ ضميرِ الأمرِ بمفردٍ وذلك لا يُجيزه بَصْريٌّ ولا كوفيٌّ ، أمّا البصريُّ فلاشتراطه جملةً ، وأمَّا الكوفيُّ فلا بد أن يكونَ المفردُ قد انتظَم منه ومِمَّا بعده مُسْنَدٌ إليه في المعنى نحو : ظَنَنْتُه قائماً الزيدان . والثاني : أنه جَعَل « إخراجُهم » بدلاً من ضميرِ الأمر ، وقد تقدَّم أنه لا يُتْبَعُ بتابعٍ .

الثامن : قال ابنُ عطية أيضاً : « وقيل « هو » فاصلةٌ ، وهذا مذهبُ الكوفيين ، وليست هنا بالتي هي عماد ، و « مُحَرَّم » على هذا ابتداءٌ ، و « إخراجُهم » خبرٌ » .

---

(١) البيت للفرزدق انظر ديوانه (٢/٢٩٧) ، العيني (٣/١٨٦) ، الشذور (٢٤٥) ، الكامل (٢٣٤) ، ابن يعيش (٣/٦٩) ، الكشاف (٤/٥١٩) ، ورواية الديوان هكذا :

عَلَى ساعةٍ لَوْ كَانَ في القَوْمِ حَاتِمٌ ... عَلَى جُودِهِ ضَنَّتْ بِهِ نَفْسُ حَاتِمِ

(٢) انظر البحر المحيط (١/٢٩٢) .

قال الشيخ[١] : « والمنقولُ عن الكوفيين عكسُ هذا الإعراب ، أي : يكونُ « إخراجُهم » مبتدأ مؤخراً ، و « مُحَرَّم » خبرٌ مقدمٌ ، قُدِّم معه الفصلُ كما مَرَّ ، وهو الموافِقُ للقواعدِ ، وألاَّ يَلزَم منه الإخبارُ بمعرفةٍ عن نكرةٍ من غير ضرورةٍ تَدْعو إلى ذلك .

التاسع : نَقَله ابنُ عطية أيضاً عن بعضِهم أن « هو » الضميرَ المقدَّرَ في « مُحَرَّم » قُدِّمَ وأُظْهِر .

قال الشيخ[٢] : « وهذا ضعيفٌ جداً ، إذ لا ضرورةَ تدعو إلى انفصالِ هذا الضميرِ بعد استتارِه وتقديمِه ، وأيضاً فإنه يلزَمُ خُلُوُّ اسمِ المفعولِ مِنْ ضميرٍ ، إذ على هذا القولِ يكونُ « مُحَرَّم » خبراً مقدَّماً و « إخراجُهم » مبتدأً ، ولا يُوجد اسمُ فاعلٍ ولا مفعولٍ خالياً من الضمير إلا إذا رَفَع الظاهرَ ، ثم يبقى هذا الضميرُ لا ندري ما إعرابُه ؟ إذ لا يجوزُ أن يكونَ مبتدأ ولا فاعلاً مقدَّماً » وفي قولِ الشيخ : « يَلْزَمُ خُلُوُّه من ضميرٍ » نظرٌ ، إذ هو ضميرٌ مرفوعٌ به فلم يَخْلُ منه ، غايةُ ما فيه أنه انفصلَ للتقديم ، وقوله : « لا ندري ما إعرابُهُ » قد دَرَىٰ ، وهو الرفعُ بالفاعليةِ . قوله : « والفاعل لا يقدم » ممنوعٌ فإنَّ الكوفيَّ يُجيزُ تقديمَ الفاعلِ ، فيُحتمل أن يكونَ هذا القائلُ يَرى ذلك ، ولا شك أنَّ هذا قولٌ رديءٌ مُنْكَرٌ لا ينبغي أن يجوزَ مثلُه في الكلامِ ، فكيف في القرآن !! فالشيخُ معذورٌ ، وعَجِبْتُ من القاضي أبي محمد كيف يُورد هذه الأشياءَ حاكياً لها ، ولم يُعَقِّبْها بنكيرٍ .

وهذه الجملةُ يجوزُ أَنْ تكونَ محذوفةً من الجملِ المذكورة قبلَها ، وذلك أنه قد تقدَّم ذكرُ أربعةِ أشياءَ كلُّها مُحَرَّمةٌ ، وهي قولُه : « تَقْتُلون أنفسَكم ، وتُخْرِجُون ، وتُظاهرون ، وتُفادون ، فيكونُ التقدير : تقتلون أنفسَكم وهو مُحَرَّمٌ عليكم قتلُها ، وكذلك مع البواقي . ويجوز أن يكونَ خَصَّ الإخراجَ بذكر التحريم وإنْ كانَتْ كلُّها حَراماً ، لِما فيه من مَعَرَّة الجلاءِ والنفي الذي لا ينقطعُ شرُّه إلا بالموت والقتلِ ، وإنْ كان أعظمَ منه إلا أنَّ فيه قطعاً للشرِّ ، فالإخراجُ من الديارِ أصعبُ الأربعةِ بهذا الاعتبار .

والمُحَرَّمُ : الممنوعُ ، فإنَّ الحرامَ هو المَنْعُ من كذا . والحَرامُ : الشيءُ الممنوعُ منه يُقَالُ : حَرامٌ عليك وحَرَمٌ عليك ، وسيأتي تحقيقُه في الأنبياء .

قوله : « فما جَزاءُ مَنْ يفعلُ » : « ما » يجوز فيها وجهان ، أحدُهما أن تكونَ نافيةً و « جزاء » مبتدأ ، و « إلاَّ خِزْيٌ » « خبرُه » وهو استثناءٌ مفرغٌ ، وبَطَلَ عَمَلُ « ما » عند الحجازيين لانتقاضِ النفي بـ إلاَّ ، وفي ذلك خلافٌ طويلٌ وتفصيلٌ منتشرٌ ، وتلخيصُه أنَّ خبرَها الواقعَ بعد « إلاَّ » : جمهورُ البصريين على وجوبِ رَفْعِه مطلقاً ، سواءً كان هو الأولَ أو مُنَزَّلاً منزلتَه أو صفةً أو لم يكُنْ ، ويتأوَّلون قوله :

٦٠١ - وما الدهرُ إلاَّ مَنْجَنُوناً بأَهْلِه ... وما صاحبُ الحاجاتِ إلاَّ مُعَذَّبا[٣]

على أنّ الناصبَ لمَنْجَنوناً ومُعَذباً محذوف ، أي : يدورُ دَوَرانَ مَنْجَنونٍ ، ويُعَذَّبُ مُعَذَّباً تَعْذيباً . وأجاز يونس النصبَ مطلقاً ، وإن كان النحاسُ نَقَلَ عدَم الخلافِ في رفع « ما زيدٌ إلا أخوك » ، فإن كان الثاني مُنَزَّلاً منزلَة الأولِ نحو : « ما أنت إلا عِمامَتك تحسيناً وإلاَّ رِداءَك ترتيباً » فأجاز الكوفيون نصبَه ، وإن كان صفةً نحو : ما زيدٌ إلا قائمٌ

---

(١) انظر البحر المحيط (١/٢٩٢) .
(٢) انظر المصدر السابق .
(٣) البيت لأحد بني سعد انظر التصريح (١/١٩٧) ، الأشموني (١/٢٤٨) ، الخزانة (٢/١٢٩) ، الدرر (١/٩٤) .

فأجاز الفراء نصبَه أيضاً . والثاني أن تكونَ استفهاميةً في محلِّ رفع بالابتداء ، و « جزاء » خبرُه ، و « إلَّا خِزْيٌ » بدلٌ من « جزاء » ، نقله أبو البقاء و « مَنْ » موصولةٌ أو نكرةٌ موصوفةٌ ، و « يفعلُ » لا محلَّ لها على الأول ، ومحلُّها الجَرُّ على الثاني .

قوله « منكم » في محلِّ نَصْبٍ على الحالِ من فاعلِ « يفعل » فتعلَّقُ بمحذوف أي : يفعلُ ذلك حالَ كونِه منكم .

قوله : « في الحياة » يجوزُ فيه وجهان ، أحدُهما : أن يكونَ في محلِّ رفعٍ لأنه صفةٌ لـ « خزي » ، فيتعلَّقَ بمحذوفٍ ، أي : خِزْيٌ كائنٌ في الحياة ، والثاني : أن يكونَ محلُّه النصبَ على أنه ظرفٌ للخِزْي فهو منصوبٌ به تقديراً .

والجَزاءُ : المقابَلَةُ ، خيراً كان أو شراً ، والخِزْيُ : الهَوانُ ، يُقال : خَزِيَ بالكسر يَخْزَى خِزْياً فهو خَزْيانُ ، وامرأة خَزْياً والجمع خَزايا ، وقال ابن السكيت : « الخِزْيُ الوقوعُ في بَلِيَّة ، وخَزِيَ الرجلُ في نفسِه يَخْزَى خَزَايةً إذا استحيا » . والدُّنيا فُعْلَى تأنيثُ الأدْنى من الدُّنُوِّ ، وهو القُرْب ، وأَلِفُها للتأنيث ، ولا تُحْذَفُ منها أل إلا ضرورةً كقوله :

٦٠٢ - يومَ ترى النفوسُ ما أعَدَّتِ في سَعْي دُنْيا طالَما قد مُدَّتِ[1]

وياؤُها عن واو ، وهذه قاعدةٌ مطَّردةٌ ، وهي كلُّ فُعْلَى صفةً لامُها واوٌ تُبْدَلُ ياءً نحو : العُلْيَا والدُّنْيا ، فأمَّا قولُهم : القُصْوى عند غير تميم ، والحُلْوى عند الجميع فشاذ ، فلو كانت فُعْلى اسماً صَحَّتِ الواو كقوله :

٦٠٣ - أداراً بحُزْوى هِجْتِ للعَيْنِ عَبْرَةً فماءُ الهوى يَرْفَضُّ أو يَتَرَقْرَقُ[2]

وقد اسْتُعْمِلَتْ استعمالَ الأسماءِ ، فلم يُذْكَرْ موصوفُها ، قال تعالى : ﴿ تريدون عَرَضَ الدُّنْيا ﴾[3] ، وقال ابنُ السراج في « المقصور والممدود » : « والدُّنْيا مؤنثةٌ مقصورةٌ ، تُكْتَبُ بالألفِ ، هذه لغةُ نجدٍ وتميمٍ ، إلا أنَّ الحجازِ وبني أسد يُلْحِقُونها ونظائرَها بالمصادِرِ ذوات الواو فيقولون : دَنْوَى مثلَ شَرْوى ، وكذلك يَفْعَلون بكلِ فُعْلى موضعُ لامِها واوٌ يفتحونَ أوَّلها ويَقْلِبُون ياءَها واواً ، وأمَّا أهلُ اللغةِ الأولى فيَضُمُّون الدالَ ويَقْلِبُون الواءَ ياءً لاستثقالِهم الواوَ مع الضمةِ .

وقُرِىء : « يُرَدُّون » بالغَيْبَةِ على المشهور . وفيه وجهان :

أحدُهما : أن يكونَ التفاتاً فيكون راجعاً إلى قوله : « أفتؤمنون » فَخَرَج من ضميرِ الخطابِ إلى الغَيْبَةِ .

والثاني : أنَّه لا التفاتَ فيه ، بل هو راجِعٌ إلى قولِه : « مَنْ يفعَل » ، وقرأ الحسن « تُرَدُّون » بالخطابِ ، وفيه الوجهانِ المتقدِّمان ، فالالتفاتُ نظراً لقولِه : « مَنْ يفعل » ، وعدمُ الالتفات نظراً لقوله : « أفتؤمنون » .

وكذلك ﴿ وما اللَّهُ بغافلٍ عَمَّا تَعْلمون ﴾ قُرِىء في المشهورِ بالغَيْبَةِ والخطابِ ، والكلامُ فيهما كما تقدَّم .

---

(١) تقدم وهو للعجاج .

(٢) البيت لذي الرمة انظر ديوانه (٤٥٦) ، وهو من شواهد الكتاب (١/) ، الخزانة (١/٣١١) ، الأشموني (٣/١٣٩) ، العيني (٤/٢٣٦) ، أوضح المسالك (٣/٣٣٠) .

(٣) سورة الأنفال ، آية (٦٧) .

﴿ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ فَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُمُ الْعَذَابُ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ ﴿٨٦﴾ وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَقَفَّيْنَا مِن بَعْدِهِ بِالرُّسُلِ وَآتَيْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ الْبَيِّنَاتِ وَأَيَّدْنَاهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ أَفَكُلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ بِمَا لَا تَهْوَىٰ أَنفُسُكُمُ اسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ ﴿٨٧﴾ ﴾

وتقدَّم نظائرُ ﴿ أولئك الذين اشْتَرَوا ﴾ . . وما بعدَه . إلا أنَّ بعض المُعْرِبين ذَكَر وجوهاً مردودةً لا بدَّ من التنبيهِ عليها ، فأجاز أن يكونَ ﴿ أولئك ﴾ مبتدأ ، و ﴿ الذين اشتروا ﴾ خبرَه ، و ﴿ فلا يُخَفَّفُ عنهم العذابُ ﴾ خبراً ثانياً لأولئك ، قال : « ودخَلَتِ الفاءُ في الخبر لأجلِ الموصولِ المُشْبِهِ للشرطِ وهذا خطأٌ » ، فإن قوله : « فلا يُخَفَّفُ » لم يَجْعَلْهُ خبراً للموصول حتى تَدْخُلَ الفاءُ في خبره ، وإنما جَعَلَهُ خبراً عن « أولئك » وأينَ هذا مِنْ ذاك ؟ وأجاز أيضاً أن يكونَ « الذين » مبتدأ ثانياً ، و « فلا يُخَفَّفُ » خبرَهُ ، دخَلَت لكونه خبراً للموصولِ ، والجملةُ خبراً عن « أولئك » قال : « ولم يُحْتَجْ هنا إلى عائدٍ لأنَّ « الذين » هم « أولئك » كما تقولُ : « هذا زيدٌ منطلقٌ » ، وهذا أيضاً خَطأٌ لثلاثةِ أوجهٍ أحدُها :خُلُوُّ الجملةِ مِن رابطٍ ،[٢] قوله: «لأن الذين هم أولئك» لا يفيدُ لأنَّ الجملةَ المستغنِيَةَ لا بُدَّ وأنْ تكونَ نفسَ المبتدأ ، وأمَّا تنظيرُه بـ « هذا زيدٌ منطلقٌ » فليس بصحيحٍ ، فإنَّ « هذا » مبتدأٌ ، و « زيدٌ » خبرٌ ، و « منطلقٌ » خبرٌ ثانٍ ، ولا يجوزُ أن يكونَ « زيدٌ » مبتدأً ثانياً ، و « منطلقٌ » خبرَه والجملةُ خبرٌ عن الأول للخلوِّ من الرابط .

الثاني : أن الموصولَ هنا لقومٍ معيَّنين وليس عاماً ، فلم يُشْبِه الشرط فلا تَدْخُلُ الفاءُ في خبره .

الثالث : أن صلته ماضيةٌ لفظاً ومعنًى ، فلم تُشْبِهْ فعلَ الشرطِ في الاستقبال فلا يجوزُ دخولُ الفاءِ في الخبرِ . فتعيَّن أن يكون « أولئك » مبتدأً والموصولُ بصلتِه خبرَه ، و « فلا يُخَفَّفُ » معطوفٌ على الصلةِ ، ولا يَضُرُّ تخالُفُ الفِعْلَيْنِ في الزمانِ ، فإنَّ الصلاتِ من قَبيلِ الجملِ ، وعَطْفُ الجملِ لا يُشْتَرَطُ فيه اتحادُ الزمانِ ، يجوزُ أن تقولَ : « جاء الذي قَتَلَ زيداً أمسِ وسيقتُل عمراً غداً » ، وإنما الذي يُشْتَرَطُ فيه ذلك حيث كانت الأفعالُ مُنَزَّلَةً منزلةَ المفرداتِ .

قوله : « ولا هم يُنْصَرُون » يجوز في « هم » وجهانِ :

أحدُهما : أن يكونَ في محلِّ رفعٍ بالابتداءِ وما بعده خبرهُ ، ويكون قد عَطَفَ جملةً اسميةً على جملةٍ فعليةٍ وهي : « فلا يُخَفَّفُ » .

والثاني : أن يكونَ مرفوعاً بفعلٍ محذوفٍ يُفَسِّرُهُ هذا الظاهرُ ، وتكونُ المسألةُ من بابِ الاشتغالِ ، فلمَّا حُذِفَ الفعلُ انفصَلَ الضميرُ ، ويكونُ كقولِه :

٦٠٤ - وإنْ هُو لم يَحْمِلْ على النفسِ ضَيْمَها فليسَ إلى حُسْنِ الثَّنَاءِ سَبيلُ[١]

وله مُرَجِّحٌ على الأولِ وذلك أنَّه يكونُ قد عَطَفْتَ جملةً فعليةً على مثلها ، وهو من المواضعِ المرجَّحِ فيها

---

(١) البيت للسموْل انظر الحماسة (١ / ٨٠) ، الهمع (١ / ٦٣) ، الدرر (٢ / ٧٥) .

الحَملُ على الفعلِ في بابِ الاشتغالِ . وليس المرجِّحُ كونَه تقدَّمه لا النافيةُ ، فإنَّها ليسَتْ من الأدواتِ المختصَّةِ بالفِعْلِ ولا الأوْلَى به ، خلافاً لابن السِّيدِ حيث زَعَمَ أنَّ « لا » النافيةَ من المرجِّحاتِ لإضمارِ الفعلِ ، وهو قولٌ مرغوبٌ عنه ، ولكنه قَويٌّ من حيث البحثُ . فقوله : « يُنْصَرون » لا محلَّ له على هذا لأنه مفسِّرٌ ، ومحلُّه الرفعُ على الأولِ لوقوعه موقعَ الخبرِ .

قوله تعالى : ﴿ وَقَفَّيْنا مِنْ بعدِه بالرسل ﴾ . . التضعيفُ في « قَفَّيْنا » ليس للتعديةِ ، إذ لو كانَ كذلك لتعدَّى إلى اثنينِ لأنه قبلَ التضعيفِ يتعدَّى لواحدٍ ، نحو : قَفَوْت زيداً ، ولكنه ضُمِّن معنى « جِئْنا » كأنه قيل : وجئنا من بعده بالرسلِ . فإنْ قيل : يجوزُ أن يكونَ متعدِّياً لاثنين على معنى أنَّ الأولَ محذوفٌ والثاني « بالرسل » والباءُ فيه زائدةٌ تقديرُه : « وقَفَّيناه من بعدِه الرسلَ » . فالجوابُ أن كثرَةَ مجيئِه في القرآن كذلك يُبْعِدُ هذا التقدير ، وسيأتي لذلك مزيدُ بيانٍ في المائدةِ إن شاء الله تعالى .

وقَفَّينا أصله : قَفَّوْنا ، ولكنْ لَمَّا وقعتِ الواوُ رابعةً قُلِبَتْ ياءً ، واشتقاقُه من قَفَوْتُه إذا اتَّبَعْتَ قَفاه ، ثم اتُّسع فيه ، فَأُطْلِقَ على كلِّ تابع ، وإن بَعُد زمانُ التابعِ من زمانِ المَتْبوع ، وقال أمية :

٦٠٥ - قالَتْ لأختٍ لـه قُصِّيه عن جُنُبٍ وكيفَ تَقْفُو ولا سَهْلٌ ولا جَبَلُ[1]

والقَفا مُؤَخَّرُ العُنُق ، ويقال له : القافية أيضاً ، ومنه قافيةُ الشِّعْر ، لأنها تَتلُو بناءَ الكلام وآخرَه ، ومعنى قَفَّيْنا أي : أَتْبَعْنا كقولِه : « ثم أَرْسَلْنا رُسُلَنا تَتْرى » .

و ﴿ مِنْ بعدِه ﴾ متعلِّقٌ به ، وكذلك ﴿ بالرُسل ﴾ ، وهو جمعُ رسول بمعنى مُرْسَل ، وفُعُل غيرُ مَقيسٍ في فَعُول بمعنى مَفْعول ، وسكونُ العين لغةُ الحجازِ وبها قرأ يحيى والحسن ، والضمُّ لغةُ تميم ، وقد قرأ السبعةُ بلغةِ تميم إلا أبا عمرو فيما أُضيف إلى « نا » أو « كم » أو « هم » فإنه قرأ بالسكونِ لتوالي الحركاتِ .

قوله : ﴿ عيسى ﴾ عَلَمٌ أعجمي فلذلك لم يَنْصَرِفْ ، وقد تكلَّم النحويون في وزنِه واشتقاقِه على تقدير كونِه عربيَّ الوضع ، فقال سيبويه : « وزنُه فِعْلى والياءُ فيه ملحقةٌ ببناتِ الأربعةِ كياءِ مِعْزَى » يَعْني بالياءِ الألفَ ، سَمَّاها ياء لكتابتِها بالياءِ . وقال الفارسي : « ألفُه ليست للتأنيثِ كذِكْرى ، بدلالةِ صَرْفهم له في النكرةِ » . وقال عثمانُ بن سعيد الصَّيْرَفي : « وزنه فِعْلَل » فالألفُ عنده أصلية بمعنى أنها منقلبةٌ عن أصل . ورَدَّ ذلك عليه ابنُ البَاذِشِ بأنَّ الياءَ والواوَ لا يكونان أصلَيْن في بناتِ الأربعةِ ، فمَنْ قال إنَّ « عِيسى » مشتقٌّ من العَيْس وهو بياضٌ تخالطُه شُقْرةٌ كأبي البقاء وغيره ليس بمصيبٍ لأنَّ الأعجميَّ لا يَدْخُلُه اشتقاقٌ ولا تصريفٌ . وقال الزمخشري : « وقيل : عيسى بالسُّريانية : أيْسوع » .

قوله : ﴿ ابنَ مريم ﴾ عطفُ بيان أو بدلٌ ، ويجوزُ أَنْ يكونَ صفةً إلا أنَّ الأولَ أَوْلَى لأنَّ « ابن مريم » جرى مَجْرَى العلم له . وللوصفِ بابن أحكامٌ تَخُصُّه سَتَأْتي مبينةً إن شاء الله تعالى ، وتقدَّم اشتقاقُ « ابن » وأصلُه .

ومَرْيم أصلُه بالسريانية صفةٌ بمعنى الخادِم ثم سُمِّي به فلذلك لم ينصرِفْ ، وفي لسانِ العرب هي المرأةُ التي تُكْثِرُ مخالطَة الرجال كالزِّير من الرجال وهو الذي يُكْثِرُ مخالطتَهُنَّ ، قال رؤبة :

---

(١) انظر ديوانه (٢٦) ، وهو من شواهد البحر (١/ ٢٩٧) .

٦٠٦ - قلتُ لِـزِيـرٍ لـم تَـصِـلْهُ مَـرْيَـمُـهْ[١]

وياءُ « الزير » عن واو لأنه من زار يَزُور فَقُلِبَتِ للكسرة قبلَها كالرِّيح ، فصار لفظُ مريم مشتركاً بين اللسانين ، ووزنُه عند النحويين مَفْعَل لا فَعْيَل ، قال الزمخشري : « لأن فَعْيَلاً بفتح الفاء لم يَثْبُتْ في الأبنية كما ثَبَتَ في نحو : عِثْيَر[٢] وعِلْيَب »[٣] وقد أثبت بعضهم فَعْيَلاً وجَعَلَ منه نحو : « ضَمْيَد » اسمَ مكان و « مَدْيَن » على القولِ بأصالة ميمهِ و « ضَهْيَا » بالقصر وهي المرأةُ التي لا تَحِيضُ ، أو لا ثَدْيَ لها ، لأنها مشتقةٌ من ضاهَأْتُ أي شابَهْتُ ، لأنها شابَهَتِ الرجال في ذلك ، ويجوزُ مَدُّها قاله الزجاج . وقال ابن جني : « وأما ضَمْيَدَ وعَثْيَر فمصنوعان » فلا دَلالة فيهما على ثبوت فَعْيَل ، وصحةُ الياءِ في مريم على خلافِ القياس ، إذ كان من حقِّها الإعلالُ بنَقْلِ حركةِ الياء إلى الراءِ ثم قَلْبِ الياءِ ألفاً نحو : مَباع من البَيْع ، ولكنه شَذَّ مَزْيَد ومَدْيَن ، وقال أبو البقاء : « ومَرْيَم عَلَمٌ أعجمي ولو كان مشتقاً من رامَ يريم لكان مَرِيماً بسكونِ الياء ، وقد جاءَ في الأعلامِ بفتح الياء نحوَ مَزْيَد وهو على خلافِ القياس » .

قوله : ﴿ **وأَيَّدْناه** ﴾ معطوفٌ على قوله : ﴿ **وآتَيْنا عيسى** ﴾ . وقرأ الجمهور أَيَّدْناه على فعَّلْناه ، وقرأ مجاهد وابن محيصن - ويروى عن أبي عمرو - « آيَدْناه » على : أَفْعَلْناه ، والأصلُ في أَأْيَدَ بهمزتين ، ثانيتُهما ساكنةٌ فوجَبَ إبدالُ الثانيةِ ألفاً نحو : آأْمَنَ وبابِه ، وصححت العينُ وهي الياءُ كما صَحَّتْ في « أَغْيَلَت » و « أَغْيَمَت » ، وهو تصحيحٌ شاذٌّ إلا في فِعْلِ التعجب نحو : ما أَبْيَنَ وأَطْوَلَ ، وحُكي عن أبي زيد أن تصحيحَ « أَغْيَلَت » مقيسٌ . فإنْ قيل : لِم لا أُعِلَّ آيَدْناه كما أُعِلَّ نحو : أَبَعْناه حتى لا يلزَم حَمْلُه على الشاذ ؟ فالجواب أنه لو أُعِلَّ بأنْ أُلْقِيَتْ حركةُ العينِ على الفاءِ فيلتقي ساكنانِ العينُ واللامُ فتُحْذَفُ العَيْنُ لالتقاء الساكنين ، فتجتمعُ همزتان مفتوحتان فيجبُ قَلْبُ الثانيةِ واواً نحو « أوادِم » ، فتتحرَّكُ الواوُ بعدَ فتحةٍ فتقلبُ ألفاً فيصيرُ اللفظُ : أادْناه ، لأدَّى ذلك إلى إعلالِ الفاءِ والعينِ ، فلمَّا كانَ إعلالُه يؤدِّي إلى ذلك رُفِضَ بخلاف أَبَعْناه وأَقَمْناه ، فإنه ليسَ فيه إلا إعلالُ العينِ فقط . قال أبو البقاء : « فإنْ قلتَ : فَلِم لَمْ تُحْذَفِ الياءُ التي هي عينٌ كما حُذِفَتْ من نحو : أَسَلْناه منْ سالَ يَسالُ ؟ قيل : لو فَعَلوا ذلك لتوالى إعلالان : أحدُهما قَلْبُ الهمزةِ الثانيةِ ألفاً ثم حَذْفُ الألفِ المبدلة من الياءِ لسكونِها وسكونِ الألفِ قبلَها ، فكان يصيرُ اللفظُ آدْناه فكانَتْ تُحْذَفُ الفاءُ والعينُ وليس « أسلناه » كذلك ، لأنَّ هناك حَذْفَ العينِ وحدَها . وقال الزمخشري في المائدة : « آيَدْتُك على أَفْعَلْتُك » وقال ابن عطية : « على فاعَلْتُك » ثم قال : « ويَظْهَرُ أن الأصلَ في القراءتين : أَفْعَلْتُك ثم اختلَفَ الإعلالُ » . انتهى .

والذي يظهر أن « أيَّد » فَعَّل لمجيءِ مضارِعِه على يُؤَيِّدُ بالتشديدِ ، ولو كان أَيَّد بالتشديد بزنة أَفْعَلَ لكان مضارعُه يُؤْيِدُ كيُؤْمِنُ من آمَنَ ، وأمَّا آيَدَ - يعني بالمَدِّ - فيُحتاج في نَقْلِ مضارعه إلى سَماعٍ ، فإنْ سُمِعَ يُؤايِدُ كيُقاتِل فهو فاعَل ، فإنْ سُمع يُؤْيِدُ كيُكْرِمُ فآيد أَفْعَل ، ذكر ذلك جميعَه الشيخُ في المائدة[٤] . ثم قال : « إنه لم يَظْهر كلامُ ابن عطية في قوله : « اختلف الإعلالُ » وهو صحيحٌ ، إلَّا أنَّ قوله « الذي يظهر أن أيَّد في قراءةِ الجمهورِ فَعَّل لا أَفْعَل إلى آخرِه » فيه

---

(١) انظر ديوانه (١٤٩) ، الكشاف (٥١٦/٤) .

(٢) العِثْيَرُ والعِثْيَرَة : العجاج الساطع ، أو الغبار ، أو التراب اللسان : عثر .

(٣) عُلَيْبٌ ، وعِلْيَبٌ : واد معروف على طريق اليمن ، وقيل : موضع . وليس في كلام العرب فُعَيْل غير هذا قال الزمخشري - فيما حكاه عن العمراني - : أظن أن قوماً كانوا في هذا الموضع نزولاً فقال بعضهم لأبيه : عُلْ يا أبُ ، فسمِّي به المكان . وقال المرزوقي : كأنه فُعَيْل من القلبْ وهو الأثر والوادي لا يخلو من انخفاض وحزن - انظر اللسان علب معجم البلدان (١٦٦/٤) .

(٤) انظر البحر المحيط (٥١/٤) .

نظرٌ لأنه يُشْعِرُ بجوازِ شيءٍ آخَر وذلك متعذِّرٌ ، كيف يُتَوَهَّمُ أن أيَّدَ بالتشديدِ في قراءةِ الجمهورِ بزنة أَفْعَل ، هذا ما لا يَقَعُ .

والأَيْدُ : القوَّةُ ، قال عبد المطلب :

٦٠٧- الحمدُ للَّهِ الأعزِّ الأكرمِ أَيَّدَنا يومَ زُحوفِ الأشْرَمِ[١]

والصحيحُ أن فَعَّل وأَفْعَل هنا بمعنى واحد وهو قَوَّيْناه . وقد فَرَّق بعضُهم بينهما فقال : « أمَّا المدُّ فمعناه القوةُ ، وأمَّا القصرُ فمعناه التأييدُ والنَّصْرُ » ، وهذا في الحقيقةِ ليس بفرقٍ ، وقد أبدلتِ العربُ في آيَدَ على أَفْعَل الياءَ جيماً فقالت : آجَدَهُ أي قوَّاه ، قال الزمخشري : يقال : « الحمدُ لله الذي آجَدَني بعد ضَعْفٍ وأَوْجَدني بعد فَقْر » ، وهذا كما أَبْدلوا من ياءِه جيماً فقالوا : لا أَفْعَل ذلك جَدَ الدهرِ أي : يدَ الدهر ، وهو إبدالٌ لا يَطَّرِدُ .

قوله : « بروح القُدُس » متعلِّق بأيَّدْناه . وقرأ ابن كثير : « القُدْس » بإسكانِ الدال ، والباقون بضمِّها ، وهما لغتان : الضمُّ للحجاز ، والإسكانُ لتميم ، وقد تقدَّم ذلك ، وقرأ أبو حَيْوة : « القُدُوس » بواوٍ ، وفيه لغةُ فتحِ القاف والدال ومعناه الطهارةُ أو البركةُ كما تقدَّم عند قولِه : ﴿ ونقدِّسُ لك ﴾[٢] . والروح في الأصل : اسمٌ للجزءِ الذي تَحْصُلُ به الحياةُ في الحيوان قاله الراغب ، والمرادُ به جبريلُ عليه السلام لقولِ حَسَّان :

٦٠٨- وجبريلٌ رسولُ الله فينا وروحُ القُدْسِ ليس له كِفاءُ[٣]

سُمِّي بذلك لأنَّ بسببه حياةَ القلوب .

قوله : ﴿ أفكلما جاءكم رسولٌ ﴾ الهمزةُ هنا للتوضيحِ والتقريعِ ، والفاءُ للعطفِ عَطَفَتْ هذه الجملةَ على ما قبلَها ، واعتُنِيَ بحرفِ الاستفهام فقُدِّمَ ، وقد مَرَّ تحقيقُ ذلك ، وأنَّ الزمخشري يُقَدِّر بين الهمزةِ وحرفِ العطْفِ جملةً ليَعْطِفَ عليها . وهذه الجملةُ يجوز أَنْ تكونَ معطوفةً على ما قبلها من غيرِ حَذْفِ شيء ، كأنه قال : ولقد آتَيْنا يا بني إسرائيلَ أنبياءَكم ما آتيناهُمْ فكلما جاءَكم رسولٌ . ويجوز أَنْ يُقَدَّر قبلَها محذوفٌ أي : فَفَعَلْتُم ما فَعَلْتُم فكلما جاءَكم رسولٌ . وقد تقدَّم الكلام في « كلما » عند قوله : ﴿ كلَّما أضاء ﴾[٤] . والناصبُ لها هنا ﴿ استكبرتم ﴾ ، و « رسول » فَعُول بمعنى مَفْعُول أي مُرْسَل ، وكونُ فَعُول بمعنى المَفْعول قليلٌ ، جاء منه الرَّكُوب والحَلُوب أي : المَرْكُوب والمَحْلوب ، ويكون مصدراً بمعنى الرسالة قاله الزمخشري . وأنشد :

٦٠٩- لقد كَذَبَ الواشون ما فُهْتُ عندَهم بِسِرٍّ ولا أَرْسَلْتُهُمْ برَسُول[٥]

أي : برسالة ، ومنه عنده : « إنَّا رسولُ ربِّ العالمين »[٦] .

قوله : ﴿ بما لا تَهْوَى أنفُسكم ﴾ متعلِّق بقوله « جاءكم » ، و « جاء » يتعدى بنفسِه تارةً كَهذِه الآية ، وبحرفِ الجرِّ أُخْرى نحو : جِئْتُ إليه ، و « ما » موصولةٌ بمعنى الذي ، والعائدُ محذوفٌ لاستكمالِ الشروط ، والتقديرُ : بما لا تهواه ، و « تهوى » مضارعُ هَوِي بكسر العين ولامُه من ياءٍ لأنَّ عينَه واوٌ ، وباب طَوَيْتُ وشَوَيْتُ أكثرُ من بابُ قوَّة وحُوَّة . ولا دليلَ في « هَوِيَ » لانكسار العين وهو مثل « شَقِي » من الشَّقاوة ، وقولُهم في تثنيةِ مصدرِه هَوَيان أدلُّ دليلٍ على

---

(١) البيت من شواهد البحر (٤/٥١) .
(٢) سورة البقرة ، آية (٣٠) .
(٣) انظر ديوانه (٦٠) .
(٤) سورة البقرة ، آية (٢٠) .
(٥) البيت لكثير انظر ديوانه (٢/٢٤٩) ، الكشاف (٤/٤٩٧) .
(٦) سورة الشعراء ، آية (١١٦) .

ذلك ، ومعنى تَهْوَى : تُحِبُّ وتختار . وأصل الهَوَى : المَيْلُ ، سُمِّي بذلك لأنه يَهْوِي بصاحبِه في النار ولذلك لا يُسْتعمل غالباً إلا فيما لا خَيْرَ فيه ، وقد يُستعمل فيما هو خيرٌ ، ففي الحديث الصحيح[1] قولُ عمرَ في أُسارى بدر : « فَهَوِي رسولُ الله ﷺ ما قالَ أبو بكر ولم يَهْوَ ما قلت » . وعن عائشة رضي الله عنها : « واللَّهِ ما أَرى ربَّك إلا يُسارع في هَوَاك » وجمعُه أَهْواء ، قال تعالى : ﴿ بأَهْوائهم ﴾[2] ، ولا تُجْمع على أَهْوِية وإنْ كان قد جاء : نَدًى وأَنْدِية قال الشاعر :

٦١٠ - في ليلةٍ من جُمادى ذاتِ أَنْدِيَةٍ ... لا يُبْصِرُ الكلبُ في ظَلْمائها الطُّنُبا[3]

وأمَّا « هَوَىٰ يَهْوِي » بفتحها في الماضي وكسرِها في المضارع فمعناهُ السقوطُ ، والهَوِيُّ - بفتح الهاءُ - ذهابٌ في انحدارٍ ، والهُوِيُّ ذهابٌ في صعود ، وسيأتي تحقيقُ كلِّ ذلك ، وأسندَ الفعلَ إلىٰ الأنفس دونَ المخاطبِ فلم يَقُلْ : « بما لا تَهْوون » تنبيهاً أنَّ النفسَ يُسْنَدُ إليها الفعلُ السَّيِّىء غالباً نحو : ﴿ إنَّ النفسَ لأَمَّارةٌ بالسوءِ ﴾[4] ﴿ بل سَوَّلَتْ لكمْ أنفسُكُمْ ﴾[5] ﴿ فَطَوَّعَتْ له نفسُه ﴾[6] واستكبر بمعنى تَكَبَّر .

قوله : ﴿ ففريقاً كَذَّبْتُم ﴾ الفاءُ عاطفةٌ جملةَ « كَذَّبْتم » على « استكبرتم » و« فريقاً » مفعولٌ مقدَّم قُدِّم لتتفقَ رؤوسُ الآي ، وكذا « وفريقاً تقتلون » ، ولا بُدَّ من محذوفٍ أي : فريقاً منهم ؛ والمعنى أنه نشأ عن استكبارهم مبادرةُ فَرِيقٍ من الرسلِ بالتكذيب ومبادَرَةُ آخرين بالقتلِ ، وقَدَّم التكذيبَ لأنه أولُ ما يفعلونه من الشرِّ ولأنه مشتركٌ بين المقتولِ وغيره ، فإنَّ المقتولين قد كذَّبوهم أيضاً ، وإنما لم يُصَرِّحْ به لأنه ذَكَرَ أقبحَ منه في الفعلِ . وجيء بـ« تقتلون » مضارعاً : إمَّا لكونِه مستقبلاً لأنهم كانوا يَرُومون قَتْلَ رسولِ الله ﷺ ، ولِما فيهِ من مناسبة رؤوسِ الآيِ والفواصِل ، وإمَّا أن يُرادَ به الحالُ الماضيةُ لأن الأمرَ فظيعٌ فأُريد استحضارُه في النفوس وتصويرُه في القلوب . وأجازَ الراغب أَنْ يكونَ « ففريقاً كَذَّبْتُم » معطوفاً على قوله « وأَيَّدْناه » ويكونُ « أفكلما » مع ما بعده فَصْلاً بينهما على سبيلِ الإنكار ، والأظهرُ هو الأولُ ، وإنْ كان ما قاله محتملاً .

وَقَالُوا۟ قُلُوبُنَا غُلْفٌۢ ۚ بَل لَّعَنَهُمُ ٱللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ ﴿٨٨﴾ وَلَمَّا جَآءَهُمْ كِتَٰبٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ وَكَانُوا۟ مِن قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَلَمَّا جَآءَهُم مَّا عَرَفُوا۟ كَفَرُوا۟ بِهِۦ ۚ فَلَعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٨٩﴾

قوله تعالى : ﴿ قلوبُنا غُلْفٌ ﴾ . . مبتدأٌ وخبر ، والجملةُ في محلِّ نصب بالقول قبلَه ، وقرأ الجمهورُ : « غُلْفٌ » بسكون اللام ، وفيها وجهان :

أحدهما - وهو الأظهرُ - : أن يكونَ جمع « أَغْلَف » كأحمر وحُمْر وأصفر وصُفْر ، والمعنى على هذا : أنها خُلِقَت وجُبِلت مُغَشَّاةً لا يَصِلُ إليها الحقُّ استعارةً من الأغلف الذي لم يُخْتَتَنْ .

---

(١) أخرجه مسلم (٣/١٣٨٥) في كتاب الجهاد والسير باب الإمداد بالملائكة في غزوة بدر وإباحة الغنائم .

(٢) سورة الأنعام ، آية (١١٩) .

(٣) البيت لمرة بن محكان انظر الخصائص (٣/٥٢) ، المقتضب (٣/٨١) ، أوضح المسالك (٣/٢٤٢) .

(٤) سورة يوسف ، آية (٥٣) .

(٥) سورة يوسف ، آية (١٨) .

(٦) سورة المائدة ، آية (٣٠) .

والثاني : أن يكونَ جمعَ « غِلاف » ، ويكونُ أصلُ اللامِ الضمَّ فخُفِّفَ نحو : حِمار وحُمُر وكتاب وكُتُب ، إلاَّ أنَّ تخفيفَ فُعُل إنما يكون في المفرد غالباً نحو عُنْق في عُنُق ، وأمَّا فُعُل الجمع فقال ابن عطية : « لا يجوز تخفيفُه إلا في ضرورةٍ » ، وليس كذلك ، بل هو قليل ، وقد نصّ غيرُه على جوازه ، وقرأ ابن عباس ـ ويُروى عن أبي عمرو ـ بضم اللامِ وهو جمع « غِلاف » ، ولا يجوز أن يكون فُعُل في هذه القراءة جمعَ « أَغْلف » لأنَّ تثقيلَ فُعُل الصحيحِ العينِ لا يجوز إلاَّ في شِعْر ، والمعنى على هذه القراءة أنَّ قلوبَنا أوعيةٌ للعلمِ فهي غيرُ محتاجةٍ إلى علمٍ آخر ، والتغليفُ كالتغشِيَة في المعنى .

قوله : « بل لَعَنَهم الله » « بل » حرفُ إضرابٍ ، والإضرابُ راجعٌ إلى ما تَضَمَّنه قولُهم من أن قلوبَهم غُلْف ، فردَّ الله عليهم ذلك بأنَّ سببَه لَعْنُهم بكفرهم السابق . والإضرابُ على قسمين : إبطالٍ وانتقالٍ ، فالأول نحو : ما قام زيدٌ بل عمروٌ ، ولا تَعْطِفُ « بل » إلا المفردات ، وتكونُ في الإيجاب والنفي والنهي ، ويُزاد قبلها « لا » تأكيداً . واللَّعْنُ : الطَّرْدُ والبُعْدُ ، ومنه : شَأْوٌ لعين أي بعيد : قال الشمَّاخ :

٦١١ - ذَعَرْتُ بـه الـقَـطا ونَـفَـيْـتُ عـنـه مقـامَ الـذئبِ كـالـرَّجُـلِ الـلَّعينِ[1]

أي : البعيد ، وكان وجهُ الكلام أن يقول : « مقام الذئب اللعين كالرجل » . والباءُ في « بكفرهم » للسببِ ، وهي متعلِّقَةٌ بلعَنَهُمْ . وقال الفارسي : « النية به التقديمُ أي : وقالوا: قُلوبنا غلفُ بسببِ كفرهم ، فتكونُ الباءُ متعلقةً بقالوا وتكونُ « بل لعنهم » جملةً معترضةً » ، وفيه بُعْدٌ ، ويجوز أن تكونَ حالاً من المفعولِ في « لَعَنهم » أي لعَنهم كافرين أي : مُلتبسين بالكفرِ كقوله : « وقد دخلوا بالكفر »[2] .

قوله : ﴿ فقليلاً ما يُؤْمنون ﴾ في نصبِ « قليلاً » ستةُ أوجهٍ :

أحدُها وهو الأظهرُ : أنه نعتٌ لمصدرٍ محذوفٍ أي : فإيماناً قليلاً يُؤمنون .

الثاني : أنه حالٌ من ضمير ذلك المصدرِ المحذوفِ أي : فيؤمنونه أي الإيمانَ في حالِ قلَّته ، وقد تقدَّم أنه مذهب سيبويه وتقدَّم تقريره .

الثالث : أنه صفةٌ لزمان محذوفٍ ، أي : فزماناً قليلاً يؤمنون ، وهو كقوله : ﴿ آمنوا بالذي أُنْزِل على الذين آمنوا وجهَ النهار واكفُروا آخرَه ﴾[3] .

الرابع : أنه على إسقاطِ الخافض والأصل : فبقليل يؤمنون ، فلمَّا حُذِفَ حرفُ الجرِّ انتصب ، ويُعْزَى لأبي عبيدة .

الخامس : أن يكونَ حالاً من فاعل « يؤمنون » ، أي فجَمْعاً قليلاً يؤمنون أي المؤمِنُ فيهم قليلٌ ، قال معناه ابنُ عباس وقتادة . إلا أن المهدوي قال : « ذهب قتادة إلى أنَّ المعنى : فقليلٌ منهم مَنْ يؤمن » ، وأنكره النحويون ، وقالوا : لو كانَ كذلك لَلَزِمَ رفعُ « قليل » . قلت : لا يلزَم الرفعُ مع القول بالمعنى الذي ذهب إليه قتادة لما تقدَّم من أنَّ نصبَه على الحالِ وافٍ بهذا المعنى . و « ما » على هذه الأقوالِ كلها مزيدةٌ للتأكيد .

---

(١) البيت في ديوانه (٩٢) ، القرطبي (٢/ ٢٥) .
(٢) سورة المائدة ، آية (٦١) .
(٣) سورة آل عمران ، آية (٧٢) .

السادس : أن تكونَ « ما » نافيةً أي : فما يؤمنون قليلاً ولا كثيراً ، ومثلُه : ﴿ قليلاً ما تشكرون ﴾[١] ، « قليلاً ما تَذَكَّرون »[٢]، وهذا قويٌ من جهة المعنى ، وإنما يَضْعُفُ شيئاً من جهةِ تقدُّم ما في حَيِّزها عليها، قاله أبو البقاء، وإليه ذهب ابن الأنباري ، إلا أنَّ تقديمَ ما في حيزها عليها لم يجزِه البصريون ، وأجازه الكوفيون . قال أبو البقاء : « ولا يَجُوز أَنْ تكونَ « ما » مصدريةً ، لأن « قليلاً » يبقىٰ بلا ناصبٍ » . يعني أنَّك إذا جَعَلْتَها مصدريةً كان ما بعدَها صلتَها ، ويكون المصدرُ مرفوعاً بـ « قليلاً » على أنه فاعلٌ به فأين الناصبُ له ؟ وهذا بخلافِ قوله « كانوا قليلاً من الليلِ ما يَهْجعون » فإنَّ « ما » هناك يجوزُ أن تكونَ مصدريةً لأنَّ « قليلاً » منصوبٌ بـ كانَ . وقال الزمخشري : « ويجوزُ أن تكونَ القِلَّةُ بمعنى العَدَم » .

قال الشيخ[٣] : « وما ذهبَ إليه من أنَّ « قليلاً » يُراد به النفيُ فصحيحٌ ، لكنْ في غيرِ هذا التركيبِ » ، أعني قوله تعالى : « فقليلاً ما يؤمنون » لأنَّ « قليلاً » انتصَبَ بالفعلِ المثبتِ فصار نظيرَ « قُمْتُ قليلاً » أي : قمتُ قياماً قليلاً ، ولا يَذْهَبُ ذاهبٌ إلى أنَّك إذا أَتَيْتَ بفعلٍ مُثْبَتٍ وجَعَلْتَ « قليلاً » منصوباً نعتاً لمصدرِ ذلك الفعلِ يكونُ المعنى في المُثْبَتِ الواقعِ على صفةٍ أو هيئةٍ انتفاءَ ذلك المُثْبَتِ رأساً وعدَمَ وقوعِه بالكلِّية ، وإنما الذي نَقَل النحويون : أنَّه قد يُراد بالقلة النفيُ المَحْضُ في قولهم : « أَقَلُّ رجلٍ يقول ذلك ، وقَلَّما يقوم زيد » ، وإذا تقرَّر هذا فَحَمْلُ القلةِ على النفي المَحْض هنا ليس بصحيحٍ » انتهى . قلت : ما قاله أبو القاسم الزمخشري ـ رحمه الله ـ من أنَّ معنى التقليلِ هنا النفيُ قد قال به الواحديُّ قبلَه ، فإنه قال : « أَيْ : لا قليلاً ولا كثيراً ، كما تقول : قَلَّما يفعلُ كذا ، أي : ما يفعله أصلاً » .

قوله تعالى : ﴿ مِنْ عندِ الله ﴾ . . فيه وجهان :

أحدُهما : أنَّه في محلِّ رفع صفةً لكتاب ، فيتعلَّقُ بمحذوفٍ ، أي كتابٌ كائنٌ من عندِ الله .

والثاني : أن يكونَ في محلِّ نصبٍ لابتداءِ غايةِ المجيء قالَه أبو البقاء . وقد ردَّ الشيخ هذا الوجهَ فقال[٤] : « لا يقال إنه يُحْتمل أن يكونَ « من عند الله » متعلقاً بجاءهم ، فلا يكونُ صفةً ، للفصلِ بين الصفةِ والموصوفِ بما هو معمولٌ لغير أحدِهما » يعني أنه ليس معمولاً للموصوفِ ولا للصفةِ فَلا يُغْتَفَرُ الفصلُ به بينهما .

والجمهورُ على رفع « مُصَدِّقٌ » على أنه صفةٌ ثانيةٌ ، وعلى هذا يُقال : قد وُجِدَ صفتان إحداهُما صريحةٌ والأخرى مؤولةٌ ، وقد قُدِّمَتِ المؤولةُ ، وقد تقدَّم أنَّ ذلك غيرُ ممتنع وإنْ زَعَم بعضُهم أنه لا يجوزُ إلا ضرورةً . والذي حَسَّنَ تقديمَ غير الصريحة أنَّ الوصفَ بكينونَتِه مِنْ عندِ الله آكدُ ، وأنَّ وصفَه بالتصديقِ ناشئٌ عن كونه من عندِ الله . وقرأ ابن أبي عبلة « مُصَدِّقاً » نصباً ، وكذلك هو في مصحفِ أُبيّ ، ونصبُه على الحال ، وفي صاحِبها قولان :

أحدُهما أنه « كتاب » . فإنْ قيل : كيفَ جاءت الحالُ مِن النكرة ؟ فالجوابُ أنها قد قَرُبَتْ من المعرفة لتخصيصِها بالصفةِ وهي « من عندِ الله » كما تقدَّم . على أنَّ سيبويهِ أجاز مجيئَها منها بلا شرطٍ ، وإلى هذا الوجه أشار الزمخشري .

والثاني : أنه الضمير الذي تَحمَّله الجارُّ والمجرورُ لوقوعِه صفةً ، والعاملُ فيها إمَّا : الظرفُ أو ما يتعلَّق به على الخلاف المشهور ، ولهذا اعترَضَ بعضَهم على سيبويه في قوله :

---

(١) سورة الأعراف ، آية (٣) .
(٢) سورة الأعراف ، آية (١٠) .
(٣) انظر البحر المحيط (١/٣٠٣) .
(٤) انظر البحر المحيط (١/٣٠٣) .

٦١٢ - لِمَيَّةَ موحِشاً طَلَلٌ يَلُوح كأنَّه خِلَلُ[1]

إنَّ « موحشاً » حالٌ من « طَلَل » ، وساغَ ذلك لتقدُّمِهِ ، فقال : لا حاجةَ إلى ذلك ، إذ يمكنُ أن يكونَ حالاً من الضمير المستكنِّ في قوله : « لميَّةَ » الواقعَ خبراً لطلل ، وللجوابِ ، عن ذلك موضعٌ آخرُ . واللام في « لِما معهم » مقويةٌ لتعدية « مُصَدِّق » لكونِه فَرْعاً ، و « ما » موصولةٌ ، والظرفُ صلتُها .

قوله : ﴿ وكانوا ﴾ يجوزُ فيه ثلاثةُ أوجهٍ :

أحدُها : أن يكونَ معطوفاً على « جاءهم » فيكونُ جوابُ « لَمَّا » مرتَّباً على المجيءِ والكونِ .

والثاني : أن يكونَ حالاً أي : وقد كانُوا ، فيكونُ جوابُ « لَمَّا » مرتَّباً على المجيءِ بقيدٍ في مفعولِه وهم كونُهم يَسْتَفْتِحون .

قال الشيخ[2] : « وظاهرُ كلامِ الزمخشري أن و « كانوا » ليسَتْ معطوفةً على الفعلِ بعد « لَمَّا » ولا حالاً ، لأنه قدَّر جوابَ « لَمَّا » محذوفاً قبل تفسيره « يستفتحون » ، فَدلَّ على أنَّ قوله « وكانوا » جملةٌ معطوفةٌ على مجموعِ الجملة من قولِه : ولَمَّا ، وهذا هو الثالثُ » .

و ﴿ من قبلُ ﴾ متعلقٌ بيَسْتَفْتِحون ، والأصل : من قبلِ ذلك ، فلمَّا قُطِعَ بُنِيَ على الضمِّ . و « يَسْتَفْتحون » في محلِّ النصبِ على خبر « كان » . واختلف النحويون في جوابِ « لَمَّا » الأولى والثانية . فَذَهَبَ الأخفش والزجاج إلى أنَّ جواب الأولى محذوفٌ تقديرُه : ولَمَّا جاءهم كتابٌ كفروا به . وقَدَّره الزمخشري : « كَذَّبوا به واستهانوا بمجيئه » وهو حَسَنٌ . وذهب الفراء إلى أنَّ جوابَها الفاءُ الداخلةُ على لَمَّا ، وهو عندَه نظير « فإما يَأْتِيَنَّكم مني هُدَىً فَمَنْ تَبع هُداي فلا خَوْفٌ » قال : « ولا يجوزُ أن تكونَ الفاءُ ناسقةً إذ لا يَصْلُح موضِعَهَا الواوُ » و « كفروا » جوابُ لَمَّا الثانية على القولَيْن . وقال أبو البقاء : « في جوابِ لَمَّا الأولى وجهانِ » :

أحدُهما : « جوابُها « لَمَّا » الثانية وجوابُها . وهذا ضعيفٌ لأنَّ الفاءَ مع « لمَّا » الثانيةِ ، و « لمَّا » لا تُجَابُ بالفاءِ إلا أنْ يُعتقدَ زيادةُ الفاءِ على ما يُجيزه الأخفش » قلت : ولو قيل برأي الأخفش في زيادةِ الفاءِ من حيث الجملةُ فإنه لا يمكنُ ههنا لأنَّ « لَمَّا » لا يُجاب بمثلِها ، لا يُقال : « لَمَّا جاء زيدٌ لَمَّا قَعَد أكرمتُك » على أن يكونَ « لَمَّا قعد » جوابَ « لمَّا جاء » . والله أعلم .

وذهب المبردُ إلى أنَّ « كفروا » جوابُ « لَمَّا » الأولى وكُرِّرت الثانيةُ لطولِ الكلام ، ويُفيد ذلك تقريرَ الذنبِ وتأكيدَه ، وهو حسنٌ ، لولا أنَّ الفاءَ تَمْنع من ذَلك . وقال أبو البقاء بعد أن حَكَى وجهاً أولَ :

« والثاني : أنَّ « كفروا » جوابُ الأولى والثانية لأنَّ مقتضاهما واحدٌ . وقيل : الثانيةُ تكريرٌ فلم يُحْتَجْ إلى جواب » قلت : « قولُه : « وقيل الثانية تكريرٌ » هو ما حَكَيْتُ عن المبرد ، وهو في الحقيقة ليس مغايراً للوجه الذي ذكرَه قبله من كون « كفروا » جواباً لهما بل هو هو » .

---

(١) البيت لكثير انظر ديوانه (٢/ ٢١٠) ، وهو من شواهد الكتاب (١/ ٢٧٦) ، أمالي ابن الشجري (١/ ٢٦) ، شرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٥) الخصائص (٢/ ٤٩٢) ، الأشموني (٢/ ١٧٤) .

(٢) انظر البحر المحيط (١/ ٣٠٣) .

قوله : ﴿ فَلَعْنَةُ اللَّهِ على الكافرين ﴾ جملةٌ من مبتدأ أو خبرٍ مُتَسَبِّبَةٌ عَمَّا تقدَّم . والمصدرُ هنا مضافٌ للفاعل ، وأتى بـ « على » تنبيهاً على أنَّ اللعنةَ قد استعلت عليهم وشملتهم . وقال « على الكافرين » ولم يَقُلْ « عليهم » إقامةً للظاهر مُقامَ المضمرِ لينبِّه على السبب المقتضي لذلك وهو الكفرُ .

بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْا۟ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ أَن يَكْفُرُوا۟ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بَغْيًا أَن يُنَزِّلَ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ ۖ فَبَآءُو بِغَضَبٍ عَلَىٰ غَضَبٍ ۚ وَلِلْكَٰفِرِينَ عَذَابٌ مُّهِينٌ ﴿٩٠﴾

قولُه تعالى : ﴿ بِئْسَما اشتَرَوْا ﴾ . . بئسَ : فعلٌ ماض غيرُ متصرفٍ ، معناه الذمُّ ، فلا يَعْمَل إلا في معرَّفٍ بأل ، أو فيما أُضيف إلى ما هما فيه ، أو في مضمرٍ مفسَّرٍ بنكرةٍ ، أو في « ما » على قول سيبويه . وفيه لغاتٌ : بَئِسَ بكسر العينِ وتخفيفٍ ، هذا الأصلُ ، وبِئِس بكسرِ الفاء اتباعاً للعينِ وتخفيفٍ ، هذا الإتباعُ ، وهو أشهرُ الاستعمالاتِ ، ومثلُها « نِعْمَ » في جميع ما تقدَّم من الأحكام واللغات . وزعم الكوفيون أنهما اسمان ، مستدلِّين بدخول حرف الجر عليهما في قولهم : « ما هي بِنِعْمَ الولد نصرُها بكاءٌ وبِرُّها سَرِقة » ، « ونِعْمَ السيرُ على بِئس العَيْر » وقوله :

٦١٣ - صَبَّحَكَ اللَّهُ بخيرٍ باكرِ بِنِعْمَ طيرٍ وشبابٍ فاخِرِ[1]

وقد خَرَّجه البصريون على حَذْفِ موصوف ، قامَتْ صفتُه مَقامَه تقديرُه : ما هي بولدٍ مقولٍ فيه نِعْم الولد ، ولها أحكامٌ كثيرة ، ولا بدَّ بعدَها من مخصوصٍ بالمدحِ أو الذمِّ ، وقد يُحْذَفُ لقرينةٍ ، هذا حكمُ بِئْسَ .

أمَّا ، « ما » الواقعةُ بعدَها كهذه الآيةِ : فاختلف النحويون فيها اختلافاً كثيراً ، واضطربت النقولُ عنهم اضطراباً شديداً ، فاختلفوا : هَلْ لها محلٌّ من الإعراب أم لا ؟ فذهبَ الفراء إلى أنها مع « بِئْسَ » شيءٌ واحد رُكِّبَ تركيبَ « حَبَّذا » ، نَقَله ابنُ عطية ، ونَقَلَ عنه المهدوي أنه يُجَوِّز أن تكونَ « ما » مع بئسَ بمنزلة كلَّما ، فظاهرُ هذين النقلينِ أنها لا محلَّ لها . وذهب الجمهورُ إلى أنَّ لها مَحَلاً ، ثم اختلفوا : محلُّها رفعٌ أو نصبٌ ؟ فذهب الأخفشُ إلى أنها في محلِّ نصبٍ على التمييزِ والجملةُ بعدَها في محلِّ نصبٍ صفةً لها ، وفاعلُ بئس مضمرٌ تُفَسِّرُه « ما » ، والمخصوصُ بالذمِّ هو قولُه : « أَنْ يكفروا » لأنه في تأويلِ مصدرٍ ، والتقدير : بِئْس هو شيئاً اشتَرَوا به كفرُهم ، وفيه قال الفارسي في أحدِ قوليه ، واختاره الزمخشري ، ويجوزُ على هذا أن يكونَ المخصوصُ بالذمِّ محذوفاً ، و « اشتَرَوا » صفةً له في محلِّ رفعٍ تقديرُه : بئس شيئاً شيءٌ أو كفرٌ اشتروا به ، كقوله :

٦١٤ - لنِعْمَ الفتى أَضْحَى بأَكْنافِ حَائِلِ[2]

أي : فتًى أَضْحى ، و « أَنْ يكفروا » بدلٌ من ذلك المحذوفِ ، أو خبرٌ مبتدأ محذوفٍ أي : هو أَنْ يكفروا . وذهبَ الكسائي إلى أنَّ « ما » منصوبةُ المحلِّ أيضاً ، لكنه قَدَّر بعدها « ما » أخرى موصولةً بمعنى الذي ، وجعل الجملةَ مِنْ قوله « اشتَرَوا » صلتها ، و « ما » هذه الموصولةُ هي المخصوصُ بالذمِّ ، والتقديرُ : بئس شيئاً الذي اشتروا

---

(١) البيت في الهمع (٢/٨٤) ، العيني (٤/٥٢) ، الأشموني (٣/٢٧) ، الدرر (٢/١٠٨) .

(٢) البيت عند العكبري في إملائه (١/٥١) .

به أنفسهم ، فلا محلَّ لـ « اشتروا » على هذا ، ويكونُ « أَنْ يكفروا » على هذا القولِ خبراً لمبتدأ محذوفٍ كما تقدَّم ، فتلخَّص في الجملة الواقعةِ بعد « ما » على القولِ بنصبِها ثلاثةُ أقوالٍ ، أحدُها : أنها صفةٌ لها فتكونُ في محلِّ نصب أو صلةٌ لـ « ما » المحذوفةِ فلا محلَّ لها أو صفةٌ للمخصوصِ بالذم فتكونُ في محلِّ رفعٍ .

وذهب سيبويه إلى أنَّ موضعَها رفعٌ على أنَّها فاعلُ بئس ، فقال سيبويه : هي معرفةٌ تامةٌ ، التقديرُ : بئس الشيءُ ، والمخصوصُ بالذمِّ على هذا محذوفٌ أي شيءٌ اشتَرَوا به أنفَسَهم ، وعُزي هذا القولُ أيضاً للكسائي . وذهب الفراء والكسائي أيضاً إلى أنَّ « ما » موصولةٌ بمعنى الذي والجملةُ بعْدَها صلتُها ، ونقلَه ابن عطية عن سيبويه ، وهو أحدُ قَوْلَيْ الفارسي ، والتقدير : بئسَ الذي اشتَروا به أنفسَهم أَنْ يكفرُوا ، فأَنْ يكفروا هو المخصوصُ بالذمِّ .

قال الشيخ : « وما نَقَلَه ابنُ عطية عن سيبويه وَهْمٌ عليه » . ونقل المهدوي وابن عطية عن الكسائي أيضاً أن « ما » يجوزُ أن تكونَ مصدريةً ، والتقديرُ : بئسَ اشتراؤُهم ، فتكونُ « ما » وما في حَيِّزها في محلِّ رفعٍ . قال ابنُ عطية : « وهذا معترضٌ بأنَّ « بِئْسَ » لا تَدْخُل على اسمٍ معيَّنٍ يتعرَّفُ بالإضافةِ للضمير » .

قال الشيخ[1] : « وهذا لا يَلْزَم إلا إذا نَصَّ أنه مرفوعُ بئس ، أمَّا إذا جعله المخصوصَ بالذمِّ وجعل فاعلَ « بئس » مضمراً والتمييزُ محذوفٌ لفهم المعنى ، والتقدير : بئسَ اشتراءً اشتراؤُهم فلا يَلْزَمُ الاعتراضُ » قلت : وبهذا ـ أَعْني بجَعْلِ فاعلِ بئسَ مضمراً فيها ـ جَوَّز أبو البقاء في « ما » أَنْ تكونَ مصدريةً ، فإنه قال : « والرابعُ أن تكونَ مصدريةً أي : بئسَ شِراؤُهم ، وفاعلُ بئسَ على هذا مضمرٌ لأنَّ المصدر ههنا مخصوصٌ ليس بجنسٍ » يعني فلا يكونُ فاعلاً ، لكن يُبْطِلُ هذا القولَ عَوْدُ الضمير في « به » على « ما » والمصدريةُ لا يعودُ عليها ، لأنها حرفٌ عند الجمهور ، وتقديرُ أَدِلَّةِ كلِّ فريق مذكورٌ في المُطَوَّلات . فهذه نهايةُ القولِ في « بئسما » و « نِعِمَّا » واللَّهُ أعلم .

قوله : ﴿ أَنْ يكفُرُوا ﴾ قد تقدَّم فيه أنه يجوزُ أن يكونَ هو المخصوصَ بالذمِّ فتكونُ الأوجهُ الثلاثة : إمَّا مبتدأ وخبرُه الجملةُ قبلَه ، ولا حاجةَ إلى الرابطِ ، لأنَّ العمومَ قائمٌ مقامَه إذ الألفُ واللامُ في فاعِلِ نِعْم وبئسَ للجنسِ ، أو لأنَّ الجملةَ نفسُ المبتدأ ، وإمّا خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ ، وإمَّا مبتدأٌ وخبره محذوف ، وتقدَّم أنه يجوزُ أن يكونَ بدلاً أو خبراً لمبتدأ محذوفٍ حَسْبما تقرَّر وتحرَّر . وأجاز الفراء أن يكونَ في محلِّ جَرٍّ بدلاً من الضميرِ في « به » إذا جَعَلْتَ « ما » تامَّة .

قوله : ﴿ بما أَنْزَلَ الله ﴾ متعلِّق بيكفرُوا ، وقد تقدَّمَ أنَّ « كفر » يتعدَّى بنفسِه تارةً وبحرفِ الجرِّ أخرى ، و « ما » موصولةٌ بمعنى الذي والعائدُ محذوفٌ تقديرُه : أَنْزله ، ويَضْعُفُ جَعْلُها نكرةً موصوفةً ، وكذلك جَعْلُها مصدريةً والمصدرُ قائمٌ مقامَ المفعولِ أي بإنزالِه يعني بالمُنَزَّل .

قوله : ﴿ بَغْياً ﴾ فيه ثلاثةُ أوجهٍ :

أظهرُها : أنه مفعولٌ مِنْ أَجْله وهو مستوفٍ لشروطِ النصب ، وفي الناصب له قولان :

أحدُهما ـ وهو الظاهر ـ أنه « يكفروا » أي علةُ كفرِهم البغيُ .

والثاني أنه « اشْتَرَوا » ، وإليه يَنْحو كلامُ الزمخشري ، فإنه قال : « وهو علةُ « اشْتَرَوا » .

---

(١) انظر البحر المحيط (١/ ٣٠٥) .

والثاني من الأوجهِ الثلاثة : أنه منصوبٌ على المصدرِ بفعلٍ يَدُلُّ عليه ما تَقَدَّم أي بَغَوْا بَغْيَاً .

والثالث : أنه في موضعِ حالٍ ، وفي صاحِبها القولان المتقدِّمان : إمَّا فاعلُ « اشْتَرَوا » وإمَّا فاعلُ « يَكْفروا » ، تقديرُه : اشْتَرَوا باغِين ، أو يَكْفُروا باغِين .

والبَغْيُ : أصلُه الفَسادُ مِنْ قَوْلِهم : بَغَى الجُرْحُ أي فَسَدَ قاله الأصمعيْ وقيل : هو شِدَّةُ الطلبِ ، ومنه قولُه تعالى : « ما نَبْغي »[1] ، وقال الراجز :

٦١٥ - أُنْشِدُ والباغي يُحِبُّ الوِجْدانْ قلائِصاً مختلفاتِ الألْوانْ[2]

ومنه « البَغِيُّ » لشدة طلبها له .

قوله : ﴿ أَنْ يُنَزِّلَ اللَّهُ ﴾ فيه قولان ، أحدُهما : أنَّه مفعولٌ من أجلِه والناصبُ له « بَغْياً » أي : عِلَّةُ البغيِ إنزالُ الله فَضْلَه على محمدٍ عليه السلامُ . والثاني : أنَّه على إسقاطِ الخافضِ والتقديرُ : بَغْياً على أَنْ يُنَزِّلَ ، أي : حَسَدَاً على أَنْ يُنَزِّلَ ، فيجيءُ فيه الخلافُ المشهورُ : أهي في موضعِ نصبٍ أو في موضعِ جرٍ ؟ والثالثُ : أنَّه في محلِّ جرٍّ بدلاً من « ما » في قوله : ﴿ بما أَنْزل الله ﴾ بدلَ اشتمال ، أي : بإنزال الله فيكونُ مثلَ قولِ امرىء القيس :

٦١٦ - أَمِنْ ذِكْرِ سلمى أَنْ نَأَتْكَ تَنُوصُ[3]

وقرأ أبو عمرو وابن كثير جميعَ المضارع من « أَنْزَل » مخففاً إلا ما وقع الإجماع على تشديدِه في الحجرِ « وما نُنَزِّلُه إلَّا »[4] ، وقد خالفا هذا الأصلَ : أمَّا أبو عمرٍو فإنه شدَّد على ﴿ أَنْ يُنَزِّلَ آيةً ﴾[5] في الأنعام ، وأمَّا ابن كثير فإنه شَدَّد في الإسراء : ﴿ ونُنَزِّل من القرآن ﴾[6] ﴿ حتى تُنَزِّلَ علينا كتاباً ﴾[7] والباقون بالتشديد في جميع المضارع إلا حمزة والكسائيَّ فإنهما خالفا هذا الأصلَ فخَفَّفا : ﴿ ويُنَزِّلْ الغيث ﴾[8] آخر لقمان ، ﴿ وهو الذي يُنَزِّل الغيثُ ﴾[9] في الشورى . والهمزةُ والتضعيفُ للتعديَةِ ، وقد تقدَّم : هل بينهما فرقٌ ؟ وتحقيقُ كلٍّ من القولين ، وقد ذَكَر القُرَّاءُ مناسباتٍ للإجماعِ على التشديدِ في ذلك الموضعِ ومخالفةِ كلِّ واحدٍ أصلَه لماذا ؟ بما يطول ذكره ، والأظهرُ من ذلك كلِّه أنه جَمْعٌ بين اللغات .

قوله : ﴿ مِنْ فَضْله ﴾ : « مِنْ » لابتداءِ الغايةِ ، وفيه قولان :

أحدُهما : أنه صفةٌ لموصوفٍ محذوفٍ هو مفعولُ « يُنَزِّل » أي : أَنْ يُنَزِّل الله شيئاً كائناً من فضلِه فيكونُ في محلِّ نصب .

والثاني : أنَّ « مِنْ » زائدةٌ ، وهو رأيُ الأخفش ، وحينئذٍ فلا تَعَلُّقَ له ، والمجرورُ بها هو المفعولُ أي : أَنْ يُنَزِّلُ الله فضلَه .

---

(١) سورة يوسف ، آية (٦٥) .
(٢) البيت من شواهد البحر (١/٢٩٨) .
(٣) تقدم .
(٤) سورة الحجر ، آية (٣١) .
(٥) سورة الأنعام ، آية (٣٧) .
(٦) سورة الإسراء ، آية (٨٢) .
(٧) سورة الإسراء ، آية (٩٣) .
(٨) سورة لقمان ، آية (٣٤) .
(٩) سورة الشورى ، آية (٢٨) .

قوله : ﴿ **على مَنْ يشاء** ﴾ متعلقٌ بيُنَزِّلَ . و « مَنْ » يجوزُ أن تكونَ موصولةً أو نكرةً موصوفةً ، والعائدُ على الموصولِ أو الموصوفِ محذوفٌ لاستكمالِ الشروطِ المجوِّزةِ للحَذْفِ ، والتقديرُ : على الذي يشاؤُه أو على رجلٍ يشاؤه ، وقَدَّره أبو البقاء مجروراً فإنه قال ـ بعد تجويزِه في « مَنْ » أن تكونَ موصوفةً أو موصولةً ـ « ومفعولُ « يشاء » محذوفٌ أي : يَشَاءُ نزولَه عليه ، ويجوزُ أَنْ يكونَ يشاءُ يختارُ ويصطفي » انتهى . وقد عَرَفْت أن العائدَ المجرورَ لا يُحْذَفُ إلا بشروطٍ وليسَتْ موجودةً هنا فلا حاجةَ إلى هذا التقديرِ .

قوله : ﴿ **مِنْ عبادِه** ﴾ فيه قولان ، أحدُهما : أنَّه حالٌ من الضميرِ المحذوفِ الذي هو عائدٌ على الموصولِ أو الموصوفِ ، والإضافةُ تقتضي التشريفَ . والثاني : أن يكونَ صفةً لـ « مَنْ » بعدَ صفةٍ على القولِ بكونِها نكرةً ، قاله أبو البقاء . وهو ضعيفٌ لأنَّ البداءة بالجارِّ والمجرورِ على الجملةِ في باب النعتِ عند اجتماعهما أَوْلى لكونِه أقربَ إلى المفردِ ، فهو في محلِّ نصبٍ على الأولِ وجَرٍّ على الثاني ، وفي كِلا القولين يتعلَّق بمحذوفٍ وجوباً لِما عَرَفْتَ .

قوله : ﴿ **فباؤُوا بغَضَب** ﴾ الباءُ للحال ، أي : رَجَعوا ملتبسين بغضبٍ أي مغضوباً عليهم وقد تقدم ذلك . قوله « على غضب » في محل جر لأنه صفة لقوله « بغضب » أي : كائن على غضب أي بغضبٍ مترادفٍ . وهل الغضبانِ مختلفانِ لاختلاف سببهما ، فالأولُ لعبادةِ أسلافِهم العجلَ والثاني لكفرِهم بمحمدٍ عليه السلام ، أو الأولُ لكفرِهم بعيسى والثاني لكفرِهم بمحمدٍ صلى الله وسلم عليهما ، أو هما شيءٌ واحدٌ وذُكِرا تشديداً للحال وتأكيدا ؟ خلافٌ مشهور .

قوله : ﴿ **مُهين** ﴾ صفة لعذاب ، وأصلُه : « مُهْوِن » لأنه من الهَوان وهو اسمُ فاعلٍ من أَهان يُهين إهانةً ، مثل أقامَ يُقيم إقامةً ، فنُقِلَتْ كسرةُ الواوِ على الساكن قبلَها ، فَسَكَنَتِ الواوُ بعدَ كسرةٍ فَقُلِبَتْ ياءً . والإهانةُ : الإذلالُ والخِزْيُ ، وقال : « وللكافرين » ولم يَقُل : « ولهم » تنبيهاً على العلةِ المقتضيةِ للعذابِ المُهينِ .

وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا۟ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُوا۟ نُؤْمِنُ بِمَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَآءَهُۥ وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ ۗ قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنۢبِيَآءَ ٱللَّهِ مِن قَبْلُ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿٩١﴾

قوله تعالى : ﴿ **ويكفرون بما وراءه** ﴾ : يجوزُ في هذه الجملةِ وجهانِ :

أحدُهما : أَنْ تكونَ استئنافيةً استؤنِفَتْ للإخبارِ بأنَّهم يكفرُون بما عدا التوراةَ فلا محلَّ لها من الإعراب .

والثاني أن تكون خبراً لمبتدأ محذوفٍ ؛ أي : وهم يكفرون ، والجملةُ في محلِّ نصبٍ على الحالِ ، والعاملُ فيها « قالوا » ، أي قالوا : نؤمنُ حالَ كونهم كافرين بكذا ، ولا يجوزُ أَنْ يكونَ العاملُ فيها « نؤمن » ، قال أبو البقاء : « إذ لو كان كذلك لكان لفظ الحال ونكفر أو ونحن نكفر » يعني فكان يجبُ المطابقةُ . ولا بد من إضمار هذا المبتدأ لِما تقدَّم من أن المضارعَ المُثْبَتَ لا يقترن بالواوِ وهو نظيرُ قوله :

٦١٧ - ..... نَجَوْتُ وأَرْهَنُهُمْ مالِكا[1]

(١) تقدم وهو لعبدالله بن همام السلولي .

وحُذِفَ الفاعلُ من قولِه : « بما أُنْزِل » وأُقيم المفعولُ مُقامَه للعلم به ، إذ لا يُنَزِّلُ الكتبَ السماويةَ إلا اللَّهُ ، أو لتقدُّمِ ذكره في قولِه : « بما أَنْزَلَ اللَّهُ » .

قوله : ﴿ بما وراءَه ﴾ متعلَّق بيَكْفرون ، وما موصولةٌ ، والظرفُ صلتُها ، فمتعلَّقه فعلٌ ليس إلا . والهاءُ في « وراءه » تعودُ على « ما » في قوله : ﴿ نُؤْمِنُ بما أُنْزِل ﴾ . ووراءَ من الظروف المتوسطةِ التصرُّفِ ، وهو ظرفُ مكانٍ ، والمشهورُ أنه بمعنى خَلْف وقد يكونُ بمعنى أمام ، فهو من الأَضْداد ، وفَسَّره الفراء هنا بمعنى « سِوَى » التي بمعنى « غَيْر » ، وفَسَّره أبو عبيدة وقتادة بمعنى « بعد » . وفي همزه قولان :

أحدُهما : أنه أصلٌ بنفسِه وإليه ذهبَ ابن جني مُسْتَدِلاً بثُبوتِها في التصغيرِ في قولهم : وُرَيْئَة .

والثاني : أنها من ياء لقولهم : تَوَارَيْتَ قاله أبو البقاء ، وفيه نظرٌ . ولا يجوز أن تكونَ الهمزةُ بدلاً من واو لأنَّ ما فاؤُه واوٌ لا تكونُ لامُه واواً إلا ندوراً نحو « واو » اسمِ حَرْفِ الهجاء ، وحكمُه حكمُ قبلُ وبعدُ في كونِه إذا أُضيف أُعْرِبَ ، وإذا قُطِعَ بُني على الضم وأنشد الأخفش على ذلك قول الشاعر :

٦١٨ - إذا أنا لم أُومِنْ عليكَ ولم يَكُنْ لقاؤُك إلا مِنْ وراءُ وراءُ[1]

وفي الحديثِ عن إبراهيم ﷺ : « كنتُ خليلاً مِنْ وراءُ وراءُ »[2] ، وثبوتُ الهاء في مصغَّرِها شاذٌّ ، لأن ما زاد من المؤنث على ثلاثة لا تَثْبُتُ الهاءُ في مصغَّره إلا في لفظتين شَذَّتا وهما : وُرَيْئَة وقُدَيْدِيمة : تصغير : وراء وقُدَّام . قال ابن عصفور : « لأنَّهما لم يتصرَّفا فلو لم يُؤَنَّثا في التصغير لَتُوُهِّمَ تذكيرهُما » .

قوله : ﴿ وهو الحقُّ ﴾ مبتدأٌ وخبر ، والجُملةُ في محلِّ نصب على الحال والعاملُ فيها قولُه : « ويَكْفرون » وصاحبُها فاعلُ يكفرون . وأجازَ أبو البقاء أن يكونَ العاملُ الاستقرارَ الذي في قولِه « بما وراءه » أي : بالذي استقر وراءَه وهو الحقُّ .

قوله : ﴿ مُصَدِّقاً ﴾ حالٌ مؤكِّدة لأنَّ قولَه « وهو الحقُّ » قد تضمَّن معناها والحالُ المؤكِّدةُ : إمَّا أَنْ تُؤَكِّدَ عاملها نحو : ﴿ ولا تَعْثَوْا في الأرضِ مُفْسِدين ﴾ ، وإمَّا أَنْ تُؤَكِّدَ مضمونَ جملةٍ . فإن كانَ الثاني التُزِم إضمارُ عامِلِها وتأخيرها عن الجملة ، ومثلُه ما أنشدَ سيبويه :

٦١٩ - أنا ابنُ دارةُ مَعْروفاً بها نَسَبي وهَلْ بدارة يا لَلنَّاسِ مِنْ عَارِ[3]

والتقديرُ : وهو الحقُّ أُحِقُّه مصدقاً ، وابنُ دارَة أُعْرَفُ معروفاً ، هذا تقريرُ كلام النحويين . وأمّا أبو البقاء فإنه قال : « مصدقاً حالٌ مؤكِّدةٌ ، والعاملُ فيها ما في « الحقّ » من معنى الفعل إذ المعنى : وهو ثابتٌ مصدِّقاً ، وصاحب الحالِ الضميرُ المستترُ في « الحقّ » عند قومٍ ، وعند آخرين صاحبُ الحالِ ضميرٌ دَلَّ عليه الكلامُ ، و « الحقّ »

---

(١) البيت لعتي بن مالك انظر شرح المفصل لابن يعيش (٤/٨٧) ، الهمع (١/١٢٠) ، الشذور (١٠٣) ، الدرر (١/١٧٧) ، اللسان « ورى » .

(٢) أخرجه مسلم (١/١٨٧) ، في كتاب الإيمان (١٩٥/٣٢٩) ، قال الإمام النووي : قد أفادني هذا الحرف الشيخ الإمام أبو عبدالله محمد بن أمية أدام الله نعمه عليه وقال : الفتح صحيح . وتكون الكلمة مؤكدة كشذر مذر وشفر بفر وسقطوا بين بين . فركبها وبناهما على الفتح .

(٣) البيت لسالم بن دارة ، انظر الكتاب (١/٢٥٧) ، الخصائص (٢/٢٦٨) ، الأشموني (٢/١٨٥) ، الدرر (١/٢٠٢) ، الشذور (٢٤٧) .

مصدرٌ لا يتحَمَّلُ الضميرَ على حَسَبِ تحمُّلِ اسمِ الفاعلِ له عندهم ، فقولُه « عند آخرين » هذا هو الذي قَدَّمْتُه أوَّلاً وهو الصواب » .

قوله : ﴿ فَلِمَ تَقْتُلون ﴾ الفاءُ جوابُ شرطٍ مقدرٍ تقديرُه : إنْ كنتمْ آمنتم بما أُنزِلَ عليكم فَلِمَ قَتَلتم الأنبياءَ ؟ وهذا تكذيبٌ لهم ، لأن الإيمانَ بالتوراةِ منافٍ لقتلِ أَشْرَفِ خَلْقِه . و « لِمَ » جارٌّ ومجرورٌ ، واللامُ حرفُ جرٍ وما استفهاميةٌ في محلِّ جَرٍّ أي : لأي شيء ؟ ولكنْ حُذِفَتْ أَلِفُها فَرْقاً بينَها وبين « ما » الخبريةِ . وقد تُحْمَلُ الاستفهاميةُ على الخبريةِ فَتَثْبُتُ أَلِفُها ، قالَ الشاعرِ :

٦٢٠ - عـلى مـا قـامَ يَشْتِمُـنـي لئيـمٌ كـخـنـزيـرٍ تـمـرَّغَ فـي رَمـادِ[1]

وهذا ينبغي أَنْ يُخَصَّ بالضرورةِ كما نصَّ عليه بعضُهم ، والزمخشري يُجيز ذلك ، ويُخَرِّج عليه بعضَ آي القرآن ، كما قد تُحْمَلُ الخبريةُ على الاستفهامية في الحذفِ في قولِهم : اصنعْ بِمَ شِئْتَ ، وهذا لمجردِ الشَّبَهِ اللفظيِّ . وإذا وُقف على « ما » الاستفهاميةِ المجرورة : فإنْ كانَتْ مجرورةً باسمٍ وَجَبَ لَحاقُ هاءِ السكتِ نحو : مَجيء مَهْ ، وإن كانَتْ مجرورةً بحرْفٍ فالاختيارُ اللَّحاقُ . والفرقُ أنَّ الحرفَ يمتزجُ بما يَدْخُلُ عليه فَتَقْوَى به الاستفهاميةُ بخِلافِ الاسمِ المضافِ إليها فإنه في نيةِ الانفصالِ ، وهذا الوقفُ إنما يجوز ابتلاءً أو لقَطْعِ نفسٍ ، ولا جَرمَ أنَّ بعضَهم مَنَع الوقفَ على هذا النحوِ ، قال : « لأنه إنْ وُقف بغير هاءٍ كان خطأً لنقصانِ الحَرْفِ ، وإنْ وُقِفَ بهاءٍ خالفَ السوادَ » ، لكن البزي قد وقف بالهاء ، ومثلُ ذلك لا يُعَدُّ مخالفةً للسواد ، ألا ترى إلى إثباتِهم بعضَ ياءاتِ الزوائدِ . والجارُّ متعلقٌ بقولِه : « تقتلون » ، ولكنه قُدِّمَ عليه وجوباً لأنَّ مجرورَه له صدرُ الكلامِ ، والفاءُ وما بعدها من « تَقْتُلون » في محلِّ جزم ، وتَقْتلون ـ وإنْ كانْ بصيغةِ المضارعِ ـ فهو في معنى الماضي لفَهْمِ المعنى ، وأيضاً فمعه قولُه « من قبل » ، وجاز إسنادُ القتلِ إليهم وإنْ لم يَتعاطَوْه لأنهم لَمَّا كانوا راضِينَ بفعلِ أسلافِهم جُعِلوا كأنَّهم فَعَلوا هم أنفسهم .

قوله : ﴿ إِنْ كنتُمْ مؤمنين ﴾ في « إنْ » قولان :

أحدهما : أنها شرطية وجوابُها محذوفٌ تقديرُه : إنْ كنتُمْ مؤمنينَ فلِمَ فَعَلْتُم ذلك ، ويكونُ الشرط وجوابُه قد كُرِّر مرتين ، فَحُذِفَ الشرطُ من الجملةِ الأولى وبقي جوابُه وهو : فَلِمَ تقتلون ، وحُذِفَ الجوابُ من الثانيةِ وبقي شرطُه ، فقد حُذِف مِنْ كلٍّ واحدةٍ ما أُثْبت في الأخرى . وقال ابن عطية : « جوابُها متقدِّمٌ ، وهو قوله : فَلِم » وهذا إنما يتأتَّى على قولِ الكوفيين وأبي زيد .

والثاني : أنَّ « إنْ » نافيةٌ بمعنى ما ، أي : ما كنتم مؤمنين لمنافاةِ ما صَدَر منكم الإيمانَ .

---

(١) البيت لحسان بن ثابت رضي الله عنه انظر ديوان (٢٥٨) ، شرح المفصل لابن يعيش (٩/٤) ، الهمع (٢١٧/٢) ، الدرر (٩٠/١) ، شواهد الشافية (٢٢٤) ، المغني (٢٩٩/١) ، الأشموني (٢١٦/٤) ، الخزانة (٩٩/٦) ، معاني الفراء (٩٢/٢) .

والمغني فيه على أي شيء قام يسين إنسان خبيث الطبع مثله كمثل الخنزير تمعك في التراب والشاهد فيه قوله : « على ما » حيث أثبت الألف في ما الاستفهامية مع دخول الجار ضرورة أو حملاً للاستفهامية على الخبرية كما أشار المصنف رحمه الله .

﴿ وَلَقَدْ جَآءَكُم مُّوسَىٰ بِٱلْبَيِّنَٰتِ ثُمَّ ٱتَّخَذْتُمُ ٱلْعِجْلَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَنتُمْ ظَٰلِمُونَ ﴿٩٢﴾ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ ٱلطُّورَ خُذُوا۟ مَآ ءَاتَيْنَٰكُم بِقُوَّةٍ وَٱسْمَعُوا۟ ۖ قَالُوا۟ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا وَأُشْرِبُوا۟ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ ۚ قُلْ بِئْسَمَا يَأْمُرُكُم بِهِۦٓ إِيمَٰنُكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿٩٣﴾ قُلْ إِن كَانَتْ لَكُمُ ٱلدَّارُ ٱلْءَاخِرَةُ عِندَ ٱللَّهِ خَالِصَةً مِّن دُونِ ٱلنَّاسِ فَتَمَنَّوُا۟ ٱلْمَوْتَ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٩٤﴾ وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًۢا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٩٥﴾

قوله تعالى : ﴿ **بالبينات** ﴾ : يجوز فيه وجهان :

أحدهما أن يكون حالاً من « موسى » أي : جاءكم ذا بينات وحجج أو ومعه البينات .

والثاني : أن يكون مفعولاً أي : بسبب إقامة البينات ، وما بعده من الجمل قد تقدم مثله فلا حاجة إلى تكريره .

قوله تعالى : ﴿ **وأشربوا** ﴾ : يجوز أن يكون معطوفاً على قوله : ﴿ **قالوا سمعنا** ﴾ ويجوز أن يكون حالاً من فاعل « قالوا » أي : قالوا ذلك وقد أشربوا ولا بد من إضمار « قد » ليقرب الماضي إلى الحال خلافاً للكوفيين حيث قالوا : لا يحتاج إليها . ويجوز أن يكون مستأنفاً لمجرد الإخبار بذلك واستضعفه أبو البقاء قال : « لأنه قد قال بعد ذلك : ﴿ **قل بئسما يأمركم** ﴾ فهو جواب قولهم : ﴿ **سمعنا وعصينا** ﴾ فالأولى ألا يكون بينهما أجنبي » والواو في « أشربوا » هي المفعول الأول قامت مقام الفاعل ، والثاني هو « العجل » لأن ـ « شرب » يتعدى بنفسه فأكسبته الهمزة مفعولاً آخر ، ولا بد من حذف مضافين قبل « العجل » والتقدير : وأشربوا حب عبادة العجل وحسن حذف هذين المضافين المبالغة في ذلك ، حتى كأنه تصور إشراب ذات العجل . والإشراب : مخالطة المائع بالجامد ثم اتسع فيه حتى قيل في الألوان نحو : أشرب بياضه حمرة . والمعنى : أنهم داخلهم حب عبادته كما داخل الصبغ الثوب . ومنه :

٦٢١ ـ إِذَا مَا الْقَلْبُ أُشْرِبَ حُبَّ شَيْءٍ ... فَلاَ تَأْمَلْ لَهُ الدَّهْرَ انْصِرَافَا[1]

وعبر بالشرب دون الأكل لأن الشرب يتغلغل في باطن الشيء بخلاف الأكل فإنه مجاوز ، ومنه في المعنى :

٦٢٢ ـ جَرَى حُبُّهَا مَجْرَى دَمِي فِي مَفَاصِلِي ... .[2]

وقال بعضهم :

٦٢٣ ـ تَغَلْغَلَ حُبُّ عَثْمَةَ فِي فُؤَادِي ... فَبَادِيهِ مَعَ الْخَافِي يَسِيرُ
تَغَلْغَلَ حَيْثُ لَمْ يَبْلُغْ شَرَابٌ ... وَلاَ حُزْنٌ وَلَمْ يَبْلُغْ سُرُورُ
أَكَادُ إِذَا ذَكَرْتُ الْعَهْدَ مِنْهَا ... أَطِيرُ لَوَ انَّ إِنْسَاناً يَطِيرُ[3]

---

(١) البيت من شواهد البحر (١/ ٣٠٩).

(٢) صدر بيت وعجزه :

....
فَأَصْبَحَ لِي عَنْ كُلِّ شُغْلٍ بِهَا شُغُل

انظر البحر (١/ ٣٠٩).

(٣) الأبيات لعبيد الله بن عبدالله بن عتبة انظر الحماسة (٢/ ١٠٥) ، المحتسب (٢/ ١٤٤) ، مجالس ثعلب (١/ ٢٣٦) ، القرطبي (٢/ ٢٣) ، اللسان «معع» .

وقيل : الإشراب هنا حقيقة لأنه يروى أن موسى ـ عليه السلام ـ برد العجل بالمبرد ، ثم جعل تلك البرادة في ماء وأمرهم بشربه ، فمن كان يحب العجل ظهرت البرادة على شفتيه ، وهذا وإن كان قال به السدي[١] وابن جريج[٢] وغيرهما فيرده قوله : « في قلوبهم » .

قوله : ﴿ بكفرهم ﴾ فيه وجهان :

أظهرهما : أنها للسببية متعلقة بـ « أشربوا » أي : أشربوا بسبب كفرهم السابق .

والثاني : أنها بمعنى « مع » يعنون بذلك أنها للحال وصاحبها في الحقيقة ذلك المضاف المحذوف أي : أشربوا حب عبادة العجل مختلطاً بكفرهم . والمصدر مضاف للفاعل أي : بأن كفروا . ﴿ قل بئسما يأمركم ﴾ كقوله : ﴿ بئسما اشتروا ﴾[٣] فليلتفت إليه . قوله : ﴿ إن كنتم مؤمنين ﴾ يجوز فيها الوجهان السابقان من كونها نافية وشرطية ، وجوابها محذوف تقديره : « فبئسما يأمركم » وقيل : تقديره : فلا تقتلوا أنبياء الله ولا تكذبوا الرسل ، ولا تكتموا الحق ، وأسند الإيمان إليهم تهكماً بهم ، ولا حاجة إلى حذف صفة أي : إيمانكم الباطل ، أو حذف مضاف أي : صاحب إيمانكم . وقرأ الحسن : « يهو إيمانكم » بضم الهاء مع الواو ، وقد تقدم أنها الأصل .

قوله تعالى : ﴿ إن كانت لكم الدار الآخرة عند الله خالصة ﴾ شرط جوابه : « فتمنوا » و « الدار » اسم كان وهي الجنة . والأولى أن يقدر حذف مضاف أي : نعيم الدار ، لأن الدار الآخرة في الحقيقة هي انقضاء الدنيا وهي للفريقين ، واختلفوا في خبر « كان » على ثلاثة أقوال :

أحدها : أنه « خالصة » فتكون « عند » ظرفاً لـ « خالصة » أو للاستقرار الذي في « لكم » ويجوز أن تكون حالاً من « الدار » والعامل فيه « كان » أو الاستقرار . وأما « لكم » فيتعلق بـ « كان » لأنها تعمل في الظرف وشبهه . قال أبو البقاء : « ويجوز أن تكون للتبيين فيكون موضعها بعد « خالصة » أي خالصة لكم ، فتتعلق بنفس « خالصة » وهذا فيه نظر ؛ لأنه متى كانت للبيان تعلقت بمحذوف تقديره : أعني لكم نحو : سقياً لك تقديره : أعني بهذا الدعاء لك . وقد صرح غيره في هذا الموضع بأنها للبيان ، وأنها متعلقة حينئذ بمحذوف كما ذكرت . ويجوز أن يكون صفة لـ « خالصة » في الأصل قدم عليها ، فصار حالاً منها فيتعلق بمحذوف .

الثاني : أن الخبر « لكم » فيتعلق بمحذوف ، وينصب « خالصة » حينئذ على الحال والعامل فيها : إما « كان » أو الاستقرار في « لكم » و « عند » منصوب بالاستقرار أيضاً .

الثالث : أن الخبر هو الظرف و « خالصة » حال أيضاً ، والعامل فيها : إما « كان » أو الاستقرار ، وكذلك « لكم » وقد منع من هذا الوجه قوم فقالوا[٤] : « لا يجوز أن يكون الظرف خبراً ، لأن الكلام لا يستقل به » . وجوز ذلك المهدوي وابن عطية وأبو البقاء . واستشعر أبو البقاء هذا الإشكال وأجاب عنه فإنه قال : « وسوغ أن يكون « عند » خبر

---

(١) محمد بن مروان الكوفي يكنى أبا عبد الرحمن سمع التفسير من الكلبي المفسر انظر غاية النهاية (٢/ ٢٦١) .

(٢) عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج أبو الوليد وأبو خالد فقيه الحرم المكي وهو أول من صنف التصانيف في العلم بمكة توفي سنة ١٥٠ هـ تذكرة الحفاظ (١/ ٦٠) ، تاريخ بغداد (١٠/ ٤٠٠) ، الأعلام (٤/ ١٦٠) .

(٣) سورة البقرة ، آية (٩٠) .

(٤) انظر البحر المحيط (١/ ٣١٠) .

كان « لكم » يعني لفظ « لكم » سوغ وقوع « عند » خبراً ؛ إذ كان فيه تخصيص وتبيين ، ونظيره قوله : ﴿ ولم يكن له كفواً أحد ﴾[١] لولا « له » لم يصح أن يكون « كفواً » خبراً ، ومن دون الناس في محل النصب بـ « خالصة » لأنك تقول : « خَلُصَ كذا من كذا » . وقرأ الجمهور : « فتمنوُا الموت » بضم الواو ، ويروى عن أبي عمرو فتحها تخفيفاً واختلاس الضمة ، وقرأ ابن أبي إسحاق بكسرها على التقاء الساكنين تشبيهاً بواو « لـو استطعنـا »[٢] و « إن كنتم » كقوله : « إن كنتم مؤمنين » وقد تقدم .

قوله تعالى : ﴿ أبداً ﴾ . . منصوب بـ « يتمنوه » وهو ظرف زمان يقع للقليل والكثير ، ماضياً كان أو مستقبلاً تقول : ما فعلته أبداً ، وقال الراغب : « هو عبارة عن مدة الزمان الممتد الذي لا يتجزأ كما يتجزأ الزمان ، وذلك أنه يقال : زمان كذا ولا يقال : أبد كذا ، وكان من حقه على هذا ألا يثنى ولا يجمع ، وقد قالوا : آباد فجمعوه لاختلاف أنواعه . وقيل : آباد لغة مولدة ومجيئه بعد « لن » يدل على أن نفيها لا يقتضي التأبيد ، وقد تقدم ذلك ، ودعوى التأكيد فيه بعيدة » . وقال هنا : ﴿ ولن يتمنوه ﴾ فنفي بـ « لن » ، وفي الجمعة بـ « لا »[٣] قال صاحب المنتخب[٤] : « لأن دعواهم هنا أعظم من دعواهم هناك ، لأن السعادة القصوى فوق مرتبة الولاية ، لأن الثانية تراد لحصول الأولى ، والنفي بـ « لن » أبلغ من النفي بـ « لا » . قـوله : « بمـا قدمت أيـديهم » متعلق بـ « يتمنوه » ، والبـاء للسببيـة أي بسبب اجتراحهم العظائم و « ما » يجوز فيها ثلاثة أوجه :

أظهرها : كونها موصولة بمعنى الذي .

والثاني : نكرة موصوفة والعائد على كلا القولين محذوف أي : بما قدمته ، فالجملة لا محل لها على الأول ، ومحلها الجر على الثاني .

والثالث : أنها مصدرية أي : بتقدمة أيديهم . ومفعول « قدمت » محذوف أي : بما قدمت أيديهم الشر أو التبديل ونحوه .

وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ ۚ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِۦ مِنَ الْعَذَابِ أَن يُعَمَّرَ ۗ وَاللَّهُ بَصِيرٌۢ بِمَا يَعْمَلُونَ ﴿٩٦﴾

قوله تعالى : ﴿ ولتجدنهم أحرص الناس ﴾ . . هذه اللام جواب قسم محذوف ، والنون للتوكيد تقديره : والله لتجدنهم و « وجد » هنا متعدية لمفعولين أولهما الضمير ، والثاني « أحرص » وإذا تعدت لاثنين كانت كـ « علم » في المعنى نحو : ﴿ وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين ﴾[٥] ويجوز أن تكون متعدية لواحد ومعناها معنى لقي وأصاب ، وينتصب « أحرص » على الحال : إما على رأي من لا يشترط التنكير في الحال ، وإما على رأي من يرى أن إضافة « أفعل » إلى

---

(١) سورة الإخلاص ، آية (٤) .
(٢) سورة التوبة ، آية (٤٢) .
(٣) سورة الجمعة ، آية (٧) .
(٤) الحسن بن صافي بن عبدالله بن نزار بن أبي الحسن أبو نـزار الملقب بملك النحاة صحاب الحاوي في النحو والمقتصـد في التصريف وغير ذلك توفي بدمشق يوم الثلاثاء تاسع شوال سنة ثمان وستين وخمسمائـة . البغية (١/ ٥٠٥) ، إنبـاه الرواة (١/ ٣٠٥ - ٣٠٦) .
(٥) سورة الأعراف ، آية (١٠٢) .

معرفة غير محضة و « أحرص » أفعل تفضيل فـ « من » مرادة معها ، وقد أضيفت لمعرفة فجاءت على أحد الجائزين ، أعني عدم المطابقة وذلك أنها إذا أضيفت إلى معرفة على نية « من » جاز فيها وجهان : المطابقة لما قبلها نحو : الزيدان أفضلا الرجال ، والزيدون أفاضل الرجال ، وهند فضلى النساء ، والهنود فضليات النساء ، ومنه قوله : ﴿ أكابر مجرميها ﴾[1] وعدمها نحو : الزيدون أفضل الرجال ، وعليه هذه الآية ، وكلا الوجهين فصيح خلافاً لابن السراج حيث ادعى تعين الإفراد ، ولأبي منصور الجواليقي[2] حيث زعم أن المطابقة أفصح ، وإذا أضيفت لمعرفة لزم أن تكون بعضها ، ولذلك منع النحويون : « يوسف أحسن أخوته » على معنى التفضيل وتأولوا ما يوهم غيره نحو : « الناقص والأشج أعدلا بني مروان »[3] بمعنى العادلان فيهم ، وأما :

٦٢٤ - يَا رَبَّ مُوسَى أَظْلَمِي وَأَظْلَمُه فَاصْبُبْ عَلَيْهِ مَلِكاً لَا يَرْحَمُهْ[4]

فشاذ وسوغ ذلك كون « أظلم » الثاني مقحماً كأنه قال : « أظلمنا » . وأما إذا أضيف لنكرة فقد سبق حكمها عند قوله : ﴿ أول كافر ﴾[5]

قوله : ﴿ **على حياة** ﴾ متعلق بـ « أحرص » لأن هذا الفعل يتعدى بـ « على » تقول : حرصت عليه ، والتنكير في « حياة » تنبيه على أنه أراد حياة مخصوصة وهي الحياة المتطاولة ، ولذلك كانت القراءة بها أوقع من قراءة أبي « على الحياة » بالتعريف وقيل : إن ذلك على حذف مضاف تقديره : على طول حياة ، والظاهر أنه لا يحتاج إلى تقدير صفة ولا مضاف ، بل يكون المعنى : أنهم أحرص الناس على مطلق حياة ، وإن قلت : فكيف وإن كبرت فيكون أبلغ في وصفهم بذلك ، وأصل حياة : حيية تحركت الياء وانفتح ما قبلها ، قلبت ألفاً .

قوله : ﴿ **ومن الذين أشركوا** ﴾ يجوز أن يكون متصلاً داخلاً تحت أفعل التفضيل ، ويجوز أن يكون منقطعاً عنه ، وعلى القول باتصاله به فيه ثلاثة أقوال :

أحدها : أنه حمل على المعنى . فإن معنى أحرص الناس : أحرص من الناس فكأنه قيل : أحرص من الناس ومن الذين أشركوا .

الثاني : أن يكون حذف من الثاني لدلالة الأول عليه ، والتقدير : وأحرص من الذين أشركوا ، وعلى ما تقرر من كون « من الذين أشركوا » متصلاً بأفعل التفضيل فلا بد من ذكر « من » لأن « أحرص » جرى على اليهود فلو عطف بغير « من » لكان معطوفاً على الناس فيكون في المعنى : ولتجدنهم أحرص الذين أشركوا ، فيلزم إضافة أفعل إلى غير ما اندرج تحته ، لأن اليهود ليسوا من هؤلاء المشركين الخاصين ، لأنهم قالوا في تفسيرهم إنهم المجوس أو عرب يعبدون الأصنام ، اللهم إلا أن يقال إنه يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل ، فحينئذ لو لم يؤت بـ « من » لكان جائزاً .

---

(١) سورة الأنعام ، آية (١٢٣) .

(٢) موهوب بن أحمد بن محمد بن الحسن الجواليقي النحوي اللغوي كان إماماً في فنون الأدب توفي في المحرم سنة خمس وستين وأربعمائة هكذا في البغية وفي معجم الأدباء ١٩/٢٠٧ ، في خامس عشر المحرم سنة تسع وثلاثين وخمسمائة .

(٣) الناقص : هو يزيد بن عبد الملك ، والأَشَجُّ : هو عمر بن عبد العزيز .

(٤) البيت في الخزانة (٤/٣٦٩) ، الهمع (١/١١٠) ، التصريح (١/٢٩٩) ، الدرر (١/٨٠) ، المقرب (١/٢١٢) .

(٥) سورة البقرة ، آية (٤١) .

الثالث : أن في الكلام حذفاً وتقديماً وتأخيراً ، والتقدير : ولتجدنهم وطائفة من الذين أشركوا أحرص الناس فيكون « من الذين أشركوا » صفة لمحذوف ، ذلك المحذوف معطوف على الضمير في « لتجدنهم » وهذا وإن كان صحيحاً من حيث المعنى ، ولكنه يَنْبُو عنه التركيب لا سيما على قول من يخص التقديم والتأخير بالضرورة ، وعلى القول بانقطاعه من « أفعل » يكون « من الذين أشركوا » خبراً مقدماً و « يود أحدهم » صفة لمبتدإ محذوف تقديره : ومن الذين أشركوا قوم أو فريق ، يود أحدهم وهو من الأماكن المطرد فيها حذف الموصوف بجملته ، كقوله ﴿ وما منا إلا له مقام معلوم ﴾[1] وقوله : ﴿منا ظَعَنَ ومنا أقام﴾ . والظاهر أن الذين أشركوا غير اليهود كما تقدم . وأجاز الزمخشري أن يكون من اليهود لأنهم قالوا : عزير ابن الله ، فيكون إخباراً بأن من هذه الطائفة التي اشتد حرصها على الحياة من يود لو يعمر ألف سنة ، ويكون من وقوع الظاهر المشعر بالغلبة موقع المضمر ، إذ التقدير : ومنهم قوم يود أحدهم . وقد ظهر مما تقدم أن الكلام من باب عطف المفردات على القول بدخول « من الذين أشركوا » تحت أفعل ، ومن باب عطف الجمل على القول بالانقطاع .

قوله : ﴿ يودّ أحدهم ﴾ هذا مبني على ما تقدم ، فإن قيل بأن ﴿ من الذين أشركوا ﴾ داخل تحت « أفعل » كان في « يود » خمسة أوجه :

أحدها : أنه حال من الضمير في « لتجدنهم » أي : لتجدنهم وادًّا أحدهم .

الثاني : أنه حال من الذين أشركوا فيكون العامل فيه « أحرص » المحذوف .

الثالث : أنه حال من فاعل « أشركوا » .

الرابع : أنه مستأنف استؤنف للإخبار بتبيين حال أمرهم في ازدياد حرصهم على الحياة .

الخامس : وهو قول الكوفيين : أنه صلة لموصول محذوف ، ذلك الموصول صفة للذين أشركوا ، والتقدير : ومن الذين أشركوا الذين يود أحدهم . وإن قيل بالانقطاع فيكون في محل رفع لأنه صفة لمبتدإ محذوف كما تقدم . و « أحد » هنا بمعنى واحد ، وهمزته بدل من واو وليس هو « أحد » المستعمل في النفي ، فإن ذاك همزته أصل بنفسها ، ولا يستعمل في الإيجاب المحض و « يود » مضارع وددت بكسر العين في الماضي ، فلذلك لم تحذف الواو في المضارع ، لأنها لم تقع بين ياء وكسرة بخلاف « يعد » وبابه ، وحكى الكسائي فيه « وددت » بالفتح . قال بعضهم : « فعلى هذا يقال يود بكسر الواو » والودادة التمني .

قوله : ﴿ لو يعمر ﴾ في « لو » هذه ثلاثة أقوال :

أحدها ـ وهو الجاري على قواعد نحاة البصرة ـ : أنها حرف لما كان سيقع لوقوع غيره ، وجوابها محذوف لدلالة « يود » عليه وحذف مفعول « يود » لدلالة « لو يعمر » عليه ، والتقدير : يود أحدهم طول العمر لو يعمر ألف سنة لسر بذلك ، فحذف من كل واحد ما دل عليه الآخر ، ولا محل لها حينئذ من الإعراب .

والثاني ـ وبه قال الكوفيون وأبو علي الفارسي وأبو البقاء ـ : أنها مصدرية بمنزلة أن الناصبة ، فلا يكون لها جواب

---

(١) سورة الصافات ، آية (١٦٤) .

وينسبك منها وما بعدها مصدر يكون مفعولاً ليود ، والتقدير : يود أحدهم تعميره ألف سنة . واستدل أبو البقاء بأن الامتناعية معناها في الماضي ، وهذه يلزمها المستقبل كـ « أن » وبأن « يود » يتعدى لمفعول وليس مما يعلق ، وبأن « أن » قد وقعت بعد يود في قوله : ﴿ أيود أحدكم أن تكون له جنة ﴾[1] وهو كثير ، وموضع الرد عليه غير الكتاب .

الثالث ـ وإليه نحا الزمخشري ـ : أن يكون معناها التمني ، فلا تحتاج إلى جواب لأنها في قوة : يا ليتني أعمر ، وتكون الجملة من لو وما في حيزها في محل نصب مفعولاً به على طريق الحكاية بيود ، إجراء له مجرى القول . قال الزمخشري : « فإن قلت : كيف اتصل لو يعمر بيود أحدهم ؟ قلت : هي حكاية لوداتهم و « لو » في معنى التمني ، وكان القياس : « لو أعمر » إلا أنه جرى على لفظ الغيبة لقوله : « يود أحدهم » كقولك : «حلف بالله ليفعلن انتهى» وقد تقدم شرحه إلا قوله : « وكان القياس لو أعمر ، يعني بذلك أنه كان من حقه أن يأتي بالفعل مسنداً للمتكلم وحده ، وإنما أجرى « يود » مجرى القول لأن « يود » فعل قلبي ، والقول ينشأ عن الأمور القلبية » .

و ﴿ **ألف سنة** ﴾ منصوب على الظرف بيعمر وهو متعد لمفعول واحد ، قد أقيم مقام الفاعل . وفي « سنة » قولان :

أحدهما : أن أصلها : سنوة لقولهم : سنوات وسنية وسانيت .

والثاني : أنها من سنهة لقولهم : سنيات وسنيهة وسانهت ، واللغتان ثابتتان عن العرب كما ذكرت لك .

قوله : ﴿ **وما هو بمزحزحه من العذاب** ﴾ في هذا الضمير خمسة أقوال :

أحدها : أنه عائد على « أحد » وفيه حينئذ وجهان :

أحدهما : أنه اسم « ما » الحجازية و « بمزحزحه » خبر « ما » فهو في محل نصب ، والباء زائدة و« أن يعمر » فاعل بقوله « بمزحزحه » والتقدير : وما أحدهم مزحزحه تعميره . ـ الثاني من الوجهين في « هو » : أن يكون مبتدأ و « بمزحزحه » خبره و « أن يعمر » فاعل به كما تقدم ، وهذا على كون « ما » تميمية ، والوجه الأول أحسن لنزول القرآن بلغة الحجاز ، وظهور النصب في قوله : ﴿ ما هذا بشراً ﴾[2] ﴿ ما هن أمهاتهم ﴾[3] .

الثاني من الأقوال : أن يعود على المصدر المفهوم من « يعمر » أي : وما تعميره ويكون قوله : « أن يعمر » بدلاً منه ، ويكون ارتفاع « هو » على الوجهين المتقدمين أعني كونه اسم « ما » أو مبتدأ .

الثالث : أن يكون كناية عن التعمير ، ولا يعود على شيء قبله ويكون « أن يعمر » بدلاً منه مفسراً له ، والفرق بين هذا وبين القول الثاني أن ذاك تفسيره شيء متقدم مفهوم من الفعل ، وهذا مفسر بالبدل بعده وقد تقدم أن في ذلك خلافاً ، وهذا ما عنى الزمخشري بقوله : ويجوز أن يكون « هو » مبهماً و « أن يعمر » موضحه .

الرابع : أنه ضمير الأمر والشأن ، وإليه نحا الفارسي في « الحلبيات » موافقة للكوفيين ، فإنهم يفسرون ضمير الأمر بغير جملة إذا انتظم من ذلك إسناد معنوي نحو : ظننته قائماً الزيدان ، وما هو بقائم زيد لأنه في قوة : ظننته يقوم

---

(١) سورة البقرة ، آية (٢٦٦) .
(٢) سورة يوسف ، آية (٣١) .
(٣) سورة المجادلة ، آية (٢) .

الزيدان ، وما هو يقوم زيد ، والبصريون يأبون تفسيره إلا بجملة مصرح بجزئيها سالمة من حرف جر ، وقد تقدم تحقيق القولين .

الخامس : أنه عماد نعني به الفصل عند البصريين ، نقله ابن عطية عن الطبري عن طائفة ، وهذا يحتاج إلى إيضاح : وذلك أن بعض الكوفيين يجيزون تقديم العماد مع الخبر المقدم ، يقولون في : زيد هو القائم : هو القائم زيد ، وكذلك هنا فإن الأصل عند هؤلاء أن يكون « بمزحزحه » خبراً مقدماً و« أن يعمر » مبتدأ مؤخراً و « هو » عماد والتقدير : وما تعميره هو بمزحزحه فلما قدم الخبر قدم معه العماد . والبصريون لا يجيزون شيئاً من ذلك . و « من العذاب » متعلق بقوله : « بمزحزحه » و « من » لابتداء الغاية . والزحزحة : التنحية تقول : زحزحته فزحزح ، فيكون قاصراً ومتعدياً ، فمن مجيئه متعدياً قوله :

٦٢٥ - يَا قَابِضَ الرُّوحِ مِنْ نَفْسٍ إِذَا احْتُضِرَتْ وَغَافِرَ الذَّنْبِ زَحْزِحْنِي عَنِ النَّارِ[١]

وأنشده ذو الرمة :

٦٢٦ - يَا قَابِضَ الرُّوحِ مِنْ جِسْمٍ عَصَى زَمَناً[٢] .....

ومن مجيئه قاصراً قول الآخر :

٦٢٧ - خَلِيلَيَّ مَا بَالُ الدُّجَى لَا يُزَحْزَحُ وَمَا بَالُ ضَوْءِ الصُّبْحِ لَا يَتَوَضَّحُ[٣]

قوله : « أن يعمر » إما أن يكون فاعلاً أو بدلاً من « هو » أو مبتدأ حسب ما تقدم من الإعراب في « هو » .

﴿ **والله بصير بما يعملون** ﴾ مبتدأ وخبره و « بما » متعلق ببصير . و « ما » يجوز أن تكون موصولة اسمية أو نكرة موصوفة ، والعائد على كلا القولين محذوف أي : يعملونه ، ويجوز أن تكون مصدرية أي : بعملهم ، والجمهور « يعملون » بالياء نسقاً على ما تقدم ، والحسن وغيره « تعملون » بالتاء للخطاب على الالتفات وأتى بصيغة المضارع ، وإن كان علمه محيطاً بأعمالهم السالفة مراعاة لرؤوس الآي ، وختم الفواصل .

قُلْ مَن كَانَ عَدُوًّا لِّجِبْرِيلَ فَإِنَّهُۥ نَزَّلَهُۥ عَلَىٰ قَلْبِكَ بِإِذْنِ ٱللَّهِ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَهُدًى وَبُشْرَىٰ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴿٩٧﴾

قوله تعالى : ﴿ **قل من كان عدواً لجبريل فإنه** ﴾ . . « من » شرطية في محل رفع بالابتداء و « كان » خبره على ما هو الصحيح كما تقدم ، وجوابه محذوف تقديره : من كان عدواً لجبريل ، فلا وجه لعداوته أو فليمت غيظاً ونحوه . ولا جائز أن يكون « فإنه نزله » جواباً للشرط لوجهين :

أحدهما من جهة المعنى .

والثاني من جهة الصناعة .

أما الأول : فلأن فعل التنزيل متحقق المضي ، والجزاء لا يكون إلا مستقبلاً ، ولقائل أن يقول : هذا محمول

---

(١) البيت لذي الرمة انظر ملحقات ديوانه (١٨٧٥) ، القرطبي (٢/٢٥) .

(٢) البيت من شواهد القرطبي (٢/٢٦) .

(٣) البيت من شواهد القرطبي (٢/٢٦) .

على التبيين والمعنى : فقد تبين أنه نزله كما قالوا في قوله : ﴿ إن كان قميصه قُدَّ من دبر فكذبت ﴾[١] ونحوه .

وأما الثاني : فلأنه لا بد في جملة الجزاء من ضمير يعود على اسم الشرط فلا يجوز : من يقم فزيد منطلق ، ولا ضمير في قوله : « فإنه نزله » يعود على « من » فلا يكون جواباً للشرط ، وقد جاءت مواضع كثيرة من ذلك ، ولكنهم أولوها على حذف العائد فمن ذلك قوله :

٦٢٨ - فَمَنْ تَكُنِ الْحَضَارةُ أَعْجَبَتْهُ فَأَيَّ رِجَالِ بَادِيَةٍ تَرَانِي[٢]

وقوله :

٦٢٩ - فَمَنْ يكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ فَإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبُ[٣]

وينبغي أن يبنى ذلك على الخلاف في خبر اسم الشرط . فإن قيل : إن الخبر هو الجزاء وحده ـ أو هو مع الشرط ـ فلا بد من الضمير ، وإن قيل فإنه فعل الشرط وحده فلا حاجة إلى الضمير ، وقد تقدم قول أبي البقاء وغيره في ذلك عند قوله تعالى : ﴿ فمن تبع هداي ﴾[٤] وقد صرح الزمخشري بأنه جواب الشرط ، وفيه النظر المذكور وجوابه ما تقدم .

و « عدواً » خبر كان ويستوي فيه الواحد وغيره قال : ﴿ هم العدو ﴾[٥] والعداوة : التجاوز . قال الراغب : « فبالقلب يقال العداوة وبالمشي يقال : العدو وبالإخلال في العدل . يقال : العدوان ، وبالمكان أو النسب يقال : قوم عدي أي غرباء » و « لجبريل » يجوز أن يكون صفة لـ « عدواً » فيتعلق بمحذوف وأن تكون اللام مقوية لتعدية « عدواً » إليه وجبريل اسم ملك وهو أعجمي ، فلذلك لم ينصرف ، وقول من قال : « إنه مشتق من جبروت الله » بعيد ؛ لأن الاشتقاق لا يكون في « الأسماء » الأعجمية ، وكذا قول من قال : « إنه مركب تركيب الإضافة وأن « جبر » معناه عبد و « إيل » اسم من أسماء الله ـ تعالى ـ فهو بمنزلة عبدالله » لأنه كان ينبغي أن يجري الأول بوجوه الإعراب وأن ينصرف الثاني ، وكذا قول المهدوي : إنه مركب تركيب مزج نحو : حضرموت ، لأنه كان ينبغي أن يبنى الأول على الفتح ليس إلا .

وأما رد الشيخ[٦] عليه بأنه لو كان مركباً تركيب مزج ، لجاز فيه أن يعرب إعراب المتضايفين ، أو يبنى على الفتح كأحد عشر ، فإن كل ما ركب تركيب المزج يجوز فيه هذه الأوجه ، وكونه لم يسمع فيه البناء ولا جريانه مجرى المتضايفين ، دليل على عدم تركيبه تركيب المزج ، فلا يحسن رداً لأنه جاء على أحد الجائزين ، واتفق أنه لم يستعمل إلا كذلك .

وقد تصرفت فيه العرب على عادتها في الأسماء الأعجمية ، فجاءت فيه بثلاث عشرة لغة .

أشهرها وأفصحها : جبريل بزنة قِنْديل ، وهي قراءة أبي عمرو ونافع وابن عامر وحفص عن عاصم . وهي لغة

---

(١) سورة يوسف ، آية (٢٦) .
(٢) البيت للقطامي انظر ديوانه (٥٨) ، المغني (٢/٥٠٧) ، اللسان حضر .
(٣) البيت لضابىء البرجمي وهو من شواهد الكتاب (١/٧٥) ، شرح المفصل لابن يعيش (٨/٦٨) ، الهمع (٢/١٤٤) ، الدرر (٢/٢٠٠) .
(٤) سورة البقرة ، آية (٣٨) .
(٥) سورة المنافقون ، آية (٤) .
(٦) انظر البحر المحيط (١/٣١٧) .

الحجاز ، قال ورقة بن نوفل[١] :

٦٣٠ - وَجِبْرِيلُ يَأْتِيهِ وَمِيكَالُ مَعْهُمَا ... مِنَ اللَّهِ وَحْيٌ يَشْرَحُ الصَّدْرَ مُنْزَلُ[٢]

وقال حسان :

٦٣١ - وجبريلٌ رَسُولُ اللَّهِ فِينَا ... وَرُوحُ القُدْسِ لَيْسَ لَهُ كِفَاءُ[٣]

وقال عمران بن حطّان[٤] :

٦٣٢ - والرُّوحُ جِبْرِيلُ مِنْهُمْ لَا كِفَاءَ لَهُ ... وَكَانَ جِبْرِيلُ عِنْدَ اللَّهِ مَأْمُوناً[٥]

الثانية : كذلك إلا أنه بفتح الجيم وهي قراءة ابن كثير والحسن ، وقال الفراء : « لا أحبها لأنه ليس في كلامهم فعليل » وما قاله ليس بشيء لأن ما أدخلته العرب في لسانها على قسمين : قسم ألحقوه بأبنيتهم كلجام وقسم لم يلحقوه كإبْرَيْسَم على أنه قيل إنه نظير شمويل اسم طائر ، وعن ابن كثير أنه رأى النبي ﷺ وهو يقرأ : جبريل وميكائيل ، قال : فلا أزال أقرأهما كذلك .

الثالث : جبرئيل كعنتريس ، وهي لغة قيس وتميم ، وبها قرأ حمزة والكسائي ، وقال حسان :

٦٣٣ - شَهِدْنَا فَمَا تَلْقَى لَنَا مِنْ كَتِيبَةٍ ... يَدَ الدَّهْرِ إِلَّا جَبْرَئِيلُ أَمَامَهَا[٦]

وقال جرير :

٦٣٤ - عَبَدُوا الصَّلِيبَ وَكَذَّبُوا بِمُحَمَّدٍ ... وَبِجِبْرَئِيلَ وَكَذَّبُوا مِيكَالاَ[٧]

الرابعة : كذلك إلا أنه لا ياء بعد الهمزة ، وتروى عن عاصم ويحيى بن يعمر[٨] .

الخامسة : كذلك إلا أن اللام مشددة ، وتروى أيضاً عن عاصم ويحيى بن يعمر أيضاً قالوا : و « إلِّي » بالتشديد اسم الله ـ تعالى ـ وفي بعض التفاسير :﴿لا يرقبون في مؤمن إلًّا ولا ذِمة﴾[٩] قيل : معناه الله . وروي عن أبي بكر لما سمع بسجع مسلمة : « هذا كلام لم يخرج من إلّ » .

السادسة : جبرائل بألف بعد الراء ، وهمزة مكسورة بعد الألف ، وبها قرأ عكرمة .

السابعة : مثلها إلا أنها بياء بعد الهمزة .

---

(١) ورقة بن نوفل بن أسد بن عبد العزى من قريش حكيم جاهلي اعتزل الأوثان قبل الإسلام وامتنع عن أكل ذبائحها توفي نحو سنة ١٢ قبل الهجرة .

(٢) البيت من شواهد البحر (١/٣١٨) .

(٣) تقدم .

(٤) عمران بن حطان بن طيبان السدوسي الشيباني الوائلي أبو سماك توفي سنة ٨٤ هـ الإصابة (٦٨٧٧) ، ميزان الاعتدال (٢/٢٧٦) ، خزانة الأدب (٢/٤٣٦) ، الأعلام (٥/٧٠) .

(٥) البيت من شواهد البحر (١/٣١٨) .

(٦) البيت نسبه ابن منظور في اللسان «جبر» لـ كعب بن مالك .

(٧) انظر ديوانه(٣٣٩) ، البحر المحيط (١/٣١٨) ، القرطبي (٢/٢٨) .

(٨) يحيى بن يعمر الوشقي العدواني أبو سليمان أول من نقط المصاحف ولد بالأهواز وسكن البصرة وتوفي سنة ١٢٩ هـ ، إرشاد الأريب (٧/٢٩٦) ، التهذيب (١١/٣٠٥) ، الأعلام (٨/١٧٧) .

(٩) سورة التوبة ، آية (١٠) .

الثامنة : جبراييل ، بياءين بعد الألف من غير همزة ، وبها قرأ الأعمش ويحيى أيضاً .

التاسعة : جبرال .

العاشرة : جبرايل بالياء والقصر ، وهي قراءة طلحة بن مصرف .

الحادية عشرة : جبرين ، بفتح الجيم والنون .

الثانية عشرة : كذلك إلا أنها بكسر الجيم .

الثالثة عشرة : جبرايين . والجملة من قوله : « من كان » في محل نصب بالقول ، والضمير في قوله : « فإنه » يعود على جبريل ، وفي قوله « نزله » يعود على القرآن ، وهذا موافق لقوله : ﴿ نزل به الروح الأمين ﴾[1] في قراءة من رفع « الروح » ولقوله « مصدقاً » وقيل : الأول يعود على الله ، والثاني يعود على جبريل ، وهو موافق لقراءة من قرأ « نزل به الروح » بالتشديد والنصب . وأتى بـ « على » التي تقتضي الاستعلاء دون « إلى أن تقتضي الانتهاء ، وخص القلب بالذكر لأنه خزانة الحفظ وبيت الرب ، وأضافه إلى ضمير المخاطب دون ياء المتكلم وإن كان ظاهر الكلام يقتضي أن يكون « على قلبي » لأحد أمرين : إما مراعاة لحال الأمر بالقول ، فتسرد لفظه بالخطاب كما هو ، نحو قولك : قل لقومك لا يهينوك ، ولو قلت : لا تهينوني لجاز ، ومنه قول الفرزدق :

٦٣٥ - أَلَمْ تَرَ أَنِّي يَوْمَ جَوِّ سُوَيْقَةٍ دَعَوْتُ فَنَادَتْنِي هُنَيْدَةُ : مَالِبَا[2]

فاحرز المعنى ، ونكب عن نداء هنيدة بـ « مالك » ؟ وإما لأن ثم قولاً آخر مضمراً بعد « قل » والتقدير : قل يا محمد : قال الله : من كان عدواً لجبريل وإليه نحا الزمخشري بقوله : « جاءت على حكاية كلام الله ـ تعالى ـ قل ما تكلمت به من قولي : من كان عدواً لجبريل فإنه نزله على قلبك » فعلى هذا الجملة الشرطية معمولة لذلك القول المضمر ، والقول المضمر معمول للفظ « قل » والظاهر ما تقدم من كون الجملة معمولة للفظ « قل » بالتأويل المذكور أولاً ، ولا ينافيه قول الزمخشري ، فإنه قصد تفسير المعنى لا تفسير الإعراب .

قوله : ﴿ بإذن الله ﴾ في محل نصب على الحال من فاعل : « نزله » إن قيل إنه ضمير جبريل ، أو من مفعوله إن قيل إن الضمير المرفوع في « نزل » يعود على الله ، والتقدير : فإنه نزله مأذوناً له أو ومعه إذن الله . « والإذن في الأصل العلم بالشيء والإيذان : الإعلام » أذن به : علم به ، وآذنته بكذا : أعلمته به ، ثم يطلق على التمكين أذن لي في كذا : أمكنني منه ، وعلى الاختيار : فعلته بإذنك : أي باختيارك ، وقول من قال بإذنه أي : بتيسره راجع إلى ذلك .

قوله : « مصدقاً » حال من الهاء في « نزله » إن كان يعود الضمير على القرآن ، وإن عاد على جبريل ففيه احتمالان :

أحدهما : أن يكون من المجرور المحذوف لفهم المعنى ، والتقدير : فإن الله ، نزل جبريل بالقرآن مصدقاً .

والثاني : أن يكون من جبريل بمعنى مصدقاً لما بين يديه من الرسل ، وهي حال مؤكدة ، والهاء في « بين يديه » يجوز أن تعود على « القرآن » أو على « جبريل » .

« وهدى وبشرى » حالان معطوفان على الحال قبلهما ، فهما مصدران موضوعان موضع اسم الفاعل ، أو على

---

(١) سورة الشعراء ، آية (١٩٣) .

(٢) البيت في ديوانه (٦٥٣) ، البحر المحيط (١/ ٣٢٠) .

المبالغة أو على حذف مضاف أي : ذا هدى : و « بشرى » ألفها للتأنيث ، وجاء هذا الترتيب اللفظي في هذه الأحوال مطابقاً للترتيب الوجودي ، وذلك أنه نزل مصدقاً للكتب، لأنها من ينبوع واحد .

والثاني : أنه حصلت به الهداية بعد نزوله .

والثالث : أنه بشرى لمن حصلت له به الهداية ، وخص المؤمنين لأنهم المنتفعون به دون غيرهم ، وقد تقدم نحوه .

مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ فَإِنَّ ٱللَّهَ عَدُوٌّ لِّلْكَٰفِرِينَ ﴿٩٨﴾ وَلَقَدْ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ءَايَٰتٍۭ بَيِّنَٰتٍ ۖ وَمَا يَكْفُرُ بِهَآ إِلَّا ٱلْفَٰسِقُونَ ﴿٩٩﴾ أَوَكُلَّمَا عَٰهَدُوا۟ عَهْدًا نَّبَذَهُۥ فَرِيقٌ مِّنْهُم ۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿١٠٠﴾

قوله تعالى : ﴿ **من كان عدواً** ﴾ : الكلام في « من كما تقدم إلا أن الجواب هنا يجوز أن يكون ﴿ **فإن الله عدو للكافرين** ﴾ فإن قيل : وأين الرابط ؟ فالجواب من وجهين :

أحدهما : أن الاسم الظاهر قام مقام المضمر ، وكان الأصل : فإن الله عدو لهم ، فأتى بالظاهر تنبيهاً على العلة .

والثاني : أن يراد بالكافرين العموم ، والعموم من الروابط لاندراج الأول تحته ، ويجوز أن يكون محذوفاً تقديره : من كان عدواً لله فقد كفر ونحوه ، وقال بعضهم الواو في قوله « وملائكته ورسله وجبريل وميكال » بمعنى أو قال : لأن من عادى واحداً من هؤلاء المذكورين ، فالحكم فيه كذلك . وقال بعضهم : هي للتفضيل ولا حاجة إلى ذلك فإن هذا الحكم معلوم ، وذكر جبريل وميكال بعد اندراجهما أولاً ؛ تنبيهاً على فضلهما على غيرهما من الملائكة ، وهكذا كل ما ذكر : خاص بعد عام ، وبعضهم يسمي هذا النوع بالتجريد كأنه يعني به أنه جرد من العموم الأول بعض إفراده اختصاصاً له بمزية ، وهذا الحكم ـ أعني ذكر الخاص بعد العام ـ مختص بالواو لا يجوز في غيرها من حروف العطف .

وجعل بعضهم مثل هذه الآية ـ أعني في ذكر الخاص بعد العام تشريفاً له ـ قوله : ﴿ فيهما فاكهة ونخل ورمان ﴾[1] وهذا فيه نظر فإن « فاكهة » من باب المطلق ، لأنها نكرة في سياق الإثبات ، وليست من العموم في شيء ، فإن عنى أن اسم الفاكهة يطلق عليهما من باب صدق اللفظ على ما يحتمله ، ثم نص عليه فصحيح . وأتى باسم الله ظاهراً في قوله : ﴿ **فإن الله عدو** ﴾ لأنه لو أضمر فقيل : « فإنه » لأوهم عوده على اسم الشرط فينعكس المعنى ، أو عوده على ميكال لأنه أقرب مذكور . وميكائيل اسم أعجمي ، والكلام فيه كالكلام في جبريل من كونه مشتقاً من ملكوت الله أو أن « ميك » بمعنى عبد و « إيل » اسم الله ، وأن تركيبه تركيب إضافة أو تركيب مزج ، وقد عُرِفَ الصحيح من ذلك .

وفيه سبع لغات :

---

(١) سورة الرحمن ، آية (٦٨) .

ميكال بزنة مفعال ، وهي لغة الحجاز ، وبها قرأ أبو عمرو وحفص عن عاصم قال :

٦٣٦ - وَيَـوْمَ بَـدْرٍ لَـقِـيـنَـاكُـمْ لَـنَـا عُـدَدُ فِيـهِ مَـعَ النَّصْـرِ مِيكَـالٌ وَجِبْـرِيـلُ (١)

وقوله :

٦٣٧ - ..... وَكَذَّبُوا مِيكَالا (٢)

الثانية : كذلك إلا أن بعد الألف همزة ، وبها قرأ نافع .

الثالثة : كذلك إلا أنه بزيادة ياء بعد الهمزة ، وهي قراءة الباقين .

الرابعة : ميكئيل مثل ميكعيل وبها قرأ ابن محيصن .

الخامسة : كذلك إلا أنه لا ياء بعد الهمزة فهو مثل : ميكعل وقرىء بها .

السادسة : ميكاييل بيائين بعد الألف ، وبها قرأ الأعمش .

السابعة : مكياءل بهمزة مفتوحة بعد الألف كما يقال : إسراءَل .

وحكى الماوردي عن ابن عباس أن « جبر » بمعنى عبد بالتكبير و « ميكا » بمعنى عُبَيْد بالتصغير ، فمعنى جبريل : عبدالله ، ومعنى ميكائيل : عبيد الله قال : « ولا يعلم لابن عباس في هذا مخالف » .

قوله : ﴿**وما يكفر بها إلا الفاسقون**﴾ هذا استثناء مفرغ ، وقد تقدم أن الفراء يجيز فيه النصب .

قوله تعالى : ﴿ **أوَ كلما عاهدوا** ﴾ : الجمهور على تحريك واو « أو كلما » واختلف النحويون في ذلك على ثلاثة أقوال ؛ فقال الأخفش : إن الهمزة للاستفهام والواو زائدة ، وهذا على رأيه في جواز زيادتها . وقال الكسائي : هي « أو » العاطفة التي بمعنى بل ، وإنما حركت الواو ويؤيده قراءة من قرأها ساكنة . وقال البصريون هي واو العطف قدمت عليها همزة الاستفهام على ما عرف ، وقد تقدم أن الزمخشري يقدر بين الهمزة وحرف العطف شيئاً يعطف عليه ما بعده ، لذلك قدره هنا : أكفروا بالآيات البينات ، وكلما عاهدوا .

وقرأ أبو السمال العدوي : « أو كلما » ساكنة الواو ، وفيها أيضاً ثلاثة أقوال ؛ فقال الزمخشري : « إنها عاطفة على « الفاسقين » وقدره بمعنى إلا الذين فسقوا أو نقضوا ، يعني به أنه عطف الفعل على الاسم ، لأنه في تأويله كقوله : ﴿ إن المصدقين والمصدقات وأقرضوا ﴾(٣) أي : الذين أصدقوا وأقرضوا .

وفي هذا كلام يأتي في سورته ـ إن شاء الله تعالى ـ وقال المهدوي : « أو » لانقطاع الكلام بمنزلة أم المنقطعة ، يعني أنها بمعنى بل ، وهذا رأي الكوفيين وقد تقدم تحرير هذا القول ، وما استدلوا به من قوله :

٦٣٨ - ..... أَوْ أَنْتَ فِي الْعَيْنِ أَمْلَحُ (٤)

في أول السورة ، وقال بعضهم : هي بمعنى الواو فتتفق القراءتان ، وقد ثبت ورود « أو » بمنزلة الواو كقوله :

---

(١) البيت من شواهد البحر (١/ ٣١٨) .
(٢) تقدم وهو لجرير .
(٣) سورة الحديد ، آية (١٨) .
(٤) تقدم .

٦٣٩ - ..... مَـا بَـيْنَ مُـلْجِـمِ مُـهْـرِه أَوْ سَـافِـعِ[١]

﴿ خطيئة أو إثماً ﴾[٢] ﴿ آثماً أو كفوراً ﴾[٣] فلتكن هذه القراءة كذلك ، وهذا أيضاً رأي الكوفيين كما تقدم . والناصب لكلما بعده ، وقد تقدم تحقيق القول فيها . وانتصاب « عهداً » على أحد وجهين : إما على المصدر الجاري على غير الصدر ، وكان الأصل : « معاهدة » أو على المفعول به على أن يضمن عاهدوا معنى أعطوا ، ويكون المفعول الأول محذوفاً ، والتقدير : عاهدوا الله عهداً .

وقرىء : « عهدوا »[٤] فيكون « عهداً » مصدراً جارياً على صدره ، وقرىء أيضاً : « عُوْهِدُوا »[٥] مبنياً للمفعول .

قوله : ﴿ بل أكثرهم لا يؤمنون ﴾ هذا فيه قولان :

أحدهما : أنه من باب عطف الجمل وهو الظاهر ، وتكون « بل » لإضراب الانتقال لا الإبطال ، وقد عرفت أن « بل » لا تسمى عاطفة حقيقة إلا في المفردات .

والثاني : أنه يكون من عطف المفردات ويكون « أكثرهم » معطوفاً على « فريق » و « لا يؤمنون » جملة في محل نصب على الحال من أكثرهم .

وقال ابن عطية : من الضمير في « أكثرهم » وهذا الذي قاله جائز لا يقال : إنها حال من المضاف إليه ، لأن المضاف جزء من المضاف إليه ، وذلك جائز . وفائدة هذا الإضراب على هذا القول أنه لما كان الفريق ينطلق على القليل والكثير ، وأسند النَّبْذَ إليه ، وكان فيما يتبادر إليه الذهن أنه يحتمل أن النابذين للعهد قليل بين أن النابذين هم الأكثر دفعاً للاحتمال المذكور ، والنبذ : الطرح ، وهو حقيقة في الأجْرام ، وإسناده إلى العهد مجاز .

وَلَمَّا جَآءَهُمْ رَسُولٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ نَبَذَ فَرِيقٌ مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ كِتَٰبَ ٱللَّهِ وَرَآءَ ظُهُورِهِمْ كَأَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿١٠١﴾ وَٱتَّبَعُوا۟ مَا تَتْلُوا۟ ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَٰنَ ۖ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَٰنُ وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُوا۟ يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحْرَ وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَٰرُوتَ وَمَٰرُوتَ ۚ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَآ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ ۖ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِۦ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَزَوْجِهِۦ ۚ وَمَا هُم بِضَآرِّينَ بِهِۦ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ ۚ وَلَقَدْ عَلِمُوا۟ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ ۚ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا۟ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ ۚ لَوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ ﴿١٠٢﴾

---

(١) عجز بيت لحميد بن ثور وصدره:
قَـوْمٌ إِذَا سَـمِـعُـوا الصَّرِيـخَ رَأَيْـتَـهُـمْ
.....
وهـو من شـواهـد المغني (١/٦٣) ، العيني (٤/١٤٦) ، اللسان «سفع» .

(٢) سورة النساء ، آية (١١٢) .
(٣) سورة الإنسان ، آية (٢٤) .
(٤) انظر البحر المحيط (١/٣٢٤) .
(٥) انظر البحر المحيط (١/٣٢٤) .

قوله تعالى : ﴿ **الكتاب كتاب الله** ﴾ والكتاب مفعول ثان لـ « أوتوا » لأنه يتعدى في الأصل إلى اثنين ، فأقيم الأول مقام الفاعل وهو الواو ، وبقي الثاني منصوباً وقد تقدم أنه عند السهيلي مفعول أول و « كتاب الله » مفعول نبذ و « وراء » منصوب على الظرف ، وناصبه « نبذ » وهذا مثل لإهمالهم التوراة ، تقول العرب : « جعل هذا الأمر وراء ظهره ، ودَبْرَ أذنه » أي : أهمله ، قال الفرزدق :

٦٤٠ - تَمِيمُ بْنَ مُرٍّ لَا تَكُونَنَّ حَاجَتِي ... بِظَهْرٍ فَلَا يَعْيَا عَلَيَّ جَوَابُهَا[١]

والنَّبْذُ ـ الطَّرْحُ ـ كما تقدم ـ وقال بعضهم[٢] : « النبذ والطرح والإلقاء متقاربة ، إلا أن النبذ أكثر ما يقال في المبسوط والجاري مجراه ، والإلقاء فيما يعتبر فيه ملاقاة بين شيئين » ومن مجيء النبذ بمعنى الطرح قوله :

٦٤١ - إن الذين أمرتهم أن يعدلوا ... نبذوا كتابك واستحلوا المحرما[٣]

وقال أبو الأسود :

٦٤٢ - وَخَبَّرَنِي مَنْ كُنْتُ أَرْسَلْتُ أَنَّمَا ... أَخَذْتَ كِتَابِي مُعْرِضاً بِشِمَالِكَا
نَظَرْتَ إِلَى عُنْوَانِهِ فَنَبَذْتَهُ ... كَنَبْذِكَ نَعْلاً أَخْلَقَتْ مِنْ نِعَالِكَا[٤]

قوله : ﴿ **كأنهم لا يعلمون** ﴾ جملة في محل نصب على الحال وصاحبها : فريق وإن كان نكرة لتخصيصه بالوصف ، والعامل فيها : نبذ ، والتقدير : مشبهين للجهال . ومتعلق العلم محذوف تقديره : أنه كتاب الله لا يداخلهم فيه شك ، والمعنى : أنهم كفروا عناداً .

قوله تعالى : ﴿ **واتبعوا ما تتلوا الشياطين** ﴾ : هذه الجملة معطوفة على مجموع الجملة السابقة من قوله : ﴿ **ولما جاءهم** ﴾ إلى آخرها .

وقال أبو البقاء : « إنها معطوفة على « أشربوا » أو على « نبذ فريق » وهذا ليس بظاهر ، لأن عطفها على « نبذ » يقتضي كونها جواباً لقوله : ﴿ **ولما جاءهم رسول** ﴾ واتِّباعُهم لما تتلوا الشياطين ليس مترتباً على مجيء الرسول ، بل كان اتباعهم لذلك قبله ، فالأولى أن تكون معطوفة على جملة لما كما تقدم . و « ما » موصولة وعائدها محذوف ، والتقدير : تتلوه . وقيل : « ما » نافية ، وهذا غلط فاحش لا يقتضيه نظم الكلام البتة ، نقل ذلك ابن العربي[٥] و « يتلو » في معنى ثلث ، فهو مضارع واقع موقع الماضي كقوله :

٦٤٣ - وَإِذَا مَرَرْتَ بِقَبْرِهِ فَاعْقِرْ بِهِ ... كُومَ الْهِجَانِ وَكُلَّ طَرْفٍ سَابِحِ
وَانْضَحْ جَوَانِبَ قَبْرِهِ بِدِمَائِهَا ... فَلَقَدْ يَكُونُ أَخَا دَمٍ وَذَبَائِحِ[٦]

---

(١) انظر ديوانه (٨٠) ، الأضداد (٢٥٦) ، القرطبي (٢ / ٢٩) .
وروايته في الديوان :
تميم بن زيد لا تهونَنَّ حاجتي
لديك ولا يعيا على جوابها

(٢) انظر البحر المحيط (١ / ٣٢٥) .

(٣) البيت من شواهد القرطبي (٢ / ٢٩) .

(٤) انظر ديوانه (٤٩) ، القرطبي (٢ / ٢٩) .

(٥) تقدمت ترجمته .

(٦) البيتان لزياد الأعجمي انظرهما في الأمالي للقالي (٣ / ١١) ، وابن الشجري (١ / ٣٠٤) ، والخزانة (٤ / ١٩٢) ، القرطبي (٢ / ٣٠) .

أي : فلقد كان ، وقال الكوفيون : الأصل : ما كانت تتلوا الشياطين ولا يريدون ، بذلك أن صلة « ما » محذوفة وهي « كانت » و « تتلوا » في موضع الخبر وإنما قصدوا تفسير المعنى وهو نظير : « كان زيد يقوم » المعنى على الإخبار بقيامه في الزمن الماضي .

وقرأ الحسن والضحاك : « الشياطون » إجراء له مجرى جمع السلامة ، قالوا : هو غلط . وقال بعضهم : لحن فاحش . وحكى الأصمعي : « بستان فلان حوله بساتون » وهو يقوي قراءة الحسن .

قوله : ﴿ **على ملك سليمان** ﴾ فيه قولان :

أحدهما : أنه على معنى في أي : في زمن ملكه ، والملك هنا شرعه .

والثاني : أن يضمن تتلو معنى : تتقول أي : تتقول على ملك سليمان ، وتقول يتعدى بعلى قال تعالى : ﴿ ولو تَقَوَّل علينا بعض الأقاويل ﴾[1] وهذا الثاني أولى ، فإن التجوز في الأفعال أولى من التجوز في الحروف ، وهو مذهب البصريين كما مر غير مرة .

وإنما أحوج إلى هذين التأويلين لأن تلا إذا تعدى بـ « على » كان المجرور بـ « على » شيئاً يصح أن يتلى عليه نحو : تلوت على زيد القرآن والملك ليس كذلك . والتلاوة : الاتِّباع أو القراءة ، وهو قريب منه . وسليمان علم أعجمي ، فلذلك لم ينصرف . وقال أبو البقاء : « وفيه ثلاثة أسباب : العجمة والتعريف والألف والنون » وهذا إنما يثبت بعد دخول الاشتقاق فيه ، والتصريف حتى تعرف زيادتهما وقد تقدم أنهما لا يدخلان في الأسماء الأعجمية ، وكرر قوله « وما كفر سليمان » بذكره ظاهراً تفخيماً له وتعظيماً كقوله :

٦٤٤ - لاَ أَرَى الْمَـوْتَ يَسْبِـقُ الْمَـوْتَ شَـيْءٌ ..... [2]

وقد تقدم تحقيق ذلك .

قوله : ﴿ **ولكن الشياطين كفروا** ﴾ هذه الواو عاطفة جملة الاستدراك على ما قبلها ، وقرأ ابن عامر والكسائي وحمزة بتخفيف « لكن » ورفع ما بعدها ، والباقون بالتشديد والنصب وهو واضح . وأما القراءة الأولى فتكون لكن مخففة من الثقيلة جيء بها لمجرد الاستدراك ، وإذا خففت لم تعمل عند الجمهور ، ونقل جواز ذلك عن يونس والأخفش ، وهل تكون عاطفة ؟ الجمهور على أنها تكون عاطفة إذا لم يكن معها الواو ، وكان ما بعدها مفرداً ، وذهب يونس إلى أنها لا تكون عاطفة وهو قوي ، فإنه لم يسمع من لسانهم : ما قام زيد لكن عمرو ، وإن وجد ذلك في كتب النحويين فمن تمثيلاتهم ، ولذلك لم يمثل بها سيبويه إلا مع الواو ، وهذا يدل على نفيه . وأما إذا وقعت بعدها الجمل فتارة تقترن بالواو ، وتارة لا تقترن ، قال زهير :

٦٤٥ - إِنَّ ابْـنَ وَرْقَـاءَ لاَ تُـخْـشَـى بَـوَادِرُهُ لَكِنْ وَقَـائِـعُـهُ فِي الْـحَـرْبِ تُنْـتَـظَرُ[3]

وقال الكسائي والفراء : « الاختيار تشديدها إذا كان قبلها واو ، وتخفيفها إذا لم يكن » وهذا جنوح منهما إلى القول بكونها حرف عطف . وأبعد من زعم أنها مركبة من ثلاث كلمات : لا النافية ، وكاف الخطاب ، وأن التي

---

(١) سورة الحاقة ، آية (٤٤) .

(٢) تقدم .

(٣) انظر ديوانه (٥٣) ، المغني (١/٢٩٢) ، العيني (٤/١٧٨) ، الدرر (٢/١٨٩) ، وهو من شواهد البحر (١/٦٢) .

للإثبات ، وإنما حذفت الهمزة تخفيفاً .

قوله : ﴿ **يعلمون الناس السحر** ﴾ « الناس » مفعول أول و « السحر » مفعول ثان . واختلفوا في هذه الجملة على خمسة أقوال :

أحدها : أنها حال من فاعل « كفروا » أي : كفروا معلمين .

الثاني : أنها حال من الشياطين ، ورده أبو البقاء بأن « لكن » لا تعمل في الحال . وليس بشيء فإن « لكن » فيها رائحة الفعل .

الثالث : أنها في محل رفع على أنها خبر ثان للشياطين .

الرابع : أنها بدل من « كفروا » أبدل الفعل من الفعل .

الخامس : أنها استئنافية أخبر عنهم بذلك ، هذا إذا أعدنا الضمير من « يعلمون » على الشياطين ، أما إذا أعدناه على ﴿ **الذين اتبعوا ما تتلوا الشياطين** ﴾ فتكون حالاً من فاعل « اتبعوا » أو استئنافية فقط .

والسِّحْرُ : كل ما لَطُفَ ودَقَّ . سَحَرَهُ إذا أبدى له أمراً يدق عليه ويخفى قال :

٦٤٦ - ..... أَدَاءٌ عَـرَانِي مِنْ حُـبَـابِـكِ أَمْ سِحْـرُ[1]

ويقال : سحره : أي خدعه وعلله ، قال امرؤ القيس :

٦٤٧ - أَرَانَـا مُـوضِـعِـيـنَ لِأَمْـرِ غَـيْـبٍ وَنُسْحَـرُ بِـالـطَّعَـامِ وَبِـالـشَّـرَابِ[2]

أي : نعلل وهو في الأصل : مصدر يقال : سحره سحراً ، ولم يجيء مصدر لفعل يفعل على فعل إلا سحراً وفعلاً .

قوله : ﴿ **وما أنزل** ﴾ فيه أربعة أقوال :

أظهرها أن « ما » موصولة بمعنى الذي ، محلها النصب عطفاً على « السحر » والتقدير : يعلمون الناس السحر والمنزل على الملكين .

والثاني : أنها موصولة أيضاً ، ومحلها النصب لكن عطفاً على ﴿ **ما تتلوا الشياطين** ﴾ والتقدير: واتبعوا ما تتلوا الشياطين ، وما أنزل على الملكين ، وعلى هذا فما بينهما اعتراض ولا حاجة إلى القول ، بأن في الكلام تقديماً وتأخيراً .

الثالث : أن محلها الجر عطفاً على ﴿ **ملك سليمان** ﴾ والتقدير : افتراء على **ملك** سليمان ، وافتراء على ما أنزل على الملكين ، وقال أبو البقاء : « تقديره : وعلى عهد الذي أنزل » .

---

(١) عجز بيت لأبي عطاء السندي وصدره :
فـوالله مـا أدري وإني لـصـادق
.....
وهو من شواهد البحر (١/ ٣١٩) ، اللسان «حبب» .

(٢) البيت مطلع قصيدة لامرىء القيس ديوانه (٤٣) ، واللسان «سحر» . والبحر ١/ ٣١٩ ، موضعين: سائرين مسرعين . لأمر غيب: لأمر لا علم لنا به ، ويروى: لحتم غيب . ونُسْحَر: نلهى ونخدع ونقطع أيامنا بالأماني .

الرابع : أن « ما » حرف نفي ، والجملة معطوفة على الجملة المنفية قبلها ، وهي ﴿ وما كفر سليمان ﴾ والمعنى : وما أنزل على الملكين إباحة السحر . والجمهور على فتح لام « الملكين » على أنهما من الملائكة ، وقرأ ابن عباس وأبو الأسود[1] والحسن بكسرها على أنهما رجلان من الناس ، وسيأتي تقرير ذلك .

قوله : ﴿ ببابل ﴾ متعلق بأنزل ، والباء بمعنى « في » أي : في بابل : ويجوز أن يكون في محل نصب على الحال من الملكين ، أو من الضمير في « أنزل » فيتعلق بمحذوف ، ذكر هذين الوجهين أبو البقاء .

وبابل لا ينصرف للعجمة والعلمية ، فإنها اسم أرض ، وإن شئت للتأنيث والعلمية وسميت بذلك قال : لتبلبل ألسنة الخلائق بها ، وذلك أن الله ـ تعالى ـ أمر ريحاً فحشرتهم بهذه الأرض ، فلم يدر أحد ما يقول الآخَر ، ثم فرقتهم الريح في البلاد يتكلم كل أحد بلغة .

والبلبلة : التفرقة وقيل : لما أهبط نوح ـ عليه السلام ـ نزل فبنى قرية وسماها ثمانين ، فأصبح ذات يوم وقد تبلبلت ألسنتهم على ثمانين لغة . وقيل : لتبلبل ألسنة الخلق عند سقوط صرح نمرود .

قوله : ﴿ هاروت وماروت ﴾ الجمهور على فتح تائهما ، واختلف النحويون في إعرابهما وذلك مبني على القراءتين في « الملكين » : فمن فتح لام « الملكين » وهم الجمهور كان في هاروت وماروت أربعة أوجه :

أظهرها : أنها بدل من « الملكين » وجر بالفتحة ، لأنهما لا ينصرفان للعجمة والعلمية .

الثاني : أنهما عطف بيان لهما .

الثالث : أنهما بدل من « الناس » في قوله : « يعلمون الناس » وهو بدل بعض من كل أو لأن أقل الجمع اثنان .

الرابع : أنهما بدل من « الشياطين » في قوله : ولكن الشياطين في قراءة من نصب ، وتوجيه البدل كما تقدم . وقيل : هاروت وماروت اسمان لقبيلتين من الجن ، فيكون بدل كل من كل ، والفتحة على هذين القولين للنصب . وأما من قرأ برفع « الشياطين » فلا يكون « هاروت وماروت » بدلاً منهم ، بل يكون منصوباً في هذا القول على الذم أي : أذم هاروت وماروت من بين الشياطين كلها ، كقوله :

٦٤٨ - أُقَارِعُ عَوْفٍ لَا أُحَاوِلُ غَيْرَهَا وُجُوهَ قُرُودٍ تَبْتَغِي مَنْ تُجَادِعُ[2]

أي : أذم وجوه قرود ، ومن كسر لامهما فيكونان بدلاً منهما كالقول الأول ، إلا إذا فسر الملكان بداود وسليمان ـ كما ذكره بعض المفسرين ـ فلا يكونان بدلاً منهما ، بل يكونان متعلقين بالشياطين على الوجهين السابقين في رفع الشياطين ونصبه ، أو يكونان بدلاً من « الناس » كما تقدم . وقرأ الحسن : هاروت وماروت برفعهما ، وهما خبر لمبتدأ محذوف أي : هما هاروت وماروت ، ويجوز أن يكونا بدلاً من « الشياطين » الأول وهو قوله : « مما تتلوا الشياطين » أو الثاني على قراءة من رفعه . ويجمعان على هواريت ومواريت وهوارته وموارته ، وليس من زعم اشتقاقهما من الهرت

---

(١) ظالم بن عمرو بن ظالم أبو الأسود الدؤليّ البصري أول من أسس النحو توفي سنة تسع وستين للهجرة بطاعون الحارف البغية (٢/ ٢٢ ـ ٢٣) .

(٢) البيت للنابغة انظر ديوانه (٥٥) ، وهو من شواهد الكتاب (٢/ ٧١) ، أمالي ابن الشجري (١/ ٣٤٤) ، وهو من شواهد البحر (١/ ٣٣٠) ، أحاول : أعالج وأزاول . والمجادعة : المشاتمة وأصلها من الجدع وهو قطع الأنف والأذن .

والمرت ، وهو الكسر بمصيب لعدم انصرافهما ، ولو كانا مشتقين كما ذكر لانصرفا .

قوله : ﴿ وما يعلمان من أحد ﴾ هذه الجملة عطف على ما قبلها . والجمهور على « يعلمان » مضعفاً ، واختلف فيه على قولين :

أحدهما : أنه على بابه من التعليم .

والثاني : أنه بمعنى يعلمان من « أعلم » فالتضعيف والهمزة متعاقبان ، قالوا : لأن الملكين لا يعلمان الناس السحر ، إنما يعلمانهم به وينهيانهم عنه ، وإليه ذهب طلحة بن مصرف ، وكان يقرأ : « يعلمان » من الإعلام . وممن حكى أن تعلم بمعنى اعلم ابن الأعرابي وابن الأنباري ، وأنشدوا قول زهير :

٦٤٩ - تَعَلَّمَنْ هَا لَعَمْرُ اللَّهِ ذَا قَسَماً ... فَاقْدِرْ بِذَرْعِك وانْظُرْ أَيْنَ تَنْسَلِكُ[1]

وقول القطامي :

٦٥٠ - تَعَلَّمْ أَنَّ بَعْدَ الْغَيِّ رُشْداً ... وَأَنَّ لِذَلِكَ الْغَيِّ انْقِشَاعَا[2]

وقول كعب بن مالك :

٦٥١ - تَعَلَّمْ رَسُولَ اللَّهِ أَنَّكَ مُدْرِكِي ... وَأَنَّ وَعِيداً مِنْكَ كَالأَخْذِ بِالْيَدِ[3]

وقول الآخر :

٦٥٢ - تَعَلَّمْ أَنَّهُ لَا طَيْرَ إِلَّا ... عَلَى مُتَطَيِّرٍ وَهْوَ الثُّبُورُ[4]

والضمير في « يعلمان » فيه قولان :

أحدهما : أنه يعود على هاروت وماروت .

والثاني : أنه عائد على الملكين ، ويؤيده قراءة أُبي بإظهار الفاعل : « وما يعلم والمكان » والأول هو الأصح ، وذلك أن الاعتماد إنما هو على البدل دون المبدل منه ، فإنه في حكم المطرح ، فمراعاته أولى تقول : « هند حسنها فاتن » ولا تقول : « فاتنة » مراعاة لهند ، إلا في قليل من الكلام كقوله :

٦٥٣ - إِنَّ السُّيُوفَ غُدُوَّهَا وَرَوَاحُهَا ... تَرَكَتْ هَوَازِنَ مِثْلَ قَرْنِ الأَعْضَبِ[5]

وقول الآخر :

٦٥٤ - فَكَأَنَّهُ لَهِقُ السَّرَاةِ كَأَنَّهُ ... مَا حَاجِبَيْهِ مُعَيَّنٌ بِسَوَادِ[6]

---

(١) انظر ديوانه (٨١) ، وهو من شواهد الكتاب (٣/٥٠٠) ، الخزانة (٥/٤٥١) ، المقتضب (٢/٣٢٢) ، الهمع (١/٧٦) ، الدرر (١/٥٠) ، القرطبي (٢/٣٨) .
تنسلك : تدخل .
يقول للحارث بن ورقاء الصيداوي ، وكان قد أغار على قومه فأخذ إبلاً وعبداً فتوعده بالهجاء إن لم يرد عليه ما أخذ منه .

(٢) تقدم .

(٣) البيت في ملحق ديوان كعب بن زهير (٢٥٨) ، وفي أمالي المرتضى (٢/٧٧) .

(٤) البيت من شواهد القرطبي (٢/٥٤) .

(٥) البيت للأخطل انظر ديوانه (٤٤) ، الخزانة (٢/٣٧٢) ، الأشموني (٣/١٣٢) ، وهو من شواهد البحر (٣/٨٧) .

(٦) البيت للأعشى وهو من شواهد الكتاب (١/١٦١) ، شرح

فراعى المبدل منه في قوله : تركت ، وفي قوله : مُعَيَّن ولو راعى البدل وهو الكثير لقال : تركا ومعينان كقول الآخر :

٦٥٥ - فَمَا كَانَ قَيْسٌ هُلْكُهُ هُلْكَ وَاحِدٍ ... وَلَكِنَّهُ بُنْيَانُ قَوْمٍ تَهَدَّمَا[1]

ولو لم يراع البدل للزم الإخبار بالمعنى عن الجثة .

وأجاب الشيخ[2] عن البيتين بأن « رواحها وغدوها » منصوب على الظرف ، وأن قوله « معين » خبر عن « حاجبيه » وجاز ذلك لأن كل اثنين لا يغني أحدهما عن الآخر ، يجوز فيهما ذلك ، قال :

٦٥٦ - ..... بِهَا الْعَيْنَانُ تَنْهَلُّ[3]

وقال :

٦٥٧ - لَكَأَنَّ فِي الْعَيْنَيْنِ حَبَّ قَرَنْفُلٍ ... أَوْ سُنْبُلٍ كُحِلَتْ بِهِ فَانْهَلَّتِ[4]

ويجوز عكسه قال :

٦٥٨ - إِذَا ذَكَرَتْ عَيْنِي الزَّمَانَ الَّذِي مَضَى ... بِصَحْرَاءِ فَلْجٍ ظَلَّتَا تَكِفَّانِ[5]

و « من » زائدة لتأكيد الاستغراق لا للاستغراق ، لأن « أحداً » يفيده بخلاف : « ما جاءني من رجل » فإنها زائدة للاستغراق و « أحد » هنا الظاهر أنه الملازم للنفي ، وأنه الذي همزته أصل بنفسها . وأجاز أبو البقاء أن يكون بمعنى واحد ، فتكون همزته بدلاً من واو .

قوله : ﴿ **حتى يقولا إنما نحن فتنة** ﴾ حتى : حرف غاية ، وهي هنا بمعنى إلى ، والفعل بعدها منصوب بإضمار « أن » ولا يجوز إظهارها ، وعلامة النصب حذف النون والتقدير : إلى أن يقولا ، وهي متعلقة بقوله : ﴿ **وما يعلمان** ﴾ والمعنى أنه ينتفي تعليمهما أو إعلامهما على حسب ما مضى من الخلاف إلى هذه الغاية ، وهي قولهم : ﴿ **إنما نحن فتنة فلا تكفر** ﴾ وأجاز أبو البقاء أن تكون « حتى » بمعنى « إلا » قال : « المعنى وما يعلمان من أحد إلا أن يقولا » وهذا الذي أجازه لا يعرف عن أكثر المتقدمين ، وإنما هو شيء قاله الشيخ جمال الدِّين بن مالك[6] ، وأنشد :

المفصل لابن يعيش (٣/٦٧) ، الخزانة (٢/٣٧٠) ، الدرر (٢/٢٢١) ، اللسان «عين» .

اللهق : الأبيض . السراة أعلى الظهر . المعين : الثور بين عينيه سواد .

(١) البيت لعبدة بن الطبيب وهو من شواهد الكتاب (١/١٥٦) ، وشرح المفصل لابن يعيش (٣/٦٥) ، الحماسة (١/٣٨٧) ، القرطبي (٣/٤٤) .

(٢) انظر البحر المحيط (٣/٨٦) .

(٣) عجز بيت لامرىء القيس وصدره:

لِمَنْ زُحْلُوفَةٌ زَل ...

انظر ديوانه (١٥٤) ، أمالي ابن الشجري (١/١٢١) ، المحتسب (٢/١٨٠) ، اللسان «زلل» .

وقد قال امرؤ القيس هذا البيت وما بعده حين رأى وهو مريض قبراً يحضر له . والزحلوفة أهل العالية من نجد يقولونها بالفاء ، وتميم تقولها بالقاف وهي آثار تزلج الصبيان من عالي التل إلى أسفله ، وهي الزلافة التي يترجح عليها الصبيان .

(٤) البيت لسلمى بن ربيعة انظر الحماسة (١/٢٨٥) ، أمالي ابن الشجري (١/١٢١) .

(٥) البيت في أمالي ابن الشجري (١/١٢٢) ، الهمع (١/٥٠) ، الدرر (١/٢٥) ، وهو من شواهد البحر (٣/٨٧) .

(٦) محمد بن عبدالله بن عبدالله بن مالك العلامة جمال الدين أبو عبدالله الطائي الجياني الشافعي النحوي توفي سنة ٦٧٢ هـ ، =

٦٥٩ - لَيْسَ الْعَطَاءُ مِنَ الْفُضُولِ سَمَاحَةً حَتَّى تَجُودَ وَمَا لَدَيْكَ قَلِيلُ[١]

قال : « تقديره : إلا أن تجود » .

واعلم أن « حتى » تكون حرف جر بمعنى إلى كهذه الآية ، وكقوله : ﴿ حتى مطلع الفجر ﴾[٢] وتكون حرف عطف وتكون حرف ابتداء فتقع بعدها « الجمل كقوله » :

٦٦٠ - فَمَا زَالَتِ الْقَتْلَى تَمُجُّ دِمَاءَهَا بِدَجْلَةَ حَتَّى مَاءُ دَجْلَةَ أَشْكَلُ[٣]

والغاية معنى لا يفارقها في هذه الأحوال الثلاثة « فلذلك لا يكون ما بعدها » إلا غاية لما قبلها : إما في القوة أو الضعف أو غيرهما ، ولها أحكام ستأتي - إن شاء الله تعالى - و « إنما » مكفوفة بما الزائدة ، فلذلك وقع بعدها الجملة ، وقد تقدم أن بعضهم يجيز إعمالها ، والجملة في محل نصب بالقول ، وكذلك : « فلا تكفر » .

قوله : ﴿ فيتعلمون ﴾ في هذه الجملة سبعة أقوال :

أظهرها : أنها معطوفة على قوله : ﴿ وما يعلمان ﴾ والضمير في « فيتعلمون » عائد على « أحد » وجمع حملاً على المعنى نحو قوله : ﴿ فما منكم من أحد عنه حاجزين ﴾[٤] .

فإن قيل : المعطوف عليه منفي ، فيلزم أن يكون « فيتعلمون » منفياً أيضاً لعطفه عليه ، وحينئذ ينعكس المعنى . فالجواب ما قالوه ، وهو أن ﴿ وما يعلمان من أحد حتى يقولا ﴾ وإن كان منفياً لفظاً فهو موجب معنى ، لأن المعنى : يعلمان الناس السحر بعد قولهما : إنما نحن فتنة ، وهذا الوجه ذكره الزجاج وغيره .

الثاني : أنه معطوف على ﴿ يعلمون الناس السحر ﴾ قاله الفراء . وقد اعترض الزجاج هذا القول بسبب لفظ الجمع في « يعلمون » مع إتيانه بضمير التثنية في « منهما » يعني فكان حقه أن يقال : « منهم » لأجل « يعلمون » وأجازه أبو علي وغيره وقالوا : لا يمتنع عطف « فيتعلمون » على « يعلمون » وإن كان التعليم من الملكين خاصة ، والضمير في « منهما » راجع إليهما ، فإن قوله « منهما » إنما جاء بعد تقدم ذكر الملكين ، وقد اعترض على قول الفراء من وجه آخر : وهو أنه يلزم منه الإضمار قبل الذكر ، وذلك أن الضمير في « منهما » عائد على الملكين وقد فرضتم أن « فيتعلمون منهما » عطف على « يعلمون » فيكون التقدير : « يعلمون الناس السحر فيتعلمون منهما » فيلزم الإضمار في « منهما » قبل ذكر الملكين ، وهو اعتراض واهٍ فإنهما متقدمان لفظاً ، وتقدير تأخرهما لا يضر إذ المحذور عود الضمير على غير مذكور في اللفظ .

الثالث : وهو أحد قولي سيبويه - أنه عطف على « كفروا » و « كفروا » فعل في موضع رفع ، فلذلك عطف عليه فعل مرفوع قال سيبويه : « وارتفعت « فيتعلمون » لأنه لم يخبر عن الملكين أنهما قالا : لا تكفر فيتعلموا ليجعلا كفره سبباً لتعلم غيره ، ولكنه على : كفروا فيتعلمون » وشرح ما قاله هو أنه يريد أن ليس « فيتعلمون » جواباً لقوله : « فلا تكفر » فينتصب في جواب النهي كما انتصب : ﴿ فيسحتكم ﴾[٥] بعد قوله : « لا تفتروا » لأن كفر من نهياه أن يكفر ،

= البغية (١/ ١٣٠ - ١٣٧) .

(١) البيت للمقنع الكندي انظر الهمع (٢/ ٩) ، العيني (٤/ ٤١٢) ، الدرر (٢/ ٦) ، حاشية يس (١/ ٢٧٢) .

(٢) سورة القدر ، آية (٥) .

(٣) البيت لجرير انظر ديوانه (٣٤٤) ، الخزانة (٩/ ٤٧٧) ، شرح المفصل لابن يعيش (٨/ ١٨) ، الهمع (١/ ٢٤٨) ، الدرر (١/ ٢٠٧) ، الأشموني (٣/ ٣٠٠) ، التهذيب (١/ ٢٢) ، (شكل) .

(٤) سورة الحاقة ، آية (٤٧) .

(٥) سورة طه ، آية (٦١) .

ليس سبباً لتعلم من يتعلم . وقد اعترض على هذا بما تقدم من لزوم الإضمار قبل الذكر وتقدم جوابه .

الرابع : وهو القول الثاني لسيبويه ـ أنه خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : « فهم يتعلمون » فعطف جملة اسمية على فعلية .

الخامس : قال الزجاج أيضاً : « والأجود أن يكون معطوفاً على « يعلمان فيتعلمون » فاستغنى عن ذكر « يعلمان » على ما في الكلام من الدليل عليه » . واعترض أبو علي قول الزجاج فقال : « ولا وجه لقوله : « استغنى عن ذكر يعلمان لأنه موجود في النص » . وهذا الاعتراض من أبي علي تحامل عليه لسبب وقع بينهما ، فإن الزجاج لم يرد أن « فيتعلمون » عطف على « يعلمان » المنفي بـ « ما » في قوله « وما يعلمان » حتى يكون مذكوراً في النص ، وإنما أراد أن ثم فعلاً مضمراً يدل عليه قوة الكلام وهو : يعلمان فيتعلمون .

السادس : أنه عطف على معنى ما دل عليه أول الكلام ، والتقدير : فيأتون فيتعلمون ، ذكره الفراء والزجاج أيضاً .

السابع : قال أبو البقاء : « وقيل هو مستأنف » وهذا يحتمل أن يريد أنه خبر مبتدأ مضمر كقول سيبويه وأن يكون مستقلاً بنفسه غير محمول على شيء قبله ، وهو ظاهر كلامه هذا نهاية القول في هذه المسألة ، وقد أمعن المهدوي ـ رحمه الله ـ فيها فأمتع .

قوله : ﴿ منهما ﴾ متعلق بيتعلمون و « من لابتداء الغاية » ، وفي الضمير ثلاثة أقوال :

أظهرها : عوده إلى الملكين سواء قرىء بكسر اللام أو فتحها .

والثاني : أنه يعود على السحر ، وعلى المنزل على الملكين .

والثالث : أنه يعود على الفتنة وعلى الكفر المفهوم من قوله « فلا تكفر » وهو قول أبي مسلم[1] .

قوله : ﴿ ما يفرقون به ﴾ الظاهر في « ما » أنها موصولة اسمية ، وأجاز أبو البقاء أن تكون نكرة موصوفة وليس بواضح ، ولا يجوز أن تكون مصدرية لعود الضمير في « به » عليها ، والمصدرية حرف عند جمهور النحويين كما تقدم غير مرة .

و ﴿ بين المرء ﴾ ظرف لـ « يفرقون » والجمهور على فتح ميم « المرة » مهموزاً وهي اللغة العالية . وقرأ ابن أبي إسحاق : « المرء » بضم الميم مهموزاً وقرأ الأشهب العقيلي والحسن : « المرء » بكسر الميم مهموزاً ؛ فأما الضم فلغة محكية ، وأما الكسر فيحتمل أن يكون لغة مطلقاً ، ويحتمل أن يكون ذلك للأتباع وذلك أن في « المرء » لغة وهي أن فاءه تتبع لامه ، فإن ضم ضمت وإن فتحت وإن كسر كسرت . تقول : « ما قام المرء » بضم الميم و « رأيت المرء » بفتحها ، و « مررت بالمرء » بكسرها . وقد يجمع بالواو والنون وهو شاذ . قال الحسن في بعض مواعظه : « أحسنوا مَلأكم أيها المَرْؤُوْن » أي : أخلاقكم . وقرأ الحسن والزهري : « المِرِ » بكسر الميم وكسر الراء خفيفة ، ووجهها أنه

---

(١) محمد بن بحر الأصفهاني الكاتب أبو مسلم كان نحوياً كاتباً بليغاً مترسلاً جدلاً متكلماً معتزلياً عالماً بالتفسير وغيره توفي سنة اثنتين وعشرين وثلاثمائة ، البغية (١/٥٩) .

نقل حركة الهمزة على الراء ، وحذف الهمزة تخفيفاً وهو قياس مطرد . وقرأ الزهري أيضاً : « المَرِّ » بتشديد الراء من غير همز ؛ ووجهها أنه نقل حركة الهمزة إلى الراء ، ثم نوى الوقف عليها مشدداً كما روي عن عاصم « مستطر »[١] بتشديد الراء ، ثم أجرى الوصل مجرى الوقف .

قوله : ﴿وما هم بضارين به أحد﴾ يجوز في « ما » وجهان :

أحدهما : أن تكون الحجازية فيكون « هم » اسمها و « بضارين » خبرها ، والباء زائدة فهو في محل نصب .

والثاني : أن تكون التميمية فيكون « هم » مبتدأ و « بضارين » خبره ، والباء زائدة أيضاً ، فهو في محل رفع . والضمير فيه ثلاثة أقوال :

أحدها : أنه عائد على السحرة العائد عليهم ضمير « فيتعلمون » .

الثاني : يعود على اليهود العائد عليهم ضمير « واتبعوا » .

الثالث : يعود على الشياطين . والضمير في « به » يعود على « ما » في .

قوله : « ما يفرقون به » .

والجمهور على « بضارين » بإثبات النون و « من أحد » مفعول به ، وقرأ الأعمش : « بضاري » من غير نون ، وفي توجيه ذلك قولان :

أظهرهما : أنه أسقط النون تخفيفاً ، وإن لم يقع اسم الفاعل صلة لأل ومثله قول الشاعر :

٦٦١ - وَلَسْنَا إِذَا تَأْبَوْنَ سِلْماً بِمُذْعِنِي لَكُمْ غَيْرَ أَنَّا إِنْ نُسَالِمْ نُسَالِمِ[٢]

أي : بمذعنين ونظيره في التثنية : « قظا قظا بيضك ثنتا وبيضي مئتا . يريدون : ثنتان ومئتان .

والثاني - وبه قال الزمخشري وابن عطية - : أن النون حذفت للإضافة إلى « أحد » وفصل بين المضاف والمضاف إليه بالجار والمجرور وهو « به » كما فصل به في قول الآخر :

٦٦٢ - هُمَا أَخَوَا فِي الْحَرْبِ مَنْ لاَ أَخَا لَهُ إِذَا خَافَ يَوْماً نَبْوَةً فَدَعَاهُمَا[٣]

وفي قوله :

٦٦٣ - كَمَا خُطَّ الْكِتَابُ بِكَفِّ يَوْماً يَهُودِيٍّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ[٤]

ثم استشكل الزمخشري ذلك فقال : « فإن قلت كيف يضاف إلى أحد وهو مجرور بمن ؟ قلت : جعل الجار جزءاً من المجرور » .

---

(١) سورة القمر ، آية (٥٣) .

(٢) البيت في تسهيل ابن مالك (١٣) .

(٣) البيت لعمرة الخثعمية وهو من شواهد الكتاب (١/ ١٨٠) ، الإنصاف (٢٥١) ، النوادر (١١٦) ، الخصائص (٢/ ٤٠٥) ، اللسان «أبى» .

(٤) البيت لأبي حية النميري وهو في أمالي ابن الشجري (٢/ ٢٥٠) ، شرح المفصل لابن يعيش (١/ ١٠٣) ، الإنصاف (٢٥١) ، رصف المباني (٦٥) ، الدرر (٢/ ٦٦) ، اللسان «عجم» .

قال الشيخ[١] : وهذا التخريج ليس بجيد ، لأن الفصل بين المتضايفين بالظرف والمجرور من ضرائر الشعر ، وأقبح من ذلك ألا يكون ثم مضاف إليه لأنه مشغول بعامل جر فهو المؤثر فيه لا ـ الإضافة ، وأما جعله حرف الجر جزءاً من المجرور فليس بشيء ، « لأن هذا مؤثر فيه وجزء الشيء لا يؤثر فيه » وفي قول الشيخ نظر ، أما كون الفصل من ضرائر الشعر فليس كما قال ، لأنه قد فصل بالمفعول به في قراءة ابن عامر فبالظرف وشبهه أولى ، وسيأتي تحقيق ذلك في الأنعام .

وأما قوله : « لأن جزء الشيء لا يؤثر فيه » فإنما ذلك في الجزء الحقيقي وهذا إنما قال : ننزله منزلة الجزء ويدل على ذلك قول النحويين : الفعل كالجزء من الفاعل ، ولذلك أنث لتأنيثه ، ومع ذلك فهو مؤثر فيه .

و«من» في «من أحد» زائدة لتأكيد الاستغراق كما تقدم في «وما يعلمان من أحد» وينبغي أن يجيء قول أبي البقاء . أن أحداً يجوز أن يكون بمعنى واحد ، والمعهودة زيادة «من» في المفعول لفعل منفي نحو: «ما ضربت من أحد» إلا أنه حملت الجملة الاسمية الداخل عليها حرف النفي على الفعلية المنفية في ذلك ، لأن المعنى : وما يضرون من أحد إلا أنه عدل إلى هذه الجملة المصدرة بالمبتدأ المخبر عنه باسم الفاعل الدال على الثبوت والاستقرار المزيد فيه باء الجر للتوكيد المراد الذي لم تفده الجملة الفعلية . قوله : « إلا بإذن الله » هذا استثناء مفرغ من الأحوال . فهو في محل نصب على الحال ، فيتعلق بمحذوف وفي صاحب هذه الحال أربعة أوجه :

أحدها : أنه الفاعل المستكن في « بضارين » .

الثاني : أنه المفعول وهو « أحدٍ » وجاءت الحال من النكرة لاعتمادها على النفي .

والثالث : أنه الهاء في « به » أي بسحر والتقدير : وما يضرون أحداً بالسحر إلا ومعه علم الله ، أو مقروناً بإذن الله ونحو ذلك .

الرابع : أنه المصدر المعروف ، وهو الضرر إلا أنه حذف للدلالة عليه . قوله : « ولا ينفعهم » في هذه الجملة وجهان :

أحدهما ـ وهو الظاهر ـ أنها عطف على « يضرهم » فتكون صلة لـ « ما » أيضاً ، فلا محل لها من الإعراب .

والثاني ـ وأجازه أبو البقاء ـ : أن تكون خبراً لمبتدأ مضمر تقديره : وهو لا ينفعهم ، وعلى هذا فتكون الواو للحال ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب على الحال ، وهذه الحال تكون مؤكدة لأن قوله : « ما يضرهم » يفهم منه عدم النفع ، قال أبو البقاء : ولا يصح عطفه على « ما » لأن الفعل لا يعطف على الاسم » وهذا من المواضع المستغنى عن النص على منعها لوضوحها ، وإنما ينص على منع شيء يتوهم جوازه ، وأتى هنا بـ « لا » لأنها ينفى بها الحال والاستقبال ، وإن كان بعضهم خصها بالاستقبال . والضر والنفع معروفان يقال : ضره يضره بضم الضاد ، وهو قياس المضاعف المتعدي ، والمصدر : الضُّر والضَّر بالضم والفتح ، والضرر بالفك أيضاً ، ويقال : ضاره يضيره بمعناه ضيراً قال الشاعر :

٦٦٤ ـ تَقُولُ أُنَاسٌ لَا يَضِيرُكَ نَأْيُهَا ... بَلَى كُلُّ مَا شَفَّ النُّفُوسَ يَضِيرُهَا[٢]

---

(١) انظر البحر المحيط (١/٣٣٢) .

(٢) البيت من شواهد البحر (١/٣١٩) .

وليس حرف العلة مبدلاً من التضعيف ، ونقل بعضهم : أنه لا يبني من « نفع » اسم مفعول فيقال : منفوع والقياس لا يأباه .

قوله : ﴿ ولقد علموا ﴾ تقدم أن هذه اللام جواب قسم محذوف و « علم » يجوز أن تكون متعدية إلى اثنين أو إلى واحد ، وعلى كلا التقديرين فهي معلقة عن العمل فيما بعدها لأجل اللام ، فالجملة بعدها في محل نصب : إما سادة مسد مفعولين أو مفعول واحد على حسب ما تقدم ، ويظهر أثر ذلك في العطف عليها ، فإن اعتقدنا تعديها لاثنين عطفنا على الجملة بعدها مفعولين ، وإلا عطفنا مفعولاً واحداً ، ونظيره في الكلام : علمت لزيد قائم وعمراً ذاهباً ، أو علمت لزيد قائم وذهاب عمرو . والذي يدل على أن الجملة المعلقة بعد « علم » في محل نصب وعطف المنصوب على محلها قول الشاعر :

٦٦٥ - وَمَا كُنْتُ أَدْرِي قَبْلَ عَزَّةَ مَا الْهَوَى وَلَا مُوجِعَاتِ الْقَلْبِ حَتَّى تَوَلَّتِ[1]

روى بنصب « موجعات » على أنه عطف على محل « ما الهوى » وفي البيت كلام إذ يحتمل أن تكون « ما » زائدة « والهوى » مفعول به ، فعطف « موجعات » عليه ، ويحتمل أن تكون « لا » نافية للجنس و « موجعات » اسمها ، والخبر محذوف كأنه قال : ولا موجعات القلب عندي حتى تولت .

والضمير في « علموا » فيه خمسة أقوال :

أحدها ضمير اليهود الذين بحضرة محمد ـ عليه السلام ـ أو ضمير من بحضرة سليمان ، أو ضمير جميع اليهود ، أو ضمير الشياطين ، أو ضمير الملكين عند من يرى أن الاثنين جمع .

قوله : ﴿ لمن اشتراه ﴾ في هذه اللام قولان :

أحدهما : ـ وهو الظاهر عند النحويين ـ أنها لام الابتداء المعلقة لـ « علم » عن العمل كما تقدم و « من » موصولة في محل رفع بالابتداء و « اشتراه » صلتها وعائدها ، و « ما له في الآخرة من خلاق » جملة من مبتدأ وخبر ، ومن زائدة في المبتدأ ، والتقدير : ما له خلاق في الآخرة . وهذه الجملة في محل رفع خبراً لـ « من » الموصولة ، فالجملة من قوله « ولقد علموا » مقسم عليها كما تقدم و « لمن اشتراه » غير مقسم عليها ، هذا مذهب سيبويه والجمهور .

والثاني ـ وهو قول الفراء وتبعه أبو البقاء ـ : أن تكون هذه اللام هي الموطئة للقسم و « من » شرطية في محل رفع بالابتداء و « ما له في الآخرة من خلاق » جواب القسم فـ « اشتراه » على القول الأول صلة ، وعلى هذا الثاني هو خبر لاسم الشرط ، ويكون جواب الشرط محذوفاً ، لأنه إذا اجتمع شرط وقسم ولم يتقدمهما ذو خبر أجيب سابقهما غالباً ، وقد يجاب الشرط مطلقاً كقوله :

٦٦٦ - لَئِنْ كَانَ مَا حُدِّثْتُهُ الْيَوْمَ صَادِقاً أَصُمْ فِي نَهَارِ الْقَيْظِ لِلشَّمْسِ بَادِيَا[2]

ولا يحذف جواب الشرط إلا وفعله ماض ، وقد يكون مضارعاً كقوله :

---

(١) البيت لكثير انظر ديوانه (١/٣٧) ، الخزانة (٢/٣٧٨) ، المغني (٢/٤١٩) ، العيني (٢/٤٠٨) .

(٢) البيت لامرأة من عقيل انظر المغني (١/٢٣٦) ، الهمع (٢/٤٣) ، معاني القرآن للفراء (١/٦٧) .

٦٦٧ - لَئِنْ تَـكُ قَـدْ ضَـاقَتْ عَلَيْكُمْ بُيُـوتُكُمْ لَـيَعْـلَمُ رَبِّـي أَنَّ بَـيْـتِـيَ وَاسِـعُ[1]

فعلى قول الفراء تكون الجملتان من قوله : « ولقد علموا ولمن اشتراه » مقسماً عليهما ، ونقل عن الزجاج منع قول الفراء فإنه قال : « هذا ليس موضع شرط » ولم يوجه منع ذلك . والذي يظهر في منعه أن الفعل بعد « من » وهو « اشتراه » ماض لفظاً ومعنى ، فإن الاشتراء قد وقع وانفصل ، فجعله شرطاً لا يصح ، لأن فعل الشرط وإن كان ماضياً لفظاً فلا بد أن يكون مستقبلاً معنى .

والخلاق : النصيب قال الزجاج : « أكثر استعماله في الخير » فأما قوله :

٦٦٨ - يَـدْعُـونَ بِـالْـوَيْـلِ فِيهَـا لَا خَـلَاقَ لَهُمْ إِلَّا سَـرَابِـيـلُ مِـنْ قِـطْرٍ وَإِغْـلَالِ[2]

فيتحمل ثلاثة أوجه :

أحدها : أنه على سبيل التهكم بهم كقوله :

٦٦٩ - ..... تَـحِيَّـةُ بَـيْـنَـهـمْ ضَـرْبٌ وَجِـيـعُ[3]

والثاني : أنه استثناء منقطع أي : لكن لهم السرابيل من كذا .

والثالث : أنه استعمل في الشر على قلة ، والخلاق : القدر قال :

٦٧٠ - فَـمَـا لَـكَ بَيْتٌ لَـدَى الشَّـامِـخَـاتِ وَمَـا لَـكَ فِي غَـالِـبٍ مِـنْ خَـلَاقُ[4]

أي : من قدر ورتبة وهو قريب من الأول . والضمير المنصوب في « اشتراه » فيه أربعة أقوال : يعود على السحر أو الكفر ، أو كيلهم الذي باعوا به السحر ، أو القرآن لتعويضهم كتب السحر عنه . وقد تقدم الكلام على قوله : « ولبئس ما » وما ذكر الناس فيها ، واللام في « لبئسما » جواب قسم محذوف تقديره : والله لبئسما ، والمخصوص بالذم محذوف أي : السحر أو الكفر .

قوله : ﴿ لو كانوا يعلمون ﴾ جواب لو محذوف تقديره : لو كانوا يعلمون ذم ذلك لما باعوا به أنفسهم ، وهذا أحسن من تقدير أبي البقاء : « لو كانوا ينتفعون بعلمهم لامتنعوا من شراء السحر » لأن المقدر كلما كان متعبداً من اللفظ كان أولى . والضمير في « به » يعود على السحر أو الكفر ، وفي « يعلمون » يعود على اليهود باتفاق . واعلم أن هنا سؤالاً معنوياً ذكره الزمخشري وغيره ، وهو مترتب على عود الضمير في « علموا » و « يعلمون » وذلك أن الزمخشري قال : « فإن قلت : كيف أثبت لهم العلم أولاً في « ولقد علموا » على سبيل التوكيد القسمي ، ثم نفاه عنهم في قوله :

---

(١) البيت للكميت انظر الخزانة (١٠/٦٨) ، معاني الفراء (١/٦٦) ، الأشموني (٤/٣٠) ، التصريح (٢/٢٥٤) ، شرح الكافية الشافية (٢/٨٣١) .

(٢) البيت لأمية بن أبي الصلت انظر ديوانه (٤٧) ، الطبري (٢/٤٥٢) ، وهو من شواهد البحر (١/٣١٩) .

(٣) عجز بيت لعمرو بن معديكرب وصدره:
وخـيـل قـد دلـفـت لهـا بـخـيـل
وهـو من شـواهـد الكتـاب (٢/٣٢٣) ، النـوادر (١٥٠) ، شرح المفصل لابن يعيش (٢/٨٠) ، الخزانة (٤/٥٣) .
الخيل: الفرسان . دلفت: زحفت . وجيع: موجع . يقول: إذا تلاقوا في الحرب جعلوا الضرب الوجيع بدلاً من تحية بعضهم لبعض .

(٤) البيت من شواهد البحر (١/٣١٩) .

« لو كانوا يعلمون » ؟ قلت : معناه : لو كانوا يعملون بعلمهم جعلهم حين لم يعملوا به كأنهم منسلخون عنه » وهذا بناء منه على أن الضميرين في « علموا » و « يعلمون » لشيء واحد . وأجاب غيره على هذا التقدير بأن المراد بالعلم الثاني العقل ، لأن العلم من ثمرته ، فلما انتفى الأصل انتفى ثمرته ، أو يغاير بين متعلق العلمين أي : علموا ضرره ، في الآخرة ولم يعلموا نفعه في الدنيا ، وأما إذا أعدت الضمير في « علموا » على الشياطين ، أو على من بحضرة سليمان ، أو على الملكين ، فلا إشكال لاختلاف المسند إليه العلم حينئذ .

وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟ لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ خَيْرٌ ۖ لَّوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ ﴿١٠٣﴾ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَقُولُوا۟ رَٰعِنَا وَقُولُوا۟ ٱنظُرْنَا وَٱسْمَعُوا۟ ۗ وَلِلْكَٰفِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿١٠٤﴾

قوله تعالى : ﴿ ولو أنهم آمنوا ﴾ « ولو » هنا فيها قولان :

أحدهما : أنها على بابها من كونها حرفاً لما كان سيقع لوقوع غيره ، وسيأتي الكلام في جوابها ، وأجاز الزمخشري أن تكون للتمني أي : ليتهم آمنوا على سبيل المجاز عن إرادة الله إيمانهم واختيارهم له ، فعلى هذا لا يلزم أن يكون لها جواب لأنها قد تجاب بالفاء حينئذ ، وفي كلامه اعتزال موضعه غير هذا الكتاب .

و « أنهم آمنوا » مؤول بمصدر ، وهو في محل رفع واختلف في ذلك على قولين :

أحدهما ـ وهو قول سيبويه ـ أنه في محل رفع بالابتداء ، وخبره محذوف تقديره : ولو إيمانهم ثابت وشذ وقوع الاسم بعد لو ، وإن كانت مختصة بالأفعال كما شذ النصب « غدوة » بعد « لدن » وقيل : لا يحتاج هذا المبتدأ إلى خبر ؛ لجريان لفظ المسند والمسند إليه في صلة « أن » .

وصحح الشيخ[1] هذا في سورة النساء ، وهذا يشبه الخلاف في « أن » الواقعة بعد ظن وأخواتها ، وقد تقدم تحقيقه ـ والله أعلم ـ .

والثاني : ـ وهو قول المبرد ـ أنه في محل رفع بالفاعلية . ورافعه محذوف تقديره : ولو ثبت إيمانهم ، لأنها لا يليها إلا الفعل ظاهراً أو مضمراً ، وقد رد بعضهم هذا بأنه لا يضمر بعدها الفعل إلا مفسراً بفعل مثله ، وهذا يحمل على المبرد ، ولكل من القولين دلائل ليس هذا موضعها . والضمير في « أنهم » فيه قولان :

أحدهما : عائد على اليهود .

والثاني : على الذين يعلمون السحر .

قوله : ﴿ لمثوبة من عند الله ﴾ في هذه اللام قولان :

أحدهما : أنها لام الابتداء ، وأن ما بعدها استئناف إخبار بذلك ، وليس متعلقاً بإيمانهم وتقواهم ولا مترتب عليه ، وعلى هذا فجواب « لو » محذوف إذا قيل بأنها ليست للتمني ، أو قيل بأنها للتمني ويكون لها جواب تقديره : لأثيبوا .

---

(١) البحر المحيط (٣/٢٦٤) .

والثاني : أنها جواب لو فإن « لو » تجاب بالجملة الاسمية . قال الزمخشري : أوثرت الجملة الاسمية على الفعلية في جواب لو ، لما في ذلك من الدلالة على ثبوت المثوبة واستقرارها كما عدل عن النصب إلى الرفع في ﴿ سلام عليكم ﴾[١] وفي وقوع جواب « لو » جملة اسمية نظر يحتاج إلى دليل غير محل النزاع .

قال الشيخ[٢] : « لم يعهد في كلام العرب وقوع الجملة الابتدائية جواباً للو » ، إنما جاء هذا المختلف في تخريجه ، ولا تثبت القواعد الكلية بالمحتمل .

والمثوبة فيها قولان :

أحدهما : أن وزنها مفعول والأصل مثووبة ـ فثقلت الضمة على الواو ، فنقلت إلى الساكن قبلها ، فالتقى ساكنان فحذف أحدهما ، مثل : مقولة ومجوزة ومصون ومشوب ، وقد جاءت مصادر على مفعول كالمعقول ، فهي مصدر ، نقل ذلك الواحدي[٣] .

والثاني : أنها مفعلة من الثواب بضم العين ، وإنما نقلت الضمة منها إلى الثاء ويقال : « مثوبة » بسكون الثاء وفتح الواو ، وكان من حقها الإعلال فيقال : « مثابة » كمقامة ، إلا أنهم صححوها كما صححوا في الأعلام مكوزة ، وبذلك قرأ أبو السمال وقتادة كمشورة . ومعنى « لمثوبة » أي : ثواب وجزاء من الله . وقيل : لرجعة إلى الله .

قوله : ﴿ من عند الله ﴾ في محل رفع صفة لمثوبة ، فيتعلق بمحذوف أي : لمثوبة كائنة من عند الله ، والعندية هنا مجاز كما تقدم في نظائره .

قال الشيخ[٤] : « وهذا الوصف هو المسوغ لجواز الابتداء بالنكرة » قلت : ولا حاجة إلى هذا لأن المسوغ هنا شيء آخر ، وهو الاعتماد على لام الابتداء ، حتى لو قيل في الكلام : « لمثوبة خير » من غير وصف لصح . والتنكير في « لمثوبة » يفيد أن شيئاً من الثواب ـ وإن قل ـ خير فلذلك لا يقال له قليل ونظيره : ﴿ ورضوان من الله أكبر ﴾[٥] .

وقوله : ﴿ خير ﴾ خبر لمثوبة ، وليست هنا بمعنى أفعل التفضيل ، بل هي لبيان أنها فاضلة كقوله : ﴿ أصحاب الجنة يومئذ خير مستقراً ﴾[٦] ﴿ أفمن يلقى في النار خير ﴾[٧] .

قوله : ﴿ لو كانوا يعلمون ﴾ جوابها محذوف تقديره : لكان تحصيل المثوبة خيراً ، أي تحصيل أسبابها من الإيمان والتقوى ، وكذلك قدره بعضهم : لآمنوا . وفي مفعول « يعلمون » وجهان :

أحدهما : أنه محذوف اقتصاراً أي : لو كانوا من ذوي العلم .

والثاني : أنه محذوف اختصاراً تقديره : لو كانوا يعلمون التفضيل في ذلك أو يعلمون أن ما عند الله خير وأبقى .

١٠٤ ـ قوله تعالى : ﴿ لا تقولوا راعنا ﴾ : الجمهور على « راعنا » أمر من المراعاة وهي النظر في مصالح

---

(١) سورة الذاريات ، آية (٢٥) .
(٢) البحر المحيط (١/ ٣٣٥) .
(٣) علي بن أحمد بن محمد بن عليّ الإمام أبو الحسن الواحدي المفسر صاحب البسيط والوسيط والوجيز توفي سنة ثمان وستين وأربعمائة ، وانظر ترجمته في تحقيقنا على تفسير الوسيط ، وانظر البغية (٢/ ١٤٥) .
(٤) انظر البحر المحيط (١/ ٣٣٥) .
(٥) سورة التوبة ، آية (٧٢) .
(٦) سورة الفرقان ، آية (٢٤) .
(٧) سورة فصلت ، آية (٤٠) .

الإنسان وتدبره أموره و « راعنا » يقتضي المشاركة لأن معناه : ليكن منك رعاية لنا ، وليكن منا رعاية لك ، فنهوا عن ذلك لأن فيه مساواتهم به ـ عليه السلام ـ وقرأ الحسن وأبو حيوة : « راعنا » بالتنوين ، ووجهه أنه صفة لمصدر محذوف أي : قولاً راعنا وهو على طريق النسب كلابن وتامر ، والمعنى : لا تقولوا قولاً ذا رعونة . والرعونة : الجهل والحمق والهوج وأصل الرعونة : التفرق ومنه : « جيش أرعن » أي : متفرق في كل ناحية ، ورجل أرعن : أي ليس له عقل مجتمع ، وامرأة رعناء ، وقيل للبصرة : الرعناء قال :

٦٧١ ـ لَوْلَا ابْنُ عُتْبَةَ عَمْرٌو وَالرَّجَاءُ لَهُ مَا كَانَتِ الْبَصْرَةُ وَالرَّعْنَاءُ لِي وَطَنَا[1]

قيل : سميت بذلك لأنها أشبهت « رعن الجبل » وهو الناتىء منه ، وقال ابن فارس : « يقال : رعن الرجل يرعن رعناً » وقرأ أبي : راعوناً ، وفي مصحف عبدالله خاطبوه بلفظ الجمع تعظيماً ، وفي مصحف عبدالله أيضاً « أرعوناً » لما تقدم . والجملة في محل نصب بالقول ، وقدم النهي على الأمر لأنه من باب التروك فهو أسهل .

قوله : ﴿ **انظرنا** ﴾ الجملة أيضاً في محل نصب بالقول ، والجمهور على « انظرنا » بوصل الهمزة وضم الظاء أمراً من الثلاثي ، وهو نظر من النظرة ، وهي التأخير أي : أخرنا وتأنّ علينا ، قال امرؤ القيس :

٦٧٢ ـ فَإِنَّكُمَا إِنْ تَنْظُرَانِيَ سَاعَةً مِنَ الدَّهْرِ يَنْفَعْنِي لَدَى أُمِّ جُنْدُبِ[2]

وقيل : هو من نظر أي : أبصر ثم اتسع فيه فعدى بنفسه ، لأنه في الأصل يتعدى بـ « إلى » ومنه :

٦٧٣ ـ ظَاهِرَاتُ الْجَمَالِ وَالْحُسْنِ يَنْظُرْ نَ كَمَا يَنْظُرُ الأَرَاكَ الظِّبَاءُ[3]

أي : إلى الأراك وقيل : من نظر أي : تفكر ثم اتسع فيه أيضاً ، فإن أصله أن يتعدى بفي ، ولا بد من حذف مضاف على هذا أي : انظر في أمرنا .

وقرأ أُبي والأعمش : « انظرنا » بفتح الهمزة وكسر الظاء أمراً من الرباعي بمعنى : أمهلنا وأخرنا قال الشاعر :

٦٧٤ ـ أَبَا هِنْدٍ فَلَا تَعْجَلْ عَلَيْنَا وَأَنْظِرْنَا نُخَبِّرْكَ الْيَقِينَا[4]

أي : أمهل علينا ، وهذا القراءة تؤيد أن الأول من النظرة بمعنى التأخير لا من البصر ولا من البصيرة ، وهذه الآية نظير التي في الحديد : « انظرونا نقتبس »[5] فإنها قرئت بالوجهين .

مَّا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَلَا ٱلْمُشْرِكِينَ أَن يُنَزَّلَ عَلَيْكُم مِّنْ خَيْرٍ مِّن رَّبِّكُمْ ۚ وَٱللَّهُ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِۦ مَن يَشَآءُ ۚ وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ ﴿١٠٥﴾

---

(١) البيت للفرزدق وهو من شواهد القرطبي (٢/ ٤٢) .

(٢) البيت في ديوانه (٢٩) ، القرطبي (٢/ ٤٢) .

(٣) البيت لعبيد الله بن قيس انظر ديوانه (٨٨) ، القرطبي (٢/ ٤٢) .

(٤) البيت لعمرو بن كلثوم من معلقته انظر شرح المعلقات للتبريزي (٣٨٠) ، الزوزني (١٢٧) ، الشنقيطي (٩٩) ، القرطبي (٢/ ٤٢) .

(٥) سورة الحديد ، آية (١٣) .

قوله تعالى : ﴿ من أهل الكتاب ﴾ : في « من » قولان :

أحدهما : أنها للتبعيض فتكون هي ومجرورها في محل نصب على الحال ويتعلق بمحذوف أي : ما يود الذين كفروا كائنين من أهل الكتاب .

والثاني : أنها لبيان الجنس ، وبه قال الزمخشري .

قوله : ﴿ ولا المشركين ﴾ عطف على « أهل » المجرور بمن « ولا » زائدة للتوكيد لأن المعنى : ما يود الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين ، كقوله : ﴿ لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين ﴾[1] بغير زيادة « لا » وزعم بعضهم أنه مخفوض على الجوار ، وأن الأصل : ولا المشركون عطفاً على الذين ، وإنما خفض للمجاورة نحو ﴿برؤوسكم وأرجلكم﴾[2] في قراءة الجر ، وليس بواضح ، وقال النحاس : ويجوز ولا المشركون بعطفه على « الذين » وقال أبو البقاء : « وإن كان قد قرىء « ولا المشركون » بالرفع فهو عطف على الفاعل ، والظاهر أنه لم يقرأ بذلك ، وهذان القولان يؤيدان ادعاء الخفض على الجوار .

قوله : ﴿أن ينزل﴾ ناصب ومنصوب في تأويل مصدر مفعول بـ « يود » أي : ما يود إنزال خير ، وبني الفعل للمفعول للعلم بالفاعل وللتصريح به في قوله : « من ربكم » وأتى بـ « ما » في النفي دون غيرها لأنها النفي الحال ، وهم كانوا متلبسين بذلك .

قوله : ﴿ من خير ﴾ هذا القائم مقام الفاعل و « من » زائدة أي : أن ينزل خير من ربكم . وحسن زيادتها هنا ، وإن كان « ينزل » لم يباشره حرف النفي لانسحاب النفي عليه من حيث المعنى ، لأنه إذا نفيت الودادة انتفى متعلقها، وهذا له نظائر في كلامهم نحو : « ما أظن أحداً يقول ذلك إلا زيد » يرفع« زيد » بدلاً من فاعل « يقول » وإن لم يباشر النفي لكنه في قوة : « ما يقول أحد ذلك إلا زيد في ظني » وقوله تعالى : ﴿ أو لم يروا أن الله الذي خلق السموات والأرض ولم يعي بخلقهن بقادر ﴾[3] زيدت الباء لأنه في معنى : أو ليس الله بقادر ، وهذا على رأي سيبويه وأتباعه ، وأما الكوفيون والأخفش فلا يحتاجون إلى شيء من هذا ، وقيل : « من » للتبعيض أي : ما يودون أن ينزل من الخير قليل ولا كثير ، فعلى هذا يكون القائم مقام الفاعل : « عليكم » والمعنى : أن ينزل عليكم بخير من الخيور .

قوله : ﴿ من ربكم ﴾ في « من » أيضاً قولان :

أحدهما : أنها لابتداء الغاية فتتعلق بينزل .

والثاني : أنها للتبعيض ، ولا بد حينئذ من حذف مضاف تقديره : من خيور ربكم ، وتتعلق حينئذ بمحذوف لأنها ومجرورها صفة لقوله : « من خير » أي : من خير كائن من خيور ربكم ، ويكون في محلها وجهان : الجر على اللفظ ، والرفع على الموضع ، لأن « من » زائدة في « خير » فهو مرفوع تقديراً لقيامه مقام الفاعل كما تقدم . وتلخص مما تقدم أن في كل واحدة من لفظ « من » قولين الأولى : قيل إنها للتبعيض وقيل : لبيان الجنس . وفي الثانية قولان : زائدة أو للتبعيض . وفي الثالثة أيضاً قولان : ابتداء الغاية أو التبعيض .

---

(١) سورة البينة ، آية (١) .
(٢) سورة المائدة ، آية (٦) .
(٣) سورة الأحقاف ، آية (٣٣) .

قوله : ﴿والله يختص برحمته من يشاء﴾ هذه جملة ابتدائية تضمنت رد ودادتهم ذلك . و«يختص» يحتمل أن يكون هنا متعدياً ، وأن يكون لازماً ، فإن كان متعدياً كان فيه ضمير يعود على الله ـ تعالى ـ تكون « من » ـ مفعولاً به أي يختص الله الذي يشاؤه برحمته ، ويكون معنى افتعل هنا معنى المجرد نحو : كسب مالاً واكتسبه ، وإن كان لازماً لم يكن فيه ضمير ويكون فاعله « من » أي : والله يختص برحمته الشخص الذي يشاؤه ، ويكون افتعل بمعنى فعل الفاعل بنفسه نحو اضطراب والاختصاص ضد الاشتراك ، وبهذا تبين فساد قول من زعم أنه هنا متعد ليس إلا . و « من » يجوز أن تكون موصولة أو موصوفة ، وعلى كلا التقديرين فلا بد من تقدير عائد أي : يشاء اختصاصه ، ويجوز أن يضمن « يشاء » معنى يختار فحينئذ لا حاجة إلى حذف مضاف ، بل تقدره ضميراً فقط أي : يشاؤه و « يشاء » على القول الأول لا محل له لكونه صلة ، وعلى الثاني محله النصب أو الرفع على ما ذكر في موصوفه من كونه فاعلاً أو مفعولاً .

﴿ مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ ۗ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿١٠٦﴾

قوله تعالى : ﴿ ما ننسخ ﴾ في « ما » قولان :

أحدهما : ـ وهو الظاهر ـ أنها مفعول مقدم للنسخ وهي شرطية جازمة له ، والتقدير : أي شيء ننسخ ، مثل قوله ﴿ أياً ما تدعوا ﴾[1] .

والثاني : أنها شرطية أيضاً جازمة للنسخ ، ولكنها واقعة موقع المصدر و « من آية » هو المفعول به والتقدير : أي نسخ ننسخ آية قاله أبو البقاء وغيره ، وقالوا : مجيء « ما » مصدراً جائز وأنشدوا :

٦٧٥ ـ نَعَبَ الْغُرَابُ فَقُلْتُ : بَيْنٌ عَاجِلٌ مَا شِئْتَ إِذْ ظَعَنُوا لِبَيْنٍ فَانْعَبِ[2]

وقد رد هذا القول بعضهم[3] بشيئين :

أحدهما : أنه يلزم خلو جملة الجزاء من ضمير يعود على اسم الشرط وهو غير جائز ، وقد تقدم تحقيق الكلام في ذلك عند قوله : ﴿ من كان عدواً لجبريل ﴾[4] .

والثاني : أن « من » لا تزاد في الموجب والشرط موجب ، وهذا فيه خلاف لبعض البصريين : أجاز زيادتها في الشرط ، لأنه يشبه النفي ولكنه خلاف ضعيف .

وقرأ ابن عامر : « ننسخ » بضم النون وكسر السين من أنسخ قال أبو حاتم : « هو غلط » وهذه جراءة منه على عادته ، وقال أبو علي : ليست لغة لأنه لا يقال : نسخ وأنسخ بمعنى ولا هي للتعدية ، لأن المعنى يجيء : ما نكتب من آية وما ننزل من آية ، فيجيء القرآن كله على هذا منسوخاً ، وليس الأمر كذلك فلم يبق إلا أن يكون المعنى : ما نجده منسوخاً كما يقال : أحمدته وأبخلته أي : وجدته كذلك ثم قال : « وليس نجده منسوخاً إلا بأن ينسخه فتتفق القراءتان

---

(١) سورة الإسراء ، آية (١١٠) .
(٢) البيت من شواهد البحر (١/٣٤٣) .
(٣) انظر البحر المحيط (١/٣٤٣) .
(٤) سورة البقرة ، آية (٩٧) .

في المعنى ، وإن اختلفا في اللفظ » فالهمزة عنده ليست للتعدية ، وجعل الزمخشري وابن عطية الهمزة للتعدية ، إلا أنهما اختلفا في تقدير المفعول الأول المحذوف ، وفي معنى الإنساخ فجعل الزمخشري المفعول المحذوف جبريل ـ عليه السلام ـ والإنساخ هو الأمر بنسخها أي : الإعلام به ، وجعل ابن عطية المفعول ضمير النبي ـ عليه السلام ـ والإنساخ إباحة النسخ لنبيه كأنه لما نسخها أباح له تركها فسمى تلك الإباحة إنساخاً .

وخرج ابن عطية القراءة على كون الهمزة للتعدية من وجه آخر ، وهو من نسخ الكتاب وهو نقله من غير إزالة له ، قال « ويكون المعنى : ما نكتب وننزل من اللوح المحفوظ أو ما نؤخر فيه ونتركه فلا ننزله ، أي ذلك فعلنا فإنما نأتي بخير من المؤخر المتروك أو بمثله ، فيجيء الضميران في « منها » و « بمثلها » عائدين على الضمير في « ننسأها » .

قال الشيخ[1] : « وذهل عن القاعدة وهي أنه لا بد من ضمير يعود من الجزاء على اسم الشرط و « ما » في قوله : « ما ننسخ » شرطية وقوله : « أو ننسأها » عائد على الآية ، وإن كان المعنى ليس عائداً عليها من حيث اللفظ والمعنى بل إنما يعود عليها من حيث اللفظ فقط نحو : عندي درهم ونصفه فهو في الحقيقة على إضمار « ما » الشرطية ، التقدير : أو ما ننسأ من آية ضرورة أن المنسوخ غير المنسوء ، ولكن يبقى قوله : ما ننسخ من آية مفلتاً من الجواب إذ لا رابط يعود منه إليه ، « فبطل هذا المعنى الذي قاله » .

قوله : ﴿ من آية ﴾ « من » للتبعيض فهي متعلقة بمحذوف ، لأنها صفة لاسم الشرط ، ويضعف جعلها حالاً ، والمعنى : أي شيء ننسخ من الآيات فـ « آية » مفرد وقع موقع الجمع ، وكذلك تخريج كل ما جاء من هذا التركيب : ﴿ ما يفتح الله للناس من رحمة ﴾[2] ﴿ وما بكم من نعمة فمن الله ﴾[3] وهذا المجرور هو المخصص والمبين لاسم الشرط ، وذلك أن فيه إبهاماً من جهة عمومه ، ألا ترى أنك لو قلت : « من يكرم أكرم » تناول النساء والرجال فإذا قلت : « من الرجال » بينت وخصصت ما تناوله اسم الشرط .

وأجاز أبو البقاء فيها وجهين آخرين :

أحدهما : أنها في موضع نصب على التمييز والمميز « ما » والتقدير : أي شيء ننسخ قال : ولا يحسن أن تقدر : أي آية ننسخ ، لأنك لا تجمع بين « آية » وبين المميز بآية ، لا تقول أي آية نسخ من آية ، يعني أنك لو قدرت ذلك لاستغنيت عن التمييز .

والثاني : أنها زائدة ، وآية حال ، والمعنى : أي شيء ننسخ قليلاً أو كثيراً ، وقد جاءت « آية » حالاً في قوله : « هذه ناقة الله لكم آية »[4] أي : « علامة » وهذا فاسد لأن الحال لا تجر بـ « من » وقد تقدم أنها مفعول بها و « من » زائدة على القول بجعل « ما » واقعة موقع المصدر ، فهذه أربعة أوجه .

قوله : ﴿ أو ننسها ﴾ « أو » هنا للتقسيم و « ننسها » مجزوم عطفاً على فعل الشرط قبله . وفيها ثلاث عشرة قراءة[5] : « ننساها » بفتح حرف المضارعة وسكون النون وفتح السين مع الهمز ، وبها قرأ أبو عمرو وابن كثير .

---

(١) البحر المحيط (٤٣٢) .
(٢) سورة فاطر ، آية (٢) .
(٣) سورة النحل ، آية (٥٣) .
(٤) سورة الأعراف ، آية (٧٣) .
(٥) انظر البحر المحيط (١/٣٤٣) .

الثانية : كذلك إلا أنه بغير همز ، ذكرها أبو عبيد البكري[١] عن سعد بن أبي وقاص[٢] ـ رضي الله عنه ـ قال ابن عطية : « وأراه وهم » .

الثالثة : « تنسها » بفتح التاء التي للخطاب ، بعدها نون ساكنة ، وسين مفتوحة من غير همز ، وهي قراءة الحسن ، وتروى عن ابن أبي وقاص ، فقيل لسعد بن أبي وقاص إن سعيد بن المسيب[٣] يقرأها بنون أولى مضمومة وسين مكسورة ، فقال : « إن القرآن لم ينزل على المسيب ، ولا على ابن المسيب » وتلا : ﴿ سنقرئك فلا تنسى ﴾[٤] ، ﴿ واذكر ربك إذا نسيت ﴾[٥] يعني سعد بذلك أن نسبة النسيان إليه ـ عليه السلام ـ موجودة في كتاب الله ، فهذا مثله .

الرابعة : كذلك إلا أنه بالهمز .

الخامسة : كذلك إلا أنه بضم التاء وهي قراءة أبي حيواة .

السادسة : كذلك إلا أنه بغير همز ، وهي قراءة سعيد بن المسيب .

السابعة : « ننسها » بضم حرف المضارعة ، وسكون النون ، وكسر السين من غير همز ، وهي قراءة باقي السبعة .

الثامنة : كذلك إلا أنه بالهمز .

التاسعة : ننسها بضم حرف المضارعة ، وفتح النون ، وكسر السين مشددة ، وهي قراءة الضحاك وأبي رجاء[٦] .

العاشرة : « ننسك » بضم حرف المضارعة ، وسكون النون ، وكسر السين ، وكاف بعدها للخطاب .

الحادية عشرة : كذلك إلا أنه بفتح النون الثانية ، وتشديد السين مكسورة ، وتروى عن الضحاك ، وأبي رجاء أيضاً .

الثانية عشرة : كذلك إلا أنه بزيادة ضمير الآية بعد الكاف : « ننسكها » وهي قراءة حذيفة[٧] ، وكذلك هي في مصحف سالم[٨] مولاه .

---

(١) عبدالله بن عبد العزيز بن أبي مصعب الأندلسي أبو عبيد البكري شرح نوادر القالي توفي في شوال سنة سبع وثمانين وأربعمائة البغية (٢/ ٤٩) .

(٢) سعد بن أبي وقاص مالك بن أهيب بن عبد مناف القرشي الزهري أبو إسحاق الصحابي الأمير فاتح العراق ومدائن كسرى توفي سنة ٥٥ هـ التهذيب (٣/ ٤٨٣) ، حلية الأولياء (١/ ٩٢) ، الأعلام (٣/ ٨٧) .

(٣) سعيد بن المسيب بن حزن بن أبي وهب المخزومي القرشي أبو محمد سيد التابعين وأحد الفقهاء السبعة بالمدينة جمع بين الفقه والحديث والزهد والورع توفي بالمدينة سنة ٩٤ هـ ابن سعد (٥/ ٨٨) ، حلية الأولياء (٢/ ١٦١) ، الأعلام (٣/ ١٠٢) .

(٤) سورة الأعلى ، آية (٦) .

(٥) سورة الكهف ، آية (٢٤) .

(٦) عمران بن تيم العطاردي من التابعين الثقات توفي سنة ١٠٥ هـ . غاية النهاية (١/ ٦٠٤) .

(٧) حذيفة بن حسل بن جابر العبسي أبو عبدالله واليمان لقب حسل صحابي من الولاة الشجان الفاتحين توفي سنة ٣٦ هـ التهذيب (٢/ ٢١٩) ، الإصابة (١/ ٣١٧) ، حلية الأولياء (١/ ٢٧٠) ، الأعلام (٢/ ١٧١) .

(٨) سالم بن عتبة المتوفى في سنة ١٢ هـ غاية النهاية (١/ ٣٠١) .

الثالثة عشرة : « ما ننسك من آية أو ننسخها نجيء بمثلها » وهي قراءة الأعمش ، وهكذا ثبتت في مصحف عبدالله .

فأما قراءة الهمز على اختلاف وجوهها فمعناها التأخير من قولهم : نسأ الله وأنسأ الله في أجلك أي : أخره ، وبعته نسيئة أي متأخراً ، وتقول العرب : نسأت الإبل عن الحوض انسؤها نسئاً ، وأنسا الإبل : إذا أخرها عن ورودها يومين فأكثر ، فمعنى الآية على هذا فيه ثلاثة أقوال :

أحدها : نؤخر نسخها ونزولها وهو قول عطاء[١] .

والثاني : نمحها لفظاً وحكماً وهو قول ابن زيد[٢] .

الثالث : نمضها فلا ننسخها ، وهو قول أبي عبيد ، وهو ضعيف لقوله : نأت بخير منها ، لأن ما أمضى وأقر لا يقال فيه : نأت بخير منه .

وأما قراءة غير الهمز على اختلاف وجوهها أيضاً ففيها احتمالان :

أظهرهما : أنها من النسيان ، وحينئذ يحتمل أن يكون المراد به في بعض القراءات ضد الذكر ، وفي بعضها الترك .

والثاني : أن أصله الهمز من النسيء ، وهو التأخير إلا أنه أبدل من الهمزة ألف ، فحينئذ تتحد القراءتان ثم من قرأ من القراء : « ننساها » من الثلاثي فواضح . وأما من قرأ منهم من أفعل ، وهم نافع وابن عامر والكوفيون فمعناه عندهم : ننسكها أي : نجعلك ناسياً لها ، أو يكون المعنى : نأمر بتركها يقال : أنسيته الشيء أي أمرته بتركه ، ونسيته تركته وأنشدوا :

٦٧٦ - إنَّ عَلَيَّ عُقْبَةً أَقْضِيهَا لَسْتُ بِنَاسِيهَا وَلَا مُنْسِيهَا[٣]

أي : لا تاركها ولا أمراً بتركها ، وقد تكلم الزجاج في هذه القراءة فقال : « هذه القراءة لا يتوجه فيها معنى الترك » ، لا يقال : أنسى بمعنى ترك .

قال الفارسي وغيره : « ذلك متجه لأنه بمعنى نجعلك تتركها » وقد ضعف الزجاج أيضاً أن تحمل الآية على معنى النسيان ضد الذكر ، وقال : « إن هذا لم يكن له ـ عليه السلام ـ ولا نسي قرآناً » واحتج بقوله ـ تعالى ـ : ﴿ ولئن شئنا لنذهبن بالذي أوحينا إليك ﴾[٤] أي لم نفعل شيئاً من ذلك . وأجاب الفارسي عنه بأن معناه لم نذهب بالجميع .

وهذا نهاية ما وقعت عليه من كلام الناس .

قوله : ﴿ نأت ﴾ هو جواب الشرط ، وجاء فعل الشرط والجزاء مضارعين ، وهذا التركيب أفصح التراكيب ؛

---

(١) عطاء بن أسلم بن صفوان تابعي ثقة من أجلاء الفقهاء توفي بمكة سنة ١١٤ هـ تذكرة الحفاظ (١/٩٢) ، التهذيب (٧/١٩٩) ، الأعلام (٤/٢٣٥) .

(٢) عبد الرحمن بن زيد بن أسلم العدوي مولاهم المدنيّ روى عن أبيه وابن المنكدر وعنه أصبغ وقتيبة وهشام له التفسير والناسخ والمنسوخ مات سنة اثنين وثمانين ومائة أخرج له الترمذي وابن ماجه . طبقات المفسرين (١/٢٦٥) ، العبر (١/٢٨٢) ، ميزان الاعتدال (٢/٥٦٤) .

(٣) البيت من شواهد البحر (١/٣٣٤) ، القرطبي (٢/٤٧) .

(٤) سورة الإسراء ، آية (٨٦) .

أعني : مجيئهما مضارعين وقوله : ﴿ بخير منها ﴾ متعلق بنأت وفي « خير » هنا قولان :

الظاهر منهما : أنها على بابها من كونها للتفضيل ، وذلك أن الآتي به إن كان أخف من المنسوخ أو المنسوء فخيرته بالنسبة إلى سقوط أعباء التكليف وإن كان أثقل فخيِّريتُه بالنسبة إلى سقوط أعباء التكليف وإن كان أثقل فخيرتيه بالنسبة إلى زيادة الثواب وقوله : « أو مثلها » أي في التكليف والثواب ، وهذا واضح .

والثاني : أن « خيراً » هنا مصدر وليس من التفضيل في شيء ، وإنما هو خير من الخيور ، كخير في قوله : ﴿ أن ينزل عليكم من خير من ربكم ﴾[1] « ومن » لابتداء الغاية ، والجار والمجرور صفة لقوله « خير » أي : خير صادر من جهتها ، والمعنى عند هؤلاء : ما ننسخ من آية أو نؤخرها نأت بخير من الخيور من جهة المنسوخ أو المنسوء . وهذا بعيد جداً لقوله بعد ذلك : ﴿ أو مثلها ﴾ فإنه لا يصح عطفه على « بخير » على هذا المعنى ، اللهم إلا أن يقصد بالخير عدم التكليف ، فيكون المعنى : نأت بخير من الخيور وهو عدم التكليف أو نأت بمثل المنسوخ أو المنسوء . وأما عطف « مثلها » على الضمير في « منها » فلا يجوز إلا عند الكوفيين ، لعدم إعادة الخافض وقوله : « ما ننسخ » فيه التفات من غيبة إلى تكلم ، ألا ترى أن قبله « والله يختص » ، « والله ذو الفضل » .

والنسخ لغة : الإزالة بغير بدل يعقبه ، نسخت الريح الأثر ، والشمس الظل ، أو نقل الشيء من غير إزالة « نحو » : نسخت الكتاب ، وقال بعضهم : « والنسخ : الإزالة وهو في اللغة على ضربين : ضرب فيه إزالة شيء وإقامة غيره مقامه نحو : « نسخت الشمس الظل » فإنها أزالته وقامت مقامه ، ومنه ﴿ما ننسخ من آية﴾[2] .

والثاني : أن يزيله ولا يقوم شيء مقامه ، نحو : نسخت الريح الأثر ، ومنه : فينسخ الله ما يلقي الشيطان ، والنسيئة : التأخير كما تقدم ، والإمضاء أيضاً قال :

٦٧٧ - أَمُونٍ كَأَلْوَاحِ الإِرَانِ نَسَأْتُهَا عَلَى لاَحِبٍ كَأَنَّهُ ظَهْرُ بُرْجُدِ[3]

أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ ۗ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ اللَّهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ ﴿١٠٧﴾ أَمْ تُرِيدُونَ أَن تَسْأَلُوا رَسُولَكُمْ كَمَا سُئِلَ مُوسَىٰ مِن قَبْلُ ۗ وَمَن يَتَبَدَّلِ الْكُفْرَ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ ﴿١٠٨﴾

قوله تعالى : ﴿ ألم تعلم ﴾ : هذا استفهام معناه التقرير ، فلذلك لم يحتج إلى معادل يعطف عليه بـ « أم » وأم في قوله : « أم تريدون » .

منقطعة هذا هو الصحيح في الآية . قال ابن عطية : « ظاهره الاستفهام المحض ، فالمعادل هنا على قول جماعة : أم تريدون ، وقال قوم : أم منقطعة ، فالمعادل محذوف تقديره : أم علمتم ، هذا إذا أريد بالخطاب أمته ـ عليه السلام ـ أما إذا أريد هو به ، فالمعادل محذوف لا غير ، وكلا القولين مروي » انتهى .

---

(١) سورة البقرة ، آية (١٠٥) .
(٢) سورة الحج ، آية (٥٢) .
(٣) البيت لطرفة بن العبد انظر ديوانه (٢٠) ، شرح القصائد العشر (١٤١) ، وهو من شواهد البحر (١/ ٣٣٧) .

وهذا غير مرضٍ لما مر أن المراد به التقرير فهو كقوله : ﴿ أليس الله بكاف عبده ﴾[١] ﴿ ألم نشرح لك صدرك ﴾[٢] والاستفهام بمعنى التقرير كثير جداً ، لا سيما إذا دخل على نفي كما مثلته لك .

وفي قوله : ﴿ ألم تعلم أن الله ﴾ التفاتان :

أحدهما : خروج من خطاب جماعة وهو « خير من ربكم » .

والثاني : خروج من ضمير المتكلم المعظم نفسه إلى الغيبة بالاسم الظاهر ، فلم يقل ألم تعلموا أننا ، وذلك لما لا يخفى من التعظيم والتفخيم و « أن الله على كل شيء قدير » : أن وما في حيزها : إما سادة مسد مفعولين ، كما هو مذهب الجمهور ، أو واحد والثاني محذوف كما هو مذهب الأخفش حسب ما تقدم من الخلاف .

قوله تعالى : ﴿ له ملك ﴾ : يجوز في « ملك » وجهان :

أحدهما : أنه مبتدأ ، وخبره مقدم عليه ، والجملة في محل رفع خبر لـ « أن » .

والثاني : أنه مرفوع بالفاعلية ، رفعه الجار قبله عند الأخفش ، لا يقال : إن الجار هنا قد اعتمد لوقوعه خبراً لـ « أن » فيرفع الفاعل عند الجميع لأن الفائدة لم تتم به ، فلا يجعل خبراً ، والملك بالضم الشيء المملوك ، وكذلك هو بالكسر ، إلا أن المضموم لا يستعمل إلا في مواضع السعة وبسط السلطان .

قوله : ﴿ وما لكم من دون الله من ولي ﴾ يجوز في « ما » وجهان :

أحدهما : كونها تميمية فلا عمل لها فيكون « لكم » خبراً مقدماً و « من ولي » مبتدأ مؤخر ، زيدت فيه « من » فلا تعلق لها بشيء .

والثاني : أن تكون حجازية ، وذلك عند من يجيز تقديم خبرها ظرفاً أو حرف جر ، فيكون « لكم » في محل نصب خبرها مقدماً و « من ولي » اسمها مؤخراً و « من » فيه زائدة أيضاً و « من دون الله » فيه وجهان :

أحدهما أنه متعلق بما تعلق به « لكم » من الاستقرار المقدر و « من » لابتداء الغاية .

والثاني : أنه في محل نصب على الحال من قوله : « من ولي أو نصير » لأنه في الأصل صفة للنكرة ، فلما قدم عليها انتصب حالاً ، قاله أبو البقاء ، فعلى هذا يتعلق بمحذوف غير الذي تعلق به « لكم » « ولا نصير » عطف على لفظ ولي ، ولو قرىء برفعه على الموضع لكان جائزاً ، وأتى بصيغة فعيل في ولي و « نصير » لأنها أبلغ من فاعل ، ولأن « ولياً » أكثر استعمالاً من « وال » ولهذا لم يجيء في القرآن إلا في سورة[٣] الرعد ، وأيضاً لتواخي الفواصل وأواخر الآي ، وفي قوله « لكم » انتقال من خطاب الواحد لخطاب الجماعة ، وفيه مناسبة وهو أن المنفي صار نصاً في العموم بزيادة « من » فناسب كون المنفي عنه كذلك فجمع لذلك .

قوله تعالى : ﴿ أم تريدون ﴾ : قد تقدم أن « أم » هذه يجوز أن تكون متصلة معادلة لقوله : « ألم تعلم » وأن تكون منقطعة وهو الظاهر ، فتقدر ببل والهمزة ، ويكون إضراب انتقال من قصة إلى قصة ، قال أبو البقاء : أم هنا

---

(١) سورة الزمر ، آية (٣٦) .

(٢) سورة الشرح ، آية (١) .

(٣) سورة الرعد ، آية (١١) .

منقطعة إذ ليس في الكلام همزة تقع موقعها ومع أم : أيها والهمزة من قوله : ألم تعلم ليست من أم في شيء ، والمعنى : بل أتريدون فخرج من كلام إلى كلام ، وأصل تريدون : تُرْوِدُون لأنه من راد يرود ، وقد تقدم فنقلت حركة الواو على الراء فسكنت الواو بعد كسرة فقلبت ياء ، وقيل « أم » للاستفهام ، وهذه الجملة منقطعة عما قبلها ، وقيل : هي بمعنى بل وحدها وهذان قولان ضعيفان .

قوله : ﴿ أن تسألوا ﴾ ناصب ومنصوب في محل نصب مفعولاً به بقوله : تريدون أي : أتريدون سؤال رسولكم .

قوله : ﴿ كما سئل ﴾ متعلق بتسألوا ، والكاف في محل نصب ، وفيها التقديران المشهوران ، فتقدير سيبويه أنها حال من ضمير المصدر المحذوف أي : أن تسألوه أي : السؤال حال كونه مشبهاً بسؤال قوم موسى له ، وتقدير غيره - وهم جمهور النحويين - أنه نعت لمصدر محذوف أي : أن تسألوا رسولكم سؤالاً مشبهاً كذا و « ما » مصدرية أي : كسؤال موسى ، وأجاز الحوفي[1] كونها بمعنى الذي ، فلا بد من تقدير عائد أي كالسؤال الذي سُئله موسى ، و ﴿ موسى ﴾ مفعول لم يسم فاعله ، حذف الفاعل للعلم به ، أي كما سأل قوم موسى . والمشهور : « سئل » بضم السين وكسر الهمزة ، وقرأ الحسن : « سيل » بكسر السين وياء بعدها من : سال يسأل نحو خفت أخاف ، وهل هذه الألف في سأل أصلها الهمزة أولا ؟ تقدم خلاف في ذلك وسيأتي تحقيقه في « سأل »[2] وقرىء بتسهيل الهمزة بين بين .

و ﴿ من قبل ﴾ متعلق بسئل و « قبل » مبنية على الضم ، لأن المضاف إليه معرفة أي : من قبل سؤالكم وهذا توكيد ، وإلا فمعلوم أن سؤال موسى كان متقدماً على سؤالهم .

قوله : « بالإيمان » فيه وجهان :

أحدهما : أنها باء العوضية وقد تقدم تحقيق ذلك .

والثاني : أنها للسببية قال أبو البقاء « يجوز أن يكون مفعولاً بيتبدل ، وتكون الباء للسبب كقولك : اشتريت الثوب بدرهم وفي مثالك هذا نظر .

« فقد ضل سواء السبيل » ، قرىء بإدغام الدال في الضاد .

وأظهارها و « سواء » قال أبو البقاء : سواء السبيل ظرف بمعنى وسط السبيل وأعدله ، وهذا صحيح فإن « سواء » جاء بمعنى وسط ، قال تعالى : « في سواء الجحيم »[3] وقال عيسى بن عمر : « ما زلت أكتب حتى انقطع سوائي » وقال حسان :

٦٧٨ - يَا وَيْحَ أَصْحَابِ النَّبِيِّ وَرَهْطِهِ ... بَعْدَ الْمُغَيَّبِ فِي سَوَاءِ الْمُلْحَدِ[4]

---

(١) علي بن إبراهيم بن سعيد بن يوسف الحوفي المعرب صاحب البرهان في تفسير القرآن ، والموضح في النحو وغير ذلك توفي في مستهل ذي الحجة سنة ثلاثين وأربعمائة . البغية (٢/ ١٤٠) .

(٢) سورة المعارج ، آية (١) .

(٣) سورة الصافات ، آية (٥٥) .

(٤) البيت في ديوانه (٦٦) ، وانظر مجاز القرآن (١/ ٥٠) ، اللسان «سوا» .

ومن مجيئه بمعنى العدل قول زهير :

٦٧٩ - أَرُونَا خُطَّةً لَا عَيْبَ فِيهَا يُسَوِّي بَيْنَنَا فِيهَا السَّوَاءُ[1]

والسبيل يذكر ويؤنث : ﴿ قل هذه سبيلي ﴾[2] والجملة من قوله : « فقد ضل » في محل جزم لأنها جزاء الشرط ، والفاء واجبة هنا لعدم صلاحيته شرطاً .

وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّن بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِّنْ عِندِ أَنفُسِهِم مِّن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْحَقُّ ۖ فَاعْفُوا وَاصْفَحُوا حَتَّىٰ يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ ۗ إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿١٠٩﴾ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ۚ وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ اللَّهِ ۗ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿١١٠﴾

قوله تعالى : ﴿ ود كثير من أهل الكتاب لو يردونكم ﴾ : الكلام في لو كالكلام فيها عند قوله : ﴿ يود أحدكم لو يعمر ﴾[3] فمن جعلها مصدرية هناك جعلها أيضاً هنا ، وقال هي مفعول يود أي : ود كثير ودكم ، ومن أبى جعل جوابها محذوفاً تقديره : لو يردونكم كفاراً لسروا ـ أي فرحوا ـ بذلك وقال بعضهم : تقديره : لو يردونكم كفاراً لودوا ذلك ، فود دالة على الجواب وليست بجواب لأن « لو » لا يتقدمها جوابها كالشرط ، وهذا التقدير الذي قدره هذا القائل فاسد ، وذلك أن « لو » حرف لما كان سيقع لوقوع غيره ، فيلزم من تقديره ذلك أن ودادتهم ذلك لم تقع ، لأن الموجب لفظاً منفي معنى ، والغرض أن ودادتهم ذلك واقعة باتفاق فتقدير : لسروا ونحوه هو الصحيح و « يرد » هنا فيه قولان :

أحدهما ـ وهو واضح ـ أنها المتعدية لمفعولين بمعنى صير ، فضمير المخاطبين مفعول أول و ﴿ كفاراً ﴾ مفعول ثانٍ ومن مجيء رد بمعنى صير قوله :

٦٨٠ - رَمَى الْحَدَثَانُ نِسْوَةَ آلِ حَرْبٍ بِمِقْدَارٍ سَمَدْنَ لَهُ سُمُودَا
فَرَدَّ شُعُورَهُنَّ السُّودَ بِيضاً وَرَدَّ وُجُوهَهُنَّ الْبِيضَ سُودَا[4]

وجعل أبو البقاء ﴿ كفاراً ﴾ حالاً من ضمير المفعول ، على أنها المتعدية لواحد وهو ضعيف ، لأن الحال يستغني عنها غالباً وهذا لا بد منه .

و ﴿ من بعد ﴾ متعلق بيردونكم و « من » لابتداء الغاية .

قوله : ﴿ حسداً ﴾ نصب على المفعول له ، وفيه الشروط المجوزة لنصبه ، والعامل فيه ود أي : الحامل على ودادتهم ردكم كفاراً حسدهم لكم ، وجوزوا فيه وجهين آخرين :

أحدهما : أنه مصدر في موضع الحال ، وإنما لم يجمع لكونه مصدراً ، أي : حاسدين وهذا ضعيف لأن مجيء المصدر حالاً لا يطرد .

الثاني : أنه منصوب على المصدرية بفعل مقدر من لفظه ، أي يحسدونكم حسداً والأول أظهر الثلاثة .

---

(١) تقدم .
(٢) سورة يوسف ، آية (١٠٨) .
(٣) سورة البقرة ، آية (٩٦) .
(٤) البيتان للكميت انظر أمالي القالي (١٢٨/٣) ، الحماسة (٤٦٤/١) ، الأضداد (٣٦) ، مجالس ثعلب (٤٣٩/٢) ، شرح ابن عقيل (٤٣٠/١) ، الأشموني (٢٦/٢) .

قوله : ﴿ من عند أنفسهم ﴾ في هذا الجار ثلاثة أوجه :

أحدها : أنه متعلق بود أي : ودوا ذلك من قبل شهواتهم لا من قبل التدين و « من » لابتداء الغاية .

الثاني : أنه صفة لـ « حسداً » فهو في محل نصب ، ويتعلق بمحذوف أي : حسداً كائناً من قبلهم وشهوتهم ، ومعناه قريب من الأول .

الثالث : أنه متعلق بيردونكم و « من » للسببية أي : يكون الرد من تلقائهم وجهتهم وبإغوائهم . قوله « من بعد ما » متعلق بـ « ود » و « من » للابتداء أي إن ودادتهم ذلك ابتدأت من حين وضوح الحق وتبينه لهم فكفرهم عناد ، وما مصدرية أي : من بعد تبين الحق ، والحسد : تمنى زوال نعمة الإنسان ، والمصدر حسد وحسادة ، والصفح قريب من العفو مأخوذ من الإعراض بصفحة العنق ، وقيل : معناه التجاوز من تصفحت الكتاب أي : جاوزت ورقه ، والصفوح من أسماء الله ، والصفوح أيضاً : المرأة تستر وجهها إعراضاً قال :

٦٨١ - صَفُوحٌ فَمَا تَلْقَاكَ إِلَّا بِحِيلَةٍ فَمَنْ مَلَّ مِنْهَا ذَلِكَ الْوَصْلَ مَلَّتِ[1]

قوله : ﴿ وما تقدموا لأنفسكم من خير ﴾ كقوله : « ما ننسخ من آية »[2] فيجوز في « ما » أن تكون مفعولاً بها وأن تكون واقعة موقع المصدر ، ويجوز في من خير الأربعة الأوجه التي في « من آية » من كونه مفعولاً به أو حالاً أو تمييزاً أو متعلقاً بمحذوف و « من » تبعيضية وقد تقدم تحقيقها فليراجع ثمة ، و « لأنفسكم » متعلق بتقدموا أي : لحياة أنفسكم فحذف و « تجدوه » جواب الشرط وهي المتعدية لواحد ، لأنها بمعنى الإصابة ، ومصدرها الوجدان بكسر الواو كما تقدم ، ولا بد من حذف مضاف أي : تجدوا ثوابه ، وقد جعل الزمخشري الهاء عائدة على « ما » وهو يريد ذلك لأن الخير المتقدم سبب منقض لا يوجد إنما يوجد ثوابه . قوله : « عند الله » يجوز فيه وجهان :

أحدهما : أنه متعلق بـ « تجدوه » .

والثاني : أنه متعلق بمحذوف على أنه حال من المفعول أي : تجدوا ثوابه مدخراً معداً عند الله ، والظرفية هنا مجاز نحو : « لك عند فلان يد » .

وَقَالُوا لَن يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَىٰ ۗ تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ ۗ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴿١١١﴾

قوله تعالى : ﴿ إلا من كان هوداً ﴾ : من فاعل بقوله « يدخل » وهو استثناء مفرغ ، فإن ما قبل « إلا » مفتقر لما بعدها ، والتقدير : لن يدخل الجنة أحد ، وعلى مذهب الفراء يجوز في « من » وجهان آخران وهما النصب على الاستثناء ، والرفع على البدل من « أحد » المحذوف فإن الفراء يراعي المحذوف ، وهو لو صرح به لجاز في المستثنى الوجهان المذكوران ، فكذلك مع تقديره عنده ، وقد تقدم تحقيق المذهبين .

والجملة من قوله : « لن يدخل الجنة إلا من » في محل نصب بالقول وحمل أولاً على لفظ « من » فأفرد الضمير

---

(١) البيت لكثير انظر ديوانه (١/٤٣) ، وهو من شواهد البحر (١/٣٣٧) .

(٢) سورة البقرة ، آية (١٠٦) .

في قوله : « كان » وعلى معناها ثانياً يكون الخبر غير فعل ، بل وصفاً يفصل بين مذكره ومؤنثه تاء التأنيث ، فمذهب جمهور البصريين والكوفيين جوازه ، ومذهب غيرهم منعه منهم أبو العباس وهم محجوجون بسماعه من العرب كهذه الآية ، فإن هوداً جمع هائد على أظهر القولين نحو : بازِل وبُزْل وعائد وعود وحائل وحول وبائر وبور و « هائد » من الأوصاف الفارق بين مذكرها ومؤنثها تاء التأنيث ، وقال الشاعر :

٦٨٢ - وَأَيْـقَظَ مَـنْ كَـانَ مِـنْـكُـمْ نِـيَـامَـا ..... [1]

و « نيام » جمع نائم ، وهو كالأول وفي « هود » ثلاثة أقوال :

أحدها : أنه جمع هائد كما تقدم .

والثاني : أنه مصدر على فعل نحو حزن وشرب يوصف به الواحد وغيره نحو : عدل وصوم .

والثالث : ـ وهو قول الفراء ـ أن أصله « يهود » فحذفت الياء من أوله ، وهذا بعيد جداً .

و « أو » هنا للتفصيل والتنويع ، لأنه لما لف الضمير في قوله : « وقالوا » فصَّل القائلين ، وذلك لفهم المعنى وأمن الإلباس ، والتقدير : وقال اليهود : لن يدخل الجنة إلا من كان هوداً ، وقال النصارى : لن يدخل الجنة إلا من كان نصارى ، لأن من المعلوم أن اليهود لا تقول : لن يدخل الجنة إلا من كان نصرانياً ، وكذلك النصارى ونظيره : ﴿ قالوا كونوا هوداً أو نصارى ﴾ [2] إذ معلوم أن اليهود لا تقول : كونوا نصارى ، ولا النصارى تقول : كونوا هوداً : وصدرت الجملة بالنفي بـ « لن » لأنها تخلص للاستقبال ودخول الجنة مستقبل . وقدمت اليهود على النصارى لفظاً لتقديمهم زماناً .

قوله : ﴿ تلك أمانيهم ﴾ « تلك » مبتدأ و « أمانيهم » خبره ، ولا محل لهذه الجملة لكونها اعتراضاً بين قوله : « وقالوا » وبين : « قل هاتوا برهانكم » فهي اعتراض بين الدعوى ودليلها . والمشار إليه بـ « تلك » فيه ثلاثة احتمالات :

أحدها : أنه المقالة المفهومة من : « قالوا لن يدخل » أي : تلك المقالة أمانيهم ، فإن قيل : فكيف أفرد المبتدأ وجمع الخبر ؟ فالجواب أن تلك كناية عن المقالة ، والمقالة في الأصل مصدر ، والمصدر يقع بلفظ الإفراد للمفرد والمثنى والمجموع فالمراد بـ « تلك » الجمع من حيث المعنى .

والثاني : ـ قاله الزمخشري ـ وهو أن يشار بها إلى الأماني المذكورة ، وهي أمنيتهم ألا يُنزّل على المؤمنين خير من ربهم ، وأمنيتهم أن يردوهم كفاراً ، وأمنيتهم ألا يدخل الجنة غيرهم .

قال الشيخ [3] : « وهذا ليس بظاهر ، لأن كل جملة ذكر فيها ودهم لشيء قد كملت وانفصلت واستقلت بالنزول ، فيبعد أن يشار إليها » .

والثالث ـ وإليه ذهب الزمخشري أيضاً ـ أن يكون على حذف مضاف أي : أمثال تلك الأمنية أمانيهم ، يريد أن

---

(١) البيت من شواهد البحر (١/ ٣٥٠) .

(٢) سورة البقرة ، آية (١٣٥) .

(٣) انظر البحر المحيط (١/ ٣٥٠) .

أمانيهم جميعاً في البطلان ، مثل أمنيتهم هذه . انتهى ما قاله يعني أنه أشير بها إلى واحد .

قال الشيخ[1] : في هذا الوجه « وفيه قلب الوضع إذ الأصل أن يكون « تلك » مبتدأ وأمانيهم خبر ، فقلب هذا الوضع إذ قال : إن أمانيهم في البطلان مثل أمنيتهم هذه ، وفيه أنه متى كان الخبر مشبهاً به المبتدأ ، فلا يتقدم الخبر نحو : زيد زهير فإن تقدم كان ذلك من عكس التشبيه كقولك : الأسد زيد شجاعة » .

قوله : ﴿ هاتوا برهانكم ﴾ هذه الجملة في محل نصب بالقول . واختلف في « هات » على ثلاثة أقوال :

أحدها : أنه فعل ، وهذا هو الصحيح لاتصاله بالضمائر المرفوعة البارزة نحو : هاتوا هاتي هاتيا هاتين .

الثاني : أنه اسم فعل بمعنى أحضر .

والثالث ـ وبه قال الزمخشري ـ أنه اسم صوت بمعنى ها التي بمعنى أحضر . وإذا قيل بأنه فعل فاختلف فيه على ثلاثة أقوال أيضاً :

أصحها : أن هاءه أصل بنفسها ، وأن أصله هاتي يهاتي مهاتاة مثل : رامي يرامي مراماة ، فوزنه فاعل فنقول هات يا زيد ، وهاتي يا هند ، وهاتوا وهاتين يا هندات ، كما تقول : رام رامي رامياً راموا رامين . وزعم ابن عطية أن تصريفه مهجور لا يقال فيه إلا الأمر ، وليس كذلك .

الثاني : أن الهاء بدل من الهمزة ، وأن الأصل : أأتي وزنه : افعل مثل أكرم . وهذا ليس بجيد لوجهين :

أحدهما : أن آتي يتعدى لاثنين ، وهاتي يتعدى لواحد فقط .

والثاني من الوجهين : أنه كان ينبغي أن تعود الألف المبدلة من الهمزة إلى أصلها لزوال موجب قلبها وهو الهمزة الأولى ، ولم يسمع ذلك .

الثالث : أن هذه « ها » التي للتنبيه دخلت على « آتي » ولزمتها وحذفت همزة أتى لزوماً ، وهذا مردود فإن معنى هات أحضر كذا ، ومعنى ائت : أحضر أنت فاختلاف المعنى يدل على اختلاف المادة .

فتحصل في « هاتوا » سبعة أقوال : فعل أو اسم فعل أو اسم صوت ، والفعل هل يتصرف أو لا يتصرف ، وهل هاؤه أصلية أو بدل من همزة ، أو هي هاء التنبيه زيدت وحذفت همزته ؟ وأصل هاتوا : هاتيوا فاستثقلت الضمة على الياء فحذفت ، فالتقى ساكنان ، فحذف أولهما ، وضم ما قبله لمجانسة الواو ، فصار هاتوا .

قوله : ﴿ برهانكم ﴾ مفعول به ، واختلف فيه على قولين :

أحدهما : أنه مشتق من البره وهو القطع ، وذلك أنه دليل يفيد العلم القطعي ومنه : برهة الزمان أي : القطعة منه فوزنه فُعْلان .

والثاني : أن نونه أصلية لثبوتها في برهن يبرهن برهنة ، والبرهنة البيان ، فبرهن فعلل لا فعلن ، لأن فعلن غير موجود في أبنيتهم ، فوزنه فُعْلال ، وعلى هذين القولين يترتب الخلاف في صرف برهان وعدمه مسمى به .

---

(١) انظر المصدر السابق .

﴿ بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُۥٓ أَجْرُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿١١٢﴾ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ لَيْسَتِ ٱلنَّصَٰرَىٰ عَلَىٰ شَىْءٍ وَقَالَتِ ٱلنَّصَٰرَىٰ لَيْسَتِ ٱلْيَهُودُ عَلَىٰ شَىْءٍ وَهُمْ يَتْلُونَ ٱلْكِتَٰبَ كَذَٰلِكَ قَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ مِثْلَ قَوْلِهِمْ فَٱللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فِيمَا كَانُوا۟ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴿١١٣﴾ ﴾

قوله تعالى : ﴿ وهو محسن ﴾ : جملة في موضع نصب على الحال ، والعامل فيها « أسلم » وعبر بالوجه لأنه أشرف الأعضاء ، وفيه أكثر الحواس ، ولذلك يقال : وجه الأمر أي معظمه قال الأعشى :

٦٨٣ - أُوَوِّلُ الْحُكْمَ عَلَى وَجْهِهِ لَيْسَ قَضَائِي بِالْهَوَى الْجَائِرِ[1]

ومعنى أسلم : خضع . ومنه :

٦٨٤ - وَأَسْلَمْتُ وَجْهِي لِمَنْ أَسْلَمَتْ لَهُ الْمُزْنُ تَحْمِلُ عَذْباً زُلَالاَ[2]

وهذه الحال مؤكدة لأن من أسلم وجهه لله فهو محسن ، وقال الزمخشري : وهو محسن له في عمله فتكون على رأيه مبينة لأن من أسلم وجهه قسمان : محسن في عمله ، وغير محسن .

قال الشيخ[3] : « وهذا منه جنوح إلى الاعتزال » .

قوله : ﴿ فله أجره ﴾ الفاء جواب الشرط إن قيل بأن « من » شرطية أو زائدة في الخبر ، إن قيل بأنها موصولة وقد تقدم تحقيق القولين عند قوله : ﴿ بلى من كسب سيئة ﴾[4] وهذه نظير تلك فليلتفت إليها . وهنا وجه آخر زائد على ما في تلك ذكره الزمخشري ، وهو أن تكون « من فاعلة بفعل محذوف أي : بلى يدخلها من أسلم و « فله أجره » كلام معطوف على يدخلها .

هذا نصه و « له أجره » مبتدأ وخبره : إما في محل جزم أو رفع على حسب ما تقدم من الخلاف في « من » وحمل على لفظ « من » فأفرد الضمير في قوله : « فله أجره عند ربه » وعلى معناها فجمع في قوله : « عليهم ولا هم يحزنون » وهذا أحسن التركيبين ـ أعني البداءة بالحمل على اللفظ ثم الحمل على المعنى . والعامل في « عند » ما تعلق به « له » من الاستقرار ، ولما أحال أجره عليه أضاف الظرف إلى لفظة الرب ، لما فيها من الإشعار بالإصلاح والتدبير ، ولم يضفه إلى الضمير ولا إلى الجلالة فيقول : فله أجره عنده أو عند الله لما ذكرت لك ، وقد تقدم الكلام في قوله تعالى : ﴿ ولا خوف ﴾[5] وما فيه من القراءات .

---

(١) البيت في ديوانه (٩٣) ، وهو من شواهد البحر (٢/ ٣٧١) ، الطبري (٢/ ٥١١)

(٢) البيت لزيد بن عمرو بن نفيل انظر مشكل القرآن (٤٨٠) ، الطبري (٢/ ٥١١) .

(٣) انظر البحر المحيط (١/ ٣٥٢) .

(٤) سورة البقرة ، آية (٨١) .

(٥) سورة البقرة ، آية (٣٨) .

قوله تعالى : ﴿ **اليهود** ﴾ : اليهود ملة معروفة ، والياء فيه أصلية لثبوتها في التصريف ، وليست من مادة هود من قوله : ﴿ هوداً أو نصارى ﴾[١] ، وقد تقدم أن الفراء يدعى أن « هرداً » أصله : يهود ، فحذفت ياؤه ، وتقدم أيضاً عند قوله : ﴿ والذين هادوا ﴾[٢] أن اليهود نسبة ليهوذا بن يعقوب ، وقال الشلوبين « يهود » فيها وجهان :

أحدهما : أن تكون جمع يهودي فتكون نكرة مصروفة .

والثاني : أن تكون علماً لهذه القبيلة فتكون ممنوعة من الصرف انتهى ، وعلى الأول دخلت الألف واللام ، وعلى الثاني قوله :

٦٨٥ - أُولَئِكَ أَوْلَى مِنْ يَهُودَ بِمِدْحَةٍ إِذَا أَنْتَ يَوْماً قُلْتَهَا لَمْ تُؤَنَّبِ[٣]

وقال :

٦٨٦ - فَرَّتْ يَهُودُ وَأَسْلَمَتْ جِيَرَانُهَا ..... [٤]

ولو قيل بأن « يهود » منقول من الفعل المضارع نحو : يزيد ويشكر لكان قولاً حسناً . ويؤيده قولهم : سموا يهوداً لاشتقاقهم من هاد يهود إذا تحرك .

قوله : ﴿ **ليست النصارى** ﴾ « ليس » فعل ناقص أبداً من أخوات كان ولا يتصرف ، ووزنه على فعل بكسر العين ، وكان من حق فائه أن تكسر إذا أسند إلى تاء المتكلم ونحوها دلالة على الياء مثل : شئت إلا أنه لما لم يتصرف بقيت الفاء على حالها . وقال بعضهم : لست بضم الفاء ، ووزنه على هذه اللغة : فعل بضم العين ومجيء فعل بضم العين فيما عينه ياء نادر لم يجيء منه إلا « هيؤ الرجل » إذا حسنت هيئته .

وكون « ليس » فعلاً هو الصحيح خلافاً للفارسي في أحد قوليه ومن تابعه في جعلها حرفاً كـ « ما » . ويدل على فعليتها اتصال ضمائر الرفع البارزة بها ، ولها أحكام كثيرة . والنصارى اسمها وعلى شيء خبرها ، وهذا يحتمل أن يكون مما حذفت فيه الصفة ، أي على شيء معتد به كقوله : ﴿ إنه ليس من أهلك ﴾[٥] أي : أهلك الناجين « وقوله » .

٦٨٧ - ..... لَقَدْ وَقَعْتِ عَلَى لَحْمٍ[٦]

أي : لحم عظيم ، وأن يكون نفياً على سبيل المبالغة ، فإذا نفى إطلاق الشيء على ما هم عليه مع أن الشيء يطلق على المعدوم عند بعضهم ، كان ذلك مبالغة في عدم الاعتداد به ، وصار كقولهم : « أقل من لا شيء » .

قوله : ﴿ **وهم يتلون** ﴾ جملة حالية . وأصل يتلون : يتلوون فاعل بحذف اللام وهو ظاهر .

قوله : ﴿ **كذلك قال الذين لا يعلمون** ﴾ في هذه الكاف قولان :

---

(١) سورة البقرة ، آية (١١١) .
(٢) سورة البقرة ، آية (٦٢) .
(٣) البيت لرجل من الأنصار وهو من شواهد الكتاب (٣/٢٥٤) .
(٤) صدر بيت للأسود بن يعفر وعجزه :
..... صمى لما فعلت يهود صمام
انظر اللسان «صمم» .
(٥) سورة هود ، آية (٤٦) .
(٦) تقدم .

أحدهما : أنها في محل نصب ، وفيها حينئذ تقديران :

أحدهما : أنها نعت لمصدر محذوف قدم على عامله تقديره : قولاً مثل ذلك القول قال الذين لا يعلمون .

الثاني : أنها في محل نصب على الحال من المصدر المعرفة المضمر الدال عليه « قال » تقديره مثل ذلك القول قاله أي : قال القول الذين لا يعلمون حال كونه مثل ذلك القول ، وهذا رأي سيبويه ، والأول رأي النحويين كما تقدم غير مرة ، وعلى هذين القولين ففي « مثل قولهم » وجهان :

أحدهما : أنه منصوب على البدل من موضع الكاف .

الثاني من الوجهين : أنه مفعول به العامل فيه « يعلمون » أي : الذين لا يعلمون مثل مقالة اليهود والنصارى مثل مقالهم أي : إنهم قالوا ذلك على سبيل الاتفاق ، وإن كانوا جاهلين بمقالة اليهود والنصارى .

الثاني من القولين أنها في محل رفع بالابتداء ، والجملة بعدها خبر ، والعائد محذوف تقديره : مثل ذلك قاله الذين لا يعلمون ، وانتصاب « مثل قولهم » حينئذ إما : على أنه نعت لمصدر محذوف أو مفعول بيعلمون تقديره : مثل قول ـ اليهود والنصارى ، قال الذين لا يعلمون اعتقاد اليهود والنصارى . ولا يجوز أن ينتصب نصب المفعول بقال ، لأنه أخذ مفعوله وهو العائد على المبتدأ ذكر ذلك أبو البقاء ، وفيه نظر من وجهين :

أحدهما : أن الجمهور يأبى جعل الكاف اسماً .

والثاني : حذف العائد المنصوب ، والنحويون ينصون على منعه ، ويجعلون قوله :

٦٨٨ - وَخَالِدٌ يَحْمَدُ سَادَاتُنَا ... بِالْحَقِّ لَا يُحْمَدُ بِالْبَاطِلِ[1]

ضرورة ، وللكوفيين في هذه المسألة تفصيل .

قوله : ﴿ بينهم يوم القيامة ﴾ منصوبان بيحكم و « فيه » متعلق بيختلفون .

وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن مَّنَعَ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ أَن يُذْكَرَ فِيهَا ٱسْمُهُۥ وَسَعَىٰ فِى خَرَابِهَآ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ مَا كَانَ لَهُمْ أَن يَدْخُلُوهَآ إِلَّا خَآئِفِينَ ۚ لَهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا خِزْىٌ وَلَهُمْ فِى ٱلْءَاخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿١١٤﴾ وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ ۚ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ ﴿١١٥﴾

قوله تعالى : ﴿ ومن أظلم ﴾ : « من » استفهام في محل رفع بالابتداء « وأظلم » أفعل تفضيل خبره ، ومعنى الاستفهام هنا النفي أي : لا أحد أظلم منه ، ولما كان المعنى على ذلك أورد بعض الناس[2] سؤالاً : وهو أن هذه الصيغة قد تكررت في القرآن : ﴿ ومن أظلم ممن افترى ﴾[3] ﴿ ومن أظلم من ذكر بآيات ربه ﴾[4] ﴿ فمن أظلم ممن

---

(١) البيت للأسود بن يعفر انظر المغني (٢/٦١١) ، المقرب (١/٨٤) .

(٢) انظر البحر المحيط (١/٣٥٧) .

(٣) سورة الأنعام ، آية (٢١) .

(٤) سورة السجدة ، آية (٢٢) .

كذب على الله ﴾[1] وكل واحدة منها تقتضي أن المذكور فيها لا يكون أحد أظلم منه ، فكيف يوصف غيره بذلك ؟ وفي ذلك ثلاثة أجوبة :

أحدها : ـ ذكره هذا السائل ـ وهو أن يخص كل واحد بمعنى صلته ، كأنه قال : لا أحد من المانعين أظلم ممن منع مساجد الله ، ولا أحد من المفترين أظلم ممن افترى على الله ، ولا أحد من الكذابين أظلم ممن كذب على الله ، وكذلك ما جاء منه .

الثاني : أن التخصيص يكون بالنسبة إلى السبق لما لم يسبق أحد إلى مثله حكم عليهم بأنهم أظلم ممن جاء بعدهم سالكاً طريقتهم في ذلك ، وهذا يؤول معناه إلى السبق في المانعية والافترائية ونحوهما .

الثالث: أن هذا نفي للأظلمية، ونفي الأظلمية لا يستدعي نفي الظالمية، لأن نفي المقيد لا يدل على النفي المطلق وإذا لم يدل على نفي الظالمية لم يكن مناقضاً لأن فيها إثبات التسوية في الأظلمية ، وإذا ثبتت التسوية في الأظلمية لم يكن أحد ممن وصف بذلك يزيد على الآخر ، لأنهم متساوون في ذلك ، وصار المعنى : ولا أحد أظلم ممن منع وممن افترى وممن ذُكِّر ، ولا إشكال في تساوي هؤلاء في الأظلمية ، ولا يدل ذلك على أن أحد هؤلاء يزيد على الآخر في الظلم ، كما أنك إذا قلت : « لا أحد أفقه من زيد وبكر وخالد » لا يدل على أن أحدهم أفقه من الآخر ، بل نفيت أن يكون أحد أفقه منهم لا يقال : إن من منع مساجد الله وسعى في خرابها ، ولم يفتر على الله كذباً ، أقل ظلماً ممن جمع بين هذه الأشياء ، فلا يكونون متساوين في الأظلمية ، لأن هذه الآيات كلها في الكفار وهم متساوون في الأظلمية ، وإن كان طرق الأظلمية مختلفة .

و « من » يجوز أن تكون موصولة فلا محل للجملة بعدها ، وأن تكون موصوفة فتكون الجملة في محل جر صفة لها و « مساجد » مفعول أول لمنع وهي جمع مسجد ، وهو اسم مكان السجود ، وكان من حقه أن يأتي على مفعل بالفتح لانضمام عين مضارعه ، ولكن شذ كسره كما شذت ألفاظ يأتي ذكرها ، وقد سمع « مسجد » بالفتح على الأصل ، وقد تبدل جيمه ياء ومنه : المسبد في لغة .

قوله : ﴿ أن يذكر ﴾ ناصب ومنصوب وفيه أربعة أوجه :

أحدها : أنه مفعول ثان لمنع تقول : منعته كذا .

من أجله أي : كراهة أن يذكر ، وقال الشيخ[2] : « فتعين حذف مضاف أي دخول مساجد الله وما أشبهه » .

والثالث : أنه بدل اشتمال من « مساجد » أي : منع ذكر اسمه فيها .

الرابع : أنه على إسقاط حرف الجر ، والأصل : من أن يذكر ، وحينئذ يجيء فيها المذهبان المشهوران من كونها في محل نصب أو جر .

و « في خرابها » متعلق بسعى . واختلف في « خراب » فقال أبو البقاء : « هو اسم مصدر بمعنى التخريب كالسلام بمعنى التسليم ، وأضيف اسم المصدر لمفعوله لأنه يعمل عمل الفعل . وهذا على أحد القولين في اسم

---

(١) سورة الزمر ، آية (٣٢) .

(٢) انظر البحر المحيط (١/٣٥٨) .

المصدر هل يعمل أو لا ؟ وأنشدوا على إعماله :

٦٨٩ ـ أَكُفْراً بَعْدَ رَدِّ الْمَوْتِ عَنِّي وَبَعْدَ عَطَائِكَ الْمِئَةَ الرِّتَاعَا[1]

وقال غيره هو مصدر خرب المكان يخرب خراباً ، فالمعنى : سعى في أن تخرب هي بنفسها بعدم تعاهدها بالعمارة ، ويقال : منزل خراب وخرب كقوله :

٦٩٠ ـ مَا رَبْحُ مَيَّةَ مَعْمُوراً يَطِيفُ بِهِ غَيْلانُ أَبْهَى رُبًى مِنْ رَبْعِهَا الْخَرِبِ[2]

فهو على الأول مضاف للمفعول ، وعلى الثاني مضاف للفاعل .

قوله : ﴿ **ما كان لهم أن يدخلوها** ﴾ : « لهم » خبر « كان » مقدم على اسمها واسمها « أن يدخلوها » لأنه في تأويل المصدر ، أي : ما كان لهم الدخول ، والجملة المنفية في محل رفع خبراً عن « أولئك » .

قوله : ﴿ **إلا خائفين** ﴾ حال من فاعل « يدخلوها » وهذا استثناء مفرغ من الأحوال لأن التقدير : ما كان لهم الدخول في جميع الأحوال إلا في حالة الخوف . وقرأ أبي « خُيَّفاً » وهو جمع خائف كضارب وضرب ، والأصل : خُوَّف كصُوَّم إلا أنه أبدل الواوين ياءين وهو جائز قالوا : صُوَّم وصُيَّم ، وحمل أولاً على لفظ « من » ، فأفرد في قوله : « منع وسعى » وعلى معناها ثانياً فجمع في قوله : « أولئك » وما بعده .

قوله : ﴿ **لهم في الدنيا خزي** ﴾ هذه الجملة وما بعدها لا محل لها لاستئنافها عما قبلها ، ولا يجوز أن تكون حالاً لأن خزيهم ثابت على كل حال ، لا يتقيد بحال دخول المساجد خاصة .

قوله تعالى : ﴿ **ولله المشرق والمغرب** ﴾ : جملة مرتبطة بقوله : ﴿ **منع مساجد الله وسعى في خرابها** ﴾ يعني أنه إن سعى ساع في المنع من ذكره ـ تعالى ـ وفي خراب بيوته فليس ذلك مانعاً من أداء العبادة في غيرها ، لأن المشرق والمغرب وما بينهما له ـ تعالى ـ والتنصيص على ذكر المشرق والمغرب دون غيرهما لوجهين :

أحدهما : لشرفهما حيث جعلا لله تعالى .

والثاني : أن يكون من حذف المعطوف للعلم ، أي : لله المشرق والمغرب وما بينهما ، كقوله : ﴿تقيكم الحر﴾[3] أي والبرد وكقول الشاعر :

٦٩١ ـ تَنْفِي يَدَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ نَفْيَ الدَّرَاهِيمِ تَنْقَادُ الصَّيَارِيفِ[4]

أي : يداها ورجلاها ومثله :

---

(١) تقدم .

(٢) البيت لأبي تمام انظر ديوانه (١٩) ، وهو من شواهد البحر (١/٣٥٥) .

(٣) سورة النحل ، آية (٨١) .

(٤) البيت للفرزدق انظر ديوانه (٥٧٠) ، وهو من شواهد الكتاب (١/٢٨) ، أمالي ابن الشجري (١/١٤٢) ، سر الصناعة (١/٢٨) ، الخزانة (٤/٤٢٤) ، الكامل (١/٢٥٣) ، المقتضب (٢/٢٥٦) ، الخصائص (٢/٣٥١) .
الهاجرة: وقت اشتداد الحر في الظهر . فيراها لشدة وقعها في الحصى تنفيانه فيقرع بعضه بعضاً ويسمع له صليل كالدنانير إذا انتقدها الصيرفي لينفي رديئها عن جيدها .

٦٩٢ - كَـأَنَّ الْـحَصَى مِنْ خَـلْفِهَـا وَأَمَـامِـهَـا إِذَا نَـجَلَتْـهُ رِجْـلُهَـا خَـذْفُ أَعْسَـرَا[1]

أي : رجلها ويدها . وفي المشرق والمغرب قولان :

أحدهما : أنهما اسما مكان الشروق والغروب .

والثاني : أنهما اسما مصدر أي : الإشراق والإغراب ، والمعنى : الله تولى إشراق الشمس من مشرقها وإغرابها من مغربها ، وهذا يبعده قوله : ﴿ **فأينما تولوا** ﴾ وأفرد المشرق والمغرب إذ المراد ناحيتاهما ، أو لأنهما مصدران وجاء المشارق والمغارب باعتبار وقوعهما في كل يوم ، والمشرقين والمغربين باعتبار مشرق الشتاء والصيف ومغربيهما . وكان من حقهما فتح العين لما تقدم من أنه إذا لم تنكسر عين المضارع فحق اسم المصدر والزمان والمكان فتح العين ، ويجوز ذلك قياساً لا تلاوة .

قوله : ﴿ **فأينما تولوا** ﴾ « أين » هنا اسم شرط بمعنى « إن » و « ما » مزيدة عليها « وتولوا » مجزوم بها وزيادة « ما » ليست لازمة لها بدليل قوله :

٦٩٣ - أَيْـنَ تَـضْـرِبْ بِـنَـا الْـعُـدَاةَ تَـجِـدْنَـا ..... [2]

وهي ظرف مكان ، والناصب لها ما بعدها ، وتكون اسم استفهام أيضاً فهي لفظ مشترك بين الشرط والاستفهام كـ « من » و « ما » وزعم بعضهم أن أصلها السؤال عن الأمكنة وهي مبنية على الفتح لتضمنه معنى حرف الشرط أو الاستفهام وأصل تولوا : توليوا فاعل بالحذف . وقرأ الجمهور : تولوا بضم التاء واللام بمعنى تستقبلوا ، فإن « ولي » وإن كان غالب استعمالها أدبر فإنها تقتضي الإقبال إلى ناحية ما . تقول : وليت عن كذا إلى كذا . وقرأ الحسن : « تولوا » بفتحهما ، وفيها وجهان :

أحدهما : أن يكون مضارعاً ، والأصل : تتولوا من التولية فحذف إحدى التاءين تخفيفاً نحو : « تنزل الملائكة »[3] .

والثاني : أن يكون ماضياً والضمير للغائبين رداً على قوله : « لهم في الدنيا ولهم في الآخرة » فتتناسق الضمائر وقال أبو البقاء :

والثاني : أنه ماض والضمير للغائبين ، والتقدير : « أينما يتولوا » يعني أنه وإن كان ماضياً لفظاً فهو مستقبل معنى ، ثم قال : « وقد يجوز أن يكون ماضياً قد وقع ولا يكون « أين » شرطاً في اللفظ بل في المعنى كما تقول : « ما صنعت صنعت » إذا أردت الماضي ، وهذا ضعيف لأن « أين » إما شرط أو استفهام ، وليس لها معنى ثالث انتهى وهو غير واضح .

---

(١) البيت لامرىء القيس انظر ديوانه (٦٤) ، العيني (١٦٩/٤) ، الكامل (١٠٦/٣) ، اللسان «خذف» .
قوله (خذف) هو الرمي بالحصى ونحوه والأعسر الذي يرمي بيده اليسرى .

(٢) صدر بيت السلولي وعجزه:
..... نصرف العيس نحوها للتلاقي
شرح المفصل لابن يعيش (١٠٥/٤) ، وهو من شواهد البحر (٣٥٥/١) .

(٣) سورة القدر ، آية (٤) .

قوله : ﴿ فثم وجه الله ﴾ الفاء وما بعدها جواب الشرط ، فالجملة في محل جزم « وثم » خبر مقدم و « وجه الله » رفع بالابتداء و « ثم » اسم إشارة للمكان البعيد خاصة مثل : هِنَّا وهَنَّا بتشديد النون وهو مبني على الفتح لتضمنه معنى حرف الإشارة أو حرف الخطاب .

قال أبو البقاء : « لأنك تقول في الحاضر : هنا وفي الغائب هناك ، وثم ناب عن هناك » وهذا ليس بشيء . وقيل : بني لشبهه بالحرف في الافتقار فإنه يفتقر إلى مشار إليه ، ولا يتصرف بأكثر من جره بـ « من » ولذلك غلط بعضهم في جعله مفعولاً به في قوله : ﴿ إذا رأيت ثم رأيت ﴾[1] بل مفعول « رأيت » محذوف . ومعنى « وجه الله » جهته التي ارتضاها قبلة ، وأمر بالتوجه نحوها أو ذاته نحو : ﴿ كل شيء هالك إلا وجهه ﴾[2] أو المراد به الجاه أي فثم جلال الله وعظمته من قولهم : هو وجه القوم أو يكون صلة زائداً وليس بشيء ، وقيل : المراد به العمل قاله الفراء وعليه قوله :

٦٩٤ - أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْباً لَسْتُ مُحْصِيَهُ رَبُّ العِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ[3]

وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَل لَّهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلٌّ لَّهُ قَانِتُونَ ﴿١١٦﴾

قوله تعالى : ﴿ اتخذ الله ولداً سبحانه ﴾ : الجمهور : وقالوا بالواو عطفاً لهذه الجملة الخبرية على ما قبلها وهو أحسن في الربط . وقيل : هي معطوفة على قوله : وسعى فيكون قد عطف على الصلة مع الفعل بهذه الجمل الكثيرة ، وهذا ينبغي أن ينزه القرآن عن مثله . وقرأ ابن عامر وكذلك هي في مصاحف الشام ـ « قالوا » من غير واو وذلك يحتمل وجهين :

أحدهما : الاستئناف .

والثاني : حذف حرف العطف وهو مراد استغناء عنه بربط الضمير بما قبل هذه الجملة « واتخذ » يجوز أن يكون بمعنى عمل وصنع ، فيتعدى لمفعول واحد ، وأن يكون بمعنى صير فيتعدى لاثنين ، ويكون الأول هنا محذوفاً تقديره : « وقالوا اتخذ الله بعض الموجودات ولداً » إلا أنه مع كثرة دور هذا التركيب لم يذكر معها إلا مفعول واحد : ﴿ وقالوا اتخذ الرحمن ولداً ﴾[4] ﴿ ما اتخذ الله من ولد ﴾[5] ﴿ وما ينبغي للرحمن أن يتخذ ولداً ﴾[6] والولد : فعل بمعنى مفعول كالقبض والنقص وهو غير مقيس ، والمصدر : الولادة والوليدية ، وهذا الثاني غريب جداً .

قوله : ﴿ بل له ما في السموات ﴾ بل إضراب وانتقال ، وله خبر مقدم ، وما مبتدأ مؤخر ، وأتى هنا بـ « ما » لأنه إذا اختلط العاقل بغيره ، كان المتكلم مخيراً في « ما » و « من » ولذلك لما اعتبر العقلاء غلبهم في قوله « قانتون » فجاء بصيغة السلامة المختصة بالعقلاء . قال الزمخشري « فإن قلت : كيف جاء بـ « ما » التي لغير أولي العلم مع قوله : « قانتون » قلت : هو كقوله : « سبحان ما سخركن » وكأنه جاء بـ « ما » دون « من » تحقيراً لهم وتصغيراً لشأنهم ،

---

(١) سورة الإنسان ، آية (٢٠) .
(٢) سورة القصص ، آية (٨٨) .
(٣) البيت من شواهد الكتاب (٣٧/١) ، الخصائص (٨٢/٢) ، الشذور (٤٤٥) ، الدرر (١٠٦/٢) ، (٢٤٧/٣) ، شرح المفصل لابن يعيش (٦٣/٧) ، الهمع
(٤) سورة الأنبياء ، آية (٩٦) .
(٥) سورة المؤمنون ، آية (٩١) .
(٦) سورة مريم ، آية (٩٢) .

وهذا جنوح منه إلى أن « ما » قد تقع على أولي العلم ، ولكن المشهور خلافه وأما قوله : « سبحان ما سخركن لنا » فسبحان غير مضاف بل هو كقوله :

٦٩٥ - ..... سُبْحَانَ مِنْ عَلْقَمَةَ ..... (١)

وما مصدرية ظرفية .

قوله : ﴿ كل له قانتون ﴾ مبتدأ وخبر و « كل » مضافة إلى محذوف تقديراً أي : كل من في السموات والأرض . وقال الزمخشري : « ويجوز أن يكون كل من جعلوه لله ولداً » .

قال الشيخ(٢) : « وهذا بعيد جداً لأن المجعول ولداً لم يجر له ذكر ، ولأن الخبر يشترك فيه المجعول « ولداً » وغيره » قوله : « لم يجر له ذكر » بل قد جرى ذكره فلا بعد فيه .

وجمع « قانتون » حملاً على المعنى لما تقدم من أن « كُلًّا » إذا قطعت عن الإضافة جاز فيها مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى وهو الأكثر نحو : ﴿ كل في فلك يسبحون ﴾(٣) ﴿ وكل أتوه داخرين ﴾(٤) ومن مراعاة اللفظ : ﴿ قل كل يعمل على شاكلته ﴾(٥) ﴿ فكلا أخذنا بذنبه ﴾(٦) ، وحسن الجمع هنا لتواخي رؤوس الآي .

والقنوت : الطاعة والانقياد أو طول القيام أو الصمت أو الدعاء .

بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿١١٧﴾

قوله تعالى : ﴿ بديع السموات ﴾ : المشهور رفعه على أنه خبر مبتدأ محذوف أي : هو بديع . وقرىء(٧) بالجر على أنه بدل من الضمير في « له » وفيه الخلاف المشهور . وقرىء(٨) بالنصب على المدح ، وبديع السموات من باب الصفة المشبهة أضيفت إلى منصوبها الذي كان فاعلاً في الأصل ، والأصل : بديع سماواته أي بدعت لمجيئها على شكل فائق حسن غريب ، ثم شبهت هذه الصفة باسم الفاعل فنصبت ما كان فاعلاً ، ثم أضيفت إليه تخفيفاً ، وهكذا كل ما جاء من نظائره فالإضافة لا بد وأن تكون من نصب لئلا يلزم إضافة الصفة إلى فاعلها ، وهو لا يجوز كما لا يجوز في اسم الفاعل الذي هو الأصل .

وقال الزمخشري : « وبديع السموات » من باب إضافة الصفة المشبهة إلى فاعلها .

ورد عليها الشيخ(٩) بما تقدم ، ثم أجاب عنه بأنه يحتمل أن يريد إلى فاعلها في الأصل قبل أن يشبه ، وأجاز الزمخشري فيه وجهاً ثانياً : وهو أن يكون « بديع » بمعنى مبدع كما أن سميعاً في قوله عمرو بمعنى مسمع نحو :

٦٩٦ - أَمِنْ رَيْحَانَةِ الدَّاعِي السَّمِيعُ يُؤَرِّقُنِي وَأَصْحَابِي هُجُوعُ ؟(١٠)

---

(١) تقدم .
(٢) البحر المحيط (١/٣٦٣) .
(٣) سورة الأنبياء ، آية (٣٣) .
(٤) سورة النمل ، آية (٨٧) .
(٥) سورة الإسراء ، آية (٨٤) .
(٦) سورة العنكبوت ، آية (٤٠) .
(٧) انظر البحر المحيط (١/٣٦٤) .
(٨) انظر المصدر السابق .
(٩) انظر البحر المحيط (١/٣٦٤) .
(١٠) البيت لعمرو بن معديكرب انظر أمالي ابن الشجري (١/٦٤) ، الأصمعيات (١٧٢) ، شرح المفصل لابن يعيش (١/٧٣) ، مشكل القرآن (٢٩٧) ، اللسان «سمع» .

إلا أنه قال : « وفيه نظر » وهذا الوجه لم يذكر ابن عطية غيره ، وكأن النظر الذي ذكره الزمخشري ـ والله أعلم ـ هو أن فَعيلاً بمعنى مُفْعِل غير مقيس وبيت عمرو متأول وعلى هذا القول يكون بديع السموات من باب إضافة اسم الفاعل لمنصوبه تقديراً ، والمبدع : المخترع المنشىء ، والبديع : الشيء الغريب الفائق غيره حسناً .

قوله : ﴿ **وإذا قضى أمراً** ﴾ العامل في « إذا » محذوف يدل عليه الجواب من قوله « فإنما يقول » والتقدير : إذا قضى أمراً يكون فيكون هو الناصب له ، و « قضى » له معان كثيرة .

قال الأزهري[١] : « قضى » على وجوه مرجعها إلى انقطاع الشيء وتمامه ، قال أبو ذؤيب[٢] :

٦٩٧ ـ وَعَلَيْهِمَا مَسْرُودَتَانِ قَضَاهُمَا ... دَاوُدُ أَوْ صَنَعُ السَّوَابِغِ تُبَّعُ[٣]

وقال الشماخ :

٦٩٨ ـ قَضَيْتَ أُمُوراً ثُمَّ غَادَرْتَ بَعْدَهَا ... بَوَائِقَ فِي أَكْمَامِهَا لَمْ تُفَتَّقِ[٤]

فيكون بمعنى خلق نحو : ﴿ فقضاهن سبع سموات ﴾[٥] وبمعنى أعلم : ﴿ وقضينا إلى بني إسرائيل ﴾[٦] وبمعنى أمر : ﴿ وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه ﴾[٧] وبمعنى وفي : ﴿ فلما قضى موسى الأجل ﴾[٨] وبمعنى ألزم : قضى القاضي بكذا ، وبمعنى أراد : ﴿ وإذا قضى أمراً ﴾[٩] « وبمعنى » أنهى ، ويجيء بمعنى قَدَّر وأمضى ، تقول : قَضَى يقضي قَضاءً قال :

٦٩٩ ـ سَأَغْسِلُ عَنِّي الْعَارَ بِالسَّيْفِ جَالِباً ... عَلَيَّ قَضَاءُ اللَّهِ مَا كَانَ جَالِبَاً[١٠]

قوله : فيكون الجمهور على رفعه ، وفيه ثلاثة أوجه :

أحدها : أن يكون مستأنفاً أي : خبراً لمبتدأ محذوف ، أي : فهو يكون ، ويعزى لسيبويه وبه قال الزجاج في أحد قوليه .

والثاني : أن يكون معطوفاً على « يقول » وهو قول الزجاج والطبري ، ورد ابن عطية هذا القول وجعله خطأ من جهة المعنى ، لأنه يقتضي أن القول مع التكوين والوجود ، انتهى . يعني أن الأمر قديم ، والتكوين حادث ، فكيف يعطف عليه بما يقتضي تعقيبه له ؟ وهذا الرد إنما يلزم إذا قيل بأن الأمر حقيقة ، أما إذا قيل بأنه على سبيل التمثيل ـ وهو الأصح ـ فلا ، ومثله قول أبي النجم :

---

(١) محمد بن أحمد بن الأزهر بن طلحة بن نوح الأزهري اللغوي الأديب الهروي الشافعي أبو منصور صاحب التهذيب وغيره توفي سنة سبعين وثلاثمائة البغية (١/ ١٩ ـ ٢٠) .

(٢) خويلد بن خالد بن محرث أبو ذؤيب من بني هذيل بن مدركة من مضر شاعر فحل مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام توفي نحو سنة ٢٧ هـ ، الأغاني (٦/ ٥٦) ، الخزانة (١/ ٢٠٣) ، الأعلام (٢/ ٣٢٥) .

(٣) انظر ديوان الهذليين (١/ ١٩) ، مجاز القرآن (١/ ٥٢) ، تأويل مشكل القرآن (٤٤١) ، البحر (٤/ ١٤٣) ، القرطبي (٢/ ٦٠) ، الطبري (١/ ٣٨٣) ، اللسان «قضى» .

(٤) انظر القرطبي (٢/ ٨٧) .

(٥) سورة فصلت ، آية (١٢) .

(٦) سورة الإسراء ، آية (٤) .

(٧) سورة الإسراء ، آية (٢٣) .

(٨) سورة القصص ، آية (٢٩) .

(٩) سورة البقرة ، آية (١١٧) .

(١٠) البيت لسعد بن ناشب انظر الحماسة (١/ ٦٩) ، وهو من شواهد البحر (١/ ٣٥٥) .

٧٠٠ - إِذْ قَالَتِ الأَنْسَاعُ لِلْبَطْنِ الْحَقِي[١]

الثالث : أن يكون معطوفاً على « كن » من حيث المعنى ، وهو قول الفارسي ، وضعف أن يكون عطفاً على « يقول » ، لأن من المواضع ما ليس فيه « يقول » كالموضع الثاني في آل عمران وهو : ﴿ثم قال له كن فيكون﴾[٢] ولم ير عطفه على « قال » من حيث أنه مضارع فلا يعطف على ماض فأورد على نفسه :

٧٠١ - وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ لَا يَعْنِينِي[٣]

فقال : أمر بمعنى مررت ، قال بعضهم : ويكون في هذه الآية ـ يعني في آية آل عمران ـ بمعنى كان فليجز عطفه على « قال » .

وقرأ ابن عامر « فيكون » نصباً هنا ، وفي الأولى من آل عمران ، وهي : ﴿ كن فيكون ونعلمه ﴾[٤] تحرزاً من قوله : ﴿ كن فيكون ﴾ ، ﴿ الحق من ربك ﴾[٥] وفي مريم : ﴿ كن فيكون وإن الله ربي ﴾[٦] وفي غافر : ﴿ كن فيكون ، ألم تر إلى الذين يجادلون ﴾[٧] ووافقه الكسائي على ما في النحل[٨] ، ويسّ[٩] ، وهي : « أن يقول له كن فيكون » أما آيتا النحل ويسّ فظاهرتان ، لأن قبل الفعل منصوباً يصح عطفه عليه وسيأتي .

وأما ما انفرد به ابن عامر في هذه المواضع الأربعة فقد اضطرب كلام الناس فيها ، وهي لعمري تحتاج فضل وتأمل ، ولذلك تجرأ بعض الناس على هذا الإمام الكبير ، فقال ابن مجاهد[١٠]: قرأ ابن عامر « فيكون » نصباً ، وهذا غير جائز في العربية ، لأنه لا يكون الجواب هنا للأمر بالفاء إلا في يسّ والنحل ، فإنه نسق لا جواب ، وقال في آل عمران : قرأ ابن عامر وحده : « كن فيكون » بالنصب ، وهو وهم قال : « وقال هشام : كان أيوب بن تميم[١١] يقرأ : فيكون نصباً ، ثم رجع فقرأ فيكون رفعاً وقال الزجاج : « كن فيكون : رفع لا غير » .

وأكثر ما أجابوا بأن هذا مما روعي فيه ظاهر اللفظ من غير نظر للمعنى ، يريدون أنه قد وجد في اللفظ صورة أمر فنصبنا في جوابه بالفاء ، وأما إذا نظرنا إلى جانب المعنى ، فإن ذلك لا يصح لوجهين :

أحدهما : أن هذا ؛ وإن كان بلفظ الأمر فمعناه الخبر ، نحو :﴿ فليمدد له الرحمن ﴾[١٢] أي : فَيَمُدُّ وإذا كان معناه الخبر لم ينتصب في جوابه بالفاء إلا ضرورة كقوله :

٧٠٢ - سَأَتْرُكُ مَنْزِلِي لِبَنِي تَمِيمٍ وَأَلْحَقَ بِالْحِجَازِ فَأَسْتَرِيحَا[١٣]

---

(١) وهو من الخصائص (١/٢٣) ، الكشاف (١/١٨١) ، القرطبي (٢/٦٣) .
(٢) سورة آل عمران ، آية (٥٩) .
(٣) البيت لشمر بن عمرو وهو من شواهد الكتاب (٣/٢٤) ، أمالي الشجري (٢/٢٠٣) ، الخصائص (٣/٣٣٠) ، الهمع (١/٩) ، المغني (١/١٠٢) ، الدرر (١/٤) .
(٤) سورة آل عمران ، آية (٤٧) .
(٥) سورة آل عمران ، آية (٥٩) .
(٦) سورة مريم ، آية (٣٥) .
(٧) سورة غافر ، آية (٦٨) .
(٨) سورة النحل ، آية (٤٠) .
(٩) سورة يسّ ، آية (٨٢) .
(١٠) أحمد بن موسى بن مجاهد المتوفى سنة ٣٢٤ هـ غاية النهاية (١/١٣٩) .
(١١) أيوب بن تميم الدمشقي قرأ عليه ابن ذكوان توفي سنة (١٩٨) هـ غاية النهاية (١/١٧٢) .
(١٢) سورة مريم ، آية (٧٥) .
(١٣) البيت للمغيرة بن حبناء وهو من شواهد الكتاب (٣/٣٩) ، شرح المفصل لابن يعيش (١/٢٧٩) ، المحتسب (١/١٩٧) ، الهمع (١/٧٧) ، الخزانة (٣/٦٠٠) ، الدرر (١/٥١) .

وقول الآخر :

٧٠٣ ـ لَنَا هَضْبَةٌ لَا يَنْزِلُ الذُّلُّ وَسْطَهَا وَيَأْوِي إِلَيْهَا الْمُسْتَجِيرُ فَيُعْصَمَا[1]

والثاني : أن من شروط النصب بالفاء في جواب الأمر أن ينعقد منها شرط جزاء نحو : « ائتني فأكرمك » تقديره : إن أتيتني أكرمتك ، وههنا لا يصح ذلك إذ يصير التقدير : إن تكن تكن فيتحد فعلا الشرط والجزاء معنى وفاعلاً ، وقد علمت أنه لا بد من تغايرهما ، وإلا يلزم أن يكون الشيء شرطاً لنفسه وهو محال ، قالوا : والمعاملة اللفظية واردة في كلامهم ، نحو ؛ ﴿ قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا ﴾[2] ﴿ قل للذين آمنوا يغفروا ﴾[3] وقال عمر بن أبي ربيعة :

٧٠٤ ـ فَقُلْتُ لِجَنَّادٍ خُذِ السَّيْفَ وَاشْتَمِلْ عَلَيْهِ بِرِفْقٍ وَارْقُبِ الشَّمْسَ تَغْرُبِ
وَأَسْرِجْ لِيَ الدَّهْمَاءَ وَاذْهَبْ بِمِمْطَرِي وَلَا يَعْلَمَنْ خَلْقٌ مِنَ النَّاسِ مَذْهَبِي[4]

فجعل « تغرب » جواباً لـ « ارقب » ، وهو غير مترتب عليه ، وكذلك لا يلزم من قوله « تعالى » أن يفعلوا ، وإنما ذلك مراعاة لجانب اللفظ .

أما ما ذكروه في بيت عمر فصحيح ، وأما الآيات فلا نسلم أنه غير مترتب « عليه » لأنه أراد بالعباد الخلص ، ولذلك أضافهم إليه ، أو تقول إن الجزم على حذف لام الأمر وسيأتي تحقيقه في موضعه .

وقال الشيخ جمال الدين بن مالك : إن « أن » الناصبة قد تضمر بعد الحصر بإنما اختياراً ، وحكاه عن بعض الكوفيين قال : وحكوا عن العرب : « إنما هي ضربة من الأسد فتحطم ظهره » بنصب « تحطيم » ، فعلى هذا يكون النصب في قراءة ابن عامر محمولاً على ذلك ، إلا أن هذا الذي نصبوه دليلاً لا دليل فيه ، لاحتمال أن يكون من باب العطف على الاسم ، تقديره : إنما هي ضربة فحطم كقوله :

٧٠٥ ـ لَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ[5]

وهذا نهاية القول في هذه الآية .

وَقَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ لَوْلَا يُكَلِّمُنَا ٱللَّهُ أَوْ تَأْتِينَآ ءَايَةٌ كَذَٰلِكَ قَالَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِم مِّثْلَ قَوْلِهِمْ تَشَٰبَهَتْ قُلُوبُهُمْ قَدْ بَيَّنَّا ٱلْءَايَٰتِ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴿١١٨﴾ إِنَّآ أَرْسَلْنَٰكَ بِٱلْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَا تُسْـَٔلُ عَنْ أَصْحَٰبِ ٱلْجَحِيمِ ﴿١١٩﴾ وَلَن تَرْضَىٰ عَنكَ ٱلْيَهُودُ وَلَا ٱلنَّصَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ ۗ قُلْ إِنَّ هُدَى ٱللَّهِ هُوَ ٱلْهُدَىٰ ۗ وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم بَعْدَ ٱلَّذِى جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ ۙ مَا لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن وَلِىٍّ وَلَا نَصِيرٍ ﴿١٢٠﴾

قوله تعالى : ﴿ لولا يكلمنا الله ﴾ : « لولا » و « لوما » يكونان حرفي ابتداء ، وقد تقدم ذلك عند قوله : ﴿ فلولا

---

(١) البيت لطرفة بن العبد انظر ديوانه (١٩٤) ، وهو من شواهد الكتاب (٣/٤٠) ، المحتسب (١/١٩٧) .
(٢) سورة إبراهيم ، آية (٣١) .
(٣) سورة الجاثية ، آية (١٤) .
(٤) انظر ديوانه (٤٢٦) .
(٥) البيت لميسون بنت بحدل الكلابية زوج معاوية وهو من شواهد الكتاب (٣/٤٥) ، الحماسة الشجرية (٢/٥٧٣) ، المحتسب (١/٣٢٦) ، التصريح (٢/٢٤٤) ، الدرر (١٠٢) ، المقتضب (٢/٢٦) ، شرح الشذور (٣١٤) ، المغني (١/٢٦٧) ، الصاحبي (١٤٦ ـ ١٥٥) ، الخزانة (٨/٥٠٣) ، والمعنى لبس عباءة مع قرة العين وصفاء العيش أحب إليّ من لبس الثياب الرقاق مع ضيق العيش .

فضل الله ﴾[١] ، ويكونان حرفي تحضيض بمنزلة : « هلا » فيختصان بالأفعال ظاهرة ، أو مضمرة كقوله :

٧٠٦ تَعُـدُّونَ عَقْـرَ النِّيـبِ أَفْضَـلَ مَـجْـدِكُمْ بَنِي ضَـوْطَـرِي لَـوْلَا الكَمِيَّ الْمُقَنَّعَـا[٢]

أي : لولا تعدون الكمي فإن ورد ما يوهم وقوع الاسم بعد حرف التحضيض يؤول كقوله :

٧٠٧ ـ وَنُـبِّئْتُ لَـيْـلَى أَرْسَـلَتْ بِـشَـفَـاعَـةٍ إِلَـيَّ فَـهَـلَّا نَـفْسُ لَـيْـلَى شَـفِـيـعُـهَـا[٣]

فـ « نفس ليلى » مرفوع بفعل محذوف يفسره شفيعها ، أي : فهلا شفعت نفس ليلى ، وقال أبو البقاء : إذا وقع بعدها المستقبل كانت للتحضيض ، وإن وقع « بعدها » الماضي كانت للتوبيخ ، وهذا شيء يقوله علماء البيان ، وهذه الجملة التحضيضية في محل نصب بالقول .

قوله : ﴿ كذلك قال الذين ﴾ قد تقدم الكلام على نظيره[٤] فليطلب هناك ، وقرأ أبو حيوة وابن أبي إسحاق : « تشابهت » بتشديد الشين ، قال الداني : « وذلك غير جائز ، لأنه فعل ماضٍ » يعني أن التاءين المزيدتين إنما تجيئان في المضارع فتدغم ، أما الماضي فلا .

قوله تعالى : ﴿بالحق﴾ : يجوز ثلاثة أوجه :

أحدها : أن يكون مفعولاً به ، أي : بسبب إقامة الحق .

الثاني : أن يكون حالاً من المفعول في « أرسلناك » . أي : أرسلناك ملتبساً بالحق .

الثالث : أن يكون حالاً من الفاعل . أي : ملتبسين في الحق ، قوله : « بشيراً ونذيراً » يجوز فيه وجهان :

أحدهما : أن يكون حالاً من المفعول ، وهو الظاهر .

الثاني : أن يكون حالاً من الحق ، لأنه يوصف أيضاً بالبشارة والنذارة ، وبشير ونذير على صيغة فعيل ، أما بشير فتقول هو من بشير مخففاً ، لأنه مسموع فيه ، وفعيل مطرد من الثلاثي ، وأما « نذير » فمن الرباعي ، ولا ينقاس عدل مفعل إلى فعيل ، إلا أن له هنا محسناً .

قوله : ﴿ ولا تسأل ﴾ قرأ الجمهور : « تسأل » مبنياً للمفعول مع رفع الفعل على النفي ، وقرىء شاذاً : « تسأل » مبنياً للفاعل مرفوعاً أيضاً ، وفي هذه الجملة وجهان :

أحدهما : أنه حال فيكون معطوفاً على الحال قبلها ، كأنه قيل : بشيراً أو نذيراً وغير مسؤول .

والثاني : أن تكون مستأنفة ، وقرأ نافع : « تسأل » على النهي ، وهذا مستأنف فقط ، ولا يجوز أن تكون حالاً ،

---

(١) سورة البقرة ، آية (٦٤) .

(٢) البيت لجرير انظر ديوانه (٤١٠) ، والأزهية (١٧٧) ، والخصائص (٢/٤٥) ، شرح المفصل لابن يعيش (٢/٣٨) ، ابن الشجري (١/٢٧٩) ، المغني (١/٢١٤) ، رصف المباني (٢٩٣) ، شواهد المغني (٦٦٩) ، مجاز القرآن (١/٥٢) ، تأويل المشكل (٥٤٠) ، الهمع (١/١٤٨) ، الأشموني (٤/٥١) ، الدرر (١/١٣٠) ، شرح الحماسة للمرزوقي (٣/٢٢١) ، الصاجي (٢٥٣) ، البحر (٥/١٩٢) ، اللسان والتاج ضطر شرح شواهد المغني (٢٢٩) ، مجمع البيان (١/١٩٥) ، الكامل (١/١٦٣) .

(٣) البيت لقيس بن الملوح انظر الخزانة (١/٤٦٣) ، العيني (٣/٤١٦) ، التصريح (٢/٤١) ، الأشموني (٢/٢٥٩) ، الهمع (٢/٦٧) ، الدرر (٢/٨٣) .

(٤) سورة البقرة ، آية (١١٣) .

لأن الطلب لا يقع حالاً ، والجحيم : شدة توقد النار ومنه قيل لعين الأسد : « جحمة » لشدة توقدها ، يقال : جحمت النار تجحم ، ويقال لشدة الحر : جاحم قال :

٧٠٨ ـ وَالْحَرْبُ لَا يَبْقَى لِجَا حِمِهَا التَّخَيُّلُ وَالْمِرَاحُ[1]

والرضا : ضد الغضب ، وهو من ذوات الواو لقولهم : الرضوان ، والمصدر : رضا ورضاء بالقصر والمد ، ورِضْواناً ورُضْواناً بكسر الفاء وضمها ، وقد يتضمن معنى « عطف » فيتعدى بـ « على » قال :

٧٠٩ ـ إِذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ ..... [2]

والملة في الأصل : الطريقة ، يقال : طريق ممل : أي : أثر فيه المشي ، ويعبر بها عن الشريعة تشبيهاً بالطريقة ، وقيل : بل اشتقت من « أمللت » ، لأن الشريعة فيها من يملي ويملى عليه .

قوله تعالى : ﴿ **هو الهدى** ﴾ : يجوز في « هو » أن يكون فصلاً أو مبتدأ ، وما بعده خبراً ، ولا يجوز أن يكون بدلاً من « هدى الله » لمجيئه بصيغة الرفع ، وأجاز أبو البقاء فيه أن يكون توكيداً لاسم إن ، وهذا لا يجوز فإن المضمر لا يؤكد المظهر .

قوله : ﴿**ولئن اتبعت**﴾ هذه تسمى اللام الموطئة للقسم ، وعلامتها أن تقع قبل أدوات الشرط ، وأكثر مجيئها مع إن ، وقد تأتي مع غيرها نحو : ﴿ لما آتيتكم من كتاب ﴾[3] ﴿ لمن تبعك منهم ﴾[4] وسيأتي بيانه ، ولكونها مؤذنة بالقسم اعتبر سبقها فأجيب القسم دون الشرط بقوله : « مالك من الله من ولي » . وحذف جواب الشرط ولو أجيب الشرط لوجبت الفاء ، وقد تحذف هذه اللام ويعمل بمقتضاها ، فيجاب القسم نحو قوله تعالى : ﴿ وإن لم ينتهوا عما يقولون ليمسن ﴾[5] قوله : « من العلم » في محل نصب على الحال من فاعل « جاءك » و « من » للتبعيض أي : جاءك حال كونه بعض العلم .

ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَتْلُونَهُۥ حَقَّ تِلَاوَتِهِۦٓ أُو۟لَٰٓئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِۦ ۗ وَمَن يَكْفُرْ بِهِۦ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ ﴿١٢١﴾ يَٰبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتِىَ ٱلَّتِىٓ أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّى فَضَّلْتُكُمْ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٢٢﴾ وَٱتَّقُوا۟ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا تَنفَعُهَا شَفَٰعَةٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ ﴿١٢٣﴾ ۞ وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٍ فَأَتَمَّهُنَّ ۖ قَالَ إِنِّى جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا ۖ قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِى ۖ قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِى ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٢٤﴾

قوله تعالى : ﴿ **الذين آتيناهم** ﴾ : رفع بالابتداء ، وفي خبره قولان :

أحدهما : « يتلونه » ، وتكون الجملة من قوله « أولئك يؤمنون » : إما مستأنفة ، وهو الصحيح ، وإما حالاً على قول ضعيف ، تقدم مثله أول السورة .

والثاني : أن الخبر هو الجملة من قوله : « أولئك يؤمنون » ، ويكون « يتلونه » في محل نصب على الحال : إما من المفعول في « آتيناهم » ، وإما من الكتاب ، وعلى كلا القولين فهي حال مقدرة ، لأن وقت الإيتاء لم يكونوا تالين ،

---

(١) البيت لسعد بن مالك وهو من شواهد الكتاب (٢/ ٣٢٤) ، الخزانة (١/ ٢٥٥) ، الحماسة (١/ ١٩٢) .

(٢) تقدم .

(٣) سورة آل عمران ، آية (٨١) .

(٤) سورة الأعراف ، آية (١٨) .

(٥) سورة المائدة ، آية (٧٣) .

ولا كان الكتاب متلواً ، وجوز الحوفي أن يكون « يتلونه » خبراً و « أولئك يؤمنون » خبراً بعد خبر ، قال : مثل قولهم : « هذا حلو حامض » كأنه يريد جعل الخبرين في معنى خبر واحد ، هذا إن أريد بـ « الذين » قوم مخصوصون ، وإن أريد بهم العموم كان « أولئك يؤمنون » الخبر ، قال جماعة ـ منهم ابن عطية وغيره ـ : « ويتلونه » حالا لا يستغنى عنها ، وفيها الفائدة ، وقال أيضاً أبو البقاء ، ولا يجوز أن يكون « يتلونه » خبراً لئلا يلزم عنه أن كل مؤمن يتلو الكتاب حق تلاوته بأي تفسير فسرت التلاوة .

قال الشيخ[1] : ونقول ما لزم من الامتناع من جعلها خبراً يلزم في جعلها حالاً ، لأنه ليس كل مؤمن على حال التلاوة بأي تفسير فسرت التلاوة .

قوله : ﴿ حق تلاوته ﴾ فيه ثلاثة أوجه :

أحدها : أنه نصب على المصدر ، وأصله : « تلاوة حقاً » ثم قدم الوصف وأضيف إلى المصدر ، وصار نظير : « ضربت شديد الضرب » أي : ضرباً شديداً ، فلما قدم وصف المصدر نصب نصبه .

الثاني : أنه حال من فاعل يتلونه ، أي : يتلونه محقين .

الثالث : أنه نعت مصدر محذوف ، وقال ابن عطية : و « حق » مصدر ، والعامل فيه فعل مضمر ، وهو بمعنى أفعل ، ولا تجوز إضافته إلى واحد معرف ، وإنما جازت هنا لأن تعرف التلاوة بإضافتها إلى ضمير ليس بتعرف محض ، وإنما هو بمنزلة قولهم : « رجل واحد أمه ، ونسيج وحده » يعني أنه في قوة أفعل التفضيل بمعنى أحق التلاوة ، وكأنه يرى أن إضافة أفعل غير محضة ، ولا حاجة إلى تقدير عامل فيه ، لأن ما قبله يطلبه . والضمير في به فيه أربعة أقوال :

أحدها ـ وهو الظاهر ـ : عوده على الكتاب .

الثاني : عوده على الرسول ، قالوا : ولم يجر له ذكر لكنه معلوم ، ولا حاجة إلى هذا الاعتذار ، فإنه مذكور في قوله : « أرسلناك » إلا أن فيه التفاتاً من خطاب إلى غيبة .

الثالث : أنه يعود على الله تعالى ، وفيه التفات أيضاً من ضمير المتكلم المعظم نفسه في قوله : « أرسلناك » إلى الغيبة .

الرابع : قال ابن عطية أنه يعود على « الهدى » ، وكرره بكلام حسن .

وقوله : ﴿ وإذ ابتلى إبراهيم ربه بكلمات ﴾ العامل في إذ قال . . . العامل فيه « اذكر » مقدراً ، وهو مفعول ، وقد تقدم أنه لا يتصرف ، فالأولى ما ذكرته أولاً وقدره . . . كان كيت وكيت فجعله ظرفاً ولكن عامله مقدر ، و « ابتلى » وما بعده في محل خفض بإضافة الظرف إليه . وأصل ابتلى : ابتلو فألفه عن واو ، لأنه من بلا يبلو أي : اختبر ، و « إبراهيم » مفعول مقدم ، وهو واجب التقديم عند جمهور النحاة ، لأنه متى اتصل بالفاعل ضمير يعود على المفعول وجب تقديمه لئلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ، هذا هو المشهور ، وما جاء على خلافه عدوه ضرورة ، وخالف أبو الفتح وقال : إن الفعل كما يطلب الفاعل يطلب المفعول ، فصار للفظ به شعور وطلب ، وقد أنشد ابن مالك أبياتاً

---

(١) البحر المحيط (١/ ٣٦٩) .

كثيرة ، تأخر فيها المفعول المتصل ضميره بالفاعل منها :

٧١٠ ـ لَمَّا عَصَى أَصْحَابُه مُصْعَباً أَدَّى إِلَيْهِ الْكَيْلَ صَاعاً بِصَاعْ[١]

ومنها :

٧١١ ـ جَزَى بَنُوه أَبَا الْغَيْلَانِ عَنْ كِبَرٍ وَحُسْنِ فِعْلٍ كَمَا يُجْزَى سِنِمَّارُ[٢]

وقال ابن عطية : وقدم المفعول للاهتمام بمن وقع الابتلاء به إذ المعلوم أن الله هو المبتلي ، واتصال ضمير المفعول بالفاعل موجب للتقديم يعني أن الموجب للتقديم سببان : سبب معنوي ، وسبب صناعي .

وإبراهيم علم أعجمي قيل : معناه قبل النقل : أب رحيم ، وفيه لغات تسع أشهرها : إبراهيم بألف وباء ، وإبراهام بألفين وبها قرأ هشام ، وابن ذكوان في أحد وجهيه في البقرة ، وانفرد هشام بها في ثلاثة مواضع من آخر النساء ، وموضعين في آخر براءة ، وموضع في آخر الأنعام ، وآخر العنكبوت ، وفي النجم والشورى والذاريات والحديد والأول من الممتحنة ، وفي إبراهيم وفي النحل موضعين ، وفي مريم ثلاثة فهذه ثلاثة وثلاثون موضعاً منها خمسة عشر في البقرة ، وثمانية عشر في السور المذكورة. وروي عن ابن عامر قراءة جميع ما في القرآن كذلك ، ويروى أنه قيل لمالك بن أنس : إن أهل الشام يقرأون ستة وثلاثين موضعاً :

إبراهام بالألف ، فقال : أهل دمشق بأكل البطيخ أبصر منهم بالقراءة ، فقيل : إنهم يدعون أنها قراءة عثمان فقال : هذا مصحف عثمان فأخرجه فوجده كما نقل له .

الثالثة : إبراهِم بألف بعد الراء وكسر الهاء دون ياء ، وبها قرأ أبو بكر ، وقال زيد بن عمرو بن نفيل[٣] :

٧١٢ ـ عُذْتُ بِمَا عَاذَ بِهِ إِبْرَاهِم إِذْ قَالَ وَجْهِي لَكَ عَانٍ رَاغِمُ[٤]

الرابعة : كذلك إلا أنه بفتح الهاء .

الخامسة : كذلك إلا أنه بضمها .

السادسة : إِبْرَهَم بفتح الهاء من غير ألف وياء ، قال عبد المطلب :

٧١٣ ـ نَحْنُ آلُ اللَّهِ فِي كَعْبَتِهِ لَمْ نَزَلْ ذَاكَ عَلَى عَهْدِ إِبْرَهَمْ[٥]

السابعة : إبراهوم بالواو ، قال أبو البقاء : ويجمع أباره عند قوم ، وعند آخرين براهم وقيل : أبارهة وبراهمة ويجوز أبارهة ، وقال المبرد : لا يقال : براهمة فإن الهمزة لا يجوز حذفها ، وحكى ثعلب في جمعه : براه كما يقال في تصغيره : « بريه » بحذف الزوائد .

---

(١) البيت للسفاح اليربوعي انظر المفضليات (٣٢٣) ، الخزانة (١/ ١٤٠) .

(٢) البيت لسليط بن سعد انظر أمالي الشجري (١/ ١٠١) ، الأشموني (٢/ ٥٩) ، الهمع (١/ ٦٦) ، شرح ابن عقيل (١/ ٤٩٧) ، الدرر (١/ ٤٥) .

(٣) زيد بن عمرو بن نفيل بن عبد العزى القرشي العدوي نصير المرأة في الجاهلية وأحد الحكماء وهو ابن عم عمر بن الخطاب ولم يدرك الإسلام وكان يكره عبادة الأوثان توفي سنة ١٧ قبل الهجرة الأغاني (٣/ ١٥) ، الأعلام (٣/ ٦٠) .

(٤) البيت من شواهد البحر (١/ ٣٧٢) .

(٥) البيت في الهمع (٢/ ٥٠) ، الدرر (٢/ ٦٢) .

والجمهور على نصب « إبراهيم » ، ورفع « ربه » ، كما تقدم ، وقرأ ابن عباس وأبو الشعثاء[١] وأبو حنيفة[٢] بالعكس قالوا : وتأولها دعا ربه فسمى دعاءه ابتلاء مجازاً ، لأن في الدعاء طلب استكشاف لما تجري به المقادير ، والضمير المرفوع في « فأتمهن » فيه قولان :

أحدهما : أنه عائد على ربه ، أي : فأكملهن .

والثاني : أنه عائد على إبراهيم ، أي : عمل بهن ، ووفى بهن . قوله : « قال إني » هذه الجملة القولية يجوز أن تكون معطوفة على ما قبلها إذا قلنا بأنها عاملة في « إذ » لأن التقدير : وقال إني جاعلك إذ ابتلى ، ويجوز أن تكون استئنافاً إذا قلنا : إن العامل في « إذ » مضمر كأنه قيل : فماذا قال له ربه حين أتم الكلمات ، فقيل : قال : إني جاعلك ، ويجوز فيها أيضاً على هذا القول ، أن تكون بياناً لقوله : « ابتلى » وتفسيراً له ، فيراد بالكلمات ما ذكره من الإمامة وتطهير البيت ، ورفع القواعد وما بعدها نقل ذلك الزمخشري .

قوله : ﴿ جاعلك ﴾ هو اسم فاعل من « جعل » بمعنى صير فيتعدى لاثنين أحدهما : الكاف وفيها الخلاف المشهور : هل هي في محل نصب أو جر ؟ وذلك أن الضمير المتصل باسم الفاعل فيه ثلاثة أقوال :

أحدهـا : أنه في محل جر بالإضافة .

والثاني : أنه في محل نصب ، وإنما حذف التنوين لشدة اتصال الضمير ، قالوا : ويدل على ذلك وجوده في الضرورة كقولهم :

٧١٤ ـ فَمَا أَدْرِي وَظَنِّي كُلَّ ظَنٍّ أَمُسْلِمُنِي إِلَى قَومي شَراحي[٣]

وقال الآخر :

٧١٥ ـ هُمُ الْفَاعِلُونَ الْخَيْرَ وَالآمِرُونَهْ ..... [٤]

وهذا على تسليم كون نون « مسلمني » تنويناً ، وإلا فالصحيح أنها نون وقاية .

الثالث : وهو مذهب سيبويه أن حكم الضمير حكم مظهره فما جاز في المظهر يجوز في مضمره والمفعول الثاني إماماً .

قوله : ﴿ للناس ﴾ يجوز فيه وجهان :

---

(١) جابر بن زيد الأزدي البصري أبو الشعثاء تابعي ثقة فقيه من الأئمة من أهل البصرة توفي سنة ٩٣ هـ تذكرة الحفاظ (١/٦٧) ، التهذيب (٢/٣٨) ، الحلية (٣/٨٥) ، الأعلام (٢/١٠٤) .

(٢) النعمان بن ثابت بن زوطي بن ماه مولى تيم الله بن ثعلبة الإمام الفقيه المجتهد صاحب المناقب المشهورة توفي سنة ١٥٠ هـ وفيات الأعيان (٢/٢١٥) ، تهذيب الأسماء للنووي (٢/٢١٦) ، معجم المؤلفين (١٣/١٠٤) .

(٣) البيت ليزيد بن محمد الحارثي انظر الهمع (١/٦٥) ، المحتسب (٢/٢٢٠) ، الدرر (١/٤٣) ، وهو من شواهد البحر (٧/٣٦١) .

(٤) صدر بيت وعجزه :
..... إِذَا امَا خَشُوا مِنْ مُحْدَثٍ الأَمْرِ مُعْظَمَا
وهو من شواهد الكتاب (١/١٨٨) ، شرح المفصل لابن يعيش (٢/١٢٥) ، الكامل (٢٦٤) ، معاني الفراء (٢/٣٨٦) ، الدرر (٢/٢١٥) .
قال سيبويه قبل إنشاده هذا البيت في كتابه : وقد جاء في الشعر وزعموا أنه مصنوع .

أحدهما : أنه متعلق بجاعل ، أي : لأجل الناس .

والثاني : أنه حال من إماماً ، فإنه صفة نكرة قدم عليها فيكون حالاً منها إذ الأصل : إماماً للناس ، فعلى هذا يتعلق بمحذوف والإمام : اسم ما يؤتم به ، أي : يقصد ويتبع كالإزار اسم ما يؤتزر به ، ومنه قيل لخيط البناء « إمام » ويكون في غير هذا جمعاً لأمَّ اسم فاعل من أم يؤم نحو : قائم وقيام ، ونائم ونيام وجائع وجياع .

قوله : ﴿ ومن ذريتي ﴾ فيه ثلاثة أقوال :

أحدها : أن « من ذريتي » صفة لموصوف محذوف هو مفعول أول ، والمفعول الثاني والعامل فيهما محذوف تقديره : قال واجعل فريقاً من ذريتي إماماً ، قاله أبو البقاء .

الثاني : أن ومن ذريتي عطف على الكاف ، كأنه قال : « وجاعل بعض ذريتي » كما يقال لك : سأكرمك فتقول وزيداً .

قال الشيخ[1] : لا يصح العطف على الكاف لأنها مجرورة ، فالعطف عليها لا يكون إلا بإعادة الجار ولم يعد ، ولأن من لا يمكن تقدير إضافة الجار إليها لكونها حرفاً وتقديرها مرادفة لبعض حتى تصح الإضافة إليها لا يصح ، ولا يصح أن يقدر العطف من باب العطف على موضع الكاف ، لأنه نصب فتجعل « من » في موضع نصب ، لأنه ليس مما يعطف فيه على الموضع في مذهب سيبويه لفوات المحرز ، وليس نظير ما ذكر لأن الكاف في « سأكرمك » في موضع نصب .

الثالث : قال الشيخ[2] : والذي يقتضيه المعنى أن يكون من ذريتي ـ متعلقاً بمحذوف التقدير : واجعل من ذريتي إماماً ، لأن « إبراهيم » فهم من قوله : إني جاعلك للناس إماماً الاختصاص ، فسأل أن يجعل من ذريته إماماً ، فإن أراد الشيخ التعلق الصناعي فيتعدى « جاعل » لواحد فهذا ليس بظاهر ، وإن أراد التعلق المعنوي فيجوز أن يريد ما يريده أبو البقاء ، ويجوز أن يكون « من ذريتي » مفعولاً ثانياً قدم على الأول ، فيتعلق بمحذوف ، وجاز ذلك لأنه ينعقد من هذين الجزأين مبتدأ وخبر لو قلت : « من ذريتي إمام » لصح ، وقال ابن عطية : وقيل هذا منه على جهة الاستفهام عنهم ، أي : ومن ذريتي يا رب ماذا يكون ؟ فيتعلق على هذا بمحذوف ولو قدره قبل « من ذريتي » لكان أولى ، لأن ما في حيز الاستفهام لا يتقدم عليه .

وفي اشتقاق « ذرية » وتصريفها كلام طويل يحتاج الناظر فيه إلى تأمل ، اعلم أن في ذرية ثلاث لغات : ضم الذال وكسرها وفتحها ، وبالضم قرأ الجمهور ، وبالفتح قرأ أبو جعفر المدني ، وبالكسر قرأ زيد بن ثابت[3] ، فأما اشتقاقها ففيه أربعة مذاهب :

أحدها : أنها مشتقة من ذروت .

الثاني : من ذريت .

---

(١) البحر المحيط (١/٣٧٦) .

(٢) انظر البحر المحيط (١/٣٧٧) .

(٣) زيد بن ثابت بن الضحاك يكنى أبا سعيد وأحد كتاب الوحي لرسول الله ﷺ توفي سنة خمس وأربعين الاستيعاب (٢/٥٣٧) ، أسد الغابة (٢/٢٧٨) .

الثالث : من ذرأ الله الخلق .

الرابع : من الذرّ ، وأما تصريفها : فذرية بالضم إن كانت من ذروت فيجوز فيها أن يكون وزنها فعولة ، والأصل : ذرووة فاجتمع واوان : الأولى زائدة للمد ، والثانية لام الكلمة ، فقلبت لام الكلمة ياء تخفيضاً ، فصار اللفظ ذُرُّويَة فاجتمع ياء وواو ، وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت في الياء التي هي متقلبة من لام الكلمة ، وكسر ما قبل الياء وهي الراء للتجانس ، ويجوز أن يكون وزنها فعيلة ، والأصل : ذُرِّيْوَة فاجتمع ياء المد والواو التي هي لام الكلمة ، وسبقت إحداهما بالسكون ، فقلبت الواو ياء وأدغمت فيها ياء المد ، وإن كانت من ذريت لغة في ذروت فيجوز فيها أيضاً أن يكون وزنها فعولة ، أو فُعِّيلة كما تقدم ، وإن كانت فعولة فالأصل ذروية ففعل به ما تقدم من القلب والإدغام ، وإن كانت فعيلة فالأصل : ذُرِّيْيَة فأدغمت الياء الزائدة في الياء التي « هي » لام ، وإن كانت من ذرأ مهموزاً فوزنها فُعِّيْلة ، والأصل : ذريئة فخففت الهمزة بأن أبدلت ياء كهمزة خطيئة والنسيء ، ثم أدغمت الياء الزائدة في الياء المبدلة من الهمزة .

وإن كانت من الذر فيجوز في وزنها أربعة أوجه :

أحدها فعلية ، وتحتمل هذه الياء أن تكون للنسب ، وغيروا الذال من الفتح إلى الضم ، كما قالوا في النسب إلى الدهر : دُهْري وإلى السهل : سُهْلي بضم الدال والسين ، وأن تكون لغير النسب فتكون كقمرية .

الثاني : أن يكون : فعيلة كمريقة ، والأصل : ذُرِّيْرة فقلبت الراء الأخيرة ياء لتوالي الأمثال ، كما قالوا تسريتْ وتظنيت في تسررت وتظننت .

الثالث : أن تكون فعولة كقدوس وسبوح ، والأصل : ذرورة فقلبت الراء ياء لما تقدم ، فصار ذروية فاجتمع واو وياء فجاء القلب والإدْغام كما تقدم .

الرابع : أن تكون فعلولة والأصل : ذرورة ففعل بها ما تقدم في الوجه الذي قبله .

وأما ذرية بكسر الذال فإن كانت من ذروت فوزنها فعيلة ، والأصل : ذريوة فأبدلت الواو ياء ، وأدغمت في اليآء بعدها ، فإن كانت من ذريت فوزنها فعيلة أيضاً ، وإن كانت من ذرأ فوزنها فعيلة أيضاً كبطيخة والأصل : ذريئة ففعل فيها ما تقدم في المضمومة الدال ، وإن كانت من الذر فتحتمل ثلاثة أوجه :

أحدها : أن يكون وزنها فعلية نسبة إلى الذر ، على غير قياس في المضمومة .

الثاني : أن تكون فعيلة .

الثالث : أن تكون فعليلة كحلتيت ، والأصل فيها : ذريرة ففعل فيها ما تقدم من إبدال الراء الأخيرة ياء ، والإدغام فيها .

وأما ذرية بفتح الذال : فإن كانت من ذروت أو ذريت فوزنها : فعيلة كسكينة ، والأصل : ذريوة أو ذريية ، أو فعولة ، والأصل : ذرووة ، أو ذروية فَفُعِل به ما تقدم في نظيره ، وإن كانت من ذرأ فوزنها : إما فعيلة كسكينة ، والأصل : ذريئة ، وإما فعولة كخروبة ، والأصل ذرؤة ففعل به ما تقدم في نظيره ، وإن كانت من الذر ففي وزنها أيضاً أربعة أوجه :

أحدها فعلية ، والياء أيضاً تحتمل أن تكون للنسب ، ولم يشذوا فيه بتغيير كما شذوا في الضم والكسر وأن لا يكون نحو : برنية .

الثاني : فعولة كخروبة والأصل : ذرورة .

الثالث : فعيلة كسكينة والأصل : ذريرة .

الرابع : فعلولة كبكولة ، والأصل : ذرورة أيضاً ففعل به ما تقدم في نظيره من إبدال الراء الأخيرة وإدغام ما قبلها فيها وكسرت الذال اتباعاً ، وبهذا الضبط الذي فعلته اتضح القول في هذه اللفظية لغة واشتقاقاً وتصريفاً فإن الناس قد استشكلوا هذه اللفظة بالنسبة لما ذكرت وغلط أكثرهم في تصريفها بالنسبة إلى الأعمال التي قدمتها ، والحمد لله .

وأما من بناها على فَعْلَة مثل جفنة ، فإنها عنده من ذريت . والذرية : النسل يقع على الذكور والإناث ، والجمع الذراري ، وزعم بعضهم أنها تقع على الآباء كوقوعها على الأبناء مستدلاً بقوله : ﴿وآية لهم أنا حملنا ذريتهم في الفلك المشحون﴾[1] يعني نوحاً ومن معه وسيأتي ذلك في موضعه .

قوله : ﴿ قال لا ينال عهدي الظالمين ﴾ الجمهور على نصب « الظالمين » مفعولاً ، و « عهدي » فاعل ، أي : لا يصل عهدي إلى الظالمين فيدركهم ، وقرأ قتادة والأعمش وأبو رجاء : الظالمون بالفاعلية ، و « عهدي » مفعول به ، والقراءتان ظاهرتان إذ الفعل يصح نسبته إلى كل منهما ، فإن من نالك فقد نلته ، والنيل : الإدراك ، وهو العطاء أيضاً نال ينال نيلاً فهو نائل .

وَإِذْ جَعَلْنَا ٱلْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا وَٱتَّخِذُوا۟ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى ۖ وَعَهِدْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ أَن طَهِّرَا بَيْتِىَ لِلطَّآئِفِينَ وَٱلْعَٰكِفِينَ وَٱلرُّكَّعِ ٱلسُّجُودِ ﴿١٢٥﴾

قوله تعالى : ﴿ وإذ جعلنا البيت ﴾ : « إذ » عطف على « إذ » قبلها ، وقد تقدم الكلام فيها ، و « جعلنا » يحتمل أن يكون بمعنى « خلق » و « وضع » فيتعدى لواحد وهو « البيت » ، ويكون « مثابة » نصباً على الحال ، وأن يكون بمعنى صير فيتعدى لاثنين فيكون « مثابة » هو المفعول الثاني .

والأصل في « مثابة » مثوبة ، فأعل بالنقل والقلب ، وهل هو مصدر أو اسم مكان قولان ؟ وهل الهاء فيه للمبالغة كعلامة ونسابة لكثرة من يثوب إليه أي : يرجع أو لتأنيث المصدر كمقامه أو لتأنيث البقعة ؟ ثلاثة أقوال ، وقد جاء حذف هذه الهاء ، قال ورقة بن نوفل :

٧١٦ - مَثَـاتٌ لِأَفْنَـاءِ الْقَبَـائِلِ كُـلِّهَـا تَحُبُّ إِلَيْهَـا الْيَعْمَـلَاتُ الـذَّوَامِـلُ[2]

وقال :

٧١٧ - جَعَـلَ الْبَيْـتَ مَـثَـابـاً لَـهُـمُ لَيْسَ مِنْـهُ الـدَّهْـرَ يَقْضُـونَ الْـوَطَـرْ[3]

---

(١) سورة يس ، آية (٤١) .

(٢) البيت في اللسان «ثوب» ، القرطبي (٢/ ٧٦) .

(٣) البيت من شواهد البحر (١/ ٣٨٠) .

وهل معناه من ثاب يثوب أي : رجع ، أو من الثواب الذي هو الجزاء ؟ قولان :

أظهرهما أولهما ، وقرأ الأعمش وطلحة : « مثابات » جمعاً ، ووجهه أنه مثابة لكل واحد من الناس .

قوله : ﴿ للناس ﴾ فيه وجهان :

أحدهما : أنه متعلق بمحذوف ، لأنه صفة لمثابة ، ومحله النصب .

والثاني : أنه متعلق بجعل ، أي : لأجل الناس ، يعني مناسكهم .

قوله : « وأمناً » فيه وجهان أحدهما : أنه عطف على مثابة ، وفيه التأويلات المشهورة : إما المبالغة في جعله نفس المصدر ، وإما على حذف مضاف أي : ذا أمن وإما على وقوع المصدر موقع اسم الفاعل ، أي : أمناً على سبيل المجاز كقوله : ﴿حرماً آمناً﴾[1] .

والثاني أنه معمول لفعل محذوف تقديره : وإذ جعلنا البيت مثابة فاجعلوه آمناً لا يتعدى فيه أحد على أحد . والمعنى : أن الله جعل البيت محترماً بحكمة ، وربما يؤيد هـذا بقراءة : « اتخـذوا » على الأمر فعلى هـذا يكون و « أمناً » وما عمل فيه من باب عطف الجمل عطفت جملة أمرية على خبرية ، وعلى الأول يكون من عطف المفردات .

قوله : ﴿ واتخذوا ﴾ قرأ نافع وابن عامر : « واتخذوا » فعلاً ماضياً على لفظ الخبر ، والباقون على لفظ الأمر ، فأما قراءة الخبر ففيها ثلاثة أوجه :

أحدها : أنه معطوف على « جعلنا » المخفوض بـ « إذ » تقديراً ، فيكون الكلام جملة واحدة .

الثاني : أنه معطوف على مجموع قوله : « وإذ جعلنا » ، فيحتاج إلى تقدير « إذ » أي : وإذ اتخذوا ، ويكون الكلام جملتين .

الثالث : ذكره أبو البقاء أن يكون معطوفاً على محذوف تقديره : فثابوا واتخذوا .

وأما قراءة الأمر ففيها أربعة أوجه :

أحدهـا : أنها عطف على « اذكروا » إذا قيل بأن الخطاب هنا لبني إسرائيل ، أي : اذكروا نعمتي واتخذوا .

الثاني : أنها عطف على الأمر الذي تضمنه قوله : « مثابة » كأنه قال : ثوبوا واتخذوا ، ذكر هذين الـوجهين المهدوي .

الثالث : أنه معمول لقول محذوف أي : وقلنا اتخذوا إن قيل بأن الخطاب لإبراهيم وذريته ، أو لمحمد عليه السلام وأمته .

الرابع : أن يكون مستأنفاً ذكره أبو البقاء .

قوله : ﴿ من مقام ﴾ في « من » ثلاثة أوجه :

---

(١) سورة العنكبوت ، آية (٦٧) .

أحدهـا : أنها تبعيضية وهذا هو الظاهر .

الثاني : أنها بمعنى في .

الثالث : أنها زائدة على قول الأخفش وليسا بشيء . والمقام هنا مكان القيام ، وهو يصلح للزمان والمصدر أيضاً وأصله : « مقوم » فأعل بنقل حركة الواو إلى الساكن قبلها ، وقلبها ألفاً ويعبر به عن الجماعة مجازاً كما يعبر عنهم بالمجلس قال زهير :

٧١٨ - وَفِيهِمْ مَقَامَاتٌ حِسَانٌ وُجُوهُهُمْ وَأَنْدِيَةٌ يَنْتَابُهَا الْقَوْلُ والفعل[١]

قوله : ﴿ مصلى ﴾ مفعول « اتخذوا » ، وهو هنا اسم مكان أيضاً ، وجاء في التفسير بمعنى قبله ، وقيل : هو مصدر ، فلا بد من حذف مضاف أي : مكان صلاة وألفه منقلبة عن واو ، والأصل : « مصلو » ، لأن الصلاة من ذوات الواو كما تقدم أول الكتاب .

قوله : ﴿ وإسماعيل ﴾ إسماعيل علم أعجمي ، وفيه لغتان : اللام والنون وعليه قول الشاعر :

٧١٩ - قَالَ جَوَارِي الْحَيِّ لَمَّا جِينَا هَذَا وَرَبِّ الْبَيْتِ إِسْمَاعِينَا[٢]

ويجمع على : سماعلة وسماعيل وأساميع ، ومن أغرب ما نقل في التسمية به أن إبراهيم عليه السلام لما دعا الله أن يرزقه ولداً كان يقول : اسمع إيل اسمع إيل ، وإيل هو الله تعالى ، فَسَمَّى ولدُه بذلك .

قوله : ﴿ أن طهرا ﴾ يجوز في « أن » وجهان :

أحدهما أنها تفسيرية لجملة قوله : عهدنا ، فإنه يتضمن معنى القول لأنه بمعنى أمرنا ، أو وصينا فهي بمنزلة « أي » التي للتفسير ، وشرط « أن » التفسيرية أن تقع بعد ما هو بمعنى القول لا حروفه ، وقال أبو البقاء : والمفسرة تقع بعد القول وما كان في معناه ، وقد غلط في ذلك ، وعلى هذا فلا محل لها من الإعراب .

والثاني : أن تكون مصدرية وخرجت عن نظائرها في جواز وصلها بالجملة الأمرية قالوا : « كتبت إليهم بأن قم » وفيها بحث ليس هذا موضعه ، والأصل : بأن طهرا ثم حذفت الياء فيجيء فيها الخلاف المشهور من كونها في محل نصب أو خفض . و « بيتي » مفعول به أضيف إليه تعالى تشريفاً ، والطائف اسم فاعل من طاف ويطوف ، ويقال : أطاف رباعياً قال :

٧٢٠ - أطافت بـه جيلان عند قطاعه ..... [٣]

وهذا من باب فعل وأفعل بمعنى ، والعكوف لغة : اللزوم واللُّبْث قال :

٧٢١ - ..... عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ عُكُوفَا[٤]

---

(١) البيت لزهير ديوانه (١١٣) ، والقرطبي (٢/١١٢) .

(٢) البيت من شواهد البحر (١/٣٧٣) .

(٣) صدر بيت لامرىء القيس وعجزه:
..... تردد فيه العين حتى تحيرا
انظر ديوانه (٦١) .

(٤) عجز بيت للمرار الأسدي وصدره:
أنا ابن التارك البكري بشر .....
وهو من شواهد الكتاب (١/١٨٢) ، الخزانة (٢/١٩٣) ، شرح المفصل لابن يعيش (٣/٧٢) .

وقال :

٧٢٢ - عَكَفَ النَّبِيطُ يَلْعَبُونَ الْفَرْنَجَا[1]

ويقال : عكف يعكف ويعكف بالفتح في الماضي وبالضم والكسر في المضارع ، وقد قرىء بهما و « السجود » يجوز فيه وجهان :

أحدهما : أنه جمع ساجد نحو : قاعد وقعود وهو مناسب لما قبله .

والثاني : أنه مصدر نحو : الدخول والقعود ، فعلى هذا لا بد من حذف مضاف أي : ذوي السجود ، ذكره أبو البقاء .

وعطف أحد الوصفين على الآخر في قوله : الطائفين والعاكفين ، لتباين ما بينهما ولم يعطف إحدى الصفتين على الأخرى في قوله : الركع السجود ، لأن المراد بهما شيء واحد وهو الصلاة ، إذ لو عطف لتوهم أن كل واحد منهما عبادة على حيالها ، وجمع الصفتين جمع سلامة وأخرين جمع تكسير لأجل المقابلة ، وهو نوع من الفصاحة ، وأخر صيغة فعول على فعل لأنها فاصلة .

وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّ ٱجْعَلْ هَٰذَا بَلَدًا ءَامِنًا وَٱرْزُقْ أَهْلَهُۥ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ مَنْ ءَامَنَ مِنْهُم بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۖ قَالَ وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُۥ قَلِيلًا ثُمَّ أَضْطَرُّهُۥٓ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلنَّارِ ۖ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ ﴿١٢٦﴾

قوله تعالى : ﴿ اجعل هذا بلداً آمناً ﴾ : الجعل هنا بمعنى التصيير ، فيتعدى لاثنين فـ « هـذا » مفعول أول و « بلداً » مفعـول ثانٍ ، والمعنى : اجعل هذا بلداً أو هذا المكان و « آمناً » صفة أي ذا أمن نحوه : « عيشة راضية » أو آمناً من فيه نحو : ليلة نائم . والبلد معروف ، وفي تسميته قولان :

أحدهما : أنه مأخوذ من البلد ، والبلد في الأصل : الصدر ، يقال : وضعت النـاقة بلدتهـا إذا بركت أي : صدرها ، والبلد صدر القرى فسمي بذلك .

والثاني : أن البلد في الأصل الأثر ومنه : رجل بليد لتأثير الجهل فيه ، وقيل لبركة البعير « بلدة » لتأثيرها في الأرض إذا برك وقال :

٧٢٣ - أُنِيخَتْ فَأَلْقَتْ بَلْدَةً فَوْقَ بَلْدَةٍ قَلِيلٌ بِهَا الأَصْوَاتُ إِلاَّ بُغَامُهَا[2]

قوله : ﴿ من آمن ﴾ بدل بعض من كل ، وهو « أهله » ولذلك عاد فيه ضمير على المبدل منه و « من » في « من الثمرات » للتبعيض وقيل : للبيان وليس بشيء إذ لم يتقدم مبهم يبين بها .

قوله : ﴿ ومن كفر فأمتعه ﴾ يجوز في « من » ثلاثة أوجه :

أحدها أن تكون موصولة وفي محلها حينئذ وجهان :

---

(١) البيت للعجاج انظر ديوانه (٢/٢٤) ، القرطبي (٢/٧٨) .

(٢) تقدم .

أحدهما : أنها في محل نصب بفعل محذوف تقديره قال الله وأرزق من كفر ، ويكون « فأمتعه » معطوفاً على هذا الفعل المقدر .

والثاني من الوجهين : أن يكون في محل رفع بالابتداء و « فأمتعه » الخبر دخلت الفاء في الخبر تشبيهاً له بالشرط ، وسيأتي أن أبا البقاء يمنع هذا والرد عليه .

الثاني من الثلاثة الأوجه : أن تكون نكرة موصوفة ذكره أبو البقاء ، والحكم فيها ما تقدم من كونها في محل نصب أو رفع .

الثالث : أن تكون شرطية ومحلها الرفع على الابتداء فقط و « فأمتعه » جواب الشرط .

ولا يجوز في « من » في جميع وجوهها أن تكون منصوبة على الاشتغال ، أما إذا كانت شرطاً فظاهر لأن الشرطية إنما يفسر عاملها فعل الشرط لا الجزاء ، وفعل الشرط هنا غير ناصب لضميرها بل رافعه ، وأما إذا كانت موصولة فلأن الخبر الذي هو « فأمتعه » شبيه بالجزاء ، ولذلك دخلته الفاء ، فكما أن الجزاء لا يفسر عاملاً فما أشبهه أولى بذلك ، وكذا إذا كانت موصوفة ، فإن الصفة لا تفسر ، وقال أبو البقاء : لا يجوز أن تكون « من » مبتدأ و « فأمتعه » خبر ؛ لأن الذي لا تدخل الفاء في خبرها إلا إذا كان الخبر مستحقاً بالصلة ، نحو : الذي يأتيني فله درهم ، والكفر لا يستحق به التمتع ، فإن جعلت الفاء زائدة على قول الأخفش جاز ، أو « جعلت » الخبر محذوفاً و « فأمتعه » دليلاً عليه جاز تقديره : ومن كفر أرزقه فأمتعه ، ويجوز أن تكون « من » شرطية ، والفاء جوابها ، وقيل : الجواب محذوف تقديره : ومن كفر أرزق و « من » على هذا رفع بالابتداء ، ولا يجوز أن تكون منصوبة ، لأن أداة الشرط لا يعمل فيها جوابها ، بل فعل الشرط انتهى .

أما قوله : « لأن الكفر لا يستحق به التمتع » فليس بمسلم بل التمتع القليل والمصير إلى النار مستحقان بالكفر ، وأيضاً فإن التمتع وإن سلمنا أنه ليس مستحقاً بالكفر ، ولكن قد عطف عليه ما هو مستحق به ، وهو المصير إلى النار ، فناسب ذلك أن يقعا جميعاً خبراً ، وأيضاً فقد ناقض كلامه لأنه جوز فيها أن تكون شرطية ، وهل الجزاء إلا مستحق بالشرط ومترتب عليه ، فكذلك الخبر المشبه به ، وأما تجويزه زيادة الفاء وحذف الخبر أو جواب الشرط فأوجه بعيدة لا حاجة إليها وقرىء : أمتعه مخففاً من أمتع يمتع ، وهي قراءة ابن عامر ، وفأمتعه بسكون العين وفيها وجهان :

أحدهما : أنه تخفيف كقوله :

٧٢٤ - فَالْيَوْمَ أَشْرَبْ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ ..... [1]

والثاني : أن الفاء زائدة وهو جواب الشرط ، فلذلك جزم بالسكون ، وقرأ ابن عباس ومجاهد « فأمتعه ثم أضطره » على صيغة الأمر فيهما ووجهان ، أن يكون الضمير في « قال » لإبراهيم يعني سأل ربه ذلك ، ومن على هذه القراءة يجوز أن تكون مبتدأ ، وأن تكون منصوبة على الاشتغال بإضمار فعل سواء جعلتها موصولة أو شرطية ، إلا أنك إذا جعلتها شرطية قدرت الناصب لها متأخراً عنها ، لأن أداة الشرط لها صدر الكلام .

---

(١) تقدم .

وقال الزمخشري : « ومن كفر » عطف على « من آمن » كما عطف « ومن ذريتي » على الكاف في « جاعلك » .

قال الشيخ[١] : أما عطف من كفر على « من آمن » فلا يصح ، لأنه يتنافى تركيب الكلام لأنه يصير المعنى : قال إبراهيم : وارزق من كفر لأنه لا يكون معطوفاً عليه حتى يشركه في العامل ، ومن آمن العامل فيه فعل الأمر وهو العامل في « ومن كفر » وإذا قدرته أمراً تنافى مع قوله « فأمتعه » لأن ظاهر هذا إخبار من الله بنسبة التمتع وإلجائهم إليه ـ تعالى ـ وأن كلاً من الفعلين تضمن ضميراً ، وذلك لا يجوز إلا على بعد بأن يكون بعد الفاء قول محذوف فيه ضمير لله ـ تعالى ـ أي : قال إبراهيم وارزق من كفر فقال الله أمتعه قليلاً ثم اضطره ، ثم ناقض الزمخشري قوله هذا ، أنه عطف على « من » كما عطف « ومن ذريتي » على الكاف في « جاعلك » فقال : فإن قلت لما خص إبراهيم المؤمنين حتى رد عليه ؟ قلت : قاس الرزق على الإمامة فعرف الفرق بينهما ، بأن الإمامة لا تكون للظالم ، وأما الرزق فربما يكون استدراجاً والمعنى : قال وأرزق من كفر فأمتعه ، فظاهر قوله : « والمعنى قال » أن الضمير في قال لله ـ تعالى ـ وأن « من كفر » منصوب بالفعل المضارع المسند لضمير المتكلم .

و « قليلاً » نعت لمصدر محذوف أو زمان ، وقد تقدم له نظائر واختيار سيبويه فيه ، وقرأ الجمهور : « أضطره » خبراً ، وقرأ يحيى بن وثاب : « إضطره » بكسر الهمزة ووجهها كسر حرف المضارعة ، كقولهم في أخال : إخال ، وقرأ ابن محيصن : « أضطره » بإدغام الضاد في الطاء نحو : اطّجع في اضطجع ، وهي مرزولة لأن الضاد من الحروف الخمسة التي يدغم فيها ولا تدغم هي في غيرها وهي حروف : ضم شغر نحو : اطجع في اضطجع قاله الزمخشري ، وفيه نظر فإن هذه الحروف قد أدغمت في غيرها ، أدغم أبو عمرو الداني اللام في ﴿ يغفر لكم ﴾[٢] والضاد في الشين : ﴿ لبعض شأنهم ﴾[٣] والشين في السين : ﴿ العرش سبيلاً ﴾[٤] وأدغم الكسائي الفاء في الباء : ﴿ نخسف بهم ﴾[٥] وحكى سيبويه أن « مضجعاً » أكثر فدل على أن « مطجعاً كثيراً » .

وقرأ يزيد[٦] بن أبي حبيب : « أضطره » بضم الطاء كأنه للأتباع . وقرأ أبي « فنمتعه ثم نضطره » بالنون .

واضطر افتعل من الضُرِّ وأصله : اضتر فأبدلت التاء طاء ، لأن تاء الافتعال تبدل طاء بعد حروف الإطباق ، وهو معتد وعليه جاء التنزيل وقال :

٧٢٥ ـ اضطَرَّكَ الحِرْزُ مِنْ سَلْمَى إلَى أَجَإٍ ..... [٧]

والاضطرار : الإلجاء والإلزاز إلى الأمر المكروه .

قوله : ﴿ وبئس المصير ﴾ « المصير » فاعل والمخصوص بالذم محذوف أي : النار ومصير : مفعل من صار يصير وهو صالح للزمان والمكان ، وأما المصدر فقياسه الفتح لأن ما كسر عين مضارعه فقياس ظرفية الكسر ومصدره الفتح ولكن النحويين اختلفوا فيما كانت عينه ياء على ثلاثة مذاهب :

---

(١) انظر البحر المحيط (٢/ ٣٨٥) .
(٢) سورة نوح ، آية (٤) .
(٣) سورة النور ، آية (٦٢) .
(٤) سورة الإسراء ، آية (٤٢) .
(٥) سورة سبأ ، آية (٩) .
(٦) يزيد بن سويد الأزدي بالولاء المصري أبو رجاء مفتي أهل مصر في صدر الإسلام وأول من أظهر علوم الدين والفقه بها قال الليث: يزيد عالمنا وسيدنا توفي سنة ١٢٨ هـ ، التذكرة (١/ ١٢١) ، التهذيب (١١/ ٣١٨) ، الأعلام (٨/ ١٨٤) .
(٧) البيت من شواهد البحر (١/ ٣٧٣) ، وهو في اللسان «أجأ» .

أحدهـا : أنه كالصحيح وقد تقدم .

الثاني : أنه مخير فيه .

والثالث : أن يتبع المسموع فيما سمع بالكسر أو الفتح لا يتعدى ، فإن كان « المصير » في الآية اسم مكان فهو قياسي اتفاقاً ، والتقدير : وبئس المصير النار كما تقدم ، وإن كان مصـدراً على رأي من أجازه فـالتقديـر : وبئس الصيرورة صيرورتهم إلى النار .

﴿ إِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَٰعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّآ ۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴿١٢٧﴾ رَبَّنَا وَٱجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِن ذُرِّيَّتِنَآ أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا وَتُبْ عَلَيْنَآ ۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ﴿١٢٨﴾ ﴾

قوله تعالى : ﴿ وإذ يرفع ﴾ : « إذ » عطف على « إذ » قبلها فالكلام فيهما واحد و « يرفع » في معنى رفع ماضياً لأنها من الأدوات المخلصة المضارع للمضي ، وقال الزمخشري : « هي حكاية حال ماضية » .

قال الشيخ[1] : « وفيه نظر » والقواعد : جمع قاعدة وهي الأساس ، والأصل لما فوق وهي صفة غالبة ومعناها الثابتة ، ومنه قعدك الله أي : أسأل الله تثبيتك ، ومعنى رفعها البناء عليها لأنه إذا بنى عليها نقلت من هيئة الانخفاض إلى الارتفاع ، وأما القواعد من النساء فمفردها « قاعد » من غير تاء لأن المذكر لا حظ له فيها ، إذ هي من : قعدت عن الزوج . ولم يقل قواعد البيت بالإضافة لما في البيان بعد الإبهام من تفخيم شأن المبين .

قوله : ﴿ من البيت ﴾ فيه وجهان :

أحدهما : أنه متعلق بـ « يرفع » ومعناها ابتداء الغاية .

والثاني : أنها في محل نصب على الحال من « القواعد » فيتعلق بمحذوف تقديره : كائنة من البيت ، ويكون معنى « من » التبعيض .

قوله : ﴿ وإسماعيل ﴾ فيه قولان :

أحدهما : ـ وهو الظاهر ـ أنه عطف على « إبراهيم » فيكون فاعلاً مشاركاً له في الرفع ، ويكون قوله : ﴿ ربنا تقبل منا ﴾ في محل نصب بإضمار القول ذلك القول في محل نصب على الحال منهما ، أي يرفعان يقولان : ربنا تقبل ، ويؤيد هذا قراءة عبدالله بإظهار فعل القول قرأ : « يقولان ربنا تقبل » أي : قائلين ذلك ، ويجوز ألا يكون هذا القول حالاً بل هو جملة معطوفة على ما قبلها ويكون هو العامل في « إذ » قبله والتقدير : يقولان ربنا تقبل إذ يرفعان أي : وقت رفعهما .

الثاني : الواو واو الحال و « إسماعيل » مبتدأ ، وخبره قول محذوف هو العامل في قوله : « ربنا تقبل » فيكون « إبراهيم » هو الرافع و « إسماعيل » هو الداعي فقط ، قالوا : لأن إسماعيل كان حينئذ طفلاً صغيراً ، ورووه عن علي ـ عليه السلام ـ والتقدير : وإذ يرفع إبراهيم حال كون إسماعيل يقول : ربنا تقبل منا ، وفي المجيء بلفظ الرب تنبيه

---

(١) انظر البحر المحيط (١/٣٨٧) .

بذكر هذه الصفة على التربية والإصلاح ، وتقبل معنى اقبل فتفعل هنا بمعنى المجرد ، وتقدم الكلام على نحو « إنك أنت السميع » من كون « أنت » يجوز فيه التأكيد والابتداء والفصل وتقدمت فيه صفة السمع ، وإن كان سؤال التقبل متأخراً عن العمل للمجاورة كقوله : ﴿ يوم تبيض وجوه وتسودّ وجوه ، فأما الذين اسودت ﴾[1] تأخرت صفة العلم لأنها فاصلة ، ولأنها تشمل المسموعات وغيرها .

قوله : ﴿ مسلمين ﴾ مفعول ثان لجعل لأنه بمعنى التصيير ، والمفعول الأول هو « نا » وقرأ ابن العباس « مسلمين » بصيغة الجمع ، وفي ذلك تأويلان :

أحدهما : أنهما أجريا التثنية مجرى الجمع وبه استدل من يجعل التثنية جمعاً .

والثاني : أنهما أرادا أنفسهما وأهلهما كهاجر .

قوله : ﴿ لك ﴾ فيه وجهان :

أحدهما : أن يتعلق بمسلمين ، لأنه بمعنى نخلص لك أوجهنا نحو : ﴿ أسلمت وجهي ﴾ فيكون المفعول محذوفاً لفهم المعنى .

والثاني : أنه نعت لمسلمين أي : مسلمين مستقرين لك ، أي : مستسلمين ، والأول أقوى معنى .

قوله : ﴿ ومن ذريتنا أمة مسلمة ﴾ فيه قولان :

أحدهما : ـ وهو الظاهر ـ أن « من ذريتنا » صفة لموصوف محذوف هو مفعول أول و « أمة مسلمة » مفعول ثان تقديره : واجعل فريقاً من ذريتنا أمة مسلمة ، وفي « من » حينئذ ثلاثة أقوال :

أحدها : أنها للتبعيض .

والثاني : أجازه الزمخشري أن تكون للتبيين ، قال : كقوله : « وعد الله الذين آمنوا منكم »[2] .

والثالث : أن تكون لابتداء غاية الجعل قاله أبو البقاء .

الثاني من القولين : أن يكون أمة هو المفعول الأول و « من ذريتنا » حال منها ، لأنه في الأصل صفة نكرة ، فلما قدم عليها انتصب حالاً و « مسلمة » هو المفعول الثاني ، والأصل : « واجعل أمة من ذريتنا مسلمة » فالواو داخلة في الأصل على « أمة » وإنما فصل بينهما بقوله : « من ذريتنا » وهو جائز ، لأنه من جملة الكلام المعطوف . وفي إجازته ذلك نظر ، فإن النحويين كأبي علي وغيره منعوا الفصل بالظرف بين حرف العطف إذا كان على حرف واحد وبين المعطوف ، وجعلوا قوله :

٧٢٦ - يَوْماً تَرَاهَا كَشِبْهِ أَرْدِيَةِ الْـ ـعَصْبِ وَيَوْماً أَدِيمَهَا نَغِلاَ[3]

ضرورة ، فالفصل بالحال أبعد وصاراً أجازه نظير قولك : « ضرب الرجل ومتجردة المراءة زيد » وهذا غير

---

(١) سورة آل عمران ، آية (١٠٦) .

(٢) سورة النور ، آية (٥٥) .

(٣) البيت للأعشى انظر ديوانه (١٥٤) ، الخصائص (٢/ ٣٩٥) ، اللسان «نغل» .

فصيح ، ولا يجوز أن يكون « أجعل » المقدرة بمعنى أخلق وأوجد فيتعدى لواحد ويتعلق « من ذريتنا » به ويكون « أمة » مفعولاً به ، لأنه إن كان من عطف المفردات لزم التشريك في العامل الأول ، والعامل الأول ليس معناه « اخلق » إنما معناه صير ، وإن كان من عطف الجمل فلا يحذف إلا ما دل عليه المنطوق ، والمنطوق ليس بمعنى الخلق فكذلك المحذوف ، ألا تراهم منعوا في قوله : ﴿ هو الذي يصلي عليكم وملائكته ﴾[1] أن يكون التقدير : وملائكته يصلون لاختلاف مدلول الصلاتين ، وتأولوا ذلك على قدر مشترك بينهما ، وقوله « لك » فيه الوجهان المتقدمان بعد « مسلمين » .

قوله : ﴿ وأرنا مناسكنا ﴾ الظاهر أن الرؤية هنا بصرية ، فرأى في الأصل يتعدى لواحد ، فلما دخلت همزة النقل أكسبتها مفعولاً ثانياً فـ « نا » مفعولاً أول و « مناسكنا » مفعول ثان ، وأجاز الزمخشري أن تكون منقولة من « رأي » بمعنى عرف ، فتتعدى أيضاً لاثنين كما تقدم ، وأجاز قزم فيما حكاه ابن عطية أنها هنا قلبية ، والقلبية قبل النقل تتعدى لاثنين كقوله :

٧٢٧ - وَإِنَّا لَقَوْمٌ لَا نَرَى الْقَتْلَ سُبَّةً إِذَا مَا رَأَتْهُ عَامِرٌ وَسَلُولُ[2]

وقال الكميت :

٧٢٨ - بِأَيِّ كِتَابٍ أَمْ بِأَيَّةِ سُنَّةٍ تَرَى حُبَّهُمْ عَاراً عَلَيَّ وَتَحْسِبُ[3]

وقال ابن عطية : ويلزم قائله أن يتعدى الفعل منه إلى ثلاثة ، وينفصل عنه بأنه يوجد معدى بالهمزة من رؤية القلب كغير المعدى ، وأنشد قول حطائط بن يعفر :

٧٢٩ - أَرِينِي جَوَاداً مَاتَ هَزْلاً لَأَنَّنِي أَرَى مَا تَرَيْنَ أَوْ بَخِيلاً مُخَلَّدَا[4]

يعني : أنه قد تعدت « علم » القلبية إلى اثنين ، سواء كانت مجردة من الهمزة أم لا ، وحينئذ يشبه أن يكون ما جاء فيه فعل وأفعل بمعنى وهو غريب ، ولكن جعله بيت حطائط من رؤية القلب ممنوع ، بل معناه من رؤية البصر ، ألا ترى أن قوله « جواداً ماتَ » من متعلقات البصر ، فيحتاج في إثبات تعدى « أعلم » القلبية إلى اثنين إلى دليل وقال بعضهم[5] : هي هنا بصرية قلبية معاً ، لأن الحج لا يتم إلا بأمور منها ما هو معلوم ومنها ما هو مبصر ، ويلزمه على هذا الجمع بين الحقيقة والمجاز ، أو استعمال المشترك في معنييه معاً .

وقرأ الجمهور : « أرنا » بإشباع كسر الراء هنا ، وفي النساء[6] وفي الأعراف[7] : ﴿ أرني أنظر ﴾ وفي

---

(١) سورة الأحزاب ، آية (٤٣) .

(٢) البيت للسموأل انظر الحماسة (١/ ٨٠) ، وهو من شواهد البحر (١/ ٣٩٠) .

(٣) انظر المحتسب (١/ ١٧٣) ، الخزانة (٤/ ٥) ، الهمع (١/ ١٥٢) ، العيني (٢/ ٤١٣) ، التصريح (١/ ٢٥٩) ، الدرر (١/ ١٣٤) ، تعليق الفرائد (١/ ٥٧٤) ، المقرب (١/ ١١٦) ، أوضح المسالك (١/ ٢٠٢) ، والمعنى فيه أنه ينعى على الذي يعيب عليه حب أهل البيت فيقول له إلى أي شيء تستند ؟ وبأي آية تستأنس فيم تحكم به .

(٤) وينسب هذا البيت أيضاً لحاتم الطائي وهو في ديوانه (٤٠) ، وفي شرح المفصل لابن يعيش (٨/ ٧٨) ، الخزانة (١/ ١٩٥) ، التصريح (١/ ١١١) ، الطبري (٣/ ٧٨) ، مجاز القرآن (١/ ٥٥) ، عيون الأخبار (٣/ ١٨١) ، أمالي القالي (٢/ ٧٩) ، القرطبي (٢/ ٨٧) ، اللسان «علل» «أنن» .

والشاعر في هذا البيت يخاطب امرأة قائلاً أريني كريماً مات من الهزل والضعف لذهاب ما بيديه من المال في الكرم أو بخيلاً خلده ماله .

(٥) انظر البحر المحيط (١/ ٣٩٠) .

(٦) سورة النساء ، آية (١٥٣) .

(٧) سورة الأعراف ، آية (١٤٣) .

فصلت[١] : ﴿ أرنا اللذين ﴾ وقرأ ابن كثير بالإسكان في الجمع ووافقه في فصلت ابن عامر وأبو بكر عن عاصم ، واختلف عن أبي عمرو فروى عنه السوسي موافقة ابن كثير عن الجميع ، وروى عنه الدوري[٢] اختلاس الكسر فيها ، أما الكسر فهو الأصل ، وأما الاختلاس فحسن مشهور ، وأما الإسكان فللتخفيف شبهوا المتصل بالمنفصل ، فسكنوا كسره كما قالوا في فخِذ : فخْذ ، وكتِف : كتْف .

وقد غلط قوم راوي هذه القراءة ، وقالوا : صار كسر الراء دليلاً على الهمزة المحذوفة فإن أصله : « أرنا » ثم نقل قال الزمخشري تابعاً لغيره ، قال الفارسي : التغليط ليس بشيء ، لأنها قراءة متواترة ، وأما كسرة الراء فصارت كالأصل ، لأن الهمزة مرفوضة الاستعمال ، وقال أيضاً : ألا تراهم أدغموا في ﴿ لكنا هو الله ربي ﴾[٣] والأصل « لكن أنا » نقلوا الحركة وحذفوا ثم أدغموا ، فذهاب الحركة في « أرنا » ليس بدون ذهابها في الإدغام ، وأيضاً فقد سمع الإسكان في هذا الحرف نصاً عن العرب ، قال :

٧٣٠ - أَرْنَا إِدْوَاةَ عَبْدِ اللَّهِ نَمْلَأُهَا مِنْ مَاءِ زَمْزَمَ إِنَّ الْقَوْمَ قَدْ ظَمِئُوا[٤]

وأصل أرنا : أرءنا ، فنقلت حركة الهمزة إلى الراء ، وحذفت هي وقد تقدم الكلام فأشبع من هذا عند قوله : ﴿ حتى نرى الله ﴾[٥] .

والمناسك واحدها : منسك بفتح العين وكسرها ، وقد قرىء[٦] بهما ، والمفتوح هو المقيس لانضمام عين مضارعة ، والمنسك : موضع النسك وهو العبادة .

قوله : ﴿ فيهم ﴾ في هذا الضمير قولان :

أحدهما : أنه عائد على معنى الأمة إذ لو عاد على لفظها لقال : « فيها » قاله أبو البقاء .

والثاني : أنه يعود على الذرية بالتأويل المتقدم ، وقيل : يعود على أهل مكة ويؤيده : ﴿ هو الذي بعث في الأميين رسولاً منهم ﴾[٧] .

رَبَّنَا وَابْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ ءَايَتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَٰبَ وَالْحِكْمَةَ وَيُزَكِّيهِمْ ۚ إِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴿١٢٩﴾ وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَٰهِـۧمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ ۚ وَلَقَدِ اصْطَفَيْنَٰهُ فِى الدُّنْيَا ۖ وَإِنَّهُۥ فِى الْءَاخِرَةِ لَمِنَ الصَّٰلِحِينَ ﴿١٣٠﴾

قوله تعالى : ﴿ منهم ﴾ : في محل نصب ، لأنه صفة لرسولاً ، فيتعلق بمحذوف أي : رسولاً كائناً منهم .

قوله : ﴿ يتلو ﴾ في محل هذه الجملة ثلاثة أوجه :

---

(١) سورة فصلت ، آية (٢٩) .

(٢) حفص بن عمر بن عبد العزيز الأزدي الدوري أبو عمر إمام القراءة في عصره كان ثقة ثبتاً ضابطاً له كتاب « ما اتفقت ألفاظه ومعانيه من القرآن » وغير ذلك توفي سنة ٢٤٦ هـ النشر (١/ ١٣٤) ، إرشاد الأريب (٤/ ١١٨) ، غاية النهاية (١/ ٢٥٥) ، الأعلام (٢/ ٢٦٤) .

(٣) سورة الكهف ، آية (٣٨) .

(٤) البيت من شواهد القرطبي (٢/ ٨٧) .

(٥) سورة البقرة ، آية (٥٥) .

(٦) سورة الحج ، آية (٣٤) .

(٧) سورة الجمعة ، آية (٢) .

أحدهـا : أنها في محل نصب صفة ثانية لرسولاً ، وجاء هذا على الترتيب الأحسن إذ تقدم ما هو شبيه بالمفرد ، وهو المجرور على الجملة .

والثاني : أنها في محل نصب على الحال من رسولاً ، لأنه لما وصف تخصص .

الثالث : أنها حال من الضمير في منهم ، والعامل فيها الاستقرار الذي يتعلق به « منهم » لوقوعه صفة . وتقدم قوله « العزيز » لأنها صفة ذات ، وتأخر « الحكيم » لأنها صفة فعل . ويقال : عَزَّ يَعُزُّ ويَعَزُّ ويَعِزُّ ولكنْ باختلاف المعنى فالمضموم بمعنى غلب ومنه : ﴿ وعزني في الخطاب ﴾[1] والمفتوح بمعنى الشدة : ومنه عز لحم الناقة أي : اشتد ، وعز على هذا الأمر ، والمكسور بمعنى النفاسة وقلة النظير .

قوله تعالى : ﴿ ومن يرغب ﴾ : « من » اسم استفهام بمعنى الإنكار ، فهو نفي في المعنى ، ولذلك جاءت بعده « إلا » التي للإيجاب ومحله رفع بالابتداء و « يرغب » خبره ، وفيه ضمير يعود عليه ، والرغبة أصلها الطلب ، فإن تعدت بـ « في » كانت بمعنى الإيثار له والاختيار نحو : رغبت في كذا ، وإن تعدت بـ « عن » كانت بمعنى الزهادة نحو : رغبت عنك .

قوله : ﴿ إلا من سفه ﴾ في « من » وجهان :

أحدهما : أنها في محل رفع على البدل من الضمير في «يرغب » وهو المختار ، لأن الكلام غير موجب ، الكوفيون يجعلون هذا من باب العطف ، فإذا قلت : ما قام القوم إلا زيد فـ « إلا » عندهم حرف عطف ، وزيد معطوف على القوم ، وتحقيق هذا مذكور في كتب النحو .

الثاني : أنها في محل نصب على الاستثناء و « من » يحتمل أن تكون موصولة ، وأن تكون نكرة موصوفة ، فالجملة بعدها لا محل لها على الأول ، ومحلها الرفع أو النصب على الثاني .

قوله : ﴿ نفسه ﴾ في نصبه سبعة أوجه :

أحدها : ـ وهو المختار ـ أن يكون مفعولاً به لأن ثعلباً والمبرد حكيا أن سفِه بكسر « الفاء » يتعدى بنفسه كما يتعدى سفه بفتح الفاء والتشديد ، وحكي عن أبي الخطاب[2] أنها لغة وهو اختيار الزمخشري ، فإنه قال : سفه نفسه : امتهنها واستخف بها ، ثم ذكر أوجهاً أخر ، ثم قال : والوجه الأول وكفى شاهداً له بما جاء في الحديث : « الكبر أن تسفه الحق وتغمص الناس »[3] .

الثاني : أنه مفعول به ولكن على تضمين « سفه » معنى فعل يتعدى ، فقدره الزجاج وابن جني بمعنى جهل ، وقدره أبو عبيدة بمعنى أهلك .

الثالث : أنه منصوب على إسقاط حرف الجر تقديره : سفه في نفسه .

---

(١) سورة صّ ، آية (٢٣) .

(٢) عبد الحميد بن عبد المجيد أبـو الخطاب الأخفش الأكبر مولى قيس بن ثعلبة كان إماماً في العربية وهو أول من فَسّر الشعـر تحت كـل بيت تـوفي سنـة ١٧٧ هـ إنبـاه الـرواة (٢/١٥٧) ، البغية (٢/٧٤) .

(٣) ذكره الهيثمي في المجمع ٥/١٣٦ ، وعزاه للبزار وأحمد وقال: رجال أحمد ثقات .

الرابع : توكيد لمؤكد محذوف تقديره : سفه قوله نفسه ، فحذف المؤكد قياساً على النعت والمنعوت حكاه محكي .

الخامس : أنه تمييز وهو قول بعض الكوفيين ، قال الزمخشري : ويجوز أن يكون في شذوذ تعريف المميز نحو قوله :

٧٣١ - ..... وَلَا بِفَزَارَةَ الشُّعْرِ الرِّقَابَا[1]

٧٣٢ - ..... أَجَبَّ الظَّهْرِ لَيْسَ لَهُ سَنَام[2]

فجعل الرقاب والظهر تمييزين ، وليس كذلك بل هما مشبهان بالمفعول به ، لأنهما معمولا صفة مشبهة ، وهي الشعر جمع أشعر وأجب وهو اسم .

السادس : أنه مشبه بالمفعول به ، وهو قول بعض الكوفيين .

السابع : أنه توكيد لمن سفه ، لأنه في محل نصب على الاستثناء في أحد القولين ، وهو تخريج غريب نقله صاحب « العجائب والغرائب » والمختار الأول لأن التضمين لا ينقاس ، وكذلك حرف الجر ، وأما حذف المؤكد وإبقاء التوكيد فالصحيح لا يجوز ، وأما التمييز لا يقع معرفة ، وما ورد نادراً أو متأول ، وأما النصب على التشبيه بالمفعول فلا يكون في الأفعال إنما يكون في الصفات المشبهة خاصة .

قوله : ﴿ في الآخرة ﴾ فيه خمسة أوجه :

أحدها : أنه متعلق بالصالحين على أن الألف واللام للتعريف وليست موصولة .

الثاني : أنها متعلقة بمحذوف تقديره : أعني في الآخرة نحو : لك بعد سقيا .

الثالث : أن يتعلق أيضاً لكن من جنس الملفوظ به أي : وإنه لصالح في الآخرة لمن الصالحين .

الرابع : أن يتعلق بقوله « الصالحين » وإن كانت آل موصولة : لأنه يغتفر في الظروف وشبهها ما لا يغتفر في غيرها اتساعاً ، ونظيره قوله :

٧٣٣ - رَبَّيْتُهُ حَتَّى إِذَا تَمَعْدَدَا كَانَ جَزَائِي بِالْعَصَى أَنْ أُجْلَدَا[3]

الخامس : أن يتعلق بـ « اصطفيناه » قال الحسين بن الفضل : في الكلام تقديم وتأخير مجازه : ولقد اصطفيناه في الدنيا والآخرة ، وهذا ينبغي ألا يجوز مثله في القرآن لنبو السمع عنه .

---

(١) عجز بيت للحارث بن ظالم المري وصدره:
فما قومي بثعلبة بن سعد .....
انظر الحماسة الشجرية (٢٤٧/١) ، الكشاف (١٨٩/١) .

(٢) عجز بيت للنابغة وصدره:
ونأخذ بعده بذناب عيش .....
انظر ديوانه (١٥٧) ، وهو من شواهد الكتاب (١٩٦/١) ، أمالي ابن الشجري (١٤٣/٢) .

(٣) البيت للعجاج وهو في ملحق ديوانه (٢٨١/٢) ، شرح المفصل لابن يعيش (١٥١/٩) ، المحتسب (٣١٠/٢) ، الخزانة (٥٦٣/٣) ، المخصص (١٧٥/١٤) ، التهذيب (٢٦٠/٢) ، (معد) ، المنصف (١٢٩/١) ، والبيت من أرجوزة للعجاج يعاقب فيها ابنة رؤبة وقوله (تمعددا) ، من لفظ معد بن عدنان .

والاصطفاء : الاختيار افتعال من صفوة الشيء وهي خياره ، وأصله : اصتفى إنما قلبت تاء الافتعال طاء مناسبة للصاد ، لكونها حرف أطباق ، وتقدم ذلك عند قوله : « أضطره »[1] وأكد جملة اصطفاء باللام ، والثانية بإن واللام ، لأن الثانية محتاجة لمزيد تأكيد ، وذلك أن كونه في الآخرة من الصالحين أمر مغيب فاحتاج الإخبار به إلى فضل توكيد ، وأما اصطفاء الله له فقد شاهدوه منه ، ونقله جيل بعد جيل .

إِذْ قَالَ لَهُۥ رَبُّهُۥٓ أَسْلِمْ ۖ قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٣١﴾ وَوَصَّىٰ بِهَآ إِبْرَٰهِـۧمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَٰبَنِىَّ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰ لَكُمُ ٱلدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿١٣٢﴾

قوله تعالى : ﴿ إذ قال له ربه ﴾ : في « إذ » خمسة أوجه :

أصحها أنه منصوب بـ « قال أسلمت » أي : قال أسلمت وقت قول الله له أسلم .

الثاني : أنه بدل من قوله « في الدنيا » .

الثالث : أنه منصوب باصطفيناه .

الرابع : أنه منصوب بـ « اذكر » مقدراً ذكر ذلك أبو البقاء والزمخشري ، وعلى تقدير كونه معمولاً لاصطفيناه أو لـ « اذكر » مقدراً يبقى قوله : « قال أسلمت » غير منتظم مع ما قبله ، إلا أن يقدر حذف حرف عطف أي : فيقال : أو يجعل جواباً لسؤال مقدر أي : ما كان جوابه ؟ فقيل : قال أسلمت .

الخامس : أبعد بعضهم فجعله مع ما بعده في محل نصب على الحال ، والعامل فيه « اصطفيناه » .

وفي قوله : ﴿ إذ قال له ربه ﴾ التفات إذ لو جاء على نسقه لقيل : إذ قلنا لأنه بعد ولقد اصطفيناه ، وعكسه في الخروج من الغيبة إلى الخطاب ، قوله :

٧٣٤ - بَـاتَـتْ تَشَكَّى إلَـيَّ النَّـفْسُ مُـجْـهِـشَـةً وَقَـدْ حَمَلْتُـكَ سَبْعـاً بَعْـدَ سَبْعِينَـا[2]

وقوله : ﴿ لرب العالمين ﴾ فيه من الفخامة ما ليس في قوله « لك » أو « لربي » لأنه إذا اعترف بأنه رب جميع العالمين ، اعترف بأنه ربه وزيادة بخلاف الأول ، فلذلك عدل عن العبارتين ، وفي قوله : « أسلم » حذف مفعول تقديره : أسلم لربك .

قوله تعالى : ﴿ ووصى ﴾ : قرىء من وصى ، وفيه معنى التكثير باعتبار المفعول الموصى ، وأوصى رباعياً وهي قراءة نافع وابن عامر ، وكذلك هي في مصاحف المدينة والشام ، وقيل أوصى ووصى بمعنى .

والضمير في « بها » فيه ستة أقوال :

أحدها : أنه يعود على الملة في قوله : « ومن يرغب عن ملة إبراهيم » .

---

(١) سورة البقرة ، آية (١٢٦) .

(٢) البيت للبيد انظر ديوانه (٣٥٢) ، وهو من شواهد البحر (١/ ٣٩٥) ، الطبري (١/ ٥٢) ، الأضداد (١١٧) .

قال الشيخ[١]: وبه ابتدأ الزمخشري ، ولم يذكر المهدوي غيره ، والزمخشري ـ رحمه الله ـ لم يذكر هذا ، وإنما ذكر عوده على قوله « أسلمت » لتأويله بالكلمة ، قال الزمخشري : والضمير في « بها » لقوله : ﴿ **أسلمت لرب العالمين** ﴾ على تأويل الكلمة والجملة ونحوه رجوع الضمير في قوله ﴿ وجعلها كلمة باقية ﴾[٢] إلى قوله : ﴿ إني براء مما تعبدون إلا الذي فطرني ﴾ وقوله : ﴿ كلمة باقية ﴾ دليل على أن التأنيث على معنى الكلمة انتهى .

الثاني : أنه يعود على الكلمة المفهومة من قوله « أسلمت » كما تقدم تقريره عن الزمخشري ، قال ابن عطية : وهو أصوب لأنه أقرب مذكور .

الثالث : أنه يعود على متأخر وهو الكلمة المفهومة من قوله : ﴿فلا تموتن إلا وأنتم مسلمون﴾ .

الرابع : يعود إلى كلمة الإخلاص ، وإن لم يجر لها « ذكر » .

الخامس : أنه يعود على الطاعة للعلم بها أيضاً .

السادس : أنه يعود على الوصية المدلول عليها بقوله : « ووصى » و « بها » يتعلق لوصى و « بنيه » مفعول به .

قوله : ﴿ **ويعقوب** ﴾ الجمهور على رفعه ، وفيه قولان :

أظهرهما : أنه عطف على إبراهيم ويكون مفعوله محذوفاً أي : ووصى يعقوب بنيه أيضاً .

والثاني : أن يكون مرفوعاً بالابتداء وخبره محذوفاً تقديره ويعقوب قال : يا بني إن الله اصطفى ، وقرأ إسماعيل بن عبدالله[٣] وعمرو بن فائد[٤] بنصبه عطفاً على بنيه أي : ووصى إبراهيم يعقوب أيضاً .

قوله : ﴿ **يا بني** ﴾ فيه وجهان :

أحدهما : أنه من مقول إبراهيم ، وذلك على القول بعطف يعقوب على إبراهيم ، أو على قراءته منصوباً .

والثاني : أنه من مقول يعقوب ، إن قلنا رفعه بالابتداء ، ويكون قد حذف مقول إبراهيم للدلالة عليه ، تقديره : « ووصى إبراهيم بنيه يا بني ، وعلى كل تقدير فالجملة من قوله « يا بني » وما بعدها « منصوبة » بقول محذوف على رأي البصريين ، أي : فقال يا بني ، وبفعل الوصية لأنها في معنى القول على رأي الكوفيين ، وقال الراجز :

٧٣٥ ـ رَجُلَانِ مِنْ ضَبَّةَ أَخْبَرَانَا إِنَّا رَأَيْنَا رَجُلًا عُرْيَانَا[٥]

بكسر الهمزة على إضمار القول ، أو لإجراء الخبر مجرى القول ، ويؤيد تعلقها بالوصية قراءة ابن مسعود : « أن يا بني » بـ « أن » المفسرة ، ولا يجوز أن تكون هنا مصدرية ، لعدم ما ينسبك منه مصدر ، ومن أبى جعلها مفسرة وهم الكوفيون يجعلونها زائدة .

---

(١) البحر المحيط (١/٣٩٨) .

(٢) سورة الزخرف ، آية (٢٨) .

(٣) أبو إسحاق المكي وهو أحد شيوخ الشافعي رضي الله عنه توفي سنة ١٧٠ هـ غاية النهاية (١/١٦٥) .

(٤) عمرو بن فائد أبو علي الأسواري التميمي معتزلي قدري من القراء من أهل البصرة له تفسير كبير قال الحافظ ابن حجر مات بعد المائتين بيسير لسان الميزان (٤/٣٧٢) ، اللباب (١/٤٧) ، الأعلام (٥/٨٣) .

(٥) البيت في المحتسب (١/١٠٩) ، الخصائص (٢/٣٣٨) ، وهو من شواهد البحر (١/٣٩٩) .

ويعقوب علم أعجمي ، ولذلك لا ينصرف ، ومن زعم أنه سمي يعقوب لأنه ولد عقب العيص أخيه ، وكانا توأمين ، أو لأنه كثر عقبه ونسله فقد وهم لأنه كان ينبغي أن ينصرف لأنه عربي مشتق ، ويعقوب أيضاً ذكر الحجل[1] إذا سمي به المذكر انصرف ، والجمع يعاقبة ويعاقيب .

و « اصطفى » ألفه عن ياء ، تلك الياء منقلبة عن واو ، لأنها من الصفوة ، ولما صارت الكلمة أربعة فصاعداً قلبت ياء ثم انقلبت ألفاً و « لكم » أي لأجلكم والألف واللام في « الذين » للعهد .

قوله : ﴿ فلا تموتن إلا ﴾ هذا نهي عن الصورة عن الموت ، وهو في الحقيقة نهي عن كونهم على خلاف حال الإسلام إذا ماتوا كقولك : « لا تصل إلا وأنت خاشع » فنهيك له ليس عن الصلاة إنما هو عن ترك الخشوع في حال صلاته ، والنكتة في إدخال حرف النهي على الصلاة ، وهي غير منهي عنها هي إظهار أن الصلاة التي لا خشوع فيها كالصلاة كأنه قال : أنهاك عنها إذا لم تصلها على هذه الحال ، وكذلك المعنى في الآية إظهار أن موتهم لا على حال الثبات على الإسلام موت لا خير فيه ، وإن حق هذا الموت ألا يجعل فيهم .

وأصل تموتن : تموتونن : النون الأولى علامة الرفع ، والثانية المشددة للتوكيد ، فاجتمع ثلاثة أمثال ، فحذف نون الرفع ، لأن نون التوكيد أولى بالبقاء ، لدلالتها على معنى مستقل فالتقى ساكنان : الواو والنون الأولى المدغمة ، فحذفت الواو لالتقاء الساكنين ، وبقيت الضمة تدل عليها ، وهكذا كل ما جاء من نظائره . ﴿ إلا وأنتم مسلمون ﴾ هذا استثناء مفرغ من الأحوال العامة و « أنتم مسلمون » مبتدأ وخبر في محل نصب على الحال ، كأنه قال ـ تعالى ـ : « لا تموتن على كل حال إلا على هذه الحال » والعامل فيها ما قبل إلا .

أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ ٱلْمَوْتُ إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ مَا تَعْبُدُونَ مِنۢ بَعْدِى قَالُوا۟ نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ ﴿١٣٣﴾

قوله تعالى : ﴿ أم ﴾ : في أم هذه ثلاثة أقوال :

أحدها : وهو المشهور أنها منقطعة ، والمنقطعة تقدر بـ « بل » وهمزة الاستفهام ، وبعضهم يقدرها ببل وحدها ، ومعنى الإضراب انتقال من شيء إلى شيء لا إبطال له ، ومعنى الاستفهام الإنكار والتوبيخ ، فيؤول معناه إلى النفي أي : بل أكنتم شهداء يعني لم تكونوا .

الثاني : أنها بمعنى همزة الاستفهام وهو قول ابن عطية والطبري ، لا أنهما اختلفا في محلها : فإن ابن عطية قال : وأم تكون بمعنى ألف الاستفهام في صدر الكلام لغة يمانية ، وقال الطبري : إن أم يستفهم بها وسط كلام قد تقدم صدره .

---

(١) الحجل بالفتح الذكر من القبج الواحدة حجلة واسم جمعه حجلى ولم يأت جمع على فعلى بكسر الفاء إلا حرفان حجلى وظربى . والحجل طائر على قدر الحمام كالقط أحمر المنقار والرجلين ويسمى دجاج البر وهو صنفان نجدي وتهامي انظر التفصيل في حياة الحيوان للدميري (١/٧٠٢) .

قال الشيخ[١] : في قول ابن عطية : ولم أقف لأحد من النحويين على ما قال ، وقال في قول الطبري : وهذا أيضاً قول غريب .

الثالث : أنها متصلة وهو قول الزمخشري ، قال الزمخشري بعد أن جعلها منقطعة وجعل الخطاب للمؤمنين قال بعد ذلك : وقيل الخطاب لليهود ، لأنهم كانوا يقولون : ما مات نبي إلا على اليهودية ، إلا أنهم لو شهدوه وسمعوا ما قاله لبنيه وما قالوه ، لظهر لهم حرصه على ملة الإسلام ، ولما ادعوا عليه اليهودية ، فالآية منافية لقولهم فكيف يقال لهم : أم كنتم شهداء ؟ ولكن الوجه أن تكون « أم » متصلة على أن يقدر قبلها محذوف كأنه قيل : أتدعون على الأنبياء اليهودية أم كنتم شهداء ، يعني أن أوائلكم من بني إسرائيل كانوا مشاهدين له إذ أراد بنيه على التوحيد وملة الإسلام ، فما لكم تدعون على الأنبياء ما هم منه براء ؟ .

قال الشيخ[٢] : ولا أعلم أحداً أجاز حذف هذه الجملة ، ولا يحفظ ذلك في شعر ولا غيره لو قلت : « أم زيد » تريد : « أقام عمرو أم زيد » لم يجز ، وإنما يجوز حذف المعطوف عليه مع الواو والفاء إذا دل عليه دليل كقولك : « بلى وعمراً » لمن قال : لم يضرب زيداً ، وقوله ـ تعالى ـ : ﴿ فانفجرت ﴾[٣] أي فضرب فانفجرت وندر حذفه مع أو كقوله :

٧٣٦ ـ فَهَلْ لَكَ أَوْ مِنْ وَالِدٍ لَكَ قَبْلَنَا ..... [٤]

أي : من أخ أو والد ، ومع حتى كقوله :

٧٣٧ ـ فَوَاعَجَباً حَتَّى كُلَيْبٌ تَسُبُّنِي كَأَنَّ أَبَاهَا نَهْشَلٌ أَوْ مُجَاشِعُ[٥]

أي : يسبني الناس حتى كليب على نظر فيه ، وإنما الجائز حذف « أم » مع ما عطفت كقوله :

٧٣٨ ـ دَعَانِي إِلَيْهَا الْقَلْبُ إِنِّي لِأَمْرِهِ سَمِيعٌ فَمَا أَدْرِي أَرُشْدٌ طِلَابُهَا[٦]

أي : أم في ، وإنما جاز ذلك ، لأن المستفهم عن الإثبات يتضمن نقيضه ، ويجوز حذف الثواني المقابلات إذا دل عليها المعنى ، ألا ترى إلى قوله ﴿ تقيكم الحر ﴾[٧] كيف حذف ، « والبرد » انتهى . و « شهداء » خبر كان ، وهو جمع شاهد ، أو شهيد وقد تقدم أول السورة[٨] .

قوله : ﴿ إذ حضر ﴾ « إذ » منصوب بشهداء على أنه ظرف لا مفعول به ، أي : شهداء وقت حضور الموت إياه ،

---

(١) انظر البحر المحيط (١/٤٠١) .
(٢) انظر البحر المحيط (١/٤٠١) .
(٣) سورة البقرة ، آية (٦٠) .
(٤) صدر بيت لأمية الهذلي وعجزه :
..... يرشح أولاد العشار ويفصل
انظر شرح أشعار الهذليين (٢/٥٣٧) .
(٥) البيت للفرزدق انظر ديوانه (٣٦١) ، وهو من شواهد الكتاب (٣/١٨) ، شرح المفصل لابن يعيش (٨/١٨) ، المقتضب (٢/٣٩) ، الهمع (٢/٢٤) ، الدرر (٢/١٦) ، معاني الفراء (١/١٣٨) ، المغني (١/١٢٩) ، الخزانة (٩/٤٧٥ ـ ٤٧٦) ، نهشل ومجاشع : ابنا دارم وهم رهط الفرزدق والمعنى أنه يتعجب كل العجب لسب الناس إياه حتى كليب تجترىء عليه بالسب على ضعتها وهو أنها بين القبائل فترى نفسها وكأنها من بني نهشل أو مجاشع .
(٦) البيت لأبي ذؤيب انظر ديوان الهذليين(١/٧١) ، الأشموني (٣/١١٦) ، المغني (١/١٣) ، الهمع (١/١٣٢) ، الدرر (٢/١٧٢) ، البحر (١/٤٠١) .
(٧) سورة النحل ، آية (٨١) .
(٨) سورة البقرة ، آية (٢٣) .

وحضور الموت كناية عن حضور أسبابه ، ومقدماته ، قال الشاعر :

٧٣٩ ـ وَقُـلْ لَهُمْ بَـادِرُوا بِـالْعُـذْرِ وَالْتَـمِسُـوا قَـوْلاً يُبَـرِّئُكُـمْ إِنِّـي أَنَـا الْـمَـوْتُ[1]

أي : أنا سببه والمشهور نصب يعقوب ورفع « الموت » ، قدم المفعول اهتماماً ، وقرأ[2] بعضهم بالعكس ، وقرىء[3] « حضر » بكسر الضاد قالوا : والمضارع يحضر بالضم شاذ ، وكأنه من التداخل وقد تقدم .

قوله : « إذ قال » « إذ » هذه فيها قولان :

أحدهما : بدل من الأولى ، والعامل فيها : إما العامل في إذ الأولى إن قلنا إن البدل لا على نية تكرار العامل ، أو عامل مضمر إن قلنا بذلك .

الثاني : أنها ظرف لحضر .

قوله : ﴿ ما تعبدون ﴾ ؟ « مـا » اسم استفهام في محـل نصب ، لأنه مفعـول مقدم بتعبـدون ، وهو واجب التقديم ، لأن له صدر الكلام ، وأتى بـ « ما » دون « من » لأحد أربعة معان :

أحدها : أن « ما » للمبهم أمره ، فإذا علم فرق بـ « ما » و « من » ، قال الزمخشري : وكفاك دليلاً قول العلماء « من لما يعقل » .

الثاني : أنها سؤال عن صفة المعبود ، قال الزمخشري : كما تقول : ما زيد ؟ تريد : أفقيه أم طبيب ، أم غير ذلك من الصفات .

الثالث : أن المعبودات ذلك الوقت كانت غير عقلاء كالأوثان والأصنام والشمس والقمر ، فاستفهم بـ « ما » التي لغير العاقل ، فعرف بنوه ما أراد ، فأجابوه بالحق .

الرابع : أنه اختبرهم وامتحنهم فسألهم بـ « ما » دون « من » ، لئلا يطرق لهم الاهتداء ، فيكون كالتلقين لهم ، ومقصوده الاختبار .

وقوله : ﴿ من بعدي ﴾ أي : بعد موتي .

قوله : ﴿ وإله آبائك ﴾ أعاد ذكر الإله لئلا يعطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار ، والجمهور على « آبائك » . وقرأ الحسن ويحيى وأبو رجاء « أبيك » ، وقرأ أُبي : « وإله إبراهيم » فأسقط « آبائك » فأما قراءة الجمهور فواضحة ، وفي « إبراهيم » وما بعده حينئذ ثلاثة أوجه :

أحدها : أنه بدل .

والثاني : أنه عطف بيان ، ومعنى البدلية فيه التفصيل .

الثالث : أنه منصوب بإضمار « أعني » فالفتحة على هذا علامة للنصب ، وعلى القولين قبله علامة للجر ، لعدم

---

(١) البيت لرويشد بن كثير انظر الحماسة (١/١٠٢) ، القرطبي (٢/٢٥٨) .

(٢) انظر مختصر الشواذ ص (١٠) .

(٣) انظر مختصر الشواذ ص (٩) .

الصرف ، وفيه دليل على تسمية الجد والعم أباً ، فإن إبراهيم جده ، وإسماعيل عمه ، كما يطلق على الخالة أب ، ومنه : ﴿ ورفع أبويه ﴾[١] في أحد القولين ، قال بعضهم : وهذا من باب التغليب يعني أنه غلب الأب على غيره ، وفيه نظر ، فإنه قد جاء هذا الإطلاق حيث لا تثنية ولا جمع ، فيغلب فيهما ، قال عليه السلام : « ردوا علي أبي » يعني العباس .

وأما قراءة أبيك فتحتمل وجهين :

أحدهما : أن يكون مفرداً غير جمع ، وحينئذ : فإما أن يكون واقعاً موقع الجمع أو لا ، فإن كان واقعاً موقع الجمع فالكلام في « إبراهيم » وما بعده كالكلام فيه على القراءة المشهورة ، وإن لم يكن واقعاً موقعه بل أريد به الإفراد لفظاً ومعنى ، فيكون « إبراهيم » وحده على الأوجه الثلاثة المتقدمة ، ويكون إسماعيل وما بعده عطفاً على « أبيك » . أي : وإله إسماعيل .

الثاني : يكون جمع سلامة بالياء والنون ، وإنما حذفت النون للإضافة ، وقد جاء جمع أب على « أبُون » رفعاً و « أبين » جراً ونصباً ؛ حكاها سيبويه قال الشاعر :

٧٤٠ - فَلَمَّا تَبَيَّنَ أَصْوَاتَنَا بَكَيْنَ وَفَدَّيْنَنَا بِالأَبِينَا[٢]

ومثله :

٧٤١ - فَقُلْنَا أَسْلِمُوا إِنَّا أَبُوكُمْ ..... [٣]

والكلام في إبراهيم وما بعده كالكلام فيه بعد جمع التكسير ، وإسحق علم أعجمي ، ويكون مصدر إسحق ، فلو سمي به مذكر لانصرف والجمع أساحقة وأساحيق .

قوله : ﴿ إلهاً واحداً ﴾ فيه ثلاثة أوجه :

أحدها أنه بدل من « إلهك » بدل نكرة موصوفة من معرفة ، كقوله : ﴿ بالناصية ناصية كاذبة ﴾[٤] ، والبصريون لا يشترطون الوصف مستدلين بقوله :

٧٤٢ - فَلاَ وَأَبِيكَ خَيْرٍ مِنْكَ إِنِّي لَيُؤْذِينِي التَّحَمْحُمُ وَالصَّهِيلُ[٥]

فـ « خير » بدل من « أبيك » ، وهو نكرة غير موصوفة .

---

(١) سورة يوسف ، آية (١٠٠) .

(٢) البيت لزياد بن واصل السلمي وهو من شواهد الكتاب (٤٠٦/٣) ، المحتسب (١١٢/١) ، الخصائص (٣٤٦/١) ، أمالي ابن الشجري (٣٧/٢) ، شرح المفصل لابن يعيش (٣٧/٣) ، البحر المحيط (٤٠٢/١) ، اللسان «أبى» .

(٣) البيت للعباس بن مرداس السلمي من قصيدة له في غزوة حنين يذكر فيها فرار قارب بن الأسود ورواية البيت هكذا:

فقلنا أسلموا إنا أخوكم

وقد برأت من الإحن الصدور

انظر الديوان ص ٥٢ رقم ١٢ ، والإحن : جمع إحنة وهي العداوة . وهو في السيرة النبوية (٤٥١/٢) ، مجاز القرآن لأبي عبيدة (٧٩/١) ، (١٣١/١) ، والجمهرة لابن دريد (٤٨٤/٣) ، سر صناعة الإعراب لابن جني (٢٥٨/١) ، وهو في اللسان «أخو» ، القرطبي (١٣٩/٢) .

(٤) سورة العلق ، آية (١٥) .

(٥) البيت لشمير بن الحارث انظر الخزانة (٣٦٢/٢) ، النوادر (١٢٤) .

والثاني : أنه حال من « إلهك » ، والعامل فيه « نعبد » ، وفائدة البدل والحال التنصيص على أن معبودهم فرد إذ إضافة الشيء إلى كثير توهم تعداد المضاف فنص بها على نفي ذلك الإبهام ، وهذه الحال تسمى « حالاً موطئة » ، وهي أن تذكرها ذاتاً موصوفة نحو : جاء زيد رجلاً صالحاً .

الثالث : وإليه نحا الزمخشري : أن يكون منصوباً على الاختصاص ، أي : نريد بإلهك إلهاً واحداً .

قال الشيخ[١] : وقد نص النحويون على أن المنصوب على الاختصاص لا يكون نكرة ، ولا مبهماً .

قوله : ﴿ ونحن له مسلمون ﴾ في هذه الجملة ثلاثة أوجه :

أحدها : أنها معطوفة على قوله : « نعبد » يعني أنها تتمة جوابهم له فأجابوه بزيادة .

والثاني : أنها حال من فاعل « نعبد » ، والعامل « نعبد » .

الثالث : وإليه نحا الزمخشري : ألا يكون لها محل ؛ بل هي جملة اعتراضية مؤكدة ، أي : ومن حالنا أنا له مخلصون .

قال الشيخ[٢] : ونص النحويون على أن جملة الاعتراض هي التي تفيد تقوية في الحكم : إما بين جزئي صلة وموصول كقوله :

٧٤٣ ـ ماذا ـ ولا عتب في المقدور ـ رمت أما ... يكفيك بالنجح أم خسر وتضليل[٣]

وقوله :

٧٤٤ ـ ذَاكَ الَّذِي ـ وَأَبِيكَ ـ يَعْرِفُ مَالِكاً ... وَالْحَقُّ يَدْفَعُ تُرَّهَاتِ الْبَاطِلِ[٤]

أو بين مسند ومسند إليه كقوله :

٧٤٥ ـ وَقَدْ أَدْرَكَتْنِي ـ وَالْحَوَادِثُ جَمَّةٌ ... أَسِنَّةُ قَوْمٍ لاَ ضِعَافٍ وَلاَ عُزْلِ[٥]

أو بين شرط وجزاء ، أو قسم وجوابه ، مما بينها تلازم ما ، وهذه الجملة قبلها كلام مستقل عما بعدها لا يقال : إن بين المشار إليه ، وبين الإخبار عنه تلازماً ، لأن ما قبلها من مقول بني يعقوب ، وما بعدها من كلام الله تعالى ، أخبر بها عنهم ، والجملة الاعتراضية إنما تكون من المناطق بالمتلازمين لتوكيد كلامه . انتهى ملخصاً ، وقال ابن عطية : ونحن له مسلمون ابتداء وخبر ، أي : كذلك كنا ونحن نكون .

قال الشيخ[٦] : يظهر منه أنه جعل هذه الجملة عطفاً على جملة محذوفة ولا حاجة إليه .

---

(١) انظر البحر المحيط (١/٤٠٣) .
(٢) البحر المحيط (١/٤٠٣) .
(٣) البيت في همع الهوامع (١/٨٨) ، الدرر (١/٦٥) .
(٤) البيت لجرير انظر ديوانه (٣٢٥) ، المغني (٢/٣٩١) ، الخصائص (١/٣٣٦) ، الهمع (١/٨٨) ، الدرر (١/٦٥) .
(٥) البيت لجويرية بن زيد انظر الخصائص (١/٣٣١) ، الهمع (١/٢٤٨) ، أمالي ابن الشجري (١/٢١٥) ، الدرر (١/٢٠٥) .
(٦) البحر المحيط (١/٤٠٤) .

تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْ وَلَا تُسْـَٔلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿١٣٤﴾ وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَىٰ تَهْتَدُوا قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴿١٣٥﴾

قوله تعالى : ﴿ تلك أمة ﴾ : « تلك » مبتدأ ، و « أمة » خبره ، ويجوز أن تكون « أمة » بدلاً من « تلك » ، و « قد خلت » خبر للمبتدأ ، وأصل تلك : تي فلما جيء باللام للبعد حذفت الياء لالتقاء الساكنين ، فإن قيل : لِمَ لَمْ تكسر اللام حتى لا تحذف الياء ؟ فالجواب أنه يثقل اللفظ بوقوع الياء بين كسرتين ، وزعم الكوفيون أن التاء وحدها هي الاسم ، وليس ثم شيء محذوف ، وقوله : « قد خلت » جملة فعلية في محل رفع صفة لـ « أمة » إن قيل إنها خبر « تلك » ، أو خبر « تلك » إن قيل إن « أمة » بدل من « تلك » كما تقدم ، و « خلت » أي صارت إلى الخلاءِ ، وهي الأرض التي لا أنيس بها ، والمراد به ماتت ، والمشار إليه هو إبراهيم ويعقوب وأبناؤهم .

قوله : ﴿ لها ما كسبت ﴾ في هذه الجملة ثلاثة أوجه :

أحدها : أن تكون صفة لأمة أيضاً فيكون محلها رفعاً .

والثاني : أن تكون حالاً من الضمير في « خلت » ، فمحلها نصبٌ أي : خلت ثابتاً لها كسبها .

الثالث : أن تكون استئنافاً فلا محل لها . وفي ما من قوله : « ما كسبت » ثلاثة أوجه :

أظهرها : أنها بمعنى الذي .

والثاني : أنها نكرة موصوفة ، والعائد على كلا القولين محذوف ، أي : كسبته إلا أن الجملة لا محل لها على الأول .

والثالث : أن تكون مصدرية ، فلا تحتاج إلى عائد على المشهور ، ويكون المصدر واقعاً موقع المفعول ، أي : لها مكسوبها ، أو يكون ثم مضاف أي : لها جزاء كسبها .

قوله : ﴿ ولكم ما كسبتم ﴾ إن قيل : إن قوله « لها ما كسبت » مستأنف كانت هذه الجملة عطفاً عليه ، وإن قيل إنه صفة أو حال فلا ، أما الصفة فلعدم الرابط فيها ، وأما الحال فلاختلاف زمان استقرار كسبها لها وزمان استقرار كسب المخاطبين ، وعطف الحال على الحال يوجب اتحاد الزمان ، و « ما » من قوله : « ما كسبتم » كـ « ما » المتقدمة .

قوله : ﴿ ولا تسألون ﴾ هذه الجملة استئناف ليس إلا ، ومعناها التوكيد لما قبلها ، لأنه لما تقدم أن أحداً لا ينفعه كسب أحد ؛ بل هو مختص به إن خيراً وإن شراً ، فلذلك لا يسأل أحد عن غيره ، وذلك أن اليهود افتخروا بأسلافهم ، فأخبروا بذلك ، و « ما » يجوز فيها الأوجه الثلاثة من كونها موصولة اسمية ، أو حرفية ، أو نكرة ، وفي الكلام حذف أي : ولا يسألون عما كنتم تعملون ، قال أبو البقاء : ودل عليه : لها ما كسبت ولكم ما كسبتم انتهى . ولو جعل الدال قوله : « ولا تسألون عما كانوا يعملون » كان أولى ، لأنه مقابلة .

قوله تعالى : ﴿ هوداً أو نصارى ﴾ : الكلام في أو كالكلام فيها عند .

قوله : وقالوا : « لن يدخل الجنة إلا من كان هوداً أو نصارى »[1] ، وقد تقدم و « تهتدوا » جزم على جواب

---

(١) سورة البقرة ، آية (١١١) .

الأمر ، وقد عرف ما فيه من الخلاف : أعني هل جزمه بالجملة قبله أو بـ « إنْ » مقدرة ؟ .

قوله : ﴿ ملة إبراهيم ﴾ قرأ الجمهور : « ملة » نصباً ، وفيها أربعة أوجه :

أحدها : أنه مفعول فعل مضمر ، أي : بل نتبع ملة ، لأن معنى كونوا هوداً : اتبعوا اليهودية أو النصرانية .

الثاني : أنه منصوب على خبر كان ، أي : بل تكون ملة ، أي : أهل ملة كقوله عدي بن حاتم : « إني من دين » أي : من أهل دين ، وهو قول الزجاج وتبعه الزمخشري .

الثالث : أنه منصوب على الإغراء أي : الزموا ملة ، وهو قول أبي عبيدة ، وهذا الوجه الأول في أنه مفعول به ، وإن اختلف العامل .

الرابع : أنه منصوب على إسقاط حرف الجر ، والأصل : نقتدي بملة إبراهيم ، فلما حذف الحرف انتصب ، وهذا يحتمل أن يكون من كلام المؤمنين ، فيكون تقدير الفعل : بل نكون أو نتبع أو نقتدي كما تقدم ، وأن يكون خطاباً للكفار ، فيكون التقدير : كونوا أو اتبعوا أو اقتدوا ، وقرأ ابن هرمز[1] وابن أبي عبلة « ملة » رفعاً ، وفيها وجهان :

أحدهما : خبر لمبتدأ محذوف ، أي : بل ملتنا ملة إبراهيم ، أو نحن ملة ، أي : أهل ملة .

والثاني : أنها مبتدأ حذف خبره تقديره : ملة إبراهيم ملتنا .

قوله : ﴿ حنيفاً ﴾ في نصبه أربعة أقوال :

أحدها : أنه حال من « إبراهيم » ، لأن الحال تجيء من المضاف إليه قياساً في ثلاثة مواضع على ما ذكر بعضهم :

أحدها : أن يكون المضاف عاملاً عمل الفعل .

الثاني : أن يكون جزءاً نحو : ﴿ ونزعنا ما في صدورهم من غل إخواناً ﴾[2] .

الثالث : أن يكون كالجزء كهذه الآية ، لأن إبراهيم لها لازمها تنزلت منه منزلة الجزء ، والنحويون يستضعفون مجيئها من المضاف إليه ، ولو كان المضاف جزءاً قالوا : لأن الحال لا بد لها من عامل ، والعامل في الحال هو العامل في صاحبها ، والعامل في صاحبها لا يعمل عمل الفعل ، ومن جوز ذلك قدر العامل فيها معنى اللام ، أو معنى الإضافة ، وهما عاملان في صاحبها عند هذا القائل . ولم يذكر الزمخشري غير هذا الوجه ، وشبه بقولك : « رأيت وجه هند قائمة » وهو قول الزجاج .

الثاني : نصبه بإضمار فعل ، أي : نتبع حنيفاً ، وقدره أبو البقاء بأعني ، وهو قول الأخفش الصغير وجعل الحال خطأ .

---

(١) عبد الرحمن هرمز أبو دواد من موالي بني هاشم عرف بالأعرج حافظ قارىء من أهل المدينة وهو أول من برز في القرآن والسنن توفي سنة ١١٧ هـ تذكرة الحفاظ (١/ ٩١) ، الجمع بين رجال الصحيحين (١/ ٢٨٨) ، تهذيب الأسماء (١/ ٣٠٥) ، الأعلام (٣/ ٣٤٠) .

(٢) سورة الحج ، آية (٤٧) .

الثالث : أنه منصوب على القطع ، وهو رأي الكوفيين ، وكان الأصل عندهم : إبراهيم الحنيف ، فلما نكره لم يمكن اتباعه ، وقد تقدم تحرير ذلك .

الرابع : وهو المختار أن يكون حالاً من « ملة » ، فالعامل فيه ما قدرناه عاملاً فيها ، وقد تقدم ، وتكون حالاً لازمة ، لأن الملة لا تتغير عن هذا الوصف ، وكذلك على القول بجعلها حالاً من « إبراهيم » ، لأنه لم ينتقل عنها ، فإن قيل : صاحب الحال مؤنث ، فكان ينبغي أن يطابقه في التأنيث فيقال : حنيفة ، فالجواب من وجهين :

أحدهما : أن فعيلاً يستوي فيه المذكر والمؤنث .

والثاني : أن الملة بمعنى الدين ، ولذلك أبدلت منه في قوله : ﴿ ديناً قيماً ملة إبراهيم حنيفاً ﴾[1] ذكر ذلك ابن الشجري[2] في « أماليه » . والحنف : الميل ، ومنه سمي الأحنف لميل إحدى قدميه بالأصابع إلى الأخرى قالت أمه :

٧٤٦ - وَاللَّهِ لَوْلاَ حَنَفٌ بِرِجْلِهِ ... مَا كَانَ فِي فِتْيَانِكُمْ مِنْ مِثْلِهِ[3]

ويقال : رجل أحنف وامرأة حنفاء ، وقيل : هو الاستقامة وسمي المائل الرجل بذلك تفاؤلاً كقولهم للديغ : « سليم » ، وللمهلكة : « مفازة » قاله ابن قتيبة[4] وقيل : الحنيف لقب لمن تدين بالإسلام قال عمرو :

٧٤٧ - حَمِدت الله حين هدى فؤادي ... إلى الإسلام والدين الحنيف[5]

قاله القفال[6] ، وقيل : الحنيف : المائل عما عليه العامة إلى ما لزمه قاله الزجاج وأنشد :

٧٤٨ - وَلَكِنَّا خُلِقْنَا إِذْ خُلِقْنَا ... حَنِيفاً دِينُنَا عَنْ كُلِّ دِينِ[7]

قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ وَمَآ أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَآ أُوتِيَ ٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ ﴿١٣٦﴾ فَإِنْ ءَامَنُواْ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ فَقَدِ ٱهْتَدَواْ ۖ وَّإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّمَا هُمْ فِى شِقَاقٍ ۖ فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ ۚ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴿١٣٧﴾

---

(١) سورة الأنعام ، آية (١٦١) .

(٢) هبة الله بن علي بن محمد بن علي بن عبدالله المعروف بابن الشجري صاحب الأمالي والحماسة ضاهى به حماسة أبي تمام الطائي توفي في سادس رمضان سنة اثنتين وأربعين وخمسمائة البغية (٢/٣٢٤) ، معجم الأدباء (١٩/٢٨٣) .

(٣) البيت ذكره ابن منظور في اللسان «حفف» .

(٤) عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري النحوي اللغوي الكاتب كان رأساً في العربية واللغة والأخبار وأيام الناس صنف إعراب القرآن ومعاني القرآن وغريب القرآن ومشكل القرآن توفي سنة سبع وستين ومائتين . البغية (٢/٦٤) .

(٥) البيت في سيرة ابن هشام يعزى لحمزة انظر السيرة (١/٢٩٣) ، وهو من شواهد البحر (١/٣٩٨) ، وفيه النسبة إلى عمر .

(٦) محمد بن علي بن إسماعيل الشاشي القفال أبو بكر من أكابر علماء عصره بالفقه والحديث واللغة والأدب من أهل ما وراء النهر توفي سنة ٣٦٥ هـ وفيات الأعيان (١/٤٥٨) ، تهذيب الأسماء (٢/٢٨٢) ، ابن السبكي (٢/١٧٦) ، مفتاح السعادة (١/٢٥٢) ، الأعلام (٦/٢٧٤) .

(٧) البيت من شواهد البحر (١/٣٩٨) .

قوله تعالى : ﴿ قولوا ﴾ : في هذا الضمير قولان :

أحدهما : أنه للمؤمنين ، والمراد بالمنزل إليهم القرآن على هذا .

والثاني : أنه يعود على القائلين كونوا هوداً أو نصارى ، والمراد بالمنزل إليهم : إما القرآن ، وإما التوراة والإنجيل ، وجملة ﴿ آمنا ﴾ في محل نصب بقولوا ، وكرر الموصول في قوله : ﴿ وما أنزل إلى إبراهيم ﴾ لاختلاف المنزل إلينا ، والمنزل إليه ، فلو لم يكرر لأوهم أن المنزل إلينا هو المنزل إليه ، ولم يكرر في « عيسى » لأنه لم يخالف شريعة موسى إلا في نزر يسير ، فالذي أوتيه عيسى هو عين ما أوتيه موسى إلا يسيراً ، وقدم المنزل إلينا في الذكر ، وإن كان متأخراً في الإنزال تشريفاً له .

والأسباط : جمع سبط ، وهم في ولد يعقوب كالقبائل في ولد إسماعيل ، واشتقاقهم من السبط وهو التتابع سموا بذلك لأنهم أمة متتابعون ، وقيل : هو مقلوب من البسط وقيل : من « السبط » بالتحريك جمع « سبطة » ، وهو الشجر الملتف ، وقيل للحسنين سبطا رسول الله ـ ﷺ ـ لانتشار ذريتهم ، ثم قيل لكل ابن بنت : « سبط » .

قوله : ﴿ وما أوتي موسى ﴾ يجوز في « ما » وجهان :

أحدهما : أن تكون في محل جر عطفاً على المؤمن به ، وهو الظاهر .

والثاني : أنها في محل رفع بالابتداء ، ويكون « وما أوتي النبيون » عطفاً عليها ، وفي الخبر وجهان :

أحدهما : أن يكون « من ربهم » .

والثاني : أن يكون « لا نفرق » هكذا ذكر الشيخ[1] إلا أن في جعله « لا نفرق » خبراً عن« ما » نظراً لا يخفى من حيث عدم عود الضمير عليها ، ويجوز أن تكون « ما » الأولى عطفاً على المجرور ، وما الثانية مبتدأ ، وفي خبرها الوجهان ، وللشيخ أن ينفصل عن عدم عود الضمير بأنه محذوف تقديره : لا نفرق فيه ، وحذف العائد المجرور بـ « في » مطرد كما ذكر بعضهم وأنشد :

٧٤٩ ـ فَيَوْمٌ عَلَيْنَا وَيَوْمٌ لَنَا وَيَوْمٌ نُسَاءُ وَيَوْمٌ نُسَرّ[2]

أي : نساء فيه ، ونسر فيه .

قوله : ﴿ من ربهم ﴾ فيه ثلاثة أوجه :

أحدها : وهو الظاهر أنه في محل نصب ، و « من » لابتداء الغاية ، ويتعلق بـ « أوتي » الثانية إن أعدنا الضمير على النبيين فقط دون موسى وعيسى ، أو بـ « أوتي » الأولى ، وتكون الثانية تكراراً لسقوطها في آل عمران[3] إن أعدنا الضمير على موسى وعيسى والنبيين .

الثاني : أن يكون في محل نصب على الحال من العائد على الموصول ، فيتعلق بمحذوف تقديره : وما أوتيه كائناً من ربهم .

---

(١) البحر المحيط (١/٤٠٨) .

(٢) البيت للنمر بن تولب وهو من شواهد الكتاب (١/٨٦) ، الهمع (١/١٠١) ، الدرر (١/٧٦) .

(٣) سورة آل عمران ، آية (٨٤) .

الثالث : أنه في محل رفع لوقوعه خبراً إذا جعلنا « ما » مبتدأ ، وقد تقدم تحقيقه .

قوله : ﴿ بين أحد ﴾ متعلق بـ « لا نفرق » ، وفي « أحد » قولان :

أظهرهما : أنه الملازم للنفي الذي همزته أصلية ، فهو للعموم ، وتحته أفراد ، فلذلك صح دخول « بين » عليه من غير تقدير معطوف نحو : « المال بين الناسَ » .

والثاني : أنه الذي همزته بدل من واو بمعنى واحد ، وعلى هذا فلا بد من تقدير معطوف ليصح دخول بين على متعدد ، ولكنه حذف لفهم المعنى ، والتقدير : بين أحد منهم ، ونظيره ومثله قول النابغة :

٧٥٠ - فَمَا كَانَ بَيْنَ الْخَيْرِ لَوْ جَاءَ سَالِماً أَبُو حُجُرٍ إِلَّا لَيَالٍ قَلَائِلُ[٢]

أي : بين الخير وبيني ، و « له » متعلق بمسلمون قدم للاهتمام به لعود الضمير على الله تعالى ، أو لتناسب الفواصل .

قوله تعالى : ﴿ بمثل ما آمنتم به ﴾ : في الباء أقوال :

أحدها : أنها زائدة كهي في قوله : ﴿ ولا تلقوا بأيديكم ﴾[٢] وقوله : ﴿ وهزي إليك بجذع ﴾[٣] وقوله :

٧٥١ - ..... سُودُ الْمَحَاجِرِ لَا يَقْرَأْنَ بِالسُّوَرِ[٤]

والثاني : أنها بمعنى على ، أي : فإن آمنوا على مثل إيمانكم بالله .

والثالث : أنها للاستعانة ، كهي في « نجرت بالقدوم » ، و « كتبت بالقلم » ، والمعنى : فإن دخلوا في الإيمان بشهادة مثل شهادتكم ، وعلى هذه الأوجه فيكون المؤمن به محذوفاً ، و « ما » مصدرية ، والضمير في به عائداً على الله تعالى ، والتقدير : فإن آمنوا بالله إيماناً مثل إيمانكم به ، ومثل هنا فيها قولان :

أحدهما : أنها زائدة والتقدير : بما آمنتم به ، وهي قراءة عبدالله بن مسعود ، وابن عباس ، وذكر البيهقي عن ابن عباس : لا تقولوا بمثل ما آمنتم به ، فإن الله ليس له مثل ، ولكن قولوا بالذي آمنتم به ، وهذه تروى قراءة « عن » أبي ، ونظيرها في الزيادة قول الشاعر :

٧٥٢ - فَصُيِّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُولْ[٥]

وقال بعضهم : هذا من مجاز الكلام ، تقول : هذا أمر لا يفعله مثلك ، أي : لا تفعله أنت ، والمعنى : فإن آمنوا بالذي آمنتم به نقله ابن عطية ، وهو يؤول إلى إلغاء « مثل » وزيادتها . والثاني : أنها ليست بزائدة ، والمثلية

---

(١) البيت في ديوانه (٩٠) ، أوضح المسالك (٦٣/٣) ، العيني (١٦٧/٤) ، الأشموني (١١٦/٣) ، التصريح (١٥٣/٢) ، الوساطة (١٩٥) ، البحر (٢٥٢/١) ، (٨٤/٧) .
والمعنى فيه فما كان بين الخير وبيني لو جاء النعمان سالماً إلا مدة يسيرة .

(٢) سورة البقرة ، آية (١٩٥) .

(٣) سورة مريم ، آية (٢٥) .

(٤) عجز بيت للقتال الكلابي وصدره:
هن الحرائر لا ربات أحمرة .....
انظر ديوانه (٥٣) ، مجالس ثعلب (٣٠١/١) ، المغني (٢٩/١) ، الخزانة (٦٦٧/٣) ، المخصص (٧٠/١٤) .

(٥) تقدم .

متعلقة بالاعتقاد ، أي : فإن اعتقدوا بمثل اعتقادكم أو متعلقة بالكتاب أي : فإن آمنوا بكتاب مثل الكتاب الذي آمنتم به ، والمعنى : فإن آمنوا بالقرآن الذي هو مصدق لما في التوراة والإنجيل ، وهذا التأويل ينفي زيادة الباء .

و « ما » في قوله : ﴿ بمثل ما آمنتم ﴾ فيها وجهان :

أحدهما : أنها بمعنى الذي ، والمراد بها حينئذ : إما الله تعالى بالتأويل المتقدم عند من يجيز وقوع « وما » على أولي العلم نحو : ﴿ والسماء وما بناها ﴾[1] وإما الكتاب المنزل .

والثاني : أنها مصدرية ، وقد تقدم ذلك والضمير في « به » فيه أيضاً وجهان :

أحدهما : أنه يعود على الله تعالى كما تقدم .

والثاني : أن يعود على ما إذا قيل : إنها بمعنى الذي .

قوله : ﴿ فقد اهتدوا ﴾ جواب الشرط في قوله : ﴿ فإن آمنوا ﴾ ، وليس الجواب محذوفاً كهو في قوله : ﴿ وإن يكذبوك فقد كذبت رسل ﴾[2] لأن تكذيب الرسل ماض محقق هناك ، فاحتجنا إلى تقدير جواب ، وأما هنا فالهداية منهم لم تقع بعد فهي مستقبلة معنى ، وإن أبرزت في لفظ المضي .

قوله : ﴿ في شقاق ﴾ خبر لقوله : « هم » ، وجعل الشقاق ظرفاً لهم ، وهم مظروفون له مبالغة في الإخبار باستعلائه عليهم ، وهو أبلغ من قولك هم مشاقون ، ومثله : ﴿ إنا لنراك في سفاهة ﴾[3] ونحوه . والشقاق مصدر من شاقه يشاقه نحو : ضاربه ضراباً ، ومعناه المخالفة والمعاداة ، وفي اشتقاقه ثلاثة أقوال :

أحدها : أنه من الشق وهو الجانب ، وذلك أن أحد المشاقين يصير في شق صاحبه ، أي : جانبه قال امرؤ القيس :

٧٥٣ - إِذَا مَا بَكَى مِنْ خَلْفِهَا انْصَرَفَتْ لَهُ ... بِشِقٍّ وَشِقٌّ عِنْدَنَا لَمْ يُحَوَّلِ[4]

أي : بجانب .

الثاني : أنه من المشقة ، فإن كلاً منهما يحرص على ما يشق على صاحبه .

الثالث : أنه من قولهم : « شققت العصا بيني وبينك » ، وكانوا يفعلون ذلك عند تعاديهم والفاء في قوله : « فسيكفيكم » تشعر بتعقيب الكفاية عقب شقاقهم ، وجيء بالسين دون سوف ، لأنها أقرب منها زماناً بوضعها ، ولا بد من حذف مضاف أي : فسيكفيك شقاقهم ، لأن الذوات لا تكفي إنما تكفي أفعالها ، والمكفى به هنا محذوف أي : بمن يهديه الله ، أو بتفريق كلمتهم .

صِبْغَةَ ٱللَّهِ ۖ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ صِبْغَةً ۖ وَنَحْنُ لَهُۥ عَٰبِدُونَ ﴿١٣٨﴾ قُلْ أَتُحَآجُّونَنَا فِى ٱللَّهِ وَهُوَ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ ۖ وَلَنَآ أَعْمَٰلُنَا وَلَكُمْ أَعْمَٰلُكُمْ ۖ وَنَحْنُ لَهُۥ مُخْلِصُونَ ﴿١٣٩﴾

---

(١) سورة الشمس ، آية (٥) .
(٢) سورة فاطر ، آية (٤) .
(٣) سورة الأعراف ، آية (٦٦) .
(٤) تقدم .

قوله تعالى : ﴿ صبغة الله ﴾ : قرأ الجمهور « صبغة » بالنصب وقال الطبري : من قرأ ملة إبراهيم بالرفع قرأ صبغة بالرفع ، وقد تقدم أنها قراءة ابن هرمز ، وابن أبي عبلة ، فأما قراءة الجمهور ففيها أربعة أوجه :

أحدها : أن انتصابها انتصاب المصدر المؤكد ، وهذا اختاره الزمخشري ، وقال : هو الذي ذكر سيبويه والقول ما قالت حذام انتهى . قوله واختلف حينئذ عن ماذا انتصب هذا المصدر ؟ فقيل عن قوله : قولوا آمنا ، وقيل عن قوله : ونحن له مسلمون ، وقيل عن قوله : فقد اهتدوا .

الثاني : أن انتصابها على الإغراء أي : الزموا صبغة الله .

قال الشيخ[1] : وهذا ينافره آخر الآية ، وهو قوله : « ونحن له عابدون » إلا أن يقدر هنا قول ، وهو تقدير لا حاجة إليه ، ولا دليل من الكلام عليه .

الثالث : أنها بدل من « ملة » ، وهذا ضعيف إذ قد وقع الفصل بينهما بجمل كثيرة .

الرابع : انتصابها بإضمار فعل أي : اتبعوا صبغة الله ، ذكره أبو البقاء مع وجه الإغراء ، وهو في الحقيقة ليس زائداً ، فإن الإغراء أيضاً هو نصب بإضمار فعل .

قال الزمخشري : وهي أي الصبغة من صبغ ، كالجلسة من جلس ، وهي الحالة التي يقع عليها الصبغ ، والمعنى تطهير الله ، لأن الإيمان يطهر النفوس ، والأصل فيه أن النصارى كانوا يغمسون أولادهم في ماء المعمودية ، ويقولون هو تطهير لهم ، فأمر المسلمون أن يقولوا : آمنا وصبغنا الله صبغة لا مثل صبغتكم ، وإنما جيء بلفظ الصبغة على طريق المشاكلة كما تقول لمن يغرس الأشجار : اغرس كما يغرس فلان ، تريد رجلاً يصطنع الكرام .

وأما قراءة الرفع فتحتمل وجهين :

أحدهما : أنها خبر مبتدأ محذوف ، أي : ذلك الإيمان صبغة الله .

والثاني : أن تكون بدلاً من ملة ، لأن من رفع صبغة رفع « ملة » كما تقدم ، فتكون بدلاً منها كما قيل بذلك في قراءة النصب .

قوله : ﴿ ومن أحسن ﴾ مبتدأ وخبر ، وهذا استفهام معناه النفي ، أي : لا أحد ، و « أحسن » هنا فيها احتمالان :

أحدهما : أنها ليست للتفضيل ، إذ صبغة غير الله منتف عنها الحسن .

والثاني : أن يراد التفضيل باعتبار من يظن أن في صبغة غير الله حسناً لا أن ذلك بالنسبة إلى حقيقة الشيء .

و ﴿ من الله ﴾ متعلق بأحسن فهو في محل نصب و ﴿ صبغة ﴾ نصب على التمييز من أحسن ، وهو من التمييز المنقول من المبتدأ والتقدير : ومن صبغته أحسن من صبغة الله ، فالتفضيل إنما يجري بين الصبغتين لا بين الصابغين ، وهذا غريب ، أعني كون التمييز منقولاً من المبتدأ .

---

(١) انظر البحر المحيط (١/٤١٢) .

قوله : ﴿ ونحن له عابدون ﴾ جملة من مبتدأ وخبر ، معطوفة على قوله : « قولوا آمنا بالله » ، فهي في محل نصب بالقول قال الزمخشري : وهذا العطف يرد قول من زعم أن « صبغة الله » بدل من « ملة » ، أو نصب على الإغراء ، بمعنى عليكم صبغة الله ، لما فيه من فك النظم ، وإخراج الكلام عن التئامه واتساقه .

قال الشيخ[1] : وتقديره في الإغراء عليكم صبغة ليس بجيد ، لأن الإغراء إذا كان بالظروف والمجرورات لا يجوز حذف ذلك الظرف ولا المجرور ، ولذلك حين ذكرنا وجه الإغراء قدرناه بالزموا صبغة الله انتهى . كأنه لضعف العمل بالظروف والمجرورات ضعف حذفها وإبقاء عملها .

قوله تعالى : ﴿ أتحاجوننا ﴾ : الاستفهام هنا للإنكار والتوبيخ . والجمهور : « أتحاجوننا » بنونين ، الأولى للرفع ، والثانية نون « نا » ، وقرأ زيد والحسن والأعمش بالإدغام ، وأجاز بعضهم حذف النون الأولى ، فأما قراءة الجمهور فواضحة ، وأما قراءة الإدغام فلاجتماع مثلين ، وسوغ الإدغام وجود حرف المد واللين قبله القائم مقام الحركة ، وأما من حذف ، فبالحمل على نون الوقاية كقراءة : ﴿ فبم تبشرون ﴾[2] وقوله :

٧٠٤ - تَرَاهُ كَالثَّغَامِ يُعَلُّ مِسْكاً يَسُوءُ الْفَالِيَاتِ إِذَا فَلَيْنِي[3]

يريد : فليتني ، وهذه الآية مثل قوله : « أفغير الله تأمروني أعبد »[4] ، فإنه قرئت بالأوجه الثلاثة : الفك والإدغام والحذف ، ولكن في المتواترة ، وهنا لم يقرأ في المشهور كما تقدم إلا بالفك ، ومحل هذه الجملة النصب بالقول قبلها ، والضمير في « قل » يحتمل أن يكون للنبي عليه الصلاة والسلام ، أو لكل من يصلح للخطاب ، والضمير المرفوع في « أتحاجوننا » لليهود والنصارى ، أو لمشركي العرب ، والمحاجة مفاعلة من حجه يحجه ، وقوله : « في الله » لا بد من حذف مضاف ، أي : في شأن الله ، أو دين الله .

قوله : ﴿ وهو ربنا ﴾ مبتدأ وخبر في محل نصب على الحال ، وكذا ما عطف عليه من قوله : ﴿ ولنا أعمالنا ﴾ ، ولا بد من حذف مضاف أي : جزاء أعمالنا ، ولكم جزاء أعمالكم .

أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطَ كَانُوا۟ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ ۗ قُلْ ءَأَنتُمْ أَعْلَمُ أَمِ ٱللَّهُ ۗ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَتَمَ شَهَٰدَةً عِندَهُۥ مِنَ ٱللَّهِ ۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴿١٤٠﴾ تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ ۖ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْ ۖ وَلَا تُسْـَٔلُونَ عَمَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿١٤١﴾

قوله تعالى : ﴿ أم تقولون ﴾ : قرأ حمزة والكسائي وحفص وابن عامر بتاء الخطاب ، والباقون بالياء ، فأما قراءة الخطاب فتحتمل « أم » فيها وجهين :

---

(١) انظر البحر المحيط (١/٤١٢) .

(٢) سورة الحجر ، آية (٥٤) .

(٣) البيت لعمرو بن معديكرب وهو من شواهد الكتاب (٣/٥٢٠) ، شرح المفصل لابن يعيش (٣/٩١) ، الهمع (١/٩٥) ، الدرر (١/٤٣) ، الخزانة (٢/٤٤٥) ، المغني (٢/٦٢١) ، اللسان «فلا» .
شرح الحماسة للمرزوقي (٢٩٤) ، معاني الفراء (٢/٩٠) ، يصف شعره أن الشيب قد شمله . والثغام . كسحاب : نبت له نور أبيض مبجل بالمسك : يطيب به ، وأصل العلل الشرب بعد الشرب . يسود الفاليات بما صار إليه من الشيب .

(٤) سورة الزمر ، آية (٦٤) .

أحدهما : أن تكون المتصلة والتعادل بين هذه الجملة ، وبين قوله : أتحاجوننا فالاستفهام عن وقوع أحد هذين الأمرين : المحاجة في الله ، أو ادعاء على إبراهيم ، ومن ذكر معه اليهودية والنصرانية ، وهو استفهام إنكار وتوبيخ كما تقدم ، فإن كلا الأمرين باطل .

والثاني : أن تكون المنقطعة فتتقدر بـ « بل » ، والهمزة على ما تقرر في المنقطعة على أصح المذاهب والتقدير : بل أتقولون ، والاستفهام للإنكار والتوبيخ أيضاً ، فيكون قد انتقل عن قوله : أتحاجوننا ، وأخذ في الاستفهام عن قضية أخرى ، والمعنى على إنكار نسبة اليهودية والنصرانية إلى إبراهيم ومن ذكر معه .

وأما قراءة الغيبة ، فالظاهر أن « أم » فيها منقطعة على المعنى المتقدم ، وحكى الطبري عن بعض النحويين أنها متصلة ، لأنك إذا قلت : أتقوم أم يقوم عمرو : أيكون هذا أم هذا ، ورد ابن عطية هذا الوجه فقال : هذا المثال غير جيد ، لأن القائل فيه واحد والمخاطب واحد والقول في الآية من اثنين والمخاطب اثنان غيران ، وإنما تتجه معادلة أم للألف على الحكم المعنوي ، كأن معنى قل أتحاجوننا : أيحاجون يا محمد أم يقولون انتهى . وقال الزمخشري : وفيمن قرأ بالياء لا تكون إلا منقطعة .

قال الشيخ[1] : ويمكن الاتصال مع قراءة الياء ، ويكون ذلك من الالتفات إذ صار فيه « خروج » من خطاب إلى غيبة ، والضمير لناس مخصوصين ، وقال أبو البقاء : أم يقولون يقرأ بالياء رداً على قوله : « فسيكفيكم الله » فجعل هذه الجملة متعلقة بقوله : « فسيكفيكهم » ، وحينئذٍ لا تكون إلا منقطعة لما عرفت أن من شرط المتصلة تقدم همزة استفهام أو تسوية مع أن المعنى ليس على أن الانتقال من قوله : « فسيكفيكهم » إلى قوله : « أم يقولون » حتى يجعله رداً عليه ، وهو بعيد عنه لفظاً ومعنى .

وقال الشيخ[2] : الأحسن في القراءتين أن تكون « أم » منقطعة وكأنه أنكر عليهم محاجتهم في الله ، ونسبة أنبيائه لليهودية والنصرانية ، وقد وقع منهم ما أنكر عليهم ألا ترى إلى قوله : ﴿ قل يا أهل الكتاب لما تحاجون في إبراهيم ﴾ الآيات[3] ، وإذا جعلناها متصلة كان ذلك غير متضمن وقوع الجملتين ؛ بل إحداهما ، وصار السؤال عن تعيين إحداهما ، وليس الأمر كذلك ، إذ وقع معاً ، وهذا الذي قاله الشيخ حسن جداً ، و«أو» في قوله : ﴿هوداً أو نصارى﴾[4] كهي في قوله : لن يدخل الجنة إلا من كان هوداً أو نصارى ، وقد تقدم تحقيقه .

قوله : ﴿ أم الله ﴾ أم متصلة ، والجلالة عطف على أنتم ، ولكنه فصل بين المتعاطفين بالمسؤول عنه ، وهو أحسن الاستعمالات الثلاثة : وذلك أنه يجوز في مثل هذا التركيب ثلاثة أوجه تقدم المسؤول عنه نحو : أأعلم أنتم أم الله ، وتوسطه نحو : أأنتم أعلم أم الله ، وتأخيره نحو : أأنتم أم الله أعلم ، وقال أبو البقاء : أم الله مبتدأ والخبر محذوف ، أي : أم الله أعلم ، و « أم » هنا المتصلة أي : أيكم أعلم ، وهذا الذي قاله فيه نظر ، لأنه إذا قدر له خبراً صناعياً صار جملة ، وأم المتصلة لا تعطف الجملة بل المفرد ، وما في معناه ، وليس قول أبي البقاء بتفسير معنى فيغتفر له ذلك بل تفسير إعراب ، والتفضيل في قوله : « أعلم » على سبيل الاستهزاء ، وعلى تقدير أن يظن بهم علم من الجهلة ، وإلا فلا مشاركة ، ونظيره قول حسان :

---

(١) البحر المحيط (١/٤١٤) .
(٢) البحر المحيط (١/٤١٤) .
(٣) سورة آل عمران ، آية (٦٥) .
(٤) سورة البقرة ، آية (١١١) .

٧٠٥ - أَتَهْجُوه وَلَسْتَ لَهُ بِكُفْءٍ فَشَرُّكُمَا لِخَيْرِكُمَا الْفِدَاءُ[١]

وقد علم أن الرسول خير له .

قوله : ﴿ من الله ﴾ في « من » أربعة أوجه :

أحدها : أنها متعلقة بـ « كتتم » ، وذلك على حذف مضاف أي : كتتم من عباد الله شهادة عنده .

الثاني : أن تتعلق بمحذوف على أنها صفة لشهادة بعد صفة ، لأن « عنده » صفة لشهادة ، وهو ظاهر قول الزمخشري فإنه قال : و « من » في قوله : « شهادة من الله » مثلها في قولك : هذه شهادة مني لفلان إذا شهدت له ، ومثله ﴿ براءة من الله ورسوله ﴾[٢] .

الثالث : أنها في محل نصب على الحال من المضمر في « عنده » يعني من الضمير المرفوع بالظرف لوقوعه صفة ، ذكره أبو البقاء .

الرابع : أن يتعلق بذلك المحذوف الذي تعلق به الظرف وهو « عنده » لوقوعه صفة ، والفرق بينه وبين الوجه الثاني أن ذاك له عامل مستقل غير العامل في الظرف .

قال أبو البقاء : ولا يجوز أن تعلق « من » بشهادة لئلا يفصل بين الصلة والموصول بالصفة ، يعني أن « شهادة » مصدر مؤول بحرف مصدري وفعل ، فلو علقت « من » بها لكنت قد فصلت بين ما هو في معنى الموصول ، وبين أبعاض الصلة بأجنبي ، وهو الظرف الواقع صفة لشهادة ، وفيه نظر من وجهين أحدهما : لا نسلم أن « شهادة » يَنْحَلُّ لموصول وصلته ، فإن كل مصدر لا ينحل لهما .

والثاني : سلمنا ذلك ، ولكن لا نسلم والحالة هذه أن الظرف صفة بل هو معمول لها فيكون بعض الصلة لا أجنبياً حتى يلزم الفصل به بين الموصول وصلته ، وإنما كان طريق منع هذا بغير ما ذكر ، وهو أن المعنى يأبى ذلك .

وكتم يتعدى لاثنين ، فأولهما في الآية الكريمة محذوف تقديره : كتم الناس شهادة ، والأحسن من هذه الوجوه أن تكون « من الله » صفة لشهادة ، أو متعلقة بعامل الظرف لا متعلقة بكتم ، وذلك أن كتمان الشهادة مع كونها مستودعة من الله عنده أبلغ في الأظلمية من كتمان شهادة مطلقة من عباد الله .

وقال في « ريّ الظمآن » : في الآية تقديم وتأخير ، والتقدير : ومن أظلم من الله ممن كتم شهادة حصلت له كقولك : ومن أظلم من زيد من جملة الكاتمين للشهادة ، والمعنى : لو كان إبراهيم وبنوه يهوداً أو نصارى ثم إن الله كتم هذه الشهادة لم يكن أحد ممن يكتم الشهادة أظلم منه ، لكن لما استحال ذلك مع عدله وتنزيهه عن الكذب علمنا أن الأمر ليس كذلك .

قال الشيخ[٣] : وهذا متكلف جداً من حيث التركيب ، ومن حيث المدلول : أما التركيب فإن التقديم والتأخير من الضرائر عند الجمهور ، وأيضاً فيبقى قوله : « ممن كتم » متعلقاً إما بأظلم فيكون ذلك على طريق البدلية ، ويكون إذ ذاك بدل علم من خاص ، وليس بثابت ، وإن كان بعضهم زعم وروده ، لكن الجمهور تأولوه بوضع العام موضع

---

(١) تقدم .

(٢) سورة التوبة ، آية (١) .

(٣) البحر المحيط (١/٤١٦) .

الخاص ، أو تكون من متعلقة بمحذوف فتكون في موضع الحال أي كائناً من الكاتمين ، وأما من حيث المدلول فإن ثبوت الأظلمية لمن جر بـ « من » يكون على تقدير أي : إن كتمها فلا أحد أظلم منه ، وهذا كله معنى لا يليق به تعالى ، وينزه كتابه عنه .

﴿ سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَ ٱلنَّاسِ مَا وَلَّىٰهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ ٱلَّتِى كَانُوا۟ عَلَيْهَا ۚ قُل لِّلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ ۚ يَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿١٤٢﴾ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ۗ وَمَا جَعَلْنَا ٱلْقِبْلَةَ ٱلَّتِى كُنتَ عَلَيْهَآ إِلَّا لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ ٱلرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ ۚ وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ ۗ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِٱلنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿١٤٣﴾ ﴾

قوله تعالى : ﴿ **من الناس** ﴾ في محل نصب على الحال من « السفهاء » ، والعامل فيها سيقول ، وهي حال مبينة فإن السفه كما يوصف به الناس يوصف به غيرهم من الجماد والحيوان ، وكما ينسب القول إليهم حقيقة ينسب لغيرهم مجازاً فرفع المجاز بقوله : « من الناس » ذكره ابن عطية وغيره .

قوله : ﴿ **ما وَلَّاهم** ﴾ « ما » مبتدأ وهي استفهامية ، والجملة بعدها خبر عنها ، و « عن قبلتهم » متعلق بـ « ولاهم » ، ولا بد من حذف مضاف في قوله « عليها » أي : على توجهها ، أو اعتقادها وجملة الاستفهام في محل نصب بالقول والاستعلاء في قوله « عليها » مجاز نزل مواظبتهم على المحافظة عليها منزلة من استعلى على الشيء .

قوله تعالى : ﴿ **وكذلك** ﴾ : الكاف فيها الوجهان المشهوران كما تقدم ذلك غير مرة وهما : إما النصب على نعت مصدر محذوف ، أو على الحال من المصدر المحذوف ، والتقدير : جعلناكم أمة وسطاً جعلا مثل ذلك ، ولكن المشار إليه بـ « ذلك » غير مذكور فيما تقدم ، وإنما تقدم ما يدل عليه ، واختلفوا في « ذلك » على خمسة أوجه :

أحدها أن المشار إليه هو الهدف المدلول عليه بقوله ﴿ **يهدي من يشاء** ﴾ ، والتقدير جعلناكم أمة وسطاً مثل ما هديناكم .

الثاني : أنه الجعل ، والتقدير : جعلناكم أمة وسطاً مثل ذلك الجعل الغريب الذي فيه اختصاصكم بالهداية .

الثالث : قيل المعنى كما جعلنا قبلتكم متوسطة جعلناكم أمة وسطاً .

الرابع : قيل : المعنى كما جعلنا القبلة وسط الأرض ، جعلناكم أمة وسطاً .

الخامس : وهو أبعدها أن المشار إليه قوله : « ولقد اصطفيناه في الدنيا » أي : مثل ذلك الاصطفاء جعلناكم أمة وسطاً ، و « جعل » بمعنى صير فيتعدى لاثنين فالضمير مفعول أول ، و « أمة » مفعول ثان ، ووسطاً نعته ، والوسط بالتحريك اسم لما بين الطرفين ، ويطلق على خيار الشيء ، لأن الأوساط محمية بالأطراف قال حبيب :

٧٥٦ - كَانَتْ هِيَ الْوَسَطَ الْمَحْمِيَّ فَاكْتَنَفَتْ بِهَا الْحَوَادِثُ حَتَّى أَصْبَحَتْ طَرَفَا[1]

(١) انظر ديوانه (١٩٢) .

ووسط الوادي خير موضع فيه قال زهير :

٧٥٧ ـ هُـمُ وَسَطٌ تَـرْضَـى الأَنَـامُ بِـحُـكْـمِـهِـمْ إِذَا نَـزَلَتْ إِحْـدَى اللَّيَـالِي بِمُعْـظَمِ[1]

وقوله :

٧٥٨ ـ وَكُـنْ مِنَ الـنَّـاسِ جَـمِـيـعـاً وَسَـطَا[2]

وفرق بعضهم بين وسط بالفتح ، ووسط بالتسكين ، فقال : كل موضع صلح فيه لفظ « بين » يقال بالسكون ، وإلا فبالتحريك . فتقول : جلست وسط القوم بالسكون ، وقال الراغب : وسط الشيء ماله طرفان متساويان القدر ، ويقال ذلك في الكمية المتصلة كالجسم الواحد ، فتقول : وسط صلب ، ووسط بالسكون يقال في الكمية المنفصلة كالشيء يفصل بين جسمين ، نحو : « وسط القوم » كذا ، وتحرير القول فيه هو أنه المفتوح في الأصل مصدر ، ولذلك استوى في الوصف به الواحد وغيره المؤنث والمذكر ، والساكن ظرف ، والغالب فيه عدم التصرف ، وقد جاء متمكناً في قول الفرزدق :

٧٥٩ ـ أَتَـتْـهُ بِـمَـجْـلُومٍ كَـأَنَّ جَـبِـيـنَـهُ صَـلاَءَةُ وَرْسٍ وَسْـطُهَـا قَـدْ تَفَلَّقَـا[3]

روي برفع الطاء ، والضمير لصلاءة وبفتحها ، والضمير للجائية .

قوله : ﴿ لتكونوا ﴾ يجوز في هذه اللام وجهان :

أحدهما : أن تكون لام كي فتفيد العلة .

الثاني : أن تكون لام الصيرورة ، وعلى كلا التقديرين فهي حرف جر ، وبعدها أن مضمرة هي وما بعدها في محل جر ، وأتى بشهداء جمع شهيد الذي يدل على المبالغة دون شاهدين وشهود جمعي شاهد .

وفي « على » قولان :

أحدهما : أنها على بابها وهو الظاهر .

والثاني أنها بمعنى اللام بمعنى : أنكم تنقلون إليهم ما علمتموه من الوحي والدين ، كما نقله الرسول عليه السلام ، وكذلك القولان في « على » الأخيرة بمعنى أن الشهادة بمعنى التزكية منه عليه السلام لهم ، وإنما قدم متعلق الشهادة آخراً ، وقدم أولاً لوجهين :

أحدهما وهو ما ذكره الزمخشري : أن الغرض في الأول إثبات شهادتهم على الأمم ، وفي الآخر اختصاصهم يكون الرسول شهيد عليهم .

والثاني : أن « شهيداً » أشبه بالفواصل ، والمقاطع من عليكم ، فكان قوله : « شهيداً » تمام الجملة ، ومقطعها

---

(١) البيت ليس في ديوانه وهو من شواهد البحر (١/٤١٨) ، الطبري (٣/١٤٢) ، القرطبي (٢/١٠٤) .

(٢) البيت من شواهد القرطبي (٢/١٠٤) .

(٣) البيت في ديوانه (٥٩٦) ، الخصائص (٢/٣٦٩) ، النوادر (١٦٣) ، أمالي ابن الشجري (٢/٢٥٨) ، الدرر (١/١٦٩) .

دون عليكم ، وهذا الوجه قاله الشيخ[١] مختاراً له رداً على الزمخشري مذهبه من أن تقديم المفعول يشعر بالاختصاص ، وقد تقدم ذلك .

قوله : ﴿ التي كنت عليها ﴾ في هذه الآية خمسة أوجه :

أحدها : أن القبلة مفعول أول ، و « التي كنت عليها » مفعول ثان ، فإن الجعل بمعنى التصيير ، وهذا ما جزم به الزمخشري ، فإنه قال : التي كنت عليها ليس بصفة للقبلة ، إنما هي ثاني مفعولي جعل ، يريد : وما جعلنا القبلة الجهة التي كنت عليها وهي الكعبة ، لأنه ﷺ كان يصلي بمكة إلى الكعبة ، ثم أمر بالصلاة إلى صخرة بيت المقدس ، ثم حوّل إلى الكعبة .

الثاني : أن « القبلة » هي المفعول الثاني ، وإنما قدم و « التي كنت عليها » هو الأول ، وهذا ما اختاره الشيخ[٢] محتجاً له بأن التصيير هو الانتقال من حال إلى حال ، فالملتبس بالحالة الأولى « هو المفعول الأول »، والملتبس بالحالة الثانية «هو المفعول الثاني»، ألا ترى أنك تقول : جعلت الطين خزفاً، وجعلت الجاهل عالماً، والمعنى هنا على هذا التقدير ، وما جعلنا القبلة الكعبة التي كانت قبلة لك أولاً ، ثم صرفت عنها إلى بيت المقدس قبلتك الآن إلا لنعلم ، ونسب الزمخشري في جعله « القبلة » مفعولاً أول إلى الوهم ، وفيه نظر .

الثالث : أن « القبلة » مفعول أول و « التي كنت » صفتها ، والمفعول الثاني محذوف تقديره : وما جعلنا القبلة التي كنت عليها منسوخة ، ولما ذكر أبو البقاء هذا الوجه قدره : وما جعلنا القبلة التي كنت عليها قبلة ، ولا طائل تحته .

الرابع : أن « القبلة » مفعول أول و « إلا نعلم » هو المفعول الثاني ، وذلك على حذف مضاف تقديره : وما جعلنا صرف القبلة التي كنت عليها إلا لنعلم نحو قولك : ضرب زيد للتأديب أي كائن أو ثابت للتأديب .

الخامس : أن « القبلة » مفعول أول ، والثاني محذوف ، و « التي كنت عليها » صفة لذلك المحذوف ، والتقدير : وما جعلنا القبلة القبلة التي ذكره أبو البقاء ، وهو ضعيف ، وفي قوله : « كنت » وجهان :

أحدها : أنها زائدة ، ويروى عن ابن عباس أي : أنت عليها ، وهذا منه تفسير معنى لا إعراب .

والقبلة في الأصل اسم للحالة التي عليها المقابل نحو : الجلسة ، وفي التعارف صار اسماً للمكان المقابل المتوجه إليه للصلاة ، وقال قطرب : يقولون : « ليس له قبلة » أي : جهة يتوجه إليها ، وقال غيره : إذا تقابل رجلان فكل واحد قبلة للآخر .

قوله : ﴿ إلا لنعلم ﴾ قد تقدم أنه في أحد الأوجه يكون مفعولاً ثانياً ، وأما على غيره فهو استثناء مفرغ من المفعول له العام ، أي : ما سبب تحويل القبلة لشيء من الأشياء إلا لكذا ، وقوله : « لنعلم » ليس على ظاهره ، فإن علمه قديم غير حادث ، فلا بد من تأويله ، وفيه أوجه أحدها : لتمييز التابع من الناكص إطلاقاً للسبب وإرادة المسبب ، وقيل : على حذف مضاف أي : لنعلم رسولنا فحذف ، أو أراد بذلك تعلق العلم بطاعتهم وعصيانهم في أمر القبلة .

---

(١) انظر البحر المحيط (١/٤٢٢) .

(٢) انظر البحر المحيط (١/٤٢٣) .

قوله : ﴿ من يتبع ﴾ في « من » وجهان :

أحدهما : أنها موصولة ، و« يتبع » صلتها ، والموصول وصلته في محل المفعول لـ « نعلم » ، لأنه يتعدى إلى واحد .

والثاني : أنها استفهامية في محل رفع بالابتداء ، و« يتبع » خبره ، والجملة في محل نصب ، لأنها معلقة للعلم ، والعلم على بابه ، وإليه نحا الزمخشري في أحد قوليه ، وقد رد أبو البقاء هذا الوجه فقال : لأن ذلك يوجب أن تعلق « نعلم » عن العمل ، وإذا علقت عنه لم يبق لـ « من » ما تتعلق به ، لأن ما بعد الاستفهام لا يتعلق بما قبله ، ولا يصح تعلقها بيتبع ، لأنها في المعنى متعلقة بنعلم ، وليس المعنى أي فريق يتبع ممن ينقلب انتهى . وهو رد واضح إذ ليس المعنى على ذلك ، إنما المعنى على أن يتعلق ممن ينقلب بنعلم نحو : علمت من أحسن إليك ممن أساء ، وهذا يقوي التجوز بالعلم عن التمييز ، فإن العلم لا يتعدى بمن إلا إذا أريد به التمييز ، وقرأ الزهري : « إلا ليعلم » على البناء للمفعول ، وهي قراءة واضحة لا تحتاج إلى تأويل ، فإنا « لا » نقدر ذلك الفاعل غير الله تعالى .

قوله : ﴿ على عقبيه ﴾ في محل نصب على الحال ، أي : ينقلب مرتداً راجعاً على عقبيه ، وهذا مجاز ، وقرىء[1] « على عقبيه » بسكون القاف ، وهي لغة تميم .

قوله : ﴿ وإن كانت لكبيرة ﴾ « إن » هي المخففة من الثقيلة دخلت على ناسخ المبتدأ والخبر ، وهو أغلب أحوالها ، واللام للفرق بينهما وبين إن النافية ، وهل هي لام الابتداء أو لام أخرى أتى بها للفرق ؟ خلاف مشهور ، وزعم الكوفيون أنها بمعنى « ما » النافية ، وأن اللام بمعنى إلا ، والمعنى : ما كانت إلا كبيرة نقل ذلك عنهم أبو البقاء ، وفيه نظر ليس هذا موضع تحريره .

والقراءة المشهورة نصب « كبيرة » على خبر « كان » واسم كان مضمر فيها يعود على التولية ، أو الصلاة ، أو القبلة المدلول عليها بسياق الكلام ، وقرأ اليزيدي[2] « عن أبي عمرو » برفعها ، وفيه تأويلان :

أحدهما وذكره الزمخشري : أن « كان » زائدة ، وفي زيادتها عاملة نظر لا يخفى ، وقد استدل الزمخشري على ذلك بقوله :

٧٦٠ - فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتَ بِدَارِ قَوْمٍ وَجِيرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامِ[3]

فإن قوله « كرام » صفة لجيران ، وزاد بينهما « كانوا » وهي رافعة للضمير ، ومن صنع ذلك تأول لنا خبراً مقدماً ، وجملة الكون صفة لجيران .

والثاني : أن « كان » غير زائدة ؛ بل يكون « كبيرة » خبراً لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وإن كانت لهي كبيرة ، وتكون هذه الجملة في محل نصب خبراً لكانت ، ودخلت لام الفرق على الجملة الواقعة خبراً ، وهو توجيه ضعيف ،

---

(١) انظر البحر المحيط (١/ ٤٢٥) .

(٢) يحيى بن المبارك بن المغيرة العدوي الإمام أبو محمد اليزيدي النحوي المقرىء اللغوي هو الذي خلف أبا عمرو بن العلاء في القراءة مات بخراسان سنة اثنتين ومائتين عن أربع وسبعين سنة . البغية (٢/ ٣٤٠) .

(٣) البيت للفرزدق انظر ديوانه (٥٩٧) ، وهو من شواهد الكتاب (٢/ ١٥٣) ، أوضح المسالك (١/ ٨٢) .

ولكن لا توجه هذه القراءة الشاذة بأكثر من ذلك .

قوله : ﴿ إلا على الذين ﴾ متعلق بـ « كبيرة » ، وهو استثناء مفرغ ، فإن قيل : لم يتقدم هنا نفي ولا شبهه ، وشرط الاستثناء المفرغ تقدم شيء من ذلك ؛ فالجواب أن الكلام وإن كان موجباً لفظاً ، فإنه في معنى النفي إذ المعنى أنها لا تخف ولا تسهل إلا على الذين ، وهذا التأويل بعينه قد ذكروه في قوله : « وإنها لكبيرة إلا على الخاشعين »[١] .

وقال الشيخ[٢] : هو استثناء من مستثنى محذوف تقديره : وإن كانت لكبيرة على الناس إلا على الذين ، وليس استثناء مفرغاً ، لأنه لم يتقدمه نفي ، ولا شبهة ، وقد تقدم جواب ذلك .

قوله : ﴿ وما كان الله ليضيع ﴾ في هذا التركيب وما أشبهه مما ورد في القرآن وغيره نحو : ﴿ وما كان الله ليطلعكم ﴾ ﴿ وما كان الله ليذر ﴾[٣] قولان :

أحدهما : قول البصريين ، وهو أن خبر كان محذوف وهذه اللام تسمى لام الجحود ، ينتصب الفعل بعدها بإضمار « أن » وجوباً ، فينسبك منها ، ومن الفعل مصدر منجر بهذه اللام ، وتتعلق هذه اللام بذلك الخبر المحذوف ، والتقدير : وما كان الله مريداً لإضاعة أعمالكم ، وشرط لام الجحود عندهم أن يتقدمها كون منفي ، واشترط بعضهم مع ذلك أن يكون كوناً ماضياً ، ويفرق بينهما وبين لام كي ما ذكرنا من اشتراط تقدم كون منفي ، ويدل على مذهب البصريين التصريح بالخبر المحذوف في قوله :

٧٦١ - سَمَوْتَ وَلَمْ تَكُنْ أَهْلاً لِتَسْمُو ..... [٤]

والقول الثاني للكوفيين : وهو أن اللام وما بعدها في محل الخبر ، ولا يقدرون شيئاً محذوفاً ، ويزعمون أن النصب في الفعل بعدها بنفسها لا بإضمار أن ، وأن اللام للتأكيد ، وقد رد عليهم أبو البقاء فقال : وهو بعيد لأن اللام لام الجر ، و « أن » بعدها مرادة فيصير التقدير على قولهم : وما كان الله إضاعة إيمانكم ، وهذا الرد غير لازم لهم ، فإنهم لم يقولوا بإضمار « أن » بعد اللام كما قدمت نقله عنهم ؛ بل يزعمون النصب بها ؛ وأنها زائدة للتأكيد ، ولكن للرد عليهم موضع غير هذا .

واعلم أن قولك : « ما كان زيد ليقوم » بلام الجحود أبلغ من : « ما كان زيد يقوم » أما على مذهب البصريين فواضح ، وذلك أن مع لام الجحود نفي الإرادة للقيام والتهيئة ، ودونها نفي للقيام فقط ، ونفي التهيئة والإرادة للفعل أبلغ من نفي الفعل ، إذ لا يلزم من نفي الفعل نفي إرادته ، وأما على مذهب الكوفيين فلأن اللام عندهم للتوكيد والكلام مع التوكيد أبلغ منه بلا توكيد .

وقرأ الضحاك : « ليضيع » بالتشديد ، وذلك أن أضاع وضيع بالهمزة أو التضعيف للنقل من « ضاع » القاصر يقال : ضاع الشيء يضيع وأضعته أي : أهملته فلم أحفظه وأما ضاع المسك يضوع أي : فاح فمادة أخرى .

---

(١) سورة البقرة ، آية (٤٥) .
(٢) انظر البحر المحيط (١/ ٤٢٥) .
(٣) سورة آل عمران ، آية (١٧٩) .
(٤) صدر بيت وعجزه :
..... ولكن المضيع قد يصاب
انظر التصريح (٢/ ٢٣٥) ، الجنى الداني (١١٩) .

قوله : ﴿ لرؤوف ﴾ قرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي وأبو بكر : لرؤوف على وزن : ندس ، وهي لغة فاشية كقوله :

٧٦٢ - وَشَرُّ الظَّالِمِينَ فَلَا تَكُنْهُ ... يُقَاتِلُ عَمَّهُ الرَّؤُف الرَّحِيمَا[1]

وقال آخر :

٧٦٣ - يَرَى لِلْمُسْلِمِينَ عَلَيْهِ حَقًّا ... كَحَقِّ الْوَالِدِ الرَّؤُفِ الرَّحِيمِ[2]

وقرأ الباقون لرؤوف على زنة شكور ، وقرأ أبو جعفر : « لرؤوف » من غير همزة ، وهذا دأبه في كل همزة ساكنة ، أو متحركة ، والرأفة : أشد الرحمة فهي أخص منها ، وفي رؤوف لغتان أخريان لم تصل إلينا بهما قراءة ، وهما : رئف على وزن فخذ ، ورأف على وزن صعب ، وإنما قدم على رحيم لأجل الفواصل .

قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ ۖ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا ۚ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ۚ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ ۗ وَإِنَّ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ ۗ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ ﴿١٤٤﴾

قوله تعالى : ﴿ قد نرى ﴾ : « قد » هذه قال فيها بعضهم إنها تصرف المضارع إلى معنى المضي ، وجعل من ذلك هذه الآية وأمثالها وقول الشاعر :

٧٦٤ - لِقَوْمٍ لعَمْرِي قَدْ نَرَى أَمْسِ فِيهِمُ ... مَرَابِطَ لِلْأَمْهَارِ وَالْعَكَرِ الدَّثِرْ[3]

وقال الزمخشري : « قد نرى » ربما نرى ، ومعناه كثرة الرؤية كقول الشاعر :

٧٦٥ - قَدْ أَتْرُكُ الْقِرْنَ مُصْفَرًّا أَنَامِلُهُ ... كَأَنَّ أَثْوَابَهُ مُجَّتْ بِفُرْصَادِ[4]

قال الشيخ[5] : وشرحه هذا على التحقيق متضاد ، لأنه شرح « قد نرى » بربما نرى ، ورب على مذهب المحققين إنما تكون لتقليل الشيء في نفسه ، أو لتقليل نظيره : ثم قال : ومعناه كثرة الرؤية ، فهو مضاد لمدلول رب على مذهب الجمهور ، ثم هذا الذي ادعاه من كثرة الرؤية لا يدل عليه اللفظ ، لأنه لم توضع للكثرة « قد » مع المضارع سواء أريد به المضي أم لا ، وإنما فهمت الكثرة من متعلق الرؤية ، وهو التقلب .

قوله : ﴿ في السماء ﴾ في متعلق الجار ثلاثة أقوال :

أحدها : أنه المصدر وهو « تقلب » ، وفي « في » حينئذ وجهان :

أحدهما : أنها على بابها من الظرفية ، وهو الواضح .

---

(١) البيت للوليد بن عقبة انظر تفسير الطبري (٣/١٧١) ، البحر المحيط (١/٤٢٧) ، القرطبي (٢/١٠٧) .

(٢) البيت لجرير انظر ديوانه (٣٨٢) ، البحر المحيط (١/٤٢٧) .

(٣) البيت لامرىء القيس انظر ديوانه (٧٤) ، وهو من شواهد البحر (١/٤٢٧) .

(٤) تقدم .

(٥) انظر البحر المحيط (١/٤٢٧) .

والثاني : أنها بمعنى إلى أي : إلى السماء ، ولا حاجة لذلك فإن هذا المصدر قد ثبت تعديه بـ « في » ، قال تعالى : ﴿لا يغرنك تقلب الذين كفروا في البلاد﴾[١] .

والثاني من القولين : أنه نرى وحينئذ تكون « في » بمعنى « من » أي : قد نرى من السماء ، وذكر السماء وإن كان تعالى لا يتحيز في جهة على سبيل التشريف .

والثالث : أنه في محل نصب على الحال من « وجهك » ذكره أبو البقاء ، فيتعلق حينئذ بمحذوف ، والمصدر هنا مضاف إلى فاعله ، ولا يجوز أن يكون مضافاً إلى منصوبه ، لأن مصدر ذلك التقليب ولا حاجة إلى حذف مضاف من قوله « وجهك » وهو بصر وجهك ، لأن ذلك لا يكاد يستعمل بل ذكر الوجه لأنه أشرف الأعضاء ، وهو الذي يقلبه السائل في حاجته ، وقيل : كنى بالوجه عن البصر لأنه محله .

قوله : ﴿ فلنولينك قبلة ﴾ الفاء هنا للتسبب وهو واضح ، وهذا جواب قسم محذوف أي : فوالله لنولينك و « نولي » يتعدى لاثنين : الأول الكاف والثاني « قبلة » ، و « ترضاها » الجملة في محل نصب صفة لقبلة .

قال الشيخ[٢] : وهذا يعني « فلنولينك » يدل على أن في الجملة السابقة حالاً محذوفة تقديره : قد نرى تقلب وجهك في السماء طالباً قبلة غير التي أنت مستقبلها .

قوله : ﴿ فولِّ وجهك شطر المسجد ﴾ : « ولي » يتعدى لاثنين أحدهما « وجهك » ، والثاني « شطر » ، ويجوز أن ينتصب « شطر » على الظرف المكاني فيتعدى الفعل لواحد ، وهو قول النحاس ، ولم يذكر الزمخشري غيره ، والأول أوضح ، وقد يتعدى إلى ثانيهما بإلى ، والشطر يكون بمعنى النصف من الشيء ، والجزء منه ، ويكون بمعنى الجهة والنحو قال :

٧٦٦ - أَلَا مَنْ مُبْلِغٌ عَنِّي رَسُولاً ... وَمَا تُغْنِي الرِّسَالَةُ شَطْرَ عَمْرِو[٣]

وقال :

٧٦٧ - أَقُولُ لأُمِّ زِنْبَاعٍ أَقِيمِي ... صُدُورَ الْعِيسِ شَطْرَ بَنِي تَمِيمِ[٤]

وقال :

٧٦٨ - وَقَدْ أَظَلَّكُمُ مِنْ شَطْرِ ثَغْرِكُمُ ... هَوْلٌ لَهُ ظُلَمٌ يَغْشَاكُمُ قِطَعَا[٥]

وقال ابن أحمر :

٧٦٩ - تَعْدُو بِنَا شَطْرَ نَجْدٍ وَهْيَ عَاقِدَةٌ ... قَدْ كَارَبَ الْعقدُ مِنْ إِيقَادِهَا الْحُقُبَا[٦]

وقال :

---

١) سورة آل عمران ، آية (١٩٦) .
٢) البحر المحيط (١/ ٤٢٨) .
٣) البيت من شواهد البحر (١/ ٤١٨) .
٤) البيت لأبي زنباع الجذامي وهو من شواهد البحر (١/ ٤١٨) ، القرطبي (٢/ ١٠٨) ، اللسان «شطر» .
٥) البيت للقيط الإيادي انظر ديوانه (٤٣) ، الهمع (١/ ٢٠١) ، الدرر (١/ ١٧٠) ، وهو من شواهد البحر (١/ ٤١٨) .
٦) البيت في الهمع (١/ ٢٠١) ، الدرر (١/ ١٧٠) .

٧٧٠ - وأَطْعَنُ بِالرِّمَاحِ شَطْرَ الْمُلُوكِ ..... [١]

وقال :

٧٧١ - إنَّ الْعَسِيرَ بِهَا دَاءٌ مُخَامِرُهَا وَشَطْرَهَا نَظَرُ الْعَيْنَيْنِ مَحْسُورُ[٢]

كل ذلك بمعنى : نحو وتلقاء ، ويقال : شطر : بعد ، ومنه : الشاطر وهو الشاب البعيد من الجيران الغائب عن منزله ، يقال : شطر شطوراً والشطير : البعيد ومنه منزل شطير ، وشطر إليه أي أقبل ، وقال الراغب : وصار يعبر بالشاطر عن البعيد وجمعه شطر ، والشاطر أيضاً لمن يتباعد من الحق وجمعه شطار .

وقوله : ﴿ وحيثما كنتم ﴾ في « حيثما » هنا وجهان :

أظهرهما : أنها شرطية ، وشرط كونها كذلك زيادة « ما » بعدها خلافاً للفراء بـ « كنتم » في محل جزم بها ، و ﴿ فولوا ﴾ جوابها وتكون هي منصوبة على الظرف بكنتم ، فتكون هي عاملة فيه الجزم ، وهو عامل فيه النصب نحو : ﴿ أياً ما تدعوا فله الأسماء الحسنى ﴾[٣] .

واعلم أن « حيث » من الأسماء اللازمة للإضافة ، فالجملة التي بعدها كان القياس يقتضي أن تكون في محل خفض بها ، ولكن منع من ذلك مانع وهو كونها صارت من عوامل الأفعال .

قال الشيخ[٤] : وحيث هي ظرف مكان مضافة إلى الجملة فهي مقتضية للخفض بعدها ، وما اقتضى الخفض لا يقتضي الجزم ، لأن عوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال والإضافة موضحة لما أضيف كما أن الصلة موضحة فينافي اسم الشرط ، لأن اسم الشرط مبهم فإذا وصلت بما زال منها معنى الإضافة ، وضمنت معنى الشرط ، وجوزي بها ، وصارت من عوامل الأفعال .

والثاني : أنها ظرف غير مضمن معنى الشرط ، والناصب له قوله : « فولوا » ، قاله أبو البقاء ، وليس بشيء لأنه متى زيدت عليها ما وجب تضمنها معنى الشرط ، وأصل وَلُّوا : وَلِّيُوا فاستثقلت الضمة على الياء فحذفت فالتقى ساكنان فحذف أولهما ، وهو الياء ، وضم ما قبله ليجانس الضمير فوزنه فعوا ، وقوله : « شطره » فيه القولان ، وهما : إما المفعول به ، وإما الظرفية كما تقدم .

قوله : ﴿ أنه الحق ﴾ يحتمل أن تكون أن واسمها وخبرها سادة مسد المفعولين لـ « يعلمون » عند الجمهور ، ومسد أحدهما عند الأخفش ، والثاني محذوف على أنها تتعدى لاثنين ، وأن تكون سادة مسد مفعول واحد على أنها بمعنى العرفان ، وفي الضمير ثلاثة أقوال :

أحدها : يعود على التولي المدلول عليه بقوله : « فولوا » .

والثاني : على الشطر .

---

(١) جزء من بيت وهو :

..... حتى إذا خفق المجدح

ذكره ابن منظور في اللسان «جدح» .

(٢) البيت لقيس بن خويلد وهو من شواهد البحر (١/٤١٨) ، اللسان «حسر» .

(٣) سورة الإسراء ، آية (١١٠) .

(٤) انظر البحر المحيط (١/٤٢٩) .

والثالث : على النبي ـ ﷺ ـ ويكون على هذا التفاتاً من خطابه بقوله : « فلنولينك » إلى الغيبة .

قوله : ﴿ من ربهم ﴾ متعلق بمحذوف على أنه حال من الحق ، أي : الحق كائناً من ربهم ، وقرىء : « عما يعملون » بالغيبة رداً على الذين أوتوا الكتاب ، أو رداً على المؤمنين ، ويكون التفاتاً من خطابهم بقوله : « وجوهكم ـ كنتم » وبالخطاب على رده للمؤمنين ، وهو الظاهر أو للذين على الالتفات تحريكاً لهم وتنشيطاً .

وَلَئِنْ أَتَيْتَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَـٰبَ بِكُلِّ ءَايَةٍ مَّا تَبِعُوا۟ قِبْلَتَكَ ۚ وَمَآ أَنتَ بِتَابِعٍ قِبْلَتَهُمْ ۚ وَمَا بَعْضُهُم بِتَابِعٍ قِبْلَةَ بَعْضٍ ۚ وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ ۙ إِنَّكَ إِذًا لَّمِنَ ٱلظَّـٰلِمِينَ ﴿١٤٥﴾

قوله تعالى : ﴿ ولئن أتيت ﴾ : فيه قولان :

أحدهما : قول سيبويه وهو أن اللام هي الموطئة للقسم المحذوف ، و « إن » شرطية ، فقد اجتمع شرط وقسم وسبق القسم ، فالجواب له إذ لم يتقدمهما ذو خبر فلذلك جاء الجواب للقسم بما النافية وما بعدها ، وحذف جواب الشرط لسد جواب القسم مسده ، ولذلك جاء فعل الشرط ماضياً ، لأنه متى حذف الجواب وجب مضي فعل الشرط إلا في ضرورة و « تبعوا » وإن كان ماضياً لفظاً فهو مستقبل معنى ، أي : ما يتبعون لأن الشرط قيد في الجملة ، والشرط مستقبل فوجب أن يكون مضمون الجملة مستقبلاً ضرورة أن المستقبل لا يكون شرطاً في الماضي .

الثاني : وهو قول الفراء ، وينقل أيضاً عن الأخفش والزجاج أن « إن » بمعنى « لو » ، ولذلك كانت « ما » في الجواب فجعل ما تبعوا جواباً لأن ، لأنها بمعنى لو ، أما إذا لم تكن بمعناها فلا تجاب بـ « ما » وحدها ؛ بل لا بد من الفاء ، تقول : إن تزورني فما أزورك ، ولا يجيز الفراء : « ما أزورك » بغير فاء ، وقال ابن عطية : وجاء جواب « لئن » كجواب لو وهي ضدها في أن « لو » تطلب المضي والوقوع ، و « إن » تطلب الاستقبال لأنهما جميعاً يترتب قبلهم القسم ، فالجواب إنما هو للقسم ، لأن أحد الحرفين يقع موقع الآخر هذا قول سيبويه .

قال الشيخ[1] : هذا فيه تشبيج[2] وعدم نص على المراد ، لأن أوله يقتضي أن الجواب لـ « إن » وقوله بعده : الجواب للقسم يدل على أنه ليس لأن وتعليله بقوله : لأن أحد الحرفين يقع موقع الآخر لا يصلح علة لكون ما تبعوا جواباً للقسم ، بل لكونه جواباً لإن ، وقوله : « قول سيبويه » ليس في كتاب سيبويه ، ذلك إنما فيه أن « ما تبعوا » جواب القسم ، ووقع فيه الماضي موقع المستقبل قال سيبويه : وقالوا : لئن فعلت ما فعل يريد معنى ما هو فاعل ، وما يفعل .

وتلخص مما تقدم أن قوله : ﴿ما تبعوا﴾ فيه قولان :

أحدهما : أنه جواب للقسم ساد مسد جواب الشرط ، ولذلك لم يقترن بالفاء .

والثاني : أنه جواب ، لأن إجراء لها مجرى لو ، وقال أبو البقاء : « ما تبعوا » أي : لا يتبعوا فهو ماض في معنى المستقبل ، ودخلت « ما » حملاً على لفظ الماضي ، وحذفت الفاء في الجواب ، لأن فعل الشرط ماض ، وقال

---

(١) انظر البحر المحيط (١/٤٣١) .

(٢) أي اضطراب .

الفراء : إن هنا بمعنى لو ، وهذا من أبي البقاء يؤذن أن الجواب للشرط وإنما حذفت الفاء لكون فعل الشرط ماضياً ، وهذا منه غير مرضٍ لأنه خالف البصريين والكوفيين بهذه المقالة .

وقوله : ﴿ **وما أنت بتابع قبلتهم** ﴾ « ما » تحتمل الوجهين أعني كونها حجازية أو تميمية ، فعلى الأول يكون « أنت » مرفوعاً بها ، و « بتابع » في محل نصب ، وعلى الثاني يكون مرفوعاً بالابتداء ، و « بتابع » في محل رفع ، وهذه الجملة معطوفة على جملة الشرط ، وجوابه لا على الجواب وحده ، إذ لا يحل محله ، لأن نفي تبعيتهم لقبلته مقيد بشرط لا يصح أن يكون قيداً في نفي تبعيته قبلتهم ، وهذه الجملة أبلغ في النفي من .

قوله : ﴿ **ما تبعوا قبلتك** ﴾ من وجوه :

أحدها : كونها اسمية متكرر فيها الاسم مؤكد نفيها بالباء . ووحد القبلة وإن كانت مثناة لأن لليهود قبلة وللنصارى قبلة أخرى لأحد وجهين :

إما لاشتراكهما في البطلان صارا قبلة واحدة .

وإما لأجل المقابلة في اللفظ ، لأن قبله « ما تبعوا قبلتك » ، وقرىء[1] « بتابع قبلتهم » بالإضافة تخفيفاً لأن اسم الفاعل المستكمل لشروط العمل يجوز فيها الوجهان ، واختلف في هذه الجملة : هل المراد بها النهي أي : لا تتبع قبلتهم ، ومعناه الدوام على ما أنت عليه ، لأنه معصوم من اتباع قبلتهم ، أو الإخبار المحض بنفي الاتباع ، والمعنى أن هذه القبلة لا تصير منسوخة ، أو قطع رجاء أهل الكتاب أن يعود إلى قبلتهم ؟ قولان مشهوران .

قوله : ﴿ **ولئن اتبعت** ﴾ كقوله : ﴿ **ولئن أتيت** ﴾ وقوله : « إنك » جواب القسم وجواب الشرط محذوف كما تقدم في نظيره .

قال الشيخ[2] : لا يقال إنه يكون جواباً لهما لامتناع ذلك لفظاً ومعنى ، أما المعنى فلأن الاقتضاء مختلف فاقتضاء القسم على أنه لا عمل له « فيه » لأن القسم إنما جيء به توكيداً للجملة المقسم عليها ، وما جاء على سبيل التوكيد لا يناسب أن يكون عاملاً واقتضاء الشرط على أنه عامل فيه فتكون الجملة في موضع جزم ، وعمل الشرط لقوة طلبه له ، وأما اللفظ فإن هذه الجملة إذا كانت جواب قسم لم تحتج إلى مزيد رابط ، فإذا كانت جواب شرط احتجت إلى مزيد رابط ، وهو الفاء ، ولا يجوز أن تكون خالية من الفاء موجودة فيها فلذلك امتنع أن تكون جواباً لهما معاً .

و « إذن » حرف جواب وجزاء بنص سيبويه ، وتنصب المضارع بثلاثة شروط : أن تكون صدراً ، وألا يفصل بينها وبين الفعل بغير الظرف والقسم ، وألا يكون الفعل حالاً ودخلت هنا بين اسم إن وخبرها لتقرير النسبة بينهما ، وكان حدها أن تتقدم أو تتأخر فلم تتقدم لأنه سبق قسم وشرط والجواب هو للقسم ، فلو تقدم لتوهم أنها لتقرير النسبة التي بين الشرط والجواب المحذوف ، ولم تتأخر لئلا تفوت مناسبة الفواصل ورؤوس الآي .

قال الشيخ[3] : وتحرير معنى « إذن » صعب اضطرب الناس في معناها وفي فهم كلام سيبويه فيها وهو أن معناها

---

(١) انظر البحر المحيط (١/٤٣٢) .
(٢) انظر البحر المحيط (١/٤٣٣) .
(٣) انظر البحر المحيط (١/٤٣٤) .

الجواب والجزاء ، قال : والذي تحصل فيها أنها لا تقع ابتداء كلام بل لا بد أن يسبقها كلام لفظاً ، أو تقديراً ، وما بعدها في اللفظ أو التقدير وإن كان متسبباً عما قبلها فهي في ذلك على وجهين أحدهما : أن تدل على إنشاء الارتباط والشرط بحيث لا يفهم الارتباط من غيرها مثال ذلك : أزورك فتقول : إذا أزورك ، فإنما تريد الآن أن تجعل فعله شرطاً لفعلك ، وإنشاء السببية في ثاني حال من ضرورته أن يكون في الجواب ، وبالفعلية في زمان مستقبل ، وفي هذا الوجه تكون عاملة ولعملها شروط مذكورة في النحو .

الوجه الثاني : أن تكون مؤكدة لجواب ارتبط بمقدم ، أو منبهة على مسبب حصل في الحال ، وهي في الحالين غير عاملة لأن المؤكدات لا يعتمد عليها ، والعامل يعتمد عليه ، وذلك نحو : « إن تأتني إذاً آتيك » و « والله إذاً لأفعلن » فلو أسقطت إذاً لفهم الارتباط ، ولما كانت في هذا الوجه غير معتمدة عليها جاز دخولها على الجملة الاسمية الصريحة ، نحو : « أزورك » فتقول : « إذاً أنا أكرمك » ، وجاز توسطها نحو : « أنا إذاً أكرمك » وتأخرها وإذا تقرر هذا فجاءت « إذا » في الآية مؤكدة للجواب المرتبط بما تقدم ، وإنما قررت معناها هنا لأنها كثيرة الدور في القرآن فتحتمل في كل موضع على ما يناسب من هذا الذي قررناه انتهى كلامه .

واعلم أنها إذا تقدمها عاطف جاز إعمالها وإهمالها وهو الأكثر ، وهي مركبة من همزة وذال ونون ، وقد شبهت العرب نونها بتنوين المنصوب فقلبوها في الوقف ألفاً وكتبوها الكتاب على ذلك ، وهذا نهاية القول فيها .

وجاء في هذا المكان ﴿ من بعد ما جاءك ﴾ وقال قبل هذا : ﴿ بعد الذي جاءك ﴾[1] وفي الرعد : ﴿ بعد ما جاءك ﴾[2] فلم يأت بـ « من » الجارة إلا هنا ، واختص موضعاً بالذي وموضعين بـ « ما » فما الحكمة في ذلك ؟ والجواب ما ذكره بعضهم[3] ، وهو أن الذي أخص و « ما » أشد إبهاماً فحيث أتى بالذي أشير به إلى العلم بصحة الدين الذي هو الإسلام المانع من ملتي اليهود والنصارى ، فكان اللفظ الأخص الأشهر أولى فيه ، لأنه علم بكل أصول الدين ، وحيث أتى بلفظ « ما » أشير به إلى العلم بركن من أركان الدين أحدهما : القبلة ، والآخر : بعض الكتاب لأنه أشار إلى قوله : ﴿ومن الأحزاب من ينكر بعضه﴾[4] قال : وأما دخول « من » ففائدته ظاهرة وهي بيان أول الوقت الذي وجب « على » عليه السلام أن يخالف أهل الكتاب في قبلتهم ، والذي يقال في هذا : إنه من باب التنوع في البلاغة .

ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَعْرِفُونَهُۥ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَآءَهُمْ ۖ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ ٱلْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿١٤٦﴾ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ ۖ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ ﴿١٤٧﴾

قوله تعالى : ﴿ الذين آتيناهم ﴾ : فيه ستة أوجه :

أظهرها : أنه مرفوع بالابتداء ، والخبر وقوله « يعرفونه » .

الثاني : أنه خبر مبتدأ محذوف أي : هم الذين آتيناهم .

الثالث : النصب بإضمار أعني .

---

(١) سورة البقرة ، آية (١٢٠) .

(٢) سورة الرعد ، آية (٣٧) .

(٣) انظر البحر المحيط (١/٤٣٣) .

(٤) سورة الرعد ، آية (٣٦) .

الرابع : الجر على البدل من « الظالمين » .

الخامس : على الصفة للظالمين .

السادس : النصب على البدل من « الذين أوتوا الكتاب » في الآية قبلها .

قوله : ﴿ **يعرفونه** ﴾ فيه وجهان :

أحدهما : أنه خبر للذين آتيناهم كما تقدم في أحد الأوجه المذكورة في « الذين آتيناهم » .

الثاني : أنه نصب على الحال على باقية الأقوال المذكورة ، وفي صاحب الحال وجهان :

أحدهما : المفعول الأول لآتيناهم .

والثاني : المفعول الثاني ، وهو الكتاب لأن في « يعرفونه » ضميرين يعودان عليهما ، والضمير في « يعرفونه » فيه أقوال :

أحدهـا : أنه يعود على الحق الذي هو التحول .

والثاني : على القرآن .

الثالث : على العلم .

الرابع : على البيت الحرام .

الخامس : على النبي ـ ﷺ ـ وبه بدأ الزمخشري ، واختاره الزجاج وغيره ، قالوا : وأضمر وإن لم يسبق له ذكر لدلالة الكلام عليه ، وعدم اللبس ومثل هذا الإضمار فيه تفخيم له ، كأنه لشهرته وكونه علماً معلوماً مستغنى عن ذكره بلفظه .

قال الشيخ[1] : بل هذا من باب الالتفات من الخطاب في قوله : « فولِّ وجهك » إلى الغيبة .

قوله : ﴿ **كما يعرفون** ﴾ الكاف في محل نصب : إما على كونها نعتاً لمصدر محذوف ، أي : معرفة كائنة مثل معرفتهم أبنائهم ، أو في موضع نصب على الحال من ضمير ذلك المصدر المعرفة المحذوف ، والتقدير : يعرفونه المعرفة مماثلة لعرفانهم ، وهذا مذهب سيبويه ، وتقدم تحقيق هذا ، و « ما » مصدرية ، لأنه ينسبك منها ومما بعدها مصدر كما تقدم تحقيقه .

قوله : ﴿ **وهم يعلمون** ﴾ جملة اسمية في محل نصب على الحال ، من فاعل يكتمون ، والأقرب فيها أن تكون حالاً مؤكدة ، لأن لفظ « يكتمون الحق » يدل على علمه إذ الكتم إخفاء ما يعلم ، وقيل : متعلق العلم هو ما على الكاتم من العقاب أي : وهم يعلمون العقاب المرتب على كاتم الحق ، فتكون إذ ذاك حالاً مبينة .

قوله تعالى : ﴿ **الحقُّ من ربِّك** ﴾ : فيه ثلاثة أوجه :

أظهره : أنه مبتدأ ، وخبره الجار والمجرور بعده ، وفي الألف واللام حينئذ وجهان :

---

(١) البحر المحيط (١/ ٤٣٥) .

أحدهما : أن تكون للعهد ، والإشارة إلى الحق الذي عليه الرسول عليه السلام ، أو إلى الحق الذي في قوله : « يكتمون الحق » ، أي : هذا الذي يكتمونه هو الحق من ربك ، وأن تكون للجنس على معنى الحق من الله لا من غيره .

الثاني : أنه خبر مبتدأ محذوف ، أي : هو الحق من ربك ، والضمير يعود على الحق المكتوم ، أي : ما كتموه هو الحق .

الثالث : أنه مبتدأ ، والخبر محذوف تقديره : الحق من ربك يعرفونه ، والجار والمجرور على هذين القولين في محل نصب على الحال من « الحق » ، ويجوز أن يكون خبراً بعد خبر في الوجه الثاني .

وقرأ علي بن أبي طالب[1] : « الحق من ربك » نصباً ، وفيه ثلاثة أوجه :

أحدها : أنه منصوب على البدل من الحق المكتوم قاله الزمخشري .

الثاني : أن يكون منصوباً بإضمار « الزم » ، ويدل عليه الخطاب بعده « في » قوله : فلا تكونن .

الثالث : أنه يكون منصوباً بـ « يعلمون » قبله ، وذكر هذين الوجهين ابن عطية ، وعلى هذا الوجه الأخير يكون مما وقع فيه الظاهر موقع المضمر أي : وهم يعلمونه كائناً من ربك ، وذلك سائغ حسن في أماكن التفخيم والتهويل نحو :

٧٧٢ - لَا أَرَى الْمَوْتَ يَسْبِقُ الْمَوْتَ شَيْءٌ ..... [2]

والنهي عن الكون على صفة أبلغ من النهي عن نفس الصفة ، فلذلك جاء التنزيل عليه : نحو ﴿ فلا تكونن من الممترين ﴾ ﴿ فلا تكونن من الجاهلين ﴾[3] دون : لا تمتر ، ولا تجهل ونحوه ، وتقرير ذلك أن قوله : « لا تكن ظالماً » نهى عن الكون بهذه الصفة ، والنهي عن الكون على صفة أبلغ من النهي عن تلك الصفة إذ النهي عن الكون على صفة يدل على عموم الأكوان المستقبلة عن تلك الصفة ، والمعنى لا تظلم في كل أكوانك أي : في كل فرد فرد من أكوانك فلا يمر بك وقت يؤخذ منك فيه ظلم فيصير كأن فيه نصاً على سائر الأكوان ، بخلاف : لا تظلم فإنه يستلزم الأكوان ، وفرق بين ما يدل دلالة بالنص ، وبين ما يدل دلالة بالاستلزام .

والامتراء : افتعال من المرية ، وهي الشك ، ومنه المراء قال :

٧٧٣ - فَإِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمِرَاءَ فَإِنَّهُ إِلَى الشَّرِّ دَعَّاءٌ وَلِلشَّرِّ جَالِبُ [4]

وماريته : جادلته وشاكلته فيما يدعيه ، وافتعل فيه بمعنى تفاعل يقال : تماروا في كذا وامتروا فيه ، نحو : تجاوروا واجتوروا وقال الراغب : المرية : التردد في الأمر ، وهي أخص من الشك والامتراء والمماراة : المحاجة فيما فيه مرية ، وأصله من مريت الناقة إذا مسحت ضرعها للحلب ففرق بين المرية والشك كما ترى ، وهذا كما تقدم له

---

(١) علي بن أبي طالب بن عبد المطلب الهاشمي القرشي أبو الحسن أمير المؤمنين رابع الخلفاء الراشدين وابن عم سيدنا رسول الله ﷺ توفي سنة ٤٠ هـ الطبري (٦/٨٣) ، حلية الأولياء (١/٦١) ، الأعلام (٤/٢٩٦) .

(٢) تقدم .

(٣) سورة الأنعام ، آية (٣٥) .

(٤) البيت للفضل بن عبد الرحمن القرشي انظر الخصائص (٣/١٠٢) ، العيني (٤/١١٣) ، المغني (١/٦٧٩) .

الفرق بين الريب والشك وأنشد الطبري قول الأعشى :

٧٧٤ - تَـدُرُّ عَـلَى أَسْـؤُقِ الْـمُـمْـتَـرِيـ ـنَ رَكْضـاً إِذَا مَـا السَّـرَابُ ارْجَـحَنْ[1]

شاهداً على أن الممترين الشاكون ، قال : ووهم في ذلك ، لأن أبا عبيدة وغيره قالوا : الممترون في البيت هم الذين يمرون الخيل بأرجلهم همزة لتجري « كأنهم » يتحلبون الجري منها .

وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ أَيْنَ مَا تَكُونُوا يَأْتِ بِكُمُ اللَّهُ جَمِيعًا إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿١٤٨﴾

قوله تعالى : ﴿ **ولكل وجهة** ﴾ : جمهور القراء على تنوين « كل » ، وتنوينه للعوض من المضاف إليه ، والجار خبر مقدم ، و « وجهة » مبتدأ مؤخر ، واختلف في المضاف إليه كل المحذوف فقيل : تقديره : ولكل طائفة من أهل الأديان وقيل : ولكل أهل موضع من المسلمين وجهته إلى جهة الكعبة يميناً وشمالاً ، ووراء وقدام ، وفي « وجهة » قولان : أحدهما ويعزى للمبرد والفارسي والمازني في أحد قوليه :

إنها اسم المكان المتوجه إليه ، وعلى هذا يكون إثبات الواو قياساً إذ هي غير مصدر . قال سيبويه ولو بنيت فعله من الوعد لقلت : وعده ، ولو بنيت مصدراً لقلت : عدة .

والثاني : أنها مصدر ، ويعزى للمازني وهو ظاهر كلام سيبويه فإنه قال بعد ذكر حذف الواو من المصادر : وقد أثبتوا فقالوا : وجهة من الجهة ، وعلى هذا يكون إثبات الواو شاذ منبهةً على ذلك الأصل المتروك في عدة ونحوها ، والظاهر أن الذي سوغ إثبات الواو ، وإن كانت مصدراً أنها مصدر جاءت على حذف الزوائد إذ الفعل المسموع من هذه المادة توجه واتجه ، ومصدرهما التوجه والاتجاه ، ولم يسمع في فعله : وجه يجه ، كوعد يعد ، وكان الموجب لحذف الواو من عدة وزنة الحمل على المضارع لوقوع الواو بين ياء وكسرة ، وهنا فلم يسمع فيه مضارع يحمل مصدره عليه ، فلذلك قلت : إن « وجهة » مصدر على حذف الزوائد لتوجه ، أو اتجه ، وقد ألم أبو البقاء بشيء من هذا .

قوله : ﴿ **هو موليها** ﴾ جملة من مبتدأ وخبر في محل رفع ، لأنها صفة لوجهة واختلف في « هو » على قولين : أحدهما : أنه يعود على لفظ كل لا على معناها ، ولذلك أفرد والمفعول الثاني محذوف لفهم المعنى تقديره هو موليها ، وجهة أو نفسه ، ويؤيد هذا قراءة ابن عامر : « مولاها » على ما لم يسم فاعله كما سيأتي .

والثاني : أن يعود على الله تعالى ، أي : الله مولى القبلة إياه أي : ذلك الفريق . وقرأ الجمهور موليها على اسم الفاعل ، وقد تقدم أنه حذف أحد مفعوليه ، وقرأ ابن عامر ويعزى لابن عباس مولاها على اسم المفعول ، وفيه ضمير مرفوع قائم مقام الفاعل . والثاني هو الضمير المتصل به وهو « ها » العائد على الوجهة وقيل : على التولية ذكره أبو البقاء ، وعلى هذه القراءة بتعين عود « هو » إلى الفريق إذ يستحيل في المعنى عوده على الله تعالى ، وقرأ بعضهم[2] : « ولكل وجهة » بالإضافة ويعزى لابن عامر ، واختلفوا فيها على ثلاثة أقوال أحدها : وهو قول الطبري : أنها خطأ ، وهذا ليس بشيء إذ الإقدام على تخطئة ما ثبت عن الأئمة لا يسهل .

---

(١) انظر ديوانه (١٩٥) ، الطبري (٣/١٩١) .

(٢) انظر مختصر الشواذ (١٠) .

والثاني : وهو قول الزمخشري وأبي البقاء أن اللام زائدة في الأصل قال الزمخشري : المعنى وكل وجهة الله موليها فزيدت اللام لتقدم المفعول كقولك : لزيد ضربت ، ولزيد أبوه ضاربه .

قال الشيخ[١] : وهذا فاسد ، لأن العامل إذا تعدى لضمير الاسم لم يتعد إلى ظاهره المجرور باللام لا تقول : لزيد ضربته ولا : لزيد أنا ضاربه لئلا يلزم أحد محذورين وهما : إما لأنه يكون العامل قوياً ضعيفاً ، وذلك أنه من حيث تعدى للضمير بنفسه يكون قوياً ، ومن حيث تعدى للظاهر باللام يكون ضعيفاً ، وإما لأنه يصير المتعدي لواحد متعدياً لاثنين ، ولذلك تأول النحويون ما يوهم ذلك وهو قوله :

٧٧٥ - هَـذَا سُـراقَـةُ لِـلْقُـرْآنِ يَـدْرُسُـهُ والْمَـرْءُ عِنْـدَ الـرُّشَـا إنْ يَلْقَهَـا ذِيْبُ[٢]

على أن الضمير في يدرسه للمصدر أي : يدرس الدرس لا للقرآن لأن الفعل قد تعدى إليه ، وأما تمثيله بقوله : « لزيد ضربت » فليس نظير الآية ، لأنه لم يتعد في هذا المثال إلى ضميره ، ولا يجوز أن تكون المسألة من باب الاشتغال فتقدر عاملاً في « لكل وجهة » يفسره « موليها » ، لأن الاسم المشتغل عنه إذا كان ضميره مجروراً بحرف ينتصب ذلك الاسم بفعل يوافق العامل الظاهر في المعنى ، ولا يجوز جر المشتغل عنه بحرف ، تقول : زيداً مررت به أي : لابست زيداً مررت به ، ولا يجوز : لزيد مررت به قال تعالى : « والظالمين أعد لهم »[٣] وقال :

٧٧٦ - أَثَـعْـلَبَـةَ الْـفَـوَارِسِ أَمْ رِيَـاحـاً عَـدَلْـتَ بِهِـمْ طُـهَـيَّـةَ وَالْـخِـشَـابَـا[٤]

فأتى بالمشتغل عنه منصوباً ، وأما تمثيله بقوله : لزيد أبوه ضاربه فتركيب غير عربي الثالث : أن « لكل وجهة » متعلق بقوله : « فاستبقوا الخيرات » أي : فاستبقوا الخيرات لكل وجهة ، وإنما قدم على العامل للاهتمام به كما يقدم المفعول ، ذكره ابن عطية ، ولا يجوز أن توجه هذه القراءة على أن « لكل وجهة » في موضع المفعول الثاني لموليها ، والمفعول الأول هو المضاف إليه اسم الفاعل الذي هو « مول » ، وهو « ها » وتكون عائدة على الطوائف ويكون التقدير : وكل وجهة الله مولي الطوائف أصحاب القبلات ، وزيدت اللام في المفعول لتقدمه ، ويكون العامل فرعاً ، لأن النحويين نصوا على أنه لا يجوز زيادة اللام لتقوية إلا في المتعدي لواحد فقط ، و « مولّ » مما يتعدى لاثنين فامتنع ذلك فيه ، وهذا المانع هو الذي منع من الجواب على الزمخشري فيما اعترض به عليه الشيخ من كون الفعل إذا تعدى للظاهر فلا يتعدى لضميره ، وهو أنه كان يمكن أن يجاب عنه بأن الضمير المتصل بـ « مول » ليس بضمير المفعول ؛ بل ضمير المصدر وهو التولية ، ويكون المفعول الأول محذوفاً ، والتقدير : الله مولي التولية كل وجهة أصحابها ، فلما قدم المفعول على العامل قوي باللام لولا أنهم نصوا على المنع من زيادتها في المتعدي لاثنين وثلاثة .

قوله : ﴿ فاستبقوا الخيرات ﴾ « الخيرات » منصوبة على إسقاط حرف الجر التقدير : إلى الخيرات كقول الراعي :

---

(١) البحر المحيط (١/٤٣٨) .

(٢) البيت من شواهد الكتاب (٣/٦٧) ، أمالي ابن الشجري (١/٢٣٩) ، المقرب (١/١١٥) ، تعليق الفرائد (١/١٤٨٧) ، التصريح (١/٣٢٦) ، الخزانة (٣/٢) ، (٥/٢٦) ، الهمع (٢/٣٣) ، شرح شواهد المغني (٢٠٠)
سراقة رجل من القراء نسب إليه الرياء وقبول الرشا وحرصه عليها حرص الذئب على فريسته .

(٣) سورة الإنسان ، آية (٣١) .

(٤) البيت لجرير انظر ديوانه (٥٩) ، وهو من شواهد الكتاب (١/١٠٢) ، (٣/١٨٣) ، أمالي ابن الشجري (١/٣٣١) ، مجاز القرآن (٢/١٤٨) ، التصريح (١/٣٠٠) ، الأشموني (٢/٧٨) ، المعنى: لا يصح أن تساوي بين إحدى القبيلتين العظيمتين وبين القبيلتين الوضيعتين اللتين لا قيمة لهما .

٧٧٧ - ثَنائي عَلَيْكُمْ آلَ حَرْبٍ وَمَنْ يَمِلْ سِوَاكُمْ فَإِنِّي مُهْتَدٍ غَيْرُ مَائِلِ[1]

أي : إلى سواكم ، وذلك لأن « استبق » إما بمعنى سبق المجرد ، أو المعنى تسابق لا جائز أن يكون بمعنى سبق ، لأن المعنى ليس على اسبقوا الخيرات فبقي أن يكون بمعنى تسابق ، ولا يتعدى بنفسه . والخيرات جمع خيرة وفيها احتمالان :

أحدهما : أن تكون مخففة من « خيرة » بالتشديد بوزن فَيْعِلَة نحو : ميت في ميت .

والثاني : أن تكون غير مخففة بل تثبت على فعله بوزن جفنة يقال : رجل خير وامرأة خير ، وعلى كلا التقديرين فليسا للتفضيل والسبق : الوصول إلى الشيء أولاً وأصله التقدم في السير ثم تجوز به في كل تقدم .

قوله : ﴿ أينما تكونوا ﴾ « أين » اسم شرط تجزم فعلين كإن ، و « ما » مزيدة عليها على سبيل الجواز ، وهي ظرف مكان ، وهي هنا في محل نصب خبراً لكان ، وتقديمها واجب لتضمنها معنى ماله صدر الكلام ، و « تكونوا » مجزوم بها على الشرط وهو الناصب لها ، و « يأت » جوابها ، وتكون أيضاً استفهاماً فلا تعمل شيئاً وهي مبنية على الفتح لتضمن معنى حرف الشرط أو الاستفهام .

وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ۖ وَإِنَّهُۥ لَلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ ۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴿١٤٩﴾ وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ۖ وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنْهُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَٱخْشَوْنِى وَلِأُتِمَّ نِعْمَتِى عَلَيْكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴿١٥٠﴾

قوله تعالى : ﴿ ومن حيث خرجت فول ﴾ : « من حيث » متعلق بقوله فولّ ، و « خرجت » في محل جر بإضافة « حيث » إليها ، وقرأ عبدالله « حيث » بالفتح ، وقد تقدم أنها إحدى اللغات ، ولا تكون هنا شرطية لعدم زيادة « ما » ، والهاء في قوله : ﴿ وإنه للحق ﴾ الكلام فيه كالكلام عليها فيما تقدم . وقرىء « تعلمون » بالياء والتاء ، وهما واضحتان كما تقدم .

قوله تعالى : ﴿ لئلا يكون ﴾ : هذه لام كي بعدها « أن » المصدرية الناصبة للمضارع ، و « لا » نافية واقعة بين الناصب ومنصوبه كما تقع بين الجازم ومجزومه نحو : ﴿ إلاّ تفعلوه تكن ﴾[2] و « أن » هنا واجبة الإظهار إذ لو أضمرت لثقل اللفظ بتوالي لامين ولام الجر متعلقة بقوله : « فولوا وجوهكم » وقال أبو البقاء : متعلقة بمحذوف تقديره : فعلنا ذلك لئلا ولا حاجة إلى ذلك و « للناس » خبر لـ « يكون » مقدم على اسمها ، وهو حجة و « عليكم » في محل نصب على الحال ، لأنه في الأصل صفة النكرة ، فلما تقدم عليها انتصب حالاً ، ولا يتعلق بـ « حجة » لئلا يلزم تقديم معمول المصدر عليه ، وهو ممتنع لأنه في تأويل صلة وموصول ، وقد قال بعضهم : « يتعلق بحجة » وهو ضعيف ، ويجوز أن يكون « عليكم » خبراً ليكون ، ويتعلق « للناس » بـ « يكون » على رأي من يرى أن كان الناقصة تعمل في الظرف وشبهه ، وذكر الفعل في قوله يكون ، لأن تأنيث الحجة غير حقيقي ، وحسن ذلك الفصل أيضاً .

قوله : ﴿ إلا الذين ﴾ قرأ الجمهور « إلا » بكسر الهمزة وتشديد اللام ، وقرأ ابن عباس وزيد بن علي وابن زيد

---

(١) البيت من شواهد البحر (١ / ٤٣٩) .

(٢) سورة الأنفال ، آية (٧٣) .

بفتحها وتخفيف اللام على أنها للاستفتاح ، فأما قراءة الجمهور فاختلف النحويون في تأويلها على أربعة أقوال :

أظهرها : وهو اختيار الطبري وبدأ به ابن عطية ولم يذكر الزمخشري غيره ، أنه استثناء متصل ، قال الزمخشري : ومعناه لئلا يكون حجة لأحد من اليهود إلا للمعاندين منهم القائلين : ما ترك قبلتنا إلى الكعبة إلا ميلاً لدين قومه وحباً لهم ، وأطلق على قولهم « حجة » لأنهم ساقوه مساق الحجة ، وقال ابن عطية : المعنى أنه لا حجة لأحد عليكم إلا الحجة الداحضة للذين ظلموا من اليهود وغيرهم ، الذين تكلموا في النازلة وسماها حجة ، وحكم بفسادها حين كانت من ظالم .

الثاني : أنه استثناء منقطع فيقدر بـ « لكن » عند البصريين ، وبل عند الكوفيين ، لأنه استثناء من غير الأول ، والتقدير لكن الذين ظلموا فإنهم يتعلقون عليكم بالشبهة يضعونها موضع الحجة ، ومثار الخلاف هو : هل الحجة هو الدليل الصحيح أو الاحتجاج صحيحاً كان أو فاسداً ؟ فعلى الأول يكون منقطعاً ، وعلى الثاني يكون متصلاً .

الثالث : وهو قول أبي عبيدة أن « إلا » بمعنى الواو العاطفة ، وجعل من ذلك قوله :

٧٧٨ - وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُ أَبِيكَ إِلَّا الْفَرْقَدَانِ[1]

وقول الآخر :

٧٧٩ - مَا بِالْمَدِينَةِ دَارٌ غَيْرُ وَاحِدَةٍ دَارُ الْخَلِيفَةِ إِلَّا دَارُ مَرْوَانَا[2]

تقدير ذلك عنده : ولا الذين ظلموا ـ والفرقدان ـ ودار مروان وقد خطأه النحاة في ذلك كالزجاج وغيره .

الرابع : أن « إلا » بمعنى بعد أي : بعد الذين ظلموا ، وجعل منه قول الله تعالى : ﴿ لا يذوقون فيها الموت إلا الموتة الأولى ﴾[3] وقوله تعالى : ﴿ إلا ما قد سلف ﴾[4] تقديره : بعد الموتة ، وبعد ما قد سلف ، وهذا من أفسد الأقوال وأنكرها ، وإنما ذكرته لغرض التنبيه على ضعفه .

و « الذين » في محل نصب على الاستثناء على القولين اتصالاً وانقطاعاً ، وأجاز قطرب أن يكون في موضع جر بدلاً من ضمير الخطاب في عليكم ، والتقدير : لئلا تثبت حجة للناس على غير الظالمين منهم ، وهم أنتم أيها المخاطبون بتولية وجوهكم إلى القبلة ، ونقل عنه أنه كان يقرأ : « إلا على الذين » كأنه يكرر العامل في البدل على حد قوله : ﴿ للذين استضعفوا لمن آمن منهم ﴾[5] وهذا عند جمهور البصريين ممتنع لأنه يؤدي إلى بدل ظاهر من ضمير حاضر ، بدل كل من كل ، ولم يجزه من البصريين إلا الأخفش ، وتأول غيره ما ورد من ذلك .

وأما قراءة ابن عباس فـ « ألا » للاستفتاح وفي محل « الذين » حينئذ ثلاثة أوجه :

أظهرها : أنه مبتدأ وخبره قوله : « فلا تخشوهم » وإنما دخلت الفاء على الخبر ، لأن الموصول تضمن معنى الشرط والماضي الواقع صلة مستقبل معنى ، كأنه قيل : من يظلم الناس فلا تخشوهم ، ولولا دخول الفاء ، لترجح

---

(١) تقدم .

(٢) البيت للفرزدق وليس في ديوانه وهو من شواهد الكتاب (١/ ٣٧٣) ، المقتضب (٤/ ٤٢٥) ، القرطبي (٢/ ١١٤) .

(٣) سورة الدخان ، آية (٥٦) .

(٤) سورة النساء ، آية (٢٢) .

(٥) سورة الأعراف ، آية (٧٥) .

النصب على الاشتغال أي : لا تخشوا الذين ظلموا لا تخشوهم .

الثاني : أن يكون منصوباً بإضمار فعل على الاشتغال ، وذلك على قول الأخفش فإنه يجيز زيادة الفاء .

الثالث : نقله ابن عطية : أن يكون منصوباً على الإغراء .

ونقل عن ابن مجاهد أنه قرأ : « إلى الذين ظلموا » وجعل « إلى » حرف جر متأولاً لذلك بأنها بمعنى مع ، والتقدير : لئلا يكون للناس عليكم حجة مع الذين ، والظاهر أن هذا الراوي وقع في سمعه « إلا الذين » بتخفيف « إلا » فاعتقد ذلك فيها ، وله نظائر مذكورة عندهم و « منهم » في محل نصب على الحال فيتعلق بمحذوف ، ويحتمل أن تكون « من » للتبعيض وأن تكون للبيان .

قوله : ﴿ **ولأتم** ﴾ فيه أربعة أوجه :

أظهرها : أنه معطوف على قوله « لئلا يكون » كأن المعنى : عرفناكم وجه الصواب في قبلتكم ، والحجة لكم لانتفاء حجج الناس عليكم ، ولإتمام النعمة ، فيكون التعريف معللاً بهاتين العلتين ، والفصل بالاستثناء وما بعده كلا فصل إذ هو من متعلق العلة الأولى .

الثاني : أنه معطوف على علة محذوفة وكلاهما معلولها الخشية السابقة فكأنه قيل : واخشوني لأوفيكم ولأتم نعمتي عليكم .

الثالث : أنه متعلق بفعل محذوف مقدر بعده تقريره : ولأتم نعمتي عليكم عرفتكم أمر قبلتكم .

الرابع : ـ وهو أضعفها ـ أن تكون متعلقة بالفعل قبلها ، والواو زائدة تقديره : واخشوني لأتم نعمتي ، وهذه لام كي ، وأن مضمرة بعدها ناصبة للمضارع ، فينسبك منها مصدر مجرور باللام ، وتقدم تحقيقه و « عليكم » فيه وجهان :

أحدهما : أن يتعلق بأتم .

والثاني : أن يتعلق بمحذوف على أنه حال من نعمتي أي : كائنة عليكم .

كَمَآ أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِّنكُمْ يَتْلُواْ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمْ تَكُونُواْ تَعْلَمُونَ ﴿١٥١﴾

قوله تعالى : ﴿ **كما أرسلنا** ﴾ : في الكاف قولان :

أظهرهما : أنها للتشبيه .

والثاني : أنها للتعليل ؛ فعلى القول الأول ، تكون نعت مصدر محذوف ، واختلف الناس في متعلقها حينئذ على خمسة أوجه :

أحدها : أنها متعلقة بقوله : « ولأتم » تقديره : ولأتم نعمتي عليكم إتماماً ، مثل إتمام الرسول فيكم ، ومتعلق الإتمامين مختلف ، فالأول بالثواب في الآخرة .

والثاني بإرسال الرسول في الدنيا أو الأول بإيجاب الدعوة الأولى لإبراهيم في قوله : ﴿ ومن ذريتنا أمة مسلمة لك ﴾[١] .

والثاني بإيجابة الدعوة الثانية في قوله : ﴿ ربنا وابعث فيهم رسولاً منهم ﴾[٢] ورجحه مكي لأن سياق اللفظ يدل على أن المعنى : ولأتم نعمتي ببيان ملة أبيكم إبراهيم ، كما أجبنا دعوته فيكم فأرسلنا إليكم رسولاً منكم .

الثاني : أنها متعلقة بيهتدون تقديره : يهتدون اهتداء مثل إرسالنا فيكم رسولاً ، ويكون تشبيه الهداية بالإرسال في التحقيق والثبوت أي : اهتداء متحققاً كتحقق إرسالنا .

الثالث : وهو قول أبي مسلم أنها متعلقة بقوله : ﴿ **وكذلك جعلناكم أمة وسطاً** ﴾[٣] أي : جعلا مثل إرسالنا ، وهذا بعيد جداً لطول الفصل المؤذن بالانقطاع .

الرابع : أنها متعلقة بما بعدها وهو « اذكروني » قال الزمخشري : كما ذكرتكم بإرسال الرسل ، فاذكروني بالطاعة أذكركم بالثواب فيكون على تقدير مصدر محذوف ، وعلى تقدير مضاف أي : اذكروني ذكراً مثل ذكرنا لكم بالإرسال ، ثم صار : مثل ذكر إرسالنا ثم حذف المضاف ، وأقيم المضاف إليه مقامه ، وهذا كما تقول : كما أتاك فلان فإنه يكرمك ، والفاء غير مانعة من ذلك قال أبو البقاء : كما لم تمنع في باب الشرط يعني أن ما بعد فاء الجزاء يعمل فيما قبلها « وقد رد مكي هذا بأن الأمر إذا كان له جواب ، لم يتعلق به ما قبله لاشتغاله بجوابه و « اذكروني » قد أجيب بقوله : « أذكركم » فلا يتعلق به ما قبله ، قال : ولا يجوز ذلك إلا على التشبيه بالشرط الذي يُجاب بجوابين نحو : إذا أتاك فلان فأكرمه ترضه فيكون « كما » و « فأذكركم » جوابين للأمر ، والأول أفصح وأشهر ، وتقول : « كما أحسنت إليك فأكرمني » فيصبح أن تجعل الكاف متعلقة بأكرمني ، إذ لا جواب له .

وهذا الذي منعه مكي .

قال الشيخ[٤] : لا نعلم خلافاً في جوازه ، وأما قوله : « إلا أن يشبه بالشرط » وجعله « كما » جواباً للأمر ، فليس بتشبيه صحيح ولا يتعقل وللاحتجاج عليه موضع غير هذا الكتاب .

قال الشيخ[٥] : وإنما يخدش هذا عندي وجود الفاء ، فإنها لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، وتبعد زيادتها انتهى ، وقد تقدم ما نقلته عن أبي البقاء في أنها غير مانعة من ذلك .

الخامس : أنها متعلقة بمحذوف على أنها حال من نعمتي ، والتقدير : ولأتم نعمتي مشبهة إرسالنا فيكم رسولاً ، أي مشبهة نعمة الإرسال ، فيكون على حذف مضاف ، وأما على القول بأنها للتعليل فتتعلق بما بعدها ، وهو قوله : « فاذكروني » أي : اذكروني لأجل إرسالنا فيكم رسولاً ، وكون الكاف للتعليل واضح ، وجعل بعضهم منه :

---

(١) سورة البقرة ، آية (١٣٨) .
(٢) سورة البقرة ، آية (١٢) .
(٣) سورة البقرة آية (١٤٣) .
(٤) البحر المحيط (١/٤٤٤) .
(٥) المصدر السابق .

﴿ واذكروه كما هداكم ﴾[1] وقول الآخر :

٧٨٠ ـ لَا تَشْتُمِ النَّاسَ كَمَا لَا تُشْتَمُ[2]

أي : لا تشتم لامتناع الناس من شتمك .

وفي « ما » المتصلة بهذه الكاف ثلاثة أوجه :

أظهرها : أنها مصدرية وقد تقدم تحريره .

والثاني : أنها بمعنى الذي ، والعائد محذوف و « رسولاً » بدل منه والتقدير : كالذي أرسلناه رسولاً ، وهذا بعيد جداً ، وأيضاً فإن فيه وقوع ما على آحاد العقلاء ، وهو قول مرجوح .

الثالث : أنها كافة للكاف كهي في قوله :

٧٨١ ـ لَعَمْرُكَ إِنَّنِي وَأَبَا حُمَيْدٍ كَمَا النَّشْوَانُ وَالرَّجُلُ الْحَلِيمُ[3]

ولا حاجة إلى هذا ، فإنه لا يصار إلى ذلك إلا حيث تعذر أن ينسبك منها ، ومما بعدها مصدر كما إذا اتصلت بجملة اسمية كالبيت المتقدم و « منكم » في محل نصب لأنه صفة لـ « رسولاً » وكذلك ما بعده من الجمل ، ويحتمل أن تكون الجمل بعده حالاً ، لتخصص النكرة بوصفها بقوله : « منكم » وأتى بهذه الصفات بصيغة المضارع لأنه يدل على التجدد والحدوث ، وهو مقصود هاهنا بخلاف كونه منهم ، فإنه وصف ثابت له ، وهنا قدم التزكية على التعليم ، وفي دعاء إبراهيم[4] بالعكس ، والفرق أن المراد بالتزكية هنا التطهير من الكفر ، وكذلك فسروه ، وهناك المراد بها الشهادة بأنهم خيار أزكياء ، وذلك متأخر عن تعلم الشرائع والعمل بها ، وقوله : ﴿ **يعلمكم ما لم تكونوا تعلمون** ﴾ بعد قوله : ﴿ **ويعلمكم الكتاب والحكمة** ﴾ من باب ذكر العام بعد الخاص ، وهو قليل بخلاف عكسه .

فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ وَاشْكُرُوا لِي وَلَا تَكْفُرُونِ ﴿١٥٢﴾ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ ﴿١٥٣﴾ وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ يُقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتٌ بَلْ أَحْيَاءٌ وَلَكِنْ لَا تَشْعُرُونَ ﴿١٥٤﴾ وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ بِشَيْءٍ مِنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَنْفُسِ وَالثَّمَرَاتِ وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ ﴿١٥٥﴾ الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُمْ مُصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ ﴿١٥٦﴾ أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُهْتَدُونَ ﴿١٥٧﴾

قوله تعالى : ﴿ **واشكروا لي** ﴾ : تقدم أن « شكر » يتعدى تارة بنفسه وتارة بحرف جر على حد سواء على الصحيح ، وقال بعضهم : إذا قلت : شكرت لزيد ، فمعناه شكرت لزيد صنيعه ، فجعلوه متعدياً لاثنين ؛ أحدهما بنفسه ، والآخر بحرف الجر ، ولذلك فسر الزمخشري هذا الموضع بقوله : « واشكروا لي ما أنعمت به عليكم » وقال

---

(١) سورة البقرة ، آية (١٩٨) .

(٢) البيت لرؤبة انظر ملحقات ديوانه (١٨٣) ، وهو من شواهد الكتاب (١١٦/٣) ، الإنصاف (٣٤٥) ، رصف المباني (٢١٤) ، الدرر (٤٣/٢) ، الخزانة (٢٨٢/٤) .

(٣) البيت لزياد الأعجم المغني (١٧٨/١) ، الجني الداني (٤٨١) .

(٤) سورة البقرة ، آية (١٢٩) .

ابن عطية : واشكروا لي ، واشكروني بمعنى واحد ، و« لي » أفصح وأشهر مع الشكر ، ومعناه نعمتي وأبـادِيَّ ، وكذلك إذا قلت : شكرتك فالمعنى شكرت لك صنيعك ، وذكرته فحذف المضاف إذ معنى الشكر ذكر اليـد وذكر مسديها معاً ، فما حذف من ذلك فهو اختصار لدلالة ما بقي على ما حذف .

قوله تعالى : ﴿ **أموات بل أحياء** ﴾ : خبر مبتدأ محذوف أي : لا تقولوا : هم أموات ، وكذلك « أحياء » خبر مبتدأ محذوف أي : بل هم أحياء ، وقد راعى لفظ من مرة ، فأفرد في قوله « يقتل » ومعناها أخرى فجمع في قوله « أموات بل أحياء » واللام هنا للعلة ، ولا تكون للتبليغ لأنهم لم يبلغوا الشهداء قولهم ، هذا والجملة من قوله : « هم أموات » في محل نصب بالقول لأنها محكية به وأما « بل هم أحياء » فيتحمل وجهين :

أحدهما : ألا يكون له محل من الإعراب ، بل هو إخبار من الله ـ تعالى ـ بأنهم أحياء ، ويرجحه قوله : ﴿ **ولكن لا تشعرون** ﴾ إذ المعنى لا شعور لكم بحياتهم .

والثاني : أن يكون محله النصب ، بقول محذوف تقديره بل قولوا هم أحياء ، ولا يجوز أن ينتصب بالقول الأول لفساد المعنى ، وحذف مفعول « يشعرون » لفهم المعنى أي : بحياتهم .

قوله تعالى : ﴿ **ولنبلونكم** ﴾ هذا جواب قسم محذوف ، ومتى كان جوابه مضارعاً مثبتاً مستقبلاً وجب تلقيه باللام ، وإحدى النونين خلافاً للكوفيين ، حيث يعاقبون بينهما ، ولا يجيـز البصريون ذلك إلا في ضرورة ، وفتح الفعل المضارع لاتصاله بالنون ، وقد تقدم تحقيق ذلك وما فيه من خلاف .

وقوله : ﴿ **بشيء** ﴾ متعلق بقوله : « لنبلونكم » والباء معناها الإلصاق . وقـراءة الجمهور على إفـراد شيء ، ومعناها الدلالة على التقلل إذ لو جمعه لاحتمل أن يكون ضروباً من كل واحد ، وقرأ الضحاك بن مزاحم « بأشياء » على الجمع ، وقراءة الجمهور لا بد فيها من حذف تقديره : وبشيء من الجوع وبشيء من النقص ، وأما قراءة الضحاك فلا تحتاج إلى هذا ، وقوله : « من الخوف » في محل جر صفة لشيء ، فيتعلق بمحذوف .

قوله : ﴿ **ونقص** ﴾ فيه وجهان :

أحدهما : أن يكون معطوفاً على شيء والمعنى : بشيء من الخوف وبنقص .

والثاني : أن يكون معطوفاً على الخوف أي : وبشيء من نقص الأموال ، والأول أولى لاشتراكهما في التنكير .

قوله : ﴿ **من الأموال** ﴾ فيه خمسة أوجه :

أحدها : أن يكون متعلقاً بنقص لأنه مصدر نقص ، وهو يتعدى إلى واحد وقد حذف أي : ونقص شيء من كذا .

الثاني : أن يكون في محل جر صفة لذلك المحذوف ، فيتعلق بمحذوف أي : ونقص شيء كائن من كذا .

الثالث : أن يكون في محل صفة لمفعول محذوف ، نصب بهذا المصدر المنون ، والتقدير : ونقص شيئاً كائناً من كذا ، ذكره أبو البقاء ويكون معنى « من » على هذين الوجهين التبعيض .

الرابع : أن يكون في محل جر صفة لـ « نقص » فيتعلق بمحذوف أيضاً ، أي : نقص كائن من كذا ، وتكون « من » لابتداء الغاية .

الخامس : أن تكون من زائدة عند الأخفش ، وحينئذ لا تعلق لها بشيء .

قوله تعالى : ﴿ **الذين إذا أصابتهم مصيبة** ﴾ : فيه أربعة أوجه :

أحدها : أن يكون منصوباً على النعت للصابرين ، وهو الأصح .

الثاني : أن يكون منصوباً على المدح .

الثالث : أن يكون مرفوعاً على خبر مبتدأ محذوف أي : هم الذين ، وحينئذ يحتمل أن يكون على القطع ، وأن يكون على الاستئناف .

الرابع : أن يكون مبتدأ ، والجملة الشرطية من « إذا » وجوابها صلته ، وخبره ما بعده من قوله : ﴿ **أولئك عليهم صلوات** ﴾ .

قوله تعالى : ﴿ **أولئك** ﴾ : مبتدأ و « صلوات » مبتدأ ثان ، و « عليهم » خبره مقدم عليه ، والجملة خبر قوله « أولئك » ويجوز أن تكون « صلوات » فاعلاً بقوله : « عليهم » قال أبو البقاء : لأنه قد قوي بوقوعه خبراً ، والجملة من قوله : « أولئك » وما بعده خبر « الذين » على أحد الأوجه المتقدمة أو لا محل لها على غيرها من الأوجه و « قالوا » هو العامل في « إذا » لأنه جوابها وقد تقدم الكلام في ذلك ، وتقدم أنها هل تقتضي التكرار أم لا ؟ .

قوله : ﴿ **إنا لله** ﴾ إن واسمها وخبرها في محل نصب بالقول ، والأصل : إننا بثلاث نونات ، فحذفت الأخيرة من إن لا الأولى ، لأنه قد عهد حذفها ، ولأنها طرف والأطراف أولى بالحذف ، لا يقال : إنها لو حذفت الثانية لكانت مخففة ، والمخففة لا تعمل على الأفصح ، فكان ينبغي أن تلغى ، فينفصل الضمير المرفوع حينئذ ، إذ لا عمل لها فيه ، فدل عدم ذلك على أن المحذوف النون الأولى ، لأن هذا الحذف حذف لتولي الأمثال لا ذاك الحذف المعهود في « إن » ، و « أصابتهم مصيبة » من التجانس المغاير إذ إحدى كلمتي المادة اسم ، والأخرى فعل ، ومثله ﴿ أزفت الآزفة ﴾[1] ﴿ وقعت الواقعة ﴾[2] .

قوله : ﴿ **ورحمة** ﴾ عطف على الصلاة ، وإن كانت بمعناها ، فإن الصلاة من الله رحمة ، لاختلاف اللفظين كقوله :

٧٨٢ ـ وَقَدَّمَتِ الأَدِيمَ لِرَاهِشَيْهِ ... وَأَلْفَى قَوْلَهَا كَذِباً وَمِينَا[3]

وقوله :

٧٨٣ ـ أَلاَ حَبَّذَا هِنْدٌ وَأَرْضٌ بِهَا هِنْدٌ ... وَهِنْدٌ أَتَى مِنْ دُونِهَا النَّأْيُ وَالْبُعْدُ[4]

قوله : ﴿ **من ربهم** ﴾ فيه وجهان :

أحدهما : أنه متعلق بمحذوف لأنه صفة لصلوات و « من » للابتداء فهو في محل رفع أي : صلوات كائنة من ربهم .

---

(١) سورة النجم ، آية (٥٧) .
(٢) سورة الواقعة ، آية (١) .
(٣) تقدم .
(٤) تقدم .

والثاني : أن يتعلق بما تضمنه قوله عليهم من الفعل ، إذا جعلناه رافعاً لصلوات رفع الفاعل ، فعلى الأول يكون قد حذف الصفة بعد رحمة ، أي : ورحمة منه ، وعلى الثاني لا يحتاج إلى ذلك ، وقوله : ﴿ وأولئك هم المهتدون ﴾ نظير : ﴿ وأولئك هم المفلحون ﴾[1] .

﴿ إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ ۖ فَمَنْ حَجَّ ٱلْبَيْتَ أَوِ ٱعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا ۚ وَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ ٱللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ ﴿١٥٨﴾ ﴾

قوله تعالى : ﴿ إن الصفا ﴾ : « الصفا » اسمها و ﴿ من شعائر الله ﴾ خبرها قال أبو البقاء : وفي الكلام حذف مضاف تقديره : طواف الصفا أو سعي الصفا ، وألف الصفا عن واو بدليل قلبها في التثنية واواً ، قالوا : صفوان والاشتقاق يدل عليه أيضاً ، لأنه من الصفو وهو الخلوص ، والصفا الحجر الأملس ، وقيل : الذي لا يخالطه غيره من طين أو تراب ، ويفرق بين واحده وجمعه تاء التأنيث ، نحو : صفا كثير ، وصفاة واحدة ، وقد يجمع الصفا على فعول وأفعال قالوا : صفي بكسر الصاد وضمها كعصى وأصفاء ، والأصل صفوو وأصفاو ، فقلبت الواوان في « صفوو » ياءين ، والواو في أصفاء همزة ككساء وبابه ، والمروة : الحجارة الصغار فقيل اللينة وقيل : الصلبة وقيل المرهفة الأطراف ، وقيل البيض ، وقيل : السود وهما في الآية علمان لجبلين معروفين ، والألف واللام فيهما للغلبة كهما في البيت والنجم ، وجمعها مرو كقوله :

٧٨٤ - وَتَرَى الْمَرْوَ إِذَا مَا هَجَّرَتْ عَنْ يَدَيْهَا كَالْفَرَاشِ الْمُشْفَتِرْ[2]

والشعائر : جمع شعيرة وهي العلامة ، وقيل : جمع شعارة ، والمراد بها في الآية مناسك الحج ، والأجود شعائر بالهمزة لزيادة حرف المد ، وهو عكس معائش ومصائب .

قوله : ﴿ فمن حج البيت ﴾ « من » شرطية في محل رفع بالابتداء و « حج » في محل جزم و « البيت » نصب على المفعول به لا على الظرف ، والجواب قوله : ﴿ فلا جناح ﴾ والحج لغة : القصد مرة بعد أخرى قال :

٧٨٥ - لِرَاهِبٍ يَحُجُّ بَيْتَ الْمَقْدِسِ فِي مِنْقَلٍ وَبُرْجُدٍ وَبُرْنُسِ[3]

والاعتمار الزيارة ، وقيل : مطلق القصد ، ثم صارا علمين بالغلبة في المعاني كالبيت والنجم في الأعيان .

قوله : ﴿ فلا جناح عليه ﴾ الظاهر أن « عليه » خبر « لا » و ﴿ أن يَطَّوَّفَ ﴾ أصله : في أن يطوف ، فحذف حرف الجر فجيء في محلها القولان : النصب أو الجر والوقف في هذا الوجه على قوله : « بهما » ، وأجازوا بعد ذلك أوجهاً ضعيفة منها : أن يكون الكلام قد تم عند قوله « فلا جناح » على أن يكون خبر « لا » محذوفاً وقدره أبو البقاء : « فلا جناح في الحج » ويبتدأ بقوله : « عليه أن يطوف » فيكون « عليه » خبراً مقدماً ، وأن يطوف في تأويل مصغر مرفوع بالابتداء ، فإن الطواف واجب ، قال أبو البقاء هنا : والجيد أن يكون عليه في هذا الوجه خبراً و « أن يطوف مبتدأ » ومنها : أن يكون « عليه أن يطوف » من باب الإغراء فيكون « أن يطوف » في محل نصب كقولك عليك زيداً ، أي :

---

(١) سورة البقرة ، آية (٥) .

(٢) البيت لطرفة بن العبد انظر ديوانه (٤٢) ، وهو من شواهد البحر (١/٤٥٤) .

(٣) البيت من شواهد البحر (١/٤٥٤) .

ألزمه إلا أن إغراء الغائب ضعيف ، حكى سيبويه : « عليه رجلاً ليسنى » قال : وهو شاذ ، ومنها أن « أن يطوف » في محل رفع خبراً ثانياً لـ « لا » والتقدير : فلا جناح الطواف بهما ، ومنها : « أن يطوف » في محل نصب على الحال من الهاء في عليه ، والعامل في الحال العامل في الخبر ، والتقدير : فلا جناح عليه في حال تطوافه بهما ، وهذان القولان ساقطان ذكرتهما تنبيهاً على غلطهما ، ولا فائدة في ذكر وجه الغلط إذ هو واضح بأدنى نظر ، وقراءة الجمهور « أن يطوف » بغير لا ، وقرأ أنس[١] وابن عباس وابن سيرين[٢] وشهر بن حوشب[٣] : « أن لا يطوف » قالوا : وكذلك في مصحفي أُبي وعبدالله ، وفي هذه القراءة احتمالان :

أحدهما : أنها زائدة كهي في قوله : « أن لا تسجد »[٤] وقوله :

٧٨٦ - وَمَا أَلُومُ الْبِيضَ أَلَّا تَسْخَرَا لَمَّا رَأَيْنَ الشَّمْطَ الْقَفَنْدَرَا[٥]

وحينئذ يتحد معنى القراءتين .

الثاني : أنها غير زائدة بمعنى أن رفع الجناح في فعل الشيء ، هو رفع في تركه ، إذ هو تخير بين الفعل والترك نحو : « فلا جناح عليهما أن يتراجعا »[٦] فتكون قراءة الجمهور فيها رفع الجناح في فعل الطواف نصاً ، وفي هذه رفع الجناح في الترك نصاً .

وقرأ الجمهور : « يطَّوَّف » بتشديد الطاء والواو ، والأصل : يتطوف ، وماضيه كان أصله : « تطوف » فلما أريد الإدغام تخفيفاً قلبت التاء طاء وأدغمت في الطاء فاحتيج إلى همزة وصل لسكون أوله لأجل الإدغام ، فأتى بها فجاء مضارعه عليه : يطوف ، فانحذفت همزة الوصل لتحصن الحرف المدغم بحرف المضارعة ، ومصدره على التطوف رجوعاً إلى أصل تطوف ، وقرأ أبو السمال : « يَطُوف » مخففاً من طاف يَطُوف وهي سهلة ، وقرأ ابن عباس : « يَطَّاف » بتشديد الطاء مع الألف ، وأصله يَطْتَوِف على وزن يفتعل ، وماضيه : اطْتَوَف افْتَعَل تحركت الواو وانفتح ما قبلها ، فقلبت ألفاً ، ووقعت تاء الافتعال بعد الطاء ، فوجب قلبها طاء وإدغام الطاء فيها كما قالوا : اطلب يطلب والأصل : اطتلب يتطلب فصار : اطَّاف ، وجاء مضارعه عليه : يَطَّاف هذا هو تصريف هذه اللفظة من كون تاء الافتعال تقلب طاء وتدغم فيها الطاء الأولى ، وقال ابن عطية : فجاء يَطْتَاف أدغمت التاء بعد الإسكان في الطاء على مذهب من أجاز إدغام الثاني في الأول ، كما جاء في « مدكر » ومن لم يجز ذلك قال : قلبت التاء طاء ثم أدغمت الطاء في الطاء ، وفي هذا نظر لأن الأصل أدغم في الزائد وذلك ضعيف . وهذا الذي قاله ابن عطية فيه خطأ من وجهين :

أحدهما : كونه يدعي إدغام الثاني في الأول ، وذلك لا نظير له إنما يدغم الأول في الثاني .

والثاني : أنه قال كما جاء في « مدكر » لأنه كان ينبغي على قوله أن يقال : مذكر بالذال المعجمة ، وهذه لغة

---

(١) أنس بن مالك بن النضر بن ضمضم البخاري الخزرجي الأنصاري أبو ثمامة أبو حمزة . صاحب رسول الله ﷺ وخادمه وهو آخر من مات بالبصرة من الصحابة سنة ٩٣ هـ ابن سعد (١٠/٧) ، صفة الصفوه (٢٩٨/١) ، الأعلام (٢٤/٢) .

(٢) محمد بن سيرين البصري الأنصاري بالولاء ، أبو بكر إمام وقته في علوم الدين بالبصرة تابعي ثقة توفي سنة ١١٠ هـ تهذيب التهذيب (٢١٤/٩) ، حلية الأولياء (٢٦٣/٢) .

(٣) شهر بن حوشب الأشعري فقيه قارىء من رجال الحديث شامي الأصل سكن بغداد توفي سنة ١٠٠ هـ تهذيب التهذيب (٣٦٩/٤) ، الأعلام (١٧٨/٣) .

(٤) سورة الأعراف ، آية (١٢) .

(٥) تقدم .

(٦) سورة البقرة ، آية (٢٣٠) .

رديئة ، إنما اللغة الجيدة بالمهملة ، لأنا قلبنا تاء الافتعال بعد الذال المعجمة دالاً مهملة ، فاجتمع متقاربان فقلبنا أولهما لجنس الثاني وأدغمنا ، وسيأتي تحقيق ذلك . ومصدر أطَّاف على أطِّياف بوزن الافتعال ، والأصل : أطواف فكسر ما قبل الواو فقلبت ياء ، وإنما عادت الواو إلى أصلها لزوال موجب قلبها ألفاً ، ويوضح ذلك قولهم : اعتاد اعتياداً ، والأصل : اعتواد ففعل به ما ذكرت لك .

قوله : ﴿ ومن تطوع خيراً ﴾ قرأ حمزة والكسائي « تطوع » هنا وفي الآية الآتية بعدها : يطوع بالياء فعلاً مضارعاً ، وقرأ الباقون : « تطوع » فعلاً ماضياً فأما على قراءتهما فتكون « من » شرطية ليس إلا لعملها الجزم ، وأصل يَطَّوَّع يَتَطَوَّع فأدغم على نحو ما تقدم في « يطّوّف » وهي في محل رفع بالابتداء ، والخبر فعل الشرط على ما هو الصحيح كما تقدم تحقيقه ، وقوله : « فإن الله » جملة في محل جزم لأنها جواب شرط ، ولا بد من عائد مقدر ، أي : فإن الله شاكر له ، وقال أبو البقاء : وإذا جعلت « من » شرطاً لم يكن في الكلام حذف ضمير لأن ضمير « من » في تطوع ، وهذا يخالف ما قدمت لك نقله عن النحويين ، من أنه إذا كان أداة الشرط اسماً ، لزم أن يكون في الجواب ضمير ، يعود عليه وتقدم تحقيق ذلك .

وأما على قراءة الجمهور فتحتمل وجهين :

أحدهما : أن تكون شرطية ، والكلام فيها كما تقدم .

والثاني أن تكون موصولة و « تطوع » صلتها فلا محل له من الإعراب حينئذ ، وتكون في محل رفع بالابتداء أيضاً و « فإن الله » خبره ، ودخلت الفاء لما تضمن من معنى الشرط ، والعائد محذوف كما تقدم أي : شاكر له ، وانتصاب « خيراً » على أحد أوجه :

إما على إسقاط حرف الجر أي : تطوع بخير فلما حذف الجر فانتصب نحو قوله :

٧٨٧ - تَمُرُّونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا ..... [1]

وهو غير مقيس .

الثاني : أن يكون نعت مصدر محذوف أي : تطوعاً خيراً .

والثالث : أن يكون حالاً من ذلك المصدر المقدر معرفة ، وهذا مذهب سيبويه ، وقد تقدم غير مرة أو على تضمين « تطوع » فعلاً يتعدى أي : من فعل « خيراً متطوعاً به » وقد تلخص مما تقدم أن في قوله : « فإن الله شاكر عليم » وجهين :

أحدهما : الجزم على القول : بكون « من » شرطية .

والثاني : الرفع على القول بكونها موصولة .

إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلْنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلْهُدَىٰ مِنۢ بَعْدِ مَا بَيَّنَّٰهُ لِلنَّاسِ فِى ٱلْكِتَٰبِ ۙ أُو۟لَٰٓئِكَ يَلْعَنُهُمُ ٱللَّهُ

---

(١) تقدم .

وَيَلْعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ ﴿١٥٩﴾ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُوا۟ وَأَصْلَحُوا۟ وَبَيَّنُوا۟ فَأُو۟لَٰٓئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ ۚ وَأَنَا ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ﴿١٦٠﴾ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَمَاتُوا۟ وَهُمْ كُفَّارٌ أُو۟لَٰٓئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ ٱللَّهِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴿١٦١﴾ خَٰلِدِينَ فِيهَا ۖ لَا يُخَفَّفُ عَنْهُمُ ٱلْعَذَابُ وَلَا هُمْ يُنظَرُونَ ﴿١٦٢﴾

قوله تعالى : ﴿ **ما أنزلنا** ﴾ : مفعول بيكتمون و « أنزلنا » صلته ، وعائده محذوف ، أي أنزلناه و ﴿ **من البينات** ﴾ يجوز فيه ثلاثة أوجه :

أظهرها : أنها حال من ما الموصولة ، فيتعلق بمحذوف أي : كائناً بالبينات .

الثاني : أن يتعلق بأنزلنا فيكون مفعولاً به ، قاله أبو البقاء . وفيه نظر من حيث إنه إذا كان مفعولاً به لم يتعد الفعل إلى ضمير ، وإذا لم يتعد إلى ضمير الموصول بقي الموصول بلا عائد .

الثالث : أن يكون حالاً من الضمير العائد على الموصول ، والعامل فيه « أنزلنا » لأنه عامل في صاحبها .

قوله : ﴿ **من بعد ما بيناه** ﴾ متعلق بيكتمون ، ولا يتعلق بأنزلنا ، لفساد المعنى لأن الإنزال لم يكن بعد التبيين ، وأما الكتمان فبعد التبيين ، والضمير في بيناه ، يعود على ما الموصولة ، وقرأ الجمهور « بيناه » وقرأ طلحة بن مصرف « بيَّنه » على ضمير الغائب ، وهو التفات من التكلم إلى الغيبة و « الناس » متعلق بالفعل قبله .

وقوله : ﴿ **في الكتاب** ﴾ يحتمل وجهين :

أحدهما : أنه متعلق بقوله : « بيناه » .

والثاني : أن يتعلق بمحذوف ، لأنه حال من الضمير المنصوب في « بيناه » أي : بيناه حال كونه مستقراً كائناً في الكتاب .

قوله : ﴿ **أولئك يلعنهم** ﴾ يجوز في « أولئك » وجهان :

أحدهما : أن يكون مبتدأ و « يلعنهم » خبره ، والجملة خبر « إن الذين » .

الثاني : أن يكون بدلاً من « الذين » و « يلعنهم » الخبر لأن قوله : ويلعنهم اللاعنون ، يحتمل أن يكون معطوفاً على ما قبله ، وهو « يلعنهم الله » وأن يكون مستأنفاً ، وأتى بصلة الذين فعلاً مضارعاً ، وكذلك بفعل اللعنة دلالة على التجدد والحدوث ، وأن هذا يتجدد وقتاً فوقتاً ، وكررت اللعنة تأكيداً في ذممهم وفي قوله : « يلعنهم الله » التفات ، إذ لو جرى على سنن الكلام لقال : نلعنهم لقوله : « أنزلنا » ولكن في إظهار هذا الاسم الشريف ما ليس في الضمير .

قوله : ﴿ **إلا الذين تابوا** ﴾ : فيه وجهان :

أحدهما : أن يكون استثناء متصلاً ، والمستثنى منه هو الضمير في « يلعنهم » .

الثاني : أن يكون استثناء منقطعاً ، لأن الذين كتموا لعنوا قبل أن يتوبوا ، وإنما جاء الاستثناء لبيان قبول التوبة ، لأن قوماً من الكاتمين لم يلعنوا ذكر ذلك أبو البقاء وليس بشيء .

قوله : ﴿ **وماتوا** ﴾ هذه واو الحال ، والجملة في محل نصب على الحال ، وإثبات الواو هنا أفصح ، خلافاً للفراء والزمخشري حيث قالا : إن حذفها شاذ .

قوله : ﴿ **أولئك عليهم لعنة** ﴾ « أولئك » مبتدأ و « عليهم لعنة الله » مبتدأ وخبر عن أولئك ، وأولئك وخبره خبر عن « إن » ويجوز في « لعنة » الرفع بالفاعلية بالجار قبلها لاعتمادها ، فإنه وقع خبراً عن أولئك ، وتقدم تحريره في : ﴿ عليهم صلوات من ربهم ﴾[1] .

قوله : ﴿ **والملائكة** ﴾ الجمهور على جر الملائكة نسقاً على اسم الله ، وقرأ الحسن بالرفع : « والملائكة والناس أجمعون » وخرجها النحويون على العطف على موضع اسم الله ـ تعالى ـ فإنه وإن كان مجروراً بإضافة المصدر إليه ، فموضعه رفع بالفاعلية ، لأن هذا المصدر ينحل لحرف مصدري وفعل ، والتقدير : أن لعنهم ، أو أن يلعنهم الله ، فعطف « الملائكة » على هذا التقدير .

قال الشيخ[2] : وهذا ليس بجائز على ما تقرر من العطف على الموضع ، فإن من شرطه أن يكون ثم محرز للموضع وطالب له ، والطالب للرفع وجود التنوين في المصدر ، هذا إذا سلمنا أن « لعنة » تنحل لحرف مصدري وفعل ، لأن الانحلال لذلك شرطه أن يقصد به العلاج ألا ترى أن قوله : ﴿ ألا لعنة الله على الظالمين ﴾ ليس المعنى على تقدير : أن يلعن الله على الظالمين ، بل المراد اللعنة المستقرة وأضيف لله ـ تعالى ـ على سبيل التخصيص لا على سبيل الحدوث ، ونقل عن سيبويه أن قولك : هذا ضارب زيداً غداً وعمراً بنصب « عمراً » أن نصبه بفعل محذوف ، وأبى أن ينصبه بالعطف على الموضع ، ثم بعد تسليمه ذلك كله قال : المصدر المنون لم يسمع بعده فاعل مرفوع ومفعول منصوب ، إنما قاله البصريون قياساً على أن والفعل ، ومنعه الفراء وهو الصحيح . ثم إنه خرج هذه القراءة الشاذة على أحد ثلاثة أوجه :

الأول : أن تكون « الملائكة » مرفوعة بفعل محذوف أي : وتلعنهم الملائكة ، كما نصب سيبويه « عمراً » في قولك : « ضارب زيداً وعمراً » بفعل محذوف .

الثاني : أن تكون الملائكة عطفاً على « لعنة » بتقدير حذف مضاف : ولعنة الملائكة فلما حذف المضاف أقيم المضاف إليه مقامه .

الثالث : أن يكون مبتدأ قد حذف خبره تقديره : والملائكة والناس أجمعون تلعنهم ، وهذه أوجه متكلفة ، وإعمال المصدر المنون ثابت غاية ما في الباب أنه قد يحذف فاعله كقوله : ﴿ أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيماً ﴾[3] وأيضاً قد أتبعت العرب المجرور بالمصدر على موضعيه رفعاً قال الشاعر :

٧٧٨ ـ ..... مَشْيَ الْهَلُوكِ عَلَيْهَا الْخَيْعَلُ الْفُضُلُ[4]

برفع « الفضل » وهي صفة للهلوك على الموضع ، وإذا ثبت ذلك في النعت ثبت في العطف ، لأنهما تابعان من

---

(١) سورة البقرة ، آية (١٥٧) .
(٢) انظر البحر المحيط (١/ ٤٦١) .
(٣) سورة البلد ، آية (١٤) .
(٤) عجز بيت للمتنخل الهذلي وصدره : السالك الثَّغْرةِ اليقظانُ سالِكُها ..... انظر ديوان الهذليين (٢/ ٣٤) ، الخصائص (٢/ ١٦٧) ، الهمع (١/ ١٨٧) ، الأشموني (٢/ ٢٩٠) ، الدرر (١/ ١٦٠) .

التوابع الخمسة ، و « أجمعين » من ألفاظ التأكيد المعنوي بمنزلة كل .

قوله تعالى : ﴿ خالدين ﴾ : حال من الضمير في عليهم ، قوله : « لا يخفف » فيه ثلاثة أوجه :

أحدها : أن يكون مستأنفاً .

الثاني : أن يكون حالاً من الضمير في « خالدين » فيكون حالان متداخلان .

الثالث : أن يكون حالاً ثانية من الضمير في « عليهم » وذلك عند من يجيز تعدد الحال ، وقد منع أبو البقاء هذا الوجه ، بناء منه على مذهبه في ذلك .

وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ ۖ لَّا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَٰنُ الرَّحِيمُ ﴿١٦٣﴾

قوله تعالى : ﴿ إله واحد ﴾ : خبر المبتدأ ، وواحد صفة ، وهو الخبر في الحقيقة ، لأنه محط الفائدة ، ألا ترى أنه لو اقتصر على ما قبله لم يفد ، وهذا يشبه الحال الموطئة ، نحو : مررت بزيد رجلاً صالحاً ، فرجلاً حال ، وليست مقصودة إنما المقصود وصفها .

قوله : ﴿ إلا هو ﴾ رفع « هو » على أنه بدل من اسم « لا » على المحل إذ محله الرفع على الابتداء ، أو هو بدل من « لا » وما عملت فيه ، لأنها وما بعدها في محل رفع بالابتداء ، وقد تقدم تقرير ذلك ، ولا يجوز أن يكون « هو » خبر لا التبرئة لما عرفت أنها لا تعمل في المعارف ، بل الخبر محذوف أي : لا إله لنا ، هذا إذا فرغنا على أن « لا » المبني معها اسمها عاملة في الخبر ، أما إذا جعلنا الخبر مرفوعاً بما كان عليه قبل دخول لا ، وليس لها فيه عمل وهو مذهب سيبويه ، فكان ينبغي أن يكون « هو » خبراً إلا أنه منع من ذلك كون المبتدأ نكرة والخبر معرفة ، وهو ممنوع إلا في ضرائر الشعر في بعض الأبواب .

واستشكل الشيخ[1] كونه بدلاً من إله ، قال : لأنه لم يمكن تكرير العامل ، لا تقول : « لا رجل لا زيدَ » والذي يظهر لي أنه ليس بدلاً من « إله » ولا من « رجل » في قولك : لا رجل إلا زيد ، إنما هو بدل من الضمير المستكن في الخبر المحذوف فإذا قلنا : « لا رجل إلا زيد » فالتقدير : لا رجل كائن أو موجود إلا زيد ، فزيد بدل من الضمير المستكن في الخبر لا من « رجل » فليس بدلاً على موضع اسم لا ، وإنما هو بدل مرفوع من ضمير مرفوع ، ذلك الضمير هو عائد على اسم « لا » ولولا تصريح النحويين أنه بدل على الموضع من اسم « لا » لتأولنا كلامهم على ما تقدم تأويله ، وهذا الذي قاله غير مشكل لأنهم لم يقولوا : هو بدل من اسم لا على اللفظ ، حتى يلزمهم تكرير العامل ، وإنما كان يشكل لو أجازوا إبداله من اسم « لا » على اللفظ ، وهم لم يجيزوا ذلك لعدم إمكان تكرير العامل ، ولذلك منعوا وجه البدل في قولهم « لا إله إلا الله » وجعلوه انتصاباً على الاستثناء ، وأجازوه في قولك : لا رجل في الدار إلا صاحباً لك ، لأنه يمكن فيه تكرير العامل .

قوله : ﴿ الرحمن الرحيم ﴾ فيه أربعة أوجه :

---

(١) البحر المحيط (١/ ٤٦٣) .

أحدها : أن يكون بدلاً من هو بدل ظاهر من مضمر ، إلا أن هذا يؤدي إلى البدل بالمشتقات ، وهو قليل ، ويمكن : الجواب عنه بأن هاتين الصفتين جرتا مجرى الجوامد ، ولا سيما عند من يجعل « الرحمن » علماً ، وقد تقدم تحقيق ذلك في البسملة .

الثاني : أن يكون خبر مبتدأ محذوف أي : هو الرحمن ، وحسن حذفه توالي اللفظ بـ « هو » مرتين .

الثالث : أن يكون خبراً ثالثاً لقوله : « وإلهكم » أخبر عنه بقوله : « إله واحد » وبقوله : « لا إله إلا هو » وبقوله : « الرحمن الرحيم » وذلك عند من يرى تعديد الخبر مطلقاً .

الرابع : أن يكون صفة لقوله : « هو » وذلك عند الكسائي ، فإنه يجيز وصف الضمير الغائب بصفة المدح ، فاشترط في وصف الضمير هذين الشرطين : أن يكون غائباً ، وأن تكون الصفة صفة مدح ، وإن كان الشيخ جمال الدِّين بن مالك أطلق عنه جواز وصف ضمير الغائب ، ولا يجوز أن يكون خبراً لـ « هو » هذه المذكورة لأن المستثنى ليس بجملة .

إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَٱلْفُلْكِ ٱلَّتِي تَجْرِي فِي ٱلْبَحْرِ بِمَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن مَّآءٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَآبَّةٍ وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ وَٱلسَّحَابِ ٱلْمُسَخَّرِ بَيْنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴿١٦٤﴾

قوله تعالى : ﴿ **الليل والنهار** ﴾ : « الليل » قيل : هو اسم جنس فيفرق بين واحده وجمعه تاء التأنيث ، فيقال : ليلة وليل ، كتمرة وتمر ، والصحيح أنه مفرد ، ولا يحفظ له جمع ، ولذلك خطأ الناس من زعم أن الليالي جمع ليل ، بل الليالي جمع ليلة ، وهو جمع غريب ، ولذلك قالوا : هو جمع ليلاة تقديراً ، وقد صرح بهذا المفرد في قول الشاعر :

٧٨٩ - فِي كُلِّ يَوْمٍ وَبِكُلِّ لَيْلَاهْ[1]

ويدل على ذلك تصغيرهم لها على لُيَيْلَة ، ونظير ليلة وليال كَيْكة وكَيَاك كأنهم تَوهَّموا أنها كَيْكات في الأصل ، والكيكة : البيضة ، وأما النهار فقال الراغب : هو في الشرع لما بين طلوع الفجر إلى غروب الشمس ، وظاهر اللغة أنه من وقت الإصفار ، وقال ثعلب والنضر بن شميل : هو من طلوع الشمس ، زاد النضر ولا يعد ما قبل ذلك من النهار ، وقال الزجاج : أول النهار درور الشمس ، ويجمع على نهر وأنهرة نحو قَذَال[2] وقُذُل وأَقْذِلة وقيل : لا يجمع لأنه بمنزلة المصدر ، والصحيح جمعه على ما تقدم ، قال :

٧٩٠ - لَوْلَا الثَّرِيدَانِ لَمُتْنَا بِالضُّمُرْ ثَرِيدُ لَيْلٍ وَثَرِيدٌ بِالنُّهُرْ[3]

---

(١) البيت لأبي زغيب انظر شرح المفصل لابن يعيش (٥/٧٣) ، الدرر (٢/٢٢٨) ، المخصص (٩/٤٤) ، اللسان «ليل» .

(٢) القَذَال: جماعُ مُؤَخّر الرأس من الإنسان والفرس فوق فأس القَفَا والجمع أَقْذِلَةٌ وقُذُلٌ وقال ابن الأعرابي: القذال: ما دون القَمَحْدُوَة إلى قُصاص الشعر . اللسان «قذل» ٣٥٦١ .

(٣) البيت ذكره ابن منظور في لسانه م «نهر» .

وقد تقدم اشتقاق هذه المادة ، وأنها تدل على الاتساع ومنه : « النهار » لاتساع ضوئه عند قوله : ﴿ من تحتها الأنهار ﴾[١] والاختلاف مصدر مضاف لفاعله ، المراد باختلافهما أن كل واحد يخلف الآخر ، ومنه : ﴿ جعل الليل والنهار خلفة ﴾[٢] وقال زهير :

٧٩١ - بِهَا الْعِينُ والآرَامُ يَمْشِينَ خِلْفَةً وَأَطْلاَؤُهَا يَنْهَضْنَ مِنْ كُلِّ مَجْثَمِ[٣]

وقال الآخر :

٧٩٢ - وَلَهَا بِالْمَاطِرُون إِذَا أَكَلَ النَّمْلُ الَّذِي جَمَعَا
خِلْفَةٌ حَتَّى إِذَا ارْتَبَعَتْ سَكَنَتْ مِنْ جِلَّقٍ بِيَعَا[٤]

وقدم الليل على النهار لأنه سابقه قال ـ تعالى ـ : ﴿ وآية لهم الليل نسلخ منه النهار ﴾[٥] وهذا أصح القولين ، وقيل : النور سابق الظلمة ، وينبني على هذا الخلاف فائدة : وهي أن الليلة هي تابعة لليوم قبلها أو لليوم بعدها ؟ فعلى القول الصحيح تكون الليلة لليوم بعدها ، فيكون اليوم تابعاً لها ، وعلى القول الثاني تكون لليوم قبلها فتكون الليلة تابعة له ، فيوم عرفة على القول الأول مستثنى من الأصل فإنه تابع لليلة بعده ، وعلى الثاني جاء على الأصل قوله : « والفلك » عطف على « خلق » المجرور بـ « في » لا على « السموات » المجرورة بالإضافة ، والفلك يكون واحداً كقوله : ﴿ في الفلك المشحون ﴾[٦] وجميعاً كقوله : ﴿ في الفلك وجرين بهم ﴾[٧] فإذا أريد به الجمع ففيه أقوال :

أحدها : قوله سيبويه ، وهو الصحيح أنه جمع تكسير فإن قيل : جمع تكسير لا بد فيه من تغير ما ، فالجواب أن تغييره مقدر ، فالضمة في حال كونه جمعاً كالضمة في « حُمُر » و « نُدُب » وفي حال كونه مفرداً كالضمة في قُفْل ، وإنما حمل سيبويه على هذا ، ولم يجعله مشتركاً بين الواحد والجمع نحو : « جُنُب » و « شُلُل » أنهم لو قصدوا الاشتراك لم يثنوه كما لا يثنون جنباً وشللاً ، فلما ثنوه وقالوا : فلكان علمنا أنهم لم يقصدوا الاشتراك الذي قصدوه في جُنُب وشُلُل ، ونظيره : ناقةُ هِجان ، ونوقٌ هِجان ، ودِرْع دِلاص ، ودُروع دِلاص ، فالكسرةُ في المفرد كالكسرة في كتاب ، وفي الجمع كالكسرة في رجال ، لأنهم قالوا في التثنية هِجانان ودِلاصان .

الثاني : مذهب الأخفش أنه اسم جمع كصَحْب ورَكْب .

الثالث : أنه جَمْع فَلَك بفتحتين كأَسَد وأُسْد ، واختار الشيخ[٨] أنه مشترك بين الواحد والجمع ، وهو محجوجُ بما تقدم من التثنية ، ولم يذكر لاختياره وجهاً . وإذا أُفْرِدَ « فُلْك » فهو مذكر قال ـ تعالى ـ : ﴿ في الفلك المشحون ﴾ قالوا : ومنهم أبو البقاء : ويجوز تأنيثه مستدلين بقوله : ﴿ والفلك التي تجري ﴾ فوصفه بصفة التأنيث ، ولا دليل في ذلك لاحتمال أن يراد به الجمع ، وحينئذ فيوصف بما توصف به المؤنثة الواحدة . وأصله : من الدوران ومنه : « فلك السماء » لدوران النجوم فيه ، وفلكة المغزل ، وفلكت الجارية استدار نهدها ، وجاء بصلة « التي » فعلاً مضارعاً ليدل

---

(١) سورة البقرة ، آية (٢٥) .
(٢) سورة الفرقان ، آية (٦٢) .
(٣) انظر ديوانه (١٠٣) ، وقوله (خلفة) ، أي إذا ذهب منها قطيع خلف مكانه قطيع آخر .
(٤) البيتان لأبي دهبل الجحمي انظر الكامل (٢١٨/١) ، اللسان والتاج «مطر» .
(٥) سورة يس ، آية (٣٧) .
(٦) سورة الشعراء ، آية (١١٩) .
(٧) سورة يونس ، آية (٢٢) .
(٨) انظر البحر المحيط (٤٥٥/١) .

على التجدد والحدوث ، وإسناد الجري إليها مجازاً ، وقوله في البحر توكيد إذ معلوم أنها لا تجري في غيره فهو كقوله « يطير بجناحيه » .

قوله : ﴿ بما ينفع ﴾ في « ما » قولان :

أحدهما : أنها موصولة اسمية ، وعلى هذا الباء للحال أي : تجري مصحوبة بالأعيان التي تنفع الناس .

الثاني : أنها حرفية ، وعلى هذا تكون الباء لسبب أي : تجري بسبب نفع الناس في التجارة وغيرها .

قوله : ﴿ من السماء من ماء ﴾ : من الأولى معناها ابتداء الغاية أي : أنزل من جهة السماء ، وأما الثانية فتحتمل ثلاثة أوجه :

أحدها : أن تكون لبيان الجنس ، فإن المنزل من السماء ماء وغيره .

والثاني : أن تكون للتبعيض ، فإن المنزل منه بعض لا كل .

والثالث : أن تكون هي وما بعدها بدلاً من قوله : « من السماء » بدل اشتمال بتكرير العامل ، وكلاهما أعني ـ من الأولى ومن الثانية ـ متعلقتان بأنزل . فإن قيل : كيف تعلق حرفان متحدان بعامل واحد ؟ فالجواب أن الممنوع من ذلك أن يتحدا معنى من غير عطف ولا بدل ، ولا تقول : أخذت من الدراهم من الدنانير ، وأما الآية فإن المحذور فيها منتف ، وذلك أنك إن جعلت « من » الثانية للبيان أو التبعيض فظاهر لاختلاف معناهما ، فإن الأولى للابتداء ، وإن جعلتها لابتداء الغاية فهي وما بعدها بدل ، والبدل يجوز ذلك « فيه » كما تقدم ، ويجوز أن تتعلق « من » الأولى بمحذوف على أنها حال : إما من الموصول نفسه ، وهو « ما » أو من ضميره المنصوب بأنزل أي : وما أنزله الله حال كونه كائناً من السماء .

قوله : ﴿ فأحيا به ﴾ عطف « أحيا » على « أنزل » الذي هو صلة بفاء التعقيب دلالة على سرعة النبات و « به » متعلق بأحيا ، والباء يجوز أن تكون للسبب ، وأن تكون باء الآلة وكل هذا مجاز ، فإنه متعال عن ذلك ، والضمير في « به » يعود على الموصول .

قوله : ﴿ وبث فيها ﴾ يجوز في « بث » وجهان : .

أظهرهما : أنه عطف على « أنزل » داخل تحت حكم الصلة ، لأن قوله « فأحيا » عطف على « أنزل » فاتصل به وصارا جميعاً كالشيء الواحد ، وكأنه قيل : وما أنزل في الأرض من ماء ، وبث فيها من كل دابة ، لأنهم ينمون بالخصب ويعيشون بالحيا ، هذا نص الزمخشري .

والثاني : أنه عطف على أحيا ، واستشكل الشيخ[1] عطفه عليها لأنها صلة للموصول ، فلا بد من ضمير يرجع من هذه الجملة ، وليس ثم ضمير في اللفظ لأن « فيها » يعود على الأرض ، فبقي أن يكون محذوفاً تقديره : وبث به فيها ، ولكن لا يجوز حذف الضمير المجرور بحرف إلا بشروط : أن يكون الموصول مجروراً بمثل ذلك الحرف ، وأن يتحد متعلقهما ، وأن لا يحصر الضمير ، وأن يتعين للربط ، وألا يكون الجار قائماً مقام مرفوع ، والموصول هنا غير

---

(١) انظر البحر المحيط (١/٤٦٦) .

مجرور البتة ، ولما استشكل هذا بما ذكر ، خرج الآية على حذف موصول اسمي قال : وهو جائز شائع في كلامهم وإن كان البصريون لا يجيزونه ، وأنشد شاهداً عليه :

٧٩٣ ـ مَـا الَّـذِي دَأْبُـهُ احْـتِـيَـاطٌ وَحَـزْمٌ وَهَـوَاهُ أَطَـاعَ يَـسْـتَـوِيَـانِ[١]

أي : والذي أطاع وقوله : .

٧٩٤ ـ أَمَـنْ يَـهْـجُـو رَسُـولَ الـلَّهِ مِـنْـكُـمْ وَيَـمْـدَحُـهُ وَيَـنْـصُـرُهُ سَـوَاءُ[٢]

أي : ومن ينصره وقوله :

٧٩٥ ـ فَـوَالـلَّهِ مَـا نِلْتكُمْ وَمَـا نِـيـلَ مِـنْـكُـمُ بِـمُـعْـتَـدِلٍ وَفْـقٍ وَلَا مُـتَـقَـارِبِ[٣]

أي : ما الذي نلتم ، وقوله تعالى : ﴿ وقولوا آمنا بالذي أنزل إلينا وأنزل إليكم ﴾[٤] أي : وبالذي أنزل إليكم ليطابق قوله : ﴿ والكتاب الذي نزل على رسوله والكتاب الذي أنزل من قبل ﴾[٥] ثم قال الشيخ : وقد يتمشى التقدير الأول يعني جواز الحذف وإن لم يوجد شرطه ـ قال : وقد جاء ذلك في أشعارهم وأنشد :

٧٩٦ ـ وَإِنَّ لِـسَـانِي شُـهْـدَةٌ يُـشْـتَـفَـى بِـهَـا وَهُـوَّ عَـلَى مَـنْ صَـبَّـهُ الـلَّهُ عَـلْـقَـمُ[٦]

أي : علقم عليه وقوله :

٧٩٧ ـ لَـعَـلَّ الَّـذِي أَصْـعَـدْتِـنِـي أَنْ يَـرُدَّنِـي إِلَى الأَرْضِ إِنْ لَمْ يَقْـدِرِ الْخَيْـرَ قَـادِرُه[٧]

أي : أصعدتني به .

قوله : ﴿ من كل دابة ﴾ يجوز في « كل » ثلاثة أوجه :

أحدها : أن يكون في موضع المفعول به لبث ، وتكون « من » تبعيضية .

الثاني : أن تكون « من » زائدة على مذهب الأخفش و « كل دابة » مفعول به لـ « بث » أيضاً .

والثالث : أن يكون في محل نصب على الحال من مفعول « بث » المحذوف إذا قلنا إن ثم موصولاً محذوفاً تقديره : وما بث حال كونه كائناً من كل دابة ، وفي من حينئذ وجهان :

أحدهما : أن تكون للبيان .

والثاني : أن تكون للتبعيض . وقال أبو البقاء : ومفعول « بث » محذوف تقديره : وبث فيها دواب من كل دابة ، وظاهر أن هذا من كل دابة صفة لذلك المحذوف ، وهو تقدير لا طائل تحته والبث نشر ، والتفريق قال :

---

(١) البيت من شواهد البحر (١/٤٦٦) ، المغني (٢/٦٢٥) .

(٢) البيت لحسان انظر ديوانه (٢٠) ، أي إن من حكم لرسول الله ﷺ وهجاءكم إياه سواء وكل ذلك لا ينفعكم لأنكم أذلة .

(٣) البيت لعبدالله بن رواحة انظر الهمع (١/٨٨) ، المغني (٢/٦٣٨) ، الدرر (١/٦٨) ، وهو من شواهد البحر (١/٤٤٦) .

(٤) سورة العنكبوت ، آية (٤٦) .

(٥) سورة النساء ، آية (١٣٦) .

(٦) تقدم .

(٧) البيت للفرزدق انظر ديوانه (١٨٨) ، وهو من شواهد البحر (١/٤٦٦) .

٧٩٨ - ..... وَفي الأَرْض مَبْثُوثاً شُجَاعٌ وَعَقْرَبُ[١]

ومضارعه يبث بضم العين ، وهو قياس المضاعف المتعدي ، وقد جاء الكسر في أليفاظ قالوا : نَمَّ الحديث يَنِمُّه بالوجهين ، والدابة : اسم لكل حيوان ، وزعم بعضهم إخراج الطير منه ، ورد عليه بقول علقمة :

٧٩٩ - كَأَنَّهُم صَابَتْ عَلَيْهِمْ سَحَابَةٌ صَوَاعِقُهَا لِطَيْرِهِنَّ دَبِيبُ[٢]

ويقول الأعشى :

٨٠٠ - ..... دَبِيبَ قَطَا الْبَطْحَاءِ فِي كُلِّ مَنْهَلِ[٣]

وقوله : ﴿ والله خلق كل دابة ﴾[٤] ثم فصل بمن يمشي على رجلين ، وهو الإنسان والطير .

قوله : ﴿وتصريف الرياح﴾ « تصريف » مصدر صرف وهو الرد والتقليب ، ويجوز أن يكون مضافاً للفاعل ، والمفعول محذوف تقديره : وتصريف الرياح السحاب فإنها تسوق السحاب ، وأن يكون مضافاً للمفعول ، والفاعل محذوف أي : وتصريف الله الريح ، والرياح : جمع ريح ، جمع تكسير ، وياء الريح والرياح عن واو ، والأصل : روح لأنه من راح يروح ، وإنما قلبت في ريح لسكونها وانكسار ما قبلها ، وفي « رياح » لأنها عين في جمع بعد كسره ، وبعدها ألف وهي ساكنة في المفرد ، وهو إبدال مطرد ، ولذلك لما زال موجب قلبها رجعت إلى أصلها ، فقالوا : أرواح قال :

٨٠١ - أَرَبَّتْ بِهَا الأَرْوَاحُ كُلَّ عَشِيَّةٍ فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا آلُ خَيْمٍ مُنَضَّدِ[٥]

ومثله :

٨٠٢ - لَبَيْتٌ تَخْفِقُ الأَرْوَاحُ فِيهِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ قَصْرٍ مُنِيفِ[٦]

وقد لحن عمارة بن عقيل بن بلال فقال « الأرياح » في شعره ، فقال له أبو حاتم : « إن الأرياح لا تجوز » فقال له عمارة : ألا تسمع قولهم : رياح ، فقال أبو حاتم : هذا خلاف ذلك فقال : صدقت ورجع .

قال الشيخ[٧] : وفي محفوظي قديماً أن « الأرياح » جاء في شعر بعض فصحاء العرب المستشهد بكلامهم ، كأنهم بنوه على المفرد ، وإن كانت علة القلب مفقودة في الجمع كما قالوا : عيد وأعياد والأصل : أعواد ، لأنه من عاد يعود ، لكنه لما ترك البدل جعل كالحرف الأصلي . قلت : ويؤيد ما قاله الشيخ أن التزامهم الياء في الأرياح لأجل اللبس بينه وبين أرواح ، جمع روح كما قالوا : التزمت الياء في أعياد فرقاً بينه وبين أعواد جمع عود الحطب ، ولذلك

---

(١) عجز بيت لبعض بني فقعس وصدره:
وهلا أعدوني لمثلى تفاقدُوا .....
انظر الحماسة (١/١٢٤) ، وهو من شواهد البحر (١/٤٥٥) .

(٢) انظر ديوانه (٤٦) ، القرطبي (٢/١٣٢) ، اللسان «صوب» .

(٣) عجز بيت وصدره:
نياف كغصن البان ترتج إن مشت .....
انظر ديوانه (١٦١) ، وهو من شواهد البحر (١/٤٥٥) .

(٤) سورة النور ، آية (٤٥) .

(٥) البيت لزهير انظر ديوانه (٣٦) ، البحر المحيط (١/٤٥٥) .

(٦) البيت لميسون بنت بحدل انظر الحماسة الشجرية (٢/٥٧٣) .

(٧) انظر البحر المحيط (١/٤٥٥) .

قالوا في التصغير عييد دون عويد ، وعللوه باللبس المذكور .

قال ابن عطية : وجاءت في القرآن مجموعة مع الرحمة ، مفردة مع العذاب إلا في قوله : ﴿ وجرين بهم بريح طيبة ﴾[١] وهذا أغلب وقوعها في الكلام ، وفي الحديث : اللهم اجعلها رياحاً ولا تجعلها ريحاً[٢] ، لأن ريح العذاب شديدة ملتئمة الأجزاء كأنها جسم واحد ، وريح الرحمة لينة متقطعة ، وإنما أفردت مع الفلك يعني في يونس ، لأنها لإجراء السفن ، وهي واحدة متصلة ، ثم وصفت بالطيبة فزال الاشتراك بينهما وبين ريح العذاب انتهى . وهذا الذي قاله يرده اختلاف القراء في أحد عشر موضعاً يأتي تفصيلها ، وإنما الذي يقال : إن الجمع لم يأت مع العذاب أصلاً ، وأما المفرد فجاء فيهما ولذلك اختصها ـ عليه السلام ـ في دعائه بصيغة الجمع وقرأ هنا « الريح » بالإفراد حمزة والكسائي ، والباقون بالجمع ، فالجمع لاختلاف أنواعها جنوباً ودبوراً وصباً وغير ذلك ، وإفراد بها على إرادة الجنس .

والسحاب : اسم جنس واحدته سحابة ، سمي بذلك لانسحابه كما قيل له : حَبِيٌّ لأنه يحبو ، ذكر ذلك أبو علي ، وباعتبار كونه اسم جنس وصفه بوصف واحد المذكر في قوله : « المسخر » كقوله : ﴿ أعجاز نخل منقعر ﴾[٣] ولما اعتبر معناه تارة أخرى ، وصفه بما يوصف به الجمع في قوله : ﴿ سحاباً ثقالاً ﴾[٤] ويجوز أن يوصف بما توصف به المؤنثة الواحدة كقوله : ﴿ أعجاز نخل خاوية ﴾[٥] وهكذا كل اسم جنس فيه لغتان : التذكير باعتبار اللفظ ، والتأنيث باعتبار المعنى .

والتسخير : التذليل ، وجعل الشيء داخلاً تحت الطوع ، وقال الراغب : هو القهر على الفعل ، وهو أبلغ من الإكراه .

قوله : ﴿ بين السماء ﴾ في « بين » قولان :

أحدهما : أنه منصوب بقوله : « المسخر » فيكون ظرفاً للتسخير .

والثاني : أن يكون حالاً من الضمير المستتر في اسم المفعول ، فيتعلق بمحذوف أي : كائناً بين السماء و « الآيات » اسم إن ، والجار خبر مقدم ، ودخلت اللام على الاسم لتأخره عن الخبر ، ولو كان موضعه لما جاز ذلك فيه .

وقوله : ﴿ لقوم ﴾ في محل نصب لأنه صفة لآيات ، فيتعلق بمحذوف ، وقوله : « يعقلون » الجملة في محل جر لأنها صفة لقوم .

وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ ۖ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ ۗ وَلَوْ يَرَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ إِذْ يَرَوْنَ ٱلْعَذَابَ أَنَّ ٱلْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا وَأَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعَذَابِ ﴿١٦٥﴾

---

(١) سورة يونس ، آية (٢٢) .

(٢) أخرجه ابن حجر في المطالب (٣٣٧١) ، وقال البوصيري (٢/ ٢٠) ، رواه أبو يعلى ومسدد بسند ضعيف لضعف حسين بن قيس .

(٣) سورة القمر ، آية (٢٠) .

(٤) سورة الأعراف ، آية (٥٧) .

(٥) سورة الحاقة ، آية (٧) .

قوله تعالى : ﴿ من يتخذ ﴾ : « من » في محل رفع بالابتداء ، وخبره الجار قبله ، ويجوز فيه وجهان :

أحدهما : أن تكون موصولة .

والثاني : أن تكون موصوفة فعلى الأول لا محل للجملة بعدها ، وعلى الثاني محلها الرفع أي : فريق أو شخص متخذ ، وأفرد الضمير في « يتخذ » حملاً على لفظ « من » .

قوله : ﴿ من دون الله ﴾ متعلق بيتخذ ، والمراد بدون هنا : غير وأصلها أن تكون ظرف مكان نادرة التصرف ، وإنما أفهمت معنى « غير » مجازاً ، وذلك أنك إذا قلت : « اتخذت من دونك صديقاً » أصله : اتخذت من جهة ومكان دون جهتك ومكانك صديقاً ، فهو ظرف مجازي ، وإذا كان المكان المتخذ منه الصديق مكانك وجهتك منحطة عنه ودونه ، لزم أن يكون غيراً لأنه ليس إياه ، ثم حذف المضاف ، وأقيم المضاف إليه مقامه ، مع كونه غيراً فصارت دلالته على الغيرية بهذا الطريق ، لا بطريق الوضع لغة ، وقد تقدم تقرير شيء من هذا أول السورة ، و « يتخذ » يفتعل من الأخذ وهي متعدية إلى واحد، وهو : « أنداداً » وقد تقدم الكلام على « أنداداً » أيضاً واشتقاقه[1] . قوله : « يحبونهم » في هذه الجملة ثلاثة أوجه :

أحدها : أن تكون في محل رفع صفة لـ « من » في أحد وجهيها ، والضمير المرفوع يعود عليها باعتبار المعنى بعد اعتبار اللفظ في « يتخذ » .

والثاني : أن تكون في محل نصب صفة لأنداد ، والضمير المنصوب بيعود عليهم ، والمراد بهم الأصنام ، وإنما جمعوا جمع العقلاء لمعاملتهم لهم معاملة العقلاء ، أو يكون المراد بهم من عبد من دون الله عقلاء وغيرهم ثم غلب العقلاء على غيرهم .

والثالث : أن تكون في محل نصب على الحال من الضمير في يتخذ ، والضمير المرفوع عائداً على ما عاد عليه الضمير في « يتخذ » وجمع حملاً على المعنى كما تقدم .

قوله : ﴿ كحب الله ﴾ : الكاف في محل نصب : إما نعتاً لمصدر محذوف أي : يحبونهم حباً كحب الله ، وإما على الحال من المصدر المعرَّف كما تقدم تقريره غير مرة ، والحب إرادة ما تراه وتظنه خيراً ، وأصله من حَبَبْتُ فلاناً : أصبت حبة قلبه نحو : كبدته وأحببته : جعلت قلبي معرضاً بأن يحبه ، لكن أكثر الاستعمال أن يقال : أحببته فهو محبوب ومحب قليل كقوله :

٨٠٣ - وَلَقَدْ نَزَلْتِ فَلاَ تَظُنِّي غَيْرَهُ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ الْمُحَبِّ الْمُكْرَمِ[2]

والحُبُّ في الأصل مصدر حَبَّه ، وكان قياسه فتح الحاء ، ومضارعه يَحُبُّ بالضم ، وهو قياس فعل المضعف ،

---

(١) انظر الآية رقم (٢٢) .

(٢) البيت لعنترة انظر ديوانه (١٨٧) ، شرح المعلقات للتبريزي (٢١٥) ، المحتسب (١/٧٨) ، الخصائص (٢/٢١٦) ، الهمع (١/٢٥٢) ، أوضح المسالك (١/٢٢٤) ، الدرر (١/١٣٤) .

وشذ كسره ، ومحبوب أكثر من مُحَبَّ أكثر من حابّ ، وقد جمع الحبُّ لاختلاف أنواعه ، وقال :

٨٠٤ ـ ثَلاَثَةُ أَحْبَابٍ فَحُبُّ عَلاَقَةٍ وَحُبُّ تِمِلاَّقٍ وَحُبُّ هُوَ الْقَتْلُ[1]

والحُبُّ مصدر مضاف لمنصوبه ، والفاعل محذوف تقديره : كحبهم الله ، أو كحبِّ المؤمنين الله بمعنى أنهم سووا بين الحبين : حب الأنداد ، وحب الله . وقال ابن عطية : « حُبّ » مصدر مضاف للمفعول في اللفظ : وهو في التقدير مضاف للفاعل المضمر ، تقديره : كحبكم الله ، أو كحبهم الله ، حسب ما قدر كل وجه منها فرقة انتهى . وقوله للفاعل المضمر ، يريد أن ذلك الفاعل من جنس الضمائر ، وهو : « كم » أو « هم » أو يكون يسمى الحذف إضماراً وهو اصطلاح شائع ، ولا يريد أن الفاعل مضمر في المصدر كما يضمر في الأفعال ، لأن هذا قول ضعيف لبعضهم ، مردود بأن المصدر اسم جنس ، واسم الجنس لا يضمر فيه لجموده . وقال الزمخشري : كحب الله : كتعظيم الله ، والخضوع له أي : كما يحب الله على أنه مصدر مبني من مفعول ، وإنما استغنى عن ذكر من يحبه لأنه غير ملتبس انتهى . أما جعله المصدر من المبني للمفعول ، فهو أحد الأقوال الثلاثة :

أعني الجواز مطلقاً .

والثاني : المنع مطلقاً وهو الصحيح .

والثالث : التفصيل بين الأفعال التي لم تستعمل إلا مبنية للمفعول ، فيجوز نحو : عجبت من جنون زيد بالعلم ، ومنه الآية الكريمة ، فإن الغالب في « حُبّ » أن يبني للمفعول وبين غيرها فلا يجوز ، واستدل من أجازه مطلقاً بقول عائشة : « نهى رسول الله ـ ﷺ ـ عن قتل الأبتر وذو الطفيتين »[2] برفع « ذو » عطفاً على محل « الأبتر » لأنه مفعول لم يسم فاعله ، تقدير أي : أن يقتل الأبتر ، ولتقرير هذه الأقوال موضع غير هذا . وقد رد الزجاج تقدير من قدر فاعل المصدر المؤمنين أو ضميرهم ، وقال : « ليس بشيء » والدليل على نقضه قوله بعد : « والذين آمنوا أشد حباً لله » ورجح أن يكون فاعل المصدر ضمير المتخذين أي : يحبون الأصنام كما يحبون الله ، لأنهم أشركوها مع الله ـ تعالى ـ فسووا بين الله ، وبين أوثانهم في المحبة ، وهذا الذي قاله الزجاج من الدليل واضح ، لأن التسوية بين محبة الكفار لأوثانهم ، وبين محبة المؤمنين لله ينافي قوله : « والذين آمنوا أشد حباً لله » فإن فيه نفي المساواة وقال أبو رجاء : « يَحُبُّونهم » من « حَبَّ » ثلاثياً و « أَحَبَّ » أكثر وفي المثل : « مَنْ حَبَّ طَبَّ »[3] . . . .

قولُه : ﴿ أشدُّ حباً لله ﴾ المفضلُ عليه محذوفٌ ، وهم المتخذون الأنداد ، أي : أشدُّ حباً لله من المتخذين الأنداد لأوثانِهم . وقال أبو البقاء : « ما يتعلَّقُ به « أشدّ » محذوفٌ تقديرُه : « أشدُّ حباً لله مِنْ حُبِّ هؤلاء للأندادِ » والمعنى : أنَّ المؤمنين يُحِبُّون الله أكثرَ مِنْ محبَّةِ هؤلاء أوثَانَهم . ويُحْتَملُ أن يكونَ المعنى أنَّ المؤمنين يُحِبُّون الله تعالى أكثر مِمَّا يُحِبُّه هؤلاء المتَّخِذون ؛ لأنهم لم يَشْرَكوا معه غيره . وأتى بأشدَّ متوصِّلاً بها إلى أَفْعَل التفضيل من مادة الحب لأن « حُبَّ » مبنيٌّ للمفعولِ . والمبنيُّ للمفعولِ لا يُتَعَجَّبُ منه ولا يُبْنَى منه أفعل للتفضيل ، فلذلك أتى بما يَجُوز ذلك فيه . فأمَّا قولُهم : « ما أحبَّه إليّ » فشاذٌّ على خلافٍ في ذلك بين النحويين . و « حباً » تمييزٌ منقولٌ من المبتدأ تقديرُه : حُبُّهم للَّهِ أشَدُّ .

---

(١) البيت من شواهد البحر (١/ ٤٥٦) .

(٢) أخرجه البخاري بلفظ « اقتلوا ذا الطفيتين والأبتر » وسيأتي .

(٣) قالوا معناه من أحَبَّ فطن واحتال لمن يحب والصلّبُ : الحِذْقُ انظر مجمع الأمثال (٣/ ٣١٥) ، (١/ ٤٠٢) .

قوله : ﴿ ولو يرى الذين ﴾ جوابُ لو محذوفٌ ، واختُلِفَ في تقديره ، ولا يَظْهَرُ ذلك إلا بعد ذِكْرِ القراءات الواردة في ألفاظِ هذه الآيةِ الكريمة : قرأ ابنُ عامر ونافع : « ولو ترى » بتاءِ الخطابِ ، « أن القوة » و « أن الله » بفتحِهما ، وقرأ ابنُ عامر : « إذ يُرَوْن » بضم الياء ، والباقون بفتحِهما . وقرأ ابن كثير وأبو عمرو والكوفيون : « ولو يرى » بياء الغيبة ، « أنَّ القوة » و « أنَّ الله » بفتحِهما ، وقرأ الحسن وقتادة وشيبة[1] ويعقوب وأبو جعفر : « ولو ترى » بالخطاب ، « إن القوة » و « إن الله » بكسرهما ، وقرأت طائفةٌ : « ولو يرى » بياء الغيبة ، « إن القوة » و « إن الله » بكسرهما . إذا تقرَّر ذلك فقد اختلفوا في تقديرِ جواب لو ، فمنهم مَنْ قَدَّره قبل قولِه : « أن القوة » ومنهم مَنْ قدَّره بعد قولِه : « وأنَّ اللَّهَ شديدُ العذابِ » وهو قولُ أبي الحسن الأخفش والمبرد . أمَّا مَنْ قَدَّره قبل « أنَّ القوةَ » فيكونُ « أنَّ القوةَ » معمولاً لذلك الجوابِ . وتقديرُه على قراءةِ ترى ـ بالخطاب ـ وفتح أنَّ وأنَّ : لعلِمْتَ أيها السامعُ أنَّ القوةَ لله جميعاً ، والمرادُ بهذا الخطابِ : إمّا النبيُّ عليه السلام وإمّا كلُّ سامعٍ . وعلى قراءةِ الكسرِ في « إنّ » يكونُ التقديرُ : لقلت إنَّ القوةَ لله جميعاً ، والخلافُ في المراد بالخطاب كما تقدَّم ، أو كونُ التقديرُ : لاستعظَمت حالَهم ، وإنما كُسِرَتْ « إنَّ » لأنَّ فيها معنى التعليل نحو قولك : لو قَدِمْتَ على زيد لأحْسنَ إليك إنَّه مكرمٌ للضِّيفان ، فقولك : « إنه مكرِمٌ للضِّيفان » عِلَّةٌ لقولِك « أَحْسَنَ إليك » .

وقال ابنُ عطية : « تقديرُه : ولو ترى الذين ظَلَموا في حال رؤيتهم العذابَ وفزعهم منه واستعظامِهم له لأقَرُّوا أنَّ القوةَ لله جميعاً » .

وناقشه الشيخ[2] فقال : « كان ينبغي أن يقولَ : في وقتِ رؤيتهم العذابَ فيأتي بمرادف « إذ » وهو الوقتُ لا الحالُ ، وأيضاً فتقديرُه لجوابِ « لو » غيرُ مُرَتَّبٍ على ما يلي « لو » ، لأنَّ رؤية السامعِ أو النبي عليه السلام الظالمينَ في وقتِ رؤيتهم لا يترتَّبُ عليها إقرارُهم بأنّ القوة لله جميعاً ، وهو نظيرُ قولِك : « يا زيدُ لو ترى عَمْراً في وقتِ ضَرْبِه لأقَرَّ أنَّ الله قادِرٌ عليه » فإقرارُه بقدرةِ الله ليست مترتبةً على رؤيةِ زيد » انتهى . وتقديرُه على قراءةِ « يرى » بالغيبة : لعلموا أن القوةَ ، إنّ كان فاعل « يرى » « الذين ظلموا » ، وإن كان ضميراً يعودُ على السامعِ فيُقَدَّرُ : لَعَلِمَ أنَّ القوة .

وأمَّا مَنْ قَدَّره بعدَ قولِه : شديدُ العذاب فتقديرُه على قراءة « ترى » بالخطابِ : لاستعظَمْتَ ما حلَّ بهم ، ويكونُ فتحُ « أنَّ » على أنه مفعولٌ من أجلِه ، أي : لأنَّ القوةَ لله جميعاً ، وكَسْرُها على معنى التعليلِ نحو : « أكرِمْ زيداً إنه عالم ، وأَهِنْ عمراً إنَّه جاهلٌ » ، أو تكونُ جملةً معترضةً بين « لو » وجوابِها المحذوفِ . وتقديرُه على قراءةِ « ولو يرى » بالغيبة إن كان فاعلُ « يرى » ضميرَ السامعِ : لاستعظَمَ ذلك ، وإنَّ كان فاعلُه « الذين » كان التقديرُ : لاستعظَموا ما حَلَّ بهم ، ويكونُ فتحُ « أنَّ » على أنها معمولةٌ ليرى ، على أن يكون الفاعلُ « الذين ظلموا » ، والرؤيةُ هنا تحتمِلُ أن تكونَ من رؤيةِ القلبِ فتسدَّ « أنَّ » مسدَّ مفعولهما ، وأن تكونَ من رؤية البصرِ فتكونَ في موضعِ مفعولٍ واحدٍ .

وأمَّا قراءةُ « يرى الذين » بالغَيبة وكسرِ « إنَّ » و « إنَّ » فيكونُ الجوابُ قولاً محذوفاً وكُسِرتَا لوقوعِهما بعد القولِ ، فتقديرُه على كونِ الفاعلِ ضميرَ الرأي : لقال إنَّ القوةَ ؛ وعلى كونه « الذين » : لقالوا ، ويكونُ مفعولُ « يرى » محذوفاً أي : لو يرى حالهم . ويُحتمل أن يكونَ الجوابُ : لاستَعْظَم أو لاستَعْظَموا على حَسَبِ القولين ، وإنما كُسِرتا

---

(١) شيبة بن نصاح بن سرجس بن يعقوب المخزومي المدني قاضي المدينة وإمام أهلها في القراءات وكان من ثقات رجال الحديث التهذيب (٤/٣٧٧) ، الأعلام (٣/١٨١) .

(٢) انظر البحر المحيط (١/٤٧١) .

استئنافاً ، وحَذْفُ جوابِ « لو » شائعٌ مستفيضٌ ، وكثُر حَذْفهُ في القرآن . وفائدةُ حَذْفِه استعظامُه وذهابُ النفسِ كلَّ مذهبٍ فيه بخلافِ ما لو ذُكِر ، فإنَّ السامعَ يقصُر هَمَّه عليه ، وقد وَرَدَ في أشعارهم ونثرِهم حَذْفُه كثيراً . قال امرؤ القيس :

٨٠٥ - وَجَدِّكَ لَوْ شَيْءٌ أَتَانَا رَسُولُهُ سِوَاكَ وَلكِنْ لَمْ نجِدْ لك مَدْفعا[1]

وقال النابغة :

٨٠٦ - فَمَا كَانَ بَيْنَ الْخَيْرِ لَوْ جاءَ سَالِماً أَبُو حُجُرٍ إلَّا لَيَالٍ قَلاَئِلُ[2]

ودَخَلَتْ « إذ » وهي ظرفُ زمانٍ ماضٍ في أثناءِ هذه المستقبلات تقريباً للأمر ، وتصحيحاً لوقوعِه ، كما وَقَعَتْ صيغة المضيِّ موقعَ المستقبل لذلك كقولِهِ : ﴿ ونادى أصحابُ الجنةِ ﴾[3] ﴿ ونادى أصحابُ النارِ ﴾[4] ، وكما قال الأشتر :

٨٠٧ - بَقَّيْتُ وَفْرِي وانْحَرَفْتُ عَنِ الْعُلَى ولَقِيتُ أَضْيَافِي بِوَجْهِ عَبُوسِ[5]
إنْ لَمْ أَشُنَّ عَلَى ابْنِ حَرْبٍ غَارَةً لَمْ تَخْلُ يَوْماً مِنْ نِهاب نُفُوسِ

فأوقع « بَقَّيْتُ » و « انحَرَفْتُ » ـ وهما بصيغة المضيِّ ـ موقعَ المستقبلِ لتعليقهما على مستقبلٍ وهو قولُه : « إنْ لم أشُنَّ » . وقيل : أَوْقَعَ « إذ » موقع « إذا » وقيل : زمن الآخرة متصلٌ بزمن الدنيا ، فقامَ أحدُهما مقامَ الآخر لأنَّ المجاور للشيءِ يقوم مقامه ، وهكذا كلُّ موضعٍ وَقَع مثلَ هذا ، وهو في القرآن كثيرٌ .

وقراءةُ ابنِ عامر « يُرَوْنَ العذاب » مبنياً للمفعول مَنْ أَرَيْتُ المنقولةِ من رَأَيْتُ بمعنى أبصرتُ فتعدَّتْ لاثنين ، أولُهما قامَ مَقَامَ الفاعِل وهو الواو ، والثاني هو « العذابُ » ، وقراءةُ الباقين واضحةٌ .

وقال الراغبُ : « قوله » : « أنَّ القوة » بدلٌ من « الذين » قال : « وهو ضعيفٌ » قال الشيخ[6] : « ويصيرُ المعنى : ولوترى قوةَ الله وقدرَته على الذين ظلموا » . وقال في « المنتخب » : « قراءةُ الياء عند بعضهم أَوْلَى من قراءة التاء » ، قال : « لأنَّ النبيَّ عليه السلام والمؤمنين قد عَلِموا قَدْرَ ما يُشَاهِدُه الكفارُ ، وأمّا الكفارُ فلم يَعْلَمُوه فوجَبَ إسنادُ الفعلِ إليهم » وهذا ليس بشيءٍ فإ القراءَتَيْنِ متواتِرتان .

قوله : ﴿ جميعاً ﴾ حالٌ من الضمير المستكنِّ في الجارِّ والمجرور الواقع خبراً ، لأنَّ تقديره : « أنَّ القوةَ كائنةٌ لله جميعاً » ، ولا جائزٌ أن يكونَ حالاً من القوة ، فإنَّ العامل في الحال هو العاملُ في صاحبِها ، و « أنَّ » لا تعملُ في

---

(١) انظر ديوانه (٢٤٢) ، الخزانة (١٠/٨٤) ، شرح المفصل لابن يعيش (٩/٩٤) ، معاني الفراء (٢/٧ ، ٦٣) ، مشكل القرآن لابن قتيبة (٢١٥) ، الصاحبي (٤٣١) ، أمالي الزجاجي (٢٢٥) ، فقه اللغة للثعالبي (٣٤٤) ، وروى «فأقسم» ، بدل «وجدّك» .
والجد بالفتح العظمة والغنى ، والمعنى فيه أنه لو أحد أتانا رسوله لما أجبناه ، ولكن لم ندفعك عن ذلك .
والشاهد فيه حذف جواب لو وتقديره: لو أتانا رسول سواك لفعلناه .

(٢) تقدم .

(٣) سورة الأعرف ، آية (٤٤) .

(٤) سورة الأعراف ، آية (٥٠) .

(٥) البيتان في الحماسة (١/٩٣) ، أمالي القالي (١/٨٥) ، معجم الشعراء (٢٦٣) ، حاشية الكشاف للتفتازاني (٢/٢٥٦) .

(٦) انظر البحر المحيط (١/٤٧٣) .

الحال ، وهو مُشْكلٌ ، فإنَّهم أجازوا في « ليت » أن تعمل في الحال ، وكذا « كأنَّ » لِما فيها من معنى الفعل ـ وهو التمني والتشبيه ـ فكان ينبغي أن يجوزَ ذلك في « أنَّ » لِما فيها من معنى التأكيد . و « جميع » في الأصل : فَعِيل من الجَمْعِ ، وكأنه اسمُ جمعٍ ، فلذلك يُتْبَع تارةً بالمفرد ، قال تعالى : ﴿ نحن جميعٌ منتصِر ﴾[1] ، وتارةً بالجمعِ ، قال تعالى : ﴿ جميعٌ لدينا مُحْضَرون ﴾[2] ، ويَنْتَصِبُ حالاً ، ويؤكد به بمعنى « كل » ، ويَدُلُّ على الشمول كدلالةِ « كل » ، ولا دلالة له على الاجتماع في الزمان ، تقول : « جاء القومُ جميعُهم » لا يلزُم أَنْ يكونَ مجيئُهم في زمنٍ واحدٍ ، وقد تقدَّم ذلك في الفرقِ بينها وبين « جاؤوا معاً » .

إِذْ تَبَرَّأَ ٱلَّذِينَ ٱتُّبِعُوا۟ مِنَ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوا۟ وَرَأَوُا۟ ٱلْعَذَابَ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ ٱلْأَسْبَابُ ﴿١٦٦﴾ وَقَالَ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوا۟ لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ كَمَا تَبَرَّءُوا۟ مِنَّا ۗ كَذَٰلِكَ يُرِيهِمُ ٱللَّهُ أَعْمَٰلَهُمْ حَسَرَٰتٍ عَلَيْهِمْ ۖ وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنَ ٱلنَّارِ ﴿١٦٧﴾

قوله تعالى : ﴿ إذ تَبَرَّأ ﴾ : في «إذْ» ثلاثة أوجهٍ :

أحدُها : أنَّها بدلٌ من « إذ يَرَوْن » .

الثاني : أنها منصوبةٌ بقولِه « شديدُ العذاب » .

الثالث : ـ وهو أضعفها ـ أنها معمولةٌ لا ذكر مقدراً . و « تَبَرَّأ » في محلِّ خفضٍ بإضافةِ الظرفِ إليه . والتبرُّؤُ : الخلوصُ والانفصال ، ومنه : بَرِئْتُ من الدَّيْن ، وقد تَقدَّم تحقيقُ ذلك عند قولِه : ﴿ إلى بارئكم ﴾[3] . والجمهورُ على تقديم « اتُّبِعوا » مبنياً للمفعول على « اتَّبعوا » مبنياً للفاعل . وقرأ مجاهد بالعكس ، وهما واضحتان ، إلاَّ أنَّ قراءة الجمهورِ واردةٌ في القرآنِ أكثرَ .

قوله : ﴿ ورأوا العذابَ ﴾ في هذه الجملة وجهانِ :

أظهرهُما : أنها عطفٌ على ما قبلها ، فتكونُ داخلةً في حَيِّز الظرف ، تقديره : « إذ تبرّأ الذين اتُّبِعوا ، وإذْ رَأوا » .

والثاني : أن الواو للحالِ والجملةُ بعدها حاليةٌ ، و « قد » معها مضمرةٌ ، والعاملُ في هذه الحالِ : « تَبَرَّأ » أي : تبَّرأوا في حالِ رؤيتهم العذابَ .

قوله : ﴿ وَتَقَطَّعَتْ ﴾ يجوزُ أن تكونَ الواوُ للعطفِ وأَنْ تكونَ للحالِ ، وإذا كانت للعطفِ فهل عَطَفَتْ « تَقَطَّعَتْ » على « تَبَرَّأ » ، ويكون قوله : « ورأوا » حالاً ، وهو اختيار الزمخشري ، أو عَطَفَتْ على « رأوا » ؟ وإذا كانت للحال فهل هي حالٌ ثانية للذين ، أو حالٌ للضميرِ في « رَأوا » ؟ وتكونُ حالاً متداخلةً إذا جَعَلْنا « ورأوا » حالاً .

والباءُ في « بهم » فيها أربعةُ أوجهٍ :

---

(١) سورة القمر ، آية (٤٤) .

(٢) سورة يسّ ، آية (٣٢) .

(٣) سورة البقرة ، آية (٥٤) .

أحدُهُا : أنَّها للحالِ أي : تَقَطَّعَتْ موصولةً بهم الأسبابُ نحو : « خَرَجَ بثيابه » .

الثاني : أن تكونَ للتعديةِ ، أي : قَطَّعَتْهُم الأسبابُ كما تقولُ : تَفَرَّقَتْ بهم الطرقُ « أي : فَرَّقَتْهم » .

الثالث : أن تكون للسببية ، أي : تَقَطَّعتْ بسببِ كفرِهم الأسبابُ التي كانوا يَرْجُون بها النجاة .

الرابع : أن تكونَ بمعنى « عن » ، أي : تَقَطَّعت عنهم .

والأسبابُ : الوَصْلاتُ بينهم ، وهي مجازٌ ، فإن السبب في الأصل الحَبْلُ ثم أُطلقَ على كلِّ ما يُتوصَّل به إلى شيء : عيناً كان أو معنىً ، وقد تُطْلَقُ الأسبابُ على الحوادِثِ ، قال زهير :

٨٠٨ - وَمَنْ هَابَ أَسْبَابَ الْمَنَايَا يَنَلْنَه ... وَلَوْ نَالَ أَسْبَابَ السَّمَاءِ بِسُلَّمِ[1]

وقد وُجِد هنا نوعٌ من أنواعِ البديع هو الترصيعُ ، وهو عبارةٌ عن تَسْجِيع الكلامِ ، وهو هنا في موضعَيْن ، أحدُهما « اتُّبِعوا من الذين اتَّبعوا » ولذلك حَذَفَ عائدَ الموصولِ الأولِ فلم يَقُلْ : من الذين اتَّبعوهم لفوات ذلك والثاني : « وَرَأَوا العذاب وتقطَّعَت بهم الأسبابُ » وهو كثيرٌ في القرآنِ ﴿ ولَسْتُمْ بآخذيه إلا أَنْ تُغْمِضُوا فيه ﴾[2] .

قوله تعالى : ﴿ فَنَتبرَّأ منهم ﴾ : منصوبٌ بعد الفاء بِأَنْ مضمرةً في جواب التمني الذي أُشْربته « لو » ، ولذلك أُجيبت بجواب « ليت » الذي في قوله : ﴿ يا ليتني كنتُ معهم فأفوز ﴾[3] ، وإذا أُشْرِبَتْ معنى التمني فهل هي الامتناعيةُ المفتقرةُ إلى جوابٍ أم لا تحتاجُ إلى جوابٍ ؟ الصحيحُ أنها تحتاجُ إلى جوابٍ ، وهو مقدَّرٌ في الآيةِ تقديرُه : لتبرَّأنا ونحوُ ذلك . وقيلِ : « لو » في هذه الآيةِ ونظائرها لِما كان سَيَقَعُ لوقوع غيره ، وليس فيها معنى التمني ، والفعلُ منصوبٌ بـ « أَنْ » مضمرةً على تأويلِ عَطْفِ اسم على اسم وهو « كَرَّةً » والتقديرُ : لو أنَّ لنا كرةً فتبرُّؤا فهو من باب قوله :

٨٠٩ - لَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وتَقَرَّ عَيْنِي ..... [4]

ويكونُ جواب لو محذوفاً أيضاً كما تقدَّم . وقال أبو البقاء : « فنتبرأ » منصوبٌ بإضمار أنْ تقديرُه ؛ لو أنَّ لنا أن نرجِع فنتبرأ » فَحَلَّ « كرة » إلى قولِه « أَنْ نَرْجِعَ » لأنه بمعناه وهو قريبٌ ، إلاَّ أنَّ النَّحْويين يُؤَوِّلون الفعلَ المنصوبَ بمصدرٍ ليَعْطِفُوهُ على الاسم قبلَه ، ويتركون الاسمَ على حالِه ، وذلك لأنه قد يكونُ اسماً صريحاً غير مصدرٍ نحو : « لولا زيدٌ ويخرج لأكرمتُك » فلا يتأتَّى تأويله بحرف مصدري وفعلٍ . والقائل بأنّ « لو » التي للتمني لا جوابَ لها استدلَّ بقول الشاعر :

٨١٠ - فَلَوْ نَبْشُ الْمَقَابِرِ عَنْ كُلَيْبٍ ... فَتُخْبَرَ بالذَّنَائِبِ أَيُّ زُورِ[5]

وهذا لا يَصِحُّ فإنَّ جوابَها في البيتِ بعدَه وهو قولُه :

---

(١) البيت في ديوانه (١١١) ، هاب: خاف . الأسباب: جمع سبب ما يتسبب عنه الموت كالحروب وغيرها . يرقى: يرتفع .

(٢) سورة البقرة ، آية (٢٦٧) .

(٣) سورة النساء ، آية (٧٣) .

(٤) تقدم .

(٥) البيت لمهلهل انظر الأصمعيات (١٥٤) ، الأشموني (٣٢/٤) ، شواهد البحر (٣٧٤/١) .

٨١١ - بِيَوْمِ الشَّعْثَمَيْنِ لَقَرَّ عَيْناً وَكَيْفَ لِقَاءُ مَنْ تَحْتَ الْقُبُورُ[١]

واستدلَّ هذا القائلُ أيضاً بأنَّ « أنَّ » تُفْتَحُ بعد « لو » كما تُفْتَحُ بعدَ ليت في قولِه :

٨١٢ - يَا لَيْتَ أَنَّا ضَمَّنَا سَفِينَهْ حَتَّى يَعُودَ الْبَحْرُ كَيَّنُونَهْ[٢]

وههنا فائدةٌ ينبغي أن يُنتبه لها وهي : أنَّ النحاة قالوا : « كلُّ موضعٍ نُصِبَ فيه المضارعُ بإضمارِ أَنْ بعد الفاء إذا سَقَطَت الفاءُ جَزِم إلا في النفي » ، وينبغي أَنْ يُزادَ هذا الموضعُ أيضاً فيُقال : وإلا في جوابِ التمني بـ « لو » ، فإنَّه يُنْصبُ المضارع فيه بإضمار « أَنْ » بعدَ الفاء الواقعةِ جواباً له ، ومع ذلك لو سَقَطَت هذه الفاءُ لم يُجْزَمْ .

قال الشيخ[٣] : « والسببُ في ذلك أنها محمولةٌ على حرف التمني وهو ليت ، والجزمُ في جوابِ ليت إنما هو لتضَمُّنِها معنى الشرط أو لدلالتِها على كونِه محذوفاً على اختلافِ القولين فصارت « لو » فرع الفرع ، فَضَعُفَ ذلك فيها .

قوله : ﴿ كما ﴾ الكافُ موضعُها نصبٌ : إمَّا على كونها نعتَ مصدرٍ محذوفٍ ، أي : تبرُّؤاً مثلَ تبرئتهم ، وإمَّا على الحالِ من ضمير المصدر المُعرَّفِ المحذوفِ أي : نتبرَّؤه ـ أي التبرؤ ـ مشابهاً لتبرئتهم ، كما تقدَّم تقريره غيرَ مرةٍ . وقال ابنُ عطية : « الكافُ في قوله « كما » في موضعِ نصبٍ على النعت : إمَّا لمصدرٍ أو لحالٍ تقديرُه : متبرئين كما » .

قال الشيخ[٤] : « وأمّا قولُه « لحال تقديرُه متبرئين كما » فغيرُ واضحٍ ، لأنَّ « ما » مصدريةٌ فصارَتِ الكافُ الداخلةُ عليها من صفاتِ الأفعال ، ومتبرئين من صفاتِ الأعيانِ فكيف يُوصف بصفاتِ الأفعالِ » قال : « وأيضاً لا حاجةَ لتقدير هذه الحال ؛ لأنها إذ ذاك تكونُ حالاً مؤكدةً ، وهي خلافُ الأصلِ ، وأيضاً فالمؤكَّد ينافيه الحذفُ لأنَّ التأكيدَ يُقَوِّيه فالحَذْفُ يناقِضُه » .

قوله : ﴿ كذلك يُريهم ﴾ في هذه الكافِ قولان :

أحدهُما : أنَّ موضعَها نصبٌ : إمَّا نعتَ مصدرٍ محذوفٍ ، أو حالاً من المصدرِ المعرَّف ، أي : يريهم رؤيةً كذلك ، أو يَحْشُرهم حشراً كذلك ، أو يَجْزيهم جزاءً كذلك ، أو يُريهم الإراءةَ مشبهةً كذلك ونحوُ هذا .

والثاني : أن يكونَ موضعُها رفعاً على أنه خبرُ مبتدأ محذوفٍ أي : الأمرُ كذلك أو حَشْرُهم كذلك قاله أبو البقاء .

قال الشيخ[٥] : « وهو ضعيفٌ لأنه يقتضي زيادةَ الكافَ وحَذْفَ مبتدأ ، وكلاهما على خلاف الأصل » . والإشارةُ بذلك إلى إراءَتِهم تلك الأهوال ، والتقدير : مثلَ إراءتهم الأهوال يُريهم اللَّهَ أعمالهم حسراتٍ ، وقيل : الإشارة إلى تبرؤ بعضِهم مِنْ بعضٍ .

والرؤيةُ هنا تحتملُ وَجْهَيْن :

---

(٦) البيت من شواهد البحر (١/ ٣٧٤) ، الإنصاف (٤٧١) ، اللسان «كون» .

(٣) انظر البحر المحيط (١/ ٧٤) .

(٤) انظر المصدر السابق .

(٥) انظر البحر المحيط (١/ ٤٧٤) .

أحدُهما : أن تكونَ بصريةً ، فتتعدَّى لاثنين بنقل الهمزة ، أولُهُما الضميرُ والثاني « أعمالَهم » و « حسراتٍ » على هذا حالٌ من « أعمالهم » . والثاني : أن تكون قلبية ، فتتعدَّى لثلاثة ثالثُها « حسرات » و « عليهم » يجوزُ فيه وجهان :

أحدهما : أن يتعلَّق بـ « حسراتٍ » لأنَّ « يَحْسَر » يُعَدَّى بعلىٰ ، ويكونَ ثمَّ مضافٌ محذوفٌ أي : على تفريطهم .

والثاني : أن تتعلَّق بمحذوفٍ لأنَّها صفةٌ لحَسَرات ، فهي في محل نصبٍ لكونها صفةً لمنصوبٍ .

والكَرَّةُ : العَوْدَةُ ، وفِعْلُها كَرَّ يَكُرُّ كَرًّا ، قال :

٨١٣ - أَكُرُّ عَلَى الْكَتِيبَةِ لَا أُبَالِي أَفِيهَا كَانَ حَتْفِي أَمْ سِوَاهَا[1]

والحسرةُ : شِدَّةُ النَّدَمِ ، وهو تألمُ القلب بانحساره عما يُؤْلِمُهُ ، واشتقاقُها : إمَّا من قولِهم : بعيرٌ حَسِير ، أي : منقطعُ القوةِ أو مِنَ الحَسْرِ وهو الكَشْفُ .

يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ كُلُوا۟ مِمَّا فِى ٱلْأَرْضِ حَلَٰلًا طَيِّبًا وَلَا تَتَّبِعُوا۟ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِ ۚ إِنَّهُۥ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ ﴿١٦٨﴾ إِنَّمَا يَأْمُرُكُم بِٱلسُّوٓءِ وَٱلْفَحْشَآءِ وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿١٦٩﴾

قولُه تعالى : ﴿ مِمَّا في الأرضِ حلالاً طيباً ﴾ : « حلالاً » فيه خمسةُ أوجهٍ :

أحدُها : أن يكونَ مفعولاً بـ « كُلوا » ، و « مِنْ » على هذا فيها وجهان :

أحدُهما : أنْ تتعلَّق بكُلوا ، ويكونُ معناها ابتداءَ الغايةِ .

والثاني : أنْ تتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنَّها حالٌ من « حلالاً » وكانت في الأصلِ صفةً له فلمّا قُدِّمت عليه انتصَبَت حالاً ، ويكونُ معنى « مِنْ » التبعيض .

الثاني : أن يكونَ انتصابُ « حلالاً » على أنه نعت لمفعولٍ محذوفٍ ، تقديرُه : شيئاً أو رزقاً حلالاً ذكرَه مكي ، واستبعدَه ابنُ عطية ، ولم يُبَيِّنْ وجهَ بُعْدِهِ ، والذي يَظْهَرُ في بُعْدِه أنَّ « حلالاً » ليس صفةً خاصةً بالمأكولِ ، بل يُوصَفُ به المأكولُ وغيرُه ، وإذا لم تكن الصفةُ خاصةً لا يجُوزُ حَذْفُ الموضوفِ .

الثالثُ : أنْ ينتصِبَ « حلالاً » على أنه حالٌ من « ما » بمعنى الذي ، أي : كُلوا من الذي في الأرض حال كَونِه حلالاً .

الرابع : أن ينتصِبَ على أنَّه نعتٌ لمصدرٍ محذوفٍ ، أي : أكلاً حلالاً ، ويكون مفعولُ « كُلوا » محذوفاً ، و « ما في الأرض » صفةٌ لذلك المفعولِ المحذوف ، ذكره أبو البقاء ، وفيه من الردِّ ما تقدَّم على مكي ، ويجوزُ على

---

(١) البيت للعباس بن مرداس في ديوانه ، وانظر الإنصاف (١٨٥ ، ٢٧٣) ، الحماسة الشجرية (١/١٣٣) .

هذا الوجهِ الرابع ألاَّ يكونَ المفعولُ محذوفاً بل تكون « مِنْ » مزيدةً على مذهب الأخفش تقديرُه : كُلوا ما في الأرض أكلاً حلالاً .

الخامس : أنَّ يكونَ حالاً من الضمير العائِد على « ما » قاله ابنُ عطية ، يعني بالضمير الضميرَ المستكنَّ في الجارِّ والمجرورِ الواقعِ صلةً .

و ﴿ طيباً ﴾ فيه ثلاثة أوجه :

أحدُها : أن يكونَ صفةً لـ «حلالاً» ، أمَّا على القول بأنَّ «مِنْ» للابتداءِ متعلِّقة بـ «كُلوا» فهو واضحٌ ، وأمّا على القولِ بأنّ « مما في الأرض » حالٌ من « حلالاً » ، فقال أبو البقاء : « ولكنَّ موضعَها بعد الجارِّ والمجرور ، لئلا يُفْصَلَ بالصفةِ بين الحالِ وذي الحالِ » وهذا الذي قاله ليس بشيء فإنَّ الفصلَ بالصفةِ بين الحال وصاحِبها ليس بممنوع ، تقول : « جاءني زيدٌ الطويلُ راكباً » بل لو قَدَّمْتَ الحالَ على الصفةِ فقلتَ : « جاءني زيدٌ راكباً الطويلُ » كان في جوازه نظرٌ .

الثاني : أن يكونَ صفةً لمصدرٍ محذوفٍ أو حالاً من المصدرِ المَعْرفة المحذوفِ أي : أكلاً طيباً .

الثالث : أن يكونَ حالاً من الضميرِ في « كُلوا » تقديرُه : مستطيبين ، قاله ابنُ عطية .

قال الشيخُ[1] : « وهذا فاسدٌ في اللفظ والمعنى ، أمّا اللفظُ فلأنَّ « الطيِّب » اسمُ فاعل فكان ينبغي أن تُجْمَعَ لتطابق صاحبَها فيقال : طيبين ، وليس « طيب » مصدراً فيقال : إنما لم يُجْمَع لذلك . وأما المعنى فإنَّ « طيباً » مغايرٌ لمعنى « مستطيبين » لأنَّ الطِّيب من صفاتِ المَأْكولِ والمستطيبَ من صفاتِ الآكلينَ ، تقول : طاب لزيدٍ الطعامُ ، ولا تقولُ : « طابَ زيدٌ الطعام » بمعنى استطابه » .

والحَلالُ : المأذونُ فيه ، ضدُّ الحرام الممنوع منه . يُقال : حَلَّ يَحِلُّ بكسرِ العين في المضارع ، وهو القياسُ لأنه مضاعَفٌ غيرُ متعدٍّ ، ويقال : حَلال وحِلٌّ ، كحرام وحِرْم وهو في الأصل مصدرٌ ، ويقالُ : « حِلٌّ بِلٌّ » على سبيل الإتباع كحَسَنٌ بَسَنٌ . وَحَلَّ بمكان كذا يحِلُّ بضمِّ العَيْنِ وكسرِها ، وقرىء : ﴿فَيَحِلَّ عليكم غضبي﴾[2] بالوجهين .

قوله : ﴿خُطُواتِ﴾ قرأ ابنُ عامر والكسائي وقنبل وحَفص : خُطُوات بضم الخاء والطاء ، وباقي السبعة بسكون الطاءِ ، وقرأ أبو السَّمَّال « خُطَوات » بفتحها ، ونقل ابن عطية وغيرَه عنه أنه قرأ « خطوات » بفتح الخاء والطاء ، وقرأ عليّ وقتادة والأعمش بضمِّها والهمز .

فأمّا قراءةُ الجمهورِ والأولى من قراءَتَيْ أبي السَّمَّال فلأنَّ « فَعْلَة » الساكنةَ العين السالمتها إذا كانت اسماً جاز في جَمْعِها بالألف والتاءِ ثلاثةُ أوجهٍ ـ وهي لغاتٌ مسموعةٌ عن العرب ـ : السكونُ وهو الأصلُ ، والإتباع ، والفتحُ في العَيْنِ تخفيفاً . وأمَّا قراءةُ أبي السَّمَّال التي نَقَلَها ابنُ عطية فهي جَمْعُ خَطْوة بفتح الخاء ، والفرقُ بين الخطوة بالضم والفتح : أنَّ المفتوحَ مصدرٌ ، دالةٌ على المَرَّة من خَطَا يَخْطُو إذا مَشَى ، والمضمُوم اسمٌ لِما بين القَدَمَيْن كأنه اسمٌ للمسافةِ ، كالغُرْفَة اسمٌ للشيءِ المُغْتَرَف ، وقيل : إنهما لغتان بمعنى واحدٍ ذكرَه أبو البقاء .

---

(١) البحر المحيط (١/٤٧٨) .

(٢) سورة طه ، آية (٨١) .

وأمَّا قراءةُ عليّ ففيها تأويلان :

أحدُهما : ـ وبه قال الأخفش ـ أنَّ الهمزةَ أصلٌ وأنه من الخطأ ، و « خُطُوات » جمع « خِطْأَة » إنْ سُمِعَ ، وإلاَّ فتقديراً ، وتفسيرُ مجاهدٍ إياه بالخطايا يؤيِّد هذا ، ولكنْ يُحْتَمَل أَنْ يكونَ مجاهِدٌ فَسَّره بالمرادفِ .

والثاني : أنه قَلَبَ الهمزةَ عن الواوِ لأنَّها جاورت الضمةَ قبلَها فكأنَّها عليها ، لأنَّ حركةَ الحرف بين يديه على الصحيحِ لا عليه .

قوله : « إنَّه لكم » قال أبو البقاء : « إنما كسر الهمزة لأنه أراد الإعلام بحالِه ، وهو أبلغُ من الفتح ، لأنه إذا فَتَح الهمزةَ صار التقديرُ : لا تتَّبعوه لأنه عدوٌّ لكم ، واتِّباعُهُ ممنوعٌ وإن لم يكن عدواً لنا ، ومثلُه :

٨١٤ ـ لَبَّيْكَ إنَّ الْحَمْدَ لَك ..... [(١)]

كَسْرُ الهمزةِ أجودُ لدلالةِ الكسرِ على استحقاقه الحمدَ في كلِّ حالٍ وكذلك التلبيةُ » انتهى . يعني أن الكسرَ استئنافٌ فهو بعضُ إخبارٍ بذلك ، وهذا الذي قاله في وجهِ الكسرِ لا يتعيَّنُ ، لأنه يجوزُ أن يُرادَ التعليل مع كسرِ الهمزةِ فإنهم نَصُّوا على أنَّ « إنَّ » المكسورةَ تفيدُ العلةَ أيضاً ، وقد ذكر ذلك في هذه الآية بعينها فينبغي أن يقالَ : قراءةُ الكسرِ أَوْلَى لأنها محتملةٌ للإخبارِ المَحْضِ بحالِهِ وللعلِّيَّة ، وأمّا المفتوحةُ فهي نصٌّ في العلِّيَّة ، لأنَّ الكلامَ على تقديرِ لامِ العلةِ .

قوله تعالى : ﴿ وأَنْ تَقُولُوا ﴾ : عطفٌ على قولِه « بالسوءِ » تقديرُه : « وبأنْ تقولوا » فيحتملُ موضعُها الجرَ والنصبَ بحسبِ قولي الخليلِ وسيبويه . و « الفحشاءُ » مصدرٌ من الفُحْش ، كالبأساء من البأْسِ . والفُحْشُ قُبْحُ المنظر ، قال امرؤ القيس :

٨١٥ ـ وَجِيدٍ كَجِيدِ الرِّئْمِ لَيْسَ بِفَاحِشٍ إِذَا هِيَ نَصَّتْهُ وَلَا بِمُعَطَّلِ [(٢)]

وتُوُسِّع فيه حتى صارَ يُعَبَّرُ به عن كلِّ مستقبَحٍ معنًى كان أو عيناً .

وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّبِعُوا۟ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُوا۟ بَلْ نَتَّبِعُ مَآ أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَآ ۚ أَوَلَوْ كَانَ ءَابَآؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْـًٔا وَلَا يَهْتَدُونَ ﴿١٧٠﴾ وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ كَمَثَلِ ٱلَّذِى يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَآءً وَنِدَآءً ۚ صُمٌّۢ بُكْمٌ عُمْىٌ فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ﴿١٧١﴾

قولُه تعالى : ﴿ وإذا قيلَ لهم ﴾ : الضميرُ في « لهم » فيه أربعةُ أقوال :

أحدُها : أنه يعود على « مَنْ » في قولِهِ : « مَنْ يَتَّخِذُ »[(٣)] وهذا بعيدٌ .

الثاني : أنه يعودُ على العرب الكفَّار لأنَّ هذا حالُهم .

---

(١) البيت لأبي نواس في ديوانه .

(٢) البيت من معلقته المشهورة انظر ديوانه (١١٥) ، شرح المعلقات للتبريزي (٤٤) ، والزوزني (٢١) ، الشنقيطي (٦٣) ، البحر المحيط (١/٤٧٧) .

(٣) سورة البقرة ، آية (١٦٥) .

الثالث : أنه يعودُ على اليهودِ لأنَّهم أشدُّ الناس اتِّباعاً لأسلافِهم .

الرابعُ : أنه يعودُ على الناسِ في قولِهِ : ﴿ يا أيها الناسُ ﴾[١] ، قاله الطبري ، وهو ظاهرٌ ، إلاَّ أنَّ ذلك يكونُ من بابِ الالتفات من الخطابِ إلى الغَيْبَةِ ، وحكمتُه أنهم أُبْرِزوا في صورةِ الغائبِ الذي يُتَعَجَّبُ مِنْ فِعْلِهِ ، حيث دُعِيَ إلى شريعةِ اللَّهِ والنورِ والهدى فأجابَ باتِّباع شريعةِ أبيه .

قوله : ﴿ بل نَتَّبِعُ ﴾ بل هنا عاطفةٌ هذه الجملةَ على جملةٍ محذوفةٍ قبلها تقديرُه : لا نتَّبعُ ما أنزل اللَّهُ بل نَتَّبعُ كذا ، ولا يجوزُ أنْ تكونَ معطوفةً على قولِهِ : « اتَّبِعُوا » لفسادِهِ . وقال أبو البقاء : « بل » هنا للإضرابِ عن الأول ، أي : لا نَتَّبعُ ما أَنْزَلَ اللَّهُ ، وليس بخروجٍ من قصةٍ إلى قصةٍ يعني بذلك أنه إضرابُ إبطالٍ لا إضرابُ انتقالٍ ، وعلى هذا فيقالُ : كلُّ إضرابٍ في القرآنِ فالمرادُ به الانتقالُ من قصةٍ إلى قصةٍ إلاَّ في هذه الآية ، وإلاَّ في قولِهِ : ﴿أم يقولونَ افتراه بل هو الحق﴾[٢] فإنه محتمل للأمرين فإن اعتبرْتَ قوله : « أم يقولون افتراه » كان إضرابَ انتقالٍ ، وإن اعتبرْتَ « افتراه » وحدَه كان إضرابَ إبطالٍ .

قوله : ﴿ أَلْفَيْنَا ﴾ في « ألفى » هنا قولان :

أحدُهما : أنها متعدِّيةٌ إلى مفعولٍ واحدٍ ، لأنها بمعنى « وَجَدَ » التي بمعنى أصابَ ، فعلى هذا يكونُ « عليه » متعلِّقاً بقولِهِ : « أَلْفينَا » .

والثاني : أنها متعدِّية إلى اثنين ، أولُهما « آباءَنَا » والثاني : « عليه » ؛ فَقُدِّمَ على الأولِ . وقال أبو البقاء : « هي محتملةٌ للأمرين ، أعني كونَها متعديةً لواحدٍ أو لاثنين » قال أبو البقاء : « ولامُ أَلْفَيْنَا واوٌ لأنَّ الأصلَ فيما جُهِلَ من اللاماتِ أنْ يكونَ واواً » يعني فإنَّه أوسعُ وأكثرُ فالردُّ إليه أَوْلَى .

قوله : ﴿ أَوَلَوْ ﴾ الهمزةُ للإنكار ، وأمَّا الواو ففيها قولان :

أحدُهما : ـ وإليه ذهب الزمخشري ـ أنها واوُ الحالِ .

والثاني : ـ وإليه ذهب أبو البقاء وابن عطية ـ أنها للعطفِ . وقد تقدّم الخلافُ في هذه الهمزةِ الواقعةِ قبل الواوِ والفاءِ وثُمَّ : هل بعدَها جملةٌ مقدرةٌ ؟ وهو رأيُ الزمخشري ، ولذلك قَدَّرَه هنا : أيتَّبِعُونَهم ولو كانَ آباؤُهم لا يَعْقِلُون شيئاً من الدين ولا يهتدون للصواب ، أو النيةُ بها التأخيرُ عن حرفِ العطف ؟ وقد جَمَعَ الشيخ[٣] بين قولِ الزمخشري وقولِ ابن عطية فقال : « والجمعُ بينهما أنَّ هذه الجملةَ المصحوبةَ بـ « لو » في مثلِ هذا السياقِ جملةٌ شرطيةٌ ، فإذا قال : « اضربْ زيداً ولو أَحْسَنَ إليك » فالمعنى : وإنْ أَحْسَنَ إليكَ ، وكذلك « أَعْطوا السائلَ ولو جاءَ على فرسٍ »[٤] « رُدُّوا السائلَ ولو بشقِّ تمرةٍ »[٥] المعنى فيهما : « وإنْ » ، وتجيء « لو » هنا تنبيهاً على أنّ ما بعدها لم يكن يناسبُ ما

---

(١) سورة البقرة ، آية (١٦٨) .
(٢) سورة السجدة ، آية (٣) .
(٣) انظر البحر المحيط (١/ ٤٨١) .
(٤) أخرجه مالك في الموطأ (٢/ ٩٩٦) ، عن زيد بن أسلم مرسلاً . وابن عدي في الكامل (٥/ ١٦٨٧) ، وروى من حديث الحسين بن علي رضي الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ «للسائل حق وإن جاء على فرس» أخرجه أحمد في المسند (١/ ٢٠١) ، وأبو داود (١٦٦٥) ، والطبراني في الكبير (٢٨٩٣) .
(٥) أخرجه أحمد في المسند (١/ ٣٨٨) ، بنحوه .

قبلها ، لكنها جاءت لاستقصاء الأحوال التي يقع فيها الفعلُ ، ولتدلَّ على أن المرادَ بذلك وجودُ الفعلِ في كل حالٍ ، حتى في هذه الحالِ التي لا تناسبُ الفعلَ ، ولذلك لا يجوزُ : « اضربْ زيداً ولو أساء إليكَ » ولا : « أَعْطُوا السائل ولو كان محتاجاً » ، فإذا تقرَّر هذا فالواوُ في « ولو » في الأمثلةِ التي ذكرناها عاطفةٌ على حالٍ مقدرةٍ ، والمعطوف على الحالِ حالٌ ، فَصَحَّ أن يقالَ إنها للحالِ من حيثُ عطفُها جملةً حاليةً على حالٍ مقدرةٍ ، وصَحَّ أَنْ يُقال إنها للعطف من حيث ذلك العطفُ ، والمعنى ـ والله أعلمُ ـ أنها إنكارُ اتِّباعِ آبائِهم في كلِّ حالٍ حتى في الحالة التي لا تناسِبُ أنْ يَتَّبِعُوهُمْ فيها وهي تَلَبُّسهم بعدمِ العَقْلِ والهدايةِ ، ولذلك لا يجوزُ حذف هذه الواوِ الداخلةِ على « لو » إذا كانت تنبيهاً على أنَّ ما بعدها لم يكن مناسباً ما قبلها ، وإنْ كانتِ الجملةُ الحاليةُ فيها ضميرٌ عائدٌ على ذي الحالِ ، لأنَّ مجيئَها عاريةً من هذه الواو مؤذنٌ بتقييدِ الجملةِ السابقةِ بهذه الحال . فهو يُنافي استغراقَ الأحوالِ ، حتى هذه الحالُ ، فهما معنيانِ مختلفانِ ، ولذلك ظهر الفرقُ بين : « أَكْرِمْ زَيْداً لو جَفَاك » وبين « أَكْرِمْ زيداً ولو جَفَاك » انتهى . وهو كلامٌ حَسَنٌ وجوابُ « لو » محذوفٌ تقديرُه : لاتَّبعوهم ، وقدَّره أبو البقاء : « أفكانوا يَتَّبِعونهم » وهو تفسيرُ معنى ، لأن « لو » لا تُجاب بهمزةِ الاستفهام .

قوله : ﴿ شيئاً ﴾ فيه وجهان :

أحدُهما : أنه مفعولٌ به ، فَيَعُمُّ جميعَ المعقولاتِ لأنها نكرةٌ في سياقِ النفي ، ولا يجوزُ أن يكونَ المرادُ نَفيَ الوحدةِ فيكونَ المعنى : لا يعقلون شيئاً بل أشياء .

والثاني : أن ينتصبَ على المصدريةِ ، أي : لا يَعْقِلُون شيئاً من العقلِ . وقَدَّمَ نفيَ العقلِ على نفيِ الهدايةِ ؛ لأنه تصدرُ عنه جميعُ التصرفاتِ .

قوله تعالى : ﴿ ومَثَلُ الذين كفروا ﴾ : اختلفَ الناسُ في هذه الآيةِ اختلافاً كثيراً واضطربوا اضطراباً شديداً ، وأنا بعونِ اللَّهِ قد لَخَّصْتُ أقوالَهم مهذبةً ، ولا سبيلَ إلى معرفةِ الإعرابِ إلَّا بعد معرفةِ المعنى المذكورِ في هذه الآيةِ .

وقد اختلفُوا في ذلك : فمنهم مَنْ قال : معناها أنَّ المَثَلَ مضروبٌ بتشبيهِ الكافرِ بالناعِقِ . ومنهم مَنْ قالَ : هو مضروبٌ بتشبيهِ الكافر بالمنعوق به . ومنهم مَنْ قال : هو مضروبٌ بتشبيهِ داعي الكافرِ بالناعقِ ، ومنهم مَنْ قال : هو مضروبٌ بتشبيهِ الداعي والكافرِ بالناعقِ والمنعوقِ به . فهذه أربعةُ أقوالٍ .

فعلى القولِ الأولِ : يكون التقديرُ : « وَمَثَلُ الذين كفروا في قلةِ فَهْمِهِمْ كمثلِ الرعاةِ يُكَلِّمون البُهْمَ ، والبُهْمُ لا تَعْقِلُ شيئاً » . وقيلَ : يكون التقديرُ : ومثلُ الذين كفروا في دعائِهم آلهتَهم التي لا تفقه دُعَاءَهم كمَثَلِ الناعِقِ بغنمِهِ لا ينتفعُ من نعيقِهِ بشيءٍ ، غيرَ أنَّه في عَناءٍ ، وكذلك الكافرُ ليس له من دعائِهِ الآلهةَ إلا العَناءُ .

قال الزمخشري ـ وقد ذكر هذا القولَ ـ : « إلَّا أنَّ قولَه : « إلا دعاءً ونداءً » لا يساعدُ عليه لأنَّ الأصنامَ لا تَسْمَعُ شيئاً » .

قال الشيخ[1] : « ولَحَظَ الزمخشري في هذا القولِ تمامَ التشبيهِ من كلِّ جهةٍ ، فكما أن المنعوقَ به لا يسمع إلا دعاءً ونداءً فكذلك مدعُوُّ الكافرِ من الصنمِ ، والصنَمُ لا يسمع ، فَضَعُفَ عنده هذا القولُ » قال : « ونحن نقول :

---

(١) انظر البحر المحيط (١/ ٤٨١) .

التشبيهُ وَقَعَ في مُطْلَقِ الدعاءِ لا في خصوصياتِ المدعوِّ ، فتشبيه الكافرُ في دعـائه الصنمَ بـالناعِقِ بـالبهيمةِ لا في خصوصياتِ المنعوقِ به » .

وقيل في هذا القولِ : ـ أعني قولَ مَنْ قال التقديرُ : وَمَثَلُ الذين كفروا في دعائِهم آلهتَهم ـ إن الناعق هنا ليس المرادُ به الناعقَ بالبهائِمِ ، وإنما المرادُ به الصائحُ في جوفِ الجبلِ فيجيبُه الصَّدى ، فالمعنى : بما لا يَسْمَعُ منه الناعقُ إلا دعاءَ نفسِهِ ونداءها ، فعلى هذا القولِ يكونُ فاعلُ « يسمع » ضميراً عائداً على الذي يَنْعِقُ ، ويكونُ العائدُ على « ما » الرابطُ للصلةِ بالموصولِ محذوفاً لفهمِ المعنى ، تقديرهُ : بما لا يَسْمَعُ منه ، وليس فيه شرطُ جوازِ الحذفِ فإنَّه جُرَّ بحرفٍ غيرِ ما جُرَّ به الموصولُ ، وأيضاً فقد اختَلَفَ متعلَّقاهما ، إلا أنه قد وَرَدَ ذلك في كلامهم . وأمّا على القولين الأوَّلَيْن فيكون فاعلُ « يَسْمَعُ » ضميراً يعود على « ما » الموصولةِ ، وهو المنعوقُ به . وقيل : المرادُ بالذين كفروا المتبوعون لا التابعون ، والمعنى : مَثَلُ الذين كفروا في دعائِهم أتباعَهم ، وكونِ أتباعِهم لا يحصُلُ لهم منهم إلا الخَيْبَةُ ؛ كَمَثَلِ الناعِقِ بالغنم . فعلى هذه الأقوالِ كلِّها يكونُ « مثل » مبتدأً و « كمثلِ » خبرَه ، وليس في الكلام حذفٌ إلا جهةُ التشبيهِ .

وعلى القولِ الثاني من الأقوالِ الأربعةِ المتقدمةِ فقيل : معناه : وَمَثَلُ الذين كفروا في دعائِهم إلى الله تعالى وَعَدَمِ سماعِهم إياه كَمَثَلِ بهائِمِ الذي يَنْعِقُ ، فهو على حذفِ قيدٍ في الأولِ وحَذْفِ مضافٍ في الثاني . وقيل التقديرُ : وَمَثَلُ الذين كفروا في عَدَمِ فَهْمِهم عن اللَّهِ ورسولِهِ كَمَثَلِ المنعوقِ به من البهائِمِ التي لا تَفْقَهُ من الأمرِ والنهي غيرَ الصوتِ ، فيُرادُ بالذي يَنْعِقُ الذي يُنْعَقُ به ويكونُ هذا من القلبُ ، وقال قائلُ هذا : كما تقولون : « دَخَلَ الخاتَمُ في يدي والخِفُّ في رِجْلِي » . وإلى هذا التفسير ذهب الفراءُ وأبو عبيدة وجماعةٌ ، إلا أن القلبَ لا يقعُ على الصحيح إلا في ضرورةٍ أو ندورٍ .

وأمَّا على القولِ الثالثِ فتقديرُهُ : وَمَثَلُ داعي الذين كفروا كمثلِ الناعِقِ بغنمِهِ ، في كونِ الكافرِ لا يَفْهَمُ مِمَّا يخاطِبُ به داعيه إلا دَوِيَّ الصوتِ دونَ إلقاء فكرٍ وذهنٍ ، كما أنَّ البهيمَةَ كذلك ، فالكلامُ على حَذْفِ مضافٍ من الأول . قال الزمخشري : « ويجوز أن يُرادَ بـ « ما لا يَسْمَعُ » الأصَمُّ الأصلح الذي لَا يَسْمَعُ من كلامِ الرافعِ صوتَه بكلامِهِ إلا النداءَ والصوتَ لا غيرُ من غير فَهْمٍ للحروفِ » وهذا منه جنوحٌ إلى جوازِ إطلاقِ « ما » على العقلاءِ ، أو لَمَّا تَنَزَّل هذا منزلةَ مَنْ لا يَسْمَعُ مِنَ البهائِم أوقَعَ عليه « ما » .

وأمَّا على القولِ الرابعِ ـ وهو اختيار سيبويهِ في هذه الآية ـ وتقديرهُ عندَه : « مَثَلُكَ يا مُحَمَّدُ ومثلُ الذين كفروا كمثلِ الناعقِ والمنعوقِ به » واختلفَ الناسُ في فَهْمِ كلامِ سيبويه ، فقائلٌ : هو تفسير معنى ، وقيل : تفسيرُ إعرابٍ ، فيكونُ في الكلامِ حَذْفَان : حَذْفٌ من الأولِ وهو حَذْفُ « داعيهم » وقد أثبتَ نظيرَه في الثاني ، وحَذْفٌ من الثاني وهو حَذْفُ المنعوقِ ، وقد أثبت نظيرَه في الأول ، فشبَّه داعيَ الكفارِ براعي الغنم في مخاطبتِهِ مَنْ لا يَفْهَمُ عنه ، وَشَبَّه الكفار بالغَنَمِ في كونِهم لا يسمعونَ مِمَّا دُعُوا إليه إلَّا أصواتاً لا يَعْرفون ما وراءها . وفي هذا الوجْهِ حَذْفٌ كثيرٌ ، إذ فيه حَذْفُ معطوفَيْنِ إذ التقديرُ الصناعي : وَمَثَلُ الذين كفروا وداعيهم كَمَثَلِ الذي يَنْعِقُ بالمنعوق به . وقد ذَهَبَ إليه جماعةٌ منهم

أبو بكر بنُ طاهر[١] ، وابن خروف[٢] والشلوبين[٣] ، قالوا : العربُ تستحسنُ هذا ، وهو من بديعِ كلامِها ، ومثلُه قولُه : ﴿ وأَدْخِلْ يَدَكَ في جَيْبِك تَخْرُجْ بيضاء ﴾[١] تقديرُهُ : وأَدْخِلْ يَدَكَ في جيبكَ تَدْخُلْ ، وَأَخْرِجْهَا تَخْرُجْ » فَحَذَف « تَدْخُلْ » لدلالة « تَخْرُجْ » وَحَذَفَ « وَأَخْرِجْهَا » لدلالةِ : « وَأَدْخِلْ » ، قالوا : ومثلُهُ قولُه :

٨١٦ - وَإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرَاكِ فَتْرَةٌ كَمَا انْتَفَضَ العُصْفُورَ بَلَّلَهُ القَطْرُ[٥]

لم يُرِدْ أن يُشَبِّه فترتَهَ بانتفاضِ العصفورِ حين بَلَّلَهُ القَطْرُ لأنهما ضِدَّان ، إذ هما حركةٌ وسكونٌ ، ولكنَّ تقديرَه : إني إذا ذكرتُكِ عَراني انتفاضٌ ثم أفترُ ، كما أنَّ العصفورَ إذا بلَّله القطرُ عراهُ فترةٌ ثم يَنْتَفِضُ ، غيرَ أنَّ وجيبَ قلبِهِ واضطرابَه قبل الفترة ، وفترةَ العصفورِ قبل انتفاضه .

وهذه الأقوالُ كلُّها إنما هي على القولِ بتشبيهِ مفردٍ بمفردٍ ومقابلةِ جزءٍ من الكلامِ السابقِ بجزءٍ من الكلامِ المشبَّهِ به ، أمَّا إذا كانَ التشبيهُ من بابِ تشبيهِ جملةٍ بجملةٍ فلا يُنْظَرُ في ذلك إلى مقابلةِ الألفاظِ المفردةِ ، بل يُنْظَرُ إلى المعنى ، وإلى هذا نَحَا أبو القاسم الراغبُ . قال الراغب : « فلما شَبَّه قصةَ الكافرين في إعراضِهم عن الدَّاعي لهم إلى الحقِّ بقصةِ الناعقِ قدَّم ذكرَ الناعقِ لينبني عليه ما يكونُ منه ومن المنعوقِ به » .

والكاف ليست بزائدةٍ خلافاً لبعضهم ؛ لأنَّ الصفةَ ليست عينَ الصفةِ الأخرى فلا بُدَّ من الكافِ ، حتى إنه لو جاءَ الكلامُ دونَ الكافِ اعتقدنا وجودَها تقديراً تصحيحاً للمعنى .

وقد تلخَّصَ مِمَّا تقدَّم أنَّ « مثلُ الذين » مبتدأٌ ، و « كمثل الذي » خبرُه : إمَّا مِنْ غيرِ اعتقادِ حذفٍ ، أو على حَذْفِ مضافٍ من الأولِ ، أي : مَثَلُ داعي الذينَ ، أو من الثاني ، أي : كمثلِ بهائمِ الذي ، أو على حَذْفَيْنِ : حَذَفَ من الأول ما أثبتَ نظيرَه في الثاني ، ومِن الثاني ما أثبتَ في الأولِ تقدَّم تحريرُ ذلك كله . وهذا نهايةُ القولِ في هذه الآيةِ الكريمةِ .

والنَّعِيقُ : دعاءُ الراعي وتصويتُهُ بالغنم ، قال :

٨١٧ - فَانْعِقْ بِضَأْنِكَ يَا جَرِيرُ فَإِنَّمَا مَنَّتْكَ نَفْسُكَ فِي الخَلَاءِ ضَلَالاَ[٦]

يقال : نَعَقَ بفتح العين ينعِق بكسرها ، والمصدرُ : النَّعيقُ والنُّعاقُ والنَّعْقُ ، وأمّا « نَغَقَ الغرابُ » فبالمعجمة ، وقيل : بالمهملةِ أيضاً في الغرابِ وهو غريبٌ .

قوله : ﴿ إلا دعاءً ﴾ هذا استثناءٌ مفرَّغٌ لأنَّ قبلَهُ « يَسْمَعُ » ولم يأخُذْ مفعولَه . وزعم بعضُهم أنَّ « إلَّا » زائدةٌ ،

---

(١) محمد بن أحمد بن طاهر الأنصاري الإشبيلي أبو بكر المعروف بالخرب توفي سنة ٥٨٠ هـ البغية (١/٢٨) .

(٢) علي بن محمد بن علي بن محمد نظام الدين أبو الحسن ابن خروف الأندلسي النحو توفي سنة ٦٠٩ هـ انظر البغية (٢/٢٠٣) .

(٣) عمر بن محمد بن عمر بن عبدالله الأستاذ أبو علي الإشبيلي الأزدي المعروف بالشلوبين ـ بفتح المعجمة واللام وسكون الواو وكسر الموحدة وبعدها تحتانية ونون ومعناه بلغة أهل الأندلس الأبيض الأشقر . كان إمام عصره في العربية بلا مدافع توفي في العشر الأخير من صفر سنة خمس وأربعين وستمائة البغية (٢/٢٢٤ ـ ٢٢٥) .

(٤) سورة النمل ، آية (١٢) .

(٥) تقدم .

(٦) البيت للأخطل انظر ديوانه (٢٥٠) ، الكشاف (١/٢١٤) ، وهو من شواهد البحر (١/٤٧٧) .

فليسَ من الاستثناء في شيء . وهذا قولٌ مردودٌ ، وإن كان الأصمعيُّ قد قال بزيادةِ « إلَّا » في قولِهِ :

٨١٨ - حَـراجِـيـجُ لَا تَـنْـفَـكُّ إلَّا مُـنَـاخَـةً عَلَى الخَسْفِ أَوْ نَـرْمِي بِهَـا بَلَداً قَفْـرَا[1]

فقد ردَّ الناسُ عليه ، ولم يقبلوا قوله . وفي البيت كلامٌ تقدَّم .

وأوردَ بعضهم[2] هنا سؤالاً معنوياً : وهو قولهُ : « لا يَسْمَعُ إلا دعاءً ونداءً » ليس المسموعُ إلا الدعاءَ والنداءَ فكيف ذَمَّهم بأنهم لا يَسْمَعُون إلا الدعاء ، وكأنَّه قيل : لا يَسْمَعُون إلا المسموعَ ، وهذا لا يَجُوز؟ فالجوابُ أنَّ في الكلام إيجازاً ، وإنما المعنى : لا تَفْهَمُ معانيَ ما يقال لهم ، كما لا تُمَيِّز البهائِمُ بين معاني الألفاظِ التي يُصَوَّتُ بها ، وإنما تَفْهَمُ شيئاً يسيراً قد أُدْرَكَتْه بطولِ الممارسةِ وكثرةِ المعاودةِ ، فكأنه قيل : ليسَ لهم إلا سماعُ النداء دون إدراكِ المعاني والأغراضِ . وهذا السؤالُ من أصلِهِ ليس بشيءٍ ، ولولا أنَّ الشيخَ ذكره لم أذكرْهُ .

وهنا سؤالٌ آخرُ : وهو هل هذا من بابِ التكرارِ لمَّا اختلفَ اللفظُ ، فإنَّ الدعاءَ والنداءَ واحدٌ ؟ والجوابُ أنه ليس كذلك ، فإنَّ الدعاءَ طلبُ الفعلِ والنداءَ إجابةُ الصوتِ . ذكر ذلك عليُّ بن عيسى[3] .

يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُلُوا۟ مِن طَيِّبَـٰتِ مَا رَزَقْنَـٰكُمْ وَٱشْكُرُوا۟ لِلَّهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ ﴿١٧٢﴾ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ وَٱلدَّمَ وَلَحْمَ ٱلْخِنزِيرِ وَمَآ أُهِلَّ بِهِۦ لِغَيْرِ ٱللَّهِ ۖ فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١٧٣﴾

قولُه تعالى : ﴿ كُلوا من طيباتِ ﴾ : مفعولُ « كُلوا » محذوفٌ ، أي : كُلُوا رزقَكم . وفي « مِنْ » حينئذٍ وجهان :

أحدُهما : أَنْ تكونَ لابتداءِ الغايةِ فتتعلَّقَ بـ « كلوا » .

والثاني : أَنْ تكونَ تبعيضيَّة فتتعلَّق بمحذوفٍ إذ هي حالٌ من ذلك المفعولِ المقدَّرِ ، أي : كُلوا رزقَكم حالَ كونِهِ بعضَ طيباتِ ما رزقناكم . ويجوزُ في رأيِ الأخفش أن تكونَ « مِنْ » زائدةً في المفعولِ به ، أي : كلوا طيباتِ ما رزقناكم . و « إنْ كُنْتُمْ » شرطٌ وجوابُهُ محذوفٌ ، أي : فاشكروا له . وقولُ مَنْ قال مِنَ الكوفيين إنَّها بمعنى « إذ » ضعيفٌ . و « إياه » مفعولٌ مقدَّمٌ ليُفيدَ الاختصاصَ ، أو لكونِ عامِلِه رأسَ آيةٍ ، وانفصالُهُ واجبٌ ، ولأنه متى تأخَّر وَجَب اتِّصالُه إلا في ضرورةٍ كقولِهِ :

٨١٩ - إِلَـيْـكَ حَـتَّـى بَـلَغَـتْ إِيَّـاكَـا[4]

---

(١) البيت لذي الرمة انظر ديوانه (١٤١٩) ، وهو من شواهد الكتاب (٣/٤٨) ، أمالي ابن الشجري (٢/١٢٤) ، المحتسب (١/٣٢٩) ، ابن يعيش (٧/١٠٦) ، الإنصاف (١٠٠) ، الهمع (١/١٢٠) ، الدرر (١/٨٨) .

(٢) انظر البحر المحيط (١/٤٨٣) .

(٣) علي بن عيسى بن علي بن عبدالله أبو الحسن الرمانيّ كان إماماً في العربية علامة في الأدب صاحب التفسير والحدود الأكبر والأصغر وشرح أصول ابن السراج توفي في حادي عشر جمادى الأولى سنة أربع وثمانين وثلاثمائة البغية (٢/١٨٠ - ١٨١) .

(٤) البيت لحميد الأرقط انظر الكتاب (٢/٣٦٢) ، أمالي ابن الشجري (١/٤٠) ، الخصائص (١/٣٠٧) ، شرح المفصل لابن يعيش (٣/١٠٢) ، الإنصاف (٢/٦٩٩) ، الخزانة (٥/٢٨٠) ، البحر المحيط (٥/٥٠١) ، روح المعاني (١٤/١٦٣) .

وفي قولِهِ : ﴿واشكروا للَّهِ﴾ التفاتٌ من ضميرِ المتكلّم إلى الغَيْبَةِ ، إذ لو جَرَى على الأسلوبِ الأولِ لقال : « واشكرونا » .

قوله تعالى : ﴿ إنَّما حَرَّم عليكم الميتَةَ ﴾ : الجمهُور قرأوا « حَرَّم » مشدَّد مبنياً للفاعِلِ ، « الميتة » نصباً ، على أنَّ « ما » كافةٌ مهيِّئَةٌ لإنَّ في الدخولِ على هذه الجملَةِ الفعليةِ ، وفاعلُ « حَرَّم » ضَمِيرُ اللَّهِ تعالى . و « الميتةَ » مفعولٌ به . وابنُ أبي عبلة برفع الميتة وما بعدَها . وتخريجُ هذه القراءةِ سهلٌ ، وهو أن تكونَ « ما » موصولةً ، و « حَرَّمَ » صلتها ، والفاعلُ ضميرُ اللَّهِ تعالى ، والعائدُ محذوفٌ لاستكمالِ الشروطِ ، تقديرُهُ : حَرَّمه ، والموصولُ وصلتُه في محلِّ نصبٍ اسمُ « إنَّ » و « الميتةُ » خبرُها .

وقرأ أبو جعفر : « حُرِّم » مبنياً للمفعولِ ، فتحتملُ « ما » في هذه القراءةِ وجهين :

أحدُهما : أن تكونَ « ما » مهيِّئَةً ، و « الميتةُ » مفعولُ ما لم يُسَمَّ فاعلُه .

والثاني : أن تكون موصولةً ، فمفعولُ « حُرِّم » القائم مقامَ الفاعلِ ضميرٌ مستكنٌ يعود على « ما » الموصولةِ ، و « الميتةُ » خبرُ « إنَّ » .

وقرأ أبو عبدِ الرحمن السُّلمي[1] : « حَرُمَ » بضمِّ الراء مخففةً ، و « الميتةُ » رفعاً و « ما » تحتملُ الوجهين أيضاً ، فتكونُ مهيئةً ، و « الميتةُ » فاعلٌ بحَرُم ، أو موصولةً ، والفاعلُ ضميرٌ يعودُ على « ما » ، وهي اسمُ « إنَّ » ، و « الميتةُ » خبرُها .

والجمهورُ على تخفيفِ « المَيْتَة » في جميع القرآنِ ، وأبو جَعْفَرٍ بالتشديدِ وهو الأصل ، وهذا كما تقدَّم في أنَّ « المَيْت » مخفَّفٌ من « الميِّت » وأن أصلَه : مَيْوِت ، وهما لغتان ، وسيأتي تحقيقُ ذلك عند قولِهِ : ﴿ يُخْرِجُ الحيَّ من الميتِ ﴾[2] في آلِ عمران . ويُحْكَى عن قدماءِ النحاة أن « المَيْت » بالتخفيف مَنْ فارقَتْ روحُهُ جسدَه ، وبالتشديد مَنْ عايَنَ أسبابَ الموتِ ولم يَمُتْ . وحكى ابنُ عطية عن أبي حاتم أنَّ ما قد ماتَ يُقالان فيه ، وما لم يَمُتْ بعدُ لا يقال فيه بالتخفيفِ ، ثم قال : « ولم يَقْرَأ أحدٌ بتخفيفِ ما لم يَمُتْ إلا ما رَوَى البزي عن ابنِ كثير : ﴿وما هو بميت﴾[3] . وأمَّا قولُه :

٨٢٠ - إذَا مَـا مَـاتَ مَـيْـتٌ مِـنْ تَـمِـيـمٍ فَـسَـرَّكَ أَنْ يَـعِـيشَ فَـجِـيءْ بِـزَادِ[4]

فقد حُمِل على مَنْ شارَفَ الموتَ ، وحَمْلُه على الميتِ حقيقةً أبلغُ في الهجاء .

وأصل « مَيِّتة » : مَيْوِتَة ، فَأُعِلَّتْ بقَلْبِ الواوِ ياءً وإدغامِ الياءِ فيها ، وقال الكوفيون : أصلُه : مَوِيت ، ووزنُه فَعيل .

واللحمُ معروفٌ ، وجمعه لُحوم ولُحْمان ، يُقال : لَحُمَ الرجلُ بالضم لحامةً فهو لَحِيم ، أي : غَلُظَ ، ولَحِمَ

---

(١) عبدالله بن حبيب أبو عبد الرحمن السلمي تابعي ثقة توفي سنة ١٩٤ هـ غاية النهاية (١/٤١٣) .

(٢) سورة آل عمران ، آية (٢٧) .

(٣) سورة إبراهيم ، آية (١٧) .

(٤) البيت لأبي المهوس انظر اللسان «لفف» ، القرطبي (٢/١٤٦) .

بالكسر يَلْحَم بالفتح فهو لَحِم : اشتاق إلى اللَّحْم وألحمَ الناسُ فهو لاحِمٌ ، أي : أَطْعَمَهم اللحمَ ، وأَلْحَمَ كثُر عنده اللحمُ .

والخنزير حيوانٌ معروفٌ ، وفي نونِه قولان :

أصحُّهما أنَّها أصليةٌ ووزنُه فِعْليل كعِرْبيب .

والثاني : أنها زائدةٌ اشتقُّوه من خَزَر العَيْنِ أي : ضيقها لأنه كذلك يَنْظُر . وقيل : الخَزَرُ النظرُ بمؤخَّرِ العَيْنِ ، يقال : هو أَخْزَرُ بَيِّنُ الخَزَرِ .

قوله : ﴿ **وما أُهِلَّ به** ﴾ « ما » موصولةٌ بمعنى الذي ، ومَحَلُّهما : إمَّا النصبُ وإمَّا الرفعُ عطفاً على « الميِّتة » ، والرفعُ : إمَّا على خبر إنَّ ، وإمَّا على الفاعلية على حَسَبِ ما تقدَّم من القراءاتِ . و « أُهِلَّ » مبنيٌّ للمفعولِ ، والقائمُ مقامَ الفاعلِ هو الجارُّ والمجرورُ في « به » ، والضميرُ يعودُ على « ما » ، والباءُ بمعنى « في » . ولا بُدَّ من حَذْفِ مضافٍ أي : في ذَبْحِه ، لأنَّ المعنى وما صِيح في ذَبْحِه لغَيْرِ اللَّهِ . والإهلالُ : مصدرُ أَهَلَّ أي : صَرَخ ورفَع صوتَه ومنه : الهِلال لأنه يُصرَخُ عند رؤيتِه ، واستهَلَّ الصبيُّ . قال ابن أحمر :

٨٢١ - يُهِلُّ بِالغَرْقَدِ رُكْبَانُها ... كَمَا يُهِلُّ الرَّاكبُ المُعْتَمِرْ[1]

قال النابغة :

٨٢٢ - أَوْ دُرَّةٌ صَدَفِيَّةٌ غَوَّاصُها ... بَهِجٌ متى يَرَها يُهِلُّ ويَسْجُدُ[2]

وقال :

٨٢٣ - تَضْحَكُ الضَّبْعُ لِقَتْلَى هُذَيْلٍ ... وَتَرَى الذِّئْبَ لَهَا يَسْتَهِلُّ[3]

قوله : ﴿ **فَمَنِ اضْطُرَّ** ﴾ في « مَنْ » وجهان :

أحدُهما : أن تكونَ شرطيةً .

والثاني : أن تكون موصولةً بمعنى الذي ، فعلى الأولِ يكونُ « اضطُرَّ » في محلِّ جَزْم بها .

وقوله : ﴿ **فلا إثمَ** ﴾ جوابُ الشرطِ ، والفاءُ فيه لازمةٌ . وعلى الثاني لا محلَّ لقوله : « اضطُرَّ » من الإعرابِ لوقوعِهِ صلةً ، ودخَلَتِ الفاءُ في الخبرِ تشبيهاً للموصولِ بالشرطِ . ومحلُّ « فلا إثمَ عليه » الجزمُ على الأولِ والرفعُ على الثاني .

والجمهورُ على « اضْطُرَّ » بضمِّ الطاءِ وهي أصلُها ، وقرأ أبو جعفر بكسرها لأنَّ الأصل : « اضْطُرِرَ » بكسر الراءِ الأولى ، فلمَّا أُدْغِمَتِ الراءُ في الراءِ نُقِلَت حركتُها إلى الطاءِ بعد سَلْبِها حَرَكَتَها . وقرأ ابن محيصن : « اطُرَّ » بإدغام الضادِ في الطاء . وقد تقدَّم الكلامُ في هذه المسألةِ بأشبعَ مِنْ هذا عند قولِه : « ثم أضطَرُّه إلى عذابِ النار »[4] .

---

(١) البيت ذكره ابن منظور في اللسان «عمر» .

(٢) البيت في ديوانه (١٠٧) ، القرطبي (٢/١٥١) .

(٣) البيت لتأبط شراً انظر الحماسة (١/٤٠٣) ، اللسان «ضحك» ، وهو من شواهد البحر (١/٤٧٨) .

(٤) سورة البقرة ، آية (١٢٦) .

وقرأ أبو عمرو وعاصمٌ وحمزةُ بكسرِ نون « مَنْ » على أصلِ التقاءِ الساكنين ، وضَمَّها الباقون إتباعاً لضمِّ الثالث . وليس هذا الخلافُ مقصوراً على هذه الكلمةِ ، بل إذا التقى ساكنان من كلمتين ، وضُمَّ الثالثُ ضَمًّا لازماً نحو : ﴿ ولقدِ اسْتُهْزِىء ﴾(١) ﴿ قلِ ادْعُوا ﴾(٢) ﴿ قالتِ اخْرُجْ ﴾(٣) جرى الخلافُ المذكورُ . إلَّا أنَّ أبا عمروٍ خرجٍ عن أصلِه في « أو »(٤) ، و « قل »(٥) فضمَّهما ، وابنَ ذكوان خرجَ عن أصلِه فكسر التنوين خاصة نحو : ﴿ مَحْظوراً انظُرْ ﴾(٦) ، واختُلف عنه في : ﴿ برحمةٍ ادخلوا ﴾(٧) ، و﴿ خبيثةٍ اجْتُثَّتْ ﴾(٨) ، وسيأتي بيان الحكمةِ في ذلك عند ذكره إنْ شاء الله تعالى .

قوله : ﴿ غيرَ باغٍ ﴾ نصبٌ على الحالِ ، واختُلِفَ في صاحبها ، فالظاهر أنه هو الضميرُ المستتر في « اضطُرَّ » ، وجَعَلَه القاضي وأبو بكر الرازي من فاعل فعلٍ محذوفٍ بعد قولِه : « اضطُرَّ » ، قالا : تقديرُه : فمَنِ اضطُرَّ فأكلَ غيرَ باغٍ ، كأنهما قصدا بذلك أن يَجْعلاه قيداً في الأكلِ لا في الاضطرارِ . قال الشيخ(٩) « ولا يتعيَّن ما قالاه » ، إذ يُحْتَملُ أَنْ يكونَ هذا المقدَّرُ بعد قولِه : « غيرَ باغٍ ولا عادٍ » بل هو الظاهرُ والأَولى ، لأنَّ في تقديره قبل « غيرَ باغ » فصلاً بين ما ظاهرُه الاتصالُ بما بعده ، وليس ذلك في تقديره بعد قوله : « غيرَ باغ » .

و « عادٍ » اسمُ فاعلٍ من عدا يَعْدُو إذا تجاوزَ حَدَّه ، والأصلُ : عادِوٌ ، فَقُلبت الواوُ ياءً لانكسارِ ما قبلها كغازٍ من الغَزْو . وهذا هو الصحيحُ ، وفيه قولٌ ثانٍ : أنه مقلوبٌ من عادَ يعودُ فهو عائدٌ ، فَقُدِّمَتِ اللامُ على العينِ فصارَ اللفظُ : عادِو ، فأُعِلَّ بما تقدَّم ، ووزنُه : فالِع ، كقولهم : شاكٍ في شائِك من الشوكة ، وهارٍ والأصل هائر ، لأنه من هار يَهُور ، قال أبو البقاء : « ولو جاء في غيرِ القرآن منصوباً عطفاً على موضعِ « غير » جاز » يعني فكان يقال : ولا عادياً .

وقد اختلف القُرَّاء في حركةِ التقاء الساكنين مِنْ نحو : « فَمَنِ اضْطُرَّ » وبابِه ، فأبو عمرو وحمزة وعاصم على كسرِ الأولِ منهما ، والباقون على الضم إلا ما يُسْتثنى لبعضهم . وضابطُ محلِّ اختلافهم : كلُّ ساكنين التقيا من كلمتين ثالثُ ثانيهما مضمومٌ ضمةً لازمةً ، نحو : « فَمَنِ اضطُرَّ » ﴿ أو انقُصْ منه قليلاً ﴾(١٠) ﴿ قالتِ اخرُجْ عليهن ﴾(١١) ﴿ قل ادعوا الله ﴾(١٢) ﴿ أن اعبدوا ﴾(١٣) ﴿ ولقد استهزىء ﴾(١٤) ﴿ محظوراً انظر ﴾(١٥) وفُهِم من قولي « كلمتين » الاحترازُ من أن يُفْصَلَ بينهما بكلمةٍ أخرى نحو: ﴿إن الحكمُ﴾(١٦) فإنَّ هذا وإنْ صَدَقَ عليه أنَّ الثالثَ مضمومٌ ضماً لازماً ؛ إلا أنه قد فُصِلَ بينهما بكلمةٍ أخرى وهي أل المعرفة . ومِنْ قولي : « ضمةً لازمةً » الاحترازُ من نحو :﴿ أنِ امشُوا ﴾(١٧) فإنَّ الشين أصلُها الكسرُ ، فَمَنْ كَسَرَ فعلى أصلِ التقاءِ الساكنين ، ومَنْ ضَمَّ فللإتباع .

واسْتُثْنِي لأبي عمروٍ موضعان فضمَّهما : وهما : ﴿ قُل ادْعُوا ﴾ ﴿ أو انْقُصْ منه ﴾ ، واسْتُثْنِي لابن ذكوان عن ابن

---

(١) سورة الأنعام ، آية (١٠) .
(٢) سورة الإسراء ، آية (١١٠) .
(٣) سورة يوسف ، آية (٣١) .
(٤) سورة المزمل ، آية (٣) .
(٥) سورة الإسراء ، المتقدمة .
(٦) سورة الإسراء ، آيتين (٢٠ - ٢١) .
(٧) سورة الإسراء ، آية (٤٩) .
(٨) سورة إبراهيم ، آية (٢٦) .
(٩) انظر البحر المحيط (١/ ٤٩٠) .
(١٠) سورة المزمل ، آية (٣) .
(١١) سورة يوسف ، آية (٣١) .
(١٢) سورة الإسراء ، آية (١١٠) .
(١٣) سورة المائدة ، آية (١١٧) .
(١٤) سورة الأنعام ، آية (١٠) .
(١٥) سورة الأنعام ، آيتين (٢٠ - ٢١) .
(١٦) سورة الأنعام ، آية (٥٧) .
(١٧) سورة صّ ، آية (٦) .

عامر التنوينُ فكسره نحو : ﴿ محظوراً انظر ﴾ ، واختلف عنه في لفظتين : ﴿ خبيثةٍ اجْتثتْ ﴾[١] ، ﴿ برحمةٍ ادخلوا الجنة ﴾[٢] والمقصودُ بذلك الجمعُ بين اللغتين .

إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَيَشْتَرُونَ بِهِۦ ثَمَنًا قَلِيلًا ۙ أُو۟لَٰٓئِكَ مَا يَأْكُلُونَ فِى بُطُونِهِمْ إِلَّا ٱلنَّارَ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ ٱللَّهُ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿١٧٤﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوُا۟ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلْهُدَىٰ وَٱلْعَذَابَ بِٱلْمَغْفِرَةِ ۚ فَمَآ أَصْبَرَهُمْ عَلَى ٱلنَّارِ ﴿١٧٥﴾

قوله تعالى : ﴿ من الكتاب ﴾ : في محلِّ نصبٍ على الحالِ ، وفي صاحبِها وجهان :

أحدُهما : أنه العائدُ على الموصولِ ، تقديرُه : أنزله اللَّهُ حالَ كونِه من الكتابِ ، فالعاملُ فيه « أَنْزَلَ » .

والثاني : أنه الموصولُ نفسه ، فالعاملُ في الحالِ « يكتمون » .

قوله : ﴿ ويَشْترون به ﴾ الضميرُ في « به » يُحْتَمَلُ أن يعودَ على « ما » الموصولةِ ، وأنْ يعودَ على الكَتْمِ المفهومِ من قولِه : « يكتمون » وأنْ يعودَ على الكتابِ ، أظهرها أوَّلُها ، ويكونُ ذلك على حَذْفِ مضافٍ ، أي : يشترون بكَتْمِ ما أنْزل .

قوله : ﴿ إلا النارَ ﴾ استثناءٌ مفرغٌ ؛ لأن قبلَه عاملاً يَطلُبه ، وهذا من مجاز الكلام ، جَعَل ما هو سببٌ للنار ناراً كقولِهم : « أكل فلانٌ الدمَ » يريدون الدِّية التي بسببها الدمُ ، قال :

٨٢٤ - فَلَوْ أَنَّ حَيًّا يَقْبَلُ الْمَالَ فِدْيَةً ... لَسُقْنَا إِلَيْهِ الْمَالَ كَالسَّيْلِ مُفْعَمَا[٣]
ولَكِنْ أَبَى قَوْمٌ أُصِيبَ أَخُوهُمُ ... رِضَا الْعَارِ واخْتَارُوا عَلَى اللَّبَنِ الدِّمَا

وقال :

٨٢٥ - أَكَلْتُ دَماً إِنْ لَمْ أُرِعْكِ بِضَرَّةٍ ... بَعِيدَةِ مَهْوى القِرْطِ طَيِّبَةِ النَّشْرِ[٤]

وقال :

٨٢٦ - يَأْكُلْنَ كُلَّ لَيْلَةٍ إِكَافَا ..... [٥]

يريد : ثمن إكاف .

وقوله : ﴿ في بطونِهم ﴾ يجوزُ فيه ثلاثةُ أوجه :

أظهرُها : أنْ يتعلَّقَ بقولِه : « يأكلون » فهو ظرفٌ له . قال أبو البقاء : « وفيه حَذْفُ مضافٍ أي طريق بطونهم ،

---

(١) سورة إبراهيم ، آية (٢٦) .
(٢) سورة الأعراف ، آية (٤٩) .
(٣) البيت في الحماسة (١/١٢٥) ، وهو من شواهد البحر (١/٤٩٢) .
(٤) البيت لعروة الرحال انظر الحماسة (٢/٤٦٣) ، الكشاف (١/٢١٥) .
(٥) البيت من شواهد البحر (١/٤٩٢) ، وانظر الكشاف (١/٢١٦) .

ولا حاجةَ إلى ما قاله من التقدير .

والثاني : أن يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنه حالٌ من النارِ . قال أبو البقاء : « والأجْوَدُ أن تكونَ الحالُ هنا مقدرةً لأنها وقتَ الأكلِ ليستْ في بطونِهم ، وإنما تَؤُولُ إلى ذلك ، والتقدير : ثابتةً أو كائنةً في بطونهم قال : « وَيَلْزَمُ من هذا تقديمُ الحالِ على حرف الاستثناءِ وهو ضعيفٌ ، إلا أن يُجْعَلَ المفعولُ محذوفاً ، و « في بطونِهم » حالاً منه أو صفةً له ، أي : في بطونهم شيئاً يعني فيكونُ « إلا النار » منصوباً على الاستثناءِ التام ، لأنه مستثنى من ذلك المحذوفِ . إلا أنه قال بعد ذلك : « وهذا الكلامُ في المعنى على المجازِ ، وللإعرابِ حكمُ اللفظ .

والثالثُ : أن يكونُ صفةً أو حالاً من مفعول « كُلوا » محذوفاً كما تقدَّم تقريرُه .

قوله تعالى : ﴿ فما أَصْبرَهم ﴾ : في « ما » هذه خمسةُ أقوالٍ :

أحدها : وهو قولُ سيبويه والجمهور أنها نكرةٌ تامةٌ غيرُ موصولةٍ ولا موصوفةٍ ، وأنَّ معناها التعجب ، فإذا قلت : ما أحسنَ زيداً ، فمعناه : شيءٌ صَيَّر زيداً حسناً .

والثاني : ـ وإليه ذهب الفراء ـ أنَّها استفهاميةٌ صَحِبها معنى التعجب ، نحو : « كيف تكفرون » .

والثالث : ـ ويُعْزَى للأخفش ـ أنها موصولةٌ .

والرابعُ : ـ ويُعْزَى له أيضاً ـ أنها نكرةٌ موصوفةٌ . وهي على الأقوالِ الأربعةِ في محلِّ رفعٍ بالابتداءِ ، وخبرُها على القولينِ الأوَّلينِ الجملةُ الفعليةُ بعدها ، وعلى قولَيْ الأخفش يكون الخبرُ محذوفاً ، فإنَّ الجملةَ بعدها إمَّا صلةٌ أو صفةٌ . وكذلك اختلفوا في « أَفْعل » الواقع بعدَها أهو اسمٌ ـ وهو قولُ الكوفيين ـ أم فعلٌ ؟ وهو الصحيحُ . ويترتبُ على هذا الخلافِ خلافٌ في نصْبِ الاسمِ بعدَه : هل هو مفعولٌ به أو مُشَبَّهٌ بالمفعولِ به . ولهذه المذاهبِ دلائلُ واعتراضاتٌ وأجوبةٌ ليس هذا موضوعَها .

والمرادُ بالتعجبِ هنا وفي سائرِ القرآنِ الإعلامُ بحالهم أنها ينبغي أن يُتَعجَّب منها ، وإلا فالتعجُّبُ مستحيلٌ في حَقِّه تعالى . ومعنى « على النار » أي على عَمَل أهلِ النارِ ، وهذا من مجازِ الكلام .

الخامس : أنَّها نافيةٌ ، أي : فما أصبرَهم اللَّهُ على النار ، نقله أبو البقاء وليس بشيءٍ .

ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ نَزَّلَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ ۗ وَإِنَّ ٱلَّذِينَ ٱخْتَلَفُوا۟ فِى ٱلْكِتَٰبِ لَفِى شِقَاقٍۭ بَعِيدٍ ﴿١٧٦﴾ ۞ لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلْكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّۦنَ وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ذَوِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ وَٱلسَّآئِلِينَ وَفِى ٱلرِّقَابِ وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَٰهَدُوا۟ ۖ وَٱلصَّٰبِرِينَ فِى ٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ وَحِينَ ٱلْبَأْسِ ۗ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُوا۟ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ ﴿١٧٧﴾

قوله تعالى : ﴿ ذلك بأنَّ الله ﴾ : اختلفوا في محلِّ « ذلك » من الإعراب . فقيل : رفعٌ ، وقيل : نصبٌ . والقائلون بأنه رفعٌ اختلفوا على ثلاثةِ أقوال :

أحدهـا : أنه فاعلٌ بفعل محذوفٍ ، أي : وَجَبَ لهم ذلك .

والثاني : أنَّ « ذلك » مبتدأٌ ، و « بأنَّ الله » خبرُه ، أي : ذلك العذابُ مستحقٌّ بما أَنْـزَل اللَّهُ في القرآنِ من استحقاقِ عذابِ الكافر .

والثالث : أنه خبرٌ والمبتدأُ محذوفٌ ، أي الأمرُ ذلك ، والإشارةُ إلى العذابِ ، ومَنْ قاله بأنه نصبٌ قدَّره : فَعَلْنا ذلك ، والباءُ متعلقةٌ بذلك المحذوفِ ومعناها السببيةُ .

قوله تعالى : ﴿ **ليس البرُّ أن تُوَلُّوا** ﴾ : قرأ الجمهور برفع « البر » ، وحمزة وحَفْص عن عاصم بنصبه . فقراءةُ الجمهور على أنه اسمُ « ليس » ، و « أن تُوَلُّوا » خبرها في تأويلِ مصدرٍ ، أي : ليس البرُّ توليتكم . ورُجِّحَتْ هذه القراءةُ من حيث إنه ولي الفعلُ مرفوعَه قبل منصوبِه . وأمّا قراءةُ حمزةَ وحفص فالبرَّ خبرٌ مقدَّمٌ ، و « أن تُوَلُّوا » اسمها في تأويلِ مصدرٍ . ورُجِّحَتْ هذه القراءةُ بأنّ المصدر المؤولَ أَعْرَفُ من المُحَلّى بالألفِ واللام ، لأنه يُشْبِهُ الضميرَ من حيث إنه لا يُوصَف ولا يُوْصَفُ به ، والأعرفُ ينبغي أن يُجْعَلَ الاسمَ ، وغيرُ الأعرفِ الخبرَ . وتقديمُ خبرِ ليس على سمِها قليلٌ حتى زَعَم مَنْعَه جماعةٌ ، منهم ابن دَرَسْتَوَيْهِ[1] قال : لأنها تُشْبه « ما » الحجازية ، ولأنها حرفٌ على قولِ جماعةٍ ، ولكنه محجوجٌ بهذه القراءةِ المتواترةِ وبقول الشاعر :

٨٢٧ - سَـلِي إنْ جَهِـلْتِ النَّـاسَ عَنَّـا وَعَنْـهُـمُ ... وَلَـيْسَ سَـوَاءً عَـالِـمٌ وجَـهُـولُ[2]

وقال آخر :

٨٢٨ - أَلَـيْسَ عَـظِيـمـاً أَنْ تُـلِمَّ مُـلِمَّـةٌ ... وَلَـيْسَ عَلَيْنَـا فِي الـخُـطُوبِ مُعَـوَّلُ[3]

وفي مصحفِ أُبَيّ وعبدالله : « بأن تُوَلُّوا » بزيادةِ الباءِ وهي واضحةٌ ، فإنَّ الباءَ تُزاد في خبرِ « ليس » كثيراً .

وقوله : ﴿ قِبَلَ ﴾ منصوبٌ على الظرفِ المكاني بقوله : « تُوَلُّوا » ، وحقيقةُ قولك : « زيدٌ قِبَلك » : أي في المكانِ الذي قبلك فيه ، وقد يُتَّسع فيه فيكونُ بمعنى « عند » نحو : « قِبَل زيدٍ دَيْنٌ » أي : عندَه دَيْنٌ .

قوله : ﴿ **ولكنَّ البرَّ مَنْ آمن** ﴾ في هذهِ الآيةِ خمسةُ أوجهٍ :

أحدُها : أنَّ « البِرَّ » اسمُ فاعلٍ من بَرَّ يَبَرُّ فهو بِرٌّ ، والأصلُ : بَرِرٌ بكسرِ الراءِ الأولى بزنة « فَطِن » ، فلما أُريد الإدغام نُقِلَتْ كسرةُ الراءِ إلى الباءِ بعد سَلْبِها حركتَها ، فعلى هذه القراءةِ لا يَحتاج الكلامُ إلى حَذْفٍ وتأويلٍ لأنَّ البِرَّ من صفاتِ الأعيان ، كأنه قيل : ولكن الشخصَ البِرِّ مَنْ آمن .

الثاني : أنَّ في الكلامِ حذفَ مضافٍ من الأولِ تقديرُه : « ولكنَّ ذا البِرِّ مَنْ آمن » .

---

(١) عبدالله بن جعفر بن دُرَستويه ـ بضم الدال والراء وضبطه ابن ماكولا بالفتح صنف الإرشاد في النحو ، وشرح الفصيح توفي سنة ٣٤٧ هـ البغية (٢/٣٦) .

(٢) البيت للسموأل بن عادياء شرح ابن عقيل (١/٢٧٣) ، العيني (٢/٧٦) ، الأشموني (١/٢٣٢) ، (يدنس) ، الدنس : هو الوسخ والقذر ، (اللؤم) اسم جامع للخصال الدنيئة ومقابح الصفات (الضيم) ، الظلم .

(٣) البيت لعروة بن الورد انظر ديوانه (١٣١) ، وهو من شواهد البحر (٢/٣) ، الحماسة (١/٥٩٥) .

الثالث : أن يكونَ الحذفُ من الثاني ، أي : ولكن البِرَّ بِرُّ مَنْ آمن ، وهذا تخريجُ سيبويه واختيارُه ، وإنما اختارَه لأنَّ السابق إنما هو نفيُ كونِ البر هو تَوْلِيَةُ الوجهِ قِبَل المشرقِ والمغربِ ، فالذي يُسْتَدْرك إنما هو من جنس ما يُنْفَى ، ونظيرُ ذلك : « ليس الكرمُ أن تَبْذُلَ درهماً ولكن الكرمَ بَذْلُ الآلاف » ولا يناسِبُ « ولكن الكريم مَنْ يبذُلُ الآلاف » .

الرابع : أن يُطْلَقَ المصدرُ على الشخصِ مبالغةً نحو : « رجلٌ عَدْلٌ » . ويُحكى عن المبردِ : « لو كنتُ مِمَّن يقرأُ لقرأتُ : « ولكنَّ البَرَّ » بفتح الباء وإنما قال ذلك لأن « البَرَّ » اسم فاعل تقول : بَرَّ يَبَرُّ فهو بارٌّ وبَرٌّ ، فتارةً تأتي به على فاعِل وتارة على فَعِل .

الخامس : أن المصدرَ وقع مَوْقِع اسمِ الفاعلِ نحو : « رجل عَدْل » أي عادل ، كما قد يَقَعُ اسمُ الفاعلِ موقعه نحو : « أقائماً وقد قعد الناس » في قولٍ ، وهذا رأيُ الكوفيين .

والأَوْلَىٰ فيه ادِّعاءُ أنه محذوفٌ من فاعل ، وأن أصلَه بارٌّ ، فجُعل « بِرّاً » كـ « سِرّ » ، وأصلُه : سارٌّ ، وربٌّ أصله رابٌّ . وقد تقدَّم ذلك .

وجَعَلَ الفراء « مَنْ آمَنَ » واقعاً موقعَ « الإيمان » فأوقَعَ اسمَ الشخصِ على المعنى كعكسه ، كأنه قال : « ولكنَّ البِرَّ الإيمانُ بالله » . قال : « والعربُ تَجْعَلُ الاسمُ خبراً للفعل وأنشد :

٨٢٩ - لَعَمْرُكَ مَا الْفِتْيَانُ أَنْ تَنْبُتَ اللِّحَى ... وَلَكِنَّمَا الْفِتْيَانُ كُلُّ فَتىً نَدِي[1]

جَعَلَ نباتَ اللحيةِ خبراً للفتيانِ ، والمعنى : لَعَمْرُكَ ما الفتوةُ أَنْ تَنْبُتَ اللِّحى .

وقرأ نافع وابن عامر : « ولكنْ البِرُّ » هنا وفيما بعد بتخفيف لكن ، وبرفع « البرُّ » ، والباقون بالتشديد والنصب ، وهما واضحتان ممَّا تقدَّم في قولِه : ﴿ ولكنَّ الشياطينَ كفروا ﴾[2] ، وقرىء : « ولكنَّ البارَّ » بالألف وهي تقوِّي أنَّ « البِرَّ » بالكسرِ المرادُ به اسمُ الفاعلِ لا المصدرُ .

وَوَحَّد « الكتابَ » لفظاً والمرادُ به الجمعُ ، وحَسَّن ذلك كونُه مصدراً في الأصلِ ، أو أرادَ به الجنسَ ، أو أراد به القرآنَ ، فإنَّ مَنْ آمنَ به فقد آمَنَ بكلِّ الكتبِ فإنَّه شاهدٌ لها بالصحةِ .

قوله : ﴿ على حُبِّه ﴾ في محلِّ نصبٍ على الحال ، العاملُ فيه « آتى » ، أي : آتى المالَ حالَ محبَّتِه له واختياره إياه . والحبُّ مصدرٌ حَبَبْتُ لغةً في أحببت كما تقدَّم ، ويجوزُ أن يكونَ مصدرَ الرباعي على حَذْفِ الزوائد ، ويجوز أن يكونَ اسمَ مصدرٍ وهو الإحباب كقوله : ﴿ أَنْبَتَكم من الأرضِ نباتاً ﴾[3] .

والضميرُ المضافُ إليه هذا المصدرُ فيه أربعةُ أقوالٍ :

أظهرُها : أنه يعودُ على المالِ لأنه أبلغُ من غيرِه كما ستقف عليه .

الثاني : أنه يعودُ على الإيتاء المفهومِ من قوله : « آتى » أي : على حُبِّ الإيتاء ، وهذا بعيدٌ من حيث المعنى .

---

(١) البيت من شواهد المغني (٢/٦٩١) ، وانظر معاني القرآن للفراء (١/١٠٥) .

(٢) سورة البقرة ، آية (١٠٢) .

(٣) سورة نوح ، آية (١٧) .

أمّا من حيث اللفظُ : فإنَّ عَوْدَ الضميرِ على غيرِ مذكورٍ بل مدلولٌ عليه بشيءٍ خلافُ الأصل . وأما من حيث المعنى فإن المدح لا يَحْسُنُ على فعل شيء يحبه الإنسان لأنَّ هواه يساعده على ذلك وقال زهير :

٨٣٠ - تَـرَاهُ إِذَا مَـا جِئْـتَـهُ مُـتَـهَـلِّلًا كَـأَنَّـكَ تُعْـطِيـهِ الَّـذِي أَنْتَ سَـائِلُهْ[1]

والثالث : أن يعودَ على الله تعالى . وعلى هذه الأقوالِ الثلاثةِ يكون المصدرُ مضافاً للمفعولِ ، وعلى هذا فالظاهرُ أنَّ فاعلَ هذا المصدرِ هو ضميرُ المُؤْتِي . وقيل : هو ضمير المؤتَوْن . أي : حُبِّهم له واحتياجِهم إليه ، وليس بذاك . و « ذوي القربى » على هذه الأقوالِ الثلاثةِ منصوبٌ بآتى فقط ، لا بالمصدرِ لأنه قد استوفى مفعولَه .

الرابع : أن يعودَ على « مَنْ آمن » ، وهو المُؤْتِي للمال ، فيكون المصدرُ على هذا مضافاً للفاعِلِ ، وعلى هذا فمفعولُ هذا المصدرِ يُحْتمل أن يكونَ محذوفاً ، أي : « حُبِّه المالَ » ، وأن يكونَ « ذوي القربى » ، إلا أنه لا يكونُ فيه تلك المبالغَةُ التي فيما قبله .

قال ابن عطية : « ويجيء قولُه : « على حُبِّه » اعتراضاً بليغاً في أثناء القول » .

قال الشيخ[2] : « فإن أراد بالاعتراضِ المصطلحَ عليه فليس بجيد ، فإن ذلك من خصوصيات الجملة التي لا مَحَلَّ لها ، وهذا مفردٌ وله محلٌّ ، وإن أراد به الفصلَ بالحال بين المفعولين ، وهما « المال » و « ذوي » فَيَصِحُّ إلا أنه فيه إلباسٌ » .

قوله : ﴿ ذوي ﴾ فيه وجهان :

أحدُهما ـ وهو الظاهر ـ أنه مفعولٌ بآتى . وهل هو الأولُ و « المالَ » هو الثاني ـ كما هو قول الجمهور ـ وقُدِّم للاهتمام ، أو هو الثاني فلا تقديمَ ولا تأخير كما هو قول السهيلي ؟

والثاني : أنه منصوبٌ بـ « حُبّه » على أنَّ الضميرَ يعودُ على « مَنْ آمن » كما تقدَّم .

قوله : ﴿ واليتامى ﴾ ظاهرُهُ أنه منصوبٌ عطفاً على « ذوي » . وقال بعضُهم : « هو عطفٌ على « القُرْبى » ، أي : آتى ذوي اليتامى ، أي : أولياءَهم ، لأن الإيتاءَ إلى اليتامى لا يَصِحُّ » ولا حاجةَ إلى هذا فإن الإيتاء يَصْدُقُ وإن لم يباشر مَنْ يؤتيه بالإيتاء ، يقال : « آتيتُ السلطانَ الخراجَ » وإنما أعطيتُ أعوانَهُ .

و ﴿ ابن السبيل ﴾ اسمُ جنسٍ أو واحدٌ أُريد به الجمعُ ، وسُمِّي ابنُ السبيلِ ـ أي الطريق ـ لملازمتِهِ إياها في السفرِ ، أو لأنَّه تُبْرِزُهُ فكأنها وَلَدَتْهُ .

قوله : ﴿ وفي الرِّقاب ﴾ متعلِّقٌ بآتى . وفيه وجهان :

أحدُهما : أن يكونَ ضَمَّن « آتى » معنى فِعْلٍ يتعدَّى لواحدٍ ، كأنه قال : وَضَع المالَ في الرقاب .

والثاني : أن يكونَ مفعولُ « آتى » الثاني محذوفاً ، أي : آتى المالَ أصحابَ الرقاب في فكِّها أو تخليصِها ، فإنَّ المرادَ بهم المكاتَبون أو الأُسارى أو الأرِقَّاءُ يُشْتَرَوْن فيُعْتَقُون . وكلُّ هذه أقوالٌ قيل بها .

---

(١) البيت في ديوانه (٩٢) ، المتهلل : المستبشر .

(٢) انظر البحر المحيط (٢/٥) .

قوله : ﴿ **وَأَقَامَ الصَّلاةَ** ﴾ عَطْفٌ على صلةِ « مَنْ » وهي : آمن وآتى ، وإنما قَدَّم الإيمانَ لأنه رأسُ الأعمالِ الدينيةِ ، وثَنَّى بإيتاء المالِ لأنه أَجَلُّ شيء عند العرب وبه يَتَمَدَّحُون ويفتخرون بفكِّ العاني [1]وقِرى الضِّيفان ، يَنْطِقُ بذلك نظمُهم ونثرُهم .

قوله : ﴿ **والمُوفُون** ﴾ في رفعه ثلاثةُ أوجه :

أحدُها : ـ ولم يذكر الزمخشري غيرَه ـ أنه عطفٌ على « مَنْ آمن » ، أي : ولكنَّ البِرَّ المؤمنون والموفون .

والثاني : أن يَرْتفعَ على خبرِ مبتدإٍ محذوفٍ ، أي : هم المُوفون . وعلى هذينِ الوجهين فنصْبُ « الصابرين » على المدحِ بإضمارِ فعلٍ ، وهو في المعنى عَطْفٌ على « مَنْ آمن » ، ولكنْ لَمَّا تكرَّرت الصفاتُ خُولف بين وجوهِ الإعرابِ . قال الفارسي : « وهو أبلغُ لأنَّ الكلامَ يَصِيرُ على جملٍ متعددةٍ ، بخلافِ اتفاق الإعراب فإنه يكونُ جملةً واحدةً ، وليس فيها من المبالغةِ ما في الجملِ المتعددةِ .

فإن قيل : لِمَ لا يجوزُ على هذين الوجهين أن يكونَ معطوفاً على « ذوي القربى » أي : وآتى المالَ الصابرين ؟ قيل : لئلاَّ يلزمَ من ذلك محذورٌ وهو الفصلُ بين المعطوفِ والمعطوفِ عليه الذي هو في حكمِ الصلة بأجنبي وهو الموفون .

والثالث : أن يكونَ « الموفون » عطفاً على الضمير المستتر في « آمَنَ » ، ولم يُحْتَجْ إلى التأكيدِ بالضميرِ المرفوعِ المنفصلِ لأنَّ طولَ الكلامِ أغنى عن ذلك . وعلى هذا الوجهِ يجوزُ في « الصابرين » وجهان :

أحدُهما : النصبُ بإضمارِ فعلٍ كما تقدَّم .

والثاني : العطفُ على « ذوي القربى » ، ولا يَمْنَعُ من ذلك ما تقدَّم من الفصلِ بالأجنبي ، لأنَّ الموفين على هذا الوجه داخلٌ في الصلةِ فهو بعضُها لا أجنبيٌّ منها .

وقوله : ﴿ **إذا عاهدوا** ﴾ « إذا » منصوبٌ بالموفُون ، أي : الموفون وقتَ العهدِ من غيرِ تأخيرِ الوفاءِ عن وقتِهِ .

وقرأ الحسنُ والأعمشُ ويعقوبُ : « والصابرون » ، وحكى الزمخشري قراءة : « والموفين » و « الصابرين » .

قال الراغب : وإنما لم يَقُلْ : « وأوفى » كما قال « وأقام » لأمرين :

أحدُهما : اللفظُ ، وهو أنَّ الصلةَ متى طالت كان الأحسنُ أن تُعْطَفَ على الموصولِ دون الصلة لئلا تطولَ وَتَقْبُحَ .

والثاني : أنه ذكر في الأولِ ما هو داخلٌ في حَيِّزِ الشريعةِ وغيرُ مستفادٍ إلاَّ منها ، والحكمةُ العقليةُ تقتضي العدالةَ دون الجَوْر ، ولمَّا ذكرَ وفاءَ العهدِ وهو مِمَّا تقضي به العُقولُ المجردةُ صار عطفُهُ على الأولِ أحسنَ ، ولَمَّا كان الصبرُ من وجهٍ مبدأَ الفضائلِ ومن وجهٍ جامعاً للفضائلِ إذ لا فضيلَةَ إلا وللصبرِ فيها أثرٌ بليغٌ غَيَّر إعرابَهُ على هذا المَقْصِدِ » وهذا كلامٌ حَسَنٌ طائِلٌ .

---

(١) الأسير .

و ﴿ **حين البأسِ** ﴾ منصوبٌ بالصابرين ، أي : الذين صَبَروا وقتَ الشدةِ .

والبأساءُ والضراءُ فيهما قولان :

أحدُهما : ـ وهو المشهورُ ـ أنهما اسمان مشتقان من البُؤْس والضُرّ ، وألفُهما للتأنيث .

والثاني : أنهما وَصْفان قائمانِ مقام موصوف . والبؤس والبأساء : الفقر ، يقال : بَئِس يَبْأَس إذا افتقر . قال الشاعر :

٨٣١ - وَلَـمْ يَـكُ فـي بُـؤْسٍ إذَا بَـاتَ لَـيْـلَةً يُنَـاغِي غَـزَالاً سَـاجِيَ الـطَّرْفِ أَكْحَـلاَ[1]

وأما البأسُ فشدةُ القتالِ خاصةً ، بَؤُسَ الرجلُ أي : شَجُعَ .

قوله : ﴿ **أولئك الذين صَدَقُوا** ﴾ مبتدأٌ وخبرٌ ، وأتى بخبر « أولئك » الأولى موصولاً بصلةٍ وهي فعلٌ ماضٍ لتحقُّقِ اتِّصافهم به ، وأنَّ ذلك قد وَقَع منهم واستقرَّ ، وأتى بخبرِ الثانيةِ بموصولٍ صلتُه اسمٌ فاعل ليدلَّ على الثبوت ، وأنه ليس متجدِّداً بل صار كالسَّجِيَّةِ لهم ، وأيضاً فلو أتى به فعلاً ماضياً لَمَا حَسُنَ وقوعُ فاصلةً .

يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡقِصَاصُ فِي ٱلۡقَتۡلَىۖ ٱلۡحُرُّ بِٱلۡحُرِّ وَٱلۡعَبۡدُ بِٱلۡعَبۡدِ وَٱلۡأُنثَىٰ بِٱلۡأُنثَىٰۚ فَمَنۡ عُفِيَ لَهُۥ مِنۡ أَخِيهِ شَيۡءٞ فَٱتِّبَاعُۢ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَأَدَآءٌ إِلَيۡهِ بِإِحۡسَٰنٖۗ ذَٰلِكَ تَخۡفِيفٞ مِّن رَّبِّكُمۡ وَرَحۡمَةٞۗ فَمَنِ ٱعۡتَدَىٰ بَعۡدَ ذَٰلِكَ فَلَهُۥ عَذَابٌ أَلِيمٞ ﴿١٧٨﴾ وَلَكُمۡ فِي ٱلۡقِصَاصِ حَيَوٰةٞ يَٰٓأُوْلِي ٱلۡأَلۡبَٰبِ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ ﴿١٧٩﴾

قوله تعالى : ﴿ **القِصَاصُ في القتلى** ﴾ : أي : بسببِ القتلى ، و « في » تكون للسببية كقوله عليه السلام : « إنَّ امرأةً دخلت النارَ في هرة »[2] أي : بسببها . و « فَعْلَى » يَطَّرد أن يكون جمعاً لفَعِيل بمعنى مفعول وقد تقدَّم شيءٌ من هذا عند قوله : ﴿ وإنْ يأتُوكم أُسارى ﴾[3] .

قوله : ﴿ **الحُرُّ بالحُرِّ** ﴾ مبتدأٌ وخبرٌ ، والتقديرُ : الحُرُّ مأخوذٌ بالحُرِّ ، أو مقتولٌ بالحُرِّ ، فَتُقَدِّر كوناً خاصاً حُذِفَ لدلالةِ الكلامِ عليه ، فإن الباءَ فيه للسبب ، ولا يجوزُ أن تقدِّره كوناً مطلقاً ، إذ لا فائدةَ فيه لو قلت : الحُرَّ كائنٌ بالحر ، إلا أنْ تُقَدِّر مضافاً ، أي : قتلُ الحرِّ كائنٌ بالحر .

وأجاز الشيخ[4] أن يكونَ « الحُرُّ » مرفوعاً بفعلٍ محذوفٍ تقديرُه : يُقْتَلُ الحُرُّ بالحر ، يَدُلُّ عليه قولُه : « القِصاصُ في القَتْلَى » فإنَّ القِصاصَ يُشْعِرُ بهذا الفعلِ المقدَّرِ ، وفيه بُعْدٌ .

والقِصاص مصدرُ قاصَّهُ يُقاصُّه قِصاصاً ومُقَاصَّةً ، نحو : قاتَلْتُهُ قِتالاً ومُقَاتَلَةً ، وأصلُهُ من قَصَصْتُ الشيءَ اتَّبَعْتَ أثرَه ، لأنه اتباعُ دمِ المقتول .

والحُرُّ وصفٌ ، و « فُعْل » الوصف جَمْعُه على أفعال لا ينقاس ، قالوا : حُرّ وأحرار ، ومُرّ وأمرار ، والمؤنثة

---

(١) البيت من شواهد البحر (١/٤٩٧) ، وانظر اللسان «نغي» .

(٢) تقدم .

(٣) سورة البقرة ، اية (٨٥) .

(٤) انظر البحر المحيط (٢/١٢) .

حُرَّة ، وجمعها على « حرائِر » محفوظٌ أيضاً ، يقال : حَرَّ الغلام يَحَرُّ حُرِّيَّةً .

قوله : ﴿ فَمَنْ عُفِيَ ﴾ يجوزُ في « مَنْ » وجهان :

أحدُهما : أن تكونَ شرطيةً .

والثاني : أن تكونَ موصولةً . وعلى كلا التقديرين فموضعُهما رفعٌ بالابتداءِ ، وعلى الأول يكونُ « عُفِيَ » في محلِّ جزمٍ بالشرطِ ، وعلى الثاني لا محلَّ له ، وتكونُ الفاءُ واجبةً في قولِه : « فاتِّباع » على الأول ، ومحلُّها وما بعدها الجزمُ ، وجائزةٌ في الثاني ، ومحلُّها وما بعدَها الرفعُ على الخبر . والظاهرُ أنَّ « مَنْ » هو القاتلُ ، والضميرُ في « له » و « أخيه » عائدٌ على « مَنْ » و « شيءٌ » هو القائمُ مقامَ الفاعلِ ، والمرادُ به المصدرُ ، وبُني « عُفِيَ » للمفعولِ وإن كان قاصراً ، لأنَّ القاصرَ يتعدَّى للمصدرِ كقوله : ﴿ فإذا نُفِخَ في الصور نفخة ﴾[1] . والأخُ هو المقتولُ أو وليُّ الدمِ ، وسَمَّاه أخاً للقاتل استعطافاً له عليه ، وهذا المصدرُ القائمُ مقامَ الفاعلِ المرادُ به الدمُ المعفوُّ عنه . وعَفَا يتعدَّى إلى الجاني وإلى الجنايةِ بـ « عن » ، تقول : عَفَوْتُ عن زيد ، وعَفَوْتُ عن ذنبِ زيدٍ ، فإذا عُدِّيَ إليهما معاً تعدَّى إلى الجاني باللام وإلى الجناية بعَنْ ، تقول : عَفَوْتُ لزيدٍ عن ذنبِهِ ، والآيةُ من هذا الباب أي : فَمَنْ عُفِيَ له عن جِنَايَتِه . وقيل « مَنْ » هو وليُّ الدمِ ، أي : مَنْ جُعِلَ له من دمِ أخيه بَدَلُ الدمِ وهو القصاصُ أو الدِّيةُ والمرادُ بـ « شيء » حينئذٍ ذلك المستحِقُّ ، والمرادُ بالأخِ المقتولُ ، ويُحتمل أنْ يُرَاد به على هذا القولِ أيضاً القاتلُ ، ويُراد بالشيء الديةُ و « عُفِيَ » بمعنى يُسِّر على هذين القَولين ، وقيل : بمعنى تُرِكَ .

وشَنَّع الزمخشري على مَنْ فَسَّر « عُفِيَ » بمعنى « تُرِكَ » قال : فإنْ قلت : هَلاَّ فَسَّرْتَ « عُفي » بمعنى « تُرِكَ » حتى يكونَ « شيء » في معنى المفعول به . قلت : لأنَّ عَفَا الشيء بمعنى تَرَكَه ليس يَثْبُتُ ، ولكن « أعفاه » ومنه : « وَأَعْفوا اللِّحى »[2] فإنْ قلت : قد ثَبَتَ قولُهم : عفا أثَرُه إذا مَحاه وأزاله ، فَهَلاَّ جَعَلْتَ معناه : فَمَنْ مُحِيَ لَهُ مِنْ أخيه شيءٌ . قلت : عبارةٌ قلقةٌ في مكانِها ، والعفوُ في باب الجنايات عبارةٌ متداولةٌ مشهورةٌ في الكتابِ والسنةِ واستعمالِ الناسِ فلا يُعْدَلُ عنها إلى أخرى قلقةٍ نابيةٍ عن مكانِها ، وترى كثيراً مِمَّن أن يكونَ خبرَ « الأداء » كما تقدَّم في الوجهِ الرابع مِنْ رفعِ « أداء » . والهاءُ في يتعاطى هذا العلمَ يَجْتَرِىءُ إذا أُعْضِلَ عليه تخريجُ وجهٍ للمُشْكلِ مِنْ كَلامِ الله على اختراعِ لغةٍ وادِّعاءٍ على العربِ ما لم تَعْرفه ، وهذه جرأةٌ يُستعاذُ باللَّهِ منها » .

قال الشيخ[3] : « إذا ثَبَتَ أنَّ « عَفَا » بمعنى مَحا فَلاَ يَبْعُدُ حَمْلُ الآية عليه ، ويكونُ إسنادُ « عَفَا » لمرفوعِهِ إسناداً حقيقياً ؛ لأنه إذ ذاك مفعولٌ به صريحٌ ، وإذا كان لا يتعدَّى كان إسنادُهُ لمرفوعِهِ مجازاً لأنَّه مصدرٌ مشبَّهٌ بالمفعولِ به ، فقد يتعادَلُ الوجهان : أعني كونَ عفا اللازمِ لشهرتِهِ في الجناياتِ و « عفا » المتعدِّي بمعنى « مَحَا » لتعلقِهِ بمرفوعِهِ تعلقاً حقيقياً » فإن قيل : تُضَمِّنُ « عَفَا » معنى « تَرك » فالجوابُ أنَّ التضمينَ لا يَنْقاس ، وقد أجاز ابنُ عطية أنْ يكونَ عَفا بمعنى تَرَكَ . وقيل إن « عُفِيَ » بمعنى فُضِلَ ، والمعنى : فَمَنْ فُضِلَ له من الطائفتين على الأخرى شيءٌ من تلك الدِّيات ، مِنْ قَولِهِم : عَفَا الشيءُ إذا كَثُرَ . وأَظْهَرُ هذه الأقوالِ أوَّلُها .

---

(١) سورة الحاقة ، آية (١٣) .

(٢) تقدم .

(٣) انظر البحر المحيط (٢/١٣) .

قوله : ﴿ **فاتِّباع بالمعروفِ** ﴾ في رَفْع « اتباع » ثلاثةُ أوجهٍ :

أحدُها : أن يكونَ خبرَ مبتدأٍ محذوفٍ ، فقدَّرَهُ ابنُ عطية : فالحكمُ أو الواجبُ الاتِّباعُ ، وَقَدَّره الزمخشري : فالأمرُ اتِّباع . قال ابنُ عطية : « وهذا سبيلُ الواجباتِ ، وأمَّا المندوباتُ فتجيءُ منصوبةً كقوله : ﴿ فَضَرْبَ الرقاب ﴾[١] .

قال الشيخ[٢] : « ولا أدري ما الفرقُ بين النصْبِ والرفعِ إلا ما ذكروه من أنَّ الجملةَ الاسميَّةَ أثبَتُ وآكَدُ ، فيمكنُ أن يكونَ مستندُ ابنِ عطية هذا ، كما قالوا في قوله : ﴿ قالوا سلاماً ، قال سلام ﴾[٣] .

الثاني : أن يرتفع بإضمارِ فعلٍ ، وقَدَّرَهُ الزمخشري : فليكن اتِّباعُ .

قال الشيخ[٤] : « هو ضعيفٌ إذ « كان » لا تُضْمَرُ غالباً إلا بعد « إنْ » ـ الشرطية و « لو » لدليلٍ يَدُلُّ عليه » .

الثالث : أن يكونَ مبتدأً محذوفَ الخبر ، فمنهم مَنْ قَدَّره متقدماً عليه ، أي : فعليه اتِّباع ، ومنهم مَنْ قَدَّره متأخراً عنه ، أي : فاتِّباع بالمعروفِ عليه .

قوله : ﴿ **بالمعروفِ** ﴾ فيه ثلاثةُ أوجهٍ :

أحدُها : أن يتعلَّقَ باتِّباعِ فيكونَ منصوبَ المحلّ .

الثاني : أن يكونَ وصْفاً لقوله : « اتِّباع » فيتعلَّق بمحذوفٍ ويكونُ مَحلُّه الرفعَ .

الثالث : أن يكونَ في محلِّ نصبٍ على الحالِ من الهاءِ المحذوفةِ تقديرُهُ : فعليه اتِّباعُه عادلاً ، والعاملُ في الحالِ معنى الاستقرار .

قوله : ﴿ **وَأَداءٌ** ﴾ في رفعِهِ أربعة أوجهٍ :

الثلاثةُ المقولةُ في قولِه : « فاتِّباعٌ » لأنه معطوفٌ عليه .

والرابعُ : أن يكونَ مبتدأ خبرُه الجارُّ والمجرورُ بعدَه ، وهو « بإحسان » وهو بعيدٌ . و « إليه » في محلِّ نصبٍ لتعلُّقِهِ « بأداء » ويجوزُ أن يكونَ في محلِّ رفعٍ صفةً لأداء ، فيتعلَّقَ بمحذوفٍ ، أي : وأداءٌ كائنٌ إليه .

و ﴿ **بإحسانٍ** ﴾ فيه أربعةُ أوجه :

الثلاثةُ المقولةُ في « بالمعروف » .

والرابعُ : أن يكونَ خبرَ « الأداء » كما تقدَّم في الوجهِ الرابع مِنْ رفعِ « أداء » . والهاءُ في « إليه » تعودُ إلى العافي وإنْ لَمْ يَجْرِ له ذِكْرٌ ، لأن « عَفَا » يَسْتَلْزِمُ عافياً ، فهو من بابِ تفسيرِ الضميرِ بمصاحبٍ بوجهٍ ما ، ومنه : ﴿ حتى توارَتْ بالحِجَاب ﴾[٥] أي الشمس ، لأنَّ في ذِكْرِ « العشيّ » دلالةً عليها ، ومثله :

---

(١) سورة محمد ، آية (٤) .
(٢) انظر البحر المحيط (١/١٤) .
(٣) سورة هود ، آية (٦٩) .
(٤) انظر البحر المحيط (٢/١٤) .
(٥) سورة صّ ، آية (٣٢) .

٨٣٢ - فَإِنَّكَ وَالتَّأْبِينَ عُرْوَةَ بَعْدَمَا دَعَاكَ وَأَيْدِينَا إِلَيْهِ شَوارِعُ
لَكَالرَّجُلِ الْحَادِي وَقَدْ تَلَع الضُّحَى وَطَيْرُ الْمَنَايَا فَوْقَهُنَّ أَوَاقِعُ[1]

فالضميرُ في « فوقهُنَّ » للإبل ، لدلالةِ لفظِ « الحادي » عليها لأنها تُصاحِبُه بوجهٍ ما .

قوله : ﴿ ذلك تخفيفٌ ﴾ الإشارةُ بذلك إلى ما شَرَعه من العفوِ والديةِ و « من ربكم » في محلِّ رفعٍ لأنه صفةٌ لِما قبلَه فيتعلَّقُ بمحذوفٍ . و « رَحمة » صفتُها محذوفةٌ أيضاً أي : ورحمةٌ من ربكم .

وقوله : ﴿ فَمَن اعتدَى ﴾ يجوز في « مَنْ » الوجهان الجائزان في قولِهِ : « فَمَنْ عُفِي له » من كونِها شرطيةً وموصولةً ، وجميعُ ما ذُكِرَ ثَمَّةَ يعودُ هنا .

قوله : ﴿ ولكم في القِصاص حياةٌ ﴾ يجوزُ أنْ يَكُونَ « لكم » الخبر وفي القصاص يتعلق بالاستقرار الذي تضمنه « لكم » ، ويجوزُ أن يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنَّهُ حالٌ من « حياةٌ » ، لأنه كان في الأصل صفةً لها ، فلمَّا قُدِّم عليها نُصِبَ حالاً ، ويجوزُ أن يكونَ « في القصاص » هو الخبرَ ، و « لكم » متعلقٌ بالاستقرارِ المتضمِّن له ، وقد تقدَّم تحقيقُ ذلك في قولِهِ : ﴿ ولكم في الأرض مستقر ﴾ ، وهناك أشياءُ لا تَجِيءُ هنا .

وقرأ أبو الجوزاء[2] « في القَصَص » والمرادُ به القرآنُ . قال ابن عطية : « ويَحتمل أن يكون مصدراً كالقِصاص ، أي : إنه إذا قُصّ أثرُ القاتِلِ قَصَصاً قُتِلَ كما قَتَل » .

والقِصاصُ مصدرُ قَصَّ أي : تَتَبَّع ، وهذا أصلُ المادة ، فمعنى القِصاص تَتَبُّعُ الدم بالقَوَد ، ومنه « القصيص » لما يُتَتَبَّعُ من الكلأ بعد رَعْيِهِ ، والقَصَصُ تَتَبُّع الأخبار ومثله القَصُّ ، والقَصُّ أيضاً الجِصُّ ، ومنه الحديث : « نهى عليه الصلاة والسلام عن تقصيص القبورِ »[3] أي تَجْصيصِها .

ونظيرُ هذا الكلامِ قولُ العرب : « القتلُ أَوْفَى للقتل » ويُرْوىٰ أَنْفَى للقتل ، ويُرْوَى : أَكفُّ للقتلَ . وهذا وإنْ كان بليغاً فقد أَبْدَتِ العلماءُ بينه وبين الآية الكريمةِ وجوهاً عديدةً في البلاغةِ وُجِدَتْ في الآية الكريمة دونَه ، منها : أنَّ في قولِهم تكرار الاسم في جملةٍ واحدةٍ . ومنها : أنه لا بُدَّ من تقديرِ حذفٍ لأنَّ « أَنْفَى » و « أَوْفَى » و « أكفُّ » أفعلُ تفضيلٍ فلا بدَّ من تقديرِ المفضَّل عليه ، أي : أنفىٰ للقتلِ مِنْ ترك القتل . ومنها : أنَّ القِصاصَ أعَمُّ إذ يوجدُ في النفس وفي الطَّرَف . والقتلُ لا يكونُ إلا في النفس . ومنها : أنَّ ظاهرَ قولِهم كونُ وجودِ الشيء سبباً في انتفاء نفسِه . ومنها : أنَّ في الآية نوعاً من البديع يُسَمَّى الطباق وهو مقابلةُ الشيء بضده فهو يُشْبِهُ قوله تعالى : ﴿ أضحكَ وأبكى ﴾[4] .

قوله : ﴿ يا أولي الألبابِ ﴾ منادى مضافٍ وعلامةُ نصبِهِ الياءُ . واعلم أن « أولي » اسمُ جمعٍ لأنَّ واحدَه وهو « ذو » من غير لفظِه ، ويَجْرِي مَجْرَى جمعِ المذكرِ السالم في رفعِهِ بالواوِ ونصبِه وجرِّه بالياء المكسورِ ما قبلها ، وحكمُهُ في لزوم الإضافة إلى اسمِ جنسٍ حكمُ مفردِه . وقد تقدَّم في قولِه : ﴿ ذوي القربى ﴾[5] ، ويقابِلُه في المؤنث : أُولات . وكُتِبا في المصحفِ بواوٍ بعد الهمزة قالوا : لِيُفَرِّقوا بين « أُولي كذا » في النصبِ والجر وبين « إلى » التي هي

---

(١) البيت من شواهد العيني (٣/٥٢٤) ، الدرر (٢/١٢٥) ، اللسان «وقع» .
(٢) سورة البقرة ، آية (٣٦) .
(٣) وهو أوس بن عبد الربعي توفي سنة ٨٣ هـ انظر ترجمته في التهذيب (١/٣٨٤) .
(٤) أخرجه مسلم (٢/٦٦٧) ، كتاب الجنائز (٩٥ - ٩٧) .
(٥) سورة النجم ، آية (٤٣) .
(٦) سورة البقرة ، آية (١٧٧) .

حرفُ جر ، ثم حُمِل باقي الباب عليه ، وهذا كما تقدَّم في الفرقِ بين « أولئك » اسمَ إشارةٍ و « إليك » جاراً ومجروراً وقد تقدَّم . وإذا سَمَّيْتَ بأولي من أُولي كذا قلت : جاء أُلون ورأيت إلين ، بردِّ النونِ لأنها كالمقدَّرة حالة الإضافةِ فهو نظيرُ : ضارِبُو زيدٍ وضاربي زيدٍ .

والألبابُ جمعُ « لُبٍّ » وهو العقلُ الخالي من الهَوى ، سُمِّيَ بذلك لأحدِ وجهين :

إمَّا لبنائِه من لَبَّ بالمكانِ أقامَ به ، وإمَّا من اللُّباب وهو الخالِصُ ، يقال : لُبْتُ بالمكان ولبِبْتُ بِضمِّ العينِ وكسرِها ، ومجيءُ المضاعَفِ على فَعُل بضمِّ العين شاذ ، استَغْنَوا عنه بِفَعَل مفتوح العين ، وذلك في ألفاظ محصورة نحو : عَزُزْتُ وسَرُرْتُ ولَبِبت ودَمُمْتُ ومَلُلْتُ ، فهذه بالضمِّ وبالفتح ، إلا لَبُبْت فبالضمِّ والكسرِ كما تقدَّم .

كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ ۖ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ ﴿١٨٠﴾

قوله تعالى : ﴿ كُتِبَ عليكم إذا حَضَرَ ﴾ : « كُتِبَ » مبنيٌّ للمفعول وحُذف الفاعل للعلم به ـ وهو اللَّهُ تعالى ـ وللاختصار . وفي القائمِ مقامَ الفاعلِ ثلاثةُ أوجهٍ :

أحدُها : أن يكونَ « الوصيةُ » أي : كُتِب عليكم الوصيةُ ، وجاز تذكيرُ الفعلِ لوجهين :

أحدُهُما : كونُ القائمِ مقامَ الفاعلِ مؤنثاً مجازياً .

والثاني : الفصلُ بينه وبين مرفوعه .

والثاني : أنه الإيصاءُ المدلولُ عليه بقوله : « الوصيةُ للوالدَيْن » أي : كُتِبَ هو أي : الإيصاء .

والثالث : أنه الجارُّ والمجرورُ ، وهذا يتَّجِهُ على رَأي الأخفشِ والكوفيين . و « عليكم » في محلِّ رفعٍ على هذا القولِ ، وفي محلِّ نصبٍ على القولين الأوَّلين .

قوله : ﴿ إذا حَضَر ﴾ العاملُ في « إذا » « كُتِب » على أنها ظرفٌ محضٌ ، وليس متضمناً للشرطِ ، كأنه قيل : كُتِب عليكم الوصيةُ وَقْتَ حضورِ الموتِ ، ولا يجوزُ أن يكونَ العاملُ فيه لفظَ « الوصية » لأنها مصدرٌ ، ومعمولُ المصدرِ لا يتقدَّم عليه لانحلاله لموصولٍ وصلةٍ إلا على مذهبِ مَنْ يَرى التوسُّع في الظرف وعديلِه ، وهو أبو الحسن ، فإنه لا يَمْنَعُ ذلك ، فيكون التقديرُ : كُتِب عليهم أَنْ تُوصوا وَقْتَ حضورِ الموت .

وقال ابن عطية : « ويتَّجه في إعرابِ هذه الآية أن يكونَ « كُتِب هو العامل في « إذا » ، والمعنى : توجَّه عليكم إيجابُ الله ومقتضى كتابه إذا حضر ، فعبَّر عن توجُّهِ الإيجابِ بكُتب ، لينتظم إلى هذا المعنى أنه مكتوبٌ في الأزل ، و « الوصيةُ » مفعولٌ لم يُسَمَّ فاعلُه بكُتِب . وجوابُ الشرطَيْنِ « إنْ » و « إذا » مقدرٌ يَدُلُّ عليه ما تقدَّم من قوله كُتِب » .

قال الشيخ [1] : « وفي هذا تناقضٌ لأنه جَعَلَ العاملَ في « إذا » كُتِبَ ، وذلك يَسْتَلْزم أن يكونَ « إذا » ظرفاً محضاً

(١) انظر البحر المحيط (٢/ ١٩) .

غيرَ متضمنٍ للشرطِ ، وهذا يناقِضُ قوله : « وجوابُ « إذا » و « إنْ » محذوفٌ ؛ لأنَّ إذا الشرطيةَ لا يَعْمَلُ فيها إلا جوابُها أو فعلُها الشرطيُّ ، و « كُتِب » ليس أحدَهما ، فإنّ قيل : قومٌ يجيزون تقديم جوابِ الشرطِ فيكونُ « كُتب » هو الجوابَ ، ولكنه تقدَّم ، وهو عاملٌ في « إذا » فيكونُ ابنُ عُطية يقولُ بهذا القولِ . فالجوابُ : أنَّ ذلك لا يجوزُ ، لأنه صَرَّح بأنَّ جوابَها محذوف مدلولٌ عليه بكُتب ، ولم يَجْعَل كُتِبَ هو الجوابَ » .

ويجوز أَنْ يكونَ العاملُ في « إذا » الإيصاء المفهوم من لفظ « الوصية » وهو القائمُ مقامَ الفاعلِ في « كُتِب » كما تقدَّم . قال ابنُ عطيةَ في هذا الوجهِ : « ويكونُ هذا الإيصاءُ المقدَّرُ الذي يَدُلُّ عليه ذِكْرُ الوصية بعدُ هو العاملَ في « إذا » وترتفع « الوصيةُ » ، بالابتداء ، وفيه جوابُ الشرطين على نحو ما أنشده سيبويه :

٨٣٣ - مَنْ يَفْعَلِ الصَّالِحَاتِ اللَّهُ يَحْفَظُهُ ..... [1]

ويكون رفعُها بالابتداءِ ، أي : فعليه الوصيةُ بتقديرِ الفاءِ فقط ، كأنه قال فالوصيةُ للوالدَيْنِ » .

وناقشه الشيخ[2] من وجوهٍ :

أحدُها : أنه متناقضٌ من حيث إنه إذا جَعَلَ « إذا » معمولةً للإيصاء المقدَّر تمحَّضَتْ للظرفية فكيف يُقَدَّر لها جواب . كما تقدم تخريجه ؟ .

والثاني : أن هذا الإيصاء : إما أن يقدر لفظه محذوفاً أو تُضْمِرَه ، وعلى كلا التقديرين فلا يَعْمَلُ لأنَّ المصدرَ شَرْطُ إعماله ألاَ يُحْذف ولا يُضْمر عند البصريين ، وأيضاً فهو قائمٌ مقامَ الفاعلِ فلا يُحْذَفُ .

الثالث : قوله « جواب الشرطين » والشيء الواحد لا يكونُ جواباً لاثنين ، بل جوابُ كلُّ واحد مستقلٌ بِقَدْرِه .

الرابعُ : جَعْلُه حَذْفَ الفاءِ جائزاً في القرآن ، وهذا نصُّ سيبويه على أنه لا يجوزُ إلا ضرورةً وأنشد :

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ سِيَّانِ

وإنشادُه « مَنْ يَفْعَلِ الصالحات اللَّهُ يحفظه » يجوزُ أن يكونَ روايةً ، إلا أنَّ سيبويهِ لم يُنْشِدْه كذا بل كما تقدَّم والمبرد رُوي عنه أنَّه لا يُجيزُ حَذْفَ الفاءِ مطلقاً ، لا في ضرورة ولا غيرها ، ويَرْوِيه : « مَنْ يفعل الخيرَ فالرحمنُ يشكُره » ، وردَّ الناسُ عليه بأنَّ هذه لَيسَتْ حجةً على روايةِ سيبويه .

ويجوزُ أَنْ تكونَ « إذا » شرطيةً ، فيكونَ جوابُها وجوابُ « إنْ » محذوفَيْن . وتحقيقُه : أنَّ جواب « إنْ » مقدَّرٌ ، تقديرُه : « كُتب الوصيةُ على أحدكم إذا حضَرهُ الموتُ إن ترك خيراً فلْيُوص » ، فقولُه « فَلْيُوصِ » جوابٌ لإنْ ، حُذِفَ لدلالةِ الكلام عليه ، ويكونُ هذا الجوابُ المقدرُ دالاً على جوابِ « إذا » فيكونُ المحذوفُ دَالاً على محذوفٍ مثله . وهذا أَوْلَى مِنْ قولِ مَنْ يقول : إنَّ الشرطَ الثاني جوابُ الأول ، وحُذف جوابُ الثاني ، وأَوْلَى أيضاً مِنْ تقديرِ مَنْ يُقَدِّره مِنْ مَعنى « كُتِبَ » ماضي المعنى ، إلاَّ أَنْ يُؤَوِّلَه بمعنى : يتوجَّه عليكم الكَتْبُ إن تَرَكَ خيراً .

قوله : ﴿ الوصيةُ ﴾ فيه ثلاثةُ أوجهٍ :

أحدها : أن يكونَ مبتدأً وخبرُه « للوالدَيْن » .

---

(١) تقدم

(٢) انظر البحر المحيط (٢/ ٢٠) .

والثاني : أنه مفعولُ « كُتِب » وقد تقدَّم .

الثالث : أنه مبتدأ خبرُه محذوفٌ أي : فعليه الوصيةُ ، وهذا عندَ مَنْ يُجيز حَذْفَ فاءِ الجوابِ وهو الأخفشُ وهو محجوجٌ بنقلِ سيبويه .

قوله : ﴿ بالمعروف ﴾ يجوزُ فيه وجهان :

أحدُهما : أن يتعلَّق بنفسِ « الوصية » .

والثاني : أن يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنه حالٌ من الوصية ، أي : حالَ كونِها ملتبسةً بالمعروفِ لا بالجَوْر .

قوله : ﴿ حقاً ﴾ في نصبه ثلاثةُ أوجهٍ :

أحدُها : أَنْ يكونَ نعتاً لمصدرٍ محذوفٍ ، وذلك المصدرُ المحذوفُ : إمَّا مصدرُ « كُتِب » أو مصدرُ « أَوْصى » أي كَتْباً أو إيصاءً حقاً .

الثاني : أنه حالٌ من المصدَرِ المُعَرَّفِ المحذوف : إمَّا مصدرُ « كُتِب » أو « أَوْصَى » كما تقدَّم .

الثالث : أَنْ يَنْتَصِبَ على أنه مؤكد لمضمونِ الجملة ، فيكونُ عاملُه محذوفاً ، أي : حَقَّ ذلك حقاً ، قاله الزمخشري وابن عطية وأبو البقاء .

وقال الشيخ[1] : « وهذا تَأْباه القواعدُ النحوية ، لأنَّ ظاهرَ قولِه : « على المتقين » أن يتعلَّق بـ « حقاً » أو يكونَ في موضعِ الصفة له ، وكِلا التقديرين لا يجوزُ . أمَّا الأولُ فلأنَّ المصدرَ المؤكِّد لا يعملُ ، وأمَّا الثاني فلأن الوصفَ يُخْرِجُه عن التأكيد ، وهذا لا يَلْزَمُهم فإنهم والحالةُ هذه لا يقولونُ إنَّ « على المتقين » متعلِّقٌ به . وقد نَصَّ على ذلك أبو البقاء فإنه قال : « وقيل هو متعلقٌ بنفسِ المصدرِ وهو ضعيفٌ ، لأنَّ المصدرَ المؤكِّد لا يعملُ ، وإنما يَعْمَلُ المصدرُ المنتصِبُ بالفعلِ المحذوفِ إذا نابَ عنه كقولِك : ضرباً زيداً ، أي : اضرِبْ » إلا أنه جَعَله صفةً لحقّ ، فهذا يَرِدُ عليه .

وقال بعضُ المُعْرِبين : « إنه مؤكِّدٌ لِما تَضَمَّنَه معنى « المتقين » كأنه قيل : على المتقين حقاً ، كقوله : ﴿ أولئك هم المؤمنون حقاً ﴾[2] . وهذا ضعيفٌ لتقدُّمِه على عامِله الموصولِ ، ولأنه لا يتبادَرُ إلى الذهن .

قال الشيخ[3] : « والأَوْلى عندي أن يكونَ مصدراً مِنْ معنى « كُتب » لأنَّ معنى « كَتَبَ الوصيةَ » أي : حَقَّتْ ووَجَبَتْ ، فهو مصدرٌ على غيرِ الصَّدْر نحو : قَعَدْتُ جلوساً .

فَمَنْ بَدَّلَهُۥ بَعْدَمَا سَمِعَهُۥ فَإِنَّمَآ إِثْمُهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُۥٓ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿١٨١﴾ فَمَنْ خَافَ مِن مُّوصٍ جَنَفًا أَوْ إِثْمًا فَأَصْلَحَ بَيْنَهُمْ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١٨٢﴾

---

(١) انظر البحر المحيط (٢/٢١) .

(٢) سورة الأنفال ، آية (٧٤) .

(٣) البحر المحيط (٢/٢٢) .

قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ بَدَّله ﴾ : « مَنْ » يجوزُ أَنْ تكونَ شرطيةً وموصولةً ، والفاءُ : إمّا واجبةٌ إن كانَتْ شرطاً ، وإمّا جائزةٌ إنْ كانت موصولةً ، بلفظِ المؤنَّثِ لأنَّها في معنى المـذكَّر ، وهـو الإيصاءُ . أو تعـودُ على نفس الإيصاءِ المدلولِ عليه بالوصِيَّة ، إلَّا أنَّ اعتبارَ التذكير في المؤنثِ قليلٌ وإن كان مجازياً ، ألا ترى أنه لا فرق بين قولك : هند خرجَتْ والشمسُ طلَعَتْ ، ولا يجوزُ : الشمسُ طَلَع ، كما لا يَجُوزُ : « هند خرج » إلَّا في ضرورةٍ . وقيل : تعودُ على الأمرِ والفَرْضِ الذي أَمَر به اللَّهُ وفَرَضه . وكذلك الضميرُ في « سَمِعَـه » والضميرُ في « إثمُـه » يعودُ على الإيصـاء المُبَدَّلِ ، أو التبديلِ المفهوم من قولِه : « بَدَّله » .

وقد راعى المعنى في قوله : ﴿ على الذين يُبَدِّلونه ﴾ إذ لو جَرَى على نَسَق اللفظِ الأولِ لقالَ : « فإنَّما إثمُه عليه ـ أو على الذي يُبَدِّله » .

وقيل : الضميرُ في « بَدَّله » يعودُ على الكَتْبِ أو الحقِّ أو المعروفِ . فهذه ستةُ أقوالٍ .

و « ما » في قولِه : ﴿ بعد ما سَمِعَه ﴾ يجوزُ أَنْ تكونَ مصدريةً أي : بعد : سماعِه ، وأن تكون موصولةً بمعنى الذي . فالهاءُ في « سَمِعَه » على الأول تعودُ على ما عادَ عليه الهاءُ في « بَدَّله » ، وعلى الثاني تعودُ على الموصولِ ، أي بعد الذي سَمِعَه من أوامرِ الله .

قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ خافَ ﴾ : يجوزُ فيها الوجهان الجائزان في « مَنْ » قبلَها . والفاءُ في « فلا إثم » هي جوابُ الشرطِ أو الداخلةُ في الخبر . و « مِنْ موصٍ » يجوزُ فيه ثلاثةُ أوجهٍ :

أحدُها : أن تكونَ متعلقةً بخاف على أنها لابتداءِ الغاية .

الثاني : أن تتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنها حالٌ من « جَنَفاً » ، قُدِّمَتْ عليه ، لأنها كانَتْ في الأصل صفةً له ، فلمَّا تَقَدَّمَتْ نُصِبَتْ حالاً . ونظيره : « أَخَذْتُ من زيد مالاً » إن شِئت عَلَّقْتَ « مِنْ زيد » بـ « أَخَذْتُ » ، وإنْ شِئْتَ جَعَلْتَه حالاً من « مالاً » لأنه صفته في الأصلِ .

الثالث : أن تكونَ لبيان جنسِ الجانفين : وتتعلَّقُ أيضاً بخاف . فعلى القولين الأولين لا يكونُ الجانِفُ من الموصِين بل غيرُهم ، وعلى الثالث يكونُ من الموصين .

وقرأ أبو بكر وحمزة والكسائي : « مُوَصٍّ » بتشديدِ الصادِ والباقون بتخفيفها . وهما من أوصىٰ ووصَّى ، وقد تقدَّم أنهما لغتان ، إلّا أن حمزةَ والكسائي وأبا بكر هم من جملةِ الذين يَقْرأون « ووصَّى بها إبراهيم »[1] مضعَّفاً ، وأنَّ نافعاً وابن عامر يقرآن : « أوصى » بالهمزة ، فلو لم تكن القراءةُ سُنَّةً متبعةً لا تجوزُ بالرأي لكان قياسُ قراءةِ ابنِ كثير وأبي عمرو وحفص هناك « ووصَّى » بالتضعيف أن يقرآ هنا « مُوَصٍّ » بالتضعيف ، وأما نافعٌ وابنُ عـامر فـإنهما قـرآ هنا « مُوصٍ » مخففاً على قياس قراءتهما هناك و « أَوْصَى » على أَفْعَل . وكذلـك حمزة والكسـائي وأبو بكـر قرأوا : « ووصَّى » هناك بالتضعيف فقرأوا هنا « مُوَصٍّ » بالتضعيفِ على القياس .

والخَوْفُ هنا بمعنى الخَشْيَة وهو الأصلُ ، وقيل : بمعنى العِلْم وهو مجازٌ ، والعلاقةُ بينهما هو أنَّ الإنسان لا

---

(١) سورة البقرة ، آية (١٣٢) .

يَخافُ شيئاً حتى يَعْلَم أنه مِمَّا يُخاف منه فهو من باب التعبير عن السبب بِالمُسَبِّب . ومِنْ مجيء الخوف بمعنى العِلْم قولُه تعالى : ﴿إلَّا أَنْ يَخافا ألَّا يُقيما حدودَ الله﴾(١) ، وقولُ أبي مِحْجن الثقفي :

٨٣٤ - إذَا مُتُّ فادْفِنِّي إلَى جَنْبِ كَرْمَةٍ تُرَوِّي عِظَامِي فِي المَمَاتِ عُرُوقُهَا(٢)
وَلَا تَدْفِنَنِّي فِي الْفَلَاةِ فَإِنَنِي أخَافُ إذَا مَا مُتُّ ألَّا أذُوقُهَا

والجَنَفُ لأهلِ اللغةِ فيه قولان أحدُهما : المَيْلُ ، قال الأعشى :

٨٣٥ - تَجَانَفُ عَنْ حُجْرِ اليَمَامَةِ نَاقَتِي وَمَا قَصَدَتْ مِنْ أهْلِهَا لِسِوائِكَا(٣)

وقال آخر :

٨٣٦ - هُمُ المَوْلَى وَإنْ جَنَفُوا عَلَيْنَا وإنَّا مِنْ لِقَائِهِمُ لَزُورُ(٤)

وقيل : هو الجَوْرُ . قال :

٨٣٧ - إنِي امْرُؤٌ مَنَعَتْ أرُومَةُ عامِرٍ ضَيْمِي وَقَدْ جَنَفَتْ عَلَيَّ خُصُومُ(٥)

يقال : جَنِفَ بكسر النون يَجْنَفُ بفتحها فهو جَنِفٌ وجانِفٌ ، وأجْنَفَ جاء بالجَنَفِ كَألَام جاء بما يُلام عليه .

والضمير في « بينهم » عائد على الموصي والورثة ، أو على الموصى لهم ، أو على الورثة والموصى لهم . والظاهر عوده على الموصي لهم ، إذ يدل على ذلك لفظ « الموصي » وهو نظير « وأداء إليه » في أن الضمير يعود للعافي لاستلزام « عفا » ومثله ما أنشد الفراء :

٨٣٨ - وَمَا أدْرِي إذا يَمَّمْتُ أرضاً أريدُ الخَيْرَ أيُّهما يَلِيني(٦)

فالضمير في « أيُّهما » يعودُ على الخيرِ والشرِّ ، وإنْ لم يَجْرِ ذِكْرُ الشرِّ لدلالةِ ضِدِّه عليه ، والضميرُ في « عليه وفي « خاف » وفي « أصلح » يعود على « مَنْ » .

يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿١٨٣﴾ أَيَّامًا مَّعْدُودَٰتٍ ۚ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ۚ وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُۥ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ ۖ فَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُۥ ۚ وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿١٨٤﴾

---

(١) سورة البقرة ، آية (٢٢٩) .
(٢) انظر ديوانه (٨) ، وانظر الخزانة (٣/٥٥٠) ، أمالي ابن الشجري (١/٥٣) ، الهمع (٢/٢) ، الدرر (٢/٢) .
(٣) البيت في ديوانه (١٢٨) ، وهو من شواهد الكتاب (١/٣٢) ، ابن الشجري (١/٢٣٥) ، شرح المفصل لابن يعيش (٢/٤٤) ، الخزانة (٢/٥٩) ، الإنصاف (١٨٥) ، الدرر (١/١٧١) .
(٤) البيت لعامر الخصفي رجل من حي خصفة بن قيس عيلان . انظر مجاز القرآن (١/٦٦) ، الطبري (٢/١٨١) .
(٥) البيت للبيد وهو من شواهد البحر (١/٤٩٧) .
(٦) البيت للمثقب العبدي انظر ديوانه (٢١٢) ، الخزانة (٤/٤٢٩) ، العمدة (٢/٢١٣) ، البحر (٢/٢٤) ، تأويل المشكل (١٧) ، ورواية الديوان وجهاً بدل ارضاً .

قولُه تعالى : ﴿ كُتب عليكم الصيامُ ﴾ : « الصيامُ » مفعولٌ لم يُسَمَّ فاعلُه وقُدِّم عليه هذه الفَضْلَةُ وإنْ كان الأصلُ تأخيرها عنه لأنَّ البداءة بذكرِ المكتوبِ عليه آكدُ مِنْ ذِكْر المكتوبِ لتعلُّق الكتب بِمَنْ يؤدِّي .

والصيام : مصدرُ صام يصوم صوماً ، والأصلُ : صِواماً ، فَأُبْدِلَتْ الواوُ ياءً والصومُ مصدرٌ أيضاً ، وهذان البناءانِ ـ أعني فَعْل وفِعال ـ كثيران في كلِّ فعلٍ واويِّ العينِ صحيحِ اللامِ ، وقد جاء منه شيءٌ قليل على فُعول قالوا : غار غُوراً ، وإنما استكرهوه لاجتماعِ الواوَيْنِ ، ولذلك هَمَزه بعضُهم فقال : الغُؤُور . والصيام لغةً الإمساكُ عن الشيء مطلقاً ، ومنه : صامَتِ الريحُ : أمسكَتْ عن الهبوبِ ، والفرسُ : أَمْسَكَتْ عن العَدْوِ ، قال :

٨٣٩ ـ خيلٌ صِيامٌ وخيلٌ غيرُ صائمةٍ تحتَ العَجاجِ وأُخْرى تَعْلِكُ اللُّجُما[١]

وقال تعالى : ﴿ إنِّي نَذَرْتُ للرحمنِ صَوْماً ﴾[٢] أي : سكوتاً لقوله : ﴿ فلن أكلِّم اليومَ أنسِيّاً ﴾ . وصامَ النهارُ أي : اشتدَّ حَرُّه ، قال :

٨٤٠ ـ حَتَّى إذَا صَامَ النَّهَارُ وَاعْتَدَلْ وَمَالَ لِلشَّمْسِ لُعَابٌ فَنَزَلْ[٣]

كأنهم تَوَهَّموا ذلك الوقتَ إمساكَ الشمسِ عن المَسِيرِ . ومَصَامُ النجومِ : إمساكُها عن السيرِ ، قال امرؤ القيس :

٨٤١ ـ كَأَنَّ الثُّرَيَّا عُلِّقَتْ فِي مَصَامِهَا بِأَمْرَاسِ كُتَّانٍ إلَى صُمِّ جَنْدَلِ[٤]

قوله : ﴿ كما كُتِب ﴾ فيه خمسةُ أوجهٍ :

أحدها : أنَّ محلَّها النصْب على نعتِ مصدرٍ محذوفٍ أي : كُتِبَ كَتْباً مثلَ ما كُتِبَ .

الثاني : أنه في محلِّ حالٍ من المصدرِ المعرفةِ أي : كُتِبَ عليكم الصيامُ الكَتْبَ مُشْبِهاً ما كُتِبَ . و « ما » على هذين الوجهينِ مصدريةٌ .

الثالث : أن يكون نعتاً لمصدرٍ من لفظِ الصيام ، أي : صوماً مثلَ ما كُتِبَ . فـ « ما » على هذا الوجه بمعنى الذي ، أي : صوماً مماثلاً للصومِ المكتوبِ على مَنْ قبلكم . و « صوماً » هنا مصدر مؤكِّد في المعنى ، لأنَّ الصيامَ بمعنى : أنْ تصُومُوا صوماً ، قاله أبو البقاء ، وفيه أنَّ المصدرَ المؤكِّد يُوصَفُ ، وقد تقدَّم مَنْعُه عندَ قولِهِ تعالى : ﴿ بالمعروفِ حقاً على المتقين ﴾[٥] .

وقال الشيخ[٦] ـ بعد أنْ حكى هذا عن ابن عطية ـ « وهذا فيه بُعْدٌ ؛ لأنَّ تشبيهَ الصوم بالكتابةِ لا يصحُّ ، هذا إن كانت « ما » مصدريةً ، وأمّا إن كانت موصولةً ففيه أيضاً بُعْدٌ ؛ لأنَّ تشبيه الصومِ بالصومِ لا يَصِحُّ إلَّا على تأويلٍ بعيدٍ » .

الرابع : أن يكونَ في محلِّ نصبٍ على الحالِ من « الصيام » ، وتكونُ « ما » موصولةً ، أي : مُشْبِهاً الذي

---

(١) البيت للنابغة انظر ديوانه (١١٢) ، اللسان «صوم» .
(٢) سورة مريم ، آية (٢٦) .
(٣) البيت من شواهد البحر (٢/٦) .
(٤) انظر ديوانه (١١٧) .
(٥) سورة البقرة ، آية (١٨٠) .
(٦) انظر البحر المحيط (١/٢٩) .

كُتِبَ . والعاملُ فيها « كُتِبَ » لأنه عاملٌ في صاحبِها .

الخامس : أن يكونَ في محلِّ رفعٍ لأنَّه صفةٌ للصيامِ ، وهذا مردودٌ بأنَّ الجارَّ والمجرورَ من قبيلِ النكرات والصيامُ معرفةٌ ، فكيف تُوصَفُ المعرفةُ بالنكرةِ ؟ وأجابَ أبو البقاء عن ذلك « بأنَّ الصيامَ غيرُ مُعَيَّنٍ » كأنه يعني أنَّ « أل » فيه للجنسِ والمعرَّفُ بأل الجنسيةِ عندهم قريبٌ من النكرةِ ، ولذلك جازَ أن تَعْتَبِرَ لفظة مرةٍ ومعناه أخرى ، قالوا : « أهلك الناسَ الدينارُ الحمرُ والدِرْهَمُ البيض » ومنه :

٨٤٢ - وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ لَا يَعْنِينِي[1]

وقولُه تعالى : ﴿ وآيةٌ لهمُ الليلُ نَسْلَخُ منه النهار ﴾[2] وقد تقدَّم الكلامُ على مثلِ قولِهِ : « الذين من قبلكم » ، كيف وُصِلَ الموصول بهذا ، والجوابُ عنه في قولِه : ﴿ خَلَقَكم والذين من قبلكم ﴾[3] .

قوله : « أياماً » في نصبِه أربعةُ أوجه :

أظهرُها : أنه منصوبٌ بعاملٍ مقدَّرٍ يَدُلُّ عليه سياقُ الكلامِ تقديرُه : صوموا أياماً ، ويَحْتَمِلُ هذا النصبُ وجهين : إمَّا الظرفيةَ وإمَّا المفعولَ به اتساعاً .

الثاني : أنه منصوبٌ بالصيام ، ولم يَذْكُرِ الزمخشري غيرَه ، ونَظَّرهُ بقولِكَ : « نَوَيْتُ الخروجَ يوم الجمعةِ » ، وهذا ليس بشيءٍ ، لأنَّه يلزَم الفصلُ بين المصدرِ ومعمولِهِ بأجنبي ، وهو قولُه : « كما كُتِبَ » لأنه ليس معمولاً للمصدرِ على أيِّ تقديرٍ قَدَّرْتَه . فإنْ قِيل : يُجْعَل « كما كُتِبَ » صفةً للصيام ، وذلك على رأي مَنْ يُجيز وَصْفَ المعرَّفِ بأل الجنسيةِ بما يَجْرِي مَجْرى النكرةِ فلا يكونُ أجنبياً . قيل : يَلْزَمُ مِنْ ذَلك وصفُ المصدرِ قبل ذِكْرِ معمولِهِ ، وهو ممتنعٌ .

الثالث : أنه منصوبٌ بالصيام على أَنْ تقدِّر الكافَ نعتاً لمصدرٍ من الصيام ، كما قد قال به بعضُهم ، وإنْ كان ضعيفاً ، فيكونُ التقديرُ : « الصيام صوماً كما كُتِبَ » فجاز أن يَعْمل في « أياماً » « الصيامُ » لأنه إذ ذاك عاملٌ في « صوماً » الذي هو موصوفٌ بـ « كما كُتِبَ » فلا يقعُ الفصلُ بينهما بأجنبي بل بمعمولِ المصدرِ .

الرابع : أن ينتصِبَ بكُتب : إمَّا على الظرف وإمَّا على المفعولِ به توسُّعاً ، وإليه نحا الفَراء وتَبِعَهُ أبو البقاء .

قال الشيخ[4] : « وكِلا القولينِ خطأٌ : أمَّا النصبُ على الظرفِ فإنه محلٌّ للفعل ، والكتابةُ ليست واقعةً في الأيامِ ، لكنْ متعلَّقُها هو الواقعُ في الأيام . وأمَّا النصبُ على المفعولِ اتِّساعاً فإنَّ ذلك مبنيٌّ على كونِهِ ظرفاً لكُتِبَ ، وقد تقدَّم أنه خطأ .

و « معدوداتٍ » صفةٌ ، وجَمْعُ صفةِ ما لا يَعْقِل بالألفِ والتاءِ مُطَّرِدٌ نحو هذا ، وقولِه « جبال راسيات ـ وأيام معلوماتٌ » .

قوله : ﴿ أو على سفرٍ ﴾ في محلِّ نصبٍ عطفاً على خبرِ كان . و « أو » هنا للتنويع ، وعَدَلَ عن اسمِ الفاعلِ ، فلم يَقُلْ : « أو مسافراً » إشعاراً بالاستعلاءِ على السفرِ لما فيه من الاختيارِ بخلافِ المرضِ فإنه قَهْرِيٌّ .

---

(١) تقدم .
(٢) سورة يس ، آية (٣٧) .
(٣) سورة البقرة ، آية (٢١) .
(٤) انظر البحر المحيط (٢/٣١) .

قوله : ﴿ فَعِدَّةٌ من أيامٍ ﴾ الجمهورُ على رفعِ « فَعِدَّةٌ » ، وفيه وجوهٌ :

أحدُها : أنه مبتدأ والخبرُ محذوفٌ : إمَّا قبلَه تقديرُهُ : فعليه عِدَّةٌ ، أو بعدَه أي : فَعِدَّةٌ أمثلُ به .

الثاني : أنه خبرُ مبتدأ محذوفٍ أي : فالواجبُ عِدَّةٌ .

الثالث : أن يرتفعَ بفعلٍ محذوفٍ ، أي : فتجزيه عِدَّةٌ . وقرىء[1] : « فَعِدَّةً » نصباً بفعلٍ محذوف ، تقديره : فَلْيَصُمْ عِدَّةً . وكأن أبا البقاء لم يَطَّلِعْ على هذه القراءة فإنه قال : « ولو قُرِىء بالنصبِ لكان مستقيماً » . ولا بدَّ من حذفِ مضافٍ تقديرُه : « فَصَوْمُ عدَّة » ومِنْ حَذْفِ جملةٍ بين الفعلينِ ليصحَّ الكلامُ تقديره : فأفْطَرَ فعدةٌ ، ونظيرُه : ﴿ أنَ اضْرِبْ بعصاكَ البحرَ فانفلَقَ ﴾[2] أي : فَضَرَبَ فانفلقَ . و « عدةٌ » بمعنى معدودةٌ كالطِّحْن والذِّبْح . ونَكَّر قوله « فَعِدَّةٌ » ولم يَقُل « فَعِدَّتُها » اتِّكالاً على المعنى . و « من أيامٍ » في محلِّ رفعٍ أو نصبٍ على حَسَبِ القراءتين صفةً لِعِدَّة .

قوله : ﴿ أُخَر ﴾ صفةٌ لأيَّامٍ . و « أُخَرُ » على ضَرْبَيْن :

ضربٍ : جَمْعُ « أخرى » تأنيثِ « آخَر » الذي هو أَفْعَلُ تفضيلٍ .

وضَرْبٍ جمعُ أُخْرى بمعنى آخِرة ، تأنيث : « آخِر » المقابِل لأوَّل ، ومنه قولُه تعالى : ﴿ قالَتْ أُخْراهم لأُولاهم ﴾[3] . فالضربُ الأولُ لا يَنْصَرِفُ ، والعلةُ المانعةُ له من الصرفِ : الوصفُ والعَدْلُ .

واختلف النحويون في كيفيةِ العَدْلِ ، فقال الجمهورُ : إنه عَدْلٌ عن الألفِ واللامِ ، وذلك أن « أُخَر » جمع أُخْرى ، وأُخْرَى تأنيث « آخَر » وآخَرُ أفعَلُ تفضيلٍ ، وأفعلُ التفضيل لا يخلو عن أحدِ ثلاثةِ استعمالات : إمَّا مع أل وإمَّا مع « مِنْ » وإمَّا مع الإضافة . لكنَّ « مِنْ ممتنعةٌ لأنَّها معها يَلْزَمُ الإفرادُ والتذكير ، ولا إضافة في اللفظِ ، فَقَدَّرْنَا عَدْلَه عن الألفِ واللامِ ، وهذا كما قالوا في « سَحَر » إنه عَدْلٌ عن الألفِ واللامِ إلاَّ أنَّ هذا مع العَلَمِيَّةِ . ومذهبُ سيبويه أنه عَدْلٌ من صيغةٍ إلى صيغة لأنه كان حقُّ الكلام في قولك : « مررتُ بنسوة أُخَرَ » على وزن فُعَل أن يكونَ « بنسوة آخَرَ » على وزن أَفْعَل لأنَّ المعنى على تقديرِ مِنْ ، فَعُدِلَ عن المفردِ إلى الجمع . ولتحقيقِ المذهبين موضعٌ هو أليقُ به من هذا .

وأما الضَّرْب الثاني فهو مُنْصَرِفٌ لِفُقْدَانِ العلةِ المذكورةِ . والفرقُ بين « أُخْرَى » التي للتفضيل و « أُخرى » التي بمعنى متأخرة أنَّ معنى التي للتفضيلِ معنى « غير » ومعنى تَيْكَ معنىٰ متأخرة ، ولكونِ الأولى بمعنى « غير » لا يجوزُ أن يكونَ ما اتصل بها إلا مِنْ جنسِ ما قبلَها نحو : « مررتُ بك وبرجلٍ آخرَ » ولا يجوزُ : اشتريت هذا الجَمَل وفرساً آخرَ لأنه من غيرِ الجنس . وأمَّا قولُه :

٨٤٣ - صَلَّى عَلَى عَزَّةَ الرَّحْمَانُ وابْنَتِهَا ... لَيْلَى وَصَلَّى عَلَى جَارَاتِهَا الأُخَرِ[4]

فإنه جعل ابنتَها جارةً لها ، ولولا ذلك لم يَجُزْ . ومعنى التفضيل في آخَر وأوَّل وما تصرَّف منهما قلقٌ ، وتحقيقُ

---

(١) انظر البحر المحيط (٢/٣٢) .
(٢) سورة الشعراء ، آية (٦٣) .
(٣) سورة الأعراف ، آية (٤٩) .
(٤) البيت من شواهد البحر (٢/٣٤) .

ذلك في كتبِ النحوِ ، وقد بَيَّنْتُ ذلك في « شرح التسهيل » فَلْيُلتفت إليه .

وإنَّما وُصِفَت الأيام بـ « أُخَر » من حيث إنها جَمْعُ ما لا يَعْقِلُ ، وجَمْعُ ما لا يَعْقِلُ يجوزُ أن يعامَلَ معاملَةَ الواحدَةِ المؤنثةِ ومعاملةَ جَمْعِ الإناث ، فَمِن الأولِ : ﴿ ولِيَ فيها مآربُ أُخرى ﴾[1] ، ومِن الثاني هذه الآيةُ ونظائرها ، وإنما أُوثِرَ هنا معاملتُه معاملَةَ الجَمْعِ لأنه لو جِيءَ به مُفْرَداً فقيل : عِدَّةٌ من أيامٍ أخرى لأوْهَمَ أنه وصفٌ لعِدَّة فيفوتُ المقصودُ .

قوله : ﴿ يُطيقونه ﴾ الجمهورُ على « يُطِيقُونه » من أطاق يُطِيق ، مثل أقامَ يُقيم . وقَرَأَ حُميد : « يُطْوِقُونه » من أَطْوَقَ ، كقولهم : أَطْوَلَ في أطال ، وأَغْوَلَ في أغال ، وهذا تصحيحٌ شاذ ، ومثله في الشذوذ من ذواتِ الواو : أَجْوَدَ بمعنى أجاد ، ومِنْ ذوات الياء : أَغْيَمتِ السماءُ وأَجْيَلَت ، وأَغْيَلَتِ المرأة ، وأَطْيَبَت ، وقد جاء الإعلال في الكلِّ وهو القياسُ ، ولم يَقُلْ بقياسِ نحو : « أَغْيَمَت » و « أَطْوَل » إلا أبو زيد .

وقرأ ابن عباس وابن مسعود : « يُطَوَّقونه » مبنياً للمفعول من طَوَّق مضعفاً على وزنِ قَطَّع . وقرأت عائشة وابن دينار : « يَطَّوَّقُونَه » بتشديد الطاء والواو من أَطْوَقَ ، وأصلُه تَطَوَّق ، فَلَمَّا أُريد إدغامُ التاءِ في الطاء قُلِبَتْ طاءً ، واجْتُلِبَت همزةُ الوصل لتمكُّنِ الابتداءِ بالساكن ، وقد تقدَّم تقريرُ ذلك في قولِهِ : ﴿ أَنْ يَطَّوَّف بهما ﴾[2] . وقرأ عكرمة وطائفةٌ : « يَطَّيَّقونُه » بفتحِ الياء وتَشْدِيد الطاء والياء ، وتُرْوى عن مجاهدٍ أيضاً . وقُرِىء أيضاً هكذا لكن ببناءِ الفعل للمفعول .

وقد رَدَّ بعضُ الناسِ هذه القراءةَ . وقال ابن عطية : « تشديدُ الياء في هذه اللفظةِ ضعيفٌ » وإنما قالوا بِبُطْلَانِ هذه القراءةِ لأنها عندهم من ذوات الواوِ وهو الطَّوْق ، فمن أين تَجِيءُ الياءُ ؟ وهذه القراءةُ ليست باطلةً ولا ضعيفةً ، ولها تخريجٌ حسنٌ : وهو أنَّ هذه القراءةَ ليست مِنْ تَفَعَّل حتى يلزمَ ما قالوه من الإشكال ، وإنما هي من تَفَيْعَل ، والأصلُ : تَطَيْوَق من الطَّوْقِ ، كتَدَيَّر وتَحَيَّر من الدَّوَران ، والحَوْر ، والأصلُ : تَدَيْوَر وتَحَيْوَر ، فاجتمعت الياءُ والواوُ ، وسبقت إحداهما بالسكونِ فقُلِبَت الواوُ ياءً ، وأُدْغِمَت الياءُ في الياءِ ، فكان الأصلُ : يَتَطَيْوَقُونه ، ثم أُدْغِمَ بعد القلبِ ، فَمَنْ قَرَأه « يَطَّيَّقونه » بفتح الياءِ بناه للفاعل ، ومَنْ ضَمَّها بَناه للمفعول . وتَحْتَمِل قراءةُ التشديدِ في الواوِ أو الياءِ أن تكونَ للتكلفِ ، أي : يتكلَّفون إطاقَتَه ، وذلك مجازٌ من الطَّوْقِ الذي هو القِلَادَةُ ، كأنه بمنزلةِ القِلادَةِ في أَعْنَاقِهِم .

وأَبْعَدَ مَنْ زَعَمَ أنَّ « لا » محذوفةٌ قبلَ « يُطِيقُونَه » وأنَّ التقديرَ : « لا يُطيقونه » ونَظَّره بقولِهِ :

٨٤٤ - فَحَالِفْ فَلاَ وَاللَّهِ تَهْبِطُ تَلْعَةً ... مِنَ الأَرْضِ إلاَّ أَنَّت لِلذُّلِّ عَارِفُ[3]

وقوله :

٨٤٥ - آلَيتُ أَمْدَحُ مُغْرَماً أَبَداً ... يَبْقَى الْمَدِيحُ ويَذْهَبُ الرِّفْدُ[4]

وقوله :

٨٤٦ - فَقُلْتُ يَمِينَ اللَّهِ أَبْرَحُ قَاعِداً ... وَلَوْ قَطَعُوا رَأْسِي لَدَيْك وَأَوْصَالِي[5]

---

(١) سورة طه ، آية (١٨) .
(٢) سورة البقرة ، آية (١٥٨) .
(٣) البيت من شواهد الكتاب (٣/١٠٥) .
(٤) البيت من شواهد البحر (٢/٣٦) .
(٥) البيت لامرىء القيس انظر ديوانه (١٢٥) ، وهو من شواهد الكتاب (٣/٥٠٤) ، أوضح المسالك (١/١٦٣) ،

المعنى : لا تهبط ولا أمدح ولا أبرحُ . وهذا ليس بشيء ، لأنَّ حَذْفَهَا مُلْبِسٌ ، وأمَّا الأبيات المذكورةُ فلدلالةِ القَسَمِ على النفي .

والهاءُ في « يُطِيقُونَه » للصومِ ، وقيل : للفِداءِ ، قاله الفراء .

و ﴿ فِدْيَةٌ ﴾ مبتدأٌ ، خبرُهُ في الجارِّ قبلَه . والجماعةُ على تنوينِ « فِدْيَة » ورفع « طعام » وتـوحيدِ « مسكين » وهشامٌ كذلك إلاَّ أنه قرأ : « مساكين » جمعاً ، ونافع وابنُ ذكوان بإضافة « فدية » إلى « طعام مساكين » جمعاً . فالقراءةُ الأولى يكونُ « طعام » بدلاً من « فِدْية » بَيَّن بهذا البدلِ المرادَ بالفدية ، وأجازَ أبو البقاء أن يكونَ خبرَ مبتدإٍ محذوف ، أي : هي طعام . وأما إضافة الفِدْية للطعامِ فمِنْ باب إضافة الشيء إلى جنسه ، والمقصودُ به البيانُ كقولِك . خاتَمُ حديدٍ وثوبُ خَزٍّ وبابُ ساجٍ ، لأنَّ الفِدْيَةَ تكونُ طعاماً وغيرَه . وقال بعضهم : « يجوزُ أن تكونَ هذه الإضافة من بابِ إضافةِ الموصوفِ إلى الصفةِ ، قال : « لأنَّ الفديةَ لها ذاتٌ وصفتُها أنَّها طعامٌ » وهذا فاسدٌ ، لأنَّه : إمَّا أنْ يريدَ بطعام المصدر بمعنى الإطعام كالعَطاءِ بمعنى الإعطاء ، أو يريدَ به المفعولَ ، وعلى كِلا التقديرين فلا يُوصف بـه ؛ لأن المصدرَ لا يُوصَفُ به إلا عند المبالغةِ ، وليسَتْ مُرادةً هنا ، والذي بمعنى المفعولِ ليس جـارياً على فِعْـلٍ . ولا ينقاسُ ، لا تقولُ : ضِراب بمعنى مَضْروب ، ولا قِتال بمعنى مَقْتُول ، ولكونِها غيرَ جاريةٍ على فِعْلٍ لم تعملْ عَمَلَه ، لا تقول : « مررت برجلٍ طعامٍ خبزُه » وإذا كانَ غيرَ صفةٍ فكيفَ يقال : أُضيف الموصوفُ لصفتِهِ ؟ .

وإنَّما أُفْرِدَت « فِدْية » لوجهين :

أحدُهما : أنَّها مصدرٌ والمصدرُ يُفْرَدُ ، والتاء فيها ليست للمَرَّة ، بل لِمُجَرَّدِ التأنيث .

والثاني : أنه لَمَّا أضافها إلى مضافٍ إلى الجمع أَفْهَمَتِ الجَمْعَ وهذا في قراءةِ « مساكين » بالجمع . ومَنْ جمع « مساكين » فلمقابلةِ الجمع بالجمعِ ، ومَنْ أَفْرَدَ فعلى مراعاةِ إفرادِ العمومِ ، أي : وعلى كلِّ واحدٍ مِمَّن يُطيق الصومَ لكلِّ يوم يُفْطِرُه إطعامُ مسكين . ونظيرهُ : ﴿ والذين يَرْمُون المحصناتِ ثم لم يأتوا بأربعةِ شهداء فاجلِدوهم ثمانينَ جَلْدة ﴾[1] .

وتَبيَّن مِنْ إفراد « المسكين » أنَّ الحكم لِكلِّ يومٍ يُفْطِرَ فيه مسكينٌ ، ولا يُفْهَم ذلك من الجَمْعِ . والطعامُ : المرادُ به الإطعامُ ، فهو مصدرٌ ، ويَضْعُفُ أنْ يُراد به المفعولُ ، قال أبو البقاء : « لأنه أضافه إلى المسكين ، وليس الطعامُ للمسكين قبل تمليكِه إياه ، فلو حُمِلَ على ذلك لكان مجازاً ، لأنه يصير تقديرُه : فعليه إخراجُ طعامٍ يصيرُ للمساكين ، فهو من باب تسميةِ الشيءِ ، بما يَؤُول إليه ، وهو وإنْ كان جائزاً إلا أنه مجازٌ والحقيقةُ أولى منه » .

قوله : ﴿ فَمَنْ تَطَوَّع خيراً ﴾ قد تقدَّم نظيرُه والكلامُ مستوفًى عليه عند قولِه : « فَمَنْ تَطَوَّع خيراً فإن اللَّهَ شاكر عليم »[2] فَلْيُلْتفت إليه . والضميرُ في قولِهِ : « فهو » ضميرُ المصدرِ المدلـولِ عليه بقـولِهِ : « فَمَنْ تَـطَوَّع » أي : فالتطوعُ خيرٌ له . و « له » في مَحَلِّ رفعٍ لأنه صفةٌ لخيرٍ ، فيتعلَّقُ بمحذوفٍ ، أي : خيرٌ كائنٌ له .

قوله : ﴿ وأَنْ تصوموا ﴾ في تأويل مصدرٍ مرفوعٍ بالابتداء تقديـرهُ : « صومكم » و « خَيْـرٌ » خبرُه . ومثلُه :

= الخصائص (٢/ ٢٨٤) ، الدرر (٢/ ٤٢) ، أبرح قاعداً : لا أبرح قاعداً مكاني ، وأوصالي : مفاصلي .

(١) سورة النور ، آية (٤) .

(٢) سورة البقرة ، آية (١٥٨) .

﴿ وأَنْ تَعْفُوا أقربُ للتقوى ﴾[١] .

وقوله : ﴿ إن كُنْتُم تَعْلَمون ﴾ شرطٌ حُذِفَ جوابُهُ ، تقديرُه : فالصومُ خيرٌ لكم . وحُذِفَ مفعولُ العلم : إمَّا اقتصاراً ، أي : إن كنتمْ من ذوي العلم والتمييز ، أو اختصاراً أي : تعلمونَ ما شرعيتُه وتبيينُه ، أو فَضْلَ ما عَلِمْتُم .

شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَٰتٍ مِّنَ ٱلْهُدَىٰ وَٱلْفُرْقَانِ ۚ فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ۖ وَمَن كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ۗ يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُوا۟ ٱلْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا۟ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿١٨٥﴾

قوله تعالى : ﴿ شهرُ رَمضانَ ﴾ : فيه قراءتان ، المشهورةُ الرفعُ ، وفيه أوجهٌ :

أحدُها : أنه مبتدأٌ ، وفي خبرِهِ حينئذٍ قولان :

الأولُ : أنه قولُه ﴿الذي أُنْزِلَ فيه القرآنُ﴾ ويكون قد ذَكَرَ هذه الجملةَ مَنْبَهَةً على فَضْلِه ومَنْزِلَتِهِ ، يعني أنَّ هذا الشهر الذي أُنْزِلَ فيه القرآنُ هو الذي فُرِضَ عليكم صومُهُ .

والقولُ الثاني : أنه قولُه : ﴿ فَمَنْ شَهِدَ منكم الشهرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾ وتكونُ الفاءُ زائدةً وذلك على رأيِ الأخفشِ ، وليست هذه الفاء التي تُزاد في الخبرِ لشبهِ المبتدإ بالشرطِ ، وإن كان بعضُهم زَعَم أنَّها مثلُ قولِهِ : ﴿ قلِ إنَّ الموتَ الذي تَفرُّونَ منه فإنه مُلاقيكم ﴾[٢] وليس كذلك ، لأنَّ قولَه : « الموتَ الذي تفرُّون » يُتوهَّم فيه عمومٌ بخلاف شهر رمضان . فإنْ قيل : أين الرابطُ بين هذه الجملةِ وبين المبتدإِ ؟ قيل : تكرارُ المبتدإِ بلفظِهِ كقوله :

٨٤٧ - لا أرى الموتَ يَسْبِقُ الموتَ شيءٌ ..... [٣]

وهذا الإعراب - أعني كون « شهر رمضان » مبتدأ - على قولِنا : إن الأيامَ المعدوداتِ هي غيرُ رمضان ، أمَّا إذا قُلْنا إنها نفسُ رمضان ففيه الوجهان الباقيان .

أحدُهما : أن يكون خَبَرَ مبتدإٍ محذوفٍ ، فقدَّرَهُ الفراء : ذلكم شهرُ رمضانَ ، وقدَّره الأخفش : المكتوبُ شهرُ ، والثاني : أن يكونَ بدلاً مِنْ قَوْلِهِ « الصيام » أي : كُتِبَ عليكم شهرُ رمضانَ ، وهذا الوجهُ وإن كان ذهب إليه الكسائي بعيدٌ جداً لوجهين ، أحدُهما : كثرةُ الفصلِ بين البدلِ والمُبْدَلِ منه .

والثاني : أنه لا يكونُ إذ ذاك إلا مِنْ بدلِ الإشمالِ وهو عكسُ بدلِ الاشتمالِ ، لأنَّ بدلَ الاشتمال غالباً بالمصادرِ كقوله : ﴿عن الشهرِ الحرام قتال فيه﴾[٤]، وقول الأعشى :

٨٤٨ - لَقَدْ كَانَ فِي حَوْلٍ ثَوَاءٍ ثَوَيْتُه تَقَضِّي لُبَانَاتٍ وَيَسْأَمُ سَائِمُ[٥]

---

(١) سورة البقرة ، آية (٢٣٧) .
(٢) سورة الجمعة ، آية (٨) .
(٣) تقدم .
(٤) سورة البقرة ، آية (٢١٧) .
(٥) انظر ديوانه (٢٧٧) ، وهو من شواهد المقتضب (١/٣٧) ، شرح المفصل لابن يعيش (٣/٦٥) ، أمالي ابن الشجري (١/٣٦٣) ، المغني (٢/٥٠٦) ، شواهد المغني (٨٧٩) ، رصف المباني (٤٢٣) .

وهذا قد أُبْدِلَ فيه الظرفُ من المصدرِ . ويمكن أن يوجَّهَ قولُه بأنَّ الكلامَ على حَذْفِ مضافٍ تقديرُهُ : صيامُ شهر رمضان ، وحينئذٍ يكونُ من بابِ بدلِ الشيءِ من الشيءِ وهما لعينٍ واحدة . ويجوزُ أن يكونَ الرفعُ على البدلِ من قوله « أياماً معدوداتٍ » في قراءةِ مَنْ رَفَع « أياماً » ، وهي قراءة عبدالله وفيه بُعْدٌ .

وأمَّا غيرُ المشهورِ فبالنصب ، وفيه أوجهٌ ، أجودُها ، النصبُ بإضمار فعلٍ أي : صُوموا شهرَ رمضانَ .

الثاني ـ وذَكَره الأخفشُ والرُمَّاني ـ : أن يكونَ بدلاً من قولِهِ : « أياماً معدوداتٍ » ، وهذا يُقَوِّي كونَ الأيام المعدودات هي رمضانَ ، إلا أن فيه بُعْداً من حيث كثرةُ الفَصْلِ .

الثالثَ : نَصْبٌ على الإغراء ذكره أبو عبيدة والحوفي .

الرابع : أنْ ينتصِبَ بقولِهِ : « وَأَنْ تصوموا » حكاه ابن عطية ، وجَوَّزَهُ الزمخشري .

وغَلَّطهما الشيخُ[1] : « بأنَه يَلْزَمُ منه الفصلُ بين الموصولِ وصلتِهِ بأجنبي ، لأنَّ الخبرَ وهو « خيرٌ » أجنبي من الموصولِ ، وقد تقدَّمَ أنه لا يُخْبَرُ عن الموصولِ إلا بعد تمامِ صلتِهِ ، « وشهر » على رأيهم من تمامِ صلة « أنْ » فامتنع ما قالوه . وليس لقائلٍ أن يقول : يتخرَّجُ ذلك على الخلافِ في الظرفِ وحَرفِ الجر فإنه يُغْتَفَرُ فيه ذلك عند بعضهم لأنَّ الظاهرَ من نصبِهِ هنا أنه مفعولٌ به لا ظرفٌ » .

الخامسُ : أنه منصوبٌ بـ « تعلمون » على حَذْفِ مضافٍ ، تقديرُهُ : تعلمونَ شرفَ شهرِ رمضان فَحُذِفَ المضافُ وأقيم المضافُ إليه مُقَامَهُ في الإعرابِ .

وأَدْغم أبو عمر راء « شهر » في راء « رمضان » ، ولا يُلْتفت إلى من استضعفها من حيثُ إنَّه جَمَعَ بين ساكنين على غيرِ حَدَّيْهِما ، وقولُ ابن عطية : « وذلك لا تقتضيه الأصولُ » غيرُ مقبولٍ منه ، فإنَّه إذا صَحَّ النقلُ لا يُعارَضُ بالقياس .

والشهرُ لأهلِ اللغة فيه قولان :

أشهرهُما : أنه اسمٌ لمدةِ الزمانِ التي يكونُ مَبْدَأُها الهلال خافياً إلى أن يَسْتَسِرَّ ، سُمِّي بذلك لِشُهْرَتِهِ في حاجةِ الناسِ إليه من المعلوماتِ .

والثاني ـ قاله الزجاج ـ أنه اسمٌ للهلالِ نفسه . قال :

٨٤٩ ـ ..... والشَّهْرُ مِثْلُ قُلاَمَةِ الظُّفْرِ[2]

سُمِّي بذلك لبيانِهِ ، قال ذو الرُّمَّة :

٨٥٠ ـ ..... يَرى الشَّهرَ قبلَ الناسِ وَهْوَ نَحِيلُ[3]

يقولون : رَأَيْتُ الشهرَ أي : هلاله ، ثم أَطْلِقَ على الزمانِ لطلوعه فيه ، ويقال : أَشْهَرْنا أي : أتى علينا شهرٌ .

---

(١) انظر البحر المحيط (٢/ ٣٩٠) .

(٢) عجز بيت وهو من شواهد القرطبي (٢/ ١٩٦) ، وصدره:
أخوان من نجد على ثقة ..... فأصبح أجلي الطرف ما يستزيده
انظر ملحق ديوانه (١٩٠٠) . وهو من شواهد البحر (٢/ ٢٦) ، واللسان والتاج «شهر» .

(٣) عجز بيت وصدره:

قال الفراء : « لم أَسْمَعْ فعلاً إلاَّ هذا » قال الثعلبي [١] . « يُقال شَهَرَ الهِلالُ إذا طَلَعَ » . ويُجْمَعُ في القلةِ على أَشْهُر وفي الكثرةِ على شُهور . وهما مَقِيسان .

ورمضانُ علمٌ لهذا الشهر المخصوصِ وهو علمُ جنسٍ ، وفي تسميته برمضان أقوالٌ :

أحدُهما : أنَّه وافق مجيئه في الرَّمْضَاء ـ وهي شِدَّةُ الحَرِّ ـ فَسُمِّي بذلك ، كربيع لموافقتِه الربيعَ ، وجُمادى لموافقتِه جمود الماء ، وقيل : لأنه يُرْمِضُ الذنوبَ أي : يَحْرِقُها بمعنى يَمْحُوها . وقيل : لأنَّ القلوبَ تَحْتَرق فيه من الموعظة . وقيل : من رَمَضْتُ النَّصْلَ دَقَقْتُه بين حجرينِ ليَرِقَّ يقال : نَصْلٌ رَميض ومَرْموض . وكان اسمه في الجاهليةِ ناتِقاً . أنشد المفضَّل :

٨٥١ ـ وَفي نَـاتِقٍ أَجْلَتْ لَـدَى حَـوْمَـةِ الـوَغَى وَوَلَّتْ عَلَى الأَدْبَـارِ فُـرْسَـانُ خَثْعَمَـا [٢]

وقا الزمخشري : « الرَّمَضانُ مصدرُ رَمِضَ إذا احترَق من الرَّمْضاء » .

قال الشيخ [٣] : « وَيَحْتَاج في تحقيقِ أنَّه مصدرٌ إلى صحةِ نقلٍ ، فإن فَعَلاناً ليس مصدَر فَعِل اللازم ، بل إنْ جاءَ منه شيءٌ كان شاذًّا » . وقيل : هو مشتقٌّ من الرَّمَضِيِّ وهو مَطَرٌ يأتي قبلَ الخريفِ يُطَهِّر الأرضَ من الغبار فكذلك هذا الشهرُ يُطَهِّر القلوبَ من الذنوب .

والقرآنُ في الأصلِ مصدرُ « قَرَأْتُ » ، ثم صارَ عَلَماً لِما بين الدَّفَّتَيْنِ ويَدُلُّ [٤] على كونِه مصدراً في الأصلِ قولُ حَسَّان في عثمانَ رضي الله عنهما :

٨٥٢ ـ ضَحُّـوا بِـأَشْمَطَ عُنْـوانُ السُّجُـودِ بِـهِ يُـقَـطِّعُ الـلَّيْـلَ تَـسْـبِـيحـاً وَقُـرْآنـا

وهو مِنْ قَرَأَ بالهمزِ أي : جَمَعَ ، لأنه يَجْمَعُ السورَ والآيات والحِكَمَ والمواعِظَ والجمهورُ على همزه ، وقرأ ابنُ كثير من غيرِ همزٍ . واختُلِفَ في تخريج قراءته على وَجْهَيْن أظهرُهما : أنه من باب النقلِ ، كما يَنْقُل ورش حركةَ الهمزة إلى الساكنِ قبلَها ثم يَحْذِفُها في نحوِ : « قد أفلح » ، وهو وإنْ لم يكنْ أصلُه النقلَ ، إلا أنَّه نَقَلَ هنا لكثرةِ الدَّوْر وجمعاً بين اللغتين .

والثاني : أنه مشتقٌّ عنده مِنْ قَرَنْتُ بين الشيئين ، فيكونُ وزنُهُ على هذا : فُعالاً ، وعلى الأول . فُعْلاناً ، وذلك أنه قد قُرِنَ فيه بين السورِ والآياتِ والحِكَمِ والمواعِظِ .

وأما قولُ مَنْ قال إنَّه مشتقٌّ مِنْ قَرَيْتُ الماءَ في الحَوْضِ أي جَمَعْتُه فغلطٌ ، لأنَّهما مادتان متغايرتان . و « القرآنُ » مفعولٌ لم يُسَمَّ فاعله ، ومعنى « أُنْزِل فيه القرآن » : أنَّ القرآن نَزَلَ فيه فهو ظرفٌ لإنزالِه : قيل في الرابع والعشرين منه ، وقيل : أُنْزِلَ في شأنِه وفضلِه ، كقولك : « أُنْزِلَ في فلانٍ قرآنٌ » .

قوله : ﴿ هدىً ﴾ في محلِّ نصبٍ على الحالِ من القرآن ، والعاملُ فيه « أُنْزِلَ » وهُدَىً مصدرٌ ، فإمَّا أنْ يكونَ على حَذْفِ مضافٍ أي : ذا هدى أو على وقوعِه موقعَ اسمِ الفاعلِ أي : هادياً ، أو على جَعْلِه نفسَ الهُدى مبالغةً .

---

(١) أحمد بن محمد إبراهيم النيسابوري أبو إسحاق الثعلبي صاحب التفسير والعرائس توفي في المحرم سنة سبع وعشرين وأربعمائة البغية (١/٣٥٦) ، إنباه الرواة (١/١١٩) .

(٢) البيت ذكره ابن منظور في اللسان «نتق» .

(٣) انظر البحر المحيط (٢/٢٦) .

(٤) انظر ديوانه (٢٤٤) ، قرآنا هنا : قراءة اللسان «حما» .

قوله : ﴿ **للناس** ﴾ يجوزُ فيه وجهان :

أحدُهما : أَنْ يتعلَّقَ بـ « هُدَى » على قولِنا بأنه وَقَعَ مَوْقِعَ « هادٍ » ، أي : هادياً للناس .

والثاني : أَنْ يتعلَّق بمحذوفٍ لأنه صفةٌ للنكرةِ قبلَه ، ويكونُ محلُّه النصبَ على الصفةِ ، ولا يجوزُ أَنْ يكون « هُدَى » خبر مبتدأ محذوفٍ تقديرُه : « هو هدى » لأنه عُطِفَ عليه منصوبٌ صريحٌ وهو : « بَيِّنات » ، و « بَيِّنات » عطفٌ على الحالِ فهي حالٌ أيضاً ، وكِلا الحالَيْنِ لازمةٌ ، فإنَّ القرآن لا يكون إلا هُدى وبيناتٍ ، وهذا من باب عطف الخاص على العامِّ ، لأنَّ الهدى يكونُ بالأشياء الخفيَّة والجليَّةِ ، والبَيِّنات من الأشياء الجَلِيَّة .

قوله : ﴿ **من الهدى والفرقان** ﴾ هذا الجارُّ والمجرورُ صفةٌ لقوله : « هدىً وبَيِّناتٍ » فمحلُّه النصبُ ، ويتعلَّق بمحذوفٍ ، أي : إنَّ كَوْنَ القرآنِ هدىً وبَيِّنات هو من جملةِ هُدَى الله وبَيِّناتِه ؛ وعَبَّر عن البيناتِ بالفرقان ولم يأتِ « مِن الهُدى والبينات » فيطابقْ العجزُ الصدر لأنَّه فيه مزيدُ معنى لازم للبينات وهو كونُه يُفَرِّقُ بين الحقِّ والباطلِ ، ومتى كان الشيءُ جليّاً واضحاً حَصَل به الفرقُ ، ولأنَّ في لفظِ الفرقانِ تواخيَ الفواصِلِ قبله ، فلذلك عَبَّر عن البينات بالفرقان . وقال بعضُهم : « المرادُ بالهُدى الأولِ أصولُ الدياناتِ وبالثاني فروعُها » . وقال ابنُ عطية : « اللامُ في الهُدى للعهدِ ، والمرادُ الأولُ » يعني أنه تقدَّم نكرةٌ ، ثم أُعيد لفظُها معرفاً بأل ، وما كان كذلك كانَ الثاني فيه هو الأولَ نحو قولِه : ﴿ إلى فرعون رسولاً ، فعصىٰ فرعونُ الرسول ﴾[1] ، ومِنْ هنا قال ابن عباس : « لن يَغْلِبَ عُسْرٌ يُسْرَيْن » وضابطُ هذا أَنْ يَحُلَّ محلَّ الثاني ضميرُ النكرةِ الأولى ، ألا ترى أنه لو قيل : فعصاه لكان كلاماً صحيحاً » .

قال الشيخ[2] : « وما قاله ابنُ عطية لا يتأتَّى هنا ، لأنه ذَكَرَ هو والمُعْرِبُون أنَّ « هدى » منصوبٌ على الحالِ ، والحالُ وَصْفٌ في ذي الحال ، وعَطَفَ عليه « وَبيِّنات » فلا يَخْلو قولُه « من الهدى » ـ المرادُ به الهدى الأولُ ـ من أن يكونَ صفةً لقولِه « هُدَى » أو لقولِهِ : « وبيناتٍ » أَوْ لهما ، أو متعلِّقاً بلفظ « بينات » . لا جائزٌ أن يكونَ صفةً لـ « هدى » لأنه مِنْ حيثُ هو وَصْفٌ لزم أن يكونَ بعضاً ، ومن حيث هو الأولُ لَزِم أن يكونَ إياه ، والشيء الواحدُ لا يكونُ بعضاً كُلاًّ بالنسبةِ لماهِيَّته ، ولا جائزٌ أَنْ يكونَ صفةً لبيناتٍ فقط لأنَّ « وبينات » معطوفٌ على « هُدَى » و « هُدَى » حالٌ ، والمعطوفُ على الحالِ حالٌ ، والحالانِ وصفٌ في ذي الحال ، فمِنْ حيثُ كونُهما حالَيْن تَخَصَّص بهما ذو الحال إذ هما وَصْفان ، ومِنْ حيثُ وُصِفَتْ « بَيِّنات » بقوله : « مِنَ الهدى » خَصَصْناها به فتوقَّفَ تخصيصُ القرآن على قوله : « هُدَى وَبَيِّنات » معاً ، ومن حيثُ جَعَلْتَ « مِنَ الهدى » صفةً لبيِّنات وتوقف تخصيصُ « بيِّنات » على « هُدَى » فَلَزِمَ من ذلك تخصيصُ الشيءِ بنفسِه وهو مُحالٌ . ولا جائزٌ أَنْ يكونَ صفةً لهما لأنه يَفْسُدُ من الوجهينِ المذكورينِ مِنْ كونِه وَصْفَ الهدى فقط ، أو بينات فقط .

ولا جائزٌ أَنْ يتعلَّق بلفظِ « بينات » لأنَّ المتعلَّقَ قَيْدٌ في المتعلَّقِ بـه ، فهو كـالوصفِ فيمتنـع من حيثُ يمتنعُ الوصفُ ، وأيضاً فلو جَعَلْتَ هنا مكانَ الهدى ضميراً فقلْتَ : منه ، أي : من ذلك الهُدى لم يَصِحَّ ، فلذلك اخْتَرْنا أن يكونَ الهُدى والفرقانُ عامَّيْنِ حتى يكونَ هُدَى وبينات بعضاً منهما » .

قوله : ﴿ **فَمَنْ شَهِدَ منكمُ الشَّهْرَ** ﴾ « مَنْ » فيها الوجهانِ : أعني كونَها موصولةً أو شرطيةً ، وهو الأظهرُ . و « منكم » في محلِّ نصب على الحالِ من الضميرِ المستكنِّ في « شَهِدَ » ، فيتعلَّقُ بمحذوفٍ ، أي : كائناً منكم .

---

(١) سورة المزمل ، آية (٣) .

(٢) انظر البحر المحيط (٢/ ٤١) .

وقال أبو البقاء : « منكم » حالٌ من الفاعلِ ، وهي متعلقةٌ بـ « شَهِدَ » .

قال الشيخ[١] : « فَناقَضَ ، لأنَّ جَعْلَهَا حالاً يوجِبُ أَنْ يكونَ عاملُها محذوفاً ، وجَعْلَها متعلقةً بشَهِدَ يوجِبُ ألاَّ تكونَ حالاً » . ويمكنُ أَنْ يُجابَ عن اعتراضِ الشيخ عليه بأنَّ مرادَه التعلُّق المعنوي ، فإنَّ كائناً الذي هو عاملٌ في قولِه « منكم » هو متعلِّقٌ بشَهِدَ ، وهو الحالُ حقيقةً .

وفي نَصْبِ « الشهر » قولان :

أحدُهما : أنَّه منصوبٌ على الظرف ، والمرادُ بشَهِدَ : حَضَر ويكونُ مفعولُ « شَهِدَ » محذوفاً تقديرُه : فَمَنْ شَهِدَ منكُم ، المِصْرَ أو البلدَ في الشهرِ .

والثاني : أنه منصوبٌ على المفعولِ به ، وهو على حَذْفِ مضافٍ . ثم اختلفوا في تقدير ذلك المضاف : فالصحيحُ أنَّ تقديره « دخول الشهر » . وقال بعضُهم : هلال الشهر ، وهذا ضعيفٌ لوجهين :

أحدهما : أنك لا تقول : شَهِدْتُ الهلالَ ، إنما تقول : شاهَدْتُ الهلالَ .

والثاني : أنه كان يَلْزَمُ الصومَ كلُّ مَنْ شَهِدَ الهلالَ ، وليس كذلك . وقال الزمخشري : « الشهرَ منصوبٌ على الظرف ، وكذلك الهاءُ في « فَلْيَصُمْه » ، ولا يكونُ مفعولاً به كقولِك : شَهِدْتُ الجمعة ، لأنَّ المقيمَ والمسافِرَ كِلاهُما شاهِدَان للشهرِ » وفي قوله : « الهاء منصوبةٌ على الظرفِ » فيه نظرٌ لا يَخْفَى ؛ لأنَّ الفعلَ لا يتعدَّى لضميرِ الظَّرْفِ إلا بـ « في » ، اللهم إلاَّ أَنْ يُتَوَسَّع فيه ، فَيُنْصَبَ نَصْبَ المفعولِ به ، وهو قد نَصَّ على أَنَّ نَصْبَ الهاءِ أيضاً على الظرفِ .

والفاءُ في قولِه : « فَلْيَصُمْهُ » : إمَّا جوابُ الشرطِ ، وإمَّا زائدةٌ في الخبر على حَسَبِ ما تقدَّم في « مَنْ » ، واللامُ لامُ الأمر . وقرأ الجمهورُ بسكونِها وإنْ كان أصلُها الكسرَ ، وإنما سكَّنوها تشبيهاً لها مع الواوِ والفاءِ بـ « كَتِف » ، إجراءً للمنفصِلِ مُجْرَى المتصلِ . وقرأ السلمي وأبو حَيْوة وغيرُهُما بالأصل ، أعني كسر لامِ الأمر في جميعِ القرآن . وفَتْحُ هذه اللامِ لغةُ سُلَيْم فيما حكاه الفراء ، وقَيْد بعضُهم[٢] هذا عن الفراء ، فقال : « مِنَ العرب مَنْ يفتحُ هذه اللام لفتحةِ الياء بعدها » ، قال : فلا يكونُ على هذا الفتحُ إنِ انكسَرَ ما بعدها أو ضُمَّ نحو : لِيُنْذِرُ ، ولِتُكْرِمْ أنتَ خالداً » .

والألفُ واللامُ في قولِه : « فَمَنْ شَهِدَ منكم الشهرَ » للعهدِ إذ لو أُتِي بدَله بضميرٍ فقالَ : فَمَنْ شَهِدَه منكم لَصَحَّ ، إلا أنَّه أَبْرزه ظاهراً تَنْويهاً به .

قوله : ﴿ يريد اللَّهُ بكم اليُسْرَ ﴾ تقدَّم معنى الإرادة واشتقاقُها عند قوله تعالى : ﴿ ماذا أراد الله بهذا ﴾[٣] . و « أراد » يتعدى في الغالبِ إلى الأجْرام بالياء وإلى المصادرِ بنفسِه كالآيةِ الكريمةِ ، وقد يَنعكِسُ الأمرُ ، قال الشاعر :

٨٥٣ - أَرَادَتْ عَـرَاراً بِـالْـهَـوانِ وَمَـنْ يُـرِدْ عَـرَاراً لعَمْـرِي بِـالْهَـوانِ فَقَـدْ ظَلَمْ[٤]

والباءُ في « بكم » قالَ أبو البقاء : « للإلصاقِ ، أي : يُلْصِقُ بكم اليُسْرَ . وهو من مجازِ الكلامِ ، أي : يريدُ اللَّهُ

---

(١) البحر (٢/٤١) .
(٢) انظر البحر المحيط (٢/٤١) .
(٣) سورة البقرة ، آية (٢٦) .
(٤) البيت من شواهد البحر (٢/٤٢) ، وهو في الكامل (١/٢٧٣) ، شرح الحماسة (١/٢٨٠) ، معجم الشعراء (٢٢) .

بفِطْركم في حالِ العُذْرِ اليسرَ . وفي قوله : « ولا يريدُ بكم العُسْرَ » تأكيدٌ ، لأنَّ قبلَه « يريدُ بكُم اليُسْرَ » وهو كافٍ عنه . وقرأ أبو جعفر ويحيى بن وثاب وابن هرمز : « اليُسُر والعُسُر » بضمّ السين ، واختلف النحاةُ : هل الضَمُّ أصلٌ والسكونُ تخفيفٌ ، أو الأصلُ السكونُ والضمُّ للإتباعِ ؟ الأولُ أظهرُ لأنه المعهودُ في كلامِهم .

قوله : ﴿ ولِتُكْمِلوا ﴾ في هذه اللام ثلاثةُ أقوالٍ :

أحدُها : أنها زائدةٌ في المفعولِ به كالتي في قولك : ضَرَبْتُ لزيدٍ ، و « أنْ » مُقَدَّرةٌ بعدَها تقديرُه : « ويريد أنْ تُكمِلوا العِدَّة » أي : تكميلَ ، فهو معطوفٌ على اليُسْر . ونحوُه قولُ أبي صخر :

٨٥٤ - أُرِيدُ لأِنْسَى حُبَّها فَكَأَنَّما ... تَمَثَّلُ لِي لَيْلى بِكُلِّ طَرِيقِ[1]

وهذا قولُ ابن عطية والزمخشري وأبي البقاء ، وإنما حَسُنَتْ زيادةُ هذه اللام في المفعولِ ـ وإنْ كان ذلك إنما يكونُ إذا كان العاملُ فرعاً أو تقدَّمَ المعمولُ ـ من حيث إنه لمَّا طالَ الفصلُ بين الفعلِ وبين ما عُطِفَ على مفعوله ضَعُفَ بذلك تَعَدِّيه إليه فَعُدِّي بزيادة اللام قياساً لضَعْفِه بطولِ الفصلِ على ضَعْفِه بالتقديم .

الثاني : أنَّها لامُ التعليل وليسَتْ بزائدةٍ ، واختلَفَ القائلون بذلك على ستةِ أوجه :

أحدُها : أن يكونَ بعدَ الواوِ فعلٌ محذوفٌ وهو المُعَلَّل تقديرُه : « ولِتُكْمِلوا العِدَّة فَعَلَ هذا » ، وهو قولُ الفراء .

الثاني : ـ وهو قولُ الزجاج ـ أن تكونَ معطوفةً على علة محذوفةً حُذِفَ معلولُها أيضاً تقديرُه : فَعَلَ الله ذلك لِيُسَهِّلَ عليكم ولِتُكْمِلوا .

الثالث : أن يكونَ الفعلُ المُعَلَّلُ مقدراً بعد هذه العلةِ تقديرُه : « ولِتُكْمِلوا العِدَّةَ رخَّص لكم في ذلك » ونَسبه ابن عطية لبعض الكوفيين .

الرابع : أنَّ الواوَ زائدةٌ تقديرُه : يريد الله بكم كذا لِتُكْمِلوا ، وهذا ضعيفٌ جداً .

الخامسُ : أنْ يكونَ الفعلُ المُعَلَّلُ مقدراً بعدَ قولِه : « ولَعَلَّكم تَشْكُرون » ، تقديرهُ : شَرَعَ ذلك ، قاله الزمخشري ، وهذا نصُّ كلامِه قال : « شَرَعَ ذلك ، يَعني جُملةَ ما ذَكر من أمرِ الشاهدِ بصومِ الشهرِ وأمرِ المرخَّصِ له بمراعاةِ عِدَّةِ ما أفْطَر فيه ومن الترخيص في إباحةِ الفطر ، فقولُه : « ولِتُكْمِلوا » علَّةُ الأمر بمراعاةِ العدَّة ، و « لِتُكَبِّروا » علةُ ما عُلِم من كيفية القضاءِ والخروج عن عُهْدةِ الفِطْر و « لعلَّكم تَشْكرون » علةُ الترخيصِ والتيسير ، وهذا نوعٌ من اللفِّ لطيفُ المَسْلَكِ ، لا يهتدي إلى تبيُّنه إلا النُّقَّابُ من علماءِ البيانِ » .

السادس : أن تكونَ الواوُ عاطفةً على علةٍ محذوفةٍ ، التقديرُ : لتعملوا ما تعملون ولِتُكْملوا ، قاله الزمخشري ، وعلى هذا فالمعلَّلُ هو إرادةُ التيسيرِ . واختصارُ هذه الأوجهِ أنْ تكونَ هذه اللامُ علةً لمحذوفٍ : إمّا قبلَها وإمَّا بَعدَها ، أو تكونَ علةً للفعلِ المذكور قبلَها وهو « يُريد » .

---

(١) البيت لكثير وهو في ديوانه (١/٢٤٨) ، المغني (١/٢١٦) ، شواهد المغني (٦٥) ، الكامل (٨٢٣) ، أمالي القالي (٢/٦٥) ، البحر (٢/٤٢) ، والعمدة لابن رشيق (٢/٢٨٨) .

يقول: إني أجاهد نفسي على نسيان ذكر ليلى ، وصرف قلبي عنها ، ولكن أينما ذهبت ، خيالها وشبحها أمامي متصور ومتمثل .

الثالث : أنَّها لامُ الأمرِ ، وتكونُ الواوُ قد عَطَفَتْ جملةً أمريةً على جملةٍ خبريَّةٍ ، فعلى هذا يكونُ من بابِ عطفِ الجملِ ، وعلى ما قبلَه يكونُ من عَطْفِ المفردات كما تقدَّم تقريرُه ، وهذا قولُ ابنِ عطية ، وضَعَّفه الشيخُ[١] بوجهَيْنِ ، أحدُهما : أنَّ أَمْرَ المخاطبِ بالمضارعِ مع لامِه لغةٌ قليلةٌ نحوُ : لِتَقُمْ يا زيد ، وقد قرىء شاذاً : « فبذلك فَلْتفرحوا »[٢] بتاء الخطاب . والثاني : أن القُرَّاءَ أَجْمَعُوا على كسرِ هذه اللامِ ، ولو كانَتْ لـلأمرِ لجـاز فيها الـوجهان : الكسـرُ والإسكانُ كأخواتها .

وقرأ الجمهورُ « ولِتُكْمِلوا » مخففاً من أَكْمل ، والهمزةُ فيه للتعدية . وقرأ أبو بكر بتشديدِ الميم ، والتضعيفُ للتعديةِ أيضاً ؛ لأنَّ الهمزةَ والتضعيف يتعاقبان في التعديةِ غالباً ، والألفُ واللامُ في « العِدَّة » تَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ :

أحدُهما : أنها للعهدِ فيكونُ ذلك راجعاً إلى قولِه تعالى : « فَعِدَّةٌ من أيامٍ أُخَرَ » وهذا هو الظاهرُ .

والثاني : أَنْ تكونَ للجنسِ ، ويكونُ ذلك راجعاً إلى شهرِ رمضانَ المأمورِ بصومِه ، والمعنى أنكم تأتُون ببدلِ رمضان كاملاً في عِدَّته سواءً كان ثلاثين أم تسعةً وعشرين . واللامُ في « وَلِتُكَبِّروا » كهي في « ولِتُكْمِلوا » ، فالكلامُ فيها كالكلام فيها ، إلاَّ أنَّ القولَ الرابعَ لا يتأتَّى هنا .

قوله : ﴿ على ما هَداكُمْ ﴾ هذا الجارُّ متعلِّقٌ بـ « تُكَبِّروا » . وفي « على » قولان :

أحدُهما : أنها على بابِها من الاستعلاءِ ، وإنما تَعَدَّى فعلُ التكبيرِ بها لتضمُّنِهِ معنى الحمدِ . قال الزمخشري : « كأنَّه قيل : ولِتُكَبِّروا الله حامِدين على ما هَدَاكم » .

قال الشيخ[٣] : « وهذا منه تفسيرُ معنى لا إعراب ، إذ لو كان كذلك لكانَ تعلُّقُ « على » بـ « حامدين » التي قَدَّرها لا بـ « تُكَبِّروا » ، وتقديرُ الإعراب في هذا هو : « ولِتَحْمَدُوا الله بالتكبيرِ على ما هداكم ، كما قدَّره الناسُ في قوله :

٨٥٥ - قَـدْ قَـتَـلَ الـلَّهُ زِيَـاداً عَـنِّـي[٤]

أي : صَرَفَه بالقتلِ عني ، وفي قولِه :

٨٥٦ - وَيَـرْكَـبُ يَـوْمَ الـرَّوْعِ مِـنَّـا فـوارِسٌ بَصِيـرُونَ فِي طَعْنِ الكُلَى والأَبَـاهِـرِ[٥]

أي : متحكِّمون بالبصيرة في طَعْن الكُلى » .

والثاني : أنها بمعنى لامِ العلَّةِ ، والأول أولى لأنَّ المجازَ في الحرفِ ضعيفٌ .

و ﴿ ما ﴾ في قوله : ﴿ على ما هداكُمْ ﴾ فيها وجهان :

أظهرُهما : أنها مصدريةٌ ، أي : على هدايته إياكم . والثاني : أنَّها بمعنى الذي .

---

(١) انظر البحر المحيط (٢/٤٣) .
(٢) سورة يونس ، آية (٥٨) .
(٣) انظر البحر المحيط (٢/٤٤) .
(٤) تقدم .
(٥) البيت لكعب بن زهير انظر ديوانه (١٣٤) ، وروايته : ..... مردون طعنا في الأباهر والكلى وانـظر أمـالي ابن الشجـري (٢/٢٦٨) ، الهمـع (٢/٣٠) ، الأشموني (٢/٢١٩) ، الدرر (٢/٢٦) .

قال الشيخ[١] : « وفيهُ بُعْدٌ مِنْ وَجْهَيْن :

أحدُهما : حَذْفُ العائدِ تقديرُه : هداكُموه ، وقَدَّره منصوباً لا مجروراً باللامِ ولا بإلى ، لأنَّ حَذْفَ المنصوبِ أسهلُ .

والثاني : حَذْفُ مضافٍ يَصِحُّ به معنى الكلامِ ، تقديرُه : على اتِّباع الذي هَداكُمْ أو ما أَشْبَهَه » .

وخُتِمَتْ هذه الآية بترجِّي الشكر لأنَّ قبلَها تيسيراً وترخيصاً ، فناسَبَ خَتْمَها بذلك . وخُتمت الآيتان قبلَها بترجِّي التقوى ، وهو قولُه :﴿ولكم في القِصاص حياةٌ﴾[٢]وقولُه :﴿كُتِبَ عليكم الصِّيامُ﴾[٣]لأنَّ القصاصَ والصومَ من أشقِّ التكاليفِ ، فناسَب خَتْمَها بذلك ، وهذا أسلوبٌ مطَّردٌ ، حيث وَرَدَ ترخيصٌ عقَّب بترجي الشكر غالباً ، وحيث جاء عَدَمُ ترخيصٍ عَقَّب بترجي التقوى وشِبْهِها ، وهذا من محاسِن علمِ البيانِ .

وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ ﴿١٨٦﴾

قوله تعالى : ﴿ **وإذا سألَك عبادي عني فإني قريبٌ أُجيبُ** ﴾ : في « أُجيب » وجهانِ :

أحدُهما : أنها جملةٌ في محلِّ رفع صفةً لـ « قَريبٌ » .

والثاني : أنها خبرٌ ثانٍ لإنِّي ، لأنَّ « قريب » خبرٌ أولُ .

ولا بُدَّ من إضمارِ قولٍ بعدَ فاء الجزاء تقديرُه : فَقُلْ لهم إني قَريبٌ ، وإنما احتجنا إلى هذا التقديرِ لأنَّ المترتِّب على الشرط الإخبارُ بالقُرْب . وجاء قولُه «أجيب» مراعاةً للضميرِ السابقِ على الخبرِ، ولم يُراعَ الخبرُ فيقالُ : « يُجيبُ » بالغَيْبَة مراعاةً لقولِه : « قريبٌ » لأنَّ الأشهَر من طريقتي العرب هو الأولُ ، كقوله تعالى : ﴿ بل أنتم قومٌ تَجْهَلون ﴾[٤] وفي أخرى ﴿ بل أنْتُم قَوْمٌ تُفْتَنون ﴾ ، وقولِ الشاعر :

٨٥٧ - وَإِنَّا لَقَوْمٌ مَا نَرَى الْقَتْلَ سُبَّةً إِذَا مَا رَأَتْهُ عَامِرٌ وَسَلُولُ[٥]

ولو راعى الخبر لقال : « مَا يَرَوْنَ القَتْلَ » .

وفي قوله : «عَنِّي» و «إنِّي» التفاتٌ من غَيْبَة إلى تَكَلُّمٍ ، لأنَّ قبلَه : «ولتُكَبِّروا الله» والاسمُ الظاهرُ في ذلك كالضميرِ الغائبِ . والكافُ في « سألَكَ » للنبي ﷺ وإنْ لم يَجْرِ له ذكْرٌ ، إلَّا أنَّ قولَه : « أُنْزِل فيه القرآن » يَدُلُّ عليه ، لأنَّ تقديره : « أُنْزِلَ فيه القرآنُ على الرسول ﷺ » . وفي قوله : « فإني قريب » مجازٌ عن سرعةِ إجابته لدعوةِ داعيه ، وإلَّا فهو متعالٍ عن القُرْبِ الحسي لتعاليه عن المكان ، ونظيرُه :﴿ونحن أقربُ إليه من حَبْلِ الوريد﴾[٦] ،« هو بَيْنَكم وبين أَعْنَاق رواحِلِكم »[٧] .

---

(١) انظر البحر المحيط (٢/ ٤٤) .
(٢) سورة البقرة ، آية (١٧٩) .
(٣) سورة البقرة ، آية (١٧٨) .
(٤) سورة النمل ، آية (٥٥) .
(٥) تقدم .
(٦) سورة قَ ، آية (١٦) .
(٧) أخرجه الترمذي بنحوه (٥/ ٤٧٥ - ٤٧٦) ، كتاب الدعوات (٣٤٦١) .

والعاملُ في « إذا » قال الشيخ[١]: « قولُه : أُجيبُ » يعني « إذا » الثانيةَ ، فيكونُ التقديرُ : أُجيبُ دعوته وقتَ دعائِه ، فيُحْتَملُ أنْ تكونَ لمجردِ الظرفية وأنْ تكونَ شرطيةً ، وحذف جوابها لدلالةِ « أُجِيبُ » عليه ، وحينئذٍ لا يكونُ « أُجيبُ » هذا الملفوظُ به هو العامل فيها ، بل ذلك المحذوفُ ، أو يكونُ هو الجوابَ عند مَنْ يُجيز تقديمَه على الشرط . وأمَّا « إذا » الأولى فإنَّ العاملَ فيها ذلك القولُ المقدَّرُ . والهاء في « دعوة » ليست الدالَّة على المَرَّة نحو : ضَرْبَة وقَتْلَة ، بل التي بُنِيَ عليها المصدرُ نحو : رَحْمة ونَجْدة ، فلذلك لم تَدُلَّ على الوَحْدَة .

والياءان من قولِه : « الداع ـ دعانِ » من الزوائدِ عند القُرَّاء ، ومعنى ذلك أنَّ الصحابَة لم تُثْبِتْ لها صورةً في المصحفِ ، فمن القُرَّاء مَنْ أَسْقَطَها تَبَعاً للرسم وَقْفاً ووَصْلاً ، ومنهم مَنْ يُثْبِتُها في الحالَيْن ، ومنهم مَنْ يُثْبِتُها وَصْلاً ويَحْذِفها وَقفاً ، وجملة هذه الزوائد اثنتان وستون ياءً ، ومعرفة ذلك مَحالة على كتبِ القراءاتِ ، فَأَثْبَتَ أبو عمرٍو وقالون هاتين الياءيْن وَصْلاً وَحَذَفَاهُما وقفاً .

قوله : ﴿ فَلْيَسْتجيبوا لي ﴾ في الاستفعالِ هنا قولان :

أحدُهما : أنَّه للطلبِ على بابِه ، والمعنى : فَلْيَطْلُبوا إجابتي قاله ثعلب .

والثاني : أنه بمعنى الإفعال ، فيكون استفعل وأَفْعَل بمعنى ، وقد جاءَتْ منه ألفاظٌ نحو : أقرَّ واستقرَّ ؛ وأبَلَّ المريضُ واسْتَبَلَّ ، وأحصدَ الزرعُ واستحصد ، واستثار الشيء وأثارَه ، واستعجله وأَعْجَله ، ومنه استجابَهُ وأجَابَهُ ، وإذا كان استفعل بمعنى أَفْعَل فقد جاء متعدِّياً بنفسه وبحرف الجرِّ ، إلا أنه لم يَرِدْ في القرآن إلاَّ مُعَدَّى بحرف الجرِّ نحو : ﴿ فاستجبنا له ﴾[٢] ﴿ فاستجاب لَهُم ﴾[٣] ، ومِنْ تعدِّيه بنفسِه قوله :

٨٥٨ ـ وَدَاعٍ دَعَـا يَـا مَـنْ يُجيبُ إِلَـى النَّـدى فَـلَمْ يَسْتَجِبْـه عِنْـدَ ذَاك مُجِيبُ[٤]

ولقائلٍ أن يقولَ : يَحْتَمِلُ هذا البيتُ أَنْ يكونَ مِمَّا حُذِفَ منه حرفُ الجر .

واللامُ لامُ الأمر ، وفَرَّق الرماني بين أَجاب واستجاب : بأنَّ « استجاب » لا يكون إلا فيما فيه قبول لِما دُعِي إليه نحو : ﴿ فاسْتَجَبْنا له ﴾[٥] ﴿ فاستجاب لهم ربُّهم ﴾[٦] ، وأمَّا « أجاب » فأعمُّ لأنه قد يُجيب بالمخالفة ، فَجَعَل بينهما عموماً وخصوصاً .

والجمهورُ على « يَرْشُدون » بفتح الياءِ وضمِّ الشينِ ، وماضيه رَشَدَ بالفتح وقرأ أبو حيوة وابن أبي عبلة بخلافٍ عنهما بكسر الشين ، وقُرِىء بفتحها . وماضيه رَشِد بالكسر ، وقرىء : «يُرْشَدون» مبنياً للمفعول ، وقرىء : « يُرْشِدُون » بضم الياء وكسر الشين من أَرْشد . والمفعولُ على هذا محذوفٌ تقديرُه : يُرْشِدون غيرَهم .

أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ ۚ هُنَّ لِبَاسٌ لَّكُمْ وَأَنتُمْ لِبَاسٌ لَّهُنَّ ۗ عَلِمَ ٱللَّهُ أَنَّكُمْ كُنتُمْ تَخْتَانُونَ أَنفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنكُمْ ۖ فَٱلْـَٰٔنَ بَـٰشِرُوهُنَّ وَٱبْتَغُوا۟ مَا كَتَبَ ٱللَّهُ لَكُمْ ۚ وَكُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ مِنَ ٱلْفَجْرِ ۖ ثُمَّ أَتِمُّوا۟ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ ۚ وَلَا

(١) انظر البحر المحيط (٢/٤٦) .
(٢) سورة الأنبياء ، آية (٨٤) .
(٣) سورة آل عمران ، آية (١٩٥) .
(٤) تقدم .
(٥) سورة الأنبياء ، آية (٧٦) .
(٦) سورة آل عمران ، آية (١٩٥) .

تُبَٰشِرُوهُنَّ وَأَنتُمْ عَٰكِفُونَ فِى ٱلْمَسَٰجِدِ ۗ تِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ فَلَا تَقْرَبُوهَا ۗ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ ءَايَٰتِهِۦ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴿١٨٧﴾

قوله تعالى : ﴿ ليلةَ الصيام ﴾ : منصوبٌ على الظرفِ ، وفي الناصبِ له ثلاثةُ أقوالٍ :

أحدُها : ـ وهو المشهورُ عند المُعْرِبين ـ أنه « أُحِلَّ » ، وليس بشيءٍ ، لأنَّ الإحلال ثابتٌ قبلَ ذلك الوقتِ .

الثاني : أنه مقدرٌ مدلولٌ عليه بلفظ « الرفث » ، تقديرُه : أُحِلَّ لكم أن تَرْفُثوا ليلة الصيامِ ، كما خَرَّجوا قول الشاعر :

٨٥٩ ـ وَبَعْضُ الْحِلْمِ عِنْدَ الْجَهْلِ لِلذِّلَّةِ إذْعانُ[1]

أي : إذعان للذلة إذعانٌ ، وإنما لم يَجُزْ أن يَنْتَصِب بالرَّفَثِ لأنه مصدرٌ مقدَّرٌ بموصولٍ ، ومعمولُ الصلة لا يتقدَّمُ على الموصولِ فلذلك احْتُجْنا إلى إضمار عاملٍ مِنْ لفظ المذكورِ .

الثالث : أنه متعلِّق بالرفثِ ، وذلك على رَأْيِ مَنْ يرى الاتساعَ في الظروف والمجرورات ، وقد تقدَّم تحقيقه .

وأضيفت الليلة اتساعاً لأنَّ شرطَ صحتِه وهو النيةُ موجودةٌ فيها ، والإضافة تحصُل بأدنى ملابسةٍ ، وإلاَّ فمِنْ حَقِّ الظرف المضاف إلى حَدَثٍ أن يُوجَدَ ذلك الحدثُ في جزء من ذلك الظرف ، والصومُ في الليلِ غيرُ معتبرٍ ، ولكنَّ المُسَوِّغَ لذلك ما ذَكَرْتُ لك .

والجمهورُ على « أُحِلَّ » مبنياً للمفعولِ للعلمِ به وهو اللَّهُ تعالى ، وقرىء مبنياً للفاعلِ ، وفيه حينئذٍ احتمالان ، أحدُهما : أن يكونَ من باب الإضمارِ لفَهْمِ المعنى ، أي أَحَلَّ اللَّهُ ، لأنَّ من المعلومِ أنه هو المُحَلِّل والمحرِّم . والثاني : أن يكونَ الضميرُ عائداً على ما عاد عليه من قولِهِ : « فَلْيَسْتجيبوا لي وَلْيؤمنوا بي » وهو المتكلمُ ، ويكونُ ذلك التفاتاً ، وكذلك في قولِه : « لكم » التفاتٌ من ضميرِ الغَيْبة في : « فَلْيَسْتجيبوا وَلْيؤمنوا » . وعُدِّي « الرفث » بإلى ، وإنما يتعدَّى بالباء لِما ضُمِّن مِنْ معنى الإفضاء ، كأنه قيل : أُحِلَّ لكم الإفضاءُ إلى نسائِكم بالرَّفَث .

وقرأ عبدالله « الرَّفوثُ » . والرَّفَثُ لغةً مصدرُ : رَفَثَ يَرْفُث إذا تكلم بالفُحْشِ ، وأَرْفَثَ أتى بالرَّفَثِ ، قال العجاج :

٨٦٠ ـ ورُبَّ أَسْرَابِ حَجِيجٍ كُظَّمِ عَنِ اللَّغا وَرَفَثِ التَّكَلُّمِ[2]

وقال الزجاج ـ ويُروى عن ابن عباس ـ : « إن الرفثَ كلمةٌ جامعةٌ لكلِّ ما يريدُه الرجلُ من المرأة » . وقيل : الرفث : الجِماعُ نفسُه ، وأنشد :

٨٦١ ـ ويُرَيْنَ من أَنَسِ الحديثِ زوانيا ولَهُنَّ عن رَفَثِ الرجالِ نفارُ[3]

---

(١) البيت للفند الزماني انظر الهمع (٢/ ٩٤) ، أمالي القالي (١/ ٢٦٠) ، الدرر (٢/ ١٢٤) .

(٢) انظر ديوانه (٤٥٦) ، الخصائص (١/ ٣٣) ، المحتسب (٢/ ٢٤٧) .

(٣) البيت من شواهد البحر (٢/ ٢٧) .

وقول الآخر :

٨٦٢ - فَظِلْنَا هُنَالِكَ فِي نِعْمَةٍ وكلُّ اللَّذاذَةِ غَيْرَ الرَّفَثْ[١]

ولا دليل فيه لاحتمالِ إرادة مقدمات الجِماع كالمداعَبَةِ والقُبْلَة ، وأنشد ابنُ عباس وهو مُحْرِمٌ :

٨٦٣ - وَهُنَّ يَمْشِينَ بِنَا هَمِيسَا إنْ يَصْدُقِ الطَّيرُ نَنِكْ لَمِيسَا[٢]

فقيل له : رَفَثْتَ ، فقال : إنما الرَّفَث عند النساء .

قوله : ﴿ كنتم تَخْتانون ﴾ في محلِّ رفعٍ خبرٌ لأنَّ . و « تَخْتانون » في محلِّ نصبٍ خبرٌ لكان . قال أبو البقاء : « وكُنْتُم هنا لفظُها لفظُ الماضي ومعناها المضيُّ أيضاً ، والمعنى : أن الاختيان كان يقعُ منهم فتاب عليهم منه ، وقيل : إنه أرادَ الاختيان في الاستقبال ، وذَكَرَ « كان » ليحكي بها الحالَ كما تقول : إن فعلت كنت ظالماً » وفي هذا الكلامِ نظرٌ لا يَخْفى .

و « تَخْتَانون » تَفْتَعِلُون من الخيانة ، وعينُ الخيانة واوٌ لقولِهم : خانَ يخُون ، وفي الجمع : خَوَنَة ، يقال : خانَ يَخُون خَوْناً وخِيانة ، وهي ضدُّ الأمانة ، وتَخَوَّنْتُ الشيءَ تَنَقَّصْتُه ، قال زهير :

٨٦٤ - بِآرِزَةِ الفَقَارَةِ لَمْ يَخُنْهَا قِطَافٌ فِي الرِّكَابِ وَلَا خِلَاءُ[٣]

وقال الزمخشري : « والاختيانُ : من الخيانة كالاكتساب من الكَسْبِ ، فيه زيادةٌ وشِدَّة » يعني من حيثُ إنَّ الزيادة في اللفظ تُنْبِئُ عن زيادةٍ في المعنى ، كما قَدَّمَهُ في قولِهِ الرحمنُ الرحيمُ . وقيل هنا : تختانون أَنْفُسَكُم أي : تتعهدونها بإتيانِ النساء ، وهذا يكون بمعنى التخويل ، يقال : تَخَوَّنه وَتَخَوَّله بالنون واللام ، بمعنى تَعَهَّده ، إلا أنَّ النونَ بدلٌ من اللام ، لأنه باللامِ أشهرُ .

و « عَلِمَ » إنْ كانَتِ المتعدية لواحد بمعنى عَرَف ، فتكونُ « أنَّ » وما في حيِّزها سادَّة مَسَدَّ مفعولٍ واحدٍ ، وإن كانتِ المتعديةَ لاثنينِ كانَتْ سادةً مَسَدَّ المفعولينِ على رأي سيبويه ومَسَدَّ أحدِهما ، والآخرُ محذوفٌ على مذهبِ الأخفش .

وقوله : ﴿ هُنَّ لِباسٌ لكم ﴾ لا محلَّ له من الإعراب ، لأنه بيانٌ للإحلالِ فهو استئنافٌ وتفسيرٌ . وقَدَّمَ قولَه : « هُنَّ لباسٌ لكم » على « وأنتم لباسٌ لهُنَّ » تنبيهاً على ظهورِ احتياجِ الرجل للمرأةِ وعَدَم صَبْرِهِ عنها ، ولأنَّه هو البادئُ بطلبِ ذلك ، وكَنَى باللباسِ عن شِدَّة المخالَطَةِ كقولِهِ ـ هو النابغة الجَعْدِي ـ :

٨٦٥ - إذَا مَا الضَّجِيعُ ثَنَى جِيدَهَا تَثَنَّتْ عَلَيْهِ فَكَانَتْ لِبَاسَا[٤]

وفيها أيضاً :

٨٦٦ - لَبِسْتُ أُنَاساً فَأَفْنَيْتُهُمْ وَأَفْنَيْتُ بَعْدَ أُنَاسٍ أُنَاسَا[٥]

---

(١) البيت من شواهد البحر (٢/ ٢٨) .

(٢) البيت ذكره ابن منظور في اللسان م «رفث» ، الدرر (١/ ١٩٩) ، الكشاف (١/ ٢٣٠) .

(٣) البيت في ديوانه (١٥) ، وانظر الخصائص (٢/ ١٥١) ، اللسان «خلاء» .

(٤) انظر ديوانه (٨١) ، القرطبي (٢/ ٢١١) ، الكشاف (١/ ٢٣٠) ، مشكل القرآن (١٤٢) .

(٥) انظر اللسان م «لبس» ، والقرطبي (٢/ ٢١١) ، تهذيب =

قوله : ﴿ **فالآن باشِروهُنَّ** ﴾ قد تقدَّم الكلامُ على « الآن » . وفي وقوعِهِ ظرفاً للأمرِ تأويلٌ ، وذلك أنه للزمنِ الحاضِرِ والأمرُ مستقبلٌ أبداً ، وتأويلُهُ ما قاله أبو البقاء قال : « والآن : حقيقَتُه الوقتُ الذي أَنْتَ فيه ، وقد يقع على الماضي القريب منكَ ، وعلى المستقبلِ القريبِ ، تنزيلاً للقريبِ منزلةَ الحاضِرِ ، وهو المرادُ هنا ، لأنَّ قولَه : « فالآن باشِروهُنَّ » أي : فالوقتُ الذي كان يُحَرَّمُ عليكم فيه الجِماعُ من الليل » وقيل : هذا كلامٌ محمولٌ على معناه ، والتقدير : فالآن قد أَبَحْنا لكم مباشَرَتَهُنَّ ، ودَلَّ على هذا المحذوفِ لفظُ الأمرِ فالآن على حقيقته .

وقرىء : « واتَّبِعُوا »[1] من الاتِّباع ، وتُرْوى عن ابن عباس ومعاوية بن قرة[2] والحسن البصري . وفَسَّروا « ما كَتَب اللَّهُ » بليلةِ القدر ، أي : اتَّبِعوا ثوابها ، قال الزمخشري : « وهو قريبٌ من بِدَعِ التفاسير » .

قوله : ﴿ **حتى يَتَبَيَّنَ** ﴾ « حتى » هنا غايةٌ لقولِهِ : « كُلُوا واشربوا » بمعنى إلى ، ويقال : تَبَيَّن الشيءُ وأبان واستبان وبانَ كُلُّه بمعنى ، وكلُّها تكونُ متعديةً ولازمةً ، إلاَّ « بان » فلازمٌ ليس إلاَّ . و « مِن الخيط » مِنْ لابتداءِ الغاية وهي ومجرورُها في محلِّ نصبٍ بـ يتبيَّن ، لأنَّ المعنى : حتى يُباينِ الخيطُ الأبيضُ الأسودَ .

و ﴿ **من الفجر** ﴾ يجوزُ فيه ثلاثة أوجهٍ :

أحدُها : أن تكونَ تبعيضيةً فتتعلَّق أيضاً بـ « يتبيَّن » ؛ لأنَّ الخيطَ الأبيضَ هو بعضُ الفجرِ وأولُه ، ولا يَضُرُّ تعلُّق حرفين بلفظٍ واحدٍ بعاملٍ واحدٍ لاختلافِ معناهما .

والثاني : أن تتعلَّق بمحذوفٍ على أنها حالٌ من الضمير في الأبيض ، أي : الخيطُ الذي هو أبيضُ كائناً من الفجرِ ، وعلى هذا يجوزُ أن تكونَ « مِنْ » لبيانِ الجنس كأنه قيل : الخيطُ الأبيضُ الذي هو الفجرُ .

والثالث : أن يكونَ تمييزاً ، وهو ليس بشيء ، وإنما بَيَّن قولَه : « الخيط الأبيض » بقولِهِ : « مِنَ الفجرِ » ، ولم يُبَيِّن الخيطَ الأسود فيقول : مِنَ الليلِ اكتفاءً بذلك ، وإنما ذَكَرَ هذا دونَ ذاك لأنَّه هو المَنُوط به الأحكامُ المذكورةُ من المباشَرَةِ والأكلِ والشُّرْبِ .

وهذا من أحسنِ التشبيهات حيث شَبَّه بياضَ النَّهار بخيطٍ أبيضَ ، وسوادَ الليل بخيطٍ أسودَ ، حتى إنه لما ذَكَر عَديُّ بن حاتمٍ لرسولِ الله ﷺ أنه فَهِمَ من الآية حقيقةَ الخيطِ تعجَّب منه ، وقال : « إن وسادَكَ لَعَرِيض »[3] ويُروى : « إنك لعريضُ القَفَا » . وقد رُوي أنَّ بعضَ الصحابة فَعَلَ كَفِعْلِ عَدِيٍّ ، ويُرْوى أن بينَ قولِهِ : « الخيط الأبيض » « من الخيط الأسود » عاماً كاملاً في النزولِ . وهذا النوعُ من بابِ التشبيهِ من الاستعارة ، لأنَّ الاستعارَة هي أَنْ يُطْوى فيها ذِكْرُ المُشَبَّهِ ، وهنا قد ذُكِرَ وهو قولُهُ : « من الفجرِ » ، ونظيرُهُ قولُكَ : « رأيت أسداً من زيدٍ » لو لم تَذْكُر : « من زيدٍ » لكانَ استعارةً . ولكنَّ التشبيهَ هنا أبلغُ ، لأنَّ الاستعارة لا بد فيها من دلالةٍ حاليةٍ ، وهنا ليس ثَمَّ دلالةٌ ، ولذلك مَكَثَ بعضُ الصحابة يَحْمِلُ ذلك على الحقيقةِ مدةً ، حتى نَزَلَ « مِنَ الفَجْرِ » فَتُرِكَت الاستعارةُ وإنْ كانَتْ أبلغَ لِمَا ذَكَرْتُ لك . والفجرُ مصدر فَجَرَ يَفْجُرُ أي : انشَقَّ .

قوله : ﴿ **إلى الليل** ﴾ فيه وجهان :

= اللغة (١٢/٤٤٣) ، (لبس) ، البحر (٤/١٥١) .

(١) انظر البحر المحيط (٢/٥٠) .

(٢) روى عن أبيه ومعقل بن يسار توفي سنة ١١٣ هـ انظر التهذيب (١٠/٢١٧) .

(٣) أخرجه مسلم (٢/٧٦٧) ، كتاب الصيام (٣٣ - ٩٠) .

أحدُهما : أنه متعلِّق بالإتمامِ فهو غايةٌ له .

والثاني : أنه في محلِّ نصبٍ على الحالِ من الصيام ، فيتعلَّقُ بمحذوفٍ ، أي : كائناً إلى الليل ، و « إلى » إذا كان ما بعدها من غيرِ جنسِ ما قبلَها لم يدخُلْ فيه ، والآيةُ من هذا القبيلِ .

﴿ **وأنتم عاكفون** ﴾ جملةٌ حاليةٌ من فاعل « تباشروهُنَّ » ، والمعنى : لا تباشروهُنَّ وقد نَوَيْتُم الاعتكافَ في المسجد ، وليس المرادُ النهيَ عن مباشرتِهِنَّ في المسجدِ بقيدِ الاعتكافِ ، لأنَّ ذلك ممنوعٌ منه في غير الاعتكاف أيضاً .

والعُكُوف : الإقامَةُ والملازَمَةُ له ، يقال : عَكَف بالفتح يَعْكِفُ بالضم والكسر ، وقد قُرِىء : ﴿يَعْكفون على أصنامٍ﴾[1] بالوجهين وقال الفرزدق :

٨٦٧ - تَرى حَوْلَهُنَّ المُعْتَفِين كأنَّهم على صَنَمٍ في الجاهليةِ عُكَّفُ[2]

وقال الطرماح :

٨٦٨ - وظَلَّ بَنَاتُ اللَّيْلِ حَوْلي عُكَّفاً عُكُوفَ الْبَوَاكِي بَيْنَهُنَّ صَرِيعُ[3]

ويقال : الافتعالُ منه في الخير ، والانفعالُ في الشَّرِّ . وأمَّا الاعتكافُ في الشرع فهو إقامةٌ مخصوصةٌ بشرائط ، والكلامُ فيه بالنسبة إلى الحقيقةِ الشرعيةِ كالكلام في الصلاةِ . وقرأ قتادة : « عَكِفُون » كأنه يقال : عاكِفٌ وَعَكِفٌ نحو بار وَبَرٌ ورَابٌّ ورَبٌّ . وقرأ الأعمش : « في المسجدِ » بالإفرادِ كأنه يريد الجنسَ .

قوله : ﴿ **تلك حدودُ اللَّهِ** ﴾ مبتدأٌ وخبرٌ ، واسمُ الإشارةِ أُخْبِرَ عنه بجمعٍ ، فلا جائزٌ أنْ يُشار به إلى ما نُهِيَ عنه في الاعتكاف لأنه شيءٌ واحدٌ ، بل هو إشارةٌ إلى ما تضمَّنَتْه آيةُ الصيامِ من أولها إلى هنا ، وآيةُ الصيامِ قد تَضَمَّنَتْ عدةَ أوامِرَ ، والأمرُ بالشيء نَهْيٌ عن ضدِّه ، فبهذا الاعتبارِ كانَتْ عِدَّةَ مناهيَ ، ثم جاء آخرُها صريحَ النهي هو : « ولا تباشِرُوهُنَّ » فأَطْلَقَ على الكل « حدوداً » تغليباً للمنطوقِ به ، واعتباراً بتلك المناهي التي تضمَّنَتْهَا الأوامرُ ، فقيل فيها حدودٌ ، وإنما اضطُرِرْنَا إلى هذا التأويلِ لأنَّ المأمورَ به لا يقال فيه « فلا تَقْرَبُوها » .

قال أبو البقاء : « دخولُ الفاءِ هنا عاطفةٌ على شيءٍ محذوفٍ تقديرهُ : تَنَبَّهُوا فلا تَقْرَبُوها » ، ولا يَجُوز في هذه الفاء أنْ تكونَ زائدةً كالتي في قولِهِ تعالى : ﴿ وإياي فارهبون ﴾[4] على أحدِ القولَيْنِ ، لأنه كانَ ينبغي أن ينتصِبَ « حدودَ الله » على الاشتغالِ ، لأنه الفصيحُ فيما وَقَعَ قبل أمر أو نهي نحو : « زيداً فاضْرِبْه ، وعمراً فلا تُهِنْهُ » فلمَّا أَجْمَعَت القُرَّاءُ هنا على الرفع علمنا أنَّ هذه الجملةَ التي هي « فلا تَقْرَبُوها » منقطعةٌ عمَّا قبلها ، وإلَّا يلزمْ وجودُ غيرِ الفصيحِ في القرآنِ .

والحدودُ : جَمْعُ حَدٍّ وهو المنعُ ، ومنه قيلَ للبَوَّاب : حَدَّاد ، لأنَّه يَمْنَعُ من العبور . وحَدُّ الشيءِ منتهاه ومُنْقَطَعُه ، ولهذا يُقال : الحَدُّ مانِعٌ جامع أي : يَمْنَعَ غير المحدودِ الدخولَ في المحدودِ . والنهيُ عن القربانِ أَبْلَغُ من

---

(١) سورة الأعراف ، آية (١٣٨) .
(٢) البيت في ديوانه (٥٦١) ، وهو من شواهد البحر (٢/ ٢٨) .
(٣) البيت في ديوانه (٥٦١) ، وهو في اللسان «نبو» ، والطبري (٢/ ٢٢٢) .
(٤) سورة البقرة ، آية (٤٠) .

النهيِ عن الالتباسِ بالشيءِ ، فلذلك جاءتِ الآيةُ الكريمةُ .

وقال هنا : ﴿ **فلا تقْرَبُوها** ﴾ وفي مواضع أُخَرَ : ﴿ فلا تَعْتَدُوها ﴾[1] ومثلُه : ﴿ وَمَنْ يَتَعَدَّ حدودَ الله ﴾[2] ﴿ ويتعدَّ حدودَه ﴾[3] لأنه غَلَّب هنا جهةَ النهي إذ هو المُعَقَّبُ بقوله : « تلك حدودُ اللَّهِ » وما كان مَنْهِيّاً عن فعلِهِ كان النهيُ عن قُرْبَانِهِ أبلغَ ، وأمَّا الآياتُ الأُخَرُ فجاء « فلا تَعْتَدُوها » عَقِبَ بيانِ أحكامٍ ذُكِرَت قبلُ كالطلاقِ والعِدَّة والإيلاءِ والحَيْضِ والمواريث ، فناسَبَ أن يَنْهَى عن التَّعدِّي فيها ، وهو مجاوَزَةُ الحَدِّ الذي حَدَّه اللَّهُ فيها .

قوله : ﴿ **كذلك يُبَيِّن اللَّهُ** ﴾ الكافُ في محلِّ نصب : إمَّا نعتاً لمصدرٍ محذوفٍ ، أي : بياناً مثلَ هذا البيانِ ، أو حالاً من المصدرِ المحذوفِ كما هو مذهبُ سيبويه .

وَلَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ وَتُدْلُوا۟ بِهَآ إِلَى ٱلْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا۟ فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَٰلِ ٱلنَّاسِ بِٱلْإِثْمِ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿١٨٨﴾ ۞ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَّةِ ۖ قُلْ هِىَ مَوَٰقِيتُ لِلنَّاسِ وَٱلْحَجِّ ۗ وَلَيْسَ ٱلْبِرُّ بِأَن تَأْتُوا۟ ٱلْبُيُوتَ مِن ظُهُورِهَا وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنِ ٱتَّقَىٰ ۗ وَأْتُوا۟ ٱلْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَٰبِهَا ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿١٨٩﴾

قولُه تعالى : ﴿ **بينكم** ﴾ : في هذا الظرفِ وجهان :

أحدُهما : أن يتعلَّقَ بتأكلوا بمعنى : لا تَتَنَاقَلوها فيما بينكم بالأكلِ .

والثاني : أنه متعلِّقٌ بمحذوفٍ لأنه حالٌ من « أموالكم » ، أي : لا تأكلوها كائنةً بينكم . وقَدَّره أبو البقاء أيضاً بكائنةٍ بينكم أو دائرةٍ بينكم ، وهو في المعنى كقولِهِ : ﴿ إلَّا أَنْ تكونَ تجارةً حاضرةً تُديرونها بينكم ﴾[4] ، وفي تقدير « دائرةً » ـ وهو كونٌ مقيَّدٌ ـ نَظَرٌ لا يَخْفَى ، إلَّا أَنْ يُقالَ : دَلَّتِ الحالُ عليه .

قولُه : ﴿ **بالباطلِ** ﴾ فيه وجهان :

أحدُهما : تعلُّقه بالفعل ، أي : لا تَأْخُذوها بالسببِ الباطلِ .

الثاني : أَنْ يكونَ حالاً ، فيتعلَّقَ بمحذوفٍ ، ولكنْ في صاحِبِها احتمالان :

أحدهما : أنه المالُ ، كأن المعنى ، لا تأكلوها ملتبسةً بالباطلِ .

والثاني : أَنْ يكونَ الضميرَ في « تأكلوا » كأنَّ المعنى : لا تأكلوها مُبْطِلين ، أي : مُلْتَبِسينَ بالباطِل .

قوله : ﴿ **وتُدْلُوا بها** ﴾ في « تُدْلُوا » ثلاثةُ أوجهٍ :

أحدُها : أنه مجزومٌ عطفاً على ما قبلَه ، ويؤيِّدُهُ قراءة أُبيّ : « ولا تُدْلُوا » بإعادةِ لا الناهيةِ .

والثاني : أنَّه منصوبٌ على الصرف ، وقد تقدَّم معنى ذلك وأنه مذهبُ الكوفيين ، وأنه لم يَثْبُتْ بدليلٍ .

والثالث : أنه منصوبٌ بإضمارِ أنْ في جواب النهي ، وهذا مذهبُ الأخفشِ ، وجَوَّزَهُ ابنُ عطيَّة والزمخشري ومكي وأبو البقاء .

---

(١) سورة البقرة ، آية (٢٢٩) .
(٢) سورة البقرة ، آية (٢٢٩) .
(٣) سورة النساء ، آية (١٤) .
(٤) سورة البقرة ، آية (٢٨٢) .

قال الشيخ [١] : « وأمَّا إعرابُ الأخفشِ وتجويزُ الزمخشري ذلك هنا فتلك مسألةُ : « لا تأكلِ السمك وتشربَ اللبن » . قال النحويون : إذا نُصِبَ كان الكلامُ نَهْياً عن الجمعِ بينهما . وهذا المعنى لا يَصِحُّ في الآيةِ لِوَجْهَيْنِ :

أحدُهما : أنَّ النهيَ عن الجمعِ لا يَسْتَلْزِمُ النهيَ عن كلٍّ واحدٍ منهما على انفرادِهِ ، والنهيُ عن كلِّ واحدٍ منهما يَسْتَلْزِمُ النهيَ عن الجمعِ بينهما ؛ لأن الجمعَ بينهما حصولُ كلِّ واحدٍ منهما ، وكلُّ واحدٍ منهما منهيٌّ عنه ضرورةً ، ألا ترى أنَّ أَكْلَ المالِ بالباطلِ حرامٌ سواءً أُفْرِدَ أم جُمِعَ مع غيره من المُحَرَّمات .

والثاني - وهو أَقْوَى - : أَنَّ قولَه « لِتأكلوا » عِلَّةٌ لِمَا قَبْلَهَا ، فلو كان النهيُ عن الجمعِ لم تَصِحَّ العلةُ له ، لأنه مركبٌ من شيئين لا تَصِحُّ العلةُ أن تَتَرَتَّب على وجودهما ، بل إنما تترتَّب على وجودِ أحدهما ، وهو الإدلاء بالأموالِ إلى الحكام » .

و « بها » متعلِّقٌ بـ « تُدْلُوا » ، وفي الباء قولان :

أحدُهما : أنها للتعديةِ ، أي لترسِلوا بها إلى الحكام .

والثاني : أنَّها للسببِ بمعنى أن المراد بالإدْلاَءِ الإسراعُ بالخصومةِ في الأموالِ إمَّا لعدمِ بَيِّنةٍ عليها ، أو بكونَها أمانةً كمالِ الأيتام . والضميرُ في « بها » الظاهرُ أنه للأموالِ وقيل : إنه لشهادةِ الزُّورِ لدلالةِ السياقِ عليها ، وليس بشيءٍ .

و ﴿ **من أموال** ﴾ في محلِّ نصبٍ صفةً لـ « فريقاً » ، أي : فَريقاً كائناً من أموالِ الناس .

قوله : ﴿ **بالإثْمِ** ﴾ تَحْتَمِلُ هذه الباء أَنْ تَكونَ للسببِ فتتعلَّقَ بقوله : « لتأكلوا » وأَنْ تكونَ للمصاحبةِ ، فتكونَ حالاً من الفاعلِ في « لتأكلوا » ، وتتعلَّقَ بمحذوفٍ أي : لتأكلوا ملتبسين بالإثْم . ﴿ **وأنتم تعلمون** ﴾ جملةٌ في محلِّ نصبٍ على الحال من فاعلِ « لتأكلوا » ، وذلك على رَأْيِ مَنْ يُجيز تَعَدُّدَ الحالِ ، وأَمَّا مَنْ لا يُجِيزُ ذلك فيَجْعَلُ « بالإثم » غيرَ حالٍ .

قولُه تعالى : ﴿ **عنِ الأهِلَّةِ** ﴾ : متعلِّقٌ بالسؤال قبلَه ، يُقال : « سألَ به وعنه » بمعنى . والضميرُ في « يَسْأَلُونك » ضميرُ جماعةٍ ، وفي القصةِ أن السائلَ اثنان ، فَيَحْتَمِلُ ذلك وجهين :

أحدُهما : أنَّ ذلك لكونِ الاثنين جمعاً .

والثاني : من نسبةِ الشيء إلى جمْعٍ وإنْ لم يَصْدُرْ إلاَّ من واحدٍ منهم أو اثنين ، وهو كثيرٌ في كلامِهِم .

والجمهور على إظهار نونِ « عَنْ » قبل لازم « الأهلَّة » وورش على أصلِه من نقلِ حركةِ الهمزةِ إلى الساكنِ قبلَها ، وقُرِئَ شاذاً : « علَّ هِلَّة » وتوجيهُها أنه نَقَلَ حركةَ همزة « أهلة » إلى لامِ التَّعريفِ ، وأدغم نونَ « عن » في لامَ التعريف لسقوطِ همزةِ الوصلِ في الدَّرْج ، وفي ذلك اعتدادٌ بحركةِ الهمزةِ المنقولةِ وهي لغةُ مَنْ يقول : « لَحْمَر » من غيرِ همزةِ وصلٍ .

وإنما جُمِعَ الهلالُ وإنْ كان مفرداً اعتباراً باختلافِ أزْمَانِهِ ، قالوا من حيث كونُهُ هلالاً في شهرٍ غيرُ كونِهِ هلالاً في

---

(١) انظر البحر المحيط (٢/٥٦) .

آخرَ . والهلالُ هذا الكوكبُ المعروفُ . واختَلَفَ اللغويون : إلى متى يسمى هِلالاً ؟ فقال الجمهورُ : يُقال له : هلالٌ لِلَيْلَتَيْنِ ، وقيل : لثلاثٍ ، ثم يكونُ قمراً . وقال أبو الهيثم[1] : « يُقال له هلالٌ لليلتَيْن من أول الشهر ولَيْلَتين من آخره وما بينهما قمرٌ » . وقال الأصمعي : « يقال له هلالٌ إلى أن يُحَجِّرَ ، وتحجيرُه أن يستديرَ له كالخيطِ الرقيق » ، ويُقال له بَدْرٌ من الثانيةَ عشرةَ إلى الرابعةَ عشرةَ ، وقيل : «يُسَمَّى هلالاً إلى أن يَبْهَرَ ضَوؤُه سوادَ الليل ، وذلك إنَّما يكونُ في سبعِ ليالٍ » ، والهلالُ يكونُ اسماً لهذا الكوكبِ ، ويكونُ مصدراً ، يقال : هَلَّ الشهرُ هلالاً . ويقال : أُهِلَّ الهلالُ واسْتُهِلَّ مبنياً للمفعولِ وأَهْلَلْناه واسْتَهْلَلْناهُ ، وقيل : يقال : أَهَلَّ واسْتَهَلَّ مبنياً للفاعلِ وأنشد :

٨٦٩ - وَشَهْرٌ مُسْتَهِلٌ بَعْدَ شَهْرٍ وَحَوْلٌ بَعْدَهُ حَوْلٌ جَدِيدُ[2]

وسُمِّي هذا الكوكبُ هلالاً لارتفاعِ الأصواتِ عند رؤيتِهِ ، وقيل : لأنه من البيانِ والظهورِ ، أي : لظهورِهِ وقتَ رؤيتِهِ بعد خَفائِهِ ، ولذلك يُقال : تَهَلَّلَ وَجْهُهُ : ظَهَرَ فيه بِشْرٌ وسرورٌ وإنْ لم يَكُنْ رفَعَ صوتَه . . . ومنه قول تأبَّط شرّاً :

٨٧٠ - وَإِذَا نَظَرْتَ إِلَى أَسِرَّةِ وَجْهِهِ بَرَقَتْ كَبَرْقِ الْعَارِضِ الْمُتَهَلِّلِ[3]

وقد تقدَّم أن الإهلال الصراخُ عند قوله : ﴿ وما أُهِلَّ لغيرِ اللَّهِ به ﴾[4] . وفِعال المضعَّفُ يَطَّردُ في تكسيرِه أَفْعِلة كأَهِلَّة ، وشَذَّ فيه فِعَل كقولهم : عِنَن وحِجَج في : عِنَان وحِجاج .

وقَدَّر بعضُهم مضافاً قبلَ « الأهِلَّة » أي : عَنْ حكمِ اختلافِ الأهِلَّة لأن السؤال عن ذاتِها غيرُ مفيدٍ ، ولذلك أُجيبوا بقوله : « قل هي مواقيتُ » وقيل : إنهم لَمَّا سألوا عن شيء قليلٍ الجَدْوى أُجيبوا بما فيه فائدةٌ ، وعَدَلَ عن سؤالِهم إذ لا فائدة فيه ، وعلى هذا فلا يُحْتاجُ إلى تقديرِ مضافٍ .

و « للناسِ » متعلِّقٌ بمحذوفٍ ، لأنه صفةٌ لـ « مواقيت » أي : مواقيتُ كائنةٌ للناس . والمواقيتَ : جَمْعُ ميقات ، رَجَعَت الواوُ إلى أصلها إذ الأصلُ : مِوْقات من الوقت ، وإنما قُلِبت ياء لكسرِ ما قبلها ، فلمّا زَالَ موجبُه في الجمعِ رُدَّت واواً ، ولا يَنْصَرِفُ لأنه بزنةِ مُنْتهى الجموعِ . والميقات منتهى الوقت .

قوله : ﴿ **والحَجِّ** ﴾ عطفٌ على « الناس » ، قالوا : تقديرُه : ومواقيتُ الحَجِّ ، فحذف الثاني اكتفاءً بالأول ، ولمَّا كانَ الحجُّ مِنْ أعظمِ ما تُطْلَبُ مواقيتُه وأشهرُه بالأهِلَّة أُفْرِد بالذِّكر ، وكأنه تخصَّص بعد تعميم ، إذ قولُه : « مواقيتُ للناسِ » ليس المعنى لذواتِ الناسِ ، بل لا بُدَّ من مضافٍ أي : مواقيتُ لمقاصدِ الناسِ المحتاجِ فيها للتأقيتِ ، ففي الحقيقة ليس معطوفاً على الناسِ ، بل على المضافِ المحذوفِ الذي ناب « الناس » منابَه في الإعراب .

وقرأ الجمهورُ « الحج » بالفتح في جميعِ القرآنِ إلا حمزةَ والكسائي وحفصاً عن عاصم فقرأوا ﴿حِجُّ البيت﴾[5] بالكسر ، وقرأ الحسن وابن أبي إسحاق بالكسر في جميعِ القرآن ، وهل هما بمعنى واحدٍ أو مختلفان ؟ قال سيبويه : « هما مصدران » فالمفتوحُ كالرَّدِّ والشدِّ ، والمكسورُ كالذِّكر ، وقيل : بالفتحِ هو مصدرٌ ، وبالكسرِ هو اسمٌ .

---

(١) أبو الهيثم الرازي كان إماماً لغوياً أدرك العلماء وأخذ عنهم وتصدر بالرّيّ للإفادة مات سنة ست وسبعين ومائتين انظر البغية (٢/ ٣٢٩) .

(٢) البيت من شواهد البحر (٢/ ٥٩) ، وهو في اللسان «هلل» .

(٣) البيت لأبي كبير الهذلي انظر ديوان الهذليين (٢/ ٩٤) ، القرطبي (٢/ ٣٤٢) .

(٤) سورة البقرة ، آية (١٧٣) .

(٥) سورة آل عمران ، آية (٩٧) .

قوله : ﴿ وليسَ البرُّ بأنْ تأتُوا ﴾ كقوله : ﴿ ليس البرَّ أنْ تُوَلُّوا ﴾[١] وقد تقدَّم ؛ إلا أنَّه لم يُخْتلف هنا في رفع « البر » ، لأنَّ زيادةَ الباءِ في الثاني عَيَّنت كونَه خبراً ، وقد تقدَّم لنا أنها قد تُزادُ في الاسم ولا حاجة إلى إعادة ما تقدَّم .

وقرأ أبو عمرو وحفص وورش « البُيوت » و « بُيوت » بضمِّ الباء وهو الأصلُ ، وقرأ الباقون بالكسرِ لأجلِ الياء ، وكذلك في تصغيره ، ولا يُبالَى بالخروجِ من كسرٍ إلى ضمٍ لأنَّ الضمةَ في الياءِ ، والياءُ بمنزلة كسرتين فكانت الكسرةُ التي في الباء كأنها وَلِيَتْ كسرةً ، قاله أبو البقاء .

و ﴿ مِنْ ﴾ في قولِه : ﴿ مِنْ ظهورِها ﴾ و « من أبوابها » متعلقةٌ بالإتيان ومعناها ابتداءُ الغاية . والضميرُ في « ظهورها » و « أبوابِها » للبيوتِ ، وجِيء به كضميرِ المؤنثةِ الواحدةِ لأنه يجوزُ فيه ذلك .

قوله : ﴿ ولكنَّ البرَّ مَنِ اتَّقى ﴾ كقوله : ﴿ ولكنَّ البرَّ مَنْ آمن ﴾[٢] سواءً بسواء . ولمَّا تقدَّم جملتانِ خبريتان ، وهما : « وليس البرُّ » « ولكن البرَّ مَنِ اتقى » عُطِف عليهما جملتان أمريتان ، الأولى للأولى ، والثانية للثانية ، وهما : « وأْتُوا البيوت » « واتَّقوا الله » . وفي التصريح بالمفعول في قوله : « واتقوا الله » دلالةٌ على أنه محذوفٌ من اتقى ، أي : اتقى الله .

وَقَٰتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوٓا۟ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْمُعْتَدِينَ ﴿١٩٠﴾ وَٱقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ وَأَخْرِجُوهُم مِّنْ حَيْثُ أَخْرَجُوكُمْ ۚ وَٱلْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ ٱلْقَتْلِ ۚ وَلَا تُقَٰتِلُوهُمْ عِندَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ حَتَّىٰ يُقَٰتِلُوكُمْ فِيهِ ۖ فَإِن قَٰتَلُوكُمْ فَٱقْتُلُوهُمْ ۗ كَذَٰلِكَ جَزَآءُ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿١٩١﴾ فَإِنِ ٱنتَهَوْا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١٩٢﴾ وَقَٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ ٱلدِّينُ لِلَّهِ ۖ فَإِنِ ٱنتَهَوْا۟ فَلَا عُدْوَٰنَ إِلَّا عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٩٣﴾ ٱلشَّهْرُ ٱلْحَرَامُ بِٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ وَٱلْحُرُمَٰتُ قِصَاصٌ ۚ فَمَنِ ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَٱعْتَدُوا۟ عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلْمُتَّقِينَ ﴿١٩٤﴾

قوله تعالى : ﴿ في سبيل الله ﴾ : متعلِّقٌ بقاتِلوا ، على أحد معنيين : إمَّا أن تقدِّر مضافاً ، أي في نصرةِ سبيلِ الله ، والمرادُ بالسبيلِ : دينُ الله ، لأنَّ السبيلَ في الأصلِ الطريقُ ، فتُجُوِّز به عن الدينِ ، لَمّا كان طريقاً إلى الله ، وإمَّا أن تُضَمِّن « قاتلوا » معنى بالِغوا في القتالِ في نصرةِ دينِ الله . والذين يقاتلونكم « مفعولُ » قاتلوا .

قوله تعالى : ﴿ حيث ثَقِفْتُموهم ﴾ : « حيث » منصوبٌ بقوله : « اقتلوهم » ، و « ثَقِفْتُموهم » في محلِّ خفضٍ بالظرف ، وثَقِفْتموهم أي : ظَفِرْتم بهم ، ومنه : « رجلٌ ثقيف » : أي سريعُ الأخذ لأقرانِه ، قال :

٨٧١ ـ فَإِمَّا تَثْقَفُونِي فَاقْتُلُونِي ... فَمَنْ أَثْقَفْ فَلَيْسَ إِلَى خُلُودِ[٣]

وثَقِفَ الشيءَ ثقافةً إذا حَذَفَه ، ومنه الثقافةُ بالسّيف ، وثَقِفْتُ الشيء قَوَّمْتُه ومنه الرماح المُثَقَّفة ، قال الشاعر :

٨٧٢ ـ ذَكَرْتُكِ وَالْخَطِيُّ يَخْطِرُ بَيْنَنَا ... وَقَدْ نَهِلَتْ مِنَّا الْمُثَقَّفَةُ السُّمْرُ[٤]

---

(١) سورة البقرة ، آية (١٧٧) .
(٢) سورة البقرة ، آية (١٧٧) .
(٣) البيت من شواهد الكشاف (١/ ٢٣٦) .
(٤) البيت لأبي عطاء السندي انظر الحماسة (١/ ٦٦) ، المغني (٢/ ٤٢٦) ، شرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٦٧) ، البحر (١/ ٥٩) .

قوله : ﴿ مِنْ حيث ﴾ متعلَقٌ بما قبله ، وقد تُصرف في « حيث » بجَرِّها بمِنْ كما جُرَّت بالباء وفي ، وبإضافة « لدى » إليها . و « أَخْرجوكم » في محلِّ جرٍّ بإضافتها إليه . ولم يذكر « للفتنة » ولا « للقتل » ـ وهما مصدران ـ فاعلاً ولا مفعولاً ، إذ المراد إذا وُجِدَ هذان ، من أيِّ شخص كان بأي شخصٍ كان ، وقد تقدَّم أنه يجوز حَذْفُ الفاعلِ مع المصدر .

قوله : ﴿ ولا تُقاتِلوهم ﴾ قرأ الجمهورُ الأفعالَ الثلاثة : « ولا تُقاتلوهم حتى يقاتِلوكم ، فإنْ قاتلوكم » بالألف من القتال ، وقرأها حمزة والكسائي من غير ألف من القتل . فأما قراءة الجمهور فهي واضحةٌ لأنها نَهْيٌ عن مقدِّمات القتل ، فدلالتها على النهي عن القتل بطريقِ الأَوْلى . وأمّا قراءةُ الأخوين ففيها تأويلان ، أحدُهما : أن يكونَ المجازُ في الفعل ، أي : ولا تأخذوا في قتلهم حتى يأخذوا في قَتْلكم . ومنه ﴿ قُتِل معه ربِّيُّون ﴾[1] ثم قال : ﴿ فما وَهَنوا ﴾ أي ما وَهَن مَنْ بقيَ منهم ، وقال الشاعر :

٨٧٣ ـ فَإِنْ تَقْتُلُونَا نُقَتِّلْكُمُ وإِنْ تَفْصِدُوا الدَّمَّ نَفْصِدِ[2]

أي : فإنْ تقتلوا بعضنا . وأَجْمَعوا على « فاقتلوهم » أنَّه من القتل ، وفيه بشارةٌ بأنهم إذا فعلوا ذلك فإنهم مُتَمَكِّنون منهم بحيثُ إنكم أَمَرْتُم بقتلِهم لا بقتالِهم لنصرتِكم عليهم وخُذْلانِهم ، وهي تؤيِّد قراءةَ الأخوينِ ، ويؤيِّدُ قراءةَ الجمهورِ : ﴿ وقاتِلوا في سبيل الله ﴾ .

و « عند » منصوبٌ بالفعل قبله . و « حتى » متعلقةٌ به أيضاً غايةٌ له بمعنى « إلى » ، والفعلُ بعدها منصوبٌ بإضمار « أَنْ » كما تقرَّر . والضميرُ في « فيه » يعودُ على « عند » ، إذ ضميرُ الظرفِ لا يتعدَّى إليه الفعلُ إلا بـ « في » ، لأنَّ الضميرَ يَرُدُّ الأشياءَ إلى أصولِها ، وأصلُ الظرفِ على إضمارِ « في » اللهم إلا أَنْ يُتَوَسَّعَ في الظرفِ فَيَتعدَّى الفعلُ إلى ضميره مِنْ غيرِ « في »، لا يُقال : « الظرف ليس حكمه حكمَ ظاهره ، ألا ترى أنَّ ضميرَه يُجَرُّ بفي وإن كان ظاهرُه لا يجوزُ ذلك فيه . ولا بدَّ مِنْ حذفٍ في قوله : ﴿فإنْ قاتلوكم فاقتلوهم﴾ أي : فإنْ قاتلوكم فيه فاقتلوهم فيه ، فَحَذَفَ لدلالةِ السياقِ عليه .

قوله : ﴿ كذلك جزاءُ ﴾ فيه وجهان ، أحدُهما : أنَّ الكافَ في محلِّ رفعٍ بالابتداءِ ، و « جزاءُ الكافرين » خبرُه ، أي : مثلُ ذلك الجزاءِ جزاؤهم ، وهذا عند مَنْ يرى أن الكافَ اسمٌ مطلقاً ، وهو مذهبُ الأخفش . والثاني : أن يكونَ « كذلك » خبراً مقدماً ، و « جزاءُ » مبتدأ مؤخراً ، والمعنى : جزاءُ الكافرين مثلُ ذلك الجزاءِ وهو القتلُ . و « جزاءُ » مصدرٌ مضافٌ لمفعولِه أي : جزاءُ الله الكافرين . وأجاز أبو البقاء أن يكونَ « الكافرين » مرفوعَ المحلِّ على أن المصدرَ مقدرٌ من فعلٍ مبنيٍّ للمفعولِ ، تقديرُه : كذلك يُجْزى الكافرون ، وقد تقدَّم لنا في ذلك خلافٌ .

ومتعلق الانتهاء محذوف ؛ أي : عن القتال . وانتهى « افتعل » من النهي ، وأصلُ انتهَوا : انتهَيُوا ، فاستُثْقِلَت الضمةُ على الياءِ فَحُذِفَتْ . التقى ساكنان فَحُذِفَتِ الياءُ لالتقاءِ الساكنين ، أوتقول : تَحَرَّكَتِ الياءوانفتحَ ماقبلَها فَقُلِبَت ألفاً ، فالتقى ساكنان ، فَحُذِفَتِ الألفُ وبَقِيَتِ الفتحة تَدُلُّ عليها .

قوله تعالى : ﴿ حتى لا تكونَ ﴾ : يجوزُ في « حتى » أن تكونَ بمعنى كي ، وهو الظاهرُ ، وأن تكونَ بمعنى

---

(١) سورة آل عمران ، آية (١٤٦) .

(٢) البيت من شواهد البحر (٢/٦٧) .

إلى ، وأنْ مضمرةٌ بعدَها في الحالين . و « تكونُ » هنا تامةٌ و « فتنةٌ » فاعلٌ بها ، وأمَّا « ويكونَ الدينُ لله » فيجوزُ أن تكونَ تامةً أيضاً ، وهو الظاهرُ ، ويتعلَّقُ « لله » بها ، وأن تكونَ ناقصةً و « لله » الخبرَ ، فيتعلَّقُ بمحذوفٍ أي : كائناً لله . و « إلَّا على الظالمين » في محلِّ رفعٍ خبرُ « لا » التبرئةِ ، ويجوزُ أن يكونَ خبرُها محذوفاً تقديرُه : لا عدوانَ على أحد ، فيكونُ « إلا على الظالمين » بدلاً على إعادةِ تكرارِ العامل . وهذه الجملةُ وإنْ كانَتْ بصورةِ النفي فهي في معنى النهي ، لئلا يلزم الخُلْفُ في خبره تعالى ، والعربُ إذا بالَغَتْ في النهي عن الشيء أَبْرَزَتْه في صورةِ النفي المَحْضِ كأنه ينبغي ألَّا يوجدَ البتةَ فَدَلُّوا على هذا المعنى بما ذكرْتُ لك ، وعكسُه في الإثباتِ إذا بَالَغُوا في الأمرِ بالشيءِ أبرزوه في صورة الخبرِ نحو : ﴿ والوالداتُ يُرْضِعْن ﴾[1] وسيأتي .

قوله تعالى : ﴿ **الشهرُ الحرامُ بالشهرِ** ﴾ مبتدأٌ خبرُه الجارُّ بعده ، ولا بُدَّ من حَذْفِ مضافٍ تقديرُه : انتهاكُ حرمةِ الشهرِ الحرام بانتهاكِ حرمةِ الشهرِ . والألفُ واللامُ في الشهر الأول والثاني للعهد ، لأنهما معلومان عند المخاطبين ، فإنَّ الأولَ ذو القعدة من سنة سبع ، والثاني من سنة ست .

وقرىء : ﴿ **والحُرْمات** ﴾ بسكون الراء ، ويُعْزى للحسن ، وقد تقدَّم أنَّ جمعُ فُعْلَة بشروطِها يجوزُ فيه ثلاثةُ أوجه : هذان الاثنانِ وفَتْحُ العين ، عند قوله ﴿ في ظلماتٍ ﴾[2] .

قوله : ﴿ **فَمَنِ اعتدى** ﴾ يجوزُ في « مَنْ » وجهان :

أحدُهما : أن تكونَ شرطيةً وهو الظاهرُ فتكونُ الفاء جواباً .

والثاني : أن تكونَ موصولةً فتكونَ الفاءُ زائدةً في الخبر ، وقد تقدَّم لذلك نظائر .

قوله : ﴿ **بمثلِ ما اعتدى** ﴾ في الباء قولان :

أحدُهما : أن تكونَ غيرَ زائدةٍ ، بل تكونُ متعلقةً باعتدوا ، والمعنى : بعقوبةٍ مثلِ جنايةِ اعتدائِه .

والثاني : أنها زائدةٌ أي : مثلَ اعتدائه ، فتكون : إمّا نعتاً لمصدرٍ محذوف أي : اعتداء مماثلاً لاعتدائه ، وإمَّا حالاً من المصدرِ المحذوفِ كما هو مذهبُ سيبويه أي : فاعتدوا الاعتداء مُشْبِهاً اعتداءَه . و « ما » يجوزُ أن تكونَ مصدريةً فلا تفتقر إلى عائدٍ ، وأنْ تكونَ موصولةً فيكونُ العائدُ محذوفاً ، أي : مثلَ ما اعتدى عليكم به ، وجاز حذفُه لأنَّ المضافَ إلى الموصول قد جُرَّ بحرفٍ جُرَّ به العائدُ واتَّحد المتعلَّقان .

وَأَنفِقُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ ۛ وَأَحْسِنُوٓا۟ ۛ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿١٩٥﴾ وَأَتِمُّوا۟ ٱلْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَّهِ ۚ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْىِ ۖ وَلَا تَحْلِقُوا۟ رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ ٱلْهَدْىُ مَحِلَّهُۥ ۚ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِۦٓ أَذًى مِّن رَّأْسِهِۦ فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ ۚ فَإِذَآ أَمِنتُمْ فَمَن تَمَتَّعَ بِٱلْعُمْرَةِ إِلَى ٱلْحَجِّ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْىِ ۚ فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ فِى ٱلْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ ۗ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ ۗ ذَٰلِكَ لِمَن لَّمْ يَكُنْ أَهْلُهُۥ حَاضِرِى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴿١٩٦﴾

(١) سورة البقرة ، آية (٢٣٣) .

(٢) سورة البقرة ، آية (١٧) .

قوله تعالى : ﴿ ولا تُلْقُوا بأيديكم ﴾ : في هذه الباء ثلاثة أوجه :

أحدُها : أنها زائدةٌ في المفعول به لأن « ألقى » يتعدَّى بنفسه ، قال تعالى : ﴿ فَأَلْقى موسى عصاه ﴾[١] ، وقال :

٨٧٤ - حتى إذا أَلْقَتْ يداً في كافِرٍ ... وأَجَنَّ عَوْراتِ الثغورِ ظلامُها[٢]

فزيدت الباءُ في المفعولِ كما زيدت في قوله :

٨٧٥ - وَأَلْقى بِكَفَّيْهِ الْفَتى اسْتِكَانَةً ... مِنَ الْجُوعِ وَهْناً مَا يَمُرُّ وَمَا يَحْلُو[٣]

وهذا قولُ أبي عبيدة ، وإليه ميلُ الزمخشري ، قال : « والمعنى : ولا تُقبضوا التهلكة أيديكم ؛ أي : لا تَجْعلوها آخذةً بأيديكم مالكةً لكم » إلا أنه مردودٌ بأنَّ زيادةَ الباءِ في المفعولِ لا تَنْقاسُ ، إنما جاءتْ في الضرورة كقوله :

٨٧٦ - .... سُودُ المَحَاجِرِ لاَ يَقْرَأْنَ بِالسُّوَرِ[٤]

الثاني : أنها متعلقةٌ بالفعلِ غيرُ زائدةٍ ، والمفعولُ محذوفٌ ، تقديرُه : ولا تُلْقوا أنفسكم بأيديكم ، ويكون معناها السبب كقولِك : لا تُفْسِدْ حالَك برأيك .

الثالث : أن يضمَّن « ألقى » معنى ما يتعدَّى بالباء ، فيُعدَّى تعديته ، فيكونُ المفعول به في الحقيقة هو المجرورَ بالباء تقديره : ولا تُفْضوا بأيديكم إلى التهلكة ، كقولك : أَفْضَيْتُ بجَنْبي إلى الأرضِ أي : طَرَحْتُه على الأرض ، ويكونُ قد عَبَّرَ بالأيدي عن الأنفس ، لأنَّ بها البطشَ والحركةَ ، وظاهرُ كلام أبي البقاء فيما حكاه عن المبرد أن « ألقى » يتعدَّى بالباء أصلاً من غيرِ تضمينٍ ، فإنه قال : « وقال المبرد : ليست بزائدةٍ بل هي متعلقةٌ بالفعلِ كمَرَرْتُ بزيدٍ والأوْلىٰ حَمْلُه على ما ذَكَرْتُ » .

والتَّهْلُكَةُ : مصدرٌ بمعنى الهَلاكِ ، يُقال : هَلَكَ يَهْلِكُ هُلْكاً وهَلاكاً وهَلْكاءَ على وزنِ فَعْلاء ومَهْلكاً ومَهْلكة مثلثَ العين وتَهْلُكَة . وقال الزمخشري : « ويجوزُ أن يقال : أصلُها التَّهلِكة بكسر اللام كالتَّجْرِبة ، على أنه مصدرٌ من هلَّك ـ يعني بتشديد اللامِ ـ فَأُبْدِلَتِ الكسرةُ ضمة كالجِوار والجُوار » .

ورَدَّ عليه الشيخ[٥] بأنَّ فيه حَمْلاً على شاذ ودَعْوى إبدالٍ لا دليل عليها ، وذلك أنه جَعَله تَفْعِلة بالكسر مصدرَ فَعَّل بالتشديد ، ومصدرُه إذا كان صحيحاً غيرَ مهموزٍ على تَفْعيل ، وتَفْعِلة فيه شاذٌّ . وأمَّا تنظيرُه له بالجِوار والجُوار فليس بشيء ، لأن الضمَّ فيه شاذٌّ ، فالأولى أن يقال : إنَّ الضمَّ أصلٌ غيرُ مُبْدَلٍ من كسر . وقد حكى سيبويه مِمَّا جاء من المصادر على ذلك التَّضُرَّة والتَّسُرَّة . قال ابن عطية : « وقرأ الخليل التَّهْلِكة بكسر اللام وهي تَفْعِلة من هَلَّك بتشديد اللام » وهذا يُقَوِّي قولَ الزمخشري .

---

(١) سورة الشعراء ، آية (٤٥) .

(٢) البيت للبيد انظر ديوانه (٣١٦) ، وهو من شواهد البحر (٢/ ٧١) .

(٣) البيت من شواهد البحر (٢/ ٧١) .

(٤) تقدم .

(٥) انظر البحر المحيط (٢/ ٥٩) .

وزعم ثعلب أن « تَهْلُكَة » لا نظير لها ، وليس كذلك لما حكى سيبويه . ونظيرها من الأعيان على هذا الوزن : التَّنْفُلة والتنصُبة .

والمشهورُ أنه لا فرقَ بين التَّهْلُكة والهَلاك ، وقال قومٌ : التَّهْلُكَة : ما أمكن التحرُّزُ منه ، والهَلاكُ ما لا يمكن . وقيل : هي نفسُ الشيء المُهْلِك . وقيل : هي ما تَضُرُّ عاقبتُه . والهمزة في « ألقى » للجَعْلِ على صفة نحو : أَطْرَدْتُه أي : جعلتُه طريداً بقوة فيه ليست للتعدية لأنَّ الفعلَ متعدٍّ قبلَها ، فمعنى أَلْقيتُ الشيء جَعَلْتُه لُقَى فهو فُعَل بمعنى مَفْعول ، كما أن الطريد فَعِيل بمعنى مفعول ، كأنه قيل : لا تَجْعلوا أنفسكم لُقَى إلى التهلُكَة .

قوله تعالى : ﴿ **والعُمْرةَ لله** ﴾ : الجمهورُ على نصب « العمرة » على العطفِ على ما قبلها و « لله » متعلقٌ بأتِمُّوا ، واللامُ لامُ المفعولِ من أجله . ويجوزُ أن تتعلَّق بمحذوف على أنها حالٌ من الحج والعمرة ، تقديره : أتِمُّوها كائنين لله . وقرأ عليّ وابن مسعود وزيد بن ثابت : « والعمرةُ » بالرفع على الابتداء . و « لله » الخبر ، على أنها جملةٌ مستأنفةٌ .

قوله : ﴿ **فما اسْتَيْسَر** ﴾ ما موصولةٌ بمعنى الذي ، ويَضْعُفُ جَعْلُها نكرةً موصوفةً ، وفيها ثلاثةُ أقوالٍ :

أحدُها : أنها في محلِّ نصبٍ أي : فَلْيُهْدِ أو فلينْحَر ، وهذا مذهبُ ثعلب .

والثاني : ويُعْزى للأخفش أنه مبتدأ والخبرُ محذوفٌ تقديرُه : فعليه ما استَيْسر .

والثالث : أنه خبرُ مبتدأ محذوفٍ تقديرُه : فالواجبُ ما استَيْسر واستَيْسر هنا بمعنى يَسَر المجرد كصَعُب واستصعَبَ وغَنِيَ واستغنى ، ويجوزُ أن يكون بمعنى تَفَعَّل نحو : تكبَّر واستكبر ، وتَعَظَّم واستعظم . وقد تقدَّم ذلك في أولِ الكتاب .

والحَصْرُ : المَنْعُ ، ومنه قيل للمَلِك : الحَصِير ، لأنه ممنوعٌ من الناس ، وهل حُصِر وأُحْصِر بمعنى أو بينهما فرقٌ ؟ خلافٌ بين أهلِ العلمِ . فقال الفراء والزجاج والشيباني[1] إنهما بمعنى ، يُقالان في المرضِ والعَدُوِّ جميعاً وأنشدوا :

٨٧٧ - وَمَا هَجْرُ لَيْلَى أَنْ تَكُونَ تَبَاعَدَتْ عَلَيْكَ وَلَا أَنْ أَحْصَرَتْكَ شُغُولُ[2]

وفَرَّق بعضُهم ، فقال الزمخشري : يقال : أُحْصِر فلانٌ إذا معه أمرٌ من خوف أو مرض أو عجز ، قال تعالى : ﴿الذين أُحْصِروا في سبيل الله﴾[3] ، وقال ابن ميادة : « وما هَجْرُ ليلى أن تكون تباعَدَتْ » ، وحُصِر إذا حبسه عدوٌّ أو سجن ، هذا هو الأكثرُ في كلامهم ، وهما بمعنى المنع في كل شيء مثل : صَدَّه وأصدَّه ، وكذلك الفراء والشيباني ، ووافقه ابن عطية أيضاً فإنه قال : « والمشهورُ من اللغة : أُحْصِر بالمرضِ وحُصِر بالعَدُوِّ . وعكس ابن فاس في « مجمله » فقال : « حُصِر بالمرض وأُحْصِر بالعَدُوّ » وقال ثعلب : « حُصِر في الحَبْسِ أقوى من أُحْصِر » ، ويقال :

---

(١) إسحاق بن مِرار أبو عمرو الشيباني الكوفيّ قال الأزهري وكان يعرف بأبي عمرو الأحمر وليس من شيبان ، بل أدّب أولاداً منهم فنسب إليهم توفي سنة ٢٥٦ هـ البغية (١/ ٤٣٩ - ٤٤٠).

(٢) البيت لابن ميادة ذكره ابن منظور في اللسان حصر ، الكشاف (١/ ٢٣٩) .

(٣) سورة البقرة ، آية (٢٧٣) .

حَصِرَ صدرُه أي : ضاق ؛ ورجل حَصِر : لا يبوحُ بسرِّه ، قال جرير :

٨٧٨ - وَلَقَدْ تَكَنَّفَني الوُشَاةُ فَصَادَفُوا حَصِراً بِسِرِّكِ يَا أُمَيْمَ حَصُورا[1]

والحَصيرُ معروفٌ لامتناعِ بعضه ببعض ، والحصير أيضاً الملِك كما تقدَّم لاحتجابه . قال لبيد :

٨٧٩ - ..... جِنٌّ لَدَى بَابِ الْحَصِيرِ قِيَامُ[2]

قوله : ﴿ من الهَدْي ﴾ فيه وجهان :

أحدُهما : أن تكونَ « مِنْ » تبعيضيةً ويكونَ محلُّها النصبَ على الحال من الضمير المستتر في « اسْتَيْسر » العائدِ على « ما » أي : حالَ كَوْنِهِ بعض الهَدْي .

والثاني : أن تكون « مِنْ » لبيانِ الجنس فتتعلَّقَ بمحذوفٍ أيضاً .

وفي الهَدْي قولان :

أحدُهما : أنه جمعُ هَدْيَة كجَدْي جمع جَدْيَة السَّرْج .

والثاني : أن يكونَ مصدراً واقعاً موقع المفعول أي : المُهْدَى ، ولذلك يقعُ للأفرادِ والجمعِ . قال أبو عمرو بن العلاء : « لا أعْرف لهذه اللفظة نظيراً » .

وقرأ مجاهد والزهري : « الهَدِيُّ » بتشديد الياء ، وفيها وجهان :

أحدهما : أن يكونَ جمع هَدِيَّة كمطيَّة ومَطايا وركيَّة ورَكايا .

والثاني : أن يكون فَعيلاً بمعنى مفعول نحو : قتيل بمعنى مَقْتُول .

و ﴿ مَحِلَّه ﴾ يجوز أَنْ يَكُونَ ظرفَ مكانٍ أو زمانٍ ، ولم يُقْرَأ إلاَّ بكسرِ الحاءِ فيما عَلِمْتُ إلاَّ أنه يجوزُ لغةً فتحُ حائِه إذا كان مكاناً . وفَرَّق الكسائي بينهما ، فقال : « المكسورُ هو الإحلالُ من الإحرامِ ، والمفتوحُ هو مكانُ الحلولِ من الإحصارِ » .

وقيل : ﴿منكم﴾ فيه وجهان :

أحدُهما : أن يكون في محلِّ نصبٍ على الحال من « مريضاً » ؛ لأنه في الأصل صفةٌ له ، فلمَّا قُدِّم عليه انتَصَبَ حالاً . وتكونُ « مِنْ » تبعيضيةً ، أي : فَمَنْ كان مريضاً منكم .

والثاني : أجازه أبو البقاء أن يكونَ متعلِّقاً بـ « مريضاً » .

قال الشيخ[3] : « وهو لا يكادُ يُعْقَلُ » . « وَمَنْ » يجوز أنْ تكونَ شرطيةً وأَنْ تكونَ موصولةً .

---

(١) البيت في ديوانه (٥٧٨) ، وهو من شواهد البحر (٢ / ٦٠) ، وذكره ابن منظور في اللسان «حصر» ، هكذا:
ولقد تسقَّطني الوشاةُ فصادفوا حَصِراً بسِّرِكِ يا أُمَيْمَ ضَنِينا

(٢) عجز بيت في ديوانه (٢٩٠) ، وصدره:
ومقامة غلب الرقاب كأنهم .....
وهو من شواهد البحر (٢ / ٦٠) .

(٣) انظر البحر المحيط (٢ / ٧٥) .

قوله : ﴿ أو به أذىً ﴾ يجوز أنْ يكونَ هذا من بابِ عَطْفِ المفرداتِ وأن يكون من بابِ عطفِ الجمل : أما الأولُ فيكونُ « به » هذا الجَارُّ والمجرورُ معطوفاً على « مريضاً » الذي هو خبر كان ، فيكون في محل نصب . ويكون « أذًى » مرفوعاً به على سبيلِ الفاعليةِ ، لأنَّ الجارَّ إذا اعتمد رَفَع الفاعل عند الكل ، فيصيرُ التقديرُ : فَمَنْ كان كائناً به أذى من رأسِهِ . وأما الثاني فيكونُ « به » خبراً مقدَّماً ، ومحلُّه على هذا رَفْعٌ ، وفي الوجهِ الأولِ كان نصباً ، و « أذًى » مبتدأٌ مؤخَّرٌ ، وتكونُ هذه في محلِّ نصبٍ لأنها عَطفٌ على « مريضاً » الواقع خبراً لكان ، فهي وإنْ كانَتْ جملةً لفظاً فهي في محلِّ مفردٍ ، إذ المعطوفُ على المفردِ مفردٌ ، لا يقال : إنه عاد إلى عطفِ المفرداتِ فيتَّحِدُ الوجهانِ لوضوحِ الفرقِ . وأجازوا أن يكونَ « أذى » معطوفاً على إضمارِ « كان » لدلالةِ « كانَ » الأولى عليها ، وفي اسمِ « كان » المحذوفَةِ حينئذ احتمالان ، أحدُهما : أن يكونَ ضميرَ « مَنْ » المتقدمة ، فيكونُ « به » خبراً مقدماً ، و « أذى » مبتدأ مؤخراً ، والجملةُ في محلِّ نصبٍ خبراً لكان المضمرةِ . والثاني : أن يكونَ « أذى » ، و « به » خبرَها ، قُدِّم على اسمِها .

وأجاز أبو البقاء أن يكونَ « أو به أذى » معطوفاً على « كان » ، وأَعْرَب « به » خبراً مقدماً متعلِّقاً بالاستقرارِ ، و « أذى » مبتدأ مؤخراً ، والهاءُ في « به » عائدةٌ على مَنْ . وهذا الذي قاله خَطَّأَهُ الشيخُ[1] فيه ، قال : « لأنه كان قد قَدَّمَ أن « مَنْ » شرطيةٌ ، وعلى هذا التقدير يكون خطأ ، لأن المعطوفَ على جملةِ الشرط شرطٌ ، والجملةُ الشرطيةُ لا تكونُ إلا فعليةً ، وهذه كما ترى جملةٌ اسميةٌ على ما قَرَّرَهُ ، فكيف تكونُ معطوفةً على جملةِ الشرطِ التي يجِبُ أن تكونَ فعليةً ؟ فإنْ قيل : فإذا جَعَلْنا « مَنْ » موصولةً فهل يَصِحُّ ما قاله من كونِ « به أذى » معطوفاً على « كان » ؟ فالجوابُ أنه لا يَصِحُّ أيضاً ؛ لأنَّ « مَنْ » الموصولةَ إذا ضَمِّنَتْ معنى اسم الشرطَ لزِمَ أن تكونَ صلتَها جملةَ فعليةَ أو ما هي في قوتها » . والباءُ في « به » يجوزُ فيها وجهان :

أحدُهما : أن تكونَ للإلصاق .

والثاني : أن تكونَ ظرفيةً .

قولُهُ : ﴿ مِنْ رَأْسِهِ ﴾ فيه وجهان :

أحدُهما : أنَّه في محلِّ رفع لأنه صفةٌ لأذى ، أي أذى كائنٌ من رأسِهِ .

والثاني : أن يتعلَّق بما يتعلَّقُ « به » من الاستقرارِ ، وعلى كلا التقديرين تكونُ « مِنْ » لابتداءِ الغاية .

قوله : ﴿ فَفِدْيَةٌ ﴾ في رفعها ثلاثةُ أوجهٍ :

أحدُها : أن تكونَ مبتدأً والخبرُ محذوفٌ ، أي : فعليه فديةٌ .

والثاني : أنْ تكونَ خبرَ مبتدأ محذوف أي : فالواجبُ عليه فديةٌ .

والثالثُ : أن يكونَ فاعلَ فعلٍ مقدَّر أي : فَتَجِبُ عليه فديةٌ . وقُرِىء شاذاً : « فَفِدْيَةً » نصباً ، وهي على إضمارِ فعلٍ أي : فَلْيُفْدِ فديةً . و « مِنْ صيام » في محلِّ رفعٍ أو نصبٍ على حسب القراءتين صفةً لـ « فدية » ، فيتعلَّقُ

---

(١) انظر البحر المحيط (٢/ ٧٥) .

بمحذوفٍ ، و « أو » للتخيير ، ولا بُدَّ مِنْ حَذْفِ فعلٍ قبلَ الفاء تقديرهُ : فَحَلَقَ فَفِدْيَة .

وقرأ الحسنُ والزهري « نُسْك » بسكون السين ، وهو تخفيفُ المضموم . والأذى مصدرٌ بمعنى الإيذاء وهو الألمُ ، يقال : آذاه يُؤْذِيه إيذاءً وأذى ، فكأنَّ الأذى مصدرٌ على حَذْفِ الزوائد أو اسمُ مصدرٍ كالعطاء اسم للإعطاء ، والنبات للإنبات .

وفي النُّسُك قولان :

أحدُهما : أنه مصدرٌ يقال : نَسَكَ ينسُك نُسْكاً ونُسُكاً بالضم ، والإسكان كما قرأه الحسن .

والثاني : أنه جمع نَسِيكة ، قال ابن الأعرابي : « النَّسيكة في الأصل سَبيكة الفضة ، وتُسَمَّى العبادةُ بها لأنَّ العبادة مُشْبِهَةٌ سبيكة الفِضَّة في صفائها وخُلوصِها من الآثام ، وكذلك سُمِّي العابدُ ناسكاً ، وقيل للذَّبيحة : « نَسِيكة » لذلك » .

قوله : ﴿ **فإذا أَمِنْتُم** ﴾ الفاءُ عاطفةٌ على ما تقدَّم ، و « إذا » منصوبةٌ بالاستقرار المحذوفِ ؛ لأنَّ التقديرَ : فعليه ما اسْتَيْسَرَ ، أي : فاستقرَّ عليه ما استيسر .

وقوله : ﴿ **فَمَنْ تَمَتَّع** ﴾ الفاءُ جوابُ الشرطِ بإذا ، والفاءُ في قولِهِ : « فما استيْسر » جوابُ الشرط الثاني . ولا نعلمُ خلافاً أنه يقعُ الشرطُ وجوابُهُ جواباً لشرطٍ آخرَ مع الفاء . وقد تقدَّم الكلامُ على « فما استَيْسَرَ » فأغنى عن إعادته .

قوله : ﴿ **فصيامُ** ﴾ في رفعِه الأوجهُ الثلاثةُ المذكورةُ في قولِهِ : « فَفِدْيَةٌ » . وقرىء « فصيام » نصباً ، على تقديرِ فَلْيَصُمْ ، وأُضيف المصدرُ إلى ظَرْفِهِ معنى ، وهو في اللفظِ مفعولٌ به على السَّعَةِ . و « في الحج » متعلقٌ بصيام . وقَدَّر بعضُهم مضافاً أي : في وقتِ الحَجِّ . ومنهم مَنْ قَدَّر مضافين ، أي : وقتَ أفعالِ الحَجِّ ، ومنهم مَنْ قَدَّره ظَرفَ مكانٍ أي : مكانَ الحج ، ويترتَّب على ذلك أحكامٌ .

قوله : ﴿ **وَسَبْعَةٍ** ﴾ الجمهورُ على جَرِّ « سبعة » عطفاً على ثلاثة . وقرأ زيد بن علي وابن أبي عبلة : « وسبعةً » بالنصب . وفيها تخريجان :

أحدهما : قاله الزمخشري وهو أن يكون عطفاً على محلِّ « ثلاثة » كأنه قيل : فصيامُ ثلاثة ، كقوله : ﴿ أو إطعامٌ في يومٍ ذي مَسْغَبة يتيماً ﴾[1] ، يعني أن المضافَ إليه المصدرُ منصوبٌ معنى بدليلِ ظهورِ عملِ المُنَوَّنِ النصبَ في « يتيماً » .

والثاني : أن ينتصبَ بفعلٍ محذوفٍ تقديرُه : « فَلْيَصُومُوا » ، قال الشيخ[2] : « وهذا مُتَعَيَّنٌ ، لأنَّ العطفَ على الموضعِ يُشْتَرَطُ فيه وجودُ المُحْرِزِ » يعني على مذهب سيبويه .

قوله : ﴿ **إذا رَجَعْتُمْ** ﴾ منصوبٌ بصيام أيضاً ، وهي هنا لِمَحْضِ الظرفِ ، وليس فيها معنى الشرط . لا يقال : يَلْزَمُ أن يعملَ عامِلٌ واحدٌ في ظرفي زمان ، لأنَّ ذلك جائزٌ مع العطفِ والبدلِ ، وهنا يكونُ عَطَفَ شيئين على شيئين ،

---

(١) سورة البلد ، آية (١٤) .

(٢) البحر المحيط (٢/ ٧٩) .

فَعَطَفَ « سبعةٍ » على « ثلاثة » وعطف « إذا » على « في الحج » .

وفي قوله « رَجَعْتُم » شيئان :

أحدُهما التفاتٌ .

والآخرُ الحَمْلُ على المعنى ، أمَّا الالتفاتُ : فإنَّ قبلَه « فَمَنْ تَمَتَّعَ فَمَنْ لَم يَجِدْ » فجاء بضمير الغَيْبَةِ عائداً على « مَنْ » ، فلو سيق هذا على نظم الأولِ لقيل : « إذا رجع » بضميرِ الغَيْبَةِ . وأمَّا الحملُ : فلأنه أتى بضميرِ جمعٍ اعتباراً بمعنى « مَنْ » ، ولو راعى اللفظَ لأفردَ ، فقال : « رَجَعَ » .

وقوله : ﴿ تلك عشَرَةٌ ﴾ مبتدأ وخبرٌ ، والمشارُ إليه هي السبعةُ والثلاثةُ ، ومميِّزُ السبعةِ والعشرةِ محذوفٌ للعلمِ به . وقد أثبت تاءَ التأنيثِ في العددِ مع حَذْفِ التمييزِ ، وهو أحسنُ الاستعمالَيْنِ ، ويجوزُ إسقاطُ التاءِ حينئذٍ ، وفي الحديث : « وأَتْبَعَهُ بستٍ من شوال »[1] ، وحكى الكسائي : « صُمْنَا من الشهرِ خمساً » .

وفي قوله : « تلك عَشَرَةٌ » ـ مع أن من المعلوم أن الثلاثةَ والسبعة عشرة ـ أقوالٌ كثيرةٌ لأهلِ المعاني ، منها قولُ ابن عرفة : « العرب إذا ذكرت عددين ، فمذهبُهم أن يُجملوهما » ، وحَسَّن هذا القولَ الزمخشري بأنّ قال : « فائدةُ الفَذْلَكَةِ في كل حساب أن يُعْلَمَ العددُ جملةً كما يُعْلَمُ تفصيلاً ، لِيُحْتَاط به من جهتين فيتأكَّد العِلمُ ، وفي أمثالهم « علمان خيرٌ من علم » . قال ابن عرفة : « وإنما تَفْعَلُ العربُ ذلك لأنَّها قليلةُ المعرفة بالحساب ، وقد جاء : « لا نَحْسُب ولا نكتُب »[2] ، وَوَرَدَ ذلك في أشعارِهم ، قال النابغة :

٨٨٠ - تَوَهَّمْتُ آيَاتٍ لَهَا فَعَرَفْتُهَا ... لِسِتَّةِ أَيَّامٍ وَذَا الْعَامُ سَابِعُ[3]

وقال الفرزدق :

٨٨١ - ثَلَاثٌ واثْنَتَانِ فَهُنَّ خَمْسٌ ... وَسَادِسَةٌ تَمِيلُ إِلَى شَمَامِ[4]

وقال الأعشى :

٨٨٢ - ثَلَاثٌ بِالْغَدَاةِ فَهُنَّ حَسْبِي ... وَسِتٌّ حِينَ يُدْرِكُنِي الْعِشَاءُ[5]
فَذَلِكَ تِسْعَةٌ فِي الْيَوْمِ رِيِّي ... وَشُرْبُ الْمَرْءِ فَوْقَ الرِّيِّ دَاءُ

وقال آخر :

٨٨٣ - فَسِرْتُ إِلَيْهِمُ عِشْرِينَ شَهْراً ... وَأَرْبَعَةً فَذَلِكَ حِجَّتَانِ[6]

وعن المبرد : « فتلك عشَرَةٌ : ثلاثةٌ في الحج وسبعةٌ إذا رجعتم فَقَدَّمَ وأخَّر » ، ومثله لا يَصِحُّ عنه . وقال ابن الباذش : « جيء بعشرة توطئةً للخبرِ بعدها ، لا أنها هي الخبرُ المستقلُّ بفائدةِ الإسناد كما تقول : « زيدٌ رجل صالح »

---

(١) أخرجه مسلم (٢/٨٢٢) ، كتاب الصيام (٢٠٤ ـ ١١٦٤) .
(٢) أخرجه البخاري (٤/١٥١) ، كتاب الصوم (١٩١٣) ، ومسلم (٢/٧٦١) ، كتاب الصيام (١٥/١٠٨٠) .
(٣) تقدم .
(٤) البيت في ديوانه (٨٣٥) ، المشكل (٢٤٣) ، وهو من شواهد البحر (٢/٧٩) ، الموشح (١١٤) ، مجمع البيان (١/٢٩١) ، اللسان (٦/٢٤٥) .
(٥) البيتان من شواهد البحر (٢/٧٩) .
(٦) البيت ذكره ابن منظور في اللسان م «عشر» .

يعني أن المقصودَ الإخبارُ بالصلاح ، وجيء برجلٍ توطئةً ، إذ معلومٌ أنه رجل . وقال الزجاج : « جَمَعَ العدَدَيْنِ لجوازِ أن يُظَنَّ أنَّ عليه ثلاثةً أو سبعةً ؛ لأنَّ الواوَ قد تقوم مَقامَ أو ، ومنه : ﴿ مَثْنَى وثُلَاثَ ورُبَاع ﴾[1] فأزال احتمالَ التخيير ، وهذا إنما يتمشَّى عند الكوفيين ، فإنهم يُقيمون الواوَ مُقامَ أو . وقال الزمخشري : « الواوُ قد تجيء للإباحةِ في قولِك : « جالس الحسنَ وابن سيرين » ألا ترى أنه لو جالَسَهما معاً أو أحدَهما كان ممتثلاً فَفُذْلِكَتْ نفياً لِتَوَهُّم الإباحة » .

قال الشيخ[2] : « وفيه نظرٌ لأنه لا تُتَوَهَّمُ الإباحة ، فإنَّ السياق سياقُ إيجاب ، فهو ينافي الإباحة ، ولا ينافي التخييرَ ، فإن التخييرَ يكون في الواجبات ، وقد ذكر النحويون الفرقَ بين التخييرِ والإباحةِ »[3] .

قوله : ﴿ ذلك لِمَنْ ﴾ « ذلك » مبتدأٌ ، والجارُّ بعدَه الخبرُ . وفي اللامِ قولان :

أحدُهما : أنَّها على بابِها ، أي ذلك لازمٌ لِمَنْ .

والثاني : أنها بمعنى على ، كقولِهِ : ﴿ أولئك عليهم لعنةُ الله ﴾[4] ، ولا حاجةَ إلى ذا . و « مَنْ » يجوز أن تكونَ موصولةً وموصوفةً . و « حاضري » خبرُ « يكن » وحُذِفَت نونُه للإضافة . و «شديدُ العقاب » من باب إضافةِ الصفةِ المشبهة إلى مرفوعها ، وقد تقدَّم أن الإضافة لا تكون إلا مِنْ نَصْبٍ ، والنصبُ والإضافةُ أبلغُ من الرفعِ ؛ لأن فيها إسنادَ الصفةِ للموصوفِ ثم ذكر مَنْ هي له حقيقةً ، والرفعُ إنما فيه إسنادُها لمَنْ هي له حقيقةً ، دونَ إسنادٍ إلى موصوف .

ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ ۚ فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ ٱلْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِى ٱلْحَجِّ ۗ وَمَا تَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ ۗ وَتَزَوَّدُوا۟ فَإِنَّ خَيْرَ ٱلزَّادِ ٱلتَّقْوَىٰ ۚ وَٱتَّقُونِ يَٰٓأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿١٩٧﴾

قوله تعالى : ﴿ الحَجُّ أشهرٌ ﴾ : « الحَجُّ » مبتدأ و « أشهرٌ » خبرهُ ، والمبتدأ والخبرُ لا بد أَنْ يَصْدُقَا على ذاتٍ واحدة ، و « الحَجُّ » فِعْلٌ من الأفعال ، و «أشهرُ » زمانٌ ، فهما غَيْران ، فلا بُدَّ من تأويل ، وفيه ثلاثةُ احتمالاتٍ :

أحدُهـا : أنه على حَذْف مضافٍ من الأول ، تقديره : أشهرُ الحجِّ أشهرٌ معلوماتٌ .

الثاني : الحَذْفُ من الثاني تقديرُه : الحَجُّ حَجُّ أشهرٍ ، فيكونُ حَذَفَ من كلٍّ واحدٍ ما أَثْبَتَ نظيرَهُ .

الثالث : أن تَجْعَلَ الحدثَ نفسَ الزمانِ مبالغةً ، ووجهُ المجازِ كونُهُ حالاً فيه ، فلما اتُّسِعَ في الظرفِ جُعِلَ نفسَ الحدثِ ، ونظيرُها : ﴿ وَحَمْلُهُ وفِصالُهُ ثَلاثُونَ شهراً ﴾[5] وإذا كان ظرفُ الزمانِ نكرةً مُخْبَراً به عن حَدَثٍ جاز فيه الرفعُ والنصبُ مطلقاً ، أي : سواءً كان الحدث مستوعباً للظرفِ أم لا ، هذا مذهبُ البصريين .

وأمَّا الكوفيون فقالوا : إنْ كانَ الحدثُ مستوعباً فالرفعُ فقط نحو : « الصومُ يومٌ » وإن لم يكن مستوعباً فهشام

---

(١) سورة النساء ، آية (٣) .

(٢) انظر البحر المحيط (٢ / ٨٠) .

(٣) التخيير وهي الواقعة بعد الطلب وقبل ما يمتنع فيه الجمع نحو «تزوجْ هنداً أو أختها» و «خذ من مالي ديناراً أو درهماً» .
والإباحة : وهي الواقعة بعد الطلب وقبل ما يجوز فيه الجمع نحو «جالس العلماء أو الزهاد» و «تعلم الفقه أو النحو» .
انظر مغني اللبيب (١/ ٦٢) .

(٤) سورة البقرة ، آية (١٦١) .

(٥) سورة الأحقاف ، آية (١٥) .

يلتزم رفعَه أيضاً نحو : « ميعادُك يومُ » والفراءُ يجيز نصبَهُ مثلَ البصريين ، وقد نُقِلَ عنه أنه مَنَع نصْبَ « أشهر » يعني في الآية لأنها نكرةٌ ، فيكونُ له في المسألة قولان ، وهذه المسألةُ بعيدةُ الأطرافِ تضُمُّها كتبُ النحويين . قال ابن عطية : « وَمَنْ قَدَّر الكلامَ : الحج في أشهر فيلزَمُهُ مع سقوطِ حرفِ الجر نصبُ الأشهر ، ولم يقرأ به أحدٌ » قال الشيخ[1] : « ولا يلزم ذلك ، لأنَّ الرفعَ على جهةِ الاتساعِ ، وإن كان أصلُهُ الجرَّ بفي » .

قوله : ﴿ فَمَنْ ﴾ : « مَنْ » يجوزُ فيها أن تكون شرطيةً ، وأنْ تكونَ موصولةً كما تقدَّم في نظائرها ، و « فيهن » متعلِّقٌ بـ « فَرَضَ » . والضميرُ في « فيهن » يعودُ على « أشهر » ، وجيء به كضمير الإناث لما تَقَدَّم مِنْ أنَّ جمعَ غير العاقلِ في القلَّةِ يُعامَل معاملةَ جمْعِ الإناثِ على الأفصحِ ، فلذلك جاء « فيهنّ » دون « فيها »، وهذا بخلافِ قولِهِ : ﴿ منها أربعةٌ حُرُم ﴾[2] لأنه هناك جمعُ كثرة .

قوله : ﴿ فلا رَفَثَ ﴾ الفاءُ : إمَّا جوابُ الشرطِ ، وإمَّا زائدةٌ في الخبرِ على حَسَبِ النحويين المتقدمين . وقرأ أبو عمرو وابن كثير بتنوين « رفث » و « فُسوق » ورفعِهما وفتحِ « جدال » ، والباقون بفتح الثلاثة ، وأبو جعفر - ويروى عن عاصم - برفع الثلاثة والتنوين ، والعطاردي بنصب الثلاثة والتنوين .

فأمَّا قراءة الرفع ففيها وجهان :

أظهرهُما : أنَّ « لا » ملغاةٌ وما بعدها رفعٌ بالابتداء ، وسَوَّغ الابتداء بالنكرةِ تقدُّم النفيِ عليها . و « في الحجّ » خبرُ المبتدأ الثالث ، وحُذِفَ خبرُ الأولِ والثاني لدلالةِ خبرِ الثالثِ عليهما ، أو يكونُ « في الحج » خبرَ الأول ، وحُذِفَ خبرُ الثاني والثالث لدلالةِ خبرِ الأولِ عليهما ، ويجوزُ أنْ يكونَ « في الحج » خبرَ الثلاثة . ولا يجوزُ أن يكونَ « في الحج » خبرَ الثاني ، وحُذِفَ خبرُ الأولِ والثالثِ لقُبْحِ مثل هذا التركيب ، ولتَأْدِيَتِهِ إلى الفَصْلِ .

والثاني : أن تكون « لا » عاملَةً عملَ ليس ، ولعملِها عملَها شروطٌ : تنكيرُ الاسم ، وألَّا يتقدَّم الخبرُ ولا ينتقض النفيُ ، فيكونُ « رفث » اسمَها وما بعدَه عطفٌ عليه ، « وفي الحجِّ » الخبرُ على حسَبِ ما تقدَّم من التقادير فيما قبلَه . وابنُ عطية جَزَمَ بهذا الوجهِ ، وهو ضعيفٌ لأنَّ إعمالَ « لا » عَمَلَ ليس لم يَقُمْ عليه دليلٌ صريحٌ ، وإنما أنشدوا أشياءَ محتملةً ، أنشد سيبويه :

٨٨٤ - مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا ... فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَاحُ[3]

وأنشد غيره :

٨٨٥ - تَعَزَّ فَلَا شَيْءٌ عَلَى الأَرْضِ بَاقِيَا ... وَلَا وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيَا[4]

وقول الآخر :

٨٨٦ - أَنْكَرْتُهَا بَعْدَ أَعْوَامٍ مَضَيْنَ لَهَا ... لَا الدَّارُ دَاراً وَلَا الْجِيرَانُ جِيرَانَا[5]

---

(١) انظر البحر المحيط (٢/٨٤) .

(٢) سورة التوبة ، آية (٣٦) .

(٣) البيت لسعد بن مالك وهو من شواهد الكتاب (١/٥٨) ، أمالي ابن الشجري (١/٢٨٢) ، الحماسة (١/٢٦٦) ، الهمع (١/١٢٥) ، شرح المفصل لابن يعيش (١/١٠٨) ، رصف المباني (١٦٦) ، الدرر (١/٩٧) ، اللسان «برح» .

(٤) تقدم .

(٥) البيت في شرح الحماسة (١/١٩١) ، الإنصاف (٢/٢٦) ، وهو من شواهد البحر (٢/٨٨) .

وأنشدَ ابنُ الشجري :

٨٨٧ - وحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لاَ أَنَا بَاغِياً سِوَاهَا وَلاَ فِي حُبِّهَا مُتَرَاخِيا[1]

والكلامُ في هذه الأبياتِ له موضعٌ غيرُ هذا .

وأمَّا مَنْ نَصَبَ الثلاثةَ منونةً فتخريجُها على أن تكونَ منصوبة على المصدرِ بأفعالٍ مقدرةٍ من بلفظِها ، تقديرُه : فلا يَرْفُثُ رَفَثاً ولا يَفْسُقُ فُسوقاً ولا يجادل جِدالاً ، وحينئذٍ فلا عمل للا فيما بعدها ، وإنما هي نافيةٌ للجمل المقدرة ، و « في الحجِّ » متعلِّقٌ بأيِّ المصادرِ الثلاثةِ شِئْتَ ، على أن المسألة من التنازعِ ، ويكونُ هذا دليلاً على تنازع أكثرَ مِنْ عاملين ، وقد يمكنُ أن يُقَال : إن هذه « لا » هي التي للتبرئةِ على مَذْهَبِ مَنْ يرى أنَّ اسمَها معربٌ منصوب ، وإنما حُذِفَ تنوينُه تخفيفاً ، فرجوعُ الأصلُ في هذه القراءة الشاذةِ كما روجع في قوله :

٨٨٨ - أَلاَ رَجُلاً جَزَاهُ اللَّهُ خَيْراً ..... [2]

وقد تقدَّم تحريرُ هذا المذهب .

وأمَّا قراءةُ الفتحِ في الثلاثةِ فهي « لا » التي للتبرئةِ . وهل فتحة الاسمِ فتحةُ إعرابٍ أم بناءٍ ؟ قولان ، الثاني للجمهورِ . وإذا بُني معها فهل المجموع منها ومن اسمِها في موضعِ رفعٍ بالابتداءِ ، وإن كَانَتْ عاملةً في الاسمِ النصبَ على الموضع ولا خبرَ لها ؟ أو ليس المجموعُ في موضعِ مبتدأ ، بل « لا » عاملةٌ في الاسمِ النصبَ على الموضعِ وما بعدها خبرٌ لـ « لا » ، لأنها أُجْرِيَتْ مُجْرى « أنَّ » في نصبِ الاسمِ ورفعِ الخبر ؟ قولان ، الأولُ قولُ سيبويه ، والثاني قولُ الأخفش . وعلى هذين المذهبين يترتَّب الخلافُ في قوله : « في الحج » فعلى مذهبِ سيبويه يكونُ في موضعِ خبرِ المبتدأ ، وعلى رأي الأخفش يكونُ في موضعِ خبرِ « لا » ، وقد تقدَّم ذلك أولَ الكتابِ ، وإنما أُعيدُ بعضَه تنبيهاً عليه .

وأمَّا مَنْ رفع الأوَّلَيْن وفتحَ الثالث : فالرفعُ على ما تقدَّم ، وكذلك الفتحُ ، إلا أنه ينبغي أَنْ يُتَنَبَّه لشيءٍ : وهو أنَّا إذا قلنا بمذهبِ سيبويه من كونِ « لا » وما بُني معها في موضعِ المبتدأ يكونُ « في الحج » خبراً عن الجميع ، إذ ليس فيه إلا عَطْفُ مبتدإٍ على مبتدأ . وأمّا على مذهبِ الأخفشِ فلا يجوز أن يكونَ « في الحج » إلا خبراً للمبتدأيْنِ أو خبراً لـ « لا » . ولا يجوزُ أن يكونَ خبراً للكلِّ لاختلافِ الطالبِ ، لأنَّ المبتدأ يَطْلُبه خبراً له ولا يطلبُه خبراً لها .

وإنما قُرِىء كذلك[3]، قال الزمخشري : « لأنهما حَمَلا الأوَّلَيْنِ على معنى النهي ، كأنه قيل : فلا يكونَنَّ رفثٌ ولا فسوقٌ ، والثالِثُ على معنى الإخبار بانتفاءِ الجدالِ ، كأنه قيل : ولا شكَّ ولا خلافَ في الحج » واستدلَّ على أنّ المنهيَّ عنه هو الرفثُ والفسوقُ دونَ الجدالِ بقولِه عليه السلام : « مَنْ حَجَّ فلم يَرْفُثْ ولم يَفْسُقْ »[4] وأنه لم يَذْكُرِ الجدالَ . وهذا الذي ذكره الزمخشري سبقه إليه صاحبُ هذه القراءة ، إلا أنه أفصحَ عن مرادِه ، قال أبو عمرو بن العلاء ـ أحد قارئيها ـ : الرفعُ بمعنى فلا يكونُ رفثٌ ولا فسوقٌ ؛ أَيْ شيءٌ يَخْرُج من الحَجِّ ، ثم ابتدأ النفيّ فقال :

---

(١) تقدم .
(٢) تقدم .
(٣) انظر الكشاف (١/٣٤٧) .
(٤) أخرجه البخاري (٣/٣٨٢) ، كتاب الحج (١٥٢١) ، ومسلم (٢/٩٨٣) ، كتاب الحج (٤٣٨ ـ ١٣٥٠) .

« ولا جدالَ » ، فأبو عمرو لم يجعل النفيَيْن الأوَّلَيْن نهياً ، بل تركهما على النفي الحقيقي ؛ فمِنْ ثَمَّ كان في قولِه هذا نظرٌ ؛ فإنَّ جملة النفي بلا التبرئةِ قد يرادُ بها النهيُ أيضاً ، وقيل ذلك في قوله : ﴿ لا ريبَ فيه ﴾[1] . والذي يظهر في الجوابِ عن ذلك ما نقله أبو عبدالله[2] الفاسي عن بعضهم فقال : « وقيل : الحُجَّةُ لمَنْ رفعهما أنَّ النفي فيهما ليس بعامٍّ ، إذ قد يقع الرفث والفسوق في الحج من بعضِ الناسِ بخلاف نفي الجدال في أمر الحج فإنه عامٌّ . . . » وهذا يتمشَّى على عُرْف النحويين فإنهم يقولون : لا العاملةُ عملَ « ليس » لنفي الوَحْدة ، والعاملةُ عملَ « إنَّ » لنفي الجنس ، قالوا : ولذلك يُقال : لا رجلُ فيها بل رجلان أو رجال إذا رفعت ، ولا يَحْسُن ذلك إذا بَنَيْتَ اسمَها أو نَصَبْتَ بها . وتوسَّط بعضُهم فقال : التي للتبرئة نصٌّ في العمومِ ، وتلك ليست نَصًّا ، والظاهرُ أنَّ النكرةَ في سياق النفي مطلقاً للعموم .

وقد تقدَّم معنى الرَّفَثِ والفِسْق . وقرأ عبدالله « الرُّفُوث » وهو مصدر بمعنى الرَّفث .

وقوله : ﴿ فلا رفثَ ﴾ وما في حَيِّزه في محلِّ جَزْمٍ إن كانت « مَنْ » شرطيةً ، ورفعٍ إن كانت موصولةً ، وعلى كِلا التقديرين فلا بُدَّ من رابطٍ يَرْجِع إلى « مَنْ » ؛ لأنها إنْ كانَتْ شرطيةً فقد تقدَّم أنه لا بد من ضميرٍ يعودُ على اسمِ الشرط ، وإنْ كانت موصولةً فهي مبتدأٌ والجملةُ خبرُها ولا رابطَ في اللفظِ ، فلا بدَّ من تقديرِه وفيه احتمالان :

أحدُهما : أن تقدِّره بعد « جدال » تقديرُه : ولا جدالَ منه ويكون « منه » صفةً لـ « جدال » ، فيتعلَّقُ بمحذوفٍ ، فيصيرُ نظيرَ قولِهم : « السَّمْنُ مَنَوانِ بدرهم » تقديره : منوانِ منه .

والثاني : أنْ يُقَدَّرَ بعد الحج » تقديره : ولا جدالَ في الحجِّ منه ، أو : له . ويكونُ هذا الجارُّ في محلِّ نصبٍ على الحالِ من « الحج » . وللكوفيين في هذا تأويلٌ آخرُ وهو أنَّ الألفَ واللامَ نابت منابَ الضميرِ ، والأصلُ : في حَجِّه ، كقوله : ﴿ وأمَّا مَنْ خافَ مقامَ ربِّه ﴾ ثم قال : ﴿ فإنَّ الجنةَ هي المأوى ﴾[3] أي : مَأْواه .

وكَرَّر الحجَّ وَضْعاً للظاهر موضعَ المضمر تفخيماً كقوله :

٨٨٩ - لَا أَرَى الْمَوْتَ يَسْبِقُ الْمَوْتَ شَيْءٌ ..... [4]

وكأنَّ نظمَ الكلام يقتضي : « فَمَنْ فرض فيهنَّ الحجَّ فلا رَفَث فيه » ، وحَسَّنَ ذلك في الآيةِ الفصلُ بخلاف البيت .

والجِدال مصدر « جادَلَ » . والجدالُ : أشدُّ الخصام مشتقٌّ من الجَدالة ، وهي الأرض ؛ كأنَّ كلَّ واحد من المتجادِلَيْن يرمي صاحبه بالجَدالَةِ ، قال الشاعر :

٨٩٠ - قَدْ أَرْكَبُ الآلَةُ بَعْدَ الآلَهْ وَأَتْرُكُ الْعَاجِزَ بِالْجَدَالَهْ[5]

ومنه : « الأجْدَل » الصقر ، لشِدَّته . والجَدْلُ فَتْلُ الحَبْل ، ومنه : زِمامٌ مجدولٌ أي مُحْكَمُ الفَتْلِ .

---

(١) سورة البقرة ، آية (٢) .

(٢) محمد بن أحمد أبو عبدالله الفاسي المتوفى سنة ٦١٤ هـ غاية النهاية (٢/٦٨) .

(٣) سورة النازعات ، آية (٤٠) .

(٤) تقدم .

(٥) البيت للعجاج انظر ملحق ديوانه (٢/٣١٥) ، اللسان «أول» .

قولُه : ﴿ وما تَفْعَلُوا من خيرٍ ﴾ تقدَّم الكلامُ على نظيرتها ، وهي ﴿ما نَنسَخْ﴾[1] ،فكلُّ ما قيلَ ثَمَّ يُقال هنا . قال أبو البقاء : « ونزيدُ هنا وجهاً آخرَ : وهو أن يكونَ « مِنْ خير » في محلِّ نصبٍ نعتاً لمصدرٍ محذوفٍ ، تقديرُه : وما تفعلوا فعلاً كائناً مِنْ خيرٍ » .

و « يَعْلَمْه » جزمٌ على جوابِ الشرطِ ، ولا بُدَّ من مجازٍ في الكلام : فإمَّا أن يكون عَبَّر بالعلمِ عن المُجازاةِ على فِعْلِ الخير ، كأنه قيل : يُجازِكم ، وإمَّا أَنْ تُقَدِّر المجازاةَ بعد العلمِ أي : فيثيبه عليه .

وفي قوله : ﴿وماتفْعلوا﴾التفاتٌ ؛ إذ هو خروجٌ مِنْ غَيْبَةٍ في قوله : ﴿فَمَنْ فَرَضَ﴾ . وحُمِلَ على معنى « مَنْ » إذ جَمَعَ الضميرَ ولم يُفْرِدْه .

وقد خَبَط بعضُ المُعْرِبين فقال : « مِنْ خير » متعلقٌ بتَفْعلوا ، وهو في موضعِ نصبٍ نعتاً لمصدرٍ محذوفٍ ، تقدرُه : « وما تفعلوه فعلاً مِنْ خير » والهاءُ في « يَعْلَمْه » تعودُ إلى « خير » . وهذا غلطٌ فاحشٌ ؛ لأنه من حيثُ عَلَّقه بالفعلِ قبلَه كيف يَجْعَلَه نعت مصدرٍ محذوفٍ ؟ ولأن جَعْله الهاءَ تعود إلى « خير » يلزم منه خلوُّ جملةِ الجوابِ من ضميرٍ يعود على اسمِ الشرطِ ، وذلك لا يجوز ، أمّا لو كانَتْ أداةُ الشرط حرفاً فلا يُشْترط فيه ذلك فالصوابُ ما تقدَّم . وإنما ذكرتُ لك هذا لئلا تراه فَتَتَوهَّمَ صِحَّتَه . والهاءُ عائدةٌ على « ما » التي هي اسمُ الشرط . وألفُ « الزاد » منقلبةٌ عن واوٍ لقولِهم : تَزَوَّدَ .

لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَبْتَغُوا فَضْلًا مِّن رَّبِّكُمْ ۚ فَإِذَا أَفَضْتُم مِّنْ عَرَفَاتٍ فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِندَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ ۖ وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ وَإِن كُنتُم مِّن قَبْلِهِ لَمِنَ الضَّالِّينَ ﴿١٩٨﴾

قوله تعالى : ﴿ أَنْ تَبْتغوا ﴾ : « أَنْ » في محلِّ نصبٍ عند سيبويه والفراء ، وجَرٍّ عند شَيْخَيْهما والأخفش ؛ لأنَّها على إضمارِ حرفِ الجَرِّ ، أي : في أَنْ ، وهذا الجارُّ متعلَّقٌ : إمَّا بجُناحٍ لما فيه من معنى الفعلِ وهو الميلُ والإثمُ ، وما كانَ في معناهما ، وإمَّا بمحذوفٍ ، لأنه صفةٌ لـ « جُناح » ، فيكونُ مرفوعَ المحلِّ أي : جناحٌ كائنٌ في كذا . ونقل أبو البقاء عن بعضهم أنه متعلقٌ بـ « ليس » ، واستضعفه ، ولا ينبغي ذلك ، بل يُحْكَمُ بتخطئتِه البتة .

قوله : ﴿ مِنْ ربكم ﴾ يجوز أَنْ يتعلَّق بتبتغوا ، وأن يكونَ صفةً لـ « فضلاً » ، فيكونُ منصوبَ المحل ، متعلقاً بمحذوفٍ . و « مِنْ » في الوجهين لابتداءِ الغاية ، لكنْ في الوجهِ الثاني تحتاجُ إلى حَذْفِ مضافٍ أي : فضلاً كائناً مِنْ فُضولِ ربكم .

قوله : ﴿ فإذا أَفَضْتُم ﴾ العاملُ فيها جوابُها وهو « فاذكروا » قال أبو البقاء : « ولا تمنع الفاءُ من عملِ ما بعدَها فيما قبلها لأنه شرطٌ » .

وقد منع الشيخ[2] مِنْ ذلك بما معناه أنَّ مكانَ إنشاء الإفاضة غيرُ مكانِ الذكر ؛ لأنّ ذلك عرفات وهذا المَشْعَرُ الحرام ، وإذا اختلف المكانُ لزم منه اختلافُ الزمانِ ضرورةً ، فلا يجوزُ أَنْ يكونَ الذكر عند المشعر الحرام واقعاً عند إنشاء الإفاضة .

---

(١) سورة البقرة ، آية (١٠٦) .

(٢) البحر المحيط (٢/٩٧) .

قوله : ﴿ مِنْ عرفات ﴾ متعلِّقٌ بـ « أَفَضْتُم » والإفاضةُ في الأصل : الصبُّ ، يقال : فاضَ الماء وأَفَضْتُه ، ثم يُستعمل في الإحرام مجازاً . والهمزة في « أَفَضْتُم » فيها وجهان ، أحدهما : أنها للتعدية فيكون مفعولُه محذوفاً تقديره : أَفَضْتُم أنفسكم ، وهذا مذهبُ الزجاج وتبعه الزمخشري ، وقَدَّره الزجاج فقال : « معناه : دَفَع بعضُكم بعضاً » . والثاني : أن أَفْعَل هنا بمعنى فَعَل المجردِ فلا مفعولَ له .

قال الشيخ[1] : « لأنه لا يُحفظ : أَفَضْتُ زيداً بهذا المعنى الذي شرحناه ، وكان قد شرحه بالانخراط والاندفاعِ والخروج من المكانِ بكثرة .

وأصل أَفَضْتُم : أَفْيَضْتُم فَأُعِلَّ كنظائره ، بأَنْ نُقِلَتْ حركةُ حرفِ العلة على الساكنِ قبله فتحرَّك حرفُ العِلَّة في الأصلِ وانفتح ما قبله فَقُلِب ألفاً ، وهو من ذواتِ الياء من الفَيْض كما ذَكَرْتُ لك ، ولا يكون من ذواتِ الواوِ من قولهم : فَوْضى الناسِ وهم أخلاطُ الناسِ بلا سائسٍ .

وعَرَفات اسمُ مكانٍ مخصوصٍ ، وهل هو مشتقٌّ أو مرتجل ؟ قولان :

أحدهما : أنه مرتجلٌ وإليه ذهب الزمخشري قال : « لأنَّ العَرَفَة لا تُعْرَف في أسماء الأجناس إلا أَنْ تكونَ جمعَ عارف » .

والثاني : أنه مشتقٌّ ، واختُلِف في اشتقاقه ، فقيل : من المعرفة لأن إبراهيم عليه السلام لَمَّا عَرَّفه جبريل هذه البقعة فقال : عَرَفْتُ عَرَفْتُ ، أو لأنه عَرَّفَه بها هاجَرَ وإسماعيلَ لَمَّا أَخْرَجَتْهما سارةُ في غَيْبته فوجَدهما بها ، أو لأنَّ آدم عَرَف بها حواء . وقيل : مشتقةٌ من العَرْف وهو الرائحةُ الطيبة ، وقيل : من العُرْف وهو الارتفاعُ ومنه عُرْفُ الديك ، وعرفات جمع عَرَفة في الأصل ثم سُمِّي به هذا الموضعُ ، والمشهور أنَّ عرفات وعَرَفة واحد . وقيل : عَرَفةُ اسمُ اليومِ وعرفات اسمُ مكان ، والتنوين في عَرَفات وبابِه فيه ثلاثةُ أقوال :

أظهرُها : أنه تنوينُ مقابلةٍ ، يَعْنُون بذلك أنَّ تنوينَ هذا الجمع مقابلٌ لنونِ جمع الذكور ، فتنوينُ مسلمات مقابل لنون مسلمين ، ثم جُعِل كلُّ تنوينٍ في جمعِ الإناث ـ وإن لم يكن لهنّ جمعٌ مذكرٌ ـ كذلك طَرْداً للباب .

والثاني أنه تنوينُ صرفٍ وهو ظاهرُ قولِ الزمخشري فإنه قال : « فإن قلت : فهلاَّ مُنِعَت الصرفَ وفيها السببان : التعريفُ والتأنيثُ . قلت : لا يخلو التأنيثُ : إما أن يكونَ بالتاءِ التي في لفظِها وإما بتاء مقدرة كما في « سعاد » ، فالتي في لفظِها ليست للتأنيث ، وإنما هي مع الألف التي قبلها علامةُ جمعِ المؤنث ، ولا يَصِحُّ تقديرُ التاءِ فيها ، لأنَّ هذه التاء لاختصاصها بجمعِ المؤنثِ مانعةٌ من تقديرُها كما لا تُقَدَّر تاءُ التأنيث في بنت ؛ لأنَّ التاءَ التي هي بدلٌ من الواو لاختصاصِها بالمؤنث كتاءِ التأنيث فَأَبَتْ تقديرَها » فمنع الزمخشري أن يكون التأنيثُ سبباً فيها فصار التنوينُ عنده للصرفِ .

والثالث : أنَّ جمعَ المؤنثِ إنْ كان له جمعٌ مذكرٌ كمسلمات ومسلمين فالتنوين للمقابلةِ وإلاَّ فللصرفِ كعرفات .

والمشهورُ ـ حالَ التسمية به ـ أن يُنَوَّن وتُعْرِبَه بالحركتين : الضمة والكسرة كما لو كان جَمْعاً ، وفيه لغة ثانية :

---

(١) انظر البحر المحيط (٢/ ٨٣) .

وهو حَذْفُ التنوين تخفيفاً وإعرابُه بالكسرةِ نصباً . والثالثة : إعرابُه غيرَ منصرف بالفتحة جراً ، وحكاها الكوفيون والأخفش ، وأنشدَ قول امرىء القيس :

٨٩١ ـ تَنَوَّرْتُهَا مِنْ أَذْرِعَاتَ وَأَهْلُهَا ... بِيَثْرِبَ أَدْنى دَارِهَا نَظَرٌ عَالِي[1]

بالفتح .

قوله : ﴿ عند المَشْعَرِ الحرامِ ﴾ فيه وجهان :

أحدُهما : أن يتعلَّقَ بـ « اذكروا » .

والثاني : أن يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنه حالٌ من فاعلِ « اذكروا » أي : اذكروه كائنين عند المشعرِ .

قوله : ﴿ كما هداكم ﴾ فيه خمسةُ أقوالٍ :

أحدُها : أن يكونَ في محلِّ نصبٍ على أنَّها نعتُ مصدرٍ محذوفٍ أي : ذكراً حسناً كما هداكم هدايةً حسنة ، وهذا تقديرُ الزمخشري .

والثاني : أن تكونَ في محلِّ نصبٍ على الحال من ضمير المصدرِ المقدرِ ، وهو مذهبُ سيبويه .

والثالث : أن تكونَ للتعليل بمعنى اللام ، أي : اذكروه لأجلِ هدايته إياكم ، حكى سيبويه : « كما أنه لا يُعْلَمُ فتجاوزَ الله عنه » . ومِمَّنْ قَالَ بكونِها للعِلِّيَّة الأخفشُ وجماعةٌ .

و « ما » في « كما » يجوزُ فيها وجهان :

أحدُهما : أن تكونَ مصدريةً ، فتكونَ مع ما بعدها في محلِّ جر بالكافِ ، أي : كهدايته .

والثاني : ـ وبه قال الزمخشري وابن عطية ـ أن تكونَ كافةً للكافِ عن العملِ ، فلا يكونُ للجملة التي بعدها محلٌّ من الإعرابِ ، بل إنْ وَقَع بعدَها اسمٌ رُفِعَ على الابتداءِ كقوله :

٨٩٢ ـ وَنَنْصُرُ مَوْلَانَا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ ... كَمَا النَّاسُ مَجْزُومٌ عَلَيْهِ وجَارِمُ[2]

وقال آخر :

٨٩٣ ـ لَعَمْرُكَ إِنَّنِي وَأَبَا حُمَيْدٍ ... كَمَا النَّشْوَانُ والرَّجُلُ الْحَلِيمُ[3]
أُرِيدُ هِجَاءَهُ وَأَخَافُ رَبِّي ... وَأَعْلَمُ أَنَّهُ عَبْدٌ لَئِيمُ

وقد منع صاحبُ « المستوفى »[4] كونَ « ما » كافةً للكافِ ، وهو محجوجٌ بما تقدَّم .

---

(١) انظر ديوانه (١٢٤) ، رصف المباني (٣٤٥) ، شرح المفصل لابن يعيش (٩/٣٤) ، الدرر (١/٥) .

(٢) البيت لعمرو بن براقة انظر الهمع (٢/٣٨) ، الأشموني (٢/٢٣١) ، الدرر (٢/٤٢) ، الجني الداني (١٩٤) ، المغني (١/٦٥) ، أوضح المسالك (١/٣٦٧) .

المعنى : أن من شيمتنا مساعدة حليفنا على عدوه مع علمنا أنه كغيره من الناس يَظْلِم ويُظْلَم .

(٣) تقدما .

(٤) وهي لعلي بن مسعود بن محمود بن الحكم الفرُّخان القاضي كمال الدين أبو سعد انظر البغية (٢/٢٠٦) .

والرابع : أن يكونَ في محلِّ نصب على الحال من فاعل « اذكروا » تقديرُه : مُشْبِهين لكم حين هداكم . قال أبو البقاء : « ولا بُدَّ من حذفِ مضافٍ ؛ لأنَّ الجثة لا تشبه الحدثَ .

والخامس : أن تَكونَ الكافُ بمعنى « على » كقوله : ﴿ ولِتُكَبِّروا الله على ما هداكم ﴾[1] .

قوله : ﴿ وإنْ كنتم من قبله لَمِنَ الضالين ﴾ : « إنْ » هذه هي المخففةُ من الثقيلة ، واللامُ بعدها للفرق بينها وبين النافيةِ ، وجازَ دخولُ « إنْ » على الفعل لأنه ناسخٌ . وهل هذه اللامُ لام الابتداءُ التي كانت تصحبُ « إنَّ » أو لامٌ أخرى غيرُها ، اجتُلِبَتْ للفرق ؟ قولان هذا رأيُ البصريين . وأمَّا الكوفيون فعندهم فيها خلاف : فالفراءُ يزعم أنها بمعنى « إنْ » النافية واللامُ بمعنى إلَّا أي : ما كنتم من قبلِه إلا من الضالين ، ومذهبُ الكسائي التفصيلُ : بين أنْ تدخُلَ على جملةٍ فعليةٍ فتكونَ « إنْ » بمعنى قد ، واللامُ زائدة للتوكيدِ وبين أن تدخلَ على جملةٍ اسمية فتكون كقولِ الفراء ، وقد تقدَّم طرفٌ من هذه الأقوال .

و﴿ من قبله ﴾ متعلقٌ بمحذوفٍ يَدُلُّ عليه « لمن الضالين » ، تقديرُه : كنتم من قبله ضالِّين لمن الضالين . ولا يتعلَّق بالضالِّين بعده ، لأنَّ ما بعد أل الموصولة لا يعمل فيما قبلها ، إلا على رأي مَنْ يتوسَّع في الظرف ، وقد تقدم تحقيقه . والهاء في « قبله » عائدةٌ على « الهدى » المفهومِ من قوله : ﴿ كما هداكم ﴾ .

ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ وَاسْتَغْفِرُوا اللَّهَ ۚ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿١٩٩﴾ فَإِذَا قَضَيْتُم مَّنَاسِكَكُمْ فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا ۗ فَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا وَمَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ ﴿٢٠٠﴾

قوله تعالى : ﴿ ثم أفيضوا من حيثُ ﴾ استشكل الناسُ مجيءَ « ثم » هنا من حيث إنَّ الإفاضة الثانية هي الإفاضةُ الأولى ؛ لأنَّ قريشاً كانت تَقِفُ بمزدلفة وسائرُ الناسِ بعرفة ، فأُمروا أن يَفيضوا من عرفةَ كسائرِ الناسِ ، فكيف يُجاء بـ « ثم » التي تقتضي الترتيب والتراخيَ ؟ وفي ذلك أجوبةٌ :

أحدُها : أنَّ الترتيبَ في الذِّكر لا في الزمانِ الواقعِ فيه الأفعالُ ، وحَسَّنَ ذلك أن الإفاضةَ الأولى غيرُ مأمورٍ بها ، إنما المأمورُ به ذكرُ اللَّهِ إذا فُعِلَت الإفاضة .

والثاني : أن تكونَ هذه الجملةُ معطوفةً على قولِه ﴿ واتقونِ يا أولي ﴾ ففي الكلام تقديمٌ وتأخيرٌ وهو بعيدٌ .

الثالث : أن تكونَ « ثم » بمعنى الواو ، وقد قال به بعضُ النحويين ، فهي لعطفِ كلامٍ على كلامٍ منقطعٍ من الأول .

الرابع : أن الإفاضة الثانيةَ هي من جَمْعٍ إلى مُنى ، والمخاطبون بها جميعُ الناس ، وبهذا قال جماعةٌ كالضحاك ورجَّحه الطبري ، وهو الذي يقتضيه ظاهرُ القرآنِ وعلى هذا فـ « ثم » على بابها ، قال الزمخشري : « فإنْ قلت : كيف موقعُ « ثم » ؟ قلت : نحوُ موقِعها في قولكِ : « أحْسِنْ إلى الناس ثم لا تُحْسِن إلى غير كريم » تأتي بـ « ثم » لتفاوتِ ما بين الإحسانِ إلى الكريمِ والإحسان إلى غيرِه وبُعْدِ ما بينهما ، فكذلك حين أمرَهم بالذكر عند الإفاضةِ من عرفات

---

(١) سورة البقرة ، آية (١٨٥) .

قال : ﴿ثم أفيضوا﴾ لتفاوتِ ما بين الإفاضَتَيْنِ وأنَّ إحداهما صوابٌ والثانيةَ خطأٌ » .

قال الشيخ[١] : « وليست الآية نظيرَ المثال الذي مثَّله ، وحاصلُ ما ذَكَرَ أن « ثم » تَسْلُب الترتيبَ وأنَّ لها معنى غيرَه سَمَّاه بالتفاوتِ والبُعْدِ لما بعدها مِمَّا قبلها ، ولم يَذْكُر في الآية إفاضة الخطأ حتى تجيء « ثم » لتفاوتِ ما بينها ، ولا نعلمُ أحداً سبقه إلى إثبات هذا المعنى لـ «ثم» . وهذا الذي ناقشَ الشيخُ به الزمخشري تحاملٌ عليه ، فإنه يعني بالتفاوتِ والبُعْد التراخيَ الواقعَ بين الرتبتين . وسيأتي له نظائرُ ، وبمثلِ هذه الأشياءِ لا يُرَدُّ كَلامُ مثلِ هذا الرجل .

و « من حيث » متعلِّقٌ بأفيضوا ، و « مِنْ » لابتداءِ الغايةِ ، و « حيث » هنا على بابِها من كونِها ظرفَ زمانٍ ، وقال القفال : « هي هنا لزمانِ الإفاضة » وقد تقدَّم أن هذا قولُ الأخفش ، وتقدَّم دليلُه ، وكأن القفال رام بذلك التغايرَ بين الإفاضتين ليقع الجوابُ عن مجيء « ثم » هنا ، ولا يفيدُ ذلك لأن الزمان يستلزمُ مكانَ الفعلِ الواقعِ فيه .

و﴿أفاض الناسُ﴾ في محلِّ جرٍّ بإضافة « حيثُ » إليها . والجمهورُ على رفعِ السين من « النـاسُ » . وقرأ سعيد بن جبير : « الناسي » وفيها تأويلان :

أحدهما : أنه يُراد به آدمُ عليه السلام ، وأيَّدوه بقوله : ﴿ فَنَسِيَ ولم نجدْ له عزماً ﴾[٢] .

والثاني : أن يُراد به التاركُ للوقوف بمزدلفة ، وهم جَمْعُ الناس ، فيكون المرادُ بالناسي جنسَ الناسين . قال ابن عطية : « ويجوزُ عند بعضِهم حذفُ الياءِ ، فيقول : « الناس كالقاضِ والهادِ » قال : أمّا جوازُه في العربية فـذكره سيبويه ، وأمّا جوازُه قراءةً فلا أحفظه » .

قال الشيخ[٣] : لم يُجِزْ سيبويه ذلك إلا في الشعر ، وأجازه الفراء في الكلامِ ، وأمّا قوله : « لم أحفظْه » قد حَفِظَه غيرُه ، حكاها المهدوي قراءةً عن سعيد بن جبير أيضاً .

قوله : ﴿ واستغفروا الله ﴾ « استغفر » يتعدَّى لاثنين أولُهما بنفسِه ، والثاني « بـ « مِنْ » ، نحو : استغفرتُ الله من ذنبي ، وقد يُحْذَفُ حرفُ الجر كقولِه :

٨٩٤ - أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْباً لَسْتُ مُحْصِيَهُ رَبُّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ والعَمَلُ[٤]

هذا مذهبُ سيبويه وجمهورِ الناس . وقال ابن الطراوة : إنه يتعدَّى إليهما بنفسِه أصالةً ، وإنما يتعدَّى بـ « من » لتضمُّنه معنى ما يتعدَّى بها ، فعنده « استغفرت الله من كذا » بمعنى تُبْت إليه من كذا ، ولم يَجِئْ « استغفر » في القرآن متعـدِّياً إلَّا لـلأولِ فقط ، فأمَّـا قولُـه تعالى : ﴿ واستغْفِـر لذنبـك ﴾[٥] ﴿ واستغفري لـذنبِكِ ﴾[٦] ﴿ فـاستغفـروا لذنوبِهم ﴾[٧] فالظاهرُ أنَّ هذه اللامَ لامُ العلةِ لا لامُ التعديةِ ، ومجرورُها مفعولٌ من أجلِه لا مفعولٌ به . وأمّا « غَفَر » فَذُكِرَ مفعولُه في القرآنِ تارةً : ﴿ ومَنْ يغفرُ الذنوبَ إلا الله ﴾[٨] ، وحُذِف أخرى : ﴿ ويَغْفِرُ لمَنْ يشاء ﴾[٩] . والسين

---

(١) انظر البحر المحيط (٢/ ٩٩) .
(٢) سورة طه ، آية (١١٥) .
(٣) انظر البحر المحيط (٢/ ١٠٠) .
(٤) تقدم .
(٥) سورة غافر ، آية (٥٥) .
(٦) سورة يوسف ، آية (٢٩) .
(٧) سورة آل عمران ، آية (١٣٥) .
(٨) سورة آل عمران ، آية (١٣٥) .
(٩) سورة المائدة ، آية (٤٠) .

في « استغفر » للطلبِ على بابها . والمفعولُ الثاني هنا محذوفٌ للعلم به ، أي : مِنْ ذنوبكم التي فَرَطَتْ منكم .

قوله تعالى : ﴿ مناسِكَكُمْ ﴾ : جمعُ « مَنْسَك » بفتحِ السين وكسرِها ، وسيأتي تحقيقُهما ، وقد تقدَّم اشتقاقها قريباً . والقُراء على إظهار هذا ، وروي عن أبي عمرو الإدغامُ ، قالوا : شَبَّه الإعرابِ بحركةِ البناءِ فَحَذَفَها للإدغام ، وأدغم أيضاً « مناسككم » ولم يُدْغِم ما يُشْبِهه من نحو : ﴿ جباههم ﴾[١] و ﴿ وجوههم ﴾[٢] .

قوله : ﴿ كذكركم آباءكم ﴾ الكافُ كالكاف في قوله : ﴿كما هداكم﴾[٣] إلَّا في كـونِها بمعنى « على » أو بمعنى اللام ، فَلْيُلتفت إليه . والجمهورُ على نصبِ « آباءكم » مفعولاً به ، والمصدرُ مضافٌ لفاعِلِه على الأصل . وقرأ محمد بن كعب[٤] : « آباؤكم » رفعاً ، على أنَّ المصدرَ مضافٌ للمفعولِ ، والمعنى : كما يَلْهَجُ الابنُ بذكر أبيه . ورُوِيَ عنه أيضاً : « أباكم » بالإفراد على إرادة الجنسِ ، وهي توافِقُ قراءةَ الجماعة في كونِ المصدر مضافاً لفاعله ، ويَبْعُد أن يقال : هو مرفوعٌ على لغةِ مَنْ يُجري « أباك » ونحوَهُ مُجرى المقصورِ .

قوله : ﴿ أو أشدَّ ذِكْراً ﴾ يجوزُ في « أشد » أن يكونَ مجروراً وأَنْ يكونَ منصوباً : فأمّا جَرُّه فذكروا فيه وجهين :

أحدهما : أن يكونَ مجروراً عطفاً على « ذكرِكم » المجرورِ بكافِ التشبيه ، تقديرُه : أو كذكرٍ أشـدَّ ذكراً ، فتجعلُ للذكرِ ذِكْراً مجازاً ، وإليه ذهب الزجاج ، وتبعه أبو البقاء ، وابن عطية .

والثاني : أنه مجرورٌ عطفاً على المخفوض بإضافة المصدرِ إليه ، وهو ضميرُ المخاطبين . قال الزمخشري : « أو أشدَّ ذكراً في موضع جر عطفاً على ما أُضِيف إليه الذكر في قولِه : ﴿كذكركم﴾ كما تقول : كذكرِ قريشٍ آباءَهم أو قومٍ أشدَّ منهم ذِكْراً » وهذا الذي قاله الزمخشري معنى حسنٌ ، ليس فيه تَجوُّزٌ بأَنْ يُجْعَل للذكْرِ ذِكْرٌ ، لأنه جَعَـلَ « أشد » من صفات الذاكرين ، إلا أن فيه العطفَ على الضميرِ المجرور من غير إعادة الجار وهو ممنوعٌ عند البصريين ومَحَلُّ ضرورة .

وأمَّا نصبُه فمن أوجهٍ :

أحدُها : أن يكونَ معطوفاً على «آباءكم » قال الزمخشري ، فإنه قال : « بمعنى أو أشدَّ ذكراً من آبائِكم ، على أن « ذِكْراً » من فِعْلِ المذكور » وهذا كلامٌ يَحْتاج إلى تفسيرٍ ، فقولُه : « هو معطوفٌ على آباءكم » معناه أنك إذا عَطَفْتَ « أشدّ » على « آباءكم » كان التقديرُ : أو قوماً أشدَّ ذكراً من آبائكم ، فكان القومُ مذكورين ، والذكرُ الذي هو تمييزٌ بعد « أشدَّ » هو من فِعْلهم ، أي : من فعلِ القوم المذكورين ، لأن جاء بعد « أَفْعَلَ » الذي هو صفةٌ للقومِ ، ومعنى « من آبائِكم » أي من ذكرِكم لآبائكم وهذا أيضاً ليس فيه تجوزُ بأنْ جُعِل الذكرُ ذاكراً .

الثاني : أن يكونَ معطوفاً على محلِّ الكاف في « كذكركم » لأنها عندهم نعتٌ لمصدر محذوف ، تقديرُه : ذكراً كذكركم آباءكم أو أشدَّ ، وجَعَلوا الذِّكْرَ ذاكراً مجازاً كقولهم : شعرٌ شاعِرٌ ، وهذا تخريجُ أبي علي وابن جني .

الثالث : قاله مكي : أن يكونَ منصوباً بإضمار فعلٍ ، قال : « تقديرُه : فاذكروه ذكراً أشد من ذكركم لآبائكم ،

---

(١) سورة التوبة ، آية (٣٥) .
(٢) سورة آل عمران ، آية (١٠٦) .
(٣) سورة البقرة ، آية (١٩٨) .
(٤) محمد بن كعب القرظي من التابعين الثقات توفي سنة ١٠٨ هـ ، غاية النهاية (٢/٢٣٣) ، وانظر ترجمتنا له في مقدمتنا على الوسيط للواحدي .

فيكونُ نعتاً لمصدر في موضع الحالِ ، أي : اذكروه بالغين في الذِّكْر .

الرابع : أن يكونَ منصوباً بإضمار فعلِ الكون ، قال أبو البقاء : « وعندي أنَّ الكلام محمولٌ على المعنى ، والتقدير : أو كونوا أشدَّ لله ذِكْراً منكم لآبائكم ، ودلَّ على هذا المعنى قولُه : ﴿فاذكروا الله﴾ أي : كونوا ذاكِريه ، وهذا أسهلُ مِنْ حَمْلِه على المجاز » يعني المجاز الذي تقدَّم ذكره عن الفارسي وتلميذه .

الخامس : أن يكون « أشدَّ » نصباً على الحال من « ذِكْراً » لأنه لو تأخَّر عنه لكان صفةً له ، كقوله :

٨٩٥ - لِمَيَّةَ مُوحِشاً طَلَلٌ يَلُوحُ كَأَنَّهُ خِلَلُ[1]

« موحشاً » حالٌ من « طلل » ، لأنه في الأصلِ صفةٌ ، فلما قُدِّم تعذَّر بقاؤه ووجهين لجرِّه : « فهذه خمسةُ أوجه كلُّها ضعيفة ، والذي يتبادر إلى الذهنِ في الآية أنهم أُمروا بأَنْ يَذْكُروا الله ذكراً يُماثل ذكرَ آبائِهم أو أشدَّ ، وقد ساغ لنا حَمْلُ هذه الآية عليه بوجهٍ ، ذُهلوا عنه » ، فَذَكَر ما تقدم . ثم جَوَّز في « ذِكْراً » والحالةُ هذه وجهين :

أَحدُهما : أن يكونَ معطوفاً على محلِّ الكاف في « كذكركم » . ثم اعترض على نفسِه في هذا الوجه بأنه يلزم منه الفصلُ بين حرفِ العطف وهو « أو » وبين المعطوف وهو « ذِكْراً » بالحال « وهو » أشدَّ » ، وقد نصَّ النحويون على أن الفصلَ بينهما لا يجوز إلا بشرطين :

أحدُهُما : أن يكون حرفُ العطفِ أكثرَ من حرفٍ واحد .

والثاني : أن يكونَ الفاصلُ قَسَماً أو ظرفاً أو جاراً ، وأحدُ الشرطين موجودٌ وهو الزيادة على حرفٍ والآخرُ مفقودٌ ، وهو كونُ الفاصل ليس أحدَ الثلاثةِ المتقدمة . ثم أجابَ بأن الحالَ مقدرةٌ بحرفِ الجر وشَبَّهه بالظرفِ فَأُجْرِيَت مُجْرَاهما .

والثاني من الوجهين في « ذِكْراً » أن يكونَ مصدراً لقوله : « فاذكروا » ويكون قولُه : ﴿كذكركم﴾ في محلِّ نصبٍ على الحال من « ذِكْراً » لأنها في الأصل صفةٌ له ، فلما قُدِّمت كانت في محلِّ حال ، ويكون « أشدَّ » عطفاً على هذه الحالِ ، وتقديرُ الكلام : فاذكروا الله ذكراً كذكركم ، أي : مُشْبِهاً ذكركم أو أشدَّ ، فيصيرُ نظيرَ : « اضربْ مثل ضربِ فلانٍ ضرباً أو أشد » الأصل : اضرب ضرباً مثلَ ضَرْبِ فلانٍ أو أشدَّ .

و « ذِكْراً » تمييزٌ عند غير الشيخ كما تقدَّم ، واستشكلوا كونَه تمييزاً منصوباً وذلك أن أفعلَ التفضيلِ يجب أن تُضَاف إلى ما بعدها إذا كان مِنْ جنسِ ما قبلها نحو : « وجهُ زيدٍ أحسنُ وجهٍ » ، « وعِلْمُهُ أكثرُ علم » وإنْ لم يكن مِنْ جنسِ ما قبلها وجب نصبُه نحو : « زيد أحسنُ وجهاً وخالدٌ أكثرُ علماً » . إذا تقرَّر ذلكَ فقولُه : « ذِكْراً » هو من جنس ما قبلها فعلى ما قُرِّر كان يقتضي جَرَّه ، فإنه نظيرُ : « اضربْ بكراً كضربِ عمرو زيداً أو أشدَّ ضربٍ » بالجرِّ فقط . والجوابُ عن هذا الإشكالِ مأخوذٌ من الأوجه المتقدمة في النصبِ والجر المذكورين في « أشدَّ » من حيث أن يُجْعَل الذكرُ ذاكراً مجازاً كقولهم : « شِعْرٌ شاعرٌ » كما قال به الفارسي وصاحبُه ، أو يُجْعَلَ « أشدَّ » من صفاتِ الأعيان لا من صفاتِ الإذكار كما قال به الزمخشري ، أو يُجْعَلَ « أشدَّ » حالاً من « ذِكْراً » أو ننصبَه بفعلٍ . وهذا كلُّه وإن كان مفهوماً

---

(١) تقدم .

مِمّا تقدَّم إلا أني ذكرتُه بالتنصيص ، تسهيلاً للأمر فإنه موضعٌ يحتاج إلى نظرٍ وتأمل . وهذا نهايةُ القول في هذه المسألةِ بالنسبة لهذا الكتاب . و « أو » هنا قيل للإباحةِ ، وقيل للتخيير ، وقيل : بمعنى بل .

قوله : ﴿ مَنْ يقولُ : ربَّنا آتِنا ﴾ « مَنْ » مبتدأٌ ، وخبرُه في الجارِّ قبله ، ويجوز أن تكونَ فاعلةً عند الأخفش ، وأن تكونَ نكرةً موصوفة . وفي هذا الكلام التفاتٌ ، إذ لو جَرَى على النسقِ الأولِ لقيل : « فمنكم » ، وحُمِل على معنى « مَنْ » إذ جاء جَمْعاً في قوله : ﴿ربَّنا آتِنا﴾ ، ولو حُمِل على لفظِها لقال : « ربِّ آتني » .

وفي مفعول « آتِنا » الثاني ـ لأنه يتعدَّى لاثنين ثانيهما غيرُ الأول ـ ثلاثةُ أقوالٍ :

أظهرُها : أنه محذوفٌ اختصاراً أو اقتصاراً ، لأنه من باب « أعطى » ، أي : آتِنا ما نريد أو مطلوبَنا .

والثاني : أن « في » بمعنى « مِنْ » أي : من الدنيا .

والثالث : أنها زائدةٌ ، أي : آتِنا الدنيا ، وليسا بشيء .

قوله تعالى : ﴿ في الدنيا حسنة ﴾ : يجوز في الجار وجهان :

أحدهما : أن يتعلَّقَ بآتِنا كالذي قبله .

والثاني : أجازه أبو البقاء أن يتعلَّقَ بمحذوف على أنه حالٌ من « حسنةً » لأنه كان في الأصل صفةً لها ، فلما قُدِّم عليها انتصَبَ حالاً .

وَمِنْهُم مَّن يَقُولُ رَبَّنَآ ءَاتِنَا فِى ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِى ٱلْـَٔاخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ ﴿٢٠١﴾ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ نَصِيبٌ مِّمَّا كَسَبُوا۟ ۚ وَٱللَّهُ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ ﴿٢٠٢﴾ ۞ وَٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ فِىٓ أَيَّامٍ مَّعْدُودَٰتٍ ۚ فَمَن تَعَجَّلَ فِى يَوْمَيْنِ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَن تَأَخَّرَ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ ۚ لِمَنِ ٱتَّقَىٰ ۗ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّكُمْ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ ﴿٢٠٣﴾

قوله : ﴿ وفي الآخرة حسنةً ﴾ هذه الواوُ عاطفةٌ شيئين على شيئين متقدمين . فـ « في الآخرة » عطفٌ على « في الدنيا » بإعادةِ العاملِ . و « حسنةً » عطفٌ على « حسنة » . والواو تَعْطِفُ شيئين فأكثرَ على شيئين فأكثرَ . تقول : « أعْلَم الله زيداً عمراً فاضلاً وبكراً خالداً صالحاً » اللهم إلا أن تنوبَ عن عاملين ففيها خلافٌ لأهلِ العربية وتفصيلٌ كثيرٌ يأتي في موضعِه إنْ شاء الله تعالى . وليس هذا كما زعم بعضهُم أنه من بابِ الفصلِ بين حرفِ العطفِ وهو على حرفٍ واحد وبين المعطوفِ بالجار والمجرور ، وجعله دليلاً على أبي علي الفارسي حيث منع ذلك إلا في ضرورةٍ ؛ لأن هذا من باب عَطْفِ شيئين على شيئين كما ذكرتُ لك ، لا من باب الفصلِ ، ومحلُّ الخلافِ إنما هو نحو : « أكرمت زيداً وعندك عمراً » . وإنما يُرَدُّ على أبي علي بقولهِ : ﴿ إنَّ الله يأمرُكم أن تؤدُّوا الأماناتِ إلى أهلِها ، وإذا حَكَمْتم بين الناسِ أن تحكموا بالعدلِ ﴾[٢] وقوله تعالى : ﴿ اللَّهُ الذي خلق سَبْعَ سَمواتٍ ومن الأرض مثلَهن ﴾[٣]

---

(١) انظر البحر المحيط (٢/ ١٠٤) .

(٢) سورة النساء ، آية (٥٨) .

(٣) سورة الطلاق ، آية (١٢) .

وقوله : ﴿ قِنا ﴾ ممَّا حُذِفَ منه فاؤُه ولامُه من وقى يقي وقاية . أمَّا حذفُ فائه فبالحَمْلِ على المضارع لوقوعِ الواوِ بين ياءٍ وكسرةٍ ، وأمَّا حذفُ لامِه فلأنَّ الأمرَ جارٍ مجرى المضارعِ المجزومِ ، وجزمِه بحذفِ حرفِ العلةِ فكذلك الأمرُ منه ، فوزن « قِنا » حينئذ : عِنا ، والأصل : اوْقِنا ، فلمَّا حُذِفَت الفاءُ اسْتُغْنِي عن همزةِ الوصلَ فَحُذِفَتْ . و « عذاب » مفعولٌ ثانٍ .

قوله تعالى : ﴿ أولئك ﴾ : مبتدأ و « لهم » خبرٌ مقدم ، و « نصيب » مبتدأ ، وهذه الجملةُ خبرُ الأول ، ويجوز أن يكونَ « لهم » خبرَ « أولئك » ، و « نصيب » فاعلٌ به لِما تضمَّنه من معنى الفعلِ لاعتمادِه ، والمشارُ إليه بأولئك فيه قولان :

أظهرهُما : أنهما الفريقان : طالبُ الدنيا وحدَها وطالبُ الدنيا والآخرة .

وقيل : بل للفريقِ الأخيرِ فقط ، أعني طالبَ الدنيا والآخرة .

قوله : ﴿ مِمَّا كَسَبوا ﴾ متعلقٌ بمحذوفٍ لأنه صفةٌ لـ « نصيب » ، فهو في محلِّ رفعٍ . وفي « مِنْ » ثلاثةُ أقوال :

أحدُها : أنها للتبعيض ، أي : نصيب من جنس ما كسبوا .

والثاني : أنها للسببيةِ ، أي : من أجلِ ما كَسَبوا .

والثالث : أنها للبيان . و « ما » يجوزُ فيها وجهان :

أن تكونَ مصدريةً أي : مِنْ كَسْبِهم ، فلا تحتاجُ إلى عائدٍ .

والثاني : أنها بمعنى الذي ، فالعائدُ محذوفٌ لاستكمال الشروط ، أي : من الذي كسبوه .

قوله تعالى : ﴿ معدوداتٍ ﴾ : صفة لأيام ، وقد تقدَّم أن صفةَ ما لا يعقل يَطَّرِد جَمْعُها بالألفِ والتاءِ . وقد طَوَّل أبو البقاء هنا بسؤال وجواب ، أما السؤالُ فقال : إنْ قيل « الأيام » واحدُها « يوم » و « المعدودات » واحدتُها « معدودةٌ » ، واليومُ لا يُوَصَفُ بمعدودة لأنَّ الصفةَ هنا مؤنثة والموصوفُ مذكَّر ، وإنما الوجهُ أن يقالَ : « أيامٌ معدودةٌ » فَتَصِفُ الجمع بالمؤنثِ ، فالجوابُ أنه أَجْرى « معدودات » على لفظ أيام ، وقابَلَ الجمعَ بالجمع مجازاً ، والأصلُ معدودة ، كما قال : ﴿ لَنْ تَمَسَّنَا النارُ إلا أياماً معدودة ﴾ ، ولو قيل : إن الأيامَ تَشْتمل على الساعات ، والساعةَ مؤنثة فجاء الجمعُ على معنى ساعات الأيام ، وفيه تنبيهٌ على الأمر بالذكر في كلِّ ساعاتِ هذه الأيامِ أو في معظمِها لكانَ جواباً سديداً . ونظيرُ ذلكَ الشهر والصيف والشتاء فإنّها يُجاب بها عن كم ، وكم إنما يجابُ عنها بالعدد ، وألفاظُ هذه الأشياءِ ليسَتْ عدداً وإنما هي أسماءُ المعدودات فكانت جواباً من هذا الوجهِ » وفي هذا السؤالِ والجوابِ تطويلٌ من غيرِ فائدةٍ ، وقولُه « مفرد معدودات معدودة بالتأنيث » ممنوعٌ بل مفردُهَا « معدود » بالتذكير ، ولاَ يضُرُّ جمعُه بالألفِ والتاء ، إذ الجمع بالألفِ والتاءِ لاَ يسْتدعي تأنيثَ المفرد ، ألا ترى إلى قولِهم : حَمَّامات وسِجِلَّات وسُرادِقات .

قوله : ﴿ فَمَنْ تَعَجَّل في يومين ﴾ « مَنْ » يجوزُ فيها وجهان :

أحدهما : أن تكونَ شرطيةً ، فـ « تَعَجَّل » في محلِّ جزمٍ ، والفاءُ في قوله : « فلا » جوابُ الشرط ، والفاءُ وما في حَيِّزها في محلِّ جزمٍ أيضاً على الجواب .

والثاني : أنها موصولةً فلا محلَّ لتَعَجَّل لوقوعِه صلةً ، ولفظه ماضٍ ومعناه يحتمل المضيَّ والاستقبالَ ؛ لأنَّ كلَّ ما وقع صلةً فهذا حكمُه . والفاءُ في « فلا » زائدةٌ في الخبرِ ، وهي وما بعدها في محلِّ رفعٍ خبراً للمبتدأ . و« في يومين » متعلق بتَعجَّل ، ولا بد من ارتكابِ مجاز لأن الفعلَ الواقعَ في الظرفِ المعدودِ يستلزم أن يكونَ واقعاً في كلٍّ مِنْ معدوداتِه ، تقولُ : « سِرْت يومين » لا بد وأنْ يكونَ السيرُ وقع في الأول والثاني أو بعضِ الثاني ، وهنا لا يقع التعجيل في اليومِ الأول من هذين اليومين بوجهٍ ، ووجهُ المجاز : إمَّا من حيث إنه نَسَب الواقعَ في أحدهما واقعاً فيها كقوله : ﴿ نسيا حوتهما ﴾[1] و ﴿ يَخْرُجُ منهما اللؤلؤ والمَرْجان ﴾[2] ، والناسي أحدُهما ، وكذلك المُخْرَجُ من أحدهما ، وإمَّا من حيث حَذْفُ مضافٍ أي : في تمامِ يومين أو كمالِهما .

و« تعجَّل » يجوزُ أن يكونَ بمعنى استعجَلَ ، كتكبَّر واستكبر ، أو مطاوعاً لعجَّل نحو كَسَّرْتُه فَتَكَسَّر ، أو بمعنى المجرد ، وهو عَجِل ، قال الزمخشري : « والمطاوعة أوفق ، لقوله : « ومَنْ تأخَّر » ، كما هي كذلك في قوله :

٨٩٦ ـ قَـدْ يُـدْرِكُ الْـمُتَـأَنِّي بَعْضَ حَـاجَتِـه وَقَـدْ يَكُـونُ مَـعَ الْمُسْتَعْجِـلِ الـزَّلَـلُ[3]

لأجلِ قولِه : « المتأني » . وتعجَّل واستعجل يكونان لازمين ومتعديين ، ومتعلَّقُ التعجيلِ محذوفٌ ، فيجوزُ أن تقدِّرَه مفعولاً صريحاً أي : من تعجَّل النَّفْر ، وأن تقدِّرَه مجروراً أي : بالنفر ، حَسَبَ استعمالِه لازماً ومتعدياً .

وفي هذه الآيات من علمِ البديعِ : الطباقُ ، وهو ذكرُ الشيء وضدِّه في « تعجَّل وتأخر » فهو كقوله : ﴿ أضحَك وأبكَى ﴾ و ﴿ أمات وأحيا ﴾[4] وهذا طباقٌ غريب ، من حيث جَعَل ضدَّ « تَعَجَّل » : « تأخَّر » ، وإنما ضدُّ « تعجَّل » : « تأنَّى » وضدُّ تأخَّر : تقدَّم ، ولكنه في « تعجَّل » عَبَّر بالملزوم عن اللازم ، وفي « تأخَّر » باللازم عن الملزومِ . وفيها من علم البيان : المقابلةُ اللفظية ، وذلك أن المتأخِّرَ بالنَّفْر آتٍ بزيادةٍ في العبادة فله زيادةٌ في الأجر على المتعجِّل فقال في حقه أيضاً : « فلا إثمَ عليه » ليقابلَ قولَه أولاً : « فَمَنْ تعجَّل في يومَيْن فلا إثمَ عليه » ، فهو كقولِه : ﴿ وجزاءُ سيئةٍ سيئةٌ مثلها ﴾[5] ﴿ فَمَنِ اعتدى عليكم فاعتدُوا عليه ﴾[6] .

وقرأ الجمهور « فلا إثمَ » بقطعِ الهمزةِ على الأصلِ ، وقرأ سالم بن عبدالله : « فلا إثمَ » بوصلِها وحَذْفِ ألفِ لا ، ووجهُه أنه خَفَّف الهمزةَ بينَ بينَ فَقَرُبَتْ من الساكنِ فَحَذَفَها تشبيهاً بالألف ، فالتقى ساكنان : ألفُ لا وثاء « أثم » ، فَحُذِفت ألفُ « لا » لالتقاءِ الساكنين . وقال أبو البقاء : « ووجهُها أنَّه لمَّا خَلَطَ الاسمَ بـ « لا » حَذَفَ الهمزةَ تشبيهاً لها بالألف » يعني أنه لمَّا رُكِّبت « لا » مع اسمها صارا كالشيء الواحد ، والهمزةُ شبيهةُ الألف ، فكأنه اجتمعَ ألِفان فَحُذِفَت الثانيةُ لذلك ، ثم حُذِفَت الألفُ لِما ذكرْتُ لك .

قوله : ﴿ لِمَنِ اتَّقى ﴾ هذا الجارُّ خبرُ مبتدأ محذوفٍ ، واختلفوا في ذلك المبتدأ حَسَبَ اختلافِهم في تعلُّقِ هذا الجارِّ من جهةِ المعنى لا الصناعة ، فقيل : يتعلَّقُ من جهةِ المعنى بقولِه :﴿فلا إثمَ عليه﴾ ، فتُقَدِّر له ما يَليقُ به أي : انتفاءُ الإثمِ لِمَن اتَّقى . وقيل : متعلِّقٌ بقولِه : « واذكروا » أي : الذكرُ لمَنِ اتقى . وقيل : متعلِّق بقولِه :﴿غفورٌ

---

(١) سورة الكهف ، آية (٦١) .
(٢) سورة الرحمن ، آية (٢٢) .
(٣) البيت للقطامي انظر ديوانه (٢) ، مجالس ثعلب (٢/٣٦٩) ، الكشاف (٤/٤٧٧) .
(٤) سورة النجم ، آية (٤٣) .
(٥) سورة الشورى ، آية (٤٠) .
(٦) سورة البقرة ، آية (١٩٤) .

رحيم﴾ أي : المغفرة لمن اتقى . وقيل : التقديرُ : السلامة لمن اتقى . وقيل : التقديرُ : ذلك التخييرُ وَنفْيُ الإثم عن المستعجلِ والمتأخرِ لأجلِ الحاجِّ المتَّقي ، لئلا يتخالجَ في قلبِه شيءٌ منهما فيحسَبَ أنَّ أحدَهما يُرْهِقُ صاحبَه إثماً في الإقدامِ عليه ، لأنَّ ذا التقوى حَذِرٌ متحرزٌ من كلِّ ما يُريبه . وقيل : التقديرُ : ذلكَ الذي مَرَّ ذكرهُ من أحكام الحج وغيرِهِ لِمَنِ اتقى ، لأنه هو المنتفعُ به دون مَنْ سِواه ، كقوله : ﴿ ذلك خيرٌ للذين يريدون وجهَ الله ﴾[1] . قال هذين التقديرين الزمخشري . وقال أبو البقاء : « تقديرُه : جوازُ التعجيل والتأخير لمن اتقى » . وكلُّها أقوالٌ متقاربة . ويجوز أن يكونَ « لمَن اتقى » في محلِّ نصب على أن اللامَ لامُ التعليل ، ويتعلَّقُ بقولِه « فلا إثمَ عليه » أي : انتفى الإثمُ لأجلِ المتَّقي . ومفعولُ : اتَّقى » محذوفٌ ، أي : اتَّقى اللَّهَ ، وقد جاءَ مصرَّحاً به في مصحفِ عبدِالله وقيل : اتقى الصيدَ .

وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُۥ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَيُشْهِدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا فِى قَلْبِهِۦ وَهُوَ أَلَدُّ ٱلْخِصَامِ ﴿٢٠٤﴾

قولُه تعالى : ﴿ مَنْ يُعْجِبُك ﴾ : « مَنْ » يجوزُ أن تكونَ موصولةً ، وأن تكونَ نكرةً موصوفةً ، وقد تقدَّم نظيرُها أول السورة فيُنْظر هناك[2] . والإعجاب : استحسان الشيء والميلُ إليه والتعظيمُ له . والهمزةُ فيه للتعدي . وقال الراغب : « العَجَبُ حَيْرَةٌ تَعْرِضُ للإنسان عند الجهل بسبب الشيء ، وليس هو شيئاً له في ذاته حالةٌ . بل هو بحسَبِ الإضافات إلى مَنْ يَعْرِف السبب ومَنْ لا يعرفه ، وحقيقةُ أعجبني كذا : ظَهَر لي ظهوراً لم أَعْرِفْ سببَه » . انتهى . ويقال : عَجِبْتُ من كذا ، قال :

٨٩٧ - عَجِبْتُ وَالدَّهْرُ كَثِيرٌ عَجَبُهْ مِنْ عَنَزِيٍّ سَبَّنِي لَمْ أَضْرِبُهْ[3]

قوله : ﴿ في الحياة ﴾ فيه وجهانِ :

أحدهُما أن يتعلَّقَ بـ « قوله » ، أي : يعجِبُك ما يقولُه في معنى الدنيا ، لأنَّ ادِّعاءَه المحبةَ بالباطلِ يَطْلُب حظاً من الدنيا .

والثاني : أن يتعلَّقَ بـ « يعجِبُك » أي : قولُه حلوٌ فصيحٌ في الدنيا فهو يعجبُك ولا يعجبُك في الآخرة ، لِمَا يُرْهِقُه في الموقف من الحَبْسَة واللُّكْنة ، أو لأنه لا يُؤْذَنُ لهم في الكلامِ .

قال الشيخ[4] : « والذي يظهرُ أنه متعلق بيعجُبك ، لا على المعنى الذي قاله الزمخشري ، بل على معنى أنك تستحْسِنُ مقالتَه دائماً في مدةِ حياته إذ لا يَصْدُرُ منه من القولِ إلا ما هو معجِبٌ رائقٌ لطيفٌ ، فمقالتُه في الظاهرِ مُعْجِبَةٌ دائماً ، لا تراه يَعْدِل عن ذلك المقالةِ الحسنةِ الرائعة إلى مقالةِ خَشِنَةٍ منافيةٍ » .

قوله : ﴿ ويُشْهِدُ الله ﴾ في هذه الجملةِ وجهان :

أظهرُهما : أنها عطفٌ على « يُعْجِبَك » ، فهي صلةٌ لا محلَّ لها من الإعرابِ أو صفةٌ ، فتكونُ في محلِّ رفعٍ

---

(١) سورة الروم ، آية (٣٨) .
(٢) سورة البقرة ، آية (٨) .
(٣) البيت لزياد الأعجم وهو من شواهد الكتاب (١٨٠١) ، المحتسب (١/١٩٦) ، المفصل (٩/٧٠) ، الهمع (٢/٢٠٨) ، الدرر (٢/٢٣٤) ، اللسان «لمم» .
العنزي : منسوب إلى عنزة ، بفتح العين والنون ، وهم عنزة بن أسد بن ربيعة .
(٤) انظر البحر المحيط (٢/١١٤) .

على حَسَبِ القول من « مَنْ » .

والثاني : أن تكونَ حاليةً ، وفي صاحبِها حينئذٍ وجهان :

أحدهُما : أنه الضميرُ المرفوعُ المستكنُّ في « يعجبك » .

والثاني : أنه الضميرُ المجرورُ في « قوله » تقديرُه : يُعْجِبُك أَنْ يقولَ في أمر الدنيا ، مُقْسِماً على ذلك . وفي جَعْلها حالاً نظرٌ من وجهين :

أحدهُما : من جهةِ المعنى .

والثاني من جهةِ الصناعة ، وأمَّا الأول فلأنه يَلْزَمُ منه أن يكونَ الإعجابُ والقولُ مقيدين بحالٍ والظاهرُ خلافهُ . وأمَّا الثاني فلأنه مضارع مثبتٌ فلا يَقَعُ حالاً إلا في شذوذٍ ، نحو : « قُمْتُ وأصُكُّ عينه ، أو ضرورةً نحو :

٨٩٨ - ..... نَجَوْتُ وأَرْهُنُهُمْ مَالِكَا[1]

وتقديرُه مبتدأً قبلَه على خلافِ الأصلِ ، أي : وهو يُشْهِدُ .

والجمهورُ على ضَمِّ حرفِ المضارعة وكسر الهاء ، مأخوذاً من أَشْهَدَ ونصبِ الجلالة مفعولاً به . وقرأ أبو حيوة وابن محيصن بفتحهما ورفعِ الجلالةِ فاعلاً ، وقرأ أُبيّ : « يستشهد الله » . فأمَّا قراءةُ الجمهور وتفسيرُهم فإن المعنى : يَحْلف بالله ويُشْهده إنه صادق ، وقد جاءَتِ الشهادةُ بمعنى القَسَم في آية اللِّعان[2] ، قيل : فيكونُ اسمُ الله منتصباً على حَذْفِ حرفِ الجر أي : يُقْسِمُ بالله ، وهذا سهوٌ من قائله ، لأنَّ المستعملَ بمعنى القسَم « شَهِد » الثلاثي لا « أَشْهَد » الرباعي ، لا تقولُ : أُشْهِد بالله ، بل : أَشْهَدُ بالله ، فمعنى قراءةِ الجمهور : يَطَّلِعُ الله على ما في قلبه ، ولا يَعْلَمُ به أحدٌ لشدةِ تكتُّمِه .

وأمَّا تفسيرُ الجمهورِ فيحتاجُ إلى حَذْفِ ما يَصِحُّ به المعنى ، تقديرُه : وَيُحْلِفُ بالله على خِلافِ ما في قلبه ، لأنَّ الذي في قلبه هو الكفرُ ، وهو لا يَحْلِفُ عليه ، إنما يَحْلِفُ على ضدِّه وهو الذي يُعْجِبُ سامعَه ، ويُقَوِّي هذا التأويلَ قراءةُ أبي حيوة ؛ إذ معناها : وَيطَّلِعُ الله على ما في قلبه من الكفر . وأمَّا قراءة أُبيّ فيَحْتمل استَفْعَل وجهين :

أحدهما : أن يكونَ بمعنى أَفْعل فيوافِقَ قراءةَ الجمهور .

والثاني : أنه بمعنى المجرد وهو شَهِد ، وتكونُ الجلالةُ منصوبةً على إسقاطِ الخافضِ .

قوله : ﴿ وهو أَلَدُّ الخصامِ ﴾ الكلامُ في هذه الجملةِ كالتي قبلَها ، ونزيد عليها وجهاً آخرَ وهو أن تكونَ حالاً من الضميرِ في « يُشْهِدُ » . والأَلَدُّ : الشديدُ من اللَّدَدِ وهو شدةُ الخصومةِ ، قال :

٨٩٩ - إنَّ تَحْتَ التُّرَابَ عَزْماً وحَزْماً وخَصِيماً أَلَدَّ ذَا مِغْلاَقِ[3]

ويقال : لَدِدْتُ بكسر العين أَلَدُّ بفتحِها ، ولَدَدْتُه بفتح العَيْن أَلُدُّه بضمها أي : غَلَبْتُه في ذلك فيكونُ متعدياً قال :

---

(١) تقدم .

(٢) سورة النور ، الآيتان (٦ ـ ٧) .

(٣) البيت لمهلهل انظر الكامل (١/٣٧) ، القرطبي (٣/١٦) .

٩٠٠ـ تَـلُدُّ أَقْـرَانَ الـرِّجَـالِ الـلُّدَدِ ..... (١)

ورجلٌ أَلَدُّ وأَلْنَدُ وَيَلْنَدٌ ، وامرأةٌ لَدَّاءُ ، والجمعُ لُدٌّ كحُمْر .

وفي اشتقاقِهِ أقوالٌ :

أحدُها : من لُدَيْدَي العُنُق وهما صَفْحتاه قاله الزجاج ، وقيل : مَن لُدَيْدَي الوادي وهما جانباه ، سُمِّيا بذلك لاعوجاجهما وقيل : هو مِنْ لدَّه إذا حَبَسه فكأنه يَحْبِسُ خصمَه عن مفاوضِته .

وفي « الخصامِ » قولان :

أحدُهما : أنه جَمْعُ خَصْم بالفتح نحو : كَعْب وكِعاب وكَلْب وكِلاَب وبَحْر وبِحار ، وعلى هذا فلا تَحْتاج إلى تأويلٍ .

والثاني : أنه مصدرٌ ، يقال : خاصَمَ خِصاماً نحو : قاتَل قِتالاً ، وعلى هذا فلا بد من مُصَحِّحٍ لوقوعِه خبراً عن الجثة ، فقيل : في الكلام حذفٌ من الأولِ أي : وخصامُه أشدُّ الخصامِ .

وقيل : من الثاني أي : وهو أشدُّ ذوي الخصام .

وقيل : أُريد بالمصدر اسمُ الفاعلِ كما يُوصَفُ به في قولِهم : رجلٌ عَدْلٌ .

وقيل : « أَفْعَلُ » هنا ليستْ للتفضيل ، بل هي بمعنى لَديدُ الخِصام ، فهو من بابِ إضافةِ الصفةِ المشبهةِ . وقال الزمخشري : « والخِصامُ المُخَاصَمَةُ ، وإضافةُ الألدِّ بمعنى « في » كقولِهم : « ثَبْتُ الغَدْر » يعني أن « أَفْعَل » ليس من بابِ ما أُضيف إلى ما هو بعضه بل هي إضافةٌ على معنى « في » .

قال الشيخ : « وهذا مخالِفٌ لِما يَزْعمه النحاةُ من أن أَفْعَل لا تُضاف إلا إلى ما هي بعضُه ، وفيه إثباتُ الإضافةِ بمعنى « في » وهو قولٌ مرجوحٌ .

وقيل : « هو » ليس ضمير « مَنْ » بل ضميرُ الخصومة يفسِّرهُ سياقُ الكلامِ ، أي : وخصامُه أشدُّ الخصام . وجعل أبو البقاء « هو » ضميرَ المصدر الذي هو « قوله » فإنه قال : « وَيجوزُ أن يكونَ « هو » ضميرَ المصدرِ الذي هو « قولُه » وقوله خِصام » .

وَإِذَا تَوَلَّىٰ سَعَىٰ فِي ٱلْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ ٱلْحَرْثَ وَٱلنَّسْلَ ۗ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْفَسَادَ ﴿٢٠٥﴾

قوله تعالى : ﴿ وإذا تَوَلَّى سعى ﴾ : « سَعَى » جوابُ إذا الشرطية وهذه الجملةُ الشرطيةُ تحتملُ وَجْهَيْنِ :

أحدُهما : أن تكونَ عطفاً على ما قبلَها وهو « يُعْجِبُكَ » فتكون : إمَّا صلةً أو صفةً حسب ما تقدَّم في « مَنْ » .

والثاني : أن تكونَ مستأنفةً لمجردِ الإخبارِ بحالِهِ ، وقد تَمَّ الكلامُ عند قولِهِ : « ألدُّ الخصام » .

---

(١) البيت من شواهد البحر (٢/١٠٨) ، الطبري (٤/٢٣٥) ، معاني القرآن للفراء (١/١٢٣) ، اللسان «لدد» .

والتولِّي والسَّعْيُ يحتملان الحقيقةَ أي : تولَّى ببدنِهِ عنكَ وسعى بِقَدَمَيْهِ ، والمجازَ بأن يريدَ بالتولِّي الرجوعَ عن القولِ الأولِ ، وبالسعي العملَ والكَسْبَ من السَّعايةِ ، وهو مجازٌ شائعٌ ، ومنه : ﴿ وَأَنْ ليسَ لـلإنسانِ إلاَّ ما سعى ﴾[1] ، وقال امرؤُ القيس[1] :

٩٠١- فَلَوْ أنَّ مَا أَسْعَى لأَدْنَى مَعِيشَةٍ ... كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قليلٌ مِنَ الْمَالِ[2]
ولَكِنَّمَا أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤَثَّلٍ ... وَقَدْ يُدْرِكُ الْمَجْدَ الْمُؤَثَّلَ أَمْثَالي

وقال آخر :

٩٠٢- أَسْعَى عَلَى حَيِّ بَنِي مَالِكٍ ... كُلُّ امْرِىءٍ فِي شَأْنِهِ سَاعِي[3]

والسَّعايَةُ بالقولِ ما يقتضي التفريقَ بين الأخِلاَّءِ ، قال :

٩٠٣- مَا قُلْتُ مَا قَالَ وُشَاةٌ سَعَوْا ... سَعْيَ عَدُوٍّ بَيْنَنَا يَرْجُفُ[4]

قوله : ﴿ **في الأرضِ** ﴾ « متعلِّقٌ بـ « سَعَى » ، فإنْ قيل : معلومٌ أنَّ السَّعْيَ لا يكونُ إلاَّ في الأرضِ قيل : لأنه يُفيدُ العمومَ ، كأنه قيل : أيَّ مكانٍ حَلَّ فيه من الأرضِ أفسدَ فيه ، فَيَدُلُّ لفظُ الأرضِ على كثرة فسادِهِ ، إذ يلزَمُ مِنْ عمومِ الظَّرفِ عمومُ المظروفِ ، و « ليفسِدَ » متعلقٌ بـ « سعى » علةٌ له .

قوله : ﴿ **ويُهْلِكَ الحرث** ﴾ الجمهورُ على : « يُهْلِكَ » بضم الياء وكسر اللامِ ونصبِ الكافِ . « الحَرْثَ » مفعولٌ به ، وهي قراءةٌ واضحةٌ من : أَهْلَكَ يُهْلك ، والنصبُ عطفٌ على الفعلِ قبلَهُ ، وهذا شبيهٌ بقولِهِ تعالى : ﴿وملائكتِه ورُسُلِه وجبريلَ ﴾[5] فإنَّ قولَه : « ليفسدَ » يشتملُ على أنه يُهْلكُ الحرثَ والنسلَ ، فخصَّهُما بالذكر لذلك . وقرأ أُبيّ : « وليُهْلِكَ » بإظهارِ لامِ العلة وهي معنى قراءةِ الجمهور ، وقرأ أبو حيوة - ورُوِيت عن ابن كثير وأبي عمرو - « وَيَهْلِكَ الحرثُ والنَّسْلُ » بفتح الياء وكسرِ اللام من هَلَك الثلاثي ، و « الحرث » فاعل ، و « النسلُ » عطفٌ عليه . وقرأ قوم : « ويُهْلِكُ الحرثَ » من أَهْلَكَ ، و « الحرث » مفعولٌ به إلا أنهم رفعوا الكافَ . وخُرِّجتْ على أربعةِ أوجهٍ : أن تكونَ عطفاً على « يُعْجِبُك » أو على « سَعَى » لأنه في معنى المستقبل ، أو على خبر مبتدإٍ محذوفٍ أي : وهو يُهْلِكُ ، أو على الاستئنافِ . وقرأ الحسن : « ويُهْلَكَ » مبنياً للمفعول ، « الحَرْثُ » رفعاً ، وقرأ أيضاً : « ويَهلَكُ » بفتح الياء واللامِ ورفعِ الكافِ ، « الحرثُ » رفعاً على الفاعلية ، وفتحُ عينِ المضارعِ هنا شاذٌّ لفَتْحِ عينِ ماضِيهِ ، وليس عينُهُ ولا لامُهُ حرفَ حلقٍ فهو مثلُ رَكَنَ يَرْكَنُ بالفتحِ فيهما . و﴿الحَرثُ﴾ تقدَّم[6] .

والنَّسْلُ : مصدرُ نَسَلَ ينسُل أي : خَرَج بسرعة ، ومنه : نَسَلَ وَبَرُ البعيرِ ، ونَسَلَ ريشُ الطائرِ أي : خَرَجَ وتطايَرَ ، وقيل : النسلُ الخروجُ متتابعاً ، ومنه : « نُسالُ الطائر » ما تتابعَ سقوطُهُ من ريشِهِ ، قال امرؤُ القيس :

٩٠٤- وَإِنْ تَكُ قَدْ سَاءَتْكِ مِنِّي خَلِيقَةٌ ... فَسُلِّي ثِيَابِي مِنْ ثِيَابِكِ تَنْسُلِ[7]

---

(١) سورة النجم ، آية (٣٩) .
(٢) انظر ديوانه (١٢٩) ، شرح المفصل لابن يعيش (١/ ٧٩) ، الإنصاف (٤٨) ، الدرر (١/ ١٢٢) .
(٣) البيت لأبي القيس بن الأسلت وهو من شواهد البحر (٢/ ١١٥) ، اللسان «سعى» .
(٤) البيت من شواهد البحر (٢/ ١١٥) .
(٥) سورة البقرة ، آية (٩٨) .
(٦) سورة البقرة ، آية (٧١) .
(٧) البيت في ديوانه (١٣) ، شرح القصائد العشر (٧٦) ، والخليقة والخلق واحد ، وقوله : (فسلي ثيابي من ثيابك)

وقوله : ﴿ من كل حَدَبٍ يَنْسِلُون ﴾[١] يحتمِلُ المعنيين . و « الحرثَ والنسلَ » وإن كانا في الأصلِ مصدَرَيْنِ فإنهما هنا واقعان موقعَ المفعولِ به .

وَإِذَا قِيلَ لَهُ ٱتَّقِ ٱللَّهَ أَخَذَتْهُ ٱلْعِزَّةُ بِٱلْإِثْمِ ۚ فَحَسْبُهُۥ جَهَنَّمُ ۚ وَلَبِئْسَ ٱلْمِهَادُ ﴿٢٠٦﴾

قوله تعالى : ﴿ **وإذا قيل له اتَّق الله** ﴾ : هذه الجملةُ الشرطيةُ تحتملُ الوجهين المتقدِّمَيْنِ في نظيرتِها ، أعني كونَها مستأنفةً أو معطوفةً على « يُعْجِبُك » وقد تقدَّم أيضاً أولَ السورةِ عند قولِهِ : ﴿ وإذا قيل لهم : لا تُفْسِدُوا ﴾[٢] ما الذي قام مقامَ الفاعلِ ؟ وخلافُ الناسِ فيه .

قوله : ﴿ **بالإثمِ** ﴾ في هذه الباءِ ثلاثةُ أوجهٍ :

أحدُها : أنْ تكونَ للتعديةِ وهو قولُ الزمخشري فإنه قال : « أَخَذْتُهُ بكذا إذا حَمَلْتُهُ عليه وأَلْزَمْتُهُ إياه أي : حَمَلَتْهُ العِزَّةُ على الإثْمِ وأَلْزَمَتْهُ ارتكابَه » .

قال الشيخ[٣] : « وباء التعدية بابُها الفعلُ اللازم نحو : ﴿ ذَهَبَ الله بنورِهم ﴾[٤] ، ﴿ ولو شاء الله لَذَهَبَ بسمعِهم ﴾[٥] ، ونَدَرَتِ التعديةُ بالباءِ في المتعدِّي نحو : « صَكَكْتُ الحجرَ بالحجرِ » أي : جَعَلْتُ أحدَهما يَصُكُّ الآخرَ .

الثاني : أن تكونَ للسببيةِ بمعنى أنَّ إثمَه كان سبباً لِأَخْذِ العِزَّةِ له كما في قوله :

٩٠٥ - أَخَذَتْهُ عِزَّةٌ مِنْ جَهْلِهِ فَتَوَلَّى مُغْضَباً فِعْلَ الضَّجِرْ[٦]

والثالث : أن تكونَ للمصاحبةِ فتكونَ في محلِّ نصبٍ على الحالِ ، وفيها حينئذٍ وجهانِ :

أحدُهما : أن تكونَ حالاً من « العزَّةُ » أي : ملتبسةً بالإثمِ .

والثاني : أن تكونَ حالاً من المفعولِ أي : أَخَذَتْهُ ملتبساً بالإثمِ .

وفي قوله : ﴿ **العزَّةُ بالإثم** ﴾ التَّتْميم وهو نوعٌ من عِلْمِ البديعِ ، وهو عبارةٌ عن إردافِ الكلمةِ بأُخْرَى تَرْفَعُ عنها اللَّبْسَ وتُقَرِّبُها من الفَهْمِ ، وذلك أنَّ العزَّةَ تكونُ محمودةً ومَذمومةً . فَمِنْ مجيئِها محمودة : ﴿ وللَّهِ العِزَّةُ ولرسولِهِ وللمؤمنين ﴾[٧] ﴿ أعِزَّةٍ على الكافرين ﴾[٨] ، فلو أُطْلِقَتْ لَتَوَهَّمَ فيها بعضُ مَنْ لا عنايةَ له المحمودةَ فقيل « بالإثم » تتميماً للمرادِ فَرُفِعَ اللَّبْسُ بها .

= أي : خلصي قلبي من قلبك بمعنى :

إن كان في خُلقي ما ترتضينه ... فاقطعي أمري من أمرك

(١) سورة الأنبياء ، آية (٩٦) .
(٢) سورة البقرة ، آية (١١) .
(٣) انظر البحر المحيط (٢/١١٧) .
(٤) سورة البقرة ، آية (١٧) .
(٥) سورة البقرة ، آية (٢٠) .
(٦) البيت من شواهد البحر (٢/١١٧) .
(٧) سورة المنافقون ، آية (٨) .
(٨) سورة المائدة ، آية (٥٤) .

قوله : ﴿ فَحَسْبُهُ جَهَنَّمُ ﴾ « حَسْبُهُ » مبتدأ و « جهنَّمُ » خبرُه أي : كافيهم جهنَّمُ ، وقيل : « جهنَّمُ » فاعلٌ بـ « حَسْب » ، ثم اختلف القائلُ بذلك في « حَسْب » فقيل : هو بمعنى اسم الفاعل ، أي الكافي ، وهو في الأصل مصدرٌ أُريد به اسمُ الفاعِلِ ، والفاعِلُ ـ وهو جهنَّمُ ـ سَدَّ مَسَدَّ الخبر ، وقَوِيَ « حَسْب » لاعتمادِهِ على الفاءِ الرابطةِ للجملةِ بما قبلَها ، وهذا كلُّه معنى كلام أبي البقاء . وقيل : بل « حَسْب » اسمُ فعلٍ ، والقائِلُ بذلك اختلَفَ : فقيل : اسمُ فعلٍ ماضٍ ، أي : كفاهم ، وقيل فعلُ أمرٍ أي : لِيَكْفِهم ، إلاَّ أن إعرابَه ودخولَ حروفِ الجر عليه يمنع كونَه اسم فعلٍ . وقد تلخَّصَ مِمَّا تقدَّم أن « حَسْب » هل هو بمعنى اسم الفاعل وأصلُه مصدرٌ أو اسمُ فعلٍ ماضٍ أو فِعْلُ أمر ؟ وهو من الأسماءِ اللازمةِ للإضافةِ ، ولا يَتَعَرَّفُ بإضافتِه إلى معرفةٍ ، تقولُ ، مَرَرْتُ برجلٍ حَسْبِك ، ويُنْصَبُ عنه التمييزُ ، ويكونُ مبتدأ فيُجَرُّ بباء زائدة ، وخبراً فلا يُجَرُّ بها ، ولا يُثَنَّى ولا يُجْمَعُ ولا يُؤَنَّثُ وإنْ وقع صفةً لهذه الأشياء .

و « جهنَّمُ » اختَلَفَ الناسُ فيها ، فقيل : هي أعجميةٌ وعُرِّبتْ ، وأصلُها كَهْنَام ، فمنعُها من الصرفِ للعلمية والعُجْمَةِ . وقيل : بل هي عربيةُ الأصلِ ، والقائلون بذلك اختلَفوا في نونِها : هل هي زائدةٌ أم أصليةٌ ؟ فالصحيحُ أنها زائدةٌ ووزنُها « فَعَنَّل » مشتقةٌ من « رَكِيَّةٌ جَهْنام » أي : بعيدةُ القَعْر ، وهي من الجَهْم وهو الكراهةُ ، وقيل : بل نونُها أصليَّةٌ ووزنُها فَعَلَّل كعَدَبَّس ، قال : لأن « فعنَّلاً » مفقودٌ في كلامِهم ، وجعل « زَوْنَكاً » فَعَلَّلاً أيضاً ، لأنَّ الواوَ أصلٌ في بناتِ الأربعةِ كوَرَنْتَل ، لكنَّ الصحيحَ إثباتُ هذا البناءِ ، وجاءَتْ منه ألفاظ ، قالوا : « ضَغَنَّط » من الضَّغاطة وهي الضخامة ، و « سَفَنَّج » و « هَجَنَّف » للظَّلِيم ، والزَّوْنَك : القصير سُمِّي بذلك لأنه يَنْزَوِكُ في مِشْيَتِهِ أي : يَتَبَخْتَرُ ، قال حسان :

٩٠٦ - أَجْمَعْتَ أَنَّكَ أَنْتَ أُمُّ مَنْ مَشَى ... فِي فُحْشِ زَانِيَةٍ وَزَوْكِ غُرَابِ[1]

وهذا كلُّه يَدُلُّ على أنَّ النونَ زائدةٌ في « زَوْنَكَ » وعلى هذا فامتناعُها للتأنيثِ والعلَمية .

﴿ ولَبِئْسَ المِهادُ ﴾ المخصوصُ بالذَّمِّ محذوفٌ ، أي : وَلَبِئْسَ المِهادُ جَهَنَّمُ ، وحَسَّنَ حَذْفَهُ هنا كونُ « المِهاد » وقعَ فاصلةً ، وقد تقدَّمَ الكلامُ على « بئس » وخلافِ الناسِ فيها . وحُذِفَ هذا المخصوصُ بذلك على أنه مبتدأ والجملةُ من نِعْمَ وبِئْسَ خبرُهُ ، سواء تقدَّم أو تأخَّرَ ؛ لأنَّا لو جَعَلْنَاه خبرَ مبتدإٍ محذوفٍ أو مبتدأً محذوفَ الخبرِ ، ثم حذَفْنَاهُ ، كنا قد حَذَفْنَا الجملةَ بأسْرِهَا من غَيْرِ أنْ ينوبَ عنها شيءٌ ، وأيضاً فإنَّه يَلْزَمُ من ذلك أنْ تكونَ الجملةُ مُفْلَتَةً مِمَّا قبلها إذ ليس لها موضعٌ من الإعرابِ ، وليست معترضةً ولا مفسِّرةً ولا صلةً ولا مستأنفةً .

والمِهَادُ فيه قولان :

أحدُهما : أنه جَمْعُ « مَهْد » وهو ما يوطأُ للنومِ .

والثاني : أنه اسمٌ مفردٌ ، سُمِّيَ به الفراشُ المُوَطَّأُ للنومُ ، وهذا من بابِ التهكم والاستهزاءِ ، أي : جُعِلَتْ جَهَنَّمُ لهم بَدَلَ مِهادٍ يَفْترشونه وهو كقولِهِ :

٩٠٧ - وَخَيْلٍ قَدْ دَلَفْتُ لَهَا بِخَيْلٍ ... تَحِيَّةُ بَيْنِهِمْ ضَرْبٌ وَجِيعُ[2]

أي : القائمُ لهم مقامَ التحيةِ الضربُ الوجيع .

---

(١) تقدم .

(٢) انظر ديوانه (٣٤٣) ، وهو من شواهد البحر (٢/١٠٩) .

وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشْرِى نَفْسَهُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ رَءُوفٌۢ بِٱلْعِبَادِ ﴿٢٠٧﴾ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱدْخُلُوا۟ فِى ٱلسِّلْمِ كَآفَّةً وَلَا تَتَّبِعُوا۟ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِ ۚ إِنَّهُۥ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ ﴿٢٠٨﴾

قوله تعالى : ﴿ مَنْ يَشْرِي ﴾ : في « مَنْ » الوجهانِ المتقدِّمان في « مَنْ » الأولى ، ومعنى يَشْري : يَبيع ، قال تعالى : ﴿وشَرَوْه بثمنٍ بَخْسٍ﴾(١) ، إن أَعَدْنا الضميرَ المرفوعَ على الآخرة ، وقال :

٩٠٨ - وَشَرَيْتُ بُرْداً لَيْتَنِي مِنْ بَعْدِ بُرْدٍ كُنْتُ هَامَهْ(٢)

فالمعنى : يَبْذُل نفسَه في اللَّهِ ، وقيل : بل هو على أصلِهِ من الشِّراء ، وذلك أَنَّ صُهَيْباً اشترى نفسَه من قريشٍ لمَّا هاجَرَ ، والآيةُ نَزَلَتْ فيه .

قوله : ﴿ ابتغاءَ ﴾ منصوبٌ على أنه مفعولٌ من أجله . والشروطُ المقتضيةُ للنصبِ موجودةٌ . والصحيحُ أنَّ إضافةَ المفعولِ له مَحْضَةٌ ، خلافاً للجرمي والمبرد والرياشي(٣) وجماعةٍ من المتأخِّرين . و « مرضاة » مصدرٌ مبنيٌّ على تاء التأنيث كَمَدْعَاة ، والقياسُ تجريدُهُ عنها نحو : مَغْزَى ومَرْمَى .

ووقَفَ حمزة عليها بالتاء ، وذلك لوجهين :

أحدهما أَنَّ بعضَ العربِ يقِفُ على تاء التأنيثِ بالتاءِ كما هي ، وأنشدوا :

٩٠٩ - دَارٌ لِسَلْمَى بَعْدَ حَوْلٍ قَدْ عَفَتْ بَلْ جَوْزِ تيهَاءَ كَظَهْرِ الجَحَفَتْ(٤)

وقد حكى هذه اللغة سيبويه .

والثاني : أن يكونَ وقف على نيةِ الإضافة ، كأنه نَوَى لفظَ المضافِ إليه لشدةِ اتِّصال المتضايفَيْنِ فأَقَرَّ التاءَ على حالِها مَنْبَهَةً على ذلك ، وهذا كما أَشَمُّوا الحرفَ المضمومَ لِيُعْلِمُوا أَنَّ الضَّمَّة كالمنطوق بها . وقد أمالَ الكسائي وورش « مَرْضات » .

وفي قولِهِ : « بالعِباد » خروجٌ من ضميرِ الغَيْبَةِ إلى الاسمِ الظاهِرِ ، إذ كان الأصلُ « رؤوف به » أو « بهم » ، وفائدةُ هذا الخروجِ أَنَّ لفظَ « العباد » يُؤْذِنُ بالتشريفِ ، أو لأَنَّه فاصلةٌ فاخْتِير لذلك .

قولُه تعالى : ﴿ السِّلْمِ ﴾ : قرأ هنا « السَّلْم » بالفتحِ نافعٌ والكسائي وابن كثير ، والباقون بالكَسْر ، وأمَّا التي في الأنفال(٥) فلم يَقْرَأْها بالكسر إلا أبو بكر وحدَه عن عاصم ، والتي في القتال(٦) فلم يَقْرَأْها بالكسر إلا حمزةُ وأبو بكر أيضاً ، وسيأتي . فقيل : هما بمعنى وهو الصلحُ ، ويُذَكَّر ويُؤَنَّث ، قال تعالى : ﴿ وإنْ جَنَحُوا للسَّلْمِ فاجْنَحْ لها ﴾ ،

---

(١) سورة يوسف ، آية (٢٠) .
(٢) البيت لابن مفرغ انظر ديوانه (٢١٣) .
(٣) العباس بن الفرج أبو الفضل الرياشي اللغوي النحوي وثقه الخطيب وصنف كتاب الخيل ، وكتاب الإبل وغير ذلك توفي سنة (٢٠٧) هـ البغية (٢/ ٢٧ - ٢٨) .
(٤) البيت لسؤر الذئب انظر الخصائص (١/ ٣٠٤) ، الإنصاف ( ) ، سر الصناعة (١/ ١٧٧) ، شرح المفصل لابن يعيش (٢/ ١١٨) ، اللسان : « بلل » .
(٥) سورة الأنفال ، آية (٦١) .
(٦) سورة محمد ، آية (٣٥) .

وحَكَوْا : « بنو فلان سِلْمٌ وسَلْمٌ » ، وأصلُه من الاستسلام وهو الانقيادُ ، ويُطْلَقُ على الإسلامِ ، قاله الكسائي وجماعة ، وأنشدوا :

٩١٠ - دَعَوْتُ عَشِيرَتي لِلسِّلْمِ لَمَّا ... رَأَيتُهُمُ تَوَلَّوا مُدْبِرِينَا[1]

يُنْشَد بالكسر ، وقال آخر في المفتوح :

٩١١ - شَرائِعُ السَّلْم قَدْ بَانَتْ مَعَالِمُها ... فَمَا يَرَى الكُفْرَ إلَّا مَنْ بِهِ خَبَلُ[2]

فالسِّلْمُ والسَّلْمُ في هذين البيتين بمعنى الإسلام ، إلَّا أنَّ الفَتْحَ فيما هو بمعنى الإسلام قليلٌ . وقرىء[3] « السَّلَم » بفتحِهما . وقيل : بل هما مختلفا المعنى : فبالكسر الإسلامُ وبالفتحِ الصلحُ .

قوله : ﴿ كافةً ﴾ منصوبٌ على الحالِ ، وفي صاحبِها ثلاثةُ أقوالٍ :

أحدُها : وهو الأظهرُ أنه الفاعلُ في « ادخُلوا » والمعنى : ادخُلُوا السِّلْم جميعاً . وهذه حالٌ تُؤَكِّدُ معنى العمومِ ، فإنَّ قولَكَ : « قام القومُ كافةً » بمنزلةِ : قاموا كلُّهم .

والثاني : أنه « السِّلْم » ، قاله الزمخشري وأبو البقاء ، قال الزمخشري : « ويَجُوزُ أن تكونَ « كافةً » حالاً من السِّلْمِ » لأنها تُؤَنَّثُ كما تُؤَنَّث الحَرْبُ ، قال الشاعر :

٩١٢ - السِّلْمُ تأخذُ مِنْهَا مَا رَضِيتَ بِهِ ... والْحَرْبُ يَكْفِيكَ مِنْ أَنْفَاسِها جُرَعُ[4]

على أنَّ المؤمنينَ أُمِرُوا أن يدخُلُوا في الطاعاتِ كلِّها ، ولا يَدْخُلوا في طاعةٍ دونَ طاعةٍ .

قال الشيخ : « تعليلُه كونُ « كافةً » حالاً من « السِّلم » بقولِهِ : « لأنها تُؤَنَّثُ كما تُؤَنَّثُ الحرب » ليس بشيءٍ لأنَّ التاءَ في « كافة » ليست للتأنيثِ ، وإن كان أصلُها أنْ تَدُلَّ عليه ، بل صار هذا نقلاً مَحْضاً إلى معنى جميع وكل ، كما صار قاطبةً وعامَّة إذا كانَ حالاً نَقْلاً مَحْضاً . فإذا قلت : « قامَ الناسُ كافةً وقاطبةً » لم يَدُلَّ شيءٌ من ذلك على التأنيث ، كما لا يَدُلُّ عليه « كُلّ » و « جميع » .

والثالثُ : أن يكونَ صاحبُ الحالِ هما جميعاً ، أعني فاعلَ « ادخُلُوا » و « السِّلْم » فتكونُ حالاً من شيئين . وهذا ما أجازه ابنُ عطية فإنه قال : « وتَسْتَغْرِقُ « كافة » حينئذٍ المؤمنين وجميعَ أجزاءِ الشرع ، فتكونُ الحالُ مِنْ شيئين ، وذلك جائِزٌ نحو قولِهِ : ﴿ فأتَتْ به قومَها تَحْمِله ﴾[5] . ثم قال بعد كلامٍ : « وكافةً معناه جميعاً ، فالمرادُ بالكافة الجماعةُ التي تَكُفُّ مخالِفيها » .

وقوله : « نحو قوله : تَحْمِلُه » يعني أنَّ « تَحْمِلُهُ » حالٌ من فاعل « أَتَتْ » ومِنَ الهاء في « بِهِ » .

---

(١) البيت لأخي كندة ، انظر تفسير الطبري (٤/٢٥٣) ، وانظر المؤتلف والمختلف (٩) ، الوحشيات (٧٥) ، ويروى لامرىء القيس :

دعوت عشيرتي للسلم حتى ... رأيتهم أغاروا مفسدينا

(٢) البيت في البحر المحيط (٢/١٠٩) .

(٣) القرطبي (٣/٢٣) .

(٤) البيت للعباس بن مرداس يرد به على خفاف بن ندبه انظر ديوانه (٨٧) ، الخزانة (٢/٨٢) ، حاشية يسّ (٢/٢٨٦) ، اصلاح المنطق ٣٠ ، ومعنى البيت:

السلم وإن طالت لا يضيرك طولها والحرب يكفيك منها اليسير كما يكفي الظمآن الجرع .

(٥) سورة مريم ، آية (٣٧) .

قال الشيخ[١] : « هذا المثالُ ليس مطابقاً للحال من شيئين لأنَّ لفظَ « تَحْمِلُهُ » لا يحتمل شيئين ، ولا تقع الحالُ من شيئين إلا إذا كان اللفظُ يحتملُهما ، واعتبارُ ذلك بجَعْلِ ذوي الحال مبتدأين ، وجَعَلَ تلك الحالَ خبراً عنهما ، فمتى صَحَّ ذلك صَحَّتِ الحالُ نحو :

٩١٣ - وَعُلِّقْتُ سَلْمَىٰ وَهْيَ ذَاتُ مُوَصَّدٍ ... وَلَمْ يَبْدُ لِلأَتْرابِ مِنْ ثَدْيِها حَجْمُ[٢]

صَغِيرَيْنِ نَرْعَى البَهْمَ يَا لَيْتَ أَنَّنَا ... إِلَى الْيَوْمِ لَمْ نَكْبَرْ وَلَمْ تَكْبَرِ البَهْمُ

فصغيرَيْنِ حالٌ من فاعل « عُلِّقْتُ » ومن « سلمى » لأنك لو قُلْت : أنا وسَلْمى صغيران لَصَحَّ ، ومثلُه قولُ امرىء القيس :

٩١٤ - خَرَجْتُ بِهَا نَمشِي تَجُرُّ وَرَاءَنَا ... عَلَى أَثَرَيْنَا ذَيْلَ مِرْطٍ مُرَحَّلِ[٣]

فنمشي حالٌ من فاعل « خَرَجْتُ » ومن « ها » في « بها » ، لأنَّك لو قلت : « أنا وهي نمشي » لَصَحَّ ، ولذلك أَعْرب المُعْرِبون « نَمْشِي » حالاً منهما كما تَقَدَّم ، و « تَجُرُّ » حالاً من « ها » في « بها » فقط ، لأنه لا يصلح أن تجعل « تَجُرُّ » خبراً عنهما ، لو قلت : « أنا وهي تَجُرُّ » لم يَصِحَّ فكذلك يتقدَّر بمفردٍ وهو « جارَّة » وأنت لو أَخْبَرْتَ به عن اثنين لم يَصِحَّ فكذلك « تحمله » لا يَصْلُح أن يكونَ خبراً عن اثنين ، فلا يَصِحُّ أن يكونَ حالاً منهما ، وأمَّا « كافة » فإنها بمعنى « جميع » ، و « جميع » يَصحُّ فيها ذلك ، لا يُقال : « كافة » لا يَصحُّ وقوعُها خبراً لو قلتَ : « الزيدون والعمرون كافة » لم يَجُزْ ، فلذلك لا تقع حالاً على ما قَرَّرتُ ؛ لأنَّ ذلك إنما هو بسبب التزام نصب « كافةً » على الحال ، وأنها لا تتصرَّف لا من مانعٍ معنوي ، بدليلِ أنَّ مرادفها وهو « جميع » و « كل » يُخْبَرُ به ، فالعارضُ المانِعُ لـ « كافَّة » من التصرُّفِ لا يَضُرُّ ، وقوله : « الجماعة التي تَكُفُّ مخالِفيها » يعني أنَّها في الأصلِ كذلك ، ثم صار استعمالها بمعنى جميع وكُل » .

واعلَمْ أنَّ أصلَ « كافة » اسمُ فاعل من كَفَّ يَكُفُّ أي مَنَعَ ، ومنه : « كَفُّ الإنسان » ، لأنها تَمْنَعُ ما يقتضيه ، و « كِفَّة الميزان » لجمعِها الموزون ، والكُفَّة بالضم لكل مستطيلٍ ، وبالكسر لكلِّ مستدير . وقيل : « كافة » مصدرٌ كالعاقبة والعافية . وكافة وقاطبة مِمَّا لَزِم نصبُهما على الحالِ فإخراجُهما عن ذلك لَحْنٌ .

فَإِن زَلَلْتُم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْكُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ فَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٢٠٩﴾ هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ ۚ وَإِلَى ٱللَّهِ تُرْجَعُ ٱلْأُمُورُ ﴿٢١٠﴾

والجمهورُ على ﴿ زَلَلْتُم ﴾ : بفتح العين ، وأبو السَّمَّال قرأها بالكسرِ ، وهما لغتان كضَلَلْتُ وضَلِلْتُ . و « ما » في « مِنْ بعدِما » مصدريَّةٌ ، و « مِنْ » لابتداءِ الغايةِ ، وهي متعلِّقَةٌ بـ « زَلَلْتُم » .

قولُه تعالى : ﴿ هل يَنْظُرون ﴾ : « هل » لفظُهُ استفهامٌ والمرادُ به النفيُ كقوله :

---

(١) انظر البحر المحيط (٢/١٢١) .

(٢) البيتان لقيس بن الملوح انظر ديوانه (٢٣٨) ، الخزانة (٢/١٧١) ، البحر المحيط (٢/١٢١) .

(٣) انظر ديوانه (١٤) ، شرح القصائد العشر (٨٥) ، الدرر (١/٢٠١) .

٩١٥- وَهَـلْ أَنَـا إلاَّ مِـنْ غُـزَيَّـةَ إنْ غَـوَتْ غَـوَيْتُ وَإنْ تَـرْشُـدْ غُـزَيَّـةُ أَرْشُـدِ[١]

أي : ما ينظُرون ، وما أنا ، ولذلك وقَعَ بعدها « إلاَّ » كما تَقَعُ بعد « ما » .

و « يَنْظُرون » هنا بمعنى يَنْتَظِرُون ، وهو مُعَدًّى بنفسِه ، قال امرؤ القيس :

٩١٦- فـإنَّـكُـمَـا إنْ تَـنْـظُرَانِـي سَـاعَـةً مِنَ الـدَّهْـرِ يَنْفَعْني لَـدَى أُمِّ جُنْـدَبِ[٢]

وليس المرادُ هنا بالنظرِ تَرَدُّدَ العينِ ، لأنَّ المعنى ليس عليه . واستدَلَّ بعضُهم على ذلك بأن النظر بمعنى البصر يتعدَّى بإلى ، ويُضافُ إلى الوجه ، وفي الآية الكريمة متعدٍّ بنفسِه ، وليسَ مضافاً إلى الوجه ، ويعني بإضافته إلى الوجهِ قوله تعالى : ﴿ وجوهٌ يومئذ ناضرةٌ إلى ربِّها ناظِرَةٌ ﴾[٣] فيكونُ بمعنى الانتظار . وهذا ليس بشيءٍ . أمَّا قولُه : « إنَّ الذي بمعنى البصر يتعدَّى بإلى فمُسَلَّم ، قوله : « وهو هنا متعدٍّ بنفسه » ممنوعٌ ، إذ يُحتمل أن يكونَ حرفُ الجر وهو « إلى » محذوفاً ، لأنه يَطَّرِدُ حَذْفُه مع « أَنْ » و « أَنَّ » ، إذا لم يكن لَبْسٌ ، وأمَّا قولُه : « يُضافُ إلى الوجهِ » فممنوعٌ أيضاً ، إذ قد جاء مضافاً للذاتِ . قال تعالى : ﴿ أَرِني أنظر إليك ﴾[٤] ﴿ أفلا ينظرون إلى الإبل ﴾[٥] . والضميرُ في « ينظرون » عائدٌ على المخاطبين بقولِه : ﴿زَلَلْتُم﴾ فهو التفاتٌ .

قولُه : ﴿ **إلاَّ أَنْ يأتيَهم** ﴾ هذا مفعولُ « ينظرون » وهو استثناءٌ مفرَّغٌ أي : ما ينظرون إلا إتيان الله .

قوله : ﴿ **في ظُلَلٍ** ﴾ فيه أربعةُ أوجهٍ :

أحدُها : أن يتعلَّق بـ « يأتيهم » ، والمعنى : يأتيهم أمرُه أو قُدْرَتُه أو عقابُه أو نحوُ ذلك ، أو يكونُ كنايةً عن الانتقام ؛ إذ الإتيان يمتنعُ إسنادُه إلى الله تعالى حقيقةً .

والثاني : أنْ يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنه حالٌ ، وفي صاحبها وجهان :

أحدُهما : هو مفعولُ يأتيهم ، أي : في حالِ كونِهم مستقرين في **ظُلَل** وهذا حقيقةٌ .

والثاني : أنه الله تعالى بالمجاز المتقدِّم ، أي : أمرُ الله في حال كونه مستقراً في **ظُلَل** .

الثالث : أن تكونَ « في » بمعنى الباء ، وهو متعلقٌ بالإتيان ، أي : إلاَّ أَنْ يأتيهم بظُلَل . ومِنْ مجيءِ « في » بمعنى الباءِ قوله :

٩١٧- ..... خَبِيـرُونَ فِي طَعْنِ الكُـلَى والأَبَـاهِـرِ[٦]

لأنَّ « خبيرين » إنَّما يتعدَّى بالباءِ كقوله :

٩١٨- ..... خَبِيـرٌ بـأَدْوَاءِ الـنِّسَـاءِ طَـبِـيـبُ[٧]

---

(١) البيت لـدريـد بن الصمـة انـظر الحـماسـة (١/٣٩٧) ، الأصمعيـات (١٠٧) ، الخـزانـة (٤/٥١٣) ، البـحـر (٢/١٢٤) .
(٢) تقدم .
(٣) سورة القيامة ، آية (٢٣) .
(٤) سورة الأعراف ، آية (١٤٣) .
(٥) سورة الغاشية ، آية (١٧) .
(٦) تقدم .
(٧) تقدم .

الرابع : أن يكونَ حالاً من « الملائكة » مقدَّماً عليها ، والأصل : إلَّا أَنْ يأتيَهم اللَّهُ والملائكةُ في ظُلَلٍ ، ويؤيِّد هذا قراءة عبدالله إياه كذلك ، وبهذا أيضاً يَقِلُّ المجازُ ، فإنَّه والحالةُ هذه لم يُسْنَدْ إلى اللَّهِ تعالى إلا الإتيانُ فقط بالمجازِ المتقدِّم .

وقرأ أُبَيّ وقتادةُ والضحاكُ : في ظلالٍ ، وفيها وجهان :

أحدُهما : أنَّها جمع ظِلّ نحو : صِلّ وصِلال .

والثاني : أنها جمعُ ظُلَّة كقُلَّة وقِلال ، وخُلَّة وخِلال ، إلَّا أنَّ فِعالاً لا يَنقاس في فُعْلَة .

قوله : ﴿ **من الغمام** ﴾ فيه وجهانِ :

أحدُهما : أنه متعلقٌ بمحذوف ؛ لأنه صفةٌ لـ « ظُلَل » التقدير : ظُلَلٍ كائنةٍ من الغَمام . و « مِنْ » على هذا للتبعيضِ .

والثاني : أنها متعلقةٌ بـ « يأتيهم » ، وهي على هذا لابتداءِ الغاية ، أي : من ناحيةِ الغمام .

والجمهور : « الملائكةُ » رفعاً عطفاً على اسم « الله » . وقرأ الحسن وأبو جعفر : « والملائكةِ » جراً وفيه وجهان :

أحدُهما : الجر عطفاً على « ظُلَلٍ » ، أي : إلا أن يأتيهم في ظللٍ وفي الملائكة .

والثاني : الجر عطفاً على « الغمام » أي : من الغمام ومن الملائكة ، فتوصفُ الملائكة بكونِهَا ظُللاً على التشبيه .

قوله : ﴿ **وقُضِيَ الأمرُ** ﴾ الجمهور على « قُضِيَ » فعلاً ماضياً مبنياً للمفعول وفيه وجهان :

أحدُهما : أن يكونَ معطوفاً على « يَأْتِيهم » وهو داخلٌ في حَيِّز الانتظار ، ويكونُ ذلك من وَضْعِ الماضي موضعَ المستقبل ، والأصل : ويُقْضى الأمر ، وإنما جِيء به كذلك لأنه محققٌ كقوله : ﴿ أتى أمرُ الله ﴾[1] . والثاني : أن يكونَ جملةً مستأنفةً برأسِها ، أَخْبر الله تعالى بأنه قد فَرَغَ من أمرهم ، فهو من عطفِ الجملِ وليس داخلاً في حَيِّز الانتظار . وقرأ معاذ بن جبل[2] « وقضاء الأمر » قال الزمخشري : « على المصدرِ المرفوع عطفاً على الملائكة» . وقال غيرُه : بالمدِّ والخفض عطفاً على « الملائكة » قيل : « وتكون على هذا « في » بمعنى الباء » أي : بظُللٍ وبالملائكةِ وبقضاء الأمر ، فيكونُ عن معاذ قراءتان في الملائكة : الرفعُ والخفضُ ، فنشأ عنهما قراءتان له في قوله : « وقُضي الأمر » .

قوله : ﴿ **وإلى الله تُرْجَعُ الأمور** ﴾ هذا الجار متعلِّقٌ بما بعدَه ، وإنما قُدِّم للاختصاص ، أي : لا تَرْجِعُ إلا إليه

---

(١) سورة النحل ، آية (١٠) .

(٢) معاذ بن جبل بن عمرو بن أوس الأنصاري الخزرجي أبو عبد الرحمن صحابي جليل كان أعلم الأمة بالحلال والحرام وهو أحد الستة الذين جمعوا القرآن على عهد النبي ﷺ وتوفي سنة ١٨ هـ ابن سعد (٣/١٢٠) ، الإصابة (٨٠٣٩) ، أسد الغابة (٤/٣٧٦) ، حلية الأولياء (١/٢٢٨) ، غاية النهاية (٢/٣٠١) .

دون غيره . وقرأ الجمهور : « تُرْجَعُ » بالتأنيث لجريان جمعِ التكسير مَجْرى المؤنث ، إلَّا أنَّ حمزةَ والكسائي ونافعاً قرأوا ببنائِه لفاعل ، والباقون ببنائِه للمفعول ، و « رجع » يُستعمل متعدياً تارةً ولازماً أخرى . وقال تعالى : ﴿ فإنْ رَجَعَكَ الله ﴾[1] فجاءت القراءتان على ذلك ، وقد سُمِع في المتعدي « أرجع » رباعياً وهي لغةٌ ضعيفة ، ولذلك أَبَت العلماءُ أن تَجْعَل قراءةَ مَنْ بناه للمفعول مأخوذةً منها . وقرأ خارجة[2] عن نافع : « يُرْجَعُ » بالتذكير وبنائه للمفعول لأن تأنيثه مجازي ، والفاعلُ المحذوفُ في قراءةِ مَنْ بناه للمفعول : إمَّا اللَّهُ تعالى ، أي : يرجعها إلى نفسه بإفناء هذه الدار ، وإمَّا ذوو الأمور ؛ لأنه لَمَّا كانت ذواتُهم وأحوالُهم شاهدةً عليهم بأنهم مَرْبوبون مَجْزِيُّون بأعمالهم كانوا رادِّين أمورَهم إلى خالقها .

سَلْ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ كَمْ ءَاتَيْنَٰهُم مِّنْ ءَايَةٍۭ بَيِّنَةٍ ۗ وَمَن يُبَدِّلْ نِعْمَةَ ٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُ فَإِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴿٢١١﴾

قوله تعالى : ﴿ سَلْ ﴾ : قرأ الجمهور : « سَلْ » وهي تحتمل وجهين :

أحدُهما : أن تكونَ مِنْ لغة : سال يَسال مثل : خاف يخاف ، وهل هذه الألفُ مُبْدَلَةٌ من همزة أو واو أو ياء ؟ خلافٌ تقدَّم في قوله : ﴿فإنَّ لكم ما سألتم﴾[3] فحينئذٍ يكونُ الأمر منها : « سَلْ » مثل « خَفْ » ، لَمَّا سكنت اللام حَمْلاً للأمر على المجزوم التقى ساكنان فَحُذِفت العين لذلك ، فوزنُه على هذا فَلْ .

والثاني : أن تكون من سأل بالهمز ، والأصل : اسْأَلْ ثم أُلقيت حركة الهمزة على السين تخفيفاً ، واعتَدْنا بحركةِ النقلِ فاستَغْنينا عَنْ همزة الوصلِ فَحَذَفْنَاها ووزنُه أيضاً : فَلْ بحذفِ العين ، وإنْ كان المأخَذُ مختلفاً . وروى عباس عن أبي عمرو : « اسأَلْ » على الأصْلِ من غير نَقْلٍ . وقرأ قومُ : « اسَلْ » بالنقلِ وهمزةِ الوصلِ ، كأنهم لم يَعْتَدُّوا بالحركةِ المنقولةِ كقولِهم : « الْحَمَر » بالهمز . وسيأتي لهذه المسائل مزيدُ بيانٍ في مواضِعها كما ستقفُ عليه إنْ شاء الله . و « بني » مفعولٌ أولُ عند الجمهور .

وقوله : ﴿ كم آتيناهم ﴾ في « كَمْ » وجهانِ :

أحدُهما أنَّها في محل نصبٍ . واختُلف في ذلك فقيل : نصبُها على أنها مفعولٌ ثانٍ لآتيناهم على مذهبِ الجمهور ، وأولُ على مذهبِ السهيلي ، كما تقدَّم تقريرُه . وقيل : يجوز أن يَنْتَصِبَ بفعلٍ مقدَّر يفسِّرُهُ الفعلُ بعدَها تقديرُه : كم آتينا آتيناهم ، وإنما قدَّرْنَا ناصبَها بعدَها لأنَّ الاستفهامَ له صدْر الكلامِ ولا يَعْمَلُ فيه ما قبلَه ، قاله ابنُ عطية ، يعني أنه عنده من بابِ الاشتغالِ .

قال الشيخ[4] : « وهذا غيرُ جائز إنْ كان « من آية » تمييزاً ، لأن الفعلَ المفسِّر لم يعملْ في ضمير « كم » ولا في سببيِّها ، وإذا لم يكن كذلك امتنع أن يكون من باب الاشتغال ، إذ من شرطِ الاشتغال أن يعملَ المفسِّرُ في ضميرِ الأول

---

(١) سورة التوبة ، آية (٨٣) .

(٢) خارجة بن مصعب أحد أعلام القراءات روى عنه العباس بن الفضل وتوفي سنة ١٦٨ هـ غاية النهاية (١/٦٨) .

(٣) سورة البقرة ، آية (٦١) .

(٤) انظر البحر المحيط (٢/١٢٦) .

أو في سببِه . ونظيرُ ما أجازه أن تقولَ : « زيداً ضربْتُ » ويكونُ من بابِ الاشتغال ، وهذا ما لا يُجيزه أحدٌ . فإنْ قُلْنا إنَّ مميِّزها محذوفٌ ، وأُطْلِقَتْ « كم » على القوم جاز ذلك لأنَّ في جملةِ الاشتغالِ ضميرَ الأول ، لأنَّ التقديرَ : « كم من قومٍ آتيناهُمْ » قلت : هذا الذي قاله الشيخُ مِنْ كونِه لا يتمشَّى على كونِ « من آية » تمييزاً قد صَرَّح به ابنُ عطية فإنه قال : « وقولُه « مِن آية » هو على التقديرِ الأولِ مفعولٌ ثانٍ لآتيناهم ، وعلى الثاني في موضعِ التمييز » يعني بالأول نصبَها على الاشتغالِ ، وبالثاني نصبَها بما بعدَها .

والثاني من وَجْهَي كم : أن تكون في محلِّ رفعٍ بالابتداءِ والجملةُ بعدَها في محلِّ رفعٍ خبراً لها والعائدُ محذوفٌ تقديرُه : كم آتيناهموها أو آتيناهم إياها ، أجاز ذلك ابنُ عطية وأبو البقاء .

واستَضْعَفَه الشيخ[1] من حيث إنَّ حَذْفَ عائدِ المبتدأ المنصوبِ لا يجوزُ إلَّا في ضرورةٍ كقوله :

٩١٩ - وَخَالِدٌ يَحْمَدُ سَادَاتُنَا بِالْحَقِّ لا يُحْمَدُ بالبَاطِلِ[2]

أي : وخالدٌ يحمَدُه . وهذا نقلُ بعضِهم ، وأمَّا ابنُ مالك فَنَقَل أنَّ المبتدأ إذا كانَ لفظَ « كُل » أو ما أشبهها في الافتقار والعموم جازَ حَذْفُ عائده المنصوب اتفاقاً من البصريين والكوفيين ، ومنه : ﴿ وكلٌّ وَعَدَ اللَّهُ الحُسْنَى ﴾[3] في قراءة نافعٍ ، وإذا كان المبتدأُ غيرَ ذلك فالكوفيون يَمْنَعُون ذلك إلَّا في السَّعَةِ ، والبصريُّون يُجيزونه بضعفٍ ، ومنه : ﴿أفحكمُ الجاهليةِ يَبْغون﴾[4] برفع « حكم » . فقد حَصَل أنَّ الذي أجازَه ابن عطية ممنوعٌ عند الكوفيين ضعيفٌ عند البصريين .

وهل « كَمْ » هذه استفهاميةٌ أو خبريةٌ ؟ الظاهرُ الأولُ ، وجَوَّزَ الزمخشري فيها الوجهين :

ومَنَعَه الشيخ[5] من حيث إنَّ « كَمْ » الخبرية مستقلةٌ بنفسها غيرُ متعلقةٍ بالسؤال ، فتكونُ مفلتةً مِمّا قبلها ، والمعنى يؤدِّي إلى انصباب السؤال عليها ، وأيضاً فَيَحْتَاج إلى حَذْفِ المفعول الثاني للسؤالِ تقديرُه : سَلْ بَني إسرائيل عن الآيات التي آتيناهم ، ثم قال : كثيراً من الآيات التي آتيناهم ، والاستفهاميةُ لا تحتاجُ إلى ذلك .

و ﴿ من آيةٍ ﴾ فيه وجهان :

أحدُهما : أنها مفعولٌ ثانٍ على القولِ بأن « كم » منصوبةٌ على الاشتغال كما تقدَّم تحقيقُه ، ويكون مميِّز « كم » محذوفاً ، و « مِن » زائدةٌ في المفعول ؛ لأنَّ الكلام غيرُ موجب إذ هو استفهامٌ . وهذا إذا قلنا إنَّ « كم » استفهاميةٌ لا خبريةٌ ، إذ الكلام مع الخبرية إيجابٌ ، و « مِنْ » لا تُزادُ في الواجب إلا على رأي الأخفش والكوفيين ، بخلاف ما إذا كانت استفهاميةً .

قال الشيخ[6] : « فيمكن أن يجوزَ ذلك فيه لانسحابِ الاستفهام على ما بعده وفيه بُعْدٌ ، لأنَّ متعلَّقَ الاستفهامِ هو المفعولُ الأول لا الثاني ، فلو قلت : « كم من درهمٍ أعطيتُه من رجلٍ » على زيادةِ « من » في « رجل » لكان فيه نظرٌ » انتهى .

---

(١) انظر البحر المحيط (٢/١٢٧) .
(٢) تقدم .
(٣) سورة النساء ، آية (٩٥) .
(٤) سورة المائدة ، آية (٥٠) .
(٥) انظر البحر المحيط (٢/١٢٧) .
(٦) انظر البحر المحيط (٢/١٢٧) .

والثاني : أنها تمييزٌ ، ويجوزُ دخولُ « مِنْ » على مميِّز « كم » استفهاميةً كانت أو خبريةً مطلقاً ، أي : سواءً وليها مميِّزها أم فُصِل بينهما بجملةٍ أو ظرفٍ أو جارٍ ومجرورٍ ، على ما قَرَّره النحاةُ . و « كم » وما في حَيِّزها في محلِّ نصب أو خفضٍ ، لأنها في محلِّ المفعول الثاني للسؤال فإنه يتعدَّى لاثنين : إلى الأول بنفسه وإلى الثاني بحرفِ جَر : إمّا عن وإمَّا الباء نحو : سألته عن كذا وبكذا ، قال تعالى ﴿ فاسأل به خبيراً ﴾[1] ، وقد جُمِع بينهما في قوله :

٩٢٠- فَأَصْبَحْنَ لَا يَسْأَلْنَنِي عَنْ بِمَا بِهِ ..... [2]

وقد يُحْذَفُ حرفُ الجرِّ، فمِنْ ثَمَّ جاز في محلِّ « كم » النصبُ والخفضُ بحَسبِ التقديرين و « كم » هنا معلِّقةٌ للسؤال ، والسؤالُ لا يُعَلِّقُ إلا بالاستفهامِ كهذه الآية ، وقوله تعالى : ﴿سَلْهم : أيُّهم بذلك زعيم ﴾[3] وقوله :

٩٢١- يَا أَيُّهَا الرَّاكِبُ المُزْجِي مَطِيَّتَه سَائِلْ بني أَسَدٍ مَا هَذِهِ الصَّوْتُ[4]

وقال آخر :

٩٢٢- ..... واسْأَلْ بِمَصْقَلَةَ البَكْرِيِّ مَا فَعَلَا[5]

وإنما علَّق السؤالَ وإن لم يكن من أفعال القلوب ، قالوا : لأنه سببٌ للعلمِ والعلمُ يُعَلَّق فكذلك سَبَبُه ، وإذا كانوا قد أَجْرَوا نقيضه في التعليق مُجْراه في قوله :

٩٢٣- وَمَنْ أَنتُمُ إِنَّا نَسِينَا مَنَ انْتُمُ وَرِيحُكُمُ مِنْ أيِّ رِيحِ الأَعَاصِرِ[6]

فإجراؤهم سببَه مُجْراه أَوْلى .

واختلفَ النحويون في « كم » : هل بسيطةٌ أو مركبةٌ من كافِ التشبيه وما الاستفهاميةُ حُذِفَتْ ألفُها لانجرارِها ، ثم سُكِّنَتْ ميمُها ، كما سُكِّنَتْ ميمُ « لِمْ » من « لِمْ فَعَلْتَ كذا » في بعض اللغاتِ ، فَرُكِّبتا تركيباً لازماً ؟ والصحيحُ الأول . وأكثرُ ما تجيء في القرآنِ خبريةً مراداً بها التكثيرُ ولم يأتِ مميِّزُها في القرآنِ إلا مجروراً بِمِنْ .

قوله : ﴿ وَمَنْ يُبَدِّلْ نعمةَ اللَّهِ ﴾ « مَنْ » شرطيةٌ في محلِّ رفعٍ بالابتداء . وقد تقَدَّمَ الخلافُ في خبرِ اسمِ الشرطِ ما هو ؟ ولا بُدَّ للتبديل من مفعولين : مُبَدَّل وبَدَل ، ولم يَذْكر هنا إلا أحدَهما وهو المُبَدَّل ، وحَذَفَ البَدَلَ ، وهو المفعول الثاني لفهمِ المعنى . وقد صَرَّحَ به في قوله : ﴿ بَدَّلوا نعمةَ الله كُفراً ﴾[7] فكفراً هو المحذوفُ هنا . وكان قد

---

(١) سورة الفرقان ، آية (٥٩) .

(٢) صدر بيت للأسود بن يعفر وعجزه :
..... أصعد في علو الهوى أم تصوّبا
وهو من شواهد البحر (١٢٧/٢) ، المغني (٣٥٤/٢) ، الأشموني (٨٣/٣) ، أوضح المسالك (٨٩/٢) ، التصريح (١٣٠/٢) ، اللسان «صعد» .

(٣) سورة القلم ، آية (٤٠) .

(٤) البيت لرويشد الطائي انظر الحماسة (١٠٢/١) ، شرح المفصل لابن يعيش (٩٥/٥) ، الخصائص (٤١٦/٢) ، الدرر (٢١٦/٢) ، الإنصاف (٧٧٣/٢) ، الهمع (١٥٧/٢) ، المُزجي اسم فاعل من أزجى يزجي ومعناه السائق .
واستشهد بهذا البيت على الإشارة إلى المذكر وهو (الصوت) بإشارة المؤنث ، وإنما يفعل ذلك لأن لفظ المذكر هنا يطلق عليه لفظ المؤنث بالصيحة ونحوها وسيأتي .

(٥) عجز بيت للأخطل وصدره :
دع المغمر لا تسأل بمصرعه .....
انظر ديوانه (١٥٧) ، وهو من شواهد الكتاب (٢٩٩/٢) .

(٦) تقدم .

(٧) سورة إبراهم ، آية (٢٨) .

تقدَّم عند قولِهِ تعالى : ﴿ فَبَدَّل الذين ظلموا ﴾[1] أن « بَدَّل » يتعدَّى لاثنين أحدُهما بنفسه وهو البدلُ وهو الذي يكون موجوداً وإلى الآخر بحرفِ الجر وهو المُبَدَّلُ وهو الذي يكون متروكاً ، وقد يُحْذَفُ حرفُ الجَرِّ لفهمِ المعنى فالتقديرُ هنا : « وَمَنْ يُبَدِّل بنعمتِهِ كفراً » ، فَحَذَفَ حرفَ الجر والبدل لفهمِ المعنى . ولا جائزٌ أَنْ تُقَدِّر حرفَ الجر داخِلاً على « كفراً » فيكونَ التقديرُ : « وَمَنْ يُبَدِّل بالكفرِ نعمةَ الله » لأنه لا يترتَّبُ عليه الوعيد في قوله : ﴿فإنَّ الله شديد العقاب﴾ . وكذلك قولُه : ﴿ فأولئك يُبَدِّل الله سيئاتِهم حسناتٍ ﴾[2] تقديرُهُ : بسيئاتهم حسناتٍ ، ولا يجوز تقديرُه : « سيئاتِهِم بحسناتٍ » لأنه لا يترتَّبُ على قوله : « إلا مَنْ تاب » .

وقُرِىء[3] : « يُبْدِل » مخففاً ، و « مِنْ » لابتداءِ الغايةِ . و « ما » مصدريةٌ ، والعائدُ من جملةِ الجزاءِ على اسمِ الشرطِ محذوفٌ لفهمِ المعنى أي : العقاب له ، أو لأنَّ « أَلْ » نابَتْ منابَه عند الكوفيين .

زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا وَيَسْخَرُونَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ اتَّقَوْا فَوْقَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَاللَّهُ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴿٢١٢﴾

قوله تعالى : ﴿ زُيِّنَ ﴾ : إنَّما لم تَلْحَقِ الفعلَ علامةُ تأنيثٍ لكونِهِ مؤنثاً مجازياً ، وحَسَّن ذلك الفصلُ . وقرأ ابن أبي عبلة : « زُيِّنَتْ » بالتأنيث مراعاةً للفظِ . وقرأ مجاهد وأبو حيوة : « زَيَّنَ » مبنياً للفاعل ، و « الحياةَ » مفعولٌ ، والفاعلُ هو الله تعالى ، والمعتزلةُ يقولون : إنه الشيطان .

وقوله : ﴿ يَسْخَرُون ﴾ يَحْتَمِل أن يكونَ من باب عَطْفِ الجملةِ الفعلية على الجملة الفعلية ، لا من باب عطف الفعل وحده على فعل آخر ؛ فيكون من عطف المفردات ، لِعَدَمِ اتِّحادِ الزمانِ . ويَحْتَمل أن يكونَ « يَسْخَرُون » خبرَ مبتدأ محذوفٍ ، أي : وهم يَسْخَرُون فيكون مستأنفاً ، وهو من عَطْفِ الجملةِ الاسمية على الفعلية . وجِيءَ بقولِهِ : « زُيِّن » ماضياً دلالةً على أنَّ ذلك قد وقع وفرغ منه ، وبقوله : « وَيَسْخَرُون » مضارعاً دلالةً على التَّجَدُّدِ والحدوثِ .

قوله : ﴿ والذين اتَّقَوْا فَوْقَهم ﴾ مبتدأٌ وخبرٌ ، و « فوق » هنا تَحْتَمل وجهين :

أحدُهما : أن تكونَ ظرفَ مكانٍ على حقيقتِها ، لأنَّ المتقين في أعلى عَلِّيِّين ، والكافرين في أسفلِ سجِّين .

والثاني : أن تكونَ الفوقيةُ مجازاً : إمَّا بالنسبة إلى نعيمِ المؤمنين في الآخرة ونعيمِ الكافرين في الدنيا . و « يوم » منصوب بالاستقرار الذي تعلَّق به « فوقهم » .

قولُه : ﴿ مَنْ يَشاءُ ﴾ مفعولُ « يشاء » محذوفٌ ، أي : مَنْ يشاءُ أَنْ يَرزقَه . و « بغيرِ حساب » هذا الجارُّ فيه وجهان ، أحدُهما : أنه زائدٌ . والثاني : أنه غيرُ زائدٍ ، فعلى الأول لا تَعَلُّقَ له بشيء ، وعلى الثاني هو متعلِّقٌ بمحذوف . فأمّا وجهُ الزيادةِ : فهو أنه تقدَّمه ثلاثةُ أشياءَ في قوله : « والله يرزق من يشاء » الفعلُ والفاعلُ والمفعولُ ، وهو صالحٌ لأنْ يتعَلَّقَ من جهةِ المعنى بكلِّ واحدٍ منها ، فإذا تعلَّق بالفعلِ كان من صفاتِ الأفعالِ ، تقديرُهُ : والله يرزق

---

(١) سورة البقرة ، آية (٥٩) .

(٢) سورة الفرقان ، آية (٧٠) .

(٣) انظر البحر المحيط (٢/١٢٨) .

رزقاً غيرَ حساب ، أي : غير ذي حساب ، أي : أنه لا يُحْسَب ولا يُحْصَى لكثرتِهِ ، فيكونُ في محلِّ نصبٍ على أنه نعتٌ لمصدرٍ محذوفٍ ، والباءُ زائدةٌ .

وإذا تَعَلَّقَ بالفاعل كان من صفاتِ الفاعلين ، والتقديرُ : واللَّهُ يرزق غيرَ محاسِبٍ بل متفضلاً أو غيرَ حاسِبٍ ، أي : عادٍّ . فـ « حساب » واقعٌ موقعَ اسمِ فاعلٍ من حاسَب أو من حَسَبَ ، ويجوزُ أن يكونَ المصدرُ واقعاً موقعَ اسمِ مفعولٍ من حاسَبَ ، أي : الله يرزقُ غيرَ مُحَاسَبٍ أي : لا يحاسبه أحدٌ على ما يُعْطِي ، فيكونُ المصدرُ في محلِّ نصبٍ على الحالِ من الفاعل ، والباءُ فيه مزيدةٌ .

وإذا تعلَّق بالمفعولِ كانَ من صفاتِهِ أيضاً والتقديرُ : والله يرزقُ مَنْ يشاء غيرَ محاسَبٍ أو غيرَ محسوبٍ عليه ، أي : معدودٍ عليه ، أي : إنَّ المرزوق لا يحاسِبُهُ أحدٌ ، أو لا يَحْسُبُ عليه أي : لا يَعُدُّ . فيكونُ المصدرُ أيضاً واقعاً موقعَ اسمِ مفعولٍ من حاسَبَ أو حَسَبَ ، أو يكونُ على حَذْفِ مضافٍ أي غيرَ ذي حساب أي : محاسبة ، فالمصدرُ واقعٌ موقعَ الحالِ والباءُ أيضاً زائدةٌ فيه ، ويحتمل في هذا الوجهِ أن يكونَ المعنى أنه يُرْزَق مِنْ حيثُ لا يَحْتَسِبُ ، أي : من حيث لا يظنُّ أن يأتيَه الرزقُ ، والتقديرُ : يرزقُه غيرَ محتسِب ذلك ، أي : غيرَ ظانٍّ له ، فهو حالٌ أيضاً . ومثلُه في المعنى ﴿ ويرزقُه من حيثُ لا يَحْتسب ﴾[1] . وكونُ الباء تُزادُ في الحال ذكروا لذلك شرطاً ـ على خلافٍ في جواز ذلك في الأصل ـ وهو أن تكون الحال منفيَّةً كقوله :

٩٢٤ - فما رَجَعَتْ بِخَائِبَةٍ رِكَابٌ حَكِيمُ بْنُ المُسَيَّب مُنْتَهَاهَا[2]

وهذه الحالُ ـ كما رأيتَ ـ غيرُ منفيةٍ فالمنعُ من الزيادة فيها أَوْلى .

وأمَّا وجهُ عدمِ الزيادةِ فهو أن تَجْعَلَ الباءَ للحالِ والمصاحبة ، وصلاحيةُ وصفِ الأشياء الثلاثة ـ أعني الفعلَ والفاعلَ والمفعولَ ـ بقولِهِ : « بغير حساب » باقيةٌ أيضاً ، كما تقدَّم في القولِ بزيادَتِها . والمُراد بالمصدرِ المحاسبةُ أو العدُّ والإحصاءُ أي : يرزقُ مَنْ يشاء ولا حسابَ على الرزقِ ، أو ولا حسابَ للرازق ، أو ولا حسابَ على المرزوق ، وهذا أَوْلَى لما فيه من عدمِ الزيادةِ ، التي الأصلُ عدمُها ولِما فيه من تَبَعِيَّة المصدرِ على حالِهِ ، غيرَ واقعٍ موقع اسمِ فاعلٍ أو اسم مفعولٍ ، ولِما فيه من عَدَمِ تقديرِ مضافٍ بعد « غير » أي : غيرَ ذي حساب . فإذاً هذا الجارُّ والمجرورُ متعلِّقٌ بمحذوفٍ لوقوعِه حالاً من أي الثلاثةِ المتقدِّمةِ شِئْتَ كما تقدَّم تقريرُه ، أي : ملتبساً بغيرِ حسابٍ .

كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ فِيمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ ۚ وَمَا ٱخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ أُوتُوهُ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ ۖ فَهَدَى ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لِمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ مِنَ ٱلْحَقِّ بِإِذْنِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ يَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٢١٣﴾

قولُه تعالى : ﴿ مُبَشِّرين وَمُنْذِرِينَ ﴾ : حالان من « النبيين » . قيل : وهي حالٌ مقارنَةٌ ، لأنَّ بعثَهم كان وقت البِشارة والنِّذارة . وفيه نظرٌ ، لأنَّ البِشارةَ والنِّذارةَ بعدَ البعثِ . والظاهِرُ أنها حالٌ مقدَّرَةٌ . وقد تقدَّم معنى البشارة

---

(١) سورة الطلاق ، آية (٣) .

(٢) تقدم .

والنذارةِ في قولِهِ : ﴿ أأنذرْتَهم ﴾[١] ﴿ وَبَشِّر الذين آمنوا ﴾[٢] .

قوله : ﴿ معهم ﴾ هذا الظرفُ فيه وجهانِ :

أحدُهما : أنه متعلقٌ بأنزلَ . وهذا لا بُدَّ فيه من تأويلٍ ، وذلك أنه يلزَمُ من تعلُّقِهِ بأَنْزَلَ أن يكونَ النبيون مصاحِبين للكتابِ في الإنزالِ ، وهم لا يُوصَفُونَ بذلك لِعَدَمِهِ فيهم . وتأويلُهُ أنَّ المرادَ بالإنزالِ الإرسالُ ، لأنه مُسَبَّبٌ عنه ، كأنه قيل : وأرسلَ معهم الكتابَ فتصِحُّ مشاركتُهم له في الإنزالِ بهذا التأويل .

والثاني : أن يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنه حالٌ من الكتابِ ، وتكونُ حالاً مقدرةً أي : وأنزلَ مقدِّراً مصاحبتَه إياهم ، وقدَّره أبو البقاء بقوله : « شاهداً لهم ومُؤَيِّداً » ، وهذا تفسيرُ معنى لا إعرابٍ .

والألفُ واللامُ في « الكتاب » يجوزُ أَنْ تكونَ للعهدِ بمعنى أنه كتابٌ معينٌ كالتوراةِ مثلاً ، فإنها أُنْزِلَتْ على موسى وعلى النبيين بعدَه ، بمعنى أنَّهم حَكَموا بها ، واستداموا على ذلك ، وأَنْ تكونَ للجنس ، أي : أنزلَ مع كلِّ واحدٍ منهم من هذا الجنسِ . وقيل : هو مفردٌ وُضِعَ مَوْضِعَ الجَمْعِ ، أي : وأَنْزَلَ معهم الكُتُبَ وهو ضعيفٌ .

وهذه الجملةُ معطوفةٌ على قولِهِ : « فَبَعَثَ » لا يُقال : البشارة والنِّذارة ناشئةٌ عن الإنزال فكيفَ قُدِّما عليه ؟ لأنا لا نُسَلِّم أنَّهما إنما يكونَان بإنزالِ كتابٍ ، بل قد يكونَانِ بوحيٍ من اللَّهِ تعالى غير مَتْلُوٍّ ولا مَكْتُوبٍ . ولئن سَلَّمنا ذلك ، فإنَّما قُدِّما لأنهما حالان من « النبيين » فالأَوْلَى اتِّصالُهُما بهم .

قوله : ﴿ بالحقِّ ﴾ فيه ثلاثةُ أوجهٍ :

أحدُها : أن يكونَ متعلِّقاً بمحذوف على أنه حالٌ من الكتابِ أيضاً عند مَنْ يُجَوِّزُ تعَدُّدَ الحالِ وهو الصحيحُ .

والثاني : أن يتعلَّق بنفسِ الكتابِ لما فيه من معنى الفعلِ ، إذ المرادُ به المكتوبُ .

والثالث : أن يتعلَّق بأنزلَ ، وهذا أَوْلَى لأنَّ جَعْلَه حالاً لا يَسْتَقيم إلا أَنْ يكونَ حالاً مؤكدةً ، إذ كُتُب اللَّهِ تعالى لا تكونُ ملتبسةً بالحقِّ ، والأصلُ فيها أَنْ تكونَ منتقلةً ، ولا ضرورةَ بنا إلى الخروج عن الأصلِ ، ولأنَّ الكتابَ جارٍ مَجْرى الجوامِدِ .

قوله : ﴿ ليحكمَ ﴾ هذا الجارُّ متعلقٌ بقوله : « أنزل » واللامُ للعلةِ ، وفي الفاعلِ المضمرِ في « ليحكم » ثلاثةُ أقوالٍ :

أحدُها : وهو أظهرُها ، أنه يعودُ على اللَّهِ تعالى لتقدُّمِهِ في قوله : ﴿ فَبَعَثَ الله ﴾ ولأنَّ نسبةَ الحكمَ إليه حقيقةٌ ، ويؤيِّده قراءةُ الجَحْدَرِي[٣] فيما نقله عنه مكي : « لنحكمَ » بنون العظَمَةِ ، وفيه التفاتٌ من الغَيْبَةِ إلى التكلُّمِ . وقد ظَنَّ ابنُ عطية أن مكياً غَلِطَ في نَقْلِ هذه القراءةِ عنه وقال : « إنَّ الناسَ رَوَوْا عن الجحدري : « لِيُحْكَمَ » على بناءِ الفعلِ للمفعولِ » ولا ينبغي أن يُغَلِّطَه لاحتمالِ أن يكونَ عنه قراءتان .

والثاني : أنه يعودُ على « الكتاب » أي : ليحكم الكتابُ ، ونسبةُ الحكم إليه مجازٌ كنسبةِ النطق إليه في قوله

---

(١) سورة البقرة ، آية (٦) .

(٢) سورة البقرة ، آية (٢٥) .

(٣) عاصم بن العجاج الجحدري روى عنه عيسى بن عمر توفي سنة ١٢٨ هـ غاية النهاية (١/٣٤٩) .

تعالى : ﴿ هذا كتابُنَا يَنْطِقُ عليكم بالحق ﴾[١] ، ونسبةُ القضاء إليه في قوله :

٩٢٥ - ضَـرَبَتْ عَلَيْـكَ الْعَنْكَبُـوتُ بِـنَسْـجِهَـا وَقَضَى عَلَيْـكَ بِـه الكِتَـابُ المُنَـزَّلُ[٢]

ووجهُ المجازِ أنَّ الحكمَ فيه فَنُسِبَ إليه .

والثالثُ : أنه يعودَ على النبي ، وهذا استضعَفَهُ الشيخُ[٣] من حيث إفرادُ الضميرِ ، إذ كان ينبغي على هذا أن يُجْمَعَ ليطابِقَ « النبيين » . ثم قال : « وما قالَه جائزٌ على أَنْ يعودَ الضميرُ على إفراد الجمعِ على معنى : ليحكمَ كلُّ نبي بكتابِهِ . و « بين » متعلق بـ « يَحْكم » . والظرفيةُ هنا مجازٌ . وكذلك « فيما اختلفوا » متعلقٌ به أيضاً . و « ما » موصولةٌ ، والمرادُ بها الدين ، أي : ليحكم اللَّهُ بين الناسِ في الدِّين ، بعد أن كانوا متفقين عليه . ويَضْعُفُ أن يُرَادَ بـ « ما » النبيُّ ﷺ ، لأنها لغير العقلاءِ غالباً . و « فيه » متعلِّقٌ بـ « اختلفوا » ، والضميرُ عائدٌ على « ما » الموصولةِ .

قوله : ﴿ وما اختَلَفَ فيه ﴾ الضمير في « فيه » فيه أوجهٌ :

أظهرُها : أنه عائدٌ على « ما » الموصولةِ أيضاً ، وكذلك الضميرُ في « أوتوه » .

وقيل : يعودان على الكتابِ ، أي : وما اخْتَلَفَ في الكتاب إلا الذين أُوتوا الكتابَ .

وقيل : يعودان على النبيِّ قاله الزجاج . أي : وما اختلفَ في النبيّ إلا الذين أُوتوا علمَ نبوتِه . وقيل : يعودُ على عيسى للدلالةِ عليه .

قوله : ﴿ مِنْ بعدِ ﴾ فيه وجهانِ :

أحدُهما : وهو الصحيحُ ، أن يتعلَّقَ بمحذوفٍ تقديرُهُ : اختلفوا فيه مِن بَعْد .

والثاني : أنه متعلِّقٌ بـ « اختلف » الملفوظِ به ، قال أبو البقاء : ولا تَمْنَعُ « إلَّا » من ذلك ، كما تقول : « ما قام إلا زيدٌ يومَ الجمعة » . وهذا الذي أجازه أبو البقاء للنحاةِ فيه كلامٌ كثيرٌ . وملخَّصُه أن « إلا » لا يُسْتَثْنَى بها شيئان دونَ عطفٍ أو بدليةٍ ، وذلك أنَّ « إلَّا » مُعَدِّيَةٌ للفعلِ ، ولذلك جازَ تَعَلُّقُ ما بعدها بما قبلَها ، فهي كواوِ مع وهمزة التعدية ، فكما أن واو « مع » وهمزة التعدية لا يُعَدِّيان الفعلَ لأكثرَ من واحدٍ ، إلَّا مع العطفِ ، أو البدليةِ كذلك « إلا » . وهذا هو الصحيحُ ، وإنْ كان بعضُهم خالَفَ . فإن وَرَدَ من لسانهم ما يُوهم جوازَ ذلك يُؤَوَّل . فمنه قولُه :﴿وما أرسلنا قبلَك إلا رجالاً نُوحي﴾[٤] ثم قال : « بالبينات » ، فظاهر هذا أن « بالبينات » متعلقٌ بأرسلنا ، فقد استُثْنِيَ بـ « إلا » شيئان ، أحدُهما « رجالاً » والآخرُ « بالبينات » . وتأويلُه أنَّ « بالبينات » متعلِّقٌ بمحذوفٍ لئلا يلزَمَ منه ذلك المحذورُ . وقد منع أبو الحسن وأبوعلي : « ما أخذ أحدٌ إلا زيدٌ درهماً » و « ما ضربَ القومُ إلا بعضُهم بعضاً » . واختلفا في تصحيحها فقال أبو الحسن : « طريقُ تصحيحِها بأَنْ تُقَدِّم المرفوعَ الذي بعد « إلَّا » عليها ، فيقال : ما أخذَ أحدٌ زيدٌ إلا درهماً ، فيكونُ « زيدٌ » بدلاً من « أحد » و « درهماً » مستثنى مفرغٌ من ذلك المحذوف ، تقديرُهُ : ما أخذ أحدٌ زيدٌ شيئاً إلا درهماً » . وقال أبو علي : « طريقُ ذلك زيادةُ منصوبٍ درهماً » فيكونُ المرفوعُ بدلاً من المرفوعِ ، والمنصوب بدلاً من

---

(١) سورة الجاثية ، آية (٢٩) .
(٢) تقدم .
(٣) انظر البحر المحيط (٢/٣٦) .
(٤) سورة النحل ، الآيتان (٤٣ - ٤٤) .

المنصوب وكذلك : ما ضَرَبَ القومُ أحداً إلا بعضُهم بعضاً . وقال أبو بكر بن السراج : تقول : « أعطيت الناسَ درهماً إلا عُمَراً » جائز . ولو قلت : « أعطيتُ الناسَ درهماً إلا عمراً الدنانيرَ » لم يَجُزْ ، لأنَّ الحرفَ لا يُسْتَثْنى به إلا واحدٌ . فإنْ قُلْتَ : « ما أَعْطَيْتُ الناسَ درهماً إلا عَمْراً دانقاً » على الاستثناءِ لم يَجُزْ ، أو على البدلِ جاز فَتُبْدِلُ « عمراً » من الناس ، و « دانقاً » من « درهماً » . كأنك قلتَ : « ما أعطيت إلا عمراً دانقاً » يعني أنَّ الحصرَ واقعٌ في المفعولين .

قال بعض المحققين : « وما أجازَه ابن السراج من البدل في هذه المسألة ضعيفٌ ، وذلك أنَّ البدلَ في الاستثناء لا بُدَّ من مُقارَنَتِهِ بـ « إلَّا » ، فَأَشْبَهَ العطفَ ، فكما أنه لا يَقَعُ بعدَ حرفِ العطفِ معطوفان لا يَقَعُ بعدَ « إلَّا » بدلان » .

فإذا عُرِفَ هذا الأصلُ وما قال الناسُ فيه كان إعرابُ أبي البقاء في هذه الآيةِ الكريمةِ من هذا البابِ ، وذلك أنه استثناءٌ مفرَّغٌ ، وقد وَقَعَ بعدَ « إلَّا » الفاعلُ وهو « الذين » ، والجارُّ والمجرورُ وهو « مِنْ بعد » ، والمفعولُ من أجلِهِ وهو « بغياً » فيكونُ كلٌّ منهما محصوراً . والمعنى : وما اختلفَ فيه إلا الذين أُوتوه إلَّا من بعدِ ما جَاءَتْهُم البيناتُ إلا بغياً . وإذا كان التقدير كذلك فقد اسْتُثْنِي بـ « إلَّا » شيئان دونَ الأولِ الذي هو فاعلٌ من غيرِ عطفٍ ولا بدليةٍ . وإنما استوفيتُ الكلام في هذه المسألة لكثرةِ دَوْرِها .

قوله : ﴿ بَغياً ﴾ في نصْبِهِ وجهان :

أظهرُهما : أنه مفعولٌ من أجلِهِ لاستكمالِ الشروط ، وهو علةٌ باعثةٌ . والعامِلُ فيه مضمرٌ على ما اخترناه ، وهو الذي تُعَلِّقُ به « فيه » و « اختلف » الملفوظُ به عند مَنْ يرى أنَّ « إلَّا » يُسْتثنى بها شيئان .

والثاني : أنه مصدرٌ في محلِّ حالٍ أي : باغين ، والعامِلُ فيها ما تقدَّم . و « بينهم » متعلقٌ بمحذوفٍ لأنه صفةٌ لـ « بغياً » . أي : بَغْياً كائناً بينهم .

قوله : ﴿ لِما اختلفوا فيه ﴾ « لِما » متعلِّقٌ بـ « هَدَى » وما موصولةٌ ، والضميرُ في « اختلفوا » عائدٌ على « الذين أوتوه » ، وفي « فيه » عائدٌ على « ما » وهو متعلِّقٌ بـ « اختلف » .

و ﴿ مِن الحق ﴾ متعلِّقٌ بمحذوفٍ لأنه في موضعِ الحالِ من « ما » في « لِما » . و « مَنْ » يجوزُ أن تكونَ للتبعيضِ وأن تكونَ للبيانِ عند مَنْ يرى ذلك تقديرُهُ : الذي هو الحق . وأجاز أبو البقاء أن يكونَ « مِنَ الحق » حالاً من الضميرِ في « فيه » والعامِلُ فيها « اختلفوا » . وزعم الفراء أنَّ في الكلامِ قَلْباً والأصلُ : « فَهَدى الله الذينَ آمنوا للحقِّ ممَّا اختلفوا » واختاره الطبري . وقال ابن عطية : « ودعَاه إلى هذا التقديرِ خَوْفُ أن يحتملَ اللفظُ أنهم اختلفوا في الحقِّ ، فهدى الله المؤمنين لبعضِ ما اختلفوا فيه ، وعَسَاهُ أن يكونَ غيرَ حقٍ في نفسِهِ » قال : « والقلبُ في كتابِ اللَّهِ دونَ ضرورةٍ تدفعُ إليه عجزٌ وسوءُ فهمٍ » انتهى . قلت : وهذا الاحتمالُ الذي جَعَلَه ابنُ عطية حاملاً للفراء على ادعاءِ القلبِ لا يُتَوَهَّمُ أصلاً .

قوله : ﴿ بإذْنِهِ ﴾ فيه وجهان :

أحدُهما : أن يتعلَّقَ بمحذوفٍ لأنه حالٌ من ﴿ الذين آمنوا ﴾ أي : مأذوناً لهم .

والثاني : أن يكونَ متعلقاً بهدى مفعولاً به ، أي : هداهم بأمرِهِ .

أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِن قَبْلِكُم ۖ مَّسَّتْهُمُ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَّاءُ وَزُلْزِلُوا حَتَّىٰ يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَىٰ نَصْرُ اللَّهِ ۗ أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ ﴿٢١٤﴾

قوله تعالى : ﴿ أم حَسِبْتم ﴾ : « أم هذه فيها أربعة أقوالٍ :

أحدها : أنْ تكونَ منقطعةً فتتقدَّر بـ « بل » والهمزةِ . فـ « بل » لإضرابِ انتقالٍ من إخبارٍ إلى إخبارٍ ، والهمزةُ للتقريرِ . والتقديرُ : بل أحْسِبْتُم .

والثاني : أنها لمجردِ الإضرابِ من غيرِ تقديرِ همزةٍ بعدها ، وهو قولُ الزجاج وأنشد :

٩٢٦ - بَدَتْ مِثْلَ قَرْنِ الشَّمْسِ فِي رَوْنَقِ الضُّحَى وَصُورَتِهَا أَمْ أَنْت فِي الْعَيْنِ أَمْلَحُ[1]

أي : بل أنت .

والثالث : وهو قولُ بعض الكوفيين أنها بمعنى الهمزةِ . فعلى هذا يُبْتَدأُ بها في أولِ الكلامِ ، ولا تحتاجُ إلى الجملةِ قبلَها يُضْرَبُ عنها .

والرابع : أنها متصلةٌ ، ولا يَسْتَقِيمُ ذلك إلا بتقديرِ جملةٍ محذوفةٍ قبلَها ، فقدَّرَهُ بعضُهم : فَهَدَى اللَّهُ الذين آمنوا ، فصَبَروا على استهزاءِ قومهم ، أفتسلُكون سبيلَهم أم تحسَبون أن تدخلوا الجنة من غيرِ سلوكِ سبيلِهم .

و « حَسِبْتُم » هنا من أخوات « ظنَّ » ، تنصبُ مفعولَيْن أصلُهما المبتدأ والخبرُ ، و « أَنْ » وما بعدَها سادَّةٌ مَسَدَّ المفعولَيْنِ عند سيبويهِ ، ومسدَّ الأولِ والثاني محذوفٌ عند أبي الأخفش ، كما تقرَّر ذلك . ومضارِعُها فيه الوجهان : الفتحُ ـ وهو القياسُ ـ والكسر . ولها من الأفعالِ نظائِرُ ، سيأتي ذلك في آخرِ السورةِ ، ومعناها الظنُّ ، وقد تُسْتَعْمَلُ في اليقين قال :

٩٢٧ - حَسِبْتُ التُّقَى وَالْجُودَ خَيْرَ تِجَارَةٍ رَبَاحاً إِذَا مَا الْمَرْءُ أَصْبَحَ ثَاقِلا[2]

ومصدرُها : الحُسْبان . وتكون غيرَ متعديةٍ إذا كان معناها الشقرة ، تقول : حَسِبَ زيدٌ ، أي اشْقَرَّ ، فهو أَحْسَبُ أي : أَشْقَرُ .

قوله : ﴿ وَلَمَّا يأتِكم ﴾ الواوُ للحالِ ، والجملةُ بعدَها في محلِّ نصبٍ عليها ، أي : غيرَ آتيكم مثلُهم . و « لَمَّا » حرفُ جزمٍ معناهُ النفي كـ « لم » ، وهو أبلغُ من النفي بـ « لم » ، لأنها لا تنفي إلا الزمانَ المتصلَ بزمانِ الحالِ . والفرقُ بينها وبين « لم » من وجوهٍ :

أحدُها : أنه قد يُحْذَفُ الفعلُ بعدها في فصيحِ الكلام إذا دَلَّ عليه دليلٌ كقولِهِ :

٩٢٨ - فَجِئْتُ قُبُورَهُمْ بَدْءاً وَلَمَّا فَنَادَيْتُ الْقُبُورَ فَلَمْ تُجِبْنَهْ[3]

---

(١) تقدم .

(٢) البيت للبيد انظر ديوانه (٢٤٦) ، الهمع (١/١٤٩) ، الأشموني (٢/٢١) ، الدرر (١/١٣٢) .

(٣) تقدم .

أي : ولمَّا أكن بدءاً أي : مبتدئاً ، بخلافِ « لم » فإنه لا يجوزُ ذلك فيها إلا ضرورةً . ومنها : أنَّها لنفيِ الماضي المتصلِ بزمانِ الحال و « لم » لنفيهِ مطلقاً أو منقطعاً على ما مَرَّ . ومنها : أنَّ « لَمَّا » لَا تَدْخُل على فعلِ شرطٍ ولا جزاءٍ بخلافِ « لم » . واختُلِفَ في « لمَّا » فقيل : بسيطةٌ ، وقيل : مركبةٌ مِنْ لم و « ما » زيدَتْ عليها .

وفي قولهِ : ﴿ **مَثَلُ الذين** ﴾ حَذْفُ مضافٍ وحَذْفُ موصوفٍ تقديرُهُ : ولَمَّا يأتِكُمْ مَثَلُ محنةِ المؤمنينِ الذين خَلَوْا .

و ﴿ **مِنْ قبلِكم** ﴾ متعلِّقٌ بـ « خَلَوا » وهو كالتأكيدِ ، فإنَّ الصلةَ مفهومةٌ من قولِهِ : « خَلَوا » .

قوله : ﴿ **مَسَّتْهم البأساءُ** ﴾ في هذه الجملةِ وجهان :

أحدُهما : أن تكونَ لا محلَّ لها من الإعراب لأنها تفسيريةٌ أي : فَسَّرَتِ المَثَلَ وشَرَحَتْهُ كأنه قيل : ما كانَ مَثَلُهم ؟ فقيل : مَسَّتهم البأساءُ .

والثاني : أن تكونَ حالاً على إضمارِ « قد » جَوَّزَ ذلك أبو البقاء ، وهي حالٌ من فاعلِ « خَلَوا » . وفي جَعْلِهَا حالاً بُعْدٌ .

قوله : ﴿ **حتى يقولَ** ﴾ قرأ الجمهورُ : « يقولَ » نصباً ، وله وجهان :

أحدُهما : أنَّ « حتى » بمعنى « إلى » ، أي : إلى أن يقولَ ، فهو غايةٌ لما تقدَّم من المسِّ والزلزالِ ، و « حتى » إنما يُنْصَبُ بعدها المضارعُ المستقبلُ ، وهذا قد وقع ومَضَى . فالجوابُ : أنه على حكايةِ الحالِ ، حكىٰ تلك الحالَ .

والثاني : أنَّ « حتى » بمعنى « كي » ، فتفيدُ العِلَّةَ ، وهذا ضَعيفٌ ؛ لأنَّ قولَ الرسول والمؤمنين ليس علةً للمسِّ والزلزالِ ، وإن كان ظاهرُ كلامِ أبي البقاء على ذلك فإنه قال : «ويُقْرَأ بالرفعِ على أن يكونَ التقديرُ : زُلْزِلُوا فقالوا ، فالزَّلْزَلَةُ سببُ القولِ » و « أَنْ » بعد « حتى » مضمرةٌ على كِلا التقديرين . وقرأ نافع برفعِهِ على أنَّه حالٌ ، والحالُ لا يُنْصَبُ بعد « حتى » ولا غيرِها ، لأنَّ الناصبَ يُخَلِّصُ للاستقبالِ فتَنَافيا .

واعلم أنَّ « حتى » إذا وَقَعَ بعدها فعلٌ : فإمَّا أن يكونَ حالاً أو مستقبلاً أو ماضياً ، فإنْ كان حالاً رُفِعَ نحو : « مَرِض حتى لا يَرْجونه » أي في الحال . وإن كان مستقبلاً نُصِبَ ، تقول : سِرْتُ حتى أدخلَ البلدَ وأنت لم تدخُلْ بعدُ . وإن كان ماضياً فتحكيه ، ثم حكايتُك له : إمَّا أَنْ تَكونَ بحسَب كونِهِ مستقبلاً ، فتنصبَه على حكايةِ هذه الحالِ ، وإما أن يكون بحسب كونِهِ حالاً ، فترفَعَهُ على حكايةِ هذه الحالِ ، فيصدُق أن تقولَ في قراءةِ الجماعةِ : حكايةُ حالٍ ، وفي قراءةِ نافع أيضاً : حكايةُ حالٍ . وإنَّما نَبَّهْتُ على ذلك لأنَّ عبارةَ بعضِهم تَخُصُّ حكايةَ الحالِ بقراءةِ الجمهورِ ، وعبارَةَ آخرين تَخُصُّها بقراءةِ نافع . قال أبو البقاء في قراءةِ الجمهور : « والفعلُ هنا مستقبلٌ حُكِيت به حالُهم والمعنى على المُضِيِّ » وكان قد تقدَّم أنه وجَّه الرفعَ بأنَّ « حتى » للتعليلِ .

قوله : ﴿ **معه** ﴾ هذا الظرفُ يجوزُ أن يكونَ منصوباً بيقول ، أي : إنهم صاحبوه في هذا القولِ وجامَعُوه فيه ، وأن يكونَ منصوباً بآمنوا ، أي : صاحبوه في الإيمانِ .

قوله : ﴿ **مَتَى نَصْرُ الله** ﴾ منصوبٌ على الظرفِ فموضعُهُ رفعٌ خبراً مقدماً ، و « نصرٌ » مبتدأٌ مؤخرٌ . وقال أبو

البقاء : « وعلى قولِ الأخفش موضعُه نصبٌ على الظرفِ و « نصرُ » مرفوعٌ به » . و « متى » ظرفُ زمانٍ لا يَتَصَرَّفُ إلا بجرِّه بحرفٍ . وهو مبنيٌّ لِتَضَمُّنِهِ : إما لِمَعْنَى همزة الاستفهام وإمَّا معنى « مَنْ » الشرطية ، فإنه يكونُ اسمَ استفهامٍ ، ويكونُ اسمَ شرطٍ فيجزمُ فعلين شرطاً وجزاءً .

والظاهرُ أنَّ جملةَ « متى نصرُ اللَّهِ » من قولِ المؤمنينَ ، وجملةَ « ألا إنَّ نصرَ اللَّهِ قريبٌ » من قولِ الرسولِ ، فَنُسِبَ القولُ إلى الجميعِ إجمالاً ، ودلالةُ الحالِ مبيِّنَةٌ للتفصيلِ المذكور . وهذا أَوْلَى مِنْ قَوْلِ مَنْ زَعَم أن في الكلامِ تقديماً وتأخيراً ، والتقديرُ : حتى يقولَ الذين آمنوا « متى نصرُ الله » فيقولُ الرسولُ « ألا إنَّ » ، فَقُدِّمَ الرسولُ لمكانَتِهِ ، وقُدِّم المؤمنون لتقدُّمِهم في الزمان . قال ابن عطية : « هذا تَحَكُّمٌ وحَمْلُ الكلامِ على غير وجهِهِ » وهو كما قال . وقيل : الجملتانِ من قولِ الرسولِ والمؤمنين معاً ، يعني أن الرسولَ قالَهما معاً ، وكذلك أتباعُهُ قالوهما معاً ، وقولُ الرسول « متى نَصْرُ الله » ليس على سبيلِ الشَّكِّ ، إنما هو على سبيلِ الدعاء باستِعْجَال النصر . وقيل : إنَّ الجملةَ الأولى من كلام الرسولِ وأتباعه ، والجملة الأخيرةَ من كلامِ اللَّهِ تعالى ، أجابهُم بما سألوه الرسُلُ واستبطَأَهُ الأتباع . فالحاصل أن الجملتين في محل نصب بالقول .

يَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ ۖ قُلْ مَآ أَنفَقْتُم مِّنْ خَيْرٍ فَلِلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ ۗ وَمَا تَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ بِهِۦ عَلِيمٌ ﴿٢١٥﴾ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ ۖ وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ ۗ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿٢١٦﴾

قوله تعالى : ﴿ ماذا ينفقون ﴾ : قد تقدَّم أنَّ « ماذا » له ستة استعمالات وتحقيقُ القولِ فيه عند قولِه : ﴿ماذا أراد اللَّهُ بهذا﴾[1] . وهنا يجوزُ أَنْ تكونَ « ماذا » بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ بمعنى الاستفهام فتكونَ مفعولاً مقدَّماً ، ويجوزُ أن تكون « ما » مبتدأً و « ذا » خبرَه ، وهو موصولٌ . و « ينفقون » صلتُه والعائدُ محذوفٌ ، و « ماذا » معلِّقٌ للسؤال فهو في موضعِ المفعولِ الثاني ، وقد تقدَّم تحقيقُه في قوله : ﴿ سَلْ بني إسرائيل كم آتيناهم ﴾[2] ، وجاء « ينفقون » بلفظ الغيبة ؛ لأنَّ فاعلَ الفعلِ قبلَه ضميرُ غَيْبَةٍ في « يسألونك » ، ويجوزُ في الكلامِ « ماذا ننفقُ » كما يجوزُ : أَقْسَمَ زيدٌ لَيَضْرِبَنَّ ولأَضْرِبَنَّ ، وسيأتي لهذا مزيدُ بيانٍ في قولِه تعالى : ﴿ يسألونك ماذا أُحِلَّ لهم ﴾[3] في المائدةِ .

قوله : ﴿ قل ما أَنْفقتم من خير ﴾ يجوزُ في « ما » وجهان :

أحدُهما : أن تكونَ شرطيةً ، وهو الظاهرُ لتوافق ما بعدها ، فـ « ما » في محلِّ نصبٍ مفعولٌ مقدَّمٌ واجبُ التقديمِ ، لأنَّ له صدرَ الكلامِ . و « أنفقْتُمْ » في محلِّ جزمٍ بالشرطِ ، و « مِنْ خيرٍ » تقدَّم إعرابُه في قوله : ﴿ ما نَنْسَخْ من آيةٍ ﴾[4] .

وقوله : ﴿ فللوالدينِ ﴾ جوابُ الشرطِ ، وهذا الجارُّ خبرٌ لمبتدإٍ محذوفٍ أي : فمَصْرِفُه للوالدَيْن ، فيتعلَّقُ

---

(١) سورة البقرة ، اية (٢٦) .
(٢) سورة البقرة ، آية (٢١١) .
(٣) سورة المائدة ، آية (٤) .
(٤) سورة البقرة ، آية (١٠٦) .

بمحذوفٍ : إمَّا مفردٌ وإمَّا جملةٌ على حَسَبِ ما ذُكِر من الخلافِ فيما مَضَى . وتكونُ الجملةُ في محلِّ جزمٍ بجوابِ الشرطِ .

والثاني : أن تكونَ « ما » موصولةً ، و « أنفقتم » صلتُها ، والعائدُ محذوفٌ لاستكمالِ الشروطِ ، أي : الذي أنفقتموه . والفاءُ زائدةٌ في الخبرِ الذي هو الجارُّ والمجرورُ . قال أبو البقاء في هذا الوجهِ : « ومِنْ خيرٍ يكونُ حالاً من العائدِ المحذوفِ » .

وهم إنما سألوا عن المُنْفَقِ ، فكيف أُجيبوا ببيانِ المَصْرِفِ للمُنْفَقِ عليه ؟ فيه أجوبةٌ منها : أنَّ في الآيةِ حَذْفاً وهو المُنْفَقُ عليه فَحُذف ، تقديره : ماذا ينفقون ولِمَنْ يُعْطونه ، فجاء الجوابُ عنهما ، فأجابَ عن المُنْفَقِ بقوله : « مِنْ خيرٍ » وعن المُنْفَقِ عليه بقوله : « فللوالدَيْن » وما بعده . ومنها : أن يكونَ « ماذا » سؤالاً عن المَصْرِفِ على حَذْفِ مضافٍ ، تقديرُه : مَصْرِفُ ماذا يُنْفقون ؟ ومنها : أن يكونَ حَذَفَ من الأولِ ذِكْرَ المَصْرِفِ ومن الثاني ذِكْرَ المُنْفَقِ ، وكلاهما مرادٌ ، وقد تقدَّم شيءٌ من ذلك في قولِه تعالى : ﴿ ومَثَلُ الذين كفروا كَمَثلِ ﴾[1] . وقال الزمخشري : قد تضمَّن قولُه : « ما أنفقتم من خيرٍ » بيانَ ما يُنفقونه ، وهو كلُّ خيرٍ ؛ وبُني الكلامُ على ما هو أَهَمُّ وهو بيانُ المَصْرِفِ ، لأنَّ النفقة لا يُعْتَدُّ بها إلا أَنْ تقعَ موقِعَها . قال :

٩٢٩ - إنَّ الصَّنِيعَةَ لا تَكُونُ صَنِيعَةً حَتَّى يُصابَ بِهَا طَرِيقُ المَصْنَعِ »[2]

وأمَّا قولُه : ﴿ **وما تَفْعَلُوا** ﴾ فـ « ما » شرطيةٌ فقط لظهورِ عملها الجزمَ بخلافِ الأولى . وقرأ علي رضي الله عنه : « وما يفعلوا » بالياء على الغَيْبَة ، فيُحْتمل أن يكونَ من بابِ الالتفات من الخطابِ ، وأن يكونَ مِنْ الإضمارِ لدلالةِ السياقِ عليه ، أي : وما يفعلِ الناسُ .

وقرىء : « كَتَبَ عليكم القتال » : ببناءِ « كَتَب » للفاعل[3] وهو ضميرُ اللَّهِ تعالى ونَصْبِ « القتال » .

قوله : ﴿ **وهو كُرْهٌ** ﴾ هذه واوُ الحالِ ، والجملةُ بعدها في محلِّ نصبٍ عليها والظاهرُ أنَّ « هو » عائدٌ على القتالِ . وقيل : يعودُ على المصدرِ المفهومِ من كَتَب ، أي : وكَتْبُه وفَرْضُه . وقرأ الجمهورُ « كُرْهٌ » بضمِّ الكافِ ، وقرأ السلميُّ بفتحِها . فقيل : هما بمعنى واحدٍ ، أي : مصدران كالضَّعْف والضُّعْف ، قاله الزجاج وتبعه الزمخشري . وقيل : المضمومُ اسمُ مفعولٍ والمفتوحُ المصدرُ . وقيل : المفتوحُ بمعنى الإكراه ، قالَه الزمخشري في توجيهِ قراءةِ السُّلَمي ، إلا أنَّ هذا من بابِ مجيءِ المصدرِ على حَذْفِ الزوائدِ وهو لا ينقاسُ . وقيل : المفتوحُ ما أُكْرِهَ عليه المرءُ ، والمضمومُ ما كَرِهَهُ هو .

فإن كان « الكَرْهُ » و « الكُرْه » مصدراً فلا بُدَّ من تأويلٍ يجوزُ معه الإخبار به عن « هو » ، وذلك التأويلُ : إمَّا على حَذْفِ مضاف ، أي : والقتالُ ذو كُرْهٍ ، أو على المبالَغَةِ ، أو على وقوعِه موقعَ اسمِ المفعول . وإنْ قُلْنا : إنَّ « كُرْهاً » بالضمِ اسم مفعولٍ فلا يَحْتاج إلى شيءٍ من ذلك . و « لكم » في محل رفعٍ ، لأنه صفةٌ لكُره ، فيتعلَّقُ بمحذوفٍ أي : كرهٌ كائنٌ .

---

(١) سورة البقرة ، آية (١٧١) .

(٢) البيت ذكره ابن منظور في اللسان م «صنع» .

(٣) انظر البحر المحيط (٢/١٤٣) .

قوله : ﴿ **وعسى أَنْ تَكْرهوا** ﴾ « عسى » فعلٌ ماضٍ نُقِل إلى إنشاءِ الترجِّي والإشفاق . وهو يرفعُ الاسمَ ويَنْصِبُ الخَبَر ، ولا يكونُ خبرُها إلا فعلاً مضارعاً مقروناً بـ « أَنْ » . وقد يجيءُ اسماً صريحاً كقوله :

٩٣٠ - أَكْثَرْتَ فِي العَذْلِ مُلِحّاً دَائِماً ... لا تُكْثِرَنْ إِنِّي عَسَيْتُ صَائِماً[١]

وقالَتِ الزبَّاء : « عسى الغُوَيْرُ أَبْؤساً »[٢] وقد يَتَجَرَّدُ خبرُها من « أَنْ » كقوله :

٩٣١ - عَسَىٰ فَرَجٌ يَأْتِي بِهِ اللَّهُ إِنَّهُ ... لَهُ كُلَّ يَوْمٍ فِي خَلِيقَتِهِ أَمْرُ[٣]

وقال آخر :

٩٣٢ - عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أَمْسَيْتَ فِيهِ ... يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ[٤]

وقال آخر :

٩٣٣ - فَأَمَّا كَيِّسٌ فَنَجَا وَلَكِنْ ... عَسَى يَغْتَرُّ بِي حَمِقٌ لَئِيمُ[٥]

وتكونُ تامة إذا أُسْنِدَتْ إلى « أَنْ » أو « أَنَّ » ، لأنهما يَسُدَّان مَسَدَّ اسمها وخبرها ، والأصحُّ أنها فعلٌ لا حرفٌ ، لاتصالِ الضمائرِ البارزةِ المرفوعةِ بها ، ووزنُها « فَعَل » بفتح العين ، ويجوزُ كَسْرُ عينها إذا أُسْنِدَتْ لضمير متكلمٍ أو مخاطبٍ أو نونِ إناثٍ ، وهي قراءةُ نافعٍ[٦] ، وستأتي . ولا تنصرَّفُ بل تلزم المضيَّ . والفرقُ بين الإشفاقِ والترجِّي بها في المعنى : أنَّ الترجِّي في المحبوباتِ والإشفاقَ في المكروهاتِ . و « عسى » من الله تعالى واجبةٌ ؛ لأنَّ الترجِّي والإشفاق مُحالان في حقِّه . وقيل : كلُّ « عسى » في القرآن للتحقيقِ ، يَعْنُون الوقوعَ ، إلا قولَه تعالى : ﴿ عسَى ربُّه إنْ طَلَّقكنَّ ﴾[٧] ، وهي في هذه الآيةِ ليسَتْ ناقصةً فتحتاجُ إلى خبرٍ بل تامةٌ ، لأنها أُسْنِدَتْ إلى « أَنْ » ، وقد تقدَّم أنها تَسُدُّ مسدَّ الخبرين بعدها . وزعم الحوفي أن « أن تكرهوا » في محلِّ نصب ، ولا يمكن ذلك إلا بتكلُّفٍ بعيد .

قوله : ﴿ **وهو خيرٌ لكم** ﴾ في هذه الجملةِ وجهان :

أظهرُهما : أنها في محلِّ نصبٍ على الحال وإنْ كانَت الحالُ من النكرةِ بغيرِ شرطٍ من الشروطِ المعروفةِ قليلةً .

والثاني : أن تكونَ في محلِّ نصبٍ على أنها صفةٌ لـ «شيئاً» ، وإنما دخلتِ الواوُ على الجملةِ الواقعةِ لأنَّ صورتَها صورةُ الحالِ ، فكما تدخل الواوُ عليها حاليةً تدخلُ عليها صفةً ، قاله أبو البقاء . ومثلُ ذلك ما أجازه الزمخشري في

---

(١) البيت لرؤبة انظر ملحق ديوانه (١٨٥) ، أمالي ابن الشجري (١/١٦٤) ، الهمع (١/١٣٠) ، الخصائص (١/٩٨) ، الدرر (١/١٠٧) .

(٢) انظر المجمع (٢/٣٤١) ، (٢٤٣٥) ، الغوير: تصغير غار والأبؤس: جمع بؤس وهو الشدة وأصل هذا المثل فيما يقال من قول الزبّاء حين قالت لقومها عند رجوع قيصر من العراق ومعه الرجال وبات بالغوير على طريقه: «عسى الغوير أبؤساً» أي لعل الشر يأتيكم من قبل الغار .

(٣) البيت في الهمع (١/١٣١) ، شرح ابن عقيل (١/٥٢٠) ، الدرر (١/١٠٩) .

(٤) البيت لهدبة بن الخشرم العذري وكان من رواة الحطيئة وهو من شواهد الكتاب (١/١٥٩) ، الخزانة (٤/٨١) ، شرح المفصل لابن يعيش (٧/١١٧) ، الأشموني (١/٢٦٠) ، العيني (٢/١٨٤) ، الدرر (١/١٠٦) ، الهمع (١/١٣٠) .

(٥) البيت من شواهد الكتاب (١/١٥٩) ، الخزانة (٤/٨٢) ، المحتسب (١/١١٩) ، الكيس: العقل والدهاء ، والوصف «كيس» والحمق: الأحمق .

(٦) سورة البقرة ، آية (٢٤٦) .

(٧) سورة التحريم ، آية (٥) .

قوله : ﴿ وما أهلَكْنا من قريةٍ إلا ولها كتابٌ معلومٌ ﴾[١] فَجعل : « ولها كتابٌ » صفةً لقرية ، قال : « وكانَ القياسُ ألاَّ تتوسَّطَ هذه الواوُ بينهما كقولِه : ﴿ وما أهلكنا من قرية إلا لها مُنْذِرون ﴾[٢] وإنما توسَّطَتْ لتأكيدِ لصوقِ الصفةِ بالموصوفِ ، ما يُقال في الحالِ : « جاءني زيدٌ عليه ثوبٌ ، وعليه ثوبٌ » . وهذا الذي أجازه أبو البقاء هنا والزمخشري هناك هو رأيُ ابن جني ، وسائرُ النَّحْويين يُخالِفونه .

يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ۖ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ ۖ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِۦ مِنْهُ أَكْبَرُ عِندَ ٱللَّهِ ۚ وَٱلْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ ٱلْقَتْلِ ۗ وَلَا يَزَالُونَ يُقَـٰتِلُونَكُمْ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمْ عَن دِينِكُمْ إِنِ ٱسْتَطَـٰعُوا۟ ۚ وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَـٰلُهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْـَٔاخِرَةِ ۖ وَأُو۟لَـٰٓئِكَ أَصْحَـٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَـٰلِدُونَ ﴿٢١٧﴾

قوله تعالى : ﴿ قتالٍ فيه ﴾ : قراءةُ الجمهور : « قتالٍ » بالجر ، وفيه ثلاثةُ أوجهٍ :

أحدها : أنه خفضٌ على البدلِ من « الشهر » بدلِ الاشتمال ؛ إذ القتالُ واقعٌ فيه فهو مشتملٌ عليه .

والثاني : أنه خفضٌ على التكريرِ ، قال أبو البقاء : « يريد أنَّ التقديرَ : « عن قتالٍ فيه » . وهو معنى قول الفراء ، لأنه قال : «هو مخفوضٌ بـ « عَنْ » مضمرةً . وهذا ضعيفٌ جداً ، لأنَّ حرفَ الجر لا يبقى عملُه بعد حذفِه في الاختيار » . وهذا لا ينبغي أن يُعَدَّ خلافاً بين البصريين والكسائي والفراء ، لأنَّ البدلَ عند جمهور البصريين على نِيَّةِ تكرار العامل ، وهذا هو بعينه قولُ الكسائي . وقوله : لأنَّ حرفَ الجرِّ لا يَبْقَى عملُه بعد حَذْفِه » إن أراد في غيرِ البدل فَمُسَلَّم ، وإن أرادَ في البدلِ فممنوعٌ ، وهذا هو الذي عناه الكسائي .

الثالث : قاله أبو عبيدة : « أنه خفضٌ على الجِوار » . قال أبو البقاء : « هو أَبْعَدُ من قولِهما ـ يعني الكسائيَّ والفراء ـ لأنَّ الجِوار من مواضعِ الضرورةِ أو الشذوذِ فلا يُحْمَلُ عليه ما وُجِدَتْ عنه مَنْدُوحة » . وقال ابن عطية : « وهو خطأ » .

قال الشيخ[٣] : « إن كان أبو عبيدة عَنَى بالجِوار المصطلحَ عليه فهو خطأ . وجهةُ الخطإِ أنَّ الخفض على الجوار عبارةٌ عن أن يكونَ الشيءُ تابعاً لمرفوعٍ أو منصوبٍ من حيثُ اللفظُ والمعنى فَيُعْدَلَ به عن تَبَعِيَّتِه لمتبوعِه لفظاً ، ويُخْفَضَ لمجاوَرَتِه لمخفوضٍ . كقولِهم : « هذا جُحْر ضَبٍّ خَرِبٍ » بجرِّ « خرب » ، وكان من حقِّه الرفعُ ؛ لأنه من صفاتِ الجحر لا من صفاتِ الضبِّ ، ولهذه المسألةِ مزيدُ بيانٍ يأتي في موضِعه إن شاء الله تعالى ، و « قتالٍ » هنا ليس تابعاً لمرفوع أو منصوب وجاور مخفوضاً فَخُفِض . وإن كان عَنَى أنه تابعٌ لمخفوضٍ فَخَفْضُه بكونه جاور مخفوضاً ، أي صار تابعاً له ، لم يكنْ خطأً ، إلا أنه أَغْمَضَ في عبارته فالتبس بالمصطلحِ عليه .

وقرأ ابن عباس والأعمش : « عن قتالٍ » بإظهارِ « عن » وهي في مصحفِ عبدالله كذلك ، وقرأ عكرمة : « قَتْلٍ فيه ، قل قتلٌ فيه » بغير ألف .

---

(١) سورة الحجر ، آية (٤) .

(٢) سورة الشعراء ، آية (٢٠٨) .

(٣) انظر البحر المحيط (٢/ ١٤٥) .

وقُرىء شاذاً : « قتالٌ فيه » بالرفع[١] ، وفيه وجهان :

أحدهما : أنه مبتدأٌ والجارُّ والمجرورُ بعده خبرٌ ، وسَوَّغ الابتداء به وهو نكرةٌ أنه على نيةِ همزةِ الاستفهامِ ، تقديرُه : أقتالٌ فيه .

والثاني : أنه مرفوعٌ باسم فاعل تقديرُه : أجائزٌ قتالٌ فيه ، فهو فاعلٌ به . وعَبَّر أبو البقاء في هذا الوجهِ بأن يكونَ خبر مبتدإٍ محذوفٍ ، فجاء رفعُه من ثلاثةِ أوجهٍ : إمَّا مبتدأٌ وإمَّا فاعلٌ وإمَّا خبرُ مبتدإٍ . قالوا : ويَظْهَرُ هذا من حيث إنَّ سؤالهم لم يكن عن كينونةِ القتالِ في الشهرِ أم لا ، وإنمااكان سؤالُهم : هل يجوزُ القتالَ فيه أو لا ؟ وعلى كِلا هذين الوجهين فهذه الجملةُ المُسْتَفْهَمُ عنها في محلِّ جرٍ بدلاً من الشهرِ الحرامِ ، لأنَّ « سأل » قد أخَذَ مفعولَيْه فلا تكونُ هي المفعولَ وإن كانت مَحَطَّ السؤالِ .

وقوله : « فيه » على قراءةِ خفضِ « قتالٍ » فيه وجهان :

أحدُهما : أنه في محلِّ خفضٍ لأنه صفةٌ لـ « قتال » .

والثاني : أنه في محلِّ نصبٍ لتعلُّقه بقتال . لكونه مصدراً . وقال أبو البقاء : « كما يتعلَّقُ بقاتل » ولا حاجة إلى هذا التشبيهِ ، فإنَّ المصدر عاملٌ بالحَمْلِ على الفعلِ . والضميرُ في « يسألونك » قيل للمشركين ، وقيل للمؤمنين . والألفُ واللامُ في « الشهر » قيل : للعهدِ وهو رجب ، وقيل : للجنسِ فَيَعُمُّ جميعَ الأشهرِ الحُرُمِ .

قوله : ﴿ **قتالٌ فيه كبيرٌ** ﴾ جملةٌ من مبتدإٍ وخبرٍ ، مَحلُّها النصبُ بقُلْ ، وجازَ الابتداءُ بالنكرةِ لأحدِ وجهينِ : إمَّا الوصفُ ، إذا جَعَلْنَا قولَه « فيه » صفةً له وإمَّا التخصيصُ بالعملِ إذا جَعَلْناه متعلقاً بقتال ، كما تقدَّم في نظيرِه . فإنْ قيل : قد تقدَّم لفظُ نكرة وأُعيدت من غيرِ دخول ألفٍ ولامٍ عليها وكان حقُّها ذلك ، كقوله تعالى : ﴿ كما أَرْسَلْنا إلى فرعونَ رسولاً * فعصى فرعونُ الرسولَ ﴾[٢] فقال أبو البقاء : « ليس المرادُ تعظيمَ القتالِ المذكورِ المسؤولِ عنه حتى يُعادَ بالألِف واللامِ ، بل المرادُ تعظيمُ أيِّ قتالٍ كان ، فعلى هذا « قتالٌ » الثاني غيرُ الأول » ، وهذا غيرُ واضحٍ ؛ لأنَّ الألف واللامَ في الاسمِ المُعادِ أولاً لا تفيدُ تعظيماً ، بل إنما تفيدُ العهد في الاسمِ السابقِ . والحسن منه قول بعضِهم[٣] : « إنَّ الثاني غيرُ الأولِ ، وذلك أنَّ سؤالهم عن قتالِ عبدالله بن جحش ، وكان لنصرةِ الإسلامِ وخُذْلانِ الكفرِ فليس من الكبائرِ ، بل الذي من الكبائرِ قتالٌ غيرُ هذا ، وهو ما كانَ فيه إذلالُ الإسلامِ ونصرةُ الكفرِ ، فاختير التنكيرُ في هذين اللفظين لهذه الدقيقةِ ، ولو جِيء بهما معرفتين أو بأَحدِهما مُعَرَّفاً لَبَطَلَتْ هذه الفائدةُ » .

قوله : ﴿ **وَصدٌّ** ﴾ فيه وجهان :

أحدُهما مبتدأٌ وما بعده عطفٌ عليه ، و « أكبرُ » خبرٌ عن الجميعِ . وجاز الابتداءُ بصدّ لأحدِ ثلاثةِ أوجهٍ : إمَّا لتخصيصِه بالوصفِ بقولِه : « عن سبيلِ الله » وإمَّا لتعلُّقِه به ، وإمَّا لكونِه معطوفاً ، والعطفُ من المسوِّغات .

والثاني : أنه عطفٌ على « كبيرٌ » أي : قتالٌ فيه كبيرٌ وصَدٌّ ، قاله الفراء . قال ابن عطية : « وهو خطأٌ لأنَّ المعنى

---

(١) انظر البحر المحيط (٣/١٤٥) .

(٢) سورة المزمل ، الآيتان (١٥ ـ ١٦) .

(٣) انظر البحر المحيط (٢/١٤٦) .

يسوقُ إلى أنَّ قوله : « وكفرٌ به » عَطْفٌ أيضاً على « كبيرٌ » ، ويَجِيءُ من ذلك أنَّ إخراجَ أهلِ المسجدِ منه أكبرُ من الكفرِ ، وهو بَيِّنٌ فسادُه » . وهذا الذي رَدَّ به قولَ الفراء غيرُ لازم له ؛ إذ له أن يقول : إنَّ قولَه « وكفرٌ به » مبتدأٌ ، وما بعده عطفٌ عليه ، و « أكبرُ » خبرٌ عنهما ، أي : مجموعُ الأمرين أكبرُ من القتال والصدِّ ، ولا يلزَمُ من ذلك أن يكونَ إخراجُ أهلِ المسجدِ أكبرَ من الكفر ، بل يلزمُ منه أنه أكبرُ من القتالِ في الشهرِ الحرامِ .

وهو مصدرٌ حُذِفَ فاعلُه ومفعولُه ؛ إذ التقديرُ : وصَدُّكم ـ يا كفارُ ـ المسلمين عن سبيلِ الله وهو الإسلامُ .

و ﴿ كفرٌ ﴾ فيه وجهان :

أحدُهما : أنه عطفٌ على « صَدّ » على قولنا بأن « صداً » مبتدأٌ لا على قولنا بأنه خبرٌ ثان[1] عن « قتال » ، لأنا يلزَمُ منه أن يكونَ القتالُ في الشهرِ الحرامِ كفراً وليس كذلك ، إلا أَنْ يرادَ بقتالِ الثاني ما فيه هَدْمُ الإسلامِ وتقويةُ الكفرِ كما تقدَّم ذلك عن بعضِهم ، فيكونُ كفراً ، فَيَصِحُّ عطفُه عليه مطلقاً ، وهو أيضاً مصدرٌ لكنه لازمٌ ، فيكونُ قد حُذِفَ فاعلُه فقط : أي : وكُفْرُكم .

والثاني : أن يكونَ مبتدأً كما يأتي تفصيلُ القولِ فيه . والضميرُ في « به » فيه وجهان :

أحدُهما : أنه يعودُ على « سبيل » لأنه المحدَّثُ عنه .

والثاني أنه يعودُ على الله ، والأولُ أظهرُ . و « به » فيه الوجهان ، أعني كونَه صفةً لكفر ، أو متعلقاً به ، كما تقدَّم في « فيه » .

قوله : ﴿ والمسجدِ الحرامِ ﴾ الجمهورُ على قراءته مجروراً . وقرىء[2] شاذاً مرفوعاً . فأمَّا جرُّه فاختلف فيه النحويون على أربعةِ أوجهٍ :

أحدها : ـ وهو قولُ المبرد وتبعه في ذلك الزمخشري وابنُ عطية ، قال ابن عطية : « وهو الصحيحُ » ـ أنه عطفٌ على « سبيلِ الله » أي : وصَدَّ عن سبيلِ الله وعن المسجد » . وهذا مردودٌ بأنه يؤدِّي إلى الفصلِ بين أبعاضِ الصلةِ بأجنبي تقريرُه أنَّ « صداً » مصدرٌ مقدَّرٌ بأَنْ والفعلِ و « أَنْ » موصولٌ ، وقد جعلتم « والمسجدِ » عطفاً على « سبيلِ » فهو من تمام صلته ، وفُصِل بينهما بأجنبي وهو « وكفرٌ به » . ومعنى كونِه أجنبياً أنه لا تعلُّق له بالصلةِ . فإن قيل : يُتَوَسَّعُ في الظرفِ وحرفِ الجر ما لم يُتَّسَعْ في غيرِهما . قيل : إنما قيل بذلك في التقديمِ لا في الفصلِ .

الثاني : أنه عطفٌ على الهاءِ في « به » أي : وكفرٌ به وبالمسجدِ ، وهذا يتخرَّج على قول الكوفيين . وأمَّا البصريون فيشترطون في العطفِ على الضميرِ المجرورِ إعادةَ الخافض إلا في ضرورة ، فهذا التخريجُ عندهم فاسدٌ . ولا بد من التعرُّض لهذه المسألة وما هو الصحيحُ فيها . فأقولُ وبالله العون : اختلف النحاةُ في العطفِ على الضميرِ المجرورِ على ثلاثةِ مذاهبَ :

أحدُها ـ وهو مذهبُ الجمهور من البصريين ـ : وجوبُ إعادةِ الجار إلا في ضرورةٍ .

الثاني : أنه يجوزُ ذلك في السَّعَةِ مطلقاً ، وهو مذهبُ الكوفيين ، وتَبِعهم أبو الحسن ويونس والشلوبيون .

---

(١) انظر البحر المحيط (٢/١٤٧) .

والثالث : التفصيلُ ، وهو إنْ أُكِّد الضميرُ جاز العطفُ من غيرِ إعادةِ الخافِض نحو : « مررت بك نفسِك وزيدٍ » ، وإلا فلا يجوزُ إلا ضرورةً ، وهو قولُ الجَرْميّ . والذي ينبغي أنه يجوزُ مطلقاً لكثرةِ السماعِ الوارد به ، وضَعْفِ دليل المانعين واعتضاده بالقياس .

أما السَّماعُ : ففي النثرِ كقولهم : « ما فيها غيرُه وفرسه » بجرِّ « فرسه » عطفاً على الهاء في « غيره » . وقوله : ﴿ تساءلون به والأرحامِ ﴾[1] في قراءة جماعةٍ كثيرة ، منهم حمزةُ ، وستأتي هذه الآيةُ إن شاء الله ، ومنه : ﴿ ومَنْ لستم له برازقين ﴾[2] فـ « مَنْ » عطف على « لكم » في قولِه تعالى : ﴿ لكم فيها معايِشُ ﴾ . وقوله : ﴿ ما يُتْلَى عليكم ﴾[3] عطف على « فِيهِنّ » وفيما يُتْلى عليكم » . وفي النظم وهو كثيرٌ جداً ، فمنه قولُ العباس بن مرداس :

٩٣٤ - أَكُرُّ عَلى الكَتِيبَةِ لا أُبالي ... أفيها كان حَتْفي أم سواها[4]

فـ « سواها » عطفٌ على « فيها » ، وقولُ الآخر :

٩٣٥ - تُعَلَّقُ فِي مِثْلِ السَّوارِي سُيُوفُنا ... ومَا بَيْنَهَا والأَرْضِ غَوْطٌ نَفانِفُ[5]

وقول الآخر :

٩٣٦ - هَلاَّ سَأَلْتَ بِذِي الْجَمَاجِمِ عَنْهُمُ ... وَأَبِي نُعَيْم ذِي اللِّواء المُحْرِقِ[6]

وقول الآخر :

٩٣٧ - بِنَا أَبَداً لاَ غَيْرِنا تُدْرَكُ المُنَى ... وتُكْشَفُ غَمَّاءُ الْخُطُوبِ الفَوادِحِ[7]

وقول الآخر :

٩٣٨ - لَوْ كَانَ لِي وَزُهَيْرٍ ثَالِثٌ وَرَدَتْ ... مَنَ الحِمَامِ عِدَانَا شَرَّ مَوْرُودِ[8]

وقال آخر :

٩٣٩ - إِذَا أَوْقَدُوا نَاراً لِحَرْبٍ عَدُوِّهِمْ ... فَقَدْ خَابَ مَنْ يَصْلَى بِهَا وسَعِيرِهَا[9]

وقال آخر :

٩٤٠ - إِذَا بِنَا بَلْ أُنَيْسَانَ اتَّقَتْ فِئَةٌ ... ظَلَّتْ مُؤَمَّنَةً مِمَّنْ يُعَادِيهَا[10]

٩٤١ - آبَكَ أَيِّهْ بِيَ أو مُصَدَّرِ ... مِنْ حُمُرِ الجِلَّةِ جَأْبٍ حَشْوَرِ[11]

---

(١) سوره النساء ، آية (١) .
(٢) سورة الحجر ، آية (٢٠) .
(٣) سورة النساء ، آية (١٢٧) .
(٤) تقدم .
(٥) البيت لمسكين الدارمي انظر ديوانه (٥٣) ، الإنصاف (٤٦٥) ، العيني (٤/١٦٤) ، شرح المفصل لابن يعيش (٣/٧٩) .
(٦) البيت من شواهد البحر (٢/١٤٨) ، الإنصاف (٤٦٦) .
(٧) البيت في العيني (٤/١٦٦) ، الإنصاف (٤٦٥) ، البحر المحيط (٢/١٤٨) .
(٨) البيت من شواهد البحر (٢/١٤٨) .
(٩) البيت من شواهد البحر (٢/١٤٨) ، الإنصاف (٤٦٥) .
(١٠) البيت في البحر المحيط (٢/١٤٨) .
(١١) البيت من شواهد الكتاب (١/٣٨٢) ، اللسان م «أوب» .
يقال لمن تنصحه ولا يقبل ، ثم يقع فيما حذرته منه: آبك أي ويلك وأصل التأبيه وعاء الإبل ويقال: أيهت بفلان تأيبها إذا دعوته وناديته كأنك قلت له: يا أيها الرجل . والمصدر: الشديد الصدر . والجلة: المسان ، واحدها: =

وأنشد سيبويه :

٩٤٢ - فَالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتِمُنَا فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ والأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ[1]

فكثرةُ ورودِ هذا وتصرُّفُهم في حروفِ العطفِ ، فجاؤوا تارة بالواو ، وأخرى بـ « لا » ، وأخرىٰ بـ « أم » ، وأخرى بـ « بل » دليلٌ على جوازِه . وأمّا ضَعْفُ الدليل : فهو أنهم منعوا ذلك لأنَّ الضميرَ كالتنوين ، فكما لا يُعْطف على التنوين لا يُعْطَفُ عليه إلا بإعادة الجار . ووجهُ ضعفه أنه كان بمقتضى هذه العلةِ ألاَّ يُعْطَفَ على الضميرِ مطلقاً ، أعني سواءً كان مرفوعَ الموضعِ أو منصوبَه أو مجرورَه ، وسواءً أُعيد معه الخافِضُ أم لا كالتنوين .

وأمَّا القياسُ فلأنه تابعٌ من التوابعِ الخمسةِ فكما يُؤَكَّدُ الضميرُ المجرورُ ويُبْدَلُ منه فكذلك يُعْطَفُ عليه .

الثالث : أن يكونَ معطوفاً على « الشهر الحرام » أي : يسألونَك عن الشهرِ الحرامِ وعن المسجدِ الحرام . قال أبو البقاء : « وضَعُفَ هذا بأنَّ القومَ لم يَسْأَلوا عن المسجدِ الحرام إذ لم يَشُكُّوا في تعظيمِه ، وإنما سَأَلوا عن القتالِ في الشهرِ الحرامِ لأنه وَقَع منهم ، ولم يَشْعُروا بدخولِه فخافُوا من الإثمِ ، وكانَ المشركونَ عيَّروهم بذلك « ولا يَظْهَرُ ضَعْفُه بذلكَ لأنه على هذا التخريجِ يكونُ سؤالُهم عن شيئين ، أحدهُما القتالُ في الشهر الحرامِ . والثاني : القتالُ في المسجد الحرام ، لأنهم لم يَسْأَلوا عن ذات الشهر ولا عن ذاتِ المسجدِ ، إنما سألوا عن القتالِ فيهما كما ذَكَرْتُم ، فأُجيبوا بأنَّ القتالَ في الشهرِ الحرامِ كبيرٌ وصَدٌّ عن سبيل الله تعالى ، فيكون « قتال » أُخْبر عنه بأنه كبيرٌ ، وبأنه صَدٌّ عن سبيلِ الله ، وأُجيبوا بأنَّ القتالَ في المسجد الحرامِ وإخراجَ أهلِه أكبرُ من القتالِ فيه . وفي الجملةِ فَعَطْفُه على الشهرِ الحرامِ متكلَّفٌ جداً يَبْعُدُ عنه نَظمُ القرآنِ والتركيبُ الفصيحُ .

الرابع : أَنْ يتعلَّقَ بفعلٍ محذوفٍ دَلَّ عليه المصدرُ تقديرُه : ويَصُدُّون عن المسجدِ ، كما قال تعالى : ﴿ هم الذين كفروا وصَدُّوكم عن المسجد الحرام ﴾[2] قاله أبو البقاء ، وجَعَله جيداً . وهذا غيرُ جيد لأنه يَلْزَمُ منه حذفُ حرفِ الجرِ وإبقاءُ عملِه ، ولا يجوزُ ذلك إلا في صورٍ ليس هذا منها ، على خلافٍ في بعضها ، ونصَّ النحويون على أنَّه ضرورةٌ كقوله :

٩٤٣ - إِذَا قِيلَ : أَيُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ أَشَارَتْ كُلَيْبٍ بِالأَكُفِّ الأَصَابِعُ[3]

أي : إلى كليب فهذه أربعة أوجه ، أجودها الثاني .

وأمَّا رفعُه فوجهُه أنَه عَطْفٌ على « وكفرٌ به » على حَذْفِ مضافٍ تقديرُه « وكفرٌ بالمسجدِ » فَحُذِفَت الباءُ وأُضيف « كفرٌ » إلى المسجدِ ، ثم حُذِفَ المضافُ وأُقيم المضافُ إليه مُقامه ، ولا يَخْفَى ما فيه من التكلُّفِ ، إلا أنه لا تُخَرَّجُ هذه القراءةُ الشاذةُ بأكثرَ مِنْ ذلك .

قوله : ﴿ وإخراج أهلِه ﴾ عَطْفٌ على « كفرٌ » أو « صدٌ » على حَسَبِ الخلافِ المتقدَّمِ ، وهو مصدرٌ حُذِفَ فاعلُه ، وأُضيف إلى مفعوله ، تقديرُه : « وإخراجُكم أهلَه » . والضميرُ في « أهله » و « مِنه » عائدٌ على المسجدِ

= جليل . والجأب : الغليظ . والحشور : المنتفخ الجنبين . شبه نفسه به في الصلابة والشدة .

(١) البيت من شواهد الكتاب (١/٣٩٢) ، شرح المفصل لابن يعيش (٣/٧٨) ، الخزانة (٢/٢٣٨) ، ابن عقيل (٣/٥٤) ، الهمع (١/١٢٠) ، الدرر (١/١٩٠) .

(٢) سورة الفتح ، آية (٢٥) .

(٣) تقدم .

وقيل : الضميرُ في « منه » عائدٌ على سبيلِ الله ، والأول أظهرُ و « منه » متعلِّقٌ بالمصدرِ .

قوله : « أكبرُ » فيه وجهان :

أحدُهما : أنه خبرٌ عن الثلاثةِ ، أعني : صداً وكفراً وإخراجاً كما تقدَّم ، وفيه حينئذٍ احتمالان :

أحدُهما : أن يكونَ خبراً عن المجموعِ .

والاحتمالُ الآخرُ أن يكونَ خبراً عنها باعتبارِ كلِّ واحدٍ ، كما تقول : « زيدٌ وبكرٌ وعمروٌ أفضلُ من خالدٍ » أي : كلُّ واحِدٍ منهم على انفرادِه أفضلُ من خالدٍ . وهذا هو الظاهرُ . وإنما أُفْرِد الخبرُ لأنه أفضلُ من تقديرِه : أكبر من القتال في الشهرِ الحرامِ . وإنَّما حُذِفَ لدلالةِ المعنى .

الثاني من الوجهين في « أكبر » : أن يكونَ خبراً عن الأخير ، ويكون خبر « وصد » و « كفر » محذوفاً لدلالة خبر الثالث عليه تقديرُه : وصد وكفر أكبر . قال أبو البقاء في هذا الوجه : « ويجب أن يكونَ المحذوفُ على هذا « أكبر » لا « كبير » كما قدَّره بعضهم ؛ لأن ذلك يوجب أن يكون إخراج أهل المسجد منه أكبرَ من الكفر ، وليس كذلك . وفيما قاله أبو البقاء نظر ؛ لأن هذا القائلَ يقول : حُذِفَ خبر « وصد » و « كفر » لدلالة خبر « قتال » عليه أي : القتال في الشهر الحرام كبير ، والصد والكفر كبيران أيضاً ، وإخراجُ أهل المسجد أكبرُ من القتالِ في الشهر الحرام . ولا يلزم من ذلك أن يكونَ أكبرَ من مجموعِ ما تقدَّم حتى يلزمَ ما قاله من المحذور .

قوله : ﴿ عند الله ﴾ متعلِّق بـ « أكبر » ، والعنديةُ هنا مجازٌ لِما عُرف . وصرح هنا بالمفضول في قوله : ﴿والفتنة أكبر من القتل﴾ ؛ لأنه لا دلالة عليه لو حُذِفَ ، بخلاف الذي قبله حيث حُذِفَ . قوله : ﴿ حتى يَرُدّوكم ﴾ حتى حرف جر ، ومعناها يَحتمل وجهين :

أحدهما : الغاية .

والثاني : التعليل بمعنى كي ، والتعليلُ أحسنُ لأن فيه ذِكْرَ الحامل لهم على الفعل ، والغاية ليس فيها ذلك ، ولذلك لم يَذْكر الزمخشري غيرَ كونها للتعليل قال : « وحتى » معناها التعليل كقولك : فلان يعبد الله حتى يدخل الجنة » أي : « يقاتلونكم كي يردُّكم » . ولم يذكر ابن عطية غير كونها غايةً قال : « ويردُّوكم » نصب بـ « حتى » لأنها غاية مجردة » وظاهر قوله : « منصوب بحتى » أنه لا يُضْمِر « أَنْ » لكنه لا يريدُ ذلك وإن كان بعضهم يقول بذلك . والفعلُ بعدها منصوبٌ بإضمار أن وجوباً .

و « يزالون » مضارع زال الناقصة التي ترفع الاسم وتنصب الخبر ، ولا تعمل إلا بشرطِ أَنْ يتقدَّمها نفيٌ أو نهي أو دعاء ، وقد يُحْذف النافي باطِّراد إذا كان الفعل مضارعاً في جوابِ قسم وإلَّا فسماعاً ، وأحكامُها في كتب النحو ، ووزنُها فَعِل بكسر العين ، وهي من ذوات الياء بدليل ما حكىٰ الكسائي في مضارعها : يَزيل ، وإن كان الأكثر يَزال ، فأمَّا زال التامة فوزنها فَعَل بالفتح ، وهي من ذوات الواو لقولِهم في مضارعها يَزُول ، ومعناها التحول . و « عن دينكم » متعلق « بيردوكم » وقوله : « إن استطاعوا » شرط جوابه محذوف للدلالة عليه أي : إن استطاعوا ذلك فلا يزالون يقاتلونكم ، ومَنْ رأى جوازَ تقديمِ الجواب جعل « لا يزالون » جواباً مقدماً ، وقد تقدَّم الردُّ عليه بأنه كان ينبغي أَنْ تَجِبَ الفَاءُ في قولِهم : « أنت ظالم إنْ فعلت » .

قوله : ﴿ مَنْ يَرْتَدِدْ ﴾ « مَنْ » شرطيةٌ في محلِّ رفع بالابتداءِ ، ولم يَقْرأ هنا أحدٌ بالإدغام ، وفي المائدة[١] اختلفوا فيه ، فنُؤَخِّر الكلامَ على هذه المسألةِ إلى هناك إن شاءَ اللَّهُ تعالى .

وَيَرْتَدِدُ يَفْتَعِلُ من الردِّ وهو الرجوعُ كقولِه : ﴿فارتدَّا على آثارِهما قَصصاً﴾[٢] : قال الشيخ[٣] : « وقد عَدَّها بعضُهم فيما يتعدَّى إلى اثنين إذا كانت عنده بمعنى صَيَّر ، وَجَعَلَ من ذلك قولَه : ﴿ فارتدَّ بصيراً ﴾[٤] أي : رَجَع » وهذا منه سهو ؛ لأنَّ الخلافَ إنما هو بالنسبةِ إلى كونِها بمعنى صار أم لا ، ولذلك مثَّلوا بقوله : « فارتدَّ بصيراً » فمنهم مَنْ جَعَلها بمعنى « صار » ، ومنهم مَنْ جَعَل المنصوبَ بعدَها حالاً ، وإلا فأينَ المفعولان هنا ؟ وأمَّا الذي عَدُّوه يتعدَّى لاثنين بمعنى « صَيَّر » فهو رَدَّ لا ارتدَّ ، فاشتبه عليه ردَّ بـ « ارتَدَّ » ، وصيَّر بـ « صارَ » .

و ﴿ منكم ﴾ متعلِّقٌ بمحذوفٍ ؛ لأنه حالٌ من الضميرِ المستكنِّ في « يَرْتَدِدْ » ، و « من » للتبعيض ، تقديرُه : ومَنْ يَرْتَدِدْ في حالِ كونِه كائناً منكم ، أي : بعضكم . و « عن دينه » متعلِّقٌ بيرتدد . و « فَيَمُتْ » عطفٌ على الشرط والفاءُ مُؤْذِنَةٌ بالتعقيب .

﴿ وهو كافرٌ ﴾ جملةٌ حاليةٌ من ضميرِ « يَمُتْ » ، وكأنها حالٌ مؤكِّدَةٌ لأنها لو حُذِفَتْ لفُهِم معناها ، لأنَّ ما قبلَها يُشْعِرُ بالتعقيبِ للارتداد ، وجيء بالحالِ هنا جملةً ، مبالغةً في التأكيدِ من حيث تكرُّرُ الضميرِ بخلافِ ما لو جِيء بها اسماً مفرداً .

وقوله : ﴿ فأولئكَ ﴾ جوابُ الشرطِ . قالَ أبو البقاء : و « مَنْ في موضعِ مبتدأ ، والخبرُ هو الجملةُ التي هي قولُه : ﴿ فأولئك حَبِطَتْ ﴾ ، وكان قد سَلَفَ له عند قوله : ﴿ فمَنْ تَبِع هُداي ﴾[٥] أنَّ خبرَ اسم الشرطِ هو فعلُ الشرطِ لا جوابُه وردَّ على مَنْ يَدَّعي ذلك بما حَكَيْتُه عنه ثَمَّةَ ، ويَبْعُدُ منه تَوَهُّمُ كونِها موصولةً لظهورِ الجزمِ في الفعلِ بعدها ، ومثلُه لا يقعُ في ذلك .

و « حَبِط » فيه لغتان : كسرُ العينِ ـ وهي المشهورةُ ـ وفَتْحُها ، وبها قرأ أبو السَّمَّال في جميعِ القرآنِ ، ورويتْ عن الحسنِ أيضاً . والحُبوط : أصلُه الفسادُ ومنه : « حَبِطَ بطنُه » أي : انتفخ ، ومنه « رَجلٌ حَبَنْطَىٰ » أي : منتفخُ البطنِ .

وحُمِل أولاً على لفظِ « مَنْ » فأَفْرَدَ في قوله : « يَرْتَدِدْ ، فيمتْ وهو كافرٌ » وعلى معناها ثانياً في قولِه : « فأولئك » إلى آخره ، فَجَمَع ، وقد تقدَّم أن مثلَ هذا التركيبِ أحسنُ الاستعمالَيْنِ : أعني الحَمْلَ أولاً على اللفظِ ثم على المعنى . وقولُه : « في الدنيا » متعلِّقٌ بـ « حَبِطَتْ » .

وقوله : ﴿ وأولئك أصحابُ النارِ ﴾ إلى آخرِه تقدَّم إعرابُ نظيرتِها[٦] . واختلفوا في هذه الجملةِ : هل هي استئنافيةٌ ، أي : لمجرَّدِ الإخبارِ بأنهم أصحابُ النارِ ، فلا تكونُ داخلةً في جزاء الشرطِ ، بل تكونُ معطوفةً على جملةِ الشرطِ ، أو هيَ معطوفةٌ على الجوابِ فيكونُ محلُّها الجزم ؟ قولان :

---

(١) سورة المائدة ، آية (٥٤) .
(٢) سورة الكهف ، آية (٦٤) .
(٣) البحر المحيط (٢/ ١٥٠) .
(٤) سورة يوسف ، آية (٩٦) .
(٥) سورة البقرة ، آية (٣٨) .
(٦) سورة البقرة ، آية (٣٩) .

رُجِّح الأولُ بالاستقلالِ وعدمِ التقييدِ .

والثاني بأنَّ عطفَها على الجزاءِ أقربُ من عطفِها على جملةِ الشرطِ ، والقربُ مُرَجِّحٌ .

إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَاجَرُواْ وَجَٰهَدُواْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أُوْلَٰٓئِكَ يَرْجُونَ رَحْمَتَ ٱللَّهِ ۚ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٢١٨﴾ ۞ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ ۖ قُلْ فِيهِمَآ إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَٰفِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَآ أَكْبَرُ مِن نَّفْعِهِمَا ۗ وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ ۗ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمُ ٱلْـَٔايَٰتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ ﴿٢١٩﴾

قولُه تعالى : ﴿ **إنَّ الذين آمنوا** ﴾ : إنَّ واسمُها ، و « أولئك » مبتدأ ، و « يَرْجُون » خبرُه ، والجملةُ خبرُ « إنَّ » ، وهو أحسنُ من كونِ « أولئك » بدلاً من « الذين » و « يرجُون خبرُ « إنَّ » . وجيء بهذه الأوصافِ الثلاثةِ مترتبةً على حَسَبِ الواقعِ ، إذ الإيمانُ أولُ ثم المهاجَرةُ ثم الجهادُ . وأفْرَدَ الإيمانَ بموصولٍ وحدَه لأنه أصلُ الهجرةِ والجهادِ ، وجَمَعَ الهجرةَ والجهادَ في موصولٍ واحدٍ لأنَّهما فَرْعانِ عنه ، وأتى بخبرِ « إنَّ » اسمَ إشارة لأنه متضمِّنٌ للأوصافِ السابقةِ . وتكريرُ الموصولِ بالنسبةِ إلى الصفاتِ لا الذواتِ ، فإنَّ الذواتِ متحدةٌ موصوفةٌ بالأوصافِ الثلاثةِ ، فهو من بابِ عَطْفِ بعضِ الصفاتِ على بعض والموصوفُ واحدُ . ولا تقولُ : إنَّ تكريرَ الموصولِ يَدُلُّ على تَغايرِ الذواتِ الموصوفةِ لأنَّ الواقعَ كان كذلك . وأتى بـ « يَرْجُون » لِيَدُلَّ على التجدُّدِ وأنهم في كلِّ وقتٍ يُحْدِثُون رجاءً .

والمهاجَرةُ مُفاعَلَةٌ من الهَجْرِ ، وهي الانتقالُ من أرضٍ إلى أرضٍ ، وأصلُ الهجرِ الترْكُ . والمجاهدةُ مفاعلةٌ من الجُهْد ، وهو استخراجُ الوُسْع وبَذْلُ المجهود ، والإجهادُ : بَذْلُ المجهودِ في طَلَبِ المقصودِ ، والرجاءُ : الطمعُ ، وقال الراغب : هو ظَنٌّ يقتضي حصولَ ما فيه مَسَرَّةٌ ، وقد يُطْلَقُ على الخوفِ ، وأنشد :

٩٤٤ - إذَا لَسَعَتْهُ النَّحْلُ لَمْ يَرْجُ لَسْعَهَا وَخَالَفَهَا فِي بَيْتِ نُوبٍ عَوَاسِلِ (١)

أي : لم يخف ، وقال تعالى : ﴿ لا يَرْجَون لقاءَنا ﴾ أي : لا يَخافون ، وهل إطلاقُه عليه بطريقِ الحقيقةِ أو المجازِ ؟ فزعم قومٌ أنَّه حقيقةٌ ، ويكونُ من الاشتراكِ اللفظي ، وزعم قومٌ أنه من الأضدادِ ، فهو اشتراكٌ لفظي أيضاً . قال ابنُ عطية : « وليس هذا بجيدٍ » . يعني أن الرجاءَ والخوفَ ليسا بضدين إذ يمكنُ اجتماعُهما ، ولذلك قال الراغب : ـ بعد إنشادِه البيتَ المتقدم ـ « ووجْهُ ذلك أن الرجاءَ والخوفَ يتلازمان » ، وقال ابن عطية : « والرجاءُ أبداً معه خوفٌ ، كما أن الخوفَ معه رجاءٌ » . وزعم قومٌ أنه مجازٌ للتلازمِ الذي ذكرناه عن الراغب وابنِ عطية .

وأجاب الجاحظُ عن البيتِ بأنَّ معناه لَم يَرْجُ بُرْءَ لَسْعِها وزواله فالرجاءُ على بابه » . وأمَّا قولُه : ﴿ **لا يَرْجُون لقاءَنا** ﴾ أي لا يَرْجُون ثوابَ لقائِنا ، فالرجاءُ أيضاً على بابِه ، قاله ابنُ عطية . وقال الأصمعي : « إذا اقترن الرجاءُ بحرفِ النفي كان بمعنى الخوفِ كهذا البيتِ والآيةِ . وفيه نظرٌ إذ النفي لا يُغَيِّر مدلولاتِ الألفاظِ .

---

(١) البيت لأبي ذؤيب الهذلي انظر ديوان الهذليين (١/١٤٣) ، الكشاف (٤/٤٩٩) .

(٢) سورة يونس ، آية (٧) .

وكُتبت « رحمة » هنا بالتاءِ : إمَّا جرياً على لغةِ مَنْ يَقِفُ على تاءِ التأنيث بالتاءِ ، وإمَّا اعتباراً بحالِها في الوصلِ ، وهي في القرآن في سبعةِ مواضعَ كُتبت في الجميع تاءً، هنا وفي الأعراف : ﴿ إنَّ رحمةَ الله ﴾[١] ، وفي هود : ﴿ رحمةُ الله وبركاتُه ﴾[٢] وفي مريم : ﴿ ذِكْرُ رحمةِ ربِّك ﴾[٣] ، وفي الروم : ﴿ فانظُرْ إلى آثار رحمةِ الله ﴾[٤] ، وفي الزخرف : ﴿ أهمُ يَقْسِمُون رحمةَ ربِّك ، ورحمةُ ربِّك خيرٌ ﴾[٥] .

قولُه تعالى : ﴿ **عن الخمرِ والميسرِ** ﴾ : الخمرُ : المُعْتَصَرُ من العِنَبِ إذا غَلى وقَذَفَ بالزَّبَدِ ، ويُطْلَقُ على ما غلى وقَذَف بالزَّبَدِ من غيرِ ماءِ العنب مجازاً .

وفي تسميتِها « خمراً » أربعةُ أقوال :

أحدُها : ـ وهو المشهورُ ـ أنها سُمِّيتْ بذلك لأنها تَخْمُر العقلَ أي تسترُه ، ومنه : خِمارُ المرأة لسَتْرِهِ وَجْهَها ، و : « خامِري حَضاجِرُ ، أتاك ما تُحَاذِرُ »[٦] يُضْرَبُ للأحمقِ ، وحضاجرُ عَلَمٌ للضبُع ، أي : استتر عن الناس . ودخَل في خِمار الناس وغِمارهم . وفي الحديث : « خَمِّروا آنيتَكم »[٧] ، وقال :

٩٤٥ـ أَلَا يَا زَيْدُ والضَّحَّاكَ سِيرَا فَقَدْ جَاوَزْتُمَا خَمَرَ الطريقِ[٨]

أي : ما يَسْتُرُكما من شجرٍ وغيرِه . وقال العجَّاج يصف مسير جيشٍ ظاهر :

٩٤٦ـ فِي لَامِعِ العِقْبَانِ لَا يَمْشِي الخَمَرْ ..... [٩]

والثاني : لأنها تُغَطَّى حتى تُدْرَكَ وتشتدَّ ، ومنه « خَمِّروا آنيتَكم » .

والثالث : ـ قال ابنُ الأنباري ـ لأنها تخامِرُ العقلَ أي : تخالِطُه ، يقال : خامره الداءُ أي : خالَطه .

والرابع : لأنها تُتْرَكُ حتى تُدْرَكَ ، ومنه : « اختمر العجينُ » أي : بَلَغَ إدراكُه ، وخَمَّر الرأيَ أي : تركَه حتى ظهر له فيه وجهُ الصوابِ ، وهذه أقوالٌ متقاربةٌ . وعلى هذه الأقوال كلِّها تكونُ الخمرُ في الأصل مصدراً مراداً به اسمُ الفاعلِ أو اسمُ المفعولِ .

والمَيْسِرُ : القِمار ، مَفْعِل من اليُسْر ، يقال : يَسَرَ يَيْسِر . قال علقمة :

٩٤٧ـ لو يَيْسِرُونَ بِخَيْلٍ قَدْ يَسَرْتُ بها وكُلُّ ما يَسَرَ الأَقْوَامُ مَغْرومُ[١٠]

وقال آخر :

٩٤٨ـ أَقُولُ لهم بالشِّعْبِ إذْ يَيْسِرونَني أَلَمْ تَيْئَسوا أَنِّي ابنُ فَارِسِ زَهْدَمِ[١١]

---

(١) سورة الأعراف ، آية (٥٦) .
(٢) سورة هود ، آية (٧٣) .
(٣) سورة مريم ، آية (٢) .
(٤) سورة الروم ، آية (٥٠) .
(٥) سورة الزخرف ، آية (٣٢) .
(٦) مجمع الأمثال للميداني (١/٣٣٢) .
(٧) أخرجه البخاري ٧/٣٠٣ ، كتاب الأشربة (٥٦٢٣) ، ومسلم (٣/١٥٩٤) ، كتاب الأشربة (٩٦ ـ ٢٠١٢) .
(٨) البيت في ابن يعيش (١/١٢٩) ، الهمع (٢/١٤٢) ، الدرر (٢/١٩٦) .
(٩) انظر ديوانه (١/٣٨) ، والطبري (٤/٣٢١)، القرطبي (٣/٥١) .
(١٠) انظر ديوانه (٧٧) ، وهو من شواهد البحر (٤/١٤) .
(١١) البيت لسحيم ذكره ابن منظور في اللسان م «يسر» ، مشكل القرآن (١٩٢) ، الكشاف (٤/٥١٧) .

وفي اشتقاقِه أربعةُ أقوال :

أحدُها : من اليُسْر وهو السهولةُ ، لأنَّ أَخْذَه سهل .

الثاني : من اليَسار وهو الغنى ، لأنه يَسْلُبه يساره .

الثالث : مِنْ يَسَر لي كذا أي : وَجَب ، حكَاه الطبري عن مجاهد . وردَّ ابنُ عطية عليه .

الرابع : من يَسَر إذا جَزَر ، والياسرُ الجازرُ ، وهو الذي يُجَزِّىء الجَزُور أجزاءً . قال ابن عطية : « وسُمِّيت الجَزُور التي يُسْتَهَمُ عليها مَيْسِراً لأنَّها موضعُ اليُسْرِ ، ثم سُمِّيت السهامُ مَيْسِراً للمجاورة » واليَسَرُ : الذي يَدْخَل في الضربِ بالقِدَاح ، ويُجْمع على أَيْسار ، وقيل ، بل « يُسَّر » جمع ياسِر كحارِس وحُرَّس وأَحْراس .

وللميسر كيفيةٌ ، ولسهامه ـ وتُسَمَّى القِداحَ والأزلامَ أيضاً ـ أسماءٌ لا بُدَّ من ذِكْرها لتوقُّفِ المعنى عليها . فالكيفيةُ أنَّ لهم عشرة أقداح وقيل أحدَ عشرَ ، لسبعةٍ منها حظوظٌ ، وعلى كل منها خطوطٌ ، فالخطُّ يقدِّرُ الحَظَّ ، وتلك القداحُ هي : الفَذُّ وله سهمٌ واحد ، والتَّوْأَمُ وله اثنان ، والرقيبُ وله ثلاثةٌ ، والحِلْسُ وله أربعةٌ ، والنافِسُ وله خمسةٌ ، والمُسْبِلُ وله ستةٌ ، والمُعَلَّى وله سبعةٌ ، وثلاثةٌ أغفالٌ لا خطوطَ عليها وهي المَنِيح والسَّفِيح والوَغْدُ ، ومَنْ زاد رابعاً سمَّاه المُضَعَّفُ . وإنما كَثُروا بهذه الأغفالِ ليختلطَ على الحُرْضَة وهو الضاربُ ، فلا يميلُ مع أحدٍ ، وهو رجلٌ عَدْلٌ عندهم ، فيجثو ويَلْتحِفُ بثوبٍ ، ويُخْرِج رأسه ، فيجعلُ تلك القداحَ في الرِّبابة وهي الخَريطةُ ، ثم يُخَلْخِلُها ويُدْخِلُ يده فيها ، ويُخْرِجُ باسم رجلٍ رجلٍ قِدَحاً فَمَنْ خَرَجَ على اسمه قدحٌ : فإنْ كانَ من ذوات السهام فاز بذلك النصيبِ وأخذَه ، وإنْ كان من الأغفال غُرِّم من الجَزور ، وكانوا يفعلون هذا في الشَّتْوة وضيقِ العيش ، ويُقَسِّمونه على الفقراء ولا يأكلون منه شيئاً ، ويفتخرون بذلك ، ويسمون مَنْ لم يَدْخُل معهم فيه : البَرَم ، والجَزورُ تُقْسَمُ عند الجمهور على عددِ القداحِ فتقسَمُ عشرةَ أجزاء ، وعند الأصمعي على عددِ خطوط القداحِ ، فتقسم على ثمانيةٍ وعشرين جزءاً . وخَطَّأ ابنُ عطية الأصمعيَّ في ذلك ، وهذا عجيبٌ منه ، لأنه يُحْتَمل أنَّ العربَ كانت تقسِّمُها مرةً على عشرةٍ ومرةً على ثمانية وعشرين .

وقولُه : ﴿ عن الخمر ﴾ لا بد من حذفِ مضافٍ ، إذ السؤالُ عن ذَاتَيْ الخمرِ والميسرِ غيرُ مُرادٍ . والتقدير : عن حكمِ الخمرِ والميسرِ حِلًّا وحُرْمَةً ، ولذلك جاء الجوابُ مناسباً لهذا المُقَدَّرِ .

قوله : ﴿ فيهما إثمٌ كبيرٌ ﴾ الجارُّ خبرٌ مقدمٌ ، و « إثمٌ » مبتدأٌ مؤخر ، وتقديمُ الخبرِ هنا ليس بواجبٍ وإن كان المبتدأُ نكرةً ، لأنَّ هنا مسوغاً آخر ، وهو الوصفُ أو العطفُ ، ولا بد من حَذْفِ مضافٍ أيضاً ، أي : في تعاطِيهما إثمٌ ، لأنَّ الإثمَ ليس في ذاتِهما .

وقرأ حمزةُ والكسائي : « كثيرٌ » بالثاء المثلثة ، والباقونَ بالباء ثانيةِ الحروفِ . ووجهُ قراءةِ الجمهور واضح ، وهو أن الإثمَ يُوصف بالكِبَر ، ومنه آية ﴿ حُوباً كبيراً ﴾[1] . وسُمِّيت الموبِقات : « الكبائرِ » ، ومنه قولُه تعالى : ﴿ يَجْتنبون كبائرَ الإثم ﴾ ، وشربُ الخمرِ والقمارُ من الكبائرِ ، فناسب وصفُ إثمهما بالكِبَر ، وقد أجمعَتِ السبعةُ على قوله : ﴿وإثْمهما أكبرُ﴾ بالباء الموحَّدة ، وهذه توافقها لفظاً .

---

(١) سورة النساء ، آية (٢) .

وأمَّا وجهُ قراءة الأَخَوين : فإمَّا باعتبارِ الآثمين من الشاربين والمقامرين فلكلٍّ واحدٍ إثمٌ ، وإما باعتبارِ ما يترتب على تعاطيهما من توالي العقابِ وتضعيفه ، وإمّا باعتبارِ ما يترتَّبُ على شُرْبها مِمَّا يصدُر من شاربها من الأقوال السيئة والأفعال القبيحةِ ، وإمَّا باعتبار مَنْ يزاولها من لَدُنْ كانت عِنباً إلى أن شُربَتْ ، فقد لَعن[1] رسول الله ﷺ الخمر ، ولعن معها عشرةً : بائِعَها ومُبتاعَها ، فناسَب ذلك أن يُوصَف إثمُها بالكثرةِ . وأيضاً فإنَّ قوله : « إثم » مقابلٌ لـ « منافع » و « منافع » جمعٌ ، فناسَبَ أن تُوصفَ مقابلةً بمعنى الجمعية وهو الكَثْرَةُ . وهذا الـذي ينبغي أن يفعله الإنسانُ في القرآن ، وهو أن يَذْكر لكلِّ قراءةٍ توجيهاً من غير تعرُّضٍ لتضعيفِ القراءة الأخرى كما فعل بعضهُم ، وقد تقدَّم فصلٌ صالحٌ من ذلك في قراءَتَيْ : « مَلِكَ » و « مالكِ »[2] .

وقال أبو البقاء : « الأحسنُ القراءةُ بالباء لأنه يُقال : إثمٌ كبير وصغير ، ويُقال في الفواحش العظامِ « الكَبائرُ » ، وفيما دونَ ذلك « الصغائرُ » وقد قُرىء بالثاءِ وهو جَيدٌ في المعنى ، لأن الكثرةَ كِبر ، والكثيرَ كبيرٌ ، كما أنَّ الصغيرَ حقيرٌ ويَسيرٌ .

وقرأ عبدالله ـ وكذلك هي في مصحفه ـ : « وإثمُهما أكثرُ » بالمثلثة ، وكذلك الأُولى في قراءتِهِ ومصحفه . وفي قراءةِ أُبَيّ : « أقربُ من نفعِهما » .

وإثمُهما ونفعُهما مصدران مضافان إلى الفاعل ، لأنَّ الخمرَ والميسر سببان فيهما ، فهما فاعلان ، ويجوز أن تكونَ الإضافةُ باعتبار أنهما مَحَلُّهما . وقد تقدَّم القولُ مستوفى على قولِهِ : ﴿ ويسألونك ماذا ينفقون ﴾[3] .

وقرأ أبو عمرو : « قلِ العفوُ » رفعاً والباقون نصباً . فالرفعُ على أن « ما » استفهاميةٌ ، و « ذا » موصولةٌ ، فوقع جوابُها مرفوعاً خبراً لمبتدإ محذوف ، مناسبةً بين الجوابِ والسؤال . والتقدير : إنفاقُكُم العفوُ . والنصب على أنهما بمنزلةٍ واحدة ، فيكون مفعولاً مقدماً ، تقديره : أيَّ شيء ينفقون ؟ فوقع جوابُها منصوباً بفعلٍ مقدر للمناسبة أيضاً ، والتقديرُ : أنفقوا العفوَ . وهذا هو الأحسنُ ، أعني أن يُعتقدَ في حالِ الرفع كونُ « ذا » موصولةً ، وفي حال النصبِ كونُها ملغاة . وفي غير الأحسن يجوز أن يقال بكونِها ملغاةً مع رفعِ جوابِها ، وموصولةً مع نصبِهِ . وإنما اختصرْتُ القولَ هنا لأني قد استوفيتُ الكلامَ عليها عند قولِهِ تعالى : ﴿ ماذا أراد الله ﴾[4] ومذاهبِ الناسِ فيها ، فأغنى عن إعادتِها .

قوله : ﴿ **كذلك يُبَيِّن** ﴾ الكافُ في محلِّ نصبٍ : إمَّا نعتاً لمصدرٍ محذوف أي : تبييناً مثلَ ذلك التبيين يُبَيِّن لكم ، وإمَّا حالاً من المصدرِ المعرفة ، أي : يبيِّن التبيينَ مماثلاً ذلك التبيينَ . والمشارُ إليه يبيِّنُ حالَ المُنْفَقِ أو يبيِّن حكمَ الخمرِ والميسرِ والمُنْفَقَ المذكور بعدهما . وأبْعَدَ مَنْ خَصَّ اسمَ الإشارة ببيانِ حكمِ الخمر والميسر ، وأَبْعَدُ منه مَنْ جَعَلَه إشارةً إلى جميع ما سبق في السورة من الأحكامِ .

و « لكم » متعلِّقٌ بـ « يُبَيِّن » . وفي اللامِ وجهان :

أظهرُهما أنَّها للتبليغ كالتي في : قُلْت لك .

والثاني : أنها للتعليلِ وهو بعيدٌ . والكاف في « كذلك » تحتمل وجهين :

---

(١) سورة الشورى ، آية (٣٧) .
(٢) سورة الفاتحة ، آية (٣) .
(٣) سورة البقرة ، آية (٢١٥) .
(٤) سورة البقرة ، آية (٢٦) .

أحدُهما : أن تكونَ للنبي ﷺ أو للسامِعِ ، فتكونَ على أصلِها من مخاطبة المفرد .

والثاني : أن تكونَ خطاباً للجماعةِ فيكونُ ذلك مِمَّا خُوطِبَ به الجمعُ بخطابِ المفردِ ، ويؤيِّده قولُه : « لكم » و « لعلكم » ، وهي لغةٌ للعربِ ، يخاطبون في اسمِ الإشارة بالكافَ مطلقاً ، وبعضُهم يستغني عن الميمِ بضمة الكاف ، قال :

٩٤٩ - وإنَّمَا الْهَالِكُ ثُمَّ التَالِكُ ذُو حَيْرَةٍ ضَاقَتْ بِهِ الْمَسَالِكُ[1]
كَيْفَ يَكُونُ النَّوْكُ إلا ذلكُ

فِي ٱلدُّنْيَا وَٱلْآخِرَةِ ۗ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْيَتَٰمَىٰ ۖ قُلْ إِصْلَاحٌ لَّهُمْ خَيْرٌ ۖ وَإِن تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَٰنُكُمْ ۚ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ ٱلْمُفْسِدَ مِنَ ٱلْمُصْلِحِ ۚ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَأَعْنَتَكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٢٢٠﴾

قوله تعالى : ﴿ في الدنيا ﴾ : فيه خمسةُ أوجهٍ :

أظهرُها : أن يتعلَّقَ بيتفكرون على معنى : يتفكرون في أمرهما ، فيأخذونَ ما هو الأصلحُ ، ويُؤْثِرُون ما هو أبقى نفعاً .

والثاني : أن يتعلَّقَ بـ « يبيِّن » ويُرْوَى معناه عن الحسن ، وحينئذٍ يُحْتَمَلُ أن يُقَدَّر مضافاً ، أي : في أمرِ الدنيا والآخرة ، ويُحْتَمل ألَّا يقدَّرَ ، لأنَّ بيانَ الآيات وهي العلاماتُ يظهرُ فيها . وجعل بعضُهم قولَ الحسن من التقديم والتأخير ، ثم قال : « ولا حاجة لذلك ، لحَمْلِ الكلام على ظاهره ، يعني مِنْ تعلق في الدنيا بـ « تتفكرون » . وهذا ليس من التقديم والتأخير في شيء ، لأنَّ جملةَ الترجِّي جاريةٌ مَجْرى العلةِ فهي متعلقةٌ بالفعل معنى ، وتقديمُ أحدِ المعمولاتِ على الآخرِ لا يقال فيه تقديمٌ وتأخيرٌ ، ويُحْتَمل أن تكونَ اعتراضيةً فلا تقديمَ ولا تأخيرَ .

والثالث : أن تتعلَّق بنفسِ « الآيات » لِما فيها من معنى الفعل وهو ظاهرُ قول مكي فيما فهمه عنه ابنُ عطية . قال مكي : « معنى الآيةِ أنه يبيِّن للمؤمنين آياتٍ في الدنيا والآخرةِ يَدُلُّ عليها وعلى منزلَتِها لعلهم يتفكرون في تلك الآيات » قال ابن عطية : « فقولُه : « في الدنيا » يتعلَّقُ على هذا التأويلِ بالآيات » وما قاله عنه ليس بظاهرٍ ، لأنَّ شرحَهُ الآيةَ لا يقتضي تَعَلُّقَ الجار بالآيات . ثم إن عنى ابنُ عطية بالتعلُّق التعلُّق الاصطلاحي ، فقال الشيخ[2] : « فهو فاسدٌ ، لأنَّ « الآيات » لا تعملُ شيئاً البتة ، ولا يتعلَّقُ بها ظرفٌ ولا مجرورٌ » وهذا من الشيخ فيه نظرٌ ، فإن الظروفَ تتعلَّقُ بروائح الأفعال ، ولا شك أن معنى الآياتِ العلاماتُ الظاهرةُ فيتعلَّق بها الظرفُ على هذا . وإن عنى التعلقَ المعنويَّ وهو كونُ الجارِّ من تمام معنى « الآيات » فذلك لا يكون إلا إذا جَعَلْنا الجارَّ حالاً من « الآيات » ولذلك قَدَّرَها مكي نكرةً فقال : « يبيِّن لهم آياتٍ في الدنيا » لِيُعْلِمَ أنها واقعةٌ موقعَ الصفةِ لآيات ، ولا فرقَ في المعنى بين الصفةِ والحالِ فيما نحن بصدده ، فعلى هذا تتعلق بمحذوفٍ لوقوعِها صفةً .

الرابع : أن تكونَ حالاً من « الآيات » كما تقدَّم تقريرُه الآن .

الخامسُ : أن تكون صلةً للآيات فتتعلَّق بمحذوفٍ أيضاً ، وذلك مذهبُ الكوفيين فإنهم يَجْعَلُون من

---

(١) البيت في الهمع (١/ ٧٧) ، الدرر (١/ ٥١) .

(٢) انظر البحر المحيط (٢/ ١٦٠) .

الموصولات الاسمَ المعرَّفَ بأَل وأنشدوا :

٩٥٠ - لَعَمْرِي لأَنْتَ أُكْرِمُ أَهْلَهُ وَأَقْعُدُ في أَفْيَائِهِ بِالأَصَائِلِ [1]

فـ « البيت » عندهم موصول ، ولتقرير مذهبِهم والردِّ عليهم موضعٌ هو أليقُ به .

والتَّفكُّر : تَفَعُّل من الفِكْر ، والفِكحر : الذهنُ ، فمعنى تفكَّر في كذا : أجال ذهنَه فيه وردَّده .

قوله : ﴿إصلاحٌ لهم خيرٌ﴾ « إصلاحٌ » مبتدأ ، وسَوَّغَ الابتداءَ به أحدُ شيئين : إمَّا وصفُه بقوله « لهم » ، وإمَّا تخصيصُه بعملِه فيه ، و« خيرٌ » خبرُه . و« إصلاحٌ » مصدرٌ حُذِفَ فاعلُهُ ، تقديره : إصلاحُكم لهم ، فالخيريَّةُ للجانبين ! أعني جانبَ المُصْلِحِ والمُصْلَح له ، وهذا أَوْلَى من تخصيصِ أحدِ الجانبين بالإصلاح كما فَعَل بعضَهم . قال أبو البقاء : « فيجوزُ أن يكونَ التقديرُ : « خيرٌ لهم » ، ويجوز أن يكونَ : « خيرٌ لهم » أي إصلاحُهم نافعٌ لهم » .

و « لهم » : إمَّا في محلِّ رفعٍ على أنه صفةٌ لـ « خير » ، أو نصبٍ على أنه متعلق به معمول له كما تقدم . وأجاز أبو البقاء فيه أن يكونَ حالاً من « خير » قُدِّم عليه ، وكان أصلُه صفةً فلما قُدِّم انتصَبَ حالاً عنه ، واعتذَرَ عن الابتداءِ بالنكرةِ حينئذٍ بأحد وجهينِ : إمَّا لأنَّ النكرةَ في معنى الفعلِ تقديرهُ : أَصْلِحُوهم ، وإمَّا بأنَّ النكرةَ والمعرفة هنا سواءٌ لأنَّه جنسٌ .

قوله : ﴿ **فإخوانُكم** ﴾ الفاء جوابُ الشرط ، و « إخوانُكم » خبرُ مبتدأ محذوفٍ ، أي : فهم إخوانكم . والجملةُ في محلِّ جزمٍ على جوابِ الشرط . والجمهورُ على الرفع ؛ وقرأ أبو مُجْلز : « فإخوانَكم » نصباً بفعل مقدر ، أي : فقد خالَطْتُم إخوانَكم . والجملةُ الفعلية أيضاً في محلِّ جزمٍ ، وكأن هذه القراءة لم يَطَّلِعْ عليها أبو البقاء ، فإنه قال : « ويجوزُ النصبُ في الكلام ، أي : فقد خالطْتُم إخوانَكم » .

وقوله : ﴿ **يَعْلَمُ المُفْسِدَ مِنَ المصلح** ﴾ تقدَّم الكلام عليه في قوله : ﴿ إِلَّا لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعُ الرسولَ مِمَّنْ ينقلِبُ ﴾[2] ، والمُفْسِدُ والمُصْلِحُ جنسان هنا ، وليس الألف واللام لتعريفِ المعهود ، وهذا هو الظاهرُ . وقد يجوز أن تكون للعهدِ أيضاً .

وفي قوله : ﴿ **تخالِطُوهُم** ﴾ التفاتٌ من ضميرِ الغيبةِ في قولِهِ : « ويسألونك » إلى الخطابِ لينبِّه السامعَ إلى ما يُلْقَى إليه . ووقَع جوابُ السؤالِ بجملتين : إحداهما من مبتدإٍ وخبرٍ ، وأُبْرِزَتْ ثبوتيةً مُنَكَّرَة المبتدإ لتدلَّ على تناولِهِ كلَّ إصلاح على طريقِ البدليةِ ، ولو أُضيفَ لَعَمَّ أو لكانَ معهوداً في إصلاحٍ خاص ، وكلاهُمَا غيرُ مرادٍ ، أمَّا العمومُ فلا يُمْكِنُ ، وأمَّا المعهودُ فلا يتناولُ غيره ؛ فلذلك أُوثر التنكيرُ الدالُّ على عمومِ البدل ، وأُخْبِرَ عنه بـ « خير » الدالِّ على تحصيلِ الثواب ، ليتبادَرَ المسلمُ إليه . والآخرُ من شرطٍ وجزاءٍ ، دالٌ على جوازِ الوقوعِ لا على طلبه وندبيَّتِهِ .

قوله : ﴿ **ولو شاء الله** ﴾ مفعولُ « شاءَ » محذوفٌ ، أي : إعناتَكم . وجوابُ لو : « لأعنَتَكم » ، وهو الكثيرُ أعني ثبوتَ اللامِ في الفعلِ المُثْبَتِ .

---

(١) البيت لأبي ذؤيب الهذلي انظر ديوان الهذليين (١/ ١٤١) ، الهمع (١/ ٨٥) ، الإنصاف (٧٢٣) ، الدرر (١/ ٦٠) .

(٢) سورة البقرة ، آية (١٤٣) .

والمشهورُ قطعُ همزةِ « لأعنتكم » لأنها همزةُ قطعٍ . وقرأ البزي عن ابن كثيرٍ في المشهور بتخفيفِها بينَ بينَ ، وليس من أصلِهِ ذلك ، ورُوِيَ سقوطُها البتة ، وهي كقراءة :﴿فلا إثمَ عليه﴾ (١) شذوذاً وتوجيهاً . ونسبَ بعضُهم هذه القراءة إلى وَهْم الراوي ، باعتبارِ أنه اعتقدَ في سماعِهِ التخفيفَ إسقاطاً ، لكنَّ الصحيحَ ثبوتُها شاذةً .

والمخالطةُ : الممازَجةُ . والعَنَتُ : المشقةُ ، ومنه « عقَبَةٌ عَنُوتٌ » ، أي : شاقةُ المَصْعَدِ .

وَلَا تَنكِحُوا۟ ٱلْمُشْرِكَٰتِ حَتَّىٰ يُؤْمِنَّ ۚ وَلَأَمَةٌ مُّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ ۗ وَلَا تُنكِحُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ حَتَّىٰ يُؤْمِنُوا۟ ۚ وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ ۗ أُو۟لَٰٓئِكَ يَدْعُونَ إِلَى ٱلنَّارِ ۖ وَٱللَّهُ يَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱلْجَنَّةِ وَٱلْمَغْفِرَةِ بِإِذْنِهِۦ ۖ وَيُبَيِّنُ ءَايَٰتِهِۦ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴿٢٢١﴾

قولُ تعالى : ﴿ ولا تَنْكِحُوا ﴾ : الجمهورُ على فتح تاءِ المضارعةِ ، وقرأ الأعمش بضمِّها من : أنكَحَ الرباعي ، فالهمزةُ فيه للتعديةِ ، وعلى هذا فأحدُ المفعولين محذوفٌ ، وهو المفعولُ الأولُ لأنه فاعلٌ معنى تقديرُهُ : ولا تُنْكِحُوا أنفسَكم المشركاتِ .

والنكاحُ في الأصلِ عند العربِ : لزومُ الشيءِ والإكبابُ عليه ، ومنه : « نَكَح المطرُ الأرضَ » ، حكاه ثعلب عن أبي زيد وابن الأعرابي . وقيل : أصلُه المداخَلَةُ ومنه : تناكَحَت الشجر : أي تداخلت أغصانُها ، ويُطْلق النكاح على العَقْد كقوله :

٩٥١ - وَلَا تَقْرَبَنَّ جَارَةً إِنَّ سِرَّهَا حَرَامٌ عَلَيْكَ فَانْكِحَنْ أَوْ تَأَبَّدا (٢)

أي : فاعقد أو توحَّشْ وتجَنَّبِ النساء . ويُطْلَقُ أيضاً على الوَطْءِ كقوله :

٩٥٢ - البَارِكِينَ عَلَى ظُهُورِ نِسْوَتِهِمْ والنَّاكِحِينَ بِشَطْءِ دِجْلَةَ البَقَرَا (٣)

وحكى الفراء « نُكُح المرأةِ » بضمِّ النونِ على بناء « القُبُل » و « الدُّبُر » ، وهو بُضْعُها ، فمعنى قولهم: « نَكَحَها » أي أصابَ ذلك الموضعَ ، نحو كَبَده : أي أصابَ كَبِدَه ، وقلَّما يقال : ناكحها ، كما يقال باضَعَهَا .

وقال أبو علي : « فَرَّقَتِ العربُ بين العَقْد والوطء بفرق لطيف ، فإذا قالوا : « نكح فلانٌ فلانةً » أو ابنةَ فلان أرادوا عقدَ عليها ، وإذا قالوا : نَكَحَ امرأتَه أو زوجته فلا يريدون غير المجامعَةِ وهل إطلاقُهُ عليهما بطريق الحقيقةِ فيكونُ من باب الاشتراكِ أو بطريق الحقيقة والمجاز ؟ الظاهر : الثاني ، فإنَّ المجازَ خيرٌ من الاشتراكِ ، وإذا قيلَ بالحقيقةِ والمجاز فأيهما حقيقة : ذهب قومٌ إلى أنه حقيقةٌ في الوطء وذهبَ قومٌ إلى العكس . قال الراغب : « أصلُ النكاحِ للعقدِ ثم استُعِيرَ للجِماع ، ومُحالٌ أن يكونَ في الأصلِ للجماعِ ثم استُعير للعقد ، لأنَّ أسماءَ الجماعِ كلَّها كناياتٌ لاستقباحِهم ذِكْرَه كاستقباحِهم تعاطِيه ، ومُحالٌ أن يستعير مَنْ لا يقصِدُ فُحشاً اسمَ ما يستفظعونه لِما يستحسنونه . قال تعالى : ﴿ فانكِحوا ما طابَ لكم من النساء ﴾(٤) .

---

(١) سورة البقرة ، آية (١٧٣) .

(٢) البيت للأعشى انظر ديوانه (١٣٧) ، اللسان م «نكح» .

(٣) البيت من شواهد البحر (٢/ ١٥٥) .

(٤) سورة النساء ، آية (٣) .

قوله : ﴿ حتى يُؤْمِنَّ ﴾ « حتى » بمعنى « إلى » فقط ، والفعلُ بعدَها منصوبٌ بإضمار « أَنْ » ، أي : إلى أن يؤمنَّ ، وهو مبنيٌّ على المشهورِ لاتصاله بنونِ الإناث ، والأصل : يُؤْمِنْنَ ، فَأُدْغِمَت لامُ الفعلِ في نون الإناث .

قوله : ﴿ ولأَمةٌ مؤمنةٌ خيرٌ ﴾ سَوَّغَ الابتداءَ بـ « أَمَة » شيئان : لامُ الابتداء والوصفُ ، وأصل « أمة » : أَمَوٌ ، فَحُذِفَت لامُها على غيرِ قياسٍ ، وعُوِّضَ منها تاءُ التأنيث كـ « قُلَة » و « ثُبَة » يدلُّ على أنَّ لامَها واوٌ رجوعُها في الجمع . قال الكلابي :

٩٥٣ - أمَّا الإمَاءُ فَلَا يَدْعُونَنِي وَلَداً إذا تداعَى بَنُو الإمْوَانِ بالعَارِ[1]

ولظهورها في المصدرِ أيضاً ، قالوا : أَمَةٌ بيِّنة الأُمُوَّة وأَقَرَّت له بالأُمُوَّة . وهل وزنُها « فَعَلة » بتحريكِ العين أو « فَعْلة » بسكونها ؟ قولان :

أظهرُهُما الأولُ ، وكان قياسُها على هذا أن تُقْلَبَ لامُها ألِفاً لتحرُّكِها وانفتاحِ ما قبلَها كفتاة وقَناة ، ولكنْ حُذِفَتْ على غيرِ قياس .

والثاني : قال به أبو الهيثم ، فإنه زَعَمَ أنَّ جَمْعَ الأمة أَمْوٌ ، وأنَّ وزنَها فعْلَة بسكون العين فيكون مثل نخل ونخلة فأصلها أَمْوَة ، فحذفوا لامها إذ كانت حرف لين ، فلمَّا جَمَعوها على مثل نَخْلة ونَخْل لَزِمَهُم أن يقولوا : أَمَة وأَم ، فكَرهوا أن يَجْعَلُوها حرفين ، وكَرِهُوا أن يَرُدُّوا الواوَ المحذوفَةَ لمَّا كانت آخر الاسمِ ، فقدَّموا الواوَ وَجَعَلُوه ألفاً بين الهمزة والميم فقالوا : أام . وما زعَمه ليس بشيء إذ كان يلزَمُ أن يكونَ الإعرابُ على الميمِ كما كان على لام « نَخْل » وراء « تمر » ، ولكنه على التاءِ المحذوفَةِ مقدَّرٌ كما سيأتي بيانُهُ . وجُمِعَت على « إمْوان » كما تقدَّم ، وعلى إماء ، والأصلُ : إماوٌ ، نحو رقبة ورِقاب ، فَقُلِبَت الواوُ همزةً لوقوعها طرفاً بعد ألفٍ زائدةٍ ككساء . وفي الحديث : « لا تَمْنَعُوا إماءَ اللَّهِ مساجدَ الله »[2] وعلى آمٍ ، قال الشاعر :

٩٥٤ - تَمشِي بِهَا رُبْدُ النَّعَامِ تَمَاشِيَ الآمِ الزَّوافِرْ[3]

والأصل « أَأْمُوٌ » بهمزتين ، الأولى مفتوحةٌ زائدةٌ ، والثانيةُ ساكنةٌ هي فاءُ الكلمة نحو : أَكَمَة وأَأْكُم ، فوقعت الواوُ طرفاً مضموماً ما قبلَها في اسمٍ معربٍ ولا نظيرَ له ، فَقُلِبَتِ الواوُ ياءً والضمةُ كسرةً لتصِحَّ الياءُ ، فصارَ الاسمُ من قبيلِ المنقوصِ نحو : غازٍ وقاضٍ ، ثم قُلِبَتِ الهمزةُ الثانيةُ ألِفاً لسكونها بعد أخرى مفتوحةٍ ، فتقولُ : جاء آمٌ ومررت بآمٍ ورأيت آمياً ، تقدِّرُ الضمة والكسرة وتُظْهِرُ الفتحةَ ، ونظيرُهُ في هذا القلبِ مجموعاً أَدْلٍ وأَجْرٍ جمعُ دَلْو وجَرْو ، وهذا التصريفُ الذي ذكرناهُ يَرُدُّ على أبي الهيثم قولَه المتقدمَ ، أعني كونَه زعمَ أن آمياً جمع أَمْوَة بسكونِ العينِ ، وأنه قُلب ، إذ لو كان كذلكَ لكانَ ينبغي أن يُقالَ جاء آمٌ ومررت بآمٍ ورأيت آماً ، وجاء الآم ومررتُ بالآم ، فَتُعْرَبَ بالحركاتِ الظاهرةِ .

والتفضيلُ في قوله : ﴿ خيرٌ مِنْ مشركةٍ ﴾ : إمَّا على سبيلِ الاعتقادِ لا على سبيلِ الوجودِ ، وإمَّا لأنَّ نكاحَ

---

(١) البيت في ديوانه (٥٤) ، أمالي ابن الشجري (٢/٥٣) ، والقالي (٢/٢٢٣) .

(٢) أخرجه البخاري ٢/٣٥ ، كتاب الجمعة (٩٠٠) ، ومسلم ١/٣٢٧ ، كتاب الصلاة (١٣٦ - ٤٤٢) .

(٣) البيت للكميت انظر اللسان «أما» ، وهو من شواهد البحر (٢/١٥٥) .

المؤمنةِ يشتملُ على منافعَ أُخْرَوِيَّة ونكاحَ المشركةِ الحرة يشتملُ على منافعَ دنيويةٍ ، هذا إذا التزمنا بأن « أَفْعَلَ » لا بد أن يَدُلَّ على زيادةٍ ما وإلاَّ فلا حاجةَ إلى هذا التأويلِ كما هو مذهبُ الفراء وجماعةٌ .

وقوله : ﴿ **من مشركةٍ** ﴾ يَحْتَمِلُ أن يكونَ « مشركةٍ » صفةً لمحذوفٍ مدلولٍ عليه بمقابِلِهِ أي : مِنْ حرَّةٍ مشركةٍ ، أو مدلول عليه بلفظِهِ أي : مِنْ أَمَةٍ مشركةٍ ، على حَسَبِ الخلافِ في قوله : « ولأمةٌ » هل المرادُ المملوكةُ للآدميين أو مطلقُ النساء لأنهنَّ مِلكٌ لله تعالى ؟ وكذلك الخلافُ في قولِهِ : « ولَعَبْدٌ مؤمنٌ خيرٌ من مشرِكٍ » والكلامُ عليه كالكلامُ على هذا .

قوله : ﴿ **ولو أَعْجَبَتْكُم** ﴾ وقوله : « ولو أَعْجَبَكم » هذه الجملةُ في محلِّ نصبٍ على الحالِ ، وقد تقدَّم أنَّ « لو » هذه في مثل هذا التركيبِ شرطيةٌ بمعنى « إنْ » نحو : « رُدُّوا السائلَ ولو بظِلْفٍ مُحْرَقٍ »[1] ، وأنَّ الواوَ للعطفِ على حالٍ محذوفةٍ ، التقديرُ : خيرٌ من مشركةٍ على كلِّ حالٍ ، ولو في هذه الحال ، وأنَّ هذا يكون لاستقصاءِ الأحوالِ ، وأنَّ ما بعدَ « لو » هذه إنما يأتي وهو مُنافٍ لِما قبلَه بوجهٍ ما ، فالإعجابُ منافٍ لحكمِ الخيرية ، ومقتضٍ جوازَ النكاح لرغبةِ الناكحِ فيها . وقال أبو البقاء : « لو » هنا بمعنى « إنْ » ، وكذا كُلُّ موضعٍ وقع بعد « لو » الفعلُ الماضي ، وكان جوابُها متقدماً عليها ، وكونُها بمعنى « إنْ » لا يُشْتَرَطُ فيه تقدُّمُ جوابِها ، ألا ترى أنَّهم قالوا في قولِهِ تعالى : ﴿ لو تَرَكُوا من خلفِهم ذريةً ضعافاً خافوا عليهم ﴾[2] إنها بمعنى « إنْ » مع أنَّ جوابَها وهو « خافوا » متأخِّرٌ عنها ، وقد نَصَّ هو على ذلك في آيةِ النساء قال في خافوا : « وهو جوابُ « لو » ومعناها « إنْ » .

قوله : ﴿ **والمغفرةِ** ﴾ الجمهورُ على جَرِّ « المغفرة » عطفاً على « الجنة » و« بإذنه » متعلِّقٌ بيدعو ، أي : بتسهيلِهِ .

وفي غير هذه الآيةِ تقدَّمَتِ « المغفرة » على الجنة : ﴿ سابقوا إلى مغفرة من ربكم وجنةٍ ﴾[3] ﴿ وسارِعوا إلى مغفرة من رَبِّكم وجنة ﴾[4] ، وهذا هو الأصل لأنَّ المغفرةَ سببٌ في دُخُولِ الجنَّةِ ، وإنما أُخِّرَت هنا للمقابلَةِ ، فإنَّ قبلَها « يدعو إلى النار » ، فقدَّم الجنة ليقابِلَ بها النارَ لفظاً ، ولتشوُّقِ النفوسِ إليها حين ذَكَرَ دعاءَ اللَّهِ إليها فأتى بالأَشْرَفِ . وقرأ الحسن « والمغفرةُ بإذنِهِ » على الابتداءِ والخبرِ ، أي : حاصلةٌ بإذنِهِ .

﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذًى فَٱعْتَزِلُوا۟ ٱلنِّسَآءَ فِى ٱلْمَحِيضِ ۖ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ ۖ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ ٱللَّهُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ ﴿٢٢٢﴾ ﴾

قولُه تعالى : ﴿ **عن المحيضِ** ﴾ : مَفْعِل من الحَيْضِ ، ويُراد به المصدرُ والزمانُ والمكانُ ، تقولُ : حاضَتِ المرأةُ تحيضُ حَيْضاً ومَحِيضاً ومَحاضاً ، فَبَنَوْه على مَفْعِل ومَفْعَل بالكسرِ والفتحِ .

---

(١) أخرجه البخاري في الأيمان والنذور (٦٦٢٢) ، ومسلم في الأيمان (١٦٥٢) ، وأبو داود(٢٩٢٩) ، والترمذي (١٥٢٩) .

(٢) سورة النساء ، آية (٩) .

(٣) سورة الحديد ، آية (٢١) .

(٤) سورة آل عمران ، آية ( ) .

واعلم أنَّ في المَفْعَل مِنْ يَفْعِل بكسر العينِ اليائيها ثلاثةَ مذاهبَ :

أحدُها : أنه كالصحيح ، فتُفْتَحُ عينُه مراداً به المصدرُ وتُكْسَرُ مراداً به الزمانُ والمكانُ .

والثاني : أَنْ يُتَخَيَّرُ بين الفتحِ والكسر في المصدرِ خاصةً ، كما جاء هنا : المَحيضُ والمَحاضُ ، ووجهُ هذا القول أنه كَثُر هذان الوجهان : أعني الكسر والفتح فاقتاسا .

والثالث : أن يُقْتَصَرَ على السماع ، فيما سُمِع فيه الكسرُ أو الفتحُ لا يَتَعَدَّى . فالمحيضُ المرادُ به المصدرُ ليس بمقيس على المذهبين الأول والثالث ، مقيسٌ على الثاني . ويقال : امرأةٌ حائِضٌ ولا يُقال : « حائِضَةٌ » إلا قليلاً ، أنشدَ الفراء :

٩٥٥ - ..... كَحَائِضَةٍ يُزْنَى بِهَا غَيْرِ طَاهِرِ[1]

والمعروفُ أن النَّحويين فَرَّقوا بين حائض وحائضة : فالمجرد من تاء التأنيث بمعنى النَسَب أي : ذاتُ حيضٍ ، وإنْ لم يكن عليها حَيْضٌ ، والملتبسُ بالتاءِ لِمَنْ عليها الحَيْضُ في الحال ، فيُحتمل أن يكونَ مرادُ الشاعرِ ذلك ، وهكذا كلُّ صفةٍ مختصةٍ بالمؤنثِ نحو : طامِث ومُرْضِع وشبهِهما .

وأصلُ الحَيْض السَّيَلانُ والانفجار ، يُقال : حاضَ السيلُ وفاضَ ، قال الفراء : « حاضَت الشَجرةُ أي : سالَ صَمْغُها » ، قال الأزهري : « ومن هذا قيل للحوضِ : حَيْضَ ، لأنَّ الماءَ يسيل إليه » والعربُ تُدْخِلُ الواو على الياءِ ، والياءَ على الواو ، لأنهما من حَيِّز واحدٍ وهو الهواء . والظاهرُ أن المحيض في هذه الآية يُراد به المصدرُ وإليه ذهب الزمخشري وابن عطية ، قال ابن عطية : « والمحيضُ مصدرٌ كالحيضِ ، ومثله : « المقيل » مِنْ قال يَقيل ، قال الراعي :

٩٥٦ - بُنِيَتْ مَرافِقُهُنَّ فوقَ مَزَلَّةٍ لا يَسْتَطِيعُ بِهَا القُرادُ مَقيلاَ[2]

وكذلك قال الطبري : « إنَّ المحيضَ اسمُ كالمعيش اسمُ العيشِ » وأنشد لرؤبة :

٩٥٧ - إِلَيْكَ أَشْكُو شِدَّةَ الْمَعِيشِ ومَرَّ أَعْوَامٍ نَتَفْنَ رِيشِي[3]

وقيل : المَحيضُ في الآية المرادُ به اسمُ موضعِ الدم وعلى هذا فهو مقيسٌ اتِّفاقاً ، ويؤيِّد الأول قولُه : « قل هو أذى » . وقد يجاب عنه بأنَّ ثَمَّ حذفَ مضافٍ أي : هو ذو أذى . ويؤيِّدُ الثانيَ قولُه : ﴿ فاعتزلوا النساءَ في المَحِيض ﴾ . ومَنْ حَمَلَه على المصدر قَدَّر هنا حذف مضافٍ أي : فاعتزلوا وَطْءَ النساءِ في زمانِ الحَيْضِ ، ويجوزُ أن يكونَ المحيضُ الأولُ مصدراً والثاني مكاناً .

وقوله : ﴿ هو أذى ﴾ فيه وجهان :

---

(١) عجز بيت وصدره :
رأيت ختون العام والعامِ قبلَه .....
انظر المذكر والمؤنث للفراء (٥٩) ، شرح المفصل لابن يعيش (٥/١٠٠) .

(٢) انظر ديوانه (١٢٦) ، وهو من شواهد الكتاب (٢/٢٤٧) .

(٣) انظر ديوانه (٧٨) ، القرطبي (٣/٨١) .

أحدُهما قالَه أبو البقاء : « أن يكونَ ضميرَ الوطءِ الممنوعِ » وكأنه يقول : إن السياقَ يَدُلُّ عليه وإنْ لم يَجْرِ له ذِكْرٌ .

الثاني : أن يعودَ على المحيض ، قال أبو البقاء : « ويكون التقديرُ : « هو سببُ أذىً » ، وفيه نظرٌ ، فإنَّهم فَسَّروا الأذى هنا بالشيء القذِرِ ، فإذا أَرَدْنا بالمحيضِ نَفْسَ الدمِ كانَ شيئاً مُسْتَقْذَراً فلا حاجة إلى تقديرِ حذفِ مضافٍ .

وجاء : « ويَسْأَلُونك » ثلاثَ مرات بحرف العطفِ بعدَ قوله : ﴿ يسألونك عن الخمر ﴾[١] وهي : ﴿ ويسألونَك ماذا ينفقون ﴾[٢] ، ﴿ ويَسْأَلُونك عَنِ اليتامى ﴾[٣] ﴿ ويَسْأَلُونك عن المحيض ﴾[٤] . وجاء «يَسأَلونك» أربعَ مراتٍ من غيرِ عطفٍ : ﴿ يَسْأَلُونك عن الأهِلَة ﴾[٥] ﴿ يسألونك ماذا ينفقون ﴾[٦] ﴿ يسألونك عن الشهر الحرام ﴾[٧] ﴿ يَسْأَلُونك عن الخمر ﴾[٨] . فما الفرقُ ؟ والجوابُ : أنَّ السؤالاتِ الأواخرَ وقعَتْ في وقتٍ واحدٍ فَجُمِع بينها بحرفِ الجمعِ وهو الواوُ ، أمَّا السؤالاتُ الأُوَلُ فوقعَتْ في أوقاتٍ متفرقةٍ ، فلذلك استؤْنِفَتْ كلُّ جملةٍ ، وجيء بها وحدها .

قوله : ﴿ حتى يَطْهُرْنَ ﴾ « حتى » هنا بمعنى « إلى » والفعلُ بعدها منصوبٌ بإضمار أَنْ ، وهو مبنيٌّ لاتصالِه بنون الإناثِ .

وقرأ حمزة والكسائي وأبو بكر بتشديدِ الطاءِ والهاءِ ، والأصلُ : يَتَطَهَّرْنَ ، فَأُدغم . والباقون : « يَطْهُرْنَ » مضارعُ طَهُر . قالوا : وقراءةُ التشديدِ معناها يَغْتَسِلْن ، وقراءةُ التخفيف معناها يَنْقَطِعُ دَمُهُنَّ . ورجَّح الطبري قراءة التشديدِ وقال : « هي بمعنى يَغْتَسِلْنَ لإجماع الجميع على تحريمِ قُرْبان الرجلِ امرأتَه بعد انقطاع الدم حتى تَطْهُرَ ، وإنما الخلافُ في الطُهْر ما هو ؟ هل هو الغُسْلُ أو الوضوءُ أو غَسْل الفرجِ فقط ؟ » قال ابنُ عطية : « وكلُّ واحدة من القراءتين تَحْتَمِل أن يُرادَ بها الاغتسالُ بالماءِ ، وأن يُرادَ بها انقطاع الدمِ وزوالُ أذاه . قال : « وما ذَهَبَ إليه الطبري مِنْ أنَّ قراءةَ التشديدُ مُضَمَّنُها الاغتسالُ ، وقراءةُ التخفيف مُضَمَّنُها انقطاعُ الدم أمرٌ غيرُ لازم ، وكذلك ادعاؤه الإجماع » وفي رَدِّ ابنِ عطية عليه نظرٌ ؛ إذ لو حَمَلْنَا القراءتين على معنًى واحدٍ لَزِم التكرارُ . ورجَّح الفارسي قراءةَ التخفيف لأنها من الثلاثي المضادِّ لطمِثَ وهو ثلاثي .

قوله : ﴿ من حيثُ ﴾ في « مِنْ » قولان :

أحدُهما : أنَّها لابتداءِ الغايةِ ، أي : من الجهة التي تنتهي إلى موضِعْ الحَيْض .

والثاني : أن تكونَ بمعنى « في » ، أي : في المكان الذي نُهيْتُم عنه في الحَيْض . ورَجَّح هذا بعضُهم بأنه ملائمٌ لقولِه : « فاعتزلوا النساءَ في المحيضِ » ، ونَظَّر بعضُهم هذه الآية بقولِه : « للصلاة من يومِ الجمعة »[٩] « ماذا خَلَقوا من الأرض»[١٠] أي : في يوم الجمعة وفي الأرضِ . قال أبو البقاء : « وفي الكلامِ حَذْفٌ تقديرُه : أَمَرَكُم اللَّهُ

---

(١) سورة البقرة ، آية (٢١٩) .
(٢) سورة البقرة ، آية (٢١٩) .
(٣) سورة البقرة ، آية (٢٢٠) .
(٤) سورة البقرة ، آية (٢٢٢) .
(٥) سورة البقرة ، آية (١٨٩) .
(٦) سورة البقرة ، آية (٢١٥) .
(٧) سورة البقرة ، آية (٢١٧) .
(٨) سورة البقرة ، آية (٢١٩) .
(٩) سورة الجمعة ، آية (٩) .
(١٠) سورة فاطر ، آية (٤٠) .

بالإتيانِ منه » يعني أنَّ المفعولَ الثاني حُذِفَ للدلالةِ عليه . وكَرَّر قولَه « يحب » دلالةً على اختلافِ المقتضي للمحبَّة فتختلفُ المحبَّةُ .

﴿ نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأْتُوا۟ حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ ۖ وَقَدِّمُوا۟ لِأَنفُسِكُمْ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّكُم مُّلَٰقُوهُ ۗ وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٢٢٣﴾ وَلَا تَجْعَلُوا۟ ٱللَّهَ عُرْضَةً لِّأَيْمَٰنِكُمْ أَن تَبَرُّوا۟ وَتَتَّقُوا۟ وَتُصْلِحُوا۟ بَيْنَ ٱلنَّاسِ ۚ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿٢٢٤﴾ ﴾

قولُه تعالى : ﴿ نساؤكم حَرْثٌ لكم ﴾ : مبتدأٌ وخبرٌ . ولا بدَّ من تأويلٍ ليصحَّ الإخبارُ عن الجثةِ بالمصدرِ . فقيل : على المبالغة ، جُعِلوا نفس الفعل . وقيل : أراد بالمصدر اسم المفعولِ . وقيل : عَلى حَذْفِ مضافٍ من الأول ، أي : وَطْءُ نسائِكم حَرْثٌ أي : كحَرْث ، وقيل : من الثاني أي : نساؤكم ذواتُ حَرْثٍ . و « لكم » في موضِع رفعٍ لأنه صفةٌ لحَرْث ، فيتعلَّق بمحذوفٍ . وإنما أفرد الخبرَ والمبتدأُ جمعٌ لأنه مصدرٌ والأفصحُ فيه الإفرادُ والتذكيرُ حينئذٍ .

قوله : ﴿ أَنَّى شِئْتُم ﴾ « أنَّى » ظرفُ مكانٍ ، ويُسْتَعْمَلُ شرطاً واستفهاماً بمعنى « متى » ، فيكونُ ظرفَ زمانٍ ويكونُ بمعنى كيف ، وبمعنى مِنْ أين ، وقد فُسِّرت الآية الكريمةُ بكلٍّ من هذه الوجوهِ . وقال النحويون : « أنَّى » لتعميم الأحوال . وقال بعضُهم : « إنما تجيءُ سؤالاً وإخباراً عن أمرٍ له جهاتٌ ، فهي على هذا أعمُّ مِنْ « كيف » ومِنْ « أين » ومِنْ « متى » . وقالوا : إذا كانت شرطيةً فهي ظرفُ مكانٍ فقط . واعلم أنها مبنيةٌ لتضمُّنها : إمَّا معنى حرفِ الشرطِ أو الاستفهامِ ، وهي لازمةُ النصب على الظرفيةِ ، والعاملُ فيها هنا قالوا : الفعلُ قبلها وهو : « فأتوا » .

قال الشيخ[1] : « وهذا لا يَصِحُّ ، لأنَّها : إمَّا شرطيةٌ أو استفهاميةٌ ، لا جائزٌ أن تكونَ شرطيةً لوجهين :

أحدُهما : من جهة المعنى وهو أنَّها إذا كانَتْ شرطاً كانت ظرف مكانٍ كما تقدَّم ، وحينئذ يقتضي الكلامُ الإباحةَ في غير القُبُل وقد ثبت تحريمُ ذلك .

والثاني : من جهةِ الصناعةِ . وهو أنَّ اسمَ الشرط لا يعملُ فيه ما قبله ، لأنَّ له صدرَ الكلام ، بل يعمل فيه فعلُ الشرط ، كما أنه عاملٌ في فعلِ الشرطِ الجزمَ . ولا جائزٌ أن تكون استفهاماً ؛ لأنَّ الاستفهامَ لا يعملُ فيه ما قبلَه لأنَّ له صدرَ الكلام ، ولأنَّ « أنَّى » إذا كانَتْ استفهاميةً اكتفَتْ بما بعدَها من فعلٍ واسم نحو : ﴿ أَنَّى يكونُ له ولدٌ ﴾[2] ﴿ أنى لكِ هذا ﴾[3] ؟ وهذه في هذه الآية مفتقرةٌ لِما قبلَها كما ترى ، وهذا موضعٌ مُشْكِلٌ يَحْتَاجُ إلى تأمُّلٍ ونظرٍ .

ثم الذي يظهرُ أنها هنا شرطيةٌ ويكونُ قد حُذِف جوابُها : لدلالة ما قبله عليه ، تقديرُه : أنَّى شِئْتُم فَأْتُوه ، ويكون قد جُعِلَت الأحوالُ فيها جَعْلَ الظروفِ ، وأُجْرِيَتْ مُجراها تشبيهاً للحالِ بظرفِ المكانِ ولذلك تُقَدَّرُ بـ « في » ، كما أُجْرِيت « كيف » الاستفهاميةُ مُجْرى الشرطِ في قولِه : ﴿ يُنْفِقُ كيف يشاء ﴾[4] وقالوا : كيف تصنع أصنع ، فالمعنى هنا ليس استفهاماً بل شرطاً ، فيكونُ ثَمَّ حَذْفٌ في قوله : « ينفق كيفَ يشاءُ » أي : كيف يشاء ينفق ، وهكذا كلُّ موضعٍ

---

(١) انظر البحر المحيط (٢/ ١٧١) .
(٢) سورة الأنعام ، آية (١٠١) .
(٣) سورة آل عمران ، آية (٣٧) .
(٤) سورة المائدة ، آية (٦٤) .

يُشْبِهُه . وسيأتي له مزيدُ بيانٍ . فإنْ قلتَ : قد أَخْرَجْتَ « أنَّى » عن الظرفية الحقيقيةِ وجعلتَها لتعميمِ الأحوالِ مثل كيف ، وقلت : إنها مقتضيةٌ لجملةٍ أخرى كالشرطِ ، فهل الفعلُ بعدها في محلِّ جزمٍ اعتباراً بكونِها شرطيةً ، أو في محلِّ رفعٍ كما تكونُ كذلك بعد « كيف » التي تُسْتَعْمَل شرطية ؟ قلت : تَحْتَمِل الأمرين ، والأرجحُ الأولُ لثبوتِ عمل الجزم ، لأن غايةَ ما في البابِ تشبيهُ الأحوالِ بالظروفِ للعلاقةِ المذكورةِ ، وهو تقديرُ « في » في كلٍّ منهما » . ولم يَجْزِمْ بـ « كيف » إلا بعضُهم قياساً لا سَماعاً . ومفعولُ « شئتم » محذوفٌ أي : شِئْتُمْ إتيانَه بعد أن يكونَ في المحلِّ المُبَاح .

قوله : ﴿ وقَدِّموا ﴾ مفعولُه محذوفٌ أي : نيَّةَ الولدِ أو نيةَ الإعفاف وذِكْرَ اللَّهِ أو الخيرِ ، كقولِه : ﴿ وما تُقَدِّموا لأنفسكم من خيرٍ تَجِدُوه ﴾[1] و « لأنفسكم » متعلقٌ بقَدِّموا . واللامُ تحتملُ التعليلَ والتعدي . والهاءُ في « ملاقوه » يجوزُ أَنْ تعودَ على اللَّهِ تعالى . ولا بُدَّ مِنْ حَذْفِ مضافٍ أي : مـلاقو جـزائِه ، وأَنْ تعـودَ على مفعولِ « قَـدِّموا » المحذوفِ ، على حَذْفِ مضافٍ أيضاً أي : ملاقُو جزاءِ ما قَدَّمتم ، وأن تعودَ على الجزاءِ الدالِّ عليه مفعولُ « قَدِّموا » المحذوف .

والضميرُ في « وبَشِّر » للرسول عليه السلام لِجَرْي ذِكْرِه في قوله : « يَسْأَلُونك » قاله أبو البقاء ، وفيه نظرٌ لأنَّ ضميرَ الخطابِ والتكلم لا يَحْتَاج أَنْ يُقالَ فيهما تَقدَّم ذِكْرُ ما يَدُلُّ عليهما . ويجوزُ أن يكونَ لكلِّ مَنْ يَصِحُّ منه البِشارة .

قوله تعالى : ﴿ لِأَيْمانِكم أن تَبَرُّوا ﴾ : هذه اللامُ تحتملُ وجهينِ :

أحدُهما : أن تكونَ مقويةً لتعديةِ « عُرْضة » تقديرُ : ولا تجعلوا اللَّهَ مُعَدّاً وَمرْصَداً لحَلْفِكم .

والثاني : أن تكونَ للتعليلِ ، فتتعلَّقَ بفعلِ النهيِ أي : لا تَجْعلوه عُرْضَةً لأجْلِ أيْمانكم .

قوله : ﴿ أَنْ تَبَرُّوا ﴾ فيه ستةُ أوجهٍ :

أحدُها وهو قولُ الزجاجِ والتبريزي[2] وغيرهما ، أنها في محلِّ رفعٍ بالابتداءِ والخبرُ محذوفٌ تقديرُه : أَنْ تَبَرُّوا وتتقوا وتُصْلِحُوا خيرٌ لكم مِنْ أَنْ تجعلوه عُرْضَةً لأيْمانكم ، أو بِرُّكم أَوْلَىٰ وأَمْثَلُ ، وهذا ضعيفٌ ؛ لأنه يؤدِّي إلى انقطاع هذه الجملةِ عمَّا قبلها ، والظاهر تعلُّقُها به .

الثاني : أنَّها في محلِّ نصبٍ على أنها مفعولٌ من أجله ، وهذا قولُ الجمهورِ ، ثم اختلفوا في تقديرِه ، فقيل : إرادةَ أن تَبَرُّوا ، وقيل : كراهةَ أن تبروا ، قاله المهدوي ، وقيل : لترك أَنْ تَبروا ، قاله المبرد ، وقيل : لئلا تبروا ، قاله أبو عبيدة والطبري ، وأنشدا :

٩٥٨- ... فَـلَا وَاللَّهِ تَـهْـبِطُ تَـلْعَـةً ..... [3]

أي : لا تهبطُ ، فحذف « لا » ومثلُه : ﴿ يُبَيِّنُ الله لكم أَنْ تَضِلُّوا ﴾[4] أي : لئلا تضِلُّوا . وتقديرُ الإرادة هو

---

(١) سورة البقرة ، آية (١١٠) .

(٢) يحيى بن علي بن محمد بن الحسن بن محمد بن موسى أبو زكريا ابن الخطيب التبريـزي شرح القصائـد العشر وفسر القرآن وتوفي في جمادى الأولى سنة ثنتين وخمسمائة البغية (٢/٣٣٨) ، معجم الأدباء (٢٠/٢٥) .

(٣) تقدم .

(٤) سورة النساء ، آية (١٧٦) .

الوجهُ ، وذلك أنَّ التقاديرَ التي ذكرتها بعدَ تقديرِ الإرادة لا يظهرُ معناها ، لِما فيه من تعليل امتناعِ الحَلْفِ بانتفاء البِر ، بل وقوع الحَلْف مُعَلَّلٌ بانتفاء البِرّ ، ولا ينعقد منهما شرطٌ وجزاءٌ ، لو قلتَ في معنى هذا النهي وعلَّتِه : « إنْ حَلَفْتَ بالله بَرَرْتَ » لم يصحَّ ، بخلافِ تقديرِ الإرادة ، فإنه يُعَلِّل امتناعَ الحَلْفِ بإرادة وجودِ البِرِّ ، وينعقدُ منهما شرطٌ وجزاءٌ ، تقول : إنْ حَلَفْتَ لم تَبَرَّ وإنْ لم تَحْلِفْ بَرَرْتَ .

الثالث : أنَّها على إسقاطِ حرف الجرِّ ، أي : في أنْ تَبَرُّوا ، وحينئذ يَجِيء فيها القولان : قولُ سيبويه والفراء ، فتكونُ في محلِّ نصب ، وقولُ الخليل والكسائي فتكونُ في محلِّ جرٍّ . وقال الزمخشري : « ويتعلَّقُ « أنْ تَبَرُّوا » بالفعلِ أو بالعُرْضَةِ ، أي : ولا تَجْعَلُوا اللَّهَ لأجلِ أيْمانكم عُرْضَةً لأنْ تَبَرُّوا » . قال الشيخ[1] : « وهذا التقديرُ لا يصحُّ للفصلِ بين العاملِ ومعمولِهِ بأجنبي ، وذلك أنَّ « لأيمانِكم » عنده متعلقٌ بتجعلوا ، فوقع فاصلاً بين « عُرْضَة » التي هي العاملُ وبين « أنْ تَبَرُّوا » الذي هو في أن تبروا ، وهو أجنبيٌّ منهما . ونظيرُ ما أجازه أن تقولَ : « امرُرْ واضربْ بزيدٍ هنداً ، وهو غيرُ جائزٍ ، ونَصُّوا على أنه لا يجوزُ : « جاءني رجلٌ ذو فرسٍ راكبٌ أَبْلَقَ » أي رجلٌ ذو فرسٍ أبلقَ راكبٌ ، لِما فيه من الفصلِ بالأجنبي .

الرابع : أنها في محلِّ جَرٍّ عطفُ بيان لأيْمانكم ، أي للأمورِ المَحْلُوفِ عليها التي هي البِرُّ والتقوى والإصلاحِ . قال الشيخ[2] : « وهو ضعيفٌ لِما فيه من جَعْلِ الأيمان بمعنى المَحْلوف عليه » ، والظاهرُ أنها هي الأقسام التي يُقْسَمُ بها ، ولا حاجةَ إلى تأويلها بما ذُكِر مِنْ كَوْنِها بمعنى المَحْلُوف عليه إذ لم تَدْعُ إليه ضرورةٌ ، وهذا بخلافِ الحديثِ ، وهو قوله ﷺ : « إذا حَلَفْتَ على يمينٍ فرأيت غَيرها خيراً منها »[3] فإنه لا بد من تأويله فيه بالمحلوف عليه ، ولا ضرورةَ تدعو إلى ذلك في الآية الكريمة .

الخامسُ : أنْ تكونَ في محلِّ جرٍ على البدلِ من « لأيْمانكم » بالتأويل الذي ذكره الزمخشري ، وهذا أَوْلَى من وجهِ عطفِ البيانِ ، فإنَّ عَطْفَ البيانِ أكثرُ ما يكونُ في الأعلام .

السادس : ـ وهو الظاهرُ ـ أنَّها على إسقاطِ حرفِ الجر لا على ذلك الوجه المتقدم ، بل الحرفُ غيرُ الحرفِ ، والمتعلَّقُ غيرُ المتعلَّقِ ، والتقديرُ : « لإقْسامِكم على أنْ تَبَرُّوا » فـ « على » متعلقٌ بإقْسامكم ، والمعنى : ولا تَجْعَلوا الله مُعَرَّضاً ومُتبذَّلاً لإقسامكم على البرِّ والتقوى والإصلاح التي هي أوصافٌ جميلةٌ خوفاً من الحِنْثِ ، فكيف بالإقسام على ما ليس فيه بِرٌّ ولا تقوى !!! .

والعُرْضَةُ في اشتقاقها ثلاثةُ أقوال :

أحدُها : أنها فُعْلَة بمعنى مَفْعول من العَرْض كالقُطْبَة والغُرْفَة . ومعنى الآية على هذا : لَا تَجْعَلُوه مُعَرَّضاً للحَلْفِ من قولهم : فلانٌ عُرْضَةٌ لكذا أي : مُعَرَّضٌ ، قال كعب :

٩٥٩ ـ مِنْ كُلِّ نَضَّاخَةِ الذِّفْرَى إذَا عَرِقَتْ عُرْضَتُها طَامِسُ الأَعْلَامِ مَجْهُولُ[4]

---

(١) انظر البحر المحيط (٢/١٧٨) .
(٢) انظر المصدر السابق .
(٣) غير مخرج في الأصل .
(٤) انظر ديوانه (٩) ، الطبري (٤/٤٢٤) ، القرطبي (٣/٩٨) .

وقال حبيب :

٩٦٠- مَتَى كَانَ سَمْعِي عُرْضَةً لِلَّوائِمِ وَكَيْفَ صَفَتْ لِلْعَاذِلِين عَزائِمي (١)

وقال حسان :

٩٦١- ..... هُمُ الأَنْصَارُ عُرْضَتُهَا اللِّقَاءُ (٢)

وقال أوس :

٩٦٢- وأَدْمَاءُ مِثْلُ الفَحْلِ يَوْماً عَرَضْتُهَا لِرَحْلِي وَفِيهَا هِزَّةٌ وَتَقَاذُفُ (٣)

فهذا كلُّه بمعنى مُعَرَّضٌ لكذا .

والثاني : أنها اسمُ ما تَعْرِضُه على الشيءِ ، فيكونُ من : عَرَضَ العُودَ على الإناء فيعترضُ دونَه ، ويصيرُ حاجزاً ومانعاً ، ومعنى الآية على هذا النَهْيُ عن أَنْ يَحْلِفُوا باللَّهِ على أنهم لا يَبَرُّون ولا يتقون ويقولون : لا نَقْدِرُ أَنْ نَفْعَلَ ذلك لأجلِ حَلْفِنَا .

والثالث : أنَّها من العُرْضَة وهي القوة ، يقال : « جَمَلٌ عُرْضَةٌ للسفرِ » أي قويٌّ عليه ، وقال ابن الزبير :

٩٦٣- فَهَذِي لأَيَّامِ الْحُرُوبِ وَهَذِهِ لِلَهْوَي وَهَذِي عُرْضَةٌ لِارْتِحَالِنَا (٤)

أي قوةٌ وعُدَّةٌ ، ومعنى الآية على هذا : لا تَجْعَلُوا اليمينَ باللهِ تعالى قوةً لأنفسِكم في الامتناعِ عن البرِّ .

والأيمان : جمعُ يمين ، وأصلُها العُضْوُ ، واستُعْملت في الحَلْفِ مجازاً لما جَرَتْ عادةُ المتعاقِدين بتصافحِ أيْمانهم . واشتقاقُها من اليُمْن . واليمينُ أيضاً اسمٌ للجهةِ التي تكونُ من ناحيةِ هذا العضو فينتصبُ على الظرف ، وكذلك اليسارُ تقول : زيدٌ يمينَ عمروٍ وبكرٌ يسارَهُ . وتُجْمَع اليمينُ على أَيْمُن وأَيْمان . وهل المرادُ بالأَيْمَان في الآية القسمُ نفسُه أو المُقْسَمُ عليه ؟ قولان ، الأولُ أولى . وقد تقدَّمَ تجويزُ أن يكونَ المرادُ به المحلوفَ عليه واستدلالُه بالحديث والجوابُ عن ذلك .

قوله : ﴿ والله سميعٌ عليمٌ ﴾ خَتَم بهاتين الصفتين لتقدُّم مناسبتهما ، فإنَّ الحَلْفَ متعلِّقٌ بالسمع ، وإرادة البرِ من فِعْلِ القلبِ متعلقةٌ بالعِلْم . وقَدَّم السميع لتقدُّم متعلَّقِه وهو الحَلْفُ .

لَّا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغْوِ فِيٓ أَيْمَٰنِكُمْ وَلَٰكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ ۗ وَٱللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ ﴿٢٢٥﴾ لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ۖ فَإِن فَآءُو فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٢٢٦﴾

قوله تعالى : ﴿ باللغو ﴾ : متعلِّقٌ بـ « يُؤاخِذُكم » . والباءُ معناها السببيةُ كقولِه تعالى : ﴿ فكُلًّا أَخَذْنَا

(١) انظره في ديوانه ، وهو من شواهد البحر (٢/ ١٧٤) . انظر ديوانه (١٨) .

(٢) عجز بيت وصدره : وقال الله قد يسرت جنداً ..... (٣) انظر ديوانه (٦٤) ، القرطبي (٣/ ٩٨) .

(٤) انظر البيت في ، القرطبي (٣/ ٩٨) .

بذنبه ﴾[١] ، ﴿ ولو يُؤاخِذُ اللَّهُ الناسَ بظلمِهم ﴾[٢] .

واللَّغْوُ : مصدرُ لَغا يَلْغو ، يقال : لَغا يلغو لَغْواً ، مثل غَزا يغزو غزواً ، ولَغِي يَلْغَى لَغى مثل لَقِيَ يَلْقَى لَقَى . ومن الثاني قولهُ تعالى : ﴿ والْغَوا فيه ﴾[٣] . واختُلِفَ في اللغْو : فقيل : ما سَبَق به اللسانُ مِنْ غيرِ قصدٍ ، قاله الفراء ، ومنه قول الفرزدق :

٩٦٤ - ولَسْتَ بِمَأْخُوذٍ بِلَغْوٍ تَقُولُهُ إِذَا لَمْ تُعَمِّدْ عَاقِدَاتِ العَزائِمِ[٤]

ويُحْكى أن الحسنُ سُئل عن اللغو وعن المَسْبِيَّة ذاتِ زَوْج ، فنهض الفرزدق وقال : « ألم تَسْمَع مَا قُلْتُ ، وأنشد : ولستَ بمأخوذ ، وقوله :

٩٦٥ - وَذَاتِ حَلِيلٍ أَنْكَحَتْهَا رِمَاحُنَا حَلَالٌ لِمَنْ يَبْنِي بِهَا لَمْ تُطَلَّقِ[٥]

فقال الحسنُ : ما أذكاك لولا حِنْتُك» . وقد يُطْلَقُ على كل كلامٍ قبيح « لَغْو » .

قال تعالى : ﴿ وإذا مَرُّوا باللغو ﴾[٦] ﴿ لا يَسْمَعُون فيها لَغواً ﴾[٧] وقال :

٩٦٦ - ورُبَّ أَسْرَابِ حَجِيجٍ كُظَّمِ عَنِ اللَّغَا وَرَفَثِ التَّكَلُّمِ[٨]

وقيل : ما يُطْرَحُ من الكلامِ استغناءً عنه ، مأخوذٌ من قولِهم لِما لا يُعْتَدُّ به من أولادِ الإبلِ في الدِيَةَ « لَغْوٌ » ، ومنه :

٩٦٧ - ..... كَمَا أَلْغَيْتَ فِي الدِّيَةِ الحُوَارَا[٩]

وقيل : هو ما لا يُفْهَمُ ، من قولِهم : « لغا الطائرُ » أي : صَوَّت ، واللغوُ : ما لَهِجَ به الإنسانُ ، واللغةُ مأخوذةٌ من هذا . وقال الراغب : « ولَغِي بكذا : أي لَهج به لَهَج العُصفور بِلَغاه ، ومنه قيل للكلام الذي تَلْهَجُ به فَرقةٌ لغة ، لجعلها مشتقةً من لَغِي بكذا أي أولعَ به . وقال ابن عيسى : ـ وقد ذكر أن اللغة ما لا يفيدُ ـ : « ومنه اللغةُ لأنَّها عند غيرِ أهلِها لَغْوٌ » وقد غَلَّطوه في ذلك .

قوله : ﴿ في أَيْمانِكم ﴾ فيه ثلاثةُ أوجهٍ :

أحدُها : أن يتعلَّقَ بالفعلِ قبلَه .

الثاني : أَنْ يتعلَّقَ بنفسِ المصدرِ قبلَه كقولك : « لغا في يمينِه » .

الثالث : أن يتعلق بمحذوف على أنه حال من اللغو ، وتعرفه من حيث المعنى أنك لو جعلتَه لموصولٍ ووصفْتَ

---

(١) سورة العنكبوت ، آية (٤٠) .
(٢) سورة النحل ، آية (٦١) .
(٣) سورة فصلت ، آية (٢٦) .
(٤) البيت في ديوانه (٨٥١) .
(٥) البيت انظر ديوانه (٢/٥٧٦) .
(٦) سورة الفرقان ، آية (٧٢) .
(٧) سورة مريم ، آية (٦٢) .
(٨) البيت للفرزدق وهو في ديوانه (٨٥٦) .
(٩) عجز بيت لذي الرمة وصدره:
ويهلك وسطها المرئي لغواً .....
انظر ديوانه (١٣٧٩) ، أمالي القالي (٢/١٤٢) ، اللسان والتاج «لغو» .

به اللغوَ لصَحَّ المعنى ، أي : اللغوُ الذي في أيْمانِكم .

قوله : ﴿ **ولكن يُؤاخِذُكم** ﴾ وَقَعَت هنا « لكن » بين نقيضَيْنِ باعتبار وجودِ اليمينِ ، لأنها لا تَخْلُو : إمَّا أنْ لا يقصِدَها القلبُ بل جَرَتْ على اللسانِ وهي اللغو ، وإمَّا أن يقصِدَها وهي المنعقدةُ .

قوله : ﴿ **بما كَسَبَتْ** ﴾ متعلِّقٌ بالفعلِ قبلَه ، والباءُ للسببيةِ كما تقدَّم . و « ما » يجوزُ فيها ثلاثةُ أوجهٍ :

أظهرُها : أنها مصدريةٌ لتقابِلَ المصدرَ وهو اللغوُ ، أي : لا يؤاخِذُكم باللغوِ ولكنْ بالكَسْبِ .

والثاني : أنها بمعنى الذي .

ولا بُدَّ من عائدٍ محذوفٍ أي : كَسَبَتْه ، ويرجِّحُ هذا أنها بمعنى الذي أكثرُ منها مصدريةً .

والثالثُ : أن تكونَ نكرةً موصوفةً والعائدُ أيضاً محذوفٌ وهو ضعيفٌ ، وفي هذا الكلام حَذْفٌ تقديرُه : ولكنْ يُؤاخِذُكم في أيْمانكم بما كَسَبَتْ قلوبُكم ، فحَذَفَ لدلالةِ ما قبلَه عليه .

والحليمُ مِنْ حَلُم ـ بالضم ـ يَحْلُم إذا عَفَا مع قدرة ، وأمَّا حَلِمَ الأديمُ فبالكسر ، وتَثَقَّبَ يَحْلَم بالفتح أي : فسد وتثقَّب قال :

٩٦٨ - فـإنَّـكَ وَالْـكِـتَـابَ إلَـى عـلـيٍّ كَـدَابِـغَـةٍ وَقَـدْ حَـلِمَ الأَدِيـمُ[1]

وأمَّا « حَلَم » أي رأى في نومِه فبالفتح ، ومصدرُ الأولِ « الحِلْم » بالكسر قال الجَعْدي :

٩٦٩ - وَلَا خَـيْـرَ فـي حِـلْـمٍ إذَا لَـمْ تَـكُـنْ لَـهُ بَـوَادِرُ تَـحْـمِـي صَـفْـوَه أَنْ يُـكَـدَّرَا[2]

ومصدرُ الثاني « الحَلَمُ » بفتحِ اللامِ ، ومصدرُ الثالثِ ، « الحُلُم » و « الحُلْم » بضمِّ الحاءِ مع ضمِّ اللامِ وسكونِها .

قوله تعالى : ﴿ **للذين يُؤْلُون مِنْ نسائِهم تربُّصُ** ﴾ : هذه جملةٌ من مبتدأ وخبرٍ ، وعلى رأي الأخفش من بابِ الفعلِ والفاعلِ لأنه لا يَشْتَرِط الاعتماد . و « من نسائهم » في هذا الجارِّ ثمانيةُ أوجهٍ :

أحدُها : أنْ يتعلَّقَ بِيُؤْلُون ، قال الزمخشري : « فإنْ قلت : كيف عُدِّي بمِنْ وهو مُعَدَّى بـ « على » ؟ قلت : قد ضُمِّنَ في القَسَم المخصوص معنى البُعْد ، فكأنه قيل : يَبْعُدُون من نسائِهم مُؤْلين أو مُقْسِمينَ » .

الثاني : أنَّ « آلى » يتَعَدَّى بعلى وبمن ، قاله أبو البقاء نقلاً عن غيرِه أنهُ يقال : آلى من امرأتِهِ وعلى امرأتِه .

والثالث : أنَّ « مِنْ » قائمةٌ مقامَ « على » ، وهذا رأيُ الكوفيين .

والرابع : أنها قائمةٌ مقامَ « في » ، ويكونُ ثَمَّ مضافٌ محذوفٌ أي : على تَرْكِ وَطْءِ نسائِهم أو في تركِ وطءِ نسائِهم .

والخامس : أنَّ « مِنْ » زائدةٌ والتقديرَ : يُؤْلُون أنْ يَعْتَزِلوا نساءَهم .

---

(١) البيت للوليد بن عقبة وهو من شواهد البحر (٢ / ١٧٥) .

(٢) انظر ديوانه (٧٣) ، اللسان م «رفف» .

والسادسُ : أَنْ تتعلَّقَ بمحذوفٍ ، والتقديرُ : والذين يُؤْلُون لهم من نسائِهم تربُّص أربعةِ ، فتتعلَّقَ بما يتعلق به « لهم » المحذوفُ ، هكذا قَدَّره الشيخ[1] وعَزاه للزمخشري ، وفيه نظرٌ ، فإنَّ الزمخشري قال : « ويجوزُ أن يُراد : لهم من نسائهم تربُّصُ ، كقولك : « لي منك كذا » فقوله : « لهم » لم يُرد به أن ثَمَّ شيئاً محذوفاً وهو لفظُ « لهم » إنما أرادَ أَنْ يعلِّق « مِنْ » بالاستقرار الذي تعلَّقَ به « للذين » غايةُ ما فيه أنه أتى بضمير « الذين » تبييناً للمعنى . وإلى هذا المنحى نحا أبو البقاء فإنه قال : « وقيل : الأصلُ « على » ولا يَجُوزُ أن تقومَ « مِنْ » مقامَ « علىٰ » ، فعندَ ذلك تتعلَّقُ « مِنْ » بمعنى الاستقرار ، يريدُ الاستقرارَ الذي تعلَّقَ به قولُه « للذين » ، وعلى تقدير تسليمِ أنَّ لَفظةَ « لهم » مقدرةٌ وهي مُرادةٌ فحينئذٍ إنما تكونُ بدلاً من « للذين » بإعادةِ العاملِ ، وإلاَّ يبقَ قولُه : « للذين يُؤْلُون » مُفْلَتاً . وبالجملةِ فتعلُّقه بالاستقرار غيرُ ظاهرٍ .

وأمَّا تقديرُ الشيخِ : « والذين يُؤْلون لهم من نسائهم تربُّصُ » فليس كذلك ، لأنَّ « الذين » لو جاء كذلك غيرَ مجرورٍ باللام سَهُل الأمرُ الذي ادَّعاه ، ولكن إنما جاءَ كما تراه مجروراً باللام .

ثم قال الشيخ : « وهذا كلُّه ضعيفٌ يُنَزَّه القرآنُ عنه ، وإنما يتعلَّق بيُؤْلُون علَى أحدِ وجهين :

إمَّا أنْ تكونَ « مِنْ » للسبب ، أي يَحْلِفون بسببِ نسائِهم .

وإمَّا أَنْ يُضَمَّنَ معنى الامتناع ، فيتعدَّى بـ « مِنْ » ، فكأنه قيل : للذين يمتنعون من نسائِهم بالإيلاءِ ، فهذا وَجْهان مع الستةِ المتقدمة ، فتكونُ ثمانيةً ، وإنِ اعتَبَرْتَ مطلقَ التضمينِ فتجيءُ سبعةً .

والإيلاءُ : الحَلْف ، مصدرُ آلى يُولي نحو : أَكْرم يُكْرِم إكراماً ، والأصل : إإلاء ، فأُبْدِلت الهمزةُ الثانيةُ ياءً لسكونِها وانكسار ما قبلها نحو : « إيمان » .

ويقال تَألَّى وايتَلى على افْتَعَل ، والأصلُ : اإتَلى ، فَقُلِبَتْ الثانيةُ لِما تقدَّم .

والحَلْفَةُ : يُقال لها الأَلِيَّة والأَلُوَّة والأَلْوَة والإلْوَة ، وتُجْمَعُ الأَلِيَّةُ على « ألايا » كعَشِيَّة وعَشايا ، ويجوزُ أن تُجْمَعَ الأَلُوَّة أيضاً عَلى « ألايا » كرَكُوبة وركائب . قال كُثَيِّر عزة :

٩٧٠ - قَلِيلُ الأَلاَيَا حَافِظٌ لِيَمِينِهِ إِذَا صَدَرَتْ مِنْهُ الأَلِيَّةُ بَرَّتِ[2]

وقد تقدَّم كيف تصريفُ أَلِيَّة وألايا عند قوله : ﴿نغفر لكم خطاياكم﴾[3] جمع خطيئة .

والتَرَبُّصُ : الانتظارُ ، وهو مقلوبُ التصبُّر . قال :

٩٧١ - تَرَبَّصْ بِهَا رَيْبَ الْمَنُونِ لَعَلَّهَا تُطَلَّقُ يَوْماً أَوْ يَمُوتُ حَلِيلُهَا[4]

وإضافةُ التربُّصِ إلى الأشهرِ فيها قولان :

أحدهُما : أنَّه من بابِ إضافةِ المصدرِ لمفعولِهِ على الاتساع في الظَرْفِ حتى صارَ مفعولاً به فأُضيفَ إليه والحالةُ هذه .

---

(١) انظر البحر المحيط (٢/٢٨١) .
(٢) انظر ديوانه (٢/٢٢٠) ، البحر (١/١٧٦) .
(٣) سورة البقرة ، آية (٥٨) .
(٤) البيت في اللسان م «ربص» ، والجمهرة (١/٢٥٩) .

والثاني : أنه أضيفَ الحَدَثُ إلى الظَرفِ من غيرِ اتِّساعٍ ، فتكونُ الإضافةُ بمعنى « في » وهو مذهبٌ كوفي ، والفاعلُ محذوفٌ تقديرُه : تربُّصُهم أربعةُ أشهرٍ .

قوله : ﴿فَاؤُوا﴾ ألفُ « فاء » منقلبةٌ عن ياءِ لقولِهم : فاء يفيءُ فَيْئَةً : رجَع . والفَيءُ : الظِلُّ لرجوعِه من بعد الزوال . وقال علقمة :

٩٧٢ - فَقُلْتُ لَهَا فِيئِي فَمَا تَسْتَفِزُّنِي ذَوَاتُ الْعُيُونِ وَالْبَنَانِ الْمُخَضَّبِ[1]

وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿٢٢٧﴾ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ إِنْ كُنَّ يُؤْمِنَّ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَٰلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٢٢٨﴾

قوله تعالى : ﴿ عَزَموا الطلاقَ ﴾ : في نصبِ « الطلاق » وجهان :

أحدُهما : أنه على إسقاطِ الخافضِ ، لأنَّ « عزم » يتعدَّى بـ « على » ، قال :

٩٧٣ - عَزَمْتُ عَلَى إِقَامَةِ ذِي صَبَاحٍ لِأَمْرٍ مَا يُسَوَّدُ مَنْ يَسُودُ[2]

والثاني : أن تُضَمِّن « عزم » معنى نَوَى ، فينتصبَ مفعولاً به .

والعَزْم : عَقْدُ القلبِ وتصميمُه : عَزَم يَعْزِم عَزْماً وعُزْماً بالفتحة والضمة ، وعَزِيمة وعِزاماً بالكسر . ويستعمل بمعنى القَسَمِ : عَزَمْتُ عليكَ لتَفعلَنَّ .

والطلاقُ : إحلالُ العَقْدِ ، يقال : طَلَقَتْ بفتح اللام ـ تَطْلُقُ فهي طالِقٌ وطالقَةٌ ، قال الأعشى :

٩٧٤ - أَيَا جَارَتَا بِينِي فَإِنَّكِ طَالِقَهْ ..... [3]

وحكى ثعلب : « طَلُقت » بالضم ، وأنكره الأخفش ، والطلاقُ يجوزُ أَنْ يكون مصدراً أو اسمَ مصدرٍ وهو التطليقُ .

قوله : ﴿ فإنَّ الله ﴾ ظاهرُه أنَّه جوابُ الشرطِ .

وقال الشيخ[4] : « ويَظْهَرُ أنَّه محذوفٌ ، أي : فَلْيُوقِعوه . وقرأ عبدالله : « فإن فاؤوا فيهنَّ » وقرأ أُبَيّ « فيها » ، والضميرُ للأشهُرِ .

وقراءةُ الجمهورِ ظاهرُها أنَّ الفَيْئَة والطلاقَ إنما تكونُ بعد مضيِّ أربعة الأشهر ، إلَّا أنَّ الزمخشريَّ لمَّا كان يَرى

---

(١) انظر ديوانه (٨٣) ، البحر المحيط (٢/ ١٧٥) .

(٢) البيت لأنس بن مدركة انظر أمالي ابن الشجري (١/ ١٨٦) ، المقتضب (٤/ ٤٣٥) ، شرح المفصل لابن يعيش (٣/ ١٢) ، الدرر (١/ ١٦٨) .

(٣) انظر ديوانه (٢٦٣) ، الإنصاف (٧٦٠) ، المخصص (٣/ ٤٨) ، القرطبي (٣/ ١١٠) .

(٤) انظر البحر المحيط (٢/ ١٨٣) .

بمذهبِ أبي حنيفة : وهو أنَّ الفَيْئَة في مدة أربعةِ الأشهرِ ، ويؤيِّدُه القراءةُ المتقدِّمَةُ احتاج إلى تأويلِ الآيةِ بما نصُّه : « فإنْ قلت : كيف موقعُ الفاءِ إذا كانت الفيئةُ قبل انتهاءِ مدةِ التربُّص ؟ قلت : موقعٌ صحيحٌ ، لأنَّ قولَه : « فإنْ فاؤوا ، وإنْ عَزَموا » تفصيلٌ لقولِه : « للذين يُؤْلُون مِنْ نسائِهم ، والتفصيلُ يَعْقُب المُفَصَّل ، كما تقول : « أنا نزيلُكم هذا الشهرَ فإنْ أَحْمَدْتُكم أقمتُ عندكم إلى آخرِه ، وإلاَّ لم أُقِمْ إلاَّ ريثما أتحولُ » .

قال الشيخ[1] : « وليس بصحيحٍ ، لأنَّ ما مثَّله ليس بنظيرِ الآيةِ ، ألا ترى أنَّ المثالَ فيه إخبارٌ عن المُفَصَّل حالُه ، وهو قولُه : ﴿أنا نزيلُكم هذا الشهرَ﴾ ، وما بعد الشرطينِ مُصَرَّحٌ فيه بالجوابِ الدالِّ على اختلافِ متعلَّقِ فعلِ الجزاء ، والآيةُ ليستْ كذلك ، لأنَّ الذين يُؤْلُون ليس مُخْبَراً عنهم ولا مُسْنَداً إليهم حكمٌ ، وإنما المحكومُ عليه تربُّصُهم ، والمعنى : تربُّص المُؤْلِين أربعةُ أشهر مشروعٌ لهم بعد إيلائِهم ، ثم قال : « فإنْ فاؤوا وإنْ عَزَموا » فالظاهرُ أنَّه يَعْقُبُ تربُّصَ المدةِ المشروعةِ بأسْرِها ، لأنَّ الفيئةَ تكونُ فيها ، والعَزْمَ على الطلاقِ بعدَها ، لأنَّ التقييدَ المغايرَ لا يَدُلُّ عليه اللفظُ ، وإنما يُطابقُ الآيةَ أنْ تقولَ : « للضيفِ إكرامُ ثلاثةِ أيامٍ ، فإنْ أقامَ فنحنُ كرماءُ مُؤْثِرونَ وإنْ عَزَم على الرحيلِ فله أنْ يَرْحَلَ » فالمتبادَرُ إلى الذِّهْنِ أنَّ الشرطينُ مُقَدَّران بعدَ إكرامِه » .

قوله تعالى : ﴿ **والمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ** ﴾ : مبتدأٌ وخبرٌ ، وهل هذه الجملةُ من بابِ الخبرِ الواقعِ موقعَ الأمرِ أي : ليتَرَبَّصْنَ ، أو على بابها ؟ قولان . وقال الكوفيون : إنَّ لَفظَها أمرٌ على تقدير لام الأمرِ ، ومَنْ جَعَلَها على بابها قَدَّر : وحكمُ المطلقاتِ أنْ يتربَّصْنَ ، فَحَذَفَ « حكم » مِن الأول و « أنْ » المصدرية من الثاني ، وهو بعيدٌ جداً .

و « تَرَبَّص » يتعدَّى بنفسِه لأنه بمعنى انتظَر ، وهذه الآيةُ تَحتَمِلُ وجهين ، أحدُهما : أن يكونَ مفعول التربص محذوفاً وهو الظاهرُ ، تقديرُه : يتربَّصْنَ التزويجَ أو الأزواجَ ، ويكونُ « ثلاثة قروءٍ » على هذا منصوباً على الظرفِ ، لأنَّه اسمُ عددٍ مضافٍ إلى ظرفٍ ، والثاني : أن يكونَ المفعولُ هو نفسَ « ثلاثةَ قروءٍ » أي ينتظرونَ مُضِيَّ ثلاثةِ قروء .

وأمَّا قولُه : ﴿ **بأنفسِهِنَّ** ﴾ فيحتملُ وَجْهَيْن :

أحدُهما وهو الظاهرُ : أنْ يتعلَّق بـ « يتربَّصْنَ » ، ويكونُ معنى الباءِ السببيةَ أي : بسبب أنفسِهنَّ . وذِكْرُ الأنفسِ أو الضميرِ المنفصلِ في مثلِ هذا التركيب واجبٌ ، ولا يجوزُ أنْ يُؤْتى بالضميرِ المتصلِ ، لو قيل في نظيرِه : « الهنداتُ يتربَّصْنَ بهنَّ » لم يَجُزْ لئلاَ يَتَعَدَّى فِعْلُ المضمرِ المنفصلِ إلى ضميرِه المتصلِ في غير الأبواب الجائز فيها ذلك .

والثاني : أن يكونَ « بأنفسِهنَّ » تأكيداً للمضمرِ المرفوعِ المتصلِ وهو النونُ ، والباءُ زائدة في التوكيد ، لأنه يجوزُ زيادتُها في النفسِ والعينِ مؤكَّداً بهما . تقولُ : جاء زيدٌ نفسُه وبنفسِه وعينُه وبعينِه . وعلى هَذا فلا تتعلَّقُ بشيءٍ لزيادتِها . لا يقالُ : لا جائزٌ أن تكونَ تأكيداً للضمير ؛ لأنَّه كانَ يجبُ أن تُؤَكَّدَ بضميرِ رفعٍ منفصلٍ ، لأنه لا يُؤَكَّدُ الضميرُ المرفوعُ المتصلُ بالنفسِ والعينِ إلاَّ بعد تأكيدِه بالضميرِ المرفوعِ المنفصلِ فيقال : زيد جاء هو نفسُه عينُه ، لأنَّ هذا المؤكَّد خَرَج عن الأصلِ ، لمَّا جُرَّ بالباءِ الزائدةِ أَشْبَهَ الفَضَلات ، فَخَرَج بذلك عن حكمِ التوابعِ فلم يُلْتَزَمْ فيه ما التُزِمَ في غيرِه ، ويُؤيِّد ذلك قولُهم : « أَحْسِنْ بزيدٍ وأَجْمِلْ » ، أي : به ، وهذا المجرورُ فاعلٌ عند البصريين ،

---

(١) انظر البحر المحيط (٢/ ١٨٤) .

والفاعلُ عندَهم لا يُحْذَفُ ، لكنه لَمَّا جَرَى مَجْرى الفَضَلاتِ بسبب جَرِّه بالحرفِ أو خَرَجَ عن أصلِ بابِ الفاعلِ ، فلذلك جازَ حَذْفُه ، على أنَّ أبا الحسنِ الأَخفشَ ذَكَر في « المسائل » أنهم قالوا : « قاموا أنفسُهم » من غير تأكيدٍ . وفائدةُ التوكيدِ هنا أن يباشِرْنَ التربُّصَ هُنَّ ، لا أنَّ غيرَهُنَّ يباشِرْنَهُنَّ التربُّصَ ، ليكونَ ذلك أَبلغَ في المرادِ .

والقُروءُ : جَمْعُ كثرةٍ ، ومِنْ ثلاثةٍ إلى عشرةٌ يُمَيَّز بجموع القلةِ ولا يُعْدَلُ عن القلةِ إلى ذلك إلا عند عدم استعمالِ جمعِ قلةٍ غالباً ، وههنا فلفظُ جمعِ القلةِ موجودٌ وهو « أَقْراء » ، فما الحكمةُ بالإتيانِ بجمعِ الكثرةِ مع وجودِ جمعِ القلة ؟ . فيه أربعةُ أوجهٍ :

أحدُها : أنه لَمَّا جَمَع المطلقاتِ جمعَ القُروء ، لأنَّ كَلَّ مطلقةٍ تتربَّصُ ثلاثةَ أقراءٍ فَصارَتْ كثيرةً بهذا الاعتبارِ .

الثاني : أنه من باب الاتساعِ ووضعِ أحدِ الجمعين موضعَ الآخر .

والثالث : أنَّ قروءاً جمعُ قَرْءٍ بفتحِ القافِ ، فلو جاءَ على « أَقْراء » لجاءَ على غير القياسِ لأنَّ أَفْعالاً لا يطَّرِدُ في فَعْل بفتح الفاء .

والرابع ـ وهو مذهب المبرد ـ : أنَّ التقديرَ « ثلاثةً من قروء » ، فَحَذَفَ « مِنْ » . وأجاز : ثلاثة حمير وثلاثةَ كلابٍ ، أي : مِنْ حمير ومِنْ كلاب . وقال أبو البقاء : « وقيل : التقديرُ ثلاثة أقراء مِنْ قروء » وهذا هو مذهبُ المبرد بعينِه ، وإنما فسَّر معناه وأَوْضَحَه .

والقُرْءُ في اللغةِ قيل : أصلُه الوقتُ المعتادُ تردُّدُهُ ، ومنه : قَرْءُ النجمِ لوقتِ طلوعِه وأُفولِه ، يقال : « أَقْرأ النجمُ » أي : طَلَع أو أَفَل . ومنه قيلَ لوقت هبوبِ الريحِ : قَرْؤُها وقارِئُها ، قال الشاعر :

٩٧٥ - شَنِئْتُ الْعَقْرَ عَقْرَ بَنِي شُلَيْلٍ إِذَا هَبَّتْ لِقَارِئِهَا الرِّيَاحُ[1]

أي : لوقتها ، وقيل : أصلُه الخروجُ من طُهْرٍ إلى حَيْضٍ أو عكسُه ، وقيل : هو مِنْ قولِهم : قَرَيْتُ الماءَ في الحوضِ أي : جَمَعْتُهُ ، وهو غَلَطٌ لأنَّ هذا من ذواتِ الياءِ والقَرْءُ مهموزٌ .

وإذا تقرَّر ما ذَكَرْتُ لك فاعلمْ أنَّ أهلَ العلمِ اختلفوا في إطلاقِه على الحيضِ والطُّهر : هل هو من بابِ الاشتراكِ اللفظي ، ويكونُ من الأضدادِ أو مِنَ الاشتراكِ المعنوي فيكونُ من المتواطِىء ، كما إذا أَخَذْنا القَدْرَ المشتركَ : إمَّا الاجتماعَ وإمَّا الوقتَ وإمَّا الخروجَ ونحوَ ذلك . وقَرْءُ المرأةِ لوقتِ حَيْضِها وطُهْرِها ، ويُقال فيهما : أَقْرأتْ المرأةُ أي : حاضَتْ أو طَهُرت . وقال الأخفش : أَقْرَأَتْ أي : صارَتْ ذاتَ حيضٍ ، وقَرَأَت بغير ألفٍ أي : حاضت . وقيل : القَرْءُ : الحَيْضُ مع الطهرِ ، وقيل : ما بَيْنَ الحَيْضَتين . وقيل : أصلُه الجمعُ ، ومنه : قَرأْتُ الماءَ في الحوضِ : جَمَعْتُه ، ومنه : قرأ القرآنَ ، وقولُهم : ما أَقْرَأَتْ هذه الناقةُ في بطنِها سلاقِط ، أي : لم تجمعْ فيه جنيناً ، ومنه قولُ عمرو بن كلثوم :

٩٧٦ - ذِرَاعَيْ عَيْطَلٍ أَدْمَاءَ بِكْرٍ هِجَانِ اللَّوْنِ لَمْ تَقْرأْ جَنِينَا[2]

---

(١) البيت لمالك بن الحارث انظر ديوان الهذليين (٨٣/٣) ، الطبري (٥١١/٤) ، الأضداد (٢٨) .

(٢) من معلقته المشهورة .

وعلى هذا إذا أُريد به الحيضُ فلاجتماعِ الدمِ في الرحمِ ، وإذا أُريدَ به الطُّهرُ فلاجتماع الدم في البدنِ ، ولكنَّ القائلَ بالاشتراكِ اللفظي وجَعْلِهما من الأضدادِ هم جمهورُ أهلِ اللسانِ كأبي عمرو ويونس وأبي عبيدة .

ومن مجيء القَرْء والمرادُ به الطُّهرُ قولُ الأعشى :

٩٧٧ - أَفِي كُلِّ عَامٍ أَنْتَ جَاشِمُ غَزْوَةٍ ... تَشُدُّ لأَقْصَاهَا عَزِائِكَ[1]

مُوَرِّثَةً عِزّاً وَفِي الْحَيِّ رِفْعَةً ... لِمَا ضَاعَ فِيهَا مِنْ قُرُوءِ نِسَائِكَا

ومن مجيئه للحيضِ قولُه :

٩٧٨ - يَا رُبَّ ذِي ضِغْنٍ عَلَيَّ فَارِضِ ... لَهُ قُرُوءٌ كَقُرُوءِ الْحَائِضِ[2]

أي : فسالَ دَمُه كدمِ الحائضِ . ويقال « قُرْء » بالضمِّ نقله الأصمعي ، و « قَرْء » بالفتح نقله أبو زيد ، وهما بمعنى واحدٍ .

وقرأ الحسن : « ثلاثةَ قَرْوٍ » بفتحِ القافِ وسكونِ الراءِ وتخفيفِ الواوِ من غيرِ همزٍ . ووجهُها أنه أضافَ العددَ لاسمِ الجنسِ ، والقَرْو لغةٌ في القَرْءِ . وقرأ الزهريّ ـ ويُروى عن نافع ـ : « قُرُوّ » بتشديدِ الواوِ ، وهي كقراءةِ الجمهورِ إلا أنه خَفَّفَ فأَبْدَلَ الهمزةَ واواً وأَدْغَمَ فيها الواوَ قبلها .

قوله : « لَهُنَّ » متعلَّقٌ بـ « يَحِلُّ ، واللامُ للتبليغِ ، كهي في « قُلْتُ لك » .

قوله : ﴿ ما خَلَقَ ﴾ في « ما » وجهان :

أظهرهُما : أنَّها موصولةٌ بمعنى الذي .

والثاني : أنها نكرةٌ موصوفةٌ ، وعلى كِلا التقديرين فالعائدُ محذوفٌ لاستكمالِ الشروطِ ، والتقديرُ : ما خَلَقَه ، و « ما » يجوزُ أن يُرَاد بها الجنينُ وهو في حكمِ غيرِ العاقلِ ، فلذلك أُوقِعَتْ عليه « ما » وأَنْ يُرادَ بها دمُ الحيضِ .

قوله : ﴿ في أَرْحامِهِنَّ ﴾ فيه وجهان :

أحدُهما : أن يتعلَّق بخَلق .

والثاني : أَنْ يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنه حالٌ من عائدِ « ما » المحذوفِ ، التقديرُ ما خَلَقه الله كائناً في أرحامِهِنَّ ، قالوا : وهي حالٌ مقدَّرَةٌ قال أبو البقاء : « لأنَّ وقتَ خَلْقِه ليس بشيءٍ حتى يَتِمَّ خَلْقُه» . وقرأ مُبَشِّر بن عُبَيْد : « في أرحامهنَّ » و « بردِّهُنَّ » بضمِّ هاءِ الكنايةِ ، وقد تقدَّم أنه الأصلُ وأنه لغةُ الحجازِ ، وأنَّ الكسرَ لأجلِ تجانسِ الياءِ أو الكسرةِ .

قوله : ﴿ إِنْ كُنَّ ﴾ هذا شرطٌ ، وفي جوابه المذهبانِ المشهورانِ : إمَّا محذوفٌ ، وتقديرُه مِنْ لفظِ ما تقدَّم لتقوى الدلالةُ عليه ، أي : إن كُنَّ يُؤْمِنَّ باللَّهِ واليومِ الآخرِ فلا يَحِلُّ لهنَّ أَنْ يكتُمْنَ ، وإمَّا أنه متقدِّمٌ كما هو مذهبُ الكوفيين

---

(١) انظر ديوانه (٩١) ، المحتسب (١/١٨٣) ، الهمع (٢/١٤١) ، الدرر (٢/١٩٤) .

(٢) تقدم .

وأبي زيد ، وقيل : « إنْ » بمعنى إذ وهو ضعيفٌ .

قوله : ﴿ وبُعولَتُهُنَّ ﴾ الجمهورُ على رفعِ تاءِ بعولتهن ، وسَكنها مسلمة[1] بن محارب ، وذلك لتوالي الحركاتِ فَخُفِّف ، ونظيرُه قراءةُ : ﴿ورُسُلْنا لديهم يكتُبون﴾[2] بسكونِ اللامِ حكاها أبو زيد ، وحكى أبو عمروٍ أنَّ لغةَ تميم تسكينُ المرفوعِ من « يُعَلِّمُهم » ونحوه ، وقيل : أجرى ذلك مُجْرَى عَضُد وعَجُز ، تشبيهاً للمنفصِل بالمتصلِ . وقد تقدَّم ذلك بأشبع مِنْ هذا .

و ﴿ أَحَقُّ ﴾ خبرٌ عن « بُعُولتهنّ » وهو بمعنى حقيقُون ، إذ لا معنى للتفضيلِ هنا ، فإنَّ غيرَ الأزواجِ لا حقَّ لهنَّ فيهن البتة ، ولا حقَّ أيضاً للنساء في ذلك ، حتى لو أَبَتْ هي الرَّجْعَةَ لم يُعْتَدَّ بذلك فلذلك قلت : إنَّ « أحقُّ » هنا لا تفضيلَ فيه .

والبعولةُ : جَمْعُ « بَعْلٍ » وهو زوجُ المرأةِ . . . ، قالوا : وسُمِّي بذلك . . . المستعلي على . . . ولِما علا من الأرض . . . فَشَرِبَ بعروقِه : بَعْلٌ ، ويقال : بَعَلَ الرجلُ يَبْعَل كمَنَعَ يَمْنَعُ . والتاء في بعولة لتأنيثِ الجمعِ نحو فُحولة وذُكورة ، ولا يَنْقاس هذا لو قلت : كَعْب وكُعوبة لم يَجُزْ . والبُعولة أيضاً مصدرُ بَعَل الرجلُ بُعولةً وبِعالاً ، وامرأةٌ حسنةُ التَّبَعُّلِ ، وباعَلَها كنايةٌ عن الجِماع .

قوله : ﴿ بردِّهِنَّ ﴾ متعلِّقٌ بأحقّ . وأمَّا « في ذلك » ففيه وجهان :

أحدُهما : أنه متعلقٌ أيضاً بأحقّ ، ويكونُ المشارُ إليه بذلك على هذا العِدَّة ، أي تستحق رَجْعَتَهَا ما دامَتْ في العِدَّة ، وليس المعنى أنه أحقُّ أن يَرُدَّها في العِدَّة ، وإنما يَرُدُّها في النكاح أو إلى النكاحِ .

والثاني : أن تتعلَّقَ بالردِّ ويكونُ المشارُ إليه بذلك على هذا النكاح ، قاله أبو البقاء .

والضميرُ في « بُعولَتِهِنّ » عائدٌ على بعضِ المطلقات وهنَّ الرَّجْعِيَّات خاصةً .

وقال الشيخ[3] : « والأولى عندي أن يكونَ على حَذْفِ مضافٍ دَلَّ عليه الحكمُ ، أي : وبعولةُ رجعياتِهِنَّ » فعلى ما قاله الشيخُ يعودُ الضميرُ على جميعِ المطلقاتِ .

قوله : ﴿ ولهُنَّ مثلُ الذي عليهِنَّ ﴾ خبرٌ مقدَّمٌ فهو متعلق بمحذوف ، وعلى مذهبِ الأخفش من باب الفعلِ والفاعلِ . وهذا من بديعِ الكلامه ، وذلك أنه قد حُذِف من أوَّله شيءٌ أُثبت في آخره نظيرُه ، وحُذِفَ من آخره شيءٌ أُثبتَ نظيرُه في الأولِ ، وأصلُ التركيبِ : ولهنَّ على أزواجِهِنَّ مِثْلُ الذي لأزواجِهِنَّ عليهنَّ ، فَحُذِف « على أزواجهن » لإثباتِ نظيرِه وهو « عليهنَّ » ، وحُذِفَتْ « لأزواجِهِنَّ » لإثباتِ نظيرِه وهو « لَهُنَّ » .

قوله : ﴿ بالمعروفِ ﴾ فيه وجهان :

أحدُهما : أن يتعلَّقَ بما تعلَّقَ به « لَهُنَّ » من الاستقرار أي : استقرَّ لهن بالمعروفِ .

والثاني : أن يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنه صفةٌ لمثل ، لأنَّ « مثل » لا يتعرَّفُ بالإضافةِ ، فعلى الأول هو في محلِّ

---

(١) مسلمة بن محارب بن دثار انظر غاية النهاية (٢/٢٩٨) .

(٢) سورة الزخرف ، آية (٨٠) .

(٣) انظر البحر المحيط (٢/١٨٨) .

نصبٍ ، وعلى الثاني هو في محلِّ رفعٍ .

قوله : ﴿ وللرجالِ عليهنَّ درجةٌ ﴾ فيه وجهان :

أظهرُهما : أنَّ « للرجال » خبرٌ مقدَّمٌ و « درجةٌ » مبتدأ مؤخرٌ ، و « عليهنَّ » فيه وجهان على هذا التقديرِ :

إمَّا التعلُّقُ بما تعلَّقَ به « للرجالِ » .

وإمَّا التعلقُ بمحذوفٍ على أنه حالٌ من « درجة » مقدَّماً عليها لأنه كان صفةً في الأصلِ فلمَّا قُدِّم انتصبَ حالاً .

والثاني : أن يكونَ « عليهنّ » هو الخبرَ ، و « للرجالِ » حالٌ من « درجة » لأنه يجوزُ أن يكونَ صفةً لها في الأصل ، ولكنَّ هذا ضعيفٌ من حيث إنه يَلْزَمُ تقديمُ الحالِ على عامِلِها المعنوي لأنَّ « عليهنَّ » حينئذٍ هو العاملُ فيها لوقوعه خبراً . على أنَّ بعضَهم قال : متى كانتِ الحالُ نفسُها ظرفاً أو جاراً ومجروراً قوي تقديمُها على عاملها المعنويّ ، وهذا مِنْ ذاك ، هذا معنى قول أبي البقاء .

وقد رَدَّه الشيخُ[1] بأنَّ هذه الحالَ قد تَقَدَّمَتْ على جُزْأي الجملةِ فهي نظيرُ : « قائماً في الدارِ زيدٌ » ، قال : « وهذا ممنوعٌ لا ضعيفٌ ، كما زعم بعضُهم ، وجَعَلَ محلَّ الخلافِ فيما إذا لم تتقدَّم الحالُ ـ العاملُ فيها المعنى ـ على جُزْأي الجملةِ ، بل تتوسَّطُ نحو : « زيدٌ قائماً في الدار » ، قال : « فأبو الحسن يُجيزها وغيرُه يَمْنَعُها » .

ٱلطَّلَٰقُ مَرَّتَانِۖ فَإِمۡسَاكُۢ بِمَعۡرُوفٍ أَوۡ تَسۡرِيحُۢ بِإِحۡسَٰنٖۗ وَلَا يَحِلُّ لَكُمۡ أَن تَأۡخُذُواْ مِمَّآ ءَاتَيۡتُمُوهُنَّ شَيۡـٔٗا إِلَّآ أَن يَخَافَآ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِۖ فَإِنۡ خِفۡتُمۡ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيۡهِمَا فِيمَا ٱفۡتَدَتۡ بِهِۦۗ تِلۡكَ حُدُودُ ٱللَّهِ فَلَا تَعۡتَدُوهَاۚ وَمَن يَتَعَدَّ حُدُودَ ٱللَّهِ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ٢٢٩

قوله تعالى : ﴿ الطلاقُ مَرَّتان ﴾ : مبتدأٌ وخبرٌ ، والطلاقُ يجوزُ أنْ يكونَ مصدرَ طَلَقَتِ المرأةُ طَلاقاً ، وأن يكونَ اسمَ مصدر وهو التطليق كالسلام بمعنى التسليم . ولا بد من حذف مضافٍ قبل المبتدأ ليكونَ المبتدأُ عين الخبرِ ، والتقديرُ : عددُ الطلاقِ المشروعِ فيه الرَّجْعَةُ مرتان .

والتثنية في « مرَّتان » حقيقةٌ يراد بها شَفْع الواحد . وقال الزمخشري : « إنها من باب التثنية التي يُراد بها التكرير ، وجعلها مثل : لَبَّيك وسَعْديك وهَذَا ذَيك » .

وردَّ عليه الشيخ[2] ذلك « بأنه مناقضٌ في الظاهر لما قاله أولاً وبأنه مخالفٌ للحكم في نفس الأمر ، أمَّا المناقضةُ فإنه قال : الطلاقُ مرتان ، أي : الطلاقُ الشرعي تطليقةٌ بعد تطليقةٍ على التفريق دونَ الإرسال دفعةً واحدةً ، فقولُه هذا ظاهرٌ في التثنية الحقيقية . وأمَّا المخالفة فلأنه لا يُراد أن الطلاقَ المشروعَ يقع ثلاثَ مراتٍ فأكثر ، بل مرتين فقط ، ويَدُلُّ عليه قولُه بعدَ ذلك : « فإمساكٌ » أي بالرَّجْعَةِ من الطَّلْقةِ الثانية ، « أو تسريحٌ » أي : بالطلقة الثالثة ، ولذلك جاء بعده « فإن طلَّقها » . انتهى ما ردَّ به عليه ، والزمخشري إنما قال ذلك لأجلِ معنى ذكره ، فيُنْظَرُ كلامُه في

---

(١) انظر البحر المحيط (٢/١٩٠) .

(٢) انظر البحر المحيط (٢/١٩٣) .

« الكشاف » ، فإنه صحيحٌ .

والألفُ واللام في « الطلاق » قيل : هي للعهدِ المدلولِ عليه بقوله : « وبعولَتُهُنَّ أحقُّ بردِّهِنَّ » وقيل : هي للاستغراق ، وهذا على قولنا : إن هذه الجملة مقتطعة مِمَّا قبلَها ولا تَعَلُّقَ لها بها .

قوله : ﴿ فإمساكٌ ﴾ في الفاء وجهان :

أحدُهما : أنها للتعقيبِ ، أي : بعد أن عرَّف حكم الطلاقِ الشرعي أنه مرتان ، فيترتب عليه أحدُ هذين الشيئين .

والثاني : أن تكونَ جوابَ شرطٍ مقدرٍ تقديرُه : فإنْ أوقعَ الطَّلْقَتَيْنِ وردَّ الزوجةَ فإمساكٌ .

وارتفاعُ « إمساك » على أحدِ ثلاثةِ أوجهٍ :

إمَّا مبتدأ وخبرُه محذوفٌ متقدماً ، تقديرُه عند بعضِهم : فعليكم إمساكٌ ، وقَدَّره ابنُ عطية متأخراً ، تقديرُه : فإمساكٌ أمثلُ أو أحسنُ .

والثاني : أن يكونَ خبرَ مبتدإٍ محذوفٍ ، أي : فالواجبُ إمساكٌ .

والثالث : أن يكونَ فاعلَ فعلٍ محذوفٍ أي : فليكن إمساكٌ بمعروف .

قوله : ﴿ بمعروفٍ ﴾ و « بإحسان » في هذه الباءِ قولان :

أحدُهما : أنها متعلقةٌ بنفسِ المصدرِ الذي يليه . ويكونُ معناها الإلصاق .

والثاني : أن تتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنها صفةٌ لما قبلها ، فتكونَ في محلِّ رفعٍ أي : فإمساكٌ كائنٌ بمعروفٍ أو تسريحٌ كائنٌ بإحسان .

والتسريحُ : الإرسالُ والإطلاقُ ، ومنه قيل للماشيةِ : سَرْح ، وناقة سُرُح ، أي : سَهْلَةُ السير لاسترسالها فيه . قالوا : ويجوزُ في العربيةِ نَصْبُ « فإمساكٌ » و « تسريحٌ » على المصدرِ ، أي : فأمسكوهُنَّ إمساكاً بمعروفٍ أو سَرِّحوهُنَّ تسريحاً بإحسان ، إلا أنه لم يَقْرأ به أحدٌ .

قوله : ﴿ أَنْ تأخُذُوا ﴾ أَنْ وما في حَيِّزها في محلِّ رفعٍ على أنه فاعلٌ يَحِلُّ ، أي : ولا يَحِلُّ لكم أخْذُ شيءٍ مِمَّا آتيتموهنَّ . و « مِمَّا » فيه وجهان :

أحدُهما : أن يتعلَّقَ بنفسِ « تأخذوا » ، و « مِنْ » على هذا لابتداءِ الغايةِ .

والثاني : أن يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنه حالٌ من « شيئاً » قُدِّمتَ عليه ، لأنها لو تأَخَّرَتْ عنه لكانَتْ وصفاً . و « مِنْ » على هذا للتبعيضِ . و « ما » موصولةٌ ، والعائدُ محذوفٌ ، تقديرُه : من الذي آتيتموهُنَّ إياه . وقد تقدَّم الإشكالُ والجوابُ في حَذْفِ العائدِ المنصوبِ المنفصلِ عند قوله تعالى ﴿ومِمَّا رزقناهم ينفقون﴾[1] ، وهذا مثلُه فَلْيُلْتفتْ إليه .

---

(١) سورة البقرة ، آية (٣) .

و « آتى » يتعدَّى لاثنين أولُهما « هُنَّ » والثاني هو العائدُ المحذوفُ . و « شيئاً » مفعولٌ به ناصبُه « تأخذوا » . ويجوزُ أن يكونَ مصدراً أي : شيئاً من الأخْذِ . والوجهانِ منقولانِ في قوله : ﴿ لا تُظْلَمُ نفسٌ شيئاً ﴾ (١) .

قوله : ﴿ إلاَّ أَنْ يَخافا ﴾ هذا استثناءٌ مفرغٌ ، وفي « أَنْ يَخافا » وجهان :

أحدُهما : أنه في محلِّ نصبٍ على أنه مفعولٌ من أجلِه ، فيكونُ مستثنى من ذلك العام المحذوفِ ، والتقديرُ : ولا يَحِلُّ لكم أن تأخُذوا بسبب من الأسباب إلا بسببِ خوفِ عدم إقامة حدودِ الله ، وحُذِفَ حرفُ العلةِ لاستكمالِ شروطِ النصب ، لا سيما مع « أَنْ » ، ولا يجيء هنا خلافُ الخليل وسيبويه : أهي في موضعِ نصبٍ أو جرّ بعد حَذْفِ اللامِ ، بل هي في محلِّ نصبٍ فقط ، لأنَّ هذا المصدرَ لو صُرِّح به لنُصِبَ وهذا قد نصَّ عليه النحويون ، أعني كونَ أَنْ وما بعدها في محلِّ نصبٍ بلا خلافٍ إذا وقعَتْ موقعَ المفعولِ له .

والثاني : أنه في محلِّ نصبٍ على الحالِ فيكونُ مستثنى من العامِّ أيضاً تقديرُه : ولا يحِلُّ لكم في كلِّ حالٍ من الأحوالِ إلا في حالِ خوفٍ ألاَّ يقيما حدودَ الله . قال أبو البقاء : والتقديرُ : إلاّ خائفين ، وفيه حَذْفُ مضافٍ تقديرُه : ولا يَحِلُّ أَنْ تأخذوا على كلِّ حال أو في كلِّ حالٍ إلا في حالِ الخوفِ . والوجهُ الأولُ أحسنُ وذلك أنَّ « أَنْ » وما في حَيِّزها مؤولةٌ بمصدرٍ ، وذلك المصدرُ واقعٌ موقع اسمِ الفاعلِ المنصوبِ على الحال ، والمصدرُ لا يطَّرِدُ وقوعُه حالاً فكيف بما هو في تأويله !! وأيضاً فقد نَصَّ سيبويه على أنَّ « أَنْ » المصدرية لا تقع موقعَ الحالِ .

والألفُ في قوله « يخافا » و « يُقيما » عائدةٌ على صنفي الزوجين . وهذا الكلامُ فيه التفاتٌ ، إذ لو جَرَى على نَسَقِ الكلامِ لقيل : إلاَّ أَنْ تَخافوا ألاَّ تقيموا بتاءِ الخطابِ للجماعةِ ، وقد قَرأها كذلك عبدالله ، ورُوي عنه أيضاً بياءِ الغَيْبةِ وهو التفاتٌ أيضاً .

والقراءةُ في « يخافا » بفتحِ الياءِ واضحةٌ ، وقرأها حمزة بضمِّها على البناء للمفعول . وقد استشكلها جماعة وطعن فيها آخرون لعدم معرفتهم بلسان العرب . وقد ذكروا فيها توجيهاتٍ كثيرةً . أحسنُها أَنْ يكونَ « أَنْ يقيما » بدلاً من الضميرِ في « يخافا » لأنه يَحُلُّ مَحَلَّه ، تقديرُه : إلا أَنْ يُخاف عدمُ إقامتهما حدودَ الله ، وهذا من بدلِ الاشتمال كقولك : « الزيدان أعجباني عِلْمُهما » ، وكان الأصلُ : إلا أن يخاف الولاةُ الزوجين ألاَّ يقيما حدودَ الله ، فَحُذِف الفاعلُ الذي هو « الوُلاةُ » للدلالة عليه ، وقامَ ضميرُ الزوجين مقامَ الفاعلِ ، وبقيتْ « أَنْ » وما بعدها في محلِّ رفعٍ بدلاً كما تقدَّم تقريرُه .

وقد خَرَّجه ابن عطية على أنَّ « خاف » يتعدَّى إلى مفعولين كاستغفر ، يعني إلى أحدِهما بنفسِه وإلى الآخرِ بحرفِ الجَرِّ ، وجَعَلَ الألِفَ هي المفعولَ الأولَ قامَتْ مقامَ الفاعلِ ، وأَنْ وما في حَيِّزها هي الثاني ، وجَعَل « أَنْ » في محلِّ جرٍ عند سيبويه والكسائي .

وقد رَدَّ عليه الشيخ (٢) هذا التخريج بأنَّ « خافَ » لا يتعدَّى لاثنين ، ولم يَعُدَّه النحويون حين عَدُّوا ما يَتعدَّى لاثنين ، ولأنَّ المنصوبَ الثاني بعده في قولك : « خِفْتُ زيداً ضَرْبَه » ، إنما هو بدلٌ لا مفعولٌ به ، فليس هو كالثاني في « استغفرت الله ذنباً » ، وبأن نسبة كَوْن « أَنْ » في محلِّ جر عند سيبويه ليس بصحيح ، بل مذهبُه أنها في محلِّ

---

(١) سورة يس ، آية (٥٤) .

(٢) انظر البحر المحيط (٢/١٩٧) .

نصب وتبعه الفراء ، ومذهبُ الخليل أنها في محلِّ جر ، وتَبِعه الكسائي . وهذا قد تقدَّم غيرَ مرةٍ .

وقال غيرُه كقولِه ، إلاَّ أنَّه قَدَّر حرفَ الجرِّ « على » والتقدير : إلاَّ أن يَخاف الولاةُ الزوجين على ألاّ يقيما ، فبُني للمفعولِ ، فقام ضميرُ الزوجينِ مقام الفاعلِ ، وحُذِفَ حرفُ الجر مِنْ « أَنْ » ، فجاء فيه الخلافُ المتقدمُ بين سيبويه والخليلِ .

وهذا الذي قاله ابنُ عطيةَ سَبَقَه إليه أبو علي ، إلاَّ أنه لم يُنَظِّرْه بـ « استغفر » .

وقد استشكل هذا القراءةَ قومٌ وطَعَنَ عليها آخرون ، لا علمَ لهم بذلك ، فقال النحاس : « لا أعلمُ في اختيارِ حمزة أبعدَ من هذا الحرفِ ، لأنه لا يُوجِبه الإعرابُ ولا اللفظُ ولا المعنى : أمَّا الإعرابُ فلأنَّ ابنَ مسعود قرأ « إلاَّ أَنْ تخافوا ألاَّ يقيموا » فهذا إذا رُدَّ في العربيةِ لما لم يُسَمَّ فاعلُه كان ينبغي أَنْ يُقال : « إلاَّ أَنْ يُخاف » . وأمَّا اللفظُ : فإنْ كان على لفظِ « يُخافا » وَجَبَ أن يقال : فإن خيف ، وإن كان على لفظ « خِفْتُم » وَجَب أن يقال : إلاَّ أَنْ تَخافوا . وأمَّا المعنى : فَأَسْتبعدُ أن يُقالَ : « ولا يَحِلُّ لكم أن تأخذوا مِمَّا آتيتموهُنَّ شيئاً إلا أن يَخاف غيرُكم ، ولم يَقُلْ تعالى : ولا جُنَاحَ عليكم أن تَأْخُذوا له منها فديةً ، فيكون الخَلْعُ إلى السلطان والفَرْضُ أنَّ الخَلْعَ لا يحتاج إلى السلطانِ » .

وقد رَدَّ الناسُ على النحاس : أمَّا ما ذكره من حيث الإعرابُ فلا يَلْزَمُ حمزةَ ما قرأ به عبدالله . وأمَّا مِنْ حيثُ اللفظُ فإنه من باب الالتفاتِ كما قَدَّمْتُه أولاً ، ويَلْزَمُ النحاسَ أنه كان ينبغي على قراءةِ غيرِ حمزةَ أن يَقْرأ : « فإنْ خافا » ، وإنَّما هو في القراءتين من الالتفاتِ المستحسنِ في العربيةِ . وأمَّا من حيثُ المعنى فلأنَّ الولاةَ والحكامَ هم الأصلُ في رفعِ التظالمِ بين الناس وهم الآمرون بالأخْذِ والإيتاء .

ووَجَّه الفراء قراءةَ حمزةَ بأنه اعتبرَ قراءةَ عبدالله « إلا أن تَخافوا » . وخَطَّأَهُ الفارسي وقال : « لم يُصِبْ ، لأنَّ الخوفَ في قراءةِ عبدالله واقعٌ على « أَنْ » ، وفي قراءة حمزةَ واقعٌ على الرجلِ والمرأةِ » . وهذا الذي خَطَّأَ به القرَّاء ليس بشيءٍ ، لأنَّ معنى قراءةِ عبدالله : إلاَّ أَنْ تخافُوهُمَا ، أي الأولياءُ الزوجين ألاَّ يُقيما ، فالخوفُ واقعٌ على « أَنْ » وكذلك هي في قراءةِ حمزةَ : الخوفُ واقعٌ عليها أيضاً بأحدِ الطريقينِ المتقدِّمَيْنِ : إما على كونِها بدلاً من ضميرِ الزوجينِ كما تقدَّم تقريرُه ، وإمَّا على حَذْفِ حرف الجَرِّ وهو « على » .

والخوفُ هنا فيه ثلاثةُ أوجهٍ :

أحدُها : أنه على بابِه من الحَذَرِ والخَشْيَةِ ، فتكونُ « أَنْ » في قراءةِ غير حمزةَ في محلِّ جَرٍّ أو نصبٍ على حَسَبِ الخلافِ فيها بعدَ حذفِ حرفِ الجرِّ ، إذ الأصلُ : مِنْ أَلاَّ يُقيما ، أو في محلِّ نصبٍ فقط على تعديةِ الفعلِ إليها بنفسِهِ كأنه قيل : إلاَّ أَنْ يَحْذَرَا عدَمَ إقامةِ حدودِ اللَّهِ .

والثاني : أنه بمعنى العلمِ وهو قَوْلُ أبي عبيدة ، وأنشد :

٩٧٩ - فقلتُ لهم خافُوا بألفَيْ مُدَجَّجٍ سَراتُهُمُ في الفارسيِّ المُسَرَّدِ[1]

ومنه أيضاً :

---

(١) تقدم .

٩٨٠ - ولا تَـدْفِـنَـنِّـي فـي الـفَـلاةِ فـإنَّـنـي أخـافُ إذا مـا مِـتُّ ألَّا أُذُوقُـهـا[١]

ولذلك رُفِعَ الفعلُ بعد أنْ ، وهذا لا يَصِحُّ في الآيةِ لظهورِ النصبِ . وأما البيتُ فالمشهورُ في روايتِهِ « فقلت لهم ظُنُّوا بألفَيْ » .

والثالثُ : الظنَّ ، قاله الفراء ، ويؤيِّده قراءةُ أُبَيّ : « إلَّا أنْ يَظُنَّا » وأنشد :

٩٨١ - أَتَـانـي كَـلَامٌ مِـنْ نُـصَـيْـبٍ يَـقُـولُـه وَمَـا خِفْتُ يَـا سَـلَّامُ أنَّـكَ عَـائِـبِي[٢]

وعلى هذينِ الوجهينِ فتكونُ « أنْ » وما في حَيِّزها سادةً مَسَدَّ المفعولَيْنِ عند سيبويه ومسدَّ الأول والثاني محذوف عند الأخفش كما تقدَّم تقريرُه غيرَ مرة[٣] ، والأولُ هو الصحيحُ ، وذلك أنَّ « خافَ » مِنْ أفعالِ التوقع ، وقد يميل فيه الظنُّ إلى أحدِ الجائِزَيْنِ ، ولذلك قال الراغب : « الخوفُ يُقال لِما فيه رجاءٌ ما ، ولذلك لا يُقال : خِفْتُ ألَّا أقدر على طلوعِ السماءِ أو نَسْفِ الجبالِ » .

وأصلُ يُقيما : يُقْوِما ، فَنُقِلَتْ كسرةُ الواوِ إلى الساكنِ قبلَها ، ثم قُلِبَتْ الواوُ ياءً لسكونِها بعد كسرةٍ ، وقد تقدَّم تقريرُه في قولِهِ : ﴿الصراط المستقيم﴾[٤] وزعم بعضُهم أنَّ قوله : « ولا يَحِلُّ لكم » معترضٌ بين قولِهِ : « الطلاقُ مرتان » وبين قولِهِ : « فإنْ طَلَّقها فلا تَحِلُّ له من بعدُ » وفيه بُعْدٌ .

قوله : ﴿ **فلا جُنَاحَ عليهما** ﴾ « لا » واسمُها وخبرُها . وقولُه : ﴿ **فيما افْتَدَتْ به** ﴾ متعلِّقٌ بالاستقرار الذي تضمَّنَهُ الخبرُ وهو : « عَلَيْهما » . ولا جائزٌ أن يكونَ « عليهما » متعلقاً بـ « جُنَاح » ، و « فيما افتَدَتْ » الخبرَ ، لأنه حينئذٍ يكونُ مُطَوَّلاً ، والمُطَوَّلُ مُعْرَبٌ ، وهذا - كما رأيتَ - مبنيٌّ .

والضميرُ في « عليهما » عائدٌ على الزوجينِ ، أي لا جُنَاحَ على الزوجِ فيما أَخَذَ ، ولا على المرأةِ فيما أَعْطَتْ . وقال الفراء : « إنَّما يعودُ على الزوجِ فقط ، وإنما أعادَهُ مُثَنًّى والمرادُ واحِدٌ كقولِهِ تعالى : ﴿ يَخْرُجُ منهما اللؤلُؤُ والمَرْجَان ﴾[٥] ﴿ نَسِيا حوتهما ﴾[٦] وقولُه :

٩٨٢ - فَـإنْ تَـزْجُـرَانِي يَـا ابْنَ عَفَّـانَ أَنْـزَجِـرْ وإنْ تَـدَعَـانِي أَحْمِ عِـرْضـاً مُمَنَّعَـا[٧]

وإنما يخرجُ من الملحِ ، والناسي يُوشَعُ وحدَه ، والمنادى واحدٌ في قوله : « يا ابنَ عفان » . و « ما » بمعنى الذي أو نكرةٌ موصوفة ، ولا جائزٌ أن تكونَ مصدريةً لعَوْدِ الضميرِ مِنْ « به » عليها ، إلا على رَأْيِ مَنْ يجعلُ المصدريةَ اسماً كالأخفشِ وابنِ السراج و [مَنْ] تابَعهما .

قوله : ﴿ **تلك حدودُ اللَّهِ** ﴾ مبتدأٌ وخبرٌ ، والمشارُ إليه جميعُ الآياتِ من قولِهِ : ﴿ **ولا تَنْكِحُوا المشركاتِ** ﴾ إلى هنا .

---

(١) تقدم .
(٢) البيت لأبي الغول الطهوي انظر النوادر (٤٦) ، الطبري (٤/٥٥٠) ، البحر (٣/٢٤١) .
(٣) انظر سورة البقرة ، آية (٢٦) .
(٤) سورة الفاتحة ، آية (٥) .
(٥) سورة الرحمن ، آية (٢٢) .
(٦) سورة الكهف ، آية (٦١) .
(٧) البيت لسويد بن كراع انظر الصاحبي (١٨٦) ، شرح شواهد الشافية (٤٨٤) .

وقوله : ﴿ فلا تَعْتَدُوها ﴾ أصلُه : تَعْتَدِيُوهَا ، فاسْتُثْقِلَتِ الضمَّةُ على الياءِ ؛ فَحُذِفَتْ فَسَكَنَتِ الياءُ وبعدَها واوُ الضمير ساكنةٌ ، فَحُذِفَت الياءُ لالتقاءِ الساكنينِ ، وضُمَّ ما قبل الواوِ لتصِحَّ ، ووزنُ الكَلِمَةِ : تَفْتَعُوها .

قوله : ﴿ وَمَنْ يَتَعَدَّ ﴾ « مَنْ » شرطيةٌ في محلِّ رفعٍ بالابتداءِ ، وفي خبرِها الخلافُ المتقدِّمُ .

وقوله : ﴿ فأولئكَ ﴾ جوابُها . ولا جائزٌ أَنْ تَكونَ موصولةً ، والفاءُ زائدةً في الخبرِ لظهورِ عملِها الجزمَ فيما بعدَها . و « هم » من قوله : « فأولئك هم » يحتمل ثلاثةَ أوجهٍ :

أحدُها : أن يكونَ فصلاً .

والثاني : أن يكونَ بدلاً و « الظالمون » على هذين خبرُ « أولئك » والإخبارُ بمفردٍ .

والثالث : أن يكونَ مبتدأً ثانياً ، و « الظالمونَ » خبرَه ، والجملةُ خبرَ « أولئك » ، والإخبارُ على هذا بجملةٍ . ولا يَخْفى ما في هذه الجملةِ من التأكيدِ من حيثُ الإتيانُ باسمِ الإشارةِ للبعيدِ وتوسُّطُ الفصلِ والتعريفُ باللامِ في « الظالمون » أي : المبالغون في الظلم . وَحَمَل أولاً على لفظِ « مَنْ » فَأَفْرَد في قولِهِ « يَتَعَدَّ » ، وعلى معناها ثانياً فَجَمَع في قولِهِ : « فأولئك هم الظالمون » .

فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُۥ مِنۢ بَعْدُ حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُۥ ۗ فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَآ أَن يَتَرَاجَعَآ إِن ظَنَّآ أَن يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِ ۗ وَتِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ يُبَيِّنُهَا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴿٢٣٠﴾

قولُه تعالى : ﴿ مِنْ بَعْدُ ﴾ : أي : مِنْ بعدِ الطلاقِ الثالثِ ، فلمَّا قُطِعَتْ « بعدُ » عن الإضافةِ بُنِيَتْ على الضَّمِّ لِما تَقَدَّم تقريرُهُ . و « له » و « مِنْ بعد » و « حتى » ثلاثتُها متعلقةٌ بـ « يَحِلُّ » . ومعنى « مِنْ » ابتداءُ الغايةِ واللامُ للتبليغِ ، وحتى للتعليل ، كذا قال الشيخ ، والظاهرُ أنها للغايةِ ، لأنَّ المعنى على ذلك ، أي : يمتدُّ عدمُ التحليلِ له إلى أَنْ تنكَحَ زوجاً غيرَه ، فإذا طَلَّقها وانقَضَتْ عِدَّتُها منه حَلَّت للأولِ المُطَلِّقِ ثلاثاً ، ويَدُلُّ على هذا الحذفِ فحوى الكلامِ .

و « غيرَه » صفةٌ لـ « زوجاً » ، وإن كان نكرةً ، لأنَّ « غير » وأخواتِها لا تتعرَّفُ بالإضافة لكونِها في قوةِ اسمِ الفاعلِ العاملِ . و « زوجاً » هل هو للتقييد أو للتوطِئَةِ ؟ وينبني على ذلكَ فائدةٌ ، وهي أنه إنْ كان للتقييد : فلو كانت المرأةُ أَمَةً وطَلَّقها زوجُها ثلاثاً ووطِئها سَيِّدُها لم تَحِلَّ للأولِ لأنه ليس بزوجٍ ، وإن كانت للتوطئةِ حَلَّتْ ، لأنَّ ذِكْرَ الزوج كالمُلْغَى ، كأنه قيل : حتى تنكِحَ غيره ، وإنما أتى بلفظ « زَوْج » لأنه الغالبُ .

قوله : ﴿ فإنْ طَلَّقها ﴾ الضميرُ المرفوعُ عائدٌ على « زوجاً » النكرةِ ، أي : فإنْ طَلَّقها ذلك الزوجُ الثاني ، وأتى بلفظِ « إنْ » الشرطية دونَ « إذا » تنبيهاً أنَّ طلاقَه يجبُ أن يكونَ باختياره من غيرِ أَنْ يُشترط عليه ذلك ، لأنَّ « إذا » للمحققِ وقوعُه و « إنْ » للمبهم وقوعُه أو المتحقَّق وقوعُه ، المبهمِ زمانُ وقوعِه ، نحو قولِهِ تعالى : ﴿ أفإنْ مِتَّ فهم الخالدون ﴾[1] .

---

(١) سورة الأنبياء ، آية (٣٤) .

قوله : ﴿ عليهما ﴾ الضميرُ في « عليهما » يجوزُ أن يعودَ على المرأةِ والزوجِ الأولِ المُطَلِّقِ ثلاثاً ، أي : فإنْ طَلَّقَها الثاني وانقَضَتْ عِدَّتُها منه فلا جُنَاحَ على الزوجِ المُطَلِّقِ ثلاثاً ولا عليها أن يتراجَعَا . ويجوزُ أن يعودَ عليها وعلى الزوجِ الثاني ، أي : فلا جُنَاحَ على المرأةِ ولا على الزوجِ الثاني أنْ يتراجَعَا ما دامَتْ عِدَّتُهَا باقيةً ، وعلى هذا فلا يُحْتَاجُ إلى حَذْفِ تلك الجملةِ المقدَّرَةِ وهي « وانقَضَتْ عِدَّتُها » وتكون الآيةُ قد أفادَتْ حكمينِ :

أحدُهما : أنها لا تَحِلُّ للأول إلاَّ بعدَ أن تتزوجَ بغيرِهِ .

والثاني : أنه يجوزُ أنْ يراجِعَها الثاني ما دامَتْ عِدَّتُها منه باقيةً ، ويكونُ ذلك دفعاً لوَهْمِ مَنْ يَتَوَهَّمُ أنها إذا نَكَحَتْ غيرَ الأولِ حَلَّت للأولِ فقط ولم يكُنْ للثاني عليها رَجْعَةٌ .

قوله : ﴿ أَنْ يتراجَعَا ﴾ أي : في أنْ ، ففي محلِّها القولانِ المشهوران ، و « عليهما » خبرُ « لا » ، و « في أن » متعلِّقٌ بالاستقرارِ ، وقد تقدَّم أنه لا يجوزُ أن يكونَ « عليهما » متعلقاً « بـ » جُناح » ، والجارُّ الخبرُ ، لِما يَلْزَمُ من تنوينِ اسمِ « لا » ، لأنه حينئذٍ يكونُ مُطَوَّلاً .

قولُهُ : ﴿ إنْ ظَنَّا ﴾ شرطٌ جوابُهُ محذوفٌ عند سيبويهِ لدلالةِ ما قبلَه عليه ، ومتقدِّمٌ عند الكوفيين وأبي زيد . والظَّنُّ هنا على بابِهِ من ترجيحِ أحدِ الجانبين ، وهو مُقَوٍّ أن الخوفَ المتقدِّمَ بمعنى الظَّنِّ . وزعم أبو عبيدة وغيرُهُ أنه بمعنى اليقين ، وضَعَّفَ هذا القولَ الزمخشري لوجهين :

أحدُهما من جهةِ اللفظِ وهو أنَّ « أنْ » الناصبة لا يعمل فيها يقينٌ ، وإنما ذلك للمشدَّدة والمخففةِ منها ، لا تقول : عَلِمْتُ أنْ يقومَ زيدٌ ، إنما تقولُ : عَلِمْتُ أن يقومَ زيدٌ .

والثاني من جهةِ المعنى : فإنَّ الإنسانَ لا يتيقَّنُ ما في الغدِ وإنما يَظُنُّه ظناً .

قال الشيخ[1] : « أمَّا ما ذكرَهُ من أنه لا يقال : « علمت أن يقومَ زيد » فقد ذكره غيرُه مثل الفارسي وغيره ، إلا أن سيبويه أجاز : « ما علمْتُ إلا أن يقومَ زيدٌ » فظاهرُ هذا الردُّ على الفارسي . قال بعضُهم : الجمعُ بينهما أنَّ « عَلِمَ » قد يُرَادُ بها الظَّنُّ القويُّ كقوله : ﴿ فإنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مؤمناتٍ ﴾[2] وقوله :

٩٨٣ - وَأَعْلَمُ عِلْمَ حَقٍّ غَيْرِ ظَنٍّ ... وتَقْوَى اللَّهِ مِنْ خَيْرِ العَتَادِ[3]

فقوله : « علمَ حق » يُفْهَمُ منه أنه قد يكونُ علمَ غيرِ حق ، وكذا قولُه « غير ظَنٍّ » يُفْهَمُ منه أنه قد يكونُ عِلْمٌ بمعنى الظن . ومِمَّا يدلُّ على أنَّ « عَلِمَ » التي بمعنى « ظَنَّ » تعملُ في « أنْ » الناصبةِ قولُ جرير :

٩٨٤ - نَرَضَى عَنِ النَّاسِ إنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا ... أنْ لَا يُدَانِينَا مِنْ خَلْقِهِ أَحَدُ[4]

ثم قال الشيخ : « وَثَبَت بقولِ جرير وتجويز سيبويهِ أنَّ « عَلِمَ » تعملُ في « أنْ » الناصبةِ ، فليسَ بوهمٍ من طريقِ اللفظِ كما ذكره الزمخشري . وأمَّا قولُهُ : « لأنَّ الإنسانَ لا يعلمُ ما في الغدِ » فليسَ كما ذكَرَ ، بل الإنسانُ يعلمُ أشياءَ

---

(١) انظر البحر المحيط (١/٢٠٣) .
(٢) سورة الممتحنة ، آية (١٠) .
(٣) البيت من شواهد البحر (٢/٢٠٣) .
(٤) انظر ديوانه (٢٦١) ، الأشموني (٣/٣٨٢) ، الهمع (٢/٢٢) ، الدرر (٢/٢) .

كثيرةً واقعةً في الغدِ وَيَجْزِمُ بها » وهذا الرَّدُّ من الشيخِ عجيبٌ جداً ، كيف يُقال في الآية : إنَّ الظن بمعنَى اليقين ، ثم يَجْعَل اليقينَ بمعنى الظن المسوغِ لعملِهِ في « أنْ » الناصبةِ . وقولُهُ : « لأنَّ الإنسانَ قد يَجْزِمُ بأشياءَ في الغد » مُسَلَّمٌ ، لكنْ ليس هذا منها .

وقوله : ﴿ أَنْ يُقيما ﴾ إمَّا سادٌّ مسدَّ المفعولَيْن ، أو الأولِ والثاني محذوفٌ ، على حَسَبِ المذهبين المتقدمين .

قوله : ﴿يُبَيِّنُها﴾ في هذه الجملةِ وجهان :

أحدُهما : أنها في محلِّ رفعٍ خبراً بعد خبرٍ ، عند مَنْ يرى ذلك .

والثاني : أنها في محلِّ نصبٍ على الحال ، وصاحبُها « حدودُ الله » والعاملُ فيها اسمُ الإشارة وقُرِئَ : « نبيِّنها » بالنون ، ويُروى عن عاصم ، على الالتفاتِ من الغَيْبَةِ إلى التكلم للتعظيم . و « لقوم » متعلقٌ به . و «يعلمون » في محلِّ خفضٍ صفةً لقومٍ . وخَصَّ العلماءَ بالذكرَ لأنهم هم المنتفعون بالبيانِ دونَ غيرهم .

وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرِّحُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِّتَعْتَدُوا وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ وَلَا تَتَّخِذُوا آيَاتِ اللَّهِ هُزُوًا وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمَا أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّنَ الْكِتَابِ وَالْحِكْمَةِ يَعِظُكُم بِهِ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿٢٣١﴾ وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَن يَنكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ إِذَا تَرَاضَوْا بَيْنَهُم بِالْمَعْرُوفِ ذَٰلِكَ يُوعَظُ بِهِ مَن كَانَ مِنكُمْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَٰلِكُمْ أَزْكَىٰ لَكُمْ وَأَطْهَرُ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿٢٣٢﴾

قولُه تعالى : ﴿ وإذا طَلَّقْتُم ﴾ : شرطٌ جوابُهُ ﴿ فَأَمْسِكُوهُنَّ ﴾ ، وقوله : ﴿ فَبَلَغْنَ ﴾ عطفٌ على فعلِ الشرط . والبلوغُ : الوصولُ إلى الشيء : بَلَغَهُ يبلُغه بُلوغاً ، قال امرؤ القيس :

٩٨٥ - ومَـجْـرٍ كَـغُـلَّانِ الأَنَـيْـعِـمِ بَـالِـغٍ ... دِيَـارَ الْـعَـدُوِّ ذِي زُهَـاءٍ وَأَرْكَـانِ(١)

ومنه : البُلْغَةُ والبَلاغُ اسمٌ لِما يُتَبَلَّغُ به .

قوله : « بمعروف » في محلِّ نصبٍ على الحال ، وصاحبُها : إمَّا الفاعلُ أي : مصاحبين للمعروف ، أو المفعولُ أي : مصاحباتٍ للمعروف .

قوله : ﴿ ضِراراً ﴾ فيه وجهان :

أظهرهُما : أنه مفعولٌ من أجلِه أي : لأجلِ الضِّرارِ .

والثاني : أنه مصدرٌ في موضِعِ الحالِ أي : حالَ كونِكُم مُضَارِّين لهنَّ .

قوله : ﴿ وَمَنْ يفعلْ ذلك ﴾ أدغم أبو الحارث(٢) عن الكسائي اللامَ في الذالِ إذا كان الفعلُ مجزوماً كهذه

---

(١) البيت في ديوانه (٩٣) ، وهو من شواهد البحر (٢/ ٢٠٦) . غاية النهاية (٢/ ٢٤) .

(٢) الليث بن خالد روى عنه سلمة بن عاصم توفي سنة ٢٤٠ هـ

الآية ، وهي في سبعةِ مواضعَ في القرآن : ﴿ ومن يَفعلْ ذلك فَقَدْ ظلم نفسه ﴾[١] في موضعين ، ﴿ وَمَنْ يفعلْ ذلك فليس من الله في شيء ﴾[٢] ، ﴿ ومن يفعلْ ذلك عدواناً وظلماً ﴾[٣] ، ﴿ ومَنْ يفعلْ ذلك ابتغاءَ مَرْضَات الله ﴾[٤] ، ﴿ ومَنْ يفعلْ ذلك يَلْقَ أثاماً ﴾[٥] ، ﴿ وَمنْ يفعلْ ذلك فأولئك هم الخاسِرُون ﴾[٦] . وجاز لتقارُبِ مَخْرَجَيْهِمَا واشتراكِهِما في الانفتاحِ والاستفال والجَهْر . وتَحَرَّز من غيرِ المجزومِ نحوُ : يفعلُ ذلك . وقد طَعَنَ قومٌ على هذه الروايةِ فقالوا : لا تَصِحُّ عن الكسائي لأنها تخالِفُ أصولَه ، وهذا غيرُ صوابٍ .

قوله : ﴿ **لتعتدوا** ﴾ هذه لامُ العلة ، وأجاز أبو البقاء : أن تكون لامَ العاقبةِ ، أي : الصيرورة ، وفي متعلَّقها وجهان :

أحدهُما : أنه « لا تُمْسِكُوهُنَّ » .

والثاني : أنه المصدرُ إنْ قلنا إنه حال ، وإنَّ قُلْنَا إنه مفعولٌ من أجله تعلَّقَتْ به فقط ، وتكون علةً للعلةِ ، كما تقول : « ضربت ابني تأديباً لينتفعَ » ، فالتأديب علةٌ للضربِ والانتفاعُ علةٌ للتأديب . ولا يجوز أن تتعلَّقَ والحالةُ هذه بـ « لا تُمْسِكُوهن » . و « تَعْتَدُوا » منصوبٌ بإضمارِ « أنْ » وهي وما بعدَها في محلِّ جر بهذه اللام ، كما تقدَّم تقريرُه غيرَ مرةٍ . وأصل « تَعْتَدُوا » تَعْتَدِيُوا ، فأُعِلَّ كنظائرِهِ ، ولا يخفَى ذلك مِمَّا تَقدم .

قوله : ﴿ **عليكم** ﴾ يجوزُ فيه وجهان :

أحدُهما : أن يتعلَّقَ بنفسِ « النعمة » إن أريدَ بها الإنعامُ ، لأنها اسمُ مصدر كنبات من أَنْبَتَ ، ولا تمنع تاءُ التأنيث من عملِ هذا المصدرِ لأنه مبنيٌّ عليها كقوله :

٩٨٦ - فَلَوْلاَ رَجَاءُ النَّصْرِ مِنْكَ وَرَهْبَةٌ عِقَابَكَ قَدْ كَانُوا لَنَا كَالْمَوَارِدِ[٧]

فأعمل « رهبةٌ » في « عقابك » ، وإنما المحذُور أن يعملَ المصدرُ الذي لا يُبْنَى عليها نحو : ضربٌ وضَرْبَةٌ ، ولذلك اعتذر الناس عن قوله :

٩٨٧ - يُحَايِي بِهِ الجَلْدُ الذي هُوَ حَازِمٌ بِضَرْبَةِ كَفَّيْهِ المَلاَ وهْوَ رَاكِبُ[٨]

بأنَّ المَلا وهو السراب منصوبٌ بفعلٍ مقدر لا بضربة .

والثاني : أن يتعلَّقَ بمحذوفٍ ، على أنه حالٌ من « نعمة » إنْ أريد بها المُنْعَمُ به ، فعلى الأول تكون الجلالةُ في محلِّ رفعٍ ، لأنَّ المصدرَ رافعٌ لها تقديراً إذ هي فاعلةٌ به وعلى الثاني في محلِّ جر لفظاً وتقديراً .

قوله : ﴿ **وما أَنْزل عليكم** ﴾ يجوزُ في « ما » وجهان :

---

(١) سورة البقرة ، آية (٢٣١) .
(٢) سورة آل عمران ، آية (٢٨) .
(٣) سورة النساء ، آية (٣٠) .
(٤) سورة النساء ، آية (١١٤) .
(٥) سورة الفرقان ، آية (٦٨) .
(٦) سورة المنافقون ، آية (٩) .
(٧) البيت من شواهد الكتاب (١/١٨٩) ، شرح المفصل لابن يعيش (٦/٦١) ، حاشية يسّ (٢/٦٣) ، البحر المحيط (٢/٢٤٥) .
(٨) البيت في الهمع (٢/٩٢) ، العيني (٣/٥٢٧) ، حاشية يسّ (١/٣١٦) ، الدرر (٢/١٢٢) .

أحدُهما : أن تكونَ في محلِّ نصب عطفاً على « نعمة » أي اذكروا نعمتَه والمُنَزَّل عليكم ، فعلى هذا يكون قولُه « يَعِظُكُم » حالاً ، وفي صاحبِها ثلاثةُ أوجهٍ :

أحدُها : أنه الفاعلُ في « أنزل » وهو اسمُ الله تعالى ، أي : أنزله واعظاً به لكم .

والثاني : أنه « ما » الموصولةُ ، والعاملُ في الحالِ اذكروا .

والثالث : أنه العائد على « ما » المحذوفُ ، أي ؛ وما أنزلهُ موعوظاً به ، فالعاملُ في الحالِ على هذا القولِ وعلى القولِ الأولِ أَنْزَلَ .

والثاني من وَجْهَي « ما » أن تكونَ في محلِّ رفع بالابتداء ، ويكون « يَعِظُكُم » على هذا في محلِّ رفع خبراً لهذا المبتدإ ، أي : والمُنَزَّلُ عليكم موعوظٌ به . وأولُ الوَجْهَيْنِ أقوى وأحسنُ .

قوله : ﴿ عليكم ﴾ متعلِّقٌ بـ « أَنْزَلَ » . و « من الكتابِ » متعلِّقٌ بمحذوفٍ لأنه حالٌ ، وفي صاحبِهِ وجهان :

أحدُهما : أنه « ما » الموصولةُ .

والثاني : أنه عائدُها المحذوفُ ، إذ التقدير : أنزله في حالِ كونِهِ من الكتاب . و « مِنْ » يجوز أن تكونَ تبعيضية وأن تكونَ لبيانِ الجنسِ عند مَنْ يرى ذلك . والضمير في « به » يعودُ على « ما » الموصولةِ .

قوله تعالى : ﴿ وإذا طَلَّقتم ﴾ : الآية . كالتي قبلها ، إلاَّ أنَّ الخطابَ في « طَلَّقتم » للأزواجِ ، وفي « فلا تعضُلُوهُنَّ » للأولياء . وقيل : الخطابُ فيهما للأولياءِ وفيه بُعْدٌ من حيث إنَّ الطلاقَ لا يُنْسَبُ إليهم إلا بمجازٍ بعيد ، وهو أَنْ جَعَلَ تَسَبُّبَهُمْ في الطلاقِ طلاقاً . وقيل : الخطابُ فيهما للأزواج ونُسِبَ العَضْلُ إليهم ، لأنهم كذلك كانوا يفعلون ، يُطَلِّقونَ ويأْبَوْنَ أن تتزوجَ المرأةُ بعدَهم ظلماً وقهراً .

قوله : ﴿ أزواجَهُنَّ ﴾ مجازٌ لأنه إنْ أُريد المطلَّقون فتسميتُهم بذلك اعتباراً بما كانوا عليه ، وإن أُريد بهم غيرُهم مِمَّن يُرِدْنَ تزويجهم ، فباعتبار ما يَؤُولون إليه . والفاء في فلا تَعْضُلُوهُنَّ جوابُ « إذا » .

والعَضْلُ قيل : المَنْعُ ، ومنه : « عَضَلَ أَمَته » مَنَعَها من التزوُّجِ يَعْضِلُها بكسر العين وضَمِّها ، قال ابن هرمز :

٩٨٨ - وَإِنَّ قَصَائِدِي لَكَ فَاصْطَنِعْنِي ... كَرَائِمُ قَدْ عُضِلْنَ عَنْ النِّكَاحِ[1]

وقال :

٩٨٩ - وَنَحْنُ عَضَلْنَا بِالرِّمَاحِ نِسَاءَنَا ... وَمَا فِيكُمُ عَنِ حُرْمَةِ اللَّهِ عَاضِلُ[2]

ومنه : « دجاجةٌ مُعْضِل » أي : احتبسَ بيضُها . وقيل : أصلُه الضيقُ ، قال أوس :

٩٩٠ - تَرَى الأَرْضَ مِنَّا بِالْفَضَاءِ مَرِيضَةً ... مُعَضَّلَةً مِنَّا بِجَيْشٍ عَرَمْرَمِ[3]

---

(١) البيت من شواهد الكشاف (٤/٣٥٨) .

(٢) البيت من شواهد البحر (٢/٢٠٦) .

(٣) البيت في ديوانه (١٢١) ، اللسان «مرض» .

أي : ضيقةً بهم ، وعَضَلَتِ المرأةُ أي : نَشَبَ ولدُها في بطنِها ، وداءٌ عُضال أي : ضَيِّقُ العلاجِ ، وقالت ليلى الأخيلية :

٩٩١ - شَفَاهَا مِنَ الدَّاءِ العُضَالِ الَّذِي بِهَا غُلَامٌ إِذَا هَزَّ القَنَاةَ شَفَاهَا[1]

والمُعْضِلات : المُشْكَلات لضِيق فَهْمها ، قال الشافعي :

٩٩٢ - إِذَا المُعْضِلَاتُ تَصَدَّيْنَنِي كَشَفْتُ حَقَائِقَهَا بِالنَّظَرْ[2]

قوله : ﴿ أَنْ يَنْكِحْنَ ﴾ فيه وجهان :

أحدُهما : أنه بدل من الضميرِ المنصوبِ في « تَعْضُلوهُنَّ » بدلُ اشتمال ، فيكونُ في محلِّ نصبٍ ، أي : فلا تَمْنَعُوا نكاحَهُنَّ .

والثاني : أن يكونَ على إسقاطِ الخافض ، وهو إما « مِنْ» أو « عَنْ » ، فيكونُ في محلِّ « أَنْ » الوجهانِ المشهوران : أعني مذهبَ سيبويه ومذهب الخليل . و « يَنْكِحْنَ » مضارعُ نَكَح الثلاثي وكانَ قياسُه أنْ تُفْتَحَ عينُه لأنَّ لامَه حرْف حلقٍ .

قوله : ﴿ إذا تَراضَوْا ﴾ في ناصبِ هذا الظرفِ وجهان :

أحدُهما : « ينكِحْنَ » أي : أَنْ ينكِحْنَ وقتَ التراضي .

والثاني : أن يكونَ « تعضُلوهنَّ » أي : لَا تَعضُلوهنَّ وقتَ التراضي ، والأولُ أظهرُ . و «إذا » هنا متمحضة للظرفية . والضميرُ في « تراضَوا » يجوزُ أن يعودَ إلى الأولياءِ وللأزواج ، وأَنْ يعودَ على الأزواج والزوجاتِ ، ويكونُ مِنْ تغليبِ المذكرِ على المؤنثِ .

قوله : ﴿ بينَهم ﴾ ظرفُ مكانٍ مجازي ، وناصبُه ﴿ تراضَوا ﴾ .

قوله : ﴿ بالمعروف ﴾ فيه أربعةُ أوجهٍ :

أحدُهما : أنه متعلقٌ بتراضَوا ، أي : تراضَوا بما يَحْسُن من الدِّينِ والمروءةِ .

والثاني : أن يتعلَّق بـ « يَنْكِحْنَ » فيكونُ « ينكِحْنَ » ناصباً للظرفِ ، وهو « إذا » ؛ ولهذا الجارُّ أيضاً .

والثالث : أن يتعلَّق بمحذوفٍ على أنه حالٌ من فاعلِ تراضَوا .

والرابع : أنه نعتُ مصدر محذوف ، دَلَّ عليه الفعلُ أي : تراضِياً كائناً بالمعروف .

قوله : ﴿ ذلك ﴾ مبتدأٌ . و ﴿ يُوعظ ﴾ وما بعدَه خبرُه . والمخاطَبُ : إمَّا الرسولُ عليه السلام أو كلُّ سامعٍ ، ولذلك جِيءَ بالكافِ الدالَّةِ على الواحدِ ، وإمَّا الجماعةُ وهو الظاهرُ ، فيكونُ ذلك بمعنى « ذلكم » ولذلك قال بعدَه : ﴿ منكم ﴾ .

---

(١) البيت في ديوانها (١١٨) ، اللسان «عضل» .

(٢) انظر ديوانه (٤٨) ، البحر (٢/٢٠٦) .

و ﴿ مَنْ كان ﴾ في محلِّ رفع لقيامِه مقامَ الفاعلِ . وفي « كان » اسمُها يعودُ على « مَنْ » ، و « يؤمِنُ » في محلِّ نصبٍ خبراً لها ، و « منكم » : إمَّا متعلِّقٌ بكانَ عندَ مَنْ يرى أنها تعملُ في الظرفِ وشبهِه ، وإمَّا بمحذوفٍ على أنه حالٌ من فاعل يؤمِنُ . وأتى باسم إشارةِ البعيدِ تعظيماً للمشار إليه ، لأنَّ المشارَ إليه قريبٌ ، وهو الحكمُ المذكورُ في العَضْل . وألفُ « أزكى » عن واو .

وقوله : ﴿ لكم ﴾ متعلقٌ بمحذوفٍ لأنه صفةٌ لـ ﴿ أَزْكى ﴾ فهو في محلِّ رفع . وقولُه : ﴿ وأَطْهَرُ ﴾ أي : لكم ، والمُفَضَّلُ عليه محذوفٌ للعلمِ أي : من العَضْلِ .

﴿ وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ ۖ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ ۚ وَعَلَى ٱلْمَوْلُودِ لَهُۥ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ ۚ لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا ۚ لَا تُضَآرَّ وَٰلِدَةٌۢ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَّهُۥ بِوَلَدِهِۦ ۚ وَعَلَى ٱلْوَارِثِ مِثْلُ ذَٰلِكَ ۗ فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَن تَرَاضٍ مِّنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا ۗ وَإِنْ أَرَدتُّمْ أَن تَسْتَرْضِعُوٓا۟ أَوْلَٰدَكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُم مَّآ ءَاتَيْتُم بِٱلْمَعْرُوفِ ۗ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿٢٣٣﴾

قوله تعالى : ﴿ والوالداتُ يُرْضِعْنَ ﴾ : كقوله : ﴿ والمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ ﴾[1] فَلْيُلتفتْ إليه . والوالدُ والوالدةُ صفتان غالبتانِ جاريتانِ مَجْرى الجوامِدِ ، ولذلك لم يُذْكَرْ موصوفُهما .

قوله : ﴿ حَوْلَيْنِ ﴾ منصوبٌ على ظرفِ الزمانِ ، ووصفُهما بكاملين رفعاً للتجوُّز ، إذ قد يُطْلَقُ « الحولان » على الناقصينِ شهراً وشهرين . والحَوْلُ : السنةُ ، سُمِّيَتْ لتحوُّلِها ، والحَوْلُ أيضاً : الحَيْلُ ويقال : لا حول ولا قوة ، ولا حَيْلَ ولا قوة .

قوله : ﴿ لِمَنْ أرادَ ﴾ في هذا الجارِّ ثلاثةُ أوجهٍ :

أحدُها : أنه متعلقٌ بيُرْضِعْنَ ، وتكونُ اللامُ للتعليلِ ، و « مَنْ » واقعةٌ على الآباء ، أي : الوالدات يُرْضِعْنَ لأجلِ مَنْ أرادَ إتمام الرضاعةِ من الآباءِ ، وهذا نظيرُ قولِك : « أَرْضَعَتْ فلانةٌ لفلانٍ ولدَه » .

والثاني : أنها للتبيين ، فتتعَلَّق بمحذوفٍ ، وتكونُ هذه اللامُ كاللام في قوله تعالى : ﴿ هَيْتَ لك ﴾[2] ، وفي قولهم : « سُقْياً لك » . فاللامُ بيانٌ للمدعوِّ له بالسَّقْي وللمُهَيَّتِ به ، وذلك أنه لمّا ذَكَر أنَّ الوالداتِ يُرْضِعْنَ أولادَهُنَّ حولينِ كاملين بيَّن أنَّ ذلكَ الحكمَ إنما هو لِمَنْ أرادَ أن يُتِمَّ الرَّضَاعَة . و « مَنْ » تحتمل حينئذ أن يُرادَ بها الوالداتُ فقط أو هُنَّ والوالدون معاً ، كلُّ ذلك محتمل .

والثالث : أن هذه اللام خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ فتتعلقُ بمحذوفٍ ، والتقديرُ : ذلك الحكمُ لِمَنْ أرادَ . و « مَنْ » على هذا تكونُ للوالداتِ والوالدَيْنِ معاً .

قوله : ﴿ أَنْ يُتِمَّ الرَّضاعةَ ﴾ « أَنْ » وما في حَيِّزها في محلِّ نصب مفعولاً بأراد ، أي : لمن أراد إتمامَها .

---

(١) سورة البقرة ، آية (٢٢٨) .

(٢) سورة يوسف ، آية (٢٣) .

والجمهور على « يُتمَّ الرَّضاعة » بالياء المضمومة من « أَتَمَّ » وإعمال أنْ الناصبة ، ونصب « الرَّضاعة » مفعولاً به ، وفتح رائها . وقرأ مجاهد والحسن وابن محيصن وأبو رجاء : « تَتِمَّ » بفتح التاء من تَمَّ ، « الرضاعة » بالرفع فاعلاً وقرأ أبو حيوة وابن أبي عبلة كذلك إلا أنهما كَسَرا راء « الرضاعة » ، وهي لغةٌ كالحَضارة والحِضارة ، والبصريون يقولون : فتحُ الراء مع هاء التأنيثِ وكسرُها مع عدمِ الهاء ، والكوفيون يزعمون العكسَ . وقرأ مجاهد ـ ويُرْوى عن ابنِ عباس ـ : « أَنْ يُتِمُّ الرَّضاعة » برفع « يُتِمُّ » وفيها قولان :

أحدُهما قولُ البصريين : أنها « أَنْ » الناصبة أُهْمِلت حَمْلاً على « ما » أختِها لاشتراكِهما في المصدرية ، وأنشدوا على ذلك قوله :

٩٩٣ ـ إِنِّي زَعِيمٌ يَا نُوَيْـ ـقَةُ إِنْ أَمِنْتِ مِنَ الرَّزاحِ[1]
أَنْ تَهْبِطِينَ بِلادَ قَوْ مٍ يَرْتَعُونَ مِنَ الطِّلاَحِ

وقولَ الآخر :

٩٩٤ ـ يَا صَاحِبَيَّ فَدَتْ نَفْسِي نُفُوسَكُمَا وَحَيْثُمَا كُنْتُمَا لُقِّيتُمَا رَشَدَا[2]
أَنْ تَقْرآنِ عَلَى أَسْمَاءَ وَيْحَكُمَا مِنِّي السَّلاَمَ وَأَلاَّ تُشْعِرَا أَحَدَا

فأَهْملها ولذلك ثَبَتَتْ نونُ الرفع ، وأَبوا أن يَجْعلوها المخففةَ من الثقيلةِ لوجهين :

أحدُهما : أنه لم يُفْصَل بينها وبين الجملةِ الفعليةِ بعدَها .

والثاني : أنَّ ما قبلَها ليس بفعلِ علمٍ ويقينٍ .

والثاني : وهو قولُ الكوفيين أنها المخففةُ من الثقيلة ، وشَذَّ وقوعُها موقعَ الناصبةِ ، كما شذَّ وقوعُ « أَنْ » الناصبةِ موقعَها في قوله :

٩٩٥ ـ ..... قَدْ عَلِمُوا أَنْ لاَ يُدانِيَنَا فِي خَلْقِهِ أَحَدُ[3]

وقرأ مجاهد : « الرَّضْعَة » بوزن القَصْعة . والرَّضْعُ : مَصُّ الثَّدْي ، ويقال للَّئيم : راضعٌ ، وذلك أنه يَخاف أن يَحْلُبَ الشاةَ فَيُسْمَعَ منه الحَلْبُ ، فَيُطْلَبَ منه اللبنُ ، فَيَرْتَضِعُ ثديَ الشاةِ بفَمِه .

قوله : ﴿ **وعلى المولودِ له** ﴾ هذا الجارُّ خبرٌ مقدَّمٌ ، والمبتدأ قولُه : ﴿ **رِزْقُهن** ﴾ ، و « أل » في المولودِ موصولةٌ ، و « له » قائمٌ مقامَ الفاعلِ للمولودِ ، وهو عائدُ الموصولِ ، تقديرُه : وعلى الذي وُلِدَ له رِزْقُهُنَّ ، فَحُذِف الفاعلُ وهو الوالداتُ ، والمفعولُ وهو الأولادُ ، وأُقيمَ هذا الجارُّ والمجرورُ مُقامَ الفاعلِ .

وذَكَر بعضُ الناسِ أنه لا خلافَ في إقامةِ الجارِّ والمجرور مُقامَ الفاعلِ إلا السهيلي ، فإنهَ مَنَع من ذلك . وليس كما ذَكَر هذا القائلُ ، وأنا أبسُطُ مذاهبَ الناسِ في هذه المسألةِ ، فأقول بعونِ الله : اختلف الكوفيون والبصريون في

---

(١) البيتان للقاسم بن معن انظر شرح المفصل لابن يعيش (٩/٧) ، الأزهية (٥٨) ، العيني (٢٩٧/٣) ، الأشموني (٢٩٢/١) .

(٢) البيتان في الخزانة (٥٥٩/٣) ، الإنصاف (٥٦٣) ، مجالس ثعلب (٣٢٣) ، أوضح المسالك (١٦٦/٣) .

(٣) تقدم .

هذه المسألةِ فأجازها البصريون مطلقاً ، وأما الكوفيون فقالوا : لا يَخْلو : إمَّا أن يكونَ حرفُ الجر زائداً فيجوزَ ذلك نحو : ما ضُرب من أحد ، وإن كان غيرَ زائدٍ لم يَجُزْ ذلك عندَهم ، ولا يجوزُ عندَهم أن يكونَ الاسمُ المجرورُ في موضعِ رفعٍ باتفاقٍ بينهم . ثم اختلفوا بعد هذا الاتفاقِ في القائمِ مقام الفاعل : فذهب الفراء إلى أن حرف الجر وحدَه في موضعِ رفعٍ ، كما أنَّ « يقوم » من « زيد يقوم » في موضع رفعٍ . وذهب الكسائي وهِشام إلى أنَّ مفعولَ الفعلِ ضميرٌ مستترٌ فيه ، وهو ضَميرٌ مبهمٌ من حيثُ أنْ يرادَ به ما يَدُلُّ عليه الفعلُ من مصدر وزمانٍ ومكانٍ ولم يَدُلَّ دليلٌ على أحدِها ، وذهب بعضُهم إلى أنَّ القائمَ مقامَ الفاعلِ ضميرُ المصدرِ ، فإذا قلت : « سِيرَ بزيدٍ » فالتقديرُ : سير هو ، أي : السيرُ ، لأنَّ دلالةَ الفعلِ على مصدرِه قويةٌ ، وهذا يوافِقُهم فيه بعضُ البصريين . ولهذه الأقوالِ دلائلُ واعتراضاتٌ وأجوبةٌ لا يحتملها هذا الموضوعُ فَلْيُطْلب من كتبِ النَّحْويين .

قوله : ﴿ **بالمعروفِ** ﴾ يجوز أن يتعلَّقَ بكلٍّ مِنْ قولِه : « رزقُهنَّ » و « كسوتُهنَّ » على أن المسألة من بابِ الإعمالِ ، وهو على إعمالِ الثاني ، إذ لو أُعْمِل الأولُ لأُضْمِر في الثاني ، فكان يقال : وكسوتهنَّ به بالمعروفِ . هذا إنْ أُرِيد بالرزقِ والكسوةِ المصدران ، وقد تَقدَّم أنَّ الرزقَ يكون مصدراً ، وإنْ كانَ ابنُ الطراوةِ قد رَدَّ على الفارسي ذلك في قوله : ﴿ ما لا يَمْلِكُ لهم رزقاً من السموات والأرضِ شيئاً ﴾[1] كما سيأتي تحقيقُه في النحل ، وإنْ أريدَ بهما اسمُ المرزوقِ والمكسوِّ كالطِّحْن والرَّعْي فلا بدَّ من حذفِ مضافٍ ، تقديرُه : اتِّصالُ أو دفعُ أو ما أشبهَ ذلك مِمَّا يَصِحُّ به المعنى ، ويكونُ « بالمعروف » متعلِّقاً بمحذوفٍ على أنه حالٌ منهما . وجَعَلَ أبو البقاء العاملَ في هذه الحال الاستقرار الذي تَضَمَّنه « على » .

والجمهورُ على « كِسْوَتِهِنَّ » بكسر الكاف ، وقرأ طلحة بضمها ، وهما لغتان في المصدر واسم المكسوِّ ، وفعلُها يتعدَّى لاثنين ، وهما كمفعولَيْ « أعطى » في جوازِ حَذْفِهما أو حَذْفِ أحدِهما اختصاراً أو اقتصاراً . قيل : وقد يتعدَّى إلى وَاحدٍ وأنشدوا :

٩٩٦- وَأَرْكَبُ فِي الرَّوْعِ خَيْفَانَةً كَسَا وَجْهَهَا سَعَفٌ مُنْتَشِرْ[2]

ضَمَّنه معنى غَطَّى . وفيه نظرٌ لاحتمالِ أنه حُذِف أحدُ المفعولين للدلالةِ عليه ، أي : كسا وجهَها غبارٌ أو نحوه .

قوله : ﴿ **لا تُكَلَّفُ نفسٌ** ﴾ الجمهورُ على « تُكَلَّفُ » مبنياً للمفعول ، « نفسٌ » قائمٌ مقامَ الفاعلِ وهو الله تعالى ﴿ **وُسْعَها** ﴾ مفعولٌ ثانٍ ، وهو استثناءٌ مفرغٌ ، لأنَّ « كَلَّفَ » يتعدَّى لاثنين . قال أبو البقاء : « ولو رُفِعَ الوُسْعُ هنا لم يَجُزْ ، لأنه ليس ببدَلٍ » .

وقرأ أبو رجاء : « لَا تَكَلَّفُ نفسٌ » بفتح التاءِ والأصلُ : « تتكلف » فَحُذِفَتْ إحدى التاءين تخفيفاً : إمَّا الأولى أو الثانيةُ على خلافٍ في ذلك تقدَّم ، فتكونُ « نفسٌ » فاعلاً ، و « وُسْعَها » مفعول به ، استثناء مفرغاً أيضاً . وَرَوى أبو الأشهب عن أبي رجاء أيضاً : « لا يُكَلِّف نفساً » بإسناد الفعلِ إلى ضميرِ الله تعالى ، فتكونُ « نفساً » و « وُسْعَها » مفعولَيْنِ .

والتكليفُ : الإلزامُ ، وأصلُه من الكَلَفِ ، وهو الأثرُ من السَّوادِ في الوجهِ ، قال :

---

(١) سورة النحل ، آية (٧٣) .

(٢) البيت لامرىء القيس انظر ديوانه (١٦٣) ، المغني (٥٨١) .

٩٩٧ - يَـهْـدِي بِـهِ أَكْلَفُ الـخَـدَّيْنِ مُـخْـتَـبِـرٌ مِنَ الْجِمَـالِ كَثِيـرُ اللَّحْـمِ عَيْـثُـومُ[١]

وَفلانٌ كَلِفٌ بكذا : أي مُغْرى به .

وقوله : ﴿ **لا تُضارَّ** ﴾ ابنُ كثير وأبو عمرو : « لا تضارُّ » برفع الراء مشددةً ، وتوجيهُها واضحٌ ، لأنه فعلٌ مضارعٌ لم يَدْخُلْ عليه ناصبٌ ولا جازمٌ فَرُفِعَ ، وهذه القراءةُ مناسِبَةٌ لِما قبلِهَا من حيث إنه عَطَفَ جملةً خبريةً على خبريةً لفظاً نَهْيِيَّةٌ معنى ، ويدل عليه قراءةُ الباقين كما سيأتي . وقرأ باقي السبعة بفتح الراءِ مشددةً ، وتوجيهُها أنَّ « لا » ناهيةٌ فهي جازمةٌ ، فَسَكَنَتِ الراء الأخيرةُ للجزمِ وقبلَها راءٌ ساكنةٌ مدغمةٌ فيها ، فالتقى ساكنان فَحَرَّكْنا الثانيةَ لا الأولى ، وإنْ كان الأصلُ الإدغامَ ، وكانَتِ الحركةُ فتحةً وإنْ كانَ أصلُ التقاءِ الساكنينِ الكسرَ لأجلِ الألفِ إذ هي أختُ الفتحةِ ، ولذلك لَمَّا رَخَّمَتِ العربُ « إسحارّ » وهو اسمُ نباتٍ قالوا : « إسحارَ » بفتح الراء خفيفةً ، لأنهم لمَّا حَذَفوا الراءَ الأخيرةَ بقيتِ الراءُ الأولى ساكنةً والألفُ قبلَها ساكنةٌ فالتقى ساكنان ، والألفُ لا تقبلُ الحركةَ فحَرَّكوا الثاني وهو الراءُ ، وكانَتِ الحركةُ فتحةً لأجلِ الألفِ قبلَها ولم يَكْسِروا وإنْ كان الأصلَ ، لما ذكرْتُ لك من مراعاةِ الألف .

وقرأ الحسن بكسرِها مشددةً ، على أصلِ التقاءِ الساكنين ، ولم يُراعِ الألفَ ، وقرأ أبو جعفرٍ بسكونِها مشددةً كأنه أَجرى الوصلَ مُجْرى الوقفِ فسكَّنَ ، ورُوِي عنه وعن ابن هرمز بسكونِهَا مخففةً ، وتَحْتمل هذه وجهين :

أحدهما : أن يكونَ من ضارَ يَضير ، ويكونُ السكونُ لإجراءِ الوصلِ مُجْرى الوقف .

والثاني : أن يكونَ من ضارَّ يُضارُّ بتشديد الراءِ ، وإنما استثقل تكريرَ حرفٍ هو مكررٌ في نفسِه فَحَذَفَ الثانيَ منهما ، وَجَمَع بين الساكنين ـ أعني الألفَ والراء ـ إمَّا إجراءً للوصلِ مُجْرى الوقفِ ، وإمَّا لأنَّ الألفَ قائمةٌ مقامَ الحركةِ لكونِها حرفَ مَدٍّ .

وزعم الزمخشري « أن أبا جعفر إنما اختلس الضمة فتَوَهَّم الراوي أنه سَكَّنَ ، وليس كذلك » انتهى . وقد تقدَّم شيءٌ من ذلك عند ﴿ يأمركم ﴾[٢] ونحوه .

ثم قراءةُ تسكينِ الراءِ تحتملُ أَنْ تكونَ مِنْ رفعٍ فتكونَ كقراءةِ ابن كثير وأبي عمرو ، وأن تكونَ من فَتْح فتكونَ كقراءةِ الباقين ، والأولُ أَوْلى ، إذِ التسكينُ من الضمةِ أكثرُ من التسكينِ من الفتحةِ لخفتها .

وقرأ ابن عباس بكسر الراءِ الأولى والفكِّ ، ورُوي عن عمر بن الخطاب : « لا تضارَرْ » بفتح الراء الأولى والفك ، وهذه لغةُ الحجاز أعني فكَّ المِثْلين فيما سَكَنَ ثانِيهما للجزمِ أو للوقفِ نحو : لم تَمْرُرْ ، وامرُرْ ، وبنو تميم يُدْغِمون ، والتنزيلُ جاء باللغتين نحو : ﴿ مَنْ يَرْتَدِدْ منكم عن دينه ﴾[٣] في المائدةِ ، قُرِىء في السبعِ بالوجهين وسيأتي بيانُه واضحاً .

ثم قراءةُ مَنْ شَدَّد الراءَ مضمومةً أو مفتوحةً أو مكسورةً أو مُسَكَّنةً أو خَفَّفها تحتملُ أن تكونَ الراءُ الأولى مفتوحةً ، فيكونُ الفعلُ مبنياً للمفعول ، وتكونُ « والدةٌ » مفعولاً لم يُسَمَّ فاعله ، وحُذِفَ الفاعلُ للعِلْمِ به ، ويؤيده قراءةُ عمرَ

---

(١) البيت لعلقمة بن عبدة انظر ديوانه (٧٦) ، المفضليات (٤٠٤) ، وهو من شواهد الكتاب (٢/ ٣٢٥) .

(٢) سورة البقرة ، آية (٦٧) .

(٣) سورة المائدة ، آية (٥٤) .

رضي الله عنه . وأنْ تكونَ مكسورةً فيكونُ الفعلُ مبنياً للفاعلِ ، وتكونُ « والدةٌ » حينئذ فاعلاً به ، ويؤيده قراءةُ ابنِ عباس .

وفي المفعولِ على هذا الاحتمالِ ثلاثةُ أوجهٍ :

أحدها ـ وهو الظاهر ـ أنه محذوفٌ تقديرُه : « لا تُضَارِرْ والدةٌ زوجَها بسببِ ولدِها بما لا يَقْدِرُ عليه من رزقٍ وكِسْوةٍ ونحو ذلك ، ولا يضارِرْ مولودٌ له زوجتَه بسبب ولدِه بما وَجَبَ لها من رزقٍ وكسوةٍ ، فالباءُ للسببيةِ .

والثاني : ـ قاله الزمخشري ـ أن يكونَ « تُضارَّ » بمعنى تَضُرُّ ، وأن تكونَ الباءُ من صلتِه أي : لا تضرُّ والدةٌ بولدِها فلا تسيءُ غذاءه وتعهُّدَه ولا يَضُرُّ الوالدُ به بأن ينزِعه منها بعدما أَلِفَها » . انتهى . ويعني بقولِه « الباءُ من صلته » أي : تكونَ متعلقةً به ومُعَدِّيةً له إلى المفعول ، كهي في « ذهبت بزيدٍ » ويكونُ ضارَّ بمعنى أضرَّ فاعَلَ بمعنى أَفْعَل ، ومثلُه : ضاعفْتُ الحِسابَ وأَضْعَفْتُه ، وباعَدْته وأبعدْتُه ، وقد تقدَّم أن « فاعَلَ » يأتي بمعنى أَفْعَل فيما تقدَّم ، فعلى هذا نفسُ المجرور بهذه الباءِ هو المفعول به في المعنى ، والباءُ على هذه للتعديةِ ، كما ذكرْتُ في التنظيرِ بذَهَبْتُ بزيدٍ ، فإنه بمعنى أَذْهبته .

والثالث : أن الباءَ مزيدةٌ ، وأنَّ « ضارَّ » بمعنى ضَرَّ ، فيكون « فاعَلَ » بمعنى « فَعَل » المجردِ ، والتقديرُ : لا تَضُرُّ والدةٌ ولدَها بسوءِ غذائِه وعَدَم تعهُّدِه ، ولا يَضُرُّ والدٌ ولدَه بانتزاعِه من أمه بعدما أَلِفَها ونحوِ ذلك . وقد جاء « فاعَل » بمعنى فَعَل المجرد نحو : واعَدْته ووعَدْتُه . وجاوَزْته وجُزْته ، إلا أنَّ الكثيرَ في فاعَل الدلالةُ على المشاركةِ بين مرفوعِه ومنصوبِه ، ولذلك كان مرفوعهُ منصوباً في التقدير ، ومنصوبُه مرفوعاً في التقدير ، فمن ثَمَّ كانَ التوجيهُ الأولُ أرجحَ مِنْ توجيهِ الزمخشري وما بعدَه ، وتوجيهُ الزمخشري أَوْجَهَ مِمَّا بعدَه .

و « له » في محلِّ رفعٍ لقيامِه مَقامَ الفاعلِ .

وقوله : « لا تُضارَّ والدةٌ » فيه دلالةٌ على ما يقولُه النحويون ، وهو أنه إذا اجتمع مذكرٌ ومؤنثٌ ، معطوفاً أحدُهما على الآخرِ كان حكمُ الفعلِ السابقِ عليهما للسابقِ منهما ، تقول : قامَ زيدٌ وهندٌ ، فلا تُلْحِقُ علامةَ تأنيثٍ ، وقامَتْ هندٌ وزيدٌ ، فتلحقُ العلامةَ ، والآيةُ الكريمة من هذا القبيل ، ولا يُستثنى من ذلك إلَّا أَنْ يكونَ المؤنثُ مجازياً ، فَيَحْسُنُ ألَّا يُراعى المؤنثُ وإنْ تقدَّم كقولِه تعالى ﴿ وجُمِعَ الشمسُ والقمر ﴾[1] .

ولا يَخْفى ما في هذه الجملِ من علمِ البيان ، فمنه : الفصلُ والوصلُ . أمّا الفصلُ وهو عدمُ العطفِ بين قولِه : « لا تُكَلَّفُ نفسٌ » وبين قوله : « لا تضارَّ » لأنَّ قوله : « لا تُضارَّ » كالشرحِ للجملةِ قبلَها ، لأنه إذا لَمْ تُكَلَّفِ النفسُ إلا طاقتَها لم يقع ضررٌ ، لا للوالدة ولا للمولود له . وكذلك أيضاً لم يَعْطِف « لا تُكَلَّف نفسٌ » على ما قبلَها ، لأنها مع ما بعدَها تفسيرٌ لقولِه « بالمعروفِ » . وأمَّا الوصلُ وهو العطفُ بين قوله : « والوالداتُ يُرْضِعْنَ » وبين قولِه : « وعلى المولودِ له رزقُهن » فلأنَّهما جملتان متغايرتان في كلٍّ منهما حكمٌ ليس في الأخرى . ومنه إبراز الجملةِ الأولى مبتدأ وخبراً ، وجَعْلُ الخبرِ فعلاً ، لأنَّ الإرضاع إنما يتجدَّدُ دائماً . وأُضيفت الوالداتُ للأولاد تنبيهاً على شفقتهنَّ وحَثًّا لهنَّ على الإرضاع . وجيء بالوالدات بلفظِ العموم وإنْ كان جمعَ قلة ، لأنَّ جمعَ القلةِ متى حُلِّي بـأل عمَّ ، وكذلك

---

(١) سورة القيامة ، آية (٩) .

« أولادَهُنَّ » عامٌّ ، لإضافته إلى ضمير العامِّ ، وإنْ كان أيضاً جمع قلةٍ . ومنه إبرازُ الجملةِ الثانيةِ مبتدأً وخبراً ، والخبرُ جارٌّ ومجرورٌ بحرفِ « على » الدالِّ على الاستعلاء المجازي في الوجوبِ وقُدِّم الخبرُ اعتناءً به . وقُدِّم الرزْقُ على الكسوةِ لأنه الأهمُّ في بقاءِ الحياةِ ولتكرره كلَّ يومٍ ، وأُبرزت الثالثة فعلاً ومرفوعَه ، وجُعِل مرفوعُه نكرةً في سياقِ النفي ليعمَّ ويتناولَ ما سبقَ لأجله من حكم الوالدات في الإرضاع والمولود له في الرزق والكِسْوة الواجبَتَيْنِ عليه للوالدةِ ، وأُبْرِزَت الرابعةُ كذلك لأنها كالإيضاح لما قبلها والتفصيلِ بعد الإجمال ، ولذلك لم يُعْطَفْ عليها كما ذَكَرْتُه لك . ولَمَّا كان تكليفُ النفس فوق الطاقةِ ومُضَارَّةُ أحدِ الزوجين للآخر مِمّا يتكرَّر ويتجدَّدُ أتى بهاتين الجملتين فعليتين وأَدْخَلَ عليهما حرف النفي وهو « لا » لأنه موضوعٌ للاستقبال غالباً .

وأمَّا في قراءة مَنْ جَزَمَ فإنَّها ناهيةٌ ، وهي للاستقبالِ فقط ، وأضافَ الولدَ إلى الوالدة والمولودِ له تنبيهاً على الشفقةِ والاستعطافِ ، وقدَّمَ ذِكْرَ عدمِ مُضَارَّةِ الوالد مراعاةً لِمَا تقدَّم من الجملتين ، إذ قد بدأ بحكمِ الوالداتِ وثَنَّى بحكمِ الوالدِ . ولولا خوفُ السآمةِ وأنَّ الكتابَ غيرُ موضوعٍ لهذا الفنِّ لذكرْتُ ما تَحتمِلُه هذه الآية الكريمةُ من ذلك .

قولُه : ﴿ **وعلى الوارِث مثلُ ذلك** ﴾ هذه جملةٌ من مبتدإٍ وخبرٍ ، قَدَّم الخبرَ اهتماماً ، ولا يَخْفَى ما فيها ، وهي معطوفةٌ على قولِه : « وعلى المولود له رزقُهُنَّ » وما بينهما اعتراضٌ ؛ لأنه كالتفسيرِ لقوله « بالمعروفِ » كما تقدَّم التنبيهُ عليه .

والألفُ واللامُ في « الوارث » بدلٌ من الضميرِ عندَ مَنْ يَرى ذلك ، ثم اختلفوا في ذلك الضمير : هل يعودُ على المولود له وهو الأبُ ، فكأنه قيل : وعلى وارِثِه ، أي : وارِثِ المولودِ له ، أو يعودُ على الولدِ نفسه ، أي : وارِثِ الولد ؟ وهذا على حَسَبِ اختلافِهم في الوارثِ .

وقرأ يحيى بن يعمر : « الوَرَثَة » بلفظ الجمعِ ، والمشارُ إليه بقوله : « مثلُ ذلك » إلى الواجبِ من الرزق والكسوة ، وهذا أحسنُ مِنْ قول مَنْ يقول : أُشير به إلى الرزق والكسوة . وأشير بما للواحدِ للاثنين كقوله : ﴿ عَوانٌ بين ذلك ﴾[1] . وإنما كان أحسنَ لأنه لا يُحْوِج إلى تأويل ، وقيل : المشارُ إليه هو عدمُ المُضارّة ، وقيل : أجرةُ المثلِ ، وغيرُ ذلك .

قوله : ﴿ **عن تراضٍ** ﴾ فيه وجهان :

أحدُهما : ـ وهو الظاهر ـ أنه متعلِّقٌ بمحذوفٍ إذ هو صفةٌ لـ « فِصالاً » ، فهو في محلِّ نصبٍ أي : فصالاً كائناً عن تراضٍ ، وقدَّره الزمخشري : صادراً عن تراضٍ ، وفيه نظرٌ من حيث كونُه كوناً مقيَّداً .

والثاني : أنه متعلقٌ بأراد ، قاله أبو البقاء ، ولا معنى له إلَّا بتكلفٍ . و « عن » للمجاوزة مجازاً لأنَّ التراضيَ معنى لا عينٌ .

و « تراض » مصدرُ تفاعَل ، فعينُه مضمومةٌ وأصله : تفاعُل تراضُوٌ ، فَفُعِل فيه ما فُعِل بـ « أَدْلٍ » جمعَ دَلْوٍ ، مِنْ قلبِ الواو ياءً والضمةِ قبلها كسرةً ، إذ لا يوجَدُ في الأسماءِ المعربةِ واوٌ قبلَها ضمةٌ لغير الجمع إلا ويُفْعَلُ بها ذلك تخفيفاً .

---

(١) سورة البقرة ، آية (٦٨) .

قوله : ﴿ منهما ﴾ في محلِّ جرٍّ صفةً لـ « تَراضٍ » ، فيتعلَّق بمحذوفٍ ، أي : تراضٍ كائنٍ أو صادرٍ منهما . و « مِنْ » لابتداء الغايةِ .

وقوله : ﴿ وتشاوُر ﴾ حُذِفَتْ لدلالةِ ما قبلَها عليها والتقدير : وتشاورٍ منهما ، ويُحْتَمَل أَنْ يكونَ التشاوُرُ من أحدِهما مع غيرِ الآخرِ لتتفق الآراءُ منهما ومِنْ غيرِهما على المصلحةِ .

قوله : ﴿ فلا جُناحَ ﴾ الفاءُ جوابُ الشرطِ ، وقد تقدَّم نظيرُ هذه الجملة[1] ، ولا بُدَّ قبلَ هذا الجواب من جملةٍ قد حُذِفَت ليصحَّ المعنى بذلك تقديرُه : فَفَصَلاه أو فَعَلا ما تراضيا عليه فلا جُناحَ عليهما في الفِصال أو في الفَصْل .

قوله : ﴿ أَنْ تَسْتَرْضِعوا ﴾ أنْ وما في حَيِّزِها في محلِّ نصبٍ مفعولاً بـ « أراد » وفي « استرضع » قولاد للنحْويين :

أحدُهما : أنه يتعدَّى لاثنين ثانيهما بحرف الجرِّ ، والتقديرُ : أَنْ تسترضعوا المراضعَ لأولادِكم ، فَحُذِف المفعولُ الأول وحرفُ الجر من الثاني ، فهو نظيرُ « أمرتُ الخيرَ » ، ذكرْتَ المأمورَ به ولم تَذْكُرِ المأمورَ ، لأنَّ الثاني منهما غيرُ الأول ، وكلُّ مفعولين كانا كذلك فأنتَ فيهما بالخيار بين ذِكْرِهما وحَذْفِهما ، وذِكْرِ الأولِ ، دونَ الثاني والعكس .

والثاني : أنه متعدٍّ إليهما بنفسِه ، ولكنه حُذِفَ المفعولُ الأولُ وهذا رأيُ الزمخشري ، ونَظَّر الآية الكريمة بقولك : « أنجح الحاجة » واستَنْجَحَتْه الحاجة » وهذا يكون نقلاً بعد نقلٍ ، لأنَّ الأصلَ « رَضِعَ الولدُ » ، ثم تقول : « أَرْضَعَت المرأةُ الولدَ » ، ثم تقول : « استرضَعْتُها الولد » هكذا قال الشيخ[2] .

وفيه نظرٌ ، لأنَّ قولَه : « رضِع الولدُ » يُعتقدُ أنَّ هذا لازمٌ ثمَ عَدَّيْتَه بهمزةِ النقلِ ، ثمَ عَدَّيْتَه ثانياً بسينِ الاستفعال ، وليس كذلك لأنَّ « رَضِع الولدُ » متعدٍّ ، غاية ما فيه أنَّ مفعولَه غيرُ مذكورٍ تقديرُه : رَضِع الولدُ أمَّه ، لأنَّ المادةَ تقتضي مفعولاً به كضَرَبَ ، وأيضاً فالتعديةُ بالسين قولٌ مرغوب عنه . والسينُ للطلبِ على بابها نحو: استسقيتُ زيداً ماءً واستطْعَمْته خبزاً ، فكما أنَّ ماءً وخبزاً منصوبان لا على إسقاط الخافضِ كذلك « أولادكم » . وقد جاء استفعل للطلب وهو مُعَدَّى إلى الثاني بحرف جر ، وإن كان « أَفْعَل » الذي هو أصلُه متعدِّياً لاثنين نحو : « أفهمني زيدٌ المسألةَ » واستفهمتُه عنها ، ويجوز حَذْفُ « عن » ، فلم يَجِئْ مجيء « استَسْقَيْت » و « استطعمت » من كونِ ثانيهما منصوباً لا على إسقاطِ الخافض .

وفي هذا الكلام التفاتٌ وتكوينٌ : أمَّا الالتفاتُ فإنه خروجٌ من ضميرِ الغَيْبةِ في قوله « فإنْ أرادوا » إلى الخطابِ في قولِه : « وإنْ أردْتُم » إذ المخَاطَبُ الآباءُ والأمهاتُ . وأمَّا التكوينُ في الضمائِر فإنَّ الأول ضميرُ تثنيةٍ وهذا ضميرُ جمعٍ ، والمرادُ بهما الآباءُ والأمهاتُ أيضاً ، وكأنه رَجَعَ بهذا الضمير المجموع إلى الوالدات والمولودِ له ، ولكنه غَلَّب المذكَّرَ وهو المولودُ له ، وإنْ كان مفرداً لفظاً . و « فلا جُناحَ » جوابُ الشرط .

قوله : ﴿ إذا سَلَّمتُمْ ما آتيتم ﴾ « إذا » شرطٌ حُذِفَ جوابُه لدلالةِ الشرطِ الأولِ وجوابِه عليه ، قال أبو البقاء : « وذلك المعنى هو العاملُ في « إذا » وهو متعلقٌ بما تَعَلَّق به « عليكم » . وهذا خطأٌ في الظاهرِ ، لأنه جَعَلَ العاملَ فيها

---

(١) سورة البقرة ، آية (٢٣٠) .

(٢) البحر المحيط (٢/٢١٨) .

أولاً ذلك المعنى المدلولَ عليه بالشرطِ الأولِ وجوابِه ، فقولُه ثانياً « وهو متعلقٌ بما تعلَّقَ به عليكم » تناقضٌ ، اللهم إلا أن يُقالَ : قد يكونُ سقطت من الكاتب ألفٌ ، وكان الأصلُ « أو هو متعلقٌ » فَيَصِحُّ ، إلا أنه إذا كان كذلك تمحَّضَتْ « إذا » للظرفية ، ولم تكنْ للشرطِ ، وكلامُ هذا القائِل يُشْعر بأنها شرطيةٌ في الوجهينِ على تقديرِ الاعتذارِ عنه .

وقرأ الجمهور : « آتيتم » بالمدِّ هنا وفي الروم : ﴿ وما آتيتم من ربا ﴾[1] ، وقَصَرَهما ابنُ كثير . ورُوي عن عاصم « أوتيتم » مبنياً للمفعول ، أي : ما أَقْدَرَكم الله عليه . فأمَّا قراءةُ الجمهورِ فواضحةٌ لأنَّ آتى بمعنى أعطى فهي تتعدَّى لاثنين أحدُهما ضميرٌ يعودُ على « ما » الموصولةِ ، والآخر ضميرٌ يعودُ على المراضعِ ، والتقديرُ : ما آتيتموهنَّ إياه ، فـ « هُنَّ » هو المفعولُ الأول ، لأنه فاعلٌ في المعنى ، والعائدُ هو الثاني ، لأنه هو المفعولُ في المعنى . والكلامُ على حذفِ هذا الضمير وهو منفصلٌ قد تقدَّم ما عليه من الإشكال والجوابُ عند قوله : ﴿ وممَّا رزقناهم ينفقون ﴾[2] فَلْيُلْتفتْ إليه .

وأمَّا قراءةُ القصرِ فمعناها جِئْتم وفَعَلْتُم كقولِ زهير :

٩٩٨ - وَمَا كَانَ مِنْ خَيْرٍ أَتَوْهُ فَإِنَّمَا تَوَارَثَهُ آبَاءُ آبَائِهِم قَبْلُ[3]

أي : فعلوه ، والمعنى إذا سَلَّمتم ما جِئْتُم وفَعَلْتُم ، قال أبو علي : « تقديرُ : ما أتيتم نَقْدَه أو إعطاءه ، فَحُذِفَ المضافُ وأقيم المضافُ إليه مُقامَه ، وهو عائدُ الموصول ، فصار : آتيتموه أي جئتموه ، ثم حُذِفَ عائدُ الموصولِ » وأجاز أبو البقاء أن يكونَ التقديرُ : ما جِئْتُم به فَحُذِفَ ، يعني حُذِف على التدريج ، بأنَّ حُذِفَ حرف الجر أولاً فاتصل الضمير منصوباً بفعلٍ فَحُذِفَ .

و « ما » فيها وجهان :

أظهرهُما : أنها بمعنى الذي ، وأجاز أبو عليّ فيها أن تكون موصولةً حرفيةً ، ولكنْ ذَكَر ذلك مع قراءةِ القصرِ خاصة ، والتقدير : إذا سَلَّمتم الإتيان ، وحينئذٍ يُسْتَغْنَى عن ذلك الضمير المحذوف . ولا يختصُّ ذلك بقراءة القصرِ، بل يجوزُ أن تكونَ مصدريةً مع المدِّ أيضاً على أن المصدرَ واقعٌ موقع المفعولِ ، تقديرُه : إذا سلَّمتم الإعطاء ، أي : المُعْطَى . والظاهرُ في « ما » أن يكونَ المرادُ بها الأجرةَ التي تُعْطاها المرضعُ ، والخطابُ على هذا في قوله : « سَلَّمتم » و « آتيتم » للآباء خاصةً ، وأجازوا أن يكونَ المرادُ بها الأولادَ ، قاله قتادة والزهري . وفيه نظرَ من حيث وقوعها على العقلاء ، وعلى هذا فالخطابُ في « سَلَّمتم » للآباء والأمهاتِ .

وقرأ عاصم في رواية شيبان[4] : « أُوتيتم » على البناء للمجهول ومعناه : ما آتاكم الله وأَقْدركم عليه من الأجرة ، وهو في معنى قولِه تعالى : ﴿ وأنفقوا مِمَّا جَعَلكم مُسْتخلَفين فيه ﴾[5] .

قوله : ﴿ بالمعروف ﴾ فيه ثلاثةُ أوجهٍ :

أحدُها : أنْ يتعلَّق بـ « سَلَّمْتم » أي : بالقولِ الجميلِ .

---

(١) سورة الروم ، آية (٣٩) .
(٢) سورة البقرة ، آية (٣) .
(٣) البيت في ديوانه (١١٥) ، القرطبي (١٧٣/٣) .
(٤) انظر غاية النهاية (٣٢٩/١) .
(٥) سورة الحديد ، آية (٧) .

والثاني : أنْ يتعلَّق بـ « آتيتم » .

والثالثُ : أن يكونَ حالاً من فاعل « سَلَّمْتم » أو « آتيتم » ، فالعاملُ فيه حينئذٍ محذوفٌ أي : ملتبسين بالمعروفِ .

وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ۖ فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِىٓ أَنفُسِهِنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ ۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿٢٣٤﴾

قولُه تعالى : ﴿ والذين يُتَوَفَّونَ منكم ﴾ الآية : فيه أوجهٌ :

الأولُ : أنَّ « الذين » مبتدأٌ لا خبرَ له ، بل أَخْبر عن الزوجات المتصلِ ذِكْرُهُنَّ به ، لأنَّ الحديثَ معهنَّ في الاعتدادِ ، فجاء الخبرُ عن المقصود ، إذ المعنى : مَنْ مات عنها زوجُها تربَّصت . وإليه ذهب الكسائي والفراء ، وأنشد الفراء :

٩٩٩ - لَعَلِّيَ إنْ مَالَتْ بِيَ الرِّيحُ مَيْلَةً عَلَى ابْنِ أَبي ذِبَّانَ أَنْ يَتَنَدَّمَا[1]

فقال : « لعلي » ثم قال : « أن يتندم » فأخبر عن ابن أبي ذبَّان ، فترك المتكلم ، إذا التقديرُ : لعل ابن أبي ذبان أن يتندَّمَ إنْ مالت بي الريحُ ميلةً . وقال آخر :

١٠٠٠ - بَنِي أَسَدٍ إنَّ ابْنَ قَيْسٍ وقَتْلَهُ بِغَيْرِ دَمٍ دَارُ الْمَذَلَّةِ حُلَّتِ[2]

فأخبرَ عن قتلِه بأنه دارُ مذلَّة ، وتَرَكَ الإخبار عن ابن قيس .

وتحريرُ مذهبِ الكسائي والفراء أنه إذا ذُكِر اسمٌ ، وذُكِر اسمٌ مضافٌ إليه فيه معنى الإخبارِ تُرِك عن الأولِ وأُخْبِر عن الثاني نحو : « إنَّ زيداً وأخته منطلقةٌ » ، المعنى : إنَّ أخت زيد منطلقة ، لكنَّ الآية الكريمة والبيتَ الأول ليسا من هذا الضربِ ، وإنما الذي أورده تشبيهاً بهذا الضرب قوله :

١٠٠١ - فَمَنْ يَكُ سَائِلاً عَنِّي فَإِنِّي وَجِرْوَةَ لَا تَرُودُ وَلَا تُعَارُ[3]

ولتحرير هذا المذهب والردِّ عليه وتأويلِ دلائِله كتابٌ غيرُ هذا .

الثاني : أنَّ له خبراً وهو « يتربَّصْن » ولا بُدَّ من حذفٍ يصحِّحُ وقوعَ هذه الجملةِ خبراً عن الأول لخلوِّها من الرابط ، والتقديرُ : وأزواجُ الذين يُتَوفَّوْن يتربَّصْنَ . ويدلُّ على هذا المحذوفِ قولُه : ﴿ ويَذَرون أزواجاً ﴾ فَحُذِف المضافُ وأقيم المضافُ إليهُ مُقامَه لتلك الدلالةِ .

الثالث أن الخبرَ أيضاً « يتربَّصْن » ولكن حُذِفَ العائدُ من الكلامِ للدلالةِ عليه ، والتقدير : يتربصن بعدهم أو بعد موتِهم ، قاله الأخفش .

---

(١) البيت لثبت العتكي انظر معاني الفراء (١/ ١٥٠) ، البحر (٢/ ٢٢٢) ، الطبري (٥/ ٧٧) .

(٢) البيت في تفسير الطبري (٥/ ٧٨) ، الصاحبي (١٨٥) .

(٣) البيت لشداد العبسي وهو من شواهد الكتاب (١/ ١٥٢) ، البحر (٢/ ٢٢٢) ، اللسان «جبرا» .

الرابع : أنَّ « يتربَّصْنَ » خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ ، التقديرُ : أزواجُهم يتربَّصْنَ ، وهذه الجملةُ خبرٌ عن الأول ، قاله المبردُ .

الخامس : أنَّ الخبرَ محذوفٌ بجملتِه قبلَ المبتدأ ، تقديرُه : فيما يُتْلى عليكم حكمُ الذين يُتَوَفَّوْن ، ويكون قولُه : « يتربَّصْنَ » جملةً مبيِّنَةً للحكم ومفسِّرة له ، فلا موضع لها من الإعرابِ ، ويُعْزى هذا لسيبويه . قال ابن عطية : « وحكى المهدويُّ عن سيبويه أنَّ المعنى : « وفيما يُتْلَى عليكم الذين يُتَوَفَّون ، ولا أعرفُ هذا الذي حكاه ، لأنَّ ذلك إنما يتَّجهُ إذا كان في الكلام لفظُ أمرٍ بعد المبتدأ نحو قوله تعالى : ﴿ والسارقُ والسارقةُ فاقطعوا ﴾[1] ، ﴿ الزانيةُ والزاني فاجلدوا ﴾[2] ، وهذه الآيةُ فيها معنى الأمر لا لفظُه ، فتحتاجُ مع هذا التقديرِ إلى تقديرٍ آخر يُسْتغنى عنه إذا حَضَرَ لفظُ الأمرِ » .

السادس : أنَّ بعضَ الجملةِ قَام مَقام شَيء مضافٍ إلى عائدِ المبتدأ ، والتقدير : « والذين يُتَوفَّون منكم ويذرون أزواجاً يتربصُ أزواجُهم » فَحُذِف « أزواجهُم » بجملته ، وقامَتِ النون التي هي ضميرُ الأزواج مَقامَهُنَّ بقيدِ إضافتهنَّ إلى ضميرِ المبتدأ .

وقراءةُ الجمهورِ « يُتَوَفَّوْنَ » مبنياً لِما لم يُسَمَّ فاعلُه ، وقرأ أمير المؤمنين ـ ورواها المفضل عن عاصم ـ بفتح الياء على بنائه للفاعل ، ومعناها : يَسْتوفون آجالَهم ، قاله أبو القاسم الزمخشري .

والذي يُحكى أن أبا الأسود كان خلفَ جنازةٍ فقال له رجل : مَن المتوفِّي ؟ بكسر الفاء ، فقال : اللَّهُ ، وكان أحدَ الأسباب الباعثة لعلي رضي الله عنه على أَنْ أمرَه بوضعِ كتابٍ في النحو . وهذا تُناقِضُه هذه القراءة .

وقد تقدَّم احتمالات في قوله : ﴿ يَتَرَبَّصْنَ بأنفسِهن ثلاثةَ قُروء ﴾[3] وهل « بأنفسهن » تأكيدٌ أو لا ؟ وهل نصبُ « قروء » على الظرفِ أو المفعوليةِ ؟ وهي جاريةٌ ههنا .

قوله : ﴿ منكم ﴾ في محلِّ نصبٍ على الحالِ من مرفوعِ « يَتَوَفَّوْن » والعاملُ فيه محذوفٌ تقديره : حالَ كونهم منكم . و « مِنْ » تحتمل التبعيض وبيانَ الجنسِ .

قوله : ﴿ وعَشْراً ﴾ إنما قال « عشراً » من غير تأنيثٍ في العدد لثلاثة أوجهٍ :

الأولُ : أنَّ المراد « عَشْر ليال » . مع أيامِها ، وإنما أوثرت الليالي على الأيام في التاريخ لسَبْقها . قال الزمخشري : « وقيل « عَشْراً » ذهاباً إلى الليالي ، والأيامُ داخلةٌ فيها ، ولا تراهم قطُّ يستعملون التذكيرَ ذاهبين فيه إلى الأيام ، تقول : « صُمْت عشراً » ، ولو ذكَّرْت خَرَجْتَ من كلامِهم ، ومن البيِّن قولُه تعالى : ﴿ إنْ لَبِثْتم إلا عشراً ﴾[4] ، ﴿ إنْ لَبِثْتم إلا يوماً ﴾[5] .

والثاني ـ وهو قولُ المبرد ـ : أَنَّ حَذْفَ التاء لأجلِ أنَّ التقديرَ عشرُ مُدَدٍ كلُّ مدة منها يومٌ وليلةٌ ، تقول العرب : « سِرْنا خمساً » أي : بين يوم وليلة قال :

١٠٠٢ ـ فَطَافَتْ ثَلاثاً بَيْنَ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ ... وَكَانَ النَّكِيرُ أَنْ تُضِيفَ وتَجْأَرَا[6]

---

(١) سورة المائدة ، آية (٣٨) .
(٢) سورة النور ، آية (٢) .
(٣) سورة البقرة ، آية (٢٢٨) .
(٤) سورة طه ، آية (١٠٣) .
(٥) سورة طه ، آية (١٠٤) .
(٦) البيت للنابغة الجعدي انظر ديوانه (٦٤) ، وهو من شواهد =

والثالث : أنَّ المعدودَ مذكرٌ وهو الأيام ، وإنما حُذِفَت التاء لأنَّ المعدودَ المذكَّر متى ذُكِرَ وَجَبَ لَحاقُ التاءِ في عدده ، وإذا حُذِفَ لفظاً جاز في العددِ الوجهان : ذِكْرُ التاءِ وعدمُها . حكى الكسائي : « صُمْنَا من الشهرِ خمساً » ، ومنه الحديث : « وأتبعه بستٍّ من شوال »[١] ، وقال آخر :

١٠٠٣ - وإلا فسيرِ مثلَ ما سَارَ راكبٌ تَيَمَّمَ خَمْساً لَيْسَ فِي سَيْرِهِ أَمَمْ[٢]

نصُّ النحويون على ذلك .

قال الشيخ[٣] : « فلا يُحْتَاج إلى تأويلها بالليالي ولا بالمُدَد كما قدَّره الزمخشري والمبرد على هذا » . قال : « وإذا تقرر هذا فجاء قولُهُ : « وعشراً » على أحدِ الجائزين ، وإنما حَسُنَ حذفُ التاءِ هنا لأنه مقطعُ كلامٍ فهو شبيهٌ بالفواصِلِ ، كما حَسَّنَ قولَه : ﴿إِنْ لَبِثْتُمْ إِلَّا عشراً﴾[٤] كونُه فاصلةً ، فقوله : « ولو ذَكَّرْتَ لخرَجْتَ من كلامهم » ليس كما ذكر ، بل هو الأفصحُ . وفائدةُ ذكره « إن لبثتم إلَّا يوماً » بعد قولِهِ : « إلا عَشْراً » أنه على زعمِهِ أرادَ الليالي والأيامُ داخلةٌ معها ، فقولُهُ « إلا يوماً » دليلٌ على إرادةِ الأيام » . قال الشيخ : « وهذا عندنا يَدُلُّ على أنَّ المرادَ بالعشر الأيامُ ، لأنهم اختلفوا في مُدَّة اللُّبْث ، فقال بعضُهم : « عشراً » وقال بعضُهم : « يوماً » فدلَّ على أنَّ المقابَلَ باليومِ إنما هو أيام ، إذ لا يَحْسُنُ في المقابلَةِ أن يقولَ بعضُهم : عشرُ ليال ، فيقول البعضُ : يومٌ » .

قوله : ﴿ بالمعروفِ ﴾ فيه أربعةُ أوجهٍ :

أحدُها : أن يكونَ حالاً من فاعل « فَعَلْنَ » أي : فَعَلْنَ ملتبساتٍ بالمعروفِ ومصاحباتٍ له .

والثاني : أنه مفعولٌ به أي : تكونُ الباءُ باءَ التعدية .

والثالثُ : أن يكونَ نعتَ مصدر محذوفٍ أي : فَعَلْنَ فِعْلاً بالمعروف ، أي : كائناً ، ويجيءُ فيه مذهب سيبويه : أنه حالٌ من ضميرِ المصدرِ المعرفةِ أي : فَعَلْنَه ـ أي الفعلَ ـ ملتبساً بالمعروفِ وهو الوجهُ الرابعُ .

و ﴿ بما تعملون ﴾ متعلق بـ « خبيرٌ » . وقُدِّمَ لأجلِ الفاصلةِ . و « ما » يجوزُ أن تكونَ مصدريةً وأن تكونَ بمعنى الذي أو نكرةً موصوفة ، وهو ضعيفٌ . وعلى هذين القولين فلا بدَّ من عائدٍ محذوفٍ ، وعلى الأولِ لا يُحتاج إليه إلا على رأيٍ ضعيفٍ .

وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُم بِهِۦ مِنْ خِطْبَةِ ٱلنِّسَآءِ أَوْ أَكْنَنتُمْ فِىٓ أَنفُسِكُمْ ۚ عَلِمَ ٱللَّهُ أَنَّكُمْ سَتَذْكُرُونَهُنَّ وَلَٰكِن لَّا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا إِلَّآ أَن تَقُولُوا۟ قَوْلًا مَّعْرُوفًا ۚ وَلَا تَعْزِمُوا۟ عُقْدَةَ ٱلنِّكَاحِ حَتَّىٰ يَبْلُغَ ٱلْكِتَٰبُ أَجَلَهُۥ ۚ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ فَٱحْذَرُوهُ ۖ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ حَلِيمٌ

٢٣٥

= الكتاب (٢/ ١٧٤) ، البحر (٢/ ٢٢٣) .

(١) تقدم تخريجه .

(٢) البيت من شواهد البحر (٢/ ٢٢٣) .

(٣) انظر البحر المحيط (٢/ ٢٢٤) .

(٤) سورة طه ، آية (١٠٣) .

قوله تعالى : ﴿ مِنْ خِطْبَةِ النساء ﴾ : في محل نصبٍ على الحالِ وفي صاحبها وجهان :

أحدُهما : الهاءُ المجرورةُ في « به » .

والثاني : « ما » المجرورةُ بـ « في » ، والعاملُ على كِلا التقديرين محذوفٌ ، وقال أبو البقاء : « حالٌ من الهاءِ المجرورةِ ، فيكونُ العاملُ فيه « عَرَّضْتم » . ويجوزُ أن يكونَ حالاً من « ما » فيكونُ العاملُ فيه الاستقرارَ » . وهذا على ظاهره ليس بجيد ، لأنَّ العاملَ فيه محذوفٌ على ما تقرَّر ، إلا أنْ تريدَ من حيث المعنى لا الصناعةُ فقد يجوزُ له ذلك .

والخِطْبَةُ مصدرٌ مضافٍ للمفعول أي : من خِطْبَتِكم النساء ، فَحُذِفَ الفاعلُ للعلم به . والخِطْبَةُ مصدرٌ في الأصل بمعنى الخَطْب ، والخَطْب : الحاجة ، ثم خُصَّت بالتماس النكاح لأنه بعضُ الحاجات ، يقال : ما خطبُكَ ؟ أي : ما حاجتُك . وقال الفراء : « الخِطْبَةُ مصدرٌ بمعنى الخَطْب وهي من قولك : إنه لَحَسَنُ الجِلْسَةِ والقِعْدَةِ أي : الجلوس والقعود ، والخُطْبَةُ ـ بالضم ـ الكلامُ المشتملُ على الوعظِ والزجرِ ، وكلاهما من الخَطْب الذي هو الكلام ، وكانت سَجاحُ يُقال لها خِطْبٌ فتقول : نِكْحٌ .

قوله : ﴿ أو أَكْنَنْتُم ﴾ « أو » هنا للإباحةِ أو التخييرِ أو التفصيلِ أو الإبهامِ على المخاطبِ ، وأَكَنَّ في نفسِهِ شيئاً أي : أَخْفاه ، وَكَنَّ الشيء بثوبٍ ونحوِهِ : أي سَتَرَهُ بـه ، فالهمـزةُ في « أكنَّ » للتفرقـة بين الاستعمالَيْنِ كـأشرَقَتْ وشَرَقَتْ . ومفعول « أكنَّ » محذوفٌ يعودُ على « ما » الموصولةِ في قوله : « فيما عَرَّضْتم » أي : أو أكننتموه . فـ « في أنفسكم » متعلِّقٌ بـ « أَكْنَنتم » ، ويَضْعُفُ جَعْلُهُ حالاً من المفعولِ المقدَّرِ .

قوله : ﴿ ولكن ﴾ هذا الاستدراكُ فيه ثلاثةُ أوجهٍ :

أحدُها : أنه استدراكٌ من الجملةِ قبلَه ، وهي قولُهُ : « ستذكرونَهُنَّ » ، فإنَّ الذِّكْرَ يقع على أنحاءٍ كثيرةٍ ووجوهٍ متعددةٍ ، فاسْتُدْرِكَ منه وجهٌ نُهِيَ فيه عن ذِكْرٍ مخصوص ، ولو لم يُسْتَدْرَك لكانَ من الجائز ، لاندراجِهِ تحت مطلقِ الذِّكْرِ . وهو نظيرُ : « زيدٌ سيلقى خالداً ولكنَّ لا يواجهُهُ بِشَرٍّ » . لمَّا كانت أحوالُ اللقاءِ كثيرةً ، من جملتها مواجهتُه بالشرِّ ، استُدْرِكَت هذه الحالةُ من بينِها .

والثاني ـ قاله أبو البقاء ـ : أنه مستدْرَكٌ من قولِهِ : « فيما عَرَّضْتُم » وليس بواضحٍ .

والثالث : ـ قاله الزمخشري ـ أنَّ المُسْتَدْرَكَ منه جملةٌ محذوفةٌ قبل « لكنْ » تقديرُهُ : « فاذكروهُنَّ ، ولكن لا تواعِدُوهُنَّ سراً » وقد تقدَّم أنَّ المعنى على الاستدراكِ من الجملةِ قبلَه فلا حاجَةَ إلى حذفٍ . . . ، وإنما الذي يَحْتَاجه ما بعدَ « لكن » وقوعُ ما قبلَها من حيثُ المعنى لا من حيثُ اللفظُ ، لأنَّ نَفْيَ المواجهةِ بالشرِّ يستدعي وقوعَ اللقاءِ .

قوله : ﴿سِرّاً﴾ فيه خمسةُ أوجهٍ :

أحدُها : أن يكونَ مفعولاً ثانياً لتواعِدُوهُنَّ .

والثاني : أنه حالٌ من فاعلِ « تواعدوهُنَّ » أي : لا تواعدوهُنَّ مُسْتَخْفين بذلك .

والثالث : أنه نعت مصدرٍ محذوفٍ أي : مواعدةً سراً .

والرابعُ : أنه حالٌ من ذلكَ المصدرِ المُعَرَّفِ ، أي : المواعدةَ مستخفيةً .

والخامس : أَنْ ينتصِبَ على الظرفِ مجازاً أي : في سِرٍّ . وعلى الأقوالِ الأربعةِ فلا بُدَّ من حَذْفِ مفعولٍ تقديرُهُ : لا تواعدوهُنَّ نكاحاً .

والسِّرُّ : ضدُّ الجَهْرِ ، وقيل : يُطْلَقُ على الوَطْءِ وعلى الزِّنا بخصوصيةٍ ، وأنشدوا للحُطَيئة :

١٠٠٤ - ويَحْرُمُ سِرُّ جارَتِهم عَلَيْهِمْ وَيَأْكُلُ جارُهُمْ أُنُفَ القِصَاعِ (١)

وقولَ الآخر - هو الأعشى - :

١٠٠٥ - وَلَا تَقْرَبَنَّ جَارَةً إنَّ سِرَّهَا حَرَامٌ عَلَيْكَ فَانْكِحَنْ أَوْ تَأَبَّدَا (٢)

قوله : ﴿ إلَّا أَنْ تقولوا ﴾ في هذا الاستثناءِ قولان :

أحدُهما : أنه استثناءٌ منقطعٌ لأنه لا يندرجُ تحت « سِرّ » على أيِّ تفسيرٍ فَسَّرْتَه به ، كأنه قال : لكنْ قولوا قولاً معروفاً .

والثاني : أنه متصلٌ وفيه تأويلان ذكَرهما الزمخشري فإنه قال : « فإنْ قلتَ بِمَ يَتَعَلَّقُ حرفُ الاستثناءِ ؟ قلت : بـ « لا تواعِدُوهُنَّ » ، أي : لا تواعِدُوهُنَّ مواعَدةً قط إلا مواعدةً معروفة غيرَ مُنْكَرةٍ ، أو لا تواعِدُوهُنَّ إلا بِأَنْ تقولوا ، أي : لا تواعدوهُنَّ إلَّا بالتعريض ، ولا يكونُ استثناءً منقطعاً من « سراً » لأدائِهِ إلى قولِكَ : لا تواعِدوهُنَّ إلا التعريضَ » انتهى . فَجَعَلَهُ استثناءً متصلاً مفرغاً على أحدِ تأويلين :

الأولُ : أنه مستثنىٰ من المصدرِ ، ولذلك قَدَّره : لا تواعِدُوهُنَّ مواعدةً قط إلَّا مواعدةً معروفةً .

والثاني : أنه من مجرورٍ محذوفٍ ، ولذلك قَدَّره بـ « إلَّا بأَنْ تقولوا » ، لأنَّ التقديرَ عنده : لا تواعِدُوهُنَّ بشيء إلا بِأَنْ تقولوا ، ثم أَوْضَحَ قولَه بأنْ تقولوا بالتعريضِ ، فلمَّا حُذِفَتْ الباءُ من « أَنْ » وهي باءُ السببيةِ بقي في « أَنْ » الخلافُ المشهورُ بعدَ حَذْفِ حرفِ الجرِّ ، هل هي في محلِّ نصبٍ أم جر ؟ وقولُهُ : « لأدائِهِ إلى قولِكَ إلى آخره » يعني أنه لا يَصِحُّ تسلُّط العاملِ عليه فإنَّ القولَ المعروفَ عندَهُ المرادُ به التعريضُ ، وأنت لو قلت : « لا تواعِدُوهُنَّ إلَّا التعريض » لم يَصِحَّ لأنَّ التعريضَ ليس مواعداً .

ورَدَّ عليه الشيخ (٣) بأنَّ الاستثناءَ المنقطعَ ليس مِنْ شرطِهِ صِحَّةُ تسلُّطِ العاملِ عليه بل هو على قسمين : قسمٍ يَصِحُّ فيه ذلك ، وفيه لغتان : لغةُ الحجازِ وجوبُ النصب مطلقاً نحو : « ما جاء أحدٌ إلا حماراً » ، ولغةُ تميم إجراؤه مَجْرى المتصلِ فيُجْرون فيه النصبَ والبدلية بشرطه ، وقسمٍ لا يَصِحُّ فيه ذلك نحو : « ما زادَ إلا ما نَقَصَ » ، و « ما نفَعَ إلا ما ضَرَّ » . وحكمُ هذا النصبُ عند العربِ قاطبةً ، فالقسمان يشتركان في التقديرِ بلكن عند البصريين ، إلَّا أنَّ أحدَهما يَصِحُّ تسلُّط العاملِ عليه في قولك : « ما جاء أحدٌ إلا حمار » لو قلت : « ما جاءَ إلا حمارٌ » صَحَّ ، بخلافِ القسمِ الثاني ، فإنَّه لا يتوجَّه عليه العاملُ » ولتحقيقِ هذا موضعٌ هو أليقُ به ، وقد تقدَّمَ منه طرفٌ صالحٌ .

قوله : ﴿ عقدةَ ﴾ في نصبهِ ثلاثةُ أوجه :

أحدُها : أنه مفعولٌ به على أنه ضَمَّنَ « عَزَم » معنى ما يتعدَّى بنفسِهِ وهو : تَنْووا أو تباشِروا ونحوُ ذلك .

---

(١) انظر ديوانه (٦٢) ، القرطبي (٣/١٩١) .
(٢) تقدم .
(٣) انظر البحر المحيط (٢/٢٢٩) .

والثاني : أنه منصوبٌ على إسقاطِ حرفِ الجر وهو « على » ، فإنَّ « عَزَم » يتعدَّى بها ، قال :

عَـزَمـت عـلى إقـامـةِ ذي صـبـاحٍ لِأَمْـرٍ مـا يُـسَـوَّدُ مِـنْ يَـسُـودُ[1]

وحذفها جائز كقول عنترة :

١٠٠٧ - وَلَـقَـدْ أَبِـيـتُ عَـلَى الـطَّوَى وَأَظَـلُّه حَـتَّى أَنَـالَ بِـهِ كَـرِيـمَ الـمَـطْعَمِ[2]

أي : وأظلُّ عليه .

والثالثُ : أنه منصوبٌ على المصدرِ ، فإنَّ المعنى : ولا تَعْقِدوا عقدةَ ، فكأنه مصدرٌ على غير الصدرِ ، نحو : قَعَدْتُ جلوساً ، والعُقْدَةُ مصدرٌ مضافٍ للمفعولِ والفاعلُ محذوفٌ ، أي : عُقْدَتَكم النكاحَ .

قوله : ﴿ فاحذرُوه ﴾ الهاءُ في « فاحذَرُوه » تعودُ على اللَّهِ تعالى ، ولا بُدَّ من حذفِ مضافٍ أي : فاحذَرُوا عقابَه . ويَحْتَمِلُ أَنْ تعودَ على « ما » في قوله « ما في أنفسِكم » بمعنى ما في أنفسكم من العَزْمِ على ما لا يجوزُ ، قاله الزمخشري .

لَّا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا۟ لَهُنَّ فَرِيضَةً ۚ وَمَتِّعُوهُنَّ عَلَى ٱلْمُوسِعِ قَدَرُهُۥ وَعَلَى ٱلْمُقْتِرِ قَدَرُهُۥ مَتَٰعًۢا بِٱلْمَعْرُوفِ ۖ حَقًّا عَلَى ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٢٣٦﴾

قوله تعالى : ﴿ ما لم تَمَسُّوهُنَّ ﴾ : في « ما » هذه ثلاثةُ أقوالٍ :

أظهرُها : أن تكونُ مصدريةً ظرفيةً ، تقديرُهُ : مدةَ عدمِ المَسيس كقوله :

١٠٠٨ - إنِّـي بِـحَـبْـلِكَ وَاصِـلٌ حَـبْـلِي وَبِـرِيشِ نَـبْـلِكَ رَائِشٌ نَـبْـلِي[3]
مَـا لَـمْ أَجِـدْكَ عَـلَى هُـدَى أَثَـرٍ يَـقْـرُو مِـقَـصَّـكَ قَـائِـفٌ قَـبْـلِي

والثاني : أن تكونَ شرطيةً بمعنى إنْ ، نقله أبو البقاء . وليس بظاهرٍ ، لأنه يكونُ حينئذٍ من بابِ اعتراضِ الشرطِ على الشرطِ ، فيكونُ الثاني قيداً في الأول نحو : « إنْ تأتِ إنْ تُحْسِنْ إليَّ أكرمْك » أي : إنْ أتيتَ مُحْسِناً ، وكذا في الآيةِ الكريمة : ﴿إِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ غيرَ ماسِّين لَهُنَّ﴾ ، بل الظاهرُ أنَّ هذا القائل إنما أرادَ تفسير المعنى ، لأنَّ «ما» الظرفيةَ مُشَبَّهةٌ بالشرطيةِ ، ولذلك تقتضي التعميم . والثالث : أن تكونَ موصولة بمعنى الذي ، وتكونُ للنساءِ ؛ كأنه قيلَ : إنْ طَلَّقْتُمْ النساءَ اللائي لم تَمَسُّوهُنَّ ، وهو ضعيفٌ ، لأنَّ « ما » الموصولةَ لا يُوصَفُ بها ، وإنْ كان يوصفُ بالذي والتي وفروعِهما .

وقرأ الجمهورُ : « تَمَسُّوهُنَّ » ثلاثياً وهي واضحةً . وقرأ حمزة والكسائي : « تماسُّوهُنَّ » من المفاعلَةِ ، فيُحْتَمَلُ أَنْ يكونَ فاعلَ بمعنى فَعَل كسافر ، فتوافِقَ الأولى ، ويُحْتَمل أَنْ تكونَ على بابِها من المشاركَةِ ، فإنَّ الفعلَ مِن الرجلِ

---

(١) تقدم .

(٢) انظر ديوانه (١٨٧) ، شرح القصائد العشر (٣٢٥) .

(٣) البيتان لامرىء القيس انظر ديوانه (٢٣٩) ، وهو من شواهد البحر (٢/٢٣١) .

والتمكينَ من المرأةِ ، ولذلك قيلَ لها زانيةٌ . ورجَّح الفارسي قراءة الجمهورِ بأنَّ أفعالَ هذا البابِ كلَّها ثلاثيةٌ نحو : نكح فرع سفدَ وضربَ الفحلُ .

قوله : ﴿ أو تَفْرِضُوا ﴾ فيه أربعةُ أوجهٍ :

أحدها : أنه مجزومٌ عطفاً على « تَمَسُّوهُنَّ » ، و « أو » على بابها من كونِها لأحدِ الشيئين ، قاله ابن عطية .

والثاني : أنه منصوبٌ بإضمار أَنْ عطفاً على مصدرٍ متوهمٍ ، و « أو » بمعنى إلَّا ، التقدير : ما لم تَمَسُّوهُنَّ إلا أَنْ تَفْرِضُوا ، كقولِهم : لألزَمَنَّكَ أو تقضيَني حقي ، قاله الزمخشري .

والثالث : أنه معطوفٌ على جملةٍ محذوفةٍ تقديره : « فَرَضْتُم أو لم تَفْرِضُوا » فيكونُ هذا من بابِ حذفِ الجزمِ وإبقاءِ عمله ، وهو ضعيفٌ جداً ، وكأنَّ الذي حَسَّنَ هذا كونُ لفظِ « لم » موجوداً قبل ذلك .

والرابع : أن تكونَ « أو » بمعنى الواو ، و « تَفْرِضُوا » عطفاً على « تَمَسُّوهُنَّ » فهو مجزومٌ أيضاً .

قوله : ﴿ فريضةً ﴾ فيها وجهان :

أظهرُهما : أنها مفعولٌ به وهي بمعنى مفعولة ، أي : إلَّا أَنْ تَفْرِضُوا لهنَّ شيئاً مفروضاً .

والثاني : أن تكونَ منصوبةً على المصدرِ بمعنى « فَرْضاً » . واستجود أبو البقاء الوجهَ الأولَ ، قال : « وأَنْ يكونَ مفعولاً به وهو الجيدُ » والموصوفُ محذوفٌ تقديرُهُ : متعةً مفروضةً .

قوله : ﴿ وَمَتِّعُوهنَّ ﴾ قال أبو البقاء : « وَمَتِّعُوهُنَّ معطوفٌ على فعلٍ محذوف تقديرُهُ : فَطَلِّقُوهُنَّ ومَتِّعُوهُنَّ » . وهذا لا حاجَةَ إليه ، فإنَّ الضميرَ المنصوبَ في « مَتِّعوهن » عائدٌ على المطلقاتِ قبل المسيسِ وقبلَ الفَرْضِ ، المذكورَيْن في قوله : « إنْ طَلَّقتم النساءَ » إلى آخرها .

قوله : ﴿ على المُوْسِعِ قَدَرُهُ ﴾ ، جملةٌ من مبتدأ وخبرٍ ، وفيها قولان :

أحدُهما : أنها لا محلَّ لها من الإعراب ، بل هي استئنافيَّةٌ بَيَّنَتْ حالَ المُطَلِّقِ بالنسبةِ إلى إيسار وإقتارِهِ .

والثاني : أنها في موضعِ نصبٍ على الحاله ، وذو الحال فاعل « متِّعوهن » . قال أبو البقاء : « تقديرُهُ : بقدر الوُسْع » ، وهذا تفسير معنى . وعلى جَعْلِهَا حاليةً فلا بُدَّ من رابطٍ بينها وبين صاحبها ، وهو محذوفٌ تقديرهُ : على الموسِعِ منكم . ويجوزُ على مذهبِ الكوفيين ومَنْ تابعهم أن تكونَ الألفُ واللامُ قامَتْ مقامَ الضميرِ المضافِ إليه تقديرُهُ : « على مُوسِعِكُم قَدَرُه » .

وقرأ الجمهورُ : « المُوسِعِ » بسكونِ الواو وكسرِ السينِ اسمَ فاعِلٍ من أَوْسع يُوسع . وقرأ أبو حيوة بفتح الواو والسين مشددة ، اسمَ مفعولٍ من « وسَّعَ » . وقرأ حمزة والكسائي وابن ذكوان وحفص : « قَدَرَه » بفتحِ الدالِ في الموضعين ، والباقون بسكونِها .

واختلفوا : هل هما بمعنى واحدٍ أو مختلفان ؟ فذهب أبو زيد والأخفش وأكبرُ أئمةِ العربيةِ إلى أنهما بمعنى واحدٍ ، حكى أبو زيد : « خُذْ قَدَر كذا وقَدْر كذا » ، بمعنى واحدٍ ، قال : « ويُقْرَأُ في كتابِ اللَّهِ : ﴿ فسالتْ أوديةٌ

بقدَرها ﴾ و « قَدْرها »[١] ، وقال : ﴿ وما قَدَروا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ ﴾[٢] ولو حُرِّكَت الدالُ لكان جائزاً . وذهبَ جماعةٌ إلى أنهما مختلفانِ ، فالساكنُ مصدرٌ والمتحركُ اسمٌ كالعَدِّ والعَدَدِ والمَدِّ والمَدَد ، وكأنَّ القَدْر بالتسكين الوُسْعُ ، يقال : « هو يُنفق على قَدْرِهِ » أي وُسْعِهِ . وقيل : بالتسكين الطاقةُ ، وبالتحريكِ المقدارُ . قال أبو جعفر : « وأكثرُ ما يُسْتَعْمَل بالتحريكِ إذا كان مساوياً للشيءِ ، يُقال : « هذا على قدَر هذا » .

وقرأ بعضهم بفتحِ الراء ، وفي نصبِه وجهان :

أحدُهما : أن يكونَ منصوباً على المعنى ، قال أبو البقاء : « وهو مفعولٌ على المعنى ، لأنَّ معنى « مَتِّعوهن » لِيُؤَدِّ كلُّ منكم قدَرَ وُسْعِهِ » وشَرْحُ ما قاله أن يكونَ من باب التضمين ، ضَمَّنَ « مَتِّعوهنَّ » معنى « أدُّوا » .

والثاني : أن يكونَ منصوباً بإضمارِ فعلٍ تقديرُهُ : فَأَوْجِبوا على الموسِعِ قَدَره . وجعله أبو البقاء أجودَ من الأول . وفي السجاوندي : « وقال ابن أبي عبلة : « قَدَرَه أي قَدَرَه الله » انتهى . وظاهِرُ هذا أنه قرأ بفتحِ الدالِ والراءِ ، فيكونُ « قَدَرَه » فعلاً ماضياً ، وجَعَلَ فيه ضميراً فاعلاً يعودُ على اللَّهِ تعالى ، والضميرُ المنصوبُ يعود على المصدرِ المفهومِ من « مَتِّعوهن » . والمعنى : أنَّ الله قَدَرَ وكَتَبَ الإمتاعَ على المُوسِعِ وعلى المُقْتِرِ .

قوله : ﴿ متاعاً ﴾ في نصبِهِ وجهان :

أحدُهما : أنه منصوبٌ على المصدرِ ، وتحريرُه أنه اسمُ مصدرٍ ، لأنَّ المصدرَ الجاريَ على صَدْرِهِ إنَّما هو التمتيعُ ، فهو من بابِ :﴿ أنبتكم من الأرض نَباتاً ﴾[٣] .

وقال الشيخ[٤] : « قالوا : انتصَبَ على المصدرِ ، وتحريرُهُ أن المتاعَ هو ما يُمَتَّع به ، فهو اسمٌ له ، ثم أُطْلِقَ على المصدرِ على سبيلِ المجازِ ، والعامِلُ فيه : « وَمَتِّعوهُنَّ » وفيه نظرٌ ، لأنَّ المعهود أنْ يُطلَق المصدرُ على أسماءِ الأعيان كضَرْب بمعنى مَضْروب ، وأمَّا إطلاقُ الأعيانِ على المصدرِ فلا يجوزُ ، وإنْ كانَ بعضُهم جَوَّزه على قلةٍ نحو قولهم : « تِرْباً وَجَنْدلاً » و « أقائماً وقد قَعَدَ الناسُ » . والصحيحُ أن « تِرْباً » ونحوَه مفعولٌ به ، و « قائماً » نصبٌ على الحالِ .

والثاني : من وَجْهَي « متاعاً » أن يَنْتَصِبَ على الحالِ . والعاملُ فيه ما تضمَّنه الجارُّ والمجرورُ من معنى الفعلِ ، وصاحبُ الحالِ ذلك الضميرُ المستكنُّ في ذلك العاملِ ، والتقديرُ : قَدَرُ الموسِعِ يستقرُّ عليه في حالِ كونِهِ متاعاً .

قوله : ﴿ بالمعروفِ ﴾ فيه وجهان :

أحدُهما : أنْ يتعلَّقَ بمتِّعوهن فتكون الباءُ للتعديةِ .

والثاني : أن يتعلَّق بمحذوفٍ على أنه صفةٌ لـ « متاعاً » ، فيكونَ في محلِّ نصبٍ ، والباءُ للمصاحبةِ ، أي :

---

(١) سورة الرعد ، آية (١٧) .
(٢) سورة الأنعام ، آية (٩١) .
(٣) سورة نوح ، آية (١٧) .
(٤) انظر البحر المحيط (٢/٢٣٤) .

متاعاً ملتبساً بالمعروفِ . وجَوَّز الحوفي وجهاً ثالثاً وهو أنْ يتعلَّقَ بنفسِ « متاعاً » .

قوله : ﴿ حقاً ﴾ في نصبِه أربعةُ أوجهٍ :

أحدُها : أنه مصدرٌ مؤكِّدٌ لمعنى الجملةِ قبله كقولِك : « هذا ابني حقاً » وهذا المصدرُ يَجبُ إضمارُ عـامِله تقديرُه : حَقَّ ذلك حقاً . ولا يجوزُ تقديمُ هذا المصدر على الجملةِ قبلَه .

والثاني : أَنْ يكونَ صفةً لـ « متاعاً » ، أي : متاعاً واجباً على المحسنين .

والثالث : أنه حالٌ مِمَّا كان حالاً منه « متاعاً » ، وهذا على رأي مَنْ يجيز تعدُّد الحالِ .

والرابعُ : أن يكونَ حالاً من « المعروف » ، أي بالـذي عُرِف في حـالِ وجوبِـه على المحسنين . و« على المحسنين » يجوزُ أن يتعلَّقَ بـ « حقاً » ، لأنه بمعنى الواجبِ ، وأنْ يتعلَّقَ بمحذوفٍ لأنه صفةٌ له .

وَإِن طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّآ أَن يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَا۟ ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ عُقْدَةُ ٱلنِّكَاحِ ۚ وَأَن تَعْفُوٓا۟ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ۚ وَلَا تَنسَوُا۟ ٱلْفَضْلَ بَيْنَكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿٢٣٧﴾

قولُه تعالى : ﴿ وقَدْ فَرَضْتُم ﴾ : هذه الجملةُ في موضع نصبٍ على الحال ، وذو الحالِ يجوزُ أن يكونَ ضميرَ الفاعلِ ، وأنْ يكونَ ضميرَ المفعولِ لأنَّ الرابطَ موجودٌ فيهما . والتقديرُ : وإنْ طَلَّقتموهنَّ فارِضين لهن أو مفروضاً لهن ، و« فريضة » فيهما الوجهان المتقدمان .

والفاءُ في « فنصفُ » جوابُ الشرطِ ، فالجملةُ في محلِّ جزمٍ جواباً للشرطِ ، وارتفاعُ « نصفُ » على أحـدِ وجهين : إمَّا الابتداءُ والخبر حينئذ محذوفٌ ، وإنْ شِئْتَ قَدَّرْتَه قبله ، أي : فعليكم أو فَلَهُنَّ نصفُ ، وإنْ شِئْتَ بعدَه أي : فنصفُ ما فرضتُم عليكم ـ أو لَهُنَّ ـ وإمَّا على خبرِ مبتدإٍ محذوفٍ تقديرُه : فالواجبُ نصفُ .

وقرأت فرقة : « فنصفَ » بالنصبِ على تقدير : « فادْفَعُوا أو أَدُّوا » . وقال أبو البقاء : « ولو قُرِىء بالنصبِ لكان وجهُه « فأَدُّوا نصفَ » فكأنه لم يَطَّلِعْ عليها قراءةً مرويَّةً .

والجمهورُ على كسر نونِ « نِصْف » . وقرأ زيد وعلي ، ورواها الأصمعي قراءةً عن أبي عمرو : « فَنُصف » بضمِّ النون هنا وفي جميع القرآن ، وهما لغتان . وفيه لغةٌ ثالثة : « نَصيف » بزيادةِ ياءٍ ، ومنه الحديث : « ما بَلَغ مُدَّ أحدِهم ولا نَصِيفه »[1] . و« ما » في « ما فرضتم » بمعنى الذي ، والعائدُ محذوفٌ لاستكمالِ الشروطِ ، ويَضْعُفُ جَعْلُها نكرةً موصوفةً .

قوله : ﴿ إلَّا أَنْ يَعْفُون ﴾ في هذا الاستثناءِ وجهان :

---

(١) أخرجه البخاري ٧/٢١ ، كتاب فضائل الصحابة (٣٦٧٣) ، ومسلم ٤/١٩٦٧ ، كتاب فضائل الصحابة (٢٢٢ ـ ٢٥٤١) .

أحـدُهما : أن يكـونَ استثناءً منقـطعاً ، قـال ابن عطيـة وغيرُه : « لأنَّ عفـوهُنَّ عن النصف ليس من جنسِ أَخْذِهِنَّ » .

والثاني : أنه متصلٌ ، لكنه من الأحوال ، لأنَّ قولَه : « فنصفُ ما فرضْتُم » معناه : فالواجبُ عليكم نصفُ ما فَرَضْتُم في كلِّ حال إلا في حالِ عَفْوِهِنَّ ، فإنه لا يَجِبُ ، وإليه نحا أبو البقاء ، وهذا ظاهرٌ ، ونظيرُه :﴿ لَتَأْتُنَّني به إلا أن يُحاطَ بكم ﴾[1] .

قال الشيخ[2] : « إلاَّ أَنَّ مَنْ مَنَعَ أَنَ تَقع أَنْ وصلتُها حالاً كسيبويه فإنه يمنعُ ذلك ، ويكونُ حينئذٍ منقطعاً » .

وقرأ الحسن « يَعْفُونَهُ » بهاء مضمومةٍ ، وفيها وجهان :

أحدهما : أنها ضميرٌ يعودُ على النصفِ . والأصلُ : إلاَّ أَنْ يَعْفُون عنه ، فَحُذِف حرفُ الجرِّ ، فاتصل الضميرُ بالفعلِ .

والثاني : أنها هاءُ السكتِ والاستراحةِ ، وإنما ضَمَّها تشبيهاً بهاءِ الضميرِ كقول الآخر :

١٠٠٩ - هُـمُ الْـفَـاعِـلُونَ الْـخَـيْـرَ والآمِـرُونَـه ..... [3]

على أحدِ التأويلين في البيت أيضاً .

وقرأ ابن أبي إسحاق : « تَعْفُون » بتاءِ الخطابِ ، ووجهُها الالتفاتُ من ضميرِ الغَيْبة إلى الخطابِ ، وفائدةُ هذا الالتفاتِ التحضيضُ على عَفْوِهِنَّ وأنه مندوبٌ .

و « يَعْفُون » منصوبٌ بأَنْ تقديراً فإنَّه مبنيٌّ لاتصالِه بنونِ الإناثِ . هذا رأيُ الجمهور . وأمَّا ابن درستويه والسهيلي فإنه عندهما معربٌ . وقد فَرَّق الزمخشري وأبو البقاء بين قولك : « الرجالَ يَعْفُون » و « النساءُ يَعْفُون » وإنْ كان هذا من واضحات النحو : بأن قولك : «الرجالُ يَعْفُون » : الواو فيه ضميرُ جماعة الذكورِ وحُذِفت قبلها واوٌ أخرى هي لام الكلمة ، فإن الأصل : يَعْفُوُون فاستُثْقلت الضمةُ على الواوِ الأولى فحُذِفَتْ فبقيت ساكنة ، وبعدها واو الضمير أيضاً ساكنةً ، فحُذِفت الواو الأولى لئلاَّ يلتقي ساكنان ، فوزنُه يَفْعُون والنونُ علامة الرفعِ فإنه من الأمثلةِ الخمسةِ . وأنَّ قولك : « النساء يَعْفُون » الواوُ لامُ الكلمةِ والنونُ ضميرُ جماعةِ الإناثِ ، والفعلُ معها مبنيٌّ لا يَظْهَرُ للعامِل فيه أثرٌ .

وقد ناقش الشيخُ[4] الزمخشريَّ بأنَّ هذا من الواضحات التي بأدنى قراءة في هذا العلمِ تُعْرَفُ ، وبأنه لم يبيِّن حَذْفَ الواو من قولك « الرجال يعفون » وأنه لم يذكر خلافاً في بناء المضارع المتصل بنون الإناث ، وكلُّ هذا سهلٌ لا ينبغي أن يُنَاقَشَ بمثلِه .

قوله : ﴿ أو يَعْفُو الذي ﴾ « أو » هنا فيها وجهان :

أحدُهما : هي للتنويع .

---

(١) سورة يوسف ، آية (٦٦) .
(٢) انظر البحر المحيط (٢/ ٢٣٥) .
(٣) تقدم .
(٤) انظر البحر المحيط (٢/ ٢٣٥) .

والثاني : أنها للتخييرِ . والمشهورُ فتحُ الواوِ عطفاً على المنصوبِ قبله . وقرأ الحسن بسكونِها ، استثقل الفتحةَ على الواوِ فقدَّرها كما يقدِّرُها في الألف ، وسائرُ العرب على استخفافها ، ولا يجوزُ تقديرُها إلا في ضرورةٍ كقوله ـ وهو عامر بن الطفيل ـ :

١٠١٠ - فَمَا سَوَّدَتْنِي عَامِرٌ عَنْ وِرَاثَةٍ أَبَى اللَّهُ أَنْ أَسْمُو بِأُمٍّ وَلَا أَبِ[1]

ولَمَّا سَكَّن الواوَ حُذِفَتْ للساكن بعدَها وهو اللامُ من « الذي » . وقال ابنُ عطية : « والذي عندي أنه استثقل الفتحةَ على واو متطرفةٍ قبلها متحركٌ لقلَّةِ مجيئِها في كلامِهم ، وقال الخليلُ : « لم يَجِىء في الكلامِ واوٌ مفتوحةٌ متطرفةٌ قبلَها فتحةٌ إلا قولُهم : « عَفَوة » جمع عَفْو ، وهو ولدُ الحِمارِ ، وكذلك الحركةُ ـ ما كانت ـ قبلَ الواو المفتوحةِ فإنَّها ثقيلةٌ » انتهى .

قالَ الشيخ[2] : « فقوله : لقلَّةِ مجيئها يعني مفتوحةً مفتوحاً ما قبلَها ، وهذا الذي ذكره فيه تفصيلٌ ، وذلكَ أنَّ الحركةَ قبلَهَا : إمَّا أَنْ تكونَ ضمةً أو كسرةً أو فتحةً . فإنْ كانَتْ ضمةً : فإمَّا أَنْ يكونَ ذلك في اسم أو فعلٍ ، فإنْ كان في فعلٍ فهو كثيرٌ ، وذلك جميعُ أمثلةِ المضارعِ الداخلِ عليها حرفُ نصبٍ نحو : « لَنْ يغزُوَ » ، والذي لحِقَه نونُ التوكيد منها نحو : « هلَ يَغْزُوَنَّ » ، وكذا الأمرُ نحو : « اغزُوَنَّ » ، وكذا الماضي على فَعُلَ في التعجبِ نحو : سَرُوَ الرجل ، حتى إن ذوات الياء تُرَدُّ إلى الواو في التعجب فيقولون : « لَقَضُوَ الرجلُ » ، على ما أُحْكِم في بابِ التصريف . وإنْ كان ذلك في اسم : فإمَّا أن يكونَ مبنياً على هاءِ التأنيث فيكثرُ أيضاً نحو : عَرْقُوة[3] وتَرْقُوة[4] وقَمَحْدُوَة[5] . وإنْ كان قبلها فتحة فهو قليل كما ذكر الخليل ، وإن كان قبلها كسرةٌ قُلِبت الواوُ ياءً نحو : الغازي والغازية ، وشَذَّ من ذلك « أَفْرِوَة » جمع فَرِوَة وهي مَيْلَغَةُ الكلب ، و « سواسِوَة » وهم : المستوون في الشر ، و «مقاتِوَة » جمعُ مُقْتٍ وهو السائسُ الخادِمُ . وتلخَّص من هذا أنَّ المرادَ بالقليلِ واوٌ مفتوحةٌ متطرفةٌ ما قبلها في اسمٍ غيرِ ملتبسٍ بتاءِ التأنيثِ ، فليس قولُ ابنِ عطية « والذي عندي إلى آخره » بظاهر .

والمرادُ بقولِه : ﴿ الذي بيدِه عقدةُ النكاحِ ﴾ قيل : الزوجُ . وقيلَ : الوليُّ ، وأل في النكاحِ للعهدِ ، وقيل بدلٌ من الإضافةِ ، أي : نكاحُه كقوله :

١٠١١ - لَهُمْ شَيمَةٌ لَمْ يُعْطِهَا اللَّهُ غَيْرَهُمُ مِنَ الْجُودِ ، والأَحْلَامُ غَيْرُ عَوازِبِ[6]

أي أحلامُهم : وهذا رأيُ الكوفيين . وقال بعضُهم : في الكلامِ حذفٌ تقديره : بيده حلُّ عقدةِ النكاحِ ، كما قيل ذلك في قولِهِ : ﴿ ولا تَعْزِمُوا عقدة النكاح ﴾[7] أي عَقْدَ عقدة النكاح وهذا يؤيِّد أنَّ المرادَ الزوجُ .

---

(١) انظر شرح المفصل لابن يعيش (١٠/١٠٠) ، الخزانة (٣/٢٣٧) ، الحماسة الشجرية (١/٢١) ، المغني (٧٥٣) .

(٢) انظر البحر المحيط (٢/٢٣٧) .

(٣) العَرْقُوَة: خشبة معروضة على الدلو ، والجمع عَرْق ، وأصله: عَرْقُوٌ . اللسان: عرق (٢٩٠٨) .

(٤) التَّرْقُوَتَان: العظمان المشرفان بين ثُغرة النحر والعاتق ، تكون للناس وغيرهم . والتَّرقُوَة فَعْلُوَة ـ بالفتح ـ ولا تقل تُرْقُوَة بالضم . وقيل: هي عظم وَصَل بين ثُغرة النحر والعاتق من الجانبين . وجمعها تراقي . اللسان: ترق (٤٢٩) .

(٥) القَمَحْدُوَة: الهَنَةُ الناشزة فوق القفا . وهي بين الذؤابة والقفا ، منحدرة عن الهامة إذا استلقى الرجل أصابت الأرض من رأسه . وهي أيضاً: أعلى القَذَال . اللسان: قمحد (٣٧٣٥) .

(٦) البيت للنابغة انظر ديوانه (٥٦) ، القرطبي (٣/٢٠٦) .

(٧) سورة البقرة ، آية (٢٣٥) .

قوله : ﴿ **وأَنْ تَعْفوا أقرب** ﴾ « أن تَعْفُوا » في محل رفع بالابتداء لأنه في تأويل « عَفْوُكم » ، و « أقربُ » خبره . وقرأ الجمهور « تَعْفُوا » بالخطاب ، والمرادُ الرجالُ والنساءُ ، فَغَلَّبَ المذكَّرَ ، والظاهرُ أنه للأزواجِ خاصةً ، لأنهم المخاطَبون في صدرِ الآيةِ ، وعلى هذا فيكونُ التفاتاً من غائبٍ ، وهو قولُه : « الذي بيدِه عقدةُ النكاح » ـ على قولنا أنَّ المرادَ به الزوجُ وهو المختارُ ـ إلى الخطابِ الأولِ في صدرِ الآيةِ . وقرأ الشعبي[١] وأبو نهيك[٢] : « يَعْفوا » بياء من تحت .

قال الشيخ[٣] : « جعله غائباً ، وجُمِع على معنى : « الذي بيدِه عقدةُ النكاح » لأنه للجنس لا يُراد به واحد » يعني أنَّ قولَه : « وأن يَعْفوا » أصله « يَعْفُوُون » فلمَّا دَخَل الناصبُ حُذِفَتْ نونُ الرفعِ ثم حُذِفَتِ الواوُ التي هي لامُ الكلمةِ ، وهذه الياءُ فيه هي ضميرُ الجماعةِ ، جُمِعَ على معنى الموصولِ ، لأنه وإنْ كان مفرداً لفظاً فهو مجموعٌ في المعنى لأنه جنسٌ . ويظهر فيه وجهٌ آخرُ ، وهو أن تكونَ الواوُ لامَ الكلمةِ ، وفي هذا الفعل ضميرٌ مفردٌ يعودُ على الذي بيده عقدةُ النكاحِ ، إلا أنه قَدَّر الفتحةَ في الواوِ استثقالاً كما تقدَّم في قراءةِ الحسن ، تقديرُه : وأَنْ يعفو الذي بيده عقدةُ .

قوله : ﴿ **للتقوى** ﴾ متعلِّقٌ بأقرب ، وهي هنا للتعديةِ ، وقيل : بل هي للتعليلِ . و « أقربُ » تتعدَّى تارةً باللام كهذه الآيةِ ، وتارةً بإلى كقولِه تعالى :﴿ونحنُ أقربُ إليه من حبلِ الوريدِ ﴾[٤]. وليست « إلى » بمعنى اللام ، وقيل : بل هي بمعناها ، وهذا مذهبُ الكوفيين ، أعني التجوُّزَ في الحروفِ . ومعنى اللامِ و « إلى » في هذا الموضعِ يتقارَبُ .

وقال أبو البقاء : « ويجوزُ في غيرِ القرآن : « أقربُ من التقوى وإلى التقوى » إلَّا أنَّ اللامَ هنا تَدُلُّ على معنى غير معنى « إلى » وغيرِ معنى « مِنْ » ، فمعنى اللامِ : العفو أقربُ من أجل التقوى ، واللام تدلُّ على علة قرب العفو ، وإذا قلت : أقربُ إلىٰ التقوى كان المعنى : يقارب التقوىٰ ، كما تقول : أنت أقربُ إليَّ ، و « أقرب من التقوىٰ » يقتضي أن يكونَ العفوُ والتقوى قريبَيْن ، ولكنَّ العفوَ أشدُّ قُرباً من التقوى ، وليس معنى الآية على هذا » انتهى . فَجَعَلَ اللامَ للعلة لا التعديةِ ، و « إلى » للتعديةِ .

واعلمْ أنَّ فِعْلَ التعجب وأفعلَ التفضيلِ يتعدَّيان بالحرفِ الذي يتعدَّى به فعلُهما قبل أن يكونَ تعجباً وتفضيلاً نحو : « ما أزهدني فيه وهو أزهدُ فيه » ، وإنْ كان من متعدٍّ في الأصلِ : فإن كان الفعلُ يُفْهِمُ علماً أو جَهْلاً تعدَّيا بالباءِ نحو : « هو أعلمُ بالفقه » ، وإنْ كان لا يُفْهِمُ ذلك تعدَّيا باللامِ نحو : « ما أضربَكَ لزيدٍ » ، و « أنت أضربُ لعمروٍ » إلَّا في بابِ الحُبِّ والبغضِ فإنهما يتعدَّيان إلى المفعولِ بـ « في » نحو : « ما أحبَّ زيداً في عمروٍ وأبغضه في خالدٍ ، وهو أحبُّ في بكر وأبغض في خالد » وإلى الفاعل المعنوي بـ « إلى » نحو : « زيدٌ أحبُّ إلى عمروٍ من خالد ، وما أحبَّ زيداً إلى عمرو » ، أي : إنَّ عمراً يحبُ زيداً . وهذه قاعدةٌ جليلةٌ قَلَّ مَنْ يَضْبِطُها .

---

(١) عامر بن شراجيل بن عبد ذي كبار الشعبي الحميري أبو عمرو راوية من التابعين يضرب المثل بحفظه توفي سنة ١٠٣ هـ تهذيب التهذيب (٥/٦٥) ، حلية الأولياء (٤/٣١٠) ، تاريخ بغداد (١٢/٢٢٧) ، سمط اللآلي (٧٥١) .

(٢) علباد بن أحمد اليشكري روى عنه العتكي انظر غاية النهاية (١/٥١٥) .

(٣) انظر البحر المحيط (٢/٢٣٨) .

(٤) سورة قّ ، آية (١٦) .

والمُفَضَّلُ عليه في الآيةِ الكريمةِ محذوفٌ ، تقديرُه : أقربُ للتقوى من تَرْكِ العفوِ . والياءُ في التقوى بدلٌ من واو ، وواوُها بدلٌ من ياءٍ لأنها من وَقَيْتُ أقِي وقايةً ، وقد تقدَّم ذلك أول السورةِ .

قوله : ﴿ ولا تَنسَوُا الفضلَ ﴾ الجمهورُ على ضَمِّ الواو مِنْ « تَنْسَوا » لأنها واوُ ضميرٍ . وقرأ ابن يعمر بكسرِها تشبيهاً بواو « لو » كما ضَمُّوا الواو من « لو » تشبيهاً بواوِ الضميرِ . وقال أبو البقاء : « في واو « تَنْسَوا » من القراءات ووجوهها ما ذكرناه في ﴿ اشْتَروا الضلالة ﴾[1] . وكان قد قَدَّم فيها خمسَ قراءاتٍ ، فظاهرُ كلامِه عَوْدُها كلِّها إلى هنا ، إلَّا أنه لم يُنْقَلْ هنا إلا الوجهان اللذان ذَكَرْتُهما .

وقرأ عليٌّ رضي الله عنه : « ولا تناسَوا » قال ابن عطية : « وهي قراءةٌ متمكِّنةٌ في المعنى ، لأنه موضعُ تناسٍ لا نسيانٍ ، إلَّا على التشبيه » . وقال أبو البقاء : على بابِ المفاعلة ، وهي بمعنى المتاركةِ لا بمعنى السهو ، وهو قريبٌ من قولِ ابنِ عطية .

قوله : ﴿ بينكم ﴾ فيه وجهان :

أحدُهما : أنه منصوبٌ بـ « تَنْسَوُا » .

والثاني : أنه متعلِّقٌ بمحذوفٍ على أنَّه حالٌ من الفضلِ أي : كائناً بينكم . والأولُ أَوْلى لأنَّ النهيَ عن فِعْلٍ يكونُ بينَهم أبلغَ من فعلٍ لا يكونُ بينهم .

حَـٰفِظُوا۟ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ وَقُومُوا۟ لِلَّهِ قَـٰنِتِينَ ﴿٢٣٨﴾ فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا ۖ فَإِذَآ أَمِنتُمْ فَٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ كَمَا عَلَّمَكُم مَّا لَمْ تَكُونُوا۟ تَعْلَمُونَ ﴿٢٣٩﴾ وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا وَصِيَّةً لِّأَزْوَٰجِهِم مَّتَـٰعًا إِلَى ٱلْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ ۚ فَإِنْ خَرَجْنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِى مَا فَعَلْنَ فِىٓ أَنفُسِهِنَّ مِن مَّعْرُوفٍ ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٢٤٠﴾ وَلِلْمُطَلَّقَـٰتِ مَتَـٰعٌۢ بِٱلْمَعْرُوفِ ۖ حَقًّا عَلَى ٱلْمُتَّقِينَ ﴿٢٤١﴾ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ ءَايَـٰتِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿٢٤٢﴾

قوله تعالى : ﴿ حافظوا ﴾ : في « فاعَل » هنا قولان :

أحدُهما : أنه بمعنى فَعِل كطارَقْتُ النعل وعاقَبْتُ اللصَّ . ولمَّا ضَمَّن المحافظةَ معنى المواظبةِ عَدَّاها بـ « على » .

الثاني : أنَّ « فاعَل » على بابِها من كونها بين اثنين ، فقيل : بين العبدِ وربِّه ، كأنه قيل : احفَظْ هذه الصلاةَ يحفظْكَ اللَّهُ . وقيل : بين العبدِ والصلاةِ أي : احفَظْها تحفَظْك .

وقال أبو البقاء : « ويكون وجوبُ تكريرِ الحفظِ جارياً مَجْرى الفاعِلين ، إذ كان الوجوبُ حاثًّا على الفعلِ ،

---

(١) سورة البقرة ، آية (١٦) .

فكأنه شريكُ الفاعلِ للحفظ ، كما قالوا في ﴿ واعَدْنا موسى ﴾[١] فالوعدُ من اللَّهِ والقَبولُ من موسى بمنزلةِ الوعد . وفي « حافِظوا » معنى لا يوجَدُ في « احفظوا » وهو تكريرُ الحفظ » وفيه نظر ؛ إذ المفاعلةُ لا تَدُلُّ على تكريرِ فعلٍ البتة .

قوله : ﴿ **والصلاةِ الوسطى** ﴾ ذَكَر الخاصَّ بعد العامِّ ، وقد تقدَّم فائدُته عند قولِه : ﴿مَنْ كان عدوًّا لله﴾[٢] ، والوُسْطى : فُعْلَى معناها التفضيلُ ، فإنها مؤنثةٌ للأوسط ، كقولِه ـ يمدح الرسول عليه السلام ـ :

١٠١٢ ـ يَـا أَوْسَطَ النَّـاسِ طُـرًّا فِي مَفَـاخِـرِهِمْ وَأَكْـرَمَ الـنَّـاسِ أُمًّـا بَـرَّةً وأَبَـا[٣]

وهي من الـوسطِ الذي هـو الخِيارُ وليست من الـوَسَطِ الذي معنـاه : متوسطٌ بين شيئين ، لأنَّ فُعْلى معنـاها التفضيلُ ؛ ولا يُبْنى للتفضيل إلا ما يَقْبل الزيادةَ والنقصَ ، والوَسَطُ بمعنى العَدْل والخيارِ يقبلُهما بخلافِ المتوسطِ بين الشيئين فإنه لا يَقْبَلُهما فلا يُبْنى منه أفعلُ التفضيل .

وقرأ علي : « وعلى الصلاة » بإعادةِ حرفِ الجَرِّ توكيداً ، وقَرَأَتْ عائشةُ ـ رضي الله عنها ـ « والصلاةَ » بالنصبِ ، وفيها وجهان :

أحدُهما على الاختصاصِ ، ذكرَه الزمخشري .

والثاني على موضعِ المجرورِ ، مثلُه نحو : مررتُ بزيدٍ وعَمْراً ، وسيأتي بيانُه في المائدة .

قوله : ﴿ **قانتين** ﴾ حالٌ من فاعلِ « قوموا » . و ﴿ لله ﴾ يجوزُ أَنْ تتعلَّقَ اللامُ بقوموا ، ويجوزُ أنَ تتعلَّق بقانتين ، ويدلُّ للثاني قولُه تعالى : ﴿كُلٌّ له قانتون﴾[٤] . ومعنى اللامِ التعليلُ .

قوله تعالى : ﴿ **فَرِجالاً** ﴾ : منصوبٌ على الحالِ ، والعاملُ فيه محذوفٌ تقديرُه : « فَصَلُّوا رجالاً ، أو فحافِظُوا عليها رِجالاً وهذا أَوْلَى لأنه من لفظِ الأولِ .

و « رجال » جَمْعُ راجِل كقائِم وقيام ، وصاحِب وصِحاب ، يُقال منه : رَجِل يَرْجَلُ رَجْلاً ، فهو راجِلٌ ورَجُلٌ بوزن عَضُد ، وهي لغةُ الحجازِ ، يقولونَ : رَجِل فلانٌ فهو رَجُلٌ ويقال : رَجْلان ورَجِيل قال الشاعر :

١٠١٣ ـ عَـلَيَّ إذَا لاَقَيْـتُ لَيْـلَى بِـخُـفْـيَـةٍ أَنَ آزدارَ بيتَ الـلَّهِ رَجْـلاَنَ حَـافِـيَـا[٥]

كلُّ هذا بمعنى مَشَى على قدميه لعدمِ المركوبِ . ولهذا اللفظ جموعٌ كثيرة : رِجال كما تقدَّم ، وقال تعالى : ﴿ يأتوك رِجالاً وعلى كل ضامرٍ ﴾[٦] ، وقال الشاعر :

١٠١٤ ـ وَبَنُـو غُـدَانَـةَ شَـاخِصٌ أَبْـصَـارُهُـمْ يَـمْـشُـونَ تَـحْـتَ بُـطونِـهِـنَّ رِجَـالاَ[٧]

ورَجِيل ورُجالى ، وتُروى قراءةً عن عكرمة ، ورَجالى ورَجَّالة ورُجَّال وبها قرأ عكرمةُ وابن مَخْلد[٨] ، ورُجَّالى

---

(١) سورة البقرة ، آية (٥١) .
(٢) سورة البقرة ، آية (٩٨) .
(٣) البيت من شواهد القرطبي (٣/٢٠٩) .
(٤) سورة البقرة ، آية (١١٦) .
(٥) البيت لبعض بني . . . . انظر أوضح المسالك (٢/٩٦) ، المغني (٥١٣) ، الأشموني (٢/١٨٤)، الطبري (٥/٢٣٨) ، اللسان «رجل» .
(٦) سورة الحج ، آية (٢٧) .
(٧) البيت من شواهد البحر (٢/٢٤٣) .
(٨) محمد بن مخلد بن جعفر أبو عبدالله الدوري العطار من رجال الحديث توفي سنة ٣٣١ هـ ، الأعلام (٧/٩٣) .

ورُجلان ورِجْلة ورَجْلَة بسكونِ الجيمِ وفتحِها وأَرْجِلَة وأراجِل وأراجِيل ورُجَّلاً بضم الراءِ وتشديدِ الجيمِ من غير ألفٍ ، وبها قُرِيء[1] شاذّاً .

ورُكْبَان جمع راكِب ، قيل : ولا يُقال إلاَّ لِمَنْ رَكِبَ جَمَلاً ، فأمَّا راكبُ الفرسِ ففارسٌ ، وراكبُ الحمار والبغل حَمَّار وبَغَّال ، والأَجْوَدُ صاحبُ حمارٍ وبَغْلٍ . و « أو » هنا للتقسيمِ وقيلَ : للإباحةِ ، وقيل : للتخيير .

قوله : ﴿ كَمَا عَلَّمكم ﴾ الكافُ في محلِّ نصبٍ : إمَّا نعتاً لمصدرٍ محذوفٍ ، أو حالاً من ضميرِ المصدرِ المحذوفِ ، ويجوزُ فيها أن تكونَ للتعليلِ أي : فاذكروه لأجلِ تعليمِهِ إياكم . و « ما » يجوزُ أَنْ تكونَ مصدر وهو الظاهرُ ، ويجوزُ أَنْ تكونَ بمعنى الذي ، والمعنى : فَصَلُّوا الصلاةَ كالصلاةِ التي عَلَّمكم ، وعَبَّر بالذكر عن الصلاةِ ، ويكونُ التشبيهُ بين هيئتي الصلاتين الواقعةِ قبلَ الخوفِ وبعدَه في حالةِ الأمنِ . قال ابنُ عطية : « وعلى هذا التأويلِ يكونُ قولُه : « ما لم تكونوا » بدلاً من « ما » في « كما » وإلاَّ لَم يَتَّسِقْ لفظُ الآية » .

قال الشيخ : « وهو تخريجٌ ممكِنٌ ، وأحسنُ منه أن يكونَ « ما لم تكونوا » بدلاً من الضمير المحذوفِ في « عَلَّمكم » العائدِ على الموصول ، إذ التقديرُ : عَلَّمكموه ، ونَصَّ النحويون على أنه يجوزُ : ضَرَبْتُ الذي رأيتُ أخاك » أي : رأيته أخاك ، فأخاك بدلٌ من العائدِ المحذوف » .

قوله تعالى : ﴿ والذين يُتَوَفَّوْنَ ﴾ : فيه ثمانية أوجهٍ :

أحدُها : أنه مبتدأ ، و « وصيةً » مبتدأٌ ثانٍ ، وسَوَّغَ الابتداءَ بها كونُها موصوفةً تقديراً ، إذ التقديرُ : « وصيةٌ من الله » أو « منهم » على حَسَبِ الخلافِ فيها : أهي واجبةٌ من الله أو مندوبةٌ للأزواج ؟ و « لأزواجِهم » خبرُ المبتدأ الثاني فيتعلَّقُ بمحذوفٍ ، والمبتدأُ الثاني وخبرُهُ خبرُ الأولِ . وفي هذه الجملةِ ضميرُ الأولِ . وهذه نظيرُ قولِهم : « السمنُ مَنوانِ بدرهمٍ » تقديرُهُ : مَنوانِ منه ، وجَعَلَ ابنُ عطية المسوِّغَ للابتداء بها كونَها في موضِعِ تخصيصٍ ، قال : « كما حَسُنَ أَنْ يرتفعَ : « سلامٌ عليك » و « خيرٌ بين يديك » لأنها موضعُ دعاءٍ » وفيه نظرٌ .

والثاني : أن تكونَ « وصيةٌ » مبتدأً ، و « لأزواجِهم » صفتَها ، والخبرُ محذوفٌ ، تقديرُهُ : فعليهم وصيةٌ لأزواجِهم ، والجملةُ خبرُ الأول .

والثالث : أنها مرفوعةٌ بفعلٍ محذوفٍ تقديرُه : كُتِبَ عليهم وصيةٌ ، و « لأزواجهم » صفةٌ ، والجملةُ خبرُ الأولِ أيضاً . ويؤيِّد هذا قراءةُ عبدِالله : « كُتِبَ عليهم وصيةٌ » وهذا من تفسيرِ المعنى لا الإعرابِ ، إذ ليس هذا من المواضعِ التي يُضْمَرُ فيها الفعْلُ .

الرابع : أن « الذينَ » مبتدأٌ على حَذْفِ مضافٍ من الأولِ تقديرُهُ : ووصيةُ الذين .

والخامسُ : أنه كذلك إلا أنه على حَذْفِ مضاف من الثاني ، تقديرُهُ : « والذين يُتَوَفَّوْنَ أهلُ وصية » ذكر هذين الوجهين الزمخشري . قال الشيخ : « ولا ضرورةَ تدعو إلى ذلك » .

وهذه الأوجُهُ الخمسةُ فيمنَ رَفَع « وصيةٌ » ، وهم ابن كثير ونافع والكسائي وأبو بكر عن عاصم ، والباقونَ

---

(١) انظر البحر المحيط (٢/٢٤٣) .

يَنْصِبُونها ، وارتفاعُ « الذين » على قراءتهم فيه ثلاثةُ أوجهٍ :

أحدُها : أنه فاعلُ فعلٍ محذوفٍ تقديرُهُ : وَلْيُوصِ الذين ، ويكون نصبُ « وصية » على المصدر .

والثاني : أنه مرفوعٌ بفعلٍ مبني للمفعولِ يتعدَّى لاثنين ، تقديرهُ : وأُلْزِم الذين يُتَوَفَّوْنَ ويكونُ نصبُ « وصية » على أنها مفعولٌ ثانٍ لأُلْزِمَ ، ذكره الزمخشري . وهو والذي قبلَه ضعيفان ؛ لأنه ليس من مواضع إضمار الفعل .

والثالث : أنه مبتدأٌ وخبرُهُ محذوفٌ ، وهو الناصبُ لوصية تقديرُهُ : والذين يُتَوَفَّوْنَ يُوصُون وصيةً ، وقَدَّرَهُ ابنُ عطية : « لِيوصوا » ، و « وصيةً » منصوبةٌ على المصدرِ أيضاً . وفي حرفِ عبدالله : « الوصيةُ » رفعاً بالابتداء والخبرُ الجارُّ بعدها ، أو مضمرٌ أي : فعليهم الوصيةُ ، والجارُّ بعدَها حالٌ أو خبرٌ ثانٍ أو بيان .

قوله : ﴿ متاعاً ﴾ في نصبِهِ سبعةُ أوجهٍ :

أحدُها : أنَّه منصوبٌ بلفظِ « وصية » لأنها مصدرٌ منونٌ ، ولا يَضُرُّ تأنيثُها بالتاءِ لبنائِها عليها ، فهي كقولِهِ :

١٠١٥ ـ فَلَوْلَا رَجَاءُ النَّصْرِ مِنْكَ وَرَهْبَةٌ عِقَابَكَ قَدْ كَانُوا لَنَا كَالْمَوارِدِ[1]

والأصلُ : وصيةٌ بمتاعٍ ، ثم حُذِفَ حرفُ الجَرِّ اتساعاً ، فَنُصِبَ ما بعدَه ، وهذا إذا لم تَجْعَلِ « الوصية » منصوبةً على المصدرِ ، لأنَّ المصدرَ المؤكِّد لا يعملُ ، وإنما يجيء ذلك حالَ رفعِها أو نصبِها على المفعولِ كما تقدَّم تفصيلُهُ .

والثاني : أنه منصوبٌ بفعلٍ : إمَّا من لفظِهِ أي : مَتِّعوهن متاعاً أي : تمتيعاً ، أو من غير لفظهِ أي : جَعَل اللَّهُ لهنَّ متاعاً .

والثالث : أنه صفةٌ لوصيةٍ .

والرابع : أنه بدلٌ منها .

الخامس : أنه منصوبٌ بما نصبَها أي : يُوصُون متاعاً ، فهو مصدرٌ أيضاً على غير الصدر كـ « قَعَدْتُ جُلوساً » ، هذا فيمن نَصَبَ « وصية » .

السادس : أنه حالٌ من الموصين : أي مُمَتَّعين أو ذوي مَتاعٍ .

السابع : أنه حالٌ من أزواجهم ، أي : ممتعاتٍ أو ذواتِ متاعٍ ، وهي حالٌ مقدَّرة إن كانتِ الوصيةُ من الأزواج .

وقرأ أُبَيّ : « متاعٌ لأزواجِهِم » بدلَ « وصيةً » ، ورُوى عنه « فمتاعٌ » ، ودخولُ الفاءِ في خبرِ الموصولِ لشبهِهِ بالشرطِ ، وينتصِبُ « متاعاً » في هاتين الروايتين على المصدرِ بهذا المصدر ، فإنه بمعنى التمتيع ، نحو : « يعجبني ضربٌ لك زيداً ضرباً شديداً » ونظيرُه : ﴿ فإنَّ جهنَّمَ جزاؤكم جزاءً موفوراً ﴾[2] . و ﴿ إلى الحَوْلِ ﴾ متعلِّقٌ بـ « مَتاع » أو بمحذوفٍ على أنه صفةٌ له .

قوله : ﴿ غيرَ إخراجٍ ﴾ في نصبِهِ ستةُ أوجهٍ :

---

(١) تقدم .

(٢) سورة الإسراء ، آية (٦٣) .

أحدُها : أنه نعتٌ لـ « متاعاً » .

الثاني : أنه بدلٌ منه .

الثالث : أنه حالٌ من الزوجات أي : غيرَ مخرجاتٍ .

الرابع : أنه حالٌ من الموصين ، أي : غيرَ مُخْرَجين .

الخامس : أنه منصوب على المصدر تقديرُهُ : لا إخراجاً قاله الأخفش .

السادس : أنه على حذفِ حرفِ الجرِّ ، تقديرُهُ : مِنْ غيرِ إخراجٍ ، قاله أبو البقاء ، وفيه نظر .

قوله : ﴿ **فيما فَعَلْنَ في أنفسِهنَّ** ﴾ هذان الجارَّان يتعلَّقان بما تعلَّق به خبرُ « لا » وهو « عليكم » من الاستقرارِ ، والتقديرُ : لا جُناح مستقرٌّ عليكم فيما فَعَلْنَ في أنفسِهنَّ . و « ما » موصولةٌ اسميةٌ والعائدُ محذوفٌ تقديرُهُ : فَعَلْنَهُ . و « مِنْ معروف » متعلِّقٌ بمحذوفٍ لأنه حالٌ من ذلك العائدِ المحذوفِ تقديرُهُ : فيما فَعَلْنَه كائناً من معروف .

وجاء في هذه الآية « من معروفٍ » نكرةً مجرورةً بـ « مِنْ » ، وفي الآيةِ قبلها[1] « بالمعروفِ » مُعَرَّفاً مجروراً بالباء لأنَّ هذه لامُ العهدِ ، كقولك : « رأيتُ رجلاً فأكرمْتُ الرجلَ » إلَّا أنَّ هذه وإنْ كانت متأخرةً في اللفظ فهي مُقَدَّمةٌ في التنزيل ، ولذلك جَعَلَها العلماء منسوخةً بها إلا عند شذوذ . وتقدَّم نظائر هذه الجملِ ، فلا حاجة إلى إعادةِ الكلامِ فيها .

﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ خَرَجُواْ مِن دِيَـٰرِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ فَقَالَ لَهُمُ ٱللَّهُ مُوتُواْ ثُمَّ أَحْيَـٰهُمْ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلنَّاسِ وَلَـٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ ﴿٢٤٣﴾ وَقَـٰتِلُواْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿٢٤٤﴾ ﴾

قوله تعالى : ﴿ **ألم تَرَ إلى الذين** ﴾ : هذه همزةُ الاستفهامِ دَخَلَتْ على حرفِ النفيِ ، فَصَيَّرَتِ النفيَ تقريراً ، وكذا كلُّ استفهامٍ دخَلَ على نفي نحو : ﴿ ألم نشرحْ لك صدرك ﴾[2] ﴿ أليس اللَّهُ بكافٍ عبدَه ﴾[3] فيمكن أن يكونَ المخاطبُ عَلِمَ بهذه القصةِ قبلَ نزولِ هذه الآيةِ ، فيكونُ التقريرُ ظاهراً أي : قد رأيتَ حالَ هؤلاء ، ويمكن أنه لم يَعْلَمْ بها إلا مِنْ هذه الآيةِ ، فيكون معنى هذا الكلامِ التنبيهَ والتعجُّبَ من حالِ هؤلاءِ ، والمخاطَبُ رسولُ اللَّهِ ﷺ أو كُلُّ سامِعٍ . ويجوزُ أن يكونَ المرادُ بهذا الاستفهام التعجبَ من حالِ هؤلاءِ ، وأكثرُ ما يَرِدُ كذلك : ﴿ ألم تَرَ إلى الذينَ تَوَلَّوْا قوماً ﴾[4] ﴿ ألم تر إلى ربك كيف مَدَّ الظل ﴾[5]، وقالَ الشاعر :

١٠١٦ - أَلَـمْ تَـرَ أَنّـي كُـلَّمـا جِئْـتُ طَـارِقـاً وَجَـدْتُ بِهَـا طِيبـاً وإنْ لَمْ تَـطَيَّبِ[6]

---

(١) سورة البقرة ، آية (٢٣٤) .
(٢) سورة الإنشراح ، آية (٣٦) .
(٣) سورة الزمر ، آية (٣٦) .
(٤) سورة المجادلة ، آية (١٤) .
(٥) سورة الفرقان ، آية (٤٥) .
(٦) البيت لامرىء القيس انظر ديوانه (٤١) ، الخصائص (٢٨١/٣) .

والرؤية هنا عِلْمية فكانَ من حَقِّها أن تتعدَّى لاثنين ، ولكنها ضُمِّنَتْ معنى ما يتعدَّى بإلى ، والمعنى : ألم ينته علمُك إلى كذا . وقال الراغب : « رأيت : يتعدَّى بنفسه دونَ الجارِّ ، لكن لما استعيرَ قولُهم : « ألم تَرَ » بمعنى ألم تَنْظُر عُدِّيَ تعديته ، وقَلَّما يُستعمل ذلك في غيرِ التقديرِ ، لا يُقال : رأيت إلى كذا » .

وقرأ السلمي : « تَرْ » بسكون الراء ، وفيها وجهان :

أحدُهما : أنه تَوَهَّم أن الراءَ لامُ الكلمةِ فسَكَّنَهَا للجزمِ كقولِهِ :

١٠١٧ ـ قَالَتْ سُلَيْمَى اشْتَرْ لَنَا سَوِيقاً واشْتَرْ فَعَجِّل خَادِماً لَبِيقَا[1]

وقيل : هي لغة قوم ، لم يكتفوا في الجزم بحذف حرف العلة .

والثاني : أنه أَجْرى الوصلَ مُجْرى الوقف ، وهذا أَوْلى فإنه كثيرٌ في القرآن نحوُ : ﴿ الظنونا ﴾[2] و ﴿ الرسولا ﴾[3] و ﴿ السبيلا ﴾[4] و ﴿ لم يَتَسَنَّهْ ﴾[5] و ﴿ بهداهم اقتده ﴾[6] وقوله : ﴿ ونُصْلِهِ ﴾[7] و ﴿ نؤته ﴾[8] و ﴿ يُؤدّه ﴾[9] ، وسيأتي ذلك .

قوله : ﴿ وهم أُلوفٌ ﴾ مبتدأٌ وخبرٌ ، وهذه الجملةُ في موضع نصب على الحال ، وهذا أحسنُ مجيئِها ، إذ قد جُمِعَ فيها بين الواوِ والضمير . و « أُلوفٌ » فيه قولان :

أظهرُهُما : أنه جمعُ « أَلْف » لهذا العَدَدِ الخاصِّ وهو جَمْعُ كثرةٍ ، وجمعُ القلةِ : آلاف كحُمول وأَحْمال .

والثاني : أنه جَمْعُ « آلِف » على فاعِل كشاهد وشُهود وقاعِد وقُعود . أي : خَرَجوا وهم مؤتلفون ، قال الزمخشري : « وهذا من بِدَع التفاسير » .

قوله : ﴿ حَذَرَ الموتِ ﴾ مفعولٌ من أجلِهِ ، وفيه شروطُ النصب، أعني المصدريةَ واتحادَ الفاعلِ والزمانِ .

قوله : ﴿ ثم أحْياهم ﴾ فيه وجهانِ :

أحدُهما : أنه معطوفٌ على معنى : فقالَ لهم اللَّهُ : موتوا ، لأنه أَمْرٌ في معنى الخبرِ تقديرُهُ : فأماتَهم اللَّهُ ثم أحياهُمْ .

والثاني : أنه معطوفٌ على محذوفٍ ، تقديرهُ : فماتوا ثم أحياهم ، و « ثم » تقتضي تراخي الإحياءِ عن الإماتَةِ . وألفُ « أحيا » عن ياء ، لأنه من « حَيِيَ » ، وقد تقدَّم تصريفُ هذه المادةِ عند قولِهِ : ﴿ إنَّ الله لا يَسْتَحْيي أنَ يضربَ مثلاً ﴾[10].

قوله : ﴿ إنَّ اللَّهَ لذو فضل ﴾ أَتَى بهذه الجملةِ مؤكَّدة بـ « إنَّ » واللام ، وأتى بخبرِ « إنَّ » : « ذو » الدالة على

---

(١) تقدم .
(٢) سورة الأحزاب ، آية (١٠) .
(٣) سورة الأحزاب ، آية (٦٦) .
(٤) سورة الأحزاب ، آية (٦٧) .
(٥) سورة البقرة ، آية (٢٥٩) .
(٦) سورة الأنعام ، آية (٩٠) .
(٧) سورة النساء ، آية (١١٥) .
(٨) سورة آل عمران ، آية (١٤٥) .
(٩) سورة آل عمران ، آية (٧٥) .
(١٠) سورة البقرة ، آية (٢٦) .

الشرفِ بخلافِ « صاحب » . و « على الناسِ » متعلقٌ بفَضْل . تقول : تَفَضَّل فلان عليَّ ، أو بمحذوفٍ لأنه صفة له فهو في محل جر ، أي : فضلٍ كائنٍ على الناس . وأل في الناسِ للعمومِ ، وقيل : للعهدِ ، والمرادُ بهم الذين أماتهم .

قوله : ﴿ ولكنَّ أكثرَ الناس ﴾ هذا استدراكٌ مِمَّا تَضَمَّنَهُ قولُهُ : « إنَّ الله لذو فضلٍ على الناس » ، لأنَّ تقديرَه : فيجِبُ عليهم أنْ يشكُروا لتفضُّلِهِ عليهم بالإيجادِ والرزق ، ولكنَّ أكثرَهم غيرُ شاكرٍ .

قولُه تعالى : ﴿ وقاتِلُوا ﴾ : هذه الجملةُ فيها أقوالٌ :

أحدُها : أنها عطفٌ على قولِهِ : « موتوا » وهو أمرٌ لِمَنْ أَحْيَاهُم اللَّهُ بعدَ الإماتَةِ بالجهادِ ، أي : فقال لهم : مُوتوا وقاتِلوا ، رُوي ذلك عن ابنِ عباس والضحاك . قال الطبري : « ولا وجهَ لهذا القولِ » .

والثاني : أنها معطوفةٌ على قوله : « حافِظُوا على الصلواتِ » وما بينهما اعتراضٌ .

والثالث : أنها معطوفةٌ على محذوفٍ تقديرُهُ : « فَأَطِيعُوا وقاتلوا ، أو فلا تَحْذَروا الموتَ كما حَذِرَهُ الذين مِنْ قَبْلِكُم فلم يَنْفَعهم الحذرُ » ، قاله أبو البقاء . والظاهرُ أنَّ هذا أمرٌ لهذه الأمةِ بالجهادِ ، بعد أَنْ ذَكَرَ أن قوماً لم ينفعْهم الحذرُ من الموتِ ، فهو تشجيعٌ لهم ، فيكونُ من عطفِ الجملِ فلا يُشْتَرَطُ التوافُق في أمرٍ ولا غيرِه .

﴿ مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَٰعِفَهُۥ لَهُۥٓ أَضْعَافًا كَثِيرَةً ۚ وَٱللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْصُۜطُ ۖ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٢٤٥﴾ ﴾

قوله تعالى : ﴿ مَنْ ذا الذي يُقْرِضُ اللَّهَ قرضاً حسناً ﴾ : « مَنْ » للاستفهام ومَحَلُّها الرفعُ على الابتداءِ ، و « ذا » اسم إشارةٍ خبرُهُ ، و « الذي » وصلتُهُ نعتٌ لاسمِ الإشارةِ أو بدلٌ منه ، ويجوزُ أن يكونَ « مَنْ ذا » كلُّه بمنزلَةِ اسمٍ واحدٍ تركَّبا كقولِكَ : « ماذا صَنَعْتَ » كما تقدَّمَ شرحُه في قوله : ﴿ ماذا أراد الله ﴾[1] . ومَنَع أبو البقاء هذا الوجه وفَرَّق بينه وبين قولِكَ : « ماذا » حيثُ يُجْعَلان اسماً واحداً بأنَّ « ما » أشدُّ إبهاماً مِنْ « مَنْ » لأنَّ « مَنْ » لمَنْ يَعْقِلُ . ولا معنى لهذا المنعِ بهذه العلةِ ، والنحويون نَصُّوا على أنَّ حكمَ « مَنْ ذا » حكمُ « ماذا » .

ويجوز أن يكونَ « ذا » بمعنى الذي ، وفيه حينئذٍ تأويلان :

أحدُهما : أنَّ « الذي » الثاني تأكيدٌ له ، لأنه بمعناه ، كأنه قيل : مَنِ الذي الذي يُقْرِضُ ؟ .

والثاني : أن يكونَ « الذي » خبرَ مبتدإٍ محذوفٍ ، والجملةُ صلةُ ذا ، تقديرُهُ : « مَنْ الذي هو الذي يُقْرِضُ » وذا صولتُه خبرُ « مَنِ » الاستفهامية . أجاز هذين الوجهين جمالُ الدين بن مالك ، وهما ضعيفان ، والوجهُ ما قَدَّمْتُهُ .

وانتصَبَ « قَرْضاً » على المصدر على حذفِ الزوائدِ ، إذ المعنى : إقراضاً كقوله : ﴿ أنبتَكم من الأرض نباتاً ﴾[2] ، وعلى هذا فالمفعولُ الثاني محذوفٌ تقديرُهُ : « يُقْرِض اللَّهَ مالاً وصدقةً » ، ولا بدَّ من حذفِ مضافٍ تقديرُهُ : يقرضُ عبادَ اللَّهِ المحاويجَ ، لتعاليه عن ذلك ، أو يكونُ على سبيل التجوُّزِ ، ويجوز أن يكونَ بمعنى المفعول

---

(١) سورة البقرة ، آية (٢٦) .

(٢) سورة نوح ، آية (١٧) .

نحو : الخَلْق بمعنى المخلوق ، وانتصابُهُ حينئذٍ على أنه مفعولٌ ثانٍ لـ « يُقْرِض » .

« وحَسَناً » يجوزُ أن يكونَ صفةً لـ « قرضاً » بالمعنيينِ المذكورين ، ويجوز أن يكونَ نعتَ مصدرٍ محذوفٍ ، إذا جعلنا « قَرْضاً » بمعنى مفعول أي : إقراضاً حسناً .

قوله : ﴿ فيضاعِفَه ﴾ قرأ عاصم وابن عامر هنا ، وفي الحديد[1] بنصب الفاء، إلَّا أنَّ ابنَ عامر يشدِّد العينَ من غير ألفٍ . والباقون برفعِها ، إلَّا أنَّ ابن كثير يشدِّد العينَ من غير ألفٍ ، فالرفعُ من وجهين :

أحدُهما : أنه عطفٌ على « يقرضُ » الصلةِ .

والثاني : أنه رفعٌ على الاستئناف أي : فهو يُضاعِفُهُ ، والأولُ أحسنُ لعدَمِ الإضمارِ .

والنصبُ من وجهين :

أحدُهما : أنه منصوبٌ بإضمارٍ « أَنْ » عطفاً على المصدر المفهومِ من « يقرضُ » في المعنى ، فيكونُ مصدراً معطوفاً على مصدرٍ تقديرُهُ : مَنْ ذا الذي يكونُ منه إقراضٌ فمضاعفةٌ من اللَّهِ ، كقوله :

١٠١٨ ـ لَـلُبْسُ عَـبَـاءَةٍ وتَـقَـرَّ عَـيْـنِـي أَحَـبُّ إِلَـيَّ مِـنْ لُـبْسِ الـشُّـفُـوفِ[2]

والثاني : أنه نصبٌ على جوابِ الاستفهامِ في المعنى ، لأنَّ الاستفهامِ وإنْ وَقَعَ عن المُقْرِضِ لفظاً فهو عن الإقراضِ معنى كأنه قال : أيقرضُ اللَّهَ أَحَدٌ فضاعفَه .

قال أبو البقاء : « ولا يجوز أن يكونَ جوابَ الاستفهامِ على اللفظِ لأنَّ المُسْتَفْهَمَ عنه في اللفظِ المُقْرِضُ أي الفاعلُ للقرضِ ، لا عن القرضِ ، أي : الذي هو الفعلُ » وقد مَنَعَ بعضُ النحويين النصبَ بعد الفاء في جواب الاستفهام الواقعِ عن المسندِ إليه الحكمُ لا عن الحكمِ ، وهو مَحْجوجٌ بهذه الآيةِ وغيرِها ، كقوله : « مَنْ يستغفِرُني فأغفرَ له ، مَنْ يدعوني فأستجيبَ له »[3] بالنصبِ فيهما .

قال أبو البقاء : « فإنْ قيلَ : لِمَ لَا يُعْطَفُ الفعلُ على المصدرِ الذي هو « قرضاً » كما يُعْطَفُ الفعلُ على المصدرِ بإضمار « أَنْ » مثلَ قولِ الشاعر :

١٠١٩ ـ لَـلُبْسُ عَـبَـاءَةٍ وتَـقَـرَّ عَـيْـنِـي ..... [4]

قيل : هذا لا يَصِحُّ لوجهين :

أحدُهما : أنَّ « قرضاً » هنا مصدرٌ مؤكِّدٌ ، والمصدرُ المُؤَكِّدِ لا يُقَدَّرُ بـ « أَنْ » والفعلِ .

والثاني : أنَّ عَطْفَهُ عليه يُوجِبُ أن يكونَ معمولاً ليقرضُ ، ولا يَصِحُّ هذا في المعنى ، لأن المضاعفَةَ ليستْ مُقْرِضَةً ، وإنما هي فعلُ اللَّهِ تعالى ، وتعليلُه في الوجهِ الأولِ يُؤْذِنُ بأنه يَشْتَرِط في النصبِ أنْ يُعْطَفَ على مصدرٍ يتقدَّر بـ « أَنْ » والفعلِ ، وهذا ليسَ بشرطٍ ، بل يجوزُ ذلك وإن كان الاسمُ المعطوفُ عليه غيرَ مصدرٍ كقوله :

---

(١) سورة الحديد ، آية (١١) .

(٢) تقدم .

(٣) أخرجه البخاري (٣/٢٩) ، كتاب التهجد (١١٤٥) ، ومسلم (١/٥٢١) ، كتاب صلاة المسافرين (١٦٨ ـ ٧٥٨) .

(٤) تقدم .

١٠٢٠ - وَلَوْلاَ رِجَالٌ مِنْ رِزَامٍ أَعِزَّةٍ وآلُ سُبَيْعٍ أَوْ أُسُوءَكَ عَلْقَمَا[١]

فـ « أسوءَك » منصوبٌ بأنْ عطفاً على « رجالٌ » فالوجهُ في مَنْعِ ذلك أنْ يُقال : لو عُطِفَ على « قرضاً » لشاركه في عاملِهِ وهو « يُقْرِض » فيصيرُ التقديرُ : مَنْ ذا الذي يقرض مضاعفةً ، وهذا ليسَ صحيحاً معنى .

وقد تقدَّم أنه قرىء « يُضاعِفُ » و « يُضَعِّفُ » فقيل : هما بمعنى ، وتكونُ المفاعلَةُ بمعنى فَعَل المجرد ، نحو : عاقَبْت ، وقيل : بل هما مختلفان ، فقيل : إنَّ المضعَّفَ للتكثير . وقيل : إنَّ « يُضَعِّف » لِما جُعِلَ مثلين ، و « ضاعَفَه » لِما زيد عليه أكثرُ من ذلك .

والقَرْضُ : القَطْعُ ، ومنه : « المِقْراضُ » لِما يُقْطَع به ، وقيل للقَرْض « قرض » لأنه قَطْعُ شيءٍ من المالِ ، هذا أصلُ الاشتقاقِ ، ثم اختلف أهل العلم في « القَرْض » فقيل : هو اسمٌ لكلِّ ما يُلْتَمَسُ الجزاءُ عليه . وقيل : أن تُعْطِيَ شيئاً ليرجِعَ إليك مثلُهُ . وقال الزجاج : « هو البلاءُ حَسَناً كان أو سيئاً » .

قوله : ﴿ أضعافاً ﴾ فيه ثلاثة أوجهٍ :

أظهرُها : أنه حالٌ من الهاء في « يضاعِفُ » وهل هذه حالٌ مؤكِّدَةٌ أو مبيِّنة ، الظاهرُ أنها مُبَيِّنَةٌ ، لأنَّها وإنْ كانَتْ من لفظِ العامِلِ ، إلاَّ أنَّها اختصَّتْ بوصفِها بشيءٍ آخرَ ، فَفُهِمَ منها ما لا يُفْهَمُ من عاملِها ، وهذا شأنُ المبيِّنة .

والثاني : أنه مفعولٌ به على تضمين « يضاعِفُ » معنى يُصَيِّر ، أي : يُصَيِّره بالمضاعَفَةِ أضْعافاً .

والثالث : أنه منصوبٌ على المصدر .

قال الشيخ[٢] : « قيل : ويجوزُ أنْ يَنْتَصِبَ على المصدرِ باعتبار أنْ يُطْلَقَ الضِّعْفُ ـ وهو المضاعَفُ أو المضعَّفُ ـ بمعنى المضاعفَة أو التضعيف ، كما أُطلِقَ العَطاء وهو اسمُ المُعْطَى بمعنى الإعطاء . وجُمِعَ لاختلافِ جهاتِ التضعيفِ باعتبارِ اختلاف الأشخاصِ واختلاف المُقْرِضِ واختلافِ أنواعِ الجزاء » وسَبَقَه إلى هذا أبو البقاء ، وهذه عبارتُهُ ، وأنشد :

١٠٢١ - أَكُفْراً بَعْدَ رَدِّ الْمَوْتِ عَنِّي وَبَعْدَ عَطَائِكَ الْمِئَةَ الرِّتَاعَا[٣]

والأضْعافُ جمع « ضِعْف » ، والضِّعْفُ مثل قَدْرَيْنِ متساويين . وقيل : مثلُ الشيء في المِقْدَارِ . ويقال : ضِعْفُ الشيء : مثلُهُ ثلاثَ مرات ، إلاَّ أنه إذا قيل « ضعفان » فقد يُطْلَقُ على الاثنين المِثْلَيْنِ في القَدْرِ من حيث إنَّ كلَّ واحدٍ يُضَعِّفُ الآخرَ ، كما يقال زَوْجان ، من حيث إنَّ كلاً منهما زوجٌ للآخر .

وقرأ أبو عمرو وابن عامر وحمزة وحفص وقنبل « وَيَبْسُطُ » بالسين على الأصل ، والباقون بالصادِ لأجل الطاء . وقد تقدَّم تحقيقُه في ﴿ الصراط ﴾[٤] .

---

(١) البيت لحميد بن الحمام المري انظر الكتاب (٣/٥٠) ، وانظر المحتسب (١/٣٢٦) ، الهمع (٢/١٠) ، شرح المفضليات (١/٢٢٠) ، الأشموني (٣/٢٩٦) ، الدرر (٢/٧) ، البحر (٥/٢٤٧) ، التصريح (٢/٢٤٢) ، روح المعاني (١٢/١٠٨) ، ورزام هو ابن مالك بن حنظلة بن تميم وسبيع هو ابن عمرو بن فتية ، وعلقمة بن عبيد بن عبد بن فتية .

(٢) انظر البحر المحيط (٢/٢٥٢) .

(٣) تقدم .

(٤) سورة الفاتحة ، آية (٦) .

أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلْمَلَإِ مِنۢ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ مِنۢ بَعْدِ مُوسَىٰ إِذْ قَالُوا۟ لِنَبِىٍّ لَّهُمُ ٱبْعَثْ لَنَا مَلِكًا نُّقَٰتِلْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۖ قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِن كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ أَلَّا تُقَٰتِلُوا۟ ۖ قَالُوا۟ وَمَا لَنَآ أَلَّا نُقَٰتِلَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِن دِيَٰرِنَا وَأَبْنَآئِنَا ۖ فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ ٱلْقِتَالُ تَوَلَّوْا۟ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٢٤٦﴾

قوله تعالى : ﴿ من بني ﴾ : فيه وجهان :

أحدُهما : أنه صلةٌ للملأ على مذهب الكوفيين ، لأنهم يَجْعَلون المعرَّفَ بأل موصولاً ويُنْشِدُون :

١٠٢٢ - لَعَمْرِي لأَنْتَ الْبَيْتُ أُكْرِمُ أَهْلَهُ وَأَقْعُدُ فِي أَفْنَائِهِ بِالأَصَائِلِ [١]

فالبيت موصولٌ ، فعلى هذا لا محلَّ لهذا الجارِّ من الإعرابِ .

والثاني : أنه متعلقٌ بمحذوفٍ على أنه حال من الملأ ، و « مِنْ » للتبعيض ، أي : في حالِ كونِهم بعضَ بني إسرائيل .

والملأُ : الأشْرافُ ، سُمُّوا بذلك لأنهم يَمْلأُون العيونَ هيبةً ، أو المجالسَ إذا حَضَروا ، أو لأنهم مَليئون بما يُحْتاج إليهم فيه . وقال الفراء : « الملأُ : الرجالُ في كلِّ القرآن ، وكذلك القومُ والرهطُ والنفرُ ، ويُجْمع على أَمْلاء ، قال :

١٠٢٣ - وَقَالَ لَهَا الأَمْلاَءُ مِنْ كُلِّ مَعْشَرٍ وَخَيْرُ أَقَاوِيلِ الرِّجَالِ سَدِيدُهَا [٢]

وهو اسمُ جمعٍ لا واحدَ له من لفظه كالقومِ والرهطِ .

و ﴿مِنْ بعدِ موسى﴾ متعلِّقٌ بما تعلَّقَ به الجارُّ الأولُ وهو الاستقرار ، ولا يَضُرُّ اتحادُ الحرفينِ لفظاً لاختلافِهما معنى ، فإنَّ الأولى للتبعيض والثانيةَ لابتداءِ الغايةِ . وقال أبو البقاء : « مِنْ بعدِ » متعلِّقٌ بالجار الأول . أو بما تعلَّق به الأول » يعني بالأول : « من بني » ، وجعله عاملاً في « مِنْ بعد » لِما تضمَّنه من الاستقرار ، فلذلك نَسَبَ العملَ إليه ، وهذا على رأي بعضِهم ، يَنْسِبُ العمل للظرفِ والجارِّ الواقِعَيْن خبراً أو صفةً أو حالاً أو صلةً ، فتقول في نحو : « زيدٌ في الدار أبوه » أبوه : فاعلٌ بالجارِّ ، والتحقيقُ أنه فاعلٌ بالاستقرار الذي تعلَّق به الجارُّ ، وهو الوجهُ الثاني . وقَدَّر أبو البقاء مضافاً محذوفاً . تقديرُه : مِنْ بعدِ موتِ موسى ، ليصِحَّ المعنى بذلك .

قوله : ﴿ إذ قالوا ﴾ العاملُ في هذا الظرفِ أجازوا فيه وجهين :

أحدُهما : أنه العاملُ في « مِنْ بعد » لأنَّه بدلٌ منه ، إذ هما زمانان ، قاله أبو البقاء .

والثاني : أنه « ألم تر » وكلاهما غيرُ صحيحٍ . أمَّا الأولُ فلوجهين :

أحدُهما : من جهة اللفظِ ، والآخرُ : مِنْ جهة المعنى . فأمّا الذي من جهةِ اللفظِ فإنه على تقدير إعادة « مِنْ »

---

(١) تقدم .

(٢) البيت من شواهد البحر (٢/٢٤٨) .

و « إذ » لا تُجَرُّ بـ « مِنْ » .

الثاني : أنه ولو كانَتْ « إذ » من الظروف التي تُجَرُّ بـ « من » كوقت وحين لم يَصِحَّ ذلك أيضاً ، لأنَّ العاملَ في « مِنْ بعد » محذوفٌ فإنه حالٌ تقديرُه : كائنين من بعد ، ولو قلت : كائن من حين قالوا لنبيٍّ لهم ابعثْ لنا ملكاً لم يَصِحَّ هذا المعنى . وأمَّا الثاني فلأنه تقدَّم أن معنى « ألم تر » تقريرٌ للنفي ، والمعنى : ألم ينته علمُك ، أو قد نَظَرْتَ إلى الملأ ، وليس انتهاءُ علمِه إليهم ولا نظرُه إليهم كان في وقتِ قولِهم ذلك ، وإذا لم تكنْ ظرفاً للانتهاءِ ولا للنظر فكيف تكونُ معمولاً لهما أو لأحدِهما ؟ .

وإذ قد بَطَلَ هذان الوجهان فلا بُدَّ له من عاملٍ يَصِحُّ به المعنى وهو محذوفٌ ، تقديرُه : ألم تَر إلى قصة الملأ أو حديثِ الملأ أو ما في معناه ؛ وذلك لأنَّ الذواتِ لا يُتَعَجَّبُ منها ، إنما يُتَعَجَّبُ من أحداثها ، فصار المعنى : ألم تَرَ إلى ما جرى للملأ من بني إسرائيل إلى آخرها ، فالعاملُ هو ذلك المجرورُ ، ولا يَصِحُّ إلا به لِما تَقدَّم .

قوله : ﴿ لنبيٍّ ﴾ متعلِّقٌ بـ « قالوا » ، فاللامُ فيه للتبليغ ، و « لهم » متعلقٌ بمحذوفٍ لأنه صفةٌ لنبي ، ومحلُّه الجرُّ ، و « ابعَثْ » وما في حَيِّزه في محلِّ نصبٍ بالقولِ . و « لنا » الظاهرُ أنه متعلِّقٌ بـ « ابعثْ » ، واللامُ للتعليلِ أي : لأجلِنا .

قوله : ﴿ نقاتِلْ ﴾ الجمهورُ بالنونِ والجزمِ على جوابِ الأمر . وقرىء بالياء والجزمِ على ما تقدَّم ، وابنُ أبي عبلة بالياءِ ورفعِ اللامِ على الصفةِ لـ «ملكاً»، فمحلُّها النصبُ. وقُرىء بالنونِ ورفعِ اللام على أنها حالٌ من «لنا» فمحلُّها النصب أيضاً أي : ابعَثْه لنا مقدِّرين القتال ، أو على أنها استئنافُ جوابٍ لسؤالٍ مقدَّرٍ كأنه قال لهم : ما يَصْنعون بالملكِ ؟ فقالوا نقاتِلْ .

قوله : ﴿ هل عَسَيْتم ﴾ عسى واسمُها ، وخبرُها « أَنْ لا تقاتِلوا » والشرطُ معترضٌ بينهما ، وجوابُه محذوفٌ للدلالة عليه ، وهذا كما توسَّط في قوله : ﴿ وإنا إنْ شاء اللَّهُ لمهتدون ﴾[1] ، وهذا على رأي مَنْ يَجْعَلُ « عسى » داخلةً على المبتدأ والخبر ، ويقولُ إنَّ « أَنْ » زائدةٌ لئلا يُخْبَرَ بالمعنى عن العين . وأمّا مَنْ يرى أنّها تُضَمَّنُ معنى فعلٍ متعدٍ فيقولُ : « عَسَيْتم » فعلٌ وفاعلٌ ، و « أَنْ » وما بعدَها مفعولٌ به تقديرُه : هل قَارَبْتُم عدم القتالِ ، فهي عنده ليسَتْ من النواسخِ ، والأولُ هو المشهورُ .

وقرأ نافع « عَسِيْتُم » هنا وفي القتال[2] : بكسرِ السينِ ، وهي لغةٌ مع تاءِ الفاعلِ مطلقاً ومع نا ، ومع نونِ الإناثِ نحو : عَسِينا وعَسِين ، وهي لغةُ الحجاز ، ولهذا غَلِطَ مَنْ قال : « عسى تُكْسَرُ مع المضمر » وأَطْلَقَ ، بل كان ينبغي له أن يُقَيِّدَ الضميرَ بما ذَكَرْتُ ، إذ لا يقال : الزيدان عَسِيا والزيدون عَسِيوا بالكسرِ البتة .

وقال الفارسي : « ووجهُ الكسرِ قولُ العرب : « هو عَسٍ بكذا » مثلَ : حَرٍ وشَجٍ ، وقد جاء فَعَل وفَعِل في نحو : نَقَم ونَقِم ، فكذلك عَسَيْتُ وعَسِيْتُ ، فإنْ أُسْنِدَ الفعلُ إلى ظاهرٍ فقياسُ عَسِيتم ـ أي بالكسر ـ أن يقال : « عَسِيَ زيدٌ » مثل : « رَضِي زيدٌ » . فإن قيل فهو القياسُ ، وإنْ لم يُقَلْ فسائغٌ أن يُؤْخَذَ باللغتين ، فتُسْتَعملَ إحداهما موضعَ

---

(١) سورة محمد ، آية (٢٢) .

(٢) سورة الإنسان ، آية (١) .

الأخرى كما فُعِل ذلك في غيره » فظاهرُ هذه العبارة أنه يجوز كسرُ سينِها مع الظاهرِ بطريق القياسِ على المضمرِ ، وغيرُه من النحويين يمنعُ ذلك حتى مع المضمر مطلقاً ، ولكن لا يُلتفت إليه لورودِه متواتراً ، وظاهرُ قوله « قولُ العرب : عَسِيى» أنه مسموعٌ منهم اسمُ فاعلها ، وكذلك حكاه أبو البقاء أيضاً عن ابن الأعرابي ، وقد نَصَّ النحويون على أن « عسى » لا تتصرَّف .

واعلم أنَّ مدلولَ « عسى » إنشاءٌ لأنها للترجي أو للإشفاق ، فعلى هذا : فكيف دَخَلَتْ عليها « هل » التي تقتضي الاستفهامَ ؟ فالجوابُ أن الكلامَ محمولٌ على المعنى ، قال الزمخشري : « والمعنى : هل قارَبْتم ألاَّ تقاتلوا ، يعني : هل الأمرُ كما أتوقعه أنكم لا تقاتلون ، أراد أن يقولَ : عَسَيْتُم ألاَّ تقاتلوا ، بمعنى أتوقَّعُ جبنَكم عن القتالِ ، فأدخلَ « هل » مستفهِماً عما هو متوقعٌ عنده ومَظْنونٌ ، وأرادَ بالاستفهام التقريرَ ، وثَبَتَ أنْ المتوقَّع كائنٌ وأنه صائبٌ في توقعه ، كقوله تعالى : ﴿هل أتى على الإنسان﴾[1] معناه التقريرُ » وهذا من أحسنِ الكلامِ ، وأحسنُ مِنْ قول مَنْ زعم أنها خبرٌ لا إنشاءٌ ، مُسْتَدِلاًّ بدخولِ الاستفهام عليها ، وبوقوعِها خبراً لإنَّ في قوله :

١٠٢٤ - لاَ تُكْثِرَنْ إِنِّي عَسَيْتُ صَائِماً ..... [2]

وهذا لا دليلَ فيه لأنه على إضمار القولِ كقوله :

١٠٢٥ - إنَّ الَّذِينَ قَتَلْتُمْ أمْسِ سَيِّدَهُمْ لاَ تَحْسَبُوا لَيْلَهُم عَنْ لَيْلِكم نَامَا

ولذلك لا توصلُ بها الموصولات خلافاً لهشام .

قوله : ﴿ **وما لنا ألاَّ نقاتلَ** ﴾ هذه الواوُ رابطةٌ لهذا الكلام بما قبلَه ، ولو حُذِفَتْ لجازَ أن يكونَ منقطعاً مِمَّا قبله . و « ما » في محلِّ رفعٍ بالابتداءِ ، ومعناها الاستفهامُ ، وهو استفهامُ إنكارٍ . و « لنا في محلِّ رفع خبر لـ « ما » .

و « ألاَّ نقاتِلَ » فيه ثلاثةُ أوجهٍ :

أظهرُها : أنَّها على حذفِ حرفِ الجرِّ ، والتقديرُ : وما لَنا في ألاَّ نقاتل ، أي : في تركِ القتالِ ، ثم حُذِفَتْ « في » مع « أنْ » فجرىٰ فيها الخلافُ المشهورُ بين الخليل وسيبويه : أهي في محلِّ جر أم نصبٍ ؟ وهذا الجارُّ يتعلَّقُ بنفسِ الجارِّ الذي هو « لنا » ، أو بما يتعلَّق هو به على حَسَبِ ما تقدَّم في﴿ مِنْ بَعدِ موسى ﴾[3] .

والثاني : مذهبُ الأخفش أنَّ « أنْ » زائدةٌ ، ولا يَضُرُّ عملُهَا مع زيادتِها ، كما لا يضرُّ ذلك في حروف الجرِ الزائدةِ ، وعلى هذا فالجملةُ المنفيَّة بعدَها في محلِّ نصبٍ على الحال ، كأنه قيل : ما لَنا غيرَ مقاتِلين ، كقوله : ﴿ ما لكم لا تَرْجُون لله وقاراً ﴾[4] ﴿ وما لنا لا نؤمن ﴾[5] وقول العرب : « مالك قائماً » ، وقوله تعالى : ﴿ فما لهم عن التذكرة مُعْرضين ﴾[6] وهذا المذهبُ ضعيفٌ لأنَّ الأصلَ عدمُ الزيادة ، فلا يُصارُ إليها دون ضرورةٍ .

---

(١) تقدم .

(٢) البيت لأبي مكعب يخاطب بني سعد في غلام قتلوه ، انظر أمالي ابن الشجري (١/٢١٢) ، الهمع (١/١٣٥) ، المغني (٢/٥٨٥) ، الدرر (١/١١٢) ، التصريح (١/٢٩٨) ، الخزانة (١٠/٢٤٩) ، والشاهد قوله « لا تحسبوا » ظاهره وقوع الإنشاد خبراً عن « إن » وهو مؤول على إضمار القول وهذا القول هو الخبر .

(٣) سورة البقرة ، آية (٢٤٦) .

(٤) سورة نوح ، آية (١٣) .

(٥) سورة المائدة ، آية (٨٤) .

(٦) سورة المدثر ، آية (٤٩) .

والثالث : ـ وهو أضعفُها ـ مذهبُ الطبري أنَّ ثَمَّ واواً محذوفةً قبلَ قولِه : « أن لا نقاتلَ » . قال : « تقديرُه : وما لنا ولأن لا نقاتلَ ، كقولك : إياك أن تتكلَّمَ ، أي : إياك وأن تتكلم ، فَحُذِفَت الواوُ ، وهذا كما ترى ضعيفٌ جداً . وأمَّا قولُه : « إنَّ قولَهم إياك أنْ تتكلم على حذفِ الواوِ » فليس كما زعم ، بل « إياك » ضُمِّنتْ معنى الفعلِ المرادِ به التحذيرُ ، و « أنْ تتكلمَ » في محلِّ نصبٍ به تقديره : احذَرِ التكلمَ .

قولُه : ﴿ وقد أُخْرِجْنَا ﴾ هذه الجملةُ في محلِّ نصبٍ على الحالِ ، والعاملُ فيها : « نقاتلُ » ، أنكروا تركَ القتال وقد التبسوا بهذه الحالِ . وهذه قراءةُ الجمهورِ ، أعني بناء الفعلِ للمفعولِ . وقرأ عمرو بن عبيد : « أَخْرَجَنا » على البناء للفاعل . وفيه وَجْهان :

أحدُهما : أنه ضميرُ اللَّهِ تعالى ، أي : وقد أَخرَجَنا اللَّهُ بذنوبنا .

والثاني : أنه ضميرُ العدوّ .

﴿وأبنائنا﴾ عَطْفٌ على « ديارنا » أي : ومن أبنائِنا ، فلا بُدَّ من حذفِ مضافٍ تقديرُه : « من بين أبنائِنا » كذا قدَّره أبو البقاء . وقيل : إنَّ هذا على القلبِ ، والأصلُ : وقد أُخرِجَ أبناؤنا منا ، ولا حاجةَ إلى هذا .

قوله : ﴿ إلاَّ قليلاً ﴾ نصبٌ على الاستثناء المتصلِ من فاعل « تَوَلَّوا » والمستثنى لا يكونُ مبهماً ، لو قلت : « قام القومُ إلا رجالاً » لم يَصِحَّ ، وإنما صَحَّ هذا لأنَّ « قليلاً » في الحقيقةِ صفةٌ لمحذوفٍ ، ولأنه قد تَخَصَّص بوصفِه بقولِه : « منهم » ، فَقَرُبَ من الاختصاصِ بذلك .

وقرأ أُبَي : « إلاَّ أن يكونَ قليلٌ منهم » وهو استثناءٌ منقطعٌ ، لأنَّ الكونَ معنًى من المعاني والمستثنى منه جُثَثٌ . وهذه المسألةُ تحتاجُ إلى إيضاحها لكثرةِ فائدتِها . وذلك أنّ العربَ تقول : « قام القومُ إلا أنْ يكونَ زيدٌ وزيداً » بالرفع والنصبِ ، فالرفعُ على جَعْلِ « كان » تامةً ، و « زيدٌ » فاعلٌ ، والنصبُ على جَعْلِها ناقصةً ، و « زيداً » خبرُها ، واسمُها ضميرٌ عائدٌ على البعض المفهومِ من قوةِ الكلامِ ، والتقديرُ : قام القوم إلا أنْ يكونَ هو ـ أي بعضُهم ـ زيداً ، والمعنى : قام القوم إلا كونَ زيدٍ في القائمين ، وإذا انتفىٰ كونُه قائماً انتفى قيامُهُ ، فلا فرقَ من حيث المعنى بين العبارتين ، أعني « قام القوم إلا زيداً » و « قاموا إلا أن يكون زيداً » ، إلا أن الأولَ استثناءٌ متصلٌ ، والثاني منقطعٌ لِما تقدَّم تقريرُه .

وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ ٱللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكًا ۚ قَالُوٓا۟ أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُ ٱلْمُلْكُ عَلَيْنَا وَنَحْنُ أَحَقُّ بِٱلْمُلْكِ مِنْهُ وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً مِّنَ ٱلْمَالِ ۚ قَالَ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰهُ عَلَيْكُمْ وَزَادَهُۥ بَسْطَةً فِى ٱلْعِلْمِ وَٱلْجِسْمِ ۖ وَٱللَّهُ يُؤْتِى مُلْكَهُۥ مَن يَشَآءُ ۚ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ ﴿٢٤٧﴾

قوله تعالى : ﴿ طالوتَ ملكاً ﴾ : « مَلِكاً » حال من « طالوت » فالعاملُ في الحالِ « بَعَثَ » . و « طالوتُ » فيه قولان :

أظهرهُما : أنه اسمٌ أعجميٌّ فلذلك لم ينصَرِفْ للعلتين ، أعني العلمية والعجمة الشخصيةَ .

والثاني : أنه مشتقٌ من الطُول ، ووزنه فَعَلوت كرَهَبوت ورَحَموت ، وأصلُه طَوَلُوت ، فقُلِبت الواوُ ألفاً لتحركها وانفتاحِ ما قبلها ، وكأنَّ الحاملَ لهذا القائلِ بهذا القولِ ما روي في القصةِ أنه كان أطولَ رجلٍ في زمانه ، إلا أنَّ هذا القولَ مردودٌ بأنه لو كان مشتقاً من الطول لكان ينبغي أن ينصرفَ ، إذ ليس فيه إلا العلميةَ . وقد أجابوا عن هذا بأنه وإن لم يكن أعجمياً ولكنه شبيه بالأعجمي ، من حيث إنه ليس في أبنية العرب ما هو على هذه الصيغة ، وهذا كما قالوا في حَمْدُون وسراويل ويعقوب وإسحق عند مَنْ جعلهما مِنْ سَحَقَ وعَقِب وقد تقدم .

قوله : ﴿ أنَّى يكونُ له المُلكُ ﴾ « أنَّى » فيه وجهان :

أحدُهما : أنها بمعنى كيف ، وهذا هو الصحيحُ .

والثاني : أنها بمعنى مِنْ أين ، أجازه أبو البقاء ، وليس المعنى عليه . ومحلُّها النصبُ على الحالِ ، وسيأتي الكلام في عاملِها ما هو ؟ و « يكون » فيها وجهان :

أحدُهما : أنها تامةٌ ، و « الملك » فاعلٌ بها و « له » متعلقٌ بها ، و « علينا » متعلقٌ بالملك ، تقول : « فلان مَلَك على بني فلان أمرَهم » فتتعدى هذه المادةُ بـ « على » ، ويجوز أن تتعلَّق بمحذوفٍ على أنه حالٌ من « المُلْك » ، و « يكون » هي العاملةُ في « أنَّى » ، ولا يجوز أن يعملَ فيها أحدُ الظرفين ، أعني « له » و « علينا » لأنه عاملٌ معنوي والعاملُ المعنوي لا تتقدَّمُ عليه الحالُ على المشهور .

والثاني : أنها ناقصةٌ و « له » الخبر » ، و « علينا » متعلقٌ : إمَّا بما تعلَّق به هذا الخبرُ ، أو بمحذوفٍ على أنه حالٌ من « المُلك » كما تقدَّم ، والعاملُ في هذه الحالِ « يكون » عند مَنْ يُجيز في « كان » الناقصةِ أن تعملَ في الظرفِ وشبهِه ، وإمَّا بنفس المُلْك كما تقدَّم تقريرُه ، والعاملُ في « أنَّى » ما تعلَّق به الخبرُ أيضاً ، ويجوز أن يكونَ « علينا » هو الخبر ، و « له » نصبٌ على الحال ، والعاملُ فيه الاستقرارُ المتعلِّقُ به الخبرُ ، كما تقدم تقريره ، أو « يكون » عند مَنْ يُجيز ذلك في الناقصة . ولم أرَ مَنْ جَوَّز أن تكونَ « أنى » في محلِّ نصب خبراً لـ « يكون » بمعنى « كيف يكون الملك علينا له » ولو قِيل به لم يمتنع معنى ولا صناعةً .

قوله : ﴿ ونحن أحَقُّ ﴾ جملةٌ حاليةٌ ، و « بالمُلْك » و « منه » كلاهما متعلقٌ بـ « أحقُّ » . ﴿ ولم يُؤْتَ سَعَةً ﴾ هذه الجملةُ الفعليةُ عطفٌ على الاسمية قبلها ، فهي في محلِّ نصب على الحالِ ، ودخلت الواوُ على المضارعِ لكونه منفياً و « سعةً » مفعولٌ ثانٍ ليُؤْتَ ، والأولُ قَام مقامَ الفاعلِ .

و « سَعَةً » وزنُها « عَلَة » بحذفِ الفاءِ وأصلُها « وُسْعَة » وإنما حُذِفَتِ الفاءُ في المصدر حَمْلاً له على المضارع ، وإنما حُذِفَتْ في المضارع لوقوعِها بين ياءٍ ـ وهي حرفُ المضارعة ـ وكسرةٍ مقدرة ، وذلك أنَّ « وَسِع » مثلُ « وَثِق » ، فحقُّ مضارعِهِ أن يجيء على يَفْعِل بكسرِ العين ، وإنما مَنَعَ ذلك في « يَسَع » كونُ لامِهِ حرف حلقٍ فَفُتِحَ عينُ مضارعِهِ لذلك ، وإنْ كان أصلُها الكسرَ ، فَمِنْ ثَمَّ قلنا : بين ياءٍ وكسرةٍ مقدرةٍ ، والدليلُ على ذلك أنهم قالوا : وَجِلَ يَوْجَل فلم يَحْذفوها لمَّا كانت الفتحةُ أصليةً غير عَارِضةً ، بخلاف فتحة « يَسَع » و « يَهَب » وبابِهما .

فإن قيل : قد رأيناهم يَحْذِفُون هذه الواو وإنْ لم تَقَعْ بين ياءٍ وكسرةٍ ، وذلك إذا كان حرفُ المضارعةِ همزة نحو : « أَعِدُ » أو تاءً نحو : « تَعِد » أو نوناً نحو : « نَعِد » ، وكذلك في الأمرِ والمصدر نحو : « عِدْ عِدة حسنةً » فالجوابُ أنَّ ذلك بالحَمْلِ على المضارع مع الياءَ طَرْداً لِلْبَاب ، كما تقدَّم لنا في حذفِ همزةِ أَفْعَلَ إذا صار مضارعاً لأجلِ همزةِ

المتكلمِ ثم حُمِل باقي البابِ عليه . وفُتِحَتْ سينُ « السَّعة » لَمَّا فُتِحَتْ في المضارعِ لأجل حرفِ الحلقِ ، كما كُسِرت عينُ « عِدة » لَمَّا كُسِرَت في « يَعِد » إلا أنه يُشْكِلُ على هذا : وَهَبَ يَهَبُ هِبة ، فإنهم كَسَروا الهاء في المصدرِ وإنْ كانت مفتوحةً في المضارعِ لأجْلِ أنَّ العيْنَ حرفُ حلقٍ ، فلا فرقَ بين « يَهَب » و « يَسَع » في كونِ الفتحةِ عارضةً والكسرةِ مقدرةً ، ومع ذلك فالهاء مكسورةٌ في « هِبة » ، وكان مِنْ حَقِّها الفتحُ لفتحِها في المضارع كـ « سَعَة » .

و ﴿ من المال ﴾ فيه وجهان :

أحدُهما : أنه متعلقٌ بيُؤْتَ .

والثاني : أنه متعلقٌ بمحذوفٍ لأنه صفةٌ لسَعَة ، أي : سَعَةً كائنةً من المالِ .

قوله : ﴿ في العلم ﴾ فيه وجهان :

أحدُهما : أنه متعلِّقٌ بـ « بَسْطَة » كقولك : « بَسَطْتُ له في كذا » .

والثاني : أنه متعلقٌ بمحذوفٍ لأنه صفةٌ لـ « بَسْطَة » ، أي : بَسْطَة مستقرةً أو كائنة .

و ﴿ واسعٌ ﴾ فيه ثلاثةُ أوجهٍ :

أحدُها : أنه على النسبِ أي : ذو سَعَةِ رحمةٍ ، كقولهم : لابن وتامر أي : صاحبُ تمرٍ ولبنٍ .

والثاني : أنه جاءَ على حذفِ الزوائدِ من أَوْسَع ، وأصلُه مُوْسِع . وهذه العبارةُ إنما يتداولُها النحويون في المصادرِ فيقولون : مصدر على حذفِ الزوائدِ .

والثالث : أنه اسمُ فاعلٍ من « وَسِع » ثلاثياً . قال أبو البقاء : « فالتقديرُ على هذا : واسعُ الحلم ، لأنك تقول وَسِعَ حلمُه » .

وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ ءَايَةَ مُلْكِهِۦٓ أَن يَأْتِيَكُمُ ٱلتَّابُوتُ فِيهِ سَكِينَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَبَقِيَّةٌ مِّمَّا تَرَكَ ءَالُ مُوسَىٰ وَءَالُ هَٰرُونَ تَحْمِلُهُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿٢٤٨﴾ فَلَمَّا فَصَلَ طَالُوتُ بِٱلْجُنُودِ قَالَ إِنَّ ٱللَّهَ مُبْتَلِيكُم بِنَهَرٍ فَمَن شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّى وَمَن لَّمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُۥ مِنِّىٓ إِلَّا مَنِ ٱغْتَرَفَ غُرْفَةًۢ بِيَدِهِۦ ۚ فَشَرِبُوا۟ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ ۚ فَلَمَّا جَاوَزَهُۥ هُوَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ قَالُوا۟ لَا طَاقَةَ لَنَا ٱلْيَوْمَ بِجَالُوتَ وَجُنُودِهِۦ ۗ قَالَ ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُوا۟ ٱللَّهِ كَم مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةًۢ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴿٢٤٩﴾

قوله تعالى : ﴿ أَنْ يَأْتِيَكم التابوتُ ﴾ : « أنْ » وما في حَيِّزها في محلِّ رفعٍ خبراً لـ « إنَّ » ، تقديرُه : إنَّ علامَة مُلْكِه إيتاؤكم التابوت .

وفي « التابوتِ » قولان :

أحدُهما : أنه فاعولٌ ، ولا يُعْرَفُ له اشتقاقٌ ، وَمَنَع قائلُ هذا أن يكون وَزْنُه فَعَلُوتاً مشتقاً من تابَ يَتوبُ كَمَلَكوت من المُلْكِ ورهَبوت من الرُّهْبِ ، قال : لأنَّ المعنى لا يساعِدُ على ذلك .

والقول الثاني : أن وزنَه فَعَلوت كمَلَكوت ، وجَعَلَه مشتقاً من التَّوْب وهو الرجوعُ ، وجَعَلَ معناه صحيحاً فيه ، لأنَّ التابوتَ هو الصندوقُ الذي توضع فيه الأشياءُ فيَرجع إليه صاحبُه عند احتياجِه إليه ، فقد جعلنا فيه معنىٰ الرجوعِ .

والمشهورُ أن يوقَفَ على تائِه بتاءٍ من غير إبدالِها هاءً لأنها : إمَّا أصلٌ إنْ كان وزنُه فاعولاً ، وإمَّا زائدةٌ لغيرِ التأنيثِ كمَلَكوت ، ومنهم مَنْ يَقْلِبها هاءً ، وقد قُرِىء بها شاذاً ، قرأها أُبيّ وزيد بن ثابت وهي لغةُ الأنصار ، ويحكىٰ أنهم لمَّا كَتَبوا المصاحفَ زمنَ عثمانَ رضي الله عنه اختلفوا فيه فقالَ زيد : « بالهاء » ، وقال أُبَيّ : « بالتاء » ، فجاؤوا عثمان فقال : « اكتبوه على لغةِ قريش » يعني بالتاء .

وهذه الهاءُ هل هي أصلٌ بنفسِها فيكونُ فيه لغتان ، ووزنُه على هذا فاعول ليس إلا ، أو بَدَلٌ من التاءِ لأنها قريبةٌ منها لاجتماعهما في الهَمْسِ ، أو إجراءً لها مُجْرى تاءِ التأنيث ؟ قال الزمخشري : « فإنْ قلت : ما وزنُ التابوت ؟ قلت : لا يَخْلو أنْ يكونَ فَعَلوتا أو فاعولا ، فلا يكون فاعولا لقلةِ نحو سَلِسٌ وقَلِقٌ » ، يعني أنَّ اتِّحاد الفاءِ واللامِ في اللفظِ قليلٌ جداً . « ولأنه تركيبٌ غيرُ معروفٍ » يعني في الأوزان العربية ، ولا يجوز تَركُ المعروفِ إليه فهو إذاً فَعَلوت من التوبِ وهو الرجوعُ ، لأنه ظرفٌ تُودَعُ فيه الأشياءُ فَيُرْجَعُ إليه كلَّ وقتٍ .

وأمَّا مَنْ قرأ بالهاءِ فهو فاعول عندَه ، إلَّا مَنْ يَجْعَلُ هاءَه بدلاً من التاءِ لاجتماعِهما في الهَمْسِ ، ولأنهما من حروفِ الزيادة ، ولذلك أُبْدِلَتْ من تاءِ التَّأنيثِ .

قوله : ﴿ فيه سَكينةٌ ﴾ يجوز أن يكونَ « فيه » وحدَه حالاً من التابوت ، فيتعلَّقَ بمحذوفٍ ، ويرتفعُ « سكينة » بالفاعلية ، والعاملُ فيه الاستقرارُ والحالُ هنا من قبيلِ المفردات ، ويجوزُ أن يكونَ « فيه » خبراً مقدماً . و « سكينةٌ » مبتدأ مؤخراً ، والجملةُ في محلِّ نصبٍ على الحال ، والحالُ هنا من قبيلِ الجملِ . و « سكينةٌ » فعيلة من السكون ، وهو الوقارُ . وقرأ أبو السَّمَّال بتشديدِ الكافِ ، قال الزمخشري : « وهو غريبٌ » .

قوله : ﴿ مِنْ رَبِّكم ﴾ يجوز أن يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنه صفةٌ لـ « سكينة » ، ومحلُّه الرفعُ . ويجوز أن يتعلَّق بما تعلَّق به « فيه » من الاستقرار . و « مِنْ » يجوز أن تكونَ لابتداءِ الغايةِ وأَنْ تكونَ للتبعيضِ . وثَمَّ مضافٌ محذوفٌ أي : من سكيناتِ ربكم .

و ﴿ بَقِيَّة ﴾ وزنها فَعِيلة والأصلُ : بَقْيِيَة بياءين ، الأولى زائدةٌ والثانيةُ لامُ الكلمةِ ، ثم أُدْغِمَ ، ولا يُسْتَدَلُّ على أنَّ لامَ « بَقِيَّة » ياءٌ بقولِهم : « بَقِيَ » في الماضي ، لأنَّ الواوَ إذا انكسرَ ما قبلَهَا قُلِبَت ياءً ، ألا ترى أنَّ « رَضِي » و « شَقِيَ » أصلهما من الواوِ : الشِّقْوَة والرِّضوان .

و ﴿ مِمَّا تَرَكَ ﴾ في محلِّ رفعٍ لأنه صفةٌ لـ « بَقِيَّة » فتيعلَّقُ بمحذوفٍ أي : بقيةٌ كائنةٌ . و « مِنْ » للتبعيضِ ، أي : من بَقِيَّاتِ ربكم ، و « ما » موصولةٌ اسميةٌ ، ولا تكونُ نكرةً ولا مصدريةً .

و ﴿ آل ﴾ تقدَّم الكلامُ فيه ، وقيل : هو هنا زائدٌ كقولِهِ :

١٠٢٦ - بُثَيْنَةُ مِنْ آلِ النِّسَاءِ وَإِنَّمَا يَكُنَّ لِوَصْلٍ لاَ وِصَالَ لِغَائِبِ[1]

يريدُ بُثَيْنَةُ من النساء . قال الزمخشري : « ويجوزُ أن يريدَ : مِمَّا تَرَكَ موسى وهارون ، والآلُ مقحمٌ لتفخيم شأنِهما ، أي زائدٌ للتعظيمِ . واستشكل الشيخ[2] كيفية إفادةِ التفخيمِ بزيادةِ الآل . و « هارون » أعجمي . قيل : لم يَرِدْ في شيءٍ من لغةِ العربِ ، قاله الراغب ، أي : لم تَرِدْ مادتُهُ في لُغَتِهم .

قوله : ﴿ تَحْمِلُهُ الملائكة ﴾ هذه الجملةُ تحتملُ أن يكونَ لها محلٌّ من الإعرابِ على أنها حالٌ من التابوتِ أي : محمولاً للملائكةِ وألاَّ يكونَ لها محلٌّ لأنها مستأنفةٌ ، إذ هي جوابُ سؤالٍ مقدَّرٍ كأنه قيل : كيف يأتي ؟ فقيل : تَحْمِلُهُ الملائكةُ .

وقرأ مجاهد « يَحْمِلُه » بالياء من أسفلَ ، لأنَّ الفعلَ مُسْنَدٌ لجمعِ تكسيرٍ فيجوزُ في فِعْلِهِ الوجهان . و « ذلك » مشارٌ به قيل : إلى التابوت . وقيل : إلى إتيانه ، وهو الأحسنُ لتناسبَ آخرُ الآيةِ أولَها . و « إنْ » الأظهَرُ فيها أنها على بابها من كونِها شرطيةً وجوابُها محذوفٌ . وقيل : هي بمعنى « إذ » .

قوله تعالى : ﴿ فَصَلَ ﴾ : أي : انفصلَ ، فلذلك كان قاصراً . وقيل : إنَّ أصلَه التَّعدِّي إلى مفعولٍ ولكنه حُذِفَ ، والتقديرُ : فَصَلَ نفسَه ثم كَثُرَ حَذْفُ هذا المفعولِ حتى صار الفعلُ كالقاصِرِ .

و ﴿ بالجنودِ ﴾ متعلِّقٌ بمحذوفٍ لأنه حالٌ من « طالوت » أي : مصاحباً لهم . وبين جملةِ قولِهِ « فلمَّا فَصَلَ » وبين ما قبلَها من الجملِ جملةٌ محذوفةٌ يَدُلُّ عليها فحوى الكلامِ وقوتُه ، تقديرُهُ : فجاءَهم التابوت ، فَمَلَكُوا طالوتَ وتأهَّبوا للخروجِ وهي كقولِهِ : ﴿ فَأَرْسِلون * يوسُفُ أيها الصِّدِّيق ﴾[2] .

والجمهورُ على قراءةِ « بنهَر » بفتح الهاء وهي اللغةُ الفصيحةُ ، وفيه لغةٌ أخرى : تسكينُ الهاء ، وبها قرأ مجاهد وأبو السَّمَّال في جميع القرآن ، وقد تقدَّم ذلك واشتقاقُ هذه اللفظة عند قولِهِ تعالى : ﴿ من تحتِها الأنهارُ ﴾[3] .

وأصلُ الياء في « مُبْتَلِيكُمْ » واوٌ لأنه من بَلاَ يَبْلُو أي : اختبَرَ ، وإنَّما قُلِبَتْ لانكسارِ ما قبلَها .

وقوله : « فليس مني » أي : من أشياعي وأصحابي ، و « من » للتبعيضِ ، كأنه يجعلُ أصحابَه بعضَه ، ومثلُه قولُ النابغة :

١٠٢٧ - إِذَا حَاوَلْتَ فِي أَسَدٍ فُجُوراً فَإِنِّي لَسْتُ مِنْكَ وَلَسْتَ مِنِّي[4]

ومعنى يَطْعَمْهُ : يَذُقْهُ ، تقولُ العربُ : « طَعِمْتُ الشيءَ » أي : ذُقْتُ طَعْمَهُ قال :

١٠٢٨ - فَإِنْ شِئْتِ حَرَّمْتُ النِّسَاءَ سِوَاكُمُ وإِنْ شئتِ لم أَطْعَمْ نُقَاخاً ولا بَرْدا[5]

---

(١) البيت لجميل انظر الطبري (٢/٣٧) ، البحر (٢/٢٦٢) .
(٢) سورة يوسف ، الآيتان (٤٥ ـ ٤٦) .
(٣) سورة البقرة ، آية (٢٥) .
(٤) انظر ديوانه (١٢٣) ، وهو من شواهد الكتاب (٤/١٨٦) ، شرح الحماسة (١/٤٧٤) ، القرطبي (٣/٢٥٢) ، البحر (٢/٤٢٣) ، وهذا البيت قاله لعيينة بن حصن الفزاري ، وكان قد دعاه وقومه لمقاطعة بني أسد ونقض حلفهم ، فأبى عليه وتوعده وأراد بالفجور نقض الحلف .
(٥) البيت للعرجي انظر ديوانه (١٠٩) ، البحر (٢/٢٦٤) ، الأضداد (٦٤) ، التهذيب برد (١٤/١٠٥) ، الكشاف (١/٢٢٤) ، اللسان « برد » « فتر » .

قوله : ﴿ إلاَّ مِنَ اغترفَ ﴾ منصوبٌ على الاستثناء ، وفي المستثنى منه وجهان :

الصحيحُ أنه الجملة الأولى وهي : ﴿ فَمَنْ شَرِبَ منه فليس مني ﴾ ، والجملة الثانيةُ معترضَةٌ بين المستثنى والمستثَنى منه ، وأصلُها التأخيرُ ، وإنَّما قُدِّمَتْ لأنها تَدُلُّ عليها الأولى بطريقِ المفهومِ ، فإنَّه لَمَّا قال تعالى : « فَمَنْ شَرِبَ منه فليس مني » فُهِمَ منه أنَّ مَنْ لم يَشربْ فإنَّه منه ، فلمَّا كانَتْ مدلولاً عليها بالمفهومِ صارَ الفصلُ بها كَلا فصل . وقال الزمخشري : « والجملةُ الثانية في حكم المتأخرةِ ، إلاَّ أنها قُدِّمَتْ للعنايةِ ، كما قُدِّمَ « والصابئون » في قولِهِ : ﴿ إن الذين آمنوا والذينَ هادُوا والصابِئون ﴾[1] .

والثاني : أنه مستثنى من الجملةِ الثانيةِ ، وإليه ذهب أبو البقاء . وهذا غيرُ سديدٍ لأنه يؤدِّي إلى أن المعنى : ومَنْ لم يَطْعَمْه فإنه مني إلاَّ مَنِ اغترَف بيدِهِ فإنه ليس مني ، لأنَّ الاستثناءَ من النفي إثباتٌ ، ومن الإثباتِ نفيٌ ، كما هو الصحيحُ ، ولكن هذا فاسدٌ في المعنى لأنهم مفسوحٌ لهم في الاغترافِ غَرفةً واحدةً .

والاستثناء إذا تعقَّبَ الجملَ وصَلَحَ عَوْدُهُ على كلٍّ منها هل يختصُّ بالأخيرة أم لا ؟ خلافٌ مشهورٌ ، فإنْ دَلَّ دليلٌ على اختصاصِهِ بإحدى الجملِ عمِلَ به ، والآيةُ من هذا القبيلِ ، فإنَّ المعْنى يعود إلى عَوْدِهِ إلى الجملَةِ الأولى لا الثانيةِ لِمَا ذكرْتُ لك .

وقرأ الحَرَمِيَّان وأبو عمرو : « غَرفة » بفتحِ الغين والباقون بضمها . فقيل : هما بمعنى المصدرِ ، إلاَّ أنهما جاءا على غيرِ الصدر كنبات من أَنْبَتَ ، ولو جاءَ على الصدرِ لقيل : اغترافاً . وقيل : هما بمعنى المُغْتَرَفِ كالأكل بمعنى المأكول . وقيل : المفتوحُ مصدرٌ قُصِدَ به الدلالة على الوَحْدَةِ فإنَّ « فَعْلَة » يدلُّ على المَرَّة ، والمضمُومُ بمعنى المفعول ، فحيث جعلتهما مصدراً فالمفعولُ محذوفٌ ، تقديرُهُ : إلاَّ من اغترف ماءً ، وحيث جعلتَهما بمعنى المفعولِ كانا مفعولاً به ، فلا يُحتاج إلى تقديرِ مفعولٍ .

ونُقِلَ عن أبي عليّ أنه كان يُرَجِّح قراءة الضم لأنه في قراءةِ الفتح يَجْعلها مصدراً ، والمصدرُ لا يوافق الفعلَ في بنائِهِ ، إنما جاء على حَذْفِ الزوائد وجَعْلُها بمعنى المفعول لا يُحْوِج إلى ذلك فكانَ أرجَح .

قوله : ﴿ بيده ﴾ يجوزُ أن يتعلَّق بـ « اغتَرَف » وهو الظاهِرُ . ويجوزُ أَنْ يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنه نعتٌ لـ « غُرْفة » ، وهذا على قولِنا بأن « غُرفة » ، بمعنى المفعولِ أظهرُ منه على قولِنا بأنها مصدرٌ ، فإنَّ الظاهرَ من الباءِ على هذا أَنْ تكونَ ظرفيةً ، أي غُرفةً كائنةً في يدِهِ .

قوله : ﴿ إلا قليلاً ﴾ هذه القراءةُ المشهورةُ ، وقرأ عبدُالله وأُبَيّ « إلا قليلٌ » وتأويلُهُ أنَّ هذا الكلامَ وإن كان موجباً لفظاً فهو منفيٌّ معنى ، فإنه في قوةِ : لم يُطيعوه إلا قليلٌ منهم ، فلذلك جَعَلَهُ تابعاً لِمَا قبله في الإعراب . قال الزمخشري : « وهذا مِنْ مَيْلِهم مع المعنى والإعراضِ عن اللفظِ جانباً ، وهو بابٌ جليلٌ من علم العربيةِ ، فلمَّا كان معنى ﴿ فَشَرِبُوا منه ﴾ في معنى « فلم يُطيعوه » حَمَل عليه ، ونحوُه قولُ الفرزدق : « لم يَدَعْ من المالِ إلا مُسْحَتاً أو مُجَلَّفُ » يشير إلى قولِهِ :

---

(١) سورة المائدة ، آية (٦٩) .

١٠٢٩ - وَعَضَّ زَمَـانٍ يَـا ابْـنَ مَـرْوَانَ لَـمْ يَـدَعْ مِـنَ الْمَـالِ إلَّا مُـسْحَـتـاً أَوْ مُـجَـلَّفُ[١]

فإنَّ معنى « لم يَدَعْ من المالِ إلا مُسْحَتاً » لم يَبْقَ من المال إلا مُسْحَتٌ ، فلذلك عَطَفَ عليه « مُجَلَّفُ » بالرفعِ مراعاةً للمعنى الذي ذكرْتُهُ لك . وفي البيت وجهان آخران ، أحدُهما . . .

ولا بُدَّ من التعرُّضِ لهذه المسألةِ لعمومِ فائدتِهَا فأقولُ : إذا وَقَع في كلامِهم استثناءٌ موجَبٌ نحو : « قام القومُ إلا زيداً » فالمشهورُ وجوبُ النصبِ على الاستثناءِ . وقال بعضُهم : يجوزُ أن يَتْبَعَ ما بعدَ « إلا » ما قبلَها في الإعراب فتقول : « مررت بالقومِ إلا زيدٍ » بجرّ « زيد » ، واختلفوا في تابِعيَّةِ هذا ، فعبارةُ بعضِهم أنه نعتٌ لما قبلَه ، ويقولُ : إنه يُنْعَتُ بإلَّا وما بعدَها مطلقاً سواءً كان متبوعُها معرفةً أم نكرةً مضمراً أم ظاهراً ، وهذا خارجٌ عن قياس باب النعتِ لِما قَد عَرَفْتَ فيما تقدَّم . ومنهم مَنْ قال : لا يُنْعَتُ بها إلا نكرةٌ أو معرفةٌ بأل الجنسيةِ لقربِها من النكرةِ . ومنهم مَنْ قال : قَوْلُ النَّحْوِيين هنا نعتٌ إنما يَعْنُون به عطفَ البيانِ . ومن مجيءِ الإتباعِ بما بعد « إلَّا » قولُهُ :

١٠٣٠ - وَكُـلُّ أَخٍ مُـفَـارِقُـهُ أَخُـوهُ لَـعَـمْـرُ أَبِـيـكَ إلَّا الْـفَـرْقَـدَانِ[٢]

قولُهُ : ﴿ جاوَزَه هو والذين آمنوا ﴾ « هو » ضميرٌ مرفوعٌ منفصلٌ مؤكِّدٌ للضميرِ المستكنِّ في « جاوَزَ » .

وقوله : ﴿ والذين ﴾ يَحْتَمِلُ وجهين :

أظهرهُما : أنه عطفٌ على الضميرِ المستكنِّ في « جاوَزَ » لوجودِ الشرطِ ، وهو توكيدُ المعطوفِ عليه بالضميرِ المنفصلِ .

والثاني : أن تكونَ الواوُ للحالِ ، قالوا : ويَلْزَمُ من الحالِ أن يكونوا جاوزوا معه ، وهذا القائلُ يجعلُ « الذين » مبتدأ والخبرَ « قالوا : لا طاقة » فصارَ المعنى : « فلمَّا جاوزه والحالُ أنَّ الذين آمنوا قالوا هذه المقالة » والمعنى ليس عليه .

ويجوز إدغامُ هاء « جاوزه » في هاء « هو » ، ولا يُعْتَدُّ بفصلِ صلةِ الهاءِ لأنها ضعيفةٌ ، وإنْ كان بعضُهم[٣] استضعَفَ الإدغامَ ، قال : « إلا أَنْ تُخْتَلَس الهاءُ » يعني فلا يبقى فاصلٌ . وهي قراءةُ أبي عمرو . وأَدْغَمَ أيضاً واوَ « هو » في واو العطف بخلافٍ عنه ، فوجهُ الإدغام ظاهرٌ لالتقاءِ مِثْلين بشروطِهما . ومَنْ أظهر وهو ابنُ مجاهد وأصحابُهُ قال : « لأنَّ الواو إذا أُدْغِمَت سَكَنَتْ ، وإذا سَكَنَت صَدَقَ عليها أنها واوٌ ساكنة قبلَها ضمة ، فصارَتْ نظيرَ : ﴿آمنوا وكانوا﴾[٤] فكما لا يُدْغم ذاك لا يدغم هذا » . وهذه العلةُ فاسدةٌ لوجهين :

أحدُهما : أنها ما صارَتْ مثلَ « آمنوا وكانوا » إلا بعد الإدغام ، فكيف يُقال ذلك ؟ وأيضاً فإنهم أدغموا : ﴿ يأتي يوم ﴾[٥] وهو نظيرُ : ﴿ في يوم ﴾[٦] و ﴿ الذي يوسوس ﴾[٧] بعينِ ما عَلَّلوا به .

---

(١) البيت في ديوانه (٥٥٦) ، المحتسب (١/ ١٨٠) ، الخصائص (١/ ١٩٩) ، شرح المفصل لابن يعيش (١/ ٣١) ، الخزانة (٢/ ٣٤٧) ، الإنصاف (١٨٨) ، اللسان « سحت » .

(٢) تقدم .

(٣) انظر البحر المحيط (٢/ ٢٦٧) .

(٤) سورة يونس ، آية (٦٣) .

(٥) سورة البقرة ، آية (٢٥٤) .

(٦) سورة إبراهيم ، آية (١٨) .

(٧) سورة الناس ، آية (٤) .

وشرطُ هذا الإدغام في هذا الحرفِ عند أبي عمرو ضمُّ الهاءِ كهذه الآيةِ ، ومثله ﴿ هو والملائكةُ ﴾[١] ﴿ هو وجنودُهُ ﴾[٢] ، فلو سَكَنَتِ الهاءُ امتنع الإدغامُ نحو : ﴿ وهو وليُّهم ﴾[٣] ولو جرى فيه الخلاف أيضاً لم يكن بعيداً ، فله أُسوة بقوله : ﴿ خُذ العفو وأمر ﴾[٤] بل أَوْلى لأن سكونَ هذا عارضٌ بخلافِ : « العفوَ وأمر » .

قوله : ﴿ لا طاقة لنا ﴾ « لنا » هو خبرُ « لا » فيتعلَّقُ بمحذوفٍ . ولا يجوز أن يتعلَّقَ بطاقة ، وكذلك ما بعدَه من قولِهِ « اليوم » و « بجالوت » لأنه حينئذٍ يَصير مُطَوَّلاً ، والمُطَوَّلُ ينصبُ منوناً ، وهذا كما تراه مبنياً على الفتح ، بل « اليوم » و « بجالوت » متعلِّقان بالاستقرارِ الذي تعلَّق به « لنا » .

وأجاز أبو البقاء أن يكونَ «بجالوت» هو خبرَ « لا » ، و « لنا » حينئذٍ : إما تبيينٌ أو متعلِّقٌ بمحذوفٍ على أنه صفةٌ لطاقة .

والطاقَةُ : القدرةُ وعينُها واو ، لأنها من الطَّوْق وهو القدرةُ ، وهي مصدرٌ على حذفِ الزوائدِ ، فإنَّها من « أَطَاق » ونظيرُها : أجاب جابةً ، وأغار غارةً ، وأطاع طاعةً .

و « جالوت » اسمٌ أعجميٌّ ممنوعُ الصرفِ ، لا اشتقاقَ له ، وليس هو فَعَلوتا من جال يَجُول كما تقدَّم في طالوت ، ومثلُهما داود .

قوله : ﴿ كم من فئةٍ ﴾ « كم » خبريةٌ فإنَّ معناها التكثيرُ ، ويدل على ذلك قراءة أُبَيّ : « وكائن » وهي للتكثير ومحلُّها الرفعُ بالابتداء و « من فئةٍ » تمييزُها ، و « مِنْ » زائدةٌ فيه . وأكثرُ ما يجيء مميِّزها ومميِّز « كائن » مجروراً بمِنْ ، ولهذا جاء التنزيلُ على ذلك ، وقد تُحْذَفُ « مِنْ » فَيُجَرُّ مميِّزها بالإضافة لا بمِنْ مقدرةً على الصحيح ، وقد يُنْصَبُ حَمْلاً على مميِّز « كم » . الاستفهامية ، كما أنه قد يُجَرُّ مميِّز الاستفهاميةِ حَمْلاً عليها وذلك بشروط مذكورةٍ في النحو . ومِنْ مجيءِ مميِّز « كائن » منصوباً قولُ الشاعر :

١٠٣١ - اطْرُدِ الْيَأْسَ بِالرَّجَاءِ فَكَائِنْ ... آلِماً حُمَّ يُسْرُهُ بَعْدَ عُسْرِ[٥]

وأجازوا أن يكون « من فئةٍ » في محلِّ رفعٍ صفةً لـ « كم » فيتعلَّقَ بمحذوفٍ ، و « غَلَبَت » هذه الجملةُ هي خبرُ « كم » والتقديرُ : كثيرٌ من الفئاتِ القليلةِ غالبةٌ الفئاتِ الكثيرةَ .

وفي «فئة» قولان أحدُهما : أنها من فاء يَفِيء أي : رَجَعَ فَحُذِفَتْ عينُها ووزنُها فِلَة . والثاني : أنها من فَأْوَتُّ رأسَه أي : كسرتُه ، فحُذِفَت لامُها ووزنُها فِعَة كمئة ، إلَّا أنَّ لامَ مئة ياءٌ ولامَ هذه واوٌ ، ومعناها على كلٍّ من الاشتقاقين صحيحٌ ، فإنَّ الجماعَةَ من الناس يَرْجِعُ بعضُهم إلى بعضٍ ، وهم أيضاً قطعةٌ من الناسِ كقِطَعِ الرأسِ المكسَّرة .

قوله : ﴿ بإذن اللَّهِ ﴾ فيه وجهان :

أظهرُهما : أنه حالٌ فيتعلَّقُ بمحذوفٍ ، والتقدير : ملتبسين بتيسيرِ الله لهم .

---

(١) سورة آل عمران ، آية (١٨) .
(٢) سورة القصص ، آية (٣٩) .
(٣) سورة الأنعام ، آية (١٢٧) .
(٤) سورة الأعراف ، آية (١٩٩) .
(٥) البيت في الهمع (١/٢٢٥) ، الأشموني (٤/٨٥) ، أوضح المسالك (٣/٢٢٩) ، الدرر (١/٢١٢) .

والثاني : أنّ الباءَ للتعدية ومجرورُها مفعولٌ به في المعنى ، ولهذا قال أبو البقاء : « وإنْ شِئْتَ جَعَلْتَها مفعولاً به » .

وقوله : ﴿ **واللَّهُ مع الصابرين** ﴾ مبتدأٌ وخبرٌ ، وتَحْتَمِل وجهين :

أحدُهما : أن يكونَ محلُّها النصبَ على أنها من مقولهم .

والثاني : أنها لا محلَّ لها من الإعراب ، على أنها استئنافٌ أَخْبَرَ اللَّهُ تعالى بها .

وَلَمَّا بَرَزُوا۟ لِجَالُوتَ وَجُنُودِهِۦ قَالُوا۟ رَبَّنَآ أَفْرِغْ عَلَيْنَا صَبْرًا وَثَبِّتْ أَقْدَامَنَا وَٱنصُرْنَا عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٢٥٠﴾ فَهَزَمُوهُم بِإِذْنِ ٱللَّهِ وَقَتَلَ دَاوُۥدُ جَالُوتَ وَءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ وَٱلْحِكْمَةَ وَعَلَّمَهُۥ مِمَّا يَشَآءُ ۗ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ ٱلْأَرْضُ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢٥١﴾ تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱللَّهِ نَتْلُوهَا عَلَيْكَ بِٱلْحَقِّ ۚ وَإِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿٢٥٢﴾

قوله تعالى : ﴿ **بَرَزوا لجالوتَ** ﴾ : في هذه اللام وجهان :

أحدُهما : أنَّها تتعلَّق ببرزوا .

والثاني : أنها تتعلَّقُ بمحذوفٍ على أنها ومجرورَها حالٌ من فاعلِ « بَرَزوا » قال أبو البقاء : « ويجوزُ أن تكونَ حالاً أي : برزوا قاصدين لجالوتَ » . ومعنى برزوا صاروا إلى بَراز من الأرض ، وهو ما انكشَفَ منها واستوى ، ومنه المُبَارَزَةُ في الحَرْبِ لظهورِ كلِّ قِرْن لصاحبِهِ . وفي ندائِهِم بقولِهم : « ربَّنا » اعترافٌ منهم بالعبودية وطلبٌ لإصلاحهم لأنَّ لفظة « الرب » تُشْعر بذلك دونَ غيرها ، وأتوا بلفظِ « على » في قولهم : « أَفْرِغ علينا » طلباً لأنْ يكونَ الصبرُ مستعلياً عليهم وشاملاً لهم كالظرفِ .

قوله تعالى : « وَالهَزْمُ » : أصلُه الكَسْر ، ومنه « سِقاء مُتَهَزِّم » و « قَصَبٌ متهزِّمٌ » أي متكسِّر . قوله : « بإذنِ الله » فيه الوجهانِ المتقدِّمان أعني كونَه حالاً أو مفعولاً به . و « مِمَّا يشاء » فاعلُ « يشاء » ضميرُ الله تعالى . وقيل : ضميرُ داود والأولُ أظهرُ .

قوله : ﴿ **ولولا دَفْع** ﴾ قرأ نافع هنا ، وفي الحج[1] : « دِفاع » والباقون : « دَفع » . فأمّا « دَفع » فمصدر دَفَعَ يَدْفع ثلاثياً . وأمّا « دفاع » فيحتملِ وجهين ، أحدُهما : أن يكونَ مصدرَ دَفَعَ الثلاثي أيضاً نحو : كَتَب كِتاباً ، وأن يكونَ مصدرَ « دافع » نحو : قاتل قِتالاً ، قال أبو ذؤيب :

١٠٣٢ ـ وَلَقَدْ حَرَصْتُ بِأَنْ أُدَافِعَ عَنْهُمُ فَإِذَا الْمَنِيَّةُ أَقْبَلَتْ لَا تُدْفَعُ[2]

و « فاعَل » هنا بمعنى فَعَل المجرد فتتَّحد القراءتان في المعنى .

---

(١) الآية رقم (٤٠) .

(٢) انظر ديوان الهذليين (١/٢) .

ومَنْ قرأ « دفاع » وقرأ في الحج ﴿يدافع عن الذين آمنوا﴾[١] وهو نافع ، أو قرأ « دَفْع » وقرأ « يَدْفَع » ـ وهما أبو عمرو وابن كثير ـ فقد وافق أصلَه ، فجاء بالمصدرِ على وَفْقِ الفعل . وأمَّا من قرأ هنا « دَفْع » وفي الحج « يُدافِع » وهم الباقون فقد جَمَعَ بين اللغتين ، فاستعمل الفعلَ من الرباعي والمصدرَ من الثلاثي . والمصدرُ هنا مضافٌ لفاعِله وهو الله تعالى ، و « الناسَ » مفعول أول ، و « بعضهم » بدلٌ من « الناسِ » بدلُ بعضٍ مِنْ كُلٍّ .

و « ببعضٍ » متعلِّقٌ بالمصدرِ ، والباءُ للتعديةِ ، فمجرورُها المفعولُ الثاني في المعنى ، والباءُ إنما تكون للتعديةِ في اللازمِ نحو : « ذَهَبَ به » فأمّا المتعدِّي لواحدٍ فإنما يتعدَّى بالهمزة تقول : « طَعِمَ زيدٌ اللحم وأَطْعَمْتُه اللحم » ولا تقول : « طَعِمْته باللحم » فتعدِّيه إلى الثاني بالباءِ إلاَّ فيما شَذَّ قياساً وهو « دَفَع » و « صَكَّ » ، نحو : صَكَكْتُ الحجرَ بالحجرِ أي : جَعَلْتُ أحدَهما يَصُكُّ الآخر ، ولذلك قالوا : صَكَكْتُ الحجرَيْنِ أحدَهما بالآخر .

قوله : ﴿ ولكنَّ الله ﴾ وجهُ الاستدراكِ أنه لَمَّا قسَّم الناسَ إلى مدفوعٍ ومدفوعٍ به ، وأنه بهذا الدفعِ امتنع فسادُ الأرض فقد يَهْجِسُ في نفسِ مَنْ غُلِب عمّا يريدُ من الفسادُ أنَّ الله غيرُ متفضِّلٍ عليه حيث لم يُبْلِغه مقاصده وطلبه ، فاستدرك عليه أنَّه وإن لم يَبْلُغْ مقاصده أنَّ الله متفضلٌ عليه ومُحْسِنٌ إليه لأنه مندرجٌ تحت العالمين ، وما مِنْ أحدٍ ألا ولله عليه فضلٌ وله فضلُ الاختراعِ والإيجادِ .

و « على » يتعلَّق بـ « فَضْل » ، لأنَّ فعلَه يتعدَّى بها ، وربما حُذِفَتْ مع الفعلِ . قال ـ فَجَمع بين الحذف والإثبات ـ :

١٠٣٣ ـ وجَدْنا نَهْشَلاً فَضَلَتْ فُقَيْماً كفَضْلِ ابْنِ المَخَاضِ عَلى الفَصيلِ[٢]

أمّا إذا ضُعِّف فإنه لا تُحْذَفُ « على » أصلاً كقولِه : ﴿فَضَّلْنا بعضَهم على بعضٍ﴾[٣] ، ويجوزُ أن تتعلَّقَ « على » بمحذوفٍ لوقوعِها صفةً لفَضْل .

قوله تعالى : ﴿ تلك آياتُ اللَّهِ ﴾ : مبتدأٌ وخبرٌ ، و « نَتْلوها » فيه قولان :

أحدُهما : أن تكونَ حالاً ، والعاملُ فيها معنى الإشارة .

والثاني : أن تكونَ مستأنفةً فلا محلَّ لها . ويجوزُ غيرُ ذلك ، وأَخْذُه مِمّا مضى سَهْلٌ وأُشير إليها إشارةُ البعيدِ لِما تقدَّم في قولِه : ﴿ ذلك الكتابُ ﴾[٤] . قوله : ﴿ بالحقِّ ﴾ يجوزُ فيه أن يكونَ حالاً من مفعولِ « نَتْلوها » أي : ملتبسةً بالحق ، أو مِنْ فاعِله ؛ أي : نَتْلوها ومعنا الحقُّ ، أو من مجرورِ « عليك » أي : ملتبساً بالحق .

﴿ تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۘ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ ۖ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَٰتٍ ۚ وَءَاتَيْنَا عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَأَيَّدْنَٰهُ بِرُوحِ ٱلْقُدُسِ ۗ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلَ ٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ وَلَٰكِنِ ٱخْتَلَفُوا۟ فَمِنْهُم مَّنْ ءَامَنَ وَمِنْهُم مَّن كَفَرَ ۚ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلُوا۟ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ ﴿٢٥٣﴾

(١) سورة الحج ، آية (٣٨) .
(٢) تقدم .
(٣) سورة البقرة ، آية (٢٥٣) .
(٤) سورة البقرة ، آية (٢) .

قوله تعالى : ﴿ فَضَّلْنا بعضَهم ﴾ : يجوزُ أن يكونَ حالاً من المشارِ إليه ، والعاملُ معنى الإشارةِ كما تقدَّم ، ويجوزُ أن يكونَ مستأنفاً ، ويجوزُ أن يكونَ خبرَ « تلك » على أن يكونَ « الرسلُ » نعتاً لـ « تلك » أو عطفَ بيانٍ أو بدلاً .

قوله : ﴿ منهم مَنْ كَلَّم الله ﴾ هذه الجملةُ تحتملُ وجهين :

أحدهما : أن تكونَ لا محلَّ لها من الإعراب لاستئنافِها .

والثاني : أنها بدلٌ من جملةِ قوله « فَضَّلْنا » . والجمهورُ على رفعِ الجلالة على أنه فاعلٌ ، والمفعولُ محذوفٌ وهو عائدُ الموصولِ أي : مَنْ كَلَّمه الله . وقُرِىء بالنصبِ[1] على أنَّ الفاعلَ ضميرٌ مستترٌ وهو عائدُ الموصولِ أيضاً ، والجلالةُ نَصْبٌ على التعظيمِ .

وقرأ أبو المتوكل[2] وابن السَّمَيْفَع : « كالَمَ اللَّهَ » على وزن فاعَلَ ونصبِ الجلالة ، و « كليم » على هذا معنى مكالِم نحو : جَليس بمعنى مُجالِس ، وخليط بمعنى مخالط . وفي هذا الكلامِ التفاتٌ لأنه خروجٌ من ضميرِ المتكلمِ المعظِّم نفسَه في قوله : « فَضَّلْنا » إلى الاسمِ الظاهرِ الذي هو في حكمِ الغائبِ .

قوله : ﴿ درجاتٍ ﴾ في نصبِه ستةُ أوجهٍ :

أحدها : أنه مصدرٌ واقعٌ موقع الحالِ .

الثاني : أنه حالٌ على حذفِ مضافٍ ، أي : ذوي درجاتٍ .

الثالث : أنه مفعول ثان لـ « رفع » على أنه ضُمِّنَ معنى بلَّغ بعضهم درجات .

الرابع : أنه بدلُ اشتمالٍ ، أي : رَفَع درجاتٍ بعضَهم ، والمعنى : على درجاتِ بعض .

الخامس : أنه مصدرٌ على معنى الفعل لا لفظِه ، لأن الدرجةَ بمعنى الرِّفْعة ، فكأنه قيل : ورَفَع بعضَهم رَفعاتٍ .

السادس : أنه على إسقاطِ الخافضِ ، وذلك الخافضُ يَحْتمل أن يكونَ « على » أو « في » أو « إلى » تقديرُه : على درجاتٍ أو في درجاتٍ أو إلى درجاتٍ ، فلمَّا حُذِفَ حرفُ الجر انتصَبَ ما بعده .

قوله : ﴿ ولو شاءَ الله ﴾ مفعولُه محذوفٌ ، فقيل : تقديرُه : أَنْ لا تختلفوا وقيل : أَنْ لا تفشلوا ، وقيل : أَنْ لا تُؤْمروا بالقتال ، وقيل : أَنْ يضطرَّهم إلى الإيمانِ ، وكلُّها متقاربة .

و ﴿ مِنْ بعدِهم ﴾ متعلِّقٌ بمحذوفٍ لأنه صلةٌ ، والضميرُ يعودُ على الرسل . و « مِنْ بعدما جاءتهم » فيه قولان :

أحدُهما : أنه بدلٌ من قولِه : « مِنْ بعدِهم » بإعادةِ العاملِ .

والثاني : أنه متعلقٌ بـ «اقتتل » ، إذ في البينات ـ وهي الدلالاتُ الواضحةُ ـ ما يُغْني عن التقاتلِ والاختلافِ . والضميرُ في « جاءتهم » يعودُ على الذين مِنْ بعدِهم ، وهم أممُ الأنبياء .

---

(١) انظر البحر المحيط (٢/٢٧٣) .

(٢) غير مخرج في الأصل ٣٣٨

قوله : ﴿ ولكنِ اختلفوا ﴾ وجهُ هذا الاستدراكِ واضحٌ ، فإنَّ « لكن » واقعةٌ بين ضدين ، إذ المعنى : ولو شاءَ اللَّهُ الاتفاقَ لاتفقوا ولكنْ شاءَ الاختلافَ فاختلفوا . وقال أبو البقاء : « لكنْ » استدراكٌ لما دَلَّ الكلامُ عليه ، لأنَّ اقتتالهم كان لاختلافهم ، ثم بيَّن الاختلاف بقوله : « فمنهم مَنْ آمن ، ومنهم مَنْ كفر » فلا محلَّ حينئذٍ لقوله : « فمنهم مَنْ آمن » .

وقوله : ﴿ ولو شاء اللَّهُ ما اقتتلوا ﴾ فيه قولان :

أحدُهما : أنها الجملةُ الأولى كُرِّرت تأكيداً قاله الزمخشري .

والثاني : أنها ليست لتأكيدِ الأولى ، بل أفادَتْ فائدةً جديدةً ، والمغايَرةُ حَصَلَتْ بتغايرِ متعلَّقهما ، فإنَّ متعلَّقَ الأولى مغايرٌ لمتعلَّق المشيئةِ الثانيةِ ، والتقديرُ في الأولى : « ولو شاءَ الله أن يَحُولَ بينهم وبين القتال بأن يَسْلُبَهم القِوى والعقول ، وفي الثاني : ولو شاءَ لم يأمرِ المؤمنين بالقتال ، ولكن شاءَ أَمرهم بذلك . وقوله : ﴿ ولكنَّ الله يفعلُ ما يريد ﴾ هذا استدراكٌ أيضاً على المعنى ، لأنَّ المعنى : ولو شاءَ الله لمنعَهم من ذلك ، ولكنَّ اللَّهَ يفعل ما يريدُ مِنْ عدمِ منعِهم من ذلك أو يفعلُ ما يريدُ من اختلافِهم .

يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَنفِقُواْ مِمَّا رَزَقْنَٰكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَٰعَةٌ ۗ وَٱلْكَٰفِرُونَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴿٢٥٤﴾ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ ۚ لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ ۚ لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۗ مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ ۚ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ ۖ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَىْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ ۚ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ ۖ وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفْظُهُمَا ۚ وَهُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْعَظِيمُ ﴿٢٥٥﴾

قوله تعالى : ﴿ أنفِقوا ﴾ : مفعولُه محذوفٌ ، تقديرُه : شيئاً ممَّا رزقناكم فعلى هذا ﴿ ممَّا رزقناكم ﴾ متعلقٌ بمحذوفٍ في الأصل لوقوعِه صفةً لذلك المفعولِ ، وإنْ لم تقدِّرْ مفعولاً محذوفاً فتكونُ متعلقةً بنفسِ الفعلِ . و « ما » يجوزُ أَنْ تكونَ بمعنى الذي ، والعائدُ محذوفٌ أي : رزقناكُموه ، وأن تكونَ مصدريةً فلا حاجةَ إلى عائدٍ ، ولكن الرزقَ المرادَ به المصدرُ لا يُنفقُ ، فالمراد به اسمُ المفعول ، وأن تكونَ نكرةً موصوفةً وقد تقدَّم تحقيقُ هذا عند قوله : ﴿ وممَّا رزقناهم ينفقون ﴾[1] .

قوله : ﴿ من قبلِ ﴾ متعلقٌ أيضاً بأنفِقوا ، وجاز تعلُّقُ حرفين بلفظٍ واحدٍ بفعلٍ واحدٍ لاختلافِهما معنى ؛ فإنَّ الأولى للتبعيضِ والثانيةَ لابتداءِ الغايةِ ، و « أَنْ يأتي » في محلِّ جرٍ بإضافة « قبل » إليه أي : من قبلِ إتيانه .

وقوله : ﴿ لا بَيْعٌ فيه ولا خُلَّة ﴾ إلى آخره : الجملةُ المنفيَّةُ صفةٌ لـ « يوم » فمحلُّها الرفعُ . وقرأ « بَيْعٌ » وما بعدَه مرفوعاً منوناً نافع والكوفيون وابن عامر ، وبالفتح أبو عمرو وابن كثير ، وتوجيهُ ذلك ، مذكورٌ في قوله : ﴿ فلا رفثَ ولا فسوق ﴾[2] فليُنْظر ثَمَّةَ .

---

(١) سورة البقرة ، آية (٣) .

(٢) سورة البقرة ، آية (١٩٧) .

والخُلَّة : الصداقة كأنها تتخلَّل الأعضاء ، أي : تدخل خلالها ، أي : وَسْطَها .

والخُلَّة : الصديقُ نفسه ، قال :

١٠٣٤ - وَكَانَ لَهَا فِي سَالِفِ الدَّهْرِ خُلَّةً يُسَارِقُ بِالطَّرْفِ الْخِبَاءَ الْمُسَتَّرا[1]

وكأنه من إطلاقِ المصدرِ على العينِ مبالغةً ، أو على حذفِ مضافٍ ، أي : كان لها ذو خُلَّة . والخليلُ : الصديقُ لمداخَلَتِه إياك ، ويَصْلُح أَنْ يكونَ بمعنى فاعل أو مفعول ، وجَمْعُه « خُلَّان » ، وفُعْلان جمعُ فَعيل نُقِل في الصفات ، وإنما يَكْثُر في الجوامدِ نحو : « رُغفانٍ » . وقوله : « هم الظالمون » يجوز أن يكونَ « هم » فصلاً أو مبتدأً وما بعده خبرٌ ، والجملةُ خبرُ الأولِ .

قوله تعالى : ﴿ **اللَّهُ لا إله إلاَّ هو الحيُّ** ﴾ : مبتدأٌ وخبرٌ . و « الحيّ » فيه سبعةُ أوجه :

أحدُها : أن يكونَ خبراً ثانياً للجلالة .

الثاني : أن يكونَ خبراً لمبتدأ محذوف أي : هو الحيُّ .

الثالث : أن يكونَ بدلاً من قوله : « لا إله إلا الله هو » فيكونَ في المعنى خبراً للجلالةِ ، وهذا في المعنى كالأولِ ، إلا أنه هنا لم يُخْبَرْ عن الجلالةِ إلاَّ بخبرٍ واحدٍ بخلافِ الأول .

الرابع : أن يكونَ بدلاً من « هو » وحدَه ، وهذا يبقى من بابِ إقامةِ الظاهرُ مُقامَ المضمرِ ، لأنَّ جملةَ النفي خبرٌ عن الجلالةِ ، وإذا جعلتَه بدلاً حَلَّ محَلَّ الأولِ فيصيرُ التقدير : الله لا إله إلا اللَّهُ .

الخامس : أن يكون مبتدأً وخبرُه « لا تأخُذُه سِنَةٌ » .

السادس : أنه بدلٌ من « الله » .

السابع : أنه صفة لله ، وهو أجودُها ، لأنه قرىء بنصبِهما « الحيَّ القيومَ » على القطع ، والقطعُ إنما هو في باب النعتِ ، لا يقال في هذا الوجهِ الفصلُ بين الصفة والموصوفِ بالخبرِ ، لأنَّ ذلك جائزٌ حسن . تقول : زيدٌ قائمٌ العاقلُ .

و « الحيُّ » فيه قولان :

أحدهما : أن أصله حَيْيٌ بياءين من حَيِي يَحْيَا فهو حيٌّ ، وهذا واضح ، وإليه ذهب أبو البقاء .

والثاني : أن أصلَه حَيْوٌ فلامه واو ، فَقُلِبت الواوُ ياءً لانكسارِ ما قبلَها متطرفةً ، وهذا لا حاجةَ إليه وكأنّ الذي أَحْوَجَ هذا القائلَ إلى ادِّعاء ذلك أنَّ كونَ العينِ واللامِ من وادٍ واحد هو قليلٌ في كلامِهم بالنسبةِ إلى عَدَمِ ذلك فيه ، ولذلك كتبوا « الحياة » بواوٍ في رسم المصحف العزيز تنبيهاً على هذا الأصلِ ، ويؤيده « الحيوان » لظهورِ الواو فيه . ولناصِرِ القولِ الأول أن يقول : قلبت الياءُ الثانيةُ واواً تخفيفاً ، لأنه لمّا زيد في آخره ألفٌ ونونٌ استُثْقل المِثْلان .

وفي وزنه أيضاً قولان :

---

(١) البيت لامرىء القيس انظر ديوانه (٦٠) ، البحر المحيط (٢/ ٢٧١) .

أحدهما : أنه فَعْل .

والثاني : أنه فَيْعِل فَخُفِّف ، كما قالوا مَيْت وهَيْن ، والأصل : هَيّن ومَيّت .

والقَيُّوم : فَيْعُول من قام بالأمر يَقُوم به إذا دَبَّره ، قال أمية :

١٠٣٥ ـ لَمْ تُخْلَقِ السَّماءُ والنُّجُومُ والشَّمْسُ مَعَها قَمَرٌ يَعُومُ[1]
قَدَّرَهُ مُهَيْمِنٌ قَيُّومُ والْحَشْرُ والجَنَّةُ والنَّعِيمُ
إلاَّ لأَمْرٍ شَأْنُهُ عَظِيمُ

وأصلُه قَيْوُوم ، فاجتمعت الياءُ والواوُ وسَبَقَت إحداهما بالسكون فَقُلِبت الواوُ ياءً وأُدغمت فيها الياءُ فصارَ قَيُّوماً .

وقرأ ابن مسعود والأعمش : « القَيَّام » ، وقرأ علقمة[2] : « القَيِّم » وهذا كما يقولون : دَيُّور وديار ودَيِّر . ولا يجوز أن يكونَ وزنُه فَعُّولاً كـ « سَفُّود »[3] إذ لو كان كذلك لكان لفظُه قَوُّوما ، لأن العينَ المضاعَفَة أبداً من جنس الأصلية كسُبُّوح وقُدُّوس وضَرَّاب وقَتَّال ، فالزائدُ من جنسِ العَيْنِ ، فلمَّا جاء بالياء دون الواوِ علمنا أن أصله فَيْعُول لا فَعُّول ؛ وعدَّ بعضُهم فَيْعُولا من صيغ المبالغة كضَرُوب وضَرَّاب .

قوله : ﴿ لا تأخُذُه سِنَةٌ ﴾ في هذه الجملةِ خمسةُ أوجه :

أحدُها : أنها في محلِّ رفعٍ خبراً للحيّ كما تقدَّم في أحدِ أوجهِ رفعِ الحيّ .

الثاني : أنها خبرٌ عن الله تعالى عند مَنْ يُجيز تعدُّد الخبرِ .

الثالث : أنها في محلِّ نصبٍ على الحالِ من الضميرِ المستكنِّ في « القَيُّوم » كأنه قيل : يقوم بأمرِ الخلق غيرَ غافلٍ ، قاله أبو البقاء .

الرابع : أنها استئنافُ إخبارٍ ، أخبر تعالى عن ذاتِه القديمة بذلك .

الخامس : أنها تأكيدٌ للقَيُّوم لأن مَنْ جاز عليه ذلك استحالَ أن يكونَ قَيُّوماً ، قاله الزمخشري ، فعلى قولِه إنها تأكيدٌ يجوز أن يكونَ محلُّها النصبَ على الحالِ المؤكدة ، ويجوز أن تكونَ استئنافاً وفيها معنى التأكيدِ فتصيرُ الأوْجُه أربعةً .

والسِّنَةُ : النُّعاس ، وهو ما يتقدَّم النومَ من الفتور ، قال عديّ بن الرقاع :

١٠٣٦ ـ وَسْنَانُ أَقْصَدَه النُّعَاسُ فَرَنَّقَتْ في عينِهِ سِنَةٌ وليس بنائمِ[4]

وهي مصدرُ وَسَن يَسِنُ مثلَ : وَعَد يَعِد ، وقد تقدَّم علةُ الحذفِ عند قوله : ﴿ سَعَةً من المال ﴾[5] . وقال ابن

---

(١) انظر ديوانه (٥٧) ، الطبري (٣٨٨/٥) ، القرطبي (٢٧١/٣) .

(٢) علقمة بن قيس بن عبدالله بن مالك النخعي الهمداني أبو شبل تابعي كان فقيه العراق يشبه ابن مسعود في هديه وسمته وفضله توفي سنة ٦٢ هـ . تهذيب التهذيب (٢٧٦/٧) ، تذكرة الحفاظ (٤٥/١) ، حلية الأولياء (٩٨/٢) ، تاريخ بغداد (٢٩٦/١٢) .

(٣) وهي الحديدة التي يشوى عليها .

(٤) البيت في الحماسة الشجرية (٦٨٢/٢) ، اللسان « تعس » .

(٥) سورة البقرة ، آية (٢٤٧) .

زيد : « الوَسْنان : الذي يقوم من النوم وهو لا يعقل ، حتى إنه ربما جرَّد السيف على أهله » وهذا القولُ ليس بشيءٍ لأنه لا يُفْهَمُ من لغةِ العرب ذلك . وقال المفضَّل : « السِّنَةُ : ثِقَلٌ في الرأسِ ، والنعاسُ في العينين ، والنومُ في القلب » .

وكررت « لا » في قوله : « ولا نومٌ » تأكيداً ، وفائدتها انتفاءُ كلِّ واحدٍ منهما ، ولو لم تُذْكَرْ لاحتُمِلَ نفيُهما بقيدِ الاجتماعِ ، ولا يَلْزَمُ منه نفيُ كلِ واحدٍ منهما على حِدَته ، ولذلك تقول : « ما قامَ زيدٌ وعمروٌ بل أحدُهما » ، ولو قلت : « ما قامَ زيدٌ ولا عمرو بل أحدُهما » لم يَصِحَّ ، والمعنى : لا يَغْفَلُ عن شيءٍ دقيقٍ ولا جليلٍ ، فعبَّر بذلك عن الغفلةِ ، لأنها سببها ، فَأَطْلَقَ اسمَ السببِ على مُسَبَّبه .

قوله : ﴿ **له ما في السموات** ﴾ هي كالتي قبلها إلاَّ في كونِها تأكيداً و « ما » للشمولِ ، واللامُ في « له » للمِلْك ، وكرَّر « ما » تأكيداً ، وذَكَر هنا المظروفَ دون الظرفِ لأنَّ المقصودَ نفيُ الإلهية عن غيرِ الله تعالى ، وأنه لا ينبغي أَنْ يُعْبد إلا هو ، لأنَّ ما عُبِد من دونِه في السماء كالشمس والقمر والنجوم أو في الأرض كالأصنامِ وبعضِ بني آدم ، فكلُّهم مِلْكُه تعالى تحتَ قهرِه ، واستغنى عن ذِكْر أنَّ السمواتِ والأرضَ مِلْكٌ له بذكرِه قبلَ ذلك أنه خالقُ السموات والأرض .

قوله : ﴿ **مَنْ ذا الذي يَشْفع عنده** ﴾ كقوله : ﴿ مَنْ ذا الذي يُقْرض ﴾[1] و « مَنْ » وإن كان لفظُها استفهاماً فمعناه النفيُ ، ولذلك دَخَلَتْ « إلا » في قولِه « إلاَّ بإذنه » .

و ﴿ **عنده** ﴾ فيه وجهان :

أحدُهما : أنه متعلِّقٌ بـ « يَشْفَع » .

والثاني : أنه متعلِّقٌ بمحذوفٍ لكونِه حالاً من الضمير في « يَشْفع » أي يَشْفَعُ مستقراً عنده ، وقوي هذا الوجهُ بأنه إذا لم يَشْفَعْ عنده مَنْ هو عنده وقريبٌ منه فشفاعةُ غيرِه أبعدُ . وضَعَّفَ بعضُهم الحاليَّة بأنَّ المعنى : يَشْفَع إليه .

و ﴿ **إلاَّ بإذنه** ﴾ متعلقٌ بمحذوف ، لأنه حالٌ من فاعلِ « يَشْفَع » فهو استثناءٌ مفرَّغ ، والباءُ للمصاحبةِ ، والمعنى : لا أحدَ يشفعُ عندَه إلاَّ مأذوناً له منه ، ويجوزُ أن يكونَ مفعولاً به أي : بإذنه يَشْفعون كما تقول : « ضَرَب بسيفه » أي هو آلةُ للضربِ ، والباءُ للتعديةِ .

و ﴿ **يَعْلَمُ** ﴾ هذه الجملةُ يجوز أن تكونَ خبراً لأحدِ المبتدأين المتقدمين أو استئنافاً أو حالاً . والضميرُ في ﴿ **أيديهم** ﴾ و ﴿ **خلفهم** ﴾ يعودُ على « ما » في قوله : ﴿ **له ما في السموات وما في الأرض** ﴾ إلا أنه غَلَّبَ مَنْ يعقِلُ على غيرِه . وقيل : يعودُ على العُقَلاء ممَّن تضمَّنه لفظُ « ما » دونَ غيرِهم . وقيل : يعودُ على ما دَلَّ عليه « مَنْ ذا » من الملائكةِ والأنبياء . وقيل : من الملائكة خاصةً .

قوله : ﴿**بشيءٍ**﴾ متعلِّقٌ بـ «يحيطون» . والعلمُ هنا بمعنى المَعْلوم لأنَّ عِلْمَة تعالى الذي هو صفةٌ قائمةٌ بذاتِه المقدَّسة لا يتبعَّضُ ، ومِنْ وقوعِ العلم موقعَ المعلوم قولُهم : « اللهم اغفر لنا عِلْمَك فينا » وحديثُ موسى والخَضِر عليهما السلام « ما نَقَص عِلْمي وعلمُك من عِلمه إلاَّ كما نَقَص هذا العصفورُ من هذا البحر »[2] ولكونِ العلمِ بمعنى المعلومَ صَحَّ دخولُ التبعيضِ ، والاستثناءُ عليه . و « مِنْ علمه » يجوزُ أَنْ يتعلَّقَ بيحيطون ، وأَنْ يتعلَّقَ بمحذوفٍ لأنه

---

(١) سورة البقرة ، آية (٢٤٥) .

(٢) أخرجه البخاري (١/٢٦٣) ، كتاب العلم (١٢٢) .

صفةٌ لشيء ، فيكونَ في محلّ جر . و « بما شاءَ » متعلّقٌ بيُحيطون أيضاً ، ولا يَضُرُّ تعلُّقُ هذين الحرفين المتَّحدين لفظاً ومعنى بعاملٍ واحدٍ ؛ لأنَّ الثاني ومجروره بدلان من الأوَّلَيْن ، بإعادةِ العاملِ بطريقِ الاستئناءِ ، كقولك : « ما مررت بأحدٍ إلا بزيدٍ » ومفعولُ « شاء » محذوفٌ تقديرُه : إلا بما شاء أن يُحيطوا به ، وإنما قَدَّرتُه كذلك لدلالةِ قوله : « ولا يحيطون بشيءٍ من علمه » .

قوله : ﴿ وَسِع كرسيُّه ﴾ الجمهورُ على « وَسِعَ » بفتح الواوِ وكسرِ السينِ وفتحِ العينِ فعلاً ماضياً .

و « كرسيُّه » بالرفع على أنه فاعلُه ، وقُرِىء[1] « وَسْعَ » سَكَّن عينَ الفعلِ تخفيفاً نحو : عَلْمَ في عَلِمَ . وقرىء أيضاً : « وَسْعُ كرسيِّه » بفتح الواو وسكونِ السين ورفعِ العين على الابتداء ، « كرسيِّه » خفضٌ بالإضافة ، « السمواتُ » رفعاً على أنه خبرٌ للمبتدأ .

والكُرْسِيُّ الياءُ فيه لغير النسب واشتقاقُه من الكِرْس وهو الجمع ، ومنه الكُرَّاسة للصحائف الجامعةِ للعلمِ ، ومنه قولُ العجاج :

١٠٣٧ ـ يَا صَاحِ هَلْ تَعْرِفُ رَسْماً مُكْرَساً ؟ قَالَ : نَعَمْ أعرِفُه وأَبْلَسَا[2]

وجمعه كَرَاسيّ كبُخْتيّ وبَخَاتيّ ، وفيه لغتان : المشهورةُ ضمُّ كافِه ، والثانيةُ كسرُها ، وكأنه كسرُ إتباع ، وقد يُعَبَّر به عن المَلِك لجلوسه عليه تسميةً للحالِّ باسم المَحَلِّ ، ومنه :

١٠٣٨ ـ قَدْ عَلِمَ القُدُّوسُ مَوْلَى القُدْسِ أنَّ أَبَا الْعَبَّاسِ أَوْلَى نَفْسِ[3]
فِي مَعْدِنِ المَلِكِ الْقَدِيمِ الكُرْسِي

وعن العلمِ تسميةً للصفةِ باسمِ مكانِ صاحبِها ، ومنه قيل للعلماء : « الكَراسيّ » قال :

١٠٣٩ ـ يَحُفُّ بِهِمْ بِيضُ الْوُجُوهِ وَعُصْبَةٌ كَرَاسِيُّ بِالأَحْدَاثِ حِينَ تَنُوبُ[4]

وَصَفَهم بأنهم عالمونَ بحوادثِ الأمورِ ونوازِلِها ، ويُعَبَّرُ به عن السِّرَّ قال :

١٠٤٠ ـ مَا لِي بِأَمْرِكَ كُرْسِيٌّ أُكَاتِمُهُ وَلَا بِكُرْسِيِّ ـ عَلْمَ اللَّهُ ـ مَخْلُوقِ[5]

وقيل : الكُرْسيُّ لكل شيء أصلُه .

قوله : ﴿ ولا يَؤُودُه ﴾ يقال : آدَه كذا أي : أثْقله ولَحِقه منه مَشَقَّةٌ ، قال :

١٠٤١ ـ أَلَا مَا لِسَلْمَى الْيَوْمَ بَتَّ جَدِيدُهَا وَضَنَّتْ وَمَا كَانُ النَّوَالُ يَؤُودُهَا[6]

أي : يُثْقِلها ، ومنه المَوْءُوْدَة للبنت تُدْفَنُ حيةً ، لأنهم يثقلونها بالتراب . وقُرِىء[7] « يَوْدُه » بحذفِ الهمزة ، كما تُحذف همزة « أناس » ، وقرىء « يَوُوده » بإبدال الهمزة واواً .

---

(١) انظر البحر المحيط (٢/ ٢٧٩) .
(٢) تقدم .
(٣) هما للعجاج انظر ديوانه (٢/ ٢١٧) ، البحر (٢/ ٢٧٩) ، الطبري (٥/ ٤٠٣) ، اللسان « كرس » .
(٤) البيت في الطبري (٥/ ٤٠٢) ، القرطبي (٣/ ٢٧٧) .
(٥) البيت من شواهد البحر (٢/ ٢٨٠) .
(٦) البيت من شواهد البحر (٢/ ٢٧٢) .
(٧) انظر البحر المحيط (٢/ ٢٨٠) .

و « حِفْظ » مصدرٌ مضافٌ لمفعولِهِ ، أي لا يَؤُوْده أَنْ يحفظَهما .

و ﴿ العليّ ﴾ أصلُه : عَلِيْوٌ فأُدْغم نحو : مَيِّت ، لأنه من علا يعلو ، قال :

١٠٤٢ ـ فَلَمَّا عَلَوْنَا واسْتَوَيْنَا عَلَيْهِمُ تَرَكْنَاهُمُ صَرْعَى لِنَسْرٍ وكَاسِرِ(١)

و ﴿ العظيمُ ﴾ تقدَّم معناها ، وقيل : هو هنا بمعنى المُعَظَّم كما قالوا : « عتيق » بمعنى مُعَتَّق قال :

١٠٤٣ ـ فكأنَّ الخَمْرَ العتيقَ من الإسْـ ـفَنْطِ مَمْزُوجَةً بِمَاءٍ زُلالِ(٢)

قيل : وأُنْكِرَ ذلك لانتفاء هذا الوصفِ قبل الخَلْقِ وبعد فنائِهم ، إذ لا مُعَظِّم له حينئذٍ ، وهذا فاسدٌ لأنه مستحقٌّ هذا الوصفَ . وقيل في الجواب عنه : إنه صفة فعلٍ كالخَلْق والرِّزْق ، والأولُ أصحُّ .

قال الزمخشري : « فإنْ قلت : كيف تَرَتَّبَتِ الجملُ في آيةِ الكرسي من غير حرفِ عطفٍ ؟ قلت : ما منها جملةٌ إلا وهي واردةٌ على سبيل البيانِ لما تَرَتَّبَتْ عليه ، والبيانُ مُتَّحِدٌ بالمُبَيَّن ، فلو توسَّط بينهما عاطفٌ لكان كما تقول العربِ : « بَيْنَ العَصَا ولِحَائها »(٣) فالأولى بيانٌ لقيامِهِ بتدبيرِ الخَلْق وكونه مهيمناً عليه غيرَ ساهٍ عنه ، والثانيةُ لكونِهِ مالكاً لما يدبِّره ، والثالثة لكبرياء شأنه ، والرابعة لإحاطته بأحوال الخلق وعِلْمِه بالمرتضى منهم ، المستوجِبِ للشفاعةِ وغيرِ المُرْتَضى ، والخامسةُ لسَعَةِ علمه وتعلُّقِهِ بالمعلوماتِ كلِّها أو لجلالِهِ وعِظَم قدرتِهِ » انتهى . يعني غالبَ الجملِ وإلَّا فبعضُ الجملِ فيها معطوفة وهي قولُهُ : « ولا يُحيطُونَ » وقولُهُ : « ولا يَؤُودُه » وقولُه : « وهو العليُّ العظيم » .

لَآ إِكْرَاهَ فِى ٱلدِّينِ ۖ قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشْدُ مِنَ ٱلْغَىِّ ۚ فَمَن يَكْفُرْ بِٱلطَّٰغُوتِ وَيُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱسْتَمْسَكَ بِٱلْعُرْوَةِ ٱلْوُثْقَىٰ لَا ٱنفِصَامَ لَهَا ۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿٢٥٦﴾ ٱللَّهُ وَلِىُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ ۖ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَوْلِيَآؤُهُمُ ٱلطَّٰغُوتُ يُخْرِجُونَهُم مِّنَ ٱلنُّورِ إِلَى ٱلظُّلُمَٰتِ ۗ أُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٢٥٧﴾ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِى حَآجَّ إِبْرَٰهِـۧمَ فِى رَبِّهِۦٓ أَنْ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّىَ ٱلَّذِى يُحْىِۦ وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا۠ أُحْىِۦ وَأُمِيتُ ۖ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَأْتِى بِٱلشَّمْسِ مِنَ ٱلْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ ٱلْمَغْرِبِ فَبُهِتَ ٱلَّذِى كَفَرَ ۗ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٢٥٨﴾

قوله تعالى : ﴿ لا إكراهَ في الدين ﴾ : كقولِهِ : ﴿لا ريبَ فيه﴾(٤) وقد تقدَّم . والجمهور على إدغام دالِ « قد » في تاءِ « تَبيَّن » لأنها من مَخْرَجِها . ومعنى الإكراه نسبتُهم إلى كراهةِ الإسلام . قال الزجاجُ : « لا تَنْسُبوا إلى الكراهةِ مَنْ أسلم مُكْرَهاً » . يقال : « أَكْفَره » نَسَبَه إلى الكفرِ ، قال :

١٠٤٤ ـ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَكْفَرُونِي بِحُبِّهِمْ وَطَائِفَةٌ قَالُوا مُسِيءٌ ومُذْنِبُ(٥)

---

(١) تقدم .

(٢) البيت للأعشى انظر ديوانه (٥) ، الطبري (٥/٤٠٦) .

(٣) مجمع الأمثال للميداني (١/١٦٠) ، واللِّحاء : القشر . ويضرب للمتحابين الشفيقين . ويروى « لا مَدْخَل بين العصا ولحائها » .

(٤) سورة البقرة ، آية (٢) .

(٥) البيت لكميت وهو من شواهد البحر (٢/٢٨١) .

وأل في « الدين » للعهدِ ، وقيل : عِوَضٌ من الإضافة أي « في دين الله » .

والرُّشْدُ : مصدرُ رَشَدَ بفتح العين يَرْشُد بضمها . وقرأ الحسن « الرُّشُد » بضمتين كالعُنُق ، فيجوز أن يكونَ هذا أصلَه ، ويجوزُ أَنْ يكونَ إتباعاً ، وهي مسألةُ خلافٍ أعني ضَمَّ عينِ الفعل . وقرأ أبو عبد الرحمن الرَّشَد بفتح الفاء والعينِ ، وهو مصدرُ رشِد بكسرِ العينِ يَرْشَد بفتحها ، ورُوي عن أبي عبد الرحمن أيضاً : « الرَّشادُ » بالألف .

قوله : ﴿ **من الغَيّ** ﴾ متعلِّقٌ بتبيَّن ، و « مِنْ » للفصلِ والتمييزِ كقولك : مَيَّزتُ هذا من ذاك . وقال أبو البقاء : « في موضعِ نصبٍ على أنه مفعولٌ » وليس بظاهرٍ لأنَّ معنى كونِهِ مفعولاً به غيرُ لائقٍ بهذا المحلِّ . ولا محلَّ لهذه الجملةِ من الإعرابِ ، لأنها استئنافٌ جارٍ مجرى التعليلِ لعدَمِ الإكراه في الدين . والغَيُّ : مصدرُ غَوَى بفتح العين قال : ﴿ فَغَوَى ﴾[1] ، ويقال : « غَوَى الفصيلُ » إذا بَشِمَ وإذا جاع أيضاً ، فهو من الأضدادِ . وأصلُ الغَيّ : « غَوْيٌ » فاجتمعت الياء والواو ، فَأُدْغِمَتْ نحو : مَيْت وبابِهِ .

قوله : ﴿ **بالطاغوتِ** ﴾ متعلِّقٌ بـ « يكْفر » ، والطاغوتُ بناء مبالغةٍ كالجَبَروت والملَكوت . واختُلِفَ فيه ، فقيل : هو مصدرٌ في الأصلِ ولذلك يُوَحَّد ويُذَكَّر ، كسائرِ المصادرِ الواقعةِ على الأَعْيَان ، وهذا مذهبُ الفارسي ، وقيل : هو اسمُ جنسٍ مفردٍ ، فلذلك لَزِمَ الإفرادَ والتذكيرَ ، وهذا مذهبُ سيبويه . وقيل هو جمعٌ ، وهذا مذهبُ المبردِ ، وهو مؤنثٌ بدليلِ قوله تعالى : ﴿ والذين اجتنبوا الطاغوتَ أن يَعْبُدوها ﴾[2] . واشتقاقُه من طغَى يَطْغَى ، أو من طَغَا يَطْغُو ، على حَسَبِ ما تقدَّم أولَ السورة ؟ هل هو من ذواتِ الواوِ أو من ذواتِ الياء ؟ وعلى كِلا التقديرين فأصلُه طَغَيُوت أو طَغَوُوت لقولِهم « طُغْيان » في معناه ، فَقُلِبَت الكلمةُ بأَنْ قُدِّمَتْ اللامُ وأُخِّرت العينُ ، فتحرَّك حرفُ العلةِ وانفَتَحَ ما قبلَه فَقُلِبَ ألفاً ، فوزنه الآن فَلَعُوت ، وقيل : تاؤُه ليستْ زائدةً ، وإنما هي بدلٌ من لامِ الكلمة ، ووزنُه فاعول . قال مكي : « وقد يَجُوز أن يكونَ أصلُ لامِهِ واواً فيكونُ أصلُه طَغَووتاً لأنه يقال : طَغَى يَطْغى ويَطْغو ، وطَغَيْتُ وطَغَوْتُ ، ومثلُه في القلب والاعتلال والوزن : حانوت ، لأنه من حَنا يَحْنو وأصله حَنَوُوت ، ثم قُلِب وأُعِلَّ ، ولا يجوزُ أن يكونَ من : حانَ يَحِين لقولِهم في الجمع حَوانيت » انتهى . كأنَّه لمَّا رأى أَنَّ الواوَ قد تُبْدَل تاءً كما في تُجاه وتُخَمَة وتُراث وتُكَأة ، ادَّعى قَلْبَ الواوِ التي هي لامٌ تاءً ، وهذا ليسَ بشيءٍ .

وقَدَّم ذِكْرَ الكفر بالطاغوتِ على ذِكْرِ الإيمانِ باللَّهِ اهتماماً بوجوبِ الكفرِ بالطاغوتِ ، وناسَبَه اتصالُهُ بلفظِ « الغَيّ » .

والعُرْوَة : موضعُ شَدِّ الأيدي ، وأصلُ المادةِ يَدُلُّ على التعلُّق ، ومنه : عَرَوْتُه : أَلَمَمْتُ به متعلِّقاً ، واعتراه الهَمُّ : تعلَّق به . والوُثْقى : فُعْلى للتفضيل تأنيث الأوثق ، كفُضْلى تأنيثَ الأفضل ، وجَمْعُها على وُثَق نحو : كُبْرى وكُبَر ، فأمَّا « وُثُق » بضمتين فجمع وَثِيق .

قوله : ﴿ **لا انفصامَ لها** ﴾ كقول : ﴿لا ريبَ فيه﴾[3] والجملةُ فيها ثلاثةُ أوجهٍ :

أحدُها : أن تكونَ استئنافاً فلا محلَّ لها حينئذٍ .

---

(١) سورة طه ، آية (١٢١) .
(٢) سورة الزمر ، آية (١٧) .
(٣) سورة البقرة ، آية (٢) .

والثاني : أنها حالٌ من العُرْوة ، والعاملُ فيها « استمسَكَ » .

والثالث : أنها حالٌ من الضميرِ المستترِ في « الوُثْقى » . و « لها » في موضِعِ الخبرِ فتتعلَّقُ بمحذوفٍ أي : كائنٌ لها . والانفصامُ ـ بالفاء ـ القَطْعُ من غير بَيْنُونة ، والقصمُ بالقافِ قَطْعٌ ببينونةٍ ، وقد يُستعمل ما بالفاءِ مكانَ ما بالقافِ .

قولُه تعالى : ﴿ **والذين كَفَروا أولياؤُهم** ﴾ : الذين مبتدأٌ أولُ ، وأولياؤهم مبتدأٌ ثانٍ ، والطاغـوتُ : خبرُه ، والجملةُ خبرُ الأول . وقرأ الحسن « الطواغيت » بالجمعِ ، وإن كان أصلُه مصدراً لأنه لمَّا أطلق على المعبودِ مِنْ دونِ الله اختلفَت أنواعُه ، ويؤيِّد ذلك عَوْدُ الضميرِ مَجْمُوعاً من قولِهِ : « يُخْرِجونهم » .

قوله : ﴿ **يُخْرِجونهم** ﴾ هذه الجملةُ وما قبلَها من قولِهِ : « يُخْرِجُهم » الأحْسنُ فيهـا ألاَّ يكونَ لهـا محلٌّ من الإعراب ، لأنهما خَرَجا مخرجَ التفسيرِ للولاية ، ويجوزُ أن يكونَ « يُخْرِجُهم » خبراً ثانياً لقولِهِ : « الله » وأن يكونَ حالاً من الضميرِ في « وليُّ » ، وكذلك « يُخْرجونهم » والعامِلُ في الحال ما في معنى الطاغوت ، وهذا نظيرُ ما قاله الفارسي في قولِهِ : ﴿ نَزَّاعة ﴾[1] إنها حالٌ العـاملُ فيهـا « لَظَى » وسيـأتي تحقيقُه . و « من » و « إلى » متعلقـان بفعلي الإخراج .

قوله تعالى : ﴿ **أَلَمْ تَرَ إلى الذي** ﴾ : تقدَّم نظيرُه في قوله : ﴿ أَلَمْ تر إلى الذين خرجوا ﴾[2] . وقرأ عليٌّ رضي الله عنه : « تَرْ » بسكون الراء ، وتقدَّم أيضاً توجيهُها . والهاءُ في « ربه » فيها قولان :

أظهرُهما : أنها تعودُ على « إبراهيم » .

والثاني : تعودُ على « الذي » ، ومعنى حاجَّه : أظهرَ المغالَبَة في حُجَّتِهِ .

قوله : ﴿ **أن آتاه اللَّهُ** ﴾ فيه وجهان :

أظهرُهما : أنه مفعولٌ من أجله على حذفِ حرفِ العلةِ ، أي : لأنْ آتاه ، فحينئذٍ في محلِّ « أَنْ » الوجهان المشهوران ، أعني النصبَ أو الجرَّ ، ولا بُدَّ من تقديرِ حرفِ الجرِ قبل « أَنْ » لأنَّ المفعول من أجله هنا نَقَّص شرطاً وهو عدمُ اتحادِ الفاعلِ ، وإنما حُذِفَت اللام ، لأنَّ حرفَ الجرِّ يطَّرد حَذْفُهُ معها ومع أنَّ ، كما تقدَّم غيرَ مرة . وفي كونِهِ مفعولاً من أجلِهِ معنيان :

أحدُهما : أنه من بابِ العكسِ في الكلام بمعنى أنه وَضَعَ المُحَاجَّة موضعَ الشكر ، إذ كان من حَقِّه أن يشكرَ في مقابلة إتيانِ المُلْك ، ولكنه عَمِلَ على عكس القضية ، ومنه : ﴿ وَتَجْعَلُون رزقكم أنكم تُكَذِّبون ﴾[3] ، وتقـول : « عاداني فلانٌ لأني أَحْسنت إليه » وهو باب بليغٌ .

والثاني : أنَّ إيتاءَ المُلْكِ حَمَلَه على ذلك ، لأنه أورثه الكِبْرَ والبَطَرَ ، فتسبَّب عنهما المُحاجَّةُ .

الوجه الثاني : أنَّ « أَنْ » وما في حَيِّزها واقعةٌ موقعَ ظرفِ الزمان ، قال الزمخشري : « ويجوزُ أن يكونَ التقديرُ : حاجَّ وقتَ أَنْ آتاه » . وهذا الذي أجازه الزمخشري محلُّ نظرٍ ، لأنه إنْ عنى أنَّ ذلكَ على حَذْفِ مضاف ففيه بُعْدٌ من

---

(١) سورة المعارج ، آية (١٦) .
(٢) سورة البقرة ، آية (٢٤٣) .
(٣) سورة الواقعة ، آية (٨٢) .

جهةِ أنَّ المُحاجَّةَ لم تقعْ وقتَ إيتاءِ اللَّهِ له المُلْكَ ، إلا أنْ يُتَجَوَّزَ في الوقتِ ، فلا يُحْمَل على الظاهِرِ ، وهو أنَّ المُحاجَّة وَقَعَتْ ابتداءَ إيتاءِ المُلْك ، بل يُحْمَلُ على أنَّ المُحاجَّة وقعتْ وقتَ وجودِ المُلْك ، وإنْ عنى أنَّ « أَنْ » وما في حَيِّزها واقعةٌ موقعَ الظرفِ فقد نَصَّ النحويون على منعِ ذلك وقالوا : لا يَنُوب عن الظرفِ الزماني إلا المصدرُ الصريحُ ، نحو : « أتيتُكَ صياحَ الديك » ولو قلت : « أن يصيح الديك » لم يَجُزْ . كذا قاله الشيخ[1] ، وفيه نظرٌ ، لأنه قال : « لا ينوبُ عن الظرفِ إلا المصدرُ الصريحُ » وهذا معارَضٌ بأنهم نَصُّوا على أنَّ « ما » المصدريةَ تنوبُ عن الزمان ، وليست بمصدرٍ صريحٍ .

والضمير في « آتاه » فيه وجهان :

أحدُهما : ـ وهو الأظهرُ ـ أن يعودَ على « الذي » ، وأجاز المهدوي أن يعودَ على « إبراهيم » أي : مَلَكَ النبوة . قال ابن عطية : « هذا تحاملٌ من التأويل » .

وقال الشيخ : « هذا قولُ المعتزلة ، قالوا : لأنَّ الله تعالى قال : ﴿ لا ينال عهدي الظالمين ﴾[2] والمُلْك عهدٌ ، ولقولِهِ تعالى : ﴿ فقد آتينا آلَ إبراهيم الكتاب والحكمة وآتيناهم مُلْكاً عظيماً ﴾[3] .

قوله : ﴿ إذ قال ﴾ فيه أربعةُ أوجهٍ :

أظهرُها : أنه معمولٌ لحاجَّ .

الثاني : أن يكونَ معمولاً لآتاه ، ذَكَرَهُ أبو البقاء . وفيه نَظَرٌ من حيث إنَّ وقتَ إيتاءِ المُلْكِ ليس وقتَ قولِ إبراهيم : ﴿ ربي الذي يُحيِي ويميت ﴾ ، إلا أن يُتَجَوَّز في الظرفِ كما تقدَّم .

والثالث : أن يكونَ بدلاً من « أنْ آتاه الله المُلْك » إذا جُعِلَ بمعنى الوقت ، أجازه الزمخشري بناءً منه على أنَّ « أَنْ » واقعةٌ موقعَ الظرفِ ، وقد تقدَّم ضعفُهُ ، وأيضاً فإن الظرفَيْنِ مختلفان كما تقدَّم إلا بالتجوزِ المذكورِ . وقال أبو البقاء : « وذكر بعضُهم أنه بدلٌ من « أَنْ آتاه » وليس بشيءٍ ، لأنَّ الظرفَ غيرُ المصدرِ ، فلو كانَ بدلاً لكانَ غلطاً إلا أَنْ تُجْعَل « إذ » بمعنى « أَنْ » المصدرية ، وقد جاء ذلك » انتهى . وهذا بناءً منه على أنَّ « أَنْ » مفعولٌ من أجله وليست واقعةً موقعَ الظرفِ ، أمَّا إذا كانَتْ « أَنْ » واقعةً موقعَ الظرف فلا تكونُ بدلَ غلط ، بل بدلُ كلٍ من كلٍ ، كما هو قولُ الزمخشري وفيه ما تقدَّم ، مع أنه يجوزُ أَنْ تكونَ بدلاً مِنْ « أَنْ آتاه » و « أن آتاه » مصدرٌ مفعولٌ من أجلِهِ بدلَ اشتمالٍ ، لأنَّ وقتَ القولِ لاتساعِهِ مشتملٌ عليه وعلى غيره .

الرابع : أنَّ العاملَ فيه « تَرَ » من قوله : « ألم ترَ » ذكره مكي ، وهذا ليس بشيءٍ ، لأنَّ الرؤيةَ على كِلا التفسيرين المذكورين في نظيرتِها لم تكنْ في وقتِ قوله : « ربيَ الذي يُحيي ويُميت » .

و ﴿ ربيَ الذي يحيي ﴾ مبتدأٌ وخبرٌ في محلِّ نصب بالقول . قولُه : « قال أنا أُحْيِي » مبتدأٌ وخبرٌ منصوبُ المحل بالقول أيضاً . وأخبر عن « أنا » بالجملةِ الفعلية ، وعن « ربي » بالموصولِ بها ، لأنه في الإخبارِ بالموصول

---

(١) انظر البحر المحيط (٢/٢٨٧) .

(٢) سورة البقرة ، آية (١٢٤) .

(٣) سورة النساء ، آية (٥٤) .

يُفيد الاختصاصَ بالمُخْبَرِ عنه بخلافِ الثاني ، فإنه لم يَدَّعِ لنفسِهِ الخسيسةِ الخصوصيةَ بذلك .

و « أنا » ضميرٌ مرفوعٌ منفصلٌ ، والاسمُ منه « أَنْ » والألفُ زائدةٌ لبيانِ الحركةِ في الوقفِ ، ولذلك حُذِفَتْ وصلاً ، ومن العربِ مَنْ يُثبتها مطلقاً ، فقيل : أُجري الوصلُ مُجْرى الوقف . قال :

١٠٤٥ ـ وَكَيْفَ أَنَا وَانْتِحَالِ الْقَوَا فِي بَعْدَ الْمَشِيبِ كَفَى ذَاكَ عَارَا[1]

وقال آخر :

١٠٤٦ ـ أَنَا سَيْفُ الْعَشِيرَةِ فَاعْرِفُونِي حَمِيداً قَدْ تَذَرَّيْتُ السَّنَامَا[2]

والصحيح أنه فيه لغتان ، إحداهما : لغةُ تميمٍ ، وهي إثباتُ ألفه وصلاً ووقفاً وعليها تُحْمَلُ قراءةُ نافع فإنه قرأ بثبوتِ الألفِ وصلاً قبل همزةٍ مضمومة نحو : « أنا أُحيي » أو مفتوحة نحو : ﴿ وأنا أَوَّلُ ﴾[3] ، واخْتُلِفَ عنه في المكسورة نحو : ﴿ إنْ أنا إلا نذيرٌ ﴾[5] ، وقراءةُ ابن عامر : ﴿ لكنَّا هو اللَّهُ ربي ﴾[4] على ما سيأتي ، وهذا أحسنُ من توجيهِ مَنْ يقول : « أُجْرِي الوصلُ مُجرى الوقف » . واللغةُ الثانية : إثباتُها وقفاً وَحَذْفُها وصلاً ، ولا يجوزُ إثباتُها وصلاً إلا ضرورةً كالبيتين المتقدِّمين . وقيل : بل « أنا » كلُّه ضمير .

وفيه لغاتٌ : أنا وأَنْ ـ كلفظِ أَنْ الناصبةِ ـ وآن ، وكأنه قَدَّم الألفَ على النونِ فصار أان . قيل : إنَّ المرادُ به الزمانُ ، [و] قالوا : أَنَهْ وهي هاءُ السكت ، لا بدلٌ من الألف : قال : « هكذا فَرْدِي أَنَهْ » وقال آخر :

١٠٤٧ ـ إنْ كُنْتُ أَدْرِي فَعَلَيَّ بَدَنَهْ مِنْ كَثْرةِ التَّخْلِيطِ فيَّ مَنْ أَنَهْ[6]

وإنما أثبت نافع ألفَه قبل الهمز جمعاً بين اللغتين ، أو لأنَّ النطقَ بالهمزِ عَسِرٌ فاستراح له بالألف لأنها حرفُ مدٍّ .

قوله : ﴿ فإن الله ﴾ هذه الفاءُ جوابُ شرطٍ مقدَّرٍ تقديرُه : قال إبراهيم إنْ زعمت أو مَوَّهت بذلك فإن الله ، ولو كانت الجملةُ محكيةً بالقولِ لَمَا دَخَلَتْ هذه الفاءُ ، بل كان تركيبُ الكلامِ : قال إبراهيم إنَّ الله يأتي . وقال أبو البقاء . « دخلَتِ الفاءُ إيذاناً بتعلُّق هذا الكلامِ بما قَبْلَه ، والمعنى إذا ادَّعَيْت الإحياء والإماتَة ولم تَفْهَمْ فالحجةُ أنَّ الله يأتي ، هذا هو المعنى » . والباءُ في « بالشمسِ » للتعديةِ ، تقولُ : أَتَتِ الشمسُ ، وأتى اللَّهُ بها ، أي : أجاءها . و﴿ من المشرق ﴾ و﴿ مِن المغرب ﴾ متعلقان بالفعلَيْن قبلهما ، وأجاز أبو البقاء فيهما بَعْدَ أَنْ منع ذلك أن يكونا حالَيْن ، وجَعَلَ التقدير : مسخرةً أو منقادةً . وليته استمرَّ على مَنْعِه ذلك .

قوله : ﴿ فَبُهِتَ ﴾ الجمهورُ : « بُهِتَ » مبنياً للمفعول ، والموصولُ مرفوعٌ به ، والفاعلُ في الأصلِ هو إبراهيمُ ، لأنه المناظِرُ له . ويُحْتمل أن يكونَ الفاعلُ في الأصل ضميرَ المصدرِ المفهوم من « قال » أي : فَبَهَته قولُ إبراهيم . وقرأ ابن السَّمَيْفَع : « فَبَهَتَ » بفتحِ الباءِ والهاءِ مبنياً للفاعلِ ، وهذا يَحْتَمِلُ وجهين :

---

(١) البيت للأعشى انظر ديوانه (٥٣) ، شرح المفصل لابن يعيش (٤/ ٤٥) ، رصف المباني (١٤) ، اللسان « نحل » .

(٢) البيت لحميد بن ثور انظر ديوانه (١٣٣) ، المقرب (١/ ٢٤٦) ، المنصف (١/ ١٠) ، شرح المفصل لابن يعيش (٣/ ٩٣) ، اللسان « أنف » .

(٣) سورة الأعراف ، آية (١٤٣) .

(٤) سورة الشعراء ، آية (١١٥) .

(٥) سورة الكهف ، آية (٣٨) .

(٦) البيت في شرح المفصل (٣/ ٩٤) ، ترجع لابن يعيش .

أحدُهما : أن يكونَ الفعلُ متعدِّياً ، وفاعلُه ضميرٌ يعودُ على إبراهيم ، و « الذي » هو المفعولُ ، أي : فَبَهَت إبراهيمُ الكافرَ ، أي غَلَبه في الحُجَّة ، أو يكونُ الفاعلُ الموصولَ ، والمفعولُ محذوفٌ وهو إبراهيمُ ، أي : بَهَتَ الكافرُ إبراهيم أي : لَمّا انقطَع عن الحُجَّة بَهَته .

والثاني : أن يكونَ لازماً والموصولُ فاعلٌ ، والمعنى معنى بُهِت ، فتتَّحدُ القراءتان ، أو بمعنى أَتَى بالبُهْتان . وقرأ أبو حَيْوة : « فَبُهُتَ » بفتح الباء وضمِّ الهاء كظَرُفَ ، والفاعلُ الموصولُ . وحكى الأخفش : « فَبَهِتَ » بكسر الهاء ، وهو قاصرٌ أيضاً . فيَحصُلُ فيه ثلاثُ لغاتٍ : بَهَتَ بفتحهما ، بَهُت بضم العين ، بَهِت بكسرها ، فالمفتوحُ يكون لازماً ومتعدياً ، قال : ﴿ فَتَبْهَتُهُمْ ﴾[1] والبَهْتُ : التحيُّر والدَّهَشُ ، وباهَتَه وبَهَته واجهه بالكذبِ ، ومنه الحديث : « إنَّ اليهودَ قومٌ بُهُتٌ »[2] ، وذلك أن الكذب يُحَيِّر المكذوبَ عليه .

قوله تعالى : ﴿ أو كالذي مَرَّ ﴾ : الجمهورُ على سكونِ واوِ « أو » وهي هنا للتفصيلِ ، وقيل : للتخيير بين التعجب مِنْ شأنهما . وقرأ أبو سفيان بن حسين[3] « أوَ » بفتحِها ، على أنها واوُ العطفِ ، والهمزةُ قبلها للاستفهام .

أَوْ كَالَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا قَالَ أَنَّىٰ يُحْىِۦ هَٰذِهِ ٱللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا ۖ فَأَمَاتَهُ ٱللَّهُ مِاْئَةَ عَامٍ ثُمَّ بَعَثَهُۥ ۖ قَالَ كَمْ لَبِثْتَ ۖ قَالَ لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ۖ قَالَ بَل لَّبِثْتَ مِاْئَةَ عَامٍ فَٱنظُرْ إِلَىٰ طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ ۖ وَٱنظُرْ إِلَىٰ حِمَارِكَ وَلِنَجْعَلَكَ ءَايَةً لِّلنَّاسِ ۖ وَٱنظُرْ إِلَى ٱلْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا ثُمَّ نَكْسُوهَا لَحْمًا ۚ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُۥ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢٥٩﴾

وفي قوله : ﴿ كالذي ﴾ أربعةَ أوجهٍ :

أحدُها : أنه عطفٌ على المعنى وتقديرُه عند الكسائي والفراء : هل رأيتَ كالذي حاجَّ إبراهيم أو كالذي مَرَّ على قرية ، هكذا قال مكي ، أمَّا العطفُ على المعنى فهو وإنْ كان موجوداً في لسانهم كقوله :

١٠٤٨ ـ تَقِيٌّ نَقِيٌّ لَمْ يُكَثِّرْ غَنِيمَةً ... بِنَهْكَةِ ذِي قُرْبَى وَلَا بِحَقَلَّدِ[4]

وقول الآخر :

١٠٤٩ ـ أَجِدَّكَ لَنْ تَرَى بُثُعَيْلِبَاتٍ ... وَلَا بَيْدَانَ نَاجِيَةً ذَمُولَا[5]
وَلَا مُتَدَارِكٍ وَاللَّيْلُ طَفْلٌ ... بِبَعْضِ نَوَاشِغِ الْوَادِي حُمُولَا

فإنَّ معنى الأولِ : ليسَ بمكثرٍ ولذلك عَطَفَ عليه « ولا بِحَقَلَّدٍ » ، ومعنى الثاني : أَجِدَّك لستَ براءٍ ، ولذلك

---

(١) سورة الأنبياء ، آية (٤٠) .

(٢) أخرجه البخاري (٦/٤١٨) ، كتاب أحاديث الأنبياء (٣٣٢٩) ، وأحمد في المسند (٣/١٠٨ ـ ٢٧١ ـ ٢٧٢) .

(٣) بل هو سفيان بن حسين السلمي روى عنه شعبة .

(٤) البيت لزهير انظر ديوانه (٢٣٤) ، المغني (٥٨٢) ، اللسان « حقلد » .

(٥) البيتان للمرار بن سعيد انظرهما في مجالس ثعلب (١/١٥٩) ، الخزانة (١/٢٦٢) ، الطبري (١/٤٤٣) ، معاني الفراء (١/١٧١) .

عَطَف عليه « ولا متدارِكٍ » ، إلا أنهم نَصُّوا على عدمِ اقتياسِه .

الثاني : أنه منصوبٌ على إضمارِ فعلٍ ، وإليه نَحَا الزمخشري ، وأبو البقاء ، قال الزمخشري : « أو كالذي : معناه أو رَأَيْتَ مثلَ الذي » ، فَحُذِفَ لدلالةِ « ألم تَرَ » عليه ، لأنَّ كلتيهما كلمتا تعجُّبٍ ، وهو حسنٌ ، لأنَّ الحذفَ ثابتٌ كثيرٌ بخلافِ العطفِ على المعنى .

الثالث : أنَّ الكافَ زائدةٌ كهي في قوله : ﴿ليسَ كمثلِه شيءٌ﴾[1] وقول الآخر :

١٠٥٠ - فَصُيِّروا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُولْ ..... [2]

والتقدير : ألم تَرَ إلى الذي حاجَّ ، أو إلى الذي مَرَّ على قريةٍ . وفيه ضعفٌ لأنَّ الأصلَ عدمُ الزيادةِ .

والرابع : أنَّ الكافَ اسمٌ بمعنى مِثْل ، لا حرفٌ ، وهو مذهبُ الأخفش وهو الصحيحُ من جهةِ الدليل ، وإنْ كان جمهورُ البصريين على خلافِه ، فالتقديرُ : ألم تَرَ إلى الذي حاجَّ ، أو إلى مِثْلِ الذي مَرَّ وهو معنى حسنٌ . وللقولِ باسميةِ الكافِ دلائلُ مذكورةٌ في كتب القوم ، ذَكَرْنَا أحسَنها في هذا الكتابِ ، منها معادَلَتُها في الفاعليةِ بـ « مثل » في قوله :

١٠٥١ - وَإِنَّكَ لَمْ يَفْخَرْ عَلَيْكَ كَفَاخِرٍ ضَعِيفٍ وَلَمْ يَغْلِبْكَ مِثْلُ مُغَلَّبِ[3]

ومنها دخولُ حروف الجرِ ، والإسناد إليها . وتقدَّم الكلامُ في اشتقاقِ القرية[4] .

قوله : ﴿ وهي خاويةٌ ﴾ هذه الجملةُ فيها خمسةُ أوجهٍ :

أحدُها أنْ تكونَ حالاً من فاعلِ « مَرَّ » والواوُ هنا رابطةٌ بين الجملةِ الحاليةِ وصاحبها ، والإتيانُ بها واجبٌ لخلوِّ الجملةِ من ضميرٍ يعودُ إليه .

والثاني : أنها حالٌ من « قرية » : إمَّا على جَعْل « على عروشها » صفةً لقرية على أحدِ الأوجهِ الآتيةِ في هذا الجارِّ ، أو على رأي مَنْ يجيزُ الإتيانَ بالحالِ من النكرة مطلقاً ، وهو ضعيفٌ عند سيبويهِ .

الثالث : أنها حالٌ من « عروشها » مقدَّمةٌ عليه ، تقديرُه : مَرَّ على قرية على عروشِها وهي خاويةٌ .

الرابع : أن تكونَ حالاً من « ها » المضافِ إليها « عروش » قال أبو البقاء . « والعاملُ معنى الإضافة وهو ضعيفٌ مع جوازه » انتهى . والذي سَهَّل مجيءَ الحال من المضاف إليه كونُه بعضَ المضافِ ، لأنَّ « العروش » بعضُ القريةِ ، فهو قريبٌ من قولِه تعالى : ﴿ ما في صدورهم مِنْ غِلٍّ إخواناً ﴾[5] .

الخامس : أن تكونَ الجملةُ صفةً لقرية ، وهذا ليسَ بمرتضىٰ عندَهم ، لأنَّ الواوَ لا تَدْخُلُ بين الصفةِ والموصوفِ ، وإنْ كانَ الزمخشري قد أجازَ ذلك في قوله تعالى :﴿وما أَهْلَكْنا من قريةٍ إلا ولها كتابٌ معلوم﴾[6] فَجَعَل

---

(١) سورة الشورى ، آية (١١) .
(٢) تقدم .
(٣) البيت لامرىء القيس انظر ديوانه (٤٤) ، الخزانة (٤/٢٦٤) ، الدرر (٢/٢٩) .
(٤) انظر سورة البقرة ، آية (٥٨) .
(٥) سورة الأعراف ، آية (٤٣) .
(٦) سورة الحجر ، آية (٤) .

« ولَهَا كتابٌ » صفةً ، قال : « وتوسَّطت الواوُ إيذاناً بإلصاق الصفة بالموصوف » وهذا مذهبٌ سبقه إليه أبو الفتح ابن جني في بعضِ تصانيفه ، وفيه ما تقدَّم ، وكأنَّ الذي سَهَّل ذلك تشبيهُ الجملة الواقعة صفةً بالواقعَةِ حالاً ، لأنَّ الحالَ صفةٌ في المعنى . ورتَّب أبو البقاء جَعْلَ هذه الجملة صفةً لقرية على جوازِ جَعْلِ « على عروشها » بدلاً من « قرية » على إعادةِ حرفِ الجر ورتَّب جَعْلَ « وهي خاويةٌ » حالاً من العروش أو من القرية أو مِنْ « ها » المضافِ إليها على جَعْلِ « على عروشها » صفةً للقرية ، وهذا نصُّه قد ذكرتُه ليتضِحَ لك ، فإنه قال : « وقيل هو بدلٌ من القرية تقديرُه : مَرَّ على قرية على عروشها أي : مَرَّ على عروش القرية ، وأعادَ حرفَ الجر مع البدلِ ، ويجوز أن يكونَ « على عروشها » على هذا القول صفةً للقريةِ لا بدلاً ، تقديرُه : على قريةٍ ساقطةٍ على عروشها ، فعلى هذا يجوزُ أن تكونَ « وهي خاويةٌ » حالاً من العروشِ وأن تكونَ حالاً من القرية لأنها قد وُصِفَتْ ، وأن تكونَ حالاً من « ها » المضافِ إليه ، وفي هذا البناءِ نظرٌ لا يخفىٰ .

قوله : ﴿ **على عروشها** ﴾ فيه أربعةُ أوجه :

أحدُها : أن يكونَ بدلاً من « قرية » بإعادة العاملِ .

الثاني : أن يكونَ صفةً لـ « قرية » كما تقدَّم تحقيقُه ، فعلى الأولِ يتعلَّقُ بـ « مَرَّ » لأنَّ العاملَ في البدلِ العاملُ في المُبْدَلِ منه ، وعلى الثاني يتعلَّقُ بمحذوفٍ أي : ساقطةٍ على عروشِها .

الثالث : أن يتعلَّقَ بنفسِ خاوية ، إذا فَسَّرنا « خاوية » بمعنى متهدِّمة ساقطة .

الرابع : أن يتعلَّقَ بمحذوفٍ يَدُلُّ عليه المعنى ، وذلك المحذوفُ قالوا : هو لفظُ « ثابتة » ، لأنهم فَسَّروا « خاويةٌ » بمعنى : خاليةٌ مِنْ أهلِها ثابتةٌ على عروشِها ، وبيوتُها قائمةٌ لم تتهدَّمْ ، وهذا حَذْفٌ من غيرِ دليلٍ ولا يتبادَرُ إليه الذهن . وقيل : « على » بمعنى « مع » أي : مع عروشِها ، قالوا : وعلى هذا فالمرادُ بالعروشِ الأبنيةُ .

والخاوي : الخالي . يقال : خَوَتِ الدارُ تَخْوِي خَواءً بالمد ، وخُوِيًّا ، وخَوِيَتْ أيضاً بكسرِ العينِ تَخْوَى خَوَىً بالقصر ، وخَوْياً . والخَوَىٰ : الجوعُ لخلوِّ البطنِ من الزاد . والخَوِيُّ على فَعِيل : البطنُ السهل من الأرض ، وخَوَّى البعيرُ : جافى جَنْبَه عن الأرض . قال :

١٠٥٢ ـ خَـوَّى عَـلَى مُـسْـتَـوِيَـاتٍ خَـمْسِ كِـرْكِـرَةٍ وثَـفِـنَـاتٍ مُـلْسِ[1]

والعروشُ : جمعُ عَرْش ، وهو سقفُ البيت ، وكذلك كل ما هُيِّىء ليُسْتَظَلَّ به . وقيل : هو البنيانُ نفسُه ، قال :

١٠٥٣ ـ إنْ يَـقْـتُـلُوكَ فَـقَـدْ ثَـلَلْتُ عُـرُوشَـهُـمْ بِـعُـتَـيْـبَـةَ بْـنِ الْـحَـارِثِ بِـنْ شِـهَـابِ[2]

قوله : ﴿ **أنَّى يُحيي هذه اللَّهُ** ﴾ في « أنَّى » وجهان :

---

(١) البيت للعجاج انظر ديوانه (٢/٢٠١) ، اللسان « ثفن » .

(٢) نسب هذا البيت لرجل من بني نصر بن قعيمر ونسب لأبي ذؤيب ونسب لداود بن ربيعة . وانظر شرح الحماسة (٢/٨٤٣) ، شرح أشعار الهذليين (٣/١٣٠٦) ، معاهد التنصيص (٣/٢٠١) ، المصون (٥) ، شواهد الشافية (٤١٤) ، البحر (٤/٣٠٨) .

أحدُهما : أَنْ تكونَ بمعنى « متى » قال أبو البقاء : « فعلى هذا تكونُ ظرفاً » .

والثاني : أنها بمعنى كيف . قال أبو البقاء : « فيكونُ موضعُها حالاً من « هذه » وتقدَّم لما فيه من الاستفهام ، والظاهر أنها بمعنى كيف ، وعلى كلا القولين فالعاملُ فيها « يُحْيي » . و « بعد » أيضاً معمولٌ له . والإحياءُ والإماتةُ مَجازٌ إنْ أُريدَ بهما العمرانُ والخرابُ ، أو حقيقةٌ إنْ قَدَّرْنا مضافاً أي : أنَّى يُحْيي أهلَ هذه القريةِ بعد مَوْتِ أهلِها ، ويجوزُ أن تكونَ هذه إشارةً إلى عظامِ أهلِ القريةِ البالية وجثثهم المتمزقةِ ، دَلَّ على ذلك السياقُ .

قوله : ﴿ **مئة عام** ﴾ قال أبو البقاء : « مئة عام ظرفٌ لأماتَه على المعنى ، لأنَّ المعنى ألبثه مئة عام ، ولا يجوزُ أن يكونَ ظرفاً على ظاهر اللفظِ ، لأنَّ الإماتةَ تقعُ في أدنى زمان ، ويجوزُ أن يكونَ ظرفاً لفعلٍ محذوف تقديرُه : « فأماته اللَّهُ فلبثَ مئة عام » ، ويَدُلُّ على ذلك قولُه : ﴿ **كم لَبِثْتَ** ﴾ ، ولا حاجَة إلى هذين التأويلين ، بل المعنى جَعَلَه ميِّتاً مئة عام .

و « مئة » عقدٌ من العدد معروفٌ ، ولامُها محذوفةٌ ، وهي ياءٌ ، ويدُلُّ على ذلك قولُهم : « أَمْأَيْتُ الدراهم » أي : صَيَّرْتُها مئةً ، فوزنُها فِعَة ويُجْمَع على « مِئات » وشذَّ فيها مِئُون قال :

١٠٥٤ - ثَلاثُ مِئِينٍ لِلْمُلُوكِ وَفَى بِهَا رِدَائي وَجَلَّتْ عَنْ وُجُوهِ الأَهَاتِمِ[1]

كأنهم جَرَوها بهذا الجمعِ لِما حُذِفَ منها ، كما قالوا : سِنون في سَنَة .

والعامُ مدةٌ من الزمانِ معلومةٌ ، وعينُهُ واوٌ لقولِهم في التصغير : عُوَيْم ، وفي التكسير : « أَعْوَام » . وقال النقاش : « هو في الأصلِ مصدَرٌ سُمِّيَ به الزمانُ لأنه عَوْمَةٌ من الشمس في الفلك ، والعَوْمُ : هو السَّبْح . وقال تعالى : ﴿ وكلٌّ في فلك يَسْبحونَ ﴾[2] فعلى هذا يكونُ العامُ والعَوْمُ كالقَوْل والقَال » .

قوله : ﴿ **كم** ﴾ منصوبٌ على الظرفِ ، ومميِّزُها محذوفٌ تقديرُهُ : كم يوماً أو وقتاً . والناصبُ له « لَبِثْتَ » ، والجملةُ في محلِّ نصبٍ بالقولِ ، والظاهرُ أنَّ « أو » في قوله : « يوماً أو بعضَ يوم » بمعنى « بل » للإضراب وهو قولٌ ثابتٌ ، وقيل : هي للشك . وقوله : ﴿ **قال بل لَبِثْتَ** ﴾ عَطَفَتْ « **بل** » هذه الجملةَ على جملةٍ محذوفةٍ تقديرهُ : ما لبثتُ يوماً أو بعضَ يوم ، بل لبثتُ مئةَ عام . وقرأ نافع وعاصم وابن كثير بإظهارِ الثاء في جميع القرآن ، والباقُون بالإدغام .

قوله : ﴿ **لم يَتَسَنَّهْ** ﴾ هذه الجملةُ في محلِّ نصبٍ على الحال . وزعم بعضُهم أن المضارعَ المنفيَّ بـ « لم » إذا وَقَع حالاً فالمختارُ دخولُ واوِ الحال وأنشد :

١٠٥٥ - بِأَيْدي رِجَالٍ لَمْ يَشِيمُوا سُيُوفَهُمْ وَلَمْ تَكْثُرُ الْقَتْلَى بِهَا حينَ سُلَّتِ[3]

وزعم آخرون أنَّ الأَوْلَى نفيُ المضارعِ الواقعِ حالاً بما ولمَّا . وكلا الزعمين غيرُ صحيحين ، لأنَّ الاستعمالَيْنِ واردان في القرآنِ ، قال تعالى : ﴿ فَانْقَلَبُوا بنعمةٍ من الله وفضلٍ لم يَمْسَسْهم سوءٌ ﴾[4] ، وقال تعالى : ﴿ أو قال

---

(١) البيت للفرزدق انظر ديوانه (٨٥٣) ، المقتضب (٢/ ١٧٠) ، الأشموني (٤/ ٦٥) ، أمالي ابن الشجري (٢/ ٢٤) ، العيني (٤/ ٤٨٠) ، شرح المفصل لابن يعيش (٦/ ٢١) .

(٢) سورة يسّ ، آية (٤٠) .

(٣) البيت للفرزدق انظر ديوانه (١٣٩) ، شرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٦٧) ، الإنصاف (٦٦٧) ، المغني (٣٩٨) ، اللسان « خرر » .

(٤) سورة آل عمران ، آية (١٧٤) .

أُوحِي إليَّ ولم يُوحَ إليه شيءٌ ﴾[١] فجاء النفيُ بـ لم مع الواوِ ودونها .

قيل : قد تقدَّم شيئان وهما « طعامِك وشرابِك » ولم يُعِدِ الضميرَ إلا مفرداً ، وفي ذلك ثلاثةُ أجوبةٍ :

أحدُها : أنهما لمَّا كانا متلازِمَيْنِ ، بمعنى أنَّ أحدَهما لا يُكْتَفَى به بدونِ الآخر صارا بمنزلةِ شيءٍ واحدٍ حتى كأنه قال : فانظُرْ إلى غذائِك .

الثاني : أنَّ الضميرَ يعودُ إلى الشراب فقط ، لأنه أقربُ مذكورٍ ، وثَمَّ جملةٌ أخرى حُذِفَتْ لدلالةِ هذه عليها . والتقديرُ : وانظرْ إلى طعامِكَ لم يَتَسَنَّهْ وإلى شرابِك لم يَتَسَنَّهْ ، أو يكونُ سكتَ عن تغيُّرِ الطعامِ تنبيهاً بالأدنى على الأعلى ، وذلك أنه إذا لم يتغيَّرِ الشرابُ مع نَزْعَة النفس إليه فَعَدَمُ تغيُّرِ الطعامِ أَوْلى ، قال معناه أبو البقاء .

والثالث : أنه أفردَ في موضِعِ التثنيةِ ، قاله أبو البقاء وأنشد :

١٠٥٦ - فَكَأَنَّ فِي الْعَيْنَيْنِ حَبَّ قَرَنْفُلٍ أَوْ سُنْبُلٍ كُحِلَتْ بِهِ فَانْهَلَّتِ[٢]

وليس بشيءٍ .

وقرأ حمزةُ والكسائي : « لم يَتَسَنَّهْ » بالهاء وقفاً وبحذفها وصلاً ، والباقون بإثباتِها في الحالين . فأمَّا قراءتهما فالهاءُ فيها للسكتِ . وأمَّا قراءةُ الجماعَةِ فالهاء تحتملُ وجهين .

أحدُهما : أن تكونَ أيضاً للسكتِ ، وإنما أُثبتت وصلاً إجراء للوصلِ مُجْرى الوقفِ ، وهو في القرآن كثيرٌ ، سيمرُّ بك منه مواضعُ ، فعلى هذا يكون أصلُ الكلمةِ : إمَّا مشتقاً من لفظ « السَّنة » على قولنا إنَّ لامَها المحذوفةَ واوٌ ، ولذلكَ تُرَدُّ في التصغير والجمع ، قالوا : سُنَيَّة وسَنَوات ، وعلى هذه اللغة قالوا : « سانَيْتُ » أُبْدِلَتِ الواوُ ياءً لوقوعِها رابعةً ، وقالوا : أَسْنَتَ القومُ ، فقلبوا الواوَ تاءً ، والأصل أَسْنَوُوا ، فأَبْدَلوها في تُجاه وتُخَمة كما تقدَّم ، فأصله : يَتَسَنَّى فحُذِفَتْ الألفُ جزماً ، وإمَّا مِنْ لفظ « مَسْنون » وهو المتغيِّرُ ومنه ﴿ حَمَإٍ مسنونٍ ﴾[٣] ، والأصل : يَتَسَنَّنْ بثلاثِ نونات ، فاسْتُثْقِلَ توالي الأمثال ، فَأَبْدَلْنَا الأخيرةَ ياءً ، كما قالوا في تَظَنَّنَ : تظَنَّى ، وفي قَصَّصْت أظفاري : قَصَّيْت ، ثم أَبْدَلْنَا الياء ألفاً لتحرُّكِها وانفتاح ما قبلَها ، ثم حُذِفَتْ جزماً ، قاله أبو عمرو ، وخَطَّأَه الزجاج ، قال : « لأنَّ المسنونَ المصبوبُ على سَنَنِ الطريق » .

وحُكِيَ عن النقاش أنه قال : « هو مأخوذٌ من أَسِنَ الماءُ » أي تغيَّر ، وهذا وإن كان صحيحاً معنى فقد رَدَّ عليه النحويون قولَه لأنه فاسدٌ اشتقاقاً ، إذ لو كان مشتقاً من « أَسِنَ الماء » لكان ينبغي حين يُبْنَى منه تفعَّل أن يقال تأسَّن . ويمكن أنْ يُجابَ عنه أن يمكنُ أن يكونَ قد قُلِبَت الكلمةُ بأَنْ أُخِّرَتْ فاؤها - وهي الهمزة - إلى موضِع لامِها فبقي : يَتَسَنَّأ بالهمزةِ آخِراً ، ثم أُبْدِلَت الهمزةُ ألفاً كقولِهم في قرأ : « قَرَا » ، وفي استهزأ : « استَهْزا » ثم حُذِفَتْ جزماً .

والوجه الثاني : أن تكونَ الهاءُ أصلاً بنفسِها ، ويكونُ مشتقاً من لفظ « سنة » أيضاً ، ولكن في لغةِ من يَجْعَلُ لامَها المحذوفَةَ هاءً ، وهم الحجازيون ، والأصل : سُنَيْهَة ، يَدُلُّ على ذلك التصغيرُ والتكسير ، قالوا : سُنَيْهَة

---

(١) سورة الأنعام ، آية (٩٣) .
(٢) تقدم .
(٣) سورة الحجر ، آية (٢٦) .

وسُنَيْهَات وسانَهْتُ ، قال شاعرهم :

١٠٥٧ - وَلَـيْـسَـتْ بِـسَـنْـهَـاءَ ولا رُجَّـبِـيَّـةٍ وَلَكِنْ عَـرَايَـا فِي السِّنِينِ الْجَـوَائِـحِ (١)

ومعنى « لم يَتَسَنَّهْ » على قولِنا : إنه من لفظِ السَّنَة ، أي : لم يتغيَّر بمَرِّ السنين عليه ، بل بقي على حالِه ، وهذا أَوْلى من قولِ أبي البقاء في أثناءِ كلامه « من قولك أَسْنى يُسْنِي إذا مَضَتْ عليه سِنونَ » لأنه يَصِيرُ المعنى : لم تَمْضِ عليه سنونَ ، وهذا يخالِفُهُ الحِسُّ والواقعُ .

وقرأ أُبَيّ : « لم يَسَّنَّه » بإدغام التاء في السين ،والأصل :« لم يَتَسَنَّه »كما قرىء﴿لا يَسَّمَّعُون إلى الملأ﴾(٢) ، والأصل : يَتَسَمَّعون فَأُدْغِم . وقرأ طلحة بن مصرف : « لمئةِ سنة » .

قوله : ﴿ ولنجعلَكَ ﴾ فيه ثلاثةُ أوجهٍ :

أحدُها : أنه متعلقٌ بفعلٍ محذوفٍ مقدَّرٍ بعده ، تقديرُهُ : ولنجعلكَ فَعَلْنا ذلك .

والثاني : أنه معطوفٌ على محذوفٍ تقديرُهُ : فَعَلْنا ذلك لتعلَمَ قدرتَنا ولنجعلَكَ .

الثالث : أن الواوَ زائدةٌ ، واللامُ متعلقةٌ بالفعلِ قبلَها أي : وانظُرْ إلى حمارِك لنجعلَكَ . وليس في الكلامِ تقديمٌ وتأخيرٌ كما زعم بعضُهم فقال : إنَّ قوله : « ولنجعلَكَ » مؤخر بعد قولِهِ : « وانظُرْ إلى العظامِ » ، وأنَّ الأنظارَ الثلاثةَ منسوقةٌ بعضُها على بعضٍ ، فُصِل بينها بهذا الجاز ، لأنَّ النظرَ الثالثَ من تمامِ الثاني ، فلذلك لم تُجْعَل هذه العلةُ فاصلةً معترضةً . وهذه اللامُ لامُ كي ، والفعلُ بعدها منصوبٌ بإضمار « أَنْ » وهي وما بعدَها من الفعلِ في محلِّ جرٍ على ما سبَقَ بيانُهُ غيرَ مرةٍ . و « آية » مفعولٌ ثانٍ لأنَّ الجَعْلَ هنا بمعنى التصيير . و « للناس » صفةٌ لآية ، و « أل » في الناسِ قيل : للعهدِ إنْ عَنَى بهم بقيةَ قومِهِ . وقيل : للجنس إنْ عَنَى بهم جميعَ بني آدم .

قوله : ﴿ كيف ﴾ منصوبٌ نصبَ الأحوالِ ، والعاملُ فيها « نُنْشِزُها » وصاحبُ الحالِ الضميرُ المنصوبُ في « نُنْشِزُها » ، ولا يعملُ في هذه الحالِ « انظُرْ » ، إذ الاستفهامُ له صدرُ الكلامِ ، فلا يعملُ فيه ما قبلَه ، هذا هو القولُ في هذه المسألةِ ونظائِرها . وقال أبو البقاء : « كيف نُنْشِزُها في موضِعِ الحالِ من « العظام » ، والعامل في « كيف » ننشِزُها ، ولا يجوز أن يعمل فيها « انظر » لأنَّ الاستفهامَ لا يعملُ فيه ما قبلَه ، ولكن « كيف » و « نُنْشِزُها » جميعاً حالٌ من « العظام » ، والعاملُ فيها « انظر » تقديره : انظرْ إلى العظامِ مُحْياةً وهذا ليس بشيء ، لأن هذه جملة استفهام ، والاستفهام لا يقع حالاً ، وإنما الذي يقع حالاً وحدَه « كيف » ، ولذلك تُبْدَلُ منه الحالُ بإعادةِ حرفِ الاستفهامِ نحو : « كيف ضَرَبْتَ زيداً أقائماً أم قاعداً » ؟

والذي يقتضيه النظرُ الصحيحُ في هذه المسألةِ وأمثالِها أَنْ تكونَ جملةُ « كيف نُنْشِزُها » بدلاً من « العظام » ، فتكونَ في محلِّ نصبٍ ، وذلك أنَّ « نظر » البصرية تتعدَّى بـ « إلى » ، ويجوزُ فيها التعليقُ كقولِهِ تعالى :﴿انظر كيف فَضَّلْنا بعضَهم على بعض﴾(٣)فتكونُ الجملةُ في محلِّ نصبٍ ؛لأن ما يتعدى بحرف الجر يكون ما بعده في محل نصب

---

(١) البيت لسويد بن صامت انظر أمالي القالي (١/ ٢١) ، معاني الفراء (١/ ١٧٣) ، مجالس ثعلب (١/ ٧٦) ، الطبري (٥/ ٤٦١) ، اللسان « رجب » .

(٢) سورة الصافات ، آية (٨) .

(٣) سورة هود ، آية (٢١) .

به . ولا بدَّ من حَذْفِ مضافٍ لتصِحَّ البدليةُ ، والتقديرُ : إلى حالِ العظام ، ونظيرُهُ قولُهم : « عَرفْتُ زيداً : أبو مَنْ هو ؟ فأبو مَنْ هو بدلٌ من « زيداً » ، على حذفٍ تقديرُهُ : « عَرَفْتُ قصةَ زيد » . والاستفهامُ في بابِ التعليقِ لا يُراد به معناه ، بل جرى في لسانِهم مُعَلَّقاً عليه حكمُ اللفظِ دونَ المعنى ، وهو نظيرُ « أيّ » في الاختصاص نحو : « اللهم اغفر لنا أيَّتُها العِصابة » فاللفظُ كالنداء في جميعِ أحكامه ، وليس معناه عليه .

وقرأ أبو عمرو والحرميَّان : « نُنْشِزُها » بضم النون وكسر الشين والراءِ المهملةِ ، والباقون كذلك إلَّا أنها بالزاي المعجمة . وابنُ عباس بفتح النونِ وضَمِّ الشين والراء المهملةِ أيضاً والنخعي كذلك إلا أنها بالزاي المعجمةِ ، ونُقِلَ عنه أيضاً ضَمُّ الياء وفتحِها مع الراءِ والزاي .

فأمَّا قراءة الحرميّين : فَمِنْ « أَنْشَرَ اللَّهُ الموتى » بمعنى أَحْيَاهم ، وأمَّا قراءةُ ابنِ عباس فَمِنْ « نَشَر » ثلاثياً ، وفيه حينئذٍ وجهان :

أحدُهما : أَنْ يكونَ بمعنى أَفْعَلَ فتتحدَ القراءتان .

والثاني : أَنْ يكونَ مِنْ « نَشَرَ » ضِدَّ طَوى أي يَبْسُطها بالإحياءِ ، ويكونُ « نَشَرَ » أيضاً مطاوعَ أَنْشَرَ ، نحو : أَنْشَرَ الله الميت فَنَشَرَ ، فيكونُ المتعدي واللازمُ بلفظٍ واحد ، إلَّا أنَّ كونَه مطاوعاً لا يُتَصَوَّر في هذه الآيةِ الكريمةِ لتعدِّي الفعل فيها ، وإنْ كان في عبارةِ أبي البقاء في هذا الموضِعِ بعضُ إبهامٍ . ومِنْ مجيء « نشر » لازماً قوله :

١٠٥٨ ـ حَتَّى يَقُولَ النَّاسُ مِمَّا رَأَوْا يَا عَجَباً لِلْمَيِّتِ النَّاشِرِ[1]

فناشِر مِنْ نَشَر بمعنى حَيِيَ .

وأمَّا قراءةُ الزاي فَمِنْ « النَّشْز » وهو الارتفاعُ ، ومنه : « نَشْزُ الأرضِ » وهو المرتفعُ ، ونشوزُ المرأةِ وهو ارتفاعُها عن حالِها إلى حالةٍ أخرى ، فالمعنى : يُحَرِّك العظامَ ويرفعُ بعضَها إلى بعضٍ للإحياء . قال ابنُ عطية : « وَيَقْلَقُ عندي أن يكونَ النشوزُ رَفْعَ العظامِ بعضِها إلى بعضٍ ، وإنما النشوزُ الارتفاعُ قليلاً قليلاً » ، قال : « وانظُر استعمالَ العربِ تجدْه كذلك ، ومنه : « نَشَزَ نابُ البعير » و « أَنْشَزُوا فَأَنْشَزوا » ، فالمعنى هنا على التدرُّجِ في الفعلِ فَجَعَل ابنُ عطية النشوزَ ارتفاعاً خاصاً .

ومَنْ ضَمَّ النونَ فَمِنْ « أَنْشَزَ » ، ومَنْ فَتَحَها فَمِنْ « نَشَزَ » ، يقال : « نَشَزه » « أَنْشَزَه » بمعنى . ومَنْ قرأ بالياءِ فالضميرُ لله تعالى . وقرأ أُبيّ « نُنْشِئُها » من النَّشْأة . ورجَّح بعضُهم قراءة الزاي على الراء بِأَنْ قال : العِظامُ لا تُحْيَا على الانفرادِ بل بانضمامِ بعضِها إلى بعضٍ ، والزايُ أَوْلى بهذا المعنى ، إذ هو بمعنى الانضمام دونَ الإحياءِ ، فالموصوفُ بالإحياء الرجلُ دونَ العظامِ ، ولا يقال : هذا عَظْمٌ حيٌّ ، وهذا ليس بشيءٍ لقولِه : ﴿ مَنْ يُحْيِي العظامَ وهي رميمٌ ﴾[2] .

ولا بُدَّ من ضميرٍ محذوفٍ من قوله : « العِظام » أي العظامِ منه ، أي : من الحمارِ ، أو تكونُ « أل » قائمةٌ مقامَ

---

(١) البيت للأعشى انظر ديوانه (١٩١) ، معاني الفراء (١/١٧٣) ، مجاز القرآن (٢/٧٠) ، أمالي الزجاجي (٧٩) ، القرطبي (٣/٢٩٥) ، التهذيب (١١/٣٣٨) ، (نشر) الخصائص (٣/٣٢٥) ، اللسان (نشر) ، البحر (٤/٣١٦) .

(٢) سورة يس ، آية (٧٨) .

الإضافةِ أي عظامِ حمارِك .

قوله : ﴿ لَحْماً ﴾ مفعولٌ ثانٍ لـ « نَكْسُوها » وهو من بابِ أعطى ، وهذا من الاستعارة ، ومثلُه قولُ لبيد :

١٠٥٩ - الْحَمْدُ لِلَّهِ إِذْ لَمْ يَأْتِنِي أَجَلِي حَتَّى اكْتَسَيْتُ مِنَ الإِسْلاَمِ سِرْبالا[1]

قوله : ﴿ فَلَمَّا تبيَّن ﴾ في فاعِل « تبيَّن » قولان :

أحدُهما : مضمرٌ يُفَسِّره سياقُ الكلام ، تقديرُهُ : فلمَّا تبيَّن له كيفيةُ الإحياءِ التي استقر بها . وقدَّره الزمخشري : « فلمَّا تبيَّن له ما أَشْكَل عليه » يعني من أَمْر إحياءِ الموتى ، والأولُ أَوْلَى ، لأنَّ قوة الكلامِ تَدلُّ عليه بخلافِ الثاني .

والثاني ـ وبه بدأ الزمخشري ـ : أن تكونَ المسألةُ من بابِ الإعمالِ ، يعني أن « تَبَيَّن » يطلُبُ فاعلاً ، و « أَعْلَمُ » يطلبُ مفعولاً ، و « أنَّ الله على كل شيء قديرٌ » يصْلُح أن يكونَ فاعلاً لتبيَّن ، ومفعولاً لأعلَمُ ، فصارَتِ المسألةُ من التنازعِ ، وهذا نصُّه قال : « وفاعل « تبيَّن » مضمرٌ تقديرُه : فلمَّا تبيَّن له أن الله على كل شيء قدير قال : أَعْلَمُ أنَّ اللَّهَ على كل شيء قديرٌ ، فَحُذِفَ الأولُ لدلالةِ الثاني عليه ، كما في قولهم : « ضربني وضربتُ زيداً » فَجَعَله مِنْ بابِ التنازعِ كما ترى ، وجَعَله من إعمال الثاني وهو المختارُ عند البصريين ، فلمَّا أعملَ الثاني أَضْمَرَ في الأولِ فاعلاً ، ولا يجوزُ أن يكونَ من إعمال الأولِ ؛ لأنه كان يلزَمُ الإضمارُ في الثاني بضميرِ المفعول فكان يُقال : فلما تبيَّن له قال أَعلمُه أن الله . ومثلُه في إعمالِ الثاني : ﴿ آتوني أُفْرِغْ عليه قِطْرا ﴾[2] ﴿ هاؤُم اقرؤُوا كتابِيَه ﴾[3] لِمَا ذَكَرْتُ لك » .

إلَّا أنَّ الشيخَ[4] ردَّ عليه بأنَّ شرطَ الإعمالِ على ما نصَّ عليه النحويون اشتراكُ العاملَيْنِ ، وأَدْنى ذلك بحرف العطف ـ حتى لا يكونَ الفصلُ معتبراً ـ أو يكونُ العاملُ الثاني معمولاً للأول نحو : « جاءني يضحكُ زيدٌ » فإنَّ « يضحك » حالٌ عاملُها « جاءني » فيجعل في « جاءني » أو في « يضحك » ضميراً حتى لا يكونَ الفعلُ فاصلاً ، ولا يَرِدُ على هذا جَعلُهم ﴿ آتوني أُفْرِغ عليه قِطْراً ﴾ ﴿ يَسْتَفْتُونك قلِ اللَّهُ يُفْتِيكم في الكَلالة ﴾[5] ﴿ وإذا قيل لهم تعالَوْا يستغفرْ لكم رسول الله ﴾[6] ﴿ هاؤُم اقرؤُوا كتابِيه ﴾[7] من بابِ الإعمال ، لأنَّ هذه العواملَ مشتركةٌ بوجهٍ ما من وجوهِ الاشتراك ، ولم يُحْصَرِ الاشتراكُ في العطفِ ولا العملِ ، فإذا كان على ما نَصُّوا فليس العاملُ الثاني مشتركاً مع الأولِ بحرفِ العطفِ ولا بغيره ، ولا هو معمولٌ للأولِ بل هو معمولٌ لقال ، و « قال » جوابُ « لَمَّا » إنْ قلنا إنَّها حرفٌ ، وعاملةٌ في « لَمَّا » إن قلنا إنها ظرفٌ ، و « تبيَّن » على هذا القولِ مخفوضٌ بالظرفِ ، ولم يذكر النحاةُ التنازعَ في نحو : « لو جاء قتلتُ زيداً » ولا « لَمَّا جاء ضربتُ زيداً » ولا « حين جاء قتلتُ زيداً » ولا « إذا جاء قتلت زيداً » ، ولذلك حَكَى النحاةُ أنَّ العربَ لا تقول : « أَكْرَمْتُ أهنتُ زيداً » ـ يعني لعدمِ الاشتراك بين العاملين ـ وقد ناقضَ قولَه حيث جَعَل الفاعلَ محذوفاً كما تقدَّم في عبارتِهِ ، والحذفُ ينافي الإضمارَ ، فإنْ كان أرادَ بالإضمارِ في قوله : « وفاعل تبيَّن مضمرٌ » الحذفَ فهو قول الكسائي ، لأنه لا يُجيز إضمارَ المرفوع قبلَ الذكر فيدَّعي فيه الحذفَ ويُنْشِدُ :

---

(١) البيت في ديوانه (٣٥٨) ، الأضداد (١٧١) ، القرطبي (١/١٥٣) ، اللسان « صرد » .

(٢) سورة الكهف ، آية (٩٦) .

(٣) سورة الحاقة ، آية (١٩) .

(٤) انظر البحر المحيط (٢/٢٩٦) .

(٥) سورة النساء ، آية (١٧٦) .

(٦) سورة المنافقون ، آية (٥) .

(٧) سورة الحاقة ، آية (١٩) .

١٠٦٠ ـ تَعَفَّقَ بِالأَرْطَى لَهَا وَأَرَادَهَا رِجَالٌ فَبَذَّتْ نَبْلَهُمْ وَكَلِيبُ[١]

ولهذا تأويلٌ مذكورٌ ، ورُدَّ عليه بالسماع قال :

١٠٦١ ـ هَوَيْنَنِي وَهَوَيْتُ الخُرَّدَ العُرُبَا أَزْمَانَ كُنْتُ مَنُوطاً بِي هَوًى وصِبَا[٢]

فقال : « هَوَيْنَنِي » فجاءَ في الأول بضمير الإناث من غيرِ حذفٍ . انتهى ما رُدَّ به عليه ، وفيه نَظَرٌ لا يَخْفى .

وقرأ ابن عباس : « تُبَيِّن » مبنياً للمفعولِ ، والقائمُ مقامَ الفاعلِ الجارُّ والمجرورُ بعدَه . وابنُ السَّمَيْفَع « يُبَيِّن » من غيرِ تاءٍ مبنياً للمفعولِ ، والقائمُ مقامَه ضميرُ كيفيةِ الإحياء أو الجارُّ والمجرورُ .

قوله : ﴿ قال أعلمُ ﴾ الجمهورُ على « قال » مبنياً للفاعلِ . وفي فاعلِهِ على قراءةِ حمزة والكسائي : « اعْلَمْ » أمراً من « عَلِمَ » قولان :

أظهرهُما : أنه ضميرٌ يعودُ على اللَّهِ تعالى أو على المَلِكِ ، أي : قال اللَّهُ أو المَلِكُ لذلك المارِّ اعْلَمْ .

والثاني : أنه ضميرٌ يعودُ على المارِّ نفسهِ ، نَزَّل نفسَه منزلَةَ الأجنبي فخاطَبَهَا ، ومنه :

١٠٦٢ ـ وَدِّعْ هُرَيْرَةَ .... [٣]

وقوله :

١٠٦٣ ـ أَلَمْ تَغْتَمِضْ عَيْنَاكَ .... [٤]

قوله :

١٠٦٤ ـ تَطَاوَلَ لَيْلُك .... [٥]

يعني نفسَه . قال أبو البقاء : « كما تقولُ لنفسِك : اعلمْ يا عبدالله ، ويُسَمَّى هذا التجريدَ » يعني كأنه جَرَّد من نفسه مخاطباً يخاطِبُه . وأمَّا على قراءةِ غيرِهما : « أعلمُ » مضارعاً للمتكلمِ ففاعلُ « قال » ضميرُ المارِّ ، أي : قال المارُّ : أعلَمُ أنا .

وقرأ الأعمش : « قيل » مبنياً للمفعولِ . والقائمُ مقامَ الفاعلِ : إمَّا ضميرُ المصدرِ من الفعلِ ، وإمَّا الجملةُ التي بعده ، على حَسَبِ ما تقدَّم في أولِ السورةِ .

---

(١) البيت لعلقمة انظر ديوانه (١٣) ، أوضح المسالك (٣٩/٢) ، التهذيب (٢٦٨/١) ، (عفق) شرح المفضليات (٣١٢/٣) ، المقرب (٢٥١/١) ، الأشموني (١٠٢/٢) ، اللسان (عفق) ، الأرطي : شجر ، فبذت : غلبت .

(٢) البيت في الهمع (١٠٩/٢) ، الدرر (١٤٣/٢) ، البحر (٢٩٦/٢) .

(٣) جزء من صدر بيت وهو :

..... إن الركب مرتحل

وهل تطيق وداعاً أيها الرجل

انظر ديوانه (٥٥) ، التبريزي على المعلقات (٤٧٥) .

(٤) جزء من صدر بيت للأعشى وهو :

..... ليلة أرمدا

وعادك ما عاد السليم المهدا

انظر ديوانه (١٣٥) ، المغني (٦٩٠/١) ، الكشاف (٣٦٨/٤) .

(٥) تقدم .

وقرأ حمزة والكسائي : « اعلمْ » على الأمر ، والباقون : « أعلمُ » مضارعاً . والجعفي[١] عن أبي بكر : « أُعْلِمْ » أمراً من « أَعْلَمَ » ، والكلامُ فيها كالكلامِ في قراءةِ حمزة والكسائي بالنسبةِ إلى فاعل « قال » ما هو ؟ و « أنَّ الله » في محلِّ نصب ، سادَّةً مسدَّ المفعولين ، أو الأولِ والثاني محذوفٌ على ما تقدم من الخلاف .

وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّ أَرِنِى كَيْفَ تُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ ۖ قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِنْ ۖ قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِى ۖ قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ ٱلطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ ٱجْعَلْ عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْءًا ثُمَّ ٱدْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا ۚ وَٱعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٢٦٠﴾

قوله تعالى : ﴿ **وإذ قال إبراهيمُ** ﴾ : في العامل في « إذ » ثلاثةُ أوجهٍ :

أظهرُها : أنه قال : « أَوَ لم تُؤْمِنْ » أي : قال له ربُّه وقتَ قولِه ذلك .

والثاني : أنه « ألم تَرَ » أي : ألم تر إذ قال إبراهيم .

والثالث : أنه مضمرٌ تقديرُه : واذكر . فـ « إذ » على هذين القولين مفعولٌ به لا ظرفٌ . و « ربِّ » منادى مضافٌ لياءِ المتكلم ، حُذِفَتْ استغناءً عنها بالكسرةِ قبلَها ، وهي اللغةُ الفصيحةُ ، وحُذِفَ حرفُ النداءِ .

وقوله : ﴿ أَرِني ﴾ تقدَّم ما فيه من القراءاتِ والتوجيهِ في قوله ﴿أَرِنا﴾[٢] . والرؤيةُ هنا بصريةٌ تتعدَّىٰ لواحدٍ ، ولَمَّا دخلَتْ همزةُ النقلِ أكسبته مفعولاً ثانياً ، والأول ياء المتكلم ، والثاني الجملة الاستفهامية ، وهي معلقة للرؤية و « رأى » البصرية تُعَلَّق كما تعلق « نظر » البصرية ، ومن كلامهم : « أما تَرى أيُّ برقٍ ههنا » .

و « كيف » في محلِّ نصبٍ : إمَّا على التشبيه بالظرفِ ، وإمَّا على التشبيهِ بالحال كما تقدَّم في ﴿ كيف تكفرون ﴾[٣] . والعاملُ فيها « تُحْيي » وقَدَّره مكي : بأي حالٍ تُحْيي الموتى ، وهو تفسيرُ معنى لا إعرابٍ .

قوله : ﴿ **قال أَوَ لَمْ تُؤْمِن** ﴾ في هذه الواوِ وجهان :

أظهرُهما : أنها للعطفِ قُدِّمَتْ عليها همزةُ الاستفهامِ لأنها لها صدرُ الكلامِ كما تقدَّم تحريرُه غيرَ مرةٍ ، والهمزةُ هنا للتقريرِ ، لأنَّ الاستفهامَ إذا دخل على النفي قَرَّره كقوله :

١٠٦٥ - أَلَسْتُمْ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ الْمَطَايَا وَأَنْدَى الْعَالَمِينَ بُطُونَ رَاحِ[٤]

و ﴿ألم نَشْرَحْ لك صدرك﴾[٥] ، المعنى : أنتم خيرُ ، وقد شَرَحْنا .

والثاني : أنها واوُ الحالِ ، دَخَلَتْ عليها ألفُ التقريرِ ، قاله ابن عطية ، وفيه نظرٌ من حيث إنها إذا كانَتْ للحالِ كانَتِ الجملةُ بعدَها في محلِّ نصبٍ ، وإذا كانَتْ كذلك استدعَتْ ناصباً وليس ثَمَّ ناصبٌ في اللفظِ ، فلا بدَّ من تقديرِه : والتقدير « أسألْتَ ولم تؤمِنْ » ، فالهمزةُ في الحقيقةِ إنما دَخَلَتْ على العاملِ في الحالِ . وهذا ليس بظاهرٍ ،

---

(١) وهو الحسين بن علي روى أبي بكر وأبي عمرو وتوفي سنة ٢٠٣ هـ ، غاية النهاية (١/٢٤٧) .

(٢) سورة البقرة ، آية (١٢٨) .

(٣) سورة البقرة ، آية (٢٨) .

(٤) تقدم .

(٥) سورة الإنشراح ، آية (١) .

بل الظاهرُ الأولخ ، ولذلك أُجيبت ببلى ، وعلى ما قالَ ابنُ عطية يَعْسُر هذا المعنى . وقوله « بلى » جوابٌ للجملةِ المنفيَّةِ وإنْ صارَ معناها الإثباتَ اعتباراً باللفظِ لا بالمعنى ، وهذا من قسمِ ما اعتُبر فيه جانبُ اللفظِ دون المعنى ، نحو : ﴿ سواءٌ عليهم أأنذرتهم ﴾[1] وقد تقدَّم تحقيقُه .

قوله : ﴿ ليطمئِنَّ ﴾ اللامُ لامُ كي ، فالفعلُ منصوبٌ بعدها بإضمار « أَنْ » ، وهو مبنيٌّ لاتصالِه بنونِ التوكيدِ ، واللامُ متعلقةٌ بمحذوفٍ بعد « لكنْ » تقديرُه : ولكنْ سألتك كيفية الإحياء للاطمئنانِ ، ولا بُدَّ من تقديرِ حذفٍ آخرَ قبلَ « لكنْ » حتى يَصِحَّ معه الاستدراكُ والتقديرُ : بلى آمنْتُ وما سألتُ غيرَ مؤمنٍ ، ولكنْ سألتُ ليطمئِنَّ قلبي .

والطُّمأنينة : السكونُ ، وهي مصدرُ « اطمأنَّ » بوزن اقشعرَّ ، وهي على غيرِ قياسِ المصادرِ ، إذ قياسُ « اطمأنَّ » أَنْ يكونَ مصدرُه على الاطمئنان . واختُلِف في « اطمأنَّ » هل هو مقلوبٌ أم لا ؟ فمذهب سيبويه أنه مقلوبٌ من « طَأْمَنَ » ، فالفاءُ طاءٌ ، والعينُ همزةٌ ، واللامُ ميمٌ ، فَقُدِّمَتِ اللامُ على العينِ فوزنُه : افْلَعَلَّ بدليلِ قولهم : طامنتُه فتطامَنَ . ومذهب الجرمي أنه غيرُ مقلوبٍ ، وكأنه يقولُ : إن اطمأنَّ وطَأْمَنَ مادتان مستقلتان ، وهو ظاهرُ كلام أبي البقاء ، فإنه قال : « والهمزةُ في » « ليطمَئِنَّ » أصلٌ ، ووزنه يَفْعَلِلُّ ، ولذلك جاء ﴿فإذا اطْمَأْنَنتم﴾[2] مثل : اقْشَعْرَرتم » . انتهى . فوَزنُه على الأصلِ دونَ القلبِ ، وهذا غيرُ بعيدٍ ، ألا ترى أنهم في جَبَذَ وجَذَبَ قالوا : ليس أحدُهما مقلوباً من الآخرِ لاستواءِ المادَّتين في الاستعمالِ . ولترجيحِ كلٍّ من المذهبين موضعٌ غيرُ هذا .

قوله : ﴿ من الطيرِ ﴾ في متعلَّقه قولان :

أحدُهما : أنه محذوفٌ لوقوعِ الجارِّ صفةً لأربعة ، تقديرُه : أربعةً كائنةً من الطيرِ .

والثاني : أنه متعلقٌ بخُذْ ، أي : خُذْ من الطير .

و « الطيرُ » اسمُ جمعٍ كرَكْب وسَفْر . وقيل : بل هو جمعُ طائرٍ نحو : تاجر وتَجْر ، وهذا مذهبُ أبي الحسن . وقيل : بل هو مخففٌ من « طَيِّر » بتشديدِ الياء كقولِهم : « هَيْن ومَيْت » في : هَيِّن ومَيِّت . قال أبو البقاء : « هو في الأصلِ مصدرُ طارَ يطير ، ثم سُمِّي به هذا الجنسُ » . فَتَحَصَّلَ فيه أربعةُ أقوالٍ .

وجاء جَرُّه بـ « مِنْ » بعد العددِ على أفصحِ الاستعمالِ ، إذ الأفصحُ في اسمِ الجَمْعِ في باب العددِ أَنْ يُفْصَل بمِنْ كهذه الآيةِ ، ويجوزُ الإضافةُ كقولِه تعالى :﴿تِسعةُ رَهْطٍ﴾[3]، وقال :

١٠٦٦ - ثَـلاَثَـةُ أَنْـفُسٍ وَثَـلاَثُ ذَوْدٍ لَـقَـدْ جَـارَ الـزَّمَـانُ عَلَى عِـيـالـي[4]

وزعم بعضهم أن إضافته نادرةٌ لا يُقاس عليها ، وبعضُهم أَنَّ اسمَ الجمعِ لما يَعْقِل مؤنثٌ ، وكلا الزعمين ليس بصوابٍ ، لما تقدَّم من الآيةِ الكريمةِ ، واسمُ الجمع لما لا يَعْقِل يُذَكَّر ويؤنَّثُ ، وهنا جاء مذكراً لثبوتِ التاءِ في عددِه .

قوله : ﴿ فَصُرْهُنَّ ﴾ قرأ حمزة بكسر الصادِ ، والباقونَ بضمِّها وتخفيفِ الراء ، واختلف في ذلك فقيل : القراءتان يحتمل أن تكونا بمعنى واحدٍ ، وذلك أنه يقال : صارَه يَصُوره ويَصِيره ، بمعنى قَطَعه أو أماله فاللغتان لفظٌ

---

(١) سورة البقرة ، آية (٦) .
(٢) سورة النساء ، آية (١٠٣) .
(٣) سورة النمل ، آية (٤٨) .
(٤) تقدم .

مشتركٌ بين هذين المعنيين ، والقراءتان تَحْتَمِلهما معاً ، وهذا مذهبُ أبي عليّ . وقال الفراء : « الضمُّ مشتركٌ بين المعنيين ، وأمَّا الكسرُ فمعناه القطعُ فقط » . وقال غيرُه : « الكسرُ بمعنى القَطْعِ والضمُّ بمعنى الإمالةِ » . ونُقِل عن الفراء أيضاً أنه قال : « صَارَه » مقلوبٌ من قولهم : « صَراه عن كذا » أي : قَطَعه عنه . ويقال : صُرْتُ الشيءَ فانصار أي : قالت الخنساء :

١٠٦٧ ـ فَلَوْ يُلاقِي الَّذِي لاَقَيْتُه حَضِنٌ لَظَلَّتِ الشُّمُّ وَهْيَ تَنْصَارُ[1]

أي : تَنْقَطِعُ . واختُلف في هذه اللفظةِ : هل هي عربيةٌ أو مُعَرَّبة ؟ فعن ابنِ عباس أنها مُعَرَّبةٌ من النبطية ، وعن أبي الأسود أنها من السريانية ، والجمهورُ على أنها عربيةٌ لا معرَّبةٌ .

و « إليك » إنْ قلنا : إنَّ « صُرْهُنَّ » بمعنى أمِلْهُنَّ تعلَّق به ، وإنْ قلنا : إنه بمعنى قَطِّعْهُنَّ تعلَّقَ بـ « خُذْ » .

وقرأ ابن عباس : « فَصُرَّهُنَّ » بتشديدِ الراءِ مع ضَم الصادِ وكسرِها ، مِنْ : صَرَّه يَصُرُّه إذا جَمَعه ؛ إلا أنَّ مجيءَ المضعَّفِ المتعدِّي على يَفْعِل بكسر العينِ في المضارعِ قليلٌ . ونقل أبو البقاء عَمَّنْ شَدَّد الراءَ أنَّ منهم مَنْ يَضُمُّها ، ومنهم مَنْ يفتَحُها ، ومنهم مَنْ يكسِرُها مثل : « مُدَّهُنَّ » فالضمُّ على الإتباعِ ، والفتحُ للتخفيفِ ، والكسرُ على أصلِ التقاءِ الساكنينِ .

ولمَّا فَسَّر أبو البقاء « فَصُرْهُنَّ » بمعنى « أَمِلْهُنَّ » قَدَّر محذوفاً بعده تقديرُه : فَأَمِلْهُنَّ إليك ثم قَطِّعْهُنَّ ، ولمَّا فسَّره بقطِّعْهن قَدَّر محذوفاً يتعلَّق به « إلى » تقديرُه : قَطِّعْهُنَّ بعد أنْ تُميلَهُنَّ إليك . ثم قال : « والأجودُ عندي أن يكونَ « إليك » حالاً من المفعولِ المضمرِ تقديرُه : فَقَطِّعْهُنَّ مُقَرَّبةً إليك أو ممالةً أو نحوُ ذلك .

قوله : ﴿ ثم اجْعَلْ ﴾ « جَعَلَ » يُحتمل أنْ يكونَ بمعنى الإلقاء فيتعدَّى لواحدٍ وهو « جزءاً » ، فعلى هذا يتعلَّقُ «على كل» و «منهنَّ» بـ «اجعَلْ» ، وأن يكونَ بمعنى « صَيَّر » فيتعدَّى لاثنين فيكونَ « جُزْءاً » الأولَ ، و « على كل » هو الثاني ، فيتعلَّقُ بمحذوفٍ . و « منهنَّ » يجوزُ أنْ يتعلَّقَ على هذا بمحذوفٍ على أنه حالٌ من « جزءاً » لأنه في الأصل صفةُ نكرةٍ ، فلمَّا قُدِّم عليها نُصب حالاً . وأجازَ أبو البقاء أن يكونَ مفعولاً لـ « اجْعَلْ » يعني إذا كانَت « اجْعَلْ » بمعنى « صَيِّر » فيكونُ « جزءاً » مفعولاً أول ، و « منهنَّ » مفعولاً ثانياً قُدِّم على الأولِ ، ويتعلَّقُ حينئذٍ بمحذوفٍ . ولا بد من حذفِ صفةٍ مخصِّصةٍ بعدَ قولِه : « كلِّ جبلٍ » تقديرُه : « على كل جبلٍ بحضرتِك ، أو يَليك » حتى يَصِحَّ المعنى .

وقرأ الجمهورُ : « جُزْءاً » بسكونِ الزاي والهمزِ ، وأبو بكر ضَمَّ الزايَ ، وأبو جعفر شَدَّد الزايَ من غيرِ همزٍ ، ووجهها أنه لَمَّا حَذَفَ الهمزةَ وقف على الزاي ثم ضَعَّفها كما قالوا : « هذا فَرَجْ » ، ثم أُجري الوصل مُجرى الوقف . وقد تقدَّم تقريرُ ذلك عند قولِه : ﴿ هُزُواً ﴾[2] . وفيه لغةٌ أخرى وهي : كسرُ الجيم . قال أبو البقاء : « ولا أعلم أحداً قرأ بها . والجزءُ : القطعةُ من الشيء ، وأصلُ المادة يَدُلُّ على القطعِ والتفريقِ ومنه : التجزئةُ والأجزاءُ .

قوله : ﴿ يأتينك ﴾ جوابُ الأمر ، فهو في محلِّ جزمٍ ، ولكنه بُني لاتِصاله بنونِ الإناثِ .

قوله : « سَعْياً » فيه أوجهٌ :

---

(١) البيت من شواهد البحر (٢/ ٣٠٠) ، وانظر الأضداد (٣٧) .

(٢) سورة البقرة ، آية (٦٧) .

أحدُها : أنه مصدرٌ واقعٌ موقعَ الحالِ من ضميرِ الطيرِ ، أي : يأتينك ساعياتٍ ، أو ذواتِ سَعْي .

والثاني : أن يكونَ حالاً من المخاطبِ ، ونُقِل عن الخليلِ ما يُقَوِّي هذا ، فإنه رُوِي عنه : « أن المعنى : يأتينك وأنت تسعى سعياً » فعلى هذا يكونُ « سعياً » منصوباً على المصدرِ ، وذلك الناصبُ لهذا المصدرِ في محلِ نصبٍ على الحالِ من الكافِ في « يأتينك » . قلت : والذي حَمَلَ الخليلَ ـ رحمه الله ـ على هذا التقديرِ أنه لا يقال عنده : « سَعَى الطائرُ » فلذلك جَعَل السَّعْيَ من صفاتِ الخليلِ عليه السلام لا من صفةِ الطيورِ .

والثالث : أن يكونَ « سَعْياً » منصوباً على نوعِ المصدرِ ، لأنه نوعٌ من الإتيان ، إذ هو إتيانٌ بسرعةٍ ، فكأنه قيل : يأتينك إتياناً سريعاً . وقال أبو البقاء : « ويجوزُ أن يكونَ مصدراً مؤكِّداً ، لأنَّ السعي والإتيان يتقاربان » ، وهذا فيه نظرٌ ؛ لأن المصدرَ المؤكِّد لا يزيدُ معناه على معنى عامِله ، إلاَّ أنه تَساهَلَ في العبارةِ .

مَّثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنۢبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِى كُلِّ سُنۢبُلَةٍ مِّاْئَةُ حَبَّةٍ ۗ وَٱللَّهُ يُضَٰعِفُ لِمَن يَشَآءُ ۗ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ ﴿٢٦١﴾

قوله تعالى : ﴿ **مَثَلُ الذين ينفقون** ﴾ : « مَثَلُ » مبتدأٌ ، و « كمثلِ حبةٍ » خبرُه . ولا بُدَّ من حذفٍ حتى يَصِحَّ التشبيهُ ، لأنَّ الذين ينفقون لا يُشَبَّهون بنفسِ الحبةِ . واختُلِفَ في المحذوفِ ، فقيل : من الأول تقديرُه : وَمَثَلُ مُنْفِقِ الذين أو نفقةِ الذين . وقيل : من الثاني تقديرُه : ومثل الذين ينفقون كزارعِ حبةٍ ؛ أو مِنَ الأولِ والثاني باختلافِ التقديرِ ، أي : مَثَلُ الذين ينفقون ونفقتُهم كمثلِ حبةٍ وزارِعِها . وهذه الأوجهُ قد تقدَّم تقريرُها محررةً عند قولِه تعالى : ﴿ وَمَثَلُ الذين كفروا كمثلِ الذي يُنْفِقُ ﴾[1] بأتمِّ بيانٍ فليُراجَعْ . والقولُ بزيادةِ الكافِ أو « مثل » بعيدٌ جداً ، فلا يُلْتفت إلى قائله .

والحَبَّةُ : واحدةُ الحَبِّ ، وهو ما يُزْرَعُ للاقتياتِ ، وأكثرُ إطلاقِه على البُرِّ قال المتلمس :

١٠٦٨ ـ آلَيْتُ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمُهُ ... وَالْحَبُّ يَأْكُلُهُ فِي الْقَرْيَةِ السُّوسُ[2]

و « الحِبَّة » بالكسر : بذورُ البَقْلِ مِمَّا لا يُقْتات [به] ، و « الحُبَّة » بالضم الحُبُّ .

قوله : ﴿ **أنبتت سبعَ سنابلَ** ﴾ هذه الجملةُ في محلِّ جرٍ لأنها صفةٌ لحبة ، كأنه قيل : كمثل حبةٍ منبتةٍ .

وأَدْغم تاءَ التأنيثِ في سين « سبع » أبو عمرو وحمزة والكسائي وهشام . وأَظْهر الباقون ، والتاءُ تقاربُ السينَ ولذلك أُبْدِلَتْ منها ، قالوا : ناس ونات ، وأكياس وأكيات ، قال :

١٠٦٩ ـ عَمْرَو بْنَ يَرْبُوعٍ شِرَارَ النَّاتِ ... لَيْسُوا بِأَجْيَادٍ وَلَا أَكْيَاتِ[3]

---

(١) سورة البقرة ، آية (١٧١) .

(٢) انظر المتلمس (٥) ، وهو من شواهد الكتاب (١/١٧) ، أوضح المسالك (٢/١٧) ، أمالي ابن الشجري (١/٣٦٥) ، الأشموني (٢/٩٠) .

(٣) البيت لعلباء بن أرقم انظر الخصائص (٢/٥٣) ، أمالي القالي (٢/٧١) ، الإنصاف (١١٩) ، شرح المفصل لابن يعيش (١٠/٣٦) .

أي : شرار الناس ولا أكياس .

وجاء التمييزُ هنا على مِثال مَفاعِل ، وفي سورة يوسف[١] مجموعاً بالألفِ والتاء ، فقال الزمخشري ، : «فإنْ قلتَ : هلاَّ قيل « سبع سنبلات » على حَقِّه من التمييزِ بجمعِ القلة كما قال : « وسبعِ سنبلاتٍ خُضْرٍ » . قلت : هذا لِما قَدَّمْتُ عند قوله : ﴿ ثلاثَةُ قروء ﴾[٢] من وقوعِ أمثلةِ الجمعِ متعاورةً مواقعها » يعني أنه من بابِ الاتساعِ ووقوعِ أحدِ الجمعين موقعَ الآخرِ ، وهذا الذي قاله ليس بمخلِّص ولا مُحَصِّلٍ ، فلا بُدَّ من ذكرِ قاعدة مفيدةٍ في ذلك :

اعلم أنَّ جمعي السلامةِ لا يميز بهما عدد إلا في موضعين :

أحدهما : ألا يكونَ لذلك المفردِ جمعٌ سواه ، نحو : سبع سموات ، وسبع بقرات ، وتسع آيات ، وخمس صلوات ، لأنَّ هذه الأشياءَ لم تُجْمَعْ إلا جمعَ السلامةِ ، فأمَّا قولُه :

١٠٧٠ - .... فَوْقَ سَبْعِ سَمَائِيَا[٣]

فشاذٌّ منصوصٌ على قلتِهِ ، فلا التفاتَ إليه .

والثاني : أن يُعْدَلَ إليه لأجلِ مجاورة غيرِه كقولِهِ : « وسبعِ سنبلاتٍ خضرٍ » عَدَل من « سنابل » إلى « سنبلات » لأجلِ مجاورتِهِ « سبعِ بقرات » ، ولذلك إذا لم توجَدْ المجاورةُ مُيِّز بجمعِ التكسيرِ دونَ جمع السلامةِ ، وإنْ كان موجوداً نحو : « سبع طرائق وسبع ليالٍ » مع جواز : طريقات وليلات . والحاصلُ أنَّ الاسمَ إذا كان له جمعان : جمعُ تصحيحٍ وجمعُ تكسيرٍ ، فالتكسيرُ إمَّا للقلةِ أو للكثرةِ ، فإنْ كان للكثرةِ : فإمَّا من بابِ مَفاعِل أو من غيره ، فإنْ كان من بابِ مفاعل أُوثر على التصحيحِ ، تقول : ثلاثة أحامد ، وثلاث زيانب ، ويجوز قليلاً : أحمدِين وزينبات .

وإن كانَ من غيرِ بابِ مفاعِلِ : فإمَّا أنْ يكثُرَ فيه غيرُ التصحيحِ وغيرُ جمعِ الكثرةِ أو يَقِلَّ . فإن كانَ الأولَ فلا يجوزُ التصحيحُ ولا جمعُ الكثرةِ إلا قليلاً نحو : ثلاثة زيود وثلاث هنود وثلاثة أفلس ، ولا يجوزُ : ثلاثة زيدين ، ولا ثلاث هندات ، ولا ثلاثة فلوس ، إلاَّ قليلاً . وإن كان الثاني أُوثِرَ التصحيحُ وجمعُ الكثرة نحو : ثلاث سعادات وثلاثة شُسُوع ، وعلى قلةٍ يجوز : ثلاث سعائد ، وثلاثة أَشْسُع . فإذا تقرَّر هذا فقولُهُ : « سبع سنابل » جاءَ على المختارِ ، وأمَّا « سبعِ سنبلات » فلأجلِ المجاورةِ كما تقدَّم .

والسنبلةُ فيها قولان :

أحدهما : أنَّ نونَها أصليةٌ لقولِهِم : « سَنْبَل الزرعُ » أي أخرجَ سنبلَه .

والثاني : أنها زائدةٌ ، وهذا هو المشهورُ لقولِهم : « أسبلَ الزرعُ » ، فوزنُها على الأولِ : فُعْلُلَة وعلى الثاني : فُنْعُلَة ، فعلى ما ثبت من حكايةِ اللغتين : سَنْبَلَ الزرعُ وأَسْبَلَ تكونُ من بابِ سَبِط وسِبَطْر .

قوله : ﴿ في كلِّ سنبلةٍ ﴾ هذا الجارُّ في محلِّ جر صفةً لسنابل ، أو نصبٍ صفةً لسبع ، نحو : رأيتُ سبعَ إمَّاءٍ أحرارٍ وأحراراً ، وعلى كِلا التقديرين فيتعلَّقُ بمحذوفٍ . وفي رفعِ « مئة » وجهان :

---

(١) انظر سورة يوسف ، آية (٤٦) .
(٢) سورة البقرة ، آية (٢٢٨) .
(٣) تقدم .

أحدُهما : بالفاعليةِ بالجارِّ ؛ لأنه قد اعتمد إذ قد وَقَعَ صفةً .

والثاني : أنها مبتدأٌ والجارُّ قبلَه خبرُه ، والجملةُ صفةٌ ، إمَّا في محلِّ جرٍ أو نصبٍ على حَسَبِ ما تقدَّم ، إلا أنَّ الوجهَ الأول أولى ؛ لأنَّ الأصلَ الوصفُ بالمفرداتِ دونَ الجملِ . ولا بد من تقديرِ حذفِ ضميرٍ أي : في كلِّ سنبلةٍ منها أي : من السنابلِ .

والجمهورُ على رفع « مئة » على ما تقدَّم ، وقرىء[1] بنصبها . وجَوَّزَ أبو البقاء في نصبِها وجهينِ :

أحدُهما : بإضمارِ فعلٍ ، أي : أَنْبَتَتْ أو أَخْرَجَتْ .

والثاني : أنها بدلٌ من « سبعُ » ، وفيه نظرٌ ، لأنه : إمَّا أنْ يكونَ بدلَ كلٍّ من كلٍّ أو بعضٍ من كلٍ أو اشتمالٍ ، فالأولُ لا يَصِحُّ لأنَّ المئة ليست نفسَ سبع سنابل ، والثاني لا يَصِحُّ أيضاً لعدمِ الضميرِ الراجعِ على المبدلِ منه ، ولو سُلِّمَ عدمُ اشتراطِ الضميرِ فالمئة ليسَتْ بعضَ السبعِ ، لأنَّ المظروفَ ليس بعضاً للظرفِ والسنبلةُ ظرفٌ للحبةِ ، ألا تَرَى قولَه : « في كلِّ سنبلةٍ مئةُ حبة » فَجَعَلَ السنبلةَ وعاءً للحَبِّ ، والثالثُ أيضاً لا يَصِحُّ لعدمِ الضميرِ ، وإنْ سُلِّمَ فالمشتملُ على « مئة حبة » هو سنبلة من سبع سنابلَ ، إلا أن يقال إن المشتملَ على المشتملِ على الشيء هو مشتملٌ على ذلك الشيءِ ، فالسنبلةُ مشتملةٌ على مئة والسنبلة مشتمَل عليها سبعُ سنابلَ ، فَلَزِمَ أنَّ السبعَ مشتملةٌ على « مئة حبة » . وأسهلُ من هذا كلِّه أن يكونَ ثَمَّ مضافٌ محذوفٌ ، أي : حَبَّ سبعِ سنابل ، فعلى هذا يكونُ « مئة حبة » بدلَ بعضٍ مِنْ كل .

ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ثُمَّ لَا يُتْبِعُونَ مَآ أَنفَقُوا۟ مَنًّا وَلَآ أَذًى لَّهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٢٦٢﴾ قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِّن صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَآ أَذًى ۗ وَٱللَّهُ غَنِىٌّ حَلِيمٌ ﴿٢٦٣﴾ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تُبْطِلُوا۟ صَدَقَٰتِكُم بِٱلْمَنِّ وَٱلْأَذَىٰ كَٱلَّذِى يُنفِقُ مَالَهُۥ رِئَآءَ ٱلنَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۖ فَمَثَلُهُۥ كَمَثَلِ صَفْوَانٍ عَلَيْهِ تُرَابٌ فَأَصَابَهُۥ وَابِلٌ فَتَرَكَهُۥ صَلْدًا ۖ لَّا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَىْءٍ مِّمَّا كَسَبُوا۟ ۗ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٢٦٤﴾

قولُه تعالى : ﴿ الذين يُنْفِقُون ﴾ : فيه وجهان :

أحدُهما : أن يكونَ مرفوعاً بالابتداءِ وخبرُهُ الجملةُ من قولِهِ : « لهم أجرُهم » ، ولم يُضَمَّن المبتدأُ هنا معنى الشرطِ فلذلك لم تَدْخُلَ الفاءُ في خبره ، لأنَّ القصدَ بهذهِ الجملةِ التفسيرُ للجملةِ قبلَها ، لأنَّ الجملةَ قبلَها أُخْرِجَتْ مُخْرَجَ الشيءِ الثابت المفروغِ منه ، وهو تشبيهُ نفقتِهم بالحَبَّةِ المذكورة ، فجاءَتْ هذه الجملةُ كذلك ، والخبرُ فيها أُخرج مُخْرَجَ الثابتِ المستقرِّ غيرِ المحتاجِ إلى تعليقِ استحقاقٍ بوقوعِ غيرِهِ ما قبله .

والثاني : أنَّ « الذين » خبرٌ لمبتدإٍ محذوفٍ أي : هم الذين يُنفقون ، وفي قوله : « لهم أجرُهم » على هذا وجهان :

---

(١) انظر البحر المحيط (٢/ ٣٠٥) .

أحدُهما : أنَّها في محل نصبٍ على الحال .

والثاني : ـ وهو الأَوْلَى ـ أن تكونَ مستأنفةً لا محلَّ لها من الإعرابِ ، كأنها جوابُ سائلٍ قال : هل لهم أَجْرٌ ؟ وعَطَفَ بـ « ثم » جرياً على الأغلبِ ، لأنَّ المتصدِّقَ لغيرِ وجهِ اللَّهِ لا يَحْصُل منه المَنُّ عقيبَ صدقَتِهِ ولا يؤذِي على الفور ، فجرى هذا على الغالب ، وإنْ كان حكمُ المنِّ والأذى الواقِعَيْنِ عقيبَ الصدقةِ كذلك .

وقال الزمخشري : « ومعنى » ثُمَّ « إظهارُ التفاوتِ بين الإنفاقِ وتَرْكِ المنِّ والأذى ، وأنَّ تَرْكَهما خيرٌ من نفسِ الإنفاقِ ، كما جَعَلَ الاستقامَةَ على الإيمانِ خيراً من الدخولِ فيه بقولِهِ : ﴿ ثم استقاموا ﴾[1] ، فَجَعَلَهَا للتراخي في الرتبةِ لا في الزمانِ ، وقد تكرَّر له ذلك غيرَ مرةٍ .

و « ما » مِنْ قولِهِ : « ما أَنْفَقُوا » يجوزُ أن تكونَ موصولةً اسميةً فالعائدُ محذوفٌ ، أي : ما أنفقوه ، وأن تكونَ مصدريةً فلا تحتاجُ إلى عائدٍ ، أي : لا يُتْبِعُون إنفاقهم . ولا بُدَّ من حذفٍ بعد « مَنًّا » أي : مَنًّا على المُنْفَقِ عليه ولا أذى له ، فَحُذِفَ للدلالة .

والمَنُّ : الاعتدادُ بالإحسانِ ، وهو في الأصل : القَطْعُ ، ولذلك يُطْلَقُ على النعمةِ ، لأنَّ المُنْعِمَ يَقْطَعُ من مالِهِ قطعةً للمُنْعَمِ عليه . والمَنُّ : النقصُ من الحق ، والمَنُّ : الذي يُوزن به ، ويُقال في هذا « منا » مثل : عَصَا . وتقدَّمَ اشتقاقُ الأذى .

و « مَنًّا » مفعولٌ ثانٍ ، و « لا أذى » عطفٌ عليه ، وأبعدَ مَنْ جَعَلَ « ولا أذى » مستأنفاً ، فَجَعَلَهُ من صفاتِ المتصدِّق ، كأنه قال : الذين ينفقون ولا يتأذَّوْن بالإنفاقِ ، فيكونُ « أذى » اسمَ لا وخبرُها محذوفٌ ، أي : ولا أذى حاصلٌ لهم ، فهي جملةٌ منفيةٌ في معنى النهي ، وهذا تكلُّفٌ ، وحَقُّ هذا القائلِ أن يقرأ « ولا أذى » بالألف غيرَ مُنَوَّنٍ ، لأنه مبنيٌّ على الفتح على مشهورِ مذهبِ النحاةِ .

قوله تعالى : ﴿ قولٌ معروفٌ ﴾ : فيه ثلاثةُ أوجهٍ :

أحدُها : أنه مبتدأٌ وساغَ الابتداءُ بالنكرةِ لوصفِها وللعطفِ عليها . و « مغفرةٌ » عَطْفٌ عليه ، وسَوَّغَ الابتداءَ بها العطفُ أو الصفةُ المقدَّرَةُ ، إذ التقديرُ : ومغفرةٌ من السائلِ أو من اللَّهِ . و « خيرٌ » خبرٌ عنهما . وقال أبو البقاء في هذا الوجهِ : « والتقديرُ : وسببُ مغفرة ، لأنَّ المغفرةَ من الله تعالى ، فلا تفاضُلَ بينها وبين فعلِ العبدِ ، ويجوزُ أن تكونَ المغفرةُ مجاوزَةَ المزكِّي واحتمالَه للفقيرِ ، فلا يكونُ فيه حذفُ مضافٍ » .

والثاني : أنَّ « قولٌ معروفٌ » مبتدأٌ وخبرُهُ محذوفٌ أي : أمثلُ أو أَوْلَى بكم ، و « مغفرةٌ » مبتدأٌ ، و « خيرٌ » خبرُها ، فهما جملتان ، ذَكَرَهُ المهدويّ وغيرُهُ . قال ابن عطية : « وهذا ذهابٌ برونقِ المعنى » .

والثالث : أنه خبرُ مبتدإٍ محذوفٍ تقديرُهُ : المأمورُ به قولٌ معروفٌ .

وقوله : ﴿ يَتْبَعُها أَذًى ﴾ في محلِّ جرٍّ صفةً لصدقة ، ولم يُعِدْ ذِكْرَ المَنِّ فيقولُ : يتبَعُها مَنٌّ وأذىٰ ، لأنَّ الأذى يشملُ المنَّ وغيرَه ، وإنَّما ذُكِرَ بالتنصيصِ في قولِهِ : « لا يُتْبِعُون ما أنفقوا مَنًّا ولا أَذًى » لكثرةِ وقوعِهِ من المتصدِّقين

---

(١) سورة فصلت ، آية (٣٠) .

وعُسْرِ تحَفُّظِهِمْ منه ، ولذلك قُدِّمَ على الأذى .

قولُهُ تعالى : ﴿ **كالذي** ﴾ : « كالذي » الكاف في محلِّ نصبٍ ، فقيل : نعتاً لمصدرٍ محذوفٍ أي : لا تُبْطِلُوها إبطالاً كإبطالِ الذي يُنْفِقُ رئاءَ الناسِ . وقيل : في محلِّ نصبٍ على الحالِ من ضميرِ المصدرِ المقدَّرِ كما هو رأيُ سيبويه ، وقيل : حالٌ من فاعِلِ « تُبْطِلُوا » أي : لا تُبْطِلُوهَا مُشْبِهين الذي يُنْفِقُ رياءَ .

و ﴿ **رئاءَ** ﴾ فيه ثلاثةُ أوجهٍ :

أحدُها : أنه نعتٌ لمصدرٍ محذوفٍ تقديرُهُ : إنفاقاً رئاءَ الناس ، كذا ذكره مكي .

والثاني : أنه مفعولٌ من أَجْلِه أي : لأجلِ رئاءِ الناسِ ، واستكمل شروطَ النصبِ .

والثالث : أنه في محلِّ حالٍ ، أي : يُنْفِقُ مرائياً .

والمصدرُ هنا مضافٌ للمفعولِ وهو « الناس » ، ورئاءَ مصدرٌ راءى كقاتَلَ قِتالاً ، والأصلُ : « رِئايَاً » فالهمزةُ الأولى عينُ الكلمة ، والثانيةُ بدلٌ من ياءٍ هي لامَ الكلمة ، لأنها وَقَعَتْ طرفاً بعد ألفٍ زائدةٍ . والمُفَاعَلَةُ في « راءى » على بابِها لأنَّ المُرائِيَ يُرِي الناسَ أعمالَهُ حتى يُرُوه الثناءَ عليه والتعظيم له . وقرأ طلحة ـ ويروى عن عاصم ـ : « رِياء » بإبدالِ الهمزةِ الأولى ياءً ، وهو قياسُ تخفيفِها لأنها مفتوحةٌ بعد كسرةٍ .

قوله : ﴿ **فَمَثَلُهُ كمثلِ** ﴾ مبتدأٌ وخبرٌ ، ودَخَلَتِ الفاءُ ، قال أبو البقاء « لتربطَ الجملةَ بما قبلَها » وقد تقدَّم مثلُه ، والهاءُ في « فَمَثَلُهُ » فيها قولان :

أظهرهُما : أنها تعودُ على « الذي يُنْفِقُ رئاءَ الناس » لأنه أقربُ مذكورٍ .

والثاني : أنها تعودُ على المانِّ المُؤْذِي ، كأنه تعالى شَبَّهه بشيئين : بالذي يُنْفِقُ رِئَاءَ وبصفوانٍ عليه ترابٌ ، ويكونُ قد عَدَلَ من خطابٍ إلى غَيْبة ، ومن جمعٍ إلى إفرادٍ .

والصَّفْوان : حَجَرٌ كبيرٌ أملسُ ، وفيه لغتان : أشهرهُما سكونُ الفاءِ والثانيةُ فَتْحُها ، وبها قرأ ابن المسيَّبِ والزهري ، وهي شاذَّةٌ ، لأن « فَعَلان » إنَّما يكونُ في المصادرِ نحو : النَّزَوان والغَلَيَان ، والصفاتِ نحو : رجلٌ طَغَيَان وتيسٌ عَدوَان ، وأمَّا في الأسماءِ فقليلٌ جداً . واختُلِفَ في « صَنْوَان » فقيل : هو جمعٌ مفردُهُ : صَفا ، قال أبو البقاء : « وجَمْعُ « فَعَلَ » على «فَعْلَان » قليلٌ . وقيل : هو اسمُ جنسٍ ، قال أبو البقاء : « وهو الأجودُ ، ولذلك عادَ الضميرُ عليه مفرداً في قولِهِ : « عليه » وقيل : هو مفردٌ ، واحدُ صُفِيٍّ قاله الكسائي ، وأنكره المبردُ . قال : « لأنَّ صُفِيّاً جمعُ صفا نحو : عُصِيّ في عَصَا ، وقُفِيّ في قَفَا » . ونُقِلَ عن الكسائي أيضاً أنه قال : « صَفْوَان مفردٌ ، ويُجْمع على صِفْوانٍ بالكسر . قال النحاس : « يجوزُ أن يكونَ المكسورُ الصادِ واحداً أيضاً ، وما قاله الكسائي غيرُ صحيحٍ بل صِفْوان ـ يعني بالكسر ـ جمعٌ لصَفَا كوَرَل ووِرْلان ، وأخ وإخْوان وكَرَى وكِرْوَان » .

و ﴿ **عليه ترابٌ** ﴾ يجوزُ أن يكونَ جملةً من مبتدإٍ وخبرٍ ، وقَعَتْ صفةً لصَفْوان ، ويجوزُ أن يكونَ « عليه » وحدَه صفةً له ، و « ترابٌ » فاعلٌ به ، وهو أَوْلى لِمَا تَقَدَّم عند قولِهِ : ﴿ في كلِّ سنبلةٍ مئة حبةٍ ﴾[1] . والترابُ مَعْرُوفٌ ،

---

(١) سورة البقرة ، آية (٢٦١) .

ويُقال فيه تَوْرَاب ، ويُقال : تَرِبَ الرجلُ : افتقَرَ . ومنه : ﴿ أو مِسْكِيناً ذا متربة ﴾[١] كأنَّ جِلْدَه لَصِق به لفقرِه ، وأَتْرَبَ : أي استغنى ، كأنَّ الهمزةَ للسلب ، أو صار مالُهُ كالترابَ .

﴿ فأصابَه ﴾ عطفٌ على الفعلِ الذي تَعَلَّقَ به قوله : « عليه » أي : استقرَّ عليه ترابٌ فأصابَهُ . والضميرُ يعودُ على الصَّفْوان ، وقيل : على الترابِ . وأمَّا الضميرُ في « فتركه » فعلى الصَفْوَانِ فقط . وألفُ « أصابه » من واوٍ ، لأنه من صَابَ يَصُوب .

والوابِلُ : المطرُ الشديدُ ، وبَلَتِ السماءُ تَبِل ، والأرضُ مَوْبُولَة ، ويقال أيضاً : أَوْبَلَ فهو مُوبِل ، فيكونُ مِمَّا اتفقَ فيه فَعَل وأَفْعَلَ ، وهو من الصفاتِ الغالبةِ كالأبطح[٢] ، فلا يُحْتَاج معه إلى ذكرِ موصوفٍ . قال النضر بن شميل : « أولُ ما يكونُ المطرَ رَشًّا ثم طشًّا ، ثم طَلًّا ورَذاذاً ثم نَضْحاً ، وهو قَطْرٌ بين قَطْرَين ، ثم هَطْلاً وَتَهْتَاناً ثم وابِلاً وجُوداً . والوبيلُ : الوَخيمُ ، والوبيلةُ : حُزْمَةُ الحطبِ ، ومنه قيل للغليظَةِ : وَبِيلَةٌ على التشبيهِ بالحزمة .

قوله : ﴿ فَتَرَكَهُ صَلْداً ﴾ كقوله : ﴿ وتركَهم في ظلماتٍ ﴾[٣] . والصَّلْدُ : الأجردُ الأملسُ ، ومنه : « صَلَدَ جبينُ الأصلعِ » : بَرَقَ ، والصَّلِدُ أيضاً صفةٌ ، يُقال : صَلِدَ بكسر اللام يَصْلَد بفتحِها فهو صَلِد . قال النقاش : « الصَّلْدُ بلغةِ هُذَيل » . وقال أبان[٤] بن تغلب : « الصَّلْد : اللَّيِّن من الحجارةِ » وقال علي بن عيسى : « هو من الحجارة ما لا خيرَ فيه ، وكذلك من الأرضين وغيرِها ، ومنه : « قِدْرٌ صَلُود » أي : بَطِيئة الغَلَيان » .

قوله : « لا يُقْدرون » في هذه الجملة قولان :

أحدهما : أنها استئنافية فلا موضع لها من الإعراب .

والثاني : أنها في محلِّ نصبٍ على الحالِ من « الذي » في قولِه : « كالذي يُنْفِقُ » ، وإنما جُمع الضميرُ حَمْلاً على المعنى ، لأنص المرادَ بالذي الجنسُ ، فلذلك جاز الحَمْلُ على لفظِه مرةً في قولِه : « ماله » و « لا يؤمِنُ » « فمثلُه » وعلى معناه أخرى . وصار هذا نظير قولِه : ﴿ كمثلِ الذي استوقد ناراً ﴾ ثم قال : ﴿ بنورِهم وتَركَهم ﴾[٥] ، وقد تقدَّم تحقيقُ القولِ في ذلك . وقد زَعَم ابن عطية أنَّ مَهْيَعَ كلامِ العرب الحَمْلُ على اللفظِ أولاً ثم المعنى ثانياً ، وأنَّ العكسَ قبيحٌ ، وتقدَّم الكلامُ معه في ذلك . وقيل : الضميرُ في « يَقْدِرون » عائدٌ على المخاطبين بقوله : « يا أيُّها الذين آمنوا لا تُبْطِلوا » ويكونُ من بابِ الالتفاتِ من الخطابِ إلى الغَيْبة ، وفيه بُعْدٌ . وقيل : يعودُ على ما يُفْهَم من السياقِ . أي : لا يَقْدِرُ المانُّون ولا المؤذون على شيء من نفع صدقاتهم . وسَمَّى الصدقة كسباً . قال أبو البقاء : « ولا يجوزُ أن يكونَ « لا يقدرون » حالاً من « الذي » لأنه قد فُصِل بينهما بقوله : « فمثلُه » وما بعدَه ، ولا يَلْزَمُ ذلك ، لأنَّ هذا الفصلَ فيه تأكيدٌ وهو كالاعتراض .

وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ وَتَثْبِيتًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ كَمَثَلِ جَنَّةٍۭ بِرَبْوَةٍ

---

(١) سورة البلد ، آية (١٦) .
(٢) وهو المسيل الواسع .
(٣) سورة البقرة ، آية (١٧) .
(٤) أبان بن تغلب بن رباح البكري الجريري بالولاء أبو سعيد : قارىء لغوي من أهل الكوفة من غلاة الشيعة توفي سنة ١٤١ هـ ، اللباب (١/٢٢٤) ، أعيان الشيعة (٥/٤٧) ، الأعلام (١/٢٦ - ٢٧) .
(٥) سورة البقرة ، آية (١٧) .

أَصَابَهَا وَابِلٌ فَآتَتْ أُكُلَهَا ضِعْفَيْنِ فَإِن لَّمْ يُصِبْهَا وَابِلٌ فَطَلٌّ ۗ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿٢٦٥﴾

وقولُه تعالى : ﴿ وَمَثَلُ الذين ينفقون ﴾ : إلى قوله : ﴿ كَمَثَلِ حَبة ﴾ كقوله : ﴿ مَثَلُ الذين يُنْفِقُون كمثلِ حبةٍ أنبتَتْ سبعَ ﴾[1] في جميعِ التقاديرِ فليُراجَعْ . وقرأ الجحدريُّ « كمثلِ حبةٍ » بالحاءِ المهملة والباءِ .

قوله : ﴿ ابتغاء ﴾ فيه وجهان :

أحدُهما : أنه مفعولٌ من أجلِه ، وشروطُ النصبِ متوفرةٌ .

والثاني : أنه حالٌ ، و « تثبيتاً » عطفٌ عليه بالاعتبارين : أي لأجلِ الابتغاء والتثبيتِ ، أو مبتغين مُتَثَبِّتين . ومنع ابنُ عطية أن يكونَ « ابتغاء » مفعولاً من أجلِه ، قال : « لأنه عَطَفَ عليه « تثبيتاً » ، وتثبيتاً لا يَصِحَّ أن يكونَ مفعولاً من أجلِه ، لأنَّ الإنفاقَ لا يكونُ لأجلِ التثبيتِ ، وحَكَىٰ عن مكي كونه مفعولاً من أجلِه ، قال : « وهو مردودٌ بما بَيَّنَّاه » .

وهذا الذي رَدَّه لا بُدَّ فيه من تفصيلٍ ، وذلك أنَّ قولَه : « وتثبيتاً » إمَّا أنْ يُجْعَلَ مصدراً متعدياً أو قاصراً ، فإن كان قاصراً ، أو متعدياً وقَدَّرْنا المفعولَ هكذا : « وتثبيتاً من أنفسهم الثوابَ على تلك النفقة » ، فيكونُ تثبيتُ الثواب وتحصيلُه من اللَّهِ حاملاً لهم على النفقةِ ، وحينئذٍ يَصحُّ أنْ يكونَ « تثبيتاً » مفعولاً من أجلِه ، وإنْ قَدَّرْنا المفعولَ غيرَ ذلك ، أي : وتثبيتاً من أنفسِهم أعمالَهم بإخلاصِ النية ، أو جَعَلْنا « مِنْ أنفسهم » هو المفعول في المعنى ، وأنَّ « مِنْ » بمَعْنَى اللام أي : لأنفسهم ، كما تقولُ : « فَعَلْتُه كسراً مِنْ شهوتي » فلا يتضحُ فيه أن يكون مفعولاً من أجلِه .

وأبو البقاء قد قَدَّر المفعولَ المحذوفَ « أعمالَهم بإخلاصِ النيةِ » ، وجَوَّز أيضاً أن يكونَ « مِنْ أنفسهم » مفعولاً ، وأن تكونَ « مِنْ » بمعنى اللام ، وكان قَدَّم أولاً أنه يجوزُ فيهما المفعولُ من أجلِه والحالية ، وهو غيرُ واضحٍ كما تقدَّم .

وتلخَّص أنَّ في « من أنفسهم » قولين :

أحدُهما : أنه مفعولٌ بالتجوُّز في الحرفِ .

والثاني : أنه صفةٌ لـ « تثبيتاً » ، فهو متعلِّقٌ بمحذوفٍ ، وتلخَّص أيضاً أن التثبيت يجوزُ أن يكونَ متعدّياً ، وكيف يُقَدَّر مفعولُه ، وأنْ يكونَ قاصراً .

فإن قيل : « تثبيت » مصدرَ ثَبَّت وثَبَّتَ متعدٍ ، فكيفَ يكونُ مصدرُه لازماً ؟ فالجوابُ أنَّ التثبيتَ مصدرُ تَثَبَّتَ فهو واقعٌ موقعَ التثبُّتِ ، والمصادرُ تنوبُ عن بعضها . قال تعالى : ﴿ وَتَبَتَّلْ إليه تَبْتيلاً ﴾[2] والأصلُ : « تبتُّلاً » ويؤيِّد ذلك قراءةُ مَنْ قرأ : « وَتَثَبُّتاً » ، وإلى هذا نحا أبو البقاء .

قال الشيخ[3] : « ورُدَّ هذا القولُ بأنَّ ذلكَ لا يكونُ إلا مع الإفصاح بالفعلِ المتقدِّم على المصدر ، نحوُ الآيةِ ، وأمَّا أنْ يُؤْتَىٰ بالمصدرِ من غيرِ نيابةٍ على فعلٍ مذكورٍ فلا يُحْمَل على غيرِ فعلِه الذي هو له في الأصل » ثم قال : « والذي

---

(١) سورة البقرة ، آية (٢٦١) .

(٢) سورة المزمل ، آية (٨) .

(٣) انظر البحر المحيط (٢/٣١١) .

نقول : إنَّ ثَبَتَ ـ يعني مخففاً ـ فعلٌ لازمٌ معناه تمكَّن ورَسَخَ ، وثَبَّت معدًّى بالتضعيف ، ومعناه مَكَّن وحَقَّق . قال ابن رواحة :

١٠٧١ ـ فَثَبَّتَ اللَّهُ مَا أَتَاكَ مِنْ حَسَنٍ تَثْبِيتَ عِيسَى وَنَصْراً كَالَّذِي نُصِرُوا[١]

فإذا كان التثبيتُ مُسْنَداً إليهم كانت « مِنْ » في موضِع نصب متعلقةً بنفس المصدرِ ، وتكونُ للتبعيضِ ، مثلُها في « هَزَّ من عِطْفِهِ » و « حَرَّكَ مِنْ نشاطِه » وإن كان مسنداً في المعنى إلى أنفسهم كانت « مِنْ » أيضاً في موضعِ نصبٍ صفة لـ « تثبيتاً » .

قال الزمخشري : « فإنْ قلت : فما معنى التبعيضُ ؟ قلت : معناه أنَّ مَنْ بَذَلَ مالَه لوجه الله فقد ثَبَّتَ بعضَ نفسه ، ومَنْ بَذَلَ روحَه ومالَه معاً فقد ثَبَّت نفسَه كلَّها » .

قال الشيخ[٢] : « والظاهرُ أنَّ نفسَه هي التي تُثَبِّته وتَحْمِلُه على الإنفاق في سبيل الله ليس له مُحَرِّكٌ إلا هي ، لِما اعتقدَتْه من الإيمان والثواب » يعني فيترجَّح أنَّ التثبيتَ مسندٌ في المعنى إلى أنفسِهم » .

قوله : ﴿ بِرَبْوَةٍ ﴾ في محلِّ جر لأنه صفةٌ لجنة . والباءُ ظرفيةٌ بمعنى « في » أي جنةٍ كائنةٍ في ربوةٍ . والربوةُ : أرضٌ مرتفعةٌ طيبةٌ ، قالَه الخليلُ . وهي مشتقةٌ من رَبَا يَرْبُو أي : ارتَفَع ، وتفسيرُ السدّي لها بما انخفض من الأرض ليس بشيء . ويقال : رَبْوة ورَباوة بتثليثِ الراءِ فيهما ، ويُقال أيضاً : رابية ، قال :

١٠٧٢ ـ وَغَيْثٍ مِنَ الْوَسْمِيِّ حُوٍّ تِلَاعُهُ أَجَابَتْ رَوَابِيهِ النِّجَاءَ هَوَاطِلُهْ[٣] .

وقرأ ابن عامر وعاصم « رَبْوة » بالفتح ، والباقون بالضمِّ ، قال الأخفشُ : « ونختار الضمَّ لأنه لا يكاد يُسْمع في الجمع إلا الرُّبا » يعني فَدَلَّ ذلك على أن المفردَ مضمومُ الفاءِ ، نحو بُرْمَة وبُرَم ، وصورة وصُوَر . وقرأ ابن عباس « رِبْوَة » بالكسر ، والأشهب العقيلي : « رَياوة » ، مثل رسالة ، وأبو جعفر : « رَبَاوة » مثل كراهة ، وقد تقدَّم أنَّ هذه لغاتٌ .

قوله : ﴿ أصابها وابلٌ ﴾ هذه الجملةُ فيها أربعةُ أوجهٍ :

أحدها : أنها صفةٌ ثانيةٌ لجنة ، وبُدِيء هنا بالوصفِ بالجارِّ والمجرور ثم بالجملةِ ، لأنه الأكثرُ في لسانهم لقُرْبِهِ من المفرد ، وبُدِيء بالوصفِ الثابتِ المستقرِّ وهو كونُها بربوة ، ثم بالعارضِ وهو إصابةُ الوابلِ . وجاء قولُه في وصف الصفوان[٤] ـ وصَفَهُ بقوله : « عليه ترابٌ » ـ ثم عَطَفَ على الصفةِ « فأصابه وابلٌ » وهنا لم يَعْطِفْ بل أَخْرَجَ صفةً .

والثاني : أن تكونَ صفةً لـ « ربوة » ، قال أبو البقاء : « لأنَّ الجنةَ بعضُ الربوة » كأنه يعني أنه يَلْزَمُ من وصفِ الربوة بالإصابةِ وصفُ الجنةِ به .

الثالث : أن تكونَ حالاً من الضميرِ المستكنِّ في الجارِّ لوقوعِه صفةً .

---

(١) انظر ديوانه (٩٤) ، البيت من شواهد البحر (٢/٣١١) .
(٢) انظر البحر المحيط (٣/٣١١) .
(٣) البيت لـزهير انظر ديوانه (١٢٧) ، البحر المحيط (٢/٣٠٢) .
(٤) انظر سورة البقرة ، آية (٢٦٤) .

الرابع : أن تكونَ حالاً من « جنة » ، وجاز ذلك لأنَّ النكرةَ قد تَخَصَّصتْ بالوصفِ ، ولا بُدَّ من تقديرِ « قد » حينئذٍ ، أي : وقد أصابها .

قوله : ﴿فآتت أُكُلَها﴾ فيه ثلاثةُ أوجهٍ :

أحدُها : وهو الأصحُّ أنَّ « آتَتْ » تتعدَّى لاثنين ، حُذِفَ أولُهما وهو « صاحبها » أو « أهلَها » . والذي حَسَّن حَذْفَه أنَّ القصدَ الإخبارُ عَمَّا تُثْمِرُ لا عمَّن تُثْمَرُ له ، ولأنه مقدرٌ في قولِه : « كمثل جنةٍ » أي غارِس جنةٍ أو صاحبِ جنةٍ ، كما تقدَّم . و « أُكُلَها » هو المفعولُ الثاني . و « ضِعْفَيْن » نصبٌ على الحال من « أُكُلَها » .

والثاني : أنَّ « ضِعْفَين » هو المفعولُ الثاني ، وهذا سهوٌ من قائلِه وغَلَطٌ .

والثالث : أنَّ « آتَتْ » هنا بمعنى أَخْرَجَت ، فهو متعدٍّ لمفعولٍ واحدٍ . قال أبو البقاء : « لأنَّ معنى « آتَتْ » : أَخْرَجَتْ ، وهو من الإتاء ، وهو الرَّيْع » .

قال الشيخ[١] : « لَا نَعْلَم ذلك في لسان العرب » . ونسبة الإيتاء إليها مجازٌ .

وقرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو « أُكْلها » بضمِّ الهمزة وسكونُ الكافِ ، وهكذا كلُّ ما أُضِيف من هذا إلى مؤنثٍ ، إلا أبا عمرو فإنه يُثَقِّل ما أُضيف إلى غير ضمير أو إلى ضمير المذكر ، والباقون بالتثقيل مطلقاً ، وسيأتي إيضاح هذا كلِّه . والأُكُلُ بالضم : الشيءُ المأكولُ ، وبالفتحِ مصدرٌ ، وأُضيف إلى الجنة لأنها محلُّهُ أو سببُه .

قوله : ﴿ فَطَلٌّ ﴾ الفاءُ جوابُ الشرطِ ، ولا بُدَّ من حذفٍ بعدَها لتكمُلَ جملةُ الجوابِ . واختُلِفَ في ذلك على ثلاثة أوجه ، فذهبَ المبرد إلى أنَّ المحذوفَ خبرٌ ، وقوله : « فَطَلٌّ » مبتدأٌ ، والتقدير : « فَطَلٌّ يصيبها » . وجاز الابتداء هنا بالنكرةِ لأنها في جوابِ الشرطِ ، وهو من جملة المُسَوِّغات للابتداء بالنكرةِ ، ومن كلامِهم : « إنْ ذَهَبَ عَيْرٌ فَعَيْرٌ في الرِّباط »[٢] . والثاني : أنه خبرُ مبتدإٍ مضمرٍ ، أي : فالذي يُصيبها طَلٌّ .

والثالث : أنه فاعلٌ بفعلٍ مضمرٍ تقديرُه : فيُصيبها طلٌّ ، وهذا أَبْيَنُها .

إلَّا أنَّ الشيخَ[٣] قال : ـ بعد ذِكْرِ الثلاثة الأوجهِ ـ « والأخير يحتاج فيه إلى حَذْفِ الجملةِ الواقعةِ جواباً وإبقاءِ معمولٍ لبعضها ، لأنه متى دخلت الفاءُ على المضارعِ فإنما هو على إضمارِ مبتدإٍ كقولِه : ﴿ وَمَنْ عَادَ فينتقِمُ اللَّهُ منه ﴾[٤] أي : فهو ينتقمُ ، فلذلك يُحتاج إلى هذا التقديرِ هنا ، أي : فهي ، أي : الجنةُ يُصيبها طَلٌّ ، وأمَّا في التقديرين السابقين فلا يُحتاج إلَّا إلى حَذْفِ أحدِ جُزْئي الجملةِ » وفيما قاله نظرٌ ، لأنَّا لا نُسَلِّم أن المضارع بعد الفاءِ الواقعةِ جواباً يَحْتَاجُ إلى إضمارِ مبتدأ .

ونظيرُ الآية قولُ امرىء القيس :

١٠٧٣ ـ أَلَا إِنْ لَا تَكُنْ إِبِلٌ فَمِعْزَى ... كَأَنَّ قُرُونَ جِلَّتِها العِصِيُّ[٥]

---

(١) انظر البحر المحيط (٢/٣١٢) .

(٢) مجمع الأمثال (١/٤٠) . قال الميداني : والرباط : ما تشد به الدابة ـ ويضرب في الرضا بالحاضر وترك الغائب .

(٣) البحر المحيط (٢/٣١٣) .

(٤) سورة المائدة ، آية (٩٥) .

(٥) البيت في ديوانه (١٣٦) ، البحر المحيط (١/٢١٨) .

فقوله « فَمِعْزى » فيه التقاديرُ الثلاثةُ .

وادَّعى بعضُهم أنَّ في هذه الآيةِ تقديماً وتأخيراً ، والأصلُ : « أصابها وابلٌ ، فإنْ لم يُصِبْها وابلٌ فَطَلٌّ فآتَتْ أكلَها ضِعْفين » حتى يُجْعَلَ إيتاؤها الأُكُلَ ضعفينِ على الحالين من الوابلِ والطلِّ ، وهذا لا حاجة إليه لاستقامة المعنى بدونه ، والأصلُ عدمُ التقديرِ والتأخيرِ ، حتى يَخُصَّه بعضُهم بالضرورةِ .

والطَّلُّ : المُسْتَدَقُّ مِن القَطْرِ . وقال مجاهد : « هو الندى » وهذا تَجَوُّزٌ منه . ويقال : طَلَّه النـدى ، وأَطَلَّه أيضاً ، قال :

١٠٧٤ - ولَـمَّـا نَـزَلْـنَـا مَـنْـزِلاً طَـلَّه الـنَّـدَى ..... (١)

ويُجْمع « طَلّ » على طِلال .

قوله : ﴿ **واللَّهُ بما تعملون بصيرٌ** ﴾ قراءةُ الجمهورِ : « **تَعْمَلون** » خطاباً وهو واضحٌ ، فإنه من الالتفاتِ من الغَيْبة إلى الخطابِ الباعثِ على فعلِ الإنفاقِ الخالصِ لوجهِ اللَّهِ والزاجر عن الرياءِ والسُمْعَةِ . والزهري بالياء على الغَيْبَة ، ويَحْتَمِل وجهين :

أحدُهما : أن يعودَ على المنفقين .

والثاني : أن يكونَ عاماً فلا يَخُصُّ المنفقين ، بل يعودُ على الناسِ أجمعين ، ليندرجَ فيهم المنفقونَ اندراجاً أولياً .

أَيَوَدُّ أَحَدُكُمْ أَن تَكُونَ لَهُۥ جَنَّةٌ مِّن نَّخِيلٍ وَأَعْنَابٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ لَهُۥ فِيهَا مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ وَأَصَابَهُ ٱلْكِبَرُ وَلَهُۥ ذُرِّيَّةٌ ضُعَفَآءُ فَأَصَابَهَآ إِعْصَارٌ فِيهِ نَارٌ فَٱحْتَرَقَتْ ۗ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمُ ٱلْءَايَٰتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ ﴿٢٦٦﴾

قوله تعالى : ﴿ **مِنْ نخيلٍ** ﴾ : في محلِّ رفعٍ صفةً لجنة ، أي : كائنةٍ من نخيل . و « نخيل » فيه قولان :

أحدُهما : أنه اسمُ جمعٍ .

والثاني : أنه جمعُ « نخل » الذي هو اسمُ الجنسِ ، ونحوه : كَلْب وكَلِيب . قال الراغب . « سُمِّي بذلك لأنه منخولُ الأشجار وصَفِيُّها ، لأنه أكرمُ ما يَنْبُتُ » وذَكَرَ له منافع وشَبَهاً من الآدميين . والأعناب : جمع عِنَبَة ، ويقال : « عِنَباء » مثل « سِيرَاء » بالمدِّ ، فلا ينصرفُ . وحيث جاء في القرآن ذِكْرُ هذين فإنما يَنُصُّ على النخلِ دونَ ثمرتِها وعلى ثمرةِ الكَرْم دون الكَرْم ، لأنَّ النخلَ كلَّه منافعُ ، وأعظمُ منافعِ الكَرْم ثمرتُه دونَ باقِيه .

قوله : ﴿ **تَجْرِي من تحتها** ﴾ هذه الجملةُ في محلِّها وجهان :

أحدهما : أنَّها في محلِّ رفعٍ صفةً لجنة .

---

(١) البيت في البحر المحيط (٢/٣٠٢) .

والثاني : إنها في محلِّ نصب ، وفيه أيضاً وجهان :

فقيل : على الحالِ من « جَنَّة » لأنها قد وُصِفَت .

وقيل : على أنها خبرُ « تكون » نقله مكي .

قوله : ﴿ له فيها من كلِّ الثمراتِ ﴾ جملةٌ من مبتدإٍ وخبرٍ ، فالخبرُ قولُه : « لـه » و « من كلِّ الثمـراتِ » هو المبتدأُ ، وذلك لا يَسْتَقِيم على الظاهر ، إذ المبتدأ لا يكونُ جاراً ومجروراً فلا بدَّ من تأويله . واختُلف في ذلك ، فقيل : المبتدأ في الحقيقةِ محذوفٌ ، وهذا الجارُّ والمجرورُ صفةٌ قائمةٌ مقامَه ، تقديرُه : « له فيها رزقٌ من كلِّ الثمراتِ أو فاكهةٌ من كلِّ الثمرات » فَحُذِف الموصوفُ وبقيت صفتُه ، ومثله قولُ النابغة :

١٠٧٥ - كَـأَنَّـكَ مِـنْ جِـمَـالِ بَـنِـي أُقَـيْشٍ يُـقَـعْـقَـعُ خَـلْفَ رِجْـلَيْـهِ بِـشَـنِّ[1]

أي : جَمَلٌ من جمالِ بني أُقَيْشٍ ، وقولُه تعالى : « وما مِنَّا إلا له مقامٌ معلوم » أي : وما منا أحدٌ إلا له مقامٌ . وقيل : « مِنْ » زائدةٌ تقديرُه : له فيها كلُّ الثمرات ، وذلك عند الأخفش لأنه لا يَشْتَرِط في زيادتها شيئاً . وأمَّا الكوفيون فيشترطون التنكير ، والبصريون يَشْتَرِطُونه وعدَم الإيجاب ، وإذا قلنا بالزيادةِ فالمرادُ بقوله : « كلّ الثمرات » التكثيرُ لا العمومُ ، لأنَّ العمومَ متعذِّرٌ . قال أبـو البقاء : « ولا يجـوزُ أَنْ تكونَ « مِنْ » زائـدةً لا على قولِ سيبـويه ولا قـولِ الأخفش ، لأنَّ المعنى يصير : له فيها كلُّ الثمراتِ ، وليسَ الأمرُ على هذا ، إلَّا أَنْ يُراد به هنا الكثرة لا الاستيعاب فيجوزُ عند الأخفش ، لأنه يُجَوِّزُ زيادةَ « مِنْ » في الواجب .

قوله : ﴿ وأصابه الكِبَرُ ﴾ فيه ثلاثةُ أوجهٍ :

أحدُها : أنَّ الواوَ للحالِ ، والجملةُ بعدها في محلِّ نصبٍ عليها ، و « قد » مقدرةٌ أي : وقد أصابه ، وصاحبُ الحال هو « أحدُكم » ، والعاملُ فيها « يَودُّ » ونظيرُها : ﴿ وكنتم أمواتاً فأحياكم ﴾[2] ، وقوله تعالى : ﴿ وقَعَدوا لـو أطاعونا ﴾[3] أي : وقد كُنتم ، وقد قَعَدوا .

والثاني : أن يكونَ قد وَضَع الماضي موضعَ المضارع ، والتقديرُ « ويصيبه الكِبَر » كقوله : ﴿ يَقْدُم قومَه يومَ القيامة فَأَوْردهم ﴾[4] أي : فيوردهم . قال الفراء : « يجوزُ ذلك في « يودُّ » لأنه يُتَلَقَّى مرةً بـ « أَنْ » ، ومرةً بـ « لو » فجازَ أن يُقَدَّر أحدُهما مكانَ الآخر » .

والثالث : أنه حُمِل في العطفِ على المعنى ، لأنَّ المعنى : أيودُّ أحدُكم أَنْ لو كانَتْ فأصابه الكِبَرُ ، وهذا الوجه فيه تأويلُ المضارع بـالماضي ليصِحَّ عطفُ المـاضي عليه ، عكسُ الـوجهِ الـذي قبلَه ، فإنَّ فيـه تأويـلَ الماضي بالمضارع . واستضعف أبو البقاء هذا الوجهَ بأنه يؤدي إلى تغيير اللفظ مع صحةِ المعنى . والزمخشري نَحَا إلى هذا الوجه أيضاً فإنه قال : « وقيل يقال : وَدِدْتُ لو كان كذا ، فَحُمِل العطفُ على المعنى ، كأنه قيل : أيودُّ أحدُكم لو كَانَتْ له جنةٌ وأصابَه الكِبَرُ .

---

(١) البيت في ديـوانـه (١٩٨) ، وهـو من شـواهـد الكتـاب (١/٣٧٥) ، الخزانة (٢/٣١٢) ، شرح المفصل لابن يعيش (١/٦١) .

(٢) سورة البقرة ، آية (٢٨) .

(٣) سورة آل عمران ، آية (١٦٨) .

(٤) سورة هود ، آية (٩٨) .

قال الشيخ[١] : « وظاهرُ كلامِه أَنْ يَكونَ « أصابه » معطوفاً على متعلَّق وهو « أَنْ تَكُونَ » لأنه في معنى « لو كانَتْ » ، إذ يقال : أيودُّ أحدُكم كانَتْ ، وهذا ليس بشيءٍ ، لأنه يَمْتَنِع من حيثُ المعنى أَنْ يكونَ معطوفاً على « كانت » التي قَبلها « لو » لأنه متعلَّق الوُدِّ ، وأمَّا « أصابَه الكبر » فلا يمكنُ أن يكونَ متعلَّق الودِّ ، لأنَّ « أصابه الكِبَرُ » لا يودُّه أحدٌ ولا يتمنَّاه ، لكن يُحْمل قولُ الزمخشري على أنه لمّا كان « أيودُّ » استفهاماً معناه الإنكارُ جُعِل متعلَّقُ الوَدادة الجَمْعَ بين الشيئين ، وهما : كونُ جنة له وإصابةُ الكِبَر إياه ، لا أنَّ كلَّ واحد منهما يكونُ مودوداً على انفرادِهِ ، وإنما أنكروا وَدادة الجمع بينهما » .

قوله : ﴿ **وله ذرية** ﴾ هذه الجملةُ في محلِّ نصبٍ على الحالِ من الهاءِ في « وأصابَه » . وقد تقدَّم اشتقاقُ الذريَّة[٢] . وقرىء[٣] « ضِعاف » ، وضُعَفاءُ وضِعاف منقاسان في ضَعيف ، نحو : ظَريف وظُرَفاء وظِراف ، وشَريف وشُرَفاء وشِراف .

وقوله : ﴿ **فأصابَها إعصارٌ** ﴾ هذه الجملةُ عطفٌ على صفةِ الجنة قبلها ، قاله أبو البقاء ، يعني على قولِه : « مِنْ نخيل » وما بعدَه .

وأتى في هذه الآيات كلِّها نحوُ « فأصَابها وابلٌ ـ وأصابَه الكِبَر ، فأصابها إعصارٌ » لأنه أبلغُ وأَدَلُّ على التأثيرِ بوقوعِ الفعلِ على ذلك الشيءِ ، من أنه لم يُذْكَرْ بلفظ الإصابة ، حتى لو قيل : « وَبَل » و « كَبِر » « وأَعْصَرَتْ » لم يكن فيه ما في لفظِ الإصابة من المبالغةِ .

والإعصارُ : الريحُ الشديدةُ المرتفعةُ ، وتُسَمِّيها العامَّةُ : الزَّوْبعة . وقيل : هي الريحُ السَّموم ، سُمِّيت بذلك لأنها تَلَفُّ كما يُلَفُّ الثوبُ المعصورُ ، حكاه المهدوي . وقيل : لأنها تَعْصِر السحابَ ، وتُجْمع على أعاصير ، قال :

١٠٧٦ - وبَيْنَمَا الْمَرْءُ فِي الأَحْيَاءِ مُغْتَبِطٌ إِذْ هُوَ فِي الرَّمْسِ تَعْفُوهُ الأَعَاصِيرُ[٤]

والإعصار من بين سائرِ أسماءِ الريحِ مذكرٌ ، ولهذا رَجَع إليه الضميرُ مذكَّراً في قولِه : « فيه نارٌ » .

و «نار» يجوز فيه الوجهانِ : أعني الفاعليةَ والجارُّ قبلَها صفةٌ لـ «إعصاراً»، والابتدائيةُ والجارُّ قبلَها خبرُها، والجملةُ صفةُ « إعصار » ، والأولُ أَوْلى لِما تقدَّم من أنَّ الوصفَ بالمفردِ أَوْلى ، والجارُّ أقربُ إليه من الجملة .

وقوله : ﴿ **فاحترقَتْ** ﴾ أي : أَحْرَقها فاحتَرَقَتْ ، فهو مطاوعُ لأَحْرق الرباعي ، وأمَّا « حَرَقَ » من قولِهم : « حَرَق نابُ الرجل » إذا اشتدَّ غيظُهُ ، فيُستعمل لازماً ومتعدياً ، قال :

١٠٧٧ - أَبَى الضَّيْمَ والنُّعْمَانُ يَحْرِقُ نَابَهُ عَلَيْهِ فَأَفْضَى وَالسُّيُوفُ مَعَاقِلُهْ[٥]

رُوي برفع « نابه » ونصبه . وقولُه : « كَذلك يُبَيِّن » إلى آخرِه قد تقدَّم نظيرُه .

---

(١) البحر المحيط (٢/٣١٤) .
(٢) انظر سورة البقرة ، آية (١٢٨) .
(٣) انظر البحر المحيط (٢/٣٢٤) .
(٤) البيت لعشير بن لبيد ونسب لغيره انظره في أمالي القالي (٢/١٧٧) ، رصف المباني (٣١٨) ، الدرر (١/١٧٣) ، اللسان « دهر » .
(٥) البيت لزهير انظر ديوانه (١٤٣) ، الكامل (١/١٢٠) ، الجمهرة (٢/١٣٩) ، المحتسب (١/٥٨) ، البحر (٢/٣٠٣) ، شرح الحماسة للمرزوقي (٢/٥٧٦) ، التهذيب « حرق » (١/٤٤) .

يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَنفِقُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّآ أَخْرَجْنَا لَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ ۖ وَلَا تَيَمَّمُواْ ٱلْخَبِيثَ مِنْهُ تُنفِقُونَ وَلَسْتُم بِـَٔاخِذِيهِ إِلَّآ أَن تُغْمِضُواْ فِيهِ ۚ وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ غَنِىٌّ حَمِيدٌ ﴿٢٦٧﴾

قوله تعالى : ﴿ أَنْفِقوا من طيباتِ ما كَسَبْتم ﴾ : في مفعولِ « أنفقوا » قولان :

أحدُهما : أنه المجرورُ بـ « مِنْ » ، و « مِنْ » للتبعيض أي : أنفقوا بعضَ ما رزقناكم .

والثاني : أنه محذوفٌ قامَتْ صفتُه مقامَه ، أي : شيئاً مِمَّا رزقناكم ، وتقدَّم له نظائرُ . و « ما » يجوزُ أن تكونَ موصولةً اسمية . والعائدُ محذوفٌ لاستكمالِ الشروطِ ، أي : كَسَبتموه ، وأن تكونَ مصدريةً أي : من طيباتِ كَسْبكم ، وحينئذٍ لا بُدَّ من تأويلِ هذا المصدرِ باسمِ المفعولِ أي : مكسوبِكم ، ولهذا كان الوجهُ الأولُ أَوْلى .

و ﴿ مِمَّا أَخْرَجْنا ﴾ عطفٌ على المجرور بـ « مِنْ » بإعادةِ الجار ، لأحدِ معنيين : إمَّا التأكيدِ وإمَّا للدلالةِ على عاملٍ آخرَ مقدرٍ ، أي : وأَنْفقوا مِمَّا أَخْرجنا . ولا بدَّ من حَذْفِ مضافٍ ، أي : ومن طيباتِ ما أَخْرَجنا . و « لكم » متعلِّقٌ بـ « أخرجنا » ، واللامُ للتعليلِ . و « مِنْ الأرض » متعلِّقٌ بـ « أخرجنا » أيضاً ، و « مِنْ » لابتداءِ الغاية .

قوله : ﴿ ولا تَيَمَّمُوا الخبيثَ ﴾ الجمهورُ على « تَيَمَّموا » ، والأصلُ : تَتَيَمَّموا بتاءين ، فحُذِفَتْ إحداهما تخفيفاً : إمَّا الأولى وإمَّا الثانيةُ ، وقد تقدَّم تحريرُ القولِ فيه عند قولِه : ﴿ تَظاهرون ﴾[1] .

وقرأ البزي هنا وفي مواضع أُخَرَ بتشديدِ التاءِ ، على أنه أَدْغَم التاءَ الأولى في الثانيةِ ، وجاز ذلك هنا وفي نظائره ؛ لأنَّ الساكنَ الأول حرفُ لينٍ ، وهذا بخلاف قراءتِه ﴿ ناراً تَلَّظى ﴾[2] ﴿ إذ تَلَقَّونه ﴾[3] فإنه فيه جَمْعَ بين ساكنين والأولُ حرفٌ صحيحٌ ، وفيه كلامٌ لأهلِ العربيةِ يأتي ذِكْرُه إن شاءَ اللَّهُ تعالى .

وقرأ ابن عباس والزهري « تُيَمَّموا » بضم التاء وكسرِ الميمِ الأولى وماضيه : يَمَّم ، فوزنُ « تُيَمَّموا » على هذه القراءة : تُفَعِّلوا من غيرِ حذفٍ ، ورُوي عن عبدالله « تُؤَمَّموا » من أَمَّمْتُ أي قَصَدْتُ .

والتيممُّ : القصدُ ، يقال : أَمَّ كردَّ ، وأَمَّمَ كأَخَّرَ ، ويَمَّم ، وتَيَمَّم بالتاء والياء معاً ، وتَأَمَّم بالتاء والهمزةِ ، وكلُّها بمعنَى قَصَدَ . وفَرَّق الخليلُ ـ رحمه الله ـ بينها بفروقٍ لطيفة فقال : « أَمَّمْتُه قَصَدْتُ أمامه ، ويَمَّمْتُه : قصدْتُ . . . ويَمَّمْتُه : قصدتُه من أي جهة كان .

والخبيثُ والطيبُ : صفتانِ غالبتان لا يُذْكَر موصوفُهما : قال : ﴿ الخبيثون للخبيثات والطيبون للطيبات ﴾[4] ، ﴿ ويُحَرِّم عليهم الخبائث ﴾[5] ، قال عليه السلام : « مِنَ الخُبْث والخَبائث »[6] .

قوله : ﴿منه تُنفقون﴾ «منه» متعلِّقٌ بـ «تنفقون»، وتُنْفِقُون في محلِّ نصبٍ على الحال من الفاعل «تَيَمَّموا» أي

---

(١) سورة البقرة ، آية (٨٥) .
(٢) سورة الليل ، آية (١٤) .
(٣) سورة النور ، آية (١٥) .
(٤) سورة النور ، آية (٢٦) .
(٥) سورة الأعراف ، آية (١٥٧) .
(٦) غير مخرج في الأصل ٣٧٠ .

لا تَقْصِدوا الخبيث منفقين منه ، قالوا : وهي حالٌ مقدَّرةٌ ، لأن الإنفاقَ منه يَقَعُ بعد القصد إليه ، قاله أبو البقاء وغيره .

والثاني : أنها حالٌ من الخبيث ، لأن في الجملة ضميراً يعود إليه أي : لا تَقْصِدُوا مُنْفَقاً منه .

والثالث : أنه مستأنفُ ابتداءِ إخبارٍ بذلك ، وتَمَّ الكلامُ عند قولِه : « ولا تَيَمَّموا الخبيث » ثم ابتدأ خبراً آخرَ ، فقال : تُنفقون منه وأنتم لا تأخذُونه إلا إذا أَغْمضتم ، كأن هذا عتابٌ للناسِ وتقريعٌ ، وهذا يَرُدُّه المعنى .

قوله : ﴿ ولَسْتم بأخذِيه ﴾ فيها قولان :

أحدُهما : أنها مستأنفة لا مَحَلَّ لها ، وإليه ذهب أبو البقاء .

والثاني : أنها في محلِّ نصبٍ على الحال ، ويَظْهَرُ هذا ظهوراً قوياً عند مَنْ يرى أن الكلامَ قد تَمَّ عند قولِهِ : « ولا تَيَمَّموا الخبيث » وما بعدَه استئنافٌ ، وقد تقدَّم تفسيرُ معناه .

والهاء في « بآخذِيه » تعودُ على « الخبيث » وفيها وفي نحوها من الضمائر المتصلةِ باسمِ الفاعلِ قولان مشهورانِ :

أحدُهما : أنها في محلِّ جر وإن كان محلُّهَا منصوباً لأنها مفعولٌ في المعنى .

والثاني : - وهو رأي الأخفش - أنها في محلِّ نصب ، وإنما حُذِفَ التنوينُ والنونُ في نحو : « ضاربيك » لِلَطافة الضمير ، ومذهبُ هشام أنه يجوز ثبوتُ التنوينِ مع الضميرِ ، فيجيز : « هذا ضارِبُنْك » بثبوتِ التنوين ، وقد يَسْتَدِلُّ لمذهبه بقوله :

١٠٧٨ - هُمُ الْفَاعِلُونَ الْخَيْرَ والآمِرُونَهْ ..... (١)

وقوله الآخر :

١٠٧٩ - وَلَمْ يَرْتَفِقْ وَالنَّاسُ مُحْتَضِرُونَهْ ..... (٢)

فقد جَمَع بين النونِ النائبةِ عن التنوينِ وبين الضميرِ . ولهذه الأقوالِ أدلةٌ مذكورةٌ في كتبِ القومِ .

قوله : ﴿ إلاَّ أَنْ تُغْمِضُوا ﴾ الأصلُ : إلاَّ بأَنْ ، فَحُذِف حرف الجر مع « أَنْ » فيجيءُ فيها القولان : أهي في محلِّ جر أم نصب ؟ وهذه الباءُ تتعلَّقُ « تُيَمِّموا » « بآخذيه » . وأجاز أبو البقاء أن تكونَ « أَنْ » وما في حَيِّزها في محلِّ نصب على الحال ، والعاملُ فيها « آخِذيه » . والمعنى : لَسْتم بآخذِيه في حالٍ من الأحوالِ إلا في حالِ الإغماضِ ،

---

(١) تقدم .

(٢) صدر بيت وعجزه :

..... جَمِيعاً وأَيْدِي الْمُعْتَفِينَ رَوَاهِقُهْ

وهو من شواهد الكتاب (١/١٨٨) ، شرح المفصل لابن يعيش (٢/١٢٥) ، الكامل (٣١٧) ، الخزانة (٤/٢٧١) ، الكامل (١/٣٦٤) ، المقرب (١/٢٥) .

الارتفاق : الاتكاء على المرفق وهذا كناية عن عدم اشتغاله عن قضاء حوائج الناس والمعتقون : الذين يطلبون المعروف والإحسان رواهق : جمع راهقة ، يقال : رهقه إذا غشيه وأتاه الشاهد فيه قوله « احتروته » حيث جمع فيها بين النون والضمير وقد حمل هذا على أن الهاء هاء السكت أتى بها بياناً لحركة النون إجراء للوصل مجرى الوقف ضرورة . وهذا الشاهد كسابقه .

وقد تقدَّم أنَّ سيبويه لا يُجيز أن تقعَ «أَنْ» وما في حيِّزها موقعَ الحالِ. وقال الفراء: «المعنى على الشرطِ والجزاء؛ لأنَّ معناه : إنْ أَغْمضتم أَخَذْتم ، ولكن لَمَّا وقعت « إلاَّ » على « أَنْ » فتحها ، ومثلُه : ﴿ إلا أَنْ يَخافا ﴾[1] ﴿ إلا أَنْ يَعْفُون ﴾[2]. وهذا قولٌ مردودٌ عليه في كتبِ النحو .

والجمهورُ على « تُغْمِضوا » بضمِّ التاء وكسرِ الميمِ مخففةً من « أَغْمَض » وفيه وجهان :

أحدُهما : أنه حُذِفَ مفعولُه ، تَقديرُه : تُغْمِضُوا أبصارَكم أو بصائرَكم .

والثاني : في معنى ما لا يتعدَّى ، والمعنى إلا أَنْ تُغْضُوا ، مِنْ قولهم : « أَغْضَى عنه » .

وقرأ الزهري : « تُغَمِّضوا » بضم التاءِ وفتحِ الغينِ كسرِ الميمِ مشددةً ومعناها كالأولى . ورُوي عنه أيضاً « تَغْمَضوا » بفتحِ التاءِ وسكونِ الغَيْن وفتحِ الميمِ ، مضارعُ « غَمِضَ » بكسر الميم ، وهي لغةٌ في « أَغْمض » الرباعي ، فيكونُ ممَّا اتفق فيه فَعِل وأَفْعل . ورُوي عن اليزيدي « تَغْمُضوا » بفتحِ التاءِ وسكونِ الغينِ وضمِّ الميمِ . قال أبو البقاء : « وهو من غَمُضَ يَغْمُضُ كظَرُف يظرُفُ ، أي : خَفِيَ عليكم رأيُكم فيه » .

ورُوي عن الحسن : « تُغَمِّضُوا » بضمِّ التاءِ وفتحِ الغَيْنِ وفتحِ الميمِ مشددةً على ما لم يُسَمَّ فاعلُه . وقتادةُ كذلك إلا أنه خَفَّفَ الميم ، والمعنى : إلا أن تُحْمَلوا على التغافل عنه والمسامحةِ فيه . وقال أبو البقاء في قراءةِ قتادة : « ويجوزُ أن يكونَ من أَغْمَضَ أي : صُودف على تلك الحالِ كقولِك : أَحْمَدْتُ الرجل أي : وَجَدْتُه محموداً » وبه قال أبو الفتح . وقيل فيها أيضاً : إنَّ معناها إلاَّ أَنْ تُدْخلوا فيه وتُجْذَبوا إليه .

ٱلشَّيْطَٰنُ يَعِدُكُمُ ٱلْفَقْرَ وَيَأْمُرُكُم بِٱلْفَحْشَآءِ ۖ وَٱللَّهُ يَعِدُكُم مَّغْفِرَةً مِّنْهُ وَفَضْلًا ۗ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ ﴿٢٦٨﴾ يُؤْتِى ٱلْحِكْمَةَ مَن يَشَآءُ ۚ وَمَن يُؤْتَ ٱلْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِىَ خَيْرًا كَثِيرًا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿٢٦٩﴾ وَمَآ أَنفَقْتُم مِّن نَّفَقَةٍ أَوْ نَذَرْتُم مِّن نَّذْرٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُهُۥ ۗ وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ ﴿٢٧٠﴾

قوله تعالى : ﴿ الشيطانُ يَعِدُكم ﴾ : مبتدأٌ وخبرٌ ، وقد تقدم اشتقاقُ الشيطانِ وما فيه[3] . ووزنُ يَعِدُكم : يَعِلُكم بحَذْفِ الفاءِ وهي الواوُ لوقوعِها بين ياءٍ وكسرةٍ ، وقرأ الجمهور : « الفَقْر » بفتح الفاء وسكونِ القافِ ، وروى أبو حيوة عن بعضِهم : « الفُقْر » بضم الفاء وهي لغةٌ ، وقرىء « الفَقَر » بفتحتين .

قوله : « منه » فيه وجهان :

أحدهما : أن يتعلَّقَ بمحذوفٍ لأنه نعتٌ لمغفرة .

---

(١) سورة البقرة ، آية (٢٢٩) .

(٢) سورة البقرة ، آية (٢٣٧) .

(٣) انظر سورة البقرة ، آية (٣٦) .

والثاني : أن يكونَ مفعولاً متعلقاً بيَعِد أي : يَعِدُكم من تِلْقاءِ نفسِه . و « فَضْلاً » صفتُه محذوفةٌ أي : وفضلاً منه ، وهذا على الوجهِ الأولِ ، وأمَّا الثاني فلا حَذْفَ فيه .

قوله تعالى : ﴿**ومَنْ يُؤْتَ الحكمةَ**﴾ : الجمهورُ على «يُـؤْتِي» «ومَنْ يُؤْتَ» بالياءَ فيهما ، وقرأ الربيع[1] بن خيثم بالتاءِ على الخطاب فيهما . وهو خطابٌ للباري على الالتفاتِ . وقرأ الجمهور : « ومن يُؤْتَ » مبنياً للمفعول ، والقائمُ مقامَ الفاعلِ ضميرُ « مَنْ » الشرطيةِ ، وهو المفعولُ الأولُ ، و « الحكمةَ » مفعولٌ ثانٍ . وقرأ يعقوب : « يُؤْتِ » مبنياً للفاعل ، والفاعلُ ضميرُ الله تعالى ، و « مَنْ » مفعولٌ مقدمٌ ، و « الحكمة » مفعولٌ ثان كقولِك ؛ « أيًّا يُعْطِ زيدٌ درهماً أُعْطِه درهماً » .

وقال الزمخشري : بمعنى « ومَنْ يُؤتِهِ اللَّهُ » .

قال الشيخ[2] : « إن أرادَ تفسيرَ المعنى فهو صحيحٌ ، وإن أرادَ الإعرابَ فليس كذلك ، إذ ليس ثَمَّ ضميرُ نصبٍ محذوفٌ ، بل مفعولٌ « يُؤْتِ » مَنْ الشرطيةُ المتقدمةُ . قلت : ويؤيِّدُ تقديرَ الزمخشري قراءةُ الأعمش : « ومَنْ يُؤتِه الحكمةَ » بإثباتِ هاءِ الضمير ، و « مَنْ » في قراءتِه مبتدأٌ لاشتغالِ الفعلِ بمعمولِه ، وعند مَنْ يجوِّزُ الاشتغالَ في أسماءِ الشرطِ والاستفهامِ يجوُّز في « مَنْ » النصبَ بإضمارِ فعلٍ ، ويقدِّرُه متأخراً ، والرفعُ على الابتداءِ ، وقد تقدَّم تحقيق هذهِ في غضونِ هذا الإعرابِ .

وقوله : ﴿ **أُوتِيَ** ﴾ جوابُ الشرطِ ، والماضي المقترنُ بقد الواقعُ جواباً للشرطِ تارةً يكونُ ماضيَ اللفظِ مستقبلَ المعنى كهذه الآية ، فهو الجواب حقيقةً ، وتارةً يكونُ ماضيَ اللفظِ والمعنى نحو : ﴿ وإنْ يُكذِّبوك فقد كُذِّبَتْ ﴾[3] فهذا ليسَ جواباً ، بلِ الجوابُ محذوفٌ أي : فَتَسَلَّ فقد كُذِّبَتْ رسلٌ ، وسيأتي له مزيدُ بيانٍ .

والتنكيرُ في « خيراً » قال الزمخشري : « يفيدُ التعظيمَ كأنه قال : فقد أُوتِي أيَّ خيرٍ كثير » .

قال الشيخ[4] : « وتقديرُه هكذا يُؤدي إلى حَذْفِ الموصوفِ بـ « أي » وإقامةِ الصفةِ مُقامَه ، فإنَّ التقديرَ : فقد أوتي خيراً أيَّ خيرٍ كثيرٍ ، وإلى حذفِ « أيَّ » الواقعةِ صفةً ، وإقامةِ المُضاف إليها مُقامَها ، وإلى وصفِ ما يُضاف إليه « أي » الواقعةُ صفةً نحو : مَرَرْتُ برجلٍ أيِّ رجلٍ كريمٍ ، وكلُّ هذا يَحْتاج إثباتُه إلى دليل ، والمحفوظُ عن العربِ أنَّ « أياً » الواقعةَ صفةً تُضاف إلى ما يُماثِلُ الموصوف نحو : « دَعَوْتُ امرَأً أيَّ امرىءٍ ، فأجابني » وقد يُحْذَفُ الموصوفُ بأيّ كقوله :

١٠٨٠ ـ إذَا حَـارَبَ الـحَـجَّـاجُ أيَّ مُـنَـافِـقٍ ..... [5]

---

(١) الربيع بن خيثم التابعي الثقة حمل عن ابن مسعود وتوفي قبل سنة ٩٠ هـ ، غاية النهاية (١/٢٨٣) .

(٢) انظر البحر المحيط (٢/٣٢٠) .

(٣) سورة فاطر ، آية (٤) .

(٤) انظر البحر المحيط (٢/٣٢١) .

(٥) صدر بيت للفرزدق انظر ديوانه (١/٤١٧) ، وعجزه :

..... عـلاه بـسـيـف كـلَّما هـزَّ يـقـطعُ

وانظر الهمع (١/٩٣) ، الدرر (١/٧١) ، تعليق الفرائض (١/٦٢٤) ، البحر (٢/٣٢١) .

والشاهد فيه قوله : (أيّ) حيث وقعت صفة لنكرة محذوفة .

تقديرُهُ : منافقاً أيَّ منافقٍ ، وهذا نادرٌ ، وقد تقدَّم أنَّ تقديرَ الزمخشري كذلك ، أعني كونَه حَذَفَ موصوفَ أيّ . وأصلُ « يَذَّكَّرُ » : يَتَذَكَّر فَأَدْغَمَ .

قوله تعالى : ﴿ وما أنفقتُم مِنْ نفقةٍ ﴾ : كقولِهِ : ﴿ ما نَنْسَخْ ﴾[١] ﴿ وما تَفْعَلُوا من خير ﴾[٢] وقد تقدَّم تحقيقُ القولِ فيهما . وتقدَّم أيضاً مادة « نذر » في قوله : ﴿ أَأَنْذَرْتَهم ﴾[٣] ، إلَّا أنَّ النَّذْرَ له خصوصيةٌ : وهو عقدُ الإنسانِ ضميره على شيءٍ والتزامُهُ ، وفعلُهُ : نَذَرَ ـ بالفتح ـ ينذُرُ وينذِرُ : بالكسرِ والضَّمِّ في المضارع ، يُقال : نَذَرَ فهو ناذِرٌ ، قال عنترة :

١٠٨١ ـ الشَّاتِمَيْ عِرْضِي وَلَمْ أَشْتُمْهُمَا والنَّاذِرِين إذَا لَمَ ألْقَهُمَا دَمِي[٤]

وقولُه : ﴿ فإنَّ اللَّهَ يَعْلَمُهُ ﴾ جوابُ الشرطِ إنْ كانَت « ما » شرطيةً ، أو زائدةً في الخبرِ إنْ كانَتْ موصولةً . ووحَّد الضميرَ في « يَعْلَمُهُ » وإنْ كان قد تقدَّم شيئان : النَّفقةُ والنَّذْر لأنَّ العطفَ هنا بـ « أو » ، وهي لأحدِ الشيئين ، تقول : « إنْ جاء زيدٌ أو عمرٌو أكرمته » ، ولا يجوز : أكرمتهما ، بل يجوز أَنْ تراعيَ الأولَ نحو : « زيدٌ أو هندٌ منطلقٌ ، أو الثانيَ نحو : زيدٌ أو هندٌ منطلقة ، والآيةُ من هذا ، ولا يجوزُ أَنْ يُقالَ : منطلقان . ولهذا تَأَوَّل النحْويون : ﴿ إنْ يكن غنياً أو فقيراً فاللَّهُ أَوْلى بهما ﴾[٥] كما سيأتي . ومن مراعاةِ الأولِ قولُهُ : ﴿ وإذا رَأَوْا تجارةً أو لهواً انفضُّوا إليها ﴾[٦] ، وبهذا الذي قررته لا يُحتاجُ إلى تأويلاتٍ ذكرها المفسرون هنا : فرُوي عن النحاس أنه قال : « التقديرُ : وما أنفقتم من نفقةٍ فإن الله يعلَمُها ، أو نَذَرْتُم من نَذْرٍ فإنَّ الله يعلَمُهُ ، فَحُذِفَ ، ونظَره بقوله : ﴿ والذين يكنِزُون الذهبَ والفضةَ ولا ينفقونها ﴾[٧] وقولِهِ :

١٠٨٢ ـ نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ والرَّأْيُ مُخْتَلِفُ[٨]

وقولِ الآخر :

١٠٨٣ ـ رَمَانِي بِأَمْرٍ كُنْتُ مِنْه وَوَالِدِي بَرِيئاً وَمِنْ أَجْلِ الطَّوِيِّ رَمَانِي[٩]

وهذا لا يُحتاج إليه ؛ لأنَّ ذلك إنما هو في الواوِ المقتضيةِ للجَمْع بين الشيئين ، وأمَّا « أو » المقتضيةُ لأحدِ الشيئين فلا . وقال ابن عطية : « وَوَحَّدَ الضمير في « يَعْلَمُهُ » وقد ذَكَرَ شيئين من حيث إنه أراد ما ذَكَرَ أو ما نَصَّ » ، ولا حاجَةَ إلى هذا أيضاً لِمَا عَرَفْتَ من حكم « أو » .

---

(١) سورة البقرة ، آية (٢٠٦) .
(٢) سورة البقرة ، آية (١٩٧) .
(٣) سورة البقرة ، آية (٦) .
(٤) البيت في ديوانه (٢٢٢) ، شرح القصائد العشر (٣٧٧) ، العيني (٣/٥٥١) ، الأشموني (٢/٢٤٦) .
(٥) سورة النساء ، آية (١٣٥) .
(٦) سورة الجمعة ، آية (١١) .
(٧) سورة التوبة ، آية (٣٤) .
(٨) البيت لمالك بن العجلان وقيل لقيس بن الحطيم وهو في ديوانه (١٧٣) ، انظر الكتاب (١/٣٨) ، الأشموني (٣/١٥٢) ، أمالي ابن الشجري (١/٩٦) .
(٩) البيت لعمرو بن أحمر وينسب للأزرق بن طرفة الفراصي كما في اللسان (حول) انظر الكتاب (١/٧٥) ، الهمع (١/١١٦) ، الدرر (١/٨٥) ، شرح الحماسة (٢/٩٣٦) ، معاني الفراء (٢/٤٥٨) ، إعراب النحاس (٢/٥٠) ، والطوى : البئر المطوية بالحجارة ، رماني : أي قذفني بأمر أكرهه .

﴿ إِن تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ ۖ وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۚ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّئَاتِكُمْ ۗ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿٢٧١﴾ ﴾

قوله تعالى : ﴿ فنِعِمَّا هي ﴾ : الفاءُ جوابُ الشرط ، و « نِعْمَ » فعلٌ ماضٍ للمدح نقيضُ بئس ، وحكمُها في عدمِ التصرفِ والفاعلِ واللغاتِ حكمُ بئس كما تقدَّم فلا حاجَةَ إلى الإطالة بتكرارِهِ .

وقرأ ابن عامر وحمزة والكسائي هنا وفي النساء : « فَنِعِمَا » بفتحِ النونِ وكسرِ العينِ ، وهذه على الأصلِ ، لأنَّ الأصلَ على « فَعِل » كعَلِم وقرأ ابن كثير وورش وحفص بكسر النونِ والعينِ ، وإنما كَسْرُ النونِ إتباعاً لكسرةِ العينِ وهي لغةُ هُذَيْل . قيل : وَتَحْتمل قراءةُ كسرِ العين أن يكونَ أصلُ العينِ السكونَ ، فلمَّا وقعتْ بعدَها « ما » وأُدْغَمَ ميم « نِعْم » فيها كُسِرَتِ العينُ لالتقاء الساكنين ، وهو محتملٌ . وقرأ أبو عمرو وقالون وأبو بكر بكسرِ النونِ وإخفاء حركةِ العين . ورُوي عنهم الإسكانُ أيضاً ، واختاره أبو عبيد ، وحكاه لغةً للنبي ﷺ في نحو قولِهِ : « نِعْمَّا المالُ الصالحُ مع الرجلِ الصالحِ »[1] .

والجمهورُ على اختيارِ الاختلاسِ على الإسكانِ ، بل بعضُهم يَجْعَلُهُ من وَهْم الرواة عن أبي عمرو ، ومِمَّن أنكره المبرد والزجاج والفارسي قالوا : لأنَّ فيه جمعاً بين ساكنين على غير حَدِّهما . قال المبرد : « لا يَقْدِرُ أحدٌ أن ينطِقَ به ، وإنما يرومُ الجمعَ بين ساكنين فيحرِّكُ ولا يَشْعُر » وقال الفارسي : « لعل أبا عمرو أخفى فظنَّه الراوي سكوناً » .

وقد تقدَّم الكلام على « ما » اللاحقةِ لنِعْم وبِئْس . و « هي » مبتدأ ضميرٌ عائدٌ على الصدقات على حَذْف مضاف ، أي : فنِعْم إبداؤها ، ويجوز أنْ لا يُقَدَّر مضافٌ ، بل يعودُ الضميرُ على « الصدقات » بقيد صفةِ الإبداء تقديرُه : فنِعِمَّا هي أي : الصدقاتُ المُبْدَاةُ . وجملةُ المدحِ خبرٌ عن « هي » ، والرابطُ العمومُ ، وهذا أَوْلى الوجوهِ ، وقد تقدَّم تحقيقُها .

والضميرُ في « وإنْ تخفوها » يعودُ على الصدقاتِ . فقيل : يعودُ عليها لفظاً ومعنى . وقيل : يعودُ على الصدقاتِ لفظاً لا معنى ، لأنَّ المرادَ بالصدقاتِ المبداةِ الواجبةُ ، وبالمُخْفَاةِ : المتطوَّعُ بها ، فيكونُ من باب « عندي درهمٌ ونصفُه » ، أي : ونصفُ درهمٍ آخرَ ، وكقوله :

١٠٨٤ - كَأَنَّ ثِيَابَ رَاكِبِهِ بِرِيحٍ خَرِيقٌ وهْيَ سَاكِنَةُ الهُبُوبِ[2]

أي : وريحٌ أخرى ساكنة الهبوب ، ولا حاجة إلى هذا في الآية .

والفاءُ في قولِهِ : « فهو » جوابُ الشرط ، والضميرُ يعودُ على المصدر المفهومِ من « تُخْفُوها » أي : فالإخفاءُ ، كقولِهِ : ﴿ اعدِلُوا هو أقربُ ﴾ و « لكم » صفةٌ لخير ، فيتعلَّقُ بمحذوفٍ . و « خير » يجوزُ أن يكونَ للتفضيلِ ، فالمُفَضَّلُ عليه محذوفٌ أي : خيرٌ من إبدائها ، ويجوزُ أن يُرَادَ به الوصفُ بالخيريَّة أي : خيرٌ لكم من الخيورِ .

---

(١) أخرجه أحمد في المسند (٤/١٩٧ - ٢٠٢) ، والحاكم في المستدرك (٢/٢) ، وابن أبي شيبة في مصنفه (٧/١٨) .

(٢) البيت من شواهد البحر (٢/٣٢٤) .

وفي قوله : « إنْ تُبْدوا » ، وإن تُخْفُوها » نوعٌ من البديع وهو الطباق اللفظي . وفي قوله : « وتُؤْتوها الفقراء » طباقٌ معنوي ، لأنه لا يُؤتي الصدقاتِ إلا الأغنياءُ ، فكأنه قيل : إن يُبْدِ الأغنياءُ الصدقاتِ ، وإنْ يُخْفِ الأغنياءُ الصدقاتِ ، ويُؤْتُوها الفقراء ، فقابلَ الإبداءَ بالإخفاءِ لفظاً ، والأغنياءَ بالفقراءِ معنى .

قوله : ﴿ ويُكَفِّرُ ﴾ قرأ الجمهورُ « ويُكَفِّرُ » بالواو ، والأعمش بإسقاطِها والياءِ وجَزْم الراء . وفيها تخريجان :

أحدُهما : أنه بدلٌ من موضِعِ قوله : « فهو خيرٌ لكم » لأنه جوابُ الشرط كأنَّ التقدير : وإنْ تخفوها يكنْ خيراً لكم ويكفِّرْ .

والثاني : أنه حَذَفَ حرفَ العطفِ فتكونُ كالقراءةِ المشهورةِ ، والتقديرُ : « ويكفِّرُ » وهذا ضعيف جداً .

وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وأبو بكر بالنونِ ورفعِ الراءِ ، وقرأ نافع وحمزةُ والكسائي بالنونِ وجزمِ الراء ، وابنُ عامر وحفصٌ عن عاصم : بالياء ورفع الراء ، والحسنُ بالياء وجزم الراء ، ورُوي عن الأعمش أيضاً بالياء ونصب الراء ، وابن عباس : « وتُكَفِّرْ » بتاءِ التأنيثِ وجزمِ الراءِ ، وعكرمة كذلك إلا أنه فَتَحَ الفاءَ على ما لم يُسَمَّ فاعلُهُ ، وابنُ هرمز بالتاءِ ورفعِ الراء ، وشهر بن حوشب ـ ورُويت عن عكرمة أيضاً ـ بالتاءِ ونصبِ الراءِ ، وعن الأعمش أيضاً بالنونِ ونَصْبِ الراء ، فهذه إحدى عشرةَ قراءةً ، والمشهورُ منها ثلاثٌ .

فَمَنْ قرأ بالياء ففيه ثلاثة أوجه :

أظهرُها : أنه أَضْمَرَ في الفعل ضميرَ اللَّهِ تعالى ، لأنه هو المكفِّر حقيقةً ، وتَعْضُده قراءةُ النونِ فإنها متعيِّنةٌ له .

والثاني : أنه يعودُ على الصرفِ المدلولِ عليه بقوةِ الكلامِ ، أي : ويكفِّرْ صَرْف الصدقاتِ .

والثالث : أنه يعودَ على الإخفاءِ المفهومِ من قولِهِ : « وإنْ تُخْفُوها » ، ونُسِبَ التكفيرُ للصرفِ والإخفاءِ مجازاً ، لأنهما سببٌ للتكفير ، وكما يجوزُ إسنادُ الفعلِ إلى فاعِلِهِ يجوزُ إسنادُهُ إلى سببه .

ومَنْ قرأ بالتاءِ ففي الفعلِ ضميرُ الصدقاتِ ونُسِبَ التكفيرُ إليها مجازاً كما تَقَدَّم . ومَنْ بناه للمفعولِ فالفاعلُ هو اللَّهِ تعالى أو ما تقدَّم . ومَنْ قرأ بالنون فهي نونُ المتكلمِ المعظِّمِ نفسَهُ . ومَنْ جَزَمَ الراءَ فللعطف على محلِّ الجملةِ الواقعةِ جواباً للشرطِ ، ونظيرُهُ قولُه : ﴿ مَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فلا هاديَ له ويَذَرْهم ﴾ في قراءةِ مَنْ جَزَمَ « ويذرهم »[1] .

ومَنْ رفع فعلى ثلاثةِ أوجهٍ :

أحدُها : أن يكونَ مستأنفاً لا موضعَ له من الإعرابِ ، وتكونُ الواوُ عاطفةً جملةَ كلامٍ على جملةِ كلامٍ آخرَ .

والثاني : أنه خبرُ مبتدإٍ مضمرٍ ، وذلك المبتدأ : إمَّا ضميرُ اللَّهِ تعالى أو الإخفاءُ أي : وهو يُكَفِّر فيمَنْ قَرَأَ بالياء أو ونحن نكفِّر فيمن قرأ بالنون أو وهي تُكَفِّر فيمن قرأ بتاءِ التأنيث . والثالث : أنه عطفٌ على محلِّ ما بعد الفاءِ ، إذْ لو وقع مضارعٌ بعدَهَا لكانَ مرفوعاً كقولِهِ : ﴿ ومَنْ عادَ فينتقمُ الله منه ﴾[2] ونظيرُهُ ﴿ ويَذَرُهم في طغيانهم ﴾[3] في قراءةِ مَنْ رفع .

---

(١) سورة الأعراف ، آية (١٨٦) .

(٢) سورة المائدة ، آية (٩٥) .

(٣) سورة الأعراف ، آية (١٨٦) .

ومَنْ نَصَبَ فعلى إضمار « أَنْ » عطفاً على مصدرٍ مُتَوَهَّمٍ مأخوذٍ من قوله : « فهو خيرٌ لكم » ، والتقديرُ : وإنْ تُخْفوها يكنْ أو يوجَدْ خيرٌ وتكفيرٌ . ونظيرُها قراءةُ مَنْ نَصَبَ : ﴿ فيغفرَ ﴾ بعد قوله : ﴿ يحاسِبْكم به اللَّهُ ﴾[1] ، إلَّا أنَّ تقديرَ المصدرِ في قوله : « يحاسِبْكم » أسهلُ منه هنا ، لأنَّ ثمةَ فعلاً مصرَّحاً به وهو « يحاسبْكم » ، والتقديرُ : يَقَعُ محاسبةٌ فغفرانٌ ، بخلافِ هنا ، إذ لا فعلَ ملفوظٌ به ، وإنما تَصَيَّدْنَا المصدرَ من مجموعِ قولِهِ : « فهو خير لكم » .

وقال الزمخشري : « ومعناه : وإنْ تُخْفوها يكنْ خيراً لكم وأَنْ يُكَفِّرَ » .

قال الشيخ[2] : « وظاهر كلامِهِ هذا أنَّ تقديرَه « وأَنْ يكفِّرَ » يكون مقدَّراً بمصدرٍ ، ويكونُ معطوفاً على « خيراً » الذي هو خبر « يَكُنْ » التي قَدَّرَها ، كأنه قال : يَكُنِ الإخفاءُ خيراً لكم وتكفيراً ، فيكونُ « أَنْ يكفِّر » في موضِعِ نصبٍ ، والذي تقرَّر عند البصريين أنَّ هذا المصدرَ المنسَبِكَ من « أَنْ » المضمرةِ مع الفعلِ المنصوبِ بها هو مرفوعٌ معطوفٌ على مصدرٍ متوهَّمٍ مرفوعٍ ، تُقَدِّره من المعنى . فإذا قلت : « ما تأتينا فتحدثَنا » فالتقديرُ : ما يكون منك إتيانٌ فحديثٌ ، وكذلك : « إنْ تجيءْ وتُحْسِنَ إليَّ أُحْسِنْ إليك » التقدير : إن يكنْ منك مجيء وإحسان أُحْسن إليك ، فعلى هذا يكون التقديرُ : وإنْ تُخْفوها وتُؤْتوها الفقراءَ فيكونُ زيادةُ خيرٍ للإخفاءِ على خيرِ الإبداءِ وتكفيرٌ » . انتهىٰ ولم أَدْرِ ما حَمَلَ الشيخ على العدولِ عن تقدير أبي القاسم إلى تقديرِهِ وتطويلِ الكلامِ في ذلك مع ظهورِ ما بين التقديرين ؟ .

وقال المهودي : « هو مُشَبَّهٌ بالنصبِ في جوابِ الاستفهامِ ، إذ الجزاءُ يَجِبُ به الشيءُ لوجوبِ غيرِهِ كالاستفهامِ » . وقال ابنُ عطية : « الجزمُ في الراءِ أفصحُ هذه القراءاتِ لأنها تُؤْذِنُ بدخولِ التكفيرِ في الجزاء وكونِهِ مشروطاً إنْ وقع الإخفاءُ ، وأمَّا رفعُ الراء فليسَ فيه هذا المعنى » .

قال الشيخ[3] : « ونقولُ إنَّ الرفعَ أبلغُ وأَعَمُّ ، لأنَّ الجزمَ يكونُ على أنه معطوفٌ على جوابِ الشرطِ الثاني ، والرفعُ يدلُّ على أنَّ التكفير مترتِّبٌ من جهةِ المعنى على بَذْلِ الصدقاتِ أُبْدِيَتْ أو أُخْفيت ، لأنَّا نعلمُ أنَّ هذا التكفيرَ متعلِّقٌ بما قبلَه ، ولا يختصُّ التكفيرُ بالإخفاءِ فقط ، والجزمُ يُخَصِّصُهُ به ، ولا يمكن أَنْ يقالَ إن الذي يُبدي الصدقاتِ لا يكفِّرْ من سيئاتِهِ ، فقد صارَ التكفيرُ شاملاً للنوعَيْنِ من إبداءِ الصدقاتِ وإخفائِها وإنْ كانَ الإخفاءُ خيراً » .

قوله : ﴿ مِنْ سيئاتكم ﴾ في « مِنْ » ثلاثةُ أقوالٍ :

أحدُها : أنها للتبعيض ، أي : بعضَ سيئاتكم ، لأن الصدقاتِ لا تكفر جميعَ السيئاتِ ، وعلى هذا فالمفعولُ في الحقيقةِ محذوفٌ ، أي : شيئاً من سيئاتكم ، كذا قَدَّرَهُ أبو البقاء .

والثاني : أنها زائدةٌ وهو جارٍ على مذهبِ الأخفش وحكاه ابنُ عطية عن الطبري عن جماعةٍ ، وجَعَلَهُ خطأً ، يعني من حيث المعنى .

والثالث : أنها للسببيةِ ، أي : مِنْ أَجْلِ ذنوبكم ، وهذا ضعيفٌ . والسيئاتُ جمع سيِّئة ، ووزنها فَيْعِلة وعينُها واوٌ ، والأصلُ : سَيْوِءَة فَفُعِلَ بها ما فُعِلَ بميِّت ، وقد تقدَّمَ .

﴿ لَّيْسَ عَلَيْكَ هُدَىٰهُمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِى مَن يَشَآءُ ۗ وَمَا تُنفِقُوا۟ مِنْ خَيْرٍ فَلِأَنفُسِكُمْ ۚ وَمَا

---

(١) سورة البقرة ، آية (٢٨٤) .
(٢) انظر البحر المحيط (٢/ ٣٢٥) .
(٣) انظر البحر المحيط (٢/ ٣٢٦) .

تُنفِقُونَ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ ٱللَّهِ ۚ وَمَا تُنفِقُوا۟ مِنْ خَيْرٍ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنتُمْ لَا تُظْلَمُونَ ﴿٢٧٢﴾ لِلْفُقَرَآءِ ٱلَّذِينَ أُحْصِرُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِى ٱلْأَرْضِ يَحْسَبُهُمُ ٱلْجَاهِلُ أَغْنِيَآءَ مِنَ ٱلتَّعَفُّفِ تَعْرِفُهُم بِسِيمَٰهُمْ لَا يَسْـَٔلُونَ ٱلنَّاسَ إِلْحَافًا ۗ وَمَا تُنفِقُوا۟ مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ بِهِۦ عَلِيمٌ ﴿٢٧٣﴾

قوله تعالى : ﴿ **ليس عليكَ هُداهم** ﴾ : « هُداهم » : اسم ليس وخبرُها الجارُّ والمجرورُ . و « الهُدَى » مصدرٌ مضافٌ إلى المفعولِ ، أي : ليس عليك أن تهديَهم ، ويجوز أن يكونَ مضافاً لفاعلِهِ ، أي : ليس عليك أن يَهْتدوا ، يعني : ليس عليك أن تُلْجِئَهم إلى الاهتداء .

وفيه طباقٌ معنويٌّ ، إذ التقدير : هدى للضالين . وفي قوله : « ولكنَّ اللَّهَ يَهْدِي » مع قوله « هداهم » جناسٌ مغاير لأنَّ إحدى الكلمتين اسمٌ والأخرىٰ فعلٌ . ومفعولُ « يشاءُ » محذوفٌ ، أي : هدايَته .

وقوله : ﴿ **فلأنفُسِكُمْ** ﴾ خبرٌ لمبتدإٍ محذوفٍ أي : فهو لأنفسكم . وقوله : « إلَّا ابتغاءَ » فيه وجهان :

أحدُهما : أنه مفعولٌ من أجله أي : لأجل ابتغاءِ وجهِ اللَّهِ ، والشروطُ هنا موجودةٌ .

والثاني : أنه مصدرٌ في محلِ الحالِ ، أي : إلَّا مبتغين ، وهو في الحالَيْن استثناءٌ مفرَّغٌ ، والمعنى : وما تُنْفِقُونَ نفقةً معدّاً بقَبولِهَا إلَّا ابتغاءَ وجهِ اللَّهِ ، أو يكونُ المخاطَبُون بهذا ناساً مخصوصين ، وهم الصحابةُ ، لأنهم كانوا كذلك ، وإنما احتجنا إلى هذين التأويلين لأنَّ كثيراً ينفق لابتغاءِ غير وجهِ الله .

قوله : ﴿ **يُوَفَّ** ﴾ جوابُ الشرط ، وقد تقدَّم أنه يقال : « وَفَّى » بالتشديدِ و « وفَى » بالتخفيفِ و « أَوْفَى » رباعياً .

وقوله : ﴿ **وأنتم لا تُظْلَمُون** ﴾ جملةٌ من مبتدإٍ وخبرٍ في محلِّ نصبٍ على الحالِ من الضميرِ في « إليكم » ، والعاملُ فيها « يُوَفَّ » ، وهي تشبهُ الحالَ المؤكِّدَةَ لأنَّ معناها مفهومٌ من قولِهِ : « يوفَّ إليكم » لأنهم إذا وُفُّوا حقوقَهم لم يُظْلَموا . ويجوز أن تكونَ مستأنفةً لا محلَّ لها من الإعراب ، أخبرَهم فيها أنه لا يقعُ عليهم ظلمٌ فيندرجُ فيه توفيةُ أجورِهم بسببِ إنفاقِهم في طاعةِ اللَّهِ تعالى اندراجاً أوَّليًّا .

قوله تعالى : ﴿ **للفقراءِ** ﴾ : في تعلُّقِ هذا الجارِّ خمسةُ أوجهٍ :

أحدُها : ـ وهو الظاهر ـ أنه متعلِّقٌ بفعلٍ مقدرٍ يدلُّ عليه سياقُ الكلامِ ، واختلفت عباراتُ المُعْربين فيه ، فقال مكي ـ ولم يذكُرْ غيرَه ـ : « أَعْطُوا للفقراءِ » وفي هذا نظرٌ ، لأنه يلزمُ زيادةُ اللامِ في أحدِ مفعولَيْ أعطى ، ولا تُزادُ اللامُ إلا لضعفِ العالم : « إمَّا بتقدُّمِ معمولِهِ كقولِهِ تعالى : ﴿ للرؤيا تعبُرُون ﴾[1] ، وإمَّا لكونِهِ فرعاً نحو قولِهِ تعالى : ﴿ فَعَّالٌ لِما يريد ﴾[2] ويَبْعُد أن يُقالَ : لمَّا أُضْمِرَ العاملُ ضَعُفَ فَقَوِيَ باللامِ ، على أنَّ بعضَهم يُجيز ذلك وإنْ لم يَضْعُفِ العاملُ وجَعَلَ منه ﴿ رَدِفَ لكم ﴾[3] ، وسيأتي بيانُهُ في موضعه إن شاء الله تعالى . وقَدَّرَهُ أبو البقاء : « اعجبوا للفقراء » وفيه نظرٌ ، لأنه لا دلالة من سياقِ الكلامِ على العَجَبِ . وقَدَّرَهُ الزمخشري : « اعْمدوا أو اجعَلوا ما تُنْفقون »

---

(١) سورة يوسف ، آية (٤٣) .

(٢) سورة هود ، آية (١٠٧) .

(٣) سورة النمل ، آية (٧٢) .

والأحسنُ من ذلكَ ما قدَّره مكي ، لكنْ فيه ما تقدَّم .

الثاني : أنَّ هذا الجارَّ خبرُ مبتدإٍ محذوفٍ ، تقديرُهُ : الصدقاتُ أو النفقاتُ التي تُنْفِقُونَهَا للفقراء ، وهو في المعنى جوابٌ لسؤالٍ مقدَّرٍ ، كأنهم لَمَّا حُثُّوا على الصدقاتِ قالوا : فلمَنْ هي ؟ فَأُجِيبُوا بأنها لهؤلاء ، وفيها فائدةُ بيانِ مَصْرِفِ الصدقاتِ . وهذا اختيارُ ابنِ الأنباري قال : « كما تقول : « عاقل لبيب » ، وقد تقدَّم وصفُ رجل ، أي : الموصوفُ عاقلٌ ، وتكتبون على الأكياس : « ألفان ومئتان » ، أي : الذي في الكيس ألفان . وأنشد :

١٠٨٥ - تَسْأَلُنِي عَنْ زوجِها أيُّ فَتًى خَبٌّ جَرُوزٌ وَإذَا جَاعَ بَكَى[1]

يريد : هو خَبٌّ .

الثالث : أنَّ اللامَ تتعلَّقُ بقولِهِ : ﴿إنْ تُبْدُوا الصدقاتِ﴾[2] وهو مذهبُ القَفَّال ، واستبعَدَهُ الناسُ لكثرةِ الفواصِلِ .

الرابع : أنه متعلِّقٌ بقولِهِ : « وما تنفقوا من خيرٍ » وفي هذا نظرٌ من حيث إنه يلزمُ فيه الفصلُ بين فعلِ الشرطِ وبين معمولِهِ بجملةِ الجوابِ ، فيصيرُ نظيرَ قولِك : « مَنْ يُكْرِمْ أُحْسِنْ إليه زيداً . وقد صَرَّح بالمنع من ذلك ـ مُعَلِّلاً بما ذَكرتُه ـ الوَاحديُّ فقال : « ولا يجوزُ أَنْ يكونَ العاملُ في هذه اللامِ « تنفقوا » الأخيرَ في الآيةِ المتقدمةِ ، لأنه لا يُفْصَلُ بين العاملِ والمعمولِ بما ليس منه كما لا يجوزُ : « كانت زيداً الحُمَّى تأخُذُ » .

الخامس : أنَّ « للفقراء » بدلٌ من قولِهِ : « فلأنفسِكم » ، وهذا مردودٌ قال الواحدي وغيرُه : « لأنَّ بدلَ الشيءِ من غيرِه لا يكونُ إلا والمعنى مشتملٌ عليه ، وليس كذلك ذِكْرُ النفسِ ههنا ، لأنَّ الإنفاقَ من حيث هو عائدٌ عليها ، وللفقراءِ من حيث هو واصلٌ إليهم ، وليس من بابِ ﴿ وللَّهِ على الناس حِجُّ البيت مَنِ استطاعَ إليه سبيلاً ﴾[3] لأنَّ الأمرَ لازمٌ للمستطيع خاصةً » قلت : يعني أنَّ الفقراءَ ليسَتْ هي الأنفسَ ولا جزءاً منها ولا مشتملةً عليها ، وكأن القائلَ بذلك توهَّم أنه من بابِ قولِهِ تعالى : ﴿ولا تقتلوا أنفسكم﴾[4] في أحدِ التأويلين .

والفقيرُ : قيل : أصلُه من « فَقَرَتْه الفاقِرة » أي : كَسَرَتْ فَقارَات ظهرِه الداهيةُ . قال الراغب : « وأصلُ الفقيرِ : هو المكسور الفَقار ، يقال : « فَقَرَتْه الفاقرةُ » أي : الداهية تكسِر الفَقار ، و « أَفْقَرك الصيدُ فارمِه » أي أَمْكَنَكَ من فَقارِه . وقيل : هو من الفُقْرَة أي الحُفْرة ، ومنه قيل لكل حفرةٍ يجتمع فيها الماءُ : فقيرٌ . وَفَقَرْتُ للغسيلِ حَفَرْتُ له حُفْرة : غرسْتُه فيها . قال :

١٠٨٦ - ما ليلةُ الفقيرِ إلا الشيطانْ[5] .....

قيل : هو اسم بئر . وَفَقَرْتُ الخَرَزع : ثقبتُه . وقال الهروي : يُقال « فَقَره » إذا أصاب فَقَار ظهرِه نحو : رَأْسه أي : أصاب رَأْسَه ، وَبَطَنه : أي أصاب بطنه . وقال الأصمعي : « الفَقْر : أَنْ يُحَزَّ أنفُ البعير حتى يَخْلُص الحَزُّ إلى العَظْمِ ، ثم يُلْوىٰ عليه جريرٌ يُذَلَّلُ به الصَّعْبُ من الإبل ، ومنه قيل : عَمِل به الفاقِرة » . والفِقَرات ـ بكسر الفاء وفتح

---

(١) البيت للشماخ انظر ديوانه (١٠٧) ، المحتسب (١/ ٦٠) .
(٢) سورة البقرة ، آية (٢٧١) .
(٣) سورة آل عمران ، آية (٩٧) .
(٤) سورة النساء ، آية (٢٩) .
(٥) البيت للجليخ . انظر جمهرة ابن دريد (/ /) ، المفردات للراغب (٣٩٨) .

القاف ـ : جمع فِقرة : الأمورُ العظام ، ومنه حديث السعي : « فِقراتُ ابنِ آدم ثلاثٌ : يوم وُلد ويومَ يموتُ ، ويوم يُبْعَثُ » . والفُقَر : بضمِّ الفاءِ وفتحِ القافِ ـ جمع فُقْرَة وهي الحَزُّ وخَرْم الخَطْم ، ومنه قول أبي زياد : « يُفْقَرُ الصَعبُ ثلاثَ فُقَرٍ في خَطْمِه » ومنه حديثُ سعد : « فأشار إلى فُقَرٍ في أنفه » أي شَقٌّ وحَزٌّ . وقد تقدَّم الكلام في الإحصارِ ، والفرقُ بين فَعَل وأَفْعَل منه .

قوله : ﴿ في سبيل ﴾ يجوز فيه وجهان :

أحدُهما : أن يتعلَّقَ بالفعلِ قبلَه فيكونَ ظرفاً له .

والثاني : أن يكونَ متعلِّقاً بمحذوفٍ على أنه حال من مرفوع « أُحْصِروا » أي : مستقرين في سبيلِ اللَّهِ . وقَدَّره أبو البقاء بمجاهِدين في سبيل الله » فهو تفسيرُ معنى لا إعراب ، لأنَّ الجارَّ لا يتعلَّقُ إلا بالكونِ المطلقِ .

قوله : ﴿ لا يَسْتطيعون ﴾ في هذه الجملةِ احتمالان :

أظهرُهما : أنها حالٌ ، وفي صاحبِها وجهان : أحدُهما : أنه « الفقراء » وثانيهما : أنه مرفوعُ « أُحْصِروا » .

والاحتمالُ الثاني : أن تكونَ مستأنفةً لا محلَّ لها من الإعرابِ . و « ضرباً » مفعولٌ به ، وهو هنا السفرُ للتجارةِ ، قال :

١٠٨٧ ـ لَحِفْظُ الْمَالِ أَيْسَرُ مِنْ بَقَاهُ وَضَرْبٌ فِي الْبِلَادِ بِغَيْرِ زَادِ[1]

يقال : ضَرَبْتُ في الأرض ضرباً ومَضْرِباً أي : سِرْتُ .

قوله : ﴿ يَحْسَبُهم ﴾ يجوزُ في هذه الجملةِ ما جازَ فيما قبلها من الحاليةِ والاستئنافِ ، وكذلك ما بعدَها . وقرأ ابن عامر وعاصم وحمزة : « يَحْسَبُ » ـ حيث ورد ـ بفتح السين والباقونَ بكسرِها . فأمَّا القراءةُ الأولى فجاءَتْ على القياسِ ، لأنَّ قياسَ فَعِل بكسر العين يَفْعَل بفتحِها لتتخالفَ الحركتان فيخِفَّ اللفظُ ، وهي لغةُ تميم والكسرُ لغةُ الحجاز ، وبها قرأ رسولُ الله ﷺ ، وقد شَذَّتْ ألفاظٌ أُخَرُ جاءت في الماضي والمضارع بكسرِ العينِ منها نَعِم يَنْعِم ، وبَئِس يَبْئِسُ ، ويَئِسَ يَيْئِس ، ويَبِس يَيْبِس من اليُبوسة ، وعَمِد يَعْمِد ، وقياسُها كلُّها الفتحُ ، واللغتان فصيحتان في الاستعمال ، والقارىء بلغةِ الكسر اثنان من كبار النحاة أبو عمرو ـ وكفى به ـ والكسائي ، وقارئا الحرمين نافع وابن كثير . والجاهلُ هنا : اسمُ جنسٍ لا يُراد به واحدٌ بعينه . و « أغنياءَ » هو المفعول الثاني .

قوله : ﴿ من التعفُّفِ ﴾ في « مِنْ » هذه ثلاثة أوجهٍ :

أحدها : أنها سببية ، أي : سَبَبُ حُسْبانِهم أغنياءَ تعفُّفُهم فهو مفعولٌ من أجله ، وجَرُّه بحرفِ السبب هنا واجبٌ لفَقْدِ شرطٍ من شروط النصبِ وهو اتحادُ الفاعلِ . وذلك أنَّ فاعلَ حُسْبان الجاهلُ ، وفاعلَ التعفف هم الفقراءُ ، ولو كان هذا المفعولُ له مستكملاً لشروطِ النصبِ لكان الأحسنُ جَرَّه بالحرف لأنه معرَّفٌ بأل ، وقد تقدَّم أنَّ جَرَّ هذا النوعِ أحسنُ من نصبِه ، نحو : جئت للإكرام ، وقد جاء نصبُه ، قال :

---

(١) غير مخرج في الأصل ٣٧٩ .

١٠٨٨ - لَا أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ الْأَعْدَاءِ[١]

والثاني : أنها لابتداءِ الغايةِ ، والمعنى أنَّ مَحْسَبَةَ الجاهلِ غِناهم نَشَأَتْ من تعفُّفهم لأنه لا يَحْسَب غناهم غنى تعففٍ ، إنما يحسَبُه غنى مالٍ ، فقد نشأَتْ مَحْسَبَتُه مِنْ تعفُّفِهم ، وهذا على أنَّ تعفُّفَهم تعففٌ تام . والثالث : أنها لبيانِ الجنس ، وإليه نحا ابن عطية ، قال : « يكونُ التعففُ داخلاً في المَحْسَبة ، أي : إنه لا يظهرُ لهم سؤالٌ بل هو قليلٌ ، فالجاهلُ بهم مع علمِه ، بفقرِهم يحسَبُهم أغنياءَ عنه ، فـ « مِنْ » لبيانِ الجنس على هذا التأويلِ .

قال الشيخ[٢] : « وليس ما قالَه من أنَّ « مِنْ » هذه في هذا المعنى لبيانِ الجنس المصطلحَ عليه ، لأنَّ لها اعتباراً عند القائل بهذا المعنى وهو أن تتقدَّرَ « مِنْ » بموصولٍ ، وما دَخَلَت عليه يُجْعَلُ خبرَ مبتدأ محذوفٍ كقوله : ﴿ فاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ من الأوثان ﴾[٣] يَصِحُّ أَنْ يُقال : الذي هو الأوثان ، ولو قلت هنا : « يَحْسَبهم الجاهلُ أغنياءَ الذي هو التعفف » لم يَصِحَّ هذا التقديرُ ، وكأنه سَمَّى الجهةَ التي هم أغنياءُ بها بيانَ الجنسِ أي : بَيَّنْتَ بأيِّ جنسٍ وَقَع غناهم ، أي : غناهم بالتعففِ لا غنى بالمالِ ، فَسَمَّى[٤] «مِنْ» الداخلةَ على ما يبيِّن جهةَ الغنى ببيانِ الجنس ، وليس المصطلحَ عليه كما قَدَّمناه ، وهذا المعنى يَؤُول إلى أنْ « مِنْ » سببية ، لكنها تتعلق بأغنياء لا بـ « يحسبهم » . انتهى .

وتتعلَّقُ «مِنْ» على الوجهين الأوَّلَيْنِ بـ «يحسبهم» . قال أبو البقاء : «ولا يجوزُ أَنْ تتعلَّقَ بمعنى «أغنياء» لأنَّ المعنى يَصيرُ إلى ضد المقصود وذلك أنَّ معنى الآية أنَّ حالَهم يَخْفَى على الجاهلِ بهم فيَظُنُّهم أغنياءَ ، ولو عُلِّقَتْ « مِنْ » بأغنياءَ صار المعنى أنَّ الجاهلَ يَظُنُّ أنهم أغنياءُ ولكن بالتعفف ، والغنيُّ بالتعفف فقيرٌ من المال » . انتهى ، وما قاله أبو البقاء يحتملُ بحثاً .

وأما على الوجه الثالث - وهو كونُها لبيانِ الجنس - فقد صَرَّح الشيخ بتعلُّقها بأغنياء ، لأن المعنى يعودُ إليه ، ولا يجوزُ تعلُّقها في هذا الوجهِ بالحُسْبان ، وعلى الجملةِ فكونُها لبيانِ الجنسِ قَلِقُ المعنى .

والتعفُّفُ : تَفَعُّل من العِفَّة ، وهي تَرْكُ الشيء ، والإعراضُ عنه مع القدرةِ على تعاطِيه ، قال رؤبة :

١٠٨٩ - فَعَفَّ عَنْ أَسْرَارِهَا بَعْدَ الْغَسَقْ وَلَمْ يَدَعْهَا بَعْدَ فَرْكٍ وعَشَقْ[٥]

وقال عنترة :

١٠٩٠ - يُخْبِرْكِ مَنْ شَهِدَ الْوَقِيعَةَ أَنَّنِي أَغْشَى الْوَغَى وَأَعِفُّ عِنْدَ الْمَغْنَمِ[٦]

ومنه : « عفيفُ الإزار » كنايةٌ عن حصانته . وعَرَّف التعففَ لأنه سَبق منهم مراراً فصار كالمعهود ، ومتعلَّقُ التعففِ ، محذوفٌ اختصاراً . أي : عن السؤالِ ، والأحسنُ ألاَّ يُقَدَّرَ .

قوله : ﴿ تَعْرِفُهم بسيماهم ﴾ السِّيما - العلامةُ ويجوز مَدُّها وإذا مُدَّتْ فالهمزةُ فيها منقلبةٌ عن حرفٍ زائدٍ للإلحاقِ : إمَّا واوٌ ، وإمَّا ياء ، فهي كعِلْباء ملحقةً بسِرْداح ، فالهمزةُ للإلحاقِ لا للتأنيث وهي منصرفةٌ لذلك .

---

(١) تقدم .
(٢) البحر المحيط (٢/ ٣٢٩) .
(٣) سورة الحج ، آية (٣٠) .
(٤) انظر البحر المحيط (٢/ ٣٢٩) .
(٥) انظر ديوانه (١٠٤) ، البحر (٢/ ٣١٦) .
(٦) البيت عن معلقته انظر ديوانه (٢٠٩) ، شرح القصائد العشر (٣٦٢) ، الشنقيطي (١١٦) .

و « سيما » مقلوبةٌ قُدِّمَتْ عينُها على فائها لأنها مشتقةٌ من الوَسْم فهي بمعنى السِّمة أي العلامةُ ، فلما وقَعَتِ الواوُ بعد كسرةٍ قُلبت ياءً ، فوزنُ سيما : عِفْلا ، كما يقال اضْمَحَلَّ ، وامضَحَلَّ ، و « وخِيمة » و « خَامة » ، وله جاه ووجَهْ ، أي : وَجاهة .

وفي الآيةِ طباقٌ في موضعينِ :

أحدُهما : « أُحْصِروا » مع قوله : « ضرباً في الأرض » .

والثاني : قوله « أغنياءَ » مع قوله « للفقراءِ » نحو : ﴿ أضحك وأبكى ﴾ ﴿ وأمات وأحيا ﴾[1] ويقال « سِيمِيا » بياء بعد الميم ، وتُمَدُّ كالكيمياء . وأنشد :

١٠٩١ ـ غُـلَامٌ رَمَـاهُ اللَّهُ بِـالْـحُسْنِ يَـافِـعـاً لَـهُ سِيمِيـاءُ لَا تَشُقُّ عَلَى الْبَصَرْ[2]

والباءُ تتعلَّق بـ « تَعْرِفهم » ومعناها السببية ، أي : إنَّ سببَ معرفتِك إياهم هي سِيماهم .

قوله : ﴿ إلحافاً ﴾ في نصبِه ثلاثةُ أوجهٍ :

أحدُها : نصبُه على المصدرِ بفعلٍ مقدَّر أي : يُلْحِفون إلحافاً ، والجملةُ المقدرةُ حالٌ من فاعل « يَسْألون » .

والثاني : أن يكونَ مفعولاً من أجلِه ، أي : لا يَسْألون لأجلِ الإلحافِ .

والثالث : أن يكونَ مصدراً في موضعِ الحالِ تقديرُه : لا يَسْألون مُلْحِفين .

واعلمْ أنَّ العربَ إذا نَفَتِ الحكمَ عن محكومٍ عليه فالأكثرُ في لسانِهم نَفْيُ ذلك القيدِ ، نحو : « ما رأيتُ رجلاً صالحاً » ، الأكثرُ على أنك رأيت رجلاً ولكن ليسَ بصالحٍ ، ويجوزُ أنَّكَ لم تَرَ رجلاً البتةَ لا صالحاً ولا طالحاً ، فقوله : « لا يسألونَ الناسَ إلحافاً » المفهومُ أنهم يسألونَ لكن لا بإلحاف ، ويجوز أن يكونَ المعنى : أنهم لا يَسْألون ولا يُلْحِفون ، والمعنيان منقولان في التفسير . والأرجحُ الأولُ عندهم ، ومثلُه في المعنى : « ما تأتينا فتحدثنا » يجوز أنه يأتيهم ولا يحدِّثُهم ، ويجوزُ أنه لا يأتيهم ولا يحدِّثُهم ، انتفى السبب وهو الإتيانُ فانتفى المُسَبَّبُ وهو الحديثُ .

وقد شَبَّه الزجاج ـ رحمه الله تعالى ـ معنى هذه الآيةِ الكريمة بمعنى بيت امرىء القيس وهو قوله :

١٠٩٢ ـ عَـلَى لاحِـبٍ لَا يُـهْـتَـدَى بِـمَـنَـارِهِ إِذَا سَـافَـه العَـوْدُ النَّبَـاطِيُّ جَـرْجَـرَا[3]

قال الشيخ[4] : « تشبيهُ الزجاج إنما هو في مُطْلَقِ انتفاءِ الشيئين أي : لا سؤالَ ولا إلحاقَ ، وكذلك هذا : لا منارَ ولا هدايةَ ، لا أنه مثلُه في خصوصية النفي ، إذ كان يلزمُ أن يكون المعنى : لا إلحافَ فلا سؤالَ ، وليس تركيبُ الآيةِ على هذا المعنى ، ولا يَصِحُّ : لا إلحافَ فلا سؤالَ لأنه لا يلزمُ من نفي الخاص نفيُ العام ، كما لَزِم من نفيِ المنارِ نفيُ

---

(١) سورة النجم ، آية (٤٣) .

(٢) البيت لابن عنقاء الفزاري انظر أمالي القالي (١/٢٣٧) ، الطبري (٥/٥٩٥) .

(٣) انظر ديوانه (٩٥) ، أمالي ابن الشجري (١/١٩٢) ، الخصائص (٣/١٦٥) ، معاني الزجاج (١/٣٥٧) ، اللسان «سوف» ، أمالي المرتضى (١/١٦٥) .

(٤) البحر المحيط (٢/٣٣٠) .

الهداية التي هي من بعض لوازمِه ، وإنما يُؤَدِّي معنى النفي على طريقة النفي في البيت أن لو كان التركيب : « لا يُلْحِفون الناسَ سؤالاً » لأنه يلزمُ من نفيِ السؤال نفيُ الإلحافِ ، إذ نفيُ العامِّ يَدُلُّ على نفيِ الخاص . فتلخَّص من هذا كلّه أنَّ نَفْيَ الشيئين : تارةً تُدْخِلُ حرفِ النفي على شيءٍ فتنتفي جميعُ عوارضِه ، وتُنَبِّهُ على بعضِها بالذكرِ لغرضٍ ما ، وتارةً تُدْخِلُ حرفَ النفي على عارضٍ مِنْ عوارضِه ، والمقصودُ نفيهُ فتنتفي لنفيهِ عوارضُه » .

قلت : قد سَبَقه ابنُ عطية إلى هذا فقال : « تَشْبيهُه ليس مثلَه في خصوصيةِ النفي ، لأنَّ انتفاءَ المنارِ في البيتِ يَدُلُّ على نفيِ الهدايةِ ، وليس انتفاءُ الإلحاحِ يدلُّ على انتفاءِ السؤالِ » . وأطالَ ابنُ عطية في تقريرِ هذا وجوابُه ما تقدم : من أنَّ المرادَ نفيُ الشيئين لا بالطريقِ المذكورِ في البيتِ ، وكان الشيخُ قد قال قبلُ ما حكيته عنه آنفاً : « ونظيرُ هذا : ما تَأْتينا فتحدِّثَنا » فعلى الوجه الأول يعني نفيَ القيدِ وحدَه : ما تأتينا مُحَدِّثاً ، إنما تأتي ولا تحدِّثُ ، وعلى الوجه الثاني يعني نفيَ الحكمِ بقيده بـ « ما يكون منك إتيانٌ فلا يكونُ حديثٌ » ، وكذلك هذا : لا يقعُ منهم سؤالُ البتَّةَ فلا يقعُ إلحاحٌ ، ونَبَّه على نفي الإلحاحِ دونَ غيرِ الإلحاح لقبحِ هذا الوصفِ ، ولا يُرَادُ به نفيُ هذا الوصفِ وحدَه ووجودُ غيرِه ؛ لأنه كانَ يَصيرُ المعنى الأول ، وإنما يُراد بنفي هذا الوصفِ نفيُ المترتباتِ على المنفيِّ الأولِ ، لأنه نَفَى الأولَ على سبيلِ العمومِ فتنتفي مترتِّباتُه ، كما أنك إذا نَفَيْتَ الإتيانَ فانتفى الحديثُ انتفى جميعُ مترتِّباتُ الإتيانِ من المجالسةِ والمشاهدةِ والكينونةِ في محلٍّ واحد ، ولكنَ نبَّه بذكرِ مترتِّب واحدٍ لغرضٍ ما على ذِكْرِ سائرِ المترتِّبات » قلت : وهو تقريرٌ لمَا تَقدَّم .

وأمَّا الزمخشري فكأنه لم يَرْتَضِ تشبيهَ الزجاج ، فإنه قال : « وقيل : هو نفيٌ للسؤالِ والإلحافِ جميعاً كقوله :

عَلَى لاَحِبٍ لاَ يُهْتَدَى بِمَنَارِه .....

يريد نفيَ المنارِ والاهتداءِ به » .

وطريقُ أبي إسحاق الزجاج هذه قد قَبِلها الناسُ ونَصَروها واستحسنوا تنظيرَها بالبيت كالفارسي وأبي بكر بن الأنباري ، قال أبو علي : « لم يُثْبِتْ في قوله : « لا يسألونَ الناسَ إلحافاً » مسألةً فيهم ، لأن المعنى : ليس منهم مسألةٌ فيكونَ منهم إلحافٌ ، ومِثْلُ ذلك قولُ الشاعر :

١٠٩٣ - لاَ يَفْزَعُ الأَرْنَبُ أَهْوَالَهَا وَلاَ تَرَى الضَبَّ بِهَا يَنْجَحِرْ[1]

أي : ليس فيها أرنبٌ فيفزعَ لهولِها ولا ضَبٌّ فينجحرَ ، وليس المعنى أنه ينفي الفزعَ عن الأرنبِ والانجحار عن الضب . وقال أبو بكر : « تأويلُ الآية : لا يسألون البتةَ فيخرجهم السؤالُ في بعض الأوقات إلى الإلحافِ ؛ فجَرى هذا مَجْرى قولِك : فلان لا يُرْجى خيرُه أي : لا خيرَ عنده البتة فيُرْجى ، وأنشد قول امرىء القيس :

١٠٩٤ - وصُمٍّ صِلاَبٍ مَا يَقِينَ مِنَ الوَجَى كَأَنَّ مَكَانَ الرِّدْفِ مِنْهُ علىٰ رَالِ[2]

أي : ليس بهن وَجَى فيشتكينَ من أجله . وقال الأعشى :

---

(١) البيت لابن أحمر انظر أمالي ابن الشجري (١/١٩٢) ، الخصائص (٣/١٦٥) .

(٢) انظر ديوانه (٣٦) .

١٠٩٥ - لا يَغْمِزُ السَّاقَ مِنْ أَيْنٍ وَلَا وَصَبٍ وَلَا يَعَضُّ عَلَى شُرْسُوفِهِ الصَّفَرُ[١]

ومعناه : ليس بساقِه أَيْنٌ ولا وصبٌ فيغمزَها . وقال الفراء قريباً منه فإنه قال : « نفى الإلحاف عنهم وهو يريدُ جميعَ وجوهِ السؤال كما تقول في الكلام : « قَلَّ ما رأيتُ مثلَ هذا الرجل » ولعلك لم تَرَ قليلاً ولا كثيراً من أشباهه . وجَعَل أبو بكر الآيةَ عند بعضِهم من بابِ حَذْفِ المعطوف ، وأن التقدير : لا يسألونَ الناسَ إلحافاً ولا غيرَ إلحاف . كقوله تعالى : ﴿ تَقِيكم الحر ﴾[٢] أي : والبردَ .

والإلحافُ والإلحاحُ واللَّجاجُ والإحفاءُ ، كلُّه بمعنى ، يقال : ألحفَ وألحَّ في المسألة : إذا لَجَّ فيها . وفي الحديثِ : « مَنْ سَأَلَ وله أربعون فقد أَلْحَفَ »[٣] . واشتقاقُه من اللِّحاف ، لأنه يشتملُ الناسَ بمسألتِه ويَعُمُّهم ، كما يشتملُ اللِّحافُ من تحتِه ويُغَطِّيه ، ومنه قولُ ابن أحمر يصفُ ذَكَرَ نعامٍ يَحْضُن بيضَه بجناحَيْه ويجعلُ جناحَه لها كاللحاف :

١٠٩٦ - يَظَلُّ يَحُفُّهُنَّ بِقَفْقَفَيْهِ وَيَلْحَفُهُنَّ هَفْهَافاً ثَخِينَا[٤]

وقال آخرُ في المعنى :

١٠٩٧ - ثُمَّ رَاحُوا عَبَقُ المِسْكِ بِهِمْ يُلْحِفُونَ الأَرْضَ هُدَّابَ الأُزُرْ[٥]

أي : يُلْبِسونها الأرضَ كإلباسِ اللحافِ للشيءِ . وقيل : بل اشتقاقُ اللفظةِ من « لَحْفِ الجبل » وهو المكانُ الخَشِنُ ، ومجازُه أنَّ السائلَ لكثرة سؤالِه كأنه استعمل الخشونةَ في مسألتِه ، وقيل : بل هي « من لحَفَني فلانٌ » أي أعطاني فَضْلَ ما عنده ، وهو قريبٌ من معنى الأول .

ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٢٧٤﴾ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ ٱلرِّبَوٰاْ لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِى يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيْطَٰنُ مِنَ ٱلْمَسِّ ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوٓاْ إِنَّمَا ٱلْبَيْعُ مِثْلُ ٱلرِّبَوٰاْ ۗ وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْ ۚ فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ فَٱنتَهَىٰ فَلَهُۥ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ ۖ وَمَنْ عَادَ فَأُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٢٧٥﴾

قوله تعالى : ﴿ الذين يُنفقون ﴾ : مبتدأ ، وخبرُه الجملةُ من قوله : « فلهم أجرُهم » ودَخَلَتِ الفاءُ لِما تضمَّنه الموصولُ من معنى الشرط . وقال ابنُ عطية : « وإنما يوجَدُ الشَّبَهُ - يعني بين الموصولِ واسمِ الشرط - إذا كان الموصولُ موصولاً بفعل ، وإذا لم يَدْخُلْ على الموصول عاملٌ يُغَيِّر معناه » .

قال الشيخ[٦] : « فَحَصَر الشبه فيما إذا كان « الذي » موصولاً بفعل ، وهذا كلامٌ غير مُحَرَّر ، أمَّا قولُه « الذي »

---

(١) البيت في مفردات الراغب (٣٩١) .
(٢) سورة النحل ، آية (٨١) .
(٣) أخرجه النسائي (٥/٩٨) ، كتاب الزكاة .
(٤) البيت من شواهد البحر (٢/٣١٦) .
(٥) البيت لطرفة بن العبد انظر ديوانه (٦٥) ، الأشموني (٢/١٩٠) .
(٦) انظر البحر المحيط (٢/٣٣١) .

فلا يختصُّ ذلك بـ « الذي » ، بل كلُّ موصولٍ غيرِ الألفِ واللامِ حكمُه حكمُ « الذي » بلا خلافٍ ، وفي الألفِ واللامِ خلاف ، ومذهبُ سيبويه المنعُ من دخولِ الفاءِ

الثاني : قولُه « موصولاً بفعلٍ » فَأَطْلَقَ الفعلَ واقتصرَ عليه ، وليس كذلك ، بل شرطُ الفعلِ أن يَصْلُحَ لمباشَرةِ أداةِ الشرط فلو قلت : « الذي سيأتيني ـ أو لمَّا يأتيني ـ أو ما يأتيني أو ليس يأتيني ـ فله درهمٌ لم يَجُزْ شيء من ذلك ، لأنَّ أداءَ الشرطِ لا يَصِحُّ أن تَدْخُلَ على شيءٍ من ذلك ، وأمَّا الاقتصارُ على الفعلِ فليس كذلك بل الظرفُ والجارُّ والمجرورُ في الوصلِ كذلك ، متى كان شيءٌ منهما صلةً لموصولٍ جازَ دخولُ الفاءِ . وقوله : « وإذا لم يدخُلْ على « الذي » عاملٌ يغيِّر معناه » عبارةٌ غيرُ ملخَّصة ، لأن العاملَ لا يُغَيِّر معنى الوصولِ ، إنما يغيِّر معنى الابتداءِ ، بأَنْ يُصَيِّره تمنياً أو تَرَجِّياً أو ظناً نحو : لعل الذي يأتيني ـ أو ليت الذي يأتيني ، أو ظننت الذي يأتيني ـ فله درهمٌ ، لا يجوزُ دخولُ الفاءِ لتغيُّر معنى الابتداءِ . وكان ينبغي له أيضاً أن يقولَ : « وشرط أن يكونَ الخبرُ مستحقاً بالصلةِ كالآية الكريمة ، لأنَّ ترتُّبَ الأجرِ إنما هو على الإنفاق» .

قلت : وقولُ الشيخِ أيضاً : « بل كلُّ موصولٍ » ليسَ الحكمُ أيضاً مقتصراً على كلِّ موصول ، بل كلُّ نكرةٍ موصوفة بما يجوز أن يكون صلةً مجوِّزةً لدخولِ الفاءِ أو ما أُضيف إلى تلك النكرةِ أو إلى ذلك الموصولِ أو الموصوفِ بالموصولِ حكمُه كذلك . وهذه المسألةُ قد قَدَّمْتُها متقنةً .

والرِّبا لامُه واوٌ لقولِهم : رَبا يَرْبو ، فلذلك يُثَنَّى بالواوُ ويكتَبُ بالألفِ . وجَوَّز الكوفيون تثنيته بالياءِ وكذلك كتابتُه ، قالوا لكسر أولِه ولذلك أمالوه ، وليس هذا مختصاً بمكسور الأولِ ، بل الثلاثي من ذواتِ الواوِ المكسورُ الأولِ أو المضمومة نحو : « رِبا » و « عُلا » حكمُه ما ذكرته عنهم ، فأمَّا المفتوحُ الأولِ نحو : عصا وقَفَا فلم يُخالفوا البصريين ، وكُتب في القرآنِ بخطِ الصحابة بواوٍ بعدها ألفٌ . والمادةُ تَدُلُّ على الزيادةِ والارتفاعِ ومنه الرَّبْوَةُ . وقال حاتم الطائي يصف رُمْحاً :

١٠٩٨ ـ وَأَسْمَرَ خَطِّيّاً كَأَنَّ كُعُوبَهُ نَوَى القَسْبِ قَدْ أَرْبَى ذِرَاعاً عَلَى العُشْرِ[1]

وقيل : إنما كُتِبَ بالواوِ لأنَّ أهلَ الحجازِ تَعَلَّموا الخطَّ من أهلِ الحِيرة ، وأهلُ الحِيرةِ يقولونَ : « الرِّبو » بالواوِ فكتبوها كذلك ونقلَها أهلُ الحجاز كذلك خَطّاً لا لفظاً . وقد قرأ العدويُّ : « الرِّبَو » كذلك بواوٍ خالصة بعد فتحةِ الباء . فقيل : هذا القارئُ أجرى الوصلَ مُجْرى الوقفِ ، وذلك أنَّ مِن العربِ مَنْ يقلِبُ ألفَ المقصورِ واواً فيقول : هذه أَفْعَو ، وهذا من ذاك ، إلا أنه أَجْرى الوصلَ مُجْرى الوقفِ .

وقد حكى أبو زيد ما هو أغربُ من ذلك فقال : « قرأ بعضُهم بكسرِ الراءِ وضمِ الباءِ وواوٍ بعدها » ، ونَسَبَ هذه للغلط ؛ وذلك لأنَّ لسانَ العرب لا يبقي واواً بعد ضمةٍ في الأسماءِ المعربة ، بل إذا وُجد ذلك لم يُقَرَّ على حاله ، بل تُقْلَبُ الضمةُ كسرةً والواوُ ياءً نحو : دَلْوٍ وأَدْلٍ ، وجَرْوٍ وأَجْرٍ وأنشد أبو عليّ :

١٠٩٩ ـ لَيْثٌ هِزَبْرٌ مُدِلٌّ عِنْدَ خِيسَتِهِ بِالرَّقْمَتَيْنِ لَهُ أَجْرٍ وأَعْرَاسُ[2]

ونهايةُ ما قيلَ فيها أنَّ قارئها قَلَبَ الألفَ واواً كقولِهم في الوقف : أَفْعَو ، ثم أُجْرِيَ مُجْرى الوقفِ ذلك ، ولم يَضْبِطِ الراوي عنه ما سَمِع فظنَّه بضمِّ الباء لأجلِ الواوِ فنقلها كذلك ، وليت الناسَ أَخْلَوا تصانيفهم من مثلِ هذه

---

(١) انظر ديوانه (٨٠) . شرح المفصل لابن يعيش (٥/ ٣٥) .

(٢) البيت لمالك بن خالد الهذلي انظر ديوان الهذليين (٣/ ٤) ،

القراءات التي لو سَمِعها العامةُ لمَجُّوها ومن تعاليلها ، ولكن صارَ التاركُ لها يَعُدُّه بعضُهم جاهلاً بالاطلاع عليها .

ويقال : رِبا ورِما ، بإبدالِ بائِه ميماً ، كما قالوا : كَتَم في كَتَب . والألفُ واللام في « الرِّبا » يجوز أن تكونَ للعهدِ ، إذ المرادُ الربا الشرعيُّ ، ويجوز أن تكونَ لتعريفِ الجنس .

قوله : ﴿ **لا يَقُومون** ﴾ الظاهرُ أنها خبرُ الموصولِ المتقدِّمِ ، وقال بعضهم : إنها حالٌ ، وهو سهوٌ ، وقد يُتكلَّفُ تصحيحُه بأن يُضْمَرَ الخبرُ كقراءة من قرأ « ونحن عصبةً »[٢] ، وقوله :

١١٠٠ ـ ولا أنـا بَـاغِـيـاً[٢] .....

في أحد الوجهين .

قوله : ﴿ **إلاَّ كما يقوم** ﴾ فيه الوجهان المشهوران وهما :

النصبُ على النعتِ لمصدرٍ محذوفٍ أي : لا يقومون إلا قيام مثلَ قيامِ الذي يتخبطه الشيطانُ ، وهو المشهورُ عند المعربين .

أو النصبُ على الحالِ من ضميرِ ذلك المصدرِ المقدَّرِ أي : لا يقومونَهُ أي القيامَ إلا مُشْبِهاً قيامَ الذي يتخبطه الشيطانُ ، وهو رأي سيبويه ، وقد قَدَّمْتُ تحقيقهما .

و « ما » الظاهرُ أنها مصدريةٌ أي : كقيامِ . وجَوَّزَ بعضُهم أن تكون بمعنى الذي ، والعائدُ محذوفٌ ، والتقديرُ : إلا كالقيامِ الذي يقومه الذي يتخبَّطُه الشيطانُ ، وهو بعيد .

و « يتخبَّطه » يَتَفَعَّلُه ، وهو بمعنى المجردِ أي يخبِطُه ؛ فهو مثل : تَعدَّى الشيءَ وعَدَاه . ومعنى ذلك مأخوذٌ من خَبَط البعيرُ بأخفافِه : إذا ضرب بها الأرضَ . ويقال : فلان يَخْبِط خَبْطَ عَشْواء ، قال علقمة :

١١٠١ ـ وَفِي كُـلِّ حَيٍّ قَـدْ خَبَـطْتَ بِـنَـعْـمَـةٍ فَـحُـقَّ لِـشَـأْسٍ مِـنْ نَـدَاكَ ذَنُـوبُ[٣]

وقال زهير :

١١٠٢ ـ رَأَيْتُ الْمَنَـايَـا خَبْطَ عَـشْـوَاءَ مَنْ تُـصِبْ تُمِتْـه وَمَنْ تُخْـطِئْ يُـعَمَّـر فَـيَهْـرَمِ[٤]

قوله : ﴿ **مِن المَسِّ** ﴾ فيه ثلاثةُ أوجه :

أحدُها : أنه متعلقٌ بيتخبَّطه من جهةِ الجنونِ ، فيكونُ في موضعِ نصبٍ قاله أبو البقاء .

والثاني : أنه يتعلَّقُ بقوله : « لا يقومون » أي : لا يقومون من المسِّ الذي بهم إلا كما يقوم المصروع .

الثالث : أنه يتعلَّقُ بقولِه : « يقومُ » أي : كما يقومُ المصروع من جنونه . ذكر هذين الوجهين الأخيرين الزمخشري .

---

(١) سورة يوسف ، آية (٨) .

(٢) تقدم .

(٣) انظر ديوانه (٤٨) ، الكتاب (٢/٤٢٣) ، المفضليات (٣٩٦) .

(٤) من معلقته انظر ديوانه (٢٩) ، الشنقيطي (٨٦) .

قال الشيخ[١] : « وكان قَدَّم في شرحِ المَسِّ أنه الجنونُ ، وهذا الذي ذهب إليه في تعلُّقِ « من المس » بقوله « لا يقومون » ضعيفٌ لوجهين :

أحدُهما : أنه قد شَرَحَ المسَّ بالجنون ، وكان قد شَرَحَ أنَّ قيامَهم لا يكون إلا في الآخرة وهناك ليس بهم جنونٌ ولا مَسٌّ ، ويَبْعُدُ أن يَكْني بالمسِّ الذي هو الجنونُ عن أكلِ الربا في الدنيا ، فيكونُ المعنى : لا يقومون يومَ القيامة أو من قبورهم من أجلِ أكلِ الرِّبا إلا كما يقومُ الذي يتخبَّطُهُ الشيطان ، إذ لو أُريد هذا المعنى لكان التصريحُ به أَوْلَى من الكنايةِ عنه بلفظِ المَسِّ ، إذ التصريحُ به أَبْلَغُ في الزجرِ والردعِ . والوجه الثاني : أنَّ ما بَعد . « إلَّا » لا يتعلَّقُ بما قبلها إلا إنْ كان في حَيِّز الاستثناء ، وهذا ليسَ في حَيِّز الاستثناء ، ولذلك منعوا أَنْ يتعلَّقَ ﴿بالبيناتِ والزبرِ﴾[٢] بقوله : « وما أَرْسَلْنا قَبْلَكَ إلا رجالاً » وأنَّ التقديرَ : وما أرسلنا بالبيناتِ والزبرِ إلا رجالاً » .

قلت : أمّا تضعيفُه المعنى فليس بجيدٍ ، بل الكنايةُ في لسانِهم أَبْلَغُ وهذا مِمَّا لا يُخْتَلَفُ فيه .

وأمَّا الوجهُ الثاني فإنه يُغْتفرُ في الجارِّ والظرفِ ما لا يُغْتَفَرُ في غيرِه ، وشواهدُهُ كثيرةٌ .

والمَسُّ عُبِّر به عن الجنونِ في لسانهم ، قالوا : مُسَّ فهو مَمْسُوس ، مثل : جُنَّ فهو مَجْنون ، وأنشد أبو بكر :

١١٠٣ - أُعَلِّلُ نَفْسِي بِمَا لَا يَكُونُ ... كَذِي المَسِّ جُنَّ وَلَمْ يُخْنَقِ[٣]

وأصلُه أنَّهم يقولون : إنَّ الشيطانَ يَمَسُّ الإنسانَ بيدِه ويُرْكِضُه برجلِه ، ويُعَبَّرُ بالجنونِ عن النشاطِ والسرعةِ وخفةِ الحركةِ ، لذلك قال الأعشى يصف ناقته :

١١٠٤ - وتُصْبِحُ عَنْ غِبِّ السُّرى وَكَأَنَّمَا ... أَلَمَّ بِهَا مِنْ طَائِفِ الْجِنِّ أَوْلَقُ[٤]

وقال آخر :

١١٠٥ - بَخِيلٍ عَلَيْهَا جِنَّةٌ عَبْقَرِيَّةٌ[٥] .....

قوله : ﴿ ذلك بأنهم ﴾ مبتدأٌ وخبرٌ ، أي : ذلك التخبُّطُ ، أو ذلك القيامُ بسبب افترائِهم هذا القولَ . وقيل : « ذلك » خبرُ مبتدإٍ مضمرٍ تقديرُه : قيامُهم ذلك .

قال الشيخ : « إلا أنَّ في هذا الوجهِ فصلاً بين المصدرِ ومتعلَّقِه الذي هو « بأنهم » ، على أنه لا يَبْعُدُ جوازُ ذلك لحذفِ المصدرِ ، فلم يَظْهَرْ قُبْحٌ بالفصلِ بالخبرِ » .

وقد جَعَلوا الربا أصلاً والبيعَ فرعاً حتى شَبَّهوه به ، قال الزمخشري : « فإنْ قلت : هلاَّ قيل : إنما الربا مثلُ البيع ، لأنَّ الكلامَ في الربا لا في البيعِ . قلت : جِيء به على طريقةِ المبالغةِ ، وهو أنهم قد بَلَغ من اعتقادهم في حِلِّ الربا أنهم جَعَلوه أصلاً وقانوناً في الحِلِّ ، حتى شَبَّهوا به البيع » . قلت : وهو بابٌ في البلاغةِ مشهورٌ ، وهو أعلى رتب التشبيه ، ومنه قوله :

---

(١) انظر البحر المحيط (١/ ٣٣٤) .
(٢) سورة النحل ، آية (٤٤) .
(٣) البيت من شواهد البحر (٢/ ٣٣٤) .
(٤) انظر ديوانه (٢٢١) .
(٥) صدر بيت لزهير وعجزه :
..... جديرون يوماً أن ينالوا فيستعلوا
انظر ديوانه (١٠٣) .

١١٠٦ ـ ورَمْـلٍ كَـأَوْرَاكِ الْعَـذَارَى قَـطَعْتُـهُ[1] .....

قوله : ﴿ وأَحلَّ اللَّهُ البيعَ ﴾ الظاهرُ أنه من كلامِ اللَّهِ تعالى ،أَخْبر بأنه أَحلَّ هذا وحَرَّم ذاك ، وعلى هذا فلا محلَّ لهذه الجملةِ من الإعراب . وقال بعضُهم : «هذه الجملةُ من تَتِمَّةِ قولِ الذين يأكلون الربا ، فتكونُ في محلِّ نصبٍ بالقول عطفاً على المقول » وهو بعيدٌ جداً ، نَقَلْتُه عن قاضي القضاة عز الدين في درسه .

قوله : ﴿ فَمَنْ جاءَه ﴾ يُحتمل أَنْ تكونَ شرطيةً وهو الظاهرُ ، وأَنْ تكونَ موصولةً وعلى كِلا التقديرَيْنِ فهي في محلِّ رفعٍ بالابتداء .

وقوله : ﴿ فَلَه ما سَلَفَ ﴾ هو الخبرُ ، فإنْ كانَتْ شرطيةً فالفاءُ واجبةٌ ، وإن كانَتْ موصولةً فهي جائزةٌ ، وسببُ زيادتِها ما تقدَّم مِنْ شَبَهِ الموصولِ لاسمِ الشرطِ . ويجوزُ حالَ كونها شرطيةً وجهٌ آخرُ وهو أن تكونَ منصوبةً بفعلٍ مضمرٍ يفسِّره ما بعدَه ، وتكونُ المسألةُ من بابِ الاشتغالِ ، ويُقَدَّر الفعلُ بعدَها لأنَّ لها صدرَ الكلامِ ، والتقديرُ : فأيُّ شخصٍ جاءَتِ الموعظةُ جاءته ، ولا يجوزُ ذلك فيها موصولةً لأنَّ الصلةَ لا تُفَسِّر عاملاً ، إذ لا يَصِحُّ تسلُّطها على ما قبلها ، وشرطُ التفسيرِ صحةُ التسلُّطِ . وسَقَطَتِ التاءُ من الفعلِ لشيئين : الفصلُ بين الفعلِ وفاعلِه بالمفعولِ ، وكونُ التأنيثِ مجازياً ، وقرأ الحسن : « جاءَتْه » على الأصل .

قوله : ﴿ مِنْ ربه ﴾ يجوزُ أن تكونَ متعلقةً بجاءَتْه ، وتكونُ لابتداءِ الغاية مجازاً ، وأن تتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنها صفةٌ لموعظة ، أي : موعظةٌ من موعظاتِ ربه ، أي بعضُ مواعِظه .

وقوله : ﴿ فانتهى ﴾ نَسَقٌ على « جاءَتْه » عَطَفَه بفاءِ التعقيبِ أي : لم يتراخَ انتهاؤُه عن مجيءِ الموعظةِ .

وقوله : ﴿ ومَنْ عاد ﴾ الكلامُ على « مَنْ » هذه في احتمالِ الشرطِ والموصولِ كالكلامِ على التي قبلها . والضميرُ في قولِه « فأَمْرُه » يعودُ على « ما سَلَف » ، أي : وأمرُ ما سَلَفَ إلى الله ، أي : في العفوِ عنه وإسقاطِ التَّبِعَةِ منه . وقيل : يعودُ على المنتهي المدلولِ عليه بـ « انتهى » أي : فأمرُ المنتهي عن الربا إلى الله في العفوِ والعقوبةِ . وقيل : يعودُ على ذي الربا في أَنْ ينتبهَ على الانتهاءِ أو يعيدَه إلى المعصيةِ . وقيل : يعودُ على الربا أي : في عفو الله عمَّا شاء منه أو في استمرارِ تحريمِه .

يَمْحَقُ ٱللَّهُ ٱلرِّبَوٰا۟ وَيُرْبِى ٱلصَّدَقَٰتِ ۗ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ ﴿٢٧٦﴾ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٢٧٧﴾ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَذَرُوا۟ مَا بَقِىَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓا۟ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿٢٧٨﴾

قوله تعالى : ﴿ يَمْحَقُ اللَّهُ الربا ويُرْبي ﴾ : الجمهورُ على التخفيفِ في الفعلين من مَحَقَ وأَرْبى . وقرأ ابن الزبير : ورُوِيت عن رسول الله ﷺ « يُمَحِّق ويُرَبِّي » بالتشديدِ فيهما من « مَحَّق ورَبَّى » بالتشديدِ فيهما .

---

(١) صدر بيت لذي الرمة وعجزه :

..... إذا حللته المظلمات الحنادس

ديوانه (١١٣١) ، الخصائص (١/ ٣٠٠) .

وقوله : ﴿ سَلَفَ ﴾ سَلَفَ بمعنى مَضَى وانقضى ، ومنه : سالفُ الدهر ، وله سَلَفٌ صالح : آباءٌ متقدِّمون . ومنه ﴿ فَجَعَلْناهم سَلَفاً ﴾[1] أي : أمةً متقدمةً يَعتبر بهم مَنْ بعدهم . ويُجمع السَّلَفُ على : أَسْلاف وسُلوف . والسالِفَةُ والسُّلاف : المتقدِّمون في حربٍ أو سفرٍ . والسالفةُ من الوجه لتقدُّمها ، قال :

١١٠٧ ـ ومَيَّةُ أَحْسَنُ الثَّقَلَيْنِ جِيداً وَسَالِفَةً وأَحْسَنُه قَذَالاَ[2]

وسُلافة الخمر قيل لها ذلك لتقدُّمها على العَصْرِ . والسُّلْفَةُ ما يُقَدَّمُ من الطعامِ للضيفِ . يُقال : « سَلِّفوا ضيفكم ولَهِّنوه » أي : بادِروه بشيء ما . ومنه : السَّلَفُ في الدَّيْن لأنه تقدَّمه مالٌ .

وقوله : ﴿ عادَ ﴾ أي : رَجَعَ ، يُقال : عادَ يعود عَوْداً ومَعاداً ، وعن بعضهم أنها تكونُ بمعنى صار ، وعليه :

١١٠٨ ـ وبالْمَحْضِ حَتَّى عَادَ جَعْداً عَنَطْنَطَا إِذَا قَامَ سَاوَى غَارِبَ الفَحْلِ غَارِبُه[3]

وأنشدوا :

١١٠٩ ـ تُعِدُّ لَكُمْ جَزْرَ الجَزُورِ رِمَاحُنَا ويَرْجِعْنَ بِالأَسْيَافِ مُنْكَسِرَاتِ[4]

والمَحْقُ : النقصُ ، يُقال : مَحَقْتُهُ فانمَحَقَ ، وامتَحَقَ ، ومنه المُحاق في القمر ، قال :

١١١٠ ـ يَزْدَادُ حَتَّى إِذَا مَا تَمَّ أَعْقَبَهُ كَرُّ الجَدِيدَيْنِ نَقْصاً ثُمَّ يَنْمَحِقُ[5]

وأنشد ابن السكيت :

١١١١ ـ وَأَمْصَلْتُ مَالِي كُلَّهُ بِحَيَاتِهِ وَمَا سُسْتَ مِنْ شَيْءٍ فَرَبُّكَ مَاحِقُهْ[6]

ويقال : هَجِيرٌ ماحِقٌ : إذا نَقَصَ كلُّ شيءٍ بِحَرِّه .

وقد اشتملَتْ هذه الآيةُ على نوعين من البديع .

أحدُهما : الطباقُ في قولِهِ : « يَمْحَقُ ويُرْبي » فإنهما ضِدَّان ، نحو : ﴿ أَضْحَكَ وأبكى ﴾[7] .

والثاني : تجنيسُ التغايرِ في قولِهِ : « الرِّبا ويُرْبى » إذ أحدُهما اسمٌ والآخرُ فِعْلٌ .

قوله تعالى : ﴿ وذَرُوا ﴾ : فُتِحَتِ العينُ من « ذَرْ » حَمْلاً على « دَعْ » إذ هو بمعناه ، وفُتِحَتْ في « دَعْ » لأنه أمْرٌ من « يَدَعُ » وفُتِحَتْ من « يَدَعُ » وإنْ كان قياسُها الكسرَ لكونِ الفاءِ واواً كيَعِدُ لكونِ لامِهِ حرفَ حلقٍ . ووزنُ « ذروا » : عَلوا لأنَّ المحذوفَ الفاءُ لا يُستعمل منه ماضٍ إلاَّ في لُغَيَّة ، وكذلك « دَعْ » .

وقرأ الحسن : « ما بَقَا » بقلبِ الكسرةِ فتحةً والياءِ ألفاً ، وهي لغةٌ لطيء ولغيرِهم ، ومنه قولُ علقمة التميمي :

---

(١) سورة الزخرف ، آية (٥٦) .

(٢) البيت لذي الرمة انظر ديوانه (١٥٢١) ، الخصائص (٢/٤١٩) ، رصف المباني (١٦٨) ، شرح المفصل لابن يعيش (٦/٩٦) ، الدرر (١/٣٤) ، اللسان « ثقل » .

(٣) البيت لفرعان التميمي انظر الأشموني (١/٢٢٩) ، اللسان « جعد » .

(٤) البيت من شواهد الهمع (١/١٢) ، الدرر (١/٨٣) .

(٥) البيت من شواهد البحر (٢/٣٣٢) .

(٦) انظر إصلاح المنطق (٢٧٩) ، ورواية صدره : لقد أمصلت عفراء مالي كلَّه

(٧) سورة النجم ، آية (٤٣) .

١١١٢ ـ زَهَا الشَّوْقُ حَتَّى ظَلَّ إِنْسَانُ عَيْنِهِ يَفِيضُ بِمَغْمُورٍ مِنَ الدَّمْعِ مُتْأَقِ[١]

وقال الآخر :

١١١٣ ـ وَمَا الدُّنْيَا بِبَاقَاةٍ عَلَيْنَا وَمَا حَيٌّ عَلَى الدُّنْيَا بِبَاقِ[٢]

ويَقُولون في الناصيةِ : ناصاةٌ . وقرأ الحسنُ أيضاً : « بَقِيْ » بتسكين الياء ، قال المبرد : « تسكينُ ياءِ المنقوصِ في النصبِ مِنْ أحسنِ الضرورةِ ، هذا مع أنه مُعربٌ فهو في الفعلِ الماضي أحسنُ » قلت : وإذا كانوا قد حَذَفوها من الماضي صحيحَ الآخر فَأَوْلى من حرفِ العلةِ ، قال :

١١١٤ ـ إِنَّمَا شِعْرِيَ قَيْدٌ قَدْ خُلِطْ بِجُلْجُلانْ[٣]

وقال جرير في تسكينِ الياء :

١١١٥ ـ هو الخليفةُ فارضُوا ما رَضِيْ لكمُ ماضي العزيمةِ ما في حُكْمِهِ جَنَفُ[٤]

وقال آخر :

١١١٦ ـ لَعَمْرُكَ لاَ أَخْشَى التَّصَعْلُكَ مَا بَقِي عَلَى الأَرْضِ قَيْسِيٌّ يَسُوقُ الأَبَاعِرا[٥]

قوله : ﴿ مِن الربا ﴾ متعلِّقٌ ببقيَ كقولهم : «بَقِيَتْ منه بقيةٌ» ، والذي يظهر أنه متعلقٌ بمحذوفٍ على أنه حالٌ من فاعلِ « بقَى » ، أي : الذي بقي حالَ كونِهِ بعضَ الربا ، فهي تبعيضيةٌ .

ونَقَل ابنُ عطية هنا أنَّ العدويَّ ـ وهو أبو السَّمَّال ـ قرأ « من الرِّبُو » بتشديدِ الراء مكسورةً ، وضمِّ الباءِ بعدَها واوٌ . قلت : قد قَدَّمْتُ أن أبا السَّمَّال إنما قرأ « الربا » في أولِ الآيةِ بواوٍ بعد فتحةِ الباءِ ، وأنَّ أبا زيدٍ حَكى عن بعضِهم أنه ضَمَّ الباءَ ، وقدَّمْتُ تخريجَهما على ضعفه .

وقال ابن جني : « شَذَّ هذا الحرفُ في أَمْرين ، أحدهُما : الخروجُ من الكسرِ إلى الضم بناءً لازماً ، والآخر : وقوعُ الواوِ بعدَ الضمةِ في آخرِ الاسمِ ، وهذا شيءٌ لم يأتِ إلا في الفعلِ نحو : يَغْزُو وَيَدْعُو ، وأَمَّا « ذو » الطائية بمعنى الذي فشاذةٌ جداً ، ومنهم مَنْ يُغَيِّرُ واوَها إذا فارَقَ الرفعَ ، فيقولُ : « رأيتُ ذا قام » ، ووجهُ القراءةِ أنه لمَّا فَخَّم الألفَ انتحى بها الواوَ التي الألفُ بدلٌ منها ، على حَدِّ قولهم : الصلاةُ والزكاةُ ، وهي بالجملةِ قراءةٌ شاذةٌ » . قلت : غيرُهُ يقيِّدُ هذه العبارَةَ فيقولُ : « ليسَ في الأسماء المُعْرَبَةِ واوٌ قَبْلَهَا ضمةٌ » حتى يُخرجَ عنه « ذو » بمعنى الذي و « هو » من الضمائر ، وابنُ جني لم يَذْكر القيدَ استثنى « ذو الطائية » ويَرِدُ عليه نحو « هو » ، ويَرِدُ على العبارةِ « ذو » بمعنى صاحب فإنَّها معربةٌ في آخرها واوٌ بعدَ ضمةٍ . وقد أُجيبَ عنه بأنها تتغيَّر إلى الألفِ والياءِ فلم يُبالَ بها ، وأيضاً فإنَ ضمةَ الدالِ عارضة ، إذ أصلها الفتحُ ، وإنما ضُمَّت إتباعاً على ما قَرَّرتُهُ في إعرابِ الأسماءِ الستةِ في كتبِ النحوِ . وقوله : « بناءً لازماً » تحرُّزٌ من وجودِ الخروجِ من كسرٍ إلى ضم بطريقِ العَرَض نحو : الحِبُك فإنه من التداخُل ، ونحوُ :

---

(١) انظر ديوانه (٧٢) ، البحر (١/ ٢٤٠)

(٢) البيت في الإنصاف (٧٥) .

(٣) تقدم .

(٤) انظر ديوانه (٣٩٠) ، الكشاف (٤/ ٤٥٦) .

(٥) البيت من شواهد القرطبي (٣/ ٣٧٠) .

« الرِّدْءُ » موقوفاً عليه ، فالخروجُ من كسرٍ إلى ضَمٍّ في هاتين الكلمتينِ ليس بلازمٍ . وقوله : « مِنْهُم مَنْ يغيِّرُ واوَها » المشهورُ بناؤُها على الواوِ مطلقاً ، وقد تُعْرَب كالتي بمعنى صاحب وأنشدوا :

١١١٧ - فـإمَّـا كِـرَامٌ مُـوسِـرُونَ لَـقِـيـتُـهـمُ فَحَسْبِي مِنْ ذِي عِنْـدَهُمْ مَـا كَفَـانِيَـا[1]

ويُروى : « مِنْ ذو » على الأصلِ .

قوله : ﴿ إنْ كنتم ﴾ شرطٌ وجوابُه محذوفٌ عند الجمهورِ أي : فاتَّقُوا وذَروا ، ومتقدِّمٌ عند جماعةٍ . وقيل : « إنْ » هنا بمعنى إذ ، وهذا مردودٌ مرغوبٌ عنه . وقيل : يُراد بهذا الشرطِ هنا الاستدامةُ .

فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ فَأْذَنُوا۟ بِحَرْبٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ۖ وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَٰلِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ ﴿٢٧٩﴾

قوله تعالى : ﴿ فَأْذَنُوا ﴾ : قرأ حمزة وأبو بكر عن عاصمٍ : « فآذِنوا » بألف بعد الهمزةِ ، والباقون بدونِ ألف ، ساكنَ الهمزةِ . فالأولى من آذَنه بكذا أي : أَعْلمه كقولِه : ﴿فقلْ آذَنْتكم على سواءٍ﴾[2] والمعنى : أَعْلِمُوا غيرَكم . أُمِرَ المخاطبون بتركِ الربا أَنْ يُعْلِمُوا غيرَهم مِمَّنْ هو على حالهم في المَقامِ بالرِّبا بمحاربةِ اللَّهِ ورسولِهِ ، فالمفعولُ هنا محذوفٌ ، وقد صَرَّحَ به الشاعرُ في قولِهِ :

١١١٨ - آذَنَـتْـنَـا بِـبَـيْـنِـهَـا أَسْـمَـاءُ رُبَّ ثَـاوٍ يُـمَـلُّ مِـنْـهُ الـثَّـوَاءُ[3]

وفي قولِهِ تعالى : « آذَنْتُكُم » . وقيل : الهمزةُ في « فَأْذَنُوا » للصيرورةِ لا للتعديةِ ، والمعنى : صِيروا عالِمين بالحربِ ، قاله أبو البقاء ، وفيه بُعْدٌ كبير .

وقراءةُ الباقين أَمْرٌ من : أَذِنَ يَأْذَنُ أي عَلِمَ يَعْلَمُ أي : فاعلَموا يُقال : أَذِن به فهو أَذِين ، أي : عَلِمَ به فهو عليم .

ورجَّح جماعةٌ قراءةَ حمزةَ . قال مكيّ : « لولا أَنَّ الجماعَةَ على القصرِ لكان الاختيارُ المدَّ . ووجه ذلك أن آذَنَ بالمدِّ أَعَمُّ من أَذِنَ بالقصر ، لأنهم إذا أَعلمُوا غيرَهم فقد عَلِموا هم ضرورةً ، من غيرِ عكسٍ ، أو يَعْلَمُون هم بأنفسِهم ولا يَعْلَمُ غيرُهُم » . قال : « وبالقصرِ قرأ علي بن أبي طالب وجماعةٌ » .

وعَكَسَ أبو حاتمٍ فرجَّح قراءةَ القصرِ ، واستبعدَ قراءةَ المَدِّ . قال : «إذ الأمرُ فيه بالحربِ لغيرِهم والمرادُ هم ؛ لأنهم المخاطَبون بتركِ الربا » وهذا الذي قالَه غيرُ لازمٍ ؛ لأنك إذا كنتَ على حالةٍ فقلتُ لك يا فلان : « أعلِمْ فلاناً أنه مرتكبٌ قبيحاً » وهو شيءٌ مماثِلٌ لِما أنت عليه عَلِمْت قطعاً أنك مأمور به أيضاً ، بل هو أَبْلَغُ من أمري لك مواجهةً . وكذلك قال ثعلب ، قال : « الاختيارُ قراءةُ العامة من الإذن لأنه يُفَسَّر كونوا على إذْنٍ وعِلْمٍ ، ولأنَّ الكلامَ يَجْري به على وجهٍ واحدٍ وهو أَدَلُّ على المرادِ ، وأقربُ في الأفهام » . وقال أبو عبيدة : « يقال : أَذِنْتُه بالشيء فَأَذِنَ به » ، أي : عَلِمَ ، مثل : أَنْذَرْتُهُ بالشيء فَنَذِرَ به ، فجعله مطاوعاً لأَفْعَلَ .

وقال أبو عليّ : « وإذا أُمِروا بإعلامِ غيرِهم عَلِموا هم لا محالَةَ ، ففي إعلامِهم علمُهم ، وليس في علمِهم

---

(١) البيت لمنظور بن سحيم انظر شرح المفصل (١٣٨/٣) ، الهمع (٨٤/١) ، الأشموني (١٥٧/١) ، الدرر (٥٩/١) .

(٢) سورة الأنبياء ، آية (١٠٩) .

(٣) البيت للحارث بن حلزة انظر شرح المعلقات للتبريزي (٤٣١) ، الشنقيطي (١٢١) ، الخصائص (٢٤١/١) .

إعلامُهم غيرَهم » فقراءةُ المدِّ أرجحُ لأنها أبلغُ وآكدُ .

وقال الطبري : « قراءةُ القصرِ أَرْجَحُ لأنها تختصُّ بهم ، وإنما أُمِرُوا على قراءةِ المدِّ بإعلام غيرِهم » .

وقال الزمخشري : « وقُرِىء فآذِنُوا : فَأَعْلِموا بها غيرَكم ، وهو من الإذْن وهو الاستماع ، لأنه من طرق العلمِ . وقرأ الحسنُ : « فَأَيْقِنُوا » وهو دليلٌ لقراءةِ العامةِ » يعني بالقصرِ ، لأنها نصٌّ في العلمِ لا في الإعلام .

وقال ابنُ عطية : « والقراءتان عندي سواءٌ ، لأنَّ المخاطَبَ محصورٌ ، لأنه كلُّ مَنْ لا يَذَرُ ما بقي من الربا . فإنْ قيل : « فَأْذَنوا » فقد عَمَّهم الأمرُ ، وإنْ قيلَ « فآذِنُوا » بالمدِّ فالمعنى : أعلِمُوا أنفسَكم أو بعضكم بعضاً ، وكأنَّ هذه القراءةَ تقتضي فَسْحاً لهم في الارتياءِ والتثبُّتِ أي : فَأْعِلموا نفوسَكم هذا ، ثم انظُروا في الأرجحِ لكم : تَركِ الربا أو الحربِ » .

قوله : ﴿ بحربٍ ﴾ الباءُ في قراءةِ القصر .

قال الشيخ : « للإلصاقِ ، تقول أَذِنَ بكذا أي : عَلِمَ كذا ، ولذلك قال ابنُ عباس وغيرُه : المعنى : فاستيقنوا بحربٍ من الله » قلت : قد قَرَّرْتُ أنَّ فعلَ العلمِ وإنْ كانَ في الأصلِ متعدياً بنفسِهِ فإنَّما يُعَدَّى بالباءِ لِما تَضَمَّنَ من معنى الإحاطة فكذلك هذا ، ويَظْهَرُ من كلام ابن عطية أنَّ هذه الباءَ ظرفيةٌ فإنه قال : « هي عندي من الإذن ، وإذا أَذِنَ المرءُ في شيءٍ فقد قَرَّره وبنى مع نفسِه عليه ، فكأنه قيل لهم : قَرِّروا الحربَ بينكم وبين اللَّهِ ورسولِهِ » فقوله : « وإذا أَذِنَ المرءُ في شيء » يقتضي تقديرَه : « فَأْذنوا في حربٍ ، ولا يتأتَّى هذا إلا على قراءةِ القصرِ ، وأمَّا الباءُ مع قراءةِ المَدِّ فهي مُعَدِّيةٌ للإعلام بالطريقِ الذي قَدَّرْتُه .

قوله : ﴿ من الله ﴾ متعلِّقٌ بمحذوفٍ لأنَّه صفةٌ للنكرةِ قبلَه . و « مِنْ » فيها وجهان ، أظهرهما : أنها لابتداءِ الغايةِ مجازاً ، وفيه تهويلٌ وتعظيمٌ للحربِ حيث هو واردٌ من جهةِ اللَّهِ تعالى .

والثاني : أنها تبعيضيةٌ أي : من حروبِ الله فهو على حَذْفِ مضاف . قال الزمخشري : « فإنْ قلت : هلاَّ قيل بحربِ اللَّهِ ورسولِهِ قلت : هذا أَبْلَغُ ؛ لأنَّ المعنى فَأْذَنوا بنوعٍ من الحربِ عظيمٍ من عندِ الله ورسولِهِ . انتهى . وإنما كان أبلغَ لأنَّه لو أُضِيفَ لاحتملَ إضافةَ المصدرِ إلى فاعلِهِ وهو المقصودُ ، ولاحتملَ الإضافةَ إلى مفعوله ، بمعنى أنكم تُحاربون اللَّهَ ورسولَه ، والمعنى الأولُ أبلغُ ، فلذلك تَرَكَ ما هو محتملٌ إلى ما هو نَصٌّ في المرادِ .

قوله : ﴿ لا تَظْلِمُون ﴾ فيها وجهان :

أظهرُهما : أنها لا محلَّ لها لاستئنافِها ، أخبرُهم تعالى بذلك أي : لا تَظْلِمُون غيرَكم بأَخْذِكُمُ الزيادةَ منه ، ولا تُظْلمون أنتم أيضاً بضياع رؤوسِ أموالِكم .

والثاني : أنها في محلِّ نصبٍ على الحالِ من الضميرِ في « لكم » والعاملُ ما تضمَّنه الجارُّ من الاستقرارِ لوقوعِهِ خبراً في رأي الأخفش .

وقرأ الجمهورُ الأولَ مبنياً للفاعلِ والثاني مبنياً للمفعولِ . ورَوى أبان والمفضَّلُ عن عاصم بالعكسِ . ورجَّح الفارسي قراءةَ العامةِ بأنها تناسِبُ قولَه : « وإنْ تُبْتُمْ » في إسنادِ الفعلينِ إلى الفاعلِ ، فَتَظْلِمُون مبنياً للفاعلِ أَشْكَلُ بما قبله . وقال أبو البقاء : « يُقْرَأُ بتسمية الفاعلِ في الأول وتَرْكِ التسميةِ في الثاني . ووجهُه أنَّ مَنْعَهم من الظلمِ أهمُّ فبُدِىءَ به ، ويُقرأ بالعكسِ ، والوجهُ فيه أنه قَدَّمَ ما تطمئِنُّ به نفوسُهم من نفيِ الظلمِ عنهم ، ثم مَنَعَهم من الظلمِ ،

ويجوزُ أن تكونَ القراءتان بمعنى واحدٍ لأنَّ الواوَ لا تُرَتِّبُ .

وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ۚ وَأَن تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٢٨٠﴾

قوله تعالى : ﴿ وإنْ كان ذو عُسْرَةٍ ﴾ : في « كان » هذه وجهان :

أحدُهما : ـ وهو الأظهر ـ أنها تامةٌ بمعنى حَدَثَ ووُجِدَ أي : وإن حَدَثَ ذو عسرةٍ فتكتفي بفاعلِها كسائرِ الأفعالِ ، قيل : وأكثرُ ما تكونُ كذلك إذا كانَ مرفوعُها نكرةً نحو : « قد كان مِنْ مَطَرٍ » .

والثاني : أنها الناقصةُ والخبرُ محذوفٌ . قال أبو البقاء : « تقديره : وإنْ كان ذو عسرة لكم عليه حَقٌّ أو نحوُ ذلك » وهذا مذهبُ بعضِ الكوفيين في الآية ، وقَدَّر الخبر : وإنْ كان من غُرَمائِكُمْ ذو عُسْرَةٍ . وقَدَّرَهُ بعضُهم : وإنْ كان ذو عسرةٍ غريماً .

قال الشيخ[1] : « وَحَذْفُ خبرِ كان » لا يُجيزه أصحابُنا لا اختصاراً ولا اقتصاراً ، لعلةٍ ذكروها في النحو . فإنْ قيل : أليسَ أن البصريين لَمَّا استدَلَّ عليهم الكوفيون في أَنَّ « ليس » تكونُ عاطفةً بقولِهِ :

١١١٩ - ..... إِنَّمَا يَجْزِي الْفَتَى لَيْسَ الْجَمَلْ[2]

تأوَّلوها على حَذْفِ الخبر . وأنشدوا شاهداً على حَذْفِ الخبرِ قولَه :

١١٢٠ - ..... يَبْغِي جِوَارَكِ حِينَ لَيْسَ مُجِيرُ[3]

وإذا ثبتَ هذا ثَبَتَ في سائرِ البابِ . فالجوابُ أن هذا مختصٌّ بليس ، لأنها تُشْبِهُ لا النافيةَ ، و « لا » يجوز حذفُ خبرها فكذا ما أَشْبهها » . والعلةُ التي أشار إليها الشيخُ هي أنَّ الخبرَ تأَكَّد طلبُهُ من وجهين :

أحدُهما : كونُه خبراً عن مُخْبَرٍ عنه .

والثاني : كونُه معمولاً للفعلِ قبله ، فلمَّا تَأَكَّدَتْ مطلوبيتُهُ امتنَعَ حَذْفُهُ .

وتَقَوَّى الكوفيون بقراءةِ عبدِالله وأُبَيّ وعثمان : « وإن كان ذا عُسْرةٍ » أي : وإنْ كان الغريمُ ذا عسرةٍ . قال أبو عليّ : « في « كان » اسمُها ضميراً تقديرُه : هو ، أي الغريمُ ، يَدُلُّ على إضمارِهِ ما تقدَّم من الكلامِ ، لأنَّ المُرابي لا بُدَّ له مِمَّنْ يُرابيه » .

وقرأ الأعمشُ : « وإنْ كان مُعْسِراً » قال الداني عن أحمد بن موسى : « إنها في مصحف عبدالله كذلك » .

---

(١) البحر المحيط (٢/ ٣٤٠) .

(٢) عجز بيت للبيد وصدره :

وإذا أقرضت قرضاً فاجزه

..... انظر ديوانه (١٧) ، أوضح المسالك (٣/ ٣٨) ، التصريح (١/ ١٩١) ، اللسان « قرض » .

(٣) عجز بيت لشمردل الليثي وصدره :

لهفي عليك للهفة من خائف

..... انظر المغني (٧٠٠) ، الأشموني (١/ ٢٥٦) ، الهمع (١/ ١١٦) ، التصريح (١/ ٢٠٠) ، العيني (٢/ ١٠٣) ، الدرر (١/ ٨٥) .

ولكنَّ الجمهورَ على ترجيحِ قراءةِ العامةِ وتخريجِهم القراءةَ المشهورة . قال مكي : « وإنْ وقع ذو عسرةٍ ، وهو سائغٌ في كلِّ الناس ، ولو نَصَبْتَ « ذا » على خبرِ « كان » لصار مخصوصاً في ناسٍ بأعيانِهم ، فلهذه العلةِ أَجْمَعَ القُرَّاءُ المشهورون على رفع « ذو » . وقد أَوْضَحَ الواحدي هذا فقال : « أي : وإن وقع ذو عسرةٍ ، والمعنى على هذا يَصِحُّ ، وذلك أنه لو نُصِبَ فقيل : وإنْ كان ذا عسرةٍ لكان المعنى : وإنْ كان المشتري ذا عسرةٍ فنظرةٌ ، فتكون النظرةُ مقصورةً عليه ، وليس الأمرُ كذلك ، لأن المشتريَ وغيرَه إذا كان ذا عسرةٍ فله النظرةُ إلى الميسرةِ » .

وقال الشيخ[١] : « مَنْ نصب « ذا عسرة » أو قرأ « مُعْسِراً » فقيل : يختصُّ بأهلِ الربا ، ومَنْ رفع فهو عامٌّ في جميعِ مَنْ عليه دَيْنٌ ، قال : « وليس بلازمٍ ، لأنَّ الآية إنما سيقت في أهلِ الربا وفيهم نَزَلَتْ » قلت : وهذا الجوابُ لا يُجْدِي ، لأنه وإن كان السياقُ كذا فالحكمُ ليس خاصاً بهم . والعُسْرَةُ بمعنى العُسْر .

قوله : ﴿ فنظِرةٌ ﴾ الفاءُ جوابُ الشرط و « نَظِرةٌ » خبرُ مبتدإٍ محذوفٍ ، أي : فالأمرُ أو فالواجِبُ ، أو مبتدأٌ خبرُهُ محذوفٌ ، أي : فعليكم نظرةٌ ، أو فاعلٌ بفعلٍ مضمرٍ ، أي : فتجِبُ نظرةٌ .

وقرأ العامة : « نَظِرة » بزنة « نَبِقَة » . وقرأ الحسن ومجاهد وأبو رجاء : « فَنَظْرة » بتسكين العين ، وهي لغةٌ تميمية يقولون : « كَبْد » في كَبِد » و « كَتْف » في « كَتِف » . وقرأ عطاء « فناظِرَة » على فاعِلَة ، وقد خَرَّجَهَا أبو إسحاق على أنها مصدرٌ نحو : ﴿ ليس لوقعتها كاذبةٌ ﴾[٢] ﴿ يَعْلَمُ خائنةَ الأعين ﴾[٣] ﴿ أن يُفْعَلَ بها فاقِرَة ﴾[٤] . وقال الزمخشري : « فناظِرُهُ أي فصاحبُ الحقِ ناظرُه أي : منتظره ، أو صاحبُ نظرته على طريقةِ النسب ، كقولِهم : « مكان عاشِب وباقل » بمعنى ذو عشبٍ وذو بَقْلٍ ، وعنه : « فناظِرْهُ » على الأمرِ بمعنى : فسامِحْهُ بالنظرةِ وباشِره بها » فنقلُه عنه القراءةَ الأولى يقتضي أن تكونَ قراءتُهُ « ناظِر » اسمَ فاعل مضافاً لضميرِ ذي العُسْرَةِ بخلافِ القراءةِ التي قَدَّمْتُها عن عطاء ، فإنها « ناظرةٌ » بتاء التأنيث ، ولذلك خَرَّجها الزجاج على المصدرِ . وقرأ عبدالله : « فناظِرُوه » أمراً للجماعةِ بالنظرةِ ، فهذه ستُّ قراءاتٍ مشهورُها واحدةٌ .

وهذه الجملةُ لفظُها خبرٌ ومعناها الأمرُ ، كقولِهِ : ﴿والوالداتُ يُرْضِعْنَ﴾[٥] وقد تقدَّم . والنظرةُ من الانتظارِ وهو الصبرُ والإمهالُ .

قوله : ﴿ إلى مَيْسَرة ﴾ قرأ نافع وحده : « مَيْسُرَة » بضم السين ، والباقون بفتحِها . والفتح هو المشهورَ إذ مَفعَل ومَفعَلة بالفتحِ كثيرَ ، ومَفْعُلَ بالضم معدومٌ إلا عند الكسائي ، وما ورد منه ألفاظاً ، وأما مَفْعُلة فقالوا : قليلٌ جداً وهي لغةُ الحجاز ، وقد جاءَتْ منها ألفاظٌ نحو : المَسْرُقَة والمَقْبُرَة والمَشْرُبة ، والمَسْرُبة والمَقْدُرَة والمَأْدُبَة والمَفْخُرَة والمَزْرُعة ومَعْوُلَة ومَكْرُمَة ومَأْلُكة .

وقد رَدَّ النحاسُ الضمَّ تجرُّؤاً منه ، وقال : « لم تَأْتِ مَفْعُلة إلا في حروفٍ معدودةٍ ليس هذه منها ، وأيضاً فإنَّ الهاءَ زائدةٌ ولم يأتِ في كلامِهم مَفْعُل البتةَ » انتهى . وقال سيبويه : « ليس في الكلامِ مَفْعُل » قال أبو علي : « يعني

---

(١) انظر البحر المحيط (٢/ ٣٤٠) .
(٢) سورة الواقعة ، آية (٢) .
(٣) سورة غافر ، آية (١٩) .
(٤) سورة القيامة ، آية (٢٥) .
(٥) سورة البقرة ، آية (٢٣٣) .

في الآحادِ » . وقد حَكَى عن سيبويه « مَهْلَك » مثلثَ اللام . وقال الكسائي : « مَفْعُل » في الآحادِ ، وأوردَ منه : مَكْرُماً في قولِ الشاعر :

١١٢١ - لِيَوْمِ رَوْعٍ أَوْ فَعَالِ مَكْرُمِ[1] .....

ومَعْوُن في قولِ الآخر - هو جميل - :

١١٢٢ - بُثَيْنُ الْزَمِي « لاَ » إنَّ لاَ إنْ لَزِمْتِهِ عَلَى كَثْرَةِ الْوَاشِينَ أَيُّ مُعُونِ[2]

ومَأْلُكاً في قول عديّ :

١١٢٣ - أَبْلِغِ النُّعْمَانَ عَنِّي مَأْلُكاً أَنَّهُ قَدْ طَالَ حَبْسِي وانْتِظَارِي[3]

وهذا لا يَرِدُ على سيبويهِ لوجهين :

أحدُهما : أنَّ هذا جمعٌ لمَكْرُمَة ومَعُونَة وَمَأْلُكَة ، وإليه ذهب البصريون والكوفيون خلا الكسائي ، ونُقِلَ عن الفراء أيضاً .

والثاني : أن سيبويه لا يعتدُّ بالقليل فيقول : « لم يَرِدْ كذا » وإن كان قد وَرَدَ منه الحرفُ والحرفان ، لعدمِ اعتدادِهِ بالنادر القليلِ .

وإذا تقرَّر هذا فقد خَطَّأ النحويون مجاهداً وعطاءً في قراءتهما : « إلى مَيْسُرِهِ » بإضافة « مَيْسُر » مضمومَ السين إلى ضميرِ الغريم ، لأنهم بَنَوْهُ على أنه ليسَ في الآحادِ مَفْعُل ، ولا ينبغي أن يكونَ هذا خطأ ، لأنه على تقديرِ تسليمِ أنَّ مَفْعُلاً ليس في الآحادِ ، فَمَيْسُر هنا ليس واحداً ، إنما هو جَمْعُ مَيْسُرَة كما قلتم أنتم : إن مَكْرُماً جمع مَكْرُمَة ونحوه ، أو يكونُ قد حَذَفَ تاءَ التأنيثِ للإضافةِ كقوله :

١١٢٤ - إنَّ الْخَلِيطَ أَجَدُّوا الْبَيْنَ فَانْجَرَدُوا وأَخْلَفُوكَ عِدَ الأَمْرِ الَّذِي وَعَدُوا[4]

أي : عِدة الأمر ، ويَدُلُّ على ذلك أنهم نَقَلوا عنهما أنهما قرآ أيضاً : « إلى مَيْسَرِهِ » بفتح السينِ مضافاً لضميرِ الغريمِ ، وهذه القراءةُ نَصٌّ فيما ذكرْتُهُ لك من حذفِ تاءِ التأنيثِ للإضافةِ لتوافق قراءةَ العامةِ : « إلى مَيْسَرَة » بتاءِ التأنيث .

وقد خرّجها أبو البقاء على وجهٍ آخرَ ، وهو أنَ يكونَ الأصلُ : « ميسورِه » فَخُفِّفَ بحذفِ الواوِ اكتفاءً بدلالةِ الضمةِ عليها ، وقد يتأيَّدُ ما ذَكَرَهُ على ضَعْفِهِ بقراءةِ عبدالله ، فإنه قرأ : إلى « مَيْسُوره » بإضافةِ « ميْسور » للضمير ، وهو مصدرٌ على مفْعُول كالمَجْلود والمَعْقُول ، وهذا إنما يتمشَّى على رأي الأخفش ، إذ أَثْبَتَ من المصادرِ زنة مَفْعُول ، ولم يُثْبِتْه سيبويه .

---

(١) البيت لأبي الأخزر الحماني وهو من شواهد الكتاب (٢/٣٧٩) ، الخصائص (٣/٣١٢) ، معاني الفراء (٢/١٥٢) .

(٢) انظر ديوانه (٢٠٨) ، إصلاح المنطق (٢٤٩) ، المحتسب (١/١٤٤) ، اللسان « عون » .

(٣) انظر ديوانه (٩٣) ، المحتسب (١/٤٤) ، البحر (٢/٣٤٠) ، حاشية يسّ (٢/٧٩) .

(٤) البيت للفضل بن العباس انظر الخصائص (٣/١٧١) ، التصريح (٢/٣٩٦) ، الأشموني (٢/٢٣٧) ، أوضح المسالك (٣/٣٤٦) .

قوله : ﴿ وأَنْ تَصَدَّقُوا ﴾ قرأ عاصم بتخفيفِ الصاد ، والباقون بتثقيلها . وأصلُ القراءتين واحدٌ ، إذ الأصلُ : تَتَصَدَّقُوا ، فَحَذَفَ عاصم إحدى التاءين : إمَّا الأولى وإمَّا الثانيةِ ، وتَقَدَّمَ تحقيقُ الخلافِ فيه ، وغيرُهُ أدغم التاء في الصادِ ، وبهذا الأصلِ قرأ عبدالله : « تَتَصَدَّقوا » . وحُذِفَ مفعولُ التصدُّق للعلمِ به ، أي : بالإنظار . وقيل : برأس المال على الغريم . و « إن كنتم تعلمون » جوابُهُ محذوفٌ . و « أَنْ تَصَدَّقُوا » بتأويل مصدرٍ مبتدأٌ ، و « خيرٌ لكم » خبرُهُ .

وَٱتَّقُوا۟ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ ۖ ثُمَّ تُوَفَّىٰ كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴿٢٨١﴾ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَٱكْتُبُوهُ ۚ وَلْيَكْتُب بَّيْنَكُمْ كَاتِبٌۢ بِٱلْعَدْلِ ۚ وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَن يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ ٱللَّهُ ۚ فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ ٱلَّذِى عَلَيْهِ ٱلْحَقُّ وَلْيَتَّقِ ٱللَّهَ رَبَّهُۥ وَلَا يَبْخَسْ مِنْهُ شَيْـًٔا ۚ فَإِن كَانَ ٱلَّذِى عَلَيْهِ ٱلْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَن يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُۥ بِٱلْعَدْلِ ۚ وَٱسْتَشْهِدُوا۟ شَهِيدَيْنِ مِن رِّجَالِكُمْ ۖ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَٱمْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ ۚ وَلَا يَأْبَ ٱلشُّهَدَآءُ إِذَا مَا دُعُوا۟ ۚ وَلَا تَسْـَٔمُوٓا۟ أَن تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَىٰٓ أَجَلِهِۦ ۚ ذَٰلِكُمْ أَقْسَطُ عِندَ ٱللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَٰدَةِ وَأَدْنَىٰٓ أَلَّا تَرْتَابُوٓا۟ ۖ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَا ۗ وَأَشْهِدُوٓا۟ إِذَا تَبَايَعْتُمْ ۚ وَلَا يُضَآرَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ ۚ وَإِن تَفْعَلُوا۟ فَإِنَّهُۥ فُسُوقٌۢ بِكُمْ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۖ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱللَّهُ ۗ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴿٢٨٢﴾

قوله تعالى : ﴿ تُرْجَعُون فيه ﴾ : هذه الجملةُ في محلِّ نصبٍ صفةً للظرفِ . وقرأ أبو عمرو : « تَرْجِعُون » بفتح التاء مبنياً للفاعل ، والباقون مبنياً للمفعول . وقرأ الحسن : « يَرْجِعُون » بياء الغيبة على الالتفاتِ . قال ابن جني : « كأنَّ اللَّهَ تعالى رَفَقَ بالمؤمنين عن أَنْ يواجِهَهُم بذكرِ الرَّجْعَةِ إذ هي مِمَّا تتفطَّر لها القلوبُ فقال لهم : « واتقوا » ثم رَجَعَ في ذكرِ الرجعة إلى الغَيْبَةِ فقال : « يَرْجِعُون » .

قوله : ﴿ وهم لا يُظْلَمُون ﴾ جملةٌ حاليةٌ من « كلُّ نفس » وجُمِعَ اعتباراً بالمعنى ، وأعادَ الضميرَ عليها أولاً مفرداً في « كَسَبَتْ » اعتباراً باللفظِ ، وقُدِّمَ اعتبارُ اللفظ ، لأنه الأصلُ ، ولأنَّ اعتبارَ المعنى وَقَعَ رأسَ فاصلة فكان تأخيرُهُ أَحْسَنَ .

قال أبو البقاء : « ويجوزُ أن يكونَ حالاً من الضمير في : « يُرْجَعُون » على القراءةِ بالياء ، ويجوزُ أن يكونَ حالاً منه أيضاً على القراءة بالتاء ، على أنه خروجٌ من الخطابِ إلى الغَيْبة كقوله تعالى : ﴿ حتى إذا كُنتم في الفلكِ وجَرَيْنَ بهم ﴾[1] ، ولا ضرورةَ تَدْعُو إلى ما ذكر .

قوله تعالى : ﴿ إلى أجَل ﴾ : متعلِّقٌ بتداينْتُمْ ، ويجوزُ أن يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنه صفةٌ لدَيْن . و « مُسَمًّى »

(١) سورة يونس ، آية (٢٢) .

صفةٌ لدَيْن ، فيكونُ قد قَدَّم الصفةَ المؤولةَ على الصريحةِ وهو ضعيفٌ ، فكان الوجهُ الأولُ أوجَهَ . و « تَدَايَنَ » تفاعَلَ من الدَّيْن كتبايَعَ من البَيْع ، يقال : داينْتُ الرجل أي : عاملْتُه بدَيْنٍ ، وسواءً كنت معطياً أم آخذاً ، قال رؤبة :

١١٢٥ - دَايَنْتُ أَرْوَى والدُّيُونُ تُقْضَى فَمَطَّلَتْ بَعْضاً وَأَدَّتْ بَعْضَا[1]

ويقال : دِنْتُ الرجلَ : إذا بِعْتُهُ بدَيْنٍ ، وأَدَنْتُه أنا : أَخَذْتُ منه بدَيْن ، فَفَرَّقوا بين فَعَل وأَفْعَلَ .

قوله : ﴿ فاكتُبوه ﴾ الضميرُ يعودُ على « بدَيْن » وإنما ذَكَرَ قولَه « بدَيْن » ليعيدَ عليه هذا الضميرَ ، وإنْ كان الدَّيْن مفهوماً من قولِهِ : « تداينْتُم » ، أو لأنه قد يُقال : تَداينوا أي : جازىٰ بعضهم بعضاً فقال : « بدَيْنٍ » ليُزِيل هذا الاشتراك ، أو ليدُلَّ به على العمومِ ، أي : أيِّ دينٍ كان من قليلٍ وكثيرٍ .

وقوله : ﴿ إلى أجلٍ ﴾ على سبيلِ التأكيدِ ، إذ لا يكونُ الدَّيْن إلاَّ مؤجَّلاً ، وألفُ « مُسَمًّى » منقلبةٌ عن ياءٍ ، تلك الياءُ منقلبةٌ عن واو ، لأنه من التسميةِ ، وقد تقدَّم أنَّ المادةَ مِنْ سما يسمو .

قوله : ﴿ بالعدلِ ﴾ فيه أوجهٌ :

أحدُها : أن يكونَ الجارُّ متعلقاً بالفعلِ قبلَه . قال أبو البقاء : « بالعدلِ » متعلِّقٌ بقولِهِ : فَلْيَكْتُبْ ، أي : ليكتبْ بالحقِّ ، فيجوزُ أَنْ يكونَ حالاً أي : ليكتبْ عادِلاً ، ويجوزُ أَنْ يكونَ مفعولاً به أي : بسببِ العَدْلِ » . قولُه أولاً : « بالعدلِ متعلِّقٌ بقوله فَلْيَكْتُب » يريدُ التعلقَ المعنويَّ ؛ لأنه قد جَوَّزَ فيه بعدَ ذلد أَنْ يكونَ حالاً ، وإذا كانَ حالاً تعلَّقَ بمحذوفٍ لا بنفسِ الفعلِ . وقوله : « ويجوزُ أَنْ يكونَ مفعولاً » يعني فتتعلَّقُ الباءُ حينئذٍ بنفسِ الفعلِ .

والثاني : أَنْ يتعلَّقَ بـ « كاتب » . قال الزمخشري : « متعلِّقٌ بكاتب صفةً له ، أي : كاتبٌ مأمونٌ على ما يَكْتب » وهو كما تقدَّم في تأويل قول أبي البقاء . وقال ابنُ عطية : « والباءُ متعلقةٌ بقولِهِ : « وَلْيَكْتُب » ، وليسَتْ متعلقةً بقولِهِ « كاتبٌ » لأنه كان يَلْزَمُ ألاَّ يكتبَ وثيقةً إلا العدلُ في نفسِهِ ، وقد يكتُبها الص ءُ والعِ

الثالث : أن تكونَ الباءُ زائدةً ، تقديرُهُ : فَلْيكتب بينكم كاتبُ العدلِ .

قوله : ﴿ أَنْ يَكْتُبَ ﴾ مفعولٌ به أي : لا يأبَ الكتابَةَ .

و ﴿ كما عَلَّمه الله ﴾ يجوزُ أَنْ يتعلَّقَ بقولِهِ : « أَنْ يَكْتُبَ » على أنه نعتٌ لمصدرٍ محذوفٍ ، أو حالٌ من ضميرِ المصدرِ على رأيِ سيبويه ، والتقدير : أَنْ يكتبَ كتابةً مثلَ ما عَلَّمه الله ، أو أَنْ يكتبَهُ أي : الكَتْبَ مثلَ ما عَلَّمه الله ويجوزُ أَنْ يتعلَّقَ بقوله « فَلْيَكْتُبْ » بعدَه .

قال الشيخ[2] : « والظاهرُ تعلُّق الكافِ بقولِهِ : « فَلْيَكْتُب » وهو قَلِقٌ لأجلِ الفاءِ ، ولأجلِ أنه لو كانَ متعلِّقاً بقولِهِ : « فَلْيكتب » لكان النظمُ فَلْيكتب كما عَلَّمه الله ، ولا يُحتاج إلى تقديمِ ما هو متأخرٌ في المعنى » .

وقال الزمخشري : ـ بعد أَنْ ذكرَ تعلُّقَهُ بِأَنْ يكتُبَ ، وبـ « فليكتب » ـ « فإنْ قلت : أيُّ فرقٍ بين الوجهين ؟

---

(١) انظر ديوانه (٧٩) ، وهو من شواهد الكتاب (٢/٣٠٠) ، الخصائص (٢/٩٦) .

(٢) البحر المحيط (٢/٣٤٤)

قلت : إنْ عَلَّقْتَه بأَنْ يكتب فقد نَهَى عن الامتناعِ من الكتابةِ المقيَّدةِ ، ثم قيل له : فَلْيَكْتُب تلك الكتابةَ لا يَعْدِلُ عنها ، وإنْ عَلَّقْتَه بقوله : « فَلْيكتب » فقد نَهَى عن الامتناعِ بالكتابة على سبيلِ الإطلاق ، ثم أَمَرَ بها مقيدةً » ويجوزُ أن تكونَ متعلقةً بقولِهِ : لا يَأْبَ ، وتكونُ الكافُ حينئذٍ للتعليلِ . قالَ ابنُ عطية : « ويُحْتَمل أن يكونَ « كما » متعلقاً بما في قولِهِ « ولا يأْبَ » من المعنى أي : كما أَنْعَمَ الله عليه بعلمِ الكتابةِ فلا يَأْبَ هو ، وَلْيُفْضِل كما أُفْضِلَ عليه » .

قال الشيخ[1]: « وهو خلافُ الظاهِرِ ، وتكونُ الكافُ في هذا القولِ للتعليلِ » قلت : وعلى القولِ بكونِها متعلقةً بقوله : « فَلْيكتب » يجوزُ أنْ تكونَ للتعليلِ أيضاً ، أي : فلأجلِ ما عَلَّمه اللَّهُ فليكتبْ .

وقرأ العامةُ : « فَلْيكتب » بتسكينِ اللام كقولهم : « كَتْف » في كَتِف ، إجراءً للمنفصلِ مُجْرى المتصلِ . وقد قرأ الحسن بكسرِها وهو الأصلُ .

قوله : ﴿ وَلْيُمْلِلِ ﴾ أمرٌ من أَمَلَّ يُمِلُّ ، فلمَّا سَكَنَ الثاني جزماً جَرى فيه لغتان : الفكُّ وهو لغةُ الحجازِ ، والإدْغامُ وهو لغةُ تميم ، وكذا إذا سَكَنَ وقفاً نحو : أمِلِلْ عليه وأَمِلَّ ، وهذا مطَّرِدٌ في كلِّ مضاعفٍ وسيأتي تحقيقُ هذا إنْ شاء الله تعالى عند قراءتَيْ : « مَنْ يَرْتَدِدْ ، ويرتدَّ » في المائدةِ[2]وعلَّة كلِّ لغةٍ .

وقُرِىء هنا شاذاً : « وَلْيُمِلَّ » بالإدغامِ ، ويقال : أَمَلَّ يُمِلُّ إملالاً ، وأَمْلَى يُملي إملاءً . ومِن الأولى قولُه :

١١٢٦ - أَلَا يَا دِيَارَ الْحَيِّ بِالسَّبُعَانِ أَمَلَّ عَلَيْهَا بِالْبِلَى الْمَلَوَانِ[3]

ومن الثانيةِ قولُه تعالى : ﴿ فَهِي تُمْلَى عليه ﴾[4]، ويقال : أَمْلَلْتُ وَأَمْلَيْتُ ، فقيل : هما لغتانِ ، وقيل : الياءُ بدلٌ من أحدِ المِثْلَيْنِ ، وأصلُ المادتين : الإعادةُ مرةً بعد أخرى .

و « الحقُّ » يجوز أَنْ يكونَ مبتدأً ، و « عليه » خبرٌ مقدمٌ ، ويجوزُ أَنْ يكونَ فاعلاً بالجارِّ قبله لاعتمادِهِ على الموصولِ ، والموصولُ هو فاعِلُ « يملل » ومفعولُه محذوفٌ أي : وَلْيُمْلِلْ الدَّيَّانُ الكاتبَ ما عليه من الحقِّ ، فَحَذَفَ المفعولين للعلمِ بهما . ويتعدَّى بـ « على » إلى أحدِهما فيُقال : أَمْلَلْتُ عليه كذا ، ومنه الآيةُ الكريمة .

قوله : ﴿ ولا يَبْخَسْ منه ﴾ يجوزُ في « منه » أن يكونَ متعلقاً ببخَسْ ، و « مِنْ » لابتداءِ الغايةِ ، والضميرُ في « منه » للحقِّ . والثاني : أنها متعلقةٌ بمحذوفٍ لأنها في الأصلِ صفةٌ للنكرةِ ، فلمَّا قُدِّمَتْ على النكرةِ نُصِبَتْ حالاً .

و ﴿ شيئاً ﴾ : إمَّا مفعولٌ به وإمَّا مصدرٌ .

والبَخْسُ : النَّقْصُ ، يُقال منه : بَخَس زيدٌ عمراً حقَّه يَبْخَسُهُ بَخْساً ، وأصلُهُ من : بَخَسْتُ عينه ، فاستعيرَ منه بَخْسُ الحق ، كما قالوا : « عَوَرْتُ حَقَّه » استعارةً مِنْ عَوَرِ العَيْنِ . ويقال : بَخَصْتُه بالصادِ . والتباخُسُ في البَيْعِ : التناقُصُ ، لأنَّ كلَّ واحدٍ من المتبايِعَيْنِ يُنْقِصُ الآخرَ حَقَّه .

قوله : ﴿ أن يُمِلَّ هُو ﴾ أَنْ وما في حَيِّزها في محلِّ نصبٍ مفعولاً به ، أي : لا يستطيعُ الإملالَ ، و « هو » تأكيدٌ

---

(١) انظر البحر المحيط (٢/ ٣٤٤) .
(٢) سورة المائدة ، آية (٥٤) .
(٣) البيت لتميم بن مقبل انظر ديوانه (٣٣٥) ، وهو من شواهد الكتاب (٢/) ، الخزانة (٣/ ٢٧٥) ، الأشموني (٤/ ٣٠٩) ، أوضح المسالك (٣/ ٢٧٨) .
(٤) سورة الفرقان ، آية (٥) .

للضميرِ المستتر . وفائدةُ التوكيدِ به رَفْعُ المجازِ الذي كان يحتمِلُه إسنادُ الفعلِ إلى الضميرِ ، والتنصيصُ على أنه غيرُ مستطيعٍ بنفسِه ، قاله الشيخ .

وقُرِىء بإسكان هاء « هو » وهي قراءةٌ ضعيفة لأنَّ هذا الضميرَ كلمةٌ مستقلةٌ منفصلة عما قبلَها . ومَنْ سَكَّنَهَا أجرى المنفصلَ مُجْرى المتصلِ ، وقد تقدَّم تحقيقُ هذا في أول هذه السورة .

قال الشيخ[1] : « وهذا أشدُّ مِنْ قراءةِ مَنْ قرَأ : ﴿ثم هو يومَ القيامة﴾[2] قلت : فَجَعَلَ هذه القراءةَ شاذةً وهذه أشدَّ منها ، وليسَ بجيدٍ ، فإنَّها قراءةٌ متواترةٌ قرأ بها نافع بن أبي نُعَيم قارىءُ أهلِ المدينة فيما رواه عنه قالُون ، وهو أضبطُ رواتِهِ لحرفِهِ ، وقرأ بها الكسائي أيضاً وهو رئيس النحاة .

والهاء في « وَلِيُّه » للذي عليه الحقُّ إذا كان متَّصفاً بإحدى الصفاتِ الثلاثِ . وقولُه « بالعَدْل » كما تقدَّم في نظيرِهِ فلا حاجةَ إلى إعادتِهِ .

وقوله : ﴿ **فاسْتَشْهِدُوا** ﴾ يجوزُ أن تكونَ السينُ على بابِها من الطلب أي : اطلُبوا شهيدَيْن ، ويجوزُ أن يكونَ استفعلَ بمعنى أَفْعَلَ ، نحو : اسْتَعْجَلَ بمعنى أَعْجَل ، واسْتيقن بمعنى أَيْقَنَ وفي قوله : ﴿ **شهيدين** ﴾ تنبيهٌ على أنه ينبغي أن يكونَ الشاهدُ ممَّن تتكرَّرُ منه الشهادةُ حيث أتى بصيغةِ المبالغة .

قوله : ﴿ **مِنْ رِجالِكم** ﴾ يجوزُ أن يتعلَّقَ باستشهِدوا ، وتكونُ « مِنْ » لابتداءِ الغايةِ ، ويجوزُ أن يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنه صفةٌ لشهيدَيْن و « مِنْ » تبعيضيةٌ .

قوله : ﴿ **فإنْ لم يكونَا رَجُلَيْنِ** ﴾ جَوَّزُوا في « كان » هذه أَنْ تكونَ الناقصةَ وأَنْ تكونَ التامَّةَ ، وبالإعرابين يختلفُ المعنى : فإنْ كانَتْ ناقصةً فالألفُ اسمُها ، وهي عائدةٌ على الشهيدَيْن أي : فإن لم يكنِ الشاهدان رَجُلَيْن ، والمعنى على هذا : إن أَغْفَلَ ذلك صاحبُ الحق أو قصد أَنْ لا يُشْهِدَ رجلين لغرضٍ له ، وإنْ كانَتْ تامةً فيكون « رجلين » نصباً على الحال المؤكِّدة كقولِهِ : ﴿ فإنْ كانتا اثنتين ﴾[3] ، ويكونُ المعنى على هذا أنه لا يُعْدَل إلى ما ذَكَرَ إلا عند عدمِ الرجال . والألفُ في « يكونا » عائدةٌ على « شهيدين » ، تفيدُ الرجوليةَ ، والتقديرُ : فإنْ لم يُوجَدِ الشهيدان رَجُلَيْنِ .

قوله : ﴿ **فرجلٌ وامرأتان** ﴾ يجوزُ أنْ يرتفعَ ما بعدَ الفاءِ على الابتداءِ والخبرُ محذوفٌ تقديرُهُ : فرجلٌ وامرأتان يَكْفُون في الشهادةِ ، أو مُجْزِئون ونحوُه . وقيل : هو خبرٌ والمبتدأُ محذوفٌ تقديرُهُ : فالشاهدُ رجلٌ وامرأتان وقيل : بل هو مرفوعٌ بفعلٍ مقدَّرٍ تقديرُهُ : فيكفي رجلٌ أي : شهادةُ رجلٍ ، فَحُذِفَ المضافُ للعلمِ به ، وأُقيم المضافُ إليه مُقامه . وقيل : تقديرُ الفعلِ : فَلْيَشْهَدْ رَجُلٌ ، وهو أحسنُ ، إذ لا يُحْوِج إلى حذفِ مضافٍ ، وهو تقديرُ أبي القاسم الزمخشري . وقيل : هو مرفوعٌ بكان الناقصةِ ، والتقديرُ : فليكن مِمَّنْ يشهدون رجلٌ وامرأتان . وقيل : بل بالتامةِ وهو أَوْلى ، لأنَّ فيه حذفَ فعلٍ فقط بقي فاعلُهُ ، وفي تقديرِ الناقصة حذفُها مع خبرِها ، وقد عُرِفَ ما فيه ، وقيل : هو مرفوعٌ على ما لم يُسَمَّ فاعلُهُ ، تقديرُهُ : فليُسْتَشْهَد رجلٌ . قال أبو البقاء : « ولو كان قد قُرِىء بالنصبِ لكانَ التقديرُ : فاسْتَشْهِدُوا » قلت : وهو كلامٌ حسنٌ .

---

(١) البحر المحيط (٢/٣٤٥) .
(٢) سورة القصص ، آية (٦١) .
(٣) سورة النساء ، آية (١٧٦) .

وقرىء[١] : « وامرأتان » بسكون الهمزةِ التي هي لامُ الكلمة ، وفيها تخريجان :

أحدُهما : أنه أَبْدَلَ الهمزةَ ألفاً ، وليس قياسُ تخفيفِها ذلك ، بل بَيْنَ بينَ ، ولمَّا أبدلَها ألفاً هَمَزَها كما هَمزتِ العربُ نحو : العَأْلم والخَأْتم وقوله :

١١٢٧ - وَخِنْدِفٌ هَامَةُ هَذَا الْعَأْلَمِ ..... [٢]

وقد تقدَّم تحقيقُ ذلك في سورة الفاتحة ، وسيأتي له مزيدُ بيانٍ إن شاء الله تعالى في قراءة ابنِ ذكوان : ﴿مِنْسَأَتَه﴾ في سبأ[٣] .

وقال أبو البقاء في تقريرِ هذا الوجهِ ، ونحا إلى القياسِ فقال : « ووجهُهُ أنه خَفَّفَ الهمزةَ - يعني بينَ بينَ - فَقَرُبَتْ من الألفِ ، والمُقَرَّبَةُ من الألفِ في حكمِها ؛ ولذلك لا يُبْتَدَأُ بها ، فلمَّا صارَتْ كالألفِ قَلَبَها همزةً ساكنةً كما قالوا : خَأْتم وعَأْلم .

والثاني : أن يكونَ قد استثقلَ توالِيَ الحركاتِ ، والهمزةُ حرفٌ يُشْبِهُ حرفَ العلةِ فَتُسْتثقل عليها الحركةُ فَسُكِّنَتْ لذلك .

قال الشيخ[٤] : « ويمكن أَنْ سَنها تخفيفاً لتوالي كثرةِ الحركاتِ ، وقد جاء تخفيفُ نظيرِ هذه الهمزةِ في قول الشاعر :

١١٢٨ - يَقُولُونَ جَهْلاً لَيْسَ لِلشَّيْخِ عَيِّلٌ لَعَمْرِي لَقَدْ أَعْيَلْتُ وَأْنَ رَقُوبُ[٥]

يريدُ : وأنا رَقوب ، فَسَكَّنَ همزةَ « أنا » بعد الواوِ ، وحَذَفَ ألف « أنا » وصلاً على القاعدةِ . قلت : قد نَصَّ ابنُ جني على أن هذا الوجهَ لا يجوزُ فقال : « ولا يجوزُ أن يكونَ سَكَّنَ الهمزةَ لأنَّ المفتوحَ لا يُسَكَّنُ لخفةِ الفتحةِ » وهذا من أبي الفتح محمولٌ على الغالِبِ ، وإلا فقد تقدَّمَ لنا آنفاً في قراءة الحسنِ « ما بَقي من الربا » وقبلَ ذلك أيضاً الكلامُ على هذه المسألةِ ، وورودُ ذلك في ألفاظٍ نظماً ونثراً ، حتى في الحروفِ الصحيحةِ السهلةِ ، فكيف بحرفٍ ثقيلٍ يُشْبِه السُّفْلَة ؟ .

قوله : ﴿ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ ﴾ فيه أوجهٌ :

أحدُها : أنه في محلِّ رفعٍ نعتاً لرجل وامرأتين .

والثاني : أنه في محلِّ نصبٍ لأنه نعتٌ لشهيدين .

واستضعف الشيخُ[٦] الوجهَ الأولَ قال : « لأنَّ الوصفَ يُشْعِر اختصاصَه بالموصوفِ ، فيكون قد انتفى هذا الوصفُ عن « شهيدين » ، واستضعفَ الثاني أبو البقاء قال : « للفصلِ الواقعِ بينهما » .

الوجهُ الثالث : أنه بَدَلٌ مِنْ قولِه : « من رجالكم » بتكريرِ العاملِ ، والتقديرُ : « واستشهِدوا شهيدَيْن مِمَّنْ

---

(١) مختصر الشواذ (١٧) .
(٢) تقدم .
(٣) سورة سبأ ، آية (١٤) .
(٤) انظر البحر المحيط (٢/٣٤٦) .
(٥) البيت في المحتسب (١/١٤٧) ، البحر (٢/٣٤٦) .
(٦) انظر البحر المحيط (٢/٣٤٧) .

تَرْضَوْن » ، ولم يذكر أبو البقاء تضعيفَه . وكان ينبغي أن يُضَعِّفَه بما ضَعَّفَ وجهَ الصفة ، وهو للفصلِ بينهما ، وضَعَّفه الشيخ[١] بأنَّ البدلَ يُؤْذِنُ أيضاً بالاختصاص بالشهيدين الرجلينِ فَيَعْرَى عنه رجلٌ وامرأتان . وفيه نظرٌ ، لأنَّ هذا من بدلِ البعضِ إنْ أخذنا « رجالكم » على العمومِ ، أو الكلِّ من الكلِّ من أخذناهم على الخصوصِ ، وعلى كِلا التقديرين فلا ينفي ذلك عَمَّا عَداه ، وأمّا في الوصفِ فمسلَّمٌ ، لأنَّ لها مفهوماً على المختارِ .

الرابع : أن يتعلَّقَ باستشهدوا ، أي : استشهدوا مِمَّنْ تَرْضَوْن . قال الشيخ : « ويكون قيداً في الجميعِ ، ولذلك جاء متأخراً بعد الجميعِ » .

قوله : ﴿ مِن الشهداء ﴾ يجوزُ أَنْ يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنه حالٌ من العائدِ المحذوفِ ، والتقدير : مِمَّنْ تَرْضَوْنَه حالَ كونِه بعضَ الشهداء . ويجوزُ أن يكونَ بدلاً مِنْ « مِنْ » بإعادةِ العاملِ ، كما تقدَّم في نفسِ « مِمَّنْ تَرْضَوْن » ، فيكونُ هذا بدلاً مِنْ بدلٍ على أحدِ القولين في كلٍّ منهما .

قوله : ﴿ أَنْ تَضِلَّ ﴾ قرأ حمزةُ بكسر « إنْ » على أنَّها شرطيةٌ ، والباقون بفتحِها ، على أنَّها المصدريةُ الناصبةُ ، فأمَّا القراءةُ الأولى فجوابُ الشرطِ فيها قولُه « فتذكِّرُ » ، وذلك أنَّ حمزةَ رحمه الله يقرأ : « فَتُذَكِّرُ » بتشديدِ الكافِ ورفعِ الراءِ فَصَحَّ أن تكونَ الفاءُ وما في حَيِّزها جواباً للشرطِ ، ورَفَعَ الفعلَ لأنه على إضمارِ مبتدأ أي : فهي تُذَكِّر ، وعلى هذه القراءةِ فجملةُ الشرطِ والجزاءِ هل لها محلٌّ من الإعرابِ أم لا ؟ فقال ابن عطيةَ : « إنَّ محلَّها الرفعُ صفةً لامرأتين » ، وكان قد تقدَّم أنَّ قولَه : « مِمَّنْ تَرْضَوْن » صفةٌ لقولِه « فرجلٌ وامرأتان » .

قال الشيخ[٢] : « فصار نظيرَ « جاءني رجلٌ وامرأتان عقلاءُ حُبْلَيَان » وفي جوازِ مثلِ هذا التركيبِ نظرٌ ، بل الذي تقتضيه الأقيسةُ تقديمُ « حُبْلَيَان » على « عقلاء » ؛ وأمَّا إذا قيل بأنَّ « مِمَّنْ تَرْضَوْن » بدلٌ من رجالكم ، أو متعلِّقٌ باستشهدوا فيتعذَّرُ جَعْلُه صفةً لامرأتين للزومِ الفصلِ بين الصفةِ والموصوفِ بأجنبي » . قلت : وابن عطية لم يَبْتَدِعْ هذا الإعرابَ ، بل سَبَقَه إليه الواحدي فإنه قال : « وموضعُ الشرطِ وجوابُه رفعٌ بكونِهما وصفاً للمذكورين وهما « امرأتان » في قوله : « فرجلٌ وامرأتان » لأنَّ الشرطَ والجزاءَ يُوصَفُ بهما ، كما يُوصَلُ بهما في قولِهِ : ﴿ الذين إنْ مكَّنَّاهم في الأرضِ أقاموا الصلاة ﴾[٣] .

والظاهرُ أنَّ هذه الجملةَ الشرطيةَ مستأنفةٌ للإخبار بهذا الحكمِ ، وهي جوابٌ لسؤالٍ مقدَّر ، كأن قائلاً قال : ما بالُ امرأتين جُعِلَتا بمنزلةِ رجل ؟ فأُجيبَ بهذه الجملةِ .

وأمَّا القراءةُ الثانيةُ فـ «أَنْ» فيها مصدريةٌ ناصبةٌ للفعل بعدَها ، والفتحةُ فيه حركةُ إعرابٍ ، بخلافِها في قراءةِ حمزة ، فإنها فتحةُ التقاءِ ساكنين ، إذ اللامُ الأولى ساكنةٌ للإدغامِ في الثانية ، والثانيةُ مُسَكَّنةٌ للجزم ، ولا يمكنُ إدغامٌ في ساكنٍ ، فَحَرَّكْنا الثانيةَ بالفتحةِ هرباً من التقائِهما ، وكانتِ الحركةُ فتحةً ، لأنها أَخَفُّ الحركاتِ ، وأَنْ وما في حَيِّزها في محلِّ نصبٍ أو جرٍّ بعدَ حذفِ حرفِ الجر ، وهي لامُ العلة ، والتقديرُ : لأنْ تَضِلَّ ، أو إرادةَ أَنْ تَضِلَّ .

وفي متعلَّقِ هذا الجارِّ ثلاثةُ أوجه :

---

(١) انظر المصدر السابق .

(٢) انظر البحر المحيط (١/ ٣٤٩) .

(٣) سورة الحجر ، آية (٤١) .

أحدُها : أنه فِعْلٌ مضمرٌ دَلَّ عليه الكلامُ السابق ، إذ التقديرُ : فاستشهِدوا رجلاً وامرأتين لأنْ تَضِلَّ إحداهما ، ودَلَّ على هذا الفعلِ قولُه : « فإنْ لم يكونا رجلين فَرَجُلٌ وامرأتان » ، قالَه الواحدي ، ولا حاجةَ إليه ، لأنَّ الرافعَ لرجل وامرأتين مُغْنٍ عن تقدير شيءٍ آخرَ ، وكذلك الخبرُ المقدَّرُ لقولِك : « فرجلٌ وامرأتان » إذ تقديرُ الأولِ : فَلْيَشْهد رجلٌ .

وتقديرُ الثاني : فرجلٌ وامرأتان يشهدون لأَنْ تَضِلَّ ، وهذان التقديرانِ هما الوجهُ الثاني .

والثالثُ من الثلاثةِ المذكورةِ .

وهنا سؤالٌ واضحٌ جَرَتْ عادةُ المُعْرِبين والمفسِّرين يسألونَه وهو : كيف جُعِل ضلالُ إحداهما علةً لتطلُّبِ الإشهاد أو مراداً لله تعالى ، على حَسَبِ التقديرَيْن المذكورَيْن أولاً ؟ وقد أجابَ سيبويه وغيرُه عن ذلك بأن الضلالَ لَمَّا كان سبباً للإذكار ، والإذكارُ مُسَبَّباً عنه ، وهم يُنَزِّلون كلَّ واحدٍ من السببِ والمُسَبَّب منزلةَ الآخرِ لالتباسِهما واتصالِهما كانَتْ إرادةُ الضلالِ المُسَبَّبِ عنه الإذكارُ إرادةً للإذكارِ . فكأنه قيل : إرادَةَ أَنْ تُذَكِّر إحداهما الأخرى إنْ ضَلَّتْ ، ونظيرُه قولُهم : « أَعْدَدْتُ الخشبةَ أَنْ يميلَ الحائطُ فأدعمَه ، وأعدْدتُ السلاحَ أن يجيءَ عدوٌ فأدفعَه » فليس إعدادُك الخشبةَ لأَنْ يميلَ الحائطُ ولا إعدادُك السلاحَ لأنْ يجيءَ عدوٌ ، وإنما هما للإدغام إذا مالَ وللدفع إذا جاء العدوُ ، وهذا مِمَّا يعودُ إليه المعنى ويُهْجَرُ فيه جانبُ اللفظ .

وقد ذهب الجرجاني[1] في هذه الآيةِ إلى أنَّ التقديرَ : مخافةَ أنْ تَضِلَّ ، وأنشد قول عمرٍو :

١١٢٩ - ..... فَعَجَّلْنَا القِرَى أَنْ تَشْتِمُونا[2]

أي : مخافَةَ أَنْ تَشْتِمونا » وهذا صحيحٌ لو اقتُصِر عليه مِنْ غيرِ أَنْ يُعْطَفَ عليه قولُه « فَتُذَكِّرَ » لأنه كان التقديرُ : فاستشهِدوا رجلاً وامرأتين مخافةَ أَنْ تَضِلَّ إحداهما ، ولكنَّ عَطْفَ قوله : « فتذكِّر » يُفْسِده ، إذ يَصِيرُ التقديرُ : مخافةَ أَنْ تذكر إحداهما الأخرى ، وإذكارُ إحداهما الأخرى ليس مخوفاً منه ، بل هو المقصودُ ، قال أبو جعفر : « سمعتُ عليَّ بن سليمان يَحْكي عن أبي العباس أن التقديرَ كراهةَ أَنْ تَضِلَّ » قال أبو جعفر : « وهو غلطٌ إذ يصيرُ المعنى : كراهةَ أَنْ تُذَكِّر إحداهُما الأخرى » . انتهى .

وذهب الفراء إلى أغربَ مِنْ هذا كلِّه فَزَعَمَ أَنَّ تقديرَ الآيةِ الكريمة : « كي تذكِّر أحداهما الأخرى إنْ ضَلَّت » فلَّما قُدِّم الجزاءُ اتصلَ بما قبلَه ففُتِحَتْ « أَنْ » ، قال : « ومثلُه من الكلامِ : « إنه ليعجبُني أَنْ يسألَ السائلُ فيُعْطى » معناه : إنه ليعجبني أَن يُعْطَى السائلُ إن سَأَلَ ؛ لأنه إنما يُعْجِبُ الإعطاءُ لا السؤالُ ، فلمَّا قَدَّموا السؤالَ على العَطِيَّة أصحبوه أَنَ المفتوحة لينكشِفَ المعنى » ، فعنده « أَنْ » في « أَنْ تَضِلَّ » للجزاءِ ، إلاَّ أنه قُدِّم وفُتِح وأصلُه التأخيرُ .

وأنكر هذا القولَ البصريُّون وَردُّوه أبلغَ ردٍّ . قال الزجاج : « لَسْتُ أدري لِمَ صار الجزاءُ إذا تقدَّم وهو في مكانِه

---

(١) عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني النحوي الإمام المشهور أبو بكر توفي سنة إحدى ـ وقيل : أربع ـ وسبعين وأربعمائة ، البغية (٢/١٠٦) .

(٢) ابن كلثوم وصدره :

نَزلتم مَنزل الأضياف مِنا .....

شرح القصائد العشر (٤٢٣) ، والشنقيطي (١٠٠) ، شرح المفصل لابن يعيش (٨/١١٥) .

وغيرِ مكانِه وَجَبَ أن يَفْتَحْ أن » . وقال الفارسي : « ما ذَكَرَه الفراء دعوى لا دلالةَ عليها والقياسُ يُفْسِدُها ، ألا ترى أنَّا نَجِدُ الحرفَ العاملَ إذا تغيَّرت حركتُه لم يُوْجِبْ ذلك تغيُّراً في عَمَلِهِ ولا معناه ، وذلك ما رواه أبو الحسن من فتحِ اللامِ الجارَّةِ مع المُظْهَرِ عن يونس وأبي عبيدة وخلفَ الأحمر ، فكما أنَّ هذه اللامَ لَمَّا فُتِحَتْ لم يتغيَّر من عملها ومعناها شيءٌ ، كذلك « إنْ » الجزائيةُ ينبغي إذا فُتِحَتْ ألاَّ يتغيَّر عملها ولا معناها ، ومِمَّا يُبْعِدُه أيضاً أنَّا نجدُ الحرفَ العاملَ لا يتغيَّر عملُه بالتقديمِ ولا بالتأخيرِ ، ألا ترى لقولِك : « مررتُ بزيدٍ » ثم تقول : « بزيدٍ مررت » فلم يتغيَّر عملُ الباءِ بتقديمها من تأخيرٍ » .

وقرأ ابن كثير وأبو عمرو « فَتُذْكِرَ » بتخفيفِ الكافِ ونصبِ الراءِ من أَذْكَرْتُه أي : جَعَلْتُه ذاكراً للشيءِ بعدَ نِسْيانِه ، فإنَّ المرادَ بالضلالِ هنا النسيانُ كقولِه تعالى : ﴿ فَعَلْتُها إذَنْ وأنا من الضالين ﴾[1] وأنشدوا الفرزدق :

١١٣٠ - وَلَقَدْ ضَلَلْتَ أَبَاكَ يَدْعُو دَارِماً كَضَلَالِ مُلْتَمِسٍ طَرِيقَ وِبَارِ[2]

فالهمزةُ في « أَذْكَرْتُه » للنقلِ والتعديةِ ، والفعلُ قبلَها متعدٍّ لواحدٍ ، فلا بُدَّ من آخرَ ، وليسَ في الآية إلا مفعول واحدٌ فلا بُدَّ من اعتقادِ حذفِ الثاني ، والتقديرُ فَتُذْكِرَ إحداهما الأخرى الشهادةَ بعد نِسْيانِها إن نَسِيَتْهَا ، وهذا التفسيرُ هو المشهورُ .

وقد شَذَّ بعضُهم فقال : « معنى فَتُذْكِرَ إحداهما الأخرى أي : فتجعلَها ذَكَراً ، أي : تُصَيِّرُ حكمَها حكمَ الذَّكَرِ في قَبولِ الشهادةِ . وروى الأصمعي عن أبي عمرو بن العلاء قال : « فَتُذَكِّر إحداهما الأخرى بالتشديدِ فهو من طريقِ التذكير بعد النسيان ، تقول لها : هل تَذْكُرين إذ شَهِدْنا كذا يومَ كذا في مكانِ كذا على فلانٍ أو فلانة ، ومَنْ قرأ « فَتُذْكِرَ » بالتخفيف فقال : إذا شَهِدَتِ المرأةُ ثم جاءَتِ الأخرى فَشَهِدَتْ معها فقد أَذْكَرَتْها لقيامِهما مقامَ ذَكَر » ولم يَرْتَضِ هذا من أبي عمرو المفسرون وأهلُ اللسان ، بل لم يُصَحِّحوا روايةَ ذلك عنه لمعرفتِهم بمكانتِه من العلمِ ، ورَدُّوه على قائله من وجوهٍ منها : أنَّ الفصاحةَ تقتضي مقابلةَ الضلالِ المرادِ به النسيانُ بالإذكار والتذكيرِ ، ولا تناسُبَ في المقابلةِ بالمعنى المنقولِ عنه . ومنها : أنَّ النساءَ لو بَلَغْنَ ما بلغْنَ من العَدَدِ لا بد معهنَّ مِنْ رجلٍ يَشْهَدُ معهم ، فلو كان ذلك المعنى صحيحاً لذكَّرَتْها بنفسِها من غيرِ انضمامِ رجلٍ ، هكذا ذَكَروا ، وينبغي أَنْ يكونَ ذلك فيما يُقْبَلُ فيه الرجلُ مع المرأتين ، وإلاَّ فقد نَجِدُ النساءَ يَتَمَحَّضْنَ في شهاداتٍ من غيرِ انضمامِ رجلٍ إليهنَّ ، ومنها : أنها لو صَيَّرَتْها ذَكَراً لكان ينبغي أَنْ يكونَ ذلك في سائرِ الأحكامِ ، ولا يُقْتَصَرُ به على ما فيه . . . وفيه نظرٌ أيضاً ، إذ هو مشتركُ الإلزامِ لأنه يُقال : وكذا إذا فَسَّرْتموه بالتذكير بعد النسيانِ لم يَعُمَّ الأحكامَ كلَّها ، فما أُجيبَ به فهو جوابُهم أيضاً .

وقال الزمخشري : « ومِنْ بِدَعِ التفاسيرِ : « فَتُذَكِّرَ » فتجعلَ إحداهما الأخرى ذَكَراً ، يعني أنهما إذا اجتمعتا كانتا بمنزلةِ الذَّكَر » انتهى . ولم يَجْعَلْ هذا القولَ مختصاً بقراءةٍ دونَ أُخْرى .

وأمَّا نصبُ الراءِ فنسقٌ على « أَنْ تَضِلَّ » لأنَّهما يَقْرآن : « أَنْ تَضِلَّ » بأَنْ الناصبةِ ، وقرأ الباقون بتشديدِ الكافِ من « ذَكَّرْتُه » بمعنى جَعَلْتُه ذاكِراً أيضاً ، وقد تقدَّم أنَّ حمزةَ وحدَه هو الذي يَرْفع الراء .

وخَرَجَ من مجموعِ الكلمتين أنَّ القُرَّاءَ على ثلاثِ مراتبَ : فحمزة وحدَه : « إنْ تَضِلَّ فتذكِّرُ » بكسر « إنْ »

---

(١) سورة الشعراء ، آية (٢٠) .

(٢) انظر ديوانه (٢/ ٤٥٠) ، اللسان « ضلل » .

وتشديدِ الكافِ ورفعِ الراء ، وأبو عمرو وابنُ كثير بفتح « أنْ » وتخفيفِ الكافِ ونصبِ الراء ، والباقون كذلك ، إلا أنهم يُشَدِّدون الكافَ .

والمفعولُ الثاني محذوفٌ أيضاً في هذه القراءة كما في قراءة ابن كثير وأبي عمرو ، وفَعَّل وأَفْعَل هنا بمعنى ، [نحو] : أَكْرَمْتُه وكَرَّمته ، وفَرَّحته وأَفرحته . قالوا : والتشديدُ في هذا اللفظ أكثرُ استعمالاً من التخفيفِ ، وعليه قولُه :

١١٣١ - عَلَى أَنَّنِي بَعْدَ مَا قَدْ مَضَى ثَلاَثُونَ لِلْهَجْرِ حَوْلاً كَمِيلاَ[1]
يُذَكِّرُنِيكَ حَنِينُ الْعَجُولِ وَنَوْحُ الْحَمَامَةِ تَدْعُو هَدِيلاَ

وقرأ عيسى بن عمر والجحدري : « تُضَلَّ » مبنياً للمفعول ، وعن الجحدري أيضاً : « تُضِلَّ » بضم التاء وكسر الضاد من أَضَلَّ كذا أي : أضاعه ، والمفعولُ محذوفٌ أي : تُضِلَّ الشهادة . وقرأ حميد بن عبد الرحمن[2] ومجاهد : « فَتَذْكُرُ » برفع الراء وتخفيف الكاف ، وزيد بن أسلم[3] : « فتُذاكِرُ » من المذاكرة .

وقوله : ﴿ إحداهما ﴾ فاعل « والأخرى » مفعول ، وهذا مِمَّا يَجِبُ تقديمُ الفاعلِ فيه لخفاءِ الإعرابِ والمعنى نحو : ضَرَبَ موسى عيسى . قال أبو البقاء : فـ « إحداهما » فاعلٌ ، و « الأخرى » مفعول ، ويَصِحُّ العكس ، إلا أنه يمتنع على ظاهرِ قول النحويين في الإعراب ، لأنه إذا لم يظهر الإعرابُ في الفاعلِ والمفعولِ وَجَبَ تقديمُ الفاعل فيما يُخاف فيه اللَّبْسُ ، فعلى هذا إذا أُمِنَ اللَّبْسُ جازَ تقديمُ المفعولِ كقولك : « كسر العصا موسى » ، وهذه الآيةُ من هذا القبيلِ لأنَّ النِّسْيَانِ والإذكارَ لا يتعيَّنُ في واحدةٍ منهما بل ذلك على الإبهامِ ، وقد عُلِم بقوله « فَتُذَكِّرَ » أنَّ التي تُذَكِّر هي الذاكرة والتي تُذَكَّرُ هي الناسية ، كما علم من لفظ « كَسَر » مَنْ يَصِحُّ منه الكسرُ ، فعلى هذا يجوز أن يُجْعل « إحداهما » فاعلاً ، و « الأخرى » مفعولاً وأن تعكس » انتهى . ولَمَّا أَبْهَمَ الفاعلَ في قولِهِ : « أَنْ تَضِلَّ إحداهما » أَبْهَمَ أيضاً في قوله : « فَتُذَكِّر إحداهما » لأنَّ كلاً من المرأتين يجوزُ عليها ما يجوزُ على صاحبتِها من الإضلالِ والإذكارِ ، والمعنى : إنْ ضَلَّتْ هذه أَذْكَرَتْها هذه ، فَدَخَلَ الكلامَ معنَى العموم .

قال أبو البقاء : « فإن قيل : لِمَ لَمْ يَقُلْ : « فتذكِّرها الأخرى » ؟ قيل فيه وجهان :

أحدُهما : أنه أعاد الظاهرَ لِيَدُلَّ على الإبهامِ في الذِّكْرِ والنسيان ، ولو أَضْمَرَ لَتَعَيَّن عودُه على المذكور .

والثاني : أنه وَضَع الظاهرَ مَوْضِعَ المضمرِ ، تقديرُه : « فتذكِّرها » وهذا يَدُلُّ على أن « إحداهما » الثانيةَ مفعولٌ مقدمٌ ، ولا يجوزُ أن يكونَ فاعلاً في هذا الوجهِ ، لأنَّ المضمرَ هو المُظْهَرُ بعينه ، والمُظْهَرُ الأول فاعل « تضِلَّ » فلو جعل الضمير لذلك المظهَرِ لكانت الناسيةُ هي المُذَكِّرَة ، وذا مُحَالٌ » قلت : وقد يتبادَرُ إلى الذهنِ أنَّ الوجهينِ راجعانِ لوجهٍ واحدٍ قبلَ التأمُّلِ ، لأنَّ قولَه : « أعادَ الظاهرَ » قريبٌ من قوله : « وَضَعَ الظاهرَ مَوْضِعَ المضمرِ » .

---

(١) البيتان للعباس بن مرداس انظر ديوانه الكتاب (٢/١٥٨) ، ابن يعيش (٤/١٣٠) ، الإنصاف (١/٣٠٨) ، المغني (٢/٥٧٢) ، الدرر (١/٢١٠) ، الخزانة (٣/٢٩٩) ، المعني فيه أنه يقول : أنني لم أنس عهدك على بعده فكلما حنث عرجول وهي الفاقدة ولدها من الإبل وغيرها أو ناحت حمامة رقت نفسي فذكرتك .

(٢) حميد بن عبد الرحمن تابعي مشهور روى عنه قتادة وتوفي سنة ٩٥ هـ ، تهذيب التهذيب (٣/٤٥) .

(٣) زيد بن أسلم العدوي العمري المدني مولى عمر رضي الله عنه توفي سنة ١٣٦ هـ وانظر ترجمته مفصلاً في تقدمتنا لوسيط الواحدي . وانظر غاية النهاية (١/٢٩٦) .

و « إحدى » تأنيثُ « الواحد » قال الفارسيّ : « أَنَّثُوه على غير بنائِه ، وفي هذا نظرٌ ، بل هو تأنيثُ « أَحَد » ولذلك يقابُلونها به في : أحد عشرَ وإحدى عَشْرَةَ وواحدٍ وعشرين وإحدى وعشرين . وُجْمَعُ « إحدى » على « إحَد » نحو : كِسْرَة وكِسَر . قال أبو العباس : « جَعَلوا الألفَ في الإحدى بمنزلةِ التاءِ في « الكِسْرة » فقالوا في جَمْعِها : إحَد كما قالوا : كَسْرة وكِسَر ، كما جَعَلُوه مثلَها في الكُبْرى والكُبَر ، والعُلْيا والعُلى ، فكما جَعَلوا هذه كظُلْمة وظُلَم جعلوا الأولَ كسِدْرَة وسِدَر » قال : « وكما جعلوا الألفَ المقصورةَ بمنزلةِ التاءِ فيما ذُكِر جعلوا الممدودة أيضاً بمنزلتِها في قولهم « قاصِعَاء وقواصِع » ودامّاء ودوامّ » يعني أن فاعِلَة نحو : ضارِبَة تُجمع على ضوارب ، كذا فاعِلاء نحو : قاصِعاء وراهِطاء تَجْمَع على فَواعِل ، وأنشد ابنُ الأعرابي على إحدى وإحَد قولَ الشاعر :

١١٣٢ - حَتَّى اسْتَثَارُوا بِيَ إحْدَى الإحَدِ لَيْثاً هِزَبْراً ذَا سِلَاحٍ مُعْتَدِي[1]

قال : يقال : هو إحدى الإحَدِ ، وأَحَدُ الأَحَدَيْنِ ، وواحدُ الآحادِ ، كما يقال : واحدٌ لا مِثْلَ له ، وأنشد البيت .

واعلَمْ أنَّ « إحدى » لا تُسْتعمل إلا مضافةً إلى غيرِها ، فيقال : إحدى الإحَدِ وإحداهما ، ولا يقال : جاءَتْني إحدى ، ولا رأيت إحدى ، وهذا بخلافِ مذكَّرها .

و « الأُخْرى » تأنيث « آخَر » الذي هو أَفْعَلُ التفضيلِ ، وتكونُ بمعنى آخِرة ، كقولِه تعالى : ﴿ قالَتْ أُخراهم لأُولاهم ﴾[2] ، ويُجْمَعُ كلٌّ منهما على « أُخَر » ، ولكنَّ جمعَ الأولى ممتنعٌ من الصرفِ ، وفي عِلَّتِه خلافٌ ، وجَمْعُ الثانيةِ منصرفٌ ، وبينهما فرقٌ في المعنى ، وهذا كلُّه سأوضِّحه إن شاء الله تعالى في الأعرافِ فإنه أَلْيَقُ به .

قوله : ﴿ ولا يَأْبَ الشهداءُ ﴾ مفعولُه محذوفٌ لفهمِ المعنى ، أي : لا يَأْبَوْن إقامَةَ الشهادةِ ، وقيل : المحذوفُ مجرورٌ لأنَّ « أبى » بمعنى امتنع ، فيتعدَّى تعديتَه أي مِنْ إقامةِ الشهادة .

و ﴿ إذا ما دُعوا ﴾ ظرفٌ لـ « يَأْبَ » أي : لا يَمْتنعون في وقتٍ دَعْوَتهم لأدائها ، أو لإقامتها ، ويجوزُ أن تكونَ متمحضةً للظرف ، ويجوز أَنْ تكونَ شرطيةً والجوابُ محذوفٌ أي : إذا دُعوا فلا يَأْبَوا .

قوله : ﴿ أَنْ تكتبوه ﴾ مفعولٌ به والناصبُ له « تَسْأَموا » لأنه يتعدَّى بنفسِه قال :

١١٣٣ - سَئِمْتُ تَكَالِيفَ الْحَيَاةِ ومَنْ يَعِشْ ثَمَانِينَ حَوْلاً لَا أَبَا لَكَ يَسْأَمِ[3]

وقيل : بل يتعدَّى بحرفِ الجر ، والأصلُ : مِنْ أَنْ تكتبُوه ، فَحَذَفَ حرفَ الجرِّ للعلمِ به فَيَجْري الخلافُ المشهور في « أَنْ » بعدَ حذفِه ، ويَدُلُّ على تعدِّيه بـ « مِنْ » قوله :

١١٣٤ - وَلَقَدْ سَئِمْتُ مِنَ الْحَيَاةِ وَطُولِهَا وَسُؤَالِ هَذَا النَّاسِ كَيْفَ لَبِيدُ[4]

والسَّأَم والسَّآمَةُ : المَلَلُ من الشيءِ والضَّجَرُ منه .

---

(١) البيت ذكره ابن منظور في اللسان م « وحد » .
(٢) سورة الأعراف ، آية (٣٨) .
(٣) البيت من معلقة زهير انظر ديوانه (٢٩) ، شرح الشنقيطي (٨٦) .
(٤) البيت للبيد انظر ديوانه (٣٥) ، المحتسب (١/ ١٨٩) ، البحر (٢/ ٣٥١) .

والهاءُ في « تَكْتبوه » يجوزُ أَنْ تكونَ للدَّيْن في أول الآية ، وأن تكونَ للحقّ في قولِه : « فإنْ كان الذي عليه الحقُّ » وهو أقربُ مذكورٍ ، والمرادُ به « الدَّيْن » وقيل : يعودُ على الكتابِ المفهومِ من « يَكْتبوه » قاله الزمخشري .

و ﴿ صغيراً أو كبيراً ﴾ حالٌ ، أي : على أيّ حالٍ كان الدَّيْنُ قليلاً أو كثيراً ، وعلى أيِّ حالٍ كان الكتابُ مختصراً أو مُشْبَعاً ، وجَوَّزَ السجاوندي انتصابَه على خبرِ « كان » مضمرةً ، وهذا لا حاجةَ تَدْعُو إليه ، وليس من مواضعِ إضماره .

وقرأ السلمي : « ولا يَسْأَموا أَنْ يَكْتبوه » بالياءِ من تحتُ فيهما . والفاعلُ على هذه القراءةِ ضميرُ الشهداءِ ، ويجوزُ أن يكونَ من بابِ الالتفاتِ ، فيعودُ : إمَّا على المتعامِلِين وإمَّا على الكُتَّاب .

قوله : ﴿ إلى أجله ﴾ يجوزُ فيه ثلاثةُ أوجهٍ :

أظهرُها : أنه متعلِّقٌ بمحذوفٍ أي : أَنْ تكتبوه مستقراً في الذمَّةِ إلى أجلِ حُلولِه .

والثاني : أنه متعلِّقٌ بـ « تكتبوه »، قاله أبو البقاء .

وهذا قد ردَّه الشيخ[1] فقال : متعلقٌ بمحذوفٍ لا بـ « تكتبوه » لعدمِ استمرارِ الكتابةِ إلى أجلِ الدَّيْن إذ ينقضي في زمنٍ يسير ، فليس نظيرَ : « سرت إلى الكوفةِ .

والثالث : أن يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنه حالٌ من الهاءِ ، قاله أبو البقاء .

قوله : ﴿ ذلكم ﴾ مُشَارٌ به لأقربِ مذكورٍ وهو الكَتْب . وقيل إليه وإلى الإشهاد ، وقيل : إلى جميعِ ما ذُكِر وهو أحسنُ . و ﴿ أَقْسَطُ ﴾ قيل : هو من أَقْسَطَ إذا عَدَلَ ، ولا يكونُ من قسَطَ ، لأنَّ قَسَط بمعنى جار ، وأَقْسَط بمعنى عَدَل ، فتكونُ الهمزةُ للسَّلْبِ ، إلا أنه يَلْزَمُ بناءُ أَفْعَل من الرباعي ، وهو شاذٌّ .

قال الزمخشري : « فإنْ قلتَ مِمَّ بُنِي أَفْعلا التفضيلِ ـ أعني أَقْسَط وأَقْوم ؟ ـ قلت : يجوزُ على مذهبِ سيبويه أَنْ يكونا مَبْنِيَّين مِنْ « أقسط » و « أقام » وأَنْ يكونَ « أَقْسَط » من قاسِط على طريقةِ النسبِ بمعنى : ذي قِسْطٍ ؛ و « أقوم » من قويم » .

قال الشيخ : لم ينصَّ سيبويه على أنَّ أفعلَ التفضيلِ تبنى من « أَفْعل » ، إنما يُؤْخَذُ ذلك بالاستدلالِ ، فإنه نصَّ في أوائلِ كتابِه على أنَّ « أَفْعَل » للتعجبِ يكونُ من فَعَل وفَعِل وفَعُل وأَفْعَل ، وظاهرُ هذا أن « أَفْعَل » للتعجب يُبنى منه أَفْعل للتفضيل ، فما اقتاسَ في التعجبِ اقتاسَ في التفضيلِ ، وما شَذَّ فيه شَذَّ فيه . وقد اختلف النحويون في بناءِ التعجبِ وأَفْعَل التفضيلِ من أَفْعَل على ثلاثةِ مذاهب : الجوازُ مطلقاً ، والمنعُ مطلقاً ، والتفضيلُ بين أَنْ تكونَ الهمزةُ للنقلِ فيمتنِعَ ، أو لا فيجوزَ ، وعليه يُؤَوَّل كلامُ سيبويه ، حيث قال : « إنه يبنى من أَفْعَل » أي الذي همزتُه لغيرِ التعدية . ومَنْ مَنَعَ مطلقاً قال : « لم يَقُلْ سيبويه وأَفْعَلَ بصيغة الماضي » إنما قالها أَفْعِل بصيغةِ الأمر ، فالتبس على السامعِ ، ويعني أنه يكونُ فعلُ التعجب على أَفْعِلْ ، بناؤُه من فَعَل وفَعِل وفعُل ، وعلى أفعِل . ولهذه المذاهبِ موضوعٌ هو أليقُ بالكلامِ عليها .

---

(١) انظر البحر المحيط (٢/ ٣٥١) .

ونَقَل ابن عطية أنه مأخوذٌ من « قَسُط » بضمِّ السينِ نحو : « أَكْرَمَ » من « كَرُم » . وقيل : هو من القِسْط بالكسر وهو العَدْلُ ، وهو مصدرٌ لم يُشْتَقَّ منه فِعْلٌ ، وليس من الإقساط ؛ لأنَّ أفعَل لا يُبْنى من « الإفعال » . وهذا الذي قلته كلَّه بناءً منهم على أنَّ الثلاثيَّ بمعنى الجَوْر والرباعيَّ بمعنى العَدْل .

ويُحكى أن سعيد بن جبير لَمَّا سأله الظالمُ الحجَّاجُ بن يوسف : ما تقول فِيَّ ؟ فقال : « أقولُ إنك قاسِطٌ عادِلٌ » ، فلم يَفْطِن له إلا هو ، فقال : إنه جعلني جائراً كافراً ، وتلا قوله تعالى : ﴿ وأمَّا القاسطون فكانوا لجهنَّمَ حَطَباً ﴾[1] ﴿ ثم الذين كفروا بربهم يَعْدِلون ﴾[2] .

وأمّا إذا جَعَلْناه مشتركاً بين عَدَلَ وبين جارَ فالأمرُ واضحٌ قال ابن القطاع[3] : « قَسَط قُسوطاً وقِسْطاً : جارَ وعَدَل ضِدٌّ » . وحكى ابن السِّيد في كتابِ « الاقتضاب » له عن ابن السكيت في كتاب « الأضداد » عن أبي عبيدة : « قَسَط : جارَ ، وقَسَط : عَدَل ، وأَقْسطَ بالألفِ عَدَلَ لا غيرُ . وقال أبو القاسم الراغب الأصبهاني : « القِسْطُ أن يأخذَ قِسْطَ غيرِه ، وذلك جَوْرٌ ، والإقساطُ أن يُعْطِي قسطَ غيرِه ، وذلك إنصافٌ ، ولذلك يقال : قَسَط إذا جار ، وأَقْسَط إذا عَدَل » وسيأتي لهذا أيضاً مزيدُ بيانٍ في سورة النساءِ إن شاء الله تعالى .

و ﴿ عند الله ﴾ ظرفٌ منصوبٌ بـ « أَقْسَط » أي : في حكمِه . وقوله « وَأَقْوَمُ » إنما صَحَّت الواوُ فيه لأنه أفعلُ تفضيلٍ ، وأفعلُ التفضيلِ يَصِحُّ حملاً على فِعْل التعجب ، وصَحَّ فعلُ التعجبِ لجريانه مَجْرى الأسماء لجمودِه وعدمِ تصرُّفِه .

و ﴿ أَقْوَمُ ﴾ يجوزُ أن يكونَ من « أقام » الرباعي المتعدِّي ؛ لكنه حَذَف الهمزةَ الزائدة ، ثم أتى بهمزةِ أَفْعل كقولِه تعالى : ﴿ أيُّ الحزبين أَحْصى ﴾[4] فيكونُ المعنى : أَثْبَتُ لإقامتِكم الشهادةَ ، ويجوزُ أن يكونَ من « قام » اللازم ويكونُ المعنى : ذلك أثبتُ لقيامِ الشهادةِ ، وقامَتِ الشهادةُ : ثَبَتَتْ ، قاله أبو البقاء .

قوله : ﴿ للشهادةِ ﴾ متعلِّق بـ « أَقْوَم » ، وهو مفعولٌ في المعنى ، واللامُ زائدةٌ ولا يجوزُ حَذْفُها ونصبُ مجرورِها بعد أفعلِ التفضيلِ إلا ضرورةً كقوله :

١١٣٥ - ..... وأَضْـرَبَ مِنَّـا بِـالسُّيُـوفِ الْقَـوَانِسَـا[5]

وقد قيلَ : إن « القوانسَ » منصوبٌ بمضمرٍ يَدُلُّ عليه أفعلُ التفضيلِ ، هذا معنى كلام الشيخ[6] ، وهو ماشٍ على أنَّ « أَقْوَم » من أقام المتعدي ، وأما إذا جعلته من « قَام » بمعنى ثَبَت فاللامُ غير زائدة .

قوله : ﴿ أَنْ لا ترتابوا ﴾ أي : أقربُ ، وحرفُ الجرِّ محذوفٌ ، فقيل : هو اللامُ أي : أَدْنى لئلاَّ ترتابوا ، وقيل هو « إلى » وقيل : هو « من » أي : أَدْنى إلى أن لا ترتابوا وأدنى مِنْ أن لا ترتابوا . وفي تقديرهم « مِنْ » نظرٌ ، إذ المعنى لا يساعِدُ عليه . و « ترْتابوا » : تَفْتَعِلُوا من الرِّيبة ، والأصل : « تَرْتَيِبوا » ، فَقُلِبَتِ الياءُ ألفاً لتحرُّكِها وانفتاحِ ما قبلَها . والمفضَّلُ عليه محذوفٌ لفهم المعنى ، أي : أَقْسطُ وأقومُ وأدنى لكذا مِنْ عدمِ الكَتْب ، وحَسَّن الحذفَ كونُ

---

(١) سورة الجن ، آية (١٥) .
(٢) سورة الأنعام ، آية (١) .
(٣) علي بن جعفر بن محمد بن عبدالله بن الحسين المعروف بابن القطاع الصقلي كان إمام وقته بمصر في علم العربية وفنون الأدب توفي سنة ٥١٥ هـ ، انظر البغية (٢/١٥٣ - ١٥٤) .
(٤) سورة الكهف ، آية (١٢) .
(٥) تقدم .
(٦) انظر البحر المحيط (٢/٣٥٢) .

أفعلُ خبراً للمبتدأ بخلافِ كونِه صفةً أو حالاً . وقرأ السلمي : « أنْ لا يرتابوا » بياءِ الغيبة كقراءةِ : « ولا يَسْأموا أنْ يكتبوه » وتقدَّم توجيهُ ذلك .

قوله : ﴿ إلا أن تكونَ تجارةً ﴾ في هذا الاستثناءِ قولان :

أحدُهما : أنه متصلٌ قال أبو البقاء : « والجملةُ المستثناةُ في موضعِ نصبٍ لأنه استثناءٌ من الجنس لأنه أمرٌ بالاستشهادِ في كلِّ معاملةٍ ، واستثنى منها التجارة الحاضرةَ ، والتقديرَ : إلا في حالِ حضورِ التجارةِ » .

والثاني : أنه منقطعٌ ، قال مكي بن أبي طالب : « و « أنْ » في موضعِ نصبٍ على الاستثناءِ المنقطعِ » قلت : وهذا هو الظاهرُ ، كأنه قيل : لكنّ التجارةَ الحاضرةَ فإنه يجوزُ عدمُ الاستشهادِ والكَتْبِ فيها .

وقرأ عاصم هنا « تجارةً » بالنصب ، وكذلك « حاضرةً » لأنها صفتُها ، وفي النساء[1] وافقه الأخوان ، والباقون قرؤوا بالرفعِ فيهما . فالرفعُ فيه وجهان :

أحدُهما : أنها التامةُ أي : إلا أنْ تَحْدُثَ أو تقعَ تجارةٌ ، وعلى هذا فتكونُ « تُديرونها » في محلِّ رفعٍ صفةً لتجارة أيضاً ، وجاء هنا على الفصيحِ ، حيث قَدَّم الوصفَ الصريحَ على المؤول .

والثاني : أن تكونَ الناقصةَ ، واسمُها « تجارةٌ » والخبرُ هو الجملةُ من قوله : « تُديرونها » كأنه قيل : إلا أن تكونَ تجارةٌ حاضرةٌ مدارةً ، وسَوَّغ مجيءَ اسمِ كان نكرةً وصفُه ، وهذا مذهبُ الفراء وتابعه آخرون .

وأمَّا قراءةُ عاصم فاسمُها مضمرٌ فيها ، فقيل : تقديرُه : إلا أنْ تكونَ المعاملةُ أو المبايَعَةُ أو التجارةُ . وقَدَّره الزجاج إلَّا أنْ تكونَ المداينةُ ، وهو أحسنُ . وقال الفارسي : « ولا يجوزُ أن يكونَ التداينُ اسمَ كان لأنَّ التداينَ معنى ، والتجارةُ الحاضرةُ يُراد بها العينُ ، وحكمُ الاسمِ أن يكونَ الخبرَ في المعنى ، والتدايُن حَقٌّ في ذمةِ المستدينِ ، للمدين المطالبةُ به ، وإذا كان كذلك لم يَجُزْ أن يكونَ اسمَ كان لاختلافِ التداينِ والتجارةِ الحاضرةِ » وهذا الذي قاله الفارسي لا يَظْهَرُ رداً على أبي إسحاق ، لأن التجارةَ أيضاً مصدرٌ ، فهي معنى من المعاني لا عينٌ من الأعيان ، وبين الفارسي والزجاج محاورةٌ لأمرٍ ما .

وقال الفارسيّ أيضاً : « ولا يجوزُ أيضاً أنْ يكونَ اسمَها « الحقُّ » الذي في قوله : « فإن كان الذي عليه الحق » للمعنى الذي ذكرنا في التداين ، لأنَّ ذلك الحقَّ دَيْنٌ ، وإذا لم يَجُزْ هذا لم يَخْلُ اسمُ كان ن أحدِ شيئين : أحدُهما : أنَّ هذه الأشياءَ التي اقتضَتْ من الإشهادِ والارتهانِ قد عُلِم من فحواها التَبايُعُ ، فأضمرَ التبايعَ لدلالةِ الحالِ عليه كما أضمرَ لدلالةِ الحال فيما حكى سيبويه : « إذا كان غداً فأتني » ويُنْشَدُ على هذا :

١١٣٦ - أَعَيْنَيَّ هَلَّا تَبْكِيانِ عِفاقا إذَا كَانَ طَعْناً بَيْنَهُمْ وعِنَاقا[2]

أي : إذا كان الأمر . والثاني : أن يكونَ أضمرَ التجارة كأنه قيل : إلا أن تكونَ التجارةُ تجارةً ، ومثلُه ما أنشدَه الفراء :

---

(١) انظر سورة النساء ، آية (٢٩) .

(٢) البيت في معاني الفراء (١/١٨٦) .

١١٣٧ - فَـدىً لبني ذُهْـلِ بنِ شَيْبَـانَ نَـاقَتِي إِذَا كَـانَ يَـوْمـاً ذَا كَـوَاكِبَ أَشْهَبَـا(١)

وأنشد الزمخشري :

١١٣٨ - بَـنـي أَسَـدٍ هَـلْ تَـعْـلَمُـون بَـلاَءَنَـا إِذَا كَـانَ يَـوْمـاً ذَا كَـوَاكِبَ أَشْنَعَـا(٢)

أي : إذا كان اليومُ يوماً . و « بينكم » ظرفٌ لتُديرونها .

قوله : ﴿ فليس ﴾ قال أبو البقاء : « دَخَلَتِ الفاءُ في « فليس » إيذاناً بتعلّق ما بعدَها بما قبلَها » قلت : هي عاطفةٌ هذه الجملةَ على الجملةِ من قولِه : « إلا أَنْ تكونَ تجارةً » إلى آخرها ، والسببيةُ فيها واضحةٌ أي : بسببٍ عن ذلك رُفِع الجناحُ في عَدَمِ الكتابة .

وقوله : ﴿ أَنْ لا تَكْتبوها ﴾ أي : « في أن لا » ، فَحُذِفَ حرفُ الجر فبقي في موضعِ « أَنْ » الوجهان .

قوله : ﴿ إذا تبايَعْتم ﴾ يجوزُ أن تكونَ شرطيةً ، وجوابُها : إمَّا متقدم عند قومٍ ، وإمَّا محذوفٌ لدلالةِ ما تقدَّم عليه تقديرُه : إذا تبايَعْتُم فأَشْهِدوا ، ويجوزُ أن تكونَ ظرفاً محضاً أي : افعلوا الشهادةَ وقتَ التبايعِ .

قوله : ﴿ ولا يُضارَّ ﴾ العامة على فتح الراء جزماً ، و « لا » ناهيةٌ ، وفُتِح الفعلُ لما تقدم في قراءةِ حمزةَ : « إن تَضِلَّ » . ثم هذا الفعلُ يحتملُ أن يكونَ مبنياً للفاعِل ، والأصلُ : « يضارِرْ » بكسر الراءِ الأولى فيكونُ « كاتب » و « شهيد » فاعلَيْن نُهِيا عن مُضَارَّةِ المكتوبِ له والمشهورِ له ، نُهِيَ الكاتبُ عن زيادةِ حرفٍ يُبْطل به حقاً أو نقصانِه ، ونُهِي الشاهدُ عن كتمِ الشهادةِ ، واختاره الزجاج ، ورجَّحه بأنَّ الله تعالى قال : « فإنه فُسوقٌ بكم » ، ولا شك أنَّ هذا من الكاتبِ والشاهدِ فِسْقٌ ، ولا يَحْسُنُ أن يكونَ إبرامُ الكاتبِ والشهيدِ والإلحاحُ عليهما فسقاً . ونُقل في التفسير عن ابن عباس ومجاهد وطاووس(٣) هذا المعنى . ونَقَل الداني عن عمر وابن عباس ومجاهد وابن أبي إسحاق أنهم قرأوا الراءَ الأولى بالكسرِ حين فَكُّوا .

ويُحْتمل أن يكونَ الفعلُ فيها مبنياً للمفعول ، والمعنى : أَنَّ أحداً لا يُضارِرُ الكاتبَ ولا الشاهدِ ، ورُجِّح هذا بأنه لو كان النهيُ متوجِّهاً نحو الكاتبِ والشهيدِ لقال : وإنْ تفعلا فإنه فسوقٌ بكما ، ولأنَّ السياقَ من أولِ الآيات إنما هو للمكتوبِ له والمشهودِ له . ونُقِل في التفسير هذا المعنى عن ابن عباس ومَنْ ذُكِر معه . وذكر الداني أيضاً عنهم أنهم قرؤوا الراءَ الأولى بالفتح . قلت : ولا غَرْوَ في هذا إذ الآيةُ عندهم مُحْتَمِلةٌ للوجهين فَسَّروا وقرأوا بهذا المعنى تارةً وبالآخرِ أخرى .

وقرأ أبو جعفر وعمرو بن عبيد : « ولا يُضارّ » بتشديد الراءِ ساكنةً وَصْلاً ، وفيها ضعفٌ من حيث الجمعُ بين ثلاثِ سواكن ، لكنه لمَّا كانت الألفُ حرفَ مدٍّ قام مَدُّها مقامَ حركةٍ ، والتقاءُ الساكنين مغتفرٌ في الوقف ، ثم أُجْري الوصلُ مُجْرى الوقف في ذلك .

---

(١) انظر البيت في معاني الفراء (١/١٨٦) .

(٢) البيت لعمرو بن شاس انظر الكتاب (١/٢٢) .

(٣) طاووس بن كيسان الخولاني الهمداني بالولاء أبو عبد الرحمن من أكابر التابعين تفقهاً في الدين ورواية للحديث وتقشفاً في العيش وجرأة على وعظ الخلفاء والملوك توفي سنة ١٠٦ هـ ، تهذيب التهذيب (٥/٨) ، حلية الأولياء (٤/٣) ، صفة الصفوة (٢/١٦٠) ، الأعلام (٣/٢٢٤) .

وقرأ عكرمة : « ولا يُضارِرْ كاتباً ولا شهيداً » بالفكِّ وكسرِ الراءِ الأولى والفاعلُ ضميرُ صاحب الحق ، ونَصْبِ « كاتباً » و « شهيداً » على المفعولِ به أي : لا يضارِرْ صاحبُ حقٍ كاتباً ولا شهيداً بأن يُجْبِرَهُ ويُبْرِمَه بالكتابة والشهادةِ ؛ أو بأَنْ يحمِلَه على ما لا يَجُوز .

وقرأ ابن محيصن : « ولا يُضارُّ » برفع الراء ، وهو نفيٌ فيكونُ الخبر بمعنى النهي كقوله : ﴿ فلا رَفَثَ ولا فسوق ﴾[1] .

وقرأ عكرمة في رواية مُقْسِم : « ولا يُضارِّ » بكسرِ الراءِ مشددةً على أصلِ التقاءِ الساكنين . وقد تقدَّم لك تحقيقُ هذه الأشياءِ عند قولهِ : ﴿ لا تُضَارَّ والدةٌ بولدِها ﴾[2] .

قوله : ﴿ وإنْ تَفْعلوا ﴾ أي : تفعلوا شيئاً مِمَّا نَهَى اللَّهُ عنه ، فَحُذِف المفعولُ به للعلمِ به . والضميرُ في « فإنه » يعودُ على الامتناع أو الإضرار . و « بكم » متعلقٌ بمحذوفٍ ، فقدَّرَه أبو البقاء : « لاحِقٌ بكم » وينبغي أن يُقَدَّر كوناً مطلقاً ، لأنه صفةٌ لـ « فسوق » أي : فسوقٌ مستقرٌّ بكم ، أي : ملتبسٌ بكم ولاصقٌ بكم .

قوله : ﴿ ويَعَلِّمُكم اللَّهُ ﴾ يجوزُ في هذهِ الجملةِ الاستئنافُ ـ وهو الظاهرُ ـ ويجوزُ أَنْ تكونَ حالاً من الفاعلِ في « اتَّقوا » قال أبو البقاء : « تقديره : واتقوا اللَّهَ مضموناً لكم التعليمُ أو الهدايةُ ، ويجوزُ أن تكونَ حالاً مقدَّرَة » . قلت : وفي هذين الوجهينِ نظرٌ ، لأنَّ المضارعَ المثبتَ لا تباشِرُه واوُ الحال ، فإنْ وَرَدَ ما ظاهرُه ذَلك يُؤَوَّلُ ، لكنْ لا ضرورةَ تَدْعو إليه ههنا .

﴿ وَإِن كُنتُمْ عَلَىٰ سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا۟ كَاتِبًا فَرِهَٰنٌ مَّقْبُوضَةٌ ۖ فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ ٱلَّذِى ٱؤْتُمِنَ أَمَٰنَتَهُۥ وَلْيَتَّقِ ٱللَّهَ رَبَّهُۥ ۗ وَلَا تَكْتُمُوا۟ ٱلشَّهَٰدَةَ ۚ وَمَن يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُۥٓ ءَاثِمٌ قَلْبُهُۥ ۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ ﴿٢٨٣﴾

قوله تعالى : ﴿ ولم تَجِدوا كاتباً ﴾ : العامةُ على « كاتباً » اسمَ فاعل . وقرأ أُبَيّ ومجاهد وأبو العالية[3] : « كِتاباً » ، وفيه وجهان :

أحدهما : أنه مصدرٌ أي ذا كتابة .

والثاني : أنه جَمْع كاتبٍ ، كصاحب وصِحاب . ونقل الزمخشري هذه القراءة عن أُبَيّ وابن عباس فقط ، وقال : « قال ابن عباس : أرأيتَ إن وجدتَ الكاتبَ ولم تَجِدْ الصحيفةَ والدَّواة » . وقرأ ابن عباس والضحاك : « كُتَّاباً » على الجمع ، اعتباراً بأنَّ كلَّ نازلةٍ لها كاتبٌ . وقرأ أبو العالية : « كُتُباً » جمع كتاب ، اعتباراً بالنوازلِ ، قلت : قولُ ابن عباس : « أرأيتَ إنْ وجدت الكاتب الخ » ترجيحٌ للقراءةِ المرويَّةِ عنه واستبعادٌ لقراءةِ غيرِه « كاتباً » ، يعني أن المرادَ الكتابُ لا الكاتبُ .

قوله : ﴿ فرهانٌ ﴾ فيه ثلاثة أوجه :

---

(١) سورة البقرة ، آية (١٩٧) .
(٢) سورة البقرة ، آية (٢٣٣) .
(٣) رفيع بن مهران الرياحي أبو العالية تابعي ثقة توفي سنة (٩٠) هـ ، انظر غاية النهاية (١/٢٨٤) .

أحدُها : أنه مرفوعٌ بفعلٍ محذوفٍ ، أي : فيكفي عن ذلك رُهُنٌ مقبوضةٌ .

الثاني : أنه مبتدأٌ والخبرُ محذوفٌ أي : فرُهُن مقبوضة تكفي .

الثالث : أنه خبرُ مبتدإٍ محذوفٍ تقديرُه : فالوثيقةُ أو فالقائمُ مقامُ ذلك رُهُنٌ مقبوضةٌ .

وقرأ ابن كثير وأبو عمرو : « فَرُهُنٌ » بضم الراء والهاء ، والباقون « فَرِهَانٌ » بكسر الراء وألف بعد الهاء ، رُوي عن ابن كثير وأبي عمرو تسكينُ الهاءِ في رواية .

فأمَّا قراءةُ ابن كثير فجمع رَهْن ، وفَعْل يُجْمع على فُعُل نحو : سَقْف وسُقُف . ووقع في أبي البقاء بعد قوله : « وسَقْف وسُقُف ، وأَسَد وأُسُد ، وهو وهمٌ » ولكنهم قالوا : إن فُعُلاً جَمعُ فَعْل قليل ، وقد أورد منه الأخفش ألفاظاً منها : رَهْن ورُهُن ، ولَحْد القبر ولُحُد ، وقَلْب النخلة وقُلُب ، ورجلٌ ثَطٌّ وقومٌ ثُطٌّ ، وفرس وَرْدٌ وخيلٌ وُرُدٌ ، وسهم حَشْر وسهام حُشُر . وأنشد أبو عمرو حجةً لقراءتِه قولَ قعنب :

١١٣٩ - بَانَتْ سُعَادُ وأَمْسَى دُونَهَا عَدَنٌ وَغلَّقَتْ عِنْدَهَا مِنْ قَبْلِكَ الرُّهُنُ[1]

وقال أبو عمرو : « وإنما قَرَأت فَرُهُن للفصلِ بين الرهانِ في الخيلِ وبين جمع « رَهْن » في غيرها » ومعنى هذا الكلام إنما اخترتُ هذه القراءةَ على قراءة « رهان » ، لأنه لا يجوزُ له أَنْ يفعلَ ذلك كما ذَكَر دونَ اتِّباع روايةٍ .

واختار الزجاجِ قراءتَه هذه قال : « وهذه القراءة وافَقَت المصحفَ ، وما وافقَ المصحفَ وصَحَّ معناه ، وقَرَأت به القُرَّاء فهو المختارُ » . قلت : إن الرسم الكريم « فرهن » دون ألفٍ بعد الهاء ، مع أنَّ الزجاج يقول : « إنَّ فُعُلاً جمعَ فَعْلٍ قليلٌ » ، وحُكي عن أبي عمرو أنه قال : « لا أعرفُ الرِّهان إلا في الخيل لا غيرُ » . وقال يونس : « الرَّهْنُ والرِّهان عربيان ، والرُّهُنْ في الرَّهْنِ أكثرُ ، والرِّهان في الخيلِ أكثرُ » وأنشدوا أيضاً على رَهْن ورُهُن قوله ـ البيت ـ :

١١٤٠ - آلَيْتُ لاَ نُعْطِيهِ مِنْ أَبْنَائِنَا رُهُناً فيُفْسِدَهُمْ كَرَهْنٍ أَفْسَدَا[2]

وقيل : إنَّ رُهُنا جمعُ رِهان ، ورِهان جمعُ رَهْن ، فهو جَمْعُ الجمع ، كما قالوا في ثِمار جمعَ ثَمَر ، وثُمُر جَمعُ ثِمار ، وإليه ذهب الفراء وشيخه ، ولكنَّ جَمْعَ الجمعِ غيرُ مطرَّدٍ عند سيبويه وجماهيرِ أتباعه .

وأمَّا قراءةُ الباقين « رِهانٍ » فرِهان جمعُ « رَهْن » وفَعْل وفِعال مطردٌ كثير نحو : كَعْب وكِعاب ، وكَلْب وكِلاب ، ومَنْ سَكَّن[3] ضمةَ الهاءِ في « رُهُن » فللتخفيفِ وهي لغة ، يقولون : سُقْف في سُقُف جمعَ سَقْف .

والرَّهْنُ في الأصل مصدُر رَهَنْتُ ، يقال : رَهَنْتُ زيداً ثوباً أَرْهَنُه رَهْناً أي : دفعتُه إليه رَهْناً عنده ، قال :

١١٤١ - يُرَاهِنُنِي فَيَرْهَنُنِي بَنِيهِ وأَرْهَنُه بَنِيَّ بِمَا أَقُولُ[4]

وأرهنْتُ زيداً ثوباً أي : دفعتُه إليه ليرهنَه ، فَفرَّقوا بين فَعَل وأَفْعَل . وعند الفراء رَهَنْتُه وأَرْهَنْتُه بمعنى ، واحتجَّ بقولِ همام السلولي :

---

(١) ذكره ابن منظور في اللسان « رهن » .

(٢) البيت للأعشى انظر ديوانه (٢٢٩) ، اللسان « رهن » ، البحر (٢/٣٥٥) .

(٣) انظر مختصر الشواذ (١٨) .

(٤) البيت لأحيحة بن الجلاح انظر اللسان « رهن » .

١١٤٢ ـ فَلَمَّا خَشِيتُ أَظَافِيرَهُمْ نَجَوْتُ وَأَرْهَنُتُهُمْ مَالِكا[١]

وأنكر الأصمعيُّ هذه الروايةَ وقال : « إنما الروايةُ : وأَرْهَنُهُم مالكا » ، والواوُ للحالِ كقولِهم : « قُمْتُ وأصُكُّ عينَه » وهو على إضمارِ مبتدأ .

وقيل : أَرْهَنَ في السِّلعة إذا غالَى فيها حتى أَخَذَها بكثيرِ الثمنِ ومنه قولهُ :

١١٤٣ ـ يَطْوِي ابنُ سَلْمَى بِهَا مِنْ رَاكِبٍ بُعُداً عِيدِيَّةٌ أُرْهِنَتْ فِيهَا الدَّنَانِيرُ[٢]

ويقال : رَهَنْتُ لساني بكذا ، ولا يُقال فيه « أَرْهَنْتُ » وأنشدوا :

....[٣]

ثم أُطْلق الرَّهْنُ على المرهونِ من بابِ إطلاقِ المصدرِ على اسمِ المفعول نحو قولِه تعالى : ﴿ هذا خَلْقُ اللَّهِ ﴾[٤] ، و « درهَمٌ ضَرْبُ الأمير » ، فإذا قلت : « رَهَنْتُ زيداً ثوباً رَهْناً » فرَهْناً هنا مصدرٌ فقط ، وإذا قلت « رهنْتُ زيداً رَهْناً » فهو هنا مفعولٌ به لأنَّ المرادَ به المرهونُ ، ويُحتمل أن يكونَ هنا « رَهْناً » مصدراً مؤكداً أيضاً ، ولم يَذْكرِ المفعولَ الثانيَ اقتصاراً كقوله : ﴿ ولسوفَ يُعْطِيك ربُّك ﴾[٥] .

و « رَهْن » مِمَّا استُغْنى فيه بجمعِ كثرتِهِ عن جمعِ قلَّته ، وذلك أنَّ قياسَه في القلةِ أَفْعُل كفَلْس وأفلُس ، فاستُغْنِيَ برَهْن ورِهان عن أَرْهُن .

وأصلُ الرَّهْنِ : الثبوتُ والاستقرارُ ، يقال : رَهَنَ الشيءُ ، فهو راهنٌ إذا دام واستقر ، ونِعمة راهنة أي دائمة ثابتة . وأنشد ابن السكيت :

١١٤٤ ـ لَا يَسْتَفِيقُونَ مِنْهَا وَهْيَ رَاهِنَةٌ إِلَّا بِهَاتِ وَإِنْ عَلُّوا وإِنْ نَهِلُوا[٦]

ويقال : « طعام راهن » أي : مقيم دائم ، قال :

١١٤٥ ـ الْخُبْزُ واللَّحْمُ لَهُمْ رَاهِنٌ[٧] .....

أي : دائمٌ مستقرٌّ ، ومنه سُمِّي المرهونُ « رَهْناً » لدوامِهِ واستقرارِهِ عند المُرْتَهِنِ .

وقوله : ﴿ ولم تَجِدوا كاتباً ﴾ في هذه الجملةِ ثلاثةُ أوجه :

أحدُها : أنها عطفٌ على فعلِ الشرطِ أي : « وإنْ كنتم ولم تَجِدوا » فتكونُ في محلِّ جزمٍ لعطفِها على ما هو مجزومٌ تقديراً .

والثاني : أن تكونَ معطوفةً على خبرِ كان ، أي : وإنْ كنتم لم تَجِدُوا كاتباً .

---

(١) تقدم .
(٢) البيت لرداد الكلبي وهو من شواهد البحر (٢/٣٤٢) .
(٣) بياض في الأصول .
(٤) سورة لقمان ، آية (١١) .
(٥) سورة الضحى ، آية (٤) .
(٦) البيت للأعشى انظر ديوانه ، اللسان « رها » .
(٧) صدر بيت وعجزه :
....
وقهوة روا ووقها ساكب
انظر اللسان رهن (١٧٥٨) ، القرطبي (٣/٤٠٩) .

والثالث : أنْ تكونَ الواوُ للحال ، والجملةُ بعدَها نصبٌ على الحالِ فهي على هذين الوجهين الأخيرين في محلِّ نصب .

قوله : ﴿ فإن أمِنَ ﴾ قرأ أُبَيّ فيما نَقَلَه عنه الزمخشري « أُومِنَ » مبنياً للمفعول . قال الزمخشري : « أي أَمِنَه الناس ووصفوا المَدْيونَ بالأمانةِ والوفاء » . قلت : وعلامَ تنتصبُ » بعضاً ؟ والظاهرُ نصبُه بإسقاط الخافض على حذفِ مضافٍ أي : فإن أومِنَ بعضُكم على متاعِ بعضٍ أو على دَيْنِ بعض .

قوله : ﴿ فَلْيُؤَدِّ الذي ائتُمِن ﴾ إذا وُقِفَ على « الذي » وابتُدىء بما بعدها قيل : « اوتُمِنَ » بهمزةٍ مضمومة بعدها واو ساكنة ، وذلك لأنَّ أصلَه اُأْتُمِنَ ، مثل اقْتُدِرَ بهمزتين : الأولى للوصلِ والثانيةُ فاءُ الكلمة ، ووقعَتِ الثانيةُ ساكنةً بعد أخرى مثلِها مضمومةً وجب قَلْبُ الثانيةُ لمجانِسِ حركةِ الأولى فقلت : أُوْتُمِنَ . فأمَّا في الدَّرْج فتذهبُ همزةُ الوصلِ فتعود الهمزةُ إلى حالِها لزوالِ موجبِ قلبِها واواً بل تُقْلَبُ ياءً صريحةً في الوصلِ في رواية ورش والسوسي .

ورُوي عن عاصم : « الذي اوتُمِن » برفعِ الألفِ ويُشيرِ بالضمة إلى الهمزة ، قال ابن مجاهد : « وهذه الترجمةُ غلط » . ورَوى سليم عن حمزة إشمامَ الهمزةِ الضمَّ ، وفي الإشارةِ والإشمامِ المذكورَيْن نظرٌ . وقرأ عاصم أيضاً في شاذِّه : « الَّذِتُّمِنَ » بإدغامِ الياء المبدلةِ من الهمزةِ في تاء الافتعال ، قال الزمخشري : « قياساً على « اتَّسر » في الافتعال من اليُسْر ، وليس بصحيحٍ لأنَّ الياءَ منقلبةٌ عن الهمزةِ فهي في حكمِ الهمزةِ ، واتَّزر عاميٌّ ، وكذلك « رُيَّا » في « رُؤْيا » » .

قال الشيخ[1] : « وما ذكر الزمخشري فيه أنه ليس بصحيح وأن « اتَّزر » عامِّي ـ يعني أنه من إحداث العامة لا أصلَ له في اللغة ـ قد ذَكَره غيرُه أنَّ بعضَهم أَبْدَلَ وأَدْغَمَ : « اتَّمَنَ واتَّزَرَ » وأنَّ ذلك لغةٌ رديئة ، وكذلك « رُيَّا » في رُؤْيا ، فهذا التشبيهُ : إمَّا أن يعودَ على قولِه : « واتَّزر عاميٌّ » فيكونُ إدغام « رُيَّا » عامياً ، وإمَّا أنْ يعودَ إلى قولِه « فليس بصحيحٍ » أي : وكذلك إدْغَامُ « رُيَّا » ليس بصحيحٍ ، وقد حكَى الكسائي الإدغامَ في « رُيَّا » .

وقولُه : ﴿ أمانته ﴾ يجوزُ أن تكونَ الأمانةُ بمعنى الشيء المُؤْتَمَنِ عليه فينتصبَ انتصابَ المفعولِ به بقولِه : « فليؤدِّ » ، ويجوزُ أنْ تكونَ مصدراً على أصلِها ، وتكونُ على حَذْفِ مضاف ، أي : فليؤدِّ دَينَ أمانتِه . ولا جائزٌ أن تكونَ منصوبةً على مصدرِ ائتُمِنَ . والضميرُ في « أمانتَه » يُحْتَمل أنْ يعودَ على صاحبِ الحقِّ ، وأنْ يعودَ على الذي ائتُمِن .

قوله : ﴿ فإنَّه آثمٌ قلبُه ﴾ في هذا الضمير وجهان :

أحدُهما : أنه ضميرُ الشأنِ والجملةُ بعدَه ، مفسِّرٌ له .

والثاني : أنه ضميرُ « مَنْ » في قولِه : « ومَنْ يَكتُمْها » وهذا هو الظاهرُ . وأمَّا « آثمٌ قلبُه » ففيه أوجهٌ :

أظهرُها : أنَّ الضميرَ في « إنه » ضميرُ « مَنْ » و « آثمٌ » خبرُ إنَّ ، و « قلبُه » فاعلٌ بآثم ، نحو قولِك : زيدٌ إنه قائمٌ أبوه ، وعَمَلُ اسمِ الفاعلِ هنا واضحٌ لوجودِ شروطِ الإعمال . ولا يجيءُ هذا الوجهُ على القولِ بأنَّ الضميرَ ضميرُ

---

(١) انظر البحر المحيط (٢/٣٥٦) .

الشأن ، لأنَّ ضميرَ الشأنَ لا يُفَسَّر إلا بجملةٍ ، واسمُ الفاعلِ مع فاعلِه عند البصريين مفردٌ ، والكوفيون يُجيزون ذلك .

الثاني : أن يكونَ « آثمٌ » خبراً مقدماً ، و « قلبُه » مبتدأ مؤخراً ، والجملةُ خبرَ « إنَّ » ذكر ذلك الزمخشري وأبو البقاء وغيرُه ، وهذا لا يجوزُ على أصول الكوفيين ؛ لأنه لا يعودُ عندَهم الضميرُ المرفوعُ على متأخرٍ لفظاً ، و « آثمٌ » قد تَحَمَّل ضميراً لأنه وَقَع خبراً ، وعلى هذا الوجهِ فيجوزُ أن تكونَ الهاءُ ضميرَ الشأن وأَنْ تكونَ ضميرَ « مَنْ » .

والثالث : أن يكونَ « آثم » خبرَ إنَّ ، وفيه ضميرٌ يعودُ على ما تعودُ عليه الهاء في « إنه » ، و « قلبُه » بدلٌ من ذلك الضمير المستترِ بدلُ بعضٍ من كل .

الرابع : أن يكونَ « آثم » مبتدأً ، و « قلبُه » فاعلٌ سدَّ مسدَّ الخبر ، والجملةُ خبرُ إنَّ ، قاله ابن عطية ، وهو لا يجوزُ عند البصريين ، لأنه لا يعملُ عندَهم اسمُ الفاعل إلا إذا اعتمد على نفيٍ أو استفهام نحو : ما قائمٌ أبواك ، وهل قائمٌ أخواك ، وما قائمٌ قومك ، وهل ضاربٌ إخوتك . وإنما يجوزُ هذا عند الفراءِ من الكوفيين والأخفشِ من البصريين ، إذ يجيزان : قائمٌ الزيدان وقائمٌ الزيدون ، فكذلك في الآية الكريمة .

وقرأ ابنُ أبي عبلة : « قلبَه » بالنصب ، نسبَها إليه ابن عطية . وفي نصبه ثلاثةُ أوجه :

أحدُها : أنه بدلٌ من اسم « إنَّ » بدلُ بعض من كل ، ولا محذورَ في الفصلِ بالخبر - وهو آثمٌ - بين البدلِ والمبدلِ منه ، كما لا محذورَ في الفصل به بين النعتِ والمنعوتِ نحو : زيد منطلق العاقل ، مع أنَّ العاملَ في النعت والمنعوت واحدٌ ، بخلافِ البدلِ والمبدلِ منه فإنَّ الصحيحَ أنَّ العاملَ في البدلِ غيرُ العاملِ في المُبْدَلِ منه .

الثاني : أنه منصوبٌ على التشبيهِ بالمفعولِ به ، كقولك : « مررت برجلٍ حسنٍ وجهُه » وفي هذا الوجه خلافٌ مشهورٌ ، وهو ثلاثةُ مذاهبَ :

الأول مذهب الكوفيين وهو الجواز مطلقاً ، أعني نظماً ونثراً .

الثاني : المنعُ مطلقاً ، وهو مذهبُ المبرد .

الثالث : مَنْعُه من النثر وجوازُه في الشعرِ ، وهو مذهبُ سيبويه ، وأنشدَ الكسائي على ذلك :

١١٤٦ - أَنْعَتُها إنِّيَ مِنْ نُعَّاتِها . مُدارةَ الأخفافِ مُجْمَرَّاتِها
غُلْبَ الرِّقابِ وعَفَرْ نِياتِها كُومَ الذُّرى وادِقَةً سُرَّاتِها[1]

ووجه ضعفِه عند سيبويه في النثر تكرُّر الضمير .

والثالث : أنه منصوبٌ على التمييز حكاه مكي وغيرُه ، وضَعَّفوه بأنَّ التمييز لا يكونُ إلا نكرةً ، وهذا عند البصريين ، وأمَّا الكوفيون فلا يَشْتَرطون تنكيرَه ، ومنه عندهم : ﴿ إلا مَنْ سَفِه نفسَه ﴾[2] و ﴿ بَطِرَت معيشَتَها ﴾[3] وأنشدوا :

---

(١) البيتين لعمرو بن لحي انظر شرح المفصل (٦/٨٣) ، المقرب (١/١٤٠) ، الأشموني (٣/١١) ، البحر (٣/٣٥٧) .

(٢) سورة البقرة ، آية (١٣٠) .

(٣) سورة القصص ، آية (٥٨) .

١١٤٧ - إلَى رُدُحٍ من الشِّيزى مِلاءٍ لُبَابَ البُرِّ يُلْبَكُ بالشِّهَادِ[1]

وقرأ ابن أبي عبلة - فيما نقل عنه الزمخشري - « أَثِم قلبَه » جعل « أثم » فعلاً ماضياً مشدد العين ، وفاعلُه مستترٌ فيه ، « قلبه » مفعولَ به أي : جعل قلبَه آثماً أي : أثم هو ، لأنه عَبَّر بالقلب عن ذاتِه كلها لأنه أشرفُ عضوٍ فيها .

وقرأ أبو عبد الرحمن : « ولا يَكْتُموا » بياءِ الغَيْبَةِ ، لأنَّ قبلَه غيباً وهم من ذُكِر في قولِه : « كاتبٌ ولا شهيدٌ » ، وهو وإنْ كان بلفظِ الإفراد فالمرادُ به الجَمْعُ ، ولذلك اعتبَرَ معناه في قراءة أبي عبد الرحمن فجَمَعَ في قوله : « ولا يكتموا » .

وقد اشتملَتْ هذه الآياتُ على أنواعٍ من البديعِ منها : التجنيسُ المغايرُ في « تداينْتُم بدَيْن » ونظائره ، والمماثلُ في قولِه : « ولا تكتموا الشهادة ومَنْ يكتُمْها » والطباقُ في « تَضِلَّ » و « تذكِّر » و « صغيراً وكبيراً » ، وهي كثيرةٌ ، وتؤخذ مِمَّا تقدَّم فلا حاجةَ إلى التكثير بذكرِها . وقرأ السلمي أيضاً : « واللَّهُ بما يعملون » بالغيبة جرياً على قراءته بالغَيْبَة .

لِّلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ ۗ وَإِن تُبْدُوا۟ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ ۖ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ ۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢٨٤﴾

قوله تعالى : ﴿ فيغفرُ ﴾ : قرأ ابن عامر وعاصم برفع « يغفرُ » و « يعذبُ » ، والباقون من السبعةِ بالجزم . وقرأ ابنُ عباس والأعرج وأبو حيوة : « فيغفرَ » بالنصب .

فأمَّا الرفعُ فيجوزُ أنْ يكونَ رفعُه على الاستئنافِ ، وفيه احتمالان :

أحدُهما : أن يكونَ خبرَ مبتدإٍ محذوفٍ أي : فهو يغفرُ .

والثاني : أنَّ هذه جملةٌ فعليةٌ من فعلٍ وفاعلٍ عُطِفَتْ على ما قبلها . وأمّا الجزمُ فللعطفِ على الجزاءِ المجزوم .

وأمَّا النصبُ فبإضمارِ « أَنْ » وتكونُ هي وما في حَيِّزها بتأويلِ مصدرٍ معطوف على المصدر المتوهَّم من الفعلِ قبلَ ذلك تقديره : تكنْ محاسبةٌ فغفرانٌ وعذابٌ . وقد رُوي قولُ النابغة بالأوجهِ الثلاثة وهو :

١١٤٨ - فَإِنْ يَهْلِكْ أَبُو قَابُوسَ يَهْلِكْ ربيعُ النَّاسِ والْبَلَدُ الْحَرَامُ[2]
ونَأْخُذْ بَعْدَهُ بِذِنَابِ عَيْشٍ أَجَبَّ الظَّهْرِ لَيْسَ لَهُ سَنَامُ

بجزمِ « نأخذ » عطفاً على « يَهْلك ربيع » ونصبِهِ ورفعِه ، على ما ذكرتُه لك في « فَيغفر » وهذه قاعدةٌ مطردةٌ : وهي أنه إذا وقع بعدَ جزاءِ الشرط فعلٌ بعد فاءٍ أو واوٍ جازَ فيه هذه الأوجُهُ الثلاثةُ ، وإن توسَّطَ بين الشرطِ والجزاءِ جاز جزمُه ونصبُه وامتنع رفعُه نحو : إن تأتني فَتَزُرْني أو فتزورَني ، أو وتزرْني أو وتزورَني .

---

(١) البيت لأمية بن أبي الصلت انظر ديوانه (٢٧٠) ، والهمع (١/ ٨٠) ، المقرب (١/ ١٦٣) ، الدرر (١/ ٥٣) .

(٢) تقدم .

وقرأ الجعفيّ وطلحة بن مصرف وخلاد : « يَغْفِرْ » بإسقاطِ الفاء ، وهي كذلك في مصحفِ عبدالله ، وهي بدلٌ من الجوابِ كقوله تعالى : ﴿ومن يفعلْ ذلك يَلْقَ أثاماً يضاعَفْ له العذابُ﴾[1] . وقال أبو الفتح : « وهي على البدلِ من « يُحاسِبْكم » فهي تفسيرٌ للمحاسبة » .

قال الشيخ[2] : « وليس بتفسيرٍ ، بل هما مترتِّبان على المحاسَبَةِ » . وقال الزمخشري : « ومعنىٰ هذا البدلِ التفصيلُ لجملة الحساب لأنَّ التفصيلَ أوضحُ من المفصَّلِ ، فهو جارٍ مجرى بَدَلِ البعضِ من الكلِ أو بدلِ الاشتمال ، كقولك : « ضربتُ زيداً رأسه » و « أحببتُ زيداً عقله » ، وهذا البدلُ واقعٌ في الأفعالِ وقوعَه في الأسماءِ لحاجةِ القبيلين إلى البيان » .

قال الشيخ[3] : « وفيه بعضُ مناقشةٍ : أمَّا الأولُ فقولُه : « ومعنى هذا البدلِ التفصيلُ لجملةِ الحسابِ » وليس العذابُ والغفرانُ تفصيلاً لجملةِ الحسابِ ، لأنَّ الحسابَ إنما هو تعدادُ حسناتِه وسيئاتِه وحصرُها ، بحيث لا يَشُذُّ شيءٌ منها ، والغفرانُ والعذابُ مترتِّبان على المحاسَبَة ، فليست المحاسبةُ مفصَّلةً بالغفرانِ والعذابِ . وأمّا ثانياً فلقوله بعد أنْ ذَكَر بدلَ البعض من الكل وبدلَ الاشتمال : « وهذا البدل واقعٌ في الأفعالِ وقوعَه في الأسماءِ لحاجةِ القبيلين إلى البيان » أمَّا بدلُ الاشتمال فهو يمكنُ ، وقد جاءَ لأنَّ الفعلَ يَدُلُّ على الجنسِ وتحتَه أنواعٌ يشتمِلُ عليها ، ولذلك إذا وَقَع عليه النفيُ انتفَتْ جميعُ أنواعه ، وأمَّا بدلُ البعضِ من الكلِّ فلا يمكنُ في الفعل إذ الفعلُ لا يقبلُ التجزُّؤ ، فلا يُقال في الفعلِ له كل وبعض إلا بمجازٍ بعيدٍ ، فليس كالاسم في ذلك ، ولذلك يَسْتَحِيل وجود بدل البعض من الكل في حق الله تعالى ، إذ الباري تعالى لا يتقسم ولا يتبعض .

قلت : ولا أدري ما المانعُ من كونِ المغفرةِ والعذابِ تفسيراً أو تفصيلاً للحساب ، والحسابُ نتيجتُه ذلك ، وعبارةُ الزمخشري هي بمعنى عبارة ابن جني . وأمَّا قولُه : « إنَّ بدلَ البعضِ من الكل في الفعلِ متعذرٌ ، إذ لا يتحقق فيه تجزُّؤٌ » فليس بظاهرٍ ، لأنَّ الكليةَ والبعضيةَ صادقتان على الجنس ونوعِه ، فإنَّ الجنسَ كلٌّ والنوعَ بعضٌ . وأمَّا قياسُه على الباري تعالى فلا أدري ما الجامع بينهما ؟ وكان في كلامِ الزمخشري ما هو أولى بالاعتراض عليه . فإنه قال : « وقرأ الأعمش : « يَغْفر » بغير فاءٍ مجزوماً على البدلِ من « يحاسِبْكم » كقوله :

١١٤٩ - مَتى تَأْتِنا تُلْمِمْ بِنَا فِي دِيَارِنَا تَجِدْ حَطَباً جَزْلاً وَنَاراً تَأَجَّجَا[4]

وهذا فيه نظرٌ ؛ لأنه لا يطابق ما ذكره بعدَ ذلك كما تقدَّم حكايتُه عنه ؛ لأن البيت قد أُبْدِل فيه من فعلِ الشرط لا من جوابِه ، والآية قد أُبْدل فيها من نفسِ الجواب ، ولكنَّ الجامعَ بينهما كونُ الثاني بدلاً مِمَّا قبلَه وبياناً له .

وقرأ أبو عمرو بإدغام الراء في اللام والباقون بإظهارها . وأظهر الباءَ قبل الميم هنا ابن كثير بخلافٍ عنه ، وورش عن نافع ، والباقون بالإدغام . وقد طَعَن قومٌ على قراءةِ أبي عمرو لأنَّ إدغام الراءِ في اللام عندهم ضعيفٌ .

قال الزمخشري : « فإنْ قلت : كيف يَقْرأ الجازم » ؟ قلت : يُظْهِر الراءَ ويُدْغِم الباء ، ومُدْغِمُ الراءِ في اللامِ لاحنٌ مخطىء خطأً فاحشاً ، وراويه عن أبي عمروٍ مخطىءٌ مرتين ، لأنه يَلْحَنُ ويَنْسُبُ إلى أعلمِ الناس بالعربية ما يُؤذن

---

(١) سورة الفرقان ، الآيتان (٦٨ - ٦٩) .
(٢) انظر البحر المحيط (٢/ ٣٦١) .
(٣) انظر المصدر السابق .
(٤) تقدم .

بجهلٍ عظيم ، والسببُ في هذه الروايات قلةُ ضبطِ الرواة ، وسببُ قلةِ الضبطِ قلةُ الدراية ، ولا يَضْبِط نحوَ هذا إلا أهلُ النحو » قلت : وهذا من أبي القاسم غير مَرْضِيٍّ ، إذ القُرَّاء مَعْنِيُّون بهذا الشأن ، لأنهم تَلقَّوا عن شيوخهم الحرفَ بعد الحرفِ ، فكيف يَقِلُّ ضبطُهم ؟ وهو أمرٌ يُدْرَكُ بالحسِّ السمعي ، والمانعُ من إدغام الراءِ في اللامِ والنونِ وهو تكريرُ الراءِ وقوتها ، والأقوى لا يدغم في الأضعف ، وهذا مَذهبُ البصريين : الخليل وسيبويه ومَنْ تَبِعهما ، وأجاز ذلك الفراء والكسائي والرؤاسي [١] ويعقوب الحضرمي ورأسُ البصريين أبو عمرو ، وليس قولُه : « إن هذه الروايةَ غَلَطٌ عليه » بمُسَلَّم .

ثم ذكر الشيخ [٢] نقولاً عن القراء كثيرةً هي منصوصة في كتبهم ، فلم أرَ لذكرها هنا فائدةً ، فإنَّ مجموعها مُلَخَّصٌ فيما ذكرته ، وكيف يُقال إن الراوي ذلك عن أبي عمروٍ مخطىءٌ مرتين ، ومن جملة رُواته اليزيديُّ إمامُ النحوِ واللغةِ ، وكان ينازع الكسائي رئاسته ، ومحلُّه مشهور بين أهلِ هذا الشأن .

ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ ۚ وَقَالُوا۟ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ۖ غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ ٱلْمَصِيرُ ﴿٢٨٥﴾

قوله تعالى : ﴿ والمؤمنون ﴾ : يجوزُ فيه وجهان :

أحدُهما : أنه مرفوعٌ بالفاعليةِ عطفاً على « الرسول » فيكونُ الوقفُ هنا ، ويَدُلُّ على صحةِ هذا ما قرأ به أمير المؤمنين عليُّ بن أبي طالب : « وآمن المؤمنون » ، فَأَظْهَر الفعلَ ، ويكون قولُه : « كلٌّ آمَن » جملةً من مبتدإٍ وخبر يَدُلُّ على أنَّ جميعَ مَنْ تقدَّم ذكرُه آمَنَ بما ذكر .

والثاني : أن يكون « المؤمنون » مبتدأً ، و « كلٌّ » مبتدأٌ ثانٍ ، و « آمن » خبرٌ عَنْ « كل » وهذا المبتدأ وخبرهُ خبرُ الأولِ ، وعلى هذا فلا بُدَّ من رابطٍ بين هذه الجملةِ وبين ما أخبر بها عنه ، وهو محذوفٌ تقديرُه : « كلٌّ منهم » وهو كقولهم : « السَّمْنُ منوانِ بدرهم » تقديرُه : منوانِ منه . قال الزمخشري : « والمؤمنون إنْ عُطِفَ على الرسول كان الضميرُ الذي التنوينُ نائبٌ عنه في « كل » راجعاً إلى « الرسول » و « المؤمنون » أي : كلهم آمن بالله وملائكتِه وكتبِه ورسلِه من المذكورين ووُقِفَ عليه ، وإن كان مبتدأ كان الضمير للمؤمنين » .

فإن قيل : هل يجوزُ أَنْ يكون « المؤمنون » مبتدأ ، و « كلٌّ » تأكيدٌ له و « آمن » خبرُ هذا المبتدأ ، فالجوابُ أنَّ ذلك لا يجوزُ لأنهم نَصُّوا على أن « كُلًّا » وأخواتِها لا تَقَعُ تأكيداً للمعارف إلا مضافةً لفظاً لضميرِ الأولِ ، ولذلك رَدُّوا قولَ مَنْ قال : « إنَّ كُلًّا في قراءة من قرأ : « إنَّا كُلًّا فيها » تأكيدٌ لاسم إنَّ .

وقرأ الأخوَان هنا « وكتابِه » بالإفراد والباقون بالجمعِ . وفي سورة التحريم قرأ أبو عمرو وحفص عن عاصم

---

(١) حمد بن الحسن بن أبي سارة الرؤاسي النيليّ النحويّ أبو جعفر سمي بالرُّؤاسي لكبر رأسه وهو أوّل من وضع من الكوفيين كتاباً في النحو وهو أستاذ الكسائي والفراء انظر بغية الوعاة (١/٨٢ - ٨٣) .

(٢) انظر البحر المحيط (٢/٣٦٢) .

بالجمعِ والباقون بالإفراد . فتلخَّص من ذلك أنَّ الأخوين يقرآن بالإفراد في الموضعين ، وأنَّ أبا عمرو وحفصاً يقرآن بالجمعِ في الموضعين ، وأنَّ نافعاً وابن كثير وابن عامر وأبا بكر عن عاصم قرأوا بالجمعِ هنا وبالإفرادِ في التحريم .

فأمَّا الإفرادُ فإنه يُراد به الجنسُ لا كتابٌ واحدٌ بعينِه ، وعن ابن عباس : « الكتاب أكثر من الكتب » قال الزمخشري : « فإنْ قلت : كيف يكون الواحدُ أكثرَ من الجمع ؟ قلت : لأنه إذا أُريد بالواحدِ الجنسُ ، والجنسيةُ قائمةٌ في وحدات الجنس كلِّها لم يَخْرُجْ منه شيء ، وأمَّا الجمعُ فلا يَدْخُل تحته إلَّا ما فيه الجنسية من الجموع » .

قال الشيخ[١] : « وليس كما ذكر لأنَّ الجمعَ متى أُضِيف أو دَخَلَتْه الألفُ واللامُ الجنسية صارَ عامًّا ، ودلالةُ العامِّ دلالةٌ على كلِّ فردٍ فردٍ ، فلو قال : « أَعْتَقْتُ عبيدي » لشمل ذلك كلَّ عبدٍ له ، ودلالةُ الجمعِ أظهرُ في العموم من الواحدِ سواءً كانت فيه الألفُ واللامُ أو الإضافةُ ، بل لا يُذْهَبُ إلى العموم في الواحدِ إلَّا بقرينةٍ لفظيةٍ كَأَنْ يُسْتَثْنَى منه أو يوصفَ بالجمعِ نحو : ﴿ إنَّ الإنسانَ لفي خسرٍ إلَّا الذين آمنوا ﴾[٢] « أهلك الناسَ الدينارُ الصُّفر والدرهم البيض » أو قرينةٍ معنويةٍ نحو : « نيَّةُ المؤمنِ أبلغُ مِنْ عملِه » وأقصى حالِهِ أن يكونَ مثلَ الجمعِ العامِّ إذا أريد به العمومُ » قلت : للناس خلافٌ في الجمعِ المحلَّى بأَلْ أو المضافِ : هل عمومُه بالنسبةِ إلى مراتبِ الجموعِ أم إلى أعمَّ من ذلك ، وتحقيقُه في علم الأصول .

وقال الفارسي : « هذا الإفرادُ ليس كإفراد المصادر وإنْ أريدَ بها الكثيرُ كقولِه تعالى : ﴿ واذْكُروا ثبوراً كثيراً ﴾[٣] ولكنه كما تُفْرَدُ الأسماءُ التي يُرَاد بها الكثرةُ نحو : كَثُرَ الدينارُ والدرهمُ ، ومجيئها بالألف واللامِ أكثرُ من مجيئها مضافةً ، ومن الإضافةِ : ﴿ وإن تَعُدُّوا نعمَةَ الله لا تُحْصوها ﴾[٤] وفي الحديث : « مَنَعَتِ العراقُ درهمَها وقَفِيزها »[٥] يُراد به الكثيرُ ، كما يُراد بما فيه لامُ التعريفُ » .

قال الشيخ[٦] : « انتهى ملخصاً ، ومعناه أنَّ المفردَ المحلَّى بالألفِ واللامِ يَعُمُّ أكثرَ من المفردِ المضافِ » .

قلت : وليس في كلامه ما يدُلُّ على ذلك البتةَ ، إنما فيه أنَّ مجيئها في الكلامِ مُعَرَّفةً بأل أكثرُ من مجيئها مضافةً ، وليس فيه تَعَرُّضٌ لكثرةِ عمومٍ ولا قِلَّتِهِ .

وقيل : المرادُ بالكتابِ هنا القرآن فيكونُ المرادُ الإفرادَ الحقيقي . وأمَّا الجمعُ فلإرادةِ كلِّ كتابٍ ، إذ لا فرق بين كتابٍ وكتابٍ ، وأيضاً فإنَّ فيه مناسبةً لِما قبلَه وما بعدَه من الجمعِ .

ومَنْ قَرَأ بالتوحيدِ في التحريم فإنما أراد به الإنجيلَ كإرادة القرآن هنا ، ويجوزُ أن يُرادَ به أيضاً الجنسُ . وقد حَمَل على لفظ « كُل » في قوله : « آمن » فَأَفْرَدَ الضميرَ وعلى معناه فجمع في قوله : « وقالوا سَمِعْنَا » . قال الزمخشري : « ووحَّد ضمير « كل » في « آمَنَ » على معنى : كُلُّ واحدٍ منهم آمَنَ ، وكان يجوزُ أن يُجْمَعَ كقولِه تعالى : ﴿ وكلٌّ أَتَوه داخِرين ﴾[٧] .

---

(١) انظر البحر المحيط (٢/٣٦٥) .
(٢) سورة العصر ، آية (٢) .
(٣) سورة الفرقان ، آية (٢٤) .
(٤) سورة إبراهيم ، آية (٣٤) .
(٥) أخرجه مسلم (٤/٢٢٢٠) ، كتاب الفتن (٣٣ ـ ٢٨٩٦) .
(٦) انظر البحر المحيط (٢/٣٦٤) .
(٧) سورة النمل ، آية (٨٧) .

وقرأ يَحْيى بن يَعْمر ـ ورُويت عن نافع ـ « وكُتْبِهِ ورُسْلِهِ » بإسكانِ العينِ فيهما . ورُوي عن الحسن وأبي عمرو تسكينُ سين « رُسْله » .

قوله : ﴿ **لا نُفَرِّق** ﴾ هذه الجملةُ منصوبةٌ بقولٍ محذوف تقديرُه : يقولون لا نُفرِّق ، ويجوزُ أن يكونَ التقديرُ : يقول ، يعني يجوزُ أَنْ يراعى لفظُ « كل » تارةً ومعناها أخرى في ذلك القولِ المقدرِ ، فَمَنْ قَدَّر « يقولون » راعى معناها ، وَمَنْ قدَّر « يقول » راعى لفظَها ، وهذا القَولُ المضمرُ في محلِّ نصبٍ على الحالِ ويجوزُ أَنْ يكونَ في محلِّ رفعٍ لأنه خبرٌ بعد خبرٌ ، قاله الحوفي .

والعامَّةُ على « لا نفرِّقُ » بنون الجمعِ . وقرأ ابن جبير وابن يعمر وأبو زرعة[1] ويعقوب ، ورُويت عن أبي عمرو أيضاً : « لا يُفَرِّقُ » بياء الغيبة حملاً على لفظ « كل » . وروى هارون[2] أن في مصحف عبدالله « لا يُفَرِّقون » بالجمعِ حَمْلاً على معنى « كل » ، وعلى هاتين القراءتين فلا حاجةَ إلى إضمارِ قولٍ ، بل الجملةُ المنفيةُ بنفسِها : إمَّا في محلِّ نصبٍ على الحالِ ، وإمَّا في محلِّ رفعٍ خبراً ثانياً كما تقدَّم في ذلك القولِ المضمرِ .

قوله : ﴿ **بين أحد** ﴾ متعلِقٌ بالتفريقِ ، وأُضيف « بين » إلى أحد وهو مفرد ، وإنْ كان يقتضي إضافَتَه إلى متعدد نحو : « بين الزيدين » أو « بين زيد وعمرو » ، ولا يجوزُ « بين زيد » ويَسْكُت : إمَّا لأنَّ « أحداً » في معنى العموم وهو « أحد » الذي لا يُسْتعمل إلا في الجَحْد ويُراد به العمومُ ، فكأنه قيل : لا نفرِّقُ بين الجميعِ من الرسل . قال الزمخشري : « كقوله : فما منكم من أحدٍ عنه حاجزين » ، ولذلكَ دَخَل عليه « بين » وقال الواحدي : « وبين » تقتضي شيئين فصاعداً ، وإنما جاز ذلك مع « أحد » وهو واحدٌ في اللفظِ ، لأنَّ « أحداً » يجوزُ أَنْ يُؤَدَّى عن الجميعِ ، قال الله تعالى : ﴿ فما مِنْكم من أحدٍ عنه حاجزين ﴾[3] وفي الحديث : « ما أُحِلَّتْ الغنائمُ لأحدٍ سودِ الرؤوسِ غيرِكم »[4] يعني فوصَفَه بالجمع ، لأنَّ المرادَ به جمعٌ . قال : « وإنَّما جازَ ذلكَ لأن « أحداً » ليس كرجل يجوز أن يُثَنَّى ويُجْمع ، وقولُك : « ما يفعل هذا أحدٌ » تريد ما يفعلُه الناسُ كلُّهم ، فلمَّا كان « أحد » يؤدَّى عن الجميع جاز أَنْ يُسْتعمل معه لفظُ « بَيْن » وإنْ كان لا يجوز أَنْ تقولَ : « لا نفرِّقُ بين رجلٍ منهم » .

قلت : وقد رَدَّ بعضُهم هذا التأويلَ فقال : « وقيل إنَّ « أحداً » بمعنى جميع ، والتقديرُ : بين جميعِ رسلِهِ » ويَبْعُدُ عندي هذا التقديرُ ، لأنه لا ينافي كونَهم مفرِّقين بين بعضِ الرسلِ ، والمقصودُ بالنفي هو هذا ؛ لأن اليهود والنصارى ما كانوا يُفَرِّقون بين كلِّ الرسلِ بل البعضُ . وهو محمد ﷺ فَثَبَت أنَّ التأويل الذي ذكروه باطلٌ ، بل معنى الآية : لا نفرِّق بين أحدٍ من رسلِهِ وبين غيرِهِ في النبوة ، وهذا وإنْ كان في نفسه صحيحاً إلا أن القائلين بكونِ « أحد » بمعنى جميع ، وإنما يريدون في العمومِ المُصَحِّح لإضافة « بين » إليه ، ولذلك يُنَظِّرونه بقولِه تعالى : ﴿ فما منكم من أحدٍ ﴾ ، وبقوله :

١١٥٠ ـ إذَا أُمُـورُ الـنَّـاسِ دِيـكَـتْ دَوْكـاً لَا يَـرْهَـبُـونَ أَداً رَأْوْكَـا[5]

---

(١) أخرجه الطبراني في الكبير (٣٢/١٠) .

(٢) هارون بن موسى العتكي روى عنه علي بن نصر مات قبل المائتين غاية النهاية (٣٤٨/٢) .

(٣) سورة الحاقة ، آية (٤٧) .

(٤) رواه الترمذي في تفسير سورة الأعراف ، وابن حنبل (٢٥٢/٢) ، والطبري (٣٢/١٠) .

(٥) البيت لرؤبة وهو من شواهد البحر (٣٦٥/٢) ، القرطبي (٤٢٩/٣) .

فقال : « رَأْوْكَ » اعتباراً بمعنى الجميعِ المفهومِ من « أحد » . وإمَّا لأن ثَمَّ معطوفاً محذوفاً لدلالةِ المعنى عليه ، والتقديرُ : « لا نفرِّق بين أحدٍ من رسلهِ وبين أحدٍ ، وعلى هذا فأحد هنا ليس الملازمَ للجحدِ ولا همزتُه أصليةٌ بل هو « أحد » الذي بمعنى واحد وهمزتُه بدلٌ من الواو ، وحَذْفُ المعطوفِ كثيرٌ جداً نحو : ﴿ سرابيلَ تَقِيكم الحَرَّ ﴾[1] أي : والبرد ، وقوله :

١١٥١ ـ فَمَا كَانَ بَيْنَ الْخَيْرِ لَوْ جَاءَ سَالِماً أَبُو حُجُرٍ إِلَّا لَيَالٍ قَلَائِلُ[2]

أي : بينَ الخيرِ وبيني .

و﴿ مِنْ رسله ﴾ في محلِّ جرٍ لأنه صفةٌ لـ « أحد » ، و « قالوا » عطفٌ على « آمَنَ » ، وقد تقدَّم أنه حَمَل على معنى « كُل » .

قوله : ﴿ غفرانَك ﴾ منصوبٌ : إمَّا على المصدريةِ . قال الزمخشري : « منصوبٌ بإضمارِ فعلِه ، يقال : « غفرانَك لا كُفْرانَك » أي : نَسْتغفرك ولا نَكْفرك » فقدَّره جملةً خبريةً ، وهذا ليس مذهبَ سيبويه ، إنما مذهبُه تقديرُ ذلك بجملةٍ طلبية كأنه قيل : « اغفِر غفرانَك » . ونَقَلَ ابنُ عطيَة هذا قولاً عن الزجاج ، والظاهر أنَّ هذا من المصادرِ اللازمِ إضمارُ عاملِها لنيابتِها عنه ، وقد اضطربَ فيها كلامُ ابن عصفور ، فَعَدَّها تارةً مع ما يلزمُ فيه إضمارُ الناصبِ نحو : « سبحانَ الله وريْحَانه » ، و « غفرانَك لا كفرانكَ » ، وتارةً مع ما يجوزُ إظهارُ عاملهِ . والطلبُ في هذا البابِ أكثرَ ، وقد تقدَّم لك نحوٌ من هذا في أولِ الفتحة .

والمصير : اسمُ مصدرٍ مِنْ صارَ يصير أي : رَجَعَ ، وقد تقدَّم لك في قوله : ﴿المحيض﴾[3] أنَّ في المَفْعِل من الفعلِ المعتلِّ العينِ بالياءِ ثلاثةَ مذاهبَ وهي : جريانُه مَجْرَى الصحيح ، فيُبْنى اسمُ المصدرِ منه على مَفْعَل بالفتح ، والزمانُ والمكانُ بالكسرِ نحو : ضَرَبَ يَضْرِبَ مَضْرِباً ، أو يُكْسَرُ مطلقاً ، أو يُقْتَصَرُ فيه على السَّماعِ فلا يَتَعَدَّى وهو أعدلُها . ويُطلَق المصيرُ على المعنى ، ويُجْمَعُ على مُصْران كرغيفَ ورُغْفان ، ويُجْمَع مُصْران على مَصَارين .

لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۚ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ ۗ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا ۚ رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَآ إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِنَا ۚ رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦ ۖ وَٱعْفُ عَنَّا وَٱغْفِرْ لَنَا وَٱرْحَمْنَآ ۚ أَنتَ مَوْلَىٰنَا فَٱنصُرْنَا عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٢٨٦﴾

قوله تعالى : ﴿ لا يُكَلِّفُ اللَّهُ نفساً إلا وُسْعَها ﴾ : « وُسْعَها » مفعولٌ ثانٍ . وقال ابنُ عطية : « يُكَلِّفُ » يتعدَّى إلى مفعولَيْنِ ، أحدُهما محذوفٌ ، تقديرُه : عبادةً أو شيئاً » .

قال الشيخ[4] : « إن عَنى أنَّ أصلَه كذا فهو صحيحٌ ، لأنَّ قولَه : « إلَّا وُسْعَها » استثناءٌ مفرغٌ من المفعولِ الثاني ، وإنْ عَنى أنَّه محذوفٌ في الصناعة فليس كذلك ، بل الثاني هو « وُسْعَها » نحو : « ما أعطَيْتُ زيداً إلا درهماً »

---

(١) سورة النحل ، آية (٨١) .
(٢) تقدم .
(٣) سورة البقرة ، آية (٢٢٢) .
(٤) البحر المحيط (٢/٣٦٦) .

و « ما ضربْتُ إلا زيداً » هذا في الصناعة هو المفعولُ وإن كانَ أصلُه : ما أعطيت زيداً شيئاً إلَّا درهماً » . والوُسْعُ : ما يَسَعُ الإنسانَ ، ولا يَضِيقُ عليه ، ولا يَخْرج منه .

وقرأ ابنُ أبي عَبْلَة : « إلا وَسِعَها » جَعَلَه فعلاً ماضياً ، وخَرَّجُوا هذه القراءةَ على أنَّ الفعلَ فيها صلةٌ لموصولٍ محذوفٍ تقديرُه : « إلَّا ما وَسِعَها » وهذا الموصولُ هو المفعولُ الثاني كما كان « وُسْعَها » كذلك في قراءةِ العامةِ ، وهذا لا يجوزُ عند البصريين ، بل عند الكوفيين ، على أنَّ إضمارَ مثلِ هذا الموصولِ ضعيفٌ جداً إذ لا دلالةَ عليه ، وهذا بخلافِ قولِ الآخر :

١١٥٢ - مَا الَّذِي دَأْبُهُ احْتِيَاطٌ وَحَزْمٌ وَهَوَاهُ أَطَاعَ يَسْتَوِيَانِ[1]

وقول حسان أيضاً :

١١٥٣ - أَمَنْ يَهْجُو رَسُولَ اللهِ مِنْكُمْ وَيَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُهُ سَوَاءُ[2]

وقد تقدَّم تحقيقُ هذا . وهل لهذه الجملةِ محلٌّ من الإعراب أم لا ؟ الظاهرُ الثاني لأنها سِيقَتْ للإخبارِ بذلك ، وقيل : بل محلُّها نصبٌ عطفاً على « سَمِعْنا » و « أَطَعْنَا » أي : وقالوا أيضاً : لا يُكَلِّفُ اللَّهُ نفساً . وقد خُرِّجَتْ هذه القراءةُ على وجهٍ آخرَ : وهو أَنْ تَجْعَلَ المفعولَ الثاني محذوفاً لفَهْمِ المعنى ، وتَجْعَلَ هذه الجملة الفعلية في محلِّ نصبٍ صفةً لهذا المفعولِ ، والتقديرُ : لا يُكَلِّفُ اللَّهُ نفساً شيئاً إلَّا وَسِعَها . قال ابن عطية : « وفي قراءةِ ابن أبي عبلة تَجَوُّزٌ لأنه مقلوبٌ ، وكان وجهُ اللفظِ : إلا وَسِعَتْه كما قال : ﴿ وَسِعَ كرسيُّه السمواتِ والأرضَ ﴾[3] ﴿ وَسِع كلَّ شيء عِلْماً ﴾[4] ، ولكن يجيءُ هذا من باب : « أَدْخَلْتُ القَلَنْسُوَةَ في رأسي » .

قوله : ﴿ لها ما كَسَبَتْ ﴾ هذه الجملةُ لا محلَّ لها لاستئنافِها وهي كالتفسيرِ لِما قبلها ؛ لأنَّ عَدَمَ مؤاخذتِها بكسْبِ غيرِها واحتمالَها ما حَصَّلَتْهُ هي فقط من جملةِ عدمِ تكليفِها بما لا تَسَعُه . وهل يظهرُ بين اختلافِ لفْظَيْ فعلِ الكسب معنى أم لا ؟ فقال بعضُهم : نعم ، وفَرَّقَ بأنَّ الكسبَ أَعَمُّ ، إذ يقال : « كَسَبَ لنفسِه ولغيرِه ، و « اكتسب » أخصُّ ؛ إذ لا يقال : « اكتسب لغيرِه » وأنشدَ قولَ الحطيئة :

١١٥٤ - أَلْقَيْتَ كَاسِبَهم فِي قَعْرِ مُظْلِمَةٍ[5] .....

ويقال : هو كاسبُ أهلِه ، ولا يُقالُ : مكتسبُ أهلِه .

وقال الزمخشري : « فإنْ قلت : لِمَ خَصَّ الخيرَ بالكَسْب والشرَّ بالاكتساب ؟ قلت : في الاكتساب اعتمالٌ ، ولمَّا كان الشرُّ مِمَّا تَشْتهيه النفسُ وهي منجذبةٌ إليه وأمَّارةٌ به كانَتْ في تحصيلِهِ أَعْمَلَ وآجَدَ فَجُعِلَتْ لذلك مكتسبةً فيه ، ولمَّا لم تكنْ كذلكَ في بابِ الخيرِ وُصِفَتْ بما لا دلالةَ فيه على الاعتمالِ » .

وقال ابنُ عطية : « وكَرَّر فعلَ الكسبِ فَخَالَفَ بين التصريف حُسْناً لنمطِ الكلامِ ، كما قال تعالى ؛ ﴿ فَمَهِّلِ

---

(١) تقدم .
(٢) تقدم .
(٣) سورة البقرة ، آية (٢٥٥) .
(٤) سورة طه ، آية (٩٨) .
(٥) صدر بيت وعجزه :
..... فاغفر عليك سلام الله يا عمر
انظر ديوانه (٢٠٨) ، خزانة الأدب (٣/٢٩٤) .

الكافرين أَمْهِلْهُم ﴾[١] هذا وجهٌ ، والذي يَظْهَرُ لي في هذا أنَّ الحسناتِ هيَ مما يُكْسَبُ دونَ تكلُّفٍ ، إذ كاسبُها على جادَّةِ أمرِ الله ورَسْمِ شَرْعِه ، والسيئاتُ تكتسب ببناء المبالَغَة ، إذ كاسبُها يَتَكَلَّفُ في أمرِها خَرْقَ حجابِ نَهْيِ الله تعالى ، ويَتجاوَزُ إليها فَحَسُنَ في الآية مجيءُ التصريفَيْنِ إحرازاً لهذا المعنى » . وقال بعضُهم[٢] : « فَرْقَ ، وقد جاء القرآن بالكسب والاكتساب في موردٍ واحدٍ . قال تعالى : ﴿ كلُّ نفسٍ بما كَسَبَتْ رهينةٌ ﴾[٣] . وقال تعالى : ﴿ ولا تَكْسِبُ كلُّ نفسٍ إلاَّ عليها ﴾[٤] وقال تعالى : ﴿ بَلَى مَنْ كَسَبَ سيئةً ﴾[٥] ، وقال تعالى : ﴿ بغيرِ ما اكتسبوا ﴾ فقد استعمل الكَسْب والاكتسابَ في الشرِّ » .

وقال أبو البقاء : « وقال قومٌ : « لا فَرْقَ بينهما ، وذكر نحواً مِمَّا تقدَّم . وقال آخرون : « افْتَعَلَ يَدُلُّ على شدَّة الكَلَفِة . وفعلُ السيئة شديدٌ لِما يَؤُول إليه » . وقال الواحدي : « الصحيحُ عند أهلِ اللغة أن الكسبَ والاكتسابَ واحدٌ لا فرقَ بينهما ، قال ذو الرمة :

١١٥٥ - ..... أَلْفَى أَبَاهُ بِذَاكَ الْكَسْبِ يَكْتَسِبُ[٦]

قلت : وإنما أُتي في الكسبِ باللامِ وفي الاكتسابِ بـ « على » ؛ لأنَّ اللامَ تقتضي المِلْكَ والخيرَ يُحَبُّ ويُسَرُّ به ، فجيء معه بما يَقْتَضِي المِلْكَ ، ولَمَّا كان الشرُّ يُحْذَرُ وهو ثِقَلٌ ووِزْرٌ على صاحبِهِ جِيءَ معه بـ « على » المقتضيةِ لاستعلائِهِ عليه .

وقال بعضَهم : « فيه إيذانٌ أَنَّ أَدْنى فعلٍ من أفعالِ الخير يكونُ للإنسان تكرُّماً من اللَّهِ على عبدِهِ حتى يصلَ إليه ما يفعلُهُ معه ابنُه من غيرِ علمِه به ، لأنه من كسبِهِ في الجملةِ ، بخلافِ العقوبةِ فإنه لا يُؤَاخَذُ بها إلا مَنْ جَدَّ فيها واجتهَدَ » . وهذا مبنيٌّ على القولِ بالفرقِ بين البنائين وهو الأظهرُ .

قوله : ﴿ لا تُؤَاخِذْنا ﴾ يُقحرأ بالهمزةِ وهو من الأخْذ بالذَّنْبِ ، ويُقْرَأُ بالواوِ ، ويَحْتمل وجهين :

أحدُهما : أَنْ يكونَ مِن الأَخْذِ أيضاً ، وإنما أُبْدِلَتِ الهمزةُ واواً لفتحِها وانضمامِ ما قبلها ، وهو تخفيفٌ قياسي .

ويَحْتمل أَنْ يكونَ من : وأخذه بالواو ، قاله أبو البقاء . وجاء هنا بلفظِ المفاعلةِ وهو فعلُ واحدٍ ، لأنَّ المسيءَ قد أَمْكَنَ من نفسِه وطَرَقَ السبيلَ إليها بفعله ، فكأنه أعانَ مَنْ يعاقِبُه بذَنْبِه ، ويأخذُ به على نفسِه فَحَسُنَتِ المفاعَلَةُ . ويجوزُ أَنْ يكونَ من بابِ : سافرت وعاقبت وطارقت .

وقرأ أُبَيّ : « ربَّنا ولا تُحَمِّلْ علينا إصْراً » بتشديد الميم . قال الزمخشري : « فإنْ قلت : أَيُّ فرق بين هذه الشديدةِ والتي في « ولا تُحَمِّلْنا ؟ قلت : هذه للمبالغةِ في حَمَّل عليه ، وتلك لنقل « حَمَلَه » من مفعولٍ واحدٍ إلى مفعولَيْن » . انتهى يعني أنَّ التضعيفَ في الأولِ للمبالغةِ ولذلك لم يتعدَّ إلا لمفعولٍ واحدٍ ، وفي الثانيةِ للتعدية ، ولذلك تعدَّى إلى اثنين أولُهما « نا » والثاني « ما لا طاقة لنا به » .

---

(١) سورة الطارق ، آية (١٧) .
(٢) انظر البحر المحيط (٢/٣٦٧) .
(٣) سورة المدثر ، آية (٣٨) .
(٤) سورة الأنعام ، آية (١٦٤) .
(٥) سورة البقرة ، آية (٨١) .
(٦) عجز بيت وصدره :
ومطعم الصيد هبال لبغيته
.....
انظر ديوانه (٩٩) ، اللسان « هبل » .

والإِصْرُ : في الأصل الثِّقَلُ والشِّدَّة . وقال النابغة :

١١٥٦ - يَـا مَـانِـعَ الضَّيْمِ أَنْ يَغْشَى سَـرَاتَـهُمُ وَالْحَامِلَ الإِصْـرِ عنهم بعدها عـرفـوا[١]

وأُطْلِقَ على العهدِ والميثاقِ لِثِقَلِهما ، كقولـه تعالى : ﴿ وأَخَـذْتُمْ على ذلكم إِصْري ﴾[٢] أي : عَهْـدِي . ﴿ ويَضَعُ عنهم إِصرَهُمْ ﴾[٣] أي : التكاليف الشاقة ثم يُطْلَقُ على كل ما يَثْقُل ، حتى يُرْوى عن بعضِهم أنه فسَّر الإِصرَ هنا بشماتةِ الأعداءِ وأنشد :

١١٥٧ - أَشْـمَتَّ بِـيْ الأَعْـدَاءَ حِيـنَ هَـجَـرْتَـنـي وَالْـمَـوْتُ دُونَ شَـمَـاتَـةِ الأَعْـدَاءِ[٤]

ويقال : الإِصْرُ أيضاً : العَطْفُ والقَرابةُ ، يُقال : « ما يَأْصِرُني عليه آصِرَةٌ » أي : ما يَعْطِفُني عليه قرابـةٌ ولا رَحِمٌ ، وأنشد للحطيئة :

١١٥٨ - عَـطَفُـوا عَـلَيَّ بِـغَـيْـرِ آ صِـرَةٍ فَـقَـدْ عَـظُمَ الأَوَاصِـرْ[٥]

وقيل : الإِصرُ : الأمرُ الذي تُرْبَطُ به الأشياءُ ، ومنه « الإِصارُ » للحبلِ الذي تُشَدُّ به الأحْمَال ، يقال : أَصَرَ يأصِرُ أَصْراً بفتحِ الهمزة ، فأما بكسرها فهو اسمٌ . ويُقال بضمِّها أيضاً ، وقد قُرِىء به شاذاً .

وقرأ أُبَيّ : « ولا تُحَمِّل علينا » بالتشديدِ مبالغةً في الفِعْلِ .

والطاقَةُ : القُدْرَةُ على الشيءِ وهي في الأصلِ ، مصدرٌ ، جاءَتْ على حَذْفِ الزوائدِ ، وكان مِنْ حقِّها « إِطاقة » لأنها من أَطَاق ، ولكن شَذَّتْ كما شَذَّتْ أُلَيْفاظٌ نحو : أَغار غارةً ، وأَجابَ جابةً ، قالوا : « ساءَ سمعاً فساءَ جابة » ؛ ولا ينقاسُ فلا يُقال : طال طالة . ونظيرُ أجابَ جابةً : ﴿ أنبتكم من الأرضِ نباتاً ﴾[٦] وأعطى عَطاءً في قوله :

١١٥٩ - ..... وَبَـعْـدَ عـطـائِـك الْمِئَـةَ الـرِّتَـاعَـا[٧]

وقولُه تعالى : ﴿ مَوْلانا ﴾ والمَوْلَى : مَفْعَل من وَلِي يَلِي ، وهو هنا مصدر يُرادُ به الفاعلُ ، فيجوز أن يكونَ على حَذْفِ مضافٍ أي : صاحِبُ تولِّينا أي : نُصْرتِنا ولذلك قال : « فانصُرْنا » ، والمَوْلَى يجوزُ أَنْ يكونَ اسمَ مكانٍ أيضاً واسمَ زمانٍ .

وقوله تعالى : ﴿ فانْصُرْنا ﴾ أتى هنا بالفاء إِعلاماً بالسببيةِ ؛ لأنَّ اللَّهَ تعالى لمَّا كانَ مولاهم ومالكَ أمورِهم وهو مُدَبِّرُهم تَسَبَّب عنه أَنْ دَعَوْه بـأن يَنصُرَهم على أعـدائِهم كقولِـك : « أنت الجوادُ فتكـرَّمْ عليَّ وأنت البطلُ فـاحْمِ حَرَمَك » .

وقد اشتملَتْ هذه السورةُ على أنواع كثيرةٍ من العلومِ ، تقدَّم التنبيهُ على غالبِها ، والذكيُّ مستغنٍ عن التصريحِ بالتلويحِ .

---

(١) البيت في ديوان النابغة ، وفي البحر المحيط (٢/٣٤٣) .
(٢) سورة آل عمران ، آية (٨١) .
(٣) سورة الأعراف ، آية (١٥٧) .
(٤) البيت من شواهد البحر (٢/٣٦٩) .
(٥) انظر ديوانه (١٧٤) .
(٦) سورة نوح ، آية (١٧) .
(٧) تقدم .

فهرس الجزء الأول

من

الدر المصون

فهرس الجزء الأول من الدر المصون

تقريظ ٣
مقدمة التحقيق ٥
الفصل الأول: السمين الحلبي حياته وآثاره ٥
الفصل الثاني: المؤلف بين التأثر والتأثير ١١
الفصل الثالث: دراسة في كتابه الدر المصون ١٧
الفصل الرابع: موقف السمين من الاستشهاد ومذهبه النحوي ٣٠
مقدمة المصنف ٤٥
تفسير البسملة ٥٠

تفسير سورة الفاتحة

الآية : ٢ ..... ٦٣
الآيتان : ٣ ، ٤ ..... ٦٨
الآية : ٥ ..... ٧٣
الآية : ٦ ..... ٧٧
الآية : ٧ ..... ٧٩

تفسير سورة البقرة

الآيتان : ١ ، ٢ ..... ٨٨
الآية : ٣ ..... ٩٥
الآيتان : ٤ ، ٥ ..... ٩٨
الآية : ٦ ..... ١٠٣
الآية : ٧ ..... ١٠٦
الآية : ٨ ..... ١٠٩
الآية : ٩ ..... ١١٣
الآيتان : ١٠ ، ١١ ..... ١١٥
الآيتان : ١٢ ، ١٣ ..... ١٢٠
الآيتان : ١٤ ، ١٥ ..... ١٢٣
الآية : ١٦ ..... ١٢٦
الآية : ١٧ ..... ١٢٨
الآيتان : ١٨ ، ١٩ ..... ١٣٣
الآية : ٢٠ ..... ١٣٩
الآية : ٢١ ..... ١٤٤
الآيتان : ٢٢ ، ٢٣ ..... ١٤٨
الآيتان : ٢٤ ، ٢٥ ..... ١٥٤
الآية : ٢٦ ..... ١٦٢
الآيتان : ٢٧ ، ٢٨ ..... ١٦٨
الآية : ٢٩ ..... ١٧١
الآية : ٣٠ ..... ١٧٤
الآيات : ٣١ ـ ٣٣ ..... ١٨١
الآيتان : ٣٤ ، ٣٥ ..... ١٨٥
الآيتان : ٣٦ ، ٣٧ ..... ١٩٢
الآية : ٣٨ ..... ١٩٧
الآيتان : ٣٩ ، ٤٠ ..... ٢٠١
الآيات : ٤١ ـ ٤٣ ..... ٢٠٥
الآيات : ٤٤ ـ ٤٦ ..... ٢١١
الآيتان : ٤٧ ـ ٤٨ ..... ٢١٣
الآية : ٤٩ ..... ٢١٧
الآيتان : ٥٠ ، ٥١ ..... ٢٢١

الآيات : ٥٢ ـ ٥٤ ..... ٢٢٤
الآيات : ٥٥ ـ ٥٧ ..... ٢٢٩
الآيتان : ٥٨ ، ٥٩ ..... ٢٣١
الآيتان : ٦٠ ، ٦١ ..... ٢٣٦
الآيات : ٦٢ ـ ٦٤ ..... ٢٤٦
الآيات : ٦٥ ـ ٦٧ ..... ٢٥٠
الآيتان : ٦٨ ، ٦٩ ..... ٢٥٤
الآيتان : ٧٠ ، ٧١ ..... ٢٥٨
الآيات : ٧٢ ـ ٧٤ ..... ٢٦٢
الآيات : ٧٥ ـ ٧٧ ..... ٢٦٥
الآيات : ٧٨ ـ ٨٠ ..... ٢٦٨
الآيات : ٨١ ـ ٨٣ ..... ٢٧٣
الآيتان : ٨٤ ، ٨٥ ..... ٢٨٢
الآيتان : ٨٦ ، ٨٧ ..... ٢٩١
الآيتان : ٨٨ ، ٨٩ ..... ٢٩٥
الآية : ٩٠ ..... ٢٩٩
الآية : ٩١ ..... ٣٠٢
الآيات : ٩٢ ـ ٩٥ ..... ٣٠٥
الآية : ٩٦ ..... ٣٠٧
الآية : ٩٧ ..... ٣١١
الآيات : ٩٨ ـ ١٠٠ ..... ٣١٥
الآيتان : ١٠١ ، ١٠٢ ..... ٣١٨
الآيتان : ١٠٣ ، ١٠٤ ..... ٣٣٠
الآية : ١٠٥ ..... ٣٣٢
الآية : ١٠٦ ..... ٣٣٤
الآيتان : ١٠٧ ، ١٠٨ ..... ٣٣٨
الآيتان : ١٠٩ ، ١١٠ ..... ٣٤١
الآية : ١١١ ..... ٣٤٢
الآيتان : ١١٢ ، ١١٣ ..... ٣٤٥
الآيتان : ١١٤ ، ١١٥ ..... ٣٤٧
الآية : ١١٦ ..... ٣٥١
الآية : ١١٧ ..... ٣٥٢
الآيات : ١١٨ ـ ١٢٠ ..... ٣٥٥
الآيات : ١٢١ ـ ١٢٤ ..... ٣٥٧
الآية : ١٢٥ ..... ٣٦٣
الآية : ١٢٦ ..... ٣٦٦
الآيتان : ١٢٧ ، ١٢٨ ..... ٣٦٩
الآيتان : ١٢٩ ، ١٣٠ ..... ٣٧٢
الآيتان : ١٣١ ، ١٣٢ ..... ٣٧٥
الآية : ١٣٣ ..... ٣٧٧
الآيتان : ١٣٤ ، ١٣٥ ..... ٣٨٢
الآيتان : ١٣٦ ، ١٣٧ ..... ٣٨٤
الآيتان : ١٣٨ ، ١٣٩ ..... ٣٨٧
الآيتان : ١٤٠ ، ١٤١ ..... ٣٨٩
الآيتان : ١٤٢ ، ١٤٣ ..... ٣٩٢
الآية : ١٤٤ ..... ٣٩٧
الآية : ١٤٥ ..... ٤٠٠
الآيتان : ١٤٦ ، ١٤٧ ..... ٤٠٢
الآية : ١٤٨ ..... ٤٠٥
الآيتان : ١٤٩ ، ١٥٠ ..... ٤٠٧
الآية : ١٥١ ..... ٤٠٩
الآيات : ١٥٢ ـ ١٥٧ ..... ٤١١
الآية : ١٥٨ ..... ٤١٤
الآيات : ١٥٩ ـ ١٦٢ ..... ٤١٧
الآية : ١٦٣ ..... ٤١٩
الآية : ١٦٤ ..... ٤٢٠
الآية : ١٦٥ ..... ٤٢٥
الآيتان : ١٦٦ ، ١٦٧ ..... ٤٣٠
الآيتان : ١٦٨ ، ١٦٩ ..... ٤٣٣
الآيتان : ١٧٠ ، ١٧١ ..... ٤٣٥
الآيتان : ١٧٢ ، ١٧٣ ..... ٤٤٠
الآيتان : ١٧٤ ، ١٧٥ ..... ٤٤٤
الآيتان : ١٧٦ ـ ١٧٧ ..... ٤٤٥
الآيتان : ١٧٨ ، ١٧٩ ..... ٤٥٠
الآية : ١٨٠ ..... ٤٥٤
الآيتان : ١٨١ ، ١٨٢ ..... ٤٥٦
الآيتان : ١٨٣ ، ١٨٤ ..... ٤٥٨
الآية : ١٨٥ ..... ٤٦٤
الآية : ١٨٦ ..... ٤٧١
الآية : ١٨٧ ..... ٤٧٣

الآيتان : ١٨٨ ، ١٨٩ ..... ٤٧٧
الآيات : ١٩٠ ـ ١٩٤ ..... ٤٨٠
الآيتان : ١٩٥ ، ١٩٦ ..... ٤٨٣
الآية : ١٩٧ ..... ٤٨٩
الآية : ١٩٨ ..... ٤٩٣
الآيتان : ١٩٩ ، ٢٠٠ ..... ٤٩٦
الآيات : ٢٠١ ـ ٢٠٣ ..... ٥٠٠
الآية : ٢٠٤ ..... ٥٠٣
الآية : ٢٠٥ ..... ٥٠٥
الآية : ٢٠٦ ..... ٥٠٧
الآيتان : ٢٠٧ ، ٢٠٨ ..... ٥٠٩
الآيتان : ٢٠٩ ، ٢١٠ ..... ٥١١
الآية : ٢١١ ..... ٥١٤
الآية : ٢١٢ ..... ٥١٧
الآية : ٢١٣ ..... ٥١٨
الآية : ٢١٤ ..... ٥٢٢
الآيتان : ٢١٥ ، ٢١٦ ..... ٥٢٤
الآية : ٢١٧ ..... ٥٢٧
الآيتان : ٢١٨ ، ٢١٩ ..... ٥٣٤
الآية : ٢٢٠ ..... ٥٣٨
الآية : ٢٢١ ..... ٥٤٠
الآية : ٢٢٢ ..... ٥٤٢
الآيتان : ٢٢٣ ، ٢٢٤ ..... ٥٤٦
الآيتان : ٢٢٥ ، ٢٢٦ ..... ٥٤٨
الآيتان : ٢٢٧ ، ٢٢٨ ..... ٥٥٢
الآية : ٢٢٩ ..... ٥٥٧
الآية : ٢٣٠ ..... ٥٦٢
الآيتان : ٢٣١ ، ٢٣٢ ..... ٥٦٤
الآية : ٢٣٣ ..... ٥٦٨
الآية : ٢٣٤ ..... ٥٧٦
الآية : ٢٣٥ ..... ٥٧٩
الآية : ٢٣٦ ..... ٥٨١
الآية : ٢٣٧ ..... ٥٨٤
الآيات : ٢٣٨ ـ ٢٤٢ ..... ٥٨٨
الآيتان : ٢٤٣ ، ٢٤٤ ..... ٥٩٢
الآية : ٢٤٥ ..... ٥٩٤
الآية : ٢٤٦ ..... ٥٩٧
الآية : ٢٤٧ ..... ٦٠٠
الآيتان : ٢٤٨ ، ٢٤٩ ..... ٦٠٢
الآيات : ٢٥٠ ـ ٢٥٢ ..... ٦٠٨
الآية : ٢٥٣ ..... ٦٠٩
الآيتان : ٢٥٤ ، ٢٥٥ ..... ٦١١
الآيات : ٢٥٦ ـ ٢٥٨ ..... ٦١٦
الآية : ٢٥٩ ..... ٦٢١
الآية : ٢٦٠ ..... ٦٣٠
الآية : ٢٦١ ..... ٦٣٣
الآيات : ٢٦٢ ـ ٢٦٤ ..... ٦٣٥
الآية : ٢٦٥ ..... ٦٣٩
الآية : ٢٦٦ ..... ٦٤٢
الآية : ٢٦٧ ..... ٦٤٥
الآيات : ٢٦٨ ـ ٢٧٠ ..... ٦٤٧
الآية : ٢٧١ ..... ٦٥٠
الآيتان : ٢٧٢ ، ٢٧٣ ..... ٦٥٣
الآيتان : ٢٧٤ ، ٢٧٥ ..... ٦٥٩
الآيات : ٢٧٦ ـ ٢٧٨ ..... ٦٦٣
الآية : ٢٧٩ ..... ٦٦٦
الآية : ٢٨٠ ..... ٦٦٨
الآيتان : ٢٨١ ، ٢٨٢ ..... ٦٧١
الآية : ٢٨٣ ..... ٦٨٥
الآية : ٢٨٤ ..... ٦٩٠
الآية : ٢٨٥ ..... ٦٩٢
الآية : ٢٨٦ ..... ٢٩٥